جامعة امحمد بوقرة- بومرداس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
مخبر الدراسات السياسية والدولية
وفرقة بحث PRFU الرهانات الجيوسياسية الجديدة للجزائر وأثرها على تحقيق الأمن والتنمية

مسطرة إجرائية

أشغال الملتقى الوطني الافتراضي حول:

حوكمة التنمية في إفريقيا

تحديات الراهن وصعوبات النهوض

المنعقد يوم 10 فيفري 2021

إعداد وإشراف:

د/ كعسيس خلاصي خليدة د/ حمياز سمير

تقديم:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد. يسرنا أن نجمع اشغال الملتقى الوطني الموسوم ب "حوكمة التنمية في إفريقيا: تحديات الراهن وصعوبات النهوض"، والذي انعقد بجامعة أمحمد بوقرة–بومرداس في يوم 10 فيفري 2021، بتقنية التحاضر المرئي عن بعد، استجابة لاجراءات الحضر الصحي في ظل جائحة كوفيد 19.

ولذلك، يسرنا أن نقوم بجمع مداخلات السادة المشاركين من أساتذة وطلبة باحثين ضمن مسطرة إجرائية حتى يتم الاستفادة منها، إذ تضم هذه المسطرة الاجرائية مداخلات السادة الأساتذة و الطلبة الباحثين التي تم إلقاؤها في 5 جلسات متنوعة إضافة إلى الجلسة الافتتاحية، إذ جاءت المداخلات وفقا لترتيبها ضمن البرنامج الذي تطرق إلى الإطار النظري للحوكمة والتنمية في المحور الأول، إضافة إلى4 محاور أخرى بالغة الأهمية تم من خلالها تسليط الضوء على واقع التنمية في إفريقيا، وكذا مقاربة الاتحاد الافريقي واستراتيجيات الفواعل الاقليمية والدولية للقضايا التموية في إفريقيا، وفي الأخير تم عرض بعض التجارب الرائدة في مجال حوكمة التنمية في إفريقيا.

بعد نجاح الملتقى خاصة وأنه تضمن مداخلات من تخصصات وجامعات مختلفة، فإننا نتوجه بخالص الشكر والامتنان لله عز وجل ولكل من مدير الجامعة الأستاذ الدكتور ياحي مصطفى، وخاصة السيد عميد كلية الحقوق والعلوم لسياسية الأستاذ الدكتور بن صغير عبد العظيم الذي لا طالما كان خير داعم لكل نشاط علمي نقوم به، ورئيس اللجنة العلمية الدكتور حمياز سمير، والدكتور مراد حجاج، و الشكر موصول لرئيس قسم العلوم السياسية وللدكتور درويش جمال الذي أشرف على الجانب التقني للملتقى، والشكر موصول أيضا لكل من أعضاء اللجنة العلمية والتنظيمية وكل من شارك وساهم في إنجاح الملتقى، على أمل ان يستفيد الجميع من أوراق هذا الملتقى وما تضمنه من توصيات.

رئيسة الملتقى	**رئيس اللجنة العلمية**
د/كعسيس خلاصي خليدة	**د/حمياز سمير**

إشكالية الملتقى الوطني

عاشت الدول الإفريقية منذ عقود على وقع النماذج التنموية المختلفة، بغية الخروج من دائرة التخلف بكل أشكاله السياسية، الاقتصادية والفكرية، بيد أنها لم تتمكن من النمو والتطور وذلك راجع لمعطيات عدة بعضها مرتبط بالموروث الاستعماري والواقع الاقتصادي والسياسي المتردي، فضلا عن غياب التحديث، وتنامي المشكلات الهيكلية الناتجة عن فشل بناء الدولة، والبعض الآخر مرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي وآلياته، ذلك أن معظم النماذج التنموية المنتهجة هي نماذج مستوردة، الأمر الذي أحدث انفصاما بين الواقع المحلي والنمط الغربي المستورد.

كما أنها لم تتمكن من تقليص الفجوة الاقتصادية والمعرفية، بل تعمقت أزماتها مع الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة بعد نهاية الجرب الباردة.

إن التحديات التي شكلت عائقا أمام تطوّر وتنمية البلدان الإفريقية، جعلها تبقى لغاية اليوم رهينة سياسات القوى الدولية الكبرى وحبيسة الاقتصاد المعولم، وبالتالي عاجزة عن بلورة مقاربة مزدوجة (أمنية– تنموية) فعالة تمّكنها من معالجة الاختلالات الاقتصادية والتنموية التي تعاني منها.

في هذا السياق تطرح اليوم الحوكمة كاحد اهم الميكانزمات لتحقيق التنمية الشاملة في ظل التحديات الراهنة وهو ما يطرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن الحديث عن حوكمة التنمية في إفريقيا في ظل وفرة الفرص وصعوبات النهوض؟

محاور الملتقى الوطني

1) الإطار المفاهيمي والنظري للحوكمة والتنمية.

2) قراءة لواقع التمنية في إفريقيا.

3) مقاربة الاتحاد الإفريقي للقضايا التنموية: الآليات والبدائل.

4) إستراتيجيات الفواعل الإقليمية والدول وتأثيرها على قضايا التنمية في إفريقيا

5) نماذج رائدة في مجال حوكمة التنمية في إفريقيا.

الهيئة المشرفة على الملتقى الوطني

-الرئيس الشرفي : أ.د/ ياحي مصطفى، مدير جامعة بومرداس

-المشرف العام: أ.د/ بن صغير عبد العظيم، عميد الكلية

-رئيسة الملتقى الوطني: د/ كعسيس خلاصي خليدة

-المنسق العام للملتقى: د/عمروش عبد الوهاب، مدير المخبر

-رئيس اللجنة العلمية: د/ حمياز سمير- د/ حجاج مراد

-رئيس اللجنة التنظيمية: أ/ شرقي عبد الغني

- رئيس اللجنة التقنية: أ/ الرن عبد القادر

فهرس المحتويات

د. خليدة كعسيس خلاصي

السياسات التنموية في إفريقيا –دراسة تحليلية نقدية–.....10–30

د.فتحي محمد شريف

مفهوم التنمية السياسية، بين التصنيفات النظرية المرتبة والتصنيفات غير المرتبة.....31–52

د. الصغير ميسم

التنمية الشاملة في الإسلام : الحل المغيب في ظل التحديات الراهنة.....53–73

د. نوال بن قلوش

الحوكمة والتنمية تكامل أم تقاطع؟.....74–88

د. بن عمراوي عبد الدين/ د. هوشات عبد الرؤوف

الحوكمة والتنمية: مقاربة إبستمولوجية ومرجعية نظرية.....89–115

ط.د زين العابدين دايلي/ أ. د نبيل كريبش

الحكم الراشد كمدخل لتعزيز التنمية المستدامة: مقاربة معرفية مفاهيمية.....116–133

د. سامية عبد اللاوي

الحوكمة الالكترونية.....134–146

أ.أمينة بوبصلة

الإطار المفاهيمي والنظري للحوكمة والتنمية.....147–166

ط.د صحراوي زبيدة، د.بن شيحة قادة هشام

الأسس النظرية للحوكمة.....167–182

د. عميري عبد الوهاب/ د. زروقي عدنان

الشروط الداخلية لتحقيق حوكمة التنمية في إفريقيا مقاربة سياسية –اقتصادية.....183–204

ط.د بلمصطفاوي عمر/ ط.د جميلة بن طيبة

حوكمة البنوك كآلية لتلبية التنمية الاقتصادية.....205-225
د. شفيعة حداد/ د. سامي بخوش
تطبيق آليات الحوكمة في مكافحة الفساد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا.....226-254
د. ونوغي مصطفى
التنمية البشرية في إفريقيا: واقع وتحديات.....255-271
د. لطفي دهينة/ د. وفاء بحاش
التنمية في إفريقيا بين المعوقات ومقومات النهضة.....272-294
أ. بغاوي ملوكة
دور التنمية المحلية في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر.....295-309
ط.د خضري صوفيا
تأثير الأزمات السياسية في تأخر التنمية في إفريقيا.....310-225
أ.رملي مخلوف
النزاعات الإثنية وانعكاساتها على قضية البناء التنموي للمجتمعات الإفريقية:
دراسة في الأسباب والنتائج.....326-351
د. عائشة عبد الحميد
دخول منطقة التجارة الحرة القارية حيز التنفيذ بين معطيات التنمية الإفريقية
ومهددات الأمن.....352-371
د. علي معزوز
المواءمة بين ثلاثية الفقر، التنمية وحقوق الإنسان: تحدٍّ حقيقي
للحوكمة التنموية الإفريقية.....372-393
د. برقوق يوسف / د. ضبع عامر
التحديات الداخلية والخارجية للسياسات التنموية في إفريقيا.....394-403
ط.د نسيمة نايلي / ط.د ليدية تركي
دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.....404-421

د. منى طواهرية/ د. سلمى حروش
جدلية الأمن والتنمية بالقارة الإفريقية: بحث في المعيقات والتداعيات.....422-434
د.كتاف شافية، د.ذهبية لطرش، أ.وحيدة بولمرج
واقع وإشكالية التنمية في إفريقيا بين وفرة الفرص ومعوقات النهوض.....435- 452
د. حمايدية أسماء
فخ الموارد و اشكالية التنمية في إفريقيا.....453- 463
د. صباغ رفيقة
التكامل الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية الإفريقية.....464-485
د.رابح هزيلي/ د. ربيعة تمار
بدائل الحوكمة كإستراتيجية في تنمية القارة الإفريقية.....486-501
ط.د طالب حفيظة
أقلمة الموارد كنمط من التنظيم السياسي في أفريقيا: دراسة تحليلية لأساليب
إدارة مشاكل التفاوت المناطقي والتنمية غير المتوازنة.....502-520
د.آسية بلخير
مساعي الاتحاد الافريقي في حوكمة التنمية في القارة: دراسة تحليلية- نقدية
لمبادرة النيباد على ضوء الواقع الراهن.....521-544
د.كروي كريمة/ ط.د سلامي جنيدي
استثمار راس المال البشري: نحو استراتيجية بديلة لاستدامة التنمية في افريقيا.....545- 558
د. سهام حروري/ ط.دالزهرة حروري
حوكمة التنمية في افريقيا: دراسة في المرتكزات والمعايير.....559-576
د. عويسي وردة/ د. والي مريم
التحول الرقمي ودوره في تحسين نظم الحوكمة لتعزيز
التنمية المستدامة في افريقيا.....577-593

د.دريادي حميدة
آليات مكافحة الفساد في الجزائر: الواقع والمأمول.....594-614
د. شيلي وسام/ أ. قويدر ابتسام
التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إفريقيا في ظل أجندة 2063.....615-630
د. زين الدين حماشي
واقع القطاع الفلاحي في افريقيا وسبل تطويره في إطار الشراكة الافريقية.....631-645
د. عائشة قادة بن عبد الله/ أ.د عياد محمد سمير
الآلية الإفريقية للتعاون الشرطي لتعزيز الأمن والإستقرار.....646-666
د. اكرام بلباي
واقع التنمية في إفريقيا في إطار مبادرة النيباد.....667-682
د. عوار عائشة/ د. سلهامي سامية
أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر.....683-702
ط.د بلهادي جلول
الحكامة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.....703-718
د. بن تغري موسى
قدرة أودا نيباد AUDA NEPAD على تحقيق التنمية في إفريقيا.....719-735
د.عبد اللاوي خديجة
مبادرة النيباد في تفعيل الحكم الراشد – الجزائر نموذجا-.....736-751
د.ليتيم نادية
إفريقيا بين التحدي المناخي والتنميةالمستدامة: قراءة في دور المركز الإفريقي
للسياسات المناخية.....752-778
د. ذهبي عبد الحكيم
الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر نموذج الحوكمة في مجال الطاقة.....779-795

ط.د مالكي ابتسام/ أ.د محمود شرقي
خيار الاستراتيجية الصينية للقوة الناعمة في إفريقيا.....796-815
ط.د علي مختار فزاني
الجهود الأممية لدعم التنمية المستدامة في إفريقيا.....816-828
د. صليحة محمدي/ د. سميرة شرايطية
الاستثمار التنموي الصيني في أفريقيا: دراسة في الفرص، التداعيات والتحديات.....829-845
ط.د برق سميحة/ د.ناصري سميرة
التدخل الناعم لوكالة التعاون الدولي الإسرائيلية في السياسات التنموية الإفريقية.....846-859
د. حلوي خيرة
المقاربة التُّركية لقضايا التّنمية في إفريقيا: الأهداف، الأدوات والتّحديات المستقبلية.....860-883
د. شريفة كلاع
التنمية الإقتصادية في إفريقيا وتأثيرات تواجد الفواعل الدولية: الحضور الإقتصادي
الصيني وسبل النهوض التنموي.....884-908
ط.د ممي إسماعيل/ د. مفيد عبد اللاوي
واقع حوكمة الشركات في دول عرب إفريقيا – مصر أنموذجا –.....909-921
ط.د عبد الحكيم بوقزولة/ د. خالد توازي
واقع وأفاق التنمية في إفريقيا على ضوء المؤتمر الدولي السابع للتنمية الإفريقية
–تيكاد–دراسة تحليلية–.....922-937
د.مغشيش نور الهدى/ ط.د قبوج الجمعي
إستراتيجية الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) في تحقيق التنمية بإفريقيا.....938-953
د. حمياز سمير/ د. منصوري سفيان
الأدوار التنموية للإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي: قراءة نقدية تحليلية.....954-963
د. نصيرة ملاح/ د. بن مرار جمال

حوكمة التنمية في دولة رواندا: المضامين والرهانات.....964-979
د.عبد الحق بوسعيد
التجربة التنموية الاثيوبية : الواقع والتحديات.....980-1004
د. جمال غريسي/ ط.د التجاني غريسي
نحو حوكمة التنمية بالمناطق الحدودية الجزائرية التونسية لمواجهة التهديدات الأمنية
"اتفاقية التوأمة بين ولايتي الوادي الجزائرية وولاية توزر التونسية "أنموذجا".....1005-1025
ط.د برنو نور الهدى
حوكمة الشركات كآلية لتعزيز فرص التنمية والاستثمار لدى الدول دراسة النموذج المصري
"بنك القاهرة ".....1026-1039
ط.د سعداوي مريم
حوكمة قطاع النفط في غانا ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة.....1040-1058
د. سباش ليندة
Le modèle rwandais de gouvernance du développement: une vision critique
entre ce qui a été réalisé et ce qui n'a pas été réalisé 1059-1077
د. عطاء الله توفيق/ ط.د محمد قابوش
حوكمة الطاقة و تحديات التنمية المستدامة في الجزائر.....1078-1089
ط.د مصطفى بشراوي /ط.د مصطفى حمادي
معيقات التنمية وتحديات النهوض الاقتصادي للدول الوليدة
(جمهورية جنوب السودان أنموذجا).....1090-1112
د. صونية بن طيبة
استراتيجية تطوير القطاع الريفي كآلية لتحقيق التنمية في الجزائر.....1113-1130
د. عزيز نوري
حوكمة التنمية في جمهورية رواندا، الإنجازات والتحديات.....1131-1150
ط.د سارة رحال/ ط.د فاتح حارك
مقاربة العدالة الاجتماعية كآلية فعالة في تحقيق التنمية المستدامة– رواندا أنموذجا..1151-1166

السياسات التنموية في أفريقيا: قراءة تحليلية نقدية

Development Policies in Africa: Critical Analytical Reading

- كعسيس خلاصي خليدة
- جامعة أمحمد بوقرة بومرداس– الجزائر-
- k.kassis@univ-boumerdes.dz

ABSTRACT:
Development has always been and remains a topic of concern to many, whether at the level of theory or practice. That is, since the sixties of the last century, it has been the focus of concern for researchers, theorists and decision-makers, due to its importance in achieving the so-called economic take-off. This concept has evolved according to the development of approaches that explain its content, and to the international and regional transformations that have always acted as stations that produce new variables that become the controlling and regulating process of the development process, as it is presented today regarding governance in Africa.

Keywords: Development, governance, development policies, structural reform

ملخص:
لطالما كانت التنمية و لا تزال من المواضيع التي اهتم بها الكثيرون سواء على مستوى التنظير أو الممارسة. ذلك أنه منذ ستينات القرن الماضي كانت محط انشغال ا لباحثين و المنظرين و صناع القرار لأهميتها في تحقيق ما يسمى بالإقلاع الاقتصادي. لقد تطور هذا المفهوم تبعًا لتطور المقاربات المفسرة لمضمونه، و للتحولات الدولية و الإقليمية التي كانت دائما بمثابة محطات تفرز متغيرات جديدة تصبح بمثابة الضابط و الناظم لعملية التنمية كما هو الطرح اليوم بخصوص الحوكمة في أفريقيا .

كلمات مفتاحية التنمية ، الحوكمة، السياسات التنموية ، الاصلاح الهيكلي.

مقدمـــة:

عندما نتحدث عن أفريقيا يتبادر إلى الأذهان تلك الصورة النمطية التي تعكس جملة من الخصائص التي أصبحت راسخة في المخيال الجماعي و هي، التخلف – الفقر– المجاعة – الأمراض و الأوبئة الحروب و الصراعات – الانقلابات الهجرة ...و غيرها . خصائص تعكس تلك الصور السلبية عن بلدان القارة الأفريقية، هذه الأخيرة التي غالبا ما توصف بأنها قارة المتناقضات . فهي من حيث الموارد من أغنى المناطق في العالم لكنها أفقرها و أكثرها تخلفا، كما لا يزال مستقبلها مجهولا في ظل فوضى البرامج التنموية و في ظل أفق اقتصادي و تكنولوجي مربوط بالتوازنات الاقتصادية الكبرى التي تجعل من البلدان المتخلفة و البلدان الأفريقية تحديدا في آخر السلم سيما و نحن نتحدث عن اقتصاد المعرفة. و في ظل فشل النماذج التنموية المنتهجة من طرف البلدان الأفريقية ، تطرح اليوم الحوكمة كنموذج تنموي فعال بديل للبرامج و السياسات التنموية ، و كآلية لتحقيق التنمية المستدامة والإدارة الرشيدة ، لدرجة أنها تعتبر من الضروريات الحتمية التي أصبح تطبيقها أساسيا لأي عمل تنموي على اختلاف مستوياته.

تأسيسا على ما سبق نبلور إشكالية مفادها:

هل يمكن إيعاز فشل الإقلاع الاقتصادي في البلدان الأفريقية إلى برامج و سياسات التنمية النمطية المستوردة ؟

و هل أصبحت الحوكمة مكون حيوي و ضروري لإنجاح أي عملية تنموية في الألفية الثالثة؟ أم إنها مجرد وصفة أخرى سوف تضمحل وتتلاشى عبر الزمن ؟

تنقسم هذه الورقية البحثية إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: الملامح الأساسية لبعض لنماذج العالمية للتنمية

المحور الثاني: التنمية و سياسات الإصلاح الهيكلي

المحور الثالث: الحوكمة كاستراتيجية بديلة للتنمية

المحور الأول: الملامح الأساسية لبعض لنماذج العالمية للتنمية

نظريات التحديث

لقد واجهت الدول الإفريقية منذ استقلالها **صعوبات التخلّف** و**مشكلات التنمية**، ولم تكن نهاية الاستعمار تعني التغلّب على المشاكل الموروثة من المستعمر. لذلك عاشت معظم البلدان الأفريقية منذ عقود على وقع النماذج التنموية المختلفة بهدف الخروج من دائرة التخلف. في هذا السياق أصبح مفهوم التنمية عنوانا للعديد من الطروحات النظرية و السياسات المنتهجة. فالنُّمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائدًا في الأدبيات الكلاسيكية[1].حيث أن النظم الاقتصادية تظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج[2].

1- نظرية مراحل التنمية لروستو (Rostow)

إذا انطلقنا من هذه النظرية والتي يتم بمقتضاها انتقال أي مجتمع من المجتمعات من مرحلة المجتمع التقليدي، إلى مرحلة التهيؤ للانطلاق في مسار النمو، حتى يصل المجتمع إلى مرحلة النضوج وينتهي بمرحلة الاستهلاك الوفير." نجد أن عملية التنمية هي عبارة عن مسار تاريخي وحتمية المرور بهذه المراحل ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية لأية دولة من الدول النامية. ما جعل الدول المتخلفة أسيرة لديناميكية الاقتصاد التقليدي، الذي حافظ على تخلف هذه الدول. كما يركز روستو على أنماط التجارِب التاريخية التي أظهرت فعالية عاملين رئيسيين: التكنولوجيا، والثورة السياسية، بمعنى انتقال الحكم السياسي

---

[1]- ربيع نصر: رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، **جمعية العلوم الاقتصادية السورية**، ص 05.

[2]- توفيق عباس عبد عون المسعودي: دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد 26، المجلد السابع، افريل 2010، ص 28.

"إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية"، وفي هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار من خمسة إلى عشرة بالمائة، فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتنشط ويتم تصنيع القطاع الزراعي[1].

و يرى روستو أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث[2] بذلك يكون روستو قد أغفل أو تغافل ظرفًا هامًّا من الظروف المهيِّئة للانطلاق في الرأسمالية الغربية، وهو الاستعمار ونهب الثروات، الذي حققت عن طريقه مراحل ازدهارها وتقدمها، في الوقت الذي حرمها فيها الاستعمار من فرص تنمية ذاتها، زعمًا بأن الرأسمالية هي السبيل الوحيد للتنمية والازدهار([3]).

2- نظريات الحلقات المفرغة ل نيركسه (Nurkse) وليبنشتين(Liebnestein)

أرجعت هذه النظريات التخلف إلى عوامل الفقر وما ينتج عن ذلك من قلة الميل للادخار وضآلة الاستثمارات المتاحة، وصغر حجم رأس المال.حيث تؤدي ضآلة رأس المال إلى زيادات إنتاجية طفيفة سرعان ما تبتلعها الزيادات السكانية السريعة. ومن ثم يستمر المجتمع التقليدي متوازناً عند مصيدة حد الكفاف. يعد Nurkse من الاقتصاديين الذين أيَّدوا وبشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تنميتها[4].

فلكي يتخلص المجتمع التقليدي من أثار التخلف، يجب كسر هذه الحلقات بدفعة قوية تؤدي إلى رفع الاقتصادي القومي فوق مستوى الكفاف بدرجة تسمح بالانطلاق في مسار

---

[1]- و روستو: مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، **مجلة الرائد العربي**، العدد الثامن عشر، إبريل 1962.

[2] – **عبلة عبدالحميد بخاري :التنمية والتخطيط الاقتصادي:** نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث ، **ص 39-38** .

[3]– عبدالعالي دبلة: **الدولة رؤية سوسيولوجية** القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط. 1،2004

[4]- رغد زكي قاسم السعدي: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية، مفهوم النُّمو والتنمية الاقتصادية. – http://econ.to relax.net

النمو الذاتي. ولن يتأتى هذا إلى عن طريق استيراد رأس المال والمعرفة التكنولوجية من الخارج والاستعانة بالقروض والمساعدات الأجنبية والعمل على الحد من الزيادات السكانية السريعة." من هذا المنطلق ظلت الوكالات الدولية المتخصصة تعتبر بأن سياسات الإصلاح الهيكلي بتسمياتها المختلفة هي الأنجع لتحقيق النمو المتوازن ، ما دفع معظم الدول المتخلفة إلى الاستدانة .

لقد كانت **الاستدانة هي التوصية الدائمة من الدول العظمى للدول النامية كشرطٍ للتنمية، ولذا سارعت الدول النامية إلى الاقتراض.**

طبعا تحديات التنمية التي واجهتها الحكومات الإفريقية كانت تُحتِّم عليها وجود رؤوس أموالٍ كبيرةٍ؛ للقيام من العثرة الاقتصادية. و ذلك بسبب الفجوة المتزايدة بين الديناميكية الديموغرافية والزيادة المحدودة في الثروة، و التي حالت دون إحراز تقدُّمٍ كبيرٍ في السياسات التنموية التي نُفذت على مدار عقود.

و هو ما جعل أغلب الدول الإفريقية تغرق في مستنقع المديونية الخارجية، ومن ثم عجزها عن حل الاختلالات الهيكلية الاقتصادية المترتبة عن ذلك . فعلى سبيل المثال ،من بين 39 دولةً وضعها البنك الدولي في قائمة الدول الفقيرة المثقلة بالديون 33 دولة منها دول إفريقيةٌ من جنوب الصحراء.

3- الماركسيين الجدد(البنيويين) لنظرية التبعية

لقد اعتبر **André Gunder Frank** ([1])أن التخلف عملية تاريخية نتجت عن طبيعة العلاقات الاقتصادية الاستغلالية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، واصفا النظام الرأسمالي العالمي باعتباره شبكة واحدة من العلاقات بين المراكز والتوابع، تتجسد عبر سلاسل تتصل بها المراكز الرأسمالية الكبرى بتوابعها في الدول المتخلفة، التي تعمل بدورها كمراكز في تلك الدول تستخلص من توابعها في الريف والمدن الصغيرة ما يُنتج فيها من

[1]- السيد الحسيني: **التنمية والتخلف** .. دراسة تاريخية بنائية، ص 104 – 106

فائض اقتصادي؛ لتحوّله إلى المراكز الأولى بعد أن تأخذ منه نصيبها كشريكة وحليفة استغلال.

إذن فشل السياسات التنموية في إنجاز الإقلاع التنموي في الدول المتخلفة تعود إلى الرأسمالية كنمط إنتاج لها منطق واحد من خلاله تلعب العلاقات الاقتصادية الاستغلالية والعلاقات السياسية العسكرية دورا أساسيا [1] . حيث تخلق عوامل استمرار تخلّف البلدان النامية في التبعية السياسية والاقتصادية، والاستغلال الإمبريالي المالي والتجاري، وكبح التطور الاقتصادي لتلك البلدان باستنزاف فوائضها وكبح نمو قواها الإنتاجية والعمل على إدامة عوامل تخلفها داخلية تتولى دول المركز القيام بوظيفتين أساسيتين للحفاظ على استقرار بنية النظام:

الأولى: تعمل القوة المهيمنة على فرض ممارسات أو مؤسسات معينة تمكن البيئة المناسبة لتمكين التراكم الرأسمالي من المضي قدما بنجاح وعلى مدى النظام كله (نظام بريتون وودز كنموذج).

الثانية :فهي استخدام القوة العسكرية لتصحيح الاختلالات وتأديب العناصر الرافضة للخضوع لقواعد اللعبة داخل النظام.

بدوره لم يُغيِّب **سمير** أمين دور التقسيم العالمي للعمل في تكريس تخلّف المحيط، وهو ما دفعه لنقد الحركات القومية التي لم تَرَ تناقضاً بين التقسيم العالمي للعمل وتنمية بلدانها، مما أبقاها في مصيدة المفهوم البرجوازي لرتق الفجوة التاريخية، عبر المساهمة في التقسيم العالمي للعمل وليس عبر نفيه أي بفك الارتباط ([2]). و وصل إلى بلورة نظريته في فك الارتباط Delinking كشرط حَدِّيٍّ إذا كان لبلد في المحيط أن يتطور. لا يتم فك الارتباط دون إخضاع العلاقات الخارجية وبلا كفاءة سياسية لإنجاز إصلاح إجتماعي عميق في

---

[1] – Baylis (John) & Smith (Steve), **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations**, (New York: Oxford University Press, 2nd Edition, 2001 P 234

[2] **- S**– Amin : **Delinking: Towards a Polycentric World**, zed books, 1985.p.91

اتجاه مساواتي. إضافة إلى استيعاب تكنولوجي والإبداع" ([1]). و عليه فإن شروط أي تنمية في تلك البلدان إنما تبدأ في مواجهة الخارج بالاستقلال السياسي والاقتصادي، وفي مواجهة الداخل بالقضاء على الطبقات الطفيلية التي تبدد الفائض وترتبط بمصالح مع الخارج.

لقد أصبح مفهوم التنمية عنوانا للعديد من السياسات التي تنتهجها الدول و ذلك باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل دولة، و كذا باختلاف النظرية التي تهتدي بها الدول المتخلفة في رسم خطة التنمية الخاصة بها. ورغم اقتصاره على الجانب الاقتصادي ، فقد أصبح هذا المفهوم مثقلا بالكثير من التعميمات ، ذلك أن مؤشرات التخلف الكمية وحدها لم تعد كافية للحكم على مدى النمو أو العكس ، فقد دخلت في نهاية الألفية الثانية اعتبارات أخرى غير البيانات الكمية ،كحقوق الإنسان و الدمقرطة و اقتصاد المعرفة و التنمية المستدامة ، و أصبحت مرتكزات"الليبرالية التدخلية" التي فرضتها المؤسسات المالية تحت عناوين المشروطية الاقتصادية والمشروطية السياسية ، و آلية التدخل الإنساني، لا تمثل خيارا تفضيليا بقدر ما صارت توجها مهما في الممارسة الدولية.

<u>المحور الثاني : التنمية و سياسات الإصلاح الهيكلي</u>

لقد بلوره أمارتيا سنAmartya Sen مفهوم التنمية ، على أنه عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر وهي بذلك عملية تطول إدارة الأسواق، والإدارا ت غير الحكومية ، والعلاقات بين الحاكم والمحكوم، والمؤسسات التشريعية، والأحزاب ب السياسية، والمنظمات غير الحكومية،والمؤسسات العلمية والتعليمية، والمجتمع كله عامة . ويتحقق إسهامها في الواقع من خلال تأثيرها في دعم وتعزيز القدرا ت والخيارات ت والحريات الفردية للإنسان رجلا أو امرأ ة أو طفلا([2]). فالتنمية إذن هي توسيع نطاق الحريات

---

[1]- **S -** Amin Delinking ibid ، P. 60

[2]-Amartya Sen, **Development as Freedom** (New York: Alfred A. Knopf Inc., 4ed., 2000), pp. 3, 4.

لتمكين المواطن من المفاضلة بين البدائل، وتوفير فرص حياتية لشحن القدرة الفعالة للمواطنين، بما يؤهلهم من أن يرتقوا ببلدانهم إلى مستوى أفضل.

لو انطلقنا من هذه المقاربة التنموية نجد أنها لا تتطابق و الواقع الحقيقي . فلا شك في إن صياغة سياسات التنمية في البلدان المتخلفة عموما و البلدان الأفريقية على وجه التحديد كانت و لا تزال تخضع لأهداف و اعتبارات دولية خارجية أكثر منها لظروف و أولويات داخلية ، ذلك أن الأهداف و البرامج المسطرة غالبا ما تأتي في سياق برامج المنظمات و المؤسسات الدولية المانحة، التي تدفع باتجاه معين السياسات التنموية و التي تكون منسجمة مع سياسات المؤسسات المالية و الاقتصادية الدولية ،و لا تتعارض و مصالح الدول الكبرى . فهي تارة تأخذ صبغة إنسانية حقوقية ، و تارة أخرى تصطبغ ببراغماتية الاقتصاد و متطلبات السوق ، دون مراعاة طبيعة المجتمعات الأفريقية و أولوياتها ، و دون اعتبار خصوصيات و ظروف كل دولة و احتياجاتها من مسار عملية التنمية. حتى و إن جاءت هذه السياسات التنموية تحت عناوين اجتماعية و اقتصادية و شعارات إنسانية نبيلة ، فهي تمثل حلولا نمطية موحّدة صالحة لكل الدول تحت مسميات عدة و متعددة ، مثل الديمقراطية التشاركية ،التمكين السياسي ، برامج الإصلاح الهيكلي و غيرها.

لا بد من الإقرار بأن الدول الأفريقية بحاجة إلى إحداث فعل نهضوي و تنمية شاملة لهذه القطاعات و غيرها لمواجهة التحديات الاقتصادية و الأمنية الراهنة ، غير أن الواقع اثبت أن هذه البرامج المستوردة من الخارج لم تنجح في تحقيق التنمية :

أولا : لأنه لا يمكن لهذه البرامج و السياسات النمطية الموحدة من إحداث التنمية و بداية الإقلاع الاقتصادي ، لأنها غير نابعة من ظروف و معطيات الداخل و لا تعبر عن احتياجات و أولويات شعوب المنطقة، و التجربة أكدت عدم فعالية معظم السياسات في تحقيق الهدف المنشود لعدم توافقها مع واقع و متطلبات التنمية في هذه البلدان .

بذلك أصبحت رهينة سياسات القوى الكبرى و حبيسة الاقصاد المعولم ، ما جعلها عاجزة عن بلورة نموذج تنموي نابع من الداخل و الواقع المحلي لهذه الدول .

ثانيا : لأنه لا يمكن إغفال دور هذه المؤسسات و المنظمات الدولية التي تتبنى برامج رائدة و ضرورية لتحقيق التنمية ، لكنها تنطلق من أجندات معينة – مصالح القوى الكبرى– و تعتمد آليات عدة – الديمقراطية – مكافحة الفساد – المرأة – الطفل – لتقديم المنح المساعدات ، دون الإمعان في مبتغى و أهداف هذه البرامج و السياسات و مدى توافقها مع واقع و متطلبات التنمية في هذه البلدان. و هو الشيء الذي اكسبها سلطة أخلاقية لا يمكن مناقشتها و إعادة النظر في مدى تحقيق تلك الآليات المعلنة لأهداف التنمية المعلنة[1].

لقد عاشت معظم البلدان الأفريقية منذ عقود على وقع النماذج التنموية المختلفة بهدف الخروج من دائرة التخلف و تحقيق النهوض الاقتصادي و الاجتماعي لشعوبها ، فمنذ استقلال هذه البلدان في ستينات و سبعينات القرن الماضي ، تبنت بدائل اقتصادية و إيديولوجية تماشيا مع النسق الدولي لتلك المرحلة، انعكست في النموذج الاشتراكي أو الليبرالي، وصولا إلى عقد التسعينات أين ساد الاعتقاد بأن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية سيخرجها من دائرة التخلف، و ذلك في إطار إعلان الأمم المتحدة للألفية 2000[2]، و الذي تضمن الأهداف الرئيسية التي سطرتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية،إضافة إلى مرامي فرعية و مؤشرات كمية لقياس التقدم في مستويات التنمية ، هذا كله في ظل نظام دولي (نيوليبرالي متوحش) جديد يعمل على تحرير التجارة الدولية و فتح الحدود أمام حركة السلع و رؤوس الأموال ، فبدأت تتكرس تلك المؤشرات في عناوين ، الحكم الراشد ،

---

[1]- ايلان كابور: التنمية القائمة على المشاركة ،ترجمة و عرض نيفين الحسني ، **آفاق جديدة في التنمية** ،عدد1 (اكتوبر 2009)،ص ص3-5.

[2]–الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **وثيقة تتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية و نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة و العشرين** (11فيفري2010)، ص 4.

مكافحة الفساد ،إعادة الهيكلة، التنمية المستدامة من خلال تلبية حاجات و طموحات الحاضر من دون الإخلال بالقدرة على تلبية حاجات المستقبل [1].

برنامج التكيف الهيكلي (SAP) (Programme Adjustment Structural)

هي مجموعة من الإجراءات السياسية والمالية التي وضعها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي لمساعدة الدول على مواجهة عجزها المزمن في ميزان المدفوعات. تتضمن عامة قروض تكييف هيكلي ومجموعة من الاستراتيجيات والشروط الهادفة إلى تحسين وضع ميزانية المدفوعات عامة في البلاد. وعادة ما تتضمن هذه الإجراءات تقليصا في الإنفاق الحكومي ورفعا للدعم عن الصناعات المحلية، وخصخصة قطاعات الدولة، وخفضا لقيمة العملة وخفضا في الإنفاق على الرفاه الاجتماعي، وإزالة القيود عن الاستثمار الأجنبي، وإصلاحات تقضي على التنظيمات وتهدف إلى خفض التكاليف وزيادة الفاعلية والتنافسية.

وتهدف برامج صندوق النقد الدولي في أساسها إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة:

1-مساعدة الدولة يف تأمين تمويل خارجي مستدام؛

2-تبني إجراءات حرص المطالب منسجمة مع التمويل المتوافر؛

3-القيام بإصلاحات هيكلية لتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الهدف الأساسي من قروض التكييف الهيكلي تمكين البلدان المدينة من زيادة مداخليها حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها إزاء المصارف الأجنبية والمؤسسات الدولية الأخرى. وقبل أن يكون أي بلد أهلا لتلقي القروض المساعدة، عليه أن ينفذ توصيات صندوق النقد الدولي.وتؤدي هذه الأخيرة عامة إلى إعادة توجيه الاقتصاد بعيداً من الاستهلاك المحلي

---

[1]- اللجنة العالمية للبيئة و التنمية،**مستقبلنا المشترك**،ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة : علي حسين حجاج(الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب،1989)،ص4.

باتجاه الإنتاج من أجل التصدير. ويرى صندوق النقد الدولي ومعه البنك الدولي أن زيادة الصادرات من جانب الدول المدينة ستمكنها من شق طريقها ماليا لتتجاوز مشكلاتها الاقتصادية. غير أن هذا لا ينسجم مع ضعف الهياكل المؤسسية في هذه البلدان ما يعني خلق مزيد من الظلم إزاء الطبقات الهشة و تقويض الشرعية السياسية و زيادة ممارسة القمع [1].

لقد أدى فشل الدول النامية في تحقيق التنمية منذ الاستقلال لأسباب مختلفة، ووقوعها المستمر في أزمات اقتصادية متتالية إلى خضوعها للوكالات الدولية المتخصصة،التي حصلت صلاحيات واسعة في الدول النامية جعلتها على الدوام الفاعل الرئيس في مثل هذه القضايا، وبالرغم من عدم توافق أهداف تأسيس أغلب هذه الوكالات مع مشكلات التنمية في الدول النامية، إلا أنها تمكنت ولعقود طويلة من السيطرة على صنع سياسات التنمية المحلية وتنفيذها في هذه الدول. والتي فرضت عليها إجراءات هيكلة اقتصادها عن طريق سياسات الإصلاح الهيكلي التي ترمي لتقليص دور الدولة.

أمام هذا الوضع استفادت الشركات متعددة الجنسيات من تر ا جع دور الدولة وأصبحت تلعب دو ر ا مهما في تشكيل وصنع وتنفيذ سياسات التنمية المحلية في تلك الدول، حيث قامت بإغراق الدول النامية بالقروض التي لم تكن تعطى للتنمية بقدر ما كانت تعطى لبقاء أطول للنخب الحاكمة في السلطة، في حين إن شعوب دول العالم الثالث تعاني من الفقر والجوع، وقد تم ذلك بطريقة منهجية مبرمجة عبر علاقات مشبوهة بين هذه المؤسسات وأصحاب القرار، الذين تم دفعهم إلى الاستدانة حتى دون حاجة دولهم إلى ذلك .كما أن المؤسسات الدولية لم تكن تراقب– عن عمد منها – أوجه صرف تلك القروض والأموال، وقد

---

[1]-اجوزا إي.اوساجاي، **التكيف الهيكلي : المجتمع المدني و التماسك الوطني في أفريقيا**:ترجمة مصطفى مجدي الجمال، **افريقية عربية**، م.3(اكتوبر 2000)ص ص 1-42.

أحصى صندوق النقد الدولي سنة 1998 حوالي ثلاثين دولة في أفريقيا فقط، مثقلة بالديون حيث وصل حجم تلك الديون إلى 156مليار دولار [1].

لقد ظلت الوكالات الدولية تبشر بأن سياسات الإصلاح الهيكلي بتسمياتها المختلفة سوف تزيد من مرونة الاقتصاد وتسهم بدعم النمو المتوازن على المدى المتوسط والطويل، إلا أنها أغفلت– أو تغافلت –أن هذه الدول عليها الاستدانة من الخارج لتطبيق تلك الحزمة من الإصلاحات، وسيؤدي ذلك من جديد إلى توسع في ميز ا ن المدفوعات وتدهور التنافسية التي تنجم عن تشوهات الأسعار المحلية وتر ا كم المديونية[2].

وبعيدا عن الاعتبارات ت الاقتصادية فإن بعض برامج الإصلاح الهيكلي التي طبقت في الدول النامية سعت لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية، وقد تم تطبيق تلك السياسات بالرغم من العلم المسبق بآثارها السلبية . وبغض النظر عن فشل أو نجاح المشاريع التي تم الاقتراض ض من أجلها، كانت الوكالات الدولية تفرض تسديد الفوائد المقررة للقروض، وفي ظل عجز الدول النامية عن التسديد، قامت هذه الوكالات– كونها جهة دائنة – بالتدخل التعسفي في الشؤون الداخلية لهذه الدول وفق شروط مجحفة دفع ثمنها محدودي الدخل والفقراء[3].

كثيرا ما تواجه برامج التكيف الهيكلي النقد القائل إنها تزيد التفاوت بين دول العامل الثالث ، فمع هبوط معدلات الإنفاق المحلي، مثلا، وتحول التنمية نحو التصدير، تحول الأموال بعيداً

---

[1]- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للامم المتحدة ، تقرير يتعلق بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ،: اثار سياسات التكيف الهيكلي على التمتع بحقوق الانسان(24 فيفري1999)ص ص 54–55.

[2]– علي عبد القادر علي: تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي ، **جسر التنمية** ، س6، عدد64،(جوان2007)،ص ص 2– 19 .

[3]- نزار قنوع و سمير ناصر، فخ المديونية كأحد أساليب جماعات الضغط الدولي، **مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية** ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية،م.28،عدد1(2006)، ص ص 73–88.

من توفري الحاجات الأساسية للناس كالصحة والتعليم وما شابه، الأمر الذي يؤدي إلى إفقار متزايد للمجتمعات المحلية.

في هذا الإطار يمكننا الجزم بأنه غالبا ما تستخدم المنظمات الدولية والدول المانحة عناوين لبرامجها تتخذ مسميات عدة في مجال التنمية على أنها حلول نمطية واحدة صالحة لكل الدول النامية، وتتجاهل هذه المنظمات التوجه السياسي لكل دولة، وعلاقات القوة داخل المجتمع،ومعطيا ت و كذا ظروف كل دولة و أولوياتها ، وهي عوامل تؤثر على طبيعة و نوع البرامج التنموية،فإعداد خطط التنمية في الدول النامية عادة ما يتم بدون دراسة لخصائص البناء الاجتماعي والاقتصادي للدولة ووضعها السياسي، و إمكانياتها المادية، ومنه فقد يعبر تطبيق هذه الحلول النمطية بشكل أو بآخر عن أدوات لاستمرار سيطرة مختلف الفاعلين على المستويات الداخلية والخارجية على الشعوب المحلية، و على مقدرات هذه البلدان [1].

و على الرغم من كل هذه الانتقادات، لا يبدو أن برامج التكيف الهيكلي ستختفي من الوجود في المستقبل القريب، مع العلم أن ثمة شواهد تدل على أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يحاولان الاستجابة للانتقادات الموجهة إليهما من دون أن ينسيا الأهداف الأساسية التي من أجلها صممت برامج التكيف الهيكلي. كما تجدر الملاحظة وجود تناقض متزايد بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التزامهما بالدمقرطة وبين الدفع نحو تطبيق برامج التكيف الهيكلي. تكمن ماهية الديمقراطية في أن للشعب ما يقوله في المسائل التي تؤثر في حياته. وفي أغلب الحالات، لا تجري استشارة الشعب أبداً في ما يتعلق بمحتوى برامج التكيف الهيكلي.

---

[1] -Andrea Cornwalland Karen Brock , What Do Buzzwords Do for Development Policy ? a critical Look at participation , Empowerment and poverty Reduction, **Third Word Quartelery ;**vol 26,n 7(2005),pp43-60.

المحور الثالث : الحوكمة كاستراتيجية بديلة للتنمية

اولا :مفهوم الحوكمة

مما لا شك فيه أن عالم اليوم يمثل نسقا رأسماليا متكاملا ، لا يمكن لأي من الفواعل الدولية أن تعمل و تتطور خارجه ، و ذلك لتشابك مؤسساته و هيئاته .

لدرجة أن الحوكمة أصبحت اليوم تعتبر من أهم المتطلبات و الضروريات الحتمية التي أصبح تطبيقها أساسيا لأي عمل تنموي على اختلاف مستوياته، و ذلك اعتمادا على توصية البنك العالمي في منتصف 90 القرن الماضي الذي اعتبر بأن تعثر العملية التنموية في البلدان الأفريقية مرتبط أساسا بطبيعة الحكم و الأنظمة السياسية و ليس البرامج و السياسات التنموية و محتواها .

من هنا جاء مفهوم الحوكمة كمطلب أساسي لضمان تطور القطاع الحكومي كمنهج و كآلية يسعى للتوفيق بين نجاعة السياسات العمومية ، وربط المسؤولية بالمحاسبة،والاستدامة على أساس تقوية أسس الديمقراطية التشاركية[1]. أي التوجه إلى نمط مختلف في تسيير شؤون الدولة قائم على ثلاثية الحكومة – المجتمع المدني –القطاع الخاص .

يحتل موضوع الحوكمة اليوم أهمية كبرى على مستوى العالم وخاصة بالقطاع العام أو ما يعرف بحوكمة الحكومات بشكل تطبيقي . فبعدما اقتصرت أهميتها في البداية على الشركات و المؤسسات و أسواق المال ، امتدت إلى الحكومات والدول ، والمؤسسات الدولية ، خاصة بعد الانهيارات التي طالت كبريات الشركات في العالم ، و أدت إلى بروز أهمية الحوكمة من جديد.

اصطلاحا لا يوجد تعريف موحد لمصطلح Governance Corporate متفق عليه بين كافة الاقتصاديين، المحللين، الأكاديميين والقانونين، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من

---

[1]- https://mqaall.com/understand-meaning-governance/

الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات[1]. أما عن ماهية الحوكمة وكيفية تطبيقها ، فالمقصود بحوكمة القطاع العام هو تكريس تضافر الجهود مع كافة القطاعات الحكومية لدرء حدوث الأزمات الإدارية التي تؤدي بشكل عام إلى هدر الأموال الحكومية العامة ، وفقدان المسؤوليات عند حدوث خلل في تطبيق الأنظمة والمشاريع المختلفة . كما يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع الأهداف والوسائل لتحقيق الرقابة على الأداء[2] .

تعد حوكمة القطاع الحكومي مشروعاً وطنياً يبدأ بالإرادة السياسية والعزيمة لتكريس الشفافية [3] في القطاعات المشتركة بنظرة أفقية لا عمودية وأن يعمل المشروع على محاور أساسية أهمها معالجة حالات تعارض المصالح وانعدام المسؤوليات وتقليل المخاطر والخسائر المتوقعة في كافة أوجهها، وأن يعتمد اعتماداً جذرياً على قياس وتقييم الأداء المشترك بين الدوائر الحكومية . كما تعتبر حوكمة القطاع العام في أغلب دول العالم مطلبا ملحاً في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى، فقد أولت الدولة جل اهتمامها للتطوير والتحديث بشكل عام من خلال المبادرات والمشاريع المختلفة والتشريعات المتطورة التي ينصب جلها في إصلاح الأنظمة الإدارية والتشغيلية في القطاعات العامة المختلفة وصولاً إلى التنمية والإدارة الرشيدة . وتعود أهمية الحوكمة إلى أهمية تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية في القطاعات العامة والحكومية والتأكد من استقلالها وعدم ارتباطها تنظيمياً بالإدارات التنفيذية المباشرة ، ولا تخضع لسلطة الرئيس التنفيذي وهذا يعد مطلباً أساسياً لدحض تضارب المصالح عند تطبيق الخطة العامة المرتبطة . وفي الوقت ذاته هي لتحقيق

---

[1]– مصطفى سليمان: **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008 ،ص80.

[2]– طارق عبد العال حماد: **حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف**، المفاهيم– المبادئ–التجارب– المتطلبات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2007 ،ص11.

[3] – اهداف–ومبادئ–الحوكمة–في–الشركات https://www.egyacc.com/ –2.html

حكمة و رصانة السلوك و التصرفات الإدارية، و حماية المشروعات من عناصر الفساد الإداري والرعونة الإدارية [1].

ثانيا: الحوكمة كنموذج تنموي فعال

لقد أفرزت التحولات الدولية والإقليمية على أكثر من مستوى تصدع كثير من الاقتصاديات الدولية، وتفكك وإخفاق العديد من المشاريع التنموية، الهادفة إلى تحقيق التوازنات الكبرى بين التنمية الاقتصادية، وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

وأمام هذا الواقع، لم يعد انشغال الدول و الحكومات حول مدى نجاعة النماذج التنموية الراهنة بقدر ما صار الانشغال الأكبر هو التفكير في أجيال جديدة من نماذج النمو والتنمية، في العالم بأسره و في أفريقيا على وجه الخصوص.

لا شك في إن من مظاهر أزمة النموذج التنموي، هو أثر اقتصاد الريع والامتيازات والفساد والرشوة وشيوع سيادة سلطة المال، وانعدام الثقة في المؤسسات، وبروز أشكال غير مسبوقة من العنف الاجتماعي والحركات الاحتجاجية في العديد من البلدان. و عليه فإن النماذج التنموية الجديدة تقوم على جهود الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين، فضلا عن مخرجات عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية، في إنتاج أفكار جديدة أو معالم نموذج تنموي جديد، يسعى للتوفيق بين النجاعة الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي، والتوزيع المنصف للثروة، والاستدامة، التي تمحورت في أربع توجهات كبرى:

- تقوية أسس وقواعد الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، باعتبارها الضمانة الحقيقية لحكامة مسؤولة تجمع المشاركة ونجاعة السياسات العمومية، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

---

[1]– مصطفى حسن بسيوني السعدني: **الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات**، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، نوفمبر 2006 ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009 ،ص147.

- إعادة الاعتبار لدور المقاولة وإعادة تعريف وتحديد وظائف الدولة .
- مراعاة الأبعاد المرتبطة بالتغيرات المناخية، من خلال وضع أنماط إنتاج مبنية على قواعد تنمية مستدامة.
- التركيز أساسا على الرأسمال اللامادي ، أي على الثقافة والقيم ودورها في بناء نماذج تنموية منسجمة مع الخصوصيات التاريخية والحضارية للأمم[1].

من هنا جاء مفهوم الحوكمة كمطلب أساسي لضمان تطور القطاع الحكومي واتخاذ القرارات الرشيدة التي تراعي متطلبات وتوقعات جميع المعنيين والمستفيدين من خدمات القطاع الحكومي. فهي بمثابة دمج المواطنين في الحكم مع الدولة ، والمشاركة الديمقراطية من خلالها ، حيث يجب أن يكون المواطنين أكثر تأثيرا في صنع القرارات ، والتدخل بشكل أعمق في المشاركة السياسية[2]. كما تهدف الحوكمة إلى تفعيل الدور الرقابي وتفعيل مبدأ المسائلة والذي بدوره يعمل على محاربة الفساد بشتى أشكاله وهذا ما تصبو إليه الدول داخل مؤسساتها المختلفة بشتى القطاعات فما من دولة أو مؤسسة إلا وتسعى إلى الارتقاء والنمو وتحقيق الأهداف المنشودة ومحاربة الفساد الذي يعد ظاهرة واسعة الانتشار وذات جذور تأخذ أبعاد واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ودرجة شموليتها من مجتمع لآخر حيث إنها تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية للدولة والمؤسسة على حد سواء.

إن غاية الحوكمة في القطاع العام هي تعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلال تحقيق زيادة نسبة رضا المواطن عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام، تحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة من خلال الالتزام بالقوانين والأنظمة، تحقيق مبدأ النزاهة والعدل والشفافية في استخدام السلطة وإدارة المال العام وموارد الدولة، تحقيق تكافؤ الفرص بين

---

[1]– إدريس الكراوي: نهاية نموذج،المركز الثقافي العربي/ الدار البيضاء– المغرب ، الطبعة الأولى، 2018،

[2]– نرمين صلاح :ما هي الحوكمة وأهدافها https://www.almrsal.com/post/992460

المواطنين، تطوير الأداء المؤسسي، المتابعة والتقييم بشكل مستمر، وتخفيف آثار المخاطر والأزمات المالية.

بالرغم من أن تطبيق الحوكمة في القطاع العام يواجه صعوبات كثيرة فهي ليست كالقطاع الخاص والشركات حيث إن الطابع الربحي الواضح لتلك الشركات يجعل تطبيق الحوكمة بها أسهل وأدق بعكس القطاع الحكومي ذات الطابع الخدمي ، فممارسة الحوكمة في القطاع الحكومي يتطلب تفعيل وتطوير الإدارات الداخلية المتخصصة للرقابة والمتابعة والمسائلة .

الخاتمة:

انطلاقا من هذا الواقع يمكن القول بأن أغلب السياسات والبرامج والإصلاحات التي تبنتها الدول النامية لتحقيق التنمية كانت خاضعة لتغيرا ت سياسات التنمية الدولية، ولم تكن نابعة من واقع هذه الدول، ولا تعبر بشكل سليم عن ما تحتاجه شعوب المنطقة، للنهوض بمستواهم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي.كما أن عمليات مر ا جعة القناعات_ السائدة حول السياسات المتخذة، عادة ما تقوم على دراسات تقوم بها المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، عوضا عن أن تتم هذه العمليات وفقا لما تقتضيه الأوضاع الاقتصادية والسياسية لهذه البلدان وتماشيا مع إمكاناتها المادية والبشرية.

لقد أثبتت الممارسات الواقعية للتنظير التنموي الغربي، قصور النماذج التنموية الجاهزة الموحدة و المستوردة، التي اختزلت الخصوصيات المحلية و السياقات التاريخية و الأوضاع السياسية في قوالب منمطة خاصة في الدول الأفريقية،و هو ما عرقل عملية النهوض باقتصاديات هذه الدول، في ظل ارتباطها بالدول الكبرى و وكذا اعتماد نماذج تنموية مستوردة .

لا بد من وضع رؤية شاملة تترجم في تخطيط استراتيجي يراعي خصوصياتها و أولوياتها الاقتصادية و الاجتماعية و من ثم بلورة نموذج تنموي يتوافق مع واقعها . و لعل

النماذج التنموية في جنوب شرق آسيا و نجاحها في تحقيق طفرة تنموية أحسن مثال على إمكانية بلورة نموذج من الداخل و قدرته على الانسجام مع ضغوطات الواقع الدولي.

فهل تكون الحوكمة وفق استراتيجية الاستدامة و الترشيد ، بديلا فعالا لتحقيق التنمية وفق أولويات الداخل و استجابة مع المتغيرات الدولية؟

قائمة المراجع

الكتب

1. عبدالعالي دبلة: **الدولة رؤية سوسيولوجية** القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط. 1،2004.
2. ربيع نصر: رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، **جمعية العلوم الاقتصادية السورية.**
3. توفيق عباس عبد عون المسعودي: دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق- دراسة تطبيقية)، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد 26، المجلد السابع، افريل 2010.
4. عبلة عبدالحميد بخاري :**التنمية والتخطيط الاقتصادي**: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث .
5. السيد الحسيني: **التنمية والتخلف** .. دراسة تاريخية بنائية.
6. إدريس الكراوي: **نهاية نموذج**،المركز الثقافي العربي/ الدار البيضاء- المغرب ، الطبعة الأولى، 2018.
7. مصطفى سليمان: **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
8. طارق عبد العال حماد: **حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف**، المفاهيم- المبادئ-التجارب-المتطلبات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2007.

الدوريات

9. و روستو: مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، **مجلة الرائد العربي**، العدد الثامن عشر، إبريل 1962.
10. ايلان كابور: التنمية القائمة على المشاركة ،ترجمة و عرض نيفين الحسني ، **آفاق جديدة في التنمية** ،عدد1 (اكتوبر2009).

11. –اجوزا إي.اوساجاي، **التكيف الهيكلي : المجتمع المدني و التماسك الوطني في أفريقيا**:ترجمة مصطفى مجدي الجمال، **افريقية عربية**، م.3(اكتوبر 2000).

12. علي عبد القادر علي: تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي ، **جسر التنمية** ، س6، عدد64،(جوان2007).

13. نزار قنوع و سمير ناصر، فخ المديونية كأحد أساليب جماعات الضغط الدولي، **مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية** ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية،م.28،عدد1(2006).

14. روستو: مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، **مجلة الرائد العربي**، العدد الثامن عشر، إبريل 1962.

التقارير

15. المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للامم المتحدة ، تقرير يتعلق بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ،: آثار سياسات التكيف الهيكلي على التمتع بحقوق الإنسان(24 فيفري1999).

16. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **وثيقة تتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية و نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة و العشرين** (11فيفري2010).

17. مصطفى حسن بسيوني السعدني: **الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات**، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، نوفمبر 2006 ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009 .

المواقع الالكترونية

18. أهداف–ومبادئ–الحوكمة–في–الشركات https://www.egyacc.com/ –2.html

19. نرمين صلاح :ما هي الحوكمة وأهدافها https://www.almrsal.com/post/992460

20. رغد زكي قاسم السعدي: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية.http://econ.to – relax.net

21. https://mqaall.com/understand-meaning-governance/

22. Andrea Cornwalland Karen Brock , What Do Buzzwords Do for Development Policy ? a critical Look at participation , Empowerment and poverty Reduction, **Third Word Quartelery ;**vol 26,n 7(2005).

23. Baylis (John) & Smith (Steve), **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations**, (New York: Oxford University Press, 2nd Edition, 2001 .
24. S. **Amin Delinking: Towards a Polycentric World, zed books, 1985**
25. Amartya Sen, **Development as Freedom** (New York: Alfred A. Knopf Inc., 4ed., 2000).

The concept of political development, between orderly theoretical classifications and unorderly classifications

- محمد شريف فتحي.
- كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية _
جامعة الجزائر 03.-
mohammed.cherif.fethi@gmail.com

ملخص: يعتبر مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم التي دارت حولها عدة تفسيرات في حقل العلوم السياسة، فجاءت المدارس السياسية تترا كمحاولة لتقديم تفسيرا موضوعيا للمفهوم يتلاءم من حيث البعد الأنطولوجي مع واقع المجتمعات المتباينة في الفترات الزمنية المتعاقبة، و كان لكل مدرسة من تلك المدارس عظيم الأثر في دفع عجلة الأسس و المنطلقات الفكرية للنظريات و الأطر التحليلية التي تناولت المفهوم، و هذه الورقة عبارة عن محاولة

Abstract: The concept of political development is considered one of the concepts around which several interpretations took place in the field of political science, so the political schools came as an attempt to provide an objective interpretation of the concept of political development that fits in terms of the ontological dimension with the reality of societies in successive periods of time, and each of those schools had a great impact in advancing the intellectual foundations and principles of the theories

متواضعة لإبراز أي من تلك الأطر التحليلية المفسرة لمفهوم التنمية السياسية هي أكثر مطابقة و تبريرا مع واقع المجتمعات الإفريقية.

كلمات مفتاحية: التنمية السياسية، التصنيفات المرتبة، التصنيفات غير المرتبة، الأطر التحليلية.

and analytical frameworks that dealt with the concept of political development, and this paper is a modest attempt to highlight which of those analytical frameworks explaining the concept of political development is more identical and justified with the reality of African societies.

Keywords: Political development, Unorderly Classification, orderly Classification, analytical frameworks.

مقدمة:

لا شك أنه لا يمكن التسليم بوجود نموذج معرفي أو إطار فكري شامل متفق عليه بين مختلف الدارسين في حقل العلوم السياسية قادر على إعطاء تفسيرا موضوعيا و واقعيا لمفهوم التنمية السياسية، ومنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون هناك نظرية أكثر مرونة و أكثر تبريرا لواقع التنمية السياسية في المجتمعات النامية، و لكن هناك ظروف تاريخية تفرض سيطرة نموذج معرفي ما على غيره من النماذج المعرفية، لتعبر بذلك عن أبعاد النقلة التاريخية لتحول البراديغمات المسيطرة في الحقل، و هذا يعطي انطباعا بإمكانية تكوين إطارا عاما و شاملا في صورة رؤية تطورية فكرية جديدة للتعامل مع التحولات المستقبلية للأطر النظرية التي تعني بواقع التنمية السياسية في المجتمعات النامية، و كذا إدراك طبيعة البراديغم المسيطر بناء على المجرى المستقبلي للأوضاع و الظروف السياسية الحتمية و المتغيرة التي تفرض نفسها، تماشيا مع صيرورة العلم و تطوره.

بيد أن الجهود العلمية الضخمة التي بذلت من أجل تقديم تفسيرا شاملا لمفهوم التنمية السياسية، لم تكن في حقيقة الأمر إلا لتستجيب لواقع عملي فرضته الظروف و الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية الخاصة بمجتمعات بعينها في سياق زمني محدد، و مع ذلك يبقى هنالك إتجاه عام يمكن من خلاله تطويع بعض من تلك الأطر النظرية و التحليلية و جعلها أكثر مرونة و مطابقة للواقع العملي للمجتمعات الإفريقية، وهذا الإتجاه لا يتضح إلا إذا تم إبراز محل التصنيف الذي تنتمي إليه تلك الأطر (أي هل تنتمي إلى التصنيفات المرتبة أو غير المرتبة؟)، و لإثبات هذا الإتجاه يتعين علينا اخضاعه لمساءلة تجريبية تتضمن طرح تساؤل نوعا ما مؤرق: فهل يوجد من بين الأطر النظرية و التحليلية و التي شملت مفهوم التنمية السياسية ما هو قابل للتطويع مع الواقع العملي للمجتمعات الإفريقية ؟، و حل هذا اللغز يكمن في تجزئته إلى عدة تساؤلات فرعية من قبيل: أنه إذا كانت الإجابة بنعم فكيف سيتم تطويعها؟، ناهيك عن أن الإجابة على هذا السؤال تكمن في توضيح محل التصنيف الذي تنتمي إليه تلك الأطر النظرية و التحليلية، فأي منها يندرج ضمن التصنيفات المرتبة و أي منها يندرج ضمن التصنيفات غير المرتبة؟، و ما المقصود من التصنيفات المرتبة و التصنيفات غير المرتبة؟ و للإجابة على هذه التساؤلات يتعين علينا الإستناد على جملة من الأسس و العناصر التحليلية من قبيل: التمييز بين التصنيفات المرتبة و التصنيفات غير المرتبة، الأثر الذي أحدثته الثورات الإبستيمولوجية للمدارس و النظريات السياسية المتعاقبة على مفهوم التنمية السياسية، ثم تحديد مفهوم التنمية السياسية بناء على الإفتراضات التي قدمها أنصار كل من تلك الأطر النظرية و التحليلية المختلفة.

المحور الأول: التمييز بين التصنيفات المرتبة و التصنيفات غير المرتبة.

تنتظم التصنيفات النظرية بحسب المعايير التي تندرج تحتها، فيمكن تصنيف النظريات بناء على معايير عامة، كالنظريات المعيارية (و التي تنقسم بدورها إلى نظريات معيارية فلسفية و أخرى معيارية علمية) و

نظريـــات إمبريقيـــة، كمـــا يمكـــن تصـــنيف النظريـــات الإمبريقيـــة بـــدورها _ و هــذا بنــاء علــى معيــار القــدرة التفســيرية و التنبؤيــة _ إلــى: نظريــات إمبريقيــة صـــغرى (و هـــي محـــدودة مـــن حيـــث القـــدرة التفســـيرية و التنبؤيـــة)، و نظريـــات إمبريقيـــة كبـــرى (لا يمكـــن بلوغهـــا فـــي العلـــوم الإجتماعيـــة)، و نظريـــات إمبريقيـــة متوســـطة المـــدى مـــن حيـــث القـــدرة التفســـيرية و التنبؤيـــة (و تشـــكل مســـعى البـــاحثين فـــي العلـــوم الإجتماعيـــة)[1]، إلا أن مـــا يهمنـــا فـــي هــذه الورقـــة _ و إن تـــوفرت نـــوع مـــن القواســـم المشـــتركة بـــين هـــذه المعـــايير التصـــنيفية _ هـــو ذلـــك التصـــنيف الـــذي يضـــع مختلـــف النظريـــات بخاصـــة منهـــا التـــي تناولـــت مفهـــوم التنميـــة السياســـية بـــين التصـــنيفات المرتبـــة و التصـــنيفات غيـــر المرتبـــة، و الغايـــة هنـــا فـــي هـــذا الإختيـــار تكمـــن فـــي النظـــر فـــي أي مـــن تلـــك الأطـــر النظريـــة و التحليليـــة و التـــي شـــملت مفهـــوم التنميـــة السياســـية هـــي الأكثـــر مطابقـــة مـــع الواقـــع العملـــي فـــي المجتمعـــات الإفريقية؟

أولا: التصنيفات غير المرتبة:

إن الغايـــة الأساســـية مـــن تنـــاول التصـــنيفات غيـــر المرتبـــة إبتـــداءا لا تكمـــن فـــي إثبـــات المثبـــت وجـــوده (أي التصـــنيفات المرتبـــة)، بغـــرض إيضـــاح الواضـــحات مـــن النفـــي و الإثبـــات، بقـــدر مـــا تتعلـــق بتوضـــيح طبيعـــة الإنتقـــادات الموجهـــة لهـــذه التصـــنيفات كونهـــا مناقضـــة للواقـــع العملـــي، و مـــن ثـــم نقـــد مختلـــف الأطـــر النظريـــة و التحليليـــة التـــي تنـــدرج ضـــمن هـــذه التصنيفات ذلك لأن نقد الأصل يقتضي نقد الفرع.

[1] د.معتز بالله عبد الفتاح، التحليل السياسي الاميريقي، مركز البحوث و الدراسات السياسية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2007، ص ص 15 _ 16.

1 _ مفهوم التصنيف غير المرتب:

يتضمن التصنيف غير المرتب مجموعة من الثنائيات Dichotomiesذات السمات المتميزة عن بعضها البعض، دون أن يكون للترتيب أي أهمية نسبية، حيث يتم تقسيم المفاهيم من خلالها إلى فئتين متناقضتين، و هناك عدة تقسيمات ثنائية، إلا أن الصورة القائمة على تقسيم المجتمعات إلى تقليدية و أخرى معاصرة هي الأكثر شيوعا من بين التقسيمات الثنائية، و يمكن أن يعبر عنها كذلك من خلال ثنائيات بسيطة، كالتمييز بين الأنظمة الشمولية و أخرى ديمقراطية، و بين أنظمة عسكرية و أخرى مدنية، دول متقدمة و أخرى نامية[1].، فحسب عالم الإجتماع الأمريكي " تالكوت بارسونز " Talcott Parsons فإن أهم ما يميز المجتمعات المعاصرة عن المجتمعات التقليدية، هو الطابع التخصصي و التمايز في الأدوار[2].

2 _ طبيعة العلاقة بين المفاهيم الثنائية في إطار التصنيفات غير المرتبة:

إنتقد " جابرييل آلموند " GabrielAlmond التصنيفات غير المرتبة من منطلق أنها تتضمن مجموعة من الثنائيات و التي تعد مخادعة و مضللة misleading، فهذه الأخيرة ترتبط بجملة من الصعوبات

[1] Todd Landman, **Issues and Methods in Comparativs Politics , An introduction**, New York: Routledge, Third edition, 2008. P. 6.

[2] د. جابر السيد سعيد عوض، النظم السياسية المقارنة (النظرية و التطبيق)، مطبعة العشري، القاهرة، مصر، (ب. س. ن)، ص 25.

المفاهيمية، فالمجتمعات الريفية و الحضارية، و البدائية منها و المتحضرة، و كذا الطابع الزراعي و الصناعي، أو الطابع التقليدي و المعاصر للمجتمعات، ما هي سوى مفاهيم تقع على طرفي نقيض، أي على سبيل المثال: إما أن تكون تلك المجتمعات ريفية خالصة أو حضارية خالصة، أو تكون ذات طابع زراعي بحت أو صناعي بحت، أو مجتمعات تقليدية بحته أو معاصرة بحته و هكذا، و هذا ما يفسر ذلك الغموض المتعلق بكيفية توضيح عملية الإنتقال من طرف لآخر، و ما يجعلها في الوقت ذاته مناقضة للواقع العملي[1].

إذن فالعلاقة بين الثنائيات في إطار التصنيفات غير المرتبة، هي علاقة إما و إما or – either,(mutually exclusive)، فبالرغم من بساطة التصنيفات غير المرتبة، إلا أنها لا تقدم سوى معلومات محدودة عن المجتمعات قيد الدراسة، و بالتالي فهي لا تتيح إمكانية الإستفادة من التجارب الناجحة منها.

ثانيا: التصنيفات المرتبة Typology or orderly Classifications.

إذا كانت التصنيفات غير المرتبة لا تقدم معلومات كافية عن المجتمعات قيد الدراسة، و من ثم لا تتيح إمكانية الإستفادة من التجارب الأخرى، ناهيك عن كونها مناقضة للواقع العملي للمجتمعات، فبمفهوم المخالفة فإن التصنيفات المرتبة تتيح إمكانية الإستفادة من التجارب الناجحة للمجتمعات الأخرى، و هي تعتبر كذلك أكثر مرونة و أكثر تبريرا للواقع

[1] المرجع نفسه، ص 28.

مـــن التصـــنيفات غيـــر المرتبـــة، و هـــذا مـــا ســـنحاول توضـــيحه مـــن خـــلال العناصر التالية:

1 _ مفهوم التصنيف المرتب:

يرتكـــز المعنـــى الخـــاص بالتصـــنيفات المرتبـــة علـــى كـــون المجتمعـــات خلـــيط مـــن الثنائيـــات، فلـــيس هنـــاك مجتمـــع تقليـــدي محـــض Wolly traditional أو معاصـــر محـــض Wolly modern، فحســـب " جابرييـــل آلمونـــد "، كـــل المجتمعـــات فـــي الواقـــع العملـــي تعـــد خليطـــا مـــن التقليديـــة و الحداثـــة mixed، غيـــر أن الـــبعض منهـــا يطغـــى عليهـــا الطـــابع التقليـــدي و الـــبعض الآخـــر يطغى عليها الطابع الحداثي.

2 _ طبيعة العلاقة بين المفاهيم الثنائية في إطار التصنيفات المرتبة:

إذا كانـــت العلاقـــة بـــين المفـــاهيم الثنائيـــة فـــي إطـــار التصـــنيفات غيـــر المرتبـــة هـــي علاقـــة إمـــا و إمـــا، فـــإن العلاقـــة بينهـــا فـــي إطـــار التصـــنيفات المرتبـــة هـــي علاقـــة تواجـــد و دعـــم mutually reinforcing، و هـــذا مـــا يمكـــن توضيحه من خلال الآتي:

هـــي علاقـــة دعـــم: كـــون التصـــنيفات المرتبـــة تضـــع المجتمعـــات محـــل المقارنـــة علـــى خـــط متـــواتر Continuum، و بالتـــالي فهـــي تتضـــمن ترتيبـــا لتلـــك المجتمعـــات مـــن الأكثـــر تقـــدما إلـــى أقلهـــا تنميـــة و حداثـــة، و بالتـــالي فهـــي علاقـــة جدليـــة ترتكـــز علـــى عناصـــر تفاعـــل ديناميكي يقـــود مـــن وضـــع إلـــى وضـــع جديـــد و مغـــاير، و منـــه فهـــي تفيـــد فـــي قيـــاس مســـتويات التحـــديث و

التنمية بين مختلف المجتمعات، و كذا قياس مستوى التنمية في المجتمع الواحد بين لحظة تاريخية و أخرى[1].

هي علاقة تواجد: كون كل المجتمعات تجمع بين التقليدية و الحداثة و لكن بنسب متفاوتة، و طالما أن تلك الثنائيات متواجدة في كل المجتمعات فهي تصلح للدراسة المقارنة، إذ تتيح من جهة إمكانية المقارنة بين عدد من المجتمعات، كما تتيح من جهة ثانية إمكانية المقارنة في المجتمع الواحد عبر فترات زمنية متعاقبة، ما يسمح بدوره من إمكانية الإستفادة من التجارب الناجحة للمجتمعات الأخرى، و بالتالي تعتبر التصنيفات المرتبة Typologies أكثر مرونة و أكثر تبريرا للواقع من التصنيفات غير المرتبة Taxonomies[2].

المحور الثاني: أثر الثورات العلمية على بنية الأطر المفاهيمية في حقل السياسة المقارنة.

تمهيد: لقد شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية النقطة الفاصلة بين كل من المدرسة التقليدية و المدرسة السلوكية، إذ عبر أنصار هذه الأخيرة عن عدم الرضى عما قدمته المدرسة التقليدية من تفسيرات لمفهوم التنمية السياسية في فترة ما قبل الحرب، و تكون لدى أنصارها رغبة في تغيير و تطوير هذا المفهوم كي يتماشى مع واقع الدول حديثة العهد بالإستقلال، ثم جاءت المدرسة الما بعد السلوكية لتشكل مصدر إلهام لنقد السلوكية و كشف ثغراتها و مواطن قصورها، و بالتالي عبرت بدورها (أي المدرسة الما بعد السلوكية) منذ نشأتها عن عدم الرضا عما قدمه المنظور التنموي في فترة الستينيات من القرن العشرين، و دعت إلى

---

[1] المرجع نفسه، ص 28.

[2] المرجع نفسه، ص 31.

وجوب تجاوزه، و السبب الرئيسي في ذلك هو فشل المنظور التنموي في تفسير ظاهرة التخلف في دول العالم الثالث و من بينها الدول الإفريقية، مع ذلك كان لكل مدرسة من المدارس السابقة عظيم الأثر في دفع عجلة الأسس و المنطلقات الفكرية للنظريات و الأطر التحليلية التي تناولت مفهوم التنمية السياسية، و هذا ما سنقوم بعرضه في العناصر التالية:

أولا: الثورة السلوكية (نظرية التنمية و التحديث).

تمهيد: لقد أحدثت نظرية التحديث و التنمية ثورة على نظريات التطور الإجتماعي في إطار السياسة المقارنة في فترة الخمسينيات و الستينيات من القرن العشرين، ذلك لأن الثانية لم تقدم جديدا للباحثين المهتمين بظاهرة التغير في البلدان حديثة العهد بالإستقلال، و بالتالي كان لزاما على هؤلاء الباحثين إيجاد طرحا نظريا بديلا أكثر قدرة على تفسير تلك الظاهرة (أي ظاهرة التغير في البلدان النامية)، و منه قدمت نظرية التحديث و التنمية في إطار المدرسة السلوكية، جملة من المفاهيم المستحدثة _ منها ما هو محوري و منها ما هو ثانوي _ في شكل إطارا مفاهيميا بديلا عن الذي ساد قبله في إطار المدرسة التقليدية.

1 _ الإطار المفاهيمي لنظرية التنمية و التحديث:

لم تكن الرغبة التي تكونت لدى أنصار المدرسة السلوكية في إحداث تلك النقلة النوعية و التي تجلت في تغيير و تطوير الأطر المفاهيمية الخاصة بحقل السياسة المقارنة، إلا لتعبر عن عدم رضاهم عن المداخل النظرية التقليدية و ما تضمنته من أطر مفاهيمية، ففي حين ركزت نظرية التطور الإجتماعي Theory of Social Evolution في إطار المدرسة التقليدية على دراسة عملية الإنتقال من التقليدية إلى الحداثة في الدول الغربية المتقدمة، إهتمت نظرية التحديث و التنمية Theory of Modernization and Development في إطار المدرسة السلوكية عموما بدراسة عملية الإنتقال من التقليدية إلى الحداثة في البلدان النامية، ذلك لأن الأولى قد عبرت فيها تلك العملية (أي الإنتقال) عن مسار

تدريجي و بطئ عبر الزمن Low Gradual ، شكل في إطاره مفهوم " التقدم " Progressمفهوما محوريا، أما الثانية و بحكم إهتمامها بالدول حديثة العهد بالإستقلال، فإن إيقاع و حركية الإنتقال جاءا سريعين و متلاحقين، و بالتالي فإن مفهوم التقدم لم يكن صالحا لدراسة تلك المجتمعات (أي حديثة العهد بالإستقلال).

منذ ذلك الحين سعى الباحثون في حقل العلوم السياسية عموما و السياسة المقارنة خصوصا، إلى إيجاد مفهوما بديلا لمفهوم التقدم، بحيث يتلاءم و طبيعة تلك المجتمعات، فكان مفهوم التغير هو الأكثر ملاءمة باعتباره " ثنائي الإتجاه " Bi – Direction، أي تقدم نحو الأمام أو ركود و تدهور و تراجع إلى الخلف، أي على عكس مفهوم التقدم الذي يعبر عن تغير إيجابي نحو الأمام فقط (أي أحادي الإتجاه Uni – Direction)، و بناء على هذا يمكن القول أنه إذا كان مفهوم " التقدم " هو المفهوم المحوري في نظرية التطور الإجتماعي في إطار المدرسة التقليدية، فإن مفهوم " التغير " أضحى هو المفهوم المحوري لنظريات التحديث و التنمية في إطار المدرسة السلوكية[1].

2 _ العلاقة بين المفاهيم الثنائية:

يعبر كل من مفهومي التحديث و التنمية السياسية عن عمليتين منفصلتين عن بعضهما البعض، إلا أنهما متصلين و مرتبطين معا كمفهومين أساسيين لدراسة واقع التغير في المجتمعات حديثة العهد بالإستقلال، ذلك لأن عملية التحديث تفرض مطالب متزايدة على النظام السياسي، و بالتالي يتعين على هذا الأخير كي يحقق التنمية السياسية، أن يزيد من قدرته الإستجابية لتلك المطالب الناتجة عن عملية التحديث، أي كلما زادت قدرة المجتمع على التحكم في البيئة المادية و الإجتماعية، كلما كان أكثر حداثة، و هذا يؤدي بدوره إلى التنمية السياسية و التي تعبر عن القدرة الإستجابية لدى النظام السياسي، و كلما توفرت

[1] المرجع نفسه، ص ص 34 _ 35.

القدرة الإستجابية لدى هذا الأخير كلما كان أكثر تنمية و العكس كذلك، ذلك لأن كل المجتمعات تجمع بين التقليدية و الحداثة و لكن بنسب متفاوتة، فهناك مجتمعات يغلب عليها الطابع التقليدي و أخرى يغلب عليها الطابع الحداثي، و بالتالي فإن العلاقة بين المفاهيم الثنائية في إطار المدرسة السلوكية هي علاقة دعم و تواجد mutually reinforcing ترتكز على عناصر تفاعل ديناميكي يقود من وضع إلى وضع جديد و مغاير.

3 _ تصنيف المداخل النظرية في إطار المدرسة السلوكية ضمن التصنيفات المرتبة:

أ _ مدخل الثقافة السياسية:

1 _ الفكرة المحورية:

قام كل من" جابرييل آلموند " Gabriel Almond و "سيدني فيربا" Sidney Verbah بتطوير هذا المدخل، و حاولا من خلاله تفسير حركية الفرد و سلوكه المتمثل في جملة التوجهات الخاصة بهذا الفرد باعتباره مواطنا صوب النظام السياسي، و كذا التوجهات السياسية لدى هذا المواطن نحو الذات (أي دور الفرد في النظام السياسي)، و على هذا الأساس ميز كل من "جابرييل آلموند " و " سيدني فيربا " بين ثلاثة أنماط من الثقافات السياسية، و التي نتجه من خلالها من التقليدية إلى المعاصرة، و هذه الثقافات هي: الثقافة السياسية الرعوية أو الضحلة أو الضيقة Parochial Political Culture، ثقافة الخضوع Subject Political Culture، ثقافة المشاركة The Participating Political Culture، و حسب آلموند و فيربا، تعتبر كل المجتمعات خليط بين الأنواع الثلاثة السابقة معا، و النسب هي التي تميز بين تلك المجتمعات،

فليس هناك مجتمع يتسم بثقافة المشاركة البحثة أو الخضوع البحثة، كما لا يوجد مجتمع يتسم بالثقافة الضيقة البحثة، أي أن الثقافة السياسية ليست موحدة Uniforme أو متجانسة Homogene[1]، و على هذا الأساس فإن هذا المدخل يندرج ضمن التصنيفات المرتبة.

2 _ مفهوم التنمية السياسية وفقا لأنصار مدخل الثقافة السياسية:

طالما أن هذا المدخل يندرج ضمن التصنيفات المرتبة، فإن التنمية السياسية من منظور أنصاره، عبارة عن عملية تتضمن حركة من وضع يتسم بغلبة الثقافة الضيقة و ثقافة الخضوع نحو وضع يتسم بغلبة ثقافة المشاركة، و هذا لا يتأتى إلا من خلال الصراع الجدلي (شد و جذب) بين القوى التقليدية و المعاصرة، و الذي يولد قوة التغيير الاجتماعي و التي تتجه بالثقافة السياسية نحو مزيد من التنمية السياسية، للوصول إلى المزيج المطلوب ألا و هو "الثقافة المدنية".[2]

ب _ مدخل الجماعات المصلحية:

1 _ الفكرة المحورية:

إن مدخل الجماعات المصلحية من المداخل النظرية الأكثر إعتمادا في الأعمال و البحوث العلمية، بخاصة من طرف رواد المدرسة السلوكية في الولايات المتحدة الأمريكية[3]، و يقوم على فكرة محورية مؤداها أن كل الأنظمة السياسية ما هي إلا شبكة كبيرة و معقدة

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 27 _ 28.

[2] المرجع نفسه، ص 74 _ 75.

[3] Jean Meynaud, **Introduction en Sciences Politique**, Librairie Armand Colin, 2é édition, Paris, 1961, p. 128- 129.

من الجماعات المصلحية التي تدخل في تفاعلات فيما بينها، و هذه التفاعلات تأخذ شكل الضغوط و الضغوط المضادة، و من خلال محصلة هذه الأخيرة (أي الضغوط و الضغوط المضادة)، تبرز الجماعة السائدة في المجتمع و التي ستكون بمثابة المتغير المستقل و النظام السياسي متغيرا تابعا لها، و قدم كل من" آلموند" و "باول" Pawell في إطار هذا المدخل تصنيفا رباعيا للجماعات، و هي: الجماعات المصلحية الترابطية، الجماعات المصلحية المؤسسية، الجماعات المصلحية غير الترابطية، و الجماعات المصلحية العفوية، مع العلم أن الصنف الأول و الصنف الثاني، كلاهما يتسم بوجود هياكل على درجة عالية من التظيم، ولدى أعضائهما أسلوب سلمي في التعبير عن المصالح و الدفاع عنها مع وضوح مجال الإهتمام، في حين أن الصنف الثالث و الرابع يتسمان بتدني مستوى التنظيم و لدى أعضائها أسلوب قسري في التعبير عن المصالح و الدفاع عنها، و تبقى مجالات إهتماماتهم غير واضحة تماما، و كل المجتمعات خليط بين الأنواع السابقة من الجماعات، و لكن النسب هي التي تميز بينها و على هذا الأساس فإن هذا المدخل _ مثله مثل الثقافة السياسية _ يندرج ضمن التصنيفات المرتبة[1].

2 _ مفهوم التنمية السياسية وفقا لأنصار مدخل الجماعات المصلحية:

هذا التصنيف للجماعات يمثل قيمة مقارنة عالية في التحليل السياسي، فكونه يندرج ضمن التصنيفات المرتبة فهو يقوم على أساس الأشكال التنظيمية للتعبير عن المصالح، فقد أبدى أولوية للجماعات المصلحية الترابطية، ثم المؤسسية، تليها الجماعات غير الترابطية، و أخيرا الجماعات العفوية، و كل المجتمعات خليط من هذه الأصناف الأربعة، و لكن الفرق بينها يقوم على أساس النمط السائد من الجماعات في هذا المجتمع أو ذاك، و منه فإن التنمية السياسية وفقا لأنصار مدخل الجماعة، تعرف على أنها الإنتقال من سيادة الجماعات

[1] د. جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص ص 86 _ 87.

العفوية و غير الترابطية، إلى سيادة الجماعات الترابطية و المؤسسية، و بعبارة أخرى، كلما زادت نسبة الجماعات الترابطية و المؤسسية في المجتمع على حساب الجماعات غير الترابطية و العفوية، كلما أدى ذلك إلى إرتفاع مستوى التنمية السياسية و العكس صحيح.

ثانيا: الثورة الما بعد السلوكية (نظرية التبعية):

تمهيد: لقد جاءت المدرسة الما بعد السلوكية في أواخر الستينيات و أوائل السبعينيات من القرن العشرين، كحالة للتعبير عن عدم رضى أنصار هذه المدرسة بمداخل المنظور التنموي، لتشكل بدورها ثورة علمية على ما جاءت به المدرسة السلوكية في حقل السياسة المقارنة، و لم تكن المنطلقات الفكرية للنظريات الما بعد السلوكية من حيث البعد التاريخي، وليدة فعلا زمنيا يؤرخ له من فترة إنقضاء المرحلة السلوكية، بل هي إما وليدة نموذجا معرفيا نشأ في ثنايا النموذج المعرفي المسيطر قبله (أي المرحلة السلوكية)، أو تكيفت معه كونها إمتدادا لأصول فكرية سابقة (الفلسفة الماركسية)، أو تكون قد نشأت في ظل المرحلة السلوكية إلا أنها عرفت نوع من التهميش لتنمو بعد ذلك في ظل تآكل أو تراجع السلوكية حتى أصبحت هي النموذج المعرفي المسيطر، و إحتراما لصيرورة العلم و تطوره سيأتي عليها الدور يوما ما فيخلفها نموذجا آخر مضادا لها قد نشأ في ثناياها أو تكيف معها، أو حتى تزامن معها و هو خارج نسقها[1].

1 _ الإطار المفاهيمي لنظرية التبعية.

لقد كان لنظرية التبعية عظيم الأثر في دفع عجلة الأسس و المنطلقات الفكرية للنظريات الما بعد السلوكية و بزوغها، حتى أصبحت هذه النظرية (أي التبعية) تشكل مصدر إلهام لنقد السلوكية و كشف ثغراتها و مواطن قصورها، و بالتالي عبرت نظرية التبعية منذ نشأتها

---

[1] د.نصر محمد عارف، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة، (النموذج المعرفي _ النظرية _ المنهج)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2002، ص 308.

عن عدم الرضا عما قدمه المنظور التنموي في حقل السياسة المقارنة في فترة الستينيات من القرن العشرين، و دعت إلى وجوب تجاوزه[1]، و السبب الرئيسي في ذلك هو فشل المنظور التنموي في تفسير ظاهرة التخلف في دول العالم الثالث، و بالتالي طور أهم روادها من أمثال: فرانك A.G Frank في أمريكا اللاتينية، و سمير أمين Samir Amin في إفريقيا مجموعة من المفاهيم البديلة في حقل السياسية المقارنة، فبعدما كان مفهوم التغير يشكل مفهوما محوريا في إطار نظرية التحديث و التنمية، أصبح المفهوم المحوري في إطار نظرية التبعية هو مفهوم الإقتصاد الثنائي Dual Economy، كما أدت فكرة الإتصال الوثيق بين الدول الحديثة و الدول التقليدية إلى ظهور جملة من المفاهيم الثانوية كمفهوم " نمو التخلف " في دول العالم الثالث Development of Underdevelopment, و دول المركز و دول الأطراف، و مفهوم الخضوع و التبعية وكذا مفهوم ميكانيزم التبادل اللامتكافئ بين المركز و الأطراف.[2]

2 _ العلاقة بين المفاهيم الثنائية:

يركز رواد نظرية التبعية في طرحهم على ضرورة الربط بين المتغيرات الدولية و نشأة النظم و المؤسسات في دول العالم الثالث، فمشاكل هذه الأخيرة كالفقر و التضخم و تدهور النمو_ حسبهم _ تعد نتيجة طبيعية لتقدم الدول الرأسمالية الغربية، و استنزاف هذه الأخيرة للطاقات و الموارد المتواجدة بالمجتمعات النامية، و بالتالي شمل مفهوم الإقتصاد الثنائي Dual Economy باعتباره مفهوما محوريا في نظرية التبعية جميع الأبعاد المجتمعية، أي

---

[1] المرجع نفسه، ص 309.

[2] د. محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي (السياسة و المجتمع في العالم الثالث)، دار المعرفة الجامعية، ج2، الاسكندرية _ مصر، 1985، ص438.

أخذ شكل ثنائيات متناقضة شاملة لكل الأبعاد الثقافية و الإجتماعية و السياسية[1]، لتعبر بذلك عن مجتمعات تحتوي مفاهيم متجانسة من حيث السياق، في صورة علاقة إما و إما either – or, (mutually exclusive) بين تلك الثنائيات المفاهيمية، أي على سبيل المثال إما أن تكون تلك المجتمعات تقليدية بحتة أو معصرة بحتة، و كونها مناقضة للواقع فهي لا ترقى إلى بلوغ نظريات إمبريقية متوسطة المدى من حيث القدرة التفسيرية و التنبؤية[2].

3 _ تصنيف المداخل النظرية في إطار المدرسة الما بعد السلوكية ضمن التصنيفات غير المرتبة:

أ _ المدخل الكوربوراتي:

1 _ الفكرة المحورية:

إن الفكرة المحورية لهذا المدخل مؤداها أن التخطيط البيروقراطي يعبر عن نموذجا صريحا للكوربوراتية، إذ يوجد إطارا نظاميا يتم من خلاله حل الصراعات بين الجماعات بواسطة ممثلي المجتمع أو " خدام الدولة "، و هنا تصبح هذه الجماعات المصلحية خاضعة للحكومات المركزية و معبرة عن مخرجات الأنظمة السياسية، و تفرز في الوقت ذاته المدخلات التي يراها النظام السياسي مناسبة له بدلا من المدخلات التي تشكل عبئا عليه.

يندرج المدخل الكوربوراتي ضمن التصنيفات غير المرتبة، فعلى الرغم من أنه جاء لتفسير ما عجزت عن تفسيره المدرسة السلوكية و المتمثل في تفسير علاقات العمل، السياسة الإجتماعية، علاقات الدولة بالجماعات، تفاعل جماعات المصالح، البيروقراطية، مركزية

---

[1] د.نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 310.

[2] Paul .G. Lewis and David. C . potter **The Practice of Comparative Politics**, The Open University Press, First Publication, London 1973, p. 199

صنع القرار، إلا أن أنصار هذا المدخل قد وضعوا مجموعة من المفاهيم الثنائية و التي تقف على طرفي نقيض من قبيل: مفهوم الإحتكار Monopoly بالمعنى التسلطي في ثوبه السياسي التقليدي من جهة، و مفهوم الدول التسلطية المعاصرة من جهة ثانية، مفهوم " خدام الدولة " من جهة، و مفهوم ممثلي المجتمع و الفئات الشعبية من جهة أخرى[1].

2 _ مفهوم التنمية السياسية وفقا لأنصار المدخل الكوربوراتي:

إن التنمية السياسية وفقا لأنصار المدخل الكوربوراتي، يستند على طبيعة العلاقة بين الجماعات المصلحية بالحكم المركزي، فكلما كانت الجماعات المصلحية في دولة ما خاضعة للحكومات المركزية و معبرة عن مخرجات هذه الأخيرة، تم تصنيف تلك الدولة على أنها دولة متخلفة و العكس صحيح، أي أن ميزة الدول التي تمكنت من تحقيق التنمية تكمن في كون الحكومة لا تتدخل في تحديد نشاط تلك الجماعات المصلحية، و أن هذه الأخيرة جاءت لتعبر عن مطالب فئات معينة من فئات المجتمع، في شكل مدخلات صوب الحكومة كون أن نشاطها هو نشاط مستقل تماما عن أي تصور حكومي، و منه ليس هناك تمت أي تفاوت نسبي بين المجتمعات في حجم تأثير العلاقة التي تربط بين الجماعات المصلحية بالحكومات المركزية، ما يجعل من مفهوم التنمية السياسية غير خاضع لأي تكرار إحصائي، و بالتالي فإن تفسير هذا المدخل للتنمية السياسية يعد مناقضا للواقع العملي لمختلف الدول و المجتمعات.

---

[1] د. محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة (قضايا منهاجية و مداخل نظرية)، منشورات جامعة قار يونس، ط2، بنغازي _ ليبيا، 1998، ص 198.

ب _ مدخل علاقات الدولة _ المجتمع:

1 _ الفكرة المحورية:

إنتقد " جويل ميجدال " Joel Migdal، جل النظريات التي تناولت مسألة التغيير في دول العالم الثالث، وعلى رأسها نظريات التحديث و التنمية، كونها إفتقرت للتفسير العلمي للكثير من ديناميات مجتمعات العالم الثالث، و بالتالي جاءت الفكرة لوضع إطارا تحليليا لاستيعاب العلاقة بين الدولة و المجتمع[1]، فأسس " ميجدال " المدخل الكوربوراتي ليقوم على فكرة محورية مؤداها أن هناك منظمات رسمية و غير رسمية تمارس نوع من الضبط الإجتماعي Social Control، و تقوم هذه الجماعات أو المنظمات بتحديد القواعد التي تلزم الأفراد على ممارسة سلوكياتهم و فقا لها، و بالتالي فإن ممارسة الضبط الإجتماعي لا يدخل في إختصاصات الدولة بمفردها، بل تقوم هذه الجماعات أيضا بتحديد معايير لسلوكات الناس حتى لو كان هذا التحديد خارج إطار القانون، و لكن دون أن يعتبر ذلك إختراقا للقانون، و أن الدول تختلف من حيث قدرتها على التحكم و ممارسة الضبط الإجتماعي[2]، و يندرج هذا المدخل ضمن التصنيفات غير المرتبة، حيث صنف " جويل ميجدال" المفاهيم إلى مجموعة من الثنائيات من قبيل: دولة قوية _ دولة ضعيفة، مجتمع قوي _ مجتمع ضعيف، أي مفاهيمه جاءت محددة بناء على علاقة إما و إما mutually exclusive.

2 _ مفهوم التنمية السياسية وفقا لأنصار مدخل علاقات الدولة المجتمع:

إن التنمية السياسية حسب " ميجدال " تتفاوت بحسب تباين أنماط الضبط الإجتماعي من مجتمع إلى آخر، فالدول التي تمكنت من تحقيق مستوى كبير من التنمية تتميز بارتفاع

---

[1] د. نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ص 323 _ 324.

[2] د. نصر محمد عارف، الإتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، التحول من الدولة إلى المجتمع و من الثقافة إلى السوق، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، عمان، الأردن، 2006 ص 27.

مقدار الضبط الإجتماعي فضلا عن تمركزه في قمة هرم الدولة، أما الدول التي لم تتمكن من تحقيق التنمية لا تتدخل الحكومة غالبا في عملية ضبط السلوك الإجتماعي، كما يكون هذا الأخير في حده الأدنى، و لهذا فإن التصنيف الرباعي الذي قدمه لنا " جويل ميجدال " و المتمثل في: نموذج دولة قوية و مجتمع قوي (غير موجود في الواقع)، و النموذج الهرمي و هو يعبر عن الحالة التي تتميز بارتفاع مقدار الضبط الإجتماعي و تتحقق عندها التنمية السياسية)، و النموذج المتشرذم أو المشتت، و أخيرا حالة النموذج الفوضوي، يعكس التفاوت في مستويات التنمية السياسية بين الدول[1]، و مع ذلك فإن أنصار هذا المدخل قد عجزوا عن إعطاء تفسيرا واقعيا و موضوعيا للتنمية السياسية، و يعزي هذا إلى كون هذا المدخل يندرج ضمن التصنيفات غير المرتبة، فمفاهيمه جاءت محددة بناء على علاقة إما و إما mutually exclusive، (دولة قوية _ دولة ضعيفة، مجتمع قوي _ مجتمع ضعيف) و الواقع السياسي و الإجتماعي يثبت أن كل الدول و المجتمعات خليط بين عناصر القوة و الضعف و لكن بنسب و درجات متفاوتة.

الخاتمة:

إذا كان أهم رواد الأطر النظرية و التحليلية المفسرة لمفهوم التنمية السياسية من الأمريكيتين، و أن هؤلاء قد وضعوا جل تركيزهم لفهم و معالجة مشاكل التنمية الخاصة بالبيئة التي ينتمون إليها، فإن أي محاولة لإعتماد تلك الأطر الجاهزة لمعالجة مشاكل التنمية السياسية في إفريقيا قد تبدوا مناقضة للواقع العلمي و العملي، و تفاديا لسمة التناقض و عدم الوضوح يتعين علينا تمرير تلك الأطر عبر منظومة شاملة لفرز القيم العلمية ما يمكننا من معرفة ما هو قابل للتطبيق في أدبيات التنمية على المجتمعات الإفريقية من عدمه، إلا أننا قد أوضحنا أن كل إطار نظري و تحليلي يستند في واقعه على منظومة مفاهيمية متضمنة

[1] د. نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 327.

لمجموعة من الثنائيات، كما أننا قد أوضحنا أن العلاقة بين هذه الأخيرة هي إما علاقة دعم و تواجد mutually reinforcing محلها التصنيفات المرتبة، أو علاقة إما و إما mutually exclusive و محلها التصنيفات غير المرتبة، و بالتالي فإن بناء أي منظومة شاملة لفرز القيم العلمية معنية بالتركيز على الأطر التحليلية و النظرية التي تندرج ضمن التصنيفات المرتبة دون غيرها من تلك التي تندرج ضمن التصنيفات غير المرتبة، و منه فإن بوادر التغيرات الظرفية التي باتت تلوح في الأفق، تنبئ في مجملها بعودة المنظور التنموي للسيطرة من جديد على مجرى الحقل الدراسي الخاص بالسياسة المقارنة، و يستند هذا الرأي على جملة من الإعتبارات و هي كالتالي:

1 _ أن السعي الحثيث لدى عديد من دول العالم بخاصة في آسيا و أمريكا اللاتينية، نحو بناء قاعدة إقتصادية و إجتماعية قوية، كان له إنعكاسات إيجابية على وضعها و ثبات استقرارها الداخلي، و هي معظمها دول إعتمدت في المجمل على مداخل نظرية التنمية و التحديث، و تمكنت من تخطي عقبات التنمية و الخروج من براثن التخلف، لتصبح بذلك نماذج تنموية يحتذى بها بالنسبة لباقي الدول النامية[1] و منها الدول الإفريقية.

2 _ بعد سلسلة من المناقشات و الحوارات حول أزمة التنمية في الدول الإفريقية، قد تتكونت _ مع مرور الزمن _ خبرة لدى الدارسين و المتخصصين الأفارقة، و تصبح لديهم قدرة على فرز و معرفة ما هو قابل للتطبيق في أدبيات التنمية من عدمه، و يعزز هذا وجود تجارب تنموية ناجحة تمكنت من نقل إفتراضات التنمية من الحيز التصوري إلى الحيز التنفيذي، ما قد يدفع مستقبلا بعجلة الثقة نحو تبني إستراتيجيات تنموية إفريقية محلية، و التعامل مع تلك التجارب بشيء من الإنتقائية، (أي بناء منظومة لفرز القيم العلمية و الإستفادة من كل ما هو إيجابي و طرح ما هو سلبي في المجتمعات الأخرى)[2].

---

[1] د. محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 291.

[2] المرجع نفسه، ص 288 _ 289.

3 _ الصلة الوثيقة بين التنمية و التحول الديمقراطي، فمع وجود ثورة ديمقراطية و التي بدأت تجتاح العالم بأسره، أصبحت الديمقراطية تشكل مطلبا جماهيريا في العديد من المجتمعات، و تنامت معها فكرة أن المجتمعات التي تمكنت من تحقيق التنمية، هي كلها مجتمعات ديمقراطية أساسا، أو مجتمعات تحررت من الحكم التسلطي للأنظمة الشيوعية و صارت أكثر إنفتاحا على الدول الغربية خاصة بعد إندثار المعسكر الشرقي، في ظرف أثبتت فيه المداخل التي قدمت كبدائل رئيسية للديمقراطية فشلها.

4 _ عناية المدرسة السلوكية بتقسيم السلوك السياسي إلى وحدات قابلة للقياس، و استخدام لغة الأرقام من أجل إجراء مقارنات دقيقة للظواهر السياسية المدروسة، يجعل من المداخل النظرية التي جاءت في إطار هذه الأخيرة أكثر ملاءمة لإعطاء تعريفات إجرائية لمفهوم التنمية السياسية، بخاصة و أن هذا الأخير هو من المفاهيم المجردة القابلة للتحول من حيث القيم أي يمكن التعبير عنه من خلال مؤشرات و بيانات إحصائية قابلة للقياس[1].

5 _ إن كون المداخل النظرية للمدرسة السلوكية تندرج ضمن التصنيفات المرتبة، يجعل منها أكثر مرونة و تبريرا للواقع، و هذا ما يعكس قدرتها على قياس مستويات التحديث و التنمية بين مختلف المجتمعات، و كذا قياس مستوى التنمية في المجتمع الواحد بين لحظة تاريخية و أخرى، و في المقابل فإن المداخل النظرية التي جاءت في إطار المدرسة الما بعد السلوكية تندرج ضمن التصنيفات غير المرتبة، أي أنها تحتوي _ كما ذكرنا _ مجموعة من الثنائيات Dichotomies و التي تقع على طرفي نقيض، و بالتالي فهي تنطوي على عيب مفاهيمي يتعلق بصعوبة توضيح كيفية الإنتقال من طرف إلى نقيضه، ما يضعها بعيدا عن التحليل الواقعي للظواهر الإجتماعية عموما و السياسية على وجه التحديد، و من تم عدم إمكانية قياس مستوى التنمية السياسية.

---

[1] د. علي لزعر، الإحصاء و توفيق المنحنيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 01.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1 _ د. المغيربي (محمد زاهي بشير)، قراءات في السياسة المقارنة (قضايا منهاجية و مداخل نظرية)، منشورات جامعة قار يونس، ط2، بنغازي _ ليبيا، 1998.

2 _ د. جابر (السيد سعيد عوض)، النظم السياسية المقارنة (النظرية و التطبيق)، مطبعة العشري، القاهرة، مصر، (ب. س. ن).

3 _ د. لزعر (علي)، الإحصاء و توفيق المنحنيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

4 _ د. محمد (علي محمد)، أصول الاجتماع السياسي (السياسة و المجتمع في العالم الثالث)، دار المعرفة الجامعية، ج2، الاسكندرية، مصر، 1985.

5 _ د.معتز بالله عبد الفتاح، التحليل السياسي الامبريقي، مركز البحوث و الدراسات السياسية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2007.

6 _ د. نصر (محمد عارف)، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة، (النموذج المعرفي _ النظرية _ المنهج)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2002.

7 _ د. نصر (محمد عارف)، الإتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، التحول من الدولة إلى المجتمع و من الثقافة إلى السوق، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، عمان، الأردن، 2006.

المراجع باللغة الأجنبية:

1 _ Jean Meynaud, , **Introduction en Sciences Politique**, Librairie Armand Colin,2é édition, Paris, 1961.

2 _ Paul .G. Lewis and David. C . potter **The Practice of Comparative Politics**, The Open University Press, First Publication, London, 1973.

3 _ Todd Landman, **Issues and Methods in Comparativs Politics , An introduction**, Routledge, Third edition, New York, 2008.

التنمية الشاملة في الإسلام : الحل المغيب في ظل التحديات الراهنة

Inclusive development in Islam : Absent solution in light of the current challenges

-الصغير ميسم
- جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس الجزائر,
- meissemaboumeriem@yahoo.com

ملخص: هدف الدراسة يكمن في معرفة الألم الحقيقي الذي أصاب الدول النامية خصوصا الإسلامية , حيث بالرغم من وجود كل الفرص إلا أنها تعيش في تبعية اقتصادية, ثقافية, سياسية, اجتماعية.متغافلة بذلك الحل الحقيقي والشامل للنهوض التنموي ألا وهو الحل الإسلامي.حيث خلصت النتيجة إلى حقيقة حتمية ألا وهي تجسيد المنهج التنموي الإسلامي للخروج من مآزق العولمة.

كلمات مفتاحية: التنمية الشاملة, الحوكمة, العولمة, المسؤولية الاجتماعية.

Abstract: The aim of this study lies in knowing the real problem that getting third world especially islamic countries, where despite the existence of all opportunities they live in economic dependence , cultural, political and social dependence.ignoring the true and inclusive solution for development, which is islamic solution .The result of this study is islamic development to get out of deadlock of globalization.

Keywords: Inclusive development, governance, globalization, social responsibility

مقدمـــة:

لقد أصبح مفهوم التنمية عنوانا للكثير من السياسات و الخطط و الأعمال على تختلف الأصعدة ، كما أصبح هذا المصطلح مثقلا بالكثير من المعاني و إن كان يقتصر في غالب الأحيان على الجانب الاقتصادي ، و يرتبط إلى حد بعيد بالعمل على زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك ، لدرجة أصبحت معها حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد، و مدى استهلاكه للمواد الغذائية والسكينة بعيدا عن تنمية خصائصه و مزاياه و إسهاماته ، و إعداده لأداء الدور المنوط به في الحياة و تحقيق الأهداف التي خلق من أجلها ، فالتنمية في حقيقتها عملية حضارية لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان و كرامته ، و هي أيضا بناء للإنسان و تحرير له و تطوير لكفاءته و إطلاق لقدراته ، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع و تنميتها و حسن تسخيرها ، حيث اقتصرت معالجة الأنظمة الاقتصادية الغربية و الشرقية للتنمية على الجوانب المادية للحياة و ما يرتبط بها من علاقات اجتماعية و سياسية و اقتصادية فيبقى الإنسان أسير الصراع المادي ، و أصبح ينظر إليه كأنه وسيلة من الوسائل الاقتصادية التي يجب أن تستعمل بكفاءة و عقلانية لتحقيق التنمية ، و يمثل هذا العنصر مفترق الطرق بين الفكر الرأسمالي و الفكر الإسلامي فهذا الأخير يركز على الجانب الأخلاقي في علاجه لأي مشكلة اقتصادية ، و في بناءه لأي نموذج اقتصادي يتصف بالدقة و الصلاحية لكل زمان و مكان بعكس الأنظمة و النماذج التنموية الوضعية التي لا تخدم الدول النامية و الإفريقية فهي تبقيها تحت رحمة الدول المتقدمة و حبيسة لها .

حيث تظهر أهمية الموضوع في معرفة الألم الذي أصاب الدول النامية سواء الدول الإسلامية و الدول العربية (الإفريقية أو الآسيوية) ، حيث بالرغم من وجود كل المقومات إلا أنها غارقة في مشاكل كثيرة لا تحقق لها التنمية ، كما يظهر هذا الموضوع أيضا بيان أهم الأسس و المبادئ الاقتصادية التي عالجها الإسلام ، و تنظيم الحياة الاقتصادية لتحقيق

تنمية اقتصادية شاملة و متكاملة تكون بمثابة صمام أمان ضد أي اضطرابات أو انحرافات اقتصادية كما هو الحال اليوم في ظل أزمات الفكر الرأسمالي .

و على أساس ما سبق نطرح إشكالية هذا الموضوع و المتمثلة في السؤال الرئيسي : إلى أي مدى يمكن تحقيق تنمية شاملة في الدول النامية خصوصا الإسلامية منها و ذلك في ظل وجود النهج الإسلامي القائم على الحوكمة و الشفافية ، و وجود كل المقومات و الفرص الحقيقية التي تمتلكها هاته الدول ؟ .

و الأسئلة الفرعية التالية:

1-ماهي التنمية ؟ .

2-ماهي مقومات التنمية الشاملة ؟ .

3-أين يمكن الحل الإسلامي في تحقيق التنمية الشاملة ؟

4-لماذا غيب الحل و النهج التنموي الإسلامي ؟ .

حيث للإجابة على الإشكالية و التي تمثلت في السؤال الرئيسي و الأسئلة الفرعية قمنا بإتباع المنهج الوصفي القائم على التحليل و ذلك من خلال وصف و تحليل كل متغيرات الموضوع و الخروج بالنتيجة النهائية .

كما أننا قسمنا ورقة بحثنا إلى محورين أساسين:

المحور الأول : التنمية في ظل العولمة : إدراك الألم الحقيقي

المحور الثاني: التنمية الشاملة في ظل قواعد النهج الإسلامي: إدراك الحل الحقيقي.

المحور الأول:

يعتبر تحقيق التنمية الشاملة و العادلة الهدف الأسمى و التحدي الكبير الذي يواجه مختلف الدول العالم النامي، فالتنمية الاقتصادية محليا و دوليا لأنها السبيل للقضاء على الفقر و ما ينجم عنه من آفات، و تحقيق مستوى معيشة أفضل للسكان و بالتالي الوصول للرفاهية الاقتصادية. [1]فلم تستطع غالبية البلدان النامية أن تلم بمختلف أبعاد التنمية الشاملة ، فقد كانت معظم محاولات التنمية بالنسبة لهذه الدول ليست نابعة من ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تمر بها ، و إنما كانت نقلا عن تجارب الدول المتقدمة دون مراعاة لبعض الاعتبارات كاختلاف ظروف الدول عن بعضها البعض ، اختلاف المدى الزمني بين محاولات الدول المتقدمة لتحقيق عملية التنمية و بين محاولات الدول النامية .[2]

و قد نتج على اعتماد الدول النامية على نموذج جاهز للتنمية صاغته الدول المتقدمة حدوث تنمية اقتصادية مشوهة تعاني من الفقر و السيطرة و التبعية في العلاقات الدولية و هذا كله راجع إلى النموذج الرأسمالي أو نموذج العولمة الذي تم تصديره إلى الدول النامية على أساس تحقيق التنمية فيها و هذا ما سنبرزه في النقاط التالية من المحور الأول .

أولا: فساد العولمة

لاشك أن العولمة و ما تؤدي إليه من هدم للنظم المحلية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و لمنظومة القيم و الأخلاق و الحضارة و الثقافة تعهد الطريق (لطريق لشيوع الفساد في هذه النظم ، بحيث يتم القضاء عليها تماما و تفكيكها من الداخل فتتحول إلى نظم للفساد المالي و التجاري و الاجتماعي و الإداري و السياسي و توفر بذلك مناخا مواتيا

---

[1] أوسرير منور ، التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (الاستراتجيات و الأبعاد) ، مقال منشور في مجلة التعديلات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي ، العداد و عن المدرسة العليا للتجارة ، العدد 03 ، 2007 ، ص 04.

[2] أوسرير منور ، مرجع سبق ذكره ، ص 04.

للجريمة المنظمة و التي تقدر بعض المؤسسات الدولية حجم عائداتها بنحو 1.5 تريليون دولار سنويا[1].

و لا يخفى أن جوهر العولمة و ما يرتبط بها من تدهور للأوضاع الاقتصادية و انخفاض معدلات النمو الاقتصادي و سوء توزيع الدخل و الدخول فيها يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الدول المتقدمة و الدول النامية فيزداد الأغنياء عنى بينما يزداد الفقراء فقرا [2] ، و نظرا لأن العولمة تسعى إلى تذويب الهوية الفردية و القومية و إلى القضاء على الثقافات المحلية و الحضارة ، الوطنية مع الاستعانة بالتقنيات العالمية الحديثة في مجال الفضائيات و الأقمار الاصطناعية و ثورة المعلومات و الاتصالات ، فان العولمة تصبح تهديدا حقيقيا للقيم و الدين و العادات و التقاليد ، و هو ما يشكل أرضية خصبة لنمو و شيوع الفساد في ظل تغييب الوازع الديني و اعتماد آليات للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية لا علاقة لها بالدين أو بالقيم أو بالأخلاق .

و قبل الدخول إلى حيثيات الفساد الذي ينجم عن العولمة ، وجب علينا أن نقدم لمحة عن العولمة فيما يخص الجانب المفاهيمي .

1-**التعريف** : وجدت العولمة تطورها الفكري لأول مرة في كتابات عالم الاجتماع الكندي " مارشال ماك لوهن " الذي صور العلاقات في إطار مفهوم القرية الكونية و امتدت هذه العلاقة أيضا حتى وصلت إلى المستشار الأمريكي للأمن القومي في عهد الرئيس " جيمي كارتر " " زبغينو " بريجنسكي " [3] الذي دأب على الدعوة لدعم الحداثة الأمريكية في

---

[1] حمدي عبد العظيم ، " عولمة الفساد و فساد العولمة " ، الدار الجامعية ، ط1 ، 2008 ، ص169.

[2] حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 169-170.

[3] كامل علاوي الفتلاوي ، عاطف لافي مرزوق ، " العولمة و مستقبل الصراع الاقتصادي " ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان ، 2009 ، ص 29.

مخاطبة العقول في شتى أنحاء المعمورة ، و ما أكده من انتقال العالم من مرحلة القرية العالمية إلى مرحلة المدنية العالمية التي يقطن فيها الفقراء و الأغنياء و يوجد فيها الاستقرار و الاضطراب ، التنظيم و العشوائية .

فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي و صعود الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى وحيدة لقيت العولمة اهتماما واسعا حيث اختلفت التعاريف التي تحدد العولمة بسبب اختلاف المواقف السياسية و موقف الدول و المؤسسات من انعكاسات هذه الظاهرة ، فكلمة العولمة تعني تعميم الشيء و توسيع دائرته ليشمل الكل و هي أيضا [1] " عملية التداخل الواضح لأمور الاقتصاد و السياسة و الثقافة و الاجتماع و السلوك دون أي اعتبار يذكر للحدود السياسية أو انتماء لأي وطن محدد " .

و من هذا المصطلح انبثقت عدة أنواع للعولمة من بينها : العولمة المالية و التي تعتبر الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمي بالانفتاح المالي [2] ، فهي تعتبر بمثابة النمو الهائل في حجم و نوعية المعاملات المالية التي تخترق كل أشكال الحواجز الجغرافية و القيود التنظيمية بحيث تصبح المعاملات المالية تتم في إطار سوق مالي عالمي موحد و الدليل على ذلك أن من بين مظاهرها أو العوامل التي تميز العولمة المالية ما يسمي بالحركة الثلاثية الدولية .

(La règle des 3D)

و هي كالتالي :

---

[1] كامل علاوي الفتلاوي ، عاطف لافي مرزوق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 29-30.

[2] عمر صقر ، " العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص 06.

إزالة الوساطة المالية (la disintermediation) القيام بإزالة هذه الوساطة المالية هذا يعنى بأنه الطريق المباشر للمتعاملين الدوليين في الأسواق المالية :

إزالة الحواجز النظامية (le décloisonnement) يعني إلغاء الحدود بين الأسواق المالية و الانفتاح الخارجي للأسواق الوطنية عن طريق اختفاء و زوال مقاييس مراقبة المبادلات و التعاملات .

إزالة القوانين: معناه الحد من التقنيات المنظمة لمختلف القطاعات الخاصة في مجال النقل و المواصلات و التأمين و العمليات المصرفية و المالية.

فكل هذه العوامل و الأدوات ساعدت بقوة على انتشار الفساد بكل أنواعه فأصبحت مرتبطة بالعولمة ارتباطا قويا و ذلك تحت اسم : فساد العولمة ، فماهي تجليات هذا الفساد ؟ .

2-تجليات فساد العولمة : يكمن فساد العولمة في التالي :

أ-الفساد التجاري : [1] تعتبر اتفاقية الجات gattt و ما توصلت إليه جولة الأوروغواي عام 1994 في الإطار العام لعمل منظمة التجارة العالمية التي تشكل الضلع الثالث في النظام العالمي ، و ينظر المحللون إلى أن هذه الاتفاقية على أنها من أهم آليات العولمة حيث تؤدي إلى التعريفة و غير التعريفة التي تعيق حركة التجارة العالمية ، و قد أجريت بعض الدراسات الاقتصادية عن الآثار المتوقعة لعمل منظمة التجارة العالمية حيث أن معظم المكاسب التجارة سوف تذهب إلى الدول المتقدمة و على سبيل المثال فان الولايات المتحدة الأمريكية حققت مكاسب قدرها 200 مليار دولار و على صعيد الدول النامية نجد أن خسائر الدول لا تملك مقومات المنافسة و هي الجودة المعتمدة على تطبيق التكنولوجيا المتقدمة و مزايا الإنتاج و الإنتاجية المرتفعة لعناصر الإنتاج و الإدارة العلمية المتقدمة .

---

[1] حمدي عبد العظيم ، " عولمة الفساد و فساد العولمة " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 171-172.

ب–الفساد المالي : يتمثل أساس الفساد المالي للعولمة من خلال الأزمات المالية التي أحدثتها و حيز مثال على ذلك : أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997 م ، حيث كشفت عن حقيقة الارتباط بين ما حدث من انهيارات في أسواق المال في هذه الدول و من إفلاس للعديد من المؤسسات المالية و بين الفساد المالي و ذلك في ظل الاندماج بدون ضوابط قوية في الاقتصاد العالمي و اندفاع هذه الدول في تيار العولمة الجارف ، و إذا نظرنا إلى ما حدث في كوريا الجنوبية مثلا نجد أن الفساد المالي كان وراء انهيار شركة هانبو للفولاذ نتيجة الاستثمار الفاشل المحفز بدوافع سياسية [1] حيث تتصاعد معاناة الدول النامية من نقص التمويل اللازم للتنمية حتى على مستوى الاحتياجات التنموية الضرورية في مجالات المرافق و الخدمات العامة إضافة إلى الأعباء الضخمة التي تلقيها المديونية الخارجية الرسمية المستحقة للدول المتقدمة و المديونية الخارجية غير الرسمية المستحقة للمصارف و المؤسسات المالية مثل : البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و ما نتج عن ذلك من تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية [2]

و تعتبر التدفقات الرأسمالية العكسية الصافية الخارجة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة كارثة تطيح بآمال التنمية و هي تقترب ستة أضعاف المستوى للمساعدات الرسمية في عام 2004 ، فقد بلغ الحجم الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم 762 مليار خلال عام 2005 ، إلا أن غالبية تلك الاستثمارات اتجهت إلى الدول المتقدمة ، حيث بلغت 443 مليار دولار و استحوذت منها الدول المتقدمة ، على نصيب الأسد ، و كان نصيب إفريقيا منها 30 مليار دولار فقط ، و في ظل هذا التدفق العكسي للموارد لصالح الدول المتقدمة فإن الهوة تزداد اتساعا فيما بين الدول المتقدمة و الدول النامية و تراجع معدلات التنمية في

---

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[2] عبد العزيز قاسم محارب ، " التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي " ، دار الجامعية الجديدة ، 2011 ، الإسكندرية ، ص 340.

دول الجنوب الفقيرة و هو تحد لبقاء البشرية التي تقطن غالبيتها العظمى في جنوب كوكب الأرض [1].

هذا بالإضافة إلى أنواع أخرى من الفساد كالسياسي و الاجتماعي و الثقافي ....الخ ، كله ساعد على نشوب أزمات مالية أدت إلى زعزعة النظام الاقتصادي العالمي و أبرزها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

فمن خلال ما سبق فإن الفساد و الانتهازية الذي صدرته العولمة للدول النامية جعل أمامها عقبات في طريق إحداث التنمية .

ثانيا: العقبات التي أفرزتها التحديات الراهنة في طريق التنمية للدول النامية

-العقبات الاقتصادية:

1- 1حلقة الفقر المفرغة :إن صاحب فكرة هو الاقتصادي NUKSE الذي يؤكد بأن حلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية و بالتالي تعمل على إبقاء البلد فقيرا. إن أصل الفكرة، يعود إلى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة و ذلك بسبب انخفاض مستوى الدخل إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي

1-2-الازدواجية الاقتصادية : إن مصطلح الازدواجية الاقتصادية يصف الحالة التي تجد البلدان النامية نفسها فيها خلال المراحل الأولى للتنمية ، و أن مثل هذه الظاهرة تترك آثارها على نمط و وتيرة التنمية ، و هناك تفسيرات مختلفة للازدواجية و لكنه بشكل عام يشير إلى التقسيمات الاقتصادية و الاجتماعية في الاقتصاد الوطني التي تنعكس في الفروقات في

[1] عبد العزيز قاسم محارب ، مرجع سبق ذكره ، ص 342.

مستوى التكنولوجيا فيما بين القطاعات أو الأقاليم و كذلك الفروقات في درجة التطور فيما بينها ، و كذلك في العادات و التقاليد الاجتماعية و المواقف فيما بين النظام الاجتماعي المحلي و النظام الاجتماعي المفروض من الخارج .

1-3-محدودية الموارد البشرية : [1] إن الندرة النسبية في المهارات و التخصصات المهنية المختلفة تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية .

إضافة إلى ذلك فإن القيم التقليدية و المؤسسات الاجتماعية التقليدية.

قد تضعف من الحوافز المطلوبة لدفع عملية التنمية ، و بسبب المشكلات المتعلقة بندرة المهارات و المعرفة الفنية فإن البلدان النامية لا تستطيع استغلال رأس المال بالمستوى الكفء و المطلوب ، لهذا فإن محدودية الموارد البشرية كما و نوعا تمثل قيدا على التنمية البشرية و الاقتصادية .

2-العقبات الاجتماعية: [2] إن الكثير من التحليلات التي تربط ما بين منظومة القيم الاجتماعية و بين التنمية قد برزت إلى الوجود من خلال الاهتمام بمسألة كيفية قيام المجتمعات بإيجاد العدد المطلوب من الرياديين المنظمين لقيادة الجهد التنموي.

2-1-المقاولاتية : تفتقر البلدان النامية إلى المفهوم المقاولاتي و ذلك بسبب العوامل العديدة التي تزيد من المخاطر و عدم اليقين مثل : غياب الملكية الفكرية ، عدم توفر المواد الخام بالكمية أو النوعية المطلوبة و ضعف الهياكل الارتكازية ، و لهذه الأسباب فإن البلدان النامية تفتقر للمنظمين الرواد ، الأمر الذي يشكل عقبة أمام عملية التنمية الاجتماعية و

---

[1] محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص ص 383-384.

[2] مدحت القريشي ، " التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات) ، دار وائل للنشر ، ط1 ، 2007 ، الأردن ، ص 156

الاقتصادية و هذا راجع بدرجة كبيرة إلى فصل المجتمع عن القيام بالمشاركة في عملية التنمية .

3-عقبات الدولة في طريق التنمية:[1] يمكن اعتبار الحكومة عقبة أمام التنمية أو أنها أحد أسباب حالة الفقر في البلد و التي تتمثل في التالي:

3-1-الاستقرار السياسي : عدم الاستقرار السياسي في البلدان النامية و هو السائد يؤدي إلى انعدام أو ضعف الاستثمار في الاقتصاد المحلي و توجه الثروات الشخصية إلى البنوك الأجنبية أو الانغماس في الاستهلاك المظهري ، و عليه فإن عدم توفر الاستقرار السياسي يعد عقبة في طريق التنمية .

3-2-الاستقلال السياسي : [2] إن وجود الاستقلال السياسي في معظم الحالات أمر ضروري لتحقيق التنمية ، لأن وجوده يمكن الدولة من رسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصلحة البلد ، و هذا ما هو حاصل اليوم في الدول النامية جراء تحكم أجهزة العولمة مثل : صندوق الدولي ، و البنك العالمي ، و منطقة التجارة العالمية في سياسات هذه الدول على كافة الأصعدة مما يجعلها غير مستقلة سياسيا و لا اجتماعيا و لا اقتصاديا و هذا يعد مشكل و عقبة كبيرة في طريق التنمية .

و عليه فإن كل العوامل الخارجية المفروضة على الدول النامية و المتمثلة بعلاقات التبعية الاقتصادية و العلاقات التجارية غير المتكافئة و مظاهر العولمة الفاسدة التي لا تخدم سوى الدول المتقدمة كلها تعمل ضد مصالح هذه الدول النامية و تمثل عقبة في طريق تحقيق التنمية الشاملة ، فيا ترى ما الحل للخروج من هذه الضائقة التي حلت بهذه الدول ؟ .

---

[1] مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 157..

[2] مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 157-159.

المحور الثاني: التنمية الشاملة في ظل قواعد النهج الإسلامي: إدراك الحل الحقيقي

إن مصطلح التنمية الشاملة أكثر صعوبة في التعريف أو القياس لأنه ، لا يقتصر على المعطيات الكمية (كالنمو الذي يتعلق بقياس التغير الكمي في الدخل الفردي من فترة لأخرى ، فإذا كانت الزيادة في الناتج الوطني تفوق الزيادة في عدد السكان ، فإن الناتج الفردي يزيد ، و من ثمة يرتفع معدل النمو الاقتصادي ، فالنمو يحدث بشكل تلقائي معتمدا على تطور عناصر الإنتاج أو تقدم فني أو تراكم لرأسمال) ، و إنما يتضمن أبعادا كيفية مثل العدالة الاجتماعية و درجة الفقر ، مستويات المعيشة و الرفاهية و الأوضاع السياسية و البيئية [1]

فالتنمية الشاملة يمكن تعريفها بأنها : " إجراءات و سياسات و تدابير معتمدة ، تتمثل في تغيير بيان و هيكل الاقتصاد الوطني ، و تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر فترة ممتدة من الزمن ، و بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد " [2]

فالتنمية الشاملة بمفهومها الجديد عملية متعددة الأبعاد ، تنطوي على تغيرات هامة في الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الثقافي و كذلك في سلوكيات و مواقف أفراد المجتمع و التعليم و الصحة و هي الحسين الحقيقي في نوعية الحياة التي يكفلها المجتمع لأفراده ، و هذا ما أتى به الإسلام من قواعد و نصوص و تشريعات تحقق مبدأ التنمية الشاملة للأفراد و تعمل على تطوير المجتمع و إعطاء كل ذي حق حقه ، حيث نجد أن المسلمين يؤمنون بالإسلام إيمانا و لكنهم مبتعدين كل البعد عن الجانب الروحي و الأخلاقي

---

[1] أوسرير منور ، " التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (الاستراتيجيات و الأبعاد) ، مرجع سبق ذكره ، ص 05.

[2] أوسرير منور ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 05-06

و العملي و الذي يهدف إلى إقامة منهج تنموي تطبيقي كامل و شامل في حياتهم اليومية [1] ، و الدليل على ذلك قطعا أننا كنا نحكم العالم و قدنا فتوحات إسلامية ركائزها العدل و الأمن الإنساني و نشر المحبة و الأخوة و كان الإنسان هو محور و أساس التنمية الشاملة ، فلماذا أصبح حالنا اليوم مبني على التبعية بدل من التنمية الإجابة واضحة لأننا ابتعدنا عن منهجنا و ديانتنا و تشبثنا بعادات و تقاليد ليست منا و لا فينا ، و أصبح المنهج التنموي الإسلامي مغيبا في ظل العولمة و النظام الرأسمالي الذي لا يرحم و يفرض القوانين حسب قياسه و الفرص التي سوف يغتنمها من هذه الدول النامية فالعمل يكمن في إعادة بعث هذا الحل المغيب الصالح في كل وقت و مكان .

أولا: المنهج الإسلامي للتنمية: الماهية

–**مفهوم التنمية في الإسلام:** يقول الأستاذ عمر عبيد حسنة في تقديمه لكتاب " التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي «." التنمية في حقيقتها عملية حضارية لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان و كرامته ، و هي أيضا بناء للإنسان و تحرير له و تطوير لكفاءته و إطلاق لقدراته ، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع و تنميتها و حسن تسخيرها " [2] و على هذا فإن هدف التنمية في الإسلام لا يقتصر على الجانب المادي ، بل تعمل على تحسين كل جوانب حياة الإنسان و ترقى به إلى مستوى خلافة الله في الأرض ، و لا شك أن لفظ التنمية ليس لفظ الوحيد الذي يعبر به عن عمليات التقدم و الارتفاع بمستوى معيشة الناس فهناك ألفاظ عديدة مرادفة تعبر عن نفس المعنى و على هذا فإننا نجد في النظام الاقتصادي الإسلامي ألفاظا تعبر عن التنمية و هي

---

[1] الطيب داودي ، " الإستراتيجية الذاتية لتمويل السمة الاقتصادية " ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2008 ، الجزائر ، ص ص 4-5.

[2] رشيد حيمران : " مبادئ الاقتصاد و عوامل التنمية في الإسلام " دار هومة ، الجزائر ، 2003 ، ص 61.

: العمارة أو التعمير [1] في المجال الاقتصادي ، حيث يقول المولي عز وجل في الآية 61 من سورة هود : " هو أنشأكم من الأرض و استعمركم فيها " و يعلق الإمام القرطبي في كتابه جامع الأحكام عن تفسير هذه الآية بقوله : " أنها تقصد طلب العمارة لاستعمالها السيئ و التاء في استعمركم للطلب المطلق من الله يكون على سبيل الوجوب .

بالإضافة إلى قول على بن أبي طالب لنائبه على مصر : " ليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استخراج الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ...." و من طلب الخراج بدون عمارة أخرب البلاد ، و هذا اكبر دليل على أن مفهوم هذا المصطلح يعني التنمية الاقتصادية و التي هي جزء من التنمية الشاملة و التي تهدف إلى تحقيق الرخاء و الرقي للفرد من الجانبين الروحي و المادي .

إن مصطلح العمارة لم ينفرد بالتعبير عن التنمية في الإسلام و لكن هناك مصطلح آخر احتوى مضمون التنمية و هو التمكين [2] ، حيث يقول المولى عز وجل : " و لقد مكناكم في الأرض و جعلنا لكم فيها معايش " سورة الأعراف ، الآية 10 ، و معنى التمكين هو السيطرة و القدرة على التحكم ، بمعنى أن الله هيأ لنا وضع السيطرة على الطبيعة بحيث نستغلها لحاجياتنا و نستعملها في زيادة رفاهيتنا و هو مما تهدف إليه التنمية الاقتصادية .

يتضح من هذا أن الإسلام قد تعرض لقضية التنمية و حث على سلوك أجدى الطرق لتحقيق الفعالية الاقتصادية.

---

[1] الصغير ميسم ، التنمية الاقتصادية في إطار الفكر الرأسمالي و الفكر الإسلامي ، مقال منشور في مجلة الدراسات الإسلامية ، جامعة الاغواط ، العدد 02 ، 2013 ، ص 400.

[2] الصغير ميسم، مرجع سبق ذكره، ص 401.

إن المنهج الإسلامي للتنمية مترابط في خطوطه و تفاصيله، و هو بدوره جزء من صيغة عامة للحياة يتكون من العناصر الآتية: [1]

1-العقيدة:هي القاعدة الأساسية في التفكير الإسلامي و هي التي تحدد نظرة المسلم الكلية إلى الكون و الإنسان و الحياة، و تضفي عليه طابعا إيمانيا و قيمة ذاتية.

2-المفاهيم: [2] هي التي تعكس وجهة نظر الإسلام في تفسير الأشياء على ضوء النظرة العامة التي تبلورها العقيدة و يعمقها التطبيق.

3-العواطف و الأحاسيس : هي التي يتولى الإسلام بثها و تنميتها ، و هي التي تؤدي دورا مهما في تكييف الحياة و تضمن أسباب التضامن و السعادة للمجتمع .

4-التشريع : إن الحدود في الشرع الإسلامي تقام على المخالفين و العصاة حتى يعيش الأفراد في مستوى الكفاية و حتى يتحقق للمجتمع الأمن و الطمأنينة .

5-**الأخلاق:** [3] لا يقتصر التشريع الإسلامي على تنظيم الوجه المادي و إنما ينفذ إلى أعماقه الفكرية و الروحية و يسعى إلى التوفيق بينهما و ذلك باعتماد مبدأ المزج بين الدافع الذاتي و العامل الأخلاقي.

إن التنمية في المفهوم الإسلامي ليست مجرد إشباع الحاجات الأساسية و المعنوية بالمطلق و إنما هي فعل مواجهة و تصد و تحد ، هي فعل تأكيد الذات ، إذ يترتب عنه صراع و منافسة و مواجهة للتبعية على كافة الأصعدة

---

[1] ابراهيم حسين العسل ، " التنمية في الفكر الإسلامي " ، مجد للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2006 ، ص ص 55-56.

[2] ابراهيم حسين العسل ، مرجع سبق ذكره ، ص 56.

[3] ابراهيم حسين العسل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 56 -57.

ثانيا: المقومات الأساسية للنهوض التنموي في الإسلام: الحلول

من اجل النهوض التنموي لابد من الارتكاز على المقومات الأساسية التالية و التي غيبت في عصر العولمة و تنفيذها يعتبر تحدي حقيقي للدول النامية حتى لا تبقى تحت رحمة دول الشمال و تبقى متحكمة في قراراتها .

1-الإنسان : [1] إن التنمية الإسلامية باعثها ليس الربح شأن التنمية الرأسمالية و لا أهواء القائمين على الحكم شأن التنمية الاشتراكية و إنما هو توفير العيش الكريم لكل مواطن ليتحرر من أية عبودية إلا عبودية الله وحده ، فمحور التنمية الإسلامية هو الإنسان و إنما هو محور يعمر الأرض و يحييها بالعمل ليكون بحق خليفة الله في الأرض فالإنسان في الإسلام هو محور التنمية لأنه في نفس الوقت هو المنتج و هو المستهلك ، هو صاحب المشروع الاستثماري و هو العامل و هو السياسي لذلك يهتم الإسلام بإنشاء الإنسان الصالح ليؤدي دورا فعالا في أية عملية تنموية .

2-مبدأ التوازن : [2] يخص الإسلام على العمل و على زيادة الإنتاج و تحسينه امتثالا لقوله تعالى : " و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون " سورة التوبة ، الآية 105 ، و هو في الوقت نفسه

يدعو إلى العدالة في التوزيع ، فوفره الإنتاج مع سوء التوزيع هو سبيل للاحتكار يبغضه الإسلام ، و عدالة التوزيع دون إنتاج هو باب للفقر يرفضه الإسلام ، إن مبدأ التوازن في التنمية الشاملة للإسلام يقتضي أن تتوازن جميع متطلبات التنمية فالإسلام لا يقبل أن تنفرد بالتنمية النواحي الاقتصادية دون القضايا الصحية أو الثقافية ، أو الاجتماعية و أن تتأثر الصناعة بالتنمية دون الزراعة ، و أن تنفرد بالتنمية المدن دون القرى .

---

[1] رشيد حيران ، " مبادئ الاقتصاد و عوامل التنمية في الإسلام " مرجع سبق ذكره ، ص 68 .

[2] ابراهيم حسين العسل ، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

3-الأخلاق : [1] إن الخطأ الذي وقعت فيه الأنظمة الوضعية الرأسمالية أنها تصورت أن القيم الأخلاقية ليست بمعوقات للاقتصاد و هذا ما صدرته للدول النامية و لكن الحقيقة يجسدها المنهج التنموي الإسلامي إذ أنه ينظر إل القيم الأخلاقية باعتبارها ضوابط تضبط كل أفعال الإنسان و سلوكه و تصرفاته ، و توجه أعماله ضمن الأطر الشرعية لتحقيق نتائجها كاملة ، فالضوابط الأخلاقية ضرورية من اجل استرجاع النهوض التنموي و الحرص على سلامة التطبيق الفعلي و الصحيح للتنمية بكل أبعادها .

4-الحكم الراشد قوامه العدل : [2] دعا الإسلام إلى الاحتكام إلى شريعة الله حكومة و شعبا و الأخذ بمبادئ العدل و الشورى ففي كثير من الدول النامية لا يشارك الشعب في اتخاذ القرارات التنموية و تفرض عليه مشاريع التنمية دون أخذ رأيه تجاهها ، و يترتب على عدم مناقشته لمثل هذه المشاريع ، و تحديد نتائجها ، مشكلات بيئية لا حصر لها تكون الحكومات في غنى عن مواجهتها لو استمعت إلى الجماهير التي سوف تعود عليها نتائج التنمية ، و قد دعا الإسلام إلى عدم الانفراد الرأي ، و مشورة الجماعة ، قال الله تعالى : و الذين استجابوا لربهم و أقاموا

الصلاة و آمرهم شورى بينهم و مما رزقناهم ينفقون «، سورة الشورى، الآية، 150.

كذلك بالمعارضة تظهر عيوب خطط التنمية و الآثار السلبية لتفاعل الإنسان مع البيئة.

---

[1] رشيد حيران/ مرجع سبق ذكره ، ص74.

[2] عبد العزيز قاسم محارب ، " التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع " ، مرجع سبق ذكره ، ص250.

5-المسؤولية :[1] تتحدد المسؤولية في الشريعة الإسلامية في ثلاثة جوانب :

5-1-مسؤولية الفرد تجاه نفسه : مسؤولية الفرد اتجاه نفسه تتعلق بصرف همته إلى اكتساب الصفات الحميدة و التحلي بالشيم الفاضلة و أن يبذل جهده في اجتناب الخصال المذمومة و يكون محلا لأمانة التكليف و القيام بالعمل الصالح الذي يسعده على التعايش مع الجماعة و توطيد الألفة و التماسك و التعاون مصداقا لقول الرسول صلى الله عليه و سلم : " مثل المؤمنين في توادهم و تراحمهم و تعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالصهر و الحمى " [2] حديث شريف .

5-2-مسؤولية المجتمع عن بعضه البعض : إن الفرد المسلم مسؤول عن المجتمع الذي يعيش فيه ، فهو جزء منه و الجزء لا ينفصل عن الكل و الغابة العليا هي سعادة الكل ، و ربط القلوب بأواصر المحبة و الأخوة ، لقد أجمع الفقهاء على وجوب مساعدة الأغنياء للفقراء إذ لم تكف الزكاة .

5-3 : مسؤولية الدولة عن الفرد و المجتمع : الدولة مسؤولة عن جميع أفراد المجتمع فقد أعلن الرسول صلى الله عليه و سلم : [3] " أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفى و عليه فعلي قضاؤه و من ترك ملا فلورثته) حديث شريف

إن المسؤولية في الإسلام واضحة في كل شيء ، فالفرد مسؤول و الدولة مسؤولة و يجب التدخل منها للحفاظ على السير المتوازن للنشاط الاقتصادي و لا يكون ندخل الدولة مشروعا إلا في حالات معينة :

---

[1]. ابراهيم حسين العسل ، مرجع سبق ذكره ، ص105 .

[2]. صحيح مسلم ، حديث 2583 ، ص1997.

[3]. صحيح مسلم ، حديث 1619 ، ص1237.

- الإنتاج أو الاتجار في الخبائث مثل: أنواع الخمر.
- الاستغلال الوظيفي و السرقة و العقار و المراهنات.
- الغش و التدليس.
- منع التعامل بأي شكل من أشكال الربا.

الخاتمة:

أخفقت العولمة في الوفاء بما قطعته من عهود في مجالات التنمية و زيادة فرص العمل و نقل التكنولوجيا و تحقيق المزيد من الرخاء و التعليم كما أعلنها مناصرو التجارة الحرة و الأجهزة المحركة للعولمة ، حيث توزعت منافع العولمة على توفير متكافئ بين البلدان و اتسعت هوة الدخل بين الأغنياء و الفقراء و ازدادت حدة الفقر في العديد من البلدان النامية و انعدمت التنمية بفعل أكاذيب العولمة ، و عليه فان نتائج هذه الورقة البحثية تلخصت في الآتي :

–إن الألم الحقيقي الذي أصاب الدول النامية سواء الإسلامية منها أو غير الإسلامية ناتج عن استغلال النظام الرأسمالي لكل الفرص الموجودة في هذه الدول و عدم تحقيق الغرض و الإقلاع الاقتصادي لها.

–البعد عن الشريعة الإسلامية السمجاء و التثبيت بأنظمة و مناهج تنموية وضعية ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية و الثقافية و السياسية و التكنولوجية لهذه الدول بالرغم بأننا نعلم يقينا أن الدين الإسلامي جاء وافيا ، كاملا لكل الأمور التي يحتاجها الإنسان و التي تساهم في رقيه و تطوره و تنميته ، و هذا ما يعلمه المسلم حقا .

أما الاقتراحات فهي كالتالي:

- تقويم المناهج المستوردة للتنمية باعتبار إن تلك المناهج تعد غربية على المنطقة العربية و الإسلامية ، فالعولمة تحاول فرض أطر معينة من التنمية مما جعلنا نجري خلف مشروعات الأمم المتحدة باسم الحق بركب التقدم ، فالمشروع الغربي للتنمية ليس المشروع الأمثل لنا .
- البناء السياسي و الإداري و الاجتماعي و الاقتصادي و القانوني و الذي يكون على قواعد سليمة يساهم في تنظيم الأعمال و تسهيل الإجراءات و حماية الملكية و كذا القيم و الثقافة و تأمين الموارد البشرية و تأمين البنية التحتية المادية .
- تحفيز و إرساء الحرية الاقتصادية بضوابط و قيود شرعية و اختيار المنهج الإسلامي للتنمية .
- وضع مشروع إسلامي للتنمية موحد و سليم من كل الشوائب و تحفيز البنوك الإسلامية في المشاركة في عملية التنمية .

قائمة المراجع:

الكتب السماوية

القران الكريم

الحديث الشريف, صحيح مسلم

الكتاب:

إبراهيم حسين العسل، " التنمية في الفكر الإسلامي «، مجد للنشر و التوزيع، ط1، 2006

الطيب داودي ، " الإستراتيجية الذاتية لتمويل السمة الاقتصادية " ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2008 ، الجزائر .

حمدي عبد العظيم ، " عولمة الفساد و فساد العولمة " ، الدار الجامعية ، ط1 ، 2008.

عبد العزيز قاسم محارب ، " التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي " ، دار الجامعية الجديدة ، 2011 ، الإسكندرية.

عمر صقر ، " العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية

كامل علاوي الفتلاوي ، عاطف لافي مرزوق ، " العولمة و مستقبل الصراع الاقتصادي " ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان ، 2009.

محمد صفوت قابل ، " نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية " ، دار الوفاء للطباعة و النشر ، الإسكندرية ، 2008 .

مدحت القريشي ، " التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات) ، دار وائل للنشر ، ط1 ، 2007 ، الأردن .

المقال:

الصغير ميسم ، التنمية الاقتصادية في إطار الفكر الرأسمالي و الفكر الإسلامي ، مقال منشور في مجلة الدراسات الإسلامية ، جامعة الاغواط ، العدد 02 ، 2013 .

أوسرير منور ، التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (الاستراتيجيات و الأبعاد) ، مقال منشور في مجلة التعديلات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي ، العداد و عن المدرسة العليا للتجارة, العدد 03 ، 2007.

الحوكمة والتنمية تكامل أم تقاطع؟

Governance and Development Integration or Intersection?

-نوال بن قلوش

- جامعة معسكر الجزائر.

- nawelbenkeiiouche@gmail.com

ملخص:

التنمية قبل أن تكون عملية حضارية شاملة مرتبطة بخلق أوضاع جديدة فهي غاية إنسانية تهدف لتلبية احتياجات البشرية بأقل تكلفة وأسر وسيلة ممكنة وبأفضل جودة، فهي تلك العملية التراكمية والمستمرة، وهو ما تطلب تطوير آليات تحقيقها للإيفاء بمتطلبات البشرية الّتي هي في تطور وتزايد مستمر عبر الزمن نتيجة تطور أساليب الحياة، الأمر الّذي طرح إشكالية إيجاد الميكانيزم المناسب للحصول على الموارد اللّازمة للإيفاء بحاجات المجتمعات، ومن ثمّ تغييرها نحو الأفضل مع القدرة على التحكم في مقدار التغيير، فكان البديل في الحوكمة الّتي في شق كبير منها أُعتبرت شرطا من شروط تشييد التنمية العادلة الّتي تأخذ شكلا صاعدا والّتي تكرّس التوزيع العادل للموارد والقيم في المجتمع.

كلمات مفتاحية: الحوكمة، التنمية، الموارد، الرفاه الاقتصادي، الحكم الراشد

ABSTRACT:

Before being a comprehensive civilization process linked to creating new economic, social, political, and cultural positions, humanly aims at satisfying human needs with the lower cost, fastest possible means, and best quality; development is a cumulative, continuous, streak process, which demands improving tools to achieve it, in order to satisfy human needs that are continuously increasing through time, as a result of lifestyles development. The thing that created a problematic to find the right and suitable mechanism to get the needed resources to satisfy societies' needs, then modifying it into better state with the ability to control the amount of modification. Thus; since it was the alternative in governance or in a huge part of it, it had been considered as one of the conditions of founding a fair development that takes an ascending form from bottom to top, that dedicates fair distribution of resources and values in society.

Keywords: Governance, Development, Resources, Economic well-being, Good governance

مقدمـــة:

التنمية مفهوم من أشهر المفاهيم المتداولة في الحقل العلمي والأكاديمي، حيث أنّها لم تعد مقتصرة على جانب واحد دون الجوانب الأخرى، إذ أصبح التركيز على ما يسمّى "بالتنمية الشاملة" المستقطبة لكافة الميادين: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فالتنمية اليوم تجسّد حقّا من حقوق الإنسان المندرج في إطار الجيل الثالث من حقوق الإنسان، غير أنّ التجارب العملية للتنمية في الكثير من الوحدات الدولية أثبت أنّ السياسات التنموية لا زالت بعيدة كل البعد عن بلوغ بعدها الشامل والمستدام أمام الارتفاع المتزايد لمعدّلات الطلب على احتياجات التنمية خاصة المرتبطة بتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاه الاقتصادي في ظلّ تحدي نضوب الموارد خاصة الاقتصاديات الريعية القائمة على الطاقة الأحفورية وما ينجر عنه من مشاكل بيئية، ما دفع إلى التفكير الجدّي في بديل فعّال تبنى على أساسه إستراتيجية فعّالة لإدارة الموارد واتخاذ القرارات الرشيدة في ظلّ مجموعة من المبادئ والمعايير المتمحورة على العقلانية فتجسّد هذا البديل في الحوكمة كمدخل بناء للتسيير الفعّال والتوزيع العادل لعوائد التنمية على كافة الشرائح الاجتماعية بما يخلق توافقا بين الخيار السياسي والخيار الجماهيري.

بناءً على هذه المعطيات المطروحة أُثيرت مجموعة من التساؤلات حول طبيعة العلاقة بين الحوكمة والتنمية: هل تربطهما علاقة طردية تناسبية أم أنّها علاقة ارتباطية عكسية؟ وفيما تكمن محددات الحوكمة الكفيلة بدفع عجلة التنمية الشاملة؟

محاولة لتفكيك هذه الإشكالية صيغت فرضيتين كمحاولة للإجابة المسبقة:

- الحوكمة أداة فعّالة لتحقيق التنمية عند الالتزام العملي بتطبيق مؤشراتها.
- يرتهن التكريس الفعلي للحوكمة بالقدرة على إخضاع الأمور للقوانين.

هي افتراضات ستخضع للبحث والتحليل من خلال النقاط الموالية على الترتيب ليتم اثبات صحتّها أو تفنيدها:

المحور الأول: ماهية الحوكمة:

المعلوم أنّ التطور الّذي مرّت به التنمية بكل أبعادها تمخص عنه تطور في أساليبها وكذا آلياتها ليقترن المفهوم بالحوكمة، وهو ما طرح ضمن أدبيات التنمية حسب معالجة كل منONUوBIRDوFMI وذلك في سبيل بلوغ تنمية يكون أساسها القانون، ووفقا لذلك ما المقصود بالحوكمة؟ فيما تكمن خلفيات بروز المفهوم؟ فيما تتمثّل أبعادها وأهم مؤشراتها؟ هي تساؤلات سيتم الوقوف عندها من خلال النقاط الموالية على الترتيب:

أولا: التعريف بالحوكمة:

يشير مصطلح الحوكمة إلى ذلك المفهوم الاحتوائي المتضمن عمليات متعددة الأوجه، حيث يتم السعي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق التفاعل بين جميع الأطراف المعنية في حقل معيّن من حقول التنمية، وتتطلب هذه العملية تشجيع الحوارات الهادفة إلى اتخاذ القرار ومشاركة العديد من أصحاب المصلحة، كما تأخذ بعين الاعتبار الطرق الّتي تتفاعل من خلالها الحكومات والمنظمّات الاجتماعية مع الرأي العام وكيف يتم اتخاذ القرارات وكيف تتم إدارة المساءلة[1]، في حين عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الحوكمة أنّها: "مجموعة العلاقات مابين إدارة المؤسسة، مجلس إدارتها، مساهميها والجهات الأخرى الّتي لها اهتمام بالمؤسسة أصحاب المصالح كما أنّها تبيّن الآلية الّتي توضّح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، وبالتالي فانّ الحوكمة الجيّدة هي الّتي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف الّتي تصب في مصلحة المؤسسة وتسهيل إيجاد عملية مراقبة فاعلة وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة"[2].

ثانيا: إرهاصات تبلور مفهوم الحوكمة:

---

[1] السعيد بوشول، "دور وأهمية حوكمة المياه في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، مداخلة ملقاة خلال الملتقى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، يومي07-08ديسمبر 2015، ص837.

[2] علاء فرحات طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011، ص24.

ظهر مصطلح الحوكمة عام 1957 في بحث بعنوان "The nature of the firm" للباحث "Ronald Coase" ويعد ترجمة مختصرة لمصطلح "Corporate Governance"، في حين تشير الترجمة العلمية المتفق عليها إلى أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة[1]. وخلال سنوات السبعينات من القرن العشرين عرّف بعض الاقتصاديين الحوكمة بأنّها: "مختلف الإجراءات الموضوعية محّل التطبيق من طرف المؤسسة لأجل إيجاد تنسيقات داخلية بغية تخصيص تكاليف وأعباء المبادلات الّتي يلاقيها السوق حاضرا بهدف الحاكمية، إذن هو تثبيت وتحديد القواعد الجديدة للعمل بين المسيّرين والمساهمين"[2]، ليتكرر ظهور هذا المفهوم عام 1989في كتابات البنك الدولي في إشارة إلى كيفية تحقيق التنمية ومحاربة الفساد في الدول الأفريقية، ثمّ ما لبث أن اكتسب أهمية خاصة في مجالات الإدارة العامة والسياسات المقارنة مع الانتقال من التركيز على مفهوم الحوكمة الّذي يقوم على مسلمة اضطلاع الحكومة بالدور الرئيسي في ممارسة السلطة إلى المفهوم موضع التحليل الّذي يقوم على مشاركة المجتمع للحكومة في ممارسة تلك الإدارة[3].

وعليه حسب ما ورد عن ONU هيئة الأمم المتحدة فالحوكمة تعبّر عن ممارسة السلطة السياسية أعمالها ضمن معايير محددة لتحقيق التنمية المستدامة وتنمية وتطوير موارد الدولة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد، ويوفر النزاهة والمساءلة ويحترم المصلحة العامة ويخدمها.

ثالثا: مؤشرات الحوكمة:

يمكن حصر أهمّ مؤشرات الحوكمة انطلاقا من كونها مفهوم يتعلّق باتخاذ القرارات تخص المجتمع ومؤسساته المختلفة، فالحوكمة تتضمن التفاعلات ضمن الهياكل والعمليات والتقاليد الّتي تحدد كيفية ممارسة السلطة وكيفية اتخاذ القرارات وكيفية تعبير المواطنين ومن

---

[1] السعيد بوشول، مرجع سبق ذكره، ص837.

[2] محمد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، مصر: الدار الجامعية، 2005، ص05.

[3] زوبين محسن وأولاد صمودة عبد اللّطيف، "الحوكمة المالية كقاربة للتسيير المتكامل للمياه في الجائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد05، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص109.

يهمّهم الأمر عن وجهات نظرهم، لذا فانّها تتعلّق بالسلطة، العلاقات والمساءلة على النحو الآتي: من له التأثير؟ وكيف يتم مساءلة متخذي القرارات[1]؟ ووفقا لذلك يمكن الإشارة إلى أهمّ مؤشرات الحوكمة:

1. المشاركة Participation: والمقصود بها مدى فعالية المبادرة المحلية أو ما يعرف بالمشاركة الشعبية في عملية تقديم مقترحات السياسة العامة، حيث يتوقف ذلك على طبيعة الدور الّذي تلعبه مؤسسات المشاركة السياسية من أحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني باعتبارها قنوات التواصل بين الجماهير العامة والحكومة.
2. المساءلة Accountability: يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، حيث أشار القانون البلدي الجزائري رقم10-11الى مؤشر المساءلة ضمن نصّ المادة{44}[2].
3. الشرعية Legimacy: قبول المواطن لسلطة من يحوز القوّة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وإجراءات مقبولة تستند لحكم القانون وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع[3].
4. الشفافية Trancparency: يقصد بها وضوح التشريعات وسهولة فهمها ومرونتها وتطورها وفق للتغييرات الاقتصادية والاجتماعية وكذا الإدارية بما يتناسب مع روح العصرنة إضافة إلى تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات حتّى تكون متاحة للجميع[4]، فوضوح التوجهات العامة للحكومة يحمل في مضامينه بساطة إيديولوجية النظام السياسي على اعتبار أنّه كلّما كانت الإيديولوجية بسيطة يسهل إدراكها

---

[1] محمد رحموني، "الحوكمة من أجل إرساء المدن المستدامة على ضوء القانون06-06"، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، 07-08 ديسمبر2015، ص837.

[2] القانون رقم 10-11، المؤرخ في 03يوليو2011، المتعلّق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد37، المادة{44}.

3 محمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص214.

4 غنو أمال، "الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد السياسي دراسة في مؤشر النزاهة"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد05، ديسمبر2018، ص153.

وبالتالي تحقيق الإذعان لتوجهات العامة للدولة ومن ثمّ الاجماع حول الأهداف القومية للدولة.

5. الاستجابة Responsivenss: تعكس مدى قدرة الحكومة على بلورة سياسات عامة تتماشى مع المتطلبات المجتمعية وتخصّ كافة الشرائح الاجتماعية بدون استثناء، ففعالية القدرة الاستجابية للحكومة تدّل على كفاءة متخذّي القرار في تقديم خيارات سياسية نابعة فعلا من صميم البيئة المجتمعية وفي الوقت نفسه تعكس ذلك التوزيع العادل للقيم والموارد في المجتمع.

المحور الثاني: ماهية التنمية:

أولا: ارهاصات تبلور مفهوم التنمية:

تعتبر قضية التنمية أحد القضايا الرئيسية الّتي حظيت باهتمام الباحثين الأمر الّذي نجم عنه تعدد المداخل النظرية الّتي ساهمت في تطوير مفهوم التنمية، إذ نجد ابن خلدون درس التنمية من خلال الربط بين رقي الأمم وتقدمها وانحطاطها والتنمية وذلك في إطار اهتمامه بدراسة العمران البشري وأحوال الاجتماع الإنساني والّذي عرف بعلم العمران[1]، وقد طرحت قضية التنمية في الدول المستقّلة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللّاتينية بعد حصولها على استقلالها السياسي، أين توجهت هذه الدول الى البحث عن آليات التحرر من التبعية على اعتبار أنّ الاستقلال السياسي هو بداية للتطور الاقتصادي والاجتماعي على حدّ سواء[2]، وهذا التطور لن يحصل إلا من خلال رصد برامج تنموية ملّمة بمختلف الميادين ليصبح بذلك مفهوم التنمية مفهوما شائعا لدى الحكومات والمؤسسات غير الحكومية والأفراد من منطلق أنّ التنمية الآلية الفعّالة الّتي تمّكن من القضاء على التخلف.

---

1 ليلى لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، 2009-2010، ص15.

2 المرجع نفسه، ص21.

عموما برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصاد البريطاني "آدم سميت" في الربع الأخير من القرن18م إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، اذ أستخدم للإشارة إلى التقدم المادي Material progress أو التقدم الاقتصادي Economic Progress، وبالتالي مفهوم التنمية ظهر في بداية الأمر في علم الاقتصاد للدلالة على الكيفية الّتي تضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة بشكل يكفل زيادة درجات إشباع الحاجات الأساسية عن طريق الترشيد المستمّر لاستغلال الموارد الاقتصادية والتوزيع العادل للعائدات، ليتنقل المفهوم خلال ستينات القرن 20م إلى المجال السياسي في إطار العمل على تطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية، ليتوسع المفهوم ويشمل تنمية الإنسان باعتباره وسيلة التنمية وغايتها ومبرّرها[1]، وذلك ابتداءا من سنة 1990 ليتبلور مفهوم التنمية البشرية.

ثانيا: التعريف بالتنمية:

أشتق مصطلح التنمية من لفظ النماء وهي الزيادة والكثرة والعمل على إحداث النماء، في حين يقصد بالتنمية في المعنى الاجرائي عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكّان في كافة الجوانب[2]، فالتنمية عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية تحلّ مشاكل المجتمع[3]، كما ورد ضمن تقرير "لجنة الجنوب": " التنمية هي العملية الّتي تسمح لكائن البشري بتطوير شخصيته وتعزيز ثقته بنفسه، فهي الّتي توفر له عيشا كريما وهنيئا، وتحرّر

---

1 نبيلة داود، الموسوعة المعاصرة مدارس مصطلحات منظمات وهيئات القرن العشرين، القاهرة: مكتب غريب، د س ن، ص102.

2 جمال لعمارة وآخرون، "الزكاة وتمويل التنمية المحلية"، مداخلة ملقاة خلال الملتقى العلمي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة ورقلة، الجزائر، 21و22نوفمبر2006، ص03.

3 إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص25.

الشعوب من الخوف والحاجة والاستغلال، وهي الّتي تدفع الاضطهاد السياسي والضيق الاقتصادي والظلم الاجتماعي، وانّه عن طريق التنمية تكتسي الحرية السياسية معناها الحقيقي"[1].

ثالثا: مؤشرات التنمية ذات الجدوى:

تباينت مؤشرات التنمية باختلاف أبعادها الأمر الّذي طرح العديد من المؤشرات بتعدد الأطروحات والمداخل الّتي تدرس التنمية كل من زاوية مختلفة غير أنّ هذا لم يمنع من الإشارة إلى أبرز المؤشرات الممكن اعتمادها لرصد انجازات التنمية:"

1. التغيّرات الهيكلية الحاصلة في الهيكل الاقتصادي.
2. حجم الامكانيات والمؤهلات المحلية الّتي تعتبر القاعدة الأساس لتحقيق التنمية المستقلّة بالاعتماد على ما توافر من موارد محلية، حيث يتوقف هذا المؤشر على المعايير التالية: الموقع الجغرافي للدولة، الحجر المتعلّق بمساحة الدولة وعدد السكّان، طبيعة التقارب الحضاري والاجتماعي للسكّان"[2].
3. مدى اشراك المواطن في اتخاذ قرارات التنمية.
4. مدى منح الأولوية للبعد البيئي والحفاظ على توازن النسق الايكولوجي على مستوى عملية اتخاذ القرار باعتبار أنّه لا وجود للتنمية بدون موارد والبيئة هي المصدر الأصل لهذه الموارد.
5. "مستوى الرفاه ونوعية الحياة وذلك من خلال الموازنة بين معايير الرفاهية الحقيقية والانفاق الكلّي والدخل الكلّي"[3].

---

1 إبراهيم سعد الشاكر فزاني، "مأزق التنمية في الدول النفطية النامية بين الطفرة والوثيقة النفطية الدول العربية أنموذجا"، مجلة فكر ومجتمع، العدد35، 2016، ص65.

2 إبراهيم سعد الشاكر فزاني، مرجع سبق ذكره، ص65.

3 محمد عدنان وديع، مسح وتقييم في مؤشرات التنمية ونظيراتها، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1996، ص09.

المحور الثالث: طبيعة العلاقة الارتباطية بين الحوكمة والتنمية:

تعتبر الحوكمة ركيزة هامة من ركائز قيام التنمية الجيّدة الّتي فيها اشباع للحاجات العامة للأجيال الحاضرة والحفاظ على نصيب الأجيال المقبلة، بمعنى تعدّ ذلك العنصر المحقق لادامة التنمية الشاملة، حيث يمكن تحليل طبيعة العلاقة الّتي تربط الحوكمة بالتنمية باعتماد ثلاث مقاربات أو مداخل[1]:

1. وطنية: تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية.
2. عالمية: أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام الانساني والقواعد القانونية.
3. زمنية: أي مراعاة مصالح الاجيال اللّاحقة".

للوقوف عند مكامن العلاقة بين متغيّر الحوكمة والتنمية لابدّ من دراسة دور الحوكمة في مختلف أبعاد التنمية سواء اقتصادية، سياسية، اجتماعية:

أولا: الحوكمة والبعد الاقتصادي:

تساهم مؤشرات الحوكمة كالمشاركة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون في ازدهار قطاع الاستثمار مع العلم أنّ النمّو الاقتصادي يحتاج الى حجم كبير من الاستثمارات الّتي تتوقف بدورها على وجود حجم كاف من المدخرات وهو ما يتطلب وجود مؤسسات تشجع الادخار، وعليه في تكريس مؤشرات الحوكمة السالفة الذكر تعزيز لثقة المواطن في مصداقية المؤسسات السياسية والدستورية وهو ما يساهم في تشجيع وتحفيز الخواص على الاستثمار، "ما ينعكس على نمّو وزيادة العرض والانتاج وبالتالي زيادة وتيرة فاعلية الاقتصاد وتحريك عجلة النمّو الّتي ستساهم في زيادة الدخل الناجمة عن تحسن مستوى التوظيف والعمالة ممّا

[1] قطوش بشرى وجنوحات فضيلة، "دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان2018، ص99.

سيؤدي الى جذب الاستثمارات الخارجية ورؤوس الأموال ما ينجم عنه زيادة في معدّل المدخرات من العملة الصعبة وزيادة فرص العمل"[1].

تطبيق آليات الحوكمة في القطاع الاقتصادي باعتبار هذا الأخير جسد في مرحلة معينة من تاريخ تطور العلاقات الدولية العصب المحرّك للتفاعلات الدولية وعلى الرغم من بروز عدّة محددات أخرى للسياسة العامة الدولية الاّ أنّ المتغيّر الاقتصادي لا يزال يشكّل حلقة هامة ومحورية من حلقات التنمية المتسلسلة والمترابطة وظيفيا، وعليه توظيف مبادئ الحوكمة في الميدان الاقتصادي سوف يتمخض عنه:

1. تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاه الاقتصادي وتراجع معدلات البطالة والخروج من دائرة الفقر.
2. زيادة حجم الاستثمارات يؤدي بطبيعة الحال الى خلق فرص عمل ما ينجم عنه تحسين المستوى المعيشي للفرد ورفع القدرة الشرائية للمواطن.
3. تعظيم أرباح الوحدات الاقتصادية وزيادة قدرتها التنافسية محليا ودوليا.
4. محاربة الفساد المالي وكذا الاداري.

ثانيا: الحوكمة والبعد الاجتماعي:

يتجلى دور الحوكمة في تعزيز التنمية الاجتماعية بالموازاة مع التنمية الاقتصادية وكذا التنمية السياسية من خلال المساهمة في: "

1. القضاء على التفاوت الاجتماعي واعادة ادماج الفئات الهشة من خلال الارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية وتنويع الخدمات.
2. تعزيز دور السلطة التشريعية في سنّ القوانين المتعلّقة بحقوق الانسان والحريات العامة.

---

[1] محمد يدو وآخرون، "حوكمة المؤسسات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ودور مراقبة التسيير في تعزيز مبادئها"، مداخلة ملقاة خلال الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع، يومي25أفريل 2017، ص20.

3. تعزيز النظم القانونية الوطنية للحدّ من انتشار الجريمة والاعتداء على سلامة المواطنين والاتجار غير المشروع ووضع تدابير فاعلة للتصدي للجرائم المختلفة"[1].
4. التوجه نحو الاعتماد على الذات أي التنمية المستقلّة.
5. تفعيل الرقابة الشعبية على التوجهات العامة للدولة والحكومة.

طبيعة بين متغيّر الحوكمة ومتغيّر التنمية يضفي الى القول أنّ المتغيّرين تربطهما علاقة طردية تناسبية متكاملة، لأنّ التنمية الجيّدة تكمن في مدى تطبيق ميكانيزمات الادارة القوامة الرشيدة، والّتي تضفي الى طرح مجموعة من الخصائص[2]: "

1. سيادة القانون والعدالة والمساواة.
2. الاستجابة السريعة والفعلية والّتي ترتبط بدورها بمستوى القدرة الاستخراجية للموارد من المجتمع لخدمة الشأن العام.
3. الكفاءة والكفاية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البيئية باعتبارها الركيزة الأساسية والمحدّد الرئيسي لتوجهات متخذي القرار بالأخص عند عملية المفاضلة بين البدائل.

وعليه السياسات التنموية الناجحة التي تحمل في طياتها جدوى فهي السياسات الّتي ترتكز فعلا على عناصر الحوكمة الّتي تتجلى معالمها منذ الاعلان عن محتوى السياسة العامة وصولا الى متابعة آثارها، اذ يمكن الاشارة الى أهمّ هذه المؤشرات الّتي يمكن اعتمادها لقياس مدى عقلانية السياسات التنموية:

1. القيادات الكفوءة القادرة على خلق التغيير وتجشيع نمط العمل الجماعي، وتفعيل ثقافة التشاور للحصول على مقترحات بناءة يقع الاختيار على البديل الأفضل منها الّذي أثبت أفضليته، وبذلك يكون مجال صنع القرار واسعا.

---

[1] محمد يدو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] أبو بكر مصطفى بعيرة أنس بكر بعيرة، "لا تنمية مستدامة بدون ادارة قوامة"، مداخلة ملقاة خلال مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا، كلية الاقتصاد، جامعة فاريوس، ص09.

2. الشفافية الكاملة في العمل الاداري[1]: انطلاقا من أنّه من حيث المبدأ والمسؤولية يضطلع الجهاز الاداري بتنفيذ السياسات العامة للدولة وهو ما يجعله يلعب دورا هاما في مختلف حلقات السياسة العامة، فالجهاز البيروقراطي يعتبر مصدرا هاما للمعلومات الّتي يحتاجها متخذوا القرار.
3. تعزيز نظام دولة القانون ومؤسساتها القائمة على المحافظة على موارد الدولة وطريقة استثمارها وتوزيعها بصورة شفافة تخضع لمفهوم المحاسبة والمسؤولية[2]

[1] أبو بكر مصطفى بعيرة أنس بكر بعيرة، مرجع سبق ذكره، ص09.

[2] آدام بن مسعود، "ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016، ص117.

الخاتمة:

حوصلة لما سبق ذكره تم الخروج بفكرة جوهرية مفادها أنّه لا يمكن بناء تنمية بدون موارد بحكم أنّ هذه الأخيرة العصب المحرّك للتنموية باختلافها، فانّه لن يكتب لها النجاح ما لم تأخذ العقلانية ركيزة لقيامها حيث تكمن محدّداتها في التطبيق العملي لمؤشرات الحوكمة، والنتائج التالية تفسّر ذلك:

1. الالتزام بمؤشرات الحوكمة عند اعداد البرامج التنموية يضفي الشفافية والعدالة ومنح الحقّ في مساءلة الجهات الرسمية.
2. وجود الرقابة الفاعلة لبرامج التنموية.
3. زيادة الثقة في ادارة الاقتصاد القومي بما يساهم في رفع معدّلات الاستثمار وتحقيق معدّلات نمو مرتفعة في الدخل القومي.

تصلح الحوكمة كآلية لدفع عجلة التنمية اذا أُتبعت الخطوات الاجرائية التالية:

1. وجود نظام سياسي منفتح يسمح لكافة شرائح المجتمع أن يعبّر عن آرائها بحرية في ظلّ سيادة تامة للقوانين السارية.
2. خلق نوع من التوزان بين وحدات الجهاز الاداري المركزي وكذا وحدات الادارة المحلية اللّامركزية بما يمكن من التخفيف من حدّة التفاوت الجهوي بين تنمية الأقاليم.
3. رصد برامج تنموية اقتصادية واجتماعية نابعة فعلا من صميم البيئة المجتمعية.
4. بناء مؤسسات سياسية ودستورية ذات كفاءة لها القدرة على التغلغل والتعبئة والاستقطاب بما يضفي لتعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق تجانس اجتماعي.

قائمة المراجع:

- **القوانين:**

- القانون رقم 10-11، المؤرخ في 22يونيو 2011، المتعلّق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد37، 03يوليو 2011.

- **الكتب:**

- إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006.

- علاء فرحات طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011.
- محمد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، مصر: الدار الجامعية، 2005.
- محمد عدنان وديع، مسح وتقييم في مؤشرات التنمية ونظيراتها، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1996.
- نبيلة داود، الموسوعة المعاصرة مدارس مصطلحات منظمات وهيئات القرن العشرين، القاهرة: مكتب غريب، د س ن.
- **المقالات:**
- إبراهيم سعد الشاكر فزاني، "مأزق التنمية في الدول النفطية النامية بين الطفرة والوثيقة النفطية الدول العربية أنموذجا"، مجلة فكر ومجتمع، العدد35، 2016.
- زوبين محسن وأولاد صمودة عبد اللّطيف، "الحوكمة المالية كقارية للتسيير المتكامل للمياه في الجائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد05، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
- غنو أمال، "الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد السياسي دراسة في مؤشر النزاهة"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد05، ديسمبر2018.
- قطوش بشرى وجنوحات فضيلة، "دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان2018.
- **المداخلات:**
- أبو بكر مصطفى بعيرة أنس بكر بعيرة، "لا تنمية مستدامة بدون ادارة قوامة"، مداخلة ملقاة خلال مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا، كلية الاقتصاد، جامعة فاريوس.

- جمال لعمارة وآخرون، "الزكاة وتمويل التنمية المحلية"، مداخلة ملقاة خلال الملتقى العلمي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة ورقلة، الجزائر، 21و22نوفمبر2006.

- السعيد بوشول، "دور وأهمية حوكمة المياه في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، مداخلة ملقاة خلال الملتقى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، يومي07-08ديسمبر 2015، ص837.

- محمد رحموني، "الحوكمة من أجل إرساء المدن المستدامة على ضوء القانون06-06"، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، 07-08 ديسمبر2015.

- محمد يدو وآخرون، "حوكمة المؤسسات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ودور مراقبة التسيير في تعزيز مبادئها"، مداخلة ملقاة خلال الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع، يومي25أفريل 2017.

- **الرسائل والأطروحات:**

- آدام بن مسعود، "ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016.

- ليلى لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، 2009-2010.

الحوكمة والتنمية: مقاربة ابستمولوجية ومرجعية نظرية.

Governance and development: an epistemological and reference theoretical approach

-عبد الدين بن عمراوي

- جامعة امحمد بوقرة بومرداس- الجزائر.

a.benamraoui@univ-boumerdes.dz

ملخص:

تعالج هذه الدراسة مقاربة مفهوم الحوكمة، باعتباره نموذج يستوجب الفهم المشترك لمختلف الأدوار التي تقوم بها الفواعل المسؤولة عن تحقيق التنمية المجتمعية، خاصة المرتبطة بالعلاقة التي تجمع بين الدّولة (القطاع الحكومي) والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، كما نسعى إلى تقريب مفهوم التنمية، من خلال تبيين أهم ما توصلت إليه الدراسات التنموية فيما يخص تعريفاتها، وكذلك التمييز بينها وبين المفاهيم ذات الصلة بها

كلمات مفتاحية: الحوكمة، التنمية، المقاربة المعرفية

ABSTRACT:

English Abstract does not exceed 10 lines.

This study deals with the approach to the concept of governance, as it is a model that requires a common understanding of the various roles played by the actors responsible for achieving societal development, especially related to the relationship between the state (the government sector), the private sector and civil society institutions. We also seek to approximate the concept of development, through Explain the most important findings of development studies regarding their definitions, as well as distinguish between them and the concepts related to them.

Keywords: Governance, development, and knowledge approach

مقدمـــة.

يعتبر مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث تطور هذا المفهوم وتغيرت معه أبعاده ومستوياته تبعًا لتطور المقاربات المفسرة لمضمونه؛ وهو ما جعل منه مفهومًا جوهريًا تتحدد وفقه مختلف المسارات ومجمل التغيرات التي تحدث على مستوى مداخل السياسات التنموية الاقتصادية على المستوى العالمي. ورغم أنّ التنمية تعتبر ظاهرة اجتماعية، إلاّ أنها تتأثر بمختلف الأحداث والمستجدات السياسية والاقتصادية، وهو ما أعطى للمفهوم صورًا مختلفة من عقد إلى آخر، ومن بيئة اجتماعية وثقافية إلى أخرى. وتجدر الإشارة إلى أنّ ظروف استقلال غالبية الدول المستعمرة بعد الحرب العالمية الثانية أسّس إلى تنامي رغبة هذه الدول في تحقيق التنمية، وهو ما أدى استتباع إلى سعي تلك الدول في مرحلة ما بعد التسعينات على تكريس مبادئ الحوكمة في سبيل تحقيق التنمية.

فعامل التنمية يعد من العوامل الموضوعية التي أدت إلى طرح رؤى جديدة حول مفاهيم متعددة الأبعاد والمناهج، ولعلّ أهم هذه المفاهيم مفهوم الحوكمة (Governance)؛ الذي يُعد من بين المفاهيم الحديثة نسبيًا، حيث شاع استخدامه بشكل واسع مع بداية تسعينيات القرن الماضي من قبل المنظمات الدّولية والخبراء المختصين في الإدارة، وذلك للدلالة على استراتيجية جديدة لتحقيق التنمية في دول العالم المتخلف، نتيجة لقصور الإدارات الحكومية (المركزية) عن تحقيق هذه الغاية. وتجدر الإشارة، أنّ أهمية الحوكمة قد ازدادت في الآونة الأخيرة بالنسبة للدول المتخلفة والمتقدمة على حدّ سواء، نظرًا لأهميتها في توفير احتياجات وطموحات المواطنين التنموية. إلاّ أنّ الأمر أصبح أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية بشكل خاص، نتيجة للتحديات العالمية والإقليمية (العولمة "Globalization"، التجارة العالمية الحرّة "Free world trade"، سرعة انتشار المعلومات " The rapid spread of information")،والمحلية (التنافسية "Competitiveness"، الاستثمار الداخلي "Inward investment"، البطالة "Unemployment "، الفقر "Poverty").

هذه العوامل وأخرى، جعلت من قضية التزام الدول النامية باستراتيجية الحوكمة أمرًا في غاية الأهمية، نظرا لما تحمله من قدرات في التوفيق بين أدوار القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، من خلال تعزيز المشاركة بين هذه الفواعل في عملية تحقيق التنمية المجتمعية والاستجابة لاحتياجات المواطنين ومتطلباتهم، وذلك في إطار

تسوده مبادئ الديمقراطية التي ترتكز على الشفافية والمساءلة والمشاركة في تدبير ورسم السياسات العامة، وتعزيز دولة القانون واللامركزية في التسيير.

نسعى من خلال هذه الدراسة مقاربة مفهوم الحوكمة، باعتباره نموذج يستوجب الفهم المشترك لمختلف الأدوار التي تقوم بها الفواعل المسؤولة عن تحقيق التنمية المجتمعية، خاصة المرتبطة بالعلاقة التي تجمع بين الدّولة (القطاع الحكومي) والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

كما نسعى إلى تقريب مفهوم التنمية، من خلال تبيين أهم ما توصلت إليه الدراسات التنموية فيما يخص تعريفاتها، وكذلك التمييز بينها وبين المفاهيم ذات الصلة بها. لنقدم بعد ذلك إطارًا يسمح لنا بمعرفة أهم المرجعيات الفكرية التي تقوم عليها، مع تبيان مراحل تطور المفهوم منذ ظهوره مع نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية المفهوم الذي استقر عليه في الفترة الحالية، والذي يُعبر عن التوافق العالمي بخصوص أنسنتها، كما نسعى في الأخير إلى تحديد المصادر النظرية والعلاقة الترابطية بين المفهومين، وكل ذلك من خلال المحورين الرئيسيين التاليين: **أولا:** الحوكمة والتنمية: في مقاربة المفاهيم وتحديد المضامين.

ثانيا: الحوكمة والتنمية: العلاقات الترابطية.

أولا: الحوكمة والتنمية: في مقاربة المفاهيم وتحديد المضامين.

أ/ الحوكمة: في محاولة ضبط المفهوم وتحديد الإشكالات المعرفية والمنهجية التي تعتريه.

عرفت الحوكمة كفكرة ومصطلح عدّة تطورات خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث بدأ استخدامها في بداية تسعينيات القرن المنصرم من قبل خبراء الإدارة والمنظمات الدّولية المتخصصة بقضايا التنمية؛ كالبنك الدّولي (The World Bank) والأمم المتحدة (United nations) عبر برنامجها الإنمائي (UNDP)، وغيرهما من المنظمات الدّولية والإقليمية والمحلية، إلاّ أنّ اللافت للنظر، وما يمكن ملاحظته أثناء عملية البحث عن مفهوم الحوكمة عبر مختلف الأدبيات، أنّ المفهوم تعتريه عدّة إشكالات منهجية؛ بعضها مرتبط بإشكالية الترجمة، حيث لا توجد ترجمة حرفية للمفهوم باللغة العربية تعكس نفس المعنى المُشار إليه في اللغة الإنجليزية والفرنسية، والبعض الآخر مرتبط بإشكالية النموذج، في حين نجد نوع آخر متعلق بإشكالية وضع تعريف جامع يعكس المعنى الحقيقي للمصطلح.

1. الحوكمة وإشكالية الترجمة.

إنّ من بين الإشكالات التي تواجه مفهوم الحوكمة عدم وجود ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس الدلالات التي تحملها اللغة الإنجليزية والفرنسية، فالمفهوم في دائرة معارف اللغة الإنجليزية هو (Governance)، الذي عند ترجمته إلى اللغة العربية تبيّن أنه قد أفرز عدّة مفاهيم، معبرا بذلك على وجود أكثر من ترجمة لا تعكس بدقة المضمون والهدف المقصود منه، وعلى سبيل المثال، فإنّ أهم المصطلحات التي أفرزتها عملية الترجمة نحو اللغة العربية ما يلي: "الحاكمية"، "الحكم"، "الحكمانية"، "إدارة شؤون الدّولة والمجتمع"، "إدارة الحكم"، والحوكمة.

فالحوكمة كفكرة وكاصطلاح شملت مجموعة متعددة من المعاني نتيجة اختلاف الإدراك والتفسير والفهم للمصطلح من قبل مراكز الدراسات والباحثين والمفكرين، فبينما نجد في أدبيات الأمم المتحدة مفهوم الحاكمية للتعبير عن المعنى الذي يعكسه مصطلح "Governance"، فإنه يمكن القول أنّ هذه الترجمة لا تعكس بدقة المعنى المقصود في قاموس اللغة الإنجليزية (Governance)، فمصطلح الحاكمية في دائرة معارف اللغة العربية يحمل المعنى الكلي لمجموع العمليات المعرفية والفلسفية لسياسة معينة، كما أنه يحمل طابعا اصطلاحيا ذي دلالات تاريخية مرتبطة بالفكر الإسلامي قد تجعل المجتمع الأكاديمي (فئة القارئين) أمام حيرة في فهم الدلالات التي يُقصد بها، إذ غالبا ما يتشكّل تصورا يجعل من معنى الحاكمية وكأننا أمام الحديث عن الرؤية الإسلامية للحكم وإدارة الدّولة في فترة من الفترات الزمنية السابقة.[1]

---

[1]- تعتبر الحاكمية من المفاهيم المتداولة في الفكر الإسلامي المعاصر، وقد أثارت فكرة الحاكمية جدلاً معرفيًّا، وخلافاً فكريًّا بين أصحاب الفكر والدعوة، كما شكّل هذا المفهوم، في فترات زمنية معينة، محوراً للممارسات الدعوية والحركية، واتُّخذ أصلاً للتنظيرات الفكرية والدعوية، ومرتكزاً لبناء النظريات السياسية الإسلامية في أنظمة الحكم. والملاحظ لتفسيرات هذا المفهوم يجد أنه غلب عليه الطابع الأدبي والخطابي الوعظي، بحيث حمل المصطلح إحدى المعاني التي يحتملها (البعد العقدي والسياسي) دون اعتبار للدلالات الأخرى، ومن غير تطلّع إلى الأبعاد المنهاجية التي يحملها، مما أبقى هذا المفهوم حبيس دلالات علمية محددة ومعالم فكرية ضيقة. في حين نجد أن هذا المفهوم له عمقه الفلسفي وأبعاده المنهاجية، ومعالمه السياسية الضابطة لغيره من المفاهيم الموازية له في الفقه السياسي الإسلامي. لمزيد أنظر: محمد الناصري، "مفهوم الحكمانية ..مناقشات جديدة"،
http://www.gash-barka.com/index.php/documents/studies-and-research/514-the-concept-of-governance-new-discussions
ويمكن النظر أيضا: صبري محمد خليل، "مفهوم الحكمانية في الفكر الإسلامي"، **سودارس**، http://www.sudaress.com/sudanile/18652

وفي السياق نفسه، تبنى البنك الدّولي (The World Bank) ترجمة "الحكمانية" لمصطلح "Governance"، والذي يعرفها البنك الدّولي بأنها ممارسة السلطة واستخدام الموارد المؤسسية لإدارة مشكلات وشؤون المجتمع؛ حيث يهدف إلى تركيب السلطة والتعاون الجماعي لتوزيع الموارد وتنسيق الأنشطة الاقتصادية في المجتمع. بهدف تحقيق مستويات متقدمة من الشفافية والمسؤولية والفعالية والمشاركة وحكم القانون.[1]

وتجدر الإشارة، أنّ المترجمون في البنك الدولي قد اعتمدوا على كتاب الماوردي "الأحكام السلطانية" في صياغة مصطلح "الحكمانية"، والذي ربط السلطة بالسلطان والسلطانية، كما استفادوا من القاموس العربي للناطقين بالعربية ومتعلميها (Arabic dictionary for Arabic speakers and learners) الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization) والذي ورد فيه لفظ "حِكْمة" وتعني معرفة وإدراك أفضل الأشياءِ بأفضل العلوم، ومعرفة أفضل السُبل لأجل العمل بها.[2]

في حين يوجد أكثر من مركز بحثي، على غرار مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة (Center for the Study of Public Administration and Consulting)[3] بجامعة القاهرة، الذي ترجم مصطلح "Governance" إلى "إدارة شؤون الدّولة والمجتمع"، وذلك للدلالة على العلاقة التي تجمع بين متغيرين الدّولة (State) والمجتمع (society)، وهو ما يظهر جليًا في كتابات الباحثة "ليلى الشعراوي" في كتابها "إدارة شؤون الدّولة والمجتمع"[4]، معتبرةً عنوان الكتاب أفضل ترجمة للمصطلح (Governance).

---

[1]- صالح السلطان، "في معنى الحكمانية"، **الرياض**: http://www.alriyadh.com/185385

[2] -**المرجع نفسه، المكان نفسه.**

[3] - المركز هو مؤسسة بحثية رائدة ومتميزة تأسس بقرار المجلس الأعلى للجامعات رقم 22 الصادر فى 16 مارس 1995، كوحدة ذات طابع خاص فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، يتمتع باستقلالية مالية وإدارية ويساهم من خلال البحث والمشورة والبرامج التدريبية في مجالات إدارة شئون الدولة، أنظر: محمد أحمد إسماعيل، "مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة"، **المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية**، في الموقع: https://hrdiscussion.com/hr285.html#post298

[4] - سلوى الشعراوي وآخرون، **إدارة شؤون الدّولة والمجتمع** (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001)، ص. 3.

ممّا سبق، يتبين لنا أنّ مفهوم الحوكمة "Governance" تُرجم إلى اللغة العربية بعدّة مصطلحات، وهو ما طرح مشكلة أمام الباحثين في اختيار المصطلح الأدّق والترجمة المُثلى التي تعكس المعنى والمدلول الحقيقي للمصطلح في اللغة الانجليزية "Governance".

2. الحوكمة وإشكالية النموذج.

من بين المشكلات التي تواجه عملية تجسيد مقاربة الحوكمة (Governance) في الدول العربية ما هو مرتبط بعدم توفر البيئة الملائمة لاحتضان هذا المفهوم وإحقاقه؛ فعلى عكس الدول الغربية، التي تتميز بدرجات عالية من الاستقرار السياسي والمشاركة في تدبير الشأن العام، تتميز دول العالم الثالث بصفة عامة والعربية بصفة خاصة بنقص إن لم نقل غياب الكثير من المؤشرات التي تُأسس لإحقاق هذه المقاربة. وهو ما دفع إلى بروز إشكالية مدى توافق مضمون الحوكمة مع جميع البيئات، باعتبارها وليدة منظومة من القيم تعكس البيئة الغربية بكافة تجلياتها.

وعليه، فإنّ الحوكمة (Governance) كمفهوم من المفاهيم الأكثر تسويقًا في ظل العولمة السياسية، فهي تُعبر عن أسلوب إدارة وتسيير للشؤون العامة، باعتبارها آلية تهدف لإحقاق رفاهية الإنسان وتوسيع قُدراته، إضافة إلى توسيع حرياته ومشاركته السياسية والاقتصادية والثقافية، وبالنظر إلى الواقع السياسي والاقتصادي الذي تعيشه مجتمعات الدول المتخلفة، فإنّه من الصعب تجسيد المفهوم على مجتمعات لا تمتلك نفس المنظومة القيمية التي تتضمنها الإيديولوجية الغربية.

إنّ الحوكمة كقيمة أصبحت لصيقة بكل أبعاد العولمة السياسية (Political Globalization) التي تهدف لبناء نموذج سياسي جامع بين حقوق الإنسان (human rights) وحاجاته؛ من مشاركة سياسية وتمثيل ديمقراطي ولامركزية وظيفية (Functional decentralization) قائمة على المبادرة المحلية الناجعة في ظل توافر عامل العقلانية في إدارة الموارد والوقت.

ممّا سبق، يمكن وصف نموذج الحوكمة على أنه نموذج حكم يقوم على مجموعة من الأسس والركائز؛ من أبرزها المشاركة والشفافية في اتخاذ القرارات؛ حيث يُشترط في عملية تطبيق هذا النموذج توفير "البيئة الملائمة" (Appropriate environment) المتوفرة على قدر كافٍ من الديمقراطية واللامركزية والمشاركة والشفافية.

3. الحوكمة وإشكالية التعريف.

من بين المشكلات المنهجية التي تواجه مفهوم الحوكمة (Governance) صعوبة إيجاد تعريف جامع ومانع للمفهوم، حيث دفعت الظروف التي برز فيها المفهوم إلى ميلاد عدّة تعريفات بخصوصه، الوضع الذي أسّس لإثارة الكثير من الجدل حول مضمونه، ممّا جعل المجتمع الأكاديمي أمام معضلة أيجاد تعريف لا يُخل بالمعنى الأصلي الذي بُني على أساسه المفهوم؛ انطلاقًا من أنّ لكل مفهوم نموذجه المعرفي واستيراده دون تحرير مضامينه يؤسس للتبعية المفهومية (Conceptual dependency). لذلك، فإنه من الصعب وضع تعريف شامل لكافة المجتمعات نظرًا لاختلاف ظروفها والمتغيرات المتحكمة فيها.

وعند البحث في دائرة معارف اللغة الانجليزية، نجد أنّ مصطلح "Governance"قد ظهر في كتابات عديدة، لعلّ أهمها دراسة المفكر الاقتصادي الأمريكي رونالد كاوس (Ronald Coase) الموسومة بعنوان (The Nature Of The Firm) حيث تناولت الدراسة بالتعميق أبجديات حكم المؤسسة (Corporate Governance)، موضحة بذلك أهم الأسباب والعوامل التي قد تجعل المؤسسة صامدة أمام كافة العراقيل والمشاكل وكذا التحديات التي يفرضها السوق.[1]

وعليه، نجد أنّ مفهوم الحوكمة استخدم للدلالة على إدارة المؤسسات، علاوة على استخدامه للدلالة على جملة من التعابير مثل: التعاونيات (Cooperatives)، الشراكة بين القطاع العام والخاص (Partnership between the public and private sectors)، فن تسيير شؤون الدّولة (The Art of the conduct of the affairs of state). إلاّ أنه مع بداية سبعينيات القرن الماضي، استعمل ضمن مُصطلح (Governability) وذلك لجعل المفهوم أداة للتسيير الاجتماعي والسياسي، ومن أهم التقارير التي تناولت هذه الصياغة نجد تقرير اللجنة الثلاثية التابعة للأمم المتحدة لسنة 1975 (Report of the Tripartite Commission of the United Nations for 1975)، الذي ركّز اهتمامه حول موضوع قابلية الحكم للديمقراطيات (Governability of

[1] - Ronald Coase," The Nature Of The Firms" Economica, Vol.4, N.16 (Nov 1937): http://www.colorado.edu/ibs/es/alston/econ4504/readings/The%20Nature%20of%20the%20Firm%20by%20Coase.pdf

democracies)، حيث دعى التقرير إلى تنمية تسيير النظام الاجتماعي بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية (Social Justice) وتكريس الديمقراطية في الأنظمة الغربية الرأسمالية، وذلك عبر خلق منهج للتسيير في النظام الاجتماعي والسياسي.[1]

وفي السياق نفسه، يمكن القول أنّ ظهور الحوكمة في هذه الفترة (وإن لم تظهر بهذه التسمية) جاء في إطار مختلف الإجراءات الموضوعة من قبل المؤسسات بهدف تخفيض التكاليف وترشيد النفقات، وذلك للتكيف مع انعكاسات العولمة والانتقال السريع لرؤوس الأموال. وهو ما جعل المساهمون يطالبون بنموذج حوكمة المؤسسات والشركات (Corporate governance model)؛ بهدف حماية حقوقهم وضبط واجبات المسيرين اتجاه المساهمين، أمّا في سنوات الثمانينيات فقد شاع استخدام هذا المصطلح مع ظهور صعوبات تطبيق برامج التعديل الهيكلي في العديد من الدول، حيث نادى الكثير من الخبراء والمتخصصين بقضايا التنمية إلى ضرورة تطبيق هذه البرامج في بيئة تتوفر على قدر كافٍ من الشفافية، وهو ما جعل المنظمات الدّولية المسؤولة عن وضع وتسيير هذه البرامج تُروج لمضمون الحوكمة، باعتباره الوسيلة المُثلى لوضع الإصلاحات المؤسسية اللازمة لإنجاح المخططات الاقتصادية.

وفي سياق متصل، ونظرا للظروف التي كانت تعيشها الدول المتخلفة في تلك الحقبة الزمنية، والتي قلّ ما يقال عنها أنها ظروف تُعبر عن تخلف هذه الدول تنمويًا، خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الذي مهّد الطريق لتدخل المنظمات والمؤسسات المالية الدّولية في مسألة وضع السياسات التنموية لمثل هذه الدول، لعلّ أولها ما جاء في إطار تقرير البنك الدّولي السنوي لعام 1992 الموسوم " Governance and Development". وبهذا، تم الإعلان صراحة عن مفهوم الحوكمة في الخطابات والتقارير الدّولية الداعية إلى إتباع هذا النمط من التسيير والحكم في سبيل تحقيق التنمية، وفي مرحلة ثانية ظهر مفهوم الحوكمة في التقرير السنوي لعام 1994، حيث قدّم البنك الدّولي تقريرا بعنوان "The Governance World Bants Perspective" يبين فيه وجهة نظره للمفهوم والآليات الواجب إتباعها من أجل تجسيده.[2]

---

[1] - آسيا بلخير، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي - بين النظرية والتطبيق - الجزائر أنموذجا 2000/ 2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009، ص. ص.. 23. 24.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 25.

وتجدر بنا الإشارة، أنّ مفهوم الحوكمة (شكلا ومضمونا) بات من أهم المواضيع التي تُعالجها المنظمات الدّولية عبر لقاءاتها ومؤتمراتها، ونذكر منها:[1] مؤتمر ريو دي جانيرو (Rio de Janeiro) حول البيئة والتنمية عام 1992، مؤتمر فيينا (Vienna) حول حقوق الإنسان عام 1993، مؤتمر القاهرة حول الشعوب والتنمية عام 1994، مؤتمر كوبنهاغن (Copenhagen) حول التنمية الاجتماعية 1995، مؤتمر بكين (Beijing) حول قضايا المرأة عام 1995، مؤتمر الحكم الراشد والتنمية البشرية المستديمة ببوركينافاسو (Burkina Faso) عام 1996، مؤتمر بروكسل (Brussels) حول الدول أقل تطورا عام 2001، مؤتمر أروشا (*Arusha*) الذي أكّد على ترقية الحكم الرشيد في القارة الإفريقية عام 2001، مؤتمر جنوب إفريقيا (South Africa) حول البيئة سنة 2002.

من خلال ما سبق يمكن القول أن مفهوم الحوكمة يؤسس لنظام حكم وأسلوب في صنع السياسات يتميّز بعدّة خصائص، لعلّ من أهمها: الشفافية في صنع القرار، احترام سيادة القانون، فتح مجال المُشاركة وتوسيع نطاقها. وما يمكن قوله عن هذا المفهوم؛ أنه قائم على بعدين متوازيين: أولهما طرح البنك الدّولي (The World Bank) الذي قام بمعالجة المفهوم انطلاقا من جوانبه الإدارية والاقتصادية (Administrative and economic aspects). أمّا البُعد الثاني: فهو الذي يُؤكد على الجانب السياسي للمفهوم (The political aspect of the concept)، إذ يُركز على منظومة القيم الديمقراطية وما تتضمنه من مفاهيم ذات الصلة كالشفافية، إحقاق حقوق الإنسان، تفعيل المشاركة السياسية.[2] وهو ما تدعوا إليه صراحة منظمة الأمم المتحدة من خلال كتاباتها المتعلقة بالحوكمة.

ب/ في ضبط الحدود المنهجية والإبستيمولوجية لمفهوم التنمية وتحديد مسار مضامينه.

---

[1]- **المرجع نفسه، المكان نفسه.**

[2] - رضوان زيادة، "واقع الحوكمة في سورية"، **سلسلة أوراق سورية 2025**، (ع. 6)، ص. 1.
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/07/%D8%B1%D8%B6%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-..-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9.pdf

يواجه الباحث لقضية التنمية العديد من الصعوبات المعرفية عند محاولة ضبط حدودها المنهجية والمعرفية، وهذا راجع إلى عدّة أسباب مرتبطة أساسا بطبيعة الموضوع؛ فالظواهر الاجتماعية والسياسية بصفة عامة تتميز بالتعقيد وتعدد الفواعل وليونتها، لذلك نجد أن مفهوم التنمية يتميز بكثرة أبعاده وتعدد مستوياته، إضافةُ إلى أن تغير الظروف والبيئات ينتج عنه تغير في النظريات والمناهج المفسرة للظاهرة؛ ما يجعل المفهوم أمام تغير مستمر تتحدد معانيه حسب طبيعة البيئة ومجالها الزماني.

والجدير بالذكر، أن المفكر الاقتصادي "آدم سميث" *(Adam Smith)*هو أول من استعمل مصطلح التنمية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر؛ حين قدّم كتابه الشهير " بحث طبيعة وأسباب ثروة الأمم" *(Search Nature and Causes of the Wealth of Nations)* عام 1776، والمعروف اختصارا "ثروة الأمم" *(The Wealth of Nations)*.[1] ومنذ ذلك الحين استخدم تبادليا مع مجموعة من المصطلحات للدلالة على التطور والتقدم المشار إليه في المجتمع، على غرار التقدم المادي *(Material Progress)*، والتقدم الاقتصادي *(Economic Progress)*، وجدير بنا الذكر هنا، أنه حتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات دول أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر، بقي المفهوم يستخدم تبادليًا مع مصطلحات كالتحديث *(Modernization)*، والتصنيع *(Industrialization)*.[2]

1. **التعريف الاصطلاحي للتنمية:** أثار مفهوم التنمية منذ ظهوره الكثير من الجدل المعرفي، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، إذ تناولت العديد من المؤلفات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هذا المفهوم، وتم بذلك صياغة العديد من التعاريف لهذا المصطلح؛ كل منها حسب زاوية معينة، نظرا لاختلاف سياقها التاريخي وكذلك اختلاف الميادين التي تم عبرها قراءة المفهوم.

---

[1]- لقد تم إعادة نشر هذا الكتاب في الكثير من المرات، نظرا لأميته الكبيرة في علم الاقتصاد وكذلك علم السياسة، باعتباره كتابا يمكن من خلاله فهم وإدراك المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النهج الرأسمالي (اقتصاديا). ولعلّ من بين أهم النسخ المستحدثة ما يلي:

Adam Smith, *The Wealth of Nations* (New York: Cosimoclassics, 2007).

Adam Smith, *The Wealth of Nations* (Cambridge: Harckett Publishing Company, 1993).

[2] - محمد نصر عارف، "مفهوم التنمية"، **المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية**.

http://www.hrdiscussion.com/hr5829.html

ويقصد بمصطلح التنمية في أبسط معانيه "نقل المجتمعات من حالة أو مستوى معين إلى حالة مستوى أفضل ونمط متقدم كمًا ونوعًا".[1] وهي حسب "جونار ميردل" *(Gunnar Myrdal)* "العملية التي تُعبِر عن تحرك النظام الاجتماعي كله إلى الأعلى"،[2] وأمّا ماركس فيعرفها على أنها عملية ثورية، تعمل على إحداث مجموعة من التحولات الشاملة في البناءات والتركيبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية وكذلك الثقافية.[3]

ولقد جاء في تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية عام 1955 بأنها: "العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه، اقتصاديًا واجتماعيًا، معتمدًا أكبر اعتماد ممكن على مساهمة المجتمعات المحلية ومبادأتها"،[4] ثم أضافت المنظمة عام 1956 تعريفا جديدًا للتنمية باعتبارها: "مجموع العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع".[5]

ومن التعاريف التي تم صباغتها للدلالة على مفهوم التنمية أيضا، ما جاء به "وداد أحمد كيكسو" في كتابه "العولمة والتنمية الاقتصادية" *(Globalization and economic development)*، حيث عبّر عنها بالزيادة الحقيقية في الناتج القومي خلال فترة زمنية قصيرة أو طويلة المدى، كما يرى أنها دائما ما تتحقق بصورة شاملة وغير جزئية.[6] وهو ما تقدّم به "محمد أحمد الدوري" في كتابه "**التخلف الاقتصادي**"، حيث جاء في تعريفه أنّ التنمية عبارة عن:"إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة، تتمثل في تغيير بنيان وهيكل

---

[1] - السيد عاطف، **العولمة في ميزان الفكر، دراسة تحليلية** (مصر: إيتراك للنشر والتوزيع، 2001)، ص. 53.

[2] -Collectif Recherche Economique et Sociales, “Economie de Développement", *Doc Française*, Paris, (1997), p. 28.

[3]- صلاح عثامنة، **التنمية الشاملة: مناهج وتطبيقات** (الأردن: مؤسسة دار العلماء للنشر والتوزيع، 1997)، ص. 2.

[4]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص. 8.

[5]- محمد شفيق، **التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع** (مصر: المكتب الجامعي الحديث، ط2، 1993)، ص. 13.

[6]- وداد أحمد كيكسو، **العولمة والتنمية الاقتصادية: نشأتها، تأثيرها، تطورها** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002)، ص. 103

الاقتصاد القومي، تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد".[1]

ويرى المفكر مير بالدوين *(Mir Baldwin)* أنّ التنمية هي تعبير عن جملة العمليات والتفاعلات والتغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي للدّولة خلال فترة زمنية معينة، تشتمل عدّة تحولات في المتغيرات والمستويات الاقتصادية والاجتماعية، بهدف زيادة الإنتاج الوطني والحفاظ على استقرار النظام الاقتصادي، فهي العملية التي بموجبها يزداد الدخل الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة معينة، بحيث كلما كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان فإننا أما ازدياد دخل الفرد الحقيقي.[2] وفي نفس السياق، قدّم سعد الدين إبراهيم تعريفًا للتنمية باعتبارها: العملية التي تعبر عن زيادة الإمكانيات والطاقات في كيان معين وبشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فردًا أو جماعة أو مجتمعًا، وذلك بشكل متكامل ومتوازن ومستمر.[3]

ويرى الاقتصادي الأمريكي "جوزيف شومبيتر" *(Joseph Schumpeter)* (1883. 1950) في كتاباته حول نظرية التنمية الاقتصادية *(Economic Development Theory)*؛ أنّ التنمية تعبر عن عملية التظافر والتفاعل القوي داخل النظام، فهي تعبر عن مجمل التحولات الاقتصادية وغير الاقتصادية المحققة في الدّولة؛ والتي تترجم عبر الزيادة في الإنتاج كمًا ونوعًا، مع رفع مستوى الدخل الفردي والعمل على تحقيق الرفاه الاجتماعي. مشيرًا بذلك إلى أنّ التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير مرتبة، تصاحبها بالموازاة فترات متعاقبة من الكساد قصيرة الأجل؛ وذلك نتيجة لمجموع العمليات والتجديدات التي يحدثها فواعل النظام، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النُّمو.[4]

وفي عام 1986، وفي إطار الإعلان العالمي عن "الحق في التنمية" *(The right to development)* أقّرت المنظمة الدّولية (الأمم المتحدة) تعريفا آخر للتنمية؛ انطلاقا من

---

[1]- محمد أمين الدوري، **التخلف الاقتصادي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، 1983)، ص. 53.

[2]- مير بالدوين، **التنمية الاقتصادية**، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ص 05، 06.

[3]- سعد الدين إبراهيم، **نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث** (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1978)، ص. 67.

[4]- جلال حسيب، "نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي"، **الألوكة**، 13/ 1/ 2015: https://www.alukah.net/culture/0/81161/

كونها عملية متكاملة تعبر عن سيرورة شاملة وديناميكية لمجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، تستهدف بدرجة كبيرة مسألة تحقيق التقدم المتواصل لرفاهية كل السكان، والتي يمكن من خلالها إحقاق وإقرار حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.[1]

تأسيسًا على ما سبق، فإن تحليل التعاريف التي قدّمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية، يبين لنا تطورًا مضاميني في صياغة تعريف للتنمية؛ حيث جاء في التعريف الأول أنّ التنمية عملية تدخل ضمن مسؤولية الحكومة، باعتبارها الفاعل الرئيسي في عملية التخطيط لتطوير المجتمع وتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية؛ وهو ما يتماشى مع التعريف الذي جاء به كل من "نيتل" *(Nitl)* و"روبنسون" *(Robinson)*، اللذان عرّفا التنمية على أساس أنها العملية التي بمقتضاها تسعى الحكومة لرفع مكانة المجتمع، وتحقيق المساواة وتجسيد العدالة، والعمل على تعميمها وترسيخها.[2]

بينما جاء في التعريف الثاني للمنظمة الدّولية؛ أنّ التنمية عملية مشتركة تتطلب توحيدا لجهود المواطنين والحكومة، حيث تصبح الحكومة شريكا للمواطنين في تحقيق عملية التنمية عبر تنسيق الجهود وتوحيدها. وتجدر الإشارة، أنّ هذا التعريف قد أضاف بعدا جديدا للتنمية والمتمثل في البعد الثقافي. بينما طرح التعريف الثالث كتعريف شامل يمس مجموعة من الأبعاد بما فيها البعد الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والسياسي، مبرزا بذلك مجموعة من العناصر أهمها: التنمية عملية تشمل عدة أبعاد، التنمية عملية تهدف إلى إحداث التطور الايجابي في حياة أفراد المجتمع، أن تضمن عملية التنمية تحقيق نمو متواصل ومستمر، من خلال تجديد موارد المجتمع بدلا من استنزافها، أن تستند عملية التنمية على القوى الذاتية للمجتمع، أن تلبي عملية التنمية حاجات الغالبية الكبرى لأفراد المجتمع، وأن تحقق قدرا أكبر من العدالة بينهم.

وضمن السياق نفسه، يرى مطاوع إبراهيم عصمت أنّ السبب في تطور مضمون التنمية . من تنمية ذات بعد اقتصادي واجتماعي إلى تنمية تشمل إضافة إلى ذلك البعدين

---

[1]- محمد فائق، "حقوق الإنسان والتنمية"، **مجلة المستقبل العربي**، ع. 251، (جانفي 2000)، ص. 101.
للمزيد حول موضوع إعلان الحق في التنمية، أنظر:
الجمعية العامة للأمم المتحدة، "إعلان الحق في التنمية"، **مكتبة حقوق الإنسان جامعة منيسوتا**، ديسمبر 1986:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/b075.html

[2]- السيد الحسيني، **التنمية والتخلف: دراسة في التطور الاقتصادي** (مصر: المستقبل العربي للنشر والتوزيع، 1982)، ص. 89.

الثقافي والسياسي . إلى الثورة الديمقراطية التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين، والتي أدّت إلى ارتباط مفهوم التنمية بمفاهيم أخرى مثل حقوق الإنسان والحريات السياسية، حيث عرّف التنمية على أنها: "عملية تغيير مخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من خلال بناء إيديولوجي معين، حيث تهدف لإحداث تبديلات في الواقع الاقتصادي والتعليمي والثقافي والقيمي؛ وهو ما يطلق عليه الواقع الاجتماعي الشامل، هذا فضلا عن إحداث تغييرات واعية في الجوانب الفرعية الأخرى لهذا الواقع؛ كالاتجاهات والمواقف الاجتماعية والوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والمشاركة والمبادرة، والتنشئة الاجتماعية والسياسية".[1]

2. تطور مضامين مفهوم التنمية: من المفهوم المادي إلى المفهوم الإنساني.

لقد شاع في أدبيات الفكر التنموي خلال النصف الثاني من القرن الماضي أنّ جوهر التنمية يتمثل في النمو الاقتصادي، بمعنى نمو الدخل إلى أقصى المعدّلات؛ وهو ما يعبر عن المفهوم المادي للتنمية الذي ساد قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها بعديد من السنوات. حيث تبنّت الدول حديثة الاستقلال المفهوم المادي للتنمية من الدول المتقدمة (الغربية) بهدف مواجهة مظاهر التخلف الاقتصادي وتحقيق مستويات متقدمة من النمو.

وكنتيجة لاستفحال المشكلات والأزمات الاقتصادية في دول العالم الثالث، أدرك المجتمع الدّولي أنّ التنمية بمفهومها الموازي للنمو الاقتصادي قاصرة على مواجهة تحديات تنمية هذه المجتمعات؛ الأمر الذي أدى إلى تطوير الفكر التنموي والاهتمام بالتنمية من منطلق أنها تشمل مجموعة من الأبعاد المتعددة الكفيلة بتلبية متطلبات هذه الدول. فإذا كانت التنمية قد تم تناولها في البداية كمفهوم اقتصادي نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية وما تبعها من موجات التحرر، فإنّ مثل هذه الظروف تغيّرت وهو ما صاحبه تغيير في أهداف التنمية ووسائلها ومعايير تحقيقها.

وفيما يلي نتناول بشيء من التفصيل تطور مسار مضامين مفهوم التنمية، وذلك منذ ظهوره كمصطلح يعبّر عن النمو الاقتصادي إلى غاية طرحه في أدبيات الفكر التنموي الحديث كعملية متعددة الأبعاد: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية و بيئية.

أ. المضامين الاقتصادية للتنمية *(Economic implications for development)*

---

[1]- محسن عقون، "ماهية التنمية وأبعادها"، **مجلة الحقيقة**، ع. 1، (أكتوبر 2002)، ص. 219.

لم يستعمل مفهوم التنمية منذ ظهوره بصورة أوّلية في عصر الاقتصادي البريطاني آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، إلاّ على سبيل الاستثناء؛ حيث كان يشار للتطور المشار إليه في المجتمع بالتقدم المادي أو التقدم الاقتصادي.[1] وهو ما جعل ظهور مصطلح التنمية في أدبيات الفكر التنموي بعد الحرب العالمية الثانية مقرونة بعلم الاقتصاد، وذلك للدلالة على مجموعة من الخطوات المدروسة لإحداث تغير في المجتمع والقضاء على مظاهر التخلف فيه، من خلال إكسابه القدرة على تلبية حاجياته عن طريق استغلال الموارد الاقتصادية.[2]

ولعلّ من أهم الأسباب التي جعلت من مفهوم التنمية مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي أيضا، ما هو مرتبط بوضعية الدول المتخلفة وضرورة تطويرها، وهو ما جعل نموذج التنمية خلال هذه الفترة يقوم على مسألة توفير رأس المال المادي باعتباره الوسيلة التي من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي لهذه الدول.[3] إلاّ أنه في المقابل، تم تهميش مسألة العدالة التوزيعية والعمالة؛ وهو ما دفع ببروز اتجاهات نقدية تطالب بضرورة إعادة النظر في مسألة النمو بإعطاء مجال أوسع للاهتمام بمسألة إعادة التوزيع.[4]

ب . المضامين الإنسانية للتنمية *(Human implications for development)*

ظهر مفهوم التنمية الإنسانية كنتيجة لمجموعة من الظروف، أسهمت مجتمعة في توجه الفكر التنموي نحو مفهوم الإنسانية في العملية التنموية؛ فبعد انتهاء الصراع شرق . غرب وانهيار منظومة الدول الاشتراكية وهيمنة الرأسمالية كأنموذج عالمي يعمل على عولمة العالم اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وبناءا على أنقاض القراءة الاشتراكية وأفكار الرأسمالية

---

[1]- جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل الى علم التنمية** (مصر: دار الشروق، 2009)، ص. 20.

[2] -Pierre Richard Agénor, *The Economics of Adjustment and Growth* (London: Harvard University Press, Second Edition, 2004), 6.

[3]-Shigeru Thomas Otsubo, *Globalization And Development: In Search of A New Development Paradigm* (New York: Routledge, Vol3, 2016), 225.

للمزيد حول موضوع ارتباط التنمية بمسألة توفير رأس المال المادي أنظر:

Nichole Georgeou, Neoliberalism, *Development, and Aid Volunteering* (London: Routledge, 2012).

[4]-Bruce Currie Alder, Ravi Kanbur, David Malone, Rohinton Medhora, *International Development: Ideas, Experience, and Prospects* (United State of America: Oxford University Press, 2014), 134.

في الفكر التنموي، ظهر أنموذج التنمية الإنسانية، باعتباره الأنموذج الذي يرى في الإنسان هدفًا ووسيلة في تحقيق التنمية.

ومن جهة ثانية، باتت مشكلة التنمية مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين من أكبر التحديات والصعوبات التي تواجه دول العالم (خاصة الفقيرة منها)، وهو ما جعلها في صلب اهتمامات المنظمات والمؤسسات الدّولية المتخصصة بقضايا التنمية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة. التي وسّعت من التزاماتها وجهودها بخصوص وضع استراتيجيات كفيلة بمعالجة الإختلالات التنموية على مستوى هذه الدول، وهو ما يفسر جهودها في توجيه البرامج الدافعة للتنمية نحو الاهتمام بالإنسان، فقد شهدت هذه الحقبة تنامي وعي المجتمع الدّولي بقيمة الإنسان هدفا ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة. وعلى هذا الأساس، كثرت الدراسات والأبحاث والمؤتمرات بخصوص تحديد مكونات وأبعاد وأهداف التنمية البشرية وتحليل مضامينها المتعددة؛ كإشباع الحاجات الأساسية وتحسين نوعية الحياة، وتنمية رأس المال البشري وإحقاق التنمية الاجتماعية.

ويعتبر تقرير التنمية البشرية لعام 1990 بمثابة الفاصل في توجيه الفكر التنموي من الاهتمام بالثروة المادية إلى الثروة البشرية، من خلال إقراره على أنّ الناس هم ثروة الأمم.[1] وهو ما تم تأكيده في التعريف الذي جاء به البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة؛ الذي جعل من التنمية العملية التي تستهدف توسيع الخيارات (الاستحقاقات) المتاحة أمام الناس، من خلال العمل على حل كافة مشاكلهم من جهة، وإكسابهم الموارد اللاّزمة لتحقيق حياة كريمة تجتمع فيها كل متطلبات الحياة من جهة ثانية.[2]

يتبين لنا ممّا سبق أنّ مفهوم التنمية الإنسانية أكثر اتساعا وشمولا عن مفاهيم التنمية السابقة؛ فهي لا تقاس بمعيار الدخل ولا بتوفير الحاجات الأساسية مثل التنمية ذات الطابع الاقتصادي . المادي. وإنما هي أبعد من ذلك، فهي تشمل تشكيل القدرات البشرية (تحسين مستوى التعليم، الصحة، العمل...الخ) وجعل الناس يستفيدون بهذه المقدّرات من خلال توسيع الخيارات والحريات التي يتمتعون بها.

---

[1]- United Nations Development Programme, "Human Development Report 1990", New York, *Oxford University Press*, (1990): 62.

[2] - عبد المجيد راشد، "في مفهوم التنمية الإنسانية"، **الحوار المتمدن**، ع2115: 2007/11/30.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=116956

وهو ما جاء به المفكر الاقتصادي الهندي "أمارتينا سن" *(Amartya Sen)*، الذي اعتبر التنمية عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الأفراد، من خلال معالجة كافة المشكلات التي تؤثر بشكل أو بآخر على هذه الحريات؛ كالفقر، الحرمان والعوز الاقتصادي، الاستبداد وغياب الديمقراطية، عدم العناية بالخدمات العامة. انطلاقا من أنّ كل حق من حقوق الإنسان هو عامل من عوامل التنمية[1]، ويضيف "أمارتينا سن" في تأكيده لهذا الطرح، أنّ المجاعة لا تحدث إلاّ في حالة غياب الديمقراطية؛ فعندما تكفل حرية الإعلام، وحرية التعبير وإنشاء الجمعيات، يقدّر السكان الأوضاع تقديرا جيدا، ولا يسمحون بتغلغل الفساد ولا بتجمع الثروة لدى فئة صغيرة متميزة[2] .

و بناءا على هذا المنطق، تشكّل هذه الحريات مجتمعة الإستراتيجية التنموية وفق المنظور الإنساني، والتي تقوم وفقا لتوافر مجموعة من العناصر التالية:

1. التمكين *(Empawerment)*: وذلك بتمكين المواطنين من صنع القرارات المتعلقة بهم، من خلال توسيع قدراتهم وإعطائهم إمكانية الحرية في الاختيار، مع إزالة الفروقات بين الإناث والذكور[3]

2. العدالة *(Justice)*: من خلال إحقاق العدالة التوزيعية المتعلقة بالدخل والاستفادة من نتائج التنمية.[4]

3. التشارك (*Sharing*): ويتمثل في توفير مجال أوسع للتعاون والتشارك الاجتماعي.[5]

4. الحرية *(Freedom):* وتتمثل في ضمان الحرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الحق في الشفافية، والأمن الحمائي.[1]

---

[1]- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، "تعليم المواطنة وحقوق الإنسان: دليل لشباب موريتانيا"، **مكتب اليونسكو**، الرباط، (2015). 120.

[2] - **المرجع نفسه، المكان نفسه**.

[3] -Kathryn M. Mutz, Gary C. Bryner and Douglas S. Kenney, *Justice and Natural Resources/ Concept, Strategies, and Applications* (Washington: Island Press, 2002), 49.

[4] -Tamilola Akanle Eni-Lbukum*, International Environmental Law and Distributive Justice* (London: Routledge, 2014), 6.

للمزيد حول موضوع التنمية والعدالة التوزيعية أنظر:

Julian Culp, *Global Justice and Development* (New York: Palgrave Macmillan, 2014).

[5] -United Nations Development Programme, "Human Development Report 2001, Making new technologies work for human development", *Oxford University Press*, New York, (2001), 24.

5. الاستدامة *(Sustainability)*: من خلال العمل على تلبية حاجيات الجيل الحالي، دون المساس بثروات الأجيال القادمة.[2]

ثانيا: الحوكمة والتنمية: المصادر النظرية والعلاقات الترابطية.

لعلّ المتتبع لتنامي هذا المفهوم وارتباطه بإشكالية التنمية كقيمة ومشروع يتم الاهتمام بها من قبل جميع وحدات المجتمع الدّولي، يُدرك أنّ الحوكمة تقترن بالعديد من الأبعاد أهمها؛ البُعد السياسي، ويعني طبيعة النظام السياسي وشرعية التمثيل والمشاركة والمساءلة والشفافية وحكم القانون، البُعد التقني والإداري، أي كفاءة الجهاز البيروقراطي وفاعليته، فلا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون الاستقلال عن النفوذ السياسي، ولا يمكن بناء مجتمع مدني حقيقي دون استقلاليته عن الدّولة، كما لا يمكن أن تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في غياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، أمّا البُعد الاقتصادي والاجتماعي فيتعيّن من العلاقة التي تربطه بالسياسات العامة والتأثير على حياة السكان ونوعية الحياة والوفرة المادية وارتباط ذلك بدور المجتمع المدني واستقلاليته[3].

وعلى هذا الأساس تعتبر الحوكمة كمنظومة ومقاربة قادرة على تحقيق التنمية والرشادة في التسيير، كما أنها قادرة على تقوية العلاقة وخلق التمكين المتبادل بين الدّولة والمجتمع لاعتمادها على إستراتيجية التفاعل بين مختلف الأطراف المجتمعية **{الدّولة** (Stat) **. المجتمع المدني** (Civil Society) **. القطاع الخاص** (Private Sector)} في إطار تسوده الشفافية والرقابة والمساءلة.

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، "تقرير التنمية الانسانية العربية 2002"، **أيقون للخدمات المطبعية**، الأردن، (2002)

[2]- Cedric Pugh, *Sustainability, the Environment and Urbanization* (London: Earthscan Publications Limited, 1996), 31.

للمزيد حول موضوع التنمية المستدامة أنظر:

David Pearce, Edward Barbier,Anil Markandya, *Sustainable Development Economics And Environment In The Third World* (London: Edward Elgar Publishing, 1990).

Barton A. Larson, *Sustainable Development Research Advances* (New York: Nova Science Publishers, 2007).

Anne E. Egelston, *Sustainable Development A History* (New York: Springer Dordrecht Heidelberg, 2012).

M. H. Fulekar, Bhawana Pathak, R. K. Kale, *Environment and Sustainable Development* (New Delhi: Spring India, 2014).

[3] - عبد الحسين شعبان، "الحكم الصالح والتنمية المستدامة"، **الحوار المتمدن**، (ع. 1820)، 8/ 2/ 2007:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88141

فمقاربة الحوكمة تدعوا إلى التكامل والانسجام بين مكونات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، باعتبار أنّ الدّولة غير قادرة على إقامة الحوكمة لوحدها؛ فهي لم تعد الفاعل الوحيد في المجتمع، وإنما باتت شريكا للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في عمليات التنظيم والتسيير الاقتصادي والاجتماعي؛ وذلك عبر تقاسم الأدوار وتحديد الالتزامات وتنظيم العلاقات بالشكل الذي يحقق التمكين المتبادل فيما بينها، وهذا ما يوضحه الشكل التالي أي أدوار الحوكمة وآلياتها التي عن طرقها تخلق الانسجام بين الفواعل المذكورة أنفا.

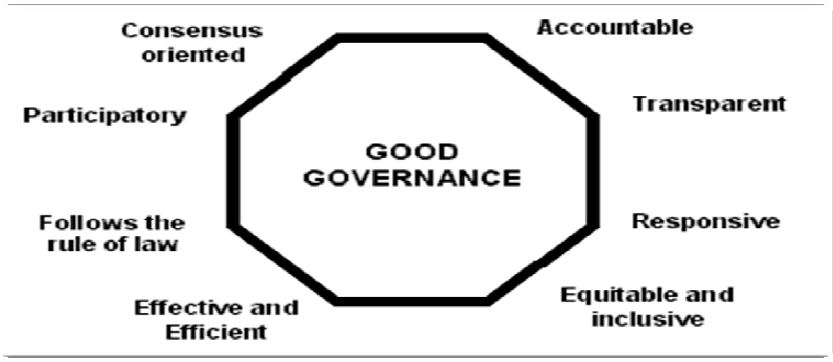

المصدر: UN-ESCAP, «What is Good Governance», http://www.gdrc.org/U-gov/escap governance.html

ممّا سبق، يتبين لنا أنّ آليات الحوكمة تتباين بتباين الجهات والمصالح التي تطرحها؛ فالبنك الدّولي يُركز على ما يحفز النمو الاقتصادي، في حين أنّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يُركز على ما يؤسس للانفتاح السياسي. وفيما يلي سنذكر بنوع من التدقيق ماهية كل خاصية من خصائص الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية:[1]

1. الشفافية (Transparency): وتعني التدفق الحر للمعلومات إلى الجميع وعلى كافة المستويات، وانفتاح المؤسسات على الجميع من أجل معرفة نشاطاتها؛ فهي كظاهرة تُشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، وإتاحة لمن لهم مصلحة في موضوع معين أن يجمعوا معلومات حوله. وتجدر بنا الإشارة؛ أنّ الأنظمة ذات الشفافية تمتلك إجراءات واضحة لصنع القرار، مُعتمدةً في ذلك على قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين. لذلك تم الإجماع على أنّ الشفافية تعبير يدل على التدفق الحر للمعلومات وإتاحة الإمكانية للإطلاع مباشرة على العمليات والمؤسسات والمعلومات من قبل الجمهور.

وفي السياق نفسه، تُعتبر الشفافية أداة هامة لتحقيق التنمية ومحاربة الفساد، ووسيلة وعاملا رئيسيا في الحفظ على الاستقرار والأمن المجتمعي، لما تحمله من دلالات قيمية تعزز من حقوق المواطن اتجاه دولته من جهة، ومن واجبات السلطة اتجاه المواطنين من جهة ثانية، كما تعتبر أداة هامة في الكشف عن الأخطاء. وهو ما من شأنه أن يُؤسس ويُعزز اتخاذ القرارات الصائبة واللازمة في تسيير وإدارة شؤون الدّولة والمجتمع، وذلك لما تحمله في طياتها من سمات تتعلق بالمصداقية والإفصاح والوضوح والمشاركة.[2]

2. المساءلة (Accountability): ويُقصد بها خضوع صنّاع القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمساءلة من قبل المواطنين (الجمهور). حيث عرّفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أنّها العملية التي بموجبها يتم مطالبة المسؤولين بتقديم التوضيحات اللازمة بخصوص أدائهم ودوائر استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، كما تمُس أيضا الأخذ بالانتقادات الموجهة لهم، وتلبية المطالب المطلوبة منهم، ناهيك عن تقبل

---

[1]- عمراني كربوسة، "الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، (الجزائر)، ص. 4. 5. تم التصفح: 2016/12/14:
http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf

[2]- بوزيد سايح، "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2012)، ص. 58.

كافة المسؤولية بخصوص النجاح أو الفشل في أداء وظائفهم. وتتطلب المساءلة حسب رؤية البرنامج الإنمائي وجود حرية المعلومات، وأصحاب مصلحة قادرين على تنظيم أنفسهم وكذلك سيادة القانون.[1]

فالمساءلة والشفافية وسيادة القانون مفاهيم مترابطة فيما بينها، إذ لا يُمكن القيام بالمساءلة في ظل غياب الشفافية وسيادة القانون، كما لا يُمكن إحقاق درجات عالية من الشفافية في ظل غياب المساءلة وسيادة القانون، فالارتباط بين هذه العمليات ضروري من أجل قيام إدارة فعالة، عادلة ونزيهة سواء في القطاع العام أو الخاص. وتقوم المساءلة على مجموعة من الأبعاد، هي:[2]

. **المساءلة المالية** (Financial Accountability): وهي إلزامية أي شخص يتولي مسؤولية تسيير موارد منصب أو قطاع معين بتقديم تقارير وصفية وتحليلية وبصفة دورية عن الاستخدام المقصود والفعلي للتخصيصات المالية للمنصب الذي يشغله.

. **المساءلة الإدارية** (Management accountability): وتتضمن نظم الرقابة الداخلية على الحكومة، فهي عملية يضبطها ويخولها الدستور عبر لوائحه ومواده القانونية لضمان تجسيد الضوابط المُتعلقة بالخدمة المدنية، العقوبات الجنائية، والمراجعة الإدارية.

. **المساءلة السياسية** (Political accountability): وتشمل كافة العمليات المُتعلقة بدور المواطنين في رقابة المسؤولين السياسيين، وعادة ما تتجلى في المناسبات الانتخابية، إذ تعتبر الانتخابات وسيلة مهمة بيد الشعب لمحاسبة ممثليهم عن مدى تحقيق الأهداف التي انتخبوا لأجلها من عدمه، ومن ثم إصدار الأحكام بشأنهم إما بإعادة انتخابهم أو تقويضهم ورفضهم.

3. سيادة القانون (The rule of law): ويعني وجود أطر ولوائح قانونية عادلة ونزيهة وكافية لحماية حقوق الإنسان، وهو ما يقتضي وجود نظام قضائي مستقل، وسلطة تنفيذية نزيهة بعيدة عن مظاهر الفساد. فهذا المبدأ يدعوا إلزام الدولة بالقانون، وضمان المساواة أمام القانون بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع، وتوفير النظام والقانون، وتأمين العدالة

---

[1] - آسيا بلخير، **مرجع سابق**، ص. 53.

[2] - آسيا بلخير، **مرجع سابق، الصفحة نفسها**.

بكفاءة ونزاهة، مع إحقاق حقوق الإنسان، وهو ما ينعكس بتعزيز درجة المواطنة ومفهوم المساواة بين المواطنين.[1]

وتجدر الإشارة، أنّ المفهوم الليبرالي لسيادة القانون يستند إلى فكره القانون الطبيعي، ومضمونه "أنّ مصلحة المجتمع ككل، تتحقق حتمًا من خلال عمل كل فرد في تحقيق مصلحته الخاصة".وتطبيقا لهذا المنهج فان المفهوم الليبرالي لسيادة القانون يعنى وقوف القانون موقفا سلبيا من الحريات الفردية، اتكالا على أنّ ثمة قانون طبيعي بنظم تلك الحريات ،ويحملها على وجه يجعلها تؤدى وظيفتها الاجتماعية تلقائيا، فسيادة القانون في المنظومة الليبرالية تتحقق عندما لا يسمح النظام القانوني للدّولة بالتدخل في النشاط الفردي، كما أنّ سيادة القانون في الليبرالية تنتفي عندما يسمح النظام القانوني للدّولة بالتدخل في النشاط الفردي.[2]

4. المساواة (equality): وتعني هذه النقطة ضرورة إحقاق المساواة بين الجميع، بغض النظر عن الدّين، العرق (Ethnicity)، اللغة (The language)، الجنس (Gender) وغيرها من الفوارق المادية والقيمية. وذلك بهدف تحسين وضعيتهم وتوفير احتياجاتهم وأمنهم بجميع أبعاده ومستوياته.

5. الاستجابة (Responsiveness): بمعنى أن تسعى المؤسسات عبر تحديد إطار زمني ملائم لتقديم خدماتها وعملياتها، وهو ما يُنتج ردّة فعل (Feed Back) من المُجتمع اتجاه قراراتها، ليؤدي في سياق مترابط إلى تحسين عمليات تقديم الخدمات.

6. المشاركة (Participation): وتعني مشاركة المواطنين بصفة مباشرة أو غير مباشرة عبر قنوات الاتصال كمؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في عمليات صنع وتنفيذ السياسات العامة التي تخصهم.[3]

---

[1]- حسين عكلة الخفاجي، "سيادة القانون"، **دنيا الوطن**، (2015/6/8):

https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/368638.html

[2]- صبري محمد خليل، "مفهوم سيادة القانون في الفكر القانوني المقارن"، **أبحاث سياسية: الفكر العربي القومي**، جامعة الخرطوم: تم التصفح 2016/11/15: https://drsabrikhalil.wordpress.com/2012/01/21/

[3]- منذر خدتم، "مبادئ الحكم الراشد"، **الحوار المتمدن**، ع. 2059، في الموقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=111160

7. التوجه الاجتماعي (Social orientation): ويعني الحرص على بناء وتحقيق الانسجام والاندماج بين المصالح والتركيبات المختلفة للمجتمع.

8. التأثير والنجاعة (The impact and effectiveness): من خلال امتلاك رؤية إستراتيجية قادرة على تحقيق مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة (Sustainable Humant Development)، وتطوير ميكانيزمات الحوكمة (The mechanics of governance) بما يتناسب والإطار التفاعلي الذي يجمع بين مختلف العناصر والتركيبات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدّولة. وحسب مفهوم الحوكمة فإنّ الرؤية الإستراتيجية مرهونة بنجاح الشراكة بين الدّولة (القطاع العام) والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك عبر وضع خطط تسمح بتفعيل أدوار هذه الفواعل بما يتماشى مع المتغيرات المتواجدة في بيئة العمل، وكذلك المخاطر المُحتمل مصادفتها، وذلك بهدف تحقيق التنمية الإنسانية.

خاتمة.

في الأخير يمكن القول أنا مفهومي الحوكمة والتنمية يعتريهما العديد من الإشكالات المنهجية والمعرفية، وهذا يعتبر بمثابة عائق ابستيمولوجي يواجهه الباحث أثناء خوض مجال البحث في المواضيع المعالجة لهذه المتغيرات، كما نجد هذين المفهومين على الرغم من مسارهما التطوري إلاّ أن الباحث لهما يجد نفسه في حيرة من حيث صعوبة إيجاد تعريف جامع ومانع للمفهومين، الوضع الذي أسّس لإثارة الكثير من الجدل حول مضامين المفهومين، ولكن على الرغم من العوائق الابستيمولوجية للمفهومين إلاّ أن المفهومين حقق مكانة مميزة في البحث العلمي وتصبح الحوكمة بمثابة آلية ومدخل لتحقيق التنمية كمفهوم ومتغير تابع والذي يعتبر كهدف تسعى الدول لتحقيقه.

قائمة المراجع.

الكتب.

01- السيد الحسيني، التنمية والتخلف: دراسة في التطور الاقتصادي (مصر: المستقبل العربي للنشر والتوزيع، 1982).

02- السيد عاطف، العولمة في ميزان الفكر، دراسة تحليلية (مصر: إيتراك للنشر والتوزيع، 2001).

03- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل الى علم التنمية (مصر: دار الشروق، 2009).

04- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009).

05- سعد الدين إبراهيم، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1978).

06- سلوى الشعراوي وآخرون، إدارة شؤون الدّولة والمجتمع (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001).

07- صلاح عثامنة، التنمية الشاملة: مناهج وتطبيقات (الأردن: مؤسسة دار العلماء للنشر والتوزيع، 1997).

08- محمد أمين الدوري، التخلف الاقتصادي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، 1983).

09- محمد شفيق، التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع (مصر: المكتب الجامعي الحديث، ط2، 1993).

10- مير بالدوين، التنمية الاقتصادية، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ب.س.ن).

11- وداد أحمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية: نشأتها، تأثيرها، تطورها (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002).

المجلات.

12- بوزيد سايح، "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2012).

13- محسن عقون، "ماهية التنمية وأبعادها"، مجلة الحقيقة، ع. 1، (أكتوبر 2002).

14- محمد فائق، "حقوق الإنسان والتنمية"، مجلة المستقبل العربي، ع. 251، (جانفي 2000).

رسائل ومذكرات جامعية.

15- آسيا بلخير، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي . بين النظرية والتطبيق . الجزائر أنموذجا 2000/ 2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009.

مواقع إلكترونية.

16- محمد الناصري، "مفهوم الحكمانية ..مناقشات جديدة".

http://www.gash-barka.com/index.php/documents/studies-and-research/514-the-concept-of-governance-new-discussions

17- صبري محمد خليل، "مفهوم الحكمانية في الفكر الإسلامي".
http://www.sudaress.com/sudanile/18652
18- صالح السلطان، "في معنى الحكمانية"
.http://www.alriyadh.com/185385
19- محمد أحمد إسماعيل، "مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة".
https://hrdiscussion.com/hr285.html#post298
20- رضوان زيادة، "واقع الحوكمة في سورية".
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/07/%D8%B1%D8%B6%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-..-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9.pdf
21- محمد نصر عارف، "مفهوم التنمية".
http://www.hrdiscussion.com/hr5829.html
22- جلال حسيب، "نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي".
/http://www.alukah.net/culture/0/81161
23- الجمعية العامة للأمم المتحدة، "إعلان الحق في التنمية".
http://hrlibrary.umn.edu/arab/b075.html
24 - عبد المجيد راشد، "في مفهوم التنمية الإنسانية".
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=116956
25- عبد الحسين شعبان، "الحكم الصالح والتنمية المستدامة".
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88141
26- عمراني كربوسة، "الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر".
http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf
27- حسين عكلة الخفاجي، "سيادة القانون".
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/368638.html

28- صبري محمد خليل، "مفهوم سيادة القانون في الفكر القانوني المقارن". https://drsabrikhalil.wordpress.com/2012/01/21 /

29- منذر خدتم، "مبادئ الحكم الراشد". http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=111160

مراجع باللغة الأجنبية.

30- Adam Smith, *The Wealth of Nations* (Cambridge: Harckett Publishing Company, 1993).

31- Adam Smith, *The Wealth of Nations* (New York: Cosimoclassics, 2007).

32- Anne E. Egelston, *Sustainable Development A History* (New York: Springer Dordrecht Heidelberg, 2012).

33- Barton A. Larson, *Sustainable Development Research Advances* (New York: Nova Science Publishers, 2007).

34- Bruce Currie Alder, Ravi Kanbur, David Malone, Rohinton Medhora, *International Development: Ideas, Experience, and Prospects* (United State of America: Oxford University Press, 2014).

35- Cedric Pugh, *Sustainability, the Environment and Urbanization* (London: Earthscan Publications Limited, 1996).

36- Collectif Recherche Economique et Sociales, "Economie de Développement", *Doc Française*, Paris, (1997).

37- David Pearce, Edward Barbier,Anil Markandya, *Sustainable Development Economics And Environment In The Third World* (London: Edward Elgar Publishing, 1990).

38- Julian Culp, *Global Justice and Development* (New York: Palgrave Macmillan, 2014).

39- Kathryn M. Mutz, Gary C. Bryner and Douglas S. Kenney, *Justice and Natural Resources/ Concept, Strategies, and Applications* (Washington: Island Press, 2002).

40- M. H. Fulekar, Bhawana Pathak, R. K. Kale, *Environment and Sustainable Development* (New Delhi: Spring India, 2014).

41- Nichole Georgeou, Neoliberalism, *Development, and Aid Volunteering* (London: Routledge, 2012).

42- Pierre Richard Agénor, *The Economics of Adjustment and Growth* (London: Harvard University Press, Second Edition, 2004).

43- Ronald Coase," The Nature Of The Firms" Economica, Vol.4, N.16 (Nov1937).http://www.colorado.edu/ibs/es/alston/econ4504/readings/The%20Nature%20of%20the%20Firm%20by%20Coase.pdf

44- Shigeru Thomas Otsubo, *Globalization And Development: In Search of A New Development Paradigm* (New York: Routledge, Vol3, 2016).

45- Tamilola Akanle Eni-Lbukum, *International Environmental Law and Distributive Justice* (London: Routledge, 2014).

46- United Nations Development Programme, "Human Development Report 1990", New York, *Oxford University Press*, (1990).

47- United Nations Development Programme, "Human Development Report 2001, Making new technologies work for human development", *Oxford University Pre*ss, New York, (2001).

الحكم الراشد كمدخل لتعزيز التنمية المستدامة: مقاربة معرفية مفاهيمية

Good governance as an entry point for promoting sustainable development: a conceptual knowledge approach.

1- نبيل كريبش

- جامعة:محمد الصديق بن يحي جيجل الجزائر.

- الإيميل.dr_kribeche@yahoo.fr

2- زين العابدين دايلي.

- جامعة:محمد الصديق بن يحي جيجل الجزائر.

zinodaili707@gmail.com.

ملخص:

هذه الدراسة تسلط الضوء على المكامن العلاقئية بين إستدامة التنمية ومفهوم الحكم الراشد بمعاييره, وتبرز ماهية الأدوار التي قد يلعبها هذا الأخير في سبيل تحقيق تنمية توفر إحتياجات الحاضر, وتضمن حظوظ الأجيال المستقبلية من التنمية, في إطار تنمية تتوافق وتنسجم مع متطلبات البيئة.

كلمات مفتاحية: الحكم الراشد; مؤشرات الحكم الراشد; التنمية; التنمية المستدامة.

ABSTRACT:

This study highlights the relationship between the sustainability of development and the concept of good governance by its standards, in addition to highlighting what roles the latter plays in order to achieve development that provides the needs of the present, and ensures the fortunes of future generations of development, within the framework of development that is compatible with the requirements of the environment.

Keywords: Good governance; Indicators of good governance; Development; Sustainable development.

مقدمـــة:

تسيّر مؤسسات الدولة يختلف من زمان إلى زمان بإختلاف الطرق والميكانيزمات وبإختلاف حجم تدخلها في الجانب الإقتصادي; من زاوية مسؤليتها في توفير حاجيات سكانها وصولا بهم إلى مستويات عالية من الرفاه الإجتماعي, في إطار عقد إجتماعي يتنازل بموجبه عامة الناس على صلاحيات قيادية لصالح فئة تتوفر فيها شروط موضوعية لتسيير دواليب الدولة.

لقد ساد مفهوم الدولة المتدخلة وعرف رواجا كبير في الخمسينيات من القرن الماضي, فمثلت الدولة بموجبه المحرك والموجه للنشاط التنموي والإقتصادي, لكن سرعان ما تراجع هذا المفهوم بفعل أزمة دولة الرفاه مع تصدع المعسكر الشيوعي, الذي تزامن مع ظهور دراسات ترى بضرورة توفير تنمية ترعي إحتياجات الحاضر وتضمن نصيب الأجيال المستقبلية من التنمية دون إي إنتهاك بالبيئة. الأمر الذي دعى صراحة لضرورة إدخال إصلاحات هيكلية في نمط تسيير الدولة التي طوّقها فساد الدولة المتدخلة, ومنه ظهرت إجتهادات البنك الدولي الذي رأى بضرورة تطبيق نوعية من الحكم تتسم بالرشادة والحكامة. وعلى هذا الأساس يطرح نص الإشكالية التي: **ماهي الآليات التي يعتمد عليها الحكم الراشد لتعزيز الفكر التنموي المستدام؟.**

تندرج تحت هذه الإشكالية المركزية عديد التساؤلات الفرعية, من بينها:

-ماهو مفهوم الحكم الراشد؟ وفيما يتمثل جوهره؟.

-فيما تتمثل التنمية المستدامة؟ وما علاقتها بمفهوم الحكم الراشد؟.

-ماهي طبيعة الأدوار المنوطة بالحكم الراشد في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؟.

قبل الإجابة على فحوى الإشكالية وجب الإنطلاق من الفرض الرئيسي التالي:

*** تحقيق التنمية المستدامة مرتبط بإضفاء مؤشرات الحكم الراشد في تسيير مؤسسات الدولة.**

ولإختبار صحة الفرضية من عدمها, تم تقسيم الدراسة في القالب المنهجي التالي:

المحور الاول: التآصيل النظري للحكم الراشد:

أولا: مفهوم الحكم الراشد

ثانيا: شروط وأبعاد الحكم الراشد

ثالثا: فواعل ومؤشرات الحكم الراشد

المحور الثاني: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة

أولا: الإطار العام للتنمية المستدامة

ثانيا: الحكم الراشد والتنمية المستدامة: العلاقة, الأدوار

خاتمة: إضافة للإجابة عن الإشكالية تضمنت عديد الإستنتاجات.

المحور الأول: التأصيل النظري للحكم الراشد:

عديد المظاهر التي ساهمت في ظهور مصطلح الحكم الراشد كقيمة لإصلاح المنظومة السياسية للدول, ولعل أبزها هي تلك التي تعلقت وإرتبطت بظاهرة الفساد وضرورة تحقيق تنمية شاملة تستجيب لمعطيات الحاضر وإحتياجاته; وتضمن وتكفل حقوق الأجيال القادمة دون مساس بالبيئة; التي تمثل الحيز الحاضن والضامن للحياة, لهذا إعتمدت هذه الروقة البحثية على الحكم الراشد كمدخل يمكن أن يعزز من تحقيق التنمية المستدامة, لكن قبل ذلك لابد من التأصيل النظريا لهذا المفهوم.

أولا: مفهوم الحكم الراشد:

يعتبر مفهوم الحكم الراشد من المفاهيم المعاصرة, والتي شغلت بال عديد المنظرين ومختلف المنظمات الدولية وغير الدولية, نظرا لحتمية التحول صوبه, وصوب دعماته ومرتكزاته, لكن قبل استعراض أهم التعريفات التي قدمت للحكم الراشد لابد أولا من التطرق لنشأة وتطور هذا المفهوم.

1-نشأة وتطور مفهوم الحكم الراشد[1]: تعددت مسميات الحكم الراشد Good Governance أو Bonne Gouvernance بتعدد الترجمات إلى اللغة العربية, حيث حمل هذا المصطلح مسمى: الحكم الرشيد, الصالح, الجيد, في المقابل نجد معظم الأدبيات قد أستخدمت تعبير الحكمانية, والحكامة, والحوكمة بدرجة أقل.

البدايات الأولى لظهور مصطلح الحكم الراشد كان سنة 1989 من قبل البنك الدولي حول مألات التنمية في الصحاري الإفريقية معتبرا أن المشكل مرتبط أساسا بالأنظمة السياسية

---

[1] ليلى بن حمود, المجتمع المدني والحكم الرشيد, المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية, د.ب.ن, ص ص.80-81.

وطبيعة الحكم لا البرامج والسياسات; معتبرا أن المشكل في نظام الحكم, لهذا كان لزاما على الدول إدخال سياسات ترقعية وإصلاحية في منظومة الحكم وجعلها ديموقراطية, في إطار تعددية حزبية تضمن الحقوق المدنية والحريات الأساسية, وتجعل الحكومات أكثر صلاحا, ومنه ذاع صيته في العالم وإرتبط بعديد المفاهيم على غرار: العولمة, والتحول الديموقراطي, الخصصخة...

لقد بادر البنك الدولي والهيئة الأممية إلى تقديم منح للدول التي تستجيب لمتطلبات الحكم الراشد الذي كان موجها لإفريقيا نتيجة تخلفها عن ركب التنمية; من خلال إصلاحات هيكلية في منظومة الحكم والإدارة, ومنح هامش أكبر للمجتمع المدني والقطاع الخاص, عن طريق الإنسحاب التدريجي للدولة لتحقيق التنمية الإقتصادية, ومحاربة الفساد, والرفع من كفاءاة الحكومات في القارة السمراء وجعلها أكثر شرعّية, ثم تطور المفهوم أكثر وأصبح يهتم بمعايير الشفافية, المساءلة, سيادة القانون مع بداية التسعينيات.

كما عاد البنك الدولي في سنة 1998 إلى تناول مفهوم الحكم الراشد في تقريره حول التنمية في إطار إستراتيجية معدلة تقوم على تحديد مجالات الدولة في حدود نطاقها; محاربة الفساد, تعزيز المشاركة, توسيع نطاق اللامركزية.

2-تعريف الحكم الراشد: هناك العديد من التعاريف التي قدمت لهذا المفهوم, من بينها:

ا-تعريف البنك الدولي للحكم الراشد:"مرادف للتسيير الإقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الإنتقادات الخاصة, والموجهة للدول والمؤسسات, أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة القدرات وطاقات المجتمع الذي يزخر بها"[1], وقد ركز التعريف المقدم من الصندوق على أنه مفهوم سياسي بحت, يتعلق بكيفية ممارسة السلطة السياسية داخل الدولة وفق ضوابط تتعلق بالمجتمع وكيفية تعبئته, من خلال إعادة النظر في المنظومة السياسية وتعزيز سبل المشاركة فيها.

---

[1] فريد ابراتشة, الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية, قسم علوم سياسية وعلاقات دولية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة الجزائر 03, 2014, ص.28.

ج–تعريف الأمم المتحدة:" ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات, وهو يشمل الأليات والإجراءات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بإلتزاماتهم ويحلون خلافاتهم عن طريق قبولهم للوساطة"[1], تعريف يصف طبيعة ومضمون الحكم الراشد.

ج–تعريف جان كومان Jan Cooiman: "عقد إجتماعي جديد يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم"[2], التعريف المقدم من هذا الأكاديمي يركز على الفواعل الجديدة التي يفرضها مفهوم الحكم الراشد.

د–التعريف الإجرائي: يعرف الحكم الراشد بكونه نمطا مخالفا في تسيير شؤون الدولة ومؤسستها قائم على المشاركة والمساءلة وسيادة القانون...تزامن مع ظهور العولمة وبروز إختلالات مست الأنظمة السياسية خاصة لدى الدول النامية في إفريقيا, يقضي بتراجع أدوار الدولة لصالح فواعل جديدة هي المجتمع المدني والقطاع الخاص.

---

[1] عبد الباري عياض ومحمد يحي بن ساسي, آثر أليات الحكم الراشد على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لعديد الدول النامية للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2016, مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال, الجزائر, م 02, ع 07, 2018, ص.61.

[2] كمال تيميزار, الإصلاحات السياسية والدستورية وبناء الحكم الراشد في الجزائر, مجلة الحقوق والعلوم السياسية خنشلة, الجزائر, ع 04, جوان 2015, ص.127.

3-أهداف الحكم الراشد: هناك عديد الأهداف التي يسعى الحكم الراشد إلى تحقيقها من بينها:[1]

ا-البناء المؤسسي: وذلك من خلال إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وجعلها تتماشى ومقتضايات العصر, من خلال مكافحة كل أشكال الفساد عن طريق المساءلة والشفافية في إطار مجتمع ديموقراطي منفتح على متطلبات وتطلعات البيئة الخارجية.

ب-البناء الإقتصادي وتحسين مستوى الأداء: الحكم الراشد يقتضي بإدخال تعديلات هيكلية على الإقتصاد الوطني للدول وجعله قويا قادرا على مواجهة الأزمات, كل هذا تلزمه بيئة ديموقراطية ورقي بمستويات التنمية من شكلها المادي البسيط إلى شكلها السياسي والإنساني.

ج-دور الهيئات والمنظمات الدولية في دعم الشفافية والمبادلة: وذلك من خلال دعم الإستراتيجية الدولية في دعم أليات الحكم الراشد من قبل الدول العظمى والمنظمات دولية الحكومية وغير الحكومية, عن طريق تقديم مساعدات للدول النامية, ومراقبة مدى تطبيق معايير الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.

د-الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني: الأصل أن المجتمع المدني هو العين الفاحصة للدولة في إطار القانون, عن طريق ممارسة دوره الرقابي وتفعيل ألية المساءلة التي تحدد طبيعة العلاقة بين الدولة وهذه المؤسسة, إضافة لأدواره الآخرى على غرار: الأعمال الخيرية والإنسانية الإغاثية.

ثانيا: شروط وأبعاد الحكم الراشد

تتعدد الشروط الرامية لتبني الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة, كما تتعدد الأبعاد التي يستهدفها هذا المفهوم, وفيما يلي تبيان ذلك:[2]

---

[1] مصباح بلقاسم, دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة, المعارف, ع 18, جوان 2015, ص ص.228-229.

[2] فريد ابراتشة, الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية, مرجع سبق ذكره, ص ص.47-50.

1-شروط الحكم الراشد:هناك الكثير من الشروط التي إن حضرت هيئت لإرساء معالم الحكم الراشد من بينها:

ا-وجود نية وإرادة سياسية حقيقية من النخب الحاكمة لتبني مفهوم الحكم الراشد, عنطريق تفعيل أليات عمله ومؤشرات تجسيده.

ب-إقتناع ممثلي الشعب في مختلف المجالس المنتخبة بضورة تبني هكذا مفهوم من جهة, ومن جهة ثانية وضع خطة إستراتجية ومحكمة لتفعيل أدوار الحكم الراشد.

ج-تحرك المجتمع المدني بكل أطيافه للإخراط في مقاربة الحكم الراشد, والذي يستهدف توسيع نطاق المشاركة الشعبية, صنع وإتخاذ القرارات.

د-إقناع القطاع الخاص بضرورة تبني مفهوم الحكم الراشد, لأن عجلة التنمية والإقتصاد يعنى بها هذا الفاعل بالدرجة الأولى.

هـ-تجنيد الإعلام بكافة أنواعه للترويج لمفهوم الحكم الراشد, من شأنه تنوير الرأي العام بقيمة هذا المفهوم ودوره في إصلاح وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة.

و-وجود مؤسسة قضائية تتمتع بالقوة لإضفاء مؤشرات الحكم الراشد, خاصة ما تعلق بالشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

2-أبعاد الحكم الراشد: تتمثل أبعاد الحكم الراشد في:[1]

ا-البعد السياسي: وجود سلطة سياسية تحظى بالشرعية, عن طريق آلية الديموقراطية إذ يعد شرطا من شروط تطبيق مفهوم الحكم الراشد, من خلال تنظيم عمليات إنتخابية تتسم بالنزاهة, ووجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون, إضافة لإنفتاح الدولة على المجتمع, الأمر الذي من شأنه تنقل المعلومة بسلاسة.

ب-البعد التقني: مرتبط بالجهاز الإداري ومدى كفاءته بعيد عن أي تبعية سواء كانت سياسية أو مالية أو ولاء للأشخاص بدل مؤسسات الدولة, إلا ما تعلق بالشروط الموضوعية للوظيفة الإدارية, ومنه القيام بالواجبات الإدارية, وإعتماد معيار الكفاءة والنزاهة في الإستقطاب.

---

[1] عيشة علة وعمار مخلوفي, الحكم الراشد في ظل النوع الإداري وتحقيق التنمية المستدامة في بعض البلديات, مجلة العلوم القانونية والإجتماعية بالجلفة, ع 09, د.ب.ن, ص.258.

ج–البعد الإقتصادي والإجتماعي: يحدد طبيعة البناء الإقتصادي في علاقته بمختلف الأبنية الإقتصادية للدول الآخرى, كما يهتم بالبناء الإجتماعي للدولة في الداخل, من خلال تفعيل المجتمع المدني للإهتمام بشؤن ومشاكل المجتمع, خاصة ما تعلق بالفقر والبطالة وإنعكاساتها الخطيرة على أمن المجتمع.

ثالثا: فواعل ومؤشرات الحكم الراشد

تطبيق الحكم الراشد في أي دولة يقتضي وجود فواعل تسهر على تجسيد مؤشرات هذا الأخير التي تتسم بالتعدد, التعقد, والتداخل في نفس الوقت.

1–فواعل الحكم الراشد: ينقسم الحكم الراشد إلى ثلاث فواعل رئيسية تشتغل في إطار بيئة مفتوحة هي:[1]

ا–الدولة: تعد طرفا رئيسيا في إرساء معالم الحكم الراشد, ذلك أن هذه الأخيرة وحدها القادرة على وضع وسن مختلف التشريعات والقوانين الكفيلة بإحداث توازن بين المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية, فالحكم الراشد يفرض على الدول مهما كانت درجة النمو فيها بضرورة إعادة النظر في أدوارها, خاصة ما تعلق بشركاءها الإجتماعيّن من قطاع خاص ومجتمع مدني.

ب–المجتمع المدني: يفترض الحكم الراشد ضرورة وجود مجتمع مدني بكافة أطيافة وشركاءه كشريك للدولة والقطاع الخاص, يتميز بالإستقلالية الإديولوجية عن الدولة من جهة, ومن جهة ثانية يتمتع بالتمويل الذاتي بعيدا عن أي تأثر, يقوم دوره على التنشئة السياسية التي من شأنها أن تجعل الفرد فعالا في المجتمع, والتأثير في مختلف السياسات العامة من خلال جماعات التأثير, وأهمية هذا الفاعل تتمثل في بقاءه المستمر كعين فاحصة ومراقبة للدولة.

د–القطاع الخاص: شريك رئيسي للدولة والمجتمع المدني, فالقطاع الخاص هو عصب التنمية والمسؤول عن توفير الحاجيات الأساسية, والتي بمرور الوقت ترسخ مفهوم الرفاه الإجتماعي, ويعلب دورا محوريا في الإسهام مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشطاته

---

[1]مصباح بلقاسم, دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة, مرجع سبق ذكره, ص.229–230.

وتوفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة, لإحداث شراكة تنموية سواء كان ذلك مع المجتمع المحلي أو مختلف أجهزة الدولة.

2-مؤشرات الحكم الراشد: هناك العديد من مؤشرات الحكم الراشد والتي تعكس مدى فعالية هذا الأخير, وتتمثل في:[1]

ا-الشفافية: نقيض التعتيم والغموض والسرية, وتعني ضرورة وضوح العلاقة التي تربط الدولة بالمواطنين, من خلال توضيح مسار صناعة مختلف السياسات العامة, خاصة ما تعلق منها بالشق المالي وكيفية إدارة المرفق العام من قبل الأجهزة الإدارية في الدولة.

ب-المساءلة: تعني تقديم شروحات وتوضيحات حول مسار مؤسسات الدولة, وعادة ما تعكس مدى فعالية وكفاءة أو خداع وغش الإدارة في تسيير الشان العام, والتي تستلزم التحرك إزاءها.

ج-المشاركة والحوار: ويعكس هذا المؤشر قيمة ودرجة تأثير الفرد في صنع وإتخاذ قرارت مرتبطة بمشكلاته وتطلعاته في إطار السياسات العامة للدولة, لهذا فإن الحكم الراشد يفرض توسيع نطاق المشاركة, إضافة لكونه يفرض على الدولة آلية إنتقال المعلومة بسلاسة عبر قنوات مؤسسية رسمية.

د-سيادة القانون: من خلال وجود قضاء مستقل بترسانة قانونية تجعل الجميع مسؤولا ومتساويا أمام القانون بطريقة صارمة, تخضع لقواعد ومعايير الدولية لحقوق الإنسان, ويقتضي هذا المبدأ كذلك: سيادة القانون, المساواة أمام القانون, المسؤولية, العدل في تطبيق القانون, الفصل بين السلطات, المشاركة في صناعة وإتخاذ القرارات, اليقين القانوني, تجنب التعسف, الشفافية في الإجرءات القانونية.

هـ-المساواة: تقتضي إعطاء كل ذي حق حقه, ذلك على إعتبار أن الجميع متساوي أمام القانون في الحقوق والحريات وفرض الواجبات, لهذا وجب تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بينهم.

---

[1] رضا حمزة بوجانة وإبراهيم بوقوقي, الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد وتحقيق النمو الإقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول العربية, مجلة الباحث, ع 01, 2018, ص ص.154-155.

و–الفعالية وحسن الإستجابة: تعكس مدى قدرة الدولة على تلبية إحتياجات مواطنيها من خلال: السرعة في التنفيذ بجودة وفعالية في التطبيق, يعتمد هذا المؤشر على مدى قدرة الإدارة في توفير المعلومة في أقصر وقت وبالكيفية اللازمة.

ن–التوافق: إن تعدد الفاعلين ساهم في تعدد المصالح وتباينها, لهذا كان لزاما خلق آلية توافقية تغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاص, في إطار سياسة عامة تسهدف أكبر شريحة مجتمعية.

ي–اللامركزية: وذلك على إعتبار أن سكان المناطق والأقاليهم هم أدرى بطبيعة مشاكلهم وبخصوصية أقاليمهم, لهذا فإن الحكم الراشد يستهدف الفرد فيجعله فعالا في بيئته يصنع ويتخذ قراراته بمفرده, لذلك يعمل هذا الأخير على إجبار الدولة عن التنازل على مجموعة من الصلاحيات المميزة لصالح فواعل ما دونها وتكون محلية, لهذا تجده يسهر على إيجاد آلية مناسبة لتقييم وتصحيح مسار السياسات العامة والتصدي لأي إساءة في إستخدام السلطة والنفوذ وإهدار المال العام.[1]

المحور الثاني: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة:

يلعب الحكم الراشد دورا بارزا وفعالا في تعزيز التنمية المستدامة, لكن قبل التطرق لهذه الأدور وجب أولا: الإحاطة بالتنمية المستدامة كمفهوم وسياق معرفي تطور بالتزامن مع الحكم الراشد, ناهيك عن ضرورة معرفة العلاقة التي تربط الحكم الراشد كسياق معرفي والتنمية المستدامة كبرنامج وإستراتجية تحذوها الدول, على غرار قارة إفريقيا التي أظهرت الدراسات أنها متأخرة بنسب متفاوتة عن نظيراتها في القارات الآخرى من العالم تنمويا.

أولا: الإطار العام للتنمية المستدامة:

تعرض مفهوم التنمية المستدامة لعديد التطورات بتطور وتغير الأزمنة, وكذا بالتراكم والزخم المعرفي, لهذا تجد أنه إنطلق كمفهوم مادي بحت إرتبط بالثروات الطبيعية المحركة للألة الصناعية في أروبا, ثم وبتعدد الدراسات والقمم التي أفرزت عديد الإختلالات, خاصة

---

[1] لخضر رابحي, الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر, مجلة العلوم القانونية والسياسية, ع 17, جانفي 2018, ص.499.

منها ما تعلق بظهور خروقات على البيئة التي تمثل الحياة, ناهيك عن تلك الدراسات التي أثبتت أن الموارد والثروات الطبيعية مآلها الزوال, لهذا كان لزاما التفكير في خلق وبعث تنمية تتمشى مع البيئة, توفر إحتياجات الحاضر وتضمن نصيب الأجيال اللاحقة من التنمية, ومنه طفى إلى السطح مفهوم التنمية المستدامة.

1-تعريف التنمية المستدامة: تعددت التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة, من بينها:

ا-تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة المستدامة: "تنمية تسمح بتلبية إحتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها"[1], تناول هذا التعريف التنمية المستدامة من زاوية تحقيق توازن وعدالة من حيث استغلال الموارد بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

ب-تعريف البنك الدولي: يعرفها على أنها: "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك يضمن ثبات رأس المال الشامل أو بزيادته المثمرة عبر الزمن"[2], ركز التعريف المقدم من البنك الدولي على: ضرورة توفير تلك التنمية التي من شأنها أن تضمن نفس الفرص بين الأجيال الحالية والمستقبلية, من خلال التركيز على ثبات رأس المال أو زيادته لا إنقاصه.

*التعريف الإجرائي: يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي: مجموع الإجراءات والتدابير التي تنتهجها الدولة القائمة على الإستغلال العقلاني لمواردها الطبيعية بنوعيها: المتجددة وغير المتجددة, بالكيفية التي تحقق معدلات عالية من النمو الإقتصادي والإجتماعي للأجيال الحالية دون إضرار أو مساس بحقوق الأجيال القادمة من التنمية والموارد بطريقة تمنع أي إنتهاك أو أضرار قد تلحق بالبيئة الحاضنة للعملية ككل.

---

[1] فريد بختي, وبهياني رضا, صناعة الطاقات المتجددة ودورها في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة إلى البرنامج الوطني للطاقات المتجددة, مجلة الإقتصاد والبيئة, م 01, ع 01, 2018, ص 46.

[2] مروان مباركي, وطالبي أحمد زكرياء, أهمية إستغلال الطاقات المتجددة في تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر, مجلة إقتصاد المال والأعمال, ع 01 , جوان 2017, ص 12.

2-أهداف وشروط التنمية المستدامة: هناك العديد من الأهداف والشروط الواجب توفرها لتحقيق التنمية المستدامة, مبيّنة فيما يلي:

ا-الأهداف: وتتمثل في:[1]

1-تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: وذلك من خلال سعي هذه الأخيرة إلى توفير الحاجيات الأساسية والرفاه الإجتماعي للسكان.

2-تعزيز وعي السكان بخطورة المشكلات البيئية: وذلك من خلال تنمية روح المسؤولية لدى السكان بأهمية البيئة ووجوب المحافظة عليها, بل أكثر من ذلك جعلهم إيجابيين في محاولة التطرق لمشكلاتها وإيجاد حلول مناسبة لها, ذلك أن البيئة والإنسان إطار متكامل ومنسجم.

3-تحقيق الإستغلال والإستخدام العقلاني للموارد: وذلك من خلال ترشيد إستخدام الموارد خاصة منها الناضبة, لأنها آيلة للزوال.

4-إحداث تغيير مستمر ومناسب في الحاجات وأولويات المجتمع: وذلك من خلال إحداث توازن بين البيئة والأقتصاد عن طريق إيجاد حلول صديقة للبيئة, و حفظ حقوق الأجيال القادمة.

5-تحقيق نمو إقتصادي وتقني: من خلال الإدارة الجيدة للموارد وأستثمارها بالكيفية المثلى, التي تخلق بنى تحتية متطورة قادرة على مجابهة مختلف المخاطر والتقلبات دون إضرار بيئي, أو تعدي على حقوق الأجيال القادمة في التنمية.

ب-الشروط: حددت لجنة "براندتلاند" شروط لتحقيق التنمية المستدامة هي:[2]

1-نظام سياسي فعال يؤّمن مشاركة المواطن في صناعة القرار في مختلف مراحله.

---

[1] سفيان خلوفي, ومعزوزي عيسى, جهود الجزائر في مجال إستثمار الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة, ورقة بحث في الملتقى الوطني الأول حول الإستثمارات التنمية الإقتصادية في مناطق الهضاب العليا والجنوب واقع وأفاق بالجزائر, الجزائر, البيض, 06-07 نوفمبر, 2018, ص07.

[2] فريدة حموم, أهمية تحقيق التنمية المستدامة الجبلية, مجلة أفاق للعلوم, م 04, ع 15, مارس 2019, ص 159.

2-نظام إقتصادي قوي قادر على توفير الفائض المالي والمعرفة الفنية على أساس الإعتماد الذاتي الإستدامي.

3-نظام إجتماعي متوازن قادر على تقديم الحلول في حال وجود تنمية غير متوازنة.

4-نظام إنتاجي يحترم القاعدة البيئية للتنمية (المحافظة دون إضرار).

5-نظام دولي يراعي الأنماط المستدامة للتجارة والتمويل

6-نظام إداري مرن قادر على التصحيح الذاتي.

3-المقاربات النظرية للتنمية المستدامة: يمكن التميز بين مقاربتين أساسيتين حاولتا تفسير النشاط التنموي المستدام وهما:[1]

*المقاربة الأولى: تعطي الأولوية للنمو وتفترض أن النمو مخزون ورأس المال الشامل بمثابة شرط كافي لإعتبار التنمية مستدامة, من خلال التركيز على أربع معايير أساسية هي: رأس المال البشري (المعرفة); رأس المال الصناعي (الآلات); رأس المال الهيكلي (الطرق); رأس المال البيئي (الطبيعة); تسعى هذه المقاربة إلى تحقيق توافق مع التسيير الجيد للبيئة, القائم على التركيز على الإنتاج والنمو والتراكم (تركز المقاربة الأولى على التكاليف البيئية).

*المقاربة الثانية: ترى بأن الأولوية للحاجات الإنسانية وضرورة إشباعها, ويعد القضاء على الفقر كمشكلة تواجه التنمية أهم من توسيع الخيارات الإنسانية, لكن رغم عدم تركيزها على توسيع الخيارات الإنسانية ومحاولة القضاء على الفقر, إلا أن هذا التوجه لم يهمل البعد البيئي للتنمية, حيث تناوله من زاوية قياس التكاليف الإنسانية وربطها بإستدامة التنمية.

التركيب: التوجه الغالب لا يقوم على المقاربة الأولى لوحدها, كما لا يستند على المقاربة الثانية لوحدها, إنما هو ذلك الذي يرى بجمع المقاييس التالية: النمو الإقتصادي+ إشباع الحاجات+ حماية البيئة= تنمية طويلة المدى.

ثانيا: الحكم الراشد والتنمية المستدامة: العلاقة, الأدوار:

---

[1] فريدة حموم, الأمن الإنساني في ظل عولمة قيم التنمية الإنسانية المستدامة, أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة الجزائر 03, 2010-2011, ص 23.

يرتبط مفهوم الحكم الراشد إرتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة من زاوية أن الأول هو: خادم ومعزز للتنمية المستدامة, ويمكن حصر ذلك إنطلاقا من زاوية تحديد العلاقة التي تربط المفهومين في المقام الأول, ثم إبراز الأدور التي يمكن أن يلعبها الحكم الراشد في تعزيز التنمية المستدامة كفلسفة و توجه إستراتيجي تحذوه الدول في المقام الثاني.

1-علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة: هناك عديد الأوجه والمرتكزات التي يمكن أن تحدد أوجه العلاقة الرابطة بين المفهومين, وتتمثل في ما يلي:[1]

ا-تجسيد الديموقراطية الحقيقية القائم على توسيع نطاق المشاركة الشعبية بكافة أطيافها, إجراء من شأنه تفعيل آلية محاسبة الحكومة.

ب-إحترام حقوق الإنسان المنبثقة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان دون تمييز وبأي شكل كان وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الإنتقاص.

ج-التشجيع على تكوين مؤسسات المجتمع المدني وتسهيل إجراءاتها, لما لها من دور في الحياة العامة, لأنه يكفي أن هذا الأخير يعد فاعلا من فواعل الحكم الراشد.

د-تشجيع إستقلالية القضاء وسيادة القانون, من خلال تحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام المحاكم المختصة, إضافة لإستقلالية القضاة.

هـ-تجسيد الرقابة الفعلية على أعمال الإدارة العامة, من خلال تفعيل آلية المساءلة الدورية, ذلك أن أهمية هذا المرتكز تكمن في أن مصلحة الفرد والمجتمع هي أولى الأولويات لمفهوم الحكم الراشد.

و-الإعتماد على اللامركزية الإدارية في إدارة الأقاليم, وتوسيع نطاق المشاركة فيها, ذلك أن سكان المناطق هم أدرى الناس بخصوصيات التنموية لأقاليمهم, هذا ما يكفله الحكم الراشد.

---

[1] صورية بوطرفة وهبة الله أوريسي, دور إرساء مبادئ الحكم الراشد كخيار إستراتيجي لترشيد النفاقات العامة في الجزائر, مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال , ع 02, ديسمبر 2018, ص ص.107-108

2-آليات الحكم الراشد في تعزيز التنمية المستدامة: تتمثل هذه الأليات في جوانب تحدد طبيعة الأدوار بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة, إضافة إلى شروط وضوابط تحدد طبيعة الأدوار التي يمكن أن يلعبها الحكم الراشد في التنمية المستدامة.

ا-المرتكزات: وهي بدورها تتمثل في:[1]

1-تحقيق التكامل بين مؤسسات الدولة من تنفيذية وتشريعية وقضائية, وتحقيق التكامل بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية, وذلك من خلال وضع إستراتيجية طويلة المدى قائمة على تفاعل كل هذه الأطياف داخل الدولة.

2-تحديد الأهداف طويلة المدى والتي تتماشى مع إستدامة التنمية التي تراعي إحتياجات الحاضر ومخزون الأجيال القادمة دون مساس أو إنتهاك بالبيئة.

3-توفير المعلومات والإجراءات المناسبة والمحفزة للعملية التنفذية بصفة عامة.

4-الإستخدام العقلاني والكفء والفعال و المتوازن للموارد الطبيعة, من خلال خطط مدروسة ومستدامة.

ب-الشروط: وتتمثل في:[2]

1-لابد أن تكون وطنية, بمعنى تشمل المناطق الحضرية والريفية وكل الطبقات المجتمعية, وكل الفئات بما فيها المرأة وتعزيز أدوارها.

2-لابد أن تكون عالمية, بمعنى العدالة في توزيع الثروة بين دول العالم (الدول الغنية والدول الفقيرة), علاقات دولية قائمة على الإحترام, ذلك أن لها مشترك أساسي هو الإنسان.

3-ما يسمى بالزمنية: مراعاة المصالح الحالية والبعدية, بمعنى التنمية التي توفر إحتياجات الحاضر وتضمن نصيب المستقبل.

4-البعد البيئي, فلا معنى لتنمية أو حكم راشد يضر بالبيئة.

---

[1] عبد اللطيف بن نعوم, دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإقتصادية المحلية, رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية, كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير, جامعة معسكر, 2015-2016, ص.77.

[2] لخضر رابحي, الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر, مرجع سبق ذكره, ص ص.501-502.

ومنه فإن الحكم الراشد توافق ظهوره مع تطور مفهوم التنمية, التي إنتقلت من التركيز على البعد الإقتصادي إلى التركيز على مفهوم التنمية في شقها البشري والإنساني المستدام, أي الإنتقال من الرأس المال البشري إلى الرأس المال الإجتماعي, وصولا إلى إستدامة التنمية.

الخاتمة:

مجمل القول أن الحكم الراشد كمفهوم وكمدخل يعتمد على مجموعة من الأليات تتمثل في مؤشرات ومعايير تسهر مجموعة من الفواعل الجديدة التي أفرزها هذا المفهوم تعمل على إصلاح المنظومة السياسية والإدارية للدول; وتضع مخططات تنموية مستدامة تتسم بالعقلانية والرشادة في التعامل سواء كان ذلك مع الموارد بنوعيها أو البيئة, ومنه فإن الفرض الرئيسي المنطلق منه قد أثبت صحته, وتبيان ذلك سيكون من خلال جملة الإستنتاجات التالية:

1-أن الحكم الراشد هو ذلك المفهوم الذي يتخذ من: الشفافية, المساءلة, الفعالية...أساسا لتسيير مؤسسات الدولة, في إطار عملية ديموقراطية تفاعلية بين الدولة وشركائها من قطاع خاص ومجتمع مدني, في سبيل إصلاح وتنمية المجتمعات حاضرا ومستقبلا.

2-أن التنمية المستدامة هي: تلك التنمية التي تلبي إحتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية, دون إي إضرار أو إخلال بالبيئة.

3-أن العلاقة التي تربط بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة هي علاقة توافق وإنسجام وتكمن في: تجسيد الفكر الديموقراطي والمشاركاتي للشعوب, إحترام حقوق الإنسان, تفعيل المجتمع المدني بكافة أدواره, سيادة القانون وتفعيل آليتي المراقبة والمحاسبة, الإعتماد على اللامركزية الإدارية كآلية للتسيير المحلي فيما يتعلق بصنع وإتخاذ القرارات, لأن أهل هذه المناطق هم أدرى بشؤونهم وخصوصيتهم التنموية.

4-أن دور الحكم الراشد في تعزيز التنمية المستدامة تربطه مرتكزات وشروط, تتعلق الأولى بالدولة ونشاطاتها وتفاعلاتها, والثانية تتعلق بالنطاق من زاوية كونها وطنية فعالمية, ثم زمنية, لتنتهي بيئية.

قائمة المراجع:

أولا:المقالات:

1-رضا حمزة بوجانة وإبراهيم بوقوقي, الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد وتحقيق النمو الإقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول العربية, مجلة الباحث, ع 01, 2018.

2-صورية بوطرفة وهبة الله أوريسي, دور إرساء مبادئ الحكم الراشد كخيار إستراتيجي لترشيد النفاقات العامة في الجزائر, مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال , ع 02, ديسمبر 2018.

3-عبد الباري عياض ومحمد يحي بن ساسي, آثر أليات الحكم الراشد على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لعديد الدول النامية للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2016, مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال, الجزائر, م 02, ع 07, 2018.

4-عيشة علة وعمار مخلوفي, الحكم الراشد في ظل النوع الإداري وتحقيق التنمية المستدامة في بعض البلديات, مجلة العلوم القانونية والإجتماعية بالجلفة, ع 09, د.ب.ن.

5-فريد بختي, وبهياني رضا, صناعة الطاقات المتجددة ودورها في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة إلى البرنامج الوطني للطاقات المتجددة, مجلة الإقتصاد والبيئة, م 01, ع 01, 2018.

6-فريدة حموم, أهمية تحقيق التنمية المستدامة الجبلية, مجلة أفاق للعلوم, م 04, ع 15, مارس 2019.

7-كمال تيميزار, الإصلاحات السياسية والدستورية وبناء الحكم الراشد في الجزائر, مجلة الحقوق والعلوم السياسية خنشلة, الجزائر, ع 04, جوان 2015.

8-لخضر رابحي, الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر, مجلة العلوم القانونية والسياسية, ع 17, جانفي 2018.

9-ليلى بن حمود, المجتمع المدني والحكم الرشيد, المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية, د.ب.ن.

10-مروان مباركي, وطالبي أحمد زكرياء, أهمية إستغلال الطاقات المتجددة في تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر, مجلة إقتصاد المال والأعمال, ع 01 , جوان 2017.

11-مصباح بلقاسم, دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة, المعارف, ع 18, جوان 2015.

ثانيا:الأطروحات والرسائل:

1-عبد اللطيف بن نعوم, دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإقتصادية المحلية, رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية, كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير, جامعة معسكر, 2015-2016.

2-فريد ابراتشة, الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية, قسم علوم سياسية وعلاقات دولية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة الجزائر 03, 2014.

3-فريدة حموم, الأمن الإنساني في ظل عولمة قيم التنمية الإنسانية المستدامة, أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة الجزائر 03, 2010-2011.

ثالثا:المداخلات:

1-سفيان خلوفي, ومعزوزي عيسى, جهود الجزائر في مجال إستثمار الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة, ورقة بحث في الملتقى الوطني الأول حول الإستثمارات التنمية الإقتصادية في مناطق الهضاب العليا والجنوب واقع وأفاق بالجزائر, الجزائر, البيض, 06-07 نوفمبر, 2018.

الحوكمـــــة الإلكترونيــة

Electronic governance

-سامية عبد اللاوي

-كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عباس لغرور، خنشلة

Somy_13@hotmail.com

ABSTRACT:

The concept of governance was associated with the term development in the literature and norms of international conventions and national laws, and the governance framework often includes a set of organizational relationships in the institution and auditing and accounting laws in addition to the necessity to provide an integrated system of performance measurement standards.

In order to achieve governance for its goals, we talk about moving to the cyberspace and exploiting the means of modern technology so that countries can provide their services under the name of e-government, which is considered a fertile ground for cultivating the principles of e-governance and achieving its goals according to certain indicators, and an integrated strategy that aims mainly to achieve comprehensive development and all The levels of service, social, and democracy are both for citizens and the state, represented by their administrations.

Key Words: Governance, Electronic governance.

ملخص:

اقترن مفهوم الحوكمة وترافق مع مصطلح التنمية في أدبيات وأعراف المواثيق الدولية والقوانين الوطنية، وغالباً ما يشمل إطار الحوكمة مجموعة العلاقات التنظيمية في المؤسسة وقوانين التدقيق والمحاسبة بالإضافة إلى ضرورة توفير منظومة متكاملة من معايير قياس الأداء.

وفي سبيل تحقيق الحوكمة لأهدافها يأتي الحديث عن الانتقال إلى الفضاء الالكتروني واستغلال وسائل التكنولوجيا الحديثة حتى تتمكن الدول من تقديم خدماتها تحت مسمى الحكومة الالكترونية والتي تعتبر أرضا خصبة لزراعة مبادئ الحوكمة الالكترونية وتحقيق أهدافها وفقا لمؤشرات معينة، وإستيراتيجية مكحمة تهدف بالأساس الى تحقيق تنمية شاملة وعلى كافة الاصعدة خدماتية، إجتماعية، ديمقراطية للمواطن والدولة ممثلة بإداراتها على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الحوكمة الالكترونية.

مقدمة:

تعتبر الاساليب الإلكترونية في هذا العصر وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها من اجل الاتصال و تحقيق التواصل بين الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة باعتباره أسلوب حديث للحياة.

وتهتم الحكومات والدول بالتكنولوجيا والتطور التكنولوجي وتسعى جاهدة لتطبيقها في مجال عملها، بشكل يسمح لها ان تواكب مختلق التطورات على المستوى العالمي، والإقليمي، وتأتي الحوكمة الإلكترونية كأحد الأساليب الهامة التي تهتم بالذكاء الرقمي للدولة، والنهوض بها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

فيدعونا الموضوع الى طرح تساؤل عن المعنى الحقيقي للحوكمة الإلكترونية؟ ما هو مفهومها وماهي الاهداف المرجة منها؟

لذا ستمنحنا هذه الورقة البحثية رؤية تنويرية عن مصطلح الحوكمة الالكترونية بشكل عام، محاولين بذلك تعريفها، وبيان فوائها، والأهداف المرجة منها، وكذا إستراتيجيتها المعتمدة في سبيل تحقيق ذلك وفقا للعناصر الآتية:

المحور الأول: مفهوم الحوكمة الالكترونية

أولا: تعريفها

تعددت تعريفات الحوكمة واختلف اختلاف بحيث لا يمكن الجمع على تعريف واحد، نظر لاختلاف وجهات النظر التي يتباناها أصحاب هذه التعريفات وكذا اختلاف مجالاتهم، اقتصادية، سياسية... ولكن مصطلح الحوكمة بشكل عام يعتبر ترجمة مختصرة للمصطلح Governance Corporate ، اما الترجمة العلمية لهذا المصطلح فهي تعني: أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة.

وقد عرفتها مؤسسة التمويل الدولية على أنها: "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"[1]. كما تعرفها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD على انها:

[1]- محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، مداخلة ألقيت في المؤتمر الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، 17/15 ديسمبر 2012، طرابلس، لبنان، ص 12.

"مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح".[1]

وينظر الى الحوكمة الإلكترونية باعتبارها وسيلة هامة لإدخال إصلاحات إدارية لتحسين نوعية الحياة للقطاعات الفقيرة من المجتمع، وإتاحة وصول الفرص الاقتصادية الاكثر عدالة في جميع أنحاء الوطن. كما تشير الحوكمة الالكترونية الى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل ودعم عمليات وهياكل نظام الحوكمة[2].

أيضا عرفت المنظمة العربية للتنمية الإدارية الحوكمة الإلكترونية على أنها هي شبكة من المنظمات تشمل الحكومة، المنظمات غير الربحية وكيانات القطاع الخاص، والنموذج التطبيقي الشائع للحوكمة الإلكترونية هو بوابة المعلومات الإلكترونية، حيث يمكن للمواطنين الوصول إلى مجموعة متنوعة من المعلومات والخدمات.

ويشير استخدام مصطلح الحوكمة الإلكترونية بدلا من الحكومة الإلكترونية إلى فكرة تغيير العلاقات المؤسسية و إشراك الشركاء، سواء من المجتمع المدني وقطاع الأعمال في الإدارة الإلكترونية، أما الحكومة الإلكترونية فهي تعبير أضيق نطاقا ويشير إلى العمليات الحكومية المحلية أو الإقليمية[3].

كذلك من ضمن التعريفات التي تخدم بحثنا هذا، هو ذلك المفهوم الذي يعني اعتماد القطاع العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين المعلومات وتقديم الخدمات وتشجيع مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وجعل الحكومة أكثر مسائلة وشفافية وكفاءة.

---

[1]- سليمة بن حسين، الحوكمة... دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، عدد 10 جانفي 2015، ص 183.

[2]- علاء دهام حمد، مثنى محمد سعيد، تأثير الحوكمة الإلكترونية في تحقيق الآداء الإبتكاري، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 26، السنة 2020، ص 243.

[3]- .محمد عصام أحمد، حسان ثابت حاسم وعلاء احمد حسن: " جاهزية الإدارات المحلية لاعتماد الحوكمة الالكترونية - دراسة حالة في ديوان محافظة نينوي"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد 93 ،2012. ص 287.

Voir aussi: Adeghoyega Ojo, Mohamed Shareef, Tomasz Janowshi, Séverine Bardon, La Governance électrique en Asie, HEREMES, La Revue, N 55/3, 2009, p 160.

ثانيا: الفرق بينها وبين ما يشابهها من مصطلحات

في هذا المجال يجرى التفريق بينها الحكومة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية من جهة، وكذا الإدارة الإلكترونية أيضا على النحو التالي:

1. الحكومة الإلكترونية:

إذ يتم التعامل مع كلا المصطلحين على أنهما يحملان نفس المعنى، على الرغم من وجود بعض الاختلافات بينهما. "فالحكومة الإلكترونية" هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات العامة، مع التغيير التنظيمي وتعلم مهارات جديدة لتحسين أداء الخدمات العامة والعمليات الديمقراطية وتعزيز الدعم للجمهور".

وتكمن المشكلة التي تواجه هذا التعريف كي يتطابق مع تعريف الحوكمة الإلكترونية أنه لا ينص على وجود إدارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي حقيقة الأمر، تتطلب إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأرجح زيادة كبيرة في التنظيم وقدرات صناعة السياسات، مع كل الخبرة وعمليات تشكيل الرأي بين مختلف أصحاب المصلحة الاجتماعية المعنيين. ولذلك، فإن منظور الحوكمة الإلكترونية هو "استخدام التكنولوجيا التي تساعد في الحكم ويلزم إدارتها .

الحوكمة الإلكترونية هي المستقبل حيث تسعى العديد من البلدان جاهدة نحو تشكيل حكومة خالية من الفساد. والحكومة الإلكترونية هي بروتوكول اتصال أحادي الاتجاه في حين أن الحوكمة الإلكترونية هي بروتوكول اتصال ثنائي الاتجاهات. ويتمثل جوهر الحوكمة الإلكترونية في الوصول إلى المستفيدين والتأكد من أن الخدمات المخصصة للوصول إلى الفرد المطلوب قد تم الوفاء بها. لذا، ينبغي أن يكون هناك نظام استجابة تلقائي لدعم جوهر الحوكمة الإلكترونية، حيث تدرك الحكومة من خلاله مدى فعالية إدارتها. يتم تطبيق الحوكمة الإلكترونية من خلال المحكومين بواسطة من يحكمونهم.

يعتبر تحديد هوية المستفيد النهائي تحديًا حقيقيًا في جميع الخدمات التي تركز على المواطن. ويرجع ذلك إلى أن المعلومات الإحصائية التي تنشرها الحكومات والهيئات العالمية لا تنشر دائمًا الحقائق. ومن ثمّ، فإن أفضل أشكال الحوكمة الإلكترونية هو ما يقلل عدد المستويات غير المرغوب تدخلها عند تقديم الخدمات الحكومية. ويعتمد ذلك على إعداد هياكل أساسية جيدة مع دعم التنسيقات المحلية والقيم الثابتة للحكومات لتصل إلى مواطنيها

أو المستفيدين النهائيين. ويمكن التوصل إلى ميزانية التخطيط والتطوير والنمو من خلال الاستخدام الجيد لنظام الحوكمة الإلكترونية[1].

2. الإدارة الإلكترونية:

أدى استخدام تقنيات المعلومات في النظم الإدارية للمؤسسات الكبيرة والصغيرة الخاصة أو الحكومية الى تحسين آدائها وتطوير جميع عناصرها من هياكل وأساليب وأفراد وتقنيات إدارية ، أدى الى ظهور مصطلح الادارة الالكترونية الذي يعني الاستغناء عن المعاملات الورقية واحلال المكتب الالكتروني عن طريق إستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة الى إجراءات الكترونية يتم معالجتها حسب خطوات متسلسلة ومقننة مسبقا[2]. فالادارة الإلكترونية شكل من أشكال الإدارة العامة ولكنها تستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات للقيام بأنشطتها، وتهدف الإدارة الالكترونية إلى تقديم خدمة أسرع وأكثر دقة للمواطنين بفضل إمكانية إجراء عمليات إدارية عبر الحواسيب الآلية.

ثالثا: فوائد الحوكمة الإلكترونية

1. السرعة

أحد أبرز فوائد الحوكمة الإلكترونية أنها تسرّع إنجاز المهام؛ حيث أتاحت الهواتف الذكية والخدمات عبر الإنترنت إمكانية النقل الفوري لكميات كبيرة من البيانات في جميع أنحاء العالم. وهو الأمر الذي يعني أنه من الممكن أن تعمل الحوكمة الإلكترونية على تسريع إنجاز الخدمات، وهي تُمكّن الشركات والأفراد أيضًا من الحصول على المعلومات بشكل أسرع وفي أي لحظة من اليوم مقارنة بالماضي.

2. تقليل التكاليف

تسهم الحوكمة الإلكترونية في تقليل النفقات؛ إذ تستهلك الرسائل والسجلات المكتوبة وطريقة إنجاز الأشياء بالطريقة التقليدية الكثير من الوقت والجهد وإهدار الكثير من الأموال كذلك.

---

[1]- https://ar.wikipedia.org/wiki/- حوكمة- الكترونية، تاريخ الإطلاع 2021/01/18، الساعة 10:00 صباحا

[2]- علاء عبدالرزاق محمد السالمي، شبكات الإدارة الإلكترونية، داروائل للنشر، بيروت، لبنان، ط01، 2005، ص 14.

ومن ثم فإن استبدال هذه الطرق التقليدية، واستخدام الهواتف الذكية والإنترنت يمكن أن يوفرا الكثير من المال، وتلك واحدة من أبرز فوائد الحوكمة الإلكترونية.

3. الشفافية

الشفافية _شرط أن نشيح بأبصارنا عن تحليل بيونغ تشول هان في كتابه «مجتمع الشفافية» لهذا المفهوم_ إحدى أهم فوائد الحوكمة الإلكترونية؛ التي تسهم في جعل جميع وظائف الأعمال شفافة. وتتيح الشفافية كذلك للمواطنين الاطلاع على جميع المعلومات التي يريدونها، وقتما يريدون، بنقرة على الفأرة أو بلمسة إصبع.

4. تعزيز التواصل

يمكن أن يؤدي تطبيق الحكومة الإلكترونية أيضًا إلى تعزيز الاتصالات الأفضل بين الحكومة وقطاع الأعمال. وتلك مزية يستفيد منها رواد الأعمال والشركات الناشئة على نحو مخصوص؛ إذ يمكنها أن تتواصل بفعالية وتنافس تلك الشركات الكبرى الموجودة في السوق؛ من أجل الحصول على صفقة ما.

وهو الأمر الذي يعني أن إحدى فوائد الحوكمة الإلكترونية تقليل الاحتكار وإتاحة مساحة للجميع، كما أنها تعمل، وفي الوقت ذاته، على صنع سوق مفتوح وشفاف واقتصاد أقوى.

5. بناء الثقة

تساعد الحوكمة الإلكترونية في بناء الثقة بين الحكومات والمواطنين، وهي عامل أساسي في الحوكمة الرشيدة، التي تسعى إلى استخدام الاستراتيجيات القائمة على الإنترنت؛ لإشراك المواطنين بشكل عام.

6.الكفاءة التشغيلية

تسهم الحوكمة الإلكترونية في رفع الكفاءة التشغيلية بشكل عام؛ فمن خلال استخدام التقنيات الحديثة يمكن أداء المهام وتقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر كفاءة، ناهيك عن أنها ستوفر الكثير من الوقت والجهد؛ ما يتيح توجيههما (الوقت والجهد) إلى مهام أخرى أكثر نفعًا وفائدة.

7. **المساءلة**

إذا قررنا أن الشفافية هي إحدى فوائد الحوكمة الإلكترونية فالمؤكد أن ذلك سيقودنا إلى المساءلة؛ فمن مستلزمات الشفافية أن تكون هناك مساءلة للحكومات في حالة ارتكابها خطأ ما.

يعني هذا أن الحوكمة الإلكترونية تعمل، وإن بشكل غير مباشر، على تحسين الأداء، فشعور الحكومة بأنها موضوعة تحت نظر الشعب سيدفعها إلى تحسين الأداء بشكل مطرد. وهي لا تفعل ذلك مرغمة، بل على العكس، فهي نفسها التي أتاحت المعلومات للمواطنين أملًا في إعلامهم بكل شيء، ومنحهم الفرصة للاستدراك والتعديل.

8. **تقليل الفساد:**

لا يجمل بنا الحديث عن فوائد الحوكمة الإلكترونية من دون التطرق إلى تقليل الفساد إن لم يكن القضاء عليه؛ فإذا كنا نتعامل مع آلات صماء، وفي عصر رقمي أكثر ما يميزه هيمنة الرؤية، وكون كل شيء متاحًا ومعروفًا لدى الجميع، فهذا معناه أنه لم يعد للفساد فرصة ليعثر لنفسه على موطئ قدم.

لكن السير في مسار الحوكمة الإلكترونية، والحق يقال، ليس مسارًا سهلًا ولا ميسورًا، وإنما هو قرار جذري يستلزم القدرة على إحداث ثورة جذرية، ومخالفة المألوف والمُتعارف عليه كليًا[1].

المحور الثاني: أهداف الحوكمة الالكترونية واستراتيجيتها

أولا: أهداف الحوكمة الالكترونية

1. تهدف الحوكمة الإلكترونية الى مشاركة المواطنين في السياسة العامة للبلاد، على إعتبار أنها أسلوب جديد للعمل الجماعي وابتكار مفتوح يعتمد على الرقمية وخيالية البناء المشترك.
2. تحقيق الاتصال الفعال والتقليل من التعقيدات الادارية.
3. خلق بيئة عمل افضل أي باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال في المؤسسات وتأسيس بنية تحتية للحكومة الالكترونية تساعد على العمل بكل يسر وسهولة من

[1]- https://www.rowadalaamal.com/ فوائد الحوكمة، تاريخ الإطلاع، 2021/01/21، الساعة 15:31 مساءا،

خلال تحقيق الانسيابية والتفاعل وتحسين واجهة التواصل بين الحكومة وجهات العمل الاخرى.

4. تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة ادارة المؤسسة للجهات المعنية.
5. تحقيق فرصة مراجعة الاداء من خارج اعضاء الادارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة.
6. تسمح الحوكمة الالكترونية بتحقيق التنافسية للهيئات الحكومية، تخلق محيط ملائم لتطوي
7. ر أنشطة جديدة، وبذلك خلق حكومة أكثر ديناميكية، أكثر نشاط، تسمح بتسريع الاجراءات وتحقيق الفعالية وهذا يكون بالاهتمام أكثر بالإبداع والبحث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال[1].
8. تحقيق وتقديم طرق إضافية للتفاعل يقوم على نهج شامل وغير تمييزي.
9. تعزيز نهج متماسك بين مختلف قطاعات ومستويات الحكومة وخلق شراكة بين القطاع العام والسلطات العامة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها[2].

ثانيا: استراتيجية الحوكمة الالكترونية.

1. تحقيق تفاعل بين الإدارة العمومية والمواطن والأطراف ذات المصلحة : الهدف من هذا التفاعل هو اشراك المواطنين في بحث ومناقشة القضايا ذات الأهمية واستطلاع آرائهم حول بدائل التعامل مع المشكلات العامة. ويتحقق هذا من خلال الاعتماد على العلاقات العامة؛ فهي فن معاملة المواطن وكسب رضاه وثقته وتأييده . وفي ظل الحوكمة الالكترونية تتجسد هذه الفكرة إلكترونيا بإعطاء أهمية للرأي العام وأخذ الاجراءات التصحيحية في حالة وجود اختلال واهتزاز في الثقة

---

[1]- Ornella Zara : Des outils numérique pour améliorer le fonctionnement de L'état : Solutions ou problèmes ?, Pyramides, Revue de Centre d'études et de Recherches en administration publique, N 987, 2016, p 163.

[2]- Recommandation adoptée par le Comité des Ministres du Conseil de l'Europe le 15 décembre 2004 et exposé des motifs, mai 2005, p09.

والمصداقية بفعل عوامل سوء التفاهم والمعلومات الخاطئة الصادرة من عمال الإدارة.

توسيع المشاركة الالكترونية من خلال تشجيع مشاركة المواطن في المسائل المطروحة، مع اشعارهم بأهمية القضايا المطروحة وإبلاغهم بالإجراءات التي تم اتخاذها، وكذلك تجزئة المسائل المعقدة إلى مكونات سهلة الفهم على المواطنين؛ والأهم التأكد من تلك المعلومات والنماذج المنشورة في المواقع الالكترونية وتحقيق الاتصال في اتجاهين، بنشر عناوين البريد الالكتروني للأجهزة الحكومية والمسؤولين الحكوميين.

تعزيز الديمقراطية الالكترونية من خلال عملية المحاسبة والمساءلة، ويتحقق هذا بتوفير المعلومات الكافية عن أداء الإدارة العمومية ككل عبر الانترنيت والوسائل التكنولوجية المختلفة .ويظهر هذا بنشر منتديات النقاش الالكتروني الهادفة إلى توسيع دائرة المواطنين في إبداء رأيهم حول السياسات وتحقيق الرقابة التبعية على الممارسات التي تمس الصالح العام، إلى جانب نشر وتوثيق محاضر الجلسات عبر الانترنيت .فموضوع الديمقراطية والمشاركة الالكترونية من المواضيع الشائعة لمعالجة قضايا الحوكمة الإلكترونية، فإن أي تطبيق خاطئ أو ناقص قد يعرض ثقة المواطنين إلى الخطر.

فتح مكتب أو مركز للمكالمات :تسمح هذه المراكز بزيادة التقرب من المواطن بمعالجة طلب المواطن باستخدام البيانات المتوفرة، أو المساعدة للإجابة عن كل استفساراته وتزويده بالمعلومات التي يحتاجها .وهي كذلك فرصة للمشاركة والمساءلة، مما يحسن من نوعية الخدمة وزيادة ثقة المواطن بالإدارة.

الثقة الإلكترونية :حتى يتحقق النجاح لمشاريع الحوكمة الالكترونية يجب أن تحظى بالثقة داخل وبين قطاعات الحكومة ومع المواطن .فعند القيام بالتخطيط للفكرة، الكثير من القائمين على المشروع يغفلون عن العديد من الحواجز والحدود والعقبات الادارية التي يجب اجتيازها، ولذلك يجب بناء ثقة وإدراك في البداية .ولعل أكبر المخاوف التي تعتري غالبية الأطراف هي في أن التغيير سيؤثر عليهم سلبا .وقضية الثقة الالكترونية تشمل جانبين :الخصوصية أي حماية المعلومات الشخصية، والأمان أي حماية مواقع الحكومة من الهجمات وسوء الاستخدام.

2. الاهتمام بالجانب البشري: يجب التركيز على العنصر البشري باعتباره المحرك الرئيسي لأي جهاز.

ويتم الاهتمام به من خلال: تطوير وتدريب هذا العنصر : ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تنظيم دورات تكوينية والتعليم المستمر وفقا للأساليب الحديثة التي تتماشى مع عصرنة الإدارة العمومية؛ والهدف هو زيادة تقبل العاملين للحوكمة الالكترونية.

تفعيل نظام الأجور :يساعد هذا في تحفيز العاملين وزيادة كفاءتهم وتنمية روح المبادرة والإبداع

مواجهة مقاومة التغيير :تستدعي فكرة تبني هذا المفهوم التغيير في عدة مستويات(التنظيم، السلوكات، الثقافة...الخ)، مما يولد مقاومة من العاملين خوفا من المجهول .فيجب التعامل مع هذه الوضعية بإظهار الجوانب الايجابية للتغيير وإشراك العاملين في هذا المشروع.

تحقيق العمل الجماعي الإلكتروني: هو عبارة عن مجموعة من الأفراد يتحاورون إلكترونيا؛ أي تبادل المعلومات والبيانات بواسطة الحاسوب وباستخدام الشبكات وضرورة توحيد الوثائق المتعامل بها للتمكن من ادراج التعليقات.

وتتمثل وظائف العمل الجماعي الالكتروني في الاهتمام بالرسائل الالكترونية (كتابتها، إرسالها، استقبالها، ترتيب الرسائل المستقبلة وحفظها وإعداد بيان الاستلام وضمان السرية) . وكذلك تنظيم الاجتماعات عن بعد، تكون على شكل محاضرة عبر الانترنيت من أجل ارسال الأفكار وتوزيع المعلومات الرسمية في لحظة معينة .ويؤدي هذا النمط من العمل إلى اتخاذ قرار جماعي والتفاوض مع الأطراف المستفيدة من الخدمة[1].

3. تأهيل الاطار القانوني: فلإنجاح الحوكمة الإلكترونية يتطلب الأمر الاعتراف التشريعي بعمليات الحوكمة الالكترونية، وتحديد متطلبات تطبيقها، والسماح بأطر التعاون بين المؤسسات، والتركيز على الخصوصية والأمن المعلوماتي[2].

---

[1]- ضحى صالح مهدي السعدي، متطلبات الحوكمة الإكترونية، المؤتمر الثالث للعلوم الإنسانية، جامعة العراق، بون سنة نشر.

[2]- تحسين عاصي الهميلة، دور المواطنة التنظيمية في تطبيق الحوكمة الإلكترونية، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 23، 2016، بدون صفحة.

خاتمة:

من خلال تناولنا لموضوع الحوكمة الإلكترونية حاولنا إبراز المفاهيم العامة لها رغم عدم عدم الإتفاق على تعريف موحد وفيما يلي النتائج المتوصل أليها وكذا التوصيات الموصى بها:

أولا: النتائج

1. أن الحوكمة الإلكترونية تعني في مجملها أنها نظام الكتروني يعمل توفير المعلومات ونشرها بطريقة سريعة هدف الى تحسين الكفاءة الإدارية والخدمات العامة.
2. للحوكمة الإلكترونية فوائد تتلخص في: المسائلة، الشفافية، بناء الثقة، تعزيز التواصل، محاربة الفساد...
3. أن الحوكمة الإلكترونية لها اهداف متعددة أهمها مشاركة المواطنين في السياسة العامة للبلاد، وتحقيق الاتصال الفعال والتقليل من التعقيدات الادارية. أيضا تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة ادارة المؤسسة للجهات المعنية.
4. أن للحوكمة الالكترونية استراتيجية معينة لا تخرج عن ثلاث عوامل أولها تحقيق تفاعل بين الإدارة العمومية والمواطن والأطراف ذات المصلحة، العامل الثاني يتمثل في الاهتمام بالجانب البشري، ثالثا محاولة بناء إطار قانوني تشريعي يضبط الأطر القانونية من اجل تحقيق اهدافها.

ثانيا: التوصيات

1. قيام الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة الإدارية ووسائل الاعلام بالتعريف بالحوكمة الإلكترونية ومدى أهميتها في تحقيق تنمية مستدامة على كافة الأصعدة.
2. محاولة خلق مجتمع إلكتروني، وتوعيته بأهمية التقنيات وأساليب التكنولوجيا في تقريب وتحسين كفاءة وخدمات الإدارة، من جهة، وأهمية مشاركته في صناعة القرار بأحدث وأسرع وأنجع الطرق.
3. إهتمام الدولة بالبنى التحتية، وتوفير العتاد الإلكتروني المناسب سواء للمواطن أو اصحاب المصالح.

قائمة المراجع:

أولا : المراجع باللغة العربية

1. **الكتب:**

- ✓ محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، مداخلة ألقيت في المؤتمر الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، 17/15 ديسمبر 2012، طرابلس، لبنان.
- ✓ سليمة بن حسين، الحوكمة... دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، عدد 10 جانفي 2015.
- ✓ علاء دهام حمد، مثنى محمد سعيد، تأثير الحوكمة الإلكترونية في تحقيق الآداء الإبتكاري، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 26، السنة 2020.
- ✓ علاء عبدالرزاق محمد السالمي، شبكات الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، بيروت، لبنان، ط01، 2005.

2. المجلات العلمية

- ✓ .محمد عصام أحمد، حسان ثابت حاسم وعلاء احمد حسن: " جاهزية الإدارات المحلية لاعتماد الحو كمة الالكترونية – دراسة حالة في ديوان محافظة نينوي"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد 93 ،2012.
- ✓ ضحى صالح مهدي السعدي، متطلبات الحوكمة الإكترونية، المؤتمر الثالث للعلوم الإنسانية، جامعة العراق، بدون سنة نشر
- ✓ تحسين عاصي الهميلة، دور المواطنة التنظيمية في تطبيق الحوكمة الإلكترونية، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 23، 2016.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

- ✓ Adeghoyega Ojo, Mohamed Shareef, Tomasz Janowshi, Séverine Bardon, La Governance électrique en Asie, HEREMES, La Revue, N 55/3, 2009.

- ✓ Ornella Zara: Des outils numérique pour améliorer le fonctionnement de L'état : Solutions ou problèmes ?, Pyramides, Revue de Centre d'études et de Recherches en administration publique, N 987, 2016.
- ✓ Recommandation adoptée par le Comité des Ministres du Conseil de l'Europe le 15 décembre 2004 et exposé des motifs, mai 2005.

ثالثا: المواقع الإلكتروني

- ✓ https://ar.wikipedia.org/wiki/ حوكمة– الكترونية، تاريخ الإطلاع 2021/01/18، الساعة 10:00 صباحا
- ✓ https://www.rowadalaamal.com/ فوائد الحوكمة، تاريخ الإطلاع، 2021/01/21، الساعة 15:31 مساءا.

الاطار المفاهيمي و النظري للحوكمة و التنمية

Conceptual and theroreticalframework for governance and development

-امينة بوبصلة

- جامعة امحمد بوقرة بومراس كلية الحقوق و العلوم السياسية - الجزائر-

- الإيميل. aminabou22@outlook.fr

ملخص: أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغير في بنية النظام الدولي، من خلالانهيار النظام الاشتراكي للاتحاد السوفيتي و بروز النظام الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة، إلى جانب تصاعد موجة الديمقراطية في العديد من دول العالم ما أدى إلى تغير في الكثير من المفاهيم في السياسة الدولية، و هذا بانتقال بعضها من المفهوم الصلب الى اللين، حيث انتقل مفهوم التنمية إلى مفاهيم أخرى كالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البشرية.وصولا الى التنمية المستدامة...

و عليه فان هذه التغيرات جعلت هوة بعض المؤسسات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي إلى خلق او ضرورة انتهاج هذه الدول لأنظمة اقتصادية تشترط فيها ضرورة تبني لبعض الإصلاحات السياسية و الاقتصادية (الدمقراطة، حقوق الإنسان..).

و منه برز مفهوم التنمية و الحوكمة أو الحكم الرشيد كثنائية قائمة على مجموعة من المبادئ السياسية و الاقتصادية و

Abstract : the end of the cold warled to a change in the structure of the international system ; through the collapse of the socialist union system the soviet and the emergencce of the liberalorderled by the united states ; alongwithdemocracysurge in many of the countries of the world thatled to a change in a lot of concepts in international politics ; and thisis by movingsome of themfrom the solid concept to the soft ;where the concept of developmentmoved to other concepts such as economic ; social and humandevelopmentleading to localizeddevelopmentsustainable.....

Therefore ; these changes made the gap of some international institutions ;such as the bank the international monetaryfund and the international monetaryfund to create or the necessty of adoptingthese countries for economicsystemsthatstipulate the necessity of adoptingsomepolitical and economicreforms

الاجتماعية و حتى الثقافية، هدفها هو تنمية الانسان باعتباره محورا رئيسيا في هذه الثنائية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الحكم الرشيد، التنمية، التنمية المستدامة، التنمية الاقتصادية.

(democracy ; human rights....)

Fromthis ; the concept of development and governance as a dualismbased on a set of politicalprinciples and economic ; social and even cultural ; its goal ishumandevelopment as a major facus of thisduality.

Key words :governance ; good governance ; development ; developmentsustainable ; economic

مقدمـــــة:

ان التحدي الاول و الاكبر الذي يواجه عالم ما بعد الحداثة، و خاصة العالم الثالث هو تجاوز هوة التخلف و هذا العالم الذي اضحى يتسم بتناقص الموارد المتاحة للمجتمع الانساني و محدوديتها، وهو ما ادى بالدول للمواجهة التي تتميز بالتزايد المستمر والتعقيد. هذه التحديات باتت تضعف كاهل الشعوب و الدول على حد سواء في عملية البناء و تحقيق التنمية الشاملة. و بالتالي حكم رشيد او ما يصطلح عليه بالحوكمة، و التنمية مفهوم عرف تطورا و تغيرا و هذا في سياق التطور الذي عرفته الاطروحات الفكرية و التغير في البيئة الدولية.

فتطور مفهوم التنمية الى تنمية مستدامة الى مفهوم التنمية المرتبط الان بالحكم الرشيد، و المرتبط هو الاخر بالمبادئ الديمقراطية و حقوق الانسان و الذي يقوم على محاور كبرى عبر تمكين الفرد من حقوق و صون حرياته و حفظ امنه الانساني، هذه المقاربة الانسانية ترتبط بتحسين انظمة الحكم و تحسين تسيير شؤون الدولة و المجتمع وفق الية الحوكمة و التي تهدف الى تحقيق تنمية شاملة.

و تبرز اهمية الموضوع من خلال تزايد الاهتمام بمفاهيم التنمية الشاملة، الحوكمة، الحكم الرشيد، باعتبار ان التنمية هي بناء للانسان و تحديدا له و تطوير لكفاءاته و لقدراته، و اكتشاف لموارد المجتمع و حسن توظيفها و تسخيرها و ادخارها.

و عليه، فقد اصبحت التنمية و الحوكمة محط اهتمام الدراسين و المنظمات الدولية من خلال برامجها التي تقوم على ضرورة تطبيق حوكمة او حكامة او حكم رشيد من اجل بناء او تحقيق تنمية شاملة و مستدامة.

اشكالية البحث:هل يمكن تحقيق تنمية بناءا على تطبيق آليات و مؤشرات الحوكمة؟

-مامفهوم الحوكمة؟ و ما هي المفاهيم المرتبطة بها؟

-ما هي مؤشرات و معايير الحوكمة و الياتها؟

-ما مفهوم التنمية و ما علاقتها بمصطلحات أخرى؟

-ماهي الأطر التفسيرية للحكومة و التنمية؟ و هل توجد علاقة بين التنميةو الحوكمة؟

المنهج المتبع: المنهج الوصفي من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة بجمع المعلومات الدقيقة و المهمة الجوهرية للوصف هي ان يتم فهم الظاهرة على النحو الدقيق او على النحو الافضل.

تقسيمات الدراسة:

المحور الاول: الحوكمة و التنمية-تحديد المفهوم-

المحور الثاني: الاطروحات النظرية للحوكمة و التنمية.

المحور الثالث: العلاقة بين الحوكمة و التنمية -علاقة فك ام علاقة ارتباط-.

المحور الأول: الحوكمة و التنمية –تحديد المفهوم–

لقد اخذ كل من مصطلح الحوكمة و التنمية حيزا واسعا من الاستخدام و التداول في العديد من الدول، سواء كانت الدول متقدمة ام نامية، او سائرة في طريق النمو حيث اصبح يستخدم مثلا مصطلح الحوكمة في بعده السياسي بمعنى الحكم الصالح او الحوكمة البيئية....كذلك الحال بالنسبة للتنمية حيث تعددت ابعادها بين اقتصادية و سياسية و اخرى اجتماعية وصولا الى مستدامة.

المطلب الاول: تعريف الحوكمة

تعددت و اختلفت التعاريف بتعدد المهتمين بالمصطلحى و انتماتهم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافيى.

عناك من عرف الحوكمة على انها: " **التقاليد و المؤسسات و التشريعات و القوانين التي تمارس الحكومة سلطاتها**".

و ايضاحا للمفهوم نحدد مكونات الحوكمة بشكل عام فنقول: "**ان الحوكمة مفهوم معني بكيفية حكم اي بلد شاملا سياسياته الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و اخرى التنظيمية و الالتزام بسيادة القانون على الجميع**"[1].

و في تعريف اخر: الحوكمة هي مجموعة القوانين و النظم و القرارات التي تهدف الى تحقيق الجودة و التميز في الاداء عن طريق اختيار الاساليب المناسبة و الفعالة لتحقيق خطط و اهداف المؤسسات.

و هناك من عرفها بالنظام اي وجود نظم تحكم العلاقات تبين الاطراف الاساسية التي تؤثر في الاداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسات على المدى البعيد و تحديد المسؤول و

(1)علي توفيق الصادق، "**الحوكمة الجيدة تعزز التنمية المستدامة**"، تاريخ النشر (2019/11/17)، تاريخ الاطلاع (2021/01/23)، رابط المقال: **Alkhaleej.ae**

المسؤولية[1].و مفهوم الحكم لا يقتصر على الحكومة او الدولة، و لكنه يشمل ايضا القطاع الخاص و المجتمع المدني، و لهذا فان المفهوم يتميز بالاتساع الشديد، فهو يتعلق بمباشرة السلطات او الصلاحيات السياسية و الاقتصادية و الادارية في ادارة شؤون المجتمع و الدولة على مستويات كافة.كما انه يتناول الاليات و العمليات و العلاقات و المؤسسات التي تمكن الافراد و الجماعات من التعبير عن حقوقهم و التمتع بها، و اداء التزاماتهم و تسوية خلافاتهم[2].

الفرع الاول: تعريف الحوكمة حسب الهيئات و المنظمات الدولية:

استخدم مصطلح الحوكمة من قبل المنظمات الدولية و الخبراء في الادارة للدلالة على استراتيجية جديدة لتحقيق التنمية في دول العالم المتخلف، نتيجة قصور الادارات الحكومية عن تحقيق هذه الغاية.

1-**تعريفالحوكمة وفق المقاربة الاقتصادية:** حيث تم ربطها بالتنمية الاقتصادية و كيفيات تحقيقها و تسييرها، و يمثل هذا المنظر قراءة للمؤسسات الدولية المالية و الاقتصادية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي و لجنة الحكم العالمي.

فالبنك الدولي اتخذ من مضامين و مبتدئ الحوكمة كالية لتحقيق عملية التنمية، كما قام بطرح مشكلة التنمية مثلا في القارة الافريقية باعتبارها راس كل المشكلات التي تواجهها، و باعتبارها مشكلة تعكس ازمة الحكم و بالتالي الاخفاق و الفشل في تحقيق عملية التنمية من

---

(1) عبد الرحمن محمد رشوان، محمد عبد الله ابو رحمة، "**اثر تطبيق مبادئ الحوكمة كاداة لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية –دراسة حالة على الكليات الجامعية الحكومية الفلسيطينية**–، (2018/09/13)، تاريخ الاطلاع (2021/01/23)، **www.ptcdb.edu.ps**

(2) ليلى لعجال، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، رسالة ماجستير تخصص ديمقراطية و رشادة (قسنطينة، جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص.39.

خلال سو الادارة السياسية التي تتميز بالفساد، غياب المساءلة و الشفافية و اليات التداول على السلطة.....[1] و من التعاريف التي وضعها البنك الدولي، و الذي طرحه في تقريره الصادر عام 1992 الحوكمة و التنمية، عرفها على انها الحالة التي من خلالها يتم ادارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية.

2-**تعريف الحوكمة وفق المقاربة السياسية:**على انها وسيلة و الية لاقامة الدولة الديمقاطية، حيث تركز على ادارك المفهوم وفقا لابعاده السياسية، لما يحققه من مصالح المواطنين من عدالة اجتماعية و رفاهية.

من الهيئات الدولية التي عرفت الحوكمة هي هيئة الامم المتحدة و هذا عبر برنامجها الانمائي لعام 1997 و الذي كان تحت عنوان "**ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**" "ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية و الادارية لادارة شؤون الدولة على كافة المستويات، و يشمل الاليات و العمليات و المؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون و المجموعات عن مصالحهم و يمارسون حقوقهم القانونية و يوفون بالتزاماتهم و يقبلون الوساطة لحل خلافاتهم[2]. إن هذا المفهوم المعطى من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم على ثلاثةركائز أساسية:

***الركيزة السياسية:** تتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصياغة وتنفيذ السياسات.

***الركيزة الاقتصادية:** تتضمن عمليات صنع القرارات التي تعنى بالشؤون الاقتصادية والمؤثرةعلى الأنشطة الاقتصادية للدولة وعلاقاتها بالاقتصاديات الدولية الأخرى.

---

(1) رؤوف هوشات، **حوكمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس**، اطروحة دكتوراه ل.م.د تخصص الادارة العامة و التنمية المحلية (جامعة باتنة 1، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018)، ص.82.

(2) المرجع نفسه، ص ص83-84.

***الركيزة الإدارية:** المتعلقة بالنظام الإداري الخاص والمعني مباشرة بتنفيذ السياسات المنتهجة[1].

لقد طرحت الامم المتحدة في وثيقتها الصادرة عن برنامجها الانمائي لعام 1997، مفهوم الحوكمة كمطلب اساي لتحقيق التنمية البشرية و كثلت هذه الوثيقة مصدرا اساسيا للاطار المفاهيمي لكتابات الحوكمة الاكاديمية العربية.

فقد اشارت الكتابات العربية و التي نشرت ضمن اعمال البنك الدولي الى مفهوم الحوكمة الاكاديمية العربية:" **الطريقة التي تباشر بها السلطة ادارة موارد الدولة الاقتصادية و الاجتماعية بهدف تحقيق التنمية، و يتسع هذا المفهوم لاجهزة الحكومة كما يضم غيرها من المؤسسات المحلية و مؤسسات المجتمع المدني**".

كما ان هناك تعاريف اضافت البعد التنموي و خاصة الحد من الفقر على مفهوم الحوكمة "**على انه الحكم الذي يعزز و يدعم و يصون رفاهية الانسان، و يقوم على توسيع قردات البشر و خبراتهم و فرصهم و حرياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، لا سيما بالنسبة لاكثر افراد المجتمع فقرا و تهميشا**"[2].

3- اسباب ظهور مصطلح الحوكمة: ان ظهور مفهوم الحوكمة ما هو إلا انعكاس للتغير في طبيعة الحكومة ودورها و أبرز هذا الدور يتجلى في:

*ظهور العديد من المتغيرات التي غيرت النظرة التقليدية للدولة.

---

(1) وليد خلاف، **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي**، رسالة ماجستير تخصص الديمقراطية و الرشادة (قسنطينة، جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010)، ص.43.

(2) فاروق اوشن، **تقييم اثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة مشؤوع منطقة ايقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة**، تخصص ادراة الاعمال الاستراتجية للتنمية المستدامة (سطيف، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية و العلاقات التجارية و علوم التسيير، 2015)، ص.33.

*تنامي دور الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات في التأثير على صدنع السياسدات، والحاجةإلى إعادة النظر في العلاقة بينها وبين الحكومة، بالإضافة إلى دورمؤسسات العملالمدني.

*تغير معايير التوظيف والعمل من الأقدمية إلى المهارات والتعلم والتدريب.ومن أسباب ظهور الحوكمة هي:

*تصاعد ثورة المعلومات التي واكبت ثورة الاتصالات.

*تعاضد المنظمات الدولية حاملة لواء الاقتصاد الرأسمالي والتجارة العالمية وأسواق المالالعالمية وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

*انتشار مفهوم العولمة، و تدخل الاتفاقيات الدولية بمفاهيم الحكم ومراقبتها وفلسفتها عبر الحدود القطرية.

*المعونات والمنح التي تقدمها الدول الغنية لم تحقق الغايات التي أنفقت من أجلها بسببالحكم الرديء[1].

الفرع الثاني: مبادئ و مؤشرات الحوكمة.

قام معهد البنك الدولي التابع للبنك الدولي بإشراف "**دانيال كوفمان**" وآخرين بوضع ست معايير للحكم الراشد تأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي، الاقتصادي والمؤسسات.و هي:

1-**الشفافية:** يشير مفهوم الشفافية إلى حرية الوصول إلى المعلومات، وحرية الإفصاح عنها، وتتحققالشفافية عندما تترسخ حرية التعبير. لذا فإن الشفافية تحتاج إلى تشريعات تيسر حرية تداول المعلومات،حيث تمثل قضية حرية الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها، ركنا أساسيا من أركان الحوكمة[2].

---

(1) سمير عبد الرزاق مطير، **واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد و علاقتها بالاداء الاداري في الوازارت الفلسطينية**، رسالة ماجستير تخصص ادراة الدولة و الحكم الرشيد (جامعة الاقصى، اكاديمية الادارة و السياسة للدراسات العليا، 2013)، ص.26.

(2) سليمة بن حسين، " **الحوكمة دراسة في المفهوم**"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 10، جانفي2015، ص.9.

2- **الصوت والمساءلة:** يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشار كة في انتخاب حكومتهم، و كذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.

3-الاستقرار السياسي وغياب العنف-الإرهاب:يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.

4- فعالية الحكومة :يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.

4- نوعية التنظيم:قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاصوتساعد على ذلك.. ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسة التيتواجه الشركات.

5-سيادة القانون:يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في التمع والتقيد بها،بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم و كذلك احتمال وقوع جرائم وأعمالعنف

6-**مكافحة -ضبط، الحد من- الفساد** :يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها و كبيرها، و كذلك" استحواذ" النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة[1].

7-**التمكين:** يهدف التمكين إلى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة، وتحويلها إلى إجراءات أو سياسات تهدف في النهاية لرفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية لمؤسسة أو تنظيم ما[2].

---

(1) مختار عبد القادر، عبد الرحمان عبد القادر، "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية-حالة الدول العربية-**"، مداخلة مقدمة في اطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الاسلامي تحت عنوان "النمو المستدام و التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي، 19-21-12-2011، الدوحة، قطر"، ص ص6-7.

(2) بن حسين، مرجع سابق، ص.10.

المطلب الثاني: التنمية و المفاهيم المتداخلة معها.

يعد مفهوم التنمية من اهم المفاهيم في القرن العشرين، حيث اطلق على عملية تاسيس نظم اقتصادية و سياسية متماسكة فيما يسمى بعملية التنمية. و تبرز اهمية مفهوم التنمية في في تعدد ابعادها و مستوياتها و تشابكها مع العديد من المفاهيم الاخرى مثل التخطيط و النمو و الانتاج و التقدم.

الفرع الاول: مفهوم التنمية

ظهر مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للدلالة على : "**حدوث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكتساب القدرة على التطور الذاتي الستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل فرد بالصورة التي تكفل زيادة درجات الاشباع للحاجات الاساسية عن طريق ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، و حسن توزيع عائد الاستغلال**"[1].

نص تقرير التنمية البشرية 1990 الصادر عن الامم المتحدة على ان التنمية " **تعني عملية توسيع الخيارات المتاحة امام الناس، و اهم هذه الخيارات و التي من بينها الدخل وتحقيق حياة طويلة خالية من العلل، و اكتساب المعرفة و التمتع بمعيشة كريمة و الحرية السياسية، و ضمان حقوق الانسان، و التركيز على تطوير القدرات البشرية، و استخدام هذه القدرات في الانتاج**"[2].

هناك عدة معايير عرفت من خلالها التنمية:

---

(1) سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية –الجزائر–**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية (تلمسان، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، 2013)، ص.32.

(2) عبد الكريم خوجة، **اشكالية التنمية في الجزائر بعد الاستقلاق –المفكر عبد الله شريط نموذجا–**، رسالة ماجيستر، تخصص علم اجتماع التنمية (جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2011)، ص ص17-18.

1-**التنمية انطلاقا من معيار الدخل:** يعرفها "**meir**" "**أنها عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة وكذا متوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة**".

2-**التنمية من حيث معيار التغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي** دون غيره من الهياكلالأخرى السياسية والثقافية والاجتماعية: "هي مجموعة المحاولات التي تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع بما يترتب عليه تحسين الوضع النسبي لرأس المال في نفس الوقت الذي يمكن استخدامه بأقصى درجة من الكفاية".

3-التنمية انطلاقا من النظرة الاقتصادية، من حيث أهدافها اقتصادية، و"هي عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق نمو معجل ومستمر في اقتصاديات البلدان ومحسن لظروف ومستوى حياة الإنسان فيها".

4-التنمية باعتبارها عملية حضارية، حيث تتضمن القدرة الذاتية على التحكم والتطور والابتعاد عن المحاكاة والتقليد، وخصوصا التحرر من التبعية الخارجية[1].

الفرع الثاني: المفاهيم المتداخلة مع مفهوم التنمية:

هناك عدة مفاهيم متداخلة مع التنميةكالنمو الاقتصادي، النمو و التنمية الاجتماعية.....**-النمو الاقتصادي:** و الذي يشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو من الإنتاج[2].

---

(1) سيداحمد كبداني، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزار مقارنة بالدول العربية -راسة تحليلية قياسية-**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية (تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلموم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2013)، ص ص36-37.

(2) جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية و الاستراتيجيات البديلة -دراسة حالة الجزائر و المغرب-**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية (جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2017)، ص.23.

-**النمو:** هو سلسلة من التغيرات المستمرة التي تتجه نحو هدف نهائي وهو اكتمال النضج و التكوين، و تحدث هذه التغيرات في الحجم و النوعية و الشكل، و الوظيفة و القدرة. و هي ما يحدث للمجتمع في حالة الرغبة في التغيير الى الاحسن[1].

- **التنمية الاجتماعية:** هي الجهود التي ترمي الى احداث سلسلة من التغيرات الوظيفية و الهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، و ذلك بزيادة قدرة ابنائه على استغلال الطاقة المتاحة، الى اقصى حد ممكن، ليحققوا قدر من الحرية و الرفاهية، يتخطى معدل النمو الطبيعي[2]. ---

-**التنميةالسياسية:**هي نماذج العلاقات بين الناس من خلال المؤسسات الحكومية السياسيةوالاقتصادية والاجتماعية[3].

-**التنمية البشرية:** تتعلّق أكثربتكوين القدرات البشرية، مثل تحسين الصحةأو المعرفة، باستخدام هذهالقدرات، سواء كان ذلك للعمل أو الترفيه أوالأنشطة السياسية والثقافية.

-**التنمية الإنسانية المستدامة:** . بناءً على تقرير التنمية البشرية لعام 1994. أن يكون لدينا التزام أخلاقي بأن نفعل من أجل الأجيال القادمة ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا[4].

---

(1) خوجة، **مرجع سابق**، ص.28.

(2) خوجة، **مرجع سابق**، ص22.

(3)صالح بلحاج، **التنمية السياسية نظرة في المفاهيم و النظريات**، ص.2، تاريخ النشر (2008)، تاريخ الاطلاع (2021/01/29)،رابط المقال:

https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_28.pdf

(19)عبد السلام نوير،" **نظريات التنمية و اسباب التازم-دراسة نقدية-**"، ص ص15-17،تاريخ النشر (2020/04/27)، تاريخ الاطلاع (2021/01/29)، رابط المقال **al-tafahom68.indb**:

:

المحور الثاني: الاطروحات النظرية للحوكمة و التنمية

قامت العديد من الدراسات التي فسرت الحوكمة من الجانب الاقتصادي اي تحسين اداء المؤسسات و الشركات و المنظمات، و من خلال بحثنا هذا وجدنا ان هناك من الدراسات التي فسرت الحوكمة من الجانب الاقتصادي اي المالي من اجل حوكمة المنظمات او الشركات، اما التنمية فهي الاخرى نظر اليها العديد من الاقتصاديين و الباحثين من حيث زيادة النمو الاقتصادي، الدخل .....

المطلب الاول: نظريات الحوكمة –حوكمة المنظمات–

1– نظرية الوكالة: طبقا لهذه النظرية فإن الاطراف الرئيسية و هم الموكلين تعين الوكلاء (المدراء) وتفوضهم لإدارة الشركة نيابة عن حملة الأسهم و هم الملاك اصحاب الاسهم. ويتوقع أصحاب الأسهم من الوكلاءالتصرف واتخاذ قرارات لصالحهم باعتبارهم مسؤولين في مهامهم ومسؤولياتهم. وعلى العكسمن ذلك، ليس من الضروري ان يتخذ الوكيل قرارات لصالح الأطراف الرئيسية.في ضوء هذه النظرية، يميل مجلس الادارة الى ممارسة رقابة واشراف و متابعة صارمة من اجل حماية مصالح الطرف الرئيسي او الموكل.

2–نظرية الرعاية: افترضت هذه النظرية أن المدراء التنفيذيين بالمنظمة بمثابة رعاة أو مشرفين نيابة عن الملاك،وتشترك المجموعتان من الاطراف في تحقيق أهداف واحدة، كما افترضتهذه النظرية أن الرعاة سوف يقومون بالمحافظة على الثروة وتعظيم ثروة أصحاب الأسهم من خلالأداء الشركة. وهنا يقوم الرعاة أو المشرفون وهم التنفيذيون او المدراء الذين يعملون لدىأصحاب الأسهم ، بالمحافظة على وتحقيق أرباحا لهم، و هنا مجلس الادارة يكون مراقبا.

3–**نظرية اعتمادية الموارد:** تناولت هذه النظرية دور أعضاء مجلس الادارة باعتبارهم مزودين للموارد للمدراء التنفيذييينوالتي تحتاجها المنظمة، مع تقديم المساعدة اللازمة لهم نحو انجاز الأهدافالتنظيمية، وتوضح النظرية أيضا أن أعضاءمجلس الادارة يلعبون دورا هاما في تقديم أو تزويد الموارد الرئيسية للمنظمة من خلال علاقاتهم مع البيئة الخارجية. مع وجود تدخلات من جانب مجلس الادارة و توفير دعم مالي وبشري قوي وغير ملموس للمدراءالتنفيذيين.

4-**نظرية اصحاب المصالح:** قامت هذه النظرية على افتراض مؤداه أن أصحاب الأسهم ليسوا فقط الفئة الوحيدة التي لهامصلحة في المنظمة، لذا افترضت أن العملاء أو المستهلكون لهممصلحة في المنظمة المتعامل معها ويتأثرون بنجاحها أو فشلها. ولذلك يقع علىعاتق المدراء التزامات خاصة لتأكيد حصول أصحاب المصالح على نطاق واسع على عوائد عادلة من تعاملهم مع المنظمة[1].

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتنمية

1-النظريات التطورية: سيطرت النظرية التطورية على الفكر السوسيولوجى خلال فترة القرن 19 وأوائل القرن20 ، وتنطلق هذه النظريات من فكرة أن كل المجتمعات تتغير من الشكل الساذج إلىالأشكال الأكثر تعقيدا في خط مستقيم من التطور. تمثل هذه النظريات انعكاساً لنظرية التطور "**لتشارلز داروين**"، حيث استلهم عدد من المفكرين الاجتماعيين منها نجد: **اوجست كونت** نظر إلى المجتمععلى أنه يمر بثلاث مراحل، هي: المرحلةاللاهوتية والعسكرية، المرحلة الميتافزيقيةوالشرعية، والمرحلة العلمية والصناعية. اما "**هربرت سبنسر**" اكد تطور المجتمع الإنساني من الساذجإلى المعقد، أو من حالة التجانس التي يسودها إلى حالة اللاتجانس التي يتحول خلالهاالمجتمع إلى المرحلة الصناعية، التي تتسم بالتمايز وتقسيم العمل والديمقراطية والعلاقات الطوعية. كما نظر كل من لويس **هنري مورجانوسير هنري مين** إلى التنمية بوصفها تنمية من الداخل، مهتمين بالتغيرات الاجتماعية والأخلاقية على أنها أساس التغير في المجتمع. كما كان لنظريات **دوركايم** تأثير كبير على حقل التنمية، حيث شرح التغيير في ضوء الروابط والعلاقات الأخلاقية، أو ما مؤكدا على حتميةالتطور الاجتماعي.

---

(1) نبيل محمد مرسي خليل **نظريات الحوكمة**،تاريخ النشر (2019/05/21)،تاريخ الاطلاع (2021/01/29)، ص ص1-4، رابط المقال:

https://shms.sa/authoring/116428.

و أوضح **ماركس**تطور المجتمع عبر مراحل تبدأ من الشيوعيةالبدائية مرورا بالرق والإقطاع والرأسمالية، وصولاً إلى مرحلة الاشتراكيةالمفضية إلى الشيوعية العلمية. مبيناً أن التطور يتم بفعل قوانين المادية الجدلية و الصراع الطبقي. اما **فيبر** في دراسته الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية للنظامالرأسمالي خلص إلى عدم ضرورة وجود نمط محدد للتنمية في التاريخ[1].

2-**نظرية التحديث:** ترى أن التنمية ما هي إلا عملية تحديث، بما يعني عملية تغييرلمختلفنواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في المجتمعات أوالدول التي تتم فيها. وذلك عن طريق زيادة الإنتاج الاقتصادي، واتساعمجال المشاركة السياسية من جانب أفرادهاوانتشار التعليم، وتتطلب تلك العملية ضرورةالاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة. كما أن التنميةهي عملية للتمايز الاجتماعي، يتحول فيهاالمجتمع إلى مرحلة أكثر تعقيدا، وهنا يتحولالمجتمع إلى أبنية أكثر تخصصاً. فالتنميةهي عملية يتمبمقتضاهاسد الفجوة بين مستوى المجتمع النامي، ومستوى المجتمع الحديث[2].

3- **نظرية التحديث من خلال الانتشار:** تقرر نظرية الانتشار، أن هناك سمات حضارية تتعلّق بالأنماط الحضاريةالإنتاجية الغائبة من مجتمعات دول جنوب العالم، وتحدث التنمية حينما تنتشرهذه الأنماط الحضارية، وتنتقل من دول الشمال إلى دول الجنوب، وهذهالأنماطترتبط بالتقنيات وما يرافقها من قيم وثقافة وتكنولوجيا مصاحبةلها. وتوضح أن الأنماط الحضارية والقيم الثقافية التي تصاحب التكنولوجياوالتقنيات وتطور الإنتاج يجب ربطها بمصالح الناس، وهي تنعكس إيجابياً علىحياة الأفراد، ليتاح انتقال المجتمعات من حالات التنمية المتواضعة إلى حالاتالتنمية الواسعة. وتؤكد النظرية أن المشكلة الأساسية في التنمية هي مشكلة الإنتاج،وهذه المشكلة مرتبطة بتراكم رأس المال.

---

(1) نوير، **مرجع سابق**، ص ص19-20.

(2) **المرجعنفسه**، ص.24.

4-نظرية التبعية وتقسيم العمل: تدور نظرية التبعية، حول فكرة محورية، مؤداها أن التخلف لا يمثلالحالة الأصلية للمجتمع في العالم الثالث، بل نشأ من خلال أساليبالخضوع للنفوذ الرأسمالي، معناه ان التخلف والتقدم هما وجهان لعملة واحدة بدأت مع بداية ولادة النظام الرأسمالي، وأن التخلف والتنميةهما انعكاس للتطور في البلدان المتقدمة، وأن شرط تطور البلدان المتقدمة هو تخلف وتبعية بلدان أخرى، حيث تستطيع بعض البلدان التوسع عبر الدفع الذاتي وتتبع بلدان أخرى.إذن فإن مفهوم التبعية مرتبط عضويابمفهوم السيطرة،وتمثلها دول المركز. والمجموعة الثانية هي التوابع او الاطراف[1].

المحور الثالث:العلاقة بين الحوكمة و التنمية –علاقة فك ام علاقة ارتباط-.

تعمل الحكومات وفي إطار تطبيق سياستها لمفهوم الحوكمة او الحكم الرشيد من منطلق علاقتها بالتنمية على توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من اجل الإصلاح والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات ومن أجل ذلك كله فلا بد من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات واتخاذها. ومن خلال علاقة الحكم الرشيد او الحوكمة بالتنمية يمكن تحديد ماهية الحكم الرشيد على أنها علاقة إدارة الحكم أو إدارة الدولة ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لكافة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية في الدولة لغرض التنمية ضمن نطاق احترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

بناءا على المفاهيم التي تطرقنا اليها نستخلص ان الحوكمة او الحكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنمية، خصوصا التنمية المستدامة. ويمكن ان نحدد عناصر الحوكمة وعلاقتها بالتنمية من خلال:

- ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة.

---

(1) **المرجع نفسه**، ص ص24-26.

– احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة.

– التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة و على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

– احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.

–إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة.

_اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد.

الخاتمة:

لا شك ان التنمية الشاملة تعتبر من اهم القضايا التي تضمن الرقي لمستقبل الدول والنهوض بالجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية لها، فمن خلالها يتم وضع البرامج التي تسهم في تلبية حاجات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات لتفعيل التعليم والتدريب والتوعية للتحضير والابداع.الا ان ما سبق لا يمكن بلوغه الا بالاعتماد على معايير الحوكمة وإسقاطها على آليات وسبل تحقيق التنمية الشاملة لبناء مجتمع قادر على تحمل المسؤولية بإرساء مبدأ الشفافية والعدالة للنهوض بالانسان وبيئته.وعليه نستنتج ان الحوكمة او الحكم الرشيد يمكن أن يقاس من خلال تحقيق حقوق الإنسانالمدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن توافر الحق في الحياة، والصحة والمسكن والطعام، والمساواة في التعليم، والأمن الشخصي والجماعي، وتعزيز مفهوم المشاركة،وتطبيق النظام الديمقراطي والتعديدية الحزبية وإجراء الانتخابات وكذلك مكافحة الفساد وهذهكلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة للمجتمع، بالإضافة إلى فرص بناء إعلام حرحيث يتطلب ذلك توافر بيئة تضمن استقلال المؤسسات والمنابر الإعلامية وتعطي

الحق لكلإعلامي في ممارسة دوره المهني دون مراقبة مسبقة أو ضغط سياسي أو آمني أو مالي ودونضغط وإكراه مجتمعي، وكل هذه السبل الرامية لتعزيز مبدأ الحكم الراشد تعمل على إدخالالإصلاح كتطلع منشود للمجتمعات العربية.

قائمة المراجع:

اولا: المقالات:

1-سليمة بن حسين، " **الحوكمة دراسة في المفهوم**"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 10، جانفي2015.

2- عبد القادر مختار، عبد الرحمان عبد القادر، "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية-حالة الدول العربية-**"، مداخلة مقدمة في اطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الاسلامي تحت عنوان "النمو المستدام و التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي، 19-21-12-2011، الدوحة، قطر".

ثانيا: رسائل الماجسيتر و الدكتوراه:

1-بوزيد سايح ، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية -الجزائر-**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية (تلمسان، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، 2013).

2-جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية و الاستراتيجيات البديلة -دراسة حالة الجزائر و المغرب-**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية (جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2017).

3-رؤوف هوشات، **حوكمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس**، اطروحة دكتوراه ل.م.د تخصص الادارة العامة و التنمية المحلية (جامعة باتنة 1، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018).

4-سمير عبد الرزاق مطير، **واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد و علاقتها بالاداء الاداري في الوازارت الفلسطينية**، رسالة ماجسيتر تخصص ادراة الدولة و الحكم الرشيد (جامعة الاقصى، اكاديمية الادارة و السياسة للدراسات العليا، 2013).

5-سيداحمد كبداني، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزار مقارنة بالدول العربية –راسة تحليلية قياسية-**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية (تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلموم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2013).

6-عبد الكريم خوجة، **اشكالية التنمية في الجزائر بعد الاستقلاق –المفكر عبد الله شريط نموذجا-** ، رسالة ماجيستر، تخصص علم اجتماع التنمية (جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2011).

7-فاروق اوشن، **تقييم اثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة مشروع منطقة ايقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة**، تخصص ادارة الاعمال الاستراتجية للتنمية المستدامة (سطيف، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية و العلاقات التجارية و علوم التسيير، 2015).

8-ليلى لعجال، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، رسالة ماجستير تخصص ديمقراطية و رشادة (قسنطينة، جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010).

9-وليد خلاف، **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي**، رسالة ماجستير تخصص الديمقراطية و الرشادة (قسنطينة، جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010).

ثالثا: مواقع الانترنت:

1-صالح بلحاج، **التنمية السياسية نظرة في المفاهيم و النظريات**، ص.2، تاريخ النشر (2008)، تاريخ الاطلاع (2021/01/29)، رابط المقال: **https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_28.pdf**

2-عبد الرحمن محمد رشوان، محمد عبد الله ابو رحمة، "**اثر تطبيق مبادئ الحوكمة كاداة لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية -دراسة حالة على الكليات الجامعية الحكومية الفلسيطينية-**"، (2018/09/13)، تاريخ الاطلاع (2021/01/23)، **www.ptcdb.edu.ps**

3-عبد السلام نوير،" **نظريات التنمية و أسباب التأزم-دراسة نقدية-**"، تاريخ النشر (2020/04/27)،تاريخ الاطلاع (2021/01/29) ، **al-tafahom68.indb**

4-علي توفيق الصادق، "**الحوكمة الجيدة تعزز التنمية المستدامة**"، (2019/11/17)، تاريخ الاطلاع (2021/01/23)، رابط المقال:**Alkhaleej.ae**

5-نبيل محمد مرسي خليل **نظريات الحوكمة**، تاريخ النشر (2019/05/21)،تاريخ الاطلاع (2021/01/29)، رابط المقال: **https://shms.sa/authoring/11642**

الأسس النظرية للحوكمة

The theoretical fondations of governance

1- صحراوي زبيدة.

- جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، مخبر الدراسات المالية والمحاسبية، الجزائر.

- zoubeida.sahraoui@univ-sba.dz

2- بن شيحة قادة هشام.

- جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، مخبر الدراسات المالية والمحاسبية، الجزائر.

hichemkada@yahoo.fr.

ملخص: تعتبر الحوكمة من أهم الآليات المعتمدة من قبل الدولة لتحقيق التنمية في مختلف القطاعات على الصعيد المحلي و العالمي، حيث يهدف البحث إلى تقديم البعد النظري للحوكمة، ومن أبرز ماتم التوصل إليه أنً دور الحوكمة لا يقتصر على سن القوانين، وإنًما يمتد إلى خلق البيئة المناسبة لدعم مصداقيتها من خلال التعاون بين أجهزة الدولة وباقي الأطراف.

كلمات مفتاحية: الحوكمة، الإفصاح، الشفافية، المسائلة، المساهمون.

ABSTRACT: Governance is considered one of the most important mechanisms adopted by the state to achieve development in every sector at the local and global level, so the target of the research is to explain what's governance, one of the important results is that the role of governance is not limited to enacting laws,but rather extends to creating an appropriate environment that supports its credibility through cooperation between state agencies and the rest of the parties.

Keywords: governance, disclosure, transparency, accountability, sherholders

مقدمـــة:

في ظل التعثرات والانهيارات المالية العالمية التي عانت منها كبرى الشركات، على سبيل المثال شركة "تشيباس" في شيلي سنة 1997 وشركة "وورلد كوم" في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999، حيث يجب التنويه إلى أنَّ المؤسسات التي استطاعت الصمود والاستمرار في خظام الأزمة هي تلك التي التزمت بقواعد الحوكمة التي سنتناولها بالتفصيل في بحثنا، وهذا ما أكسب مفهوم الحوكمة أهمية بالغة وشدَّ أنظار الباحثين والاقتصاديين خاصة في سنة 1997 إثر إنفجار الأزمة المالية الآسيوية وظهور أزمة الثقة في المؤسسات والقوانين التي تنظِّم التعاملات بين الشركات.

حيث تقوم فكرة الحوكمة على اعتماد آليات رقابية فعَّالة داخلية وخارجية في إطار المبادئ المنصوص عليها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، والتي تسعى إلى تحقيق مجموعة من أهداف أبرزها ضمان وحماية حقوق أصحاب المصالح.

أهمية الموضوع وخلفيته:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية التي يتمتع بها موضوع بحثنا، والذي ذاع صيته في العقود الأخيرة من القرن الماضي، حيث شهد اهتمام كبير من نخبة العلماء و الماليين والأكادمين، كما أصبحت المنظمات العالمية كذلك تعتمده كحل فعاًل للخروج من الأزمات المالية العالمية، وكذلك تخفيض حجم الخسائر الناجمة عن التجاوزات القانونية التي قام بها مسؤولو الشركات خاصة في الاقتصاديات الصناعية.

المنهج المتبع:

اعتمدنا على المنهج التاريخي، من خلال استعراض بعض التفاصيل التي تُؤرخ بداية ظهور مصطلح الحوكمة واهتمام المنظمات العالمية بهذا الموضوع، كما استخدمنا المنهج

الوصفي، من خلال استعراض أهَم التعاريف التي توضح المفهوم الدقيق لمصطلح الحوكمة، وكذلك مختلف الجزئيات النظرية التي تدعم هذه الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

قُسمت الدراسة إلى مبحثين وكل مبحث قُسِّم إلى أربع مطالب، حيث تحاولنا في المبحث الأول توضيح ماهية الحوكمة، من خلال التطرق في المطلب الأول إلى نشأة وتطور مفهوم الحوكمة، ثم في المطلب الثاني قمنا بذكر أهم التعاريف التي قدِّمتها المنظمات العالمية للحوكمة، أمَا في المطلب الثالث قمنا بشرح بعض خصائص الحوكمة، وكذا في المطلب الرابع قمنا بالتطرق إلى أهداف الحوكمة، أمَا المبحث الثاني فيمثل عموميات حول الحوكمة، ويشمل المطلب الأول الذي تناولنا فيه أنواع الحوكمة، ثم المطلب الثاني الذي ضبطنا فيه مبادئ الحوكمة، أمَا المطلب الثالث فيتعلَّق بتحديد الأطراف المشاركة في تطبيق مبادئ الحوكمة، وأخيرا المطلب الرابع الذي اهتم بأبعاد الحوكمة.

إشكالية الدراسة:

تندرج الحوكمة ضمن المواضيع الرائجة التي باتت تستحوذ على اهتمام الباحثين والاقتصاديين في العالم أجمع، خاصة في خضم التعثرات و الأزمات التي أصابت أكبر الاقتصاديات الدولية، ونظرا لأهمية هذا الطرح ارتئينا الإجابة على الإشكالية الآتية:

ما المقصود بالحوكمة؟ فيما تتمثل مبادئها؟ وماهي أبرز أبعادها؟

الدراسات السابقة:

1-دراسة محمد ياسين غادر، "محددات الحوكمة"، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان طرابلس، 15-17 دسمبر2012، لبنان: الهدف من الورقة البحثية هو إلقاء الضوء على مفهوم الحوكمة في القطاع العام وتحديد معاييرها

ومبادئها في إطار عام ومتكامل، ومن أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة أنَّ الحوكمة ظاهرة عالمية أي يمكن تجاهلها بل يجب اعتمادها في جميع الوحدات الاقتصادية، كما أنَّها نظام إداري حديث يساعد على الضبط الداخلي، واكتشاف المخاطر قبل وقوعها.

2-دراسة لعلا رمضاني وأم الخير البرود وشارف عبد القادر، إرساء دعائم الحوكمة المؤسسية لمواجهة الأزمات دراسة لأهم الأزمات والفضائح المالية لكبريات الشركات العالمية، 2017، 05-12-2020، www.refaad.com/views/GLEB/332html:
هدفت الدراسة إلى تحديد كيفية مساهمة الحوكمة المؤسسية في مواجهة الأزمات والفضائح المالية ، ومن أبرز النتائج المحققة أنَّ الممارسات غير الرشيدة كضعف الرقابة أدت إلى وقوع أزمات مالية عالمية عصفت بالاقتصاد العالمي بدءا باقتصاد القاطرة، كما أنَّ تبني النماذج الجيدة لحوكمة الشركات من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية وبالتالي رفع كفاءة وفعالية عملية التسيير.

تتوافق دراستنا مع الدراسات السابقة من حيث التركيز على الاهتمام بتكوين وتبسيط البعد النظري لمصطلح الحوكمة عبر سرد مختلف الأدبيات النظرية التي ذكرت هذا الموضوع، أمَّا الاختلاف فيتلخص في كون الدراسة الثانية وصفت بدقة الأزمات المالية العالمية و تطرَّقت إلى مجموعة من الفضائح لكبريات الشركات، حيث اعتبرت الحوكمة كحل جذري و استباقي للحد من التجاوزات، في حين أنَّ دراستنا تتناول الحوكمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة وتقليص الفجوة الاقتصادية في الدول النامية، وذلك عبر تقديم مقاربة نظرية تصف هذه الآلية.

المحور الأول: ماهية الحوكمة:

اكتسبت الحوكمة اهتماما كبيرا من جمهور العلماء و الاقتصاديين في العقود القليلة الماضية، فكبر حجم المؤسسات وتنوع نشاطها في ظل المنافسة الشديدة يستلزم توفير آلية

جيدة لضمان السير الحسن لأداء المؤسسة ككل، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم نشأة وتطور مفهوم الحوكمة، تعريفها، خصائصها، وأخيرا الأهداف المرجو تحقيقها.

أولا: نشأة وتطور مفهوم الحوكمة

اختلف الكتاب والباحثون حول التاريخ الأول لظهور مفهوم الحوكمة، حيث يرجع البعض تاريخ حوكمة الشركات إلى عام1932 عندما حاول Means and berle فصل ملكية الشركات عن الإدارة، بينما يرى آخرون أن جذور نشوء مفهوم الحوكمة يرجع إلى ظهور نظرية العقد التي وضعتها Coase سنة1937، ويرى آخرون أن الظهور الأول لمفهوم الحوكمة كان عندما قام Jensen and Meckli سنة 1976 بالاهتمام بمفهوم الحوكمة من خلال الحد والتقليل من تلك المشاكل الناتجة عن فصل الملكية عن الإدارة، ويرى آخرون أن تاريخ الحوكمة يمتد إلى القرنين السادس والسابع عشر ميلادي عندما تم تشكيل شركة الهند الشرقية وشركة المشرق العربي والشركات المستأجرة الرئيسة الأخرى، بينما الظهور الرائج لمفهوم حوكمة الشركات بدأ في عام 1970 في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم أصبحت الحوكمة بعد 50 عام موضع نقاش الأكاديميين والهيئات التنظيمية والمدراء والمستثمرين في جميع أنحاء العالم[1].

وعلى الصعيد الأوربي، ظهرت العديد من التقارير التي أكّدت على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، كان أبرزها القانون البريطاني الصادر عن بورصة لندن للأوراق المالية، حيث أصدرت تقرير Cadbury report في عام 1992، الذي ألزم الشركات مع ضرورة تقديم تفسيرات عن القواعد التي لم يتم الالتزام بها، وفي عام 1999 صدرت مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية الخاصة بحوكمة الشركات والتي أصبحت معيارا دوليا وبمثابة حجر الأساس لواضعي نظم الحوكمة في جميع أنحاء العالم، ونتيجة للأزمات الاقتصادية

---

[1] محمد العماد أسعد، **أثر دعائم آليات الحوكمة المفصح عنها على الأداء المالي دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أم القرى، 2015، ص 25.

التي حدثت في عدد كبير من الشركات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصدر الكونغرس الأمريكي في عام 2002 تشريع "Sarbanes–Oxley" الذي حدد متطلبات حوكمة جديدة تركز على لجان التدقيق وتحديد مسؤولياتها وواجباتها[1].

ثانيا: تعريف الحوكمة:

لا يوجد إجماع في الأدبيات على تعريف موحد لمصطلح الحوكمة، فتعرِّفها مؤسسة التمويل الدولي (IFC) بأنَها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها". كما تعرِّفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنَها:" مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح". كما عرِّفت الحوكمة بأنها عبارة عن الإطار القانوني والنظامي والأخلاقي الذي يحكم العلاقات بين الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وواضعي التنظيمات الحكومية وأصحاب المصالح وغيرهم، وكيفية التفاعل فيما بينهم للإشراف على عمليات الشركة من خلال تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية السليمة التي تجمعهم بالاعتماد على الأدوات المالية والمحاسبية ومعايير الإفصاح والشفافية، كما أنَّها عبارة عن حزمة من القوانين والأنظمة والتعليمات والإجراءات والأطر الأخلاقية الهادفة إلى تحقيق الجودة والتميز في أداء الشركة، وذلك باتباع الأساليب والوسائل الملائمة والفعالة لتنفيذ الخطط والبرامج وتحقيق الأهداف المرغوب فيها بأعلى جودة وأقل تكلفة[2].

---

[1] عمر يوسف عبد الله الحياوي، **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص 12-13

[2] لعلا رمضاني وأم الخير البرودوشارف عبد القادر، **إرساء دعائم الحوكمة المؤسسية لمواجهة الأزمات دراسة لأهم الأزمات المالية لكبريات الشركات العالمية**، 2017، تم الإطلاع في 05-12-2020، على الرابط www.refaad.com/views/GLEB/332html

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج بأنَّ الحوكمة هي[1]:

-مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات، وتخفيض المخاطر؛

-تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح؛

-مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة المؤسسة والراقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل المساهمين.

ثالثا: خصائص الحوكمة:

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ وجود علاقة وطيدة بين مفهوم الحوكمة وسلوكيات الأطراف الذين تربطهم مصالح بالمؤسسة، ومنه هناك مجموعة من الخصائص يجب توفرها في هذه السلوكيات، وهي[2]:

-الانضباط: يعني اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، وهذا الانضباط يتحقق من خلال توفير بيانات واضحة للجمهور، الالتزام بالأعمال الرئيسية المحددة بوضوح والتقدير السليم لحقوق الملكية؛

-الشفافية: يقصد بها تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث، كما تعني العلنية في مناقشة المواضيع، وحرية تداول المعلومات، وتتحقق من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة، نشر التقرير السنوي في موعده، الحفاظ على المعلومات وعدم تسريبها قبل الإعلان عنها؛

---

[1] نهى أحمد الحايك، **أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية دراسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، 2016، ص 25.

[2] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)**، الدار الجامعية، 2005، ص 23

-الاستقلالية: وتعني لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل، وتتحقق من خلال وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن مجلس الإدارة العليا، وجود لجنة تدقيق يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل، وجود لجنة لتحديد المكافآت يرأسها عضو إدارة مستقل، وجود مدققين خارجين غير مرتبطين بالمؤسسة؛

-المساءلة: تعني إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، عن طريق تقديم كشف حساب عن أي تصرف يحدث؛

-المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة، تتحقق إدا توفرت لجنة تدقيق ترشّح المدقق الخارجي وتراقب أعماله، وجود لجنة مراجعة تدقق تقارير المدققين الداخليين وتشرف على أعمالهم ؛

-العدالة: تتطلب احترام حقوق أصحاب المصالح، وتتحقق من خلال توفير المكافآت العادلة للموظفين، وحماية حقوق المساهمين.

رابعا: أهداف الحوكمة:

قامت منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي OECD بتحديد أهداف الحوكمة على النحو الآتي[1]:

-حقوق المساهمين: يجب معاملة المساهمين بعدالة، حيث يجب أن تضمن الحوكمة معاملة المساهمين جميعهم بشكل عادل ومتساوي، بما في ذلك الأقليات وحملة الأسهم من الأجانب؛

-دور أصحاب المصالح في الحوكمة: يجب أن تقوم الحوكمة بحماية حقوق أصحاب المصالح كما نص عليها القانون؛

[1] شوقي ناجي وهيثم حجازي، **إدارة الأعمال الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، 2011، ص 378

-مسؤولية مجلس الإدارة: يجب أن تضمن الحوكمة القيام بعمليات القيادة أو التوجه الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة؛

-الإفصاح والشفافية: يجب أن تضمن الحوكمة القيام بعمليات الإفصاح المتعلقة بكل أعمال الشركة بما في ذلك الوضع المالي، والأداء والملكية وحوكمة الشركة وذلك في الوقت المناسب.

المحور الثاني: عموميات حول حوكمة الشركات:

تمثل الحوكمة منظومة قائمة على التفاعل بين عدة أطراف من أجل الحرص على تطبيق المبادئ الموضوعة من قبل منظمة التعاون والتنمية، إلى جانب الإلمام بمختلف أبعادها، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى كل جزئية على حدى.

أولا: منظومة الحوكمة:

لقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP أربع أنواع للحوكمة ويمكن إطلاق مصطلح منظومة على كل منها، وهي كالآتي[1]:

-الحوكمة الشاملة: وتشمل العمليات وهياكل المجتمع التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لحماية الثقافة والمعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية، وللمحافظة أيضا على بيئة تضمن مستوى عالي من الخدمات الصحية، والحرية والأمن؛

-الحوكمة السياسية: ويوجد هذا النوع من الحوكمة في مجال آليات اتخاذ القرارات السياسية وتطبيقها وسن القوانين والتشريعات في الدولة، فالدولة يجب أن يكون لديها جهاز

[1] UNDP, **Reconceptualising Governance,** Discussion Paper (2), 1997, p 10.

تشريعي مستقل يستطيع المواطنون أن ينتخبوا ممثليهم بحرية، وجاز تنفيذي، وجهاز قضائي يتمتع باستقلالية عن الجهاز التنفيذي والتشريعي؛

-الحوكمة الاقتصادية: ويتضمن هذا النوع من الحوكمة، عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في النشاطات الاقتصادية في الدولة. هذا النوع من الحوكمة يؤثر في القضايا الاجتماعية مثل تحقيق العدالة ومحاربة الفقر؛

-الحوكمة الإدارية: وهي نظام لتطبيق السياسات من خلال مؤسسات القطاع العام التي يجب أن تتصف بالكفاءة، الاستقلالية، المساءلة والشفافية.

ثانيا: مبادئ الحوكمة:

المقصود بمبادئ الحوكمة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري المؤسسة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، وقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD المبادئ العامة للحوكمة وتشمل[1]:

-توافر إطار فعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يتوافق مع دور القوانين ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الاشراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون؛

---

[1] بلال ميتاني، حمدان رشيد الجمال، قدري سليمان الشكري، **أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الخيرية-دراسة ميدانية اربد**، مجلة الاقتصاد والمالية، الجزائر،المجلد 02، العدد 03، 2016، ص 47.

-حفظ حقوق المساهمين كلهم من حيث حقهم في نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد مجز من الأرباح ومراجعة القوائم المالية والحق بالمشاركة الفعالة في اجتماعات الهيئة العامة؛

-المساواة في التعامل بين المساهمين من حيث الحق في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت والمشاركة في القرارات الأساسية والحق في الاطلاع على الممارسات كلها التي يقوم بها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛

-احترام دور أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة كالمساهمين والمدينين، وتعويضهم عن أي انتهاك لحقوقهم القانونية وإفساح المجال أمامهم للمشاركة الفعالة في الرقابة على الشركة؛

-الافصاح العادل وفي الوقت المناسب عن دور مراقب الحسابات وملكية النسبة العظمى من الأسهم والتصرفات المالية لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وأصحاب المصالح؛

-تحديد الحقوق والواجبات القانونية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكيفية اختيارهم أعضاءه ودور الإشراف المناط بهم على الإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح ولجنة المراجعة.

ثالثا: الأطراف المشاركة في تطبيق مبادئ الحوكمة:

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في تطبيق الفعال لقواعد حوكمة الشركات، وهي[1]:

-المساهمون: وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على أرباح معتبرة، كما يملكون حق اختيار أعضاء مجلس الإدارة؛

-مجلس الإدارة: وهو يمثل المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح حيث يقوم باختيار المديرين التنفيذيين بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم كما يقوم برسم السياسة العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين؛

-الإدارة: وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم الأرباح وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤولياتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين؛

-أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفون بمقدرة الشركة على الاستمرار.

رابعا: أبعاد الحوكمة:

يشمل مفهوم الحوكمة عدة جوانب، وهي كالآتي[1]:

---

[1] هاني زياد أحمد دراوشة، **مبادئ الحوكمة في إطار مدونة الحوكمة لعام 2009 ومدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بها**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2014، ص22-23.

-البعد السياسي: يعتبر البعد السياسي المؤشر الأساسي لتكريس الحوكمة باعتبارها تقوم على نمط وطبيعة الحكم السياسي وكيفية عمله وعلاقته بالمجتمع المدني، ويشمل بالتالي أساليب اتخاذ القرارات السياسية الناجعة وتطبيقها من طرف سلطة ذات مشروعية؛

-البعد الإداري والتقني: ويتعلق هذا البعد بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها في أداء وظائفها بكل شفافية واستقلالية، كما تأخذ بعين الاعتبار محاربة الفساد الإداري والقضاء على البيروقراطية ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين؛

-البعد الاقتصادي والاجتماعي: يُعنى المؤشر الاقتصادي بتحسين الأداء الاقتصادي وتفعيل السياسات التنموية لمواجهة مختلف الأزمات، أما البعد الاجتماعي فيُعنى بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وفق معيار العدالة والمساواة بين المواطنين، وفتح المجال للمبادرة الخاصة؛

-البعد القانوني: ويتجسد من خلال خضوع الهيئات الحاكمة لمبدأ المشروعية، ويعني ذلك المرجعية وسيادة القانون، وكذا ضرورة العمل على الحصانة التشريعية .

خاتمة:

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أنَّ مهمة الحوكمة لا تقتصر على سنِّ القوانين واللوائح ومراقبتها، وإنَّما تشمل كذلك توفير البيئة المناسبة لدعم مصداقيتها، الأمر التي يتحقق بالتعاون بين كل من الدولة، الهيئات الرقابية، الوحدات الاقتصادية، وكذلك المجتمع المدني.

نتائج الدراسة:

---

[1] تبري أرزقي، **الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وسياسة الحوكمة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية، 2014، ص 22-23.

من خلال ما سبق ذكره، تمَّ التوصل إلى النتائج الآتية:

– الحوكمة هي مجموعة من اللوائح والإجراءات والقوانين التي يجب أن تلتزم بها المؤسسات في كافة تعاملاتها، حتى تضمن تكريس الشفافية والمصداقية؛

– تعمل الحوكمة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وكذا تفعيل التكامل بين كافة القطاعات ومحاربة الفساد المالي والإداري، إضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية؛

– يضمن التفاعل بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية للحوكمة التكريس الجيد لها، وبالتالي تحقيق الأهداف المتوخاة من هذا النظام؛

التوصيات:

–توصي الدراسة بضرورة الالتزام بمبادئ الحوكمة في جميع القطاعات خاصة المؤسسات الاقتصادية، التي تعتبر الحجر الأساسي لدعم التنمية المستدامة في مختلف الاقتصاديات سواء الصناعية أو النامية؛

–توصي الدراسة بضرورة خلق نوع من التفاعل بين الجوانب الفكرية للحوكمة والجوانب التطبيقية، من خلال تقديم دورات تكوينية للموظفين بغية توعيتهم بأهمية هذه الآلية في تحسين أداء المنظمات التي يعتبرون جزء منها؛

–توصي الدراسة بضرورة خلق إطار تشريعي يلزم كل المؤسسات العامة والخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة، حتى يتوفر المناخ الاقتصادي الجيد لجذب الاستثمارات والأجنبية وتشجيع المستثمرين المحليين وبالتالي تسريع عجلة التنمية.

قائمة المراجع:

1. محمد العماد أسعد، **أثر دعائم آليات الحوكمة المفصح عنها على الأداء المالي دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أم القرى، 2015.

2. عمر يوسف عبد الله الحياوي، **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

3. لعلا رمضاني وأم الخير البرودوشارف عبد القادر، **إرساء دعائم الحوكمة المؤسسية لمواجهة الأزمات دراسة لأهم الأزمات المالية لكبريات الشركات العالمية**، 2017، تم الإطلاع في 05-12-2020، على الرابط www.refaad.com/views/GLEB/332html

4. نهى أحمد الحايك، **أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية دراسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، 2016.

5. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)**، الدار الجامعية، 2005.

6. شوقي ناجي وهيثم حجازي، **إدارة الأعمال الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، 2011.

7. UNDP, **Reconceptualising Governance**, Discussion Paper (2), 1997.

8. بلال ميتاني، حمدان رشيد الجمال، قدري سليمان الشكري، **أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الخيرية-دراسة ميدانية اربد**، مجلة الاقتصاد والمالية، الجزائر،المجلد 02، العدد 03، 2016.

9. هاني زياد أحمد دراوشة، **مبادئ الحوكمة في إطار مدونة الحوكمة لعام 2009 ومدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بها**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2014.

10. تبري أرزقي، **الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وسياسة الحوكمة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة عبد الرحمان ميرة–بجاية، 2014.

الشروط الداخلية لتحقيق حوكمة التنمية في إفريقيا
مقاربة سياسية –اقتصادية

Internal conditions for achieving development governance in Africa
Political-economic approach

1- عبد الوهاب عميري

- جامعة بومرداس – الجزائر.

omiri.abdelwahab@gmail.com

2-عدنان زروقي .

- جامعة بومرداس – الجزائر.

Zerrouki.ad15@gmail.com

ملخص:

تبحث هذه الورقة في الشروط السياسية والاقتصادية الواجب الالتزام بها على مستوى الدول الإفريقية لتحقيق التنمية كهدف ابتدائي، ثم حوكمة التنمية كهدف استراتيجي ومستوى أرفع ضمن هدف التنمية ، إن موضوع الشروط السياسية والاقتصادية بالنسبة للدول الإفريقية التي تسجل هشاشة في التنمية ، يحوز على الأهمية و الأولوية في البحث والتحليل لما يترتب عليه تحقيق آلي للتنمية وحوكمتها . وهو ما تحاول هذه الدراسة بحثه من خلال الإشكالية التالية : ماهي الشروط السياسية والاقتصادية لتحقيق حوكمة التنمية في إفريقيا .

كلمات مفتاحية:

(الأبعاد السياسية للحوكمة – المشكلات التنموية الإفريقية – الشروط السياسية لتحقيق حوكمة التنمية في إفريقيا– الإجراءات الاقتصادية لتحقيق حوكمة التنمية في إفريقيا).

ABSTRACT:

This paper examines the political and economic conditions that must be adhered to at the level of African countries to achieve development as a primary goal, then development governance as a strategic goal and a higher level within the goal of development. The issue of political and economic conditions for African countries that record fragility in development, is given priority and importance in research and analysis of what entails the automatic realization of development and its governance. Which is what this study attempts to investigate through the following problem: What are the political and economic conditions for achieving development governance in Africa?

Keywords:

Political dimensions of governance - Development issues in Africa - Political conditions for achieving development governance in Africa - Economic measures for achieving development governance in Africa.

مقدمـــة:

يعبر مفهوم حوكمة التنمية عن عملية تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة لتحقيق التنمية، ويستدعي تجسيد الحوكمة ترسيخ سياسة تؤطر السلوك السياسي والاقتصادي والاجتماعي، و تواكب و تتابع متطلبات واحتياجات المواطنين .

وبناء عليه، فإن غياب الحوكمة من خلال غياب شروطها الأساسية ، يكّرسُ وضعًا مزريًا ، ويبقي على المشكلات التنموية التي تزيد من هشاشة الدولة، على اعتبار أنّ الحوكمة شرط جوهري وأساسي في تحقيق التنمية الشاملة، وبالدرجة الأولى التنمية الاقتصادية.

رغم مرور عقود من الزمن على استقلال الدول الإفريقية، إلا أنها مازالت تتخبط في مشاكل تنموية متعددة ، و تتذيل ترتيب الدول من حيث الفقر والتخلف، بالرغم من الثروات التي تزخر بها.

إن المتمعن في خصوصيات الدول الإفريقية لا يتأخر في الوقوف على الهشاشة السياسية المترتبة على تعثر بناء الدولة الإفريقية بعد الاستقلال ، بسبب عدم تحقيق انتقال ديمقراطي يؤسس لبناء أنظمة سياسية كاملة الشرعية وقوية، قادرة على ضمان البيئة الاقتصادية المناسبة لتحقيق تنمية شاملة، ثم حوكمة هذه التنمية في ضل ترسيخ الديمقراطية.

وبناء عليه، أصبح الحديث عن حوكمة التنمية في إفريقيا بدون معنى، في غياب الشروط الداخلية ذات الملمح السياسي والاقتصادي.من خلال الاحتكام إلى مقوماتها السياسية والاقتصادية .

وعليه، فإنه من الضروري بما كان بحث الشروط السياسية والاقتصادية الواجب مراعاتها من قبل الدول الإفريقية التي تسجل هشاشة في التنمية، لما يترتب عليه تحقيق آلي للتنمية وحوكمتها . وهو ما تحاول هذه الدراسة بحثه من خلال الإشكالية التالية:

ماهي الشروط السياسية والاقتصادية لتحقيق حوكمة التنمية في إفريقيا ؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهي الأبعاد السياسية للحوكمة ؟

- فيما تتمثل المشكلات التنموية الإفريقية ؟
- ماهي الشروط والترتيبات السياسية والاقتصادية الضرورية لتحقيق حوكمة التنمية في إفريقيا؟

أهمية الموضوع :

يستمد الموضوع أهميته من خلال البحث في إشكالية حوكمة التنمية في افريقيا، وكيف ترتبط هذه الأخيرة بالشروط السياسية والاقتصادية التي يجب مراعاتها.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، لأنه الأنسب لتفصيل محاور الدراسة و الإجابة على الإشكالية

تقسيم الدراسة :

المحور الأول: الأبعاد السياسية للحوكمة والمشكلات التنموية الإفريقية

المحور الثاني: تحليل أسباب المشكلات التنموية في إفريقيا

المحور الثالث : شروط تصحيح مسار حوكمة التنمية في إفريقيا: رؤية اقتصادية– سياسية.

المحور الأول: الأبعاد السياسية للحوكمة والمشكلات التنموية الإفريقية

أولا . الأبعاد السياسية للحوكمة

يشير مفهوم الحوكمة في أدبيات **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** إلى:"ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلاد على جميع المستويات، ويتضمن الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات المتطورة التي يعبر المواطنون والجماعات من خلالها عن مصالحهم وحاجاتهم، ويمارسون حقوقهم وواجباتهم القانونية ، ويعتمد المفهوم على المشاركة والشفافية والمساءلة، ويؤمن أفضل استخدام للموارد، ويضمن العدالة وتطبيق القانون[1].

---

[1] إبراهيم فريد عاكوم ، **إدارة الحكم والعولمة (وجهة نظر اقتصادية(**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006، ،ص 58.

أما **البنك الدولي** فقد عرف الحوكمة للمرة الأولى سنة 1989 على أنها "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة. ومع بداية التسعينات، حاول خبراء البنك الدولي إعطاء تعريفات أخرى أكثر دقة للمفهوم فعرفوها في الدراسة التي أجراها البنك عام 1992 على أسلوب الحكم والتنمية على أنها" أسلوب ممارسة السلطة في الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية" [1]

وتعرفها **الأمم المتحدة** على أنها ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي أي أنها الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم من خلال دعمهم ومشاركتهم[2].

و وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية2002 فإن الحوكمة: "هي الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا.[3]

فضلا على هذه التعاريف التي تحمل ملامح المكونات السياسية للحوكمة، تتناول جل الدراسات المتعلقة بالحوكمة هي الأخرى مكونات سياسية ، والتي نجملها فيما يلي:

---

[1] شعبان فرج ،"**الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق الحكومي**"، **معارف**، العدد : ديسمبر 2011، ص 126.

[2] أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الراشد (إطار نظري(**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 54

[3] الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية2002 خلق الفرص للأجيال القادمة** (تاريخ الاطلاع جانفي 2021)، ص 101 ، في:

file:///C:/Users/dualtech/Downloads/AHDR_2002_Complete.pdf

1.الشرعية : تتجسد الشرعية عبر القبول والرضا الذي يعبر عنه المواطنون، إزاء السلطة التي تحكمهم، على أن تعمل هذه السلطة في حدود ما يسمح به القانون، وفي إطار تتوخى منه تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير بيئة عيش مناسبة.

2. **المُشاركة:** ضمن البيئة المعيشية التي تتوخاها السلطة ، تتطلب الحوكمة توفير البيئة المُناسبة لمشاركة جميع المواطنين في عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة ، سواء بطريقة مباشرة، أو عبر مجالس منتخبة تتبنى انشغالاتهم، وتعمل على تجسيد مطالبهم.[1] فعلى السلطات كذلك أن تعمل على إشراك المواطنين وذلك عبر اللجان الرسمية وعبر اللقاءات الدورية ، وعبر تأطير الجمهور المعني بمشاريع التنمية في لجان متابعة وإشراف ومراقبة لهذه المشاريع ، كما أن عليها أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات وميزانياتها ومشاريعها، وإشراك المواطنين في تحديد الحاجات وتحديد الأولويات عبر الاستفتاءات وعبر المسوحات الإحصائية ، كما أنه يقع عليها عبء العمل على إشراك الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتلاقي المصالح وعدم تعارضها، ولبناء الثقة بين السلطة المحلية وهيئات المجتمع المدني[2] .

3. المساءلة والشفافية: لأجل تجسيد المشاركة والشرعية،لابد من تفعيل مكونان أساسيان من مكونات الحوكمة هما المساءلة والشفافية. و تتمثل المساءلة **في** خضوع صناع القرار

---

[1] وفاء معاوي، **الحُكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2009-2010، ص ص 39-41

[2] حسن كريم، حسن كريم، "**الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية** " ،مجلة المستقبل العربي، العدد309 نوفمبر. 2004 ،ص 64

لمساءلة المواطنين. في حين تتجسد الشفافية عبر إتاحة المعلومات للمواطنين ، وتعزيز فرصهم للمشاركة في السياسات العامة.

4. الكفاءة والفعالية: يجب على فواعل الحوكمة امتلاك المهارات اللازمة والإمكانيات المتطورة لوضع السياسات ، وهذا يستدعي بدوره ضرورة توفر قيادات تتسم بقدراتها الفنية العالية في رسم السياسات التنموية المناسبة والناجعة.

5.الاستجابة للمتطلبات: ارتباطا بالمكون السابق الذي يفضي إلى رسم السياسات التنموية المناسبة والناجعة، فإن هذا الهدف يؤسس ويرتبط بالمكون الاستراتيجي الآخر للحوكمة ، وهو الاستجابة للمتطلبات ، مع العلم أنه يشترط في رسم السياسات التنموية خدمة الساكنة ، والاستجابة لانشغالاتهم و مطالبهم وحاجاتهم، وهو ما يعزز الروابط بين الطرفين.[1]

ثانيا.الدولة كفاعل أساسي في تجسيد الحوكمة واللامركزية كآلية رئيسية لها

نركز في هذا المحور على الحوكمة المحلية كأرضية لتحقيق حوكمة التنمية الدولاتية ككل.

1. الدولة كفاعل أساسي في تجسيد الحوكمة:

تعتبر الدولة فاعل أساسي في تجسيد الحوكمة ، لما تحوزه من مسؤوليات وصلاحيات عبر هيئاتها التشريعية والتنفيذية في رسم السياسات العامة، وصياغة القوانين. التي تسمح بتحديد الأطر التنظيمية التي تدعم مكونات الحوكمة المحلية، وذلك عبر صياغة قوانين تسمح بتشكيل منظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني ولا تقمعها، وإعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، وتوفير أطر حوارية بين جميع الأطراف.[2]

---

[1] وفاء معاوي، مرجع سابق.

[2] حسن كريم، "مرجع سابق، ص 64

2. اللامركزية كأهم الأبعاد السياسية للحوكمة المحلية:

تتضمن مكونات الحوكمة المحلية أبعادا سياسية انطلاقا من كونها تقوم أساسا على مفهوم الديمقراطية التشاركية في صياغة وتنفيذ مختلف الاستراتيجيات والخطط التنموية على المستوى المحلي . وبناء على ذلك، فإن اللامركزية هي من أهم الأبعاد السياسية للحوكمة المحلية، باعتبارها شرط محوري لبنية نسق حوكمة التنمية المحلية.

وتُعد اللامركزية أحد أهم النُظم التي يُمكن من خلالها للمواطنين في المُجتمع المحلي من المُشاركة الحقيقية في إدارة وتدبير الشأن المحلي للمجتمعات التي يعيشون ضمنها، حيث أضح هذا النوع من النُظم معيارا ينعكس نجاحه على نجاح عملية التنمية المحلية بجميع أبعادها، لاسيما في ظل عجز الحكومات المركزية في تلبية احتياجات المُجتمع[1] .

ويتمثل البعد السياسي للامركزية في كونه يهدف إلى إعطاء المواطنين أو ممثليهم المنتخبين المزيد من السلطات في صنع القرار العام، وزيادة المشاركة الشعبية في تحديد الأولويات والاحتياجات للسكّان[2].

وفي هذا الصدد، تجمع أغلب الدراسات فيما يتعلق بالنظم اللامركزية على مجموعة من الفوائد، على غرار توفير إمكانية توفير فرص أوسع لمشاركة الجمهور وإسهامه، والتجاوب والتكيف الأكبر مع الأوضاع المحلية، ممّا يؤدي إلى فعالية أكبر من حيث الأداء والنتائج.[3]

---

[1] سامي الطوخي،" **اللامركزية المُجتمعية مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة**"، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ص.3.

http://www.pidegypt.org/download/Local-election,pdf

[2] ماهر المدادحة،" **اللامركزية بين مفهومي الإدارة المحلية والتنمية المحلية**"، **في،**

http://www.alghad.com/articles/875690-

[3] سامي الطوخي، **مرجع سابق**، ص. 9

و يتجسد دور اللامركزية في بنية نسق عملية حوكمة التنمية المحلية، في الملمحين التاليين:

أ. اللامركزية كإطار ملائم لتخطيط وتنفيذ التنمية المحلية :

تُعنى عملية التخطيط في ظل اللامركزية الإدارية بتفعيل المشاركة الشعبية في عمليات إعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية، وهذا ما يُعرف بأسلوب التخطيط من تحت، فالتخطيط والبناء من أسفل يعمل على تحقيق مبدأ رئيسي للتنمية الناجحة ، حيث تُمكّن من تعزيز الحرية بمفهومها الإنساني، و تساهم في تحديد أهداف التنمية الإقليمية التي تعكس خصوصية الإقليم قيد التخطيط[1]

إن تطبيق الإدارة اللامركزية بفاعلية في مجال التخطيط المحلي، يُساعد على تفعيل عملية التنمية المحلية، باعتبار أنّ الخطط المتوصل إليها في هذا النمط من التسيير عادةً ما تكون قريبة لمتطلبات السكان المحليين، باعتبارهم فاعلين أساسيين في عملية صياغة وتنفيذ الخطط التنموية على مستوى أقاليمهم .

ب. اللامركزية كآلية لتوسيع خيار المُشاركة والديمقراطية المحلية

يعتبر تعزيز اللامركزية واعتمادها أحد العناصر الهامة للديمقراطية التشاركية؛ ففضلا على كونها أداة لتحويل السلطات إلى المستوى المحلي،فهي آلية لإحقاق مفهوم

---

[1] سليمان ولد حامدون،**اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية**، المعهد الدّولي للدراسات، واشنطن، 25-06-2016

http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/598.htm

الديمقراطية،فاللامركزية تتماهى مع الديمقراطية حيث تؤسس كل واحدة للثانية؛ فاللامركزية ضرورة لبناء نظام ديمقراطي، والديمقراطية لا تتجسد في غياب اللامركزية[1] .

وتهدف اللامركزية إلى تقوية صلاحيات تدخل الجماعات المحلية ، وهو ما لا يتم إلاّ من خلال فتح المجال أمام إشراك أكبر قدر للمنتخبين في عملية تدبير الشأن المحلي .ممّا يجعل مفاهيم كاللامركزية والحكم المحلي والإدارة المحلية أكثر اقترانًا بالمقاربة التشاركية، التي تُشكل وتعكس أفضل نموذج للديمقراطية المحلية .كما تسمح اللامركزية بتوفير البيئة والآليات اللازمة لاستخدامٍ أمثل للموارد والإمكانيات المتاحة. [2]

كما تساعد اللامركزية على تحسين إدارة الحُكم بتعزيز المساءلة والمشاركة والشفافية، وهو ما يؤسس لديمقراطية محلية حقيقية .على أساس أنه كلما صغُر النطاق الجغرافي للمجتمع، زادت قُدرة الناس على المشاركة الفعالة في تدبير الشأن المحلي.[3]

يُمكن القول أنّ اللامركزية تُشكل شرطا أساسيًا يجب توافره في بنية نسق حوكمة التنمية المحلية، نظرا لعدة اعتبارات؛ لعلّ أبرزها أنّ اللامركزية تُشكل البيئة الملائمة والحاضنة لتوسيع صلاحيات الهيئات المحلية، التي بدورها تفتح المجال للمشاركة في عملية تدبير الشؤون العامة للمجتمع المحلي.

---

[1] وفاء معاوي، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر** ، رسالة ماجستير غيرَ منشورة، :جامعة باتنة1 ، كلية الحقوق .والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009– 2010، ص22

[2] طارق أتلاتي،" **اللامركزية والحكامة**،في:"،*http://alhoriyatmaroc.worldgoo.com/t811-topic*

[3] سليمان ولد حمدون،" مرجع سابق.

المحور الثاني: تحليل أسباب المشكلات التنموية في إفريقيا

أولا : تداخل الأسباب السياسية و الاقتصادية

لا تنتج مشكلات التنمية الأفريقية من مصادر خارجية فقط، فهناك عدة مصادر وأسباب داخلية للأزمات الاقتصادية الأفريقية، وهي التي لخصها تقرير البنك الدولي عام 1996 في أزمة الحكم وكفاءة الدولة.

فالدول الإفريقية ينتشر الفساد في جهازها الإداري والسياسي، النخب الأفريقية تنظر لموقعها على أنه مصدر لإثرائها .كما تعاني بعض الدول الأفريقية من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يؤثر في الأداء الاقتصادي. فبعد استقلال الدول الأفريقية دخل العديد منها في حروب أهلية حتى إن بعض الدول لم يتعد النمو السنوي في ناتجها الإجمالي 0.5%في الفترة بين عامي 1965 و1985. وما زالت الصراعات الأهلية دائرة في بعض دول القارة.

يضاف إلى ذلك عدم وجود القوة البشرية المناسبة لتحقيق التنمية نظرا لانخفاض مستوى التعليم والرعاية الصحية في كثير من دول القارة. وهناك عدد من دول القارة زاد إنفاقها العسكري على إنفاقها على التعليم والصحة. ومن ناحية أخرى تعاني معظم الدول الأفريقية من تدهور في بنيتها الأساسية اللازمة للتنمية، ووجود هذه المعوقات يعني أن الدول الأفريقية أمامها طريق شاق لتحقيق التنمية يحتاج إلى إرادة حقيقية من قبلها.[1]

وينعكس الوضع السياسي للدول الإفريقية على سوء إدراك صناع القرار لأصل التهديدات الأمنية، فهذه الأخيرة هي في الأصل وفي غالب الحالات وليدة تردي الوضع الاقتصادي، الذي هو ليس وليد عجز في مقومات التنمية، إنما هو وليد قصور سياسي_يتمثل في الاستمرار في المراهنة على اقتصاد ريعي. فالتبعية للاقتصاد الريعي، يجعل الدول الإفريقية سهلة الاختراق، و يعرض أمنها للخطر. فالدول التي تعتمد على الريع النفطي، تتأثر

---

[1] **المشكلات التنموية في أفريقيا**، في:

https://www.aljazeera.net/2004/10/03

بالتقلبات الحادة للأسعار في الأسواق العالمية، وتعرض إثره لهزات اقتصادية خطيرة و تداعيات سلبية. أما الدول التي تعتمد على الريع السياحي، إن صح التعبير، فوضعها هي الأخرى يبقى هشا، حيث أن عزوف السياح لسبب أمني أو لأسباب سياسية، يعرضها لنتائج اقتصادية وخيمة ولتداعيات سلبية.

إن الاعتماد على الريع البترولي والسياحي والقطاعات غير المنتجة، وعدم تنوع الصادرات، وإهمال القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة، وتواضع الاستثمار فيها، والإفراط في السيطرة السياسية لبيروقراطية ناقصة الكفاءة وغير خاضعة للرقابة والمحاسبة الفعالة،كل ذلك يبقي الاقتصاديات الإفريقية رهينة إيرادات أسعار النفط والمواسم السياحية، ويمنح شعورًا مزيفًا بالأمان ، ووهمًا بالمناعة السياسية والاقتصادية، مما يفقد حكوماتها الوعي بالحاجة إلى إصلاح سياسي وتنويع اقتصادي.

إن التبعية للريع ترسم مسارا تنمويا مزعوما، لذلك فإن العمل على تنويع الأنشطة الإنتاجية يعد أمرا حتميا في الوقت الراهن للخروج من دائرة الريع وبناء اقتصاد جديد يهدف إلى تحسين أداء القطاعات الإنتاجية[1].

ثانيا: العلاقة بين طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصاد الريعي :

تعد طبيعة الأنظمة السياسية للدول الريعية من أسباب إخفاق سياسات التنويع، أو عدم جدية اعتماد سياسات التنويع الاقتصادي. وهناك من يرى بأنه من ناحية نظرية، بأنّ التنويع ضدّ طبيعة الدول الريعية بافتراض أن تكون غير ديمقراطية؛ وسبب ذلك أنّه يسلب الدولة الريعية آلية توزيع الريع كأهمّ مقومات بقائها واستمرارها؛ فالريع يركّز الدخل في يد النُخبة السياسية، ومن ثمة يركّز الثروة والقوة والتوزيع، ويجعل التوزيع نفسه أداة سياسية لتعزيز الأوضاع القائمة وتعظيم فرص البقاء في السُلطة . أمّا التنويع، فمن المفترض أن يحُدّ التركّز في

---

[1].ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ، جامعة قسنطينة، 2007 ، ص 83

النشاط الاقتصادي والدخل، وهذا يتطلب مشاركة شريحة أكبر من المجتمع في العمل والإنتاج، وهو يعني نموا ذاتيًّا مستقلًّا عن الريع، وعن آلية توزيعه من خلال السُلطة التي تعتمد على الاستقطاع وعلى هذا التوزيع. أما التنويع فيؤسس لتكوُّن مجموعات ضغط تدافع عن مصالحها والى تطورات ومطالب سياسية، كما جرى في أوروبا. فالإشكالية الموروثة في نماذج نموّ اقتصاديات الريع هي في وجود قلّة تشارك في الإنتاج، وقلّة تقتسم الريع أيضًا . وفي التنويع، أصبح الأمر يعتمد بالدرجة الأولى على طريقة توزيع الريع من خلال الدولة المرتبطة بالنظام السياسي والعقد الاجتماعي فيها[1] .

يمكن القول أن هناك علاقة بين الريع، والديمقراطية، والنخبة الحاكمة. فالنخبة "الحاكمة في دولة الريع ليست رافعة اجتماعية للديمقراطية، فما يحركها ويشكل سلوكها السياسي هو الرغبة في الاستحواذ على الريع، بما يضمن إدامة آليات إعادة إنتاج الهيمنة والسيطرة والنفوذ. وبهذا المعنى فإن دولة الريع وفق ما تشير له التجربة التاريخية لم تشهد انتقالا مكتملا إلى الديمقراطية. فالنظام السياسي القائم والمستند إلى نظام الريع يمكن له أن يستمر دون حاجة فعلية إلى عملية سياسية،إذ تستبدل العملية السياسية بصيغة من التحالفات التقليدية التي توفر نوعاً من الاستقرار النسبي_والشكلي، وهي تحالفات تتماسك بفعل إعادة توزيع ثروة الريع لتحقيق وإدامة التوافقات بين القوى النافذة، وكذا احتواء النخب الثقافية المؤهلة للعب دور فاعل في بناء المجتمع المدني.[2]

وقد ترتب على قيام دولة الريع، نشوء شبكة من علاقات توزيع وإعادة توزيع المزايا، بحيث ينتظم المجتمع على شكل هرم من شرائح الريع المتتابعة تحصل على مزايا خاصة نتيجة لوضعها المتميز في هذا الهرم، وبدورها تقوم هذه النخب بإعادة توزيع جزء منه في حلقات

---

[1] . خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، أوت 2015، ص ص 28– 29

[2] . صالح ياسر، **النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق**، ورقة سياسات، مؤسسة فريديريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق (العراق تشرين الثاني 2013) ص ص 2 – 6، في:http://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/10346.pdf

تالية من شرائح الريع.[1] ومن المؤكد أن التركز المفرط على مصادر الريع ، يفضي إلى تعطيل بناء وتطور مؤسسات ديمقراطية حقيقية تستند إلى المواطنة كبديل حقيقي لنظام"الكوطة" والمحاصصة .[2] لهذا، فإن دخول الريع تؤثر سلباً في عملية التحول إلى الديمقراطية،[3] و تفسد الانتقال إلى الديمقراطية.

وبناء عليه، هناك من يرى بأن الانتقال الديمقراطي يتعارض مع اقتصاد الريع، فالبلدان النفطية تختزل السياسات الاقتصادية في موازنات سنوية متتابعة لإعادة توزيع إيرادات النفط وتدويرها على شكل إنفاق موسع على البنية التحتية والقطاع العام والخدمات، لتحقيق" نمو " لا ينعكس بالضرورة على شكل توزيع عادل للثروة.

وبالرغم من أن التوزيع غير العادل للثروة تأثيره سلبي على الاستقرار، إلا أنه ليس حافزا كافيا لبلورة توافقات وطنية لتوحيد وتنسيق الجهود لإحداث تغييرات سياسية . بل حتى في حالة حدوث تحرك اجتماعي للمطالبة بعدالة التوزيع، سرعان ما يتم احتواءه بسهولة بتوجيه مزيد من المواد بهدف إسكات القائمين عليه .وتقوم الطبقة الحاكمة بمنح المنافع والامتيازات لكل فئة أو جماعة بحسب ثقلها النسبي سياسيا واجتماعيا، وقدرتها على تهديد الاستقرار القائم.[4].

ويسهم الضعف السياسي كذلك في بروز حالات تعيق تحقيق التنمية، وتكرس الوضع المتردي في الدول الإفريقية، على غرار التخلف، والبطالة، وسوء توزيع الثروة، والفساد.

---

[1] .حازم الببلاوي، **الدولة الريعية في الوطن العربي**..، المستقبل العربي، العدد 103 ، ايلول 1987، ص70 .

[2] .صالح ياسر، مرجع سابق، ص ص 7 – 10

[3]. عزمي بشارة، **في المسألة العربية :مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007) ،ص 79 .

[4] صالح ياسر، مرجع سابق، ص ص 20 – 23

المحور الثالث : شروط تصحيح مسار حوكمة التنمية في إفريقيا: رؤية اقتصادية- سياسية

لا يمكن الحديث عن تفعيل حوكمة التنمية في إفريقيا على أسس صلبة، من دون معالجة الاختلالات والنقائص السياسية والاقتصادية التي تتخبط فيها الدول الإفريقية، والتي نوجزها في الشروط التالية:

أولا. الشروط السياسية لإطلاق حوكمة التنمية في إفريقيا

1.الانتقال إلى الديمقراطية :

من الإجراءات الضرورية لتحقيق حوكمة التنمية في إفريقيا هو الانتقال إلى الديمقراطية وليس الانتقال الديمقراطي؛ فالانتقال الديمقراطي يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة (تشهد في الأغلب الأعم مراحل فرعية) يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم، وعادة ما تشمل العملية مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية...إلخ.

وتكتمل عملية الانتقال الديمقراطي بالانتقال إلى الديمقراطية من خلال وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد وما يتعلق بإصدار دستور جديد، وتشكيل حكومة بانتخابات عامة حرة ونزيهة، تمتلك القدرة والصلاحية على ممارسة السلطة وإقرار سياسات جديدة تعكس حالة الانتقال إلى الديمقراطية، فضلا عن عدم وجود قوى أخرى تنازع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياتها واختصاصاتها.

إن الانتقال إلى الديمقراطية بعبارة أخرى يعني ترسيخ الديمقراطية، الذي يتضمن معاني تعميق الديمقراطية واستكمالها ومأسستها على نحو يجعل من الصعب انهيار النظام

الديمقراطي أو الانقلاب عليه. ويستخدم مفهوم الانتقال الثاني للتعبير عن عملية ترسيخ الديمقراطية. [1]

ويؤسس الانتقال إلى الديمقراطية آلية المساءلة، التي تحتوي الانزلاقات وتستبق تفشي الفساد. والمميز في الحالة الإفريقية أن هناك متغيرات داخلية وخارجية تعمل على إطالة فترة الانتقال الديمقراطي أطول مدة ممكنة، وإرجاء الانتقال إلى الديمقراطية إلى أجل غير مسمى.

ومن الجدير بما كان التركيز على السبب الخارجي في إطالة فترة الانتقال الديمقراطي وتعطيل الانتقال إلى الديمقراطية، ويتعلق الأمر بردود أفعال فواعل دولاتية خارجية لها مصالح في إفريقيا، فهي تتخوف من تخطي الأفارقة عتبة الانتقال الديمقراطي بانتقال إلى الديمقراطية، لأن ذلك من شأنه أن يفرز تغييرات جذرية في توجهات الحكومات الإفريقية سواء ما تعلق بترشيد السياسات الاقتصادية محليا، أو تصحيح مسار التعاون الإقليمي غير العادل والخروج من التبعية ، على اعتبار أن الانتقال إلى الديمقراطية يفرز حكومات وبرلمانات في مستوى تطلعات ومطالب الشعوب.

كما أن مناخ الممارسة الديمقراطية يساعد على إضفاء العقلانية في صناعة القرار السياسي، والعقلانية هنا تقتضي إنجاح المشاريع التكاملية . وفي كنف الديمقراطية يسود مناخ الحريات الذي يساعد على تواصل وتنقل النخب الإفريقية، مما يمهد لبناء شبكية تساعد على تهيئة الأوضاع لصالح مشروع التكامل الإفريقي.

2.القيام بإصلاحات سياسية مجسدة للانتقال إلى الديمقراطية:

يتمثل الإصلاح السياسي في كافة الخطوات للسير بالمجتمعات والدول الإفريقية نحو بناء نظم ديمقراطية حقيقية هدفها الجوهري هو الحكم الرشيد، بوجود مؤسسات سياسية فعالة،

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم ، **الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**،في:
http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل، والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية، والأحزاب السياسية الناضجة ، بما يكفل محاربة الفساد.

ومن محددات الإصلاح السياسي، الإصلاح الدستوري والتشريعي، و إصلاح المؤسسات السياسية؛ فالدستور بكونه أساس قوانين الدولة، فلا بد أن تتطابق مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، وذلك بما يضمن الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية، وتداول السلطة بالطرق السلمية.

3. دعم السلطة المركزية للجماعات المحلية :

إنّ تطبيق مقاربة الحوكمة على عملية التنمية المحلية مرهون بمدى دعم السلطة المركزية لهذه العملية، حيث يُشكل قبول ودعم المسؤولين على مستوى الإدارة العليا لهذا النظام تحديا يجب تحقيقه، باعتبار أنّ دعم الجهات الرسمية يعتبر أمرا حيويا لتطوير تطبيقات الحوكمة المحلية.

4. دعم القوانين والتشريعات في سبيل تعزيز مصداقية تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة:

يجب إعادة النظر في الأطر القانونية والتشريعية التي تحكم تسيير الشؤون المحلية، خاصة ما تعلق منها بقضايا تحديد الصلاحيات والوظائف على مستوى الهيئات التنفيذية لمختلف الجماعات المحلية ، حيث بات لزاما على الدول الإفريقية أن تقوم بتحديث القوانين السارية المفعول أو إصدار مراسيم وتعليمات وقوانين جديدة تمنح مزيدا من الصلاحيات والحريات في التصرف لهذه الجماعات، ومعها باقي فواعل الحوكمة المعروفة بفواعل التنمية المحلية غير الرسمية، كالمجتمع المدني والقطاع الخاص، خاصة وأنّ مفهوم التنمية المحلية بات مفهوما يستدعي تكافل وتعاون جميع الفواعل على المستوى المحلي، لما يحمله من أهداف وغايات متعددة تتوزع وحسب طبيعة كل فاعل وأدواره داخل البيئة المحلية للمنطقة الجغرافية المُستهدفة تنمويا.

وفي سياق مراجعة القوانين والتشريعات ، لابد من مراعاة سبل تعزيز الشفافية والمساءلة؛ فلا يمكن ضمان مشاركة فعلية للمجتمع المدني المحلي في تدبير الشؤون العامة دون مستويات عالية من الشفافية والنزاهة و المساءلة الاجتماعية.، في إطار سيادة القانون.

5.ترقية العمل الإعلامي كفاعل داعم للحوكمة

تعتبر حرية التعبير ركناً أساسياً في الحوكمة، لأن هذا الحق يمكّن أكبر عدد من المواطنين من المساهمة في ورصد وتطبيق القرارات العامة حول التنمية. وأكدت الأعداد المتزايدة من الناس الذين لديهم إمكانية الوصول الى المنابر الإعلامية على أهمية حرية الصحافة في تعزيز الحكم الرشيد. وكما أشارت إحدى الدراسات: "لا تتعارض حرية الصحافة مع الحكم الرشيد. فهما يدعمان بعضهما البعض وفي الوقت نفسه تعزز تنمية البلد الاقتصادية والبشرية" .

إن وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والتعددية على جميع المنابر تعتبر مهمّة لتسهيل الحكم الرشيد والشفافية. وفي الإطار الأوسع لوسائل الإعلام ، لا تزال تعتبر وسائل الإعلام الإخبارية قنوات مركزية لعمليات التقييم العام المستمرة حول أنشطة المؤسسات التي لها أثر إنمائي؛ فالصحافة توفر منبراً لمناقشة العديد من القضايا المتعلقة بالتنمية، والحكم الرشيد يمكن أن يترسخ فقط عندما يكون الصحفيون أحراراً في رصد سياسات وإجراءات المجتمع والتحقيق فيها ونقدها.

هذا، و تعد الشفافية مسألة مهمة في الحكم ولها علاقة كبيرة في التنمية، ويؤدي غيابها في النهاية إلى الفساد الذي يعتبر بدوره من أصعب القضايا التي يتعين على الدول أن تواجهها في عملية التنمية.

وتعتبر التحقيقات الصحفية المستقلة بمثابة الحليف للحكومة المنفتحة، فهي تعزز من فعالية وشرعية عمليات التنمية.

إن الإصلاح التنظيمي لقوانين الإعلام هو خطوة ضرورية في طريق الحكم الرشيد والتنمية، وزيادة قدرة الجمهور من الوصول للمعلومات والمشاركة الاجتماعية في وسائل الإعلام.

وبهذه الطريقة، يمكن للحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية فهم احتياجات المواطنين والتفاعل معها والاستجابة لها بطرق جديدة.[1]

ثانيا: الشروط الاقتصادية لتنويع القاعدة الإنتاجية

5. احتواء الاحتكار والجدية في محاربة الفساد:

الاحتكار هو المحصلة المتوقعة من آليات السوق الرأسمالي التي لا يضبطها دور قوي وفعال للدولة، لذلك فقد أنتج الانفتاح الاقتصادي المنفلت مبكراً احتكارات لأغلب السلع. ومع انتشار الفساد وتزاوج رجال السياسة برجال المال يصبح الاقتصاد احتكارياً بامتياز. وفي ظل القواعد الاحتكارية، لن تجدي أي ممارسات إصلاحية ، لأن الأمر ببساطة يحتاج إلي تفكيك هذه الاحتكارات، وإعادة النظر في الدور الذي يمكن أن تؤديه طبقة رجال الأعمال وجدواها، وذلك بتحديد أدوارها،وتحفيزها سواء للبعد عن أنشطة معينة أو التوجه نحو أنشطة أخرى. مع تفعيل طبقة رأسمالية موازية على أسس من المنافسة السوقية، والتوجهات الاقتصادية القومية.

وفي ذات السياق، يجب أن تكون هناك جدية في محاربة الفساد، فهذا الأخير يساهم في زيادة تكلفة ممارسة الأعمال، ويقلل الثقة في العمليات التجارية، ويشوه المنافسة، ويزيد من المخاطر القانونية والتجارية للشركات.[2].

6.استغلال الإمكانيات والخروج من التبعية للريع:

تتمتع الدول الإفريقية بمؤهلات تسمح لها بتنويع مصادر الدخل، حيث إن فرص تنويع الاقتصاد متاحة، فالاقتصاد الأخضر يعد محوراً أساسياً يمكن الاعتماد عليه في التنمية

---

[1] **وسائل الإعلام الحرة تساهم في الحكم الرشيد، والتمكين والقضاء على الفقر**، في:
http://www.unesco.org/new/ar/

[2] أحمد ذكر الله، **أزمة الاقتصاد المصري : المؤشرات– الأسباب – الحلول**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص ص 7 –11

الاقتصادية من خلال الاستثمار في قطاعاته ، و إدماج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك القطاعات لتحقيق التقدم، [1] و تجسيد مشاريع تنموية تخرجها من دوامة الريع، والتبعية للخارج.

وبلا شك، فإن مشاريع تنمويةً في الدول الإفريقية يستلزم تجسيد تجارب ديمقراطية حقيقية، تعظّم من سيادة دولة القانون، ووجود دور قوي للبرلمان للمراقبة والمتابعة، ومكافحة الفساد، والالتزام بالشفافية[2].

هذا ولابد من تنمية الموارد البشرية في جميع القطاعات بالاعتماد على جودة مخرجات التعليم والتكوين وبناء القدرات واكتساب المهارات، و الاستفادة من تجارب الدول المشابهة لظروف اقتصاديات إفريقيا ونجحت في تحسين منهج اقتصادها .

كما يقترح خبراء ضرورة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها أحد المداخل الرئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي الذي يعد ركيزة للنمو الاقتصادي المستدام، وإخراج المؤسسات الاقتصادية من رؤيتها ونمطها التقليدي القائم على الاستيراد والتجارة إلى الإنتاج والتغلغل إلى منافذ الأسواق، مع وجوب توفير البيئة التشريعية والمؤسسية التنافسية المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والعمل على إنشاء المدن المعرفية والتوجه نحو الصناعات المعرفية الهادفة إلى تعزيز جهود التنويع الاقتصادي[3].

---

[1] بتصرف **جمال بوثلجة،النفط بين النعمة والنقمة: حالة الجزائر (2000- 2015)،دراسات:** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 – الجزائر، ص 48

[2] عبد الحافظ الصاوي ، **تراجع أسعار النفط يعمّق أزمات اقتصاد الجزائر**، في: *https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/12/13/*

[3] الأخضر عزي،**تقرير حول الملتقى العلمي الدولي متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات** ،جامعة البويرة- الجزائر-:29 و30 نوفمبر 2016م، في: http://diae.net/39079

خاتمة:

يستدعي تحقيق حوكمة التنمية في إفريقيا أولا تجسيد مكونات الحوكمة و أبعادها السياسية، لأن الحوكمة شرط جوهري وأساسي في تحقيق التنمية الشاملة.

إن المتمعن في إشكالية تحقيق حوكمة التنمية في إفريقيا يتأكد من ضرورة توفر متطلبات الحوكمة ذات الملامح السياسية والاقتصادية على غرار اللامركزية وتعزيز المساءلة والمشاركة والشفافية، وهو ما يجعل من الشروط السياسية لتحقيق حوكمة التنمية ذات الأولوية من حيث الاهتمام.

كما يستدعي تحقيق حوكمة التنمية شروطا اقتصادية و إجراءات مرافقة لحزمة الشروط السياسية والاقتصادية، على غرار ترقية العمل الإعلامي على اعتبار أن ذلك يتيح حرية التعبير التي تعد ركناً أساسياً في الحوكمة، كون حرية الصحافة تسمح من زيادة قدرة الجمهور على الوصول للمعلومات، و يتيح الإعلام النزيه فهم احتياجات المواطنين والتفاعل معها والاستجابة لها.

ويبقى الانتقال الديمقراطي بكل تجلياته السبيل المساعد على تحسين وضع إفريقيا ، و تحقيق حوكمة التنمية فيها.

قائمة المراجع:

– أمين عواد المشاقبة ، المعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الراشد (إطار نظري)، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

– أحمد ذكر الله ، أزمة الاقتصاد المصري : المؤشرات –الأسباب – الحلول ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.

– عزمي بشارة ، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007 .

– خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015.

– إبراهيم فريد عاكوم ، إدارة الحكم والعولمة (وجهة نظر اقتصادية) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006.

–حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي..، المستقبل العربي، العدد 103 ، ايلول 1987

–جمال بوثلجة ،النفط بين النعمة والنقمة: حالة الجزائر (2000– 2015)، دراسات: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 – الجزائر.

–شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق الحكومي، معارف، العدد : ديسمبر 2011.

–حسن كريم، حسن كريم، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ، مجلة المستقبل العربي، العدد 309نوفمبر 2004 .

–ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ، جامعة قسنطينة، 2007 .

–وفاء معاوي، الحُكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة)جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2009–2010،

– الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، تقرير التنمية الإنسانية العربية2002 خلق الفرص للأجيال القادمة ، في:

file:///C:/Users/dualtech/Downloads/AHDR_2002_Complete.pdf

– سامي الطوخي ، "اللامركزية المُجتمعية مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة"، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية،في :

http://www.pidegypt.org/download/Local-election,pdf

– ماهر المدادحة، "اللامركزية بين مفهومي الإدارة المحلية والتنمية المحلية"، في،

–http://www.alghad.com/articles/875690

– سليمان ولد حامدون،االلامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية، المعهد الدّولي للدراسات، واشنطن، 25–06–2016

http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/598.htm

– طارق أتلاتي، "اللامركزية والحكامة ، في:

http://alhoriyatmaroc.worldgoo.com/t811-topic

- المشكلات التنموية في أفريقيا، في:

https://www.aljazeera.net/2004/10/03

- صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، ورقة سياسات، مؤسسة فريديريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق (العراق تشرين الثاني 2013) ، في:

http://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/10346.pdf:

- حسنين توفيق إبراهيم ، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري ، في:

http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

- وسائل الإعلام الحرة تساهم في الحكم الرشيد، والتمكين والقضاء على الفقر، في:

http://www.unesco.org/new/ar/

- عبد الحافظ الصاوي ، تراجع أسعار النفط يعمّق أزمات اقتصاد الجزائر، في:

https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/12/13/

حوكمة البنوك كآلية لتلبية متطلبات التنمية الإقتصادية

Bank governance as a mechanism to cover the requirements of economic development

-عمر بلمصطفاوي

- جامعة البليدة -2- لونيسي علي، الجزائر

- omarbelmo32@gmail.com

-جميلة بن طيبة

- جامعة البليدة -2- لونيسي علي، الجزائر

bentaiba.dj2017@gmail.com

ABSTRACT:

This research paper aims to identify the concept of governance in institutions in general and banking institutions in particular, and this is due to the rapid changes and developments in the internal and external environment of these institutions, as it has become imperative for them to adopt the principles of governance in order to be able to increase their efficiency and improve their exploitation of available resources.

Banks have succeeded in establishing many development projects in many countries, and therefore good governance is a prerequisite for activating banking activity and a mediating goal to achieve economic development by considering banking institutions as one of the most important sources of financing in the absence or poor performance of financial markets, and the banks were the common denominator. The largest in most of the financial crises that have greatly impeded the course of development in many countries.

Keywords: Governance, banking institutions, principles of governance, developmentprojects, economicdevelopment.

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى التعرف على مفهوم الحوكمة في المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات البنكية بصفة خاصة، وهذا نظرا للتغيرات والتطورات المتسارعة التي تشهدها البيئة الداخلية والخارجية لهذه المؤسسات، حيث أصبح لزاما عليها تبني مبادئ الحوكمة حتى تتمكن من زيادة كفاءتها وتحسين إستغلالها للموارد المتاحة.

لقد نجحت البنوك في إقامة العديد من المشاريع التنموية في العديد من الدول، وعليه فإن الحوكمة الجيدة تعتبر شرطا أساسيا لتفعيل النشاط البنكي وهدفا وسيطيا لتحقيق التنمية الإقتصادية بإعتبار المؤسسات البنكية من اهم مصادر التمويل في غياب أو ضعف أداء الأسواق المالية، كما أن البنوك كانت القاسم المشترك في جل الأزمات المالية التي عرقلت بشكل كبير مسار التنمية في العديد من البلدان.

كلمات مفتاحية: الحوكمة، المؤسسات البنكية، مبادئ الحوكمة، المشاريع التنموية، التنمية الإقتصادية.

مقدمـــــة:

تعتبر التنمية الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه أغلب دول العالم لإحداث تغيرات جذرية في شتى المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والسياسية، في محاولة لنقل القطاعات الإنتاجية إلى حال أفضل والسعي إلى توفير حياة كريمة، وذلك من خلال إعداد خطط وبرامج تنمويةمتوسطة وطويلة المدى، تكون مسطرة حسب خصوصيات ومتطلبات التنمية في كل بلد، فالسياسات التنموية في الدول المتقدمة تختلف عن تلك التي توضع في الدول الناشئة أو السائرة في طريقة النمو، كما لابد من الأخذ بعين الاعتبار إمكانية البلد في إعداد هذه السياسات والبرامج، خاصة الإمكانية المادية والتمويلية، فموضوع تمويل المشاريع والاستثمارات في إطار هذه البرامج التنموية غاية في الأهمية، إذ دون توفر الأموال سواء عمومية أو في شكل قروض يحول دون تحقيق الأهداف المنشودة.

ومما لا شك أنه من بين أهم متطلبات التنمية الإقتصادية هو السعي نحو تطبيق حوكمة جيدة في جهاز بنكي متطور يستطيع التكفل بالجانب المالي والتمويلي لتلك الإستثمارات والمشاريع التنموية دون تكاليف إضافية.

الإشكالية الرئيسية:وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن للحوكمة في البنوك أن تلبي متطلبات التنمية الاقتصادية؟

أهمية الدراسة:في ظل تراجع موارد الدولة المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، أصبحت تمويلات المشاريع التي تقوم بها البنوك بديلا لذلك وذات أهمية بالغة في الوقت الراهن.

أهداف الدراسة:تهدف هذه الدراسة إلى تسيلط الضوء على أهمية الحوكمة في البنوك والجهاز المصرفي بشكل عام في تحقيق التنمية على جميع الأصعدة والجانب الاقتصادي على وجه الخصوص باعتبار الجهاز المصرفي ألية من أليات السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية.

منهج الدراسة:قصد الإحاطة بجوانب البحث، نعتمد على المنهج الوصفي، الذي يتجلى في تفكيك موضوع البحث إلى الجوانب النظرية لكل من حوكمة البنوك والتنمية الإقتصادية ومتطلباتها.

تقسيمات الدراسة: يمكن تقسيم موضوع البحث إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة في البنوك
- المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية
- المحور الثالث: دور الحوكمة البنكية في تحقيق التنمية الإقتصادية

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة في البنوك

ان مضمون الحوكمة وكثير من الأمور المرتبطة بها ترجع جذورها الى أوائل القرن 19، إلا أن مفهومه لم يبدأ في التبلور إلا منذ قرابة عقدين أو ثلاثة عقود[1]، وتعتبر الحوكمة من ضمن المعايير الدولية المعتمدة للحكم على الإقتصاد الوطني، حيث تسهم الحوكمة في تهيئة الجو لنمو وتعدد المؤسسات التي تعمل في مجالات حيوية، وتحقق قيمة مضافة للإقتصاد[2].

---

[1]– يوسف حسن يوسف، **الأوراق المالية وسوق المال العالمي (البورصات–أسواق صرف العملات–التحليل المالي–الحوكمة)**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2017، ص 185.

[2]– أمين راشدي، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي–دراسة تطبيقية على بعض شركات المساهمة في ولاية سطيف–**، أطروحة دكتوراه ل.م.د في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2018، ص9.

أولا: تعريف الحوكمة البنكية وأهدافها

وردت العديد من التعاريف التي تحدد مضمون الحوكمة في المؤسسات بصفة عامة وفي البنوك بصفة خاصة والأهداف التي تصبو اليها.

1-تعريف الحوكمة البنكية

ان التعاريف التي نوردها أدناه ما هي الا تعابير عن وحدة المفهوم في مختلف المؤسسات المالية وغير المالية، لكن بصيغ لفظية مختلفة[1]. ومن هذه التعاريف نذكر:

- ذلك النظام الذي يوضح كيفية إدارة منشآت الأعمال المالية والرقابة عليها(تعريف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية 1999)[2]؛
- الطريقة التي تمارس بها السلطة في تسيير وإدارة موارد الدولة الإقتصادية والإجتماعية من أجل التنمية (تعريف البنك الدولي)[3]
- الإدارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين مؤسسات البنك ومحاولة تلافي تعارض المصالح وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع، ويضمن إدارة البنك

---

[1]- مريم هاني، **تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل-دراسة ميدانية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر**-، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة ورقلة، المجلد04، العدد02، 2017، ص ص 201-214.

[2]- شريفة بوعبيدة، واقع تطبيق الحوكمة داخل المنظومة المصرفية الجزائرية، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد10، سبتمبر 2018، ص ص 122- 140.

[3]- نوال بن عمارة، العربي عطية، **الحوكمة في البنوك الجزائرية في ظل الالتزام بمتطلبات بازل للرقابة المصرفية**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 05، العدد 15، 2011، ص ص 198- 211.

وخصوصا إدارة المخاطر بصورة واضحة وجيدة بما يؤمن المحافظة على استقرار النظام البنكي (تعريف لجنة بازل)[1].

من خلال هذه التعاريف يتبين أن الحوكمة في البنوك هي أسلوب أو منهاج لإدارة النشاط البنكي من طرف موظفين أكفاء يتحلون بالسلوك المهني والأخلاقي قصد الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة والعمل على تخفيض تكاليف الإستثمار الذي يقوم به البنك للمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية.

2-أهداف الحوكمة

تقوم الحوكمة على نوعين من المقومات (مقومات خارجية ومقومات داخلية)، حيث ترتكز مقومات خارجية على شكل مناخ استثماري (البيئة التشريعية، البيئة التنظيمية، كفاءة الأجهزة الرقابية...)، وفي المقابل تعتمد على مقومات داخلية التي تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين للتقليل من التعارض بين أصحاب المصلحة[2].

ووفق تقارير الأمم المتحدة يكون للحوكمة أهدافا كثيرة تتمحور في ثلاث عناصر أساسية وهي[3]:

- تحقيق الإنسجام والعدالة الإجتماعية .
- تحقيق وإدامة حالة من الشرعية في المجتمع.

---

[1]- حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 31.

2- سعد محمد السياري، مفهوم الحوكمة.. التعريف والمبادئ، https://www.maaal.com/archives/20181216/116181، تاريخ التصفح 2018/12/16، على الساعة 19.55.

[3]- فتيحة الجوزي، **دور الشراكة في تفعيل الحوكمة المحلية**، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، المجلد 02، العدد29، 2014، ص ص 61-72.

- الكفاية في تحقيق تنمية إقتصادية، و في تخصيص وإستغلال الموارد المالية العامة.

3-أثر تطبيق الحوكمة البنكية

لا شك أن تطبيق البنوك للحوكمة بشكل جيد سوف يؤدي الى نتائج إيجابية متعددة ومختلفة، وأهم هذه الإيجابيات[1]:

- زيادة فرص التمويل لدى البنك.
- انخفاض تكاليف الإستثمار الذي يقوم به البنك.
- تشجع الحوكمة على استقرار سوق المال.
- العمل على محاربة الفساد بكل صوره.
- عند التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة، فإن ذلك يسهم في تشجيعها للمؤسسات التي تقترض منها بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة.
- ان تطبيق المؤسسات لمبادئ الحوكمة، يؤدي الى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك.

ثانيا: سلوكيات الحوكمة

استنادا إلى ما سبق يتبين أن مفهوم الحوكمة يرتبط بشكل أساسي بسلوكيات الأطراف المعنية بتطبيقها في المؤسسة (المساهمون، الإدارة، مجلس الإدارة، أصحاب المصالح)، وعليه يجب أن تتوفر مجموعة من الخصائص في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من تطبيق هذا المفهوم[2]:

---

[1]- ابراهيم صبري الأرناؤوط، **حوكمة الشركات المساهمة ودورها في التنمية الإقتصادية**، الملتقى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية، يومي 7 و8 ديسمبر 2015، جامعة برج بوعريريج، ص10.

2- ارجع إلى:

- طارق عبد العال، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات، شركات قطاع عام وخاصومصارف)**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 45؛
- مدحت محمد محمود أبو النصر، مرجع سابق، ص46.

الانضباط: إتباع السلوك المهني والأخلاقي المناسب والصحيح؛

الإفصاح والشفافية: تقديم صورة حقيقة عن كل ما يحدث في المؤسسة، وتوفير قنوات لبث المعلومات لكافة المستخدمين والمهتمين بالحصول على تلك البيانات والمعلومات، وفي التوقيت المناسب؛

الاستقلالية: القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة دون ضغوط؛

المساءلة: إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛

المسؤولية: مسؤولية الأطراف المكلفة بالتسيير والرقابة أمام ذوي المصلحة في المؤسسة؛

العدالة: احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة؛

والمسؤولية الاجتماعية: النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.

ثالثا: مبادئ الحوكمة البنكية

لقد قامت لجنة بازل بتحديث مبادئ الحوكمة في البنوك بما يتناسب والتطورات الحاصلة في الصناعة البنكية العالمية، حيث اصدرت مبادئ منقحة في جويلية 2015 نلخص أهم ماجاء فيها كما يلي[1]:

- **المبدأ الأول- مهام مجلس الإدارة:**

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن البنك، بما في ذلك الموافقة والإشراف على تنفيذ الأهداف الإستراتيجية وهذا في إطار تجسيد مفهوم الحوكمة وتماشيا مع ثقافة المؤسسة.

- **المبدأ الثاني- مهام أعضاء مجلس الإدارة:**

---

[1]- ارجع الى:

- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2017، ص ص8-43 بتصرف؛
- بوعبيدة شريفة، مرجع سابق، ص 58.

-Basel Committee on Banking Supervision, **corporate governance principles for banks,** Bank for international settlement, July 2015, disponiblesur le site: https/www.bis.org/ bcbs/ publ/d328.pdf, consulté le 31/08/2018, à 22:26, pp 8-38

ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين للمناصب التي يشغلونهاوذلك فرديا أو جماعيا، كما يجب أن يكونوا على دراية بأهمية دورهم في الرقابة وفي حوكمة المؤسسات،بالإضافة الى قدرتهم على إصدار قرارات موضوعية حول شؤون البنك.

- **المبدأ الثالث – هيكل مجلس الإدارة وممارساته:**

ينبغي على مجلس الإدارة أن يحدد هياكل وممارسات الحوكمة المناسبة لطبيعة أعماله، مع وضع الوسائل الخاصة بهذه الممارسات، لمراجعتها بصفة دورية لضمان استمرار فعاليتها.

- **المبدأ الرابع– لجان مجلس الإدارة:**

بهدف تعزيز فاعلية رقابة مجلس الإدارة على العمليات البنكية، ينبغي عليه تشكيل لجان منبثقة عنه، حتى تنفذ أنشطة البنك بطريقة تتوافق مع إستراتيجية العمل.

- **المبدأ الخامس – الإدارة التنفيذية العليا:**

يتوجب على الإدارة التنفيذية العليا وبإشراف مجلس الإدارة القيام بأنشطة البنك بشكل متسق مع إستراتيجية الأعمال ونزعة المخاطر والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

- **المبدأ السادس – حوكمة هياكل المجموعة البنكية:**

في هياكل المجموعة يتحمل مجلس إدارة المؤسسة الأم المسؤولية الكاملة على أنشطة المجموعة التابعة لها، مع ضمان إنشاء وتشغيل إطار حوكمة يكون واضحا ومتوافقا مع هيكل وأعمال ومخاطر المجموعة وكياناتها، ينبغي على مجلس الإدارة والإدارة العليا معرفة وفهم الهيكل التنظيمي للبنك والمخاطر التي يشكلها.

- **المبدأ السابع – وظيفة إدارة المخاطر:**

ينبغي أن يكون لدى البنوك وظيفة لإدارة المخاطر مستقلة وفعالة، تحت إشراف رئيس إدارة المخاطر،مع ضمان إعطاء هذه الوظيفة: المكانة اللائقة، الإستقلالية، الموارد الضرورية، امكانية الوصول الى مجلس الإدارة.

- **المبدأ الثامن – تحديد ورصد المخاطر وضبطها:**

ينبغي تحديد المخاطر وضبطها على مستوى البنك ككل (المجموعة البنكية) وعلى المستوى الفردي للكيانات التابعة بشكل خاص، كما ينبغي تعديل تركيبة إدارة المخاطر ومدى تعقدها والبنية التحتية للرقابة الداخلية لمواكبة التغيرات في ملف مخاطر البنك والمخاطر الخارجية المحيطة بالبنك.

- **المبدأ التاسع – التبليغ عن المخاطر:**

يتطلب توفير إطار فعال لإدارة المخاطر وجود نظام إتصال قوي داخل البنك حول المخاطر سواء عن طريق المنظمة أو من خلال رفع التقارير الى مجلس الإدارة والإدارة العليا.

- **المبدأ العاشر– الإمتثال:**

يتولى مجلس إدارة البنك مسؤولية الإشراف على إدارة المخاطر عند عدم امتثاله للقوانين التي تنظم النشاط البنكي، وعليه ينبغي للمجلس إنشاء وظيفة الإمتثال في الهيكل التنظيمي باعتبارها الخط الدفاعي الثاني ضد المخاطر، لمتابعة مدى توافق أنشطة البنك مع القوانين المعمول بها ومع السياسة الداخلية للبنك، والإبلاغ وإعداد التقارير اللازمة.

- **المبدأ الحادي عشر – المراجعة الداخلية:**

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية بمثابة خط أمان مستقل للمجلس، فينبغي أن تساعد مجلس الإدارة والإدارة العليا على ترقية إطار فعال للحوكمة مع الحفاظ على سلامة البنك على المدى الطويل.

- **المبدأ الثاني عشر:** منح المكافآت والحوافز:

يساهم نظام المكافآت والحوافز في البنك في إرساء حوكمة سليمة، كما يساهم في إدارة جيدة للمخاطر.

- **المبدأ الثالث عشر:** الإفصاح عن حوكمة البنوك:

يجب أن يقوم البنك بالإفصاح عن حوكمته بشفافية للمساهمين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرى والمتدخلون في السوق وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة والمشاركين في السوق.

- **والمبدأ الرابع عشر– دور السلطات الإشرافية:**

ينبغي للسلطات الإشرافية أن تقوم بتقديم التوجيهات والإشراف على الحوكمة في البنوك، وهذا من خلال إجراء تقييمات واضحة واجراءات تنظيمية مع مجلس الإدارة والإدارة العليا، كما تتطلب القيام ببعض التحسينات عند الضرورة ومشاركة المعلومات المتعلقة بالحوكمة مع سلطات إشرافية أخرى.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية

من مميزات الموارد الإقتصادية أنها محدودة وحاجيات الإنسان متزايدة ومتجددة، ولهذا فإن مفهوم التنمية بكل أبعادها عرف تطورا ملحوظا خلال السنوات الماضية.

أولا: تطور مفهوم التنمية

لقد تطور مفهوم التنمية من عملية حسن تخصيص الموارد الى العملية التي يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن، تكون هذه الزيادة اكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والإجتماعية وحماية الموارد، وعموما وحسب البروفيسور "كيم" من جامعة كارولينا الأمريكية فإنه لا يوجد مجتمع بلغ التنمية فالكل متخلف طالما التنمية هي وضع مثالي[1]، كما مر تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعدة مراحل اهمها[2]:

1- نهاية الحرب العالمية الثانية الى منتصف ستينات القرن العشرين: التنمية = النمو الإقتصادي.
2- منتصف الستينات الى منتصف سبعينات القرن العشرين: التنمية = النمو الإقتصادي + التوزيع العادل.
3- منتصف السبعينات الى منتصف ثمانينات القرن العشرين: التنمية الشاملة = الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية.
4- منذ سنة 1990 وحتى وقتنا الحاضر: التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان.

---

[1]- بوزيان العجال، شمة نوال، التنمية المستدامة: محددات وتحديات، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 4، العدد 6، جانفي 2014، ص ص 296-311.

[2]- عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 287.

ويعود الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للتنمية لعدد من العوامل أهمها[1]:

- الفروق الواضحة بين الدول المتقدمة والنامية في حجم وهيكل ومعدل النمو للاقتصاديات الوطنية؛
- الاعتقاد بأن التغيير الاقتصادي ينبغي أن يسبق أي شكل آخر من التغيير؛
- الإهتمام بتشجيع النمو الاقتصادي وتعزيز القوة الشرائية لزيادة وتنمية الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها.

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها

لقد اختلفت التعاريف المقدمة لمفهوم التنمية الإقتصادية لكنها تتفق جميعا على نفس المعنى.

1-تعريف التنمية الإقتصادية

يمكن تعريف التنمية الإقتصادية على أنها " العملية التي يتم بمقتضاها الإنتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم وهذا الإنتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي"[2].

2-أهداف التنمية الإقتصادية

---

[1] -معهد العربي للتخطيط، **التنمية والتخلف**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، www.arab-api.oro/devlop (2021/01/10)، ص ص 1-6.

[2]- عبد القادر احمد حفيظ برهام باعمر، ابراهيم فتوح، دور المناطق الحرة في التنمية الإقتصادية في سلطنة عمان (دراسة ميدانية على المنطقة الحرة بصلالة) مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 3، اكتوبر 2019، ص ص 337-359.

ان اهداف التنمية الإقتصادية تختلف باختلاف ظروف الدول سواء الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية ومن أهمها[1]:

- تحقيق النمو الإقتصادي: اي زيادة متوسط الفرد وتتصف هذه الزيادة بالإستقرار والإستمرارية.
- زيادة الطاقة الإنتاجية والقدرة على استخدام التقنيات الجديدة لزيادة مستوى الأداء الإقتصادي وزيادة المستوى المعيشي للإنسان.
- تهدف الى اقامة مجتمعات تتمتع بأقصى مقومات المعيشة الطيبة من خلال زيادة الإنتاج في أعلى مراحله.
- رفع مستوى المعيشة.

ثانيا: أركان التنمية

اتفق الاقتصاديون على أن جوهر التنمية يتمثل في تحقيق ثلاث إنجازات أساسية هي كالتالي:[2]

1-إشباع الحاجات الأساسية للأفراد: للفرد احتياجاته الأساسية والتي بدونها تصعب الحياة، كالمأكل والمسكن والملبس والعلاج والحماية.

2-تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالإنسانية: وذلك من خلال شعور الإنسان بإنسانيته وأنه ليس مجرد أداة لخدمة الآخرين.

3-إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار: نعني هنا الحرية بالمفهوم الاقتصادي، أي التحرر من استعباد الظروف المادية والحاجة، والتحرر من قهر الظروف البيئية والثقافية للإنسان.

ثالثا: متطلبات التنمية الإقتصادية

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- صفوت عبد السلام عوض الله، **دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، مصر، 1994، ص ص36-37.

إن تحقيق التنمية الإقتصادية تقتضي متطلبات عديدة، فلابد من وجود إطار سياسي واجتماعي وثقافي ملائم[1].

1-المجال السياسي:

يحقق الإستقلال السياسي والإقتصادي شرطا هاما وأساسيا في السيطرة الوطنية على الموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي القدرة على توجيهها واستغلالها على نحو ملائم.

2-المجال الإجتماعي:

التنمية الإقتصادية تتطلب تغييرا في القيم والعادات السائدة، إضافة الى سلوك الأفراد ونظرتهم للنشاط الإقتصادي والعمل كقيمة اجتماعية، فالعلاقات الإجتماعية والإنتماءات القبلية والسياسية تؤثر في اختيار المديرين.

3-المجال الثقافي:

التنمية الإقتصادية تتطلب تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم، فالثورة الثقافية تؤدي الى ملائمة نظام التعليم مع احتياجات النمو الإقتصادي والإجتماعي السريع.

4-المجال الإداري:

تحتاج التنمية الإقتصادية الى تغيير في بعض التنظيمات والمؤسسات الإقتصادية السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة، وتتطلب عملية التنمية الإقتصادية رفع معدل الإستثمار الذي يكون بإنشاء مؤسسات مالية وبنكية قادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع والتي تمثل في نفس الوقت قنوات لتوجيه هذه الموارد الإستثمارية.

المحور الثالث: دور الحوكمة البنكية في تحقيق التنمية الإقتصادية

---

[1]- بن جمو فايزة، دريس رشيد، المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الإقتصادي: تحولات الإقتصاد الزراعي والصناعي وبنية المجتمع، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-17-N3.pdf، تاريخ التصفح 2021/01/01.

ان تطبيق الحوكمة في البنوك ينعكس على أدائها في تمويل الإقتصاد والآثار الايجابية على التنمية الإقتصادية، حيث أن من اهم أسباب الأزمات المالية يعود للفساد الإداري والمالي في المؤسسلت البنكية بالإضافة الى إفتقارها لأساليب الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والكفاءة.

أولا: الحوكمة والأداء المؤسساتي

ظلت نظرية التنمية تبحث في محددات ومصادر النمو الإقتصادي، وقد اعتمدت الكثير من الدول النامية برامج انمائية من املاءات المؤسسات الدولية، إلا أن تباينا قد حصل في النتائج المحققة، ليتحول الحديث عن الإختلافات في أساليب إدارة الموارد العامة، كما أن نوعية المحيط المؤسساتي يؤثر بشكل أساسي في نوعية التوافقات بين الأفراد وما بين المؤسسات والمنظمات، ولقد حاولت بعض الدراسات التجريبية بحث العلاقة بين درجة التنمية ونوعية المؤسسات من خلال اعداد مجموعة من المؤشرات المعبرة عن نوعية نظام الحوكمة[1].

أما الأداء بصفة عامة يقصد به مدى بلوغ الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة والذي يشمل جميع الجوانب على أن تكون الأهداف المحققة قائمة على معادلة تشمل متغيرين هما التكاليف والعوائد، فكلما كانت العوائد أكبر من التكاليف كلما كان أداء المؤسسة جيدا، وهذا عن طريق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة لدى المؤسسات بمختلف أنواعها، ومن أجل تحسين الأداء الإقتصادي لا بد من توفير وتحسين الإطار المؤسساتي، كما أن الممارسة السليمة لحوكمة المؤسسات تساعد على فتح عدة أبواب تشمل الجانب الإقتصادي، حيث تعمل الحوكمة على تحسين نوعية المؤسسات من خلال مراعاة المساءلة ونوعية الرقابة تجعلها أكثر كفاءة وفعالية في توفير كل الإحتياجات ومتطلبات المجتمع، كما أن العلاقة بين مبادئ الحوكمة والمؤسسات المختلفة تمكن الدولة من القدرة على معالجة الأزمات

---

[1]- دقيش جمال، قارة ابراهيم، مزوري الطيب، أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 202002-2016، مجلة الحوكمة، المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 1، العدد 1، 2019، ص ص 70-87.

وايجاد الحلول لها بطريقة فعالة، كما أن الإقتصاد المؤسساتي يؤكد على الدور الحاسم الذي تلعبه المؤسسات في الأداء الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.[1]

ثانيا: علاقة الحوكمة الجيدة بالتنمية الإقتصادية

يرى البعض أن الحوكمة الجيدة من وجهة نظر المنظمات الدولية وخاصة المالية منها مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ترتكز على التطوير الإداري والإقتصادي للدول، فتركز على الجانب الإقتصادي والتقني للمفهوم، ففي تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا تبين أن الهوة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية بين دول المنطقة والدول الأفضل أداء حول العالم يعود الى الهوة المستمرة في نوعية الحوكمة، فالحوكمة الضعيفة تديم الهوة في التنمية، وأضاف نفس التقرير أن ضعف الحوكمة في المنطقة ساهم في ضعف النمو إذ لم يتجاوز متوسط النمو الإقتصادي السنوي للفرد بها منذ عام 1980 نسبة 0.8%، كما أن الدراسات المعمولة في هذا الشأن تؤكد على وجود علاقة قوية بين التنمية الإقتصادية واعتماد مبادئ الحوكمة الجيدة، إذ أن المؤسسات هي المحدد الأساسي للأداء العالي للإقتصاد وأن نوعية الحوكمة مهمة جدا في النمو الإقتصادي خاصة في المدى الطويل.[2]

فالحوكمة الضعيفة تعني انتشار الفساد، حيث اصبح الفساد والتصدي له محور اهتمام التنمية منذ منتصف التسعينات وتطور هذا الإهتمام حيث اكد البنك الدولي على ان السيطرة على الفساد يعتبر هدف اساسي لخفض الفقر وتحقيق مستوى مرتفع من التنمية لأن انتشار

---

[1]– بلقربوز مصطفى، المؤسسات والتنمية في ظل المقاييس الدولية، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 16 مكرر، جانفي 2019، ص ص 145–164.

[2]– رزقي محمد، ميهوب مسعود، أثر الحوكمة الجيدة على النمو الإقتصادي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1997–2017، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، المجلد 19، العدد 1، ديسمبر 2019، ص ص 53–65.

الفساد يؤثر سلبا على التنمية من خلال إساءة تخصيص الموارد والإفتقار الى الشفافية والتي بدورها يمكن ان تخفض من نوعية الخدمات المقدمة، فتطبيق الحوكمة عموما يؤدي الى زيادة الكفاءة في تقديم الخدمات وبالتالي خلق جو من المنافسة[1].

ثالثا: دور الحوكمة البنكية في تحقيق التنمية الإقتصادية

لقد أثبتت التطورات الإقتصادية في البلدان المختلفة أن للنظام البنكي دور كبير في إحداث التنمية الإقتصادية وتأكدت هذه الأهمية من خلال ما قدمه هذا النظام من خدمات، بما أن الطلب على خدمات النظام البنكي عموما هو طلب مشتق من حاجة التنمية الإقتصادية، ولهذا يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية كلما زادت الحاجة الى وجود نظام بنكي أكثر تطورا وأوسع خدمات، وهذا ما يفسر حالة الترابط بين النظام البنكي وعملية التنمية نفسها التي أساسها قدرة هذا النظام على تحويل الأموال من القطاعات التي تعجز عن وضعها في الإستخدام التنموي الى تلك القادرة على ذلك، وعليه فإن حجم القروض البنكية التي تقدمها البنوك التجارية الى قطاعات الإقتصاد الوطني تؤثر تأثيرا محسوسا على عملية التنمية الإقتصادية[2].

ان التطبيق الجيد للحوكمة في البنوك يؤدي الى زيادة كفاءة استخدام الموارد المالية و جذب المزيد من رؤوس الأموال المحلية والخارجية والتي تعزز نمو المؤسسات وزيادة تنافسيتها في أسواق المال العالمية، بالإضافة الى تجنب حدوث الأزمات المالية والتي غالبا ما تفرض تكاليف اقتصادية واجتماعية مرتفعة، كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة من إفصاح وشفافية في المعلومات المالية المنشورة واعتماد المعايير المحاسبية الدولية من شأنه أن يعزز ثقة

---

[1]- عزة محمد حجازي، أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية (حالة الدول العربية)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 12،العدد 15، 2016، ص ص 1-30.

[2]- خاوي محمد، **دور حوكمة البنوك في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، خلال الفترة 2003-2012**، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2016/2015، ص 42.

المستثمرين في الداخل والخارج بحيث يسمح لهم باتخاذ القرار السليم حول الإستمرار في الإستثمار من عدمه، وعليه تبرز أهمية الحوكمة البنكية من الناحية الإقتصادية في كونها[1]:

- أداة وقائية لتجنب الإنهيارات المالية بحيث تساعد على استقرار الأسواق المالية فقصور نظم إدارة البنوك وضعف الرقابة ينعكس على أدائها ويؤدي الى تفاقم المشكلات خاصة في علاقتها مع المؤسسات الإقتصادية الأخرى.
- أسلوبا لجذب المدخرات والإستثمارات المحلية أو الأجنبية، بحيث تساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال وازدياد فرص التمويل فضلا عن امكانية الحصول على مصادر مالية جديدة بتكلفة منخفضة.
- تبرز اهمية الحوكمة عند تطبيق نظام الخوصصة وذلك لضمان كفاءة عمليات الخوصصة وتوجيهها الى الإستخدام الأمثل لضمان حقوق المستثمرين وحملة الأسهم.

كما يمكن تلخيص الدور الذي تؤديه حوكمة المؤسسات في تحقيق التنمية الإقتصادية في النقاط التالية:[2]

–تنمية الإستثمار وتشجيع الطلب الإستثماري، وهذا يؤدي الى نمو وتطور الطلب الإستهلاكي مما ينعكس على نمو وزيادة العرض أو الإنتاج وبالتالي زيادة وتيرة الإقتصاد وتحريك عجلة النمو التي تساهم في زيادة الدخل الناجم عن تحسين مستوى التوظيف.

–زيادة الإستثمار ورفع معدلات النمو الإقتصادي وخلق مزيد من الوظائف.

---

[1]– ثامر علي النويران، حوكمة الشركات كمدخل لتحقيق التنمية الإقتصادية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، المجلد 4، العدد2، ديسمبر 2019، ص ص 339–350.

[2]– شقاق ابتسام فاطمة الزهراء، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة المتوسطية للقانون والإقتصاد، المجلد 4، العدد2، سبتمبر 2019، ص ص 67–79.

-محاربة الفساد بكل اشكاله مما يساهم في تحقيق العدالة وذلك لأنها توفر آليات تعمل على التصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وهدر المال العام، كما تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها.

-يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة الى تحسين أداء المؤسسات وبالتالي خلق ثروة أكبر.

-تسمح بتكوين علاقات أفضل مع كل الأطراف المعنية من مساهمين ومؤسسات اقتصادية وغيرها مما يساعد على تحسين العلاقات الإجتماعية وعلاقات العمل.

-تعزيز دور السلطة التشريعية في سن القوانين للحد من انتشار الفساد وتبييض الأموال وتحويل الأموال نحو الخارج.

-حرية تداول المعلومات المالية يضمن مساءلة ومحاسبة القائمين على الشأن العام.

الخاتمة

تعتبر البنوك من أهم مصادر التمويل التي يعتمد عليها المستثمرون في ظل ضعف أداء الأسواق المالية، لأن المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب غالبا ما يشتكون صعوبة الحصول على التمويل فهو يعتبر من أهم العوائق التي تقف في وجه إقامة استثماراتهم، لهذا اهتمت معظم المنظمات الدولية بمبادئ الحوكمة وكيفية تعزيزها في المؤسسات بصفة عامة وفي المؤسسات البنكية بصفة خاصة، فالحوكمة تعني حسن التسيير وإضفاء المزيد من الشفافية وانتشار الديمقراطية الأمر الذي يؤدي الى تعزيز متطلبات التنمية الإقتصادية وغياب الحوكمة يؤدي الى الفساد وتفشي البيروقراطية وغيرها من الأمور التي تؤدي الى عرقلة مسيرة التنمية بكل أبعادها.

ومما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تعتبر الحوكمة في البنوك نظاما مناعيا وقائيا يهدف الى تعزيز كفاءة هذه البنوك.
- تعتبر التنمية الإقتصادية مطلبا ملحا في ظل التغيرات والتطورات الإقتصادية والإجتماعية وانفتاح المجتمعات على ثقافة الأخر.
- تلعب الحوكمة البنكية دورا محوريا في تنشيط البعد الإقتصادي للتنمية.

قائمة المراجع

الكتب والأطروحات

-يوسف حسن يوسف، **الأوراق المالية وسوق المال العالمي (البورصات-أسواق صرف العملات-التحليل المالي-الحوكمة)**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2017.

-أمين راشدي، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي-دراسة تطبيقية على بعض شركات المساهمة في ولاية سطيف-**، أطروحة دكتوراه ل.م.د في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2018.

-طارق عبد العال، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات، شركات قطاع عام وخاصومصارف)**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

-عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

-صفوت عبد السلام عوض الله، **دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، مصر، 1994.

-خاوي محمد، **دور حوكمة البنوك في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، خلال الفترة 2003-2012**، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015.

-خاوي محمد، **دور حوكمة البنوك في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، خلال الفترة 2003-2012**، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص

إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015.

المقالات

-بوزيان العجال، شمة نوال، التنمية المستدامة: محددات وتحديات، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 4، العدد 6، جانفي 2014.

-شريفة بوعبيدة، واقع تطبيق الحوكمة داخل المنظومة المصرفية الجزائرية، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد10، سبتمبر 2018.

-نوال بن عمارة، العربي عطية، **الحوكمة في البنوك الجزائرية في ظل الالتزام بمتطلبات بازل للرقابة المصرفية**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 05، العدد 15، 2011.

-مريم هاني، **تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل-دراسة ميدانية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر-**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة ورقلة، المجلد04، العدد02، 2017.

-ثامر علي النويران، حوكمة الشركات كمدخل لتحقيق التنمية الإقتصادية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، المجلد 4، العدد2، ديسمبر 2019.

-شقاق ابتسام فاطمة الزهراء، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة المتوسطية للقانون والإقتصاد، المجلد 4، العدد2، سبتمبر 2019.

-عزة محمد حجازي، أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية (حالة الدول العربية)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 12،العدد 15، 2016.

-رزقي محمد، ميهوب مسعود، أثر الحوكمة الجيدة على النمو الإقتصادي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1997-2017، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، المجلد 19، العدد 1، ديسمبر 2019.

-عزة محمد حجازي، أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية (حالة الدول العربية)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 12،العدد 15، 2016.

-دقيش جمال، قارة ابراهيم، مزوري الطيب، أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 202002-2016، مجلة الحوكمة، المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 1، العدد 1، 2019.

-بلقربوز مصطفى، المؤسسات والتنمية في ظل المقاييس الدولية، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 16 مكرر، جانفي 2019.

-ابراهيم صبري الأرناؤوط، **حوكمة الشركات المساهمة ودورها في التنمية الإقتصادية**، الملتقى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية، الجزائر، يومي 7 و8 ديسمبر 2015.

مراقع الأنترنت

-معهد العربي للتخطيط، **التنمية والتخلف**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، www.arab-api.oro/devlop (2021/01/10).

-بن جمو فايزة، دريس رشيد، المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الإقتصادي: تحولات الإقتصاد الزراعي والصناعي وبنية المجتمع، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-17-N3.pdf، تاريخ التصفح 2021/01/01.

-Basel Committee on Banking Supervision, **corporate governance principles for banks**, Bank for international settlement, July 2015, disponiblesur le site: https/www.bis.org/ bcbs/ publ/d328.pdf, consulté le 31/08/2018.

تطبيق آليات الحوكمة في مكافحة الفساد لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا

Applying governance mechanisms to combat corruption to achieve sustainable development in Africa

-شفيعة حداد

- جامعة باتنة 1/ الجزائر
- Chafiaahaddad@gmail.com

-سامي بخوش

- جامعة باتنة 1/ الجزائر
- Sbekhouche2@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى التأكيد على الدور الكبير الذي تلعبه آليات الحوكمة في مكافحة الفساد، فقد شكلت هذه الآليات العمود الفقري لاتفاقية الإتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته من خلال تركيز العديد من مواد الاتفاقية وبنودها على الشفافية والرقابة والمشاركة وسيادة القانون، هذا كما ساهمت هذه الاتفاقية بعد ثلاثة عشر سنة من تفعيلها في العديد من الإنجازات خاصة على المستوى التشريعي باعتبارها المرجعية القانونية الأولى لمكافحة الفساد في الدول الأطراف.

الكلمات المفتاحية :الحوكمة – آليات الحوكمة – الفساد –أفريقيا –اتفاقية الاتحاد الافريقي.

ABSTRACT:

This intervention aims to emphasize the significant role played by governance mechanisms in the fight against corruption, These mechanisms have formed the backbone of the African Union Convention on Preventing and Combating Corruption by focusing many of its articles and provisions on transparency, oversight, participation and the rule of law. Thirteen years after its implementation, the Convention has contributed to many achievements, especially at the legislative level, as the first legal reference for combating corruption in States Parties.

Keywords: Governance - Governance Mechanisms - Corruption - Africa - African Union Convention.

مقدمـــة:

تلعب آليات الحوكمة في مكافحة الفساد، اذ تعد الحوكمة هي الاساس لتحقيق حكم قائم على الشفافية والمساءلة والمحاسبة باتجاه تحقيق تنمية مستدامة وتحسين مستويات معيشة المواطنين وتخفيض معدلات البطالة والفقر وتدعيم العدالة الاجتماعية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ومن ضمن ذلك، مكافحة الفساد باعتياره معيقا للتنمية وسببا للحد من تدفقات الاستثنارات الأجنبية، وانكماش موارد الحكومة واساءة استخدامها، والحد من جهود مكافحة الفقر وغيرها من الجوانب المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة. وقد تم التركيز على حالة الدول الافريقية التي تواجه تحدبات كبرى في مجال تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد من أجل الوصول الى تحقيق التنمية المستدامة وتجسيد أهدافها على المستوى الإقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسسي.

ومن أجل مقاربة أكثر واقعية للجهود المؤسسية الإفريقية في هذا الشأن، سيتم بحث الجهود التي اعتمدها الاتحاد الافريقي في مجال تطبيق آليات الحوكمة ومكافحة الفساد. فقد شكلت هذه الآليات العمود الفقري لاتفاقية الإتحاد االإفريقي لمنع الفساد ومكافحته من خلال تركيز العديد من مواد االشفاقية وبنودها على الشفافية والرقابة والمشاركة وسيادة القانون، كما ساهمت هذه الاتفاقية بعد ثلاثة عشرة سنة من تفعيلها قي العديد من الإنجازات خاصة على المستوى التشريعي باعتبارها المرجعية القانونية االاولى لمكافحة الفساد في الدول الافريقية الأطراف في الاتفاقية.

انطلاقا من ذلك، سيتم طرح الإشكالية التالية :

كيف يساهم تطبيق آليات الحوكمة في مكافحة الفساد في افريقيا وتحقيق التنمية المستدامة ؟

و تم تفكيك هذه الإشكالية من خلال طرح التساؤلت الفرعية التالية :

- ماذا نقصد بالحوكمة والفساد والتنمية المستدامة ؟

- وماهي أهم آليات الحوكمة ؟

- ما هو مفهوم الفساد وماهي أهم مؤشرات قياسه في افريقيا؟ -

- كيف تعمل آليات الحوكمة على منع الفساد ومكافحته؟

- ماهي أهم آليات الحوكمة التي ركزت عليها اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته؟

وللألمام بجوانب هذه الاشكالية وتحليلها، تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الأسس النظرية للحوكمة والفساد والتنمية المستدامة

المحور الثاني: دور آليات الحوكة في مكافحة الفساد .

المحور الثالث: آليات الحوكمة في اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

المحور الأول: الأسس النظرية للحوكمة والفساد والتنمية المستدامة

أولا: المفاهيم الأساسية للحوكمة

تم اعتماد مفهوم الحوكمة في ادبيات مختلف المؤسساتالدولية الممثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،وهذا باعتبار أن العديد من الدول كانت تصل إلى تحقيق نمو اقتصادي، لكنها لم تحققتحسنا في مستوى ونوعية الحياة وهذا ما فرض البحث عن الأسباب والتي خلصت الضرورة تبني الحوكمة بمختلف آلياتها كضمان لتحويل هذا النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة بمختلف جوانبها.[1]

[1] - عبد الحسين شعبان، **الحكم الصالح والتنمية المستدامة**، دمشق: مركز دمشق للدراسات، 2007، ص 58.

نشأة وظهور الحوكمة: ظهر هذا المفهوم كمصطلح قانوني عام 1978، ولكن الانتشار الفعلي والتوسع يعود إلى نهاية الثمانينات لاعتماده من قبل المؤسسات الدولية المانحة كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية. وقدجاء كمحاولة لتحسين أوضاع المجتمعات السائرة في طريق النمو، نتيجة للصعوبات التي وجدتها هذه الدول في تطبيق برامج التعديل الهيكلي والأخطاء في تسيير شؤونها، وقد أرجع هذا إلى غياب الشفافية والمساءلة في تسيير أمور الدولة .

1- **تعريف الحوكمة:** إن الحوكمة هي من المفاهيم الواسعة ، حيث تشمل جميع جوانبكيفية الحكم في بلد ما، بما في ذلك سياسته الاقتصادية وهيكله التنظيمي.

ولقد اختلفت تعاريف الحوكمة ما بين هيئات وباحثين، نظرا لتعدد أبعادها ومن أبرزها نذكر:

- يعرفها **François Casting** : الحوكمة يكشف عن طريقها اتخاذ القرار بفاعلية فياطار جماعة ما، أين يفترض الاعتراف بتعدد مواقع السلطة.[1]

Francis Casting,La gouvernance,deli d'une approche non (Casting,2005,p11) normative,revue Idara,n30,p413

- **تعريف البنك الدولي:** في دراسة للبنك الدولي سنة 1992 عن أسلوب الحكم والتنمية، تمتعريفها على أنها الحالة التي من خلالها تتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعبهدف التنمية، أي يظهر كنموذج تنظيم اجتماعي وسياسي موجه نحو تعظيم الرفاهيةالاجتماعية وتدنية التكاليف الانسانية والاجتماعية.

[1] - Francis Casting, "La gouvernance,deli d'une approche non normative ",revue Idara,n30,p413

- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE:** عرفتها أنها استعمال السلطةالسياسية وتطبيق الرقابة على تسيير الموارد في المجتمع، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية .
- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** على أنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية،والادارية لإدارة الشؤون على كافة المستويات، ويضم الآليات والعمليات والمؤسسات التييمكن من خلالها الأفرادوالجماعات من التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونيةوالوفاء بالتزامهم وتسوية خلافاتهم.

إذا فالحوكمة تتضمن المؤسسات وتقاليدها، والتي يتم على أساسها ممارسة السلطات في الدولة وإن هذا المفهوم للحوكمة يتضمن ثلاثة جوانب أساسية هي:

- الطريقة التي يتم بها اختيار الحكومات ومتابعتها وتغييرها؛
- قدرة الحكومات على صياغة السياسات بفاعلية وتنفيذها ؛
- احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تنظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية

2- **أبعاد وعناصر تفعيل الحوكمة:** من خلال التعاريف التي جاءت بها المؤسسات الدولية يمكن تقسيم أبعاده إلى[1]:

- **البعد السياسي:** ويتعلق هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها،وهذا باعتبار الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، مما يؤدي إلى التفاعل الايجابيوتعاونهم وسعيهم الى خدمة الصالح العام، ولا يكون إلا إذا عملت الدولة بشكل أساسيعلى تحقيق ديمقراطية فعالة.

[1]- عشور عبد الكريم، فريال مغربي، " حتمية الحكامة كآلية لمكافحة الفساد وتوطين التنمية ." الملتقى الدولي حول الحكامة والسياسات العامة في الدول المغاربية، (كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة) ، 24 ، 25 فيفري 2019 ، ص03 .

-**البعد الاقتصادي والاجتماعي:** ويتمحور هذا البعد في اهتمامه بمستويات الأداء الاقتصادي في سعيه الى تحقيق التنمية الاقتصادية، ومحاربة الفساد والشفافية، كما يعدعامل مخفض لمخاطر الاستثمار نظرا للتدقيق المستمر للمعلومات المتعلقة بالبيئةالاقتصادية بكل شفافية. أما البعد الاجتماعي فيتجسد في تحقيق العدالة التوزيعية، ورفع المستوى المعيشي والقضاءعلى الفقر.

-**البعد الاداري** : يرتبط بالتسيير العقلاني والعادل للموارد المالية والبشرية للمجتمعوهذا بتطبيق اللامركزية، كما أن ترشيد الادارة العامة وتأمين استمرارها بدرجة عالية منالكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الاداري والأنظمة والقوانين المعمول بها.

إن اصلاح وترشيد الادارة العامة يتوقف على تنمية مواردها الادارية والبشرية من خلالاتباع استراتيجية تمكنها من تحقيق أهدافها.

4 -أهداف الحوكمة: تناول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأهداف الرئيسية التيتسعى الحوكمة لتحقيقها وتتمثل فيما يلي:[1]

- تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية بتحديد الحد الأدنى من مستوى المعيشةلكافة المواطنين وتحقيق مستوى من الحياة الكريمة لهم؛
- تحقيق وادامة حالة من الشرعية في المجتمع؛
- الكفاية في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي تخصيص واستغلال الموارد العامة.

1- Good Governance and Development: a critical analysis " Sihem Zerwal, Farida Tadjine, , Journal of the Reviewer for Political Studies, N°: 05, Octobre 2019, pp "of the relationship 120,121.

5-خصائص الحوكمة: خصائص الحوكمة عديدة ومتنوعة، وقد تختلف بأولويةالتطبيق من بلد إلى آخر. وهذه الخصائص تتوزع بين معايير سياسية واقتصاديةواجتماعية وادارية. وتختلف الأولويات والمعايير كذلك باختلاف الجهات ومصالحها، فلوتتبعنا البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لوجدنا أنها تستند إلى ما يحفزالنمو الاقتصادي، الانفتاح الاقتصادي، حرية التجارة والخصخصة، ولقد استندت دراسةالبنك الدولي حول الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا الى معيارين أساسينهما:

- المعيار الأول يشمل حكم القانون والمعاملة بالمساواة والمشاركة بالمساواة وتأمينفرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة.
- أما المعيار الثاني فيتضمن التمثيل والمشاركة والتنافسية سياسيا واقتصادياوالشفافية والمساءلة والمحاسبة، يمكن من تجاوز مشاكلا لتنسيق والكفاءة منخلال دمج البعد السياسي مع البعد الاجتماعي.

6- مكونات الحوكمة (عناصرها): إن الحوكمة تعتمد على تكامل عمل الدولةومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. لذلك فهي تتضمن ثلاثة عناصررئيسية هي: الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

- ✓ **الحكومة:** تهيئ البيئة السياسية والقانونية المساعدة (تأكيد الاستقرار والعدالة فيالسوق والاهتمام بالخدمات العامة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص؛ ولابد منالتأكيد أن الحوكمة تطرح اهتمامات واحتياجات الفئات الأكثر فقرا.
- ✓ **القطاع الخاص:** يعمل على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع.فالعديد من الدول النامية تعتمد على القطاع الخاص في تحقيق التنميةالاقتصادية ومن ثم الاجتماعية. والحكومة تستطيع بدورها تقوية وتطوير القطاعالخاص من خلال:
  - خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة؛

- تعزيز المشاريع التي تتيح وتخلق فرص العمل؛
- تستقطب الاستثمارات وتساعد على نقل المعرفة والتكنولوجيا للطبقات الفقيرة.

✓ **المجتمع المدني:** تعمل مؤسسات المجتمع المدني على اشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة والحصول على حق الدخول للموارد العامة، وبشكل خاص للفئات الفقيرة. تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكم من خلال علاقاتها بين الفرد والحكومة ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية والتي يمكن استخدمها.[1]

✓ **7-معايير الحوكمة:** أن خبراء البنك الدولي خصوصا دانيال كوفمان، ارت كراي، وماستوز من خلال الدراسات التي يقومون بها توصلوا إلى وضع مؤشرات محددة لقياس الحوكمة وهي:[2]

- **الصوت والمسألة VA:** ويقيس مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، اضافة الى حرية التعبير والتنظيم وتكوين الجمعيات وحرية وسائل الاعلام،ومدى مراقبتها للقائمين على السلطة ومساءلتهم عن أفعالهم.
- **الاستقرار السياسي وغياب العنف PV:** وهذا من خلال التصورات المتعلقة باحتمال تهديد استقرار الحكومة وازاحتها عن الحكم، من خلال وسائل غير دستورية أو من خلال ادخال اصلاحات مشبوهة تؤثر على استمرارية السياسات، كما قد تقيد قدرة المواطنين على اختيار وتغيير القائمين على السلطة.

---

[1]- عشور، مرجع سابق، ص81 .

[2]- يختار عبد القادر وعبد الرحمان عبد القادر، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإقتصادية حالة الدول العربية**، مداخلة مقدمة في اطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي " النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي"، الدوحة،2011، ص 16.

- **فعالية الحكومة GE:** ويتعلق هذا المؤشر بنوعية تقديم الخدمات العامة ونوعية جهازالخدمة المدنية واستقلاليته عن الضغوط السياسية، اضافة الى نوعية وضع السياساتوتنفيذها ومدى مصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات.
- **نوعية التنظيم RQ:** ويركز هنا على قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات ولوائحتنظيمية سليمة من شأنها السماح بتنمية القطاع الخاص وتشجيعه.
- **سيادة القانون RL:** ويقيس هذا المعيار مدى ثقة المتعاملين في سيادة القانون فيالمجتمع والتقيد بها، خاصة نوعية تنفيذ العقود وفعالية الأجهزة القضائية، وقياساحتمالحدوث الجرائم أو أعمال عنف.
- **ضبط (مكافحة) الفسادCC:**ويتعلق بمدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسبخاصة، أعمال فساد الصغرى (الرشوة في المصالح العامة) أو كبرى (الفساد في المجالالسياسي) اضافة الى استحواذ النخبة أو أصحاب المصالح الشخصية على ثروات الدولة.وهذه المؤشرات السنة العالمية لإدارة الحوكمة التي تبناها البنك الدولي في تقاريره هي التيسنعتمدها من خلال دراستنا.

8- قياس الحوكمة: بالرغم من أن هذه العملية صعبة ومعقدة الا أن دانيال كوفمانوآخرون قاموا بوضع مؤشر لقياس الحوكمة وهو مؤشر النوعية المؤسستية (IQI) Indictor of QualityInstitutional، ويأخذ هذا المؤشر المتوسط الحسابي للمؤشرات(المعايير) الستة للحوكمة. وقيمته تراوح بين [-2.5 +2.5] ومن الواضح أنه كلما كانت القيمة أعلى كلما دلت على جودة الحكم.[1]

---

[1]- محمد بوبوش،" الحكامة والتنمية العلاقة والإشكاليات"، مقال منشور على الموقع: http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=11888، تاريخ الإطلاع: 17/ 12/ 2020.

الجدول رقم (1): مؤشر النوعية المؤسساتية IQI لأفضل الدول سنة 2016

الدول	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	ضبط الفساد	IQI
الدانمارك	1.474	0.847	1.887	1.575	1.895	2.243	1.653
فنلندا	1.485	0.961	1.848	1.817	2.017	2.383	1.751
السويد	1.503	0.98	1.787	1.854	2.043	2.221	1.731
سويسرا	1.458	1.322	2.025	1.912	1.935	2.050	1.783
نيوزيلندا	1.444	1.490	1.857	2.038	1.927	2.292	1.841
هولندا	1.479	0.889	1.841	1.976	1.893	1.950	1.671
المتوسط	1.473	1.081	1.874	1.862	1.951	2.19	1.738

المصدر : www.govindicators.org

9-الآثار المترتبة على ضعف الحوكمة: يشير تقرير البنك الدولي الموسوم الحوكمةالجديدة لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "إن التنمية في دولMENA يعيقها ضعف إدارة الحكم العام والتي تتخلف فيها المنطقة عن باقي دول العالم ، حيث أن ضعف الحوكمة يقود إلى الفساد والذي يعني اساءة استغلال السلطة أو ثقةالشعب لتحقيق نفع خاص. وهذا ما يتيح اتساع نطاق الفساد ما يعيق التنمية الاقتصاديةفي البلد بزيادة تكاليف النشاط الاقتصادي الأمر الذي يحد من الاستثمارات.

ثانيا: الفساد

يعتبر الفساد ظاهرة قديمة، لكن الجديد فيها هو أن حجم الظاهرة أخذ فيالتفاقم وقد ارتبط وجود الفساد بوجود الأنظمة والدول، فالفساد أصبح قضية عالمية وهوموجود في جميع أنحاء العالم، ولكن الاختلاف في حجمه وأشكاله ودرجة انتشاره فيالزمان والمكان، غير أن الملاحظ وجود الفساد في الدول النامية بصورة أشد ضررا وهذا ماتم تأييده من قبل الخبراء الدوليين لأسباب متعددة منها ضعف أجهزة الادارة العامة،وضعف الأخلاقيات الوظيفية وغياب الرقابة الفعالة في هذه الدول.

1- تعريف الفساد: يعد الفساد من أكبر العوائق أمام تحقيق النمو والتنميةالاقتصادية، فهو يخل بالاستقرار الاقتصادي والسياسي ونشاط القطاع الخاص، ويبددالموارد؛ كما يضعف حوافز الاستثمار ويهبط من جودة البني الأساسية والخدمات العامةويشوه عناصر النفقات العامة.

كما نذكر بعض تعاريف المنظمات الدولية مثل:

- **تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد:** بأنه استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة،أو أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية.[1]
- **البنك الدولي:** يعرفه بأنه إساءة استعمال السلطة للكسب الخاص، وينطوي التعريف إلىنقطتين:
  - دفع الرشوة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة سواء في القطاع العام أوالخاص لتسهيل عقدالصفقات

[1]- محمد حليم ليمام، " ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر :دراسة وصفية تحليلية ." مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2003 / 2002) ، ص111.

- استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقةأموال الدولة مباشرة.

- **حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة:** فإن الفساد هو سوء استعمال السلطة العمومية أوالوظيفة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ او المحسوبية أوالغش أو الاكراه للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس.[1]

2- أشكال الفساد : يأخذ الفساد أشكالا مختلفة، فهناك الفساد السياسي المرتبطبالسلطة، الفساد الاقتصادي المرتبط بالإدارات العامة والمشاريع، والفساد المؤسسي المرتبطبأجهزة الدولة، والفساد الاجتماعي بمختلف أنواعه.

3-قنوات انتشار ظاهرة الفساد: هناك الكثير من المتغيرات التي أسهمت في انتشارهذه الظاهرة[2]:

- تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا؛
- النزوح نحو آليات اقتصاد السوق، وتخصيص القطاع العام؛
- تحرير التجارة وحرية انتقال الأشخاص والأموال والسلع عبر الحدود؛
- إشكالية التخمة في التشريعات القانونية للمتغيرات السريعة الحاصلة على صعيد العالم،وعدم قدرة القوانين الداخلية على مواكبتها.

4-مؤشر مدركات الفساد :perception corruption index

---

[1]- مجموعة خبراء، **مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم** .نيويورك :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نوفمبر 1998، ص 43.

[2]- أحمد محمود نهار أبو سويلم، مكافحة الفسا د .عما ن : دار الفكر ناشرون وموزعون، 2010 ، ص14 .

يسجل مؤشر مدركات الفساد عدد النقاط التي تحرزها البلدان والأقاليم ويرتبها حسب ذلك،ويستند إلى مدى فساد القطاع العام في البلد حسب ما يتوصل إليه الإدراك. وهذا المؤشرمركب، إذ يقوم على توليفة من الاستقصاءات والتقييمات المرتبطة بالفساد يتم تجميعهااعتمادا على مجموعة متنوعة من المؤسسات الدولية ذات الصيت.

ومؤشر مدركات الفساد هو أكثر مؤشرات الفساد استخدام، وانتشارة على مستوى العالم،فهو مؤشر سنوي تصدره منظمة الشفافية الدولية. بحيث يعتمد على فحص واقع الفساد فيالقطاع العام لدى الدول المشمولة في الترتيب؛ وتعتبر مصادر بيانات ومعلومات المؤشرمتنوعة من آراء الخبراء من القطاع العام والخاص، ويرمز له بالرمز PCI.

ومن أهم ما يميز هذا المؤشر أن مقياسه للعلامات يبدأ من 0 إلى 100 ، بحيث تعني صفر أعلى مستوى فساد مدرك (الفساد الكامل) وتعني 100 أقل مستويات الفساد وأعلىدرجات الشفافية، وفي حال حصلت الدولة على درجة منخفضة لا يعني ذلك أنها أكثرالدول فسادا، كون المؤشر يمثل انطباعا عن الفساد في القطاع العام كالفساد السياسي والاداري؛ وليس حكما على مستوى الفساد في الدولة أو السياسات أو الأنشطة الاقتصادية، وحسب منظمة الشفافية الدولية فإن التصنيف السنوي للدول يعتمد على استطلاع الرأي الخبراء ورجال الأعمال.

وذكرت المنظمة في تقريرها الأخير أن تزايد معدلات الفساد في الدول ارتبط بتراجع مستويات حرية الصحافة والمجتمع المدني، حيث كانت الدول الأكثر فسادا هي الأقل فيحرية الصحافة ونشاط منظمات المجتمع المدني.

والجدول التالي يمثل الدول الأولى التي حصلت على أعلى مستوى مدركات الفساد.

الجدول رقم (2): مؤشر مدركات الفساد للدول الأولى للفترة 2014-2016

الرتبة	الدولة	2014	2015	2016
1	الدانمارك	91	92	91
2	نيوزيلندا	91	91	91
3	فنلندا	90	89	89
4	السويد	89	87	88
5	النرويج	88	86	86
6	سويسرا	86	86	85

المصدر : www.govindicators.org

يوضح الجدول ترتيب أحسن ستة دول في العالم من حيث انتشار الفساد خلال ثلاثسنوات 2014،2015،2016، ومن خلال قراءة النتائج يتضح أنه لا وجود لصفر فساد على المستوى العالمي فأفضل قيمة حققتها الدانمارك سنة 2015 بـ 92 نقطة من أصل100. اما عن الترتيب ففي سنة 2016 احتلت الدانمارك ونيوزيلندا المركز الأول كأقل دول العالم فساد برصيد 91 نقطة من أصل 100 نقطة، وتلتها فنلندا بـ86 نقطة، ثم السويد بـ88 نقطة والنرويج بـ 86 نقطة وأخيرا سويسرا بـ85 نقطة.

ثالثا: الأسس المفاهمية للتنمية المستدامة

لقد ظهرت فكرة التنمية المستدامة في عقد الثمانينات من القرن 20م، معتمدة في جذورهاعلى العوامل البيئية واستدامتها وكذلك على تجربة عقود عدة من مجهودات التنمية.

1-مفهوم التنمية المستدامة: تعددت تعاريف التنمية المستدامة، وورد مفهوم التنميةالمستدامة لأول مرة في تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 وعرفت على أنهاتلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبيةحاجياتهم.

يعرفها Bardier Edoird بأنها: ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهيةالاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدرممكن من الأضرار والاساءة إلى البيئة.

أوهي تنمية قابلة للاستمرار وهي عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة نظام بيئي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي.

2-أهداف التنمية المستدامة: تسعى من خلال آلياتها ومحتواها الى تحقيق مجموعةمن الأهداف نذكر منها:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات
- التنموية عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو؛
- احترام البيئة الطبيعية حيث تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة
- وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها اساس حياة الانسان؛
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة وتنمية احساسهم بالمسؤوليةتجاهها ؛
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد حيث تتعامل معها على أنها محدودة،لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع من خلال توظيفها بما يخدم أهدافالمجتمع؛

- احداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع وبطريقة تلائمامكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية،والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

3-أبعاد التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في أطار تفاعلي بالإضافة إلىالبعد السياسي. والاستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة تركز على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات والتي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة والعوامل البيئية والاجتماعية في هيكل استدامة.

أ-البعد الاقتصادي: ويستند إلى مبدأ يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حدوالقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، ويندرج تحتهذا البعد: حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، إيقاف تبديد الموارد الطبيعية،مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته، المساواة في توزيع الموارد، الحد منالتفاوت في مستوى الدخل، تقليص الإنفاق العسكري.

ب-البعد الاجتماعي: ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبلالرفاهية، من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترامحقوق الانسان في المقدمة. ويشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعليةللقواعد الشعبية في وضع القرار، ويعتمد على الجانب البشري بعناصره الآتية: تثبيت النموالسكاني وأهمية توزيع السكان، دور المرأة، الصحة والتعليم، حرية الاختيار والديمقراطية.

ج-البعد البيئي: ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثللأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليهاالتنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

د- البعد التقني والاداري: هو البعد البيئي الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأتنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف من هذهالنظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلىالحد من تدفق النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها.

ولكي يتم تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور أهمها:

- استخدام تكنولوجيا أنظف؛
- استخدام القوانين البيئية للحد من التدهور البيئي والحد من انبعاث الغازات؛
- إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها؛
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون .

4- علاقة التنمية المستدامة بالحوكمة: تعتبر الحوكمة شرط من أهم الشروط التييجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة، والاستدامة هنا لا تعني الاستمرارية بل تعنينتائج الاستمرارية المتطورة. ففي دراسة أعدها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDPسنة 1997 ، اعتبرت الاستدامة عنصرا من مميزات الحوكمةوإدامة التنمية الشاملة، أو أن الحوكمة هي طريق لتحقيق التنمية المستدامة.

إن علاقة التنمية بالحوكمة يمكن قراءتها من خلال 3 زوايا هي:

- وطنية، تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأةوالرجل؛

- عالمية، أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دوليةتتسم بقدر من الاحترام الانساني والقواعد القانونية؛
- زمنية، أي مراعاة مصالح الأجيال اللاحقة.

ولا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة في ظل وجود سوء تسيير للموارد البشريةوالمادية المتاحة للانطلاق في عملية التنمية والنهوض الاقتصادي .

المحور الثاني: دور آليات الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة

إن تبني آليات الحوكمة سوف يكون لها دور كبير في ضبط الفساد والحد من آثارهالسلبية على مختلف جوانب التنمية المستدامة، بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والسياسية، وهذا ما سنوضحه في هذا المحور.

أولا: دور الحوكمة وضبط الفساد على تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

ويكون كما يلي:[1]

الحد من الفقر وتحقيق التوزيع الدخل الوطني وذلك من خلال ما يلي:

- التخفيض من تكلفة الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة، التعليم والسكن...الخوالرفع من جودتها وبالتالي التخفيض من معاناة الفئات الفقيرة والتحسين من ظروفهاالمعيشية؛
- تحقيق العدالة والمساواة في دفع الضريبة، مما يساعد على تقليص الفجوة بينالأغنياء والفقراء ؛

[1] -Sihem Zerwal, Farida Tadjine, « *Good Governance and Development: a critical analysis of the relationship* ». Journal of the Reviewer for Political Studies, N°: 05, Octobre 2019, pp 120,121.

- إن الحوكمة الجيدة لقطاع التعليم تعتبر الاستراتيجية الأنسب لمكافحة الفساد من أجلضمان العدالة والمساواة في التعليم خاصة بالنسبة للأطفال الفقراء وبالتالي تحقيقتنمية مستدامة قوامها رأس المال الفكري (البشري)؛
- وضع استراتيجية شاملة وواضحة لحوكمة قطاع الصحة لمنع مختلف ممارساتالفساد، يسمح بتوفير الرعاية الصحية الجيدة والمناسبة، كما يسهل من قدرة الفئات الفقيرة والمنخفضة الدخل من الحصول على خدمات صحية ذات جودة عالية تستجيب لاحتياجاتهم في الوقت المناسب.
- إن الحوكمة الجيدة لقطاع السكن تسمح بالقضاء على سوء ادارة وتسيير هذا القطاعالحساس، ومنع مختلف الاختلالات والنقائص التي يعرفها، كما تضمن نمط منسجمومتناسق للمدن باعتبارها مراكز أساسية لإنتاج الثروة وتحقيق النمو والتنمية المستدامة، ولذلك يجب تبني استراتيجية لمكافحة الفساد في هذا القطاع الحيوي تعتمد على آليات الحوكمة (الشفافية والمساءلة) في توزيع السكنات وإشراك المواطنين.

ثانيا: دور الحوكمة وضبط الفساد في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

إن الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد الاقتصادية يساهم في الرفع من الكفاءة والفعالية الاقتصادية في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة من خلال[1]:

- يسمح تبني استراتيجية ضبط الفساد واعتماد آليات الحوكمة (من شفافية في توفيرالمعلومات وتعزيز نظام المساءلة والرقابة المحلية) بتعزيز وتفعيل الاستثماراتالمحلية والأجنبية والرفع من معدل النمو الاقتصادي، وذلك بخلق بيئة

[1] - عشور، مرجع سابق، ص 109.

استثمارية مستقرة، مما ينعكس إيجابا على حجم الموارد المتاحة للاقتصاد وحسن تخصيصها واستثمارها في المشاريع التي تخدم مختلف جوانب التنمية المستدامة؛

- الحوكمة وضبط الفساد لهما دور كبير في دعم وزيادة حجم الايرادات الحكومية وترشيد النفقات العامة، بالإضافة إلى الرفع من كفاءتها الاستخدامية من خلال تعزيزالمساءلة والشفافية في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومختلف القطاعات الاقتصادية التي يعتبر فيها الفساد أهم عائق أمام استدامتها ؛
- يعتبر القطاع الضريبي من أكثر القطاعات تعرضا لمختلف اشكال الفساد، لهذايجب اصلاح وحوكمة هذ القطاع لأنه سيسمح بتبسيط اجراءات التحصيل وضمانأكبر قدر من الشفافية في فرض الضريبة، ما يمكن من تنشيط الاقتصاد وتفعيل مشاريع التنمية.

ثالثا: دور الحوكمة وضبط الفساد في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

تسمح الحوكمة وضبط الفساد بتحقيق البعد البيئي من خلال الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية،ومنع الاستغلال غير القانوني لها وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية، والمحافظة علىالاستدامة البيئية من خلال :[1]

- إتباع استراتيجية محكمة لحوكمة قطاع الموارد المائية سوف تمكن من التصديبفاعلية لمختلف ممارسات الفساد، وهذا ما يساعد على مواجهة التحديات المرتبطةبتغيير المناخ وازدياد الطلب والصراع العالمي على هذا المورد الاستراتيجي؛

[1]– لزعر علي، ناصر بوعزيز،" البيئة والتنمية المستدامة : قراءة في المفهوم"، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قالمة، 2015.

- إن تبني استراتيجية الحوكمة قطاع الصناعات الاستخراجية، تعتمد على الشفافيةوتوفير المعلومات الضرورية الخاصة بالعقود والصفقات المبرمة، تسمح بمحاربةالفساد والرشوة، وتؤدي الى الاستغلال الكفء العائدات هذا المورد الاستراتيجي.

رابعا: دور الحوكمة وضبط الفساد في تحقيق البعد السياسي للتنمية المستدامة

إن تبني آليات ومبادئ الحوكمة وضبط الفساد سيكون له دور كبير في تحقيق البعد السياسي وذلكلكونها تسمح بتحقيق ما يلي:

- تعزيز آليات النزاهة والشفافية والمساءلة للمؤسسات والمسؤولين في الحكومة، وضمانالتمثيل المناسب في عملية صنع القرار السياسي؛
- ترسيخ مبادئ الديمقراطية الجيدة وحكم القانون، واحترام حقوق الانسان والحرياتالأساسية كحرية الرأي والاختيار والتعبير؛
- فض النزاعات والصراعات الداخلية وتحقيق الاستقرار السياسي، الذي يعتبر منالشروط الواجب توفرها لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

المحور الثالث: آليات الحوكمة في اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته

أولا: **إشكاليات قياس الفساد في افريقيا**

إن أول خطوة في طريق مكافحة الفساد، تبدأ من خلال قياسه وحصره، ، وفي سياق قياس الفساد على المستوى العالمي تبرز العديد من المؤسسات والمراكز الفكرية واالحصائية، غير أن خصوصية القارة الإفريقية كانت سبب رئيسيا في جذب االإهتمام الدولي بقياس ظاهرة الفساد، وهو ما سنحاول التعرف عليه من خلال أهم المؤسسات والمؤشرات المنخرطة في هذا المسعى .

1- مؤشر إبراهيم للحكم في افريقيا[1]

وهو مؤشر مركب يصدر عن منظمة غير حكومية معروفة تحت اسم " مؤسسة مو إبراهيم "، وقد أسسها رجل الأعمال حمد إبراهيم، وقد ذاع صيت هذه المؤسسة سنة 2011 عندما أطلقت مؤشر شمل جميع الدول الإفريقية 53 ، قبل انقسام السودان، وهو من أربع فئات؛ السلامة، وحكم القانون، المشاركة وحقوق الإنسان، التنمية الإقتصادية المستدامة، والتنمية البشرية، وهي مركبة بدورها من 14 مؤشر فرعي، هذه الأخيرة مركبة أيضا م 86 متغيرا فرعيا، ما يعني أن الفئات مركبة عنقوديا .هذا المؤشر يعمل بالتعاون مع مقياس دول أفريقيا، ومع منظمة الثقة والنزاهة العاملية – جنوب أفريقيا، والبياانت المتضمنة في الدليل تأتي من 23 مؤسسة ومصدرا مختلفا؛ كالبنك الإفريقي للتنمية، ومؤشر بريتلسمان للتحول، ومركز التنمية الدميقراطي بغانا، حيث يجري دمج هذه المؤشرات عبر عملية إحصائية معقدة، ثم تحول الى متغيرات داخل المؤشرات الفرعية، وتمنح الدول علامة حسب كل فئة من الفئات الأربع، تتراوح بين غير المرضي 0 ، إلى الجيد 100 ،ثم تجمع العلامات الأربع لتكون قيمة مؤشر الحكم في الدولة.

---

[1]- مصطفى خواص، **الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء :انعكاساته وآليات مكافحته**، بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019 ، ص81 .

2-مقياس دول افريقيا[1]

هو مقياس عام يعرف بـ Afobarometer Suvery ، ويجمع أبعاد كثيرة تهم الحكم في أفريقيا، يعمل من خلال اجراء مسوح وطنية واستبيانات مباشرة عبر مجموعة من الأسئلة تطرح حول الديمقراطية، والحكم والإصالح الإقتصادي، والمجتمع المدني، ونوعية الحياة، ويتم توجيهها إلى المواطنين ثم تجمع هذه الاستبيانات ويتم وضعها في11 مؤشرا حسب كل بلد . يستعين المقياس بمجموعة من المؤسسات الأكاديمية لإنجاز مسوحه المطلوبة، وقد شارك في دورته الخامسة كل من مركز غانا للتنمية الديمقراطية، والمعهد الديمقراطي في جنوب أفريقيا، ومعهد البحوث التطبيقية في الإقتصاد السياسي – بينن، ومعهد دراسات التنمية بجامعة نيروبي – كينيا.

ثانيا: آليات الحوكمة في اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته

اعتمدت الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي اتفاقية لمنع ومكافحة الفساد في الدورة العادية الثانية للمؤمتر المنعقدة في مابوتو –موزمبيق بتاريخ 11 جويلية 2003 ، بينما دخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ في 5 أوت 2006. حيث تقع الإتفاقية في 28 مادة شاملة التعريفات والأهداف، تنطلق من تعريف الفساد بأنه: "الأعمال والممارسات، بما فيها الجرائم ذات الصلة، التي تحرمها الإتفاقية". بينما عرفت الاتفاقية الموظف العمومي بأنه: " أي موظف أو موظف دولة أو موظف بأحد الوكاالت التابعة لها، بما في ذلك من يقع عليه الإختيار أو من يتم تعيينه أو انتخابه للقيام بأنشطة باسم الدولة أو لخدمتها على أي مستوى من مستويات التسلسل الهرمي للسلطة ." وقد أطلقت الإتفاقية عبارة الكسب غير المشروع على:

---

[1] محمد علي حسن، " ما اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد الموقعة منذ 16 عاما؟ ." جريدة الوطن المصرية، يوم11 يونيو 2019 ، متحصل عليه من :
https://www.elwatannews.com/news/details/4201394، يوم 13/01/ 2021.

" الزيادة الهائلة في الأصول الخاصة بأي موظف عمومي أو أي شخص آخر لا يمكن له أو لها تربير دخله/ ها بصورة معقولة" .[1]

تهدف اتفاقية االإتحاد الإفريقي إلى:

- تشجيع وتعزيز قيام الدول الأطراف بإنشاء الآليات اللازمة في أفريقيا لمنع الفساد وضبطه ولمعاقبة مرتكبيه والقضاء عليه، وعلى الجرائم ذات الصلة، في القطاعين العام والخاص .
- تعزيز وتسهيل وتنظيم التعاون فيما بين الدول الأطراف من أجل فعالية التدابير والإجراءات الخاصة بمنع الفساد والجرائم ذات الصلة في أفريقيا وضبطها والمعاقبة والقضاء عليها.
- تنسيق ومواءمة السياسات والتشريعات بين الدول الأطراف لغرض منع الفساد وضبطه والمعاقبة والقضاء عليه في القارة.
- تعزيز التنمية الإجتماعية والإقتصادية عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون التمتع بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية.
- توفير الظروف المناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.

وتقوم مبادئ الإتفاقية على احترام المؤسسات الديمقراطية، والمشاركة الشعبية، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان والشعوب وفقا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وسائر صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة، والشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة، وتعزيز العدالة الإجتماعية لتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية المتوازنة ، إدانة ورفض أفعال الفساد والجرائم ذات الصلة والإفلات من العقاب.

---

[1]– بركات سليم، " الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء" ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2119 ، ص29 .

لقد اعتمد صانعو الإتفاقية على آليات الحوكمة بشكل كبير في محاولة منهم لمحاصرة الفساد، وتجنب وقوعه، حيث جاء في المادة السابعة الموسومة بمكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة في الخدمة العامة، في بندها الرابع؛ ضمان الشفافية والعدالة والفعالية في إدارة العطاءات وإجراءات التعيين في الخدمة العامة، وتهدف الاتفاقية وراء هذا البند إلى تعزيز الحوكمة في القطاع العام بغية القضاء على أشكال الفساد المختلفة كالرشوة والمحسوبية .كما نصت المادة التاسعة والموسومة بـسبل الحصول على المعلومة على ضرورة اتخاذ كل الدول الأطراف كافة التدابير التشريعية وغيرها من أجل ضمان حق المواطن في الوصول إلى المعلومة، وهو ما يتوافق مع آلية الشفافية –كما رأينا سابقا – ويعزز من إرساء الحوكمة داخل المجتمع، بالإضافة الى دعم مسارات التحول الديمقراطي، أما الملدة العاشرة، والتي تتحدث عن مسألة تمويل الأحزاب السياسية، فقد نصت في البند (ب) على ضرورة دمج مبدأ الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية، في محاولة للقضاء على المال السياسي باعتباره أحد أهم مصادر تمويل الفساد في القارة الإفريقية.

هذا في حين تجسدت آلية المشاركة في المادتين 11 و12 ، والمتعلقتين بالقطاع الخاص، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام على التوالي، وذلك من خلال؛ التأكيد على إقامة آليات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في محاربة المنافسة غير العادلة، وتعزيز مشاركة وسائل الإعلام والمجتمع المدني في هذا المسعى، بإلإضافة إلى خلق بيئة ملائمة تمكن هذه الأطراف من محل الحكومات على الإرتقاء الى أعلى مستوايت الشفافية والمسؤولية في إدارة الشؤون العامة، بالإضافة إلى إتاحة المعلومة بسهولة لوسائل الإعلام في حالة قضايا الفساد.

أما سيادة القانون باعتبارها احدى أهم آليات الحوكمة، فقد ركزت المادة 14 الموسومة بـالحد الأدنى من ضمانات المحاكمة العادلة، على ضرورة محاكمة المتورطين في قضايا الفساد محاكمات عادلة طبقا للحد الأدنى من الضمانات المنصوص عليها في الميثاق الإفريقي

لحقوق الإنسان والشعوب أو أي وثيقة دولية أخرى ذات صلة بشأن حقوق الإنسان معترف بها من طرف الدول الأطراف المعنية.

وقد أظهرت العديد من دراسات تقارير الدول الأطراف، أن هذه الدول تفي بالتزاماتها بموجب المادة 5 التي تقتضي منها اعتماد تدابير تشريعية وتدابير أخرى لازمة لتحديد الأفعال المنصوص عليها في الإتفاقية، وقد اعتمدت الدول الأطراف قوانين تهدف إلى مكافحة الفساد على وجه التحديد17.[1]

ويكشف تحليل التقارير أيضا، أنه تم إحراز تقدم كبير في المجالات التالية:

-إنشاء وتعزيز هيئات مكافحة الفساد.

- سن قانون مكافحة الفساد والإستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد ومحايدة الشهود والمخبرين .

- إعلان الأصول من جانب كبار الموظفين العمومين.

نتائج وتوصيات

انطلاقا مما تم عرضه يمكن القول بأن الحوكمة أصبحت أهم أداة على الاطلاق في سبيل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة في الدول الإفريقية، وبدونها لا يمكن تصور نجاح أي فكرة ولا تجسيد أي مشروع، وأن الفساد يختلف في أشكاله وتغلغله وعمق تأثيراته وعواقبه بين الدول. وتعد الدول الإفريقية من بين الاكثر تأثرا بممارساته، والأكثر دفعا لنتائجه وتكاليفه. فعندما يتغلغل الفساد في سبل تنمية هذه الدول يجعل

[1]- محمد علي حسن، مرجع سابق.

من مشاريعها غير ناجحة، وشعوبها تعيش تحت وطأة الفقر. ولذلك فالفساد يعد أكبر معوق للتنمية بكل أبعادها. ويمكن اختصار أهم النتائج المتوصل لها في:

- تطبيق الحوكمة له دور كبير في ضبط الفساد والحد من آثاره السلبية على مختلف جوانب التنمية المستدامة.
- لم تتحصل أغلب الدول الافريقية على تصنيف جيد في مؤشرات الحوكمة
- التحديات التي تواجهها الدول الافريقية عديدة ومتفاوتة في الدرجات ، لكنها تصب جميعها في عدم وجود أنظمة فاعلة شفافة تضمن المساءلة.
- إن تحسين الحوكمة في الدول الافريقية ومحاربة الفساد، يعتبر جوهر رفع قدرة وكفاءة هذا الدول لتحقيق التنمية المستدامة.
- رغم الجهود المبذولة من طرف الدول الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها تواجه تحديات لتحقيقها ومنها تفشي ظاهرة الفساد رغم محاولات القضاء على هذه الظاهرة.
- سامهت الحوكمة من خلال آلياتها المختلفة في إثراء اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، خاصة من خلال ثلاث آليات رئيسية؛ الشفافية والمشاركة وسيادة القانون، حيث ركز المشرع الإفريقي على هذه الآليات في محاولة منع الفساد قبل وقوعه، باعتبارها آليات وقائية بالدرجة الأولى.
- رغم كل إجابيات الإتفاقية على المستوى النظري، بالإضافة إلى الإنخراط الواسع للدول الإفريقية فيها والذي تجاوز 38 دولة، إلا أن الفساد لا يزال حسب التقارير الدولية الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يشكل العائق الأول أمام تحقيق أي نتائج حقيقية للتنمية في العديد من دول القارة.

وهذا ما يقودنا إلى محاولة وضع التوصيات التالية:

- وجوب توفر الإرادة السياسية الحقيقية في مواجهة الفساد لدى القادة الأفارقة.

– ضرورة العمل على إعادة مراجعة بنود الإتفاقية وتعديلها وفقا للمادة 25 من الإتفاقية، حتى يتسنى لها مواكبة التطور الذي عرفته آليات الفساد.

– العمل على تحيين التشريعات المحلية للدول الإفريقية حتى يتسنى لها ملائمة بنود اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

–ضرورة دعم الإتحاد الإفريقي للمؤسسات البحثية ومراكز الفكر الناشطة في ميادين الإصلاح والحوكمة والديمقراطية ومكافحة الفساد.

– العمل على صياغة ميثاق عام مشترك للمهنة، ينبثق عنه العديد من المواثيق المتخصصة حسب خصوصية كل مهنة .

– ضرورة العمل على التنشئة السليم للمواطن من خلال ادراج الحوكمة والأخلاقيات والإصلاح ومكافحة الفساد كمواد تعليمية في المراحل الدراسية الأولى.

–ضرورة تحمل المؤسسات الدينية في أفريقيا مسؤولياتها في التوعية من مخاطر الفساد.

قائمة المراجع

1- أبو سويلم، أحمد محمود نهار. **مكافحة الفسا د** .عما ن : دار الفكر ناشرون وموزعون.2010 .

2- بركات، سليم. " الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء" . مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون. كلية الحقوق. جامعة الجزائر. 2119 .

3- – بوبوش، محمد. " الحكامة والتنمية العلاقة والإشكاليات". مقال منشور على الموقع : http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=1188، تاريخ الإطلاع: 17/ 12/ 2020.

4- دباغي ، سارة . " الحكم الراشد والتنمية الإقتصادية في الجزائر (2000- 2007)". مذكرة ماجستير. جامعة آل البيت. الأردن . 2007.

5- حسن ، محمد علي" . "ما اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد الموقعة منذ 16 عاما؟ ." جريدة الوطن المصرية، يوم11 يونيو 2019 ، متحصل عليه من : https://www.elwatannews.com/news/details/4201394، يوم 13/01/ 2021.

6- خواص، مصطفى . **الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء :انعكاساته وآليات مكافحته.** بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.2019 .

7- شعبان، عبد الحسين . **الحكم الصالح والتنمية المستدامة.** دمشق: مركز دمشق للدراسات. 2007.

8- عشور عبد الكريم، فريال مغربي. " حتمية الحكامة كآلية لمكافحة الفساد وتوطين التنمية ." الملتقى الدولي حول الحكامة والسياسات العامة في الدول المغاربية. (كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة) . 24 / 25 فيفري 2019 .

9- لزعر، علي. ناصر بوعزيز،" البيئة والتنمية المستدامة : قراءة في المفهوم"، الملتقى الوطني الأول حول :آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية. جامعة قالمة. 2015

10- ليمام، محمد حليم" . " ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر :دراسة وصفية تحليلية ." مذكرة ماجستير. (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (/ 2002) 2003.

11- مجموعة خبراء. **مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم** .نيويورك :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. نوفمبر 1998.

12- يختار عبد القادر وعبد الرحمان عبد القادر. **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإقتصادية حالة الدول العربية.** مداخلة مقدمة في اطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي " النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي". الدوحة. 2011.

13- Francis Casting. "La gouvernance,deli d'une approche non normative "revue Idara,n30

14- - Sihem Zerwal, Farida Tadjine".Good Governance and Development: a critical analysis of the relationship" . Journal of the Reviewer for Political Studies, N°: 05.Octobre 2019.

15- www.govindicators.org

التنمية البشرية في إفريقيا: واقع وتحديات

Human develpement in Africa :Reality and challenges

مصطفى ونوغي

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الجزائر

mustapha.ouannoughi@yahoo.fr

ABSTRACT:

The reality of human development in Africa ranges between medium human development and weak human development, and this is due to the uneven progress made by African countries, and the nature of some countries that are characterized by the advancement of development, such as South Africa, Algeria and Nigeria, and they suffer from failure countries at all levels such as Niger and Chad, and countries I want It has a financial and financial development failure in order to plunder its wealth by the imperialist powers.

However, this does not mean that the survival of African countries on this reality is inevitable. Rather, human development can be promoted in it by reformulating development programs and reviving the goals of the NEPAD initiative, putting aside inter-differences,in the service of the African citizen, and restoring the strategic position of the African continent in the international stage. And it played leading roles in sovereign decision-making.

Keywords: Africa;Human development ;Citizenship; Good government; Hman rights .

ملخص:

يتراوح واقع التنمية البشرية في إفريقيا بين تنمية بشرية متوسطة وتنمية بشرية ضعيفة ،وهذا راجع إلى تفاوت التقدم التي تحققه الدول الإفريقية ،وطبيعة بعض الدول التي تتسم بالنهوض بالتنمية كجنوب إفريقيا، الجزائر ونيجيريا،وهم تعاني من الفشل الدول على جميع الأصعدة كالنيجر والتشاد ،ودول أريد لها الفشل التنموي كليبيا ومالي من اجل نهب ثرواتها من طرف القوى الامبريالية.

إلا أن هذا لا يعني أن بقاء دول إفريقيا على هذا الواقع أمر حتمي ،وإنما يمكن النهوض بالتنمية البشرية فيها عن طريق إعادة صياغة برامج تنموية وإحياء أهداف مبادرة النيباد ،ووضع الخلافات البينية جانبا ،خدمة للمواطن الإفريقي ،وإعادة الاعتبار لمكانة القارة الإفريقية الاستراتجي في المسرح الدولي ،ولعبها ادوار ريادية في صناعة القرارات السيادية .

كلمات مفتاحية:إفريقيا ،التنمية البشرية،المواطنة ،الحكم الراشد،حقوق الإنسان.

مقدمـــة:

أكد التطور الكبير في العلاقات الانسانية ان الرأسمال المادي، ليس هو وحده الضامن الحقيقي لرفاه وسعادة الإنسان، بل، لابد أن يكون هناك استثمار في الرأسمال البشري ذاته بغيت تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى، بتجاوز المفهوم المادي للرفاه الإنساني، إلى الجوانب المعنوية والحياة الإنسانية الكريمة التي تشمل التمتع بالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر الفرص لاكتساب المعرفة والإنتاج والإبداع، والكرامة الإنسانية،وكل ذلك اختصر في التنمية البشرية.

وبربطنا لمفهوم التنمية البشرية بافريقيا ،كقارة مليئة بالهشاشات والمفارقات،ان بناء التنمية البشرية بها ،يستوجب مجموعة من التحديات وارادة السياسية جادة من طرف قادة القارة من ادل النهوض بالمواطن الافريقي ،وجعله ركيزة في بناء وتكريس التنمية الشاملة بالقارة، ومنه ستحاول الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية: ماهو واقع التنمية البشرية بافريقيا؟، وكيف يمكن تحقيقها في ظل وجود تحديات جسام على عاتق قادتها وشعوبها؟. وللاجابة على هذة الاشكالية سيتم التطرق الى العناصر التالية:

- ماهية التنمية البشرية.
- واقع التنمية البشرية في افريقيا.
- الحلول المقترحة للنهوض بالتنمية البشرية في افريقيا.

المحور الأول: ماهية التنمية البشرية

تعتبر التنمية البشرية ركيزة قياس تطور المجتمعات الحديثة، لما تحوية من مجموعة من المؤشرات التي لها علاقة مباشرة بحياة المواطن من جهة، ومدى التمكين الحقةقي الذي يمكنع من عيش مريم يحفظ له كرامته، بحيث سنتناول في هذا المجور ،مفهوم التنمية البشرية ركائز التنمية البشرية وابعادها.

أولا: مفهوم التنمية البشرية

التنمية البشرية مبنية في المقام الأول، وقبل كل شيء، على السماح للناس بأن يعيشوا نوع الحياة الذي يختارونه – وعلى تزويدهم بالأدوات المناسبة والفرص المؤاتية لتقرير تلك الخيارات، وفي السنوات الأخيرة، سعى تقرير التنمية البشرية بقوة إلى إثبات أن هذه المسألة هي مسألة سياسة بقدر ما هي مسألة اقتصاد – من حماية حقوق الإنسان إلى تعميق

الديمقراطية، وما لم يتمكن الفقراء والمهمّشون – وهم في أغلب الأحيان من أقليات دينية أو عرقية، أو من المهاجرين – من التأثير في العمل السياسي على المستويين المحلي والقطري، فمن المستبعد أن يجدوا الإمكانية المنصفة للحصول على الوظائف والمدارس والمستشفيات والعدالة والأمن وخدمات أساسية أخرى.

وتمكن تقرير التنمية البشرية من خلال البناء على الأسس القوية التي أرسيت دعائمها إبان العقد الأول من بدء صدوره – عندما أدخلت التقارير المتعاقبة مفهوم التنمية البشرية، واستكملته تفصيلا وتوضيحا – من تحقيق النجاح أكثر فأكثر. فمن تفحص الكيفية الفضلى في تشغيل التقنيات الجديدة لصالح الأغنياء والفقراء على قدم المساواة؛ إلى إبراز الأهمية الحاسمة لتعزيز حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية في حماية الأكثر عرضة للتأذي والتمكين لهم في حياتهم؛ عمل تقرير التنمية البشرية في الألفية الجديدة على توسيع التخوم الفكرية للتنمية البشرية باطراد. وتنعكس صورة ذلك التحول على نحو متزايد في الممارسة التنموية، من خلال الأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه الكثر، على الأرض، في جميع هذه المجالات البالغة الأهمية[1].

وباختصار، فإن تقارير التنمية البشرية؛ ذات الاستقلال المتين والرأي المبين إلى حد أنها لا تعكس بالضرورة سياسات الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رغم رعاية البرنامج لها، اكتسب عبر السنين سمعة عالمية مستحقة في التفوق، وقد قامت هذه التقارير بدور محفز لا غنى عنه في المساعدة على تأطير وتطوير ردود ملموسة على المناظرات الرئيسية حول السياسات التنموية في زمننا الحالي.

ويصدر تقرير التنمية البشرية نتيجة جهد جماعي في مكتب تقرير التنمية البشرية، حيث يوفر أعضاء وحدة تقرير التنمية البشرية القطرية تعليقات مفصلة على المسودات

---

[1] –العدوي محمد، العشوائسات والامن البشري: دراسة في اثر العشوائيات على التنية والامن القومي،القاهرة: دار مصر المحروسة، 2007، ص ص 21–22.

ونصائح بشأن المحتويات، كما يصلون تقرير التنمية البشرية بشبكة عالمية للأبحاث في بلدان نامية.

ثانيا: ركائز التنمية البشرية:

1-التمكين: المقصود بالتمكين هو تطوير قابليات الناس بوصفهم أفرادا واعضاءا في مجتمعاتهم، أي لا ينبغي للتنمية أن تتحقق من أجل الناس حسب، بل ينبغي لهم أنفسهم أن يحققوها؛ فالناس الممكنون أقدر على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم.

2-الإنصاف: يؤكد مفهوم التنمية البشري على الإنصاف في بناء القدرات وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع؛ ولا يقتصر الأمر على الدخل المادي حسب، بل يتسع ليشمل إلغاء العوائق القائمة على أساس النوع الاجتماعي، أو العنصر أو القومية أو التحدر الطبقي، أو أية عوامل أخرى، تحول دون الحصول على الفرص الاقتصادية والسياسية والثقافية .

3-الاستدامة : وهو ما يعرف بالتنمية البشرية المستدامة، والتي تعني توفير احتياجات الجيل الحاضر من دون المساومة على مقدرة الأجيال القادمة على التحرر من الفقر والحرمان. وعليه يجب توفير فرص التنمية البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية ومنع تراكم أعباء تتحمل تبعاتها الأجيال المقبلة: مثل الديون المالية الناشئة عن قروض خارجية أو محلية طويلة الأجل، والديون الاجتماعية الناشئة عن إهمال الاستثمار في تنمية القدرات البشرية، والبيئة، وغيرها.

4-المشاركة: تعني أن يتمكن الناس باعتبارهم مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات من المشاركة في صنع القرارات، حتى يسهموا بفعالية في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم.

5-الحرية: تقول التنمية البشرية إن الناس ماداموا فقراء، وماداموا مرضى، وماداموا أميين، وضحايا أو مهددين بنزاعات عنفية، أو محرومين من الصوت السياسي، فهم لا يمتلكون حريتهم، وحيث إنهم لا يمتلكون حرياتهم فان التنمية البشرية تظل معطلة حين ذاك.

وعليه، يمكن النظر إلى التنمية بوصفها عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، وتتضمن الحريات، الحرية ضد التمييز، والتحرر من العوز، والتحرر لتحقيق الذات الإنسانية، والتحرر من الخوف، والتحرر من الظلم، وحرية المشاركة والتعبير، والانتماء السياسية وحرية الحصول على عمل.[1]

ثالثا: أهداف التنمية البشرية: تسعى التنمية البشريّة إلى تحقيق جُملةٍ من الأهداف المهمة، وهي:

*توفير الوسائل التي تُسهّل حصول جميع النّاس الذين يعيشون في مجتمع واحد على التعليم، والسعي إلى الحدّ من انتشار الجهل والأميّة بين الأفراد.

*المساعدة على ظهور فُرَص العمل المُتزامِنة مع إنشاء ظروف تتناسب معها، سواء في المناطق الحضاريّة أو الريفيّة؛ وذلك للمساهمة في الحدّ من ظاهرة البطالة.

*السعي إلى تطوير مستويات الرعاية الصحيّة، وتحديداً المُتعلقة بالأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن خمسة عشر عاماً.

*المشاركة في بناء المساكن المناسبة للأفراد من أصحاب الدخول المحدودة.

*المساهمة في الحدّ من انتشار الجوع، والسعي إلى زيادة مُعدّلات التغذية بين النّاس.

*القضاء على الفقر.

*السعي إلى رفع دخول النّاس، لتحسين مستوى معيشتهم.

*توفير جميع حاجات الأفراد.

*توفير الحريّات، سواء في الاقتصاد، أو السياسة.[2]

---

[1] -العيساوي ابراهيم ،التنمية في عالم متغير،دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة: دار الشروق،2000،ص ص 52-64.

[2] -Delas Olivier et Deblock Christain ;Le bien etre commun comme reponse a la mondialisation ;Bruxelles : Bruylant ;2003 ;pp 25-38.

المحور الثاني: واقع التنمية البشرية في افريقيا

الحديث عن واقع التنمية البشرية في افريقيا ،يقودنا الى ضرورة قراءة دليل التنمية البشرية الصادر عن الامم المتحدة، الذي يقدم لنا مجموعة من الاحصاءات المتعلقة بمؤشرات التنمية البشرية المتعلقة بكل دول العالم، وترتيب كل دولة منه، لذا سنركز اهتمامنا في هذا المحور على استقراء معيقات وترتيب الدول الافريقية منه، ومحاولة اعطاء بعض الحلول كوصفة علاجية للنهوض بالانسان الافريقي وتحقيق كرامته.

أولا:معيقات التنمية البشرية في افريقيا

هناك مجموعة من المعيقات والعراقيل التي حالت دون بناء تنمية بشرية منشودة في افريقيا ويمكن اختصارها في الاتي:

1-الميراث الاستعماري وتاثيرات القوى الاستعمارية في مرحلة ما بعد الاستقلال: فهذا الميراث هيأ لنمة ظاعرة الفساد، والتي تمثلت في انعدام العدالة في توزيع الموارد وعدم المساواة في توزيع الدخل بين مختلف الشرائح الاجتماعية، وعدم المساواة في توزيع الخدمات والقروض التنموية الخكومية، ةهة ما ادى الى ظهور تفاوت واضح بين المناطق الحصرية والمناطق النائية، وكذلك عدم المساواة بين المناطق الريفية. [1]

2- غياب النموذج الديمقراطي وغياب سيادة النظم التسلطية: تميزت السياسة الافريقية بعد الاستقلال باحتكار السلطة السياسية على ايدي القلة، وتحجيم مشاركة الجماهير الافريقية، وهو الامر الذي جعل الصراع على السلطة في معظم الاحوال عنيفا،حيث اخذ شكل الانقلابات العسكرية والحروب الاهلية.

وعموما فان الدول الافريقية تعيش ازمة مركبة ومتشابكة للديمقراطية تدور جول اسلوب التعامل بين الحاكم والمحكوم، وتتضمن تلك الازمة عددا من الازمات الفرعية التي تشكل النسيج العام لازمة الديمقراطية في افريقيا ومن ذلك:[2]

---

[1] – ناجي عبد النور، الديمقراطية كالية لمكافحة الفساد السياسي،مجلة العلوم القانونية والادارية، تلمسان، عدد خاص، 2007،ص 62.

[2] – حمدي عبد الرجمان،الفساد السياسي في افريقيا،القاهرة: دار القارئ العربي، 1993،ص 54.

***ازمة القيادة السياسية:** فالرعيل الاول من الاباء المسؤوليين احاط نفسه بالقداسة وبالكاريزمية وبنى شرعيته في اطار العلاقة السياسية على هذا الاساس،بحيث كان من المفترض ان تقوم هذه الزعامات بدور وظيفي في عملية بناء الدولة الوطنية ،الا اننها سعت الى تكريس نمط الحكم الشخصي، حيث اضحى الزعيم محور النظام السياسي في معظم دول افريقيا.

***ازمة الحرية السياسية والحقوق المدنية:** تتضمن حرية الفكلر والاعتقاد والتعبير عن الاراء والمواقف دون خوف من عقاب ،وكذلك قدرة المعارضة على توصيل رايها للسلطة الحاكمة ،وتكريس مختلف اليات ممارسة حقوق الانسان صونا لكرامته.

***تردي الاوصاع الاقتصادية في افريقيا:** هناك اعتقاد راسخ بين دارسي التنمية في افريقيا ان القارة السمراء تواجه ازمة تنمةية خطيرة ،وانعكس ذلك بشكل واضح على تقارير ومنشورات اللجنة الاقتصادية للامم المتحدة الخاصة بافريقيا، والبنك الدولي والعديد من المنظمات الدولية الاخرى.

شكلت الاوضاع المزية لدول افريقيا ازمة حقيقية لبناء تنمية بشرية تعود بالرفاهية على المواطن الافريقي، الذي عان ولايزال يعاني من الكثير من الازمات بمختلف اشكالية (الفقر، المجاعة، انتشار الاوبئة والامراض)، كل هذا ناتج عن انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم في غالبية الدول الافريقية، الا ان هذه الازمات تحتلف من دولة الى اخرى، وهو ما يفسر وجود دول القارة الافريقية في تصنيف دليل التنمية البشرية ،بين تنمية بشرية مرتفعة ومتوسطة وضعيفة.

ثانيا: قراءة لمؤشرات التنمية البشرية في افريقيا لعام 2018

منذ ما يقرب الثلاثين عامًا يقوم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة برعاية برامج التنمية البشرية حول العالم، والتي تقوم على تثقيف المواطنين، والعمل على توفير مزيد من الحريات السياسية والاقتصادية، وكذلك العمل على تدريب وتثقيف العمال والموظفين، في ظل تطوُّر الاقتصاد الدولي الذي أصبح متشابكًا وعابرًا للحدود، ومتشابكًا مع القضايا الاجتماعية والبيئية، ويتقاطع كذلك مع المشكلات المحلية؛ مثل التصحر والانتقال من الريف إلى

الحضر، ومِنْ ثَمَّ عملت الأمم المتحدة على توفير برامج تتمتع بكلٍّ من الشمولية، وكذلك الخصوصية لكل بيئة محلية.

وتشير إحصاءات برنامج التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة لعام 2018م إلى تطور في التنمية البشرية لغالبية الدول الإفريقية، بالرغم من أن هامش التقدم لا يزال صغيرًا، وكذلك بقائهم في ذيل القائمة مقارنة بالدول في القارات الأخرى، إلا أن ذلك التقدم في مؤشر التنمية البشرية يعد واعدًا، ويمثل طاقة أمل للدول الإفريقية يمكن البناء عليها[1].

ويعتمد ذلك التقرير على إحصاءات وبيانات اقتصادية عن حالة التنمية عبر العالم، ويعتمد على الاتجاهات طويلة الأمد في التنمية البشرية متعددة الأبعاد لكل دولة، ويعمل على تحليل معلومات متنوِّعة فيما يتعلق بالصحة والتعليم ومستوى الدخل.

وعلى مدار السنوات الماضية ظل ذلك المؤشر بمثابة المقياس المقارن لحال الدول، وأدَّى إلى الكثير من المناقشات العلمية حول الأولويات التي يجب أن توليها الدول فيما يتعلق بتطوير بلدانهم إلى الأفضل.

---

[1] –دليل التنمية البشرية لعام 2018،لمزيد من المعطيات يمكن تصفح الموقع:
https://knowledge4all.com/ar/1464/Publications

ويشير تقرير عام 2018م إلى أنه بالرغم من التقدم الكبير في الكثير من المجالات في القارة الإفريقية، إلا أنه لا يزال هناك مشكلات كبيرة متعلّقة بالفقر والإقصاء وعدم المساواة والصراعات المحلية التي ارتفعت في الكثير من البلدان، كما وضع التقرير في الاعتبار التغيُّر المناخي والمخاوف البيئية الأخرى، والتي تعمل على تقويض التنمية في الوقت الراهن، وكذلك فيما يتعلق بمستقبل الأجيال القادمة.

كما عمل التقرير على تسليط الضوء على حالات عدم المساواة بصورة عامة، والتي يصفها التقرير بأنها أصبحت القضية الأساسية في الوقت الراهن التي تقوِّض التنمية البشرية على مستوى العالم بمقدار الخمس بحسب التقرير، كما أنها تمثل ضربة موجعة للدول الفقيرة، وتطيح بمحاولاتها للإصلاح.

وبجانب التفرقة بين الناس فيما يتعلق بالدِّين والعِرْق واللون، فإن التفرقة بين الرجال والنساء كذلك أدَّت إلى مشكلات كبيرة فيما يتعلق بالتنمية البشرية، حيث يشير التقرير إلى أن النساء في المتوسط يحصلن على 6 درجات أقل من نظرائهم الرجال في الدول ذات التصنيف التنموي المنخفض، ويشير التقرير إلى أنه في بعض الحالات، وقياسًا على النمط الحالي، فإن بعض الدول بحاجة إلى مائتي عام من أجل سد الفجوة بين الجنسين.

كما يشير التقرير إلى أن العنف لا يهدِّد فقط الأمن الإنساني، ولكنه أيضًا يؤدِّي إلى تقويض التقدم التنموي، ففي الفترة ما بين 2012 و2017م أدَّت الصراعات في سوريا واليمن وليبيا إلى تدهور تلك الدول في مؤشرات التنمية البشرية؛ بسبب التناقص الحادّ في معدل الأعمار أو الانتكاسات الاقتصادية. وسيستغرق الأمر سنوات –إن لم يكن عقودًا– لتلك الدول للعودة ثانية إلى مستويات تنمية ما قبل العنف.

كما يشير التقرير في النهاية أيضًا إلى أن المؤشرات البيئية تؤكد أن التقدم في بعض البلدان اليوم قد يأتي على حساب الأجيال القادمة، فالتغيُّر المناخي والتدهور الحادّ في التنوُّع البيئي وتقلُّص مساحات الأرض المزروعة وكميات المياه النظيفة، وتقلُّص الموارد، تُمثِّل كلُّها تهديدات خطيرة للإنسانية، وكل ذلك يتطلب حلولاً عاجلة وخططَ تغيير طموحة فيما

يتعلق بأنماط الإنتاج والاستهلاك على حد سواء، ومن ثَمَّ فإن ذلك التقرير يقدم إلى صُنّاع القرار مؤشرات ودلائل من أجل فَهْم أعمق لمشكلات بلدانهم،وهو ما يوضحه الدول الجدول، من تغيير في قيمة التنمية البشرية لدول قارة افريقيا:

الترتيب الإفريقي	الترتيب العالمي	الدولة	قيمة HDI 2018	تغيير القيمة مقارنة بسنوات 2017/2016
		مؤشر تنمية مرتفعة		
1	62	سيشل	0.797	▲ 0.004
2	65	موريشيوس	0.790	▲ 0.002
3	85	الجزائر	0.754	▲ 0.002
	95	تونس	0.735	▲ 0.003
5	101	بوتسوانا	0.717	▲ 0.005
6	108	ليبيا	0.706	▲ 0.013
7	110	الغابون	0.702	▲ 0.004
		تنمية بشرية متوسطة		
8	113	جنوب إفريقيا	0.699	▲ 0.003
9	115	مصر	0.696	▲ 0.002
10	123	المغرب	0.667	▲ 0.005
11	125	الرأس الأخضر	0.654	▲ 0.002
12	129	ناميبيا	0.647	▲ 0.002
13	137	الكونغو	0.606	▼ 0.006
14	140	غانا	0.592	▲ 0.004
15	141	غينيا الاستوائية	0.591	▼ 0.001
16	142	كينيا	0.590	▲ 0.005
17	143	ساو تومي وبرينسيب	0.589	▲ 0.005
18	144	اسواتيني (سوازيلاند)	0.588	▲ 0.002

18	144	زامبيا	0.588	▲ 0.002
20	147	أنغولا	0.581	▲ 0.004
21	151	الكاميرون	0.556	▲ 0.003
22	154	تنزانيا	0.538	▲ 0.005
23	156	زيمبابوي	0.535	▲ 0.003
24	157	نيجيريا	0.532	▲ 0.002
25	158	رواندا	0.524	▲ 0.004
26	159	ليسوتو	0.520	▲ 0.004
26	159	موريتانيا	0.520	▲ 0.004
28	161	مدغشقر	0.519	▲ 0.002
29	162	أوغندا	0.516	▲ 0.006
30	163	بنين	0.515	▲ 0.003
31	164	السنغال	0.505	▲ 0.006
32	165	جزر القمر	0.503	▲ 0.001
32	165	توغو	0.503	▲ 0.003
34	167	السودان	0.502	▲ 0.003
35	170	ساحل العاج	0.492	▲ 0.006
36	171	ملاوي	0.477	▲ 0.003
37	172	جيبوتي	0.476	▲ 0.002
38	173	إثيوبيا	0.463	▲ 0.006
39	174	غامبيا	0.460	▲ 0.003
40	175	غينيا	0.459	▲ 0.010
41	176	الكونغو الديمقراطية	0.457	▲ 0.005
42	177	غينيا بيساو	0.455	▲ 0.002
43	179	إريتريا	0.440	▲ 0.004
44	180	موزمبيق	0.437	▲ 0.002
45	181	ليبيريا	0.435	▲ 0.003
46	182	مالي	0.427	▲ 0.006

47	183	بوركينا فاسو	0.423	0.003 ▲
48	184	سيراليون	0.419	0.006 ▲
49	185	بوروندي	0.417	0.001 ▼
50	186	تشاد	0.404	0.001 ▼
52	187	جنوب السودان	0.388	0.006 ▼
52	188	جمهورية إفريقيا الوسطى	0.367	0.005 ▲
53	189	النيجر	0.354	0.003 ▲

جدول يبين ترتيب الدول الإفريقية وقيمة HDI حسب دليل التنمية البشرية لعام 2018

http://web.archive.org/web/20190512163502/http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_developcal_update.pdfment_statisti

من خلال ترتيب دليل التنمية البشرية لعام 2018، يظهر لنا مدى وجود فروقات بين دول افريقيا في ثيمة التنمية البشرية، بحيث نلاحظ وجود سبعة(07) دول بها تنمية بشرية مرتفعة ، اما البقية نجدها في تنمية بشرية متوسطة ،مع تسجيل تسجيل صهود كل الدول الافريقية في قيمة دليل التنمية البشرية لعام 2018.

المحور الثالث:الحلول المقترحة للنهوض بالتنمية البشرية في افريقيا.

1-تقوية الدولة وتفعيل الحكم الراشد :

يعتبر الحكم الراشد كمعيار اساسي لتصنيف الانظمة السياسية للدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وشرط اساسي لدفع عجلة التنمية في دول العالم النامي، فالحكم الراشد هو نسق كلي لة لحقوق ال ابعاد وهي:

أ-الرشادة السياسية: وتنشد الى احترام الاعلان العالمي لحقوق الانسان، واحترام البنود الواردة في المواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية،وبذلك فان الدولة يجب ان تظطلع بدور اساسي فيتحقيق الديمقراطية السياسية واحترام حقوق الانسان واقامة دولة الحق والقانون وتفهيل المشاركة السياسية .

ب- الرشادة الاقتصادية: ان اضطلاع الدولة بالتزامات ايجابية يظهر من خلال الدعم المتعددالاشكال، الذي يقدامه الثطاع الخاص ولا سيما من خلال الاعانة لصالح التنمية، التي تساهم في حلق بيئة ملائمة للنشاطات الاقتصادية، وهنا يبرز دور اقتصاد السوق وفتح أبواب الاستثمار.

ج-الرشادة الادارية: وذلك عن طريق التسيير العقلاني والشفاف والعادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع، بهدف القضاء على اشكال الفساد الاداري والمحسوبية، وهذا بتشجيع اللامركزية ،وما يسمى بالديمقراطية المحلية، والذي بدوره يستلزم فرض المشؤولية بالجزاء.

ومن خلال هذه الابعاد الثلاثة، تبرز لنا الاطراف الفاعلة لمفهوم الحكم الراشد وهي كالاتي: الدولة + اقاصاد السوق+ المجتمع المدني.[1]

ان الحكم الراشد ليس هدف في حد ذاته، وانما شرط ضروري لتحقيق التنمية البشرية المستدامة في افريقيا،وذلك بتلبية احتياجات الاجيال الحاضرة، دون النيل من حق الاجيال القادمة في تلبية احتياجاتها.

2-تغيير وتطوير المنظومة التعليمية:يعد التعليم احد اليات الاساسية لبناء المواطن الصالح،فالقيم والاتجاهات السائدة في المجتمع – سةاء مانت سلبية او ايجابية-تقاس من خلال مدى فعالية هملية التنشئة السياسية والاجتماعية التي تقوم بها مختلف المؤسسات التعليمية واعمها قنوات التعليم الرسمي.

وعلى هذا الاساس يبرز الدور الذي ان تلعبة المنظومة التعليمية في افريقيا، لاجل تحقيق ثقافة سياسية وادارية ملائمة من خلال قدرتها على التاثير عبى سلوك الافراد، وتشكيل منطومة القيم التي يؤمنون بها.

هذا ما يدفعنا للقول ان اصلاح المنظومة التربوية والتعليمية في دول افريقيا ،يعد من الاولويات، لما له من اثار خاضر ومستقبل تكوين وتنمية المواطن الافريقي ، وجعله عنصرا فعالا صالحا لا مفسدا في عملية التنمية الشاملة ، ممتلكا للطموح والرغبة في التحدي للصعاب وحل المشكلات وتحقيق الانجازات.

وفي الاطار يصبح يصبح للمنظومة التعليمية الدور الفعال في غرس القيم وتزويد الافراد الافارقة، ولخاصة النشئ بالاتجاهات والمعارف التي تكسب لديهم خصائص المواطن الصالح الواعي القادر على :

---

[1] -خميس حزام والي،اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية،لبنان :مركز الدراسات العربية،2003،ص ص 257-266.

- الانفتاح اتجاه التجديد والتغيير.
- الرغبة في التعرف على مشتملات والقضايا الدخلية والخارجية.
- احترام كرامة الاخرين.
- تبني التخطيط العلمي والعقلاني كاسلوب لمعالجة المشاكل والثضايا العالقة .
- الثقة في العلم والثقافة واعتبارهما اساس التقدم والنجاح.
- تقدير الاهرين على اساس الجهد والانجاز،وليس على اساس الشخصية والولاءات العائلية، خاصة ان افريقيا تعج بهذه الممارسات التي يستوجب تقويضها.[1]

ولكي توطف الثقافة ذات القيم الايجابية وتحتل مكانتها في عقول ونفوس النشء في افريقيا، لابد من تكريس الجهد وتعبئة طاقات الهيئات والمؤسسات التربوية والتعليمية ،لتتولى حملة التنشئة واقناع الشرائح المجتمعية على محتلف مستوياتها بضرورة تقبلها والالتزام بها، كل هذا من اجل تحقيق تنمية بشرية ورفاهية للمواطن الافريقي.

2- تفعيل مبادرة النيباد:ترتكز مبادرة النيباد (الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا)، على تطبيق شروط المؤسسات الدولية والتي تسميها "شروط التنمية المستدامة"،والتي تلخصها في السلام والامن"، "الديمقراطية والخكم الراشد والادراة الاقتصادية السليمة":

-توفير السلام والامن في افريقيا: يعتبر السلام والامن شرطان اساسيان لا يمكن دونهما الحديث عن التنمية البشرية في أي بلد كان، وافريقيا المشبعة بالنزاعات والخلافات والانقلابات ،والمكبلة بالفقر والجوع والامراض لا حل لها اليوم الا رفع هذا التحدي،ولذا تكونت مبادرة السلام والامن الافريقية من ثلاثة عناصر وهي[2]:

* تعزيز الظروف طويلة المدى المواتية للتنمية والامن.

*بناء ثدرة المؤسسات الافريقية للانذار المبكر.

*اضفاء الصفة المؤسساتية على الالتزام بالقيم الجوهرية للشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، وذاك عن طريق القيادة.

---

[1] -برهان غليون، اغتيال العقل،الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،1999.،ص 262.

[2] - Le rapport du nouveau partenariat pour le developpement de l'Afrique NEPAD .Abouja ,le 23 octobre 2001 ,p18.

– **الديمقراطية والحكم الراشد:** تعهدت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا باحترام المعايير العالمية للديمقراطية وحقوق الانسان، وذلك استنادا الى مفهوم الحكم الراشد الذي يستند اساسا الى مجموعة من المعايير وهي:[1]

*اقامة دولة الحق والقانون.

*التعددية السياسية.

*المراقبة الشعبية عن طريق المجالس المنتخبة ديمقراطيا (البرلمان).

*الشفافية في تسيير شؤون الدولة.

*المحاسبة التي تقوم من خلال بناء سلطة قضائية قوية.

*حرية التعبير.

الخاتمة: يتضح مما سبق، ان التنمية البشرية في افريقيا تعيش في كنف مجموعة من التحديات التي هي على عاتق القادة الافارقة، مع ضرورة تظافر الجهود بين الشعوب وقادتها، فالتنمية البشرية باعتبار ابتكار الخيارات ومحاولة بناء الانسان وكرامته، فهي تتطلب اعادة الثقة في نفوس الموطنين الافارقة، واشراكهم في صناعة وصياغة الحاضر الذي هو بوابة المستقبل، حيث لكمن تحديات التنمية البشرية في مجموعة من الاجراءات المستعجلة وهي:

1- ضرورة بناء فلسفة حكم قائمة على الحكم الراشد، الديمقراطية المشاركاتية وحقوق الإنسان.

2- ضرورة بناء فلسفة تنمية متمحورة حول الإنسان، محققة لحاجاته وغاياته ومحققة لمبادئ العدالة في التوزيع مع تكريس مبدأ المساواة في الغرض وأمام القانون.

3- ضرورة تطوير آليات استباقية في التعامل مع الأزمات الاجتماعية والسياسية.

---

[1]-Pierre Jaque, Marial Nzonanku,Le NEPAD facteur du durabilité de politiques et modernisation de l’administration lors du séminaire régional sur la gouvernance sur la gouvernance du 9/11 juille ;cotonou.

4- ضرورة التعامل بثبات مع الجريمة المنظمة والإرهاب وكل مصادر التهديد الأمني (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، بيئية وعسكرية).

5- ضرورة بناء استراتيجيات للتنشئة السياسية تكرس وتقدس المواطنة وتنبذ كل أشكال التطرف والتميز بين أفراد المجتمع في الدول الافريقية.

6- ضرورة التقيد بمخرجات مبادرة النيباد، من اجل بناء التنمية الاقتصادية في افريقيا،والقضاءعلى الفقر، والمجاعة والاوبئة .

انطلاقا من كل هذا وفي ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة،فإن السبيل الوحيد تنمية انسانية في افريقيا هو إتباع هذه الإجراءات المقترحة ومنطق الرشادة والعقلانية في الأداء عوض العشوائية واللامبالاة في التقيد بالمسؤوليات.

قائمة المراجع:

1- برهان غليون، اغتيال العقل،الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،1999.

2- حمدي عبد الرجمان،الفساد السياسي في افريقيا،القاهرة: دار القارئ العربي، 1993.

3- خميس حزام والي،اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية،لبنان :مركز الدراسات العربية،2003.

4- العدوي محمد، العشوائسات والامن البشري: دراسة في اثر العشوائيات على التنمية والامن القومي،القاهرة: دار مصر المحروسة، 2007.

5- العيساوي ابراهيم ،التنمية في عالم متغير،دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة: دار الشروق،2000.

6- دليل التنمية البشرية لعام 2018،لمزيد من المعطيات يمكن تصفح الموقع: https://knowledge4all.com/ar/1464/Publications

7- Le rapport du nouveau parteriat pour le developpement de l'Afrique NEPAD .Abouja ,le 23 octobre 2001 ,p18.

8 -Pierre Jaque, Marial Nzonanku,Le NEPAD facteur du durabilité de politiques et modernization de l'administration lors du séminaire régional sur la gouvernance sur la gouvernance du 9/11 juille ;cotonou.

التنمية في افريقيا بين المعوقات ومقومات النهضة

Development in Africa between the obstacles and components of the renaissance

1- د. لطفي دهينة

جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 03 - الجزائر

الإيميل: lotfi.dehina@univ-constantine3.dz

2- د. وفاء بحاش

جامعة علي لونيسي البليدة 02 – الجزائر

الإيميل: politiqueblida@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع التنمية في إفريقيا، هذا الواقع مبني على معطيات داخلية بحتة، سواء من حيث الاستثمار أو الوعي أو تطوير القدرات، وترجمتها إلى سياسات فعالة، تعود بالفائدة على دول القارة الإفريقية ككل، فاحترام الخصوصيات الداخلية، وبناء استراتيجيات فعالة يكون بمعايشة الأوضاع لا بمحاكاة تجارب تبقى دخيلة على واقع البيئة الإفريقية، وفي الوقت نفسه يعد العائق الرئيس وراء غياب التنمية الاقتصادية في إفريقيا هو عدم وجود دولة قوية بمعناها الحقيقي، أي غياب دولة قادرة على التخلص من فخ التبعية والمشاركة في الاقتصاد العالمي، ومنافسة الدول الكبرى؛ لأن اهتمام نخبها ينصب على جمع الأموال، وخدمة الدول الداعمة لها؛ بدلا من استغلال الفرص، وتحدي القيود لبلوغ الأهداف؛ التي يعد الاستقرار الداخلي أهم مقومات تحقيقها.

كلمات مفتاحية: التنمية ،التوافق السياسي،الخريطة الجيوسياسية

Abstract:

This research paper aims to study the reality of development in Africa, this reality is based on purely internal data, whether in terms of investment, awareness or capacity development, and translating them into effective policies that benefit the countries of the African continent as a whole. Respecting the internal specificities and building effective strategies is By living with the situation, not simulating experiences that remain alien to the reality of the African environment, and at the same time the main obstacle behind the absence of economic development in Africa is the absence of a strong state in its true meaning, That is, the absence of a state capable of ridding itself of the trap of dependency and participation in the global economy, and competition from major powers Because the interest of its elites is focused on raising funds and serving the countries that support them; Instead of seizing opportunities, challenging constraints to achieve goals; Which is the most important elements of internal stability.

Key words: development, political accommodation, geopolitical map

مقدمـــة:

إن قارتنا قارة إفريقيا قارة المتناقضات فإن نظرت إلى مواردها فهي من أغنى المناطق من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، ومما لاشك فيه أن أفريقيا كانت ساحة للكفاح من أجل الاستقلال كغيرها من القارات خاصة آسيا، مع العلم أن أفريقيا من القارات التي كانت سباقة إلى جذب أنظار الدول الاستعمارية إليها، ابتداء بما عرف بالاستيطان إلى التغلغل الاقتصادي، ثم اقتسام أفريقيا ما بين المستعمرين (مؤتمر برلين) وبعد أمد طويل من الاستغلال الفاحش لكل مكونات أفريقيا البشرية و الطبيعية والذي كان السبب الرئيس في تخلف دولها وشعبوها والحيلولة دون تحقيق التنمية، اجتاحت أفريقيا حركة تحريرية زاوجت بين النضال السياسي والكفاح المسلح والتقت الحركة التحررية الأفريقية مع نظيرتها الآسيوية لتشكل نموذج التعاون الأفروآسيوي الأول من نوعه.

إن إفريقيا و هي تعيش عصر التحولات المهولة تواجه مشاكل أكثر تعقيدا من ذي قبل تنعكس آثارها سلبا على الفرد وتؤدي إلى قصور الدول، إن المشكل هنا ليس أن نكون أو لا نكون، لأن المجتمعات لا تفنى و لكن التحدي يبقى قائم.

وفي إطار الحديث عن الإمكانيات الأفريقية في تحقيق نهضة قارية يقتضي البحث والخوض في معوقات هذه النهضة، والتي على ضوئها يمكن تحديد متطلبات الإقلاع التنموي، و ذلك من خلال البحث في الحلول الكفيلة بالخروج من هذه المعوقات، والتي تشكل في حد ذاتها مقومات القارة في تحقيق النهضة.

تأسيسا على ما تقدم نطرح الإشكالية الآتية:

- **إلى أي مدى يمكن لإفريقيا أن تحقق نهضة شاملة في ظل المقومات القارية التي تتوفر عليها؟**

وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة عن الإشكالية من خلال المحاور:

المحور الأول: واقع التنمية في إفريقيا

المحور الثاني: معوقات التنمية في إفريقيا

المحور الثالث:المقومات القارية لتحقيق النهضة الإفريقية

المحور الأول: واقع التنمية في إفريقيا

يعد مفهوم «التنمية» من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين والأكاديميين؛ لما له من أهمية بالغة على المستويين الفكري والعملي، فدول العالم الثالث عموما، ودول إفريقيا خصوصا، قد عرفت عدة مشكلات، مما دفع العديد من المفكرين إلى تجديد علم السياسة من خلال دراسة مواضيع ومناطق كانت متجاهلة قبل خمسينيات القرن العشرين، لذا تعد «التنمية الاقتصادية» من المجالات التي أضافت الكثير لعلم السياسة وحقله الخاص بالدراسات المقارنة.

أولا: تعريف التنمية (Development):

«التنمية» لغة: مصدر الفعل «نمَّا» الشيءَ «تنمية»: جعله نامياً (أي زاده ورفعه)، و «تنمَّى تنمياً»؛ أي الشيء: ارتفع من موضعه إلى موضع آخر.[1]

«التنمية» اصطلاحاً: هي سياسة تلجأ لها الدول النامية لكي تتخلّص من التبعية الاقتصادية للأجنبي، وتتحول من الإنتاج البدائي إلى الإنتاج التصنيعي.[2]

وهناك من يرى أن «التنمية» تشمل تطوير القيم والمعايير والهياكل الاجتماعية، وبذلك هي تختلف عن «النمو الاقتصادي»، في كونها ظاهرة نوعية تعمل على تنمية مستوى التعليم، الصحّة، الحريات المدنية والسياسية، في حين أنّ «النمو الاقتصادي» ليس سوى ظاهرة كمّية تعبّر عن تراكم الثروة.[3]

---

[1] فؤاد أفرام البستاني، معجم منجد الطلاب، ص (840- 841).

[2] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، (د س ن)، ص795.

[3] Philippe Deubel, **Les stratégies de développement, Analyse économique et historique des sociétés contemporaines**, Pearson éducation France, 2008, p463.

و«التنمية» بشكلٍ عام: هي عملية تتضمن تغيرات عدة، تشمل مختلف جوانب الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، تهدف إلى عصرنة وتحديث وتطوير القطاعات بما يتماشى مع متطلبات واحتياجات الواقع الراهن، وهي غير مرتبطة بهدفٍ محدود، وإنما هي عملية مستمرة لا يتوقف مسارها عند مستوى معين.

ثانيا: التنمية في إفريقيا

تعد قارة إفريقيا من القارات التي تغيب فيها التنمية، نظراً لهشاشة بنيتها السياسية والاقتصادية، وشيوع مظاهر الفقر والأمراض، وقبل الحديث عن واقع «التنمية» في إفريقيا لا بد من تقديم بطاقة تعريفية لثروات القارة ومواردها الطاقوية.

فإفريقيا هي القارة التي تمثل 6% من سطح الكرة الأرضية، تغطي مساحة 304.15873كم2، وتضم 54 دولة، ويبلغ سكانها حوالي مليار شخص.

تزخر إفريقيا بمعدلات ضخمة في موارد النفط والغاز والمعادن، فهي موطن 54% من احتياطي البلاتين العالمي، و 78% من الماس، و 40% من الكروم، و 28% من المنغنيز في حوالي 19 دولة، كما أن 46 دولة إفريقية لديها احتياطات من: النفط، الغاز، الفحم، ومعادن أخرى.[1]

ويتوزع النفط بكميات مرتفعة جدا في كل من: نيجيريا والسودان والجزائر وليبيا ومصر وأنغولا، أما احتياطي الغاز فنجده بنسبٍ كبيرة في كل من الجزائر ومصر، وبنسب أقل في نيجيريا وليبيا، إضافة إلى غنى العديد من الدول بمعدن الذهب المتوفر في كل من: مالي وغانا وإريتريا وإثيوبيا ورواندا وزامبيا وناميبيا وجنوب إفريقيا، إلى جانب وجود معادن أخرى تشكل ثروة ومصدرا مهما للطاقة على غرار اليورانيوم.

---

[1] Kingsley leghbor, «Ressources minières: la fin d'une malédiction?», Magazine Afrique Renouveau, April 2014, Disponibl sur: http://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/avril-2014/ressources-mini%C3%A8res-la-fin-d%E2%80%99une-mal%C3%A9diction

وبذلك يتضح أن كل دولة إفريقية تختص بإنتاج مورد أو معدن معين، ولكن برغم كل هذه الموارد؛ فإن القارة تُصنّف من أفقر المناطق في العالم، وهذا ما يمكن رصده من خلال الرجوع إلى تقارير التنمية البشرية، وتوضيح ذلك عبر ما يأتي:

الدولة	الترتيب
الجزائر	83
ليبيا	94
تونس	96
مصر	108
الغابون	110
جنوب إفريقيا	116
سوازيلاند	150
غانا	140
نيجيريا	158
السودان	167

جدول 1: يوضح تصنيف بعض الدول الإفريقية ضمن فئات التنمية البشرية لعام 2014.
(المصدر : www.imf.org)

بالنظر إلى (الجدول 1): نجد أن الدول الإفريقية لم تستطع حجز مكان ضمن الدول ذات الدرجة المرتفعة من حيث التنمية البشرية، فأعلى مستوى للتنمية البشرية في إفريقيا احتلته الجزائر بالمرتبة 83، أما جنوب إفريقيا ونيجيريا؛ فهي في أسفل الترتيب، برتبة 116 و 158 على التوالي، وفي غالبيتها هي من أغنى البلدان في إفريقيا من حيث الموارد.

وهذا يعني أن الخلل ليس في النمو الاقتصادي، وإنما يرجع- ربما- إلى التفاوت في التوزيع؛ لأن نيجيريا بادرت بمجموعة من الإصلاحات لنظامها الاقتصادي في السنوات الأخيرة، وقامت بإعادة هيكلة نظامها المصرفي الذي كان متأثرا جدا بالقروض، وتمكنت

بفضل هذا من رفع متوسط النمو إلى 7% في مستوى الناتج المحلي الحقيقي منذ عشر سنوات تقريبا، بالإضافة إلى نمو القطاعات الأخرى بشكل متزايد، فكل من قطاعي الزراعة والخدمات يساهمان معاً في الناتج المحلي الإجمالي؛ مثلما يساهم القطاع الصناعي الذي يهيمن عليه النفط، ولكن برغم هذه الإمكانات فإن الوضع الداخلي الهش جعلها تعاني من عدة أزمات متعلقة بالتوزيع والشرعية، وهو ما عرقل تحقيق مشروع الألفية المتعلق بتقليص عدد الفقراء.[1]

وعليه؛ يمكن القول بأن العبرة ليست في امتلاك المورد؛ وإنما في القدرة على استغلاله واستثماره فيما يسمح بتنمية وتطوير اقتصادات هذه الدول، وتحقيق الرفاهية والعيش الملائم لسكانها.

المحور الثاني: معوقات التنمية بإفريقيا

يمكن إرجاع عوامل ومعوقات التنمية في إفريقيا إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

أولا: العوامل الداخلية:

تتمتع القارة الإفريقية بخصوصية من حيث: البنية التحتية، تنوع المناخ، كثرة الموارد، التركيبة السكانية، فهي تضم تكوينات مجتمعية مختلفة، وثقافات متعددة، تشتمل على لغات وعادات متنوعة، حيث تمّ استغلال هذه الاختلافات وتعبئتها داخليّاً.

1 – العوامل الطبيعية:

تعد القارة الإفريقية واحدة من أكثر القارات تعرضا للتغيرات والتقلبات المناخية، وهذا ما يتسبب في غياب القدرة على التكيف في العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسة في إفريقيا، مما ساهم في تفاقم حجم الأضرار والتحديات التنموية، كالفقر المدقع ومحدودية

---

[1] تقرير صادر عن وحدة إيكونومست للمعلومات المحدودة، "نظرة على إفريقيا تطلعات المؤسسة الاستثمارية حتى 2016"، الرابط:
.http://www.investad.com/Portal/africa_addons/InvestAD_EIU_Africa_Report_2012_AR.pdf

الحصول على رأس المال، بالإضافة إلى تدهور النظم الإيكولوجية، وبخاصة الجزء الجنوبي من القارة، والذي شهد في السنوات الأخيرة أعقد الصراعات والنزاعات الداخلية بفعل غياب الأمن الغذائي والبحث عن الموارد، نتيجة تضرر القطاع الزراعي والفلاحي في عدة أجزاء من القارة، كإقليم دارفور بالسودان – مالي– الصومال، وغيرها من المناطق التي تشهد حالة الجفاف والتصحر في ربوع القارة.

2 – العوامل المجتمعية:

إن غياب الدولة ومؤسساتها هو العامل الأساسي الذي يؤدي إلى غياب التنمية، والسبب راجعٌ إلى العجز عن توفير الاستقرار السياسي، نتيجة فقدان دورها الأساسي المتمثل في تلبية مطالب المواطنين، وهذا ما يدفع بهم إلى التمرد والدخول في صراعات من أجل الحصول على الموارد؛ نتيجة للتهميش والشعور بالإقصاء وتردّي شرعية النظام السياسي، خاصة في الدول المتعددة الأعراق والإثنيات، فعجز هذه الدولة راجع إلى مساهمتها في تغييب عنصر الهوية الجامعة؛ بفعل شخصنة الدولة وتسخيرها لخدمة أقليات وجماعات معيّنة يحتكرون السلطة والثروة.

ولعل أبرز مثال على ذلك: ما يحدث من صراعات داخلية في السودان، مثل نزاع دارفور: هو نزاع قائم على غياب الأمن الغذائي بالأساس، مما دفع بالقبائل غير العربية إلى التمرد نتيجة شعورها بالإقصاء والتهميش من حيث السياسات التنموية ،،والخلل في ذلك يعود إلى السياسات الاقتصادية الحكومية التي لم تكن في المستوى، وتميزت بالعشوائية، فبالرغم من ارتفاع معدّل النمو الاقتصادي من 1995 إلى 2009 بعد اكتشاف النفط بالسودان؛ فإن حكومة الدولة لم تستطع الاستفادة من مداخيل صادرات هذا المورد بطريقة فعالة، نتيجة مواصلة إتباع النموذج الاقتصادي الرأسمالي نفسه الذي ساد أثناء حكم الاستعمار، كذلك دون إهمال تراجع وانخفاض الإنتاج الزراعي لصالح الإنتاج الصناعي.

فطبيعة الدولة الإفريقية، بحكم تاريخها الاستعماري، جعلها مجرد نسخة إفريقية لدولة المستعمر، حيث حافظت على مؤسساته نفسها التي تركها، وأبقت على نخبة سياسية مشبعة

بثقافةٍ غربية، حرصت على تنفيذ مخططات التبعية، ومن ثم وسعت الهوة بين الفرد والدولة، وجعلته يبحث عن هويته وذاته بعيداً عنها، وهذا ما جعل العديد من الدول، على غرار بورندي وإفريقيا الوسطى وكينيا، تعاني من أزمة الهوية وانعدام الاستقرار السياسي.

وباستثناء تنزانيا؛ لم تتمكن دولة في شرق إفريقيا ووسطها من تحقيق التجانس العرقي، ففي الوقت الذي زاد فيه العداء العرقي في كينيا؛ نجحت تنزانيا في تحقيق التعايش السلمي بين المجموعات العرقية والدينية، فتعدد قبائلها، والذي بلغ ما يقارب الـ 100 قبيلة، لم يمنعها من تحقيق المساواة والتداول السلمي للسلطة، والتناوب على الحكم بين المسلمين والمسيحيين، وإنما جعل منها نموذجاً للاستقرار السياسي والتعايش الديني في إفريقيا، واستطاعت أن تعكس هذا النجاح السياسي والمجتمعي اقتصاديا، فاليوم تنزانيا أصبحت من أسرع الاقتصادات نموا في إفريقيا الشرقية، حيث بلغ معدل إنتاجها المحلي 6.9% في 2014م، كما نجحت في تطوير اقتصاداتها التحويلية والصناعية. وحتى إن لم تنجح في تحقيق مراتب أعلى اقتصاديّاً وتنمويّاً بفعل تآكل بنيتها التحتية وارتفاع معدلات الفقر، فإن ذلك لن يعيق مسارها التنموي، ففي السنوات المقبلة ستكون في وضعٍ أمثل؛ لأن التحدي الرئيس ومشكلة الهوية وأزمة التوزيع تجاوزته، يبقى فقط مشكلة التكنولوجيا وتطوير البنى التحتية وتوفير فرص العمل والخدمات، وهذا ليس بالأمر الصعب عندما تتوافر الإرادة الحقيقية لبلوغ مستويات أفضل تنمويا.

3 – العوامل السياسية:

إن السبب الرئيس الذي أدى إلى تغييب عنصر «التنمية الاقتصادية» في القارة؛ راجعٌ إلى انشغال القوى السياسية بالسلطة بدلاً من التركيز في مواضيع ومجالات التنمية الاقتصادية، فلتحقيق غرض الوصول إلى السلطة نفذت العديد من الأساليب؛ من بينها: التمرد، العصيان المدني، الحروب الأهلية، الانقلابات العسكرية، وهذه الأخيرة تعد من سمات القارة الإفريقية، حيث كانت تتم الإطاحة بالأنظمة عبر الجيوش وباستغلال الضعف

الاقتصادي كسبب لتنحية النخب التي لا تخدم المصالح العسكرية، وهذا ما ساد في كل من أوغندا في ديسمبر ، وغينيا بيساو 2003، ومصر 2012، ومن هنا تظهر سيطرة المصالح الضيقة على حساب مصالح الشعوب ورفاهيتهم الاقتصادية، وتفشي الفساد ونخره لكل الأجهزة السياسية داخل الدول الإفريقية.

وبالعودة إلى انقلاب أوت/أغسطس 2008 في موريتانيا؛ نلاحظ أنه كان عكس الانقلابات السابقة التي شهدتها البلاد؛ لأن دلالة الانقلاب ومضمونه تنطوي على إشكالية عميقة، وهي تهديم العسكر لمشروع الديمقراطية، وهذا ما أثر سلبا على تردي السياسات الاقتصادية في موريتانيا وبالتالي تنامي الفقر، حيث وصلت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى حوالي 42% في السنوات الأخيرة.

كما يمكن إرجاع سبب غياب التنمية الاقتصادية في إفريقيا إلى غياب أحزاب سياسية فعلية، لأن الواقع يؤكد أن استقرار النظم السياسية مرتبط بقوة الأحزاب، وليس بطبيعة النظام الحزبي، فلا يهم إن كان أحاديا أو تعدديا، ما دام الهدف هو الوصول إلى السلطة، وتحقيق التداول، وتقديم البرامج والبدائل لإيجاد الحلول وتحقيق التنمية بمختلف مجالاتها.

وقد اعتمدت معظم الدول الإفريقية على نظام الحزب الواحد؛ استكمالاً لمسيرة النضال الثوري للحزب الذي ساهم في تحرير البلاد من المستعمر، وبذلك أخذ على عاتقه إتباع الاستقلال السياسي بالتحرّر الاقتصادي، ولكن لم تنجح تلك الأحزاب؛ لا في تحقيق التنمية ولا في ضمان الاستقلالية، وإنما حافظت على نهج المستعمر، وفي الوقت نفسه حققت مصالحه بالوكالة.

وفي هذا السياق؛ يمكن الإشارة إلى طبيعة الأنظمة السياسية الهجينة التي تحكم الدول الإفريقية، حيث لم تعد ديكتاتورية ولا ديمقراطية في الوقت نفسه، بل حصرت الدولة في شخص الرئيس وحاشيته والمستفيدين منه، فلغرض الإبقاء على السلطة تم تبني حيلة تعديل الدستور للاستمرار في الحكم، إضافةً إلى تزوير الانتخابات وتعديل النُّظم الانتخابية وفق ما يتلاءم مع طموحات القادة والنخب، وهذا ما يستدعي تجديد نمط الثقافة السلطوية،

وتبنّي الخيارات الديمقراطية لتجسيد سياسة التوافقات، وفتح المجال لتطوير البنى التحتية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.[1]

بالإضافة إلى إشكالية الحدود وانعكاساتها على التوافق السياسي الأفريقي: حيث ترجع المشكلات التي خلقتها الحدود المرسومة بين الدول الإفريقية إلى الطريقة التي اتبعها الأوربيون في تقسيم إفريقيا فيما بينهما أثناء مؤتمر برلين 1885 ، حيث لم تراعِ الدول الأوربية أي اعتبارات خاصة بالأفارقة مثل التجانس العرقي واللغوي والتكامل الاقتصادي والإرث الحضاري، كما أن الدول الإفريقية لم تعط لها أي فرصة لإبداء رأيها، وإنما لعبت المنافسة والتسابق والاستحواذ على مناطق النفوذ دورا هاما في وضع الحدود.

وبعد إجراء عملية التقسيم لوحظ أن 30 بالمائة من الحدود السياسية في إفريقيا هي حدود متمشية مع خطوط الطول والعرض، وهو ما يسمى بالحدود الفلكية، ولذلك يمكن القول أن الحدود رسمت بالمسطرة على طاولة المفاوضات في مؤتمر برلين 1885، وقد ترتب على هذه الحدود عدة مشاكل بين الدول و نزاعات عقب فترة الاستعمار، وخاصة تلك الدول التي لها قبائل رعوية، فكثيرا ما يتعدى الرعاة حدود دولتهم إلى الدولة المجاورة.

ومن خلال دراسة الخريطة الجيوسياسية لأفريقيا تتضح هذه الحقائق:

–أن عددا كبيرا من الوحدات السياسية التي أنشئت لا ترقى لاعتبارها دولة لأنها لا تمتلك كل مقومات الدولة.

– إن التخطيط العشوائي للحدود بين الدول نجم عنه قيام وحدات سياسية مجزأة ومصطنعة لأنها لا تشمل في الواقع أقسام بشرية أو طبيعية أو اقتصادية يمكن أن يبرر وجودها كدولة مستقلة.

---

[1] حفيظة طالب، "التنمية الاقتصادية في افريقيا : الفرص والقيود" ، قراءت افريقية،دراسات وبحوث، بتاريخ :23-06-2018، الرابط: http://www .qiraatafrican.com/home/new.

– لم يراع عند وضع الحدود الانسجام بين مساحة الأرض وعدد السكان، وحجم الإمكانيات، مثلا لو أخذنا منطقة غرب إفريقيا فشعوبها تربطهم سمات وأصول مشتركة عرقيا وثقافيا، نجدها قد قسمت إلى عدة دويلات صغيرة.

ومن هذا المنطلق كان الاستعمار يحيك هذه الحدود، ويرسمها مع العلم أنها ستفجر نزاعات وخلافات حدودية، انعكست على التوافق السياسي الذي كان من الممكن أن يحصل بين الدول الأفريقية، لولا النزاعات الحدودية و العرقية الذي خلفها عدم مراعاة تقسيم الحدود ومبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، الذي يبقي التقسيم العشوائي كما هو، ليحدث الخلخلة في التوافق السياسي بين الدول الإفريقية الحائزة على الاستقلال مما ترك ذلك إفريقيا تغرق في بحر من المشاكل والحروب والنزاعات الحدودية والعرقية والإثنية، نتيجة للموروث الاستعماري الغير مراعي لأي خصوصية إفريقية.

ويوجد في إفريقيا ما يفوق 50 وحدة سياسية، منها 13 وحدة سياسية لا توجد لها منافذ بحرية، بينما عدد الدول الداخلية أو غير المطلة على البحر من العالم كله لا يتجاوز 18 دولة من أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وقد زاد هذا الوضع من تفاقم مشكل الحدود ونتج عنه اضطرابات سياسية، وصراعات عرقية مسلحة بين مختلف الأجناس أدت إلى مقتل الآلاف من الأشخاص ويعتبر مثال الهوتو والتوتسي في رواندا، وكذا الحرب الإثيوبية الإريترية خير معبر عن هذا الوضع أمام مشاكل رسم الحدود.

4 – العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

إن أكبر معيقات «التنمية الاقتصادية» في إفريقيا ترتبط بعدم توفر خريطة استثمارية متكاملة توضح مختلف الأنشطة في مجال الاستثمار، وكذا ضعف البنية التحتية للقارة الإفريقية، وغياب المنشآت والمواصلات الحديثة، فبرغم التحسينات فلا تزال القارة بعيدة عن الوضع الأمثل، إلى جانب عدم الاهتمام الكافي بمستوى التدريب التقني والفني، وبالتالي غياب يد عمالة إفريقية مؤهّلة.

إن مؤشر الفقر في البلدان الإفريقية أعلى بكثير مقارنة ببقية المناطق النامية الأخرى، حيث يقدر عدد الفقراء الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم حوالي 46% من إجمالي سكان القارة، وهذا بالرغم من التحسينات الكبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك لفقدان غالبية الشباب لوظائف ومصادر دائمة للدخل، فمن بين التحديات الاقتصادية التي تعانيها إفريقيا نجد انخفاض اليد العاملة في قطاعات النمو، وتمركز معظم العاملين في مجال الزراعة، ولكن نظراً للتقلبات المناخية؛ فإنّ القارة عرفت انخفاضاً في مستوى الإنتاج الزراعي، ومن ثمّ لم تتمكن من توظيف المواطنين، ولا تحسين دخلهم الفرديّ في الوقت نفسه.

ويعود سبب تأثر الجانب الاقتصادي في القارة الإفريقية إلى: غياب التجهيزات الملائمة للإنتاج الزراعي، وعدم الاستفادة من فرص العولمة، وعدم اهتمام القادة السياسيّين في إفريقيا بتبنّي مشاريع التنمية الوطنية؛ بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر.[1]

وبالرغم من الفقر الذي باتت تعرف به القارة لدرجة أصبح سمة يتصف بها أغلب سكانها، إلا أن الثروات الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة هي الأكبر على مستوى قارات العالم، ولعل هذه الثروات هي السبب الرئيسي في الاستعمار المستمر وضعها المتخلف والتابع لوصاية الدول الامبريالية، فاقتصاديا تمتلك أفريقيا ثروات هائلة تجسدها الثروة الفلاحية فثلثا سكان القارة يعملون بالزراعة تقريبا، وتساهم بحوالي20 إلى 60 بالمائة من إجمالي الناتج القومي لكل دولة إفريقية، كما أن التنوع البيئي والمناخي يجعل القارة من أكبر المناطق المؤهلة للإنتاج الفلاحي، ففي المناطق الاستوائية يتم زرع القهوة والأناناس والكاكاو والنخيل، وفي مناطق السافانا يتم إنتاج البطيخ والفول السوداني والفلفل، وفي مناطق الصحراء تزرع التمور والبلح والقطن وفي حوض البحر المتوسط يتم زراعة الطماطم والحوامض والزيتون بالإضافة إلى الخضروات، كما أن إفريقيا تتميز بثروة غابية هائلة إذ

---

[1] نفس المرجع.

تساهم صناعة الخشب ب 6 بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي للقارة الإفريقية وتتوفر على جودة عالية من الأخشاب وتتركز في كل من إفريقيا الوسطى والغابون والكونغو والكاميرون، إذ يتم تصدير هذه الأخشاب إلى عدة دول كالاتحاد الأوربي والكيان الإسرائيلي واليابان، أما في المجال البحري فالدول الإفريقية تتوفر على مخزون هائل من الثروة السمكية حيث تقوم بإنتاج 4.5 مليون طن من الأسماك في منطقة غرب إفريقيا.

ومن جانب آخر تتوفر أفريقيا على كميات كبيرة من المعادن كالذهب المتواجد في جنوب إفريقيا وزيمبابوي وشرق السودان، والنحاس المتواجد في زامبيا والسودان والكونغو، والبترول في دول ليبيا والجزائر ومصر والسودان ونيجيريا وغينيا الاستوائية، وتمتلك إفريقيا لوحدها ما يناهز 124 مليار برميل من احتياطي النفط أي بنسبة 12 بالمائة من نسبة الاحتياط العالمي، وتتوفر أيضا على مخزون هام من اليورانيوم الموجه للصناعة النووية بجنوب إفريقيا والنيجر وناميبيا، وتملك إفريقيا وحدها نسبة 18 بالمائة من إجمالي إنتاج العالمي لهذه المادة وخزان احتياطي يبلغ ثلث إجمالي احتياط العالم، كما أن إفريقيا تعتبر من أكبر المنتجين للألماس العالمي بما يناهز 40 بالمائة من إجمالي ألماس العالم ويتركز في كل من دول أنجولا و بتسوانا والكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا و ناميبيا، والغريب في الأمر أن بعض الحروب الأهلية بالقارة تم تمويلها بهذه المادة لدرجة أصبح يطلق على الألماس القادم من تلك المناطق بألماس الدم.[1]

إلا أنه بالرغم من هذه الإمكانيات الهائلة، ظلت إفريقيا متخلفة اقتصاديا لجملة من الأسباب أبرزها عدم الاستقرار السياسي، والانقلابات العسكرية المتوالية، وعدم وجود خطط اقتصادية مدروسة لاستغلال تلك الثروات التي تزخر بها القارة، وكذلك نقص الخبرة، وندرة الكفاءات الفنية وقصور وسائل النقل والمواصلات وهشاشة البنى التحتية.

---

1 نور الدين الداودي، "**إفريقيا: بين معوقات التنمية و المقومات القارية لتحقيق النهضة**"،قراءات افريقية،دراسات وبحوث، بتاريخ:11-10-2017، الرابط:http://www. qiraatafrican.com/home/new

أما اجتماعيا فعلى صعيد التعليم تتميز أفريقيا بانخفاض مستوى التعليم حيث مازالت جل شعوب أفريقيا تعاني من الأمية بنسب مرتفعة تصل إلى 50 و 60 بالمائة في العديد من الدول الأفريقية، الأمر الذي يهدد دول القارة في سلامة بنيانها الاجتماعي. كما أن الدول الأفريقية تصنف في مستويات متدنية على المستوى الصحي وتتفشى فيها أمراض فتاكة أدت إلى حدوث وفيات بأعداد هائلة كالإيبولا والملاريا والكوليرا، والسيدا، إضافة إلى انخفاض في مستوى المعيشة وسوء التغذية والجهل بوسائل الوقاية والمبادئ الصحية العامة ونقص الأطر الصحية والطبية.[1]

ثانيا: العوامل الخارجية:

لا يمكن حصر المعيقات الخارجية للتنمية في الاستعمار التاريخي فحسب، فاليوم لم تعد إفريقيا مستعمرة أوروبية فقط، وإنما هي كذلك محل تنافس من قِبل أقطاب دولية أخرى، عبر الشركات متعددة الجنسيات، وضغوط المؤسّسات المالية الدولية بفعل تراكم الديون على الدول الإفريقية، وبهذا أصبحنا نتحدث عن نمطٍ احتلالي حديث، يتمّ بواسطة الغزو الثقافي والاقتصادي لخدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى.

لذا؛ فإن إثارة المشكلات، وتعددية النزاعات والصراعات، ومحاربة الإرهاب، ما هي إلا استراتيجيات غربية لتوفير المواد الخام لصناعتها، وتهيئة السوق لسلعها ومنتجاتها؛ بقصد إبقاء دول القارة في استهلاك مستمرٍ لمنتجات الشركات الغربية، أضف إلى ذلك أن الأطماع والاستراتيجيات والمخططات تزداد وتتسع كلما زاد الفقر والجهل والحروب داخل دول القارة الإفريقية.[2]

---

[1] صندوق النقد الدولي،" **آفاق الاقتصاد العالمي: تركات و غيوم و عدم يقين: دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية**"، أكتوبر 2014،ص 66.

[2] الصادق محمود عبد الصادق، "مقومات ومعيقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية"، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 21، 2011، ص383.

أما مساهمة إفريقيا في التجارة الدولية فتُقدّر بنسبة 2% فقط؛ مقارنةً بآسيا وأمريكا اللاتينية اللتَيْن تساهمان بـ 17% و5% على التوالي، هنا يتضح فارق تهميش القارة الإفريقية من حيث التجارة الدولية، وهي التي تشكّل نسبة 60% من دخلها، إضافة إلى انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي إلى 15% فقط.[1]

وانطلاقاً من ذلك؛ يظهر أن كلا العاملين الداخلي والخارجي يساهمان في عرقلة المسيرة التنموية اقتصاديا في إفريقيا، فالبيئة الداخلية بطبيعتها وتركيبتها عمقت من أزمة القارة اقتصاديا، زيادة على مخلفات الاستعمار الذي تسبب في تفكيك البنية التحتية للدولة، وعطل نموها، وبالتالي أبقى الدول الإفريقية في مرحلة الإنتاج بدلا من التصنيع.

المحور الثالث:المقومات القارية لتحقيق النهضة الإفريقية

إن متطلبات تحقيق النهضة القارية، رهين بانطلاقه من الواقع الإفريقي وعبر مستويين عمودي وأفقي، عمودي على الصعيد القاري ومن خلال شراكات سياسية واقتصادية، وأفقي عن طريق تحقيق التعاون البيني فيما بين الكيانات الإفريقية.

أولا: الشراكة السياسية و الاقتصادية الإفريقية على المستوى القاري.

الشراكة السياسية: إن وعي البلدان الإفريقية بالتحديات التي تواجهها ، وقصور الإطار السياسي القاري السابق المتمثل في منظمة الوحدة الإفريقية عن مواكبة المشاكل المتجددة بالقارة، شكل لحظة تاريخية في توحيد معظم الإرادات السياسية الإفريقية، بلورت في خلق فضاء قاري جديد يتميز بالمرونة والشمولية ويضم أجهزة قارية أكثر استجابة للتعاطي مع تحديات العصر، فانبثقت على اثر ذلك القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية في ديسمبر 1999 ، وجاءت مباشرة بعد القمة الإفريقية في الجزائر يوليو 1999، وقد انعقدت هذه القمة الاستثنائية في سرت بليبيا وصدر عنها ما يعرف بإعلان سرت شتنبر

[1] نفس المرجع، ص384.

1999 الذي ينص لأول مرة على إنشاء الاتحاد الإفريقي طبقا لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وأحكام معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

وقد أصدر رؤساء دول وحكومات إفريقيا إعلان قيام الاتحاد الإفريقي رسميا في مارس 2001 على أن يدخل حيز النفاذ بعد اكتمال التصديق عليه من قبل ثلثي الدول الأعضاء، وقد اكتمل هذا التصديق بتوقيع نيجيريا ومن ثم أعلن عن قيام الاتحاد الإفريقي يوليو 2002.

ويعتبر الإعلان عن إنشاء الاتحاد الإفريقي خطوة مهمة في مسار البناء السياسي الإفريقي وفي خلق فضاء قاري وتكتل جهوي، على غرار التكتلات الجهوية الأخرى في أوروبا وآسيا وأمريكا ، من شأنه أن يمكن أفريقيا من تجسيد إرادتها المستقلة سياسيا واقتصاديا ويوفر لها الآليات المؤسساتية والبرامج التي تمكنها من تحقيق التنمية المستدامة والتقدم والقضاء على الظواهر الملتصقة بالشعوب الإفريقية من حروب وأمراض فتاكة وأسباب التخلف.

وجدير بالذكر أن الاتحاد الإفريقي تواجهه إكراهات عدة تؤثر في مدى فاعليته، ومن أبرزها مشاكل تمويل الاتحاد نتيجة عجز مجموعة من الأعضاء عن أداء مستحقاتهم السنوية وهذا أثر بشكل مباشر في استكمال هياكل الاتحاد وتعزيز إطاره المؤسساتي المتمثلة في تفعيل صندوق النقد الإفريقي والمصرف المركزي الإفريقي[1]، كما أن الاتحاد يفتقر إلى آليات قوية لفرض السلم ومنع نشوب الحروب وفرض مسألة حقوق الإنسان، فضلا عما سبق فالاتحاد يواجه تحديات كبرى فيما يخص تعثر التحول الديمقراطي وتكريس الثقافة الديمقراطية في معظم الدول الإفريقية بالإضافة إلى تحدي الأمراض الفتاكة والمشاكل الاجتماعية.

---

[1] "الاتحاد الافريقي "،الدورة العادية الثالثة والعشرين للاتحاد الأفريقي تنهي أعمالها في مالابو،29-6-2014. الرابط:

http://summits.au.int/ar/23rd-ordinary-session-african-union-ends-malabo

الشراكة الاقتصادية: تعتبر الجماعة الاقتصادية من أهم المنجزات الهيكلية القارية التي حققتها الدول الإفريقية على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية، وأقيمت وفقا لاتفاقية أبوجا التي وقعها القادة الأفارقة في يونيو 1991 ودخلت حيز النفاذ عام 1994، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع التعاون في كل المجالات كالتنمية وتحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي وتعزيز آليات الاعتماد على الذات في الجانب الاقتصادي، واعتمدت الجماعة الاقتصادية في تحقيق تلك الأهداف على خطة تدريجية من ستة مراحل، وبذلك فمن المقرر أن تقوم على نحو كامل عام 2028 إذا ما سارت الدول الإفريقية على الطريق المرسوم. وقد نصت هذه الاتفاقية على إنشاء برلمان لعموم إفريقيا وإنشاء محكمة عدل إفريقية، كما أن الجماعة الاقتصادية الإفريقية مرتبطة من الناحية القانونية ارتباطا وثيقا بمنظمة الوحدة الإفريقية فالمادة 1/98 تنص على أن الجماعة جزءًا لا يتجزأ من منظمة الوحدة الإفريقية، وأيضا المادة 1/8 تؤكد الارتباط المؤسساتي بالمنظمة بنصها على كون مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية هو الجهاز الأعلى للجماعة.[1]

لقد بدأ الاتحاد الإفريقي مهامه على الصعيد الاقتصادي من حيث انتهت جهود المنظمة التي خلفها، إلا أن الصعوبات والاكراهات الآنية التي يواجهها هي أكبر من تلك التي كانت عليها من قبل[2]، إذ أن ضغوط العولمة و التطورات السريعة في التجارة الدولية، وتأسيس منظمة التجارة العالمية يؤثر سلبا على الاقتصاد الإفريقي، وخاصة في الشق المتعلق بالحفاظ على أسواقه التقليدية كالاتحاد الأوربي، أمام المنافسة الشرسة للقوى الأسيوية التي أصبحت تكتسح الأسواق العالمية ملحقتا الضرر بالصادرات الإفريقية. بالإضافة إلى ذلك فزيادة نفوذ التكتلات الكبرى المتمثلة في المنظمات الجيوثقافية المرتبطة

---

[1] "التقرير الاستراتيجي الإفريقي"، جامعة القاهرة معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، مركز البحوث الافريقية 1001-2002 ص 73.

[2] Hamdi ,A. Hassan, "**Regional integration in Africa**". Bridging the north-sub-Saharan divide, Published in 2011 by Africa institute of South Africa. P 58.

بالأقطاب و القوى الأجنبية على حساب المنظمات الإقليمية الإفريقية، يطرح مشكل تعدد الولاءات الإقليمية من خلال السعي وراء شراكات خارجة المنظومة الاقتصادية الإفريقية.

كل تلك العوامل تعوق عملية الوصول بالتجمعات الإقليمية إلى الجماعة الاقتصادية الإفريقية، وهذا ما تم بالفعل إدراكه من طرف المجتمعات الإفريقية من خلال سعيها إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية على المستوى القاري في سياق مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD) بحيث يتم ضبط إدارة العلاقات الاقتصادية الإفريقية الدولية، سواء فيما بين الدول و المنظمات و الجهات الإقليمية، أو فيما بين هذه المنظمة والدول الأجنبية.

ويمكن اعتبار هذه المبادرة إطار جديد للتنمية بإفريقيا يواكب طموحات القارة في تجاوز قوقعة التخلف والانعتاق من الفقر عبر التكيف مع المتغيرات الدولية المتطاردة والانطلاق من الإرادة الإفريقية ذاتها لتحقيق أهداف التنمية.[1]

ثانيا: التعاون البيني فيما بين الكيانات الإفريقية.

إن التطورات السريعة التي فرضتها العولمة في عالمنا المعاصر دفعت الدول الإفريقية في محاولة منها لمواكبة التحولات التي طرأت على منظومة الاقتصاد العالمي إلى التوجه لإقامة تجمعات اقتصادية إقليمية لتقوية الاعتمادات المتبادلة الإفريقية من خلال تحقيق التكامل و التبادل التجاري.

ولقد أنشأت في هذا الخصوص العديد من التجمعات الإقليمية الجديدة، كما تطورت تكتلات قارية أخرى كانت قائمة، وعموما يعترف الاتحاد الإفريقي بثمانية تكتلات اقتصادية قارية، بحيث تشكل مجتمعة ركائز المجموعات الاقتصادية الإفريقية، وتركز تلك الاتحادات اهتماماتها بالدرجة الأولى على التعاون الاقتصادي و التجاري.

ويعتبر اتحاد شرق أفريقيا الاتحاد الأكثر تقدما حيث أطلق في 2010 سوقه المشتركة، وأعلن تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا المعروف"بالكوميسا"في سنة

---

[1] نور الدين الداودي، مرجع سابق.

2009 اتحاده الجمركي. كما تسعى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "الإيكواس" ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي"سادك"، إلى تحقيق بعض التقدم في إبرام اتفاقياتهما للتجارة الحرة. وأنشأت"الإيكاس" المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا منطقتها للتجارة الحرة في عام 2004 إلا أنها تواجه صعوبات كبيرة في تفعيلها. ويسير كل من اتحاد المغرب العربي، والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية "الإيجاد"، وتجمع دول الساحل، ببطء في عملية التكامل الاقتصادي، نظرا للمشاكل و الصراعات السياسية بين بلدان تلك الاتحادات.

وتهدف تلك التجمعات إلى إيجاد فضاء اقتصادي وسياسي من خلال إقامة اتحاد شامل قائم على إستراتيجية تنموية تكاملية تشمل الاستثمار في كافة المجالات وإلغاء القيود على حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والإقامة والملكية، كما تسعى إلى احتواء بؤر التوتر وتسوية الصراعات فيما بين الدول الأعضاء، وذلك بما يعزز ويتكامل مع الجهود الإفريقية الأخرى والهادفة إلى تحقيق وحدة إفريقية قارية شاملة.

وعلى الرغم من التقدم الذي تحرزه بعض التكتلات الاقتصادية الإفريقية النشطة، إلا أن بلوغ مسألة التكامل الاقتصادي تعتريه صعوبات جمة أبرزها عدم وجود كفاية حقيقية للإرادات السياسية من أجل تنفيذ خطط التكامل، تغليب الصراعات السياسية على المصالح الاقتصادية، عدم موائمة البنى التحتية مع التكامل المادي، تجاوز الأهداف والغايات للإمكانيات الفعلية. إلا أنه ورغم كل هذه الصعوبات تبقى تلك التكتلات الاقتصادية إطار مؤسساتي قاري يتيح فرص كبيرة لتحقيق التنمية لشعوب القارة ما إن تم تأهيل تلك المجموعات و مواءمتها مع الاستراتيجيات و سياسات البلدان الإفريقية.[1]

---

[1] نفس المرجع.

ثالثا: تطبيقيا كيف يمكن للدول الإفريقية تجاوز معوقات التنمية نحو نهضة إقليمية.

لقد وصلت ظاهرت التخلف في إفريقيا إلى درجة بالغة الأهمية، في الوقت الذي أصبحت حكومات كافة دول القارة مطالبة بالخروج من هذا الوضع، فما الحركات التمردية التي نعيشها كل يوم من شعوب القارة المنددة بسياسات أصحاب الحكم، إلا صورة معبرة عن رفض هذا الوضع وتجسيد حقيقي للمطالب الملحة لتغيير الواقع الإفريقي .

والعبرة من مواجهة هذا التخلف ترجع بالمقام الأول إلى إعطاء قيمة للقدرات والمؤهلات الذاتية الإفريقية وتعزيز الكفاءات من أجل الاستغلال الكامل والحكيم لمقومات القارة الإفريقية، وذلك من خلال استثمار جميع الطاقات المتاحة للدول الإفريقية في مشاريع تنميتها، بالعمل على تنمية جميع قدرات بلدان القارة من طاقات بشرية و طاقات طبيعية واستغلالها بشكل علمي عبر التخطيط الواعي المطابق لمصادر الإنتاج والتخطيط لإقامة صناعات صغيرة في بداية مراحل التنمية مطابقة للإمكانيات المتاحة في الدول الإفريقية نفسها، والاعتماد على القوى الخارجية في حدود شروط معينة تراعي الواقع التنموي، ووضع خطة للتعليم على أساس توفير الأطر العلمية الوطنية على المدى الطويل، بحيث تحقق الاستقلال العلمي والتكنولوجي، لأن الاستقلال الاقتصادي والسياسي لا قيمة له ما لم يتحقق الاستقلال العلمي والتكنولوجي وحتى لا تستمر الدول النامية مربوطة بعجلة التخلف العلمي مادام اعتمادها سيكون مقتصرا على الخبرة الأجنبية.

وفي مواجهة المبادلات الاقتصادية اللامتكافئة، على الدول الإفريقية أن تبني خطتها للتنمية في المراحل الأولى على أساس تغيير أسلوبها البدائي سواء في الإنتاج الزراعي أو في استخراج المعادن بحيث تخرج من قوقعة الاعتماد في مقوماتها الاقتصادية على المواد

الأولية والزراعية المصدرة بالسعر العالمي المنخفض، إلى أسلوب علمي ومنظم[1]، يضمن إجراء عمليات تحسين وتصنيع ولو لمرحلة أو بعض مراحل تصنيع المواد الأولية تعود على المنتج وعلى المجتمع بدخل محترم يمكنها من المضي في السير على طريق التنمية، ويلعب هنا سعر التكلفة وتخفيضه إلى أقصى حد ممكن في إنتاجيات الدول الإفريقية (بالنظر إلى التوفر على المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة) دورا أساسيا في منافسة صناعات الاحتكارات العالمية.[2]

ولمواجهة التمويل الخارجي يتعين على الدول الإفريقية أن تعمل على أن تدخر جزءًا من عملاتها التي تستورد بها المواد المصنعة من الدول الأجنبية، وتوجه هذا الادخار للاستثمار في المواد المصنعة و الوسيطة و الضرورية فقط لتسيير عملية الإنتاج والتنمية على أن يبدأ في مراحل التنمية الأولية بالمشاريع التي تعود بعائد سريع و مرتفع نسبيا، وتأطير الاستهلاك و ضبط التزايد السكاني حتى تسير في تصاعد جنبا إلى جنب في عملية التنمية، والعمل قدر الإمكان على تشجيع المدخرات الفردية لاستثمارها في مشاريع مدرة للدخل و بذلك تحد إلى حد بعيد من القروض و التمويل الخارجي.

أيضا في مواجهة تداعيات التفاوتات الدولية وفي مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى، لا يوجد حل أمام الدول الإفريقية للتغلب على حالة اليأس من الوضع القائم إلا بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية البينية (فمثلا عدم تفعيل اتحاد المغرب العربي يفوت للدول المكونة له من 2 إلى 3 نقاط من الناتج القومي الخام) و الإسراع إلى فض النزاعات العنصرية، وفض منازعات الحدود، وانتهاز فرصة التنظيمات القارية على المستوى الإفريقي لتثبيت دعائم التنمية والتكامل الاقتصادي.

---

[1] منظمة العمل الدولي،" **الانتقال من الاقتصاد الغير منظم الى الاقتصاد المنظم**"، التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي الدورة 103 السنة 2014، ص31 .

[2] محمد عبد الفتاح أبو الفضل،" الاستعمار الجديد و الدول النامية"، القاهرة ، ص 51.

وكل ذلك يتأتى عبر تأهيل الحقل الديمقراطي وإفراز كفاءات غيورين على المصلحة الوطنية، تتوحد على المستوى القاري مشكلين جميعا جبهة متجانسة أمام الاستعمار الجديد وأساليبه، وللقضاء على التفتيت والتقسيم والخلافات التي ورثتها الدول الإفريقية على الاستعمار القديم، حتى تتفرغ بكل إمكانياتها البشرية والعقائدية والاقتصادية لمعركة التنمية والتصنيع والتي هي أساس مقاومة تحديات النهضة الإفريقية.

الخاتمة:

تمتلك القارة الإفريقية مؤهلات كبيرة لتحقيق الإقلاع الحضاري المنشود، لكن تعترضها عديد العوائق التي تحول بينها وبين تحقيق أهدافها، ويمكن تحديد هذه العوامل في العوامل الطبيعية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكذا العوامل الخارجية، وهي عوامل لا تساعد على تحقيق الاستقرار الضروري لتحقيق أي نهضة مطلوبة، وبالتالي فإن المطلوب من الدول الإفريقية بذل جهود حثيثة لتجاوز هذه العوائق وهو أمر ليس بالبسيط، لكن بالنظر إلى ما تملكه من مؤهلات فإنه أمر ممكن جدا خاصة فيما يتعلق بإمكانيات التعاون البيني بين دولها، أو مجال الشراكات السياسية والإقتصادية المختلفة التي يمكن عقدها وتعود بالفائدة على الأطراف المشاركة فيها.

قائمة المراجع:

1- حفيظة طالب، "التنمية الاقتصادية في افريقيا : الفرص والقيود" ، قراءت افريقية،دراسات وبحوث، بتاريخ :23-06-2018، الرابط: http://www .qiraatafrican.com/home/new.

2- الصادق محمود عبد الصادق، "مقومات ومعيقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية"، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 21، 2011.

3- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، (د س ن).

4- فؤاد أفرام البستاني، معجم منجد الطلاب.

5- محمد عبد الفتاح أبو الفضل،" الاستعمار الجديد و الدول النامية"، القاهرة.

6- نور الدين الداودي، "إفريقيا: بين معوقات التنمية والمقومات القارية لتحقيق النهضة"،قراءات افريقية،دراسات وبحوث، بتاريخ:11-10-2017، الرابط: qiraatafrican.com/home/new. http://www

7- تقرير صادر عن وحدة إيكونومست للمعلومات المحدودة، "نظرة على إفريقيا تطلعات المؤسسة الاستثمارية حتى 2016"، الرابط:
http://www.investad.com/Portal/africa_addons/InvestAD_EIU_Africa_Report_2012_AR.pdf.

8- "التقرير الاستراتيجي الإفريقي"، جامعة القاهرة معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، مركز البحوث الافريقية 1001-2002.

9- صندوق النقد الدولي،" آفاق الاقتصاد العالمي: تركات و غيوم و عدم يقين: دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية"، أكتوبر 2014.

10- "الاتحاد الافريقي "،الدورة العادية الثالثة والعشرين للاتحاد الأفريقي تنهي أعمالها في مالابو،29-6-2014. الرابط:
http://summits.au.int/ar/23rd-ordinary-session-african-union-ends-malabo

11- منظمة العمل الدولي،" الانتقال من الاقتصاد الغير منظم الى الاقتصاد المنظم"، التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي الدورة 103 السنة 2014.

12- Philippe Deubel, Les stratégies de développement, Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson éducation France, 2008.

13- Kingsley leghbor, «Ressources minières: la fin d'une malédiction?», Magazine Afrique Renouveau, April 2014, Disponibl sur: http://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/avril-2014/ressources-mini%C3%A8res-la-fin-d%E2%80%99une-mal%C3%A9diction

14- Hamdi ,A. Hassan, "Regional integration in Africa" , Bridging the north-sub-Saharan divide. Published in 2011 by Africa institute of South Africa.

دور التنمية المحلية في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

The role of local development in achieving global development in Algeria

أ. بغاوي ملوكة

جامعة د .مولاي الطاهر- سعيدة (الجزائر)

beghaouicfsaida20@gmail.com

ملخص

التنمية المحلية عملية مشتركة تتضافر فيها جهود كافة الأطراف من مختلف القطاعات لتحفيز الأنشطة الاقتصادية على المستوى القطري. تسعى الجزائر اليوم –كغيرها من الدول النامية– إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة ومستدامة قصد الخروج نهائيا من الأزمات المتعددة الجوانب التي مرت بها بعد الاستقلال، حيث لا لم تتجسيد هذه التنمية إلا بالانطلاق من الجزء إلى الكل مستغلة في ذلك سياسة الإنعاش والدعم الاقتصادي من خلال برامج الاستثمار العمومي المنفذة في هذا الاتجاه. من هذا المنطلق، تهدف هده الدراسة بالتعرف بشكل أساسي على مضمون التنمية المحلية والدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق تنمية اقتصادية على المستوى الوطني.

الكلمات مفتاحية: التنمية، المجتمع المحلي، النمو، المخططات الاقتصادية، الجزائر.

Abstract

Local development is a joint process in which the efforts of all parties from different sectors come together to stimulate economic activities at country level. Algeria today, like other developing countries, is striving to achieve comprehensive and sustainable national development in order to finally emerge from the multi-faceted crises it experienced after independence, where it did not This development can be embodied, except by starting from part to everything, by exploiting the policy of economic recovery and support through the public investment programs carried out in this direction.

From this point of view, this study aims to fundamentally identify the content of local development and the role it can play in achieving economic development at the national level.

Keywords: development, local community, growth, economic plans, Algeria.

مقدمـــة

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطا أساسيا لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة الأفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائما على المشاركة والشفافية وخاضعا للتقييم وللمساءلة.

إن المتابع لتاريخ التنمية على الصعيدين العالمي والإقليمي يلاحظ التطور المستمر والواضح لمفهوم التنمية وصفا ومحتوى، وكان ذلك استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت في هذا المجال. وبالتالي، فإن التنمية هدف تسعى لتحقيقه كل الدول والمجتمعات سواء كانت متطورة أو نامية، ذلك أن التنمية هي تغيير للأوضاع السائدة نحو الأفضل من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.[1]

لقد انتقل مفهوم التنمية من الوضع الوطني إلى الوضع المحلي، حيث ارتكز المفهوم المحلي على مفهوم الأقاليم أي الفضاءات التي تعتمد على التقسيم الجغرافي والهوياتي والإداري وهي فضاءات يتطور فيها الوعي الجماعي بالوحدة والتماسك.

في ستينيات القرن الماضي، بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم.[2]

1- محمد باطويح، التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 141، 2018 ، ص 7.

2- خنفري خيضر، المرجع السابق، ص 12.

قصد معالجة الموضوع بمختلف جوانبه، قمت بصياغة إشكالية البحث تتمحور في: **إلى أي مدى يمكن للتنمية المحلية أن تحقق تنمية شاملة في ظل البرامج التي اعتمدتها الجزائر بعد الاستقلال في إطار تجسيد اصلاحاتها الاقتصادية؟**

من أجل تحليل الإشكالية واستخراج متغيرات الدراسة، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية والتعرف على الدراسات النظرية والعملية المتعلقة بها، ومحاولة تفسير أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها، ثم إسقاط هذا التحليل على وضعية التنمية في الجزائر في ظل برامج الاستثمارات العمومية التي وضعتها الحكومة الجزائرية من أجل الدفع بعملية النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي نحو الأمام.

بتقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة .

المحور الثاني: برامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر .

المحور الثالث: أهمية التنمية المحلية في دعم الاقتصاد الوطني.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

تشير الأبحاث المتعددة في مجال التنمية إلى أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين، بل أصبح يجسد عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني. وعليه سنتطرق فيما يلي لمختلف جوانب المفهوم الشامل والموسع للتنمية والنمو الاقتصادي المحلي.

أولا: التنمية المحلية

إن التنمية المحلية يمكن أن تعرف في أبسط صيغة على أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات

التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة متكاملة.[1]

يعرفها البنك الدولي في دراسة له عن "مدن التغيير" صدرت سنة 2004، على أنها "تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة ككل في المنطقة، فهي عبارة عن عملية يقوم من خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع الغير حكومي "المجتمع المدني" بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل".[2]

كما تعرفها الأمم المتحدة بأنها "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان بالحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها في الاندماج في الحياة الجماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن".[3]

عرفها جانب من الفقه على أنها "عملية مشتركة تتضمن تنظيم مختلف الشركاء المحليين وتعبئة مختلف الوسائل والموارد لتنفيذ مشاريع التنمية المحلية في مجال جغرافي ومؤسساتي وثقافي معين يهدف تحسين الظروف المعيشية لسكان هدا الإقليم"[4]

حسب التعاريف السابقة، يمكن القول أن التنمية المحلية هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة

1- فؤاد غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 29.

2- البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، واشنطن، سبتمبر 2004، ص09.

3- فؤاد بن غضبان التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، ط1، دار صفاء، عمان، 2015، ص31.

4- محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1993، ص1.

الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني.[1]

ثانيا: النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة المستمرة والمنتظمة نسبيا في الناتج الوطني الاجمالي وفي متوسط نصيب الفرد منه، ويحدث بتضافر عناصر أساسية ثلاث تتمثل في التقدم التقني وزيادة عناصر الإنتاج (خاصة رأس المال) وتحسين الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة.[2]

النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل باستبعاد التغيير في القيمة والتقلبات الدورية في الدخل الوطني، وكثيرا ما يتخذ المعيار الاقتصادي كالزيادة في الدخل الوطني منسوبة الى الزيادة في عدد السكان أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي.[3]

يتحدد مستوى النمو الاقتصادي من خلال دراسة عدة مستويات نذكر منها:[4]

- معدل التغير في الإنتاجية قطاعيا لكل من العمل والأرض ورأس المال.

1- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر 2001، ص13.

2- نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الدار العربية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن 2001، ص 41.

3- عطية عبد الواحد وآخرون، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم ،دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر 1993، ص218.

4- فيلالي بومدين، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية تقييميه، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 06، جوان 2016، ص 97.

- معدل النمو الكلي وفي القطاعات المختلفة.

- نسبة مساهمة الموارد غير المجددة (بترول، غاز، معادن، ...) والقطاعات ذات الحساسية للعوامل الخارجية كالسياحة مثلا والأنشطة الخدماتية في إحداث التغيير في الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: التنمية المستدامة

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة بتعدد المشارب والتوجهات، فهناك أكثر من 60 تعريفا لهذا النوع من التنمية، بسبب اختلاف مفهوم التنمية من بلد إلى آخر.

عموما ورد مفهوم التنمية المستديمة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت هده التنمية في هذا التقرير على أنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".[1]

عرفت التنمية تاريخيا بأنها الزيادة السريعة المستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن، بل ذهب البعض إلى إعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية في الناتج الإجمالي وإلى معدلات التزايد السكاني.

رغم الاهتمامات بالمجالات الأخرى كالصحة والتعليم، إلا أن النظرة الغالبة كانت اقتصادية، بمعنى أنها كانت تركز على زيادة الإنتاج من خلال مزيج ملائم من المدخرات الاستثمارات، أي أن التنمية ليست سوى مرادفا للنمو الاقتصادي السريع، حيث استخدمت عبارة التنمية المستدامة للمرة الأولى عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة، وترجمت إلى العربية بعدة مسميات، منها التنمية القابلة للإدامة، للاستمرار، الموصولة، المتواصلة، البيئية، المحتملة.[2]

1- معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، سوريا نموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2015، ص 43.

2 - فيلالي بومدين، مرجع سابق، ص 99.

المحور الثاني: برامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد كانت ولا تزال مسألة التنمية الاقتصادية إحدى الرهانات الكبرى للدولة الجزائرية، على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من التخلف وتحقيق التنمية الاقتصادية، فرسم السياسات والخطط في الجزائر قد ترجمت إلى برامج تنموية هادفة نحو إصلاحات مختلفة أضفت المرونة على الأداة الإنتاجية والتأقلم مع المتغيرات في ظل السوق، وقد ساعد على ذلك ارتفاع أسعار السوق سنة 2000.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

تبنت الجزائر منذ سنة 2000 سياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، حيث تجلت معالمها من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي يعد برنامج متوسط الأجل امتد إلى أربع سنوات، وخصص له غلاف مالي قدر بـ: 525 مليار دج.[1]

إن نجاح هذا البرنامج متعلق بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن أولا إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي، ثم قطاع الطاقة، يليه القطاع الاقتصادي العام،...الخ.

فبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كان الهدف منه هو:[2]

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وفك العزلة عن المناطق النائية.
- إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها.
- توفري مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة و تطوير المنشآت الصحية.
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبري من هذه الأموال إلى هذا القطاع.

1- بن الحاج جلول ياسين، التنمية المحلية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2016، الجزائر، ص 159.

2- فيلالي بومدين، مرجع سابق، ص103.

لقد تم توزيع المبالغ المستثمرة في إطار هذا البرنامج على مجموعة من القطاعات الرئيسية، التي تضم عددا من القطاعات الفرعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 01: مضمون برامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	03.3	114.0	21.7
الاشغال الكبرى ومنشات قاعدية	93.0	77.8	37.6	02.2	210.4	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001[1]

من بين أهم ما يشير إليه الجدول رقم 01 نذكر ما يلي:[2]

- التركيز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له مبلغ 210.5 مليار دج.
- الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث خصص له مبلغ 204.2 مليار د ج.
- الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث خصص له مبلغ 65.4 مليار د ج.

1- تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 19، نوفمبر 2001، الجزائر، ص123.

2- كريمة حبيب وعادل زقرير، إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة في أفاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2018، ص 113.

- التركيز على جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية حيث خصص له مبلغ 45 مليار دينار جزائري، وذلك بهدف تمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لدعم وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو (P.C.S.C) كحلقة وصل لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي السابق له، وكخطوة ثانية في عملية التنمية الاقتصادية للبلد. فهذا البرنامج يختلف عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من حيث المدة والتخصيص المالي لسببين أساسين: السبب الأول يتعلق بالضرورة الملحة لتغطية نقائص وقت أثناء وبعد تنفيذ مخطط الدعم، والسبب الثاني يخص التراكم المتزايد للادخار الوطني بفعل فقاعة أسعار المحروقات، حيث اعتبر خطوة غير مسبوقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، وذلك من حيث قيمته المرتفعة التي بلغت في شكله الأصلي ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار أمريكي.[1]

يوضح الجدول رقم 02 توزيع هده المبالغ المالية .

الجدول رقم 02 : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبالغ	النسب (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشات الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: بن الحاج جلول ياسين، المرجع السابق، ص170

1 - بن الحاج جلول ياسين، مرجع سابق، ص 168.

يمكن توضيح وتقييم حصيلة البرنامج التكميلي لدم النمو الاقتصادي فيما يلي:[1]

- اتسم النمو الاقتصادي خلال هده الفترة بالانخفاض، وذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب العامي، نتيجة الأزمة المالية العالمية مع أواخر سنة 2007.
- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال فترة 2005-2007.
- استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية، والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية .
- غياب إستراتيجية واضحة وكدا غياب مكاتب ودراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.
- ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انخفضت من 17.7% سنة 2004 إلى 10.3% سنة 2009.

ثالثا: برنامج توطيد النمو

لقد انصب اهتمام هدا البرنامج على تأهيل الموارد البشرية بالدرجة الأولى، حيث خصص له حوالي 40% من الغلاف المالي المخصص لها. وقد انصب هذا الاهتمام حول اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البني التحتية فك العزلة، وغيرها من النقاط التي اعتمدت عليها الجزائر لإنجاح هذا البرنامج، كما قد خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدره 21214 مليار دج.[2]

1- فيلالي بومدين، مرجع سابق، ص 105.

2- فرحات عباس، سعود وسيلة، عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 01، جوان 2018، ص 72.

إن هذا البرنامج يشكل امتدادا للجهود التي بذلت خلال الخماسي السابق، وهو يشمل على ستة محاور رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 03: مضمون برنامج التنمية الخماسي2010-2014

المحاور	المبالغ	النسب(%)
التنمية البشرية	12210	49.5
المنشات الأساسية	4486	31.5
تحسين الخدمة العمومية	6661	8.1
التنمية الاقتصادية	5661	7.6
مكافحة البطالة	360	1.7
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.6
المجموع	**41220**	**100**

المصدر: بن الحاج جلول ياسين، المرجع السابق، ص178

ما يمكن استخلاصه حول هذا البرنامج هو عزم الحكومة على مواصلة الجهود التي بذلت في سبيل إرساء قاعدة توطيد النمو من خلال دفع وترقية الأشغال العمومية إلى التوسع والتطور، وكذا دعم كل ما يخص التنمية البشرية التي تعتبر الهدف الأول والأساسي لأي سياسة اقتصادية واجتماعية.

المحور الثالث: أهمية التنمية المحلية في دعم الاقتصاد الوطني

جهود الحكومية وحدها غير قادرة على بلوغ أهداف التنمية الشاملة ما لم تكن مدعمة بالمبادرات الخاصة كمساهمة القطاع الخاص والمشاركة الشعبية وتقريب الإدارة إلى الوطن، والاستجابة لاحتياجاته وإشراكه في عملية التنمية المحلية.

إن مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ

مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في التنمية القطرية.[1]

فلا تكتفي الجماعات المحلية بتقديم الخدمات الأساسية الضرورية فحسب، بل تُساهم وبشكل كبير في تنمية مُجتمعاتها المحلية بما تُقدمه من خدمات و مشاريع وأنشطة إنتاجية، باعتبارها تُمثل الوحدة الأساسية للحكم والإدارة في الجزائر، وتُشكل الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية خاصة إذا تعلق الأمر بالخدمة العمومية، انطلاقاً من تكامل جهود المجتمع المحلي من جهة، والجهود الحكومية من جهة أخرى.

على العموم، اهتمت الجزائر بالتنمية المحلية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث أخذتها بأبعادها الثلاثة: البعد الاقتصادي الذي يهدف إلى زيادة الثروة الاقتصادية ودمج كل الطاقات الإنتاجية المحلية في النشاط الاقتصادي، البعد الثاني وهو البعد الاجتماعي القائم على إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع حتى تتمكن الحكومة الجزائرية من محاربة الفقر والتخلف الذي قد يضر بالمجتمع المحلي، أما البعد الثالث وهو البعد البيئي الذي يرتبط بالبعدين السابقين، فهذا البعد يهتم بالمحيط البيئي والمحافظة على الطبيعة من التلوث، وكذا المحافظة على الخيرات الطبيعية المتواجدة محليا مثل المياه والغابات،...الخ.[2]

خاتمة

مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر اكتنفته العديد من المفارقات والتناقضات، التي أثرت تأثيرا كبيرا على نجاح العملية التنموية برمّتها، فرغم الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر والموارد الطبيعية الهائلة المتوافرة والإمكانيات البشرية الضخمة وقضايا التخصص

1- بوقرة رابح و عريوة محاد، إستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة.

2- غريبي أحمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 4، العدد الأول، ص 43.

والكفاءة المطروحة، إلا أن الجزائر ما زالت لم تضع قاطرتها التنموية على سكة الإقلاع الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة.

من هذا المنطلق، وبعد هذه الدراسة والبحث يمكننا عرض النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات التي يمكن اقتراحها:

أولا: النتائج

- الجزائر لها قدرات هائلة سواء من جانب المصادر الطاقة التي يمكن من خلالها تنميتها وتطويرها، لتقليص مساحة التبعية الاقتصاد الوطني للنفط وزيادة المداخيل.
- هناك تنويع للمنتجات الوطنية وتحسين نوعيتها وخاصة أن الدول غير النقطية قد عوضت افتقارها إلى الموارد الطبيعية بتنويعها للمنتجات والفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.

ثانيا: التوصيات

- ضرورة تفعيل دور المخططات البلدية للتنمية بالنظر إلى تراجع موارد البلديات من خلال تدليل العقبات المختلفة وتجسيد أهداف التنمية المحلية.
- ضرورة خلق إدارة كفؤة وفعالة وجهاز فني مؤهل ومدرب على المستوى المحلي من أجل تحقيق التنمية المحلية.
- ضرورة إصلاح ميزانية البلديات بما يواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال تفعيل الموارد الجبائية للجماعات المحلية مع إشراك المجتمع المدني قصد تشجيع المبادرة.
- تفعيل المشاركة الشعبية في صناعة القرار التنموي المحلي مثل فرض علانية الجلسات للمواطنين والسماح لوسائل الإعلام بالمساهمة في ضمان التواصل بين المنتخبين المحليين والسلطات المركزية.
- إعادة النظر في السياسة الجبائية الوطنية.

- تنمية أموال الأوقاف كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد المحروقات مع إعادة النظر في مجالات تمويل الأوقاف وإعادة توجيهها إلى المشاريع الاقتصادية وليس الاجتماعية.

- إعادة النظر في برامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا اعتماد استراتيجيات مقاولاتية فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المراجع

الكتب

1) فؤاد غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

2) فؤاد بن غضبان التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، ط1، دار صفاء، عمان، 2015.

3) عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر 2001.

4) عطية عبد الواحد وآخرون، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم ،دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر 1993.

5) محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1993.

6) نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الدار العربية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن 2001.

الرسائل الجامعية

1) بن الحاج جلول ياسين، التنمية المحلية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2016، الجزائر.

2) معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، سوريا نموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2015.

المقالات العلمية

1) بوقرة رابح وعريوة محاد، إستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة.

2) فرحات عباس، سعود وسيلة، عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 01، جوان 2018.

3) فيلالي بومدين، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية تقييميه، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 06، جوان 2016.

4) غريبي أحمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 4، العدد الأول.

5) كريمة حبيب وعادل زقرير، إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة في أفاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2018.

6) محمد باطويح، التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 141، 2018 .

التقارير الدولية

1) تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 19، نوفمبر 2001، الجزائر.

2) البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، واشنطن، سبتمبر 2004.

تاثير الازمات السياسية في تاخر التنمية في افريقيا

The effect of political crises on delaying development in Africa

-صوفيا خضري

- جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.

- Sofia.khodri@ummto.dz

ملخص:

تشكل هشاشة البنية السياسية معضلة كبيرة في قارتنا، ، تلك القارة التي تزود العالم وتنعش اقتصاده بالموارد التي تزخر بها تعاني من تأخر كبير في مجال التنمية.

وإذا كانت التنمية بمختلف أنواعها تجري بوتيرة مستمرة لتحقيق التطور والتقدم في الدول المتطورة، إلا أنها في دول العالم الثالث عموما وفي إفريقيا خصوصا تجد صعوبة كبيرة في تجسيدها على ارض الواقع، وهذا راجع إلى عدة مؤثرات من بينها الأزمات السياسية .

كلمات مفتاحية: التنمية، الازمات السياسية، الصراع الداخلي، الامن.

ABSTRACT:

The fragility of the political structure is a major problem in our continent. The continent that supplies the world and revives its economy with the resources it abounds suffers from a great delay in the field of development.

And if development of all kinds is taking place at a continuous pace to achieve development and progress in developed countries, in the third world countries in general and in Africa in particular, it finds great difficulty in realizing it on the ground, and this is due to several influences, including political crises.

Keywords:

Development, political crises, internal conflicts, security.

مقدمـــــة:

منذ مطلع القرن الحالي والقارة الافريقية تشهد صراعا محتدما في الافكار والتوجهات بحثا عن الموقع الصحيح على خريطة هذا العصر في ميادين النهضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

فهي تقف على أعتاب الكثير من المتغيرات والتحولات الجذرية والمؤثرة في مسيرتها. وبالرغم من انها تزخر بمقومات اقتصادية وطبيعية وبشرية تجعلها في مصاف الدول الكبرى وتمكنها

من ان تصبح قوة في العالم، الا ان الواقع عكس ذلك تماما فهي لحد الان مازالت تعاني من غياب التنمية والامن فيها، مما يجبرها على البقاء في حلقة مفرغة من التبعية والتخلف، ما جعل الدول المتقدمة تتنافس على كسب مناطق نفوذها وامتصاص خيراتها.

ورغم تكرر القمم الافريقية بتككر الازمات من الفينة والاخرى، الا انها لم تنجح في تغيير الواقع المر الذي تتخبط فيه هذه القارة، وهذا راجع الى عدم مناقشتها للقضايا الجوهرية التي تعاني منها افريقيا والتي تعرقل بناء الدولة فيها.

ويرجع السبب الرئيسي لغياب عنصر التنمية الاقتصادية في افريقيا الى مجموعة من المشاكل اما مشاكل سياسية تتعلق بغياب القيادة الصالحة وتفشي الفساد أو مشاكل اثنية أو اقتصادية وكذا الامنية، ادت الى تازم الجانب السياسي فيها الذي اثر بدوره على الجانب الاقتصادي ثم الاجتماعي، ما جعل عملية التنمية فيها عملية صعبة ومعقدة تكاد تكون مستحيلة.

وعليه تستدعي هذه الدراسة معاجة الاشكالية التالية:

ماهي اسباب تازم الجانب السياسي في افريقيا؟ وكيف يمكن اصلاحه للنهوض بقطاع التنمية؟

وفي هذا السياق سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية بيان مدى التأثير السلبي للازمات السياسية على مستقبل التنمية في إفريقيا، وذلك بالتطرق إلى أهم الأسباب التي ادت إلى تأزم الجانب السياسي من فساد وصراعات وعنف وغيرها، ثم إلى أهمية إصلاح الجانب السياسي للنهوض بقطاع التنمية وتحقيق التقدم والازدهار.

المحور الأول: اسباب تازم الجانب السياسي في افريقيا

حين يكون النظام السياسي لدولة ما عاجز عن بناء دولة وطنية، يصبح من الصعب اطلاق مصطلح "شعب" على الجماعات التي تعيش على اقليمها، بل ويصبح امرا مستحيلا اطلاق مصطلح "وطن" على ذلك الكيان، وهذا نتيجة فشل سياستها في ادراة شؤونها الداخلية (اولا)، ما يجعلها عاجزة تماما عن ادارة العنف الداخلي الذي سينتج لا محالة نتيجة هشاشة بنيتها السياسية (ثانيا).

أولا: فشل السياسة المتبعة في دول افريقيا

تمثل النخب السياسية في افريقيا احد ابرز مشكلات القارة، ومن ابرز الاسباب في تاخر التنمية فيها، كونها تبني انظمة سياسية فاسدة تخدم مصالحها الخاصة عوض المصالح العامة للدولة، ما يدفعها الى التعمد في اساءة استخدام الفائض الاقتصادي الذي تتمتع به القارة، وذلك عن طريق الاعتماد على الطابع الاستهلاكي التابع للاستيراد الخارجي عوضا الطابع الانتاجي، الذي يدفع بالدول بعيدا عن طريق النهضة والتطور.

1. فساد الانظمة السياسية:

لا يمكن تصور مفهوم الدولة كجهاز مادي وقانوني بدون تصور نظام سياسي معين يحكم هذه الدولة ففي غالب الاحيان تتم المطابقة بين الدولة ومفهوم النظام السياسي كوعاء يضم كل البناءات والاجهزة المشكلة لظاهرة الدولة، كانتاج تاريخي سياسي معاصر، ولعل اهم الميكانيزمات التي تقوم عليها الدولة الحديثة هي السلطة السياسية التي تعتبر مؤسسة تشكل عماد الدولة.[1]

يمكن تعريف الفساد على انه كل تجاوز للقانون يمارسه مجموعة من الاشخاص يملكون السلطة او المال او كلاهما عن طريق تكريس المنظومة القانونية لمنح ممارستهم الشرعية اللازمة، وتكاد تجمع المؤسسات الدولية على الربط بين الفساد والسلطة، حيث ان لهذه الاخيرة القدرة على التمكين للفساد وما اسسته من خلال تشريعات اصبح يطلق عليها اسم "منظومة الفساد".[2]

يعتبر الفساد سياسة واسترتيجية مخطط لها، موجهة بشكل يسمح للنخبة الحاكمة برفع ثروتها الشخصية من المال العام، والذي يكون عال جدا في الانظمة الرئاسية التي يسيطر عليها الشخص الواحد، مقارنة بالانظمة العسكرية التي تهيمن فيها لوبيات مشتركة مع

---

[1] مخلوف بشير، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر (فترة 1989-1995) في التمثيلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الاسلامية للانقاذ –المحلة-، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 2013، ص 23.

[2] سعد ابراهيم الشويشن، منظومة الفساد والتحول الديمقراطي في افريقيا: أي مستقبل؟، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الاول، جوان، 2018، ص 140.

بعضها البعض، لان الصلاحيات التي يتمتع بها الرئيس واسعة، تمكنه من التدخل في المال العام والانفاق من الخزينة العامة.[1]

وقد حاول جان فرنسوا بايار من خلال كتابه حول سياسة ملئ البطون فهم اسلوب الحكم واسلوب الافراد والجماعات في افريقيا، حيث بين ان الوصول الى السلطة والاستحواذ عليها هو السبيل الوحيد والامثل للمشاركة في تقسيم الكعكة – اي السلطة– بسبب تفشي الفساد الذي اصبح شعارا للمزايدات السياسية شارك فيه الكبار والصغار.[2]

وتعد الدول الغنية بالثروات من اكثر الدول الافريقية فسادا والتي تحولت فيها مؤسساتها (سواء العامة او الخاصة) الى مؤسسات محورية ومحددات جوهرية لبقاء النظام، وفي حالات اخرى تكون محل صراع بين اللوبيات الداخلية المهميمنة، التي تسعى بكل الطرق الى السيطرة على هذه المصادر، والتي تؤدي الى نتيجتين حتميتين هما:

- اقصاء المواطن من عملية اتخاذ القرار، وحرمانه من اداء دوره كمراقب في معادلة العقد الاجتماعي.
- اعادة ادماجه في حلقة مفرغة حرصت النخبة المهيمنة على فرضها وترسيخها منذ الاستقلال، مما يؤدي الى الغاء الوظيفة السياسية للفرد داخل مجتمعه وبالتالي يتحول من مراقب يمنع النخبة من الاستبداد بالسلطة – كما هو الحال في الدول الغربية –، الى زبون يخدم مصالحهم الشخصية.[3]

وعندما تكون النخبة الحاكمة في دولة ما فاسدة ينتشر الفساد بطريقة اوتوماتيكية الى المجتمع، ويتجذر فيه مما يصعب مكافحته.

---

[1] فوزية زروالية، الربع والحروب الاهلية في افريقيا جنوب الصحراء: مع الاشارة لحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، مجلة الحقيقة، الجزائر، العدد 39، فيفري، 2017،ص ص 162،163.

[2] امال مجناح، الحكم الراشد واشكالية البناء الديمقراطي في افريقيا، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 15، د س ن، ص 83.

[3] فوزية زروالية، المرجع السابق، ص 163.

2. تبعية الانظمة الاقتصادية

يقصد عموما بالتبعية الاقتصادية هو تبعية الدول النامية للدول المتقدمة اقتصاديا، ويظهر ذلك من خلال تحكم هذه الاخيرة باسعار المواد والمنتجات وتسويقها حيث يصبح الاقتصاد الوطني للبلاد مستغلا ومحتكرا من قبل الدول المتقدمة، نتيجة اعتماد الدول النامية كليا عليها.[1]

وقد تنوعت واختلفت اشكال التبعية الاقتصادية بحسب درجة تبعيتها او طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة او بحسب بنود الاتفاق او العقد المبرم بين الطرفين " التابع والمتبوع "، الا ان الفقه اجمع على اربع مظاهر للتبعية هي:

- التبعية التجارية والتي تتجسد من خلال تبيان مدى اعتماد النشاط الاقتصادي للدول النامية على الظروف السائدة في اسواق الاستيراد والتصدير لدولة اخرى.
- التبعية الغذائية والتي تظهر من خلال العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي، ما يؤدي الى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية.
- التبعية المالية والتي تتجسد من خلال العجز المالي للدول المستوردة لراس المال والتي تعاني نقص في العملة الاجنبية لتمويل انفاقها الاستهلاكي والاستثماري.
- الارتباط بين عملة الدولة النامية والمتقدمة وبالخصوص الدولار الامريكي بحكم ان الاقتصاد الامريكي هو المتصدر لاقتصاديات العالم ما جعل الدول النامية ترتبط معه بعلاقات تجارية ومالية وعسكرية من اجل حث اقتصادها الضعيف ليصبح قويا كالاقتصاد الامريكي، لكن هذا الربط ادى الى مزيد من التبعية الاقتصادية للاقتصاد الامريكي .[2]

تسعى النخبة الحاكمة في اغلب الدول الافريقية الى الاعتماد على الطابع الاستهلاكي التابع للاستيراد الخارجي عوض الطابع الانتاجي، حيث نجدها تعتمد وبالدرجة الاولى على استيراد المواد والمنتجات من الخارج على الرغم من قدرتها على انتاجها محليا، فسيطرت على عقود الاستيراد والتصدير مما سمح لها بالتحكم في السوق الغذائية وزيادة ثروتها،

---

[1] عيواج طالب، تاثير التبعية الاقتصادية على حرية المنافسة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، العدد 11، 2019، ص 339.

[2] عيواج طالب، المرجع السابق، ص 342.

وغيرها من الممارسات الغير الاخلاقية التي رفعت من معدل النشاطات الغير الرسمية، ما ادى الى تدمير جميع البنى التحتية الزراعية، وانهيار قطاع الفلاحة والصناعة الغذائية، وارتفاع الواردات الغذائية،[1] ما جعل من نظامها الاقتصادي نظاما تابعا للدول المتقدمة بامتياز.

ثانيا: العنف الداخلي في دول افريقيا

ان تحول اقتصاد الدول من اقتصاد مستقل الى اقتصاد تابع لعائدات الثروات الطبيعية، يؤدي الى عجز الدولة على توفير العملة الصعبة لتمويل المشاريع والسوق الغذائية، وبالتالي تصاعد المطالب الانفصالية واندلاع العنف في القارة، وظهور صراعات اثنية بين افراد المجتمع الواحد تسعى الى تحسين اوضاعها، وحركات جهادية تهدد امن وسيادة الدولة.

1. الصراعات الاثنية[2]

شهدت القارة الافريقية تزايدا مطردا في عدد النزاعات المسلحة والتي نجم عنها نحو نصف ضحايا الحروب على الصعيد العالمي، والملايين من النازحين واللاجيئين والمشردين.[3]

وتتمثل اسباب ظهور هذه الصراعات في عجز الدولة على خلق كيان سياسي لتلبية الحاجيات الاساسية لشعوبها، ما أدى الى ظهور ازمة حقيقية بين هؤلاء الجماعات، وهي ازمة الانتماء الوطني. وهذا بسبب التعددات الاثنية والعرقية، والتي تلعب دور الدولة في مختلف الجوانب، سواء الامنية كتوفير الامن والاستقرار لافرادها، او الاجتماعية كتحمل

---

[1] فوزية زروالية، المرجع السابق، ص ص 169،170.

[2] كلمة اثنية كلمة مشتقة من اصل يوناني ethnos والتي تعني شعب او امة او جنس، والتي تستخدم في العلوم الاجتماعية للاشارة الى جماعة بشرية يشترك افرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين، واي سمات اخرى مميزة بما في ذلك الاصل والملامح الفيزيائية والجسمانية، وهو مصطلح اوسع من مسطلح "عرقية" في الاشارة الى كل الخصائص البيولوجية والثقافية والتاريخية. عن: امين البار، اثر الصراعات الاثنية في افريقيا على استقرار الدولة وسبل مواجهتها، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، الجزائر، المجلد الثاني، العدد الخامس، جانفي، 2018،ص 65.

[3] عادل بن عمر، دور الدبلوماسية الجزائرية في ادارة النزاعات الداخلية في افريقيا: دراسة الحالة المالية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، العدد 11، الجزائر، جانفي، 2019،ص 132.

نفقات العلاج، حيث تسعى هذه القبائل الى تلبية احتياجات المنتمين اليها، على حساب الانتماء الوطني.

وما ادى الى تصاعد حدة النزاع بين هذه القبائل والى تاكل شرعية الدولة وانتشار الصراعات داخل اقليمها، وعدم استقرارها سياسيا هو تمكين جماعة اثنية معينة اقتصاديا او سياسيا على حساب جماعات اثنية اخرى.[1]

وايضا عدم اعتراف الدول بالمعارضة السياسية، واستعمال سياسة القمع والعنف لتحقيق اهداف سياسية، مما حول مؤسساتها التشريعية والقضائية الى اداة تستخدمها النخبة الحاكمة للحصول على الدعم والتاييد السياسي.[2]

ويعتبر النفوذ السياسي احد اهم مصادر النزاع الاثني لانه يعتبر كغاية للحصول على الامتيازات المادية والمعنوية. حيث ان النخبة السياسية في افريقيا هي ايضا منقسمة اثنيا ودينيا كما هو الحال في نيجيريا مثلا، الامر الذي ينعكس سلبا على مشرع بناء وطني يجمع الكل بغض النظر عن انتماءتهم.[3]

يترتب عن النزاعات الاثنية مجموعة من النتائج التي تؤثر سلبا على مختلف مجالات الحياة السياسية، الامنية وخاصة الاقتصاديةن والمتمثلة فيما يلي:

– تدهور الاقتصاد وارتفاع مستوى المديونية والفقر.

– زيادة عدد اللاجئين الذين يتسببون في مشاكل سواء لدولة المنشأ أو دولة اللجوء، حيث ان دولة المنشأ تفقد مواردها البشرية، وأما دولة اللجوء فتواجه مشكلات اجتماعية، وأعباء اقتصادية.

– تجنيد الاطفال الذين يتم استخدامهم كمحاربين او جواسيس من طرف النظام او من طرف الجماعات الاثنية المعارضة. (وما يجب الاشارة اليه هو ان توفر الاسلحة الخفيفة ساعد في تكوين جيوش من الاطفال دون سن العاشرة يجيدون كافة فنون القتال والتعذيب).

---

[1] عادل بن عمر، المرجع السابق،ص 133.

[2] عادل بن عمر، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] فضيلة خلفون، تداعيات النزاع الاثني على الدولة الفيديرالية في افريقيا - نيجيريا نموذجا -، المجلة الجزائرية للامن الانساني، الجزائر، العدد 04، جويلية، 2017، ص ص 183، 184.

– انهيار الدولة حيث تصبح غير قادرة على السيطرة على جميع اقليمها ويسقط نظامها وتتحول مؤسساتها الى مجموعة من الاقطاعيات المنفصلة.[1]

تعتبر ظاهرة النزاعات الاثنية من ابرز الظواهر التي تميز قارة افريقيا والتي كانت وستظل المشكلة العالقة في تاريخ القارة، وهذا بسبب تخاذل القادة السياسيين في التعامل مع هذه الظاهرة.

2. الحركات الجهادية

شكل الفراغ الامني وهشاشة الانظمة السياسية في القارة الافريقية منخا ملائما لتمدد الحركات الجهادية، وقد كثرت الدراسات حول اسباب وعوامل لجوء المواطنين الى العنف وتبنيا الأفكار المتطرفة ضد بلده ومجتمعه, إلا أن كلّ هذه الدراسات تتفق على أن أي دولة تكثر فيها مشكل اقتصادية ويشعر أبناؤها بفقدان العدالة الاجتماعية والمساواة، يلجأ شبابها إلى العنف والانضمام إلى أي حركة تتبني أفكارا راديكالية. فمن السهل أن يلجأ الأفراد إلى تبني الأفكار المتشددة, ما داموا لم يشعروا بالرضا في نشاطات وإدارات حكامهم. فظهور الحركات المسلحة يعود إلى العامل الاجتماعي والاقتصاد، وفقدان الثقة في الحكومة.[2]

ان ابرز اسباب ظهور الحركات الجهادية في القارة الافريقية هو انعدام سياسة التوزيع العادل للثروة، والذي يرتبط بالتحيزات الاثنية وكذا انتشار الفساد في البلاد

ومن بين العوامل التي ساعدت على استمرار هذا النمو وتطوره هو عجز الدول عن حماية امنها واراضيها، بسبب ضعف امكانياتها الامنية والاقتصادية ، بالاضافة الى صعوبة الظروف الاجتماعية كانعدام الامن الصحي والامن الغذائي والاضطهاد والعنف، ما ولد

---

[1] كريم رقولي، احلام وغليس، النزاعات الاثنية واشكالية بناء الدولة في افريقيا – دراسة حالة نيجيريا-، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد 03، ماي، 2020، ص ص 358، 359.

[2] نجم الدين حكيم، حركات العنف في افريقيا، 21-03-2016. متوفر على الموقع التالي:

https://www.qiraatafrican.com

صراعات داخلية في الدول الافريقية ، وفتح المجال لتغلغل الجماعات الارهابية وتنامي الفكر التطرفي وسهولة الوصول الى السلاح.[1]

كما ان انهيار المؤسسات الامنية في الدول الافريقية وتراجع سيطرتها على حدودها حول بعض الدول الى مستودع اسلحة لتمدد نشاط الحركات الجهادية، كتنظيم القاعدة، وتنظيم بوكو حرام – والتي تعد من اخطر التنظيمات الارهابية في القارة الافريقية–، والتي تعتمد على التمويل الذاتي في استمرار نشاطاتها الارهابية، وذلك عن طريق العمليات الغير قانونية التي تقوم بها، كالفدية والسطو المسلح، تهريب المخدرا والاسلحة، وايضا التمويل الذي تحصل عليه من طرف الدول التي تسعى الى نشر العنف والرعب، وابادة عرق معين.

المحور الثاني: اهمية اصلاح الجانب السياسي للنهوض بقطاع التنمية في افريقيا

بعد التطرق الى مختلف الازمات السياسية التي تعيق التنمية في افريقيا، لابد من البحث عن حلول فعالة تساهم وبشكل كبير في القضاء على تلك العوائق، والمتمثلة في تكريس مبدا الديمقراطية السياسية (اولا)، وتنمية الامن (ثانيا).

أولا: تكريس مبدا الديمقراطية السياسية والاستقرار السياسي

تعد سياسة الامة الركيزة الاساسية لتحقيق الديمقراطية السياسية، حيث يستطيع الفرد او الجماعة ابداء ارائهم بكل حرية عن طريق الاجتماع النشر والتظاهر السلمي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال اطلاق حرية التفكير السياسي، والتي تعتبر كعامل نفسي يساهم في تشجيع الاستثمار الاجنبي.

1. اطلاق حرية التفكير السياسي

ان اطلاق حرية التفكير السياسي، يتمحور اساسا في التعددية الحزبية، التي تؤدي الى انشاء الاحزاب على اساس من المبادئ والمذاهب والافكار، وبذلك ينتفي عيب العنصر الشخصي الطاغي على احزاب الدول الافريقية والذي جاء نتيجة لنظام الحكم المحدود والمحصور والمبني على المصالح الشخصية، والذي انشا تعددية حزبية على اساس التكتل

[1] نسرين سالم، ازمة بناء الدولة في افريقيا، مجلة العلوم الانسانية، الجزائر، العدد 03، ماي، 2020، ص ص 109،110.

الشخصي بدلا من التكتل الفكري او المهني، مما ادى الى فساد الحياة الحزبية وبالتالي فساد الحياة الديمقراطية، واظهر مفاسد المحسوبية والاستثناءات واستغلال النفوذ والكسب الغير المشروع، وما الى ذلك من مساوئ ترجع الى الحكم الشخصي والعلاقات الشخصية اكثر من العلاقات الحزبية والسياسية المذهبية.[1]

فالتعددية الحزبية تعتبر من المتطلبات الاساسية في عملية التحول الديمقراطي، حيث ان الديمقراطية الحقيقية هي التي تقوم على التعددية السياسية وتفتح المجال للمنافسة السلمية والبناءة بين مختلف الاحزاب، وتسمح لهذه الاخيرة بالقيام بوظيفتها على اكمل وجه. فالتعددية هي رفض للواحدية، حيث انه لا يمكن ان يكون هناك حقيقة واحدة مطلقة ولا يمكن فهم الحقيقة من خلال جوهر واحد، وهي ايضا نوع من انواع التنظيم الاجتماعي السياسي الذي يقوم على وجود افكار ومؤسسات متعددة يكون التنافس مفتوح فيها مع الاحتكام الى قواعد اللعبة السياسية بضمانة الدستور، والفيصل فيها هو صناديق الاقتراع.[2]

ومما لا شك فيه هو ان الاستقرار الاقتصادي مظهر من مظاهر الاستقرار السياسي، وتحقيق الديمقراطية بمعناها السليم هي الطريق الوحيد اليهما، لان المجتمع الذي يقوم على مصالح متفاوتة ومتعارضة فيه تفاعل ديمقراطي هو الذي يخلق توازن بين مصالح المجتمع، على نحو يرفع عن الجميع اكبر ضرر ويحقق لهم اكبر نفع مستطاع.[3]

2. تشجيع الاستثمار الاجنبي

ان الاستقرار السياسي المبني على اساس ديمقراطي سليم هو العامل النفسي الاول في جذب المستثمرين الاجانب ورجال الاعمال لبدا عملية التصنيع والنهوض بالتنمية في الدول الافيقية، لانه سيساعد على توفير فرص عمل للافراد وبالتالي الى تحسن ظروفهم المعيشية،

---

[1] محمد مندور، الديمقراطية السياسية، مؤسسة هنداوي للكتاب، د م ن،2018، ص 23.

[2] ابو زيد عادل القاضي، التعددية الحزبية وانماط التحول الديمقراطي، مجلة دراسات سياسية الصادرة عن المعهد المصري للدراسات، تركيا، اوت، 2018، ص ص 13، 15.

[3] محمد مندور، المرجع السابق، ص ص 27،28 .

ويساهم في تلاقي القلائل الاجتماعية والاثنية وكل طبقات المجتمع دون انحياز لجماعة معينة، واستخدامها لتحقيق تنمية مستدامة من جهة، والحد من الصراعات الاثنية التي تقوم بسبب التمييز والبطالة والفقر من جهة اخرى. فتعمل الدولة على جعل حقوق رعاياها الاقتصادية كالحق في العمل والتحرر من الفقر حقوق عملية نافذة، تساهم وبدرجة كبيرة في التخلص من مشكلة البطالة والتامين عنها، والى فتح ميادين جديدة للعمل والانتاج المثمر.

ويعتبر الاستثمار اهم مصادر التمويل لتنمية اقتصاديات الدول النامية، فهو يعطي قوة دفع للاقتصاد المحلي بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي، والمشاركة في العملية الانتاجية الدولية هذا من جهة، كما انه يعتبر المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، اذ انه يتحكم في معدل وكمية النمو الاقتصادي وكيفيته.[1]

وتتمثل اهمية الاستثمار الاجنبي في افريقيا فيما يلي:

- تعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في نمو الناتج المحلي الاجمالي، وذلك عن طريق اقامة مشاريع انتاجية في كافة المجالات تهدف الى انتاج سلع وخدمات مميزة للتصدير الى الاسواق العالمية، ما يساهم في ايجاد قطاع تصديري قوي يزيد في جذب المزيد من الاستثمارات ما يؤدي الى زيادة صادرات السلع والخدمات وبالتالي معالجة العجز في ميزان المدفوعات.
- الاتيان بالتكنولوجيات الحديثة والخبرة الادارية والتسويقية لتطوير المنتجات وتخفيض تكاليف الانتاج، وتحقيق التطور والازدهار في مجال التكنولوجيات الذي يساهم في دفع عجلة الاقتصاد.
- خلق فرص عمل جديدة والتخلص من ازمة الفقر والمجاعة.[2]

ثانيا: الانتقال من عسكرة المجتمع الى تنمية الامن

ان بناء دولة افريقية متطورة سياسيا يتطلب نوع من الاستقرار الامني، خاصة مع وجود العديد من الصراعات الداخلية التي تولد عدم الاستقرار في القارة، وتعيق بناءها من الجانب السياسي وايضا الجانب العلاقاتي – علاقة الدولة بالمجتمع الداخلي والعالم الخارجي –

---

[1] زهرة ولد بن زازة، زين الدين بن نورين، مناخ الاستثمار واهميته في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مجلة دفاتر بوادكس، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2019، ص 31.

[2] زهرة ولد بن زازة، زين الدين بن نورين، المرجع نفسه، ص32.

وذلك عن طريق توفير الامن بمفهومه الواسع اي تجاوز النظرة التقليدية للامن المتمثلة في عسكرة المجتمع الى اصلاح الامن والذي يشمل مجالات اخرى على غرار المجال العسكري.

1. تجاوز النظرة التقليدية للامن

يعرف الامن اجمالا على انه الاجراءات المتخذة من طرف الدولة للحفاظ على كيانها ضد الاخطار التي تهددها داخليا وخارجيا. وباعتبار ان التهديدات الامنية تحمل الصفة العسكرية، تسعى اغلب الدول الافريقية الى استخدام الاسلوب العسكري لرد هذه التهديدات بالصد للهجمات العسكرية المعادية لها وحماية حدودها من الغزوات الخارجية والمحافظة على استقلالها الوطني.[1]

والاستراتيجية الامنية المرتكزة على الجانب العسكري فقط هي استراتيجية ضيقة تهدف فقط الى حماية الحدود من الغزوات الخارجية، الا انها لا تساهم في بناء التنمية في الدولة ما يستلزم اعادة النظر في مسالة توسيع مفهوم الامن وعدم حصره في الاطار العسكري فقط، وذلك نتيجة توسع قائمة التهديدات الى المجالات الغير العسكرية للدولة.[2]

فالحاجة لاحتواء وادراك التهديدات الامنية ذات الطابع الغير مادي كالاجرام والفقر الهجرة الغير الشرعية والارهاب، والتي تتجاوز قدرة الدولة بمفردها، تستلزم من الدول الانتقال من الامن التقليدي المرتكز على الجانب العسكري الى الامن بصفة عامة، والذي يشمل مختلف المجالات التي تؤدي الى ازدهار التنمية في المجتمع كالامن الاجتماعي،البيئي، السياسي.

وذلك عن طريق التحرك الافقي انطلاقا من القطاع العسكري التقليدي عن طريق دمج القضايا الغير عسكرية مع القضايا الامنية، من اجل التصدي للتهديدات التي تاخذ شكل اوسع من الامن الاقليمي والدولي.[3]

---

[1] نصير خلفة، رهانات التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والامنية الجزائرية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2018، ص ص 429، 477.

[2] علي مدوني،قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الامن والاستقرار فيها، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 69.

[3] محمد السعيد حجازي، الاستراتيجية الامنية الجزائرية في مواجهة تهديدات الساحل الافريقي: دراسة من منظور الامن الشامل، مجلة الابحاث القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر، 2020، ص 68.

2. اصلاح الامن.

يرتكز اصلاح الامن على الامن القومي للدول في مختلف المجالات الاجتماعية السياسية والعسكرية، عن طريق الحفاظ على الكيان السياسي للدولة في شقيها الداخلي والخارجي، ففي الشق الداخلي يجب ان تكون لديها جبهة متماسكة، وسلم اجتماعي ووحدة وطنية، وان تقدر اطماع الدول الكبرى في اراضيها ومواردها. وذلك باجتماع جميع مكونات الامن القومي بمفهومه العام، مما يسمح لها باستخدام كافة مواردها لتوفير احتياجات الشعب واقامة عدالة اجتماعية من خلال تقريب الفوارق بين الطبقات وتوفير الامن للمواطنين لتنمية الشعور بالانتماء والولاء في انفسهم، وتلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي على المستوى الاقليمي وذلك عن طريق بناء قوة عسكرية قادرة على حماية نفسها وافرادها من الاعتداءات.[1]

ان تجاوز فكرة الاخطار العسكرية التي تهدد امن الدولة ووجوب استعمال القوة واستخدام الوسائل التقليدية لضمان الامن، والانتقال الى فكرة الامن بمفهومه الواسع لا يرتكز فقط على الدولة كمرجع لتفسير الظواهر الامنية بل يشمل المحور الاساسي لبناء هذه الاخيرة والمتمثل في الفرد والذي يوسع من دائرة التهديدات لتشمل مجالات اخرى ليس فقط المجال العسكري والمتمثلة في :

- الامن السياسي وذلك عن طريق الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

- الامن الاقتصادي وذلك من خلال توفير الاحتياجات اللازمة للفرد كونه فرد ينتمي الى دولة ما بغض النظر عن انتماءاته ومعتقداته.
- الامن البيئي ويكون بحماية البيئة من الاخطار والتلوث التي تهددها وتهدد حياة الفرد.
- الامن العسكري وذلك بتوفير الامن للافراد وحمايتهم من جميع الاعتداءات التي يمكن ان تطالهم سواء في الداخل او الخارج.

[1] نصير خلفة، المرجع السابق، ص ص 476،477.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة وتاسيسها على ما سبق تناوله بخصوص الازمات السياسية يمكن القول ان عجز الدول الافريقية على مواجهة الازمات السياسية ادى الى التاخر الكبير للدول مما جعلها في عدم استقرار داخلي وفوضى غلب عليها طابع الفساد والمحسوبية حيث يتم التلاعب بالاقتصاد الوطني لخدمة مصالح شخصية على حساب النفع العام، ما جعل من الدول الافريقية دولا تبعية لا تاكل ما تنتج وانما تستورد ماتاكله، رغم قدرتها الانتاجية وكثرة مواردها.

وهذا الخلل الاقتصادي اثر على المستوى المعيشي للفرد مما جعله يلجئ الى العنف والصراع لتلبية حاجياته وضمان بقائه.

ولاصلاح الجانب السياسي والنهوض بقطاع التنمية في افريقيا، وجب على الدول تكريس مبدا الديمقراطية السياسية عن طريق اطلاق حرية التفكير السياسي، وانشاء الاحزاب السياسية، للوصول الى الاستقرار السياسي الذي يساهم في جذب الاستثمار هذا من جهة ومن جهة اخرى يجب عليها تجاوز النظرة التقليدية للامن المرتكزة على الجانب العسكري دون الجوانب الاخرى، والتي تلعب دورا هاما في تحسين الحياة السياسية وازدهارها وللنهوض بقطاع التنمية.

قائمة المراجع:

الكتب:

- محمد مندور، الديمقراطية السياسية، مؤسسة هنداوي للكتاب، د م ن، 2018.

المقالات:

- أبو زيد عادل القاضي، التعددية الحزبية وأنماط التحول الديمقراطي، مجلة دراسات سياسية المعهد المصري للدراسات، تركيا، أوت، 2018، ص ص 01، 43.
- أمال مجناح، الحكم الراشد وإشكالية البناء الديمقراطي في إفريقيا، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 15، د س ن، ص ص 80 103.

- أمين البار، اثر الصراعات الاثنية في إفريقيا على استقرار الدولة وسبل مواجهتها، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، الجزائر، المجلد الثاني، العدد الخامس، جانفي، 2018، ص ص 63، 80.

- زهرة ولد بن زازة، زين الدين بن نورين، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة دفاتر بوادكس، الجزائر،المجلد 08، العدد 02 2019، ص 28، 47.

- سعد إبراهيم الشويشن، منظومة الفساد والتحول الديمقراطي في إفريقيا: أي مستقبل؟، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان، 2018، ص ص 137 161.

- عادل بن عمر، دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الداخلية في إفريقيا: دراسة الحالة المالية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، العدد 11، جانفي، 2019، ص ص 131، 142.

- عيواج طالب، تأثير التبعية الاقتصادية على حرية المنافسة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،العدد 11، 2019، ص ص 337، 348.

- فضيلة خلفون، تداعيات النزاع الاثني على الدولة الفيدرالية في إفريقيا – نيجيريا نموذجا –، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، الجزائر،العدد 04، جويلية، 2017، ص ص 171،190.

- فوزية زروالية، الريع والحروب الأهلية في إفريقيا جنوب الصحراء: مع الإشارة لحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، مجلة الحقيقة، الجزائر، العدد 39، فيفري، 2017، ص ص 151، 177.

- كريم رقولي، أحلام وغليس، النزاعات الاثنية وإشكالية بناء الدولة في إفريقيا – دراسة حالة نيجيريا–، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر،العدد 03، ماي، 2020، ص ص 348،376.

- محمد السعيد حجازي، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة تهديدات الساحل الإفريقي: دراسة من منظور الأمن الشامل، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر، 2020، ص ص 65، 85.

- نصير خلفة، رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، جوان، 2018، ص ص 473، 490.

- نسرين سالم، أزمة بناء الدولة في إفريقيا، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر العدد 03، ماي، 2020، ص ص، 196،213.

الرسائل:

- علي مدوني، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

- مخلوف بشير، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر (فترة 1989-1995) في التمثيلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ -المحلة-، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 2013.

المواقع الالكترونية:

- نجم الدين حكيم، حركات العنف في افريقيا، 21-03-2016.

https://www.qiraatafrican.com

النزاعات الإثنية وانعكاساتها على قضية البناء التنموي للمجتمعات الإفريقية: دراسة في الأسباب والنتائج

Ethnicconflicts and their implications for the issue of the developmental construction of Africansocieties: Astudy of the causes and consequences

أ. رملي مخلوف

د .مولاي الطاهر - سعيدة (الجزائر)

4makhlouf@gmail.com

ملخص

تتفق معظم الدراسات السياسية على أن النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية ساعدت في إعاقة عملية البناء التنموي لمجتمعاتها. فشدة تدهور الأوضاع منذ تسعينات القرن الماضي واستنادا إلى المشكلة الإثنية الناتجة عن إرث الحقبة الاستعمارية وغياب القيادة الرشيدة، إضافة إلى سوء إدارة الدولة وتفشي الفساد مست أغلب مكونات المجتمعات الإفريقية، حيث كان له آثار سلبية أثرت على مختلف جوانب التنمية داخلها، مما ساهم في إدراجها في سلم الأولويات لقضايا المجتمع الدولي.

الكلمات مفتاحية: النزاعات الإثنية، التنمية، الأنظمة السياسية، الاستعمار، إفريقيا.

Abstract

Most political studies agree that ethnic conflicts on the African continent have helped to hinder the process of developmental construction of their societies. The severity of the deterioration of conditions since the 1990 s and based on the ethnic problem resulting from the legacy of the colonial era and the lack of good leadership, in addition to the mismanagement of the state and the spread of corruption has affecte most components of African societies as it has had negative effects that have affected various aspects of development with in them, which has contributed to their inclusion in the Priority Scale for Community Issues international

Keywords: ethnic conflicts, development, political systems, colonialism, Africa.

مقدمـــة

تقوم التنمية الوطنية التي تمس كل القطاعات على عملية معالجة التحديات والمشاكل من خلال مجموعة البرامج والمشاريع التي تسعى الحكومات الوطنية من خلالها إيجاد الحلول للمشاكل العامة أين تصبح تمثل أهم مخرجات النظام السياسي للمطالب المرفوعة إليه في شكل مدخلات ضمن إطار عملية معقدة للغاية يتسم دور الدولة فيها بالاستجابة لتلك المطالب بالفعالية والنجاعة.

غير أن العديد من الدول الإفريقية لا تزال منذ استقلالها تشهد اضطرابات داخلية وحركات تمرد ونزاعات إثنية وأزمات اقتصادية وسياسية متعددة، كما تعرف حكوماتها العديد من حركات التمرد والانقلابات العسكرية التي تعتري الكيانات السياسية في القارة الإفريقية.[1] وهو ما جعلها تبتعد كل البعد عن منطق التنمية الوطنية وعدم استجابة أنظمتها السياسية لمطالب مجتمعاتها بالشكل المطلوب.

هذه الدول لا تكاد تخلو من مظاهر الضعف والقصور أحيانا من مقومات الاستقرار، حيث انهارت بعضها بسبب طبيعة مجتمعاتها القائمة على التعدد الإثني والنزاعات العرقية والتنافس على السلطة، دون أن ننسى دور الأطراف الخارجية في زعزعة الاستقرار والتدخل أحيانا قصد الحصول على الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها معظم دول القارة. فلا تزال الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تؤثر في نظم وسياسات ومؤسسات الدولة الإفريقية عبر ما يسمى بالتكيف الهيكلي والدعم المشروط والمتعلق بقروض ثقيلة ذات فوائد مرهقة وتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة والتداول على السلطة وإصلاح الإدارة وتحرير الاقتصاد.[2]

نتيجة للمتغيرات التي طرحت بعد انتهاء الحرب الباردة كانتشار موجة التحولات الديمقراطية، صاحبها ظهور الأزمات المالية العالمية، وبسبب الأوضاع التي آلت إليها القارة الإفريقية كان لابد من البحث عن نماذج جديدة كمخرج للأزمات التي تعاني منها، فكانت مقاربة الحكم الراشد أحدى المقاربات التي تستهدف دعم التوجهات الجديدة التي تتبناها الدولة، حيث تنعكس آثارها في تحقيق المشاريع التنموية وضمان التسيير الفعال والعقلاني في إطار ترشيد استعمال الموارد البشرية والطبيعية وتوزيعها داخل المجتمع.

1- محمد آدم كلبو، إشكالية بناء الدولة في إفريقيا، كتاب المؤتمر العلمي للجامعات الإفريقية الموسوم بـ "التواصل والتداخل في إفريقيا"، الخرطوم (السودان)، يناير 2006، ص 229.

2- محمد آدم كلبو، المرجع السابق، ص 233.

لقد ظهر الحكم الراشد كمفهوم معاصر صاغته المؤسسات الدولية خلال العقد الأخير من القرن العشرين كفكرة مبتكرة حول التسيير وإدارة شؤون الدولة والمجتمع تضمن قدرا من الحياة الكريمة على المستويين الاقتصادي والسياسي وحتى على المستوى الاجتماعي، وتتمثل أهم العوامل الداخلية التي ساهمت في التبني الواسع لمفهوم الحكم الراشد في أزمات الشرعية والهوية المتزايدة التي واجهت عددا من النظم في معظم الدول النامية وبخاصة الدول الإفريقية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، كما ساهمت النزاعات الإثنية أكثر في إثارة مسألة بناء الدولة في إفريقيا.

من هذا المنطلق، تأتي أهمية هذه الدراسة في البحث عن الجهود التي بذلتها ولا تزال معظم البلدان الافريقية في التخفيف من حدة النزاعات الاثنية والصراعات العرقية التي تشهدها القارة سعيا منها لتغيير صورتها ورفع مختلف التحديات الكامنة لتعزيز النمو الاقتصادي لبلدانها من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، نظرا لما يمثله البعد التنموي ومسألة الحكم الرشيد من أهمية لمستقبل إفريقيا.

وعليه، وللحديث عن الصراعات الأهلية في إفريقيا ومشكلة الإثنيات، يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: **كيف ساهمت النزاعات الإثنية في عرقلة مسيرة البناء التنموي للمجتمعات الإفريقية رغم جهودها في تطبيق مبادئ الحكم الراشد؟**

تنطلق الدراسة من فرضية أن الانقسامات داخل المجتمع الإفريقي وما انجر عنها من نزاعات إثنية كانت أحد المداخل الرئيسية في عرقلة مسيرة البناء التنموي في إفريقيا، وأن الحكم الرشيد الذي تبنته بعض من هذه الدول قد ساهم نوعا ما في التخفيف من حدة النزاعات الاثنية والدفع قدما نحو طموحات بناء الدولة في القارة.

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية والتحقق من فرضية الدراسة، اعتمدت على المحاور التالية:

المحور الأول: الأطر المفاهيمية لمصطلحات الدراسة

المحور الثاني: أسباب النزاعات الإثنية في إفريقيا ونتائجها

المحور الأول: الأطر المفاهيمية لمصطلحات الدراسة

قبل تحليل متغيرات الإشكالية البحثية المراد دراستها والبحث عن نتائجها، وجب ضبط المفاهيم محل الدراسة بغية معرفة ماهيتها وأهم خصائصها ومراحل تطورها للوصول إلى أهم التعريفات والزوايا التي طرح من خلالها المفهوم، وكذلك من أجل التوصل إلى تعريف يتبناه الباحث أثناء دراسته، من خلالها يتم تحليل زوايا الموضوع محل الدراسة.

أولا: مفهوم النزاعات الإثنية

اتسم المجتمع الدولي منذ تشكله على أسس القومية التي رسمها مؤتمر واستفاليا في القرن السابع عشر بعدم اتساع الحدود الاجتماعية مع الحدود السياسية، فالتركيب الأفقي للمجتمعات حسب التنوع اللغوي والعرقي والديني والمذهبي يتسق مع الحدود السياسية، فقد أضفى عليها القانون الدولي قدرا من القداسة منذ إقرار دول أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر مبدأ يقضي ببقاء الحدود على حالها بعد انسحاب الاستعمار الاسباني، وهو ما أقرته أيضا منظمة الوحدة الإفريقية حول مبدأ قدسية الحدود الاستعمارية الموروثة، وكذا مؤتمر هلسنكي سنة 1975 الذي أكد الحدود بين الدول الأوروبية.[1]

لقد ساهمت الحدود الموروثة عن الاستعمار التاريخي في تقسيم الجماعات الإثنية بين دولتين أو أكثر، ومن جهة أخرى أدّت إلى بروز مجموعات عرقية لها تاريخ من العداء والصراع داخل الحدود الإقليمية والدولة الواحدة، وهو الأمر الذي دفع إلى تزايد حدّة النزاعات العرقية في كثير من المواقف، حيث شجّع الاستعمار الأوروبي على إثارة نزعة المشاعر

1- وليد عبد الحي، نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي، مجلة عمران، العدد 4، 2013، ص 50

الاثنية بين الأفارقة عبر إتباع سياسة موجّهة ذات أبعاد نفسية تؤكد على الفروق بين الجماعات العرقية من أجل صرف الانتباه عن سياسة الاستغلال الاستعماري لهذه الدول.[1]

إن عدم استجابة الأنظمة السياسية لحقوق الإثنيات ومطالبها يعتبر العامل الرئيسي في تأجيج النزاعات الإثنية، فالتنوع الإثني في الكثير من الأحيان له أثر سلبي على البلدان التي توجد بها، وهذا ما شهدته مختلف البلدان الإفريقية، حيث عرفت العديد من النزاعات والنعرات فيما بين الجماعات المختلفة إلى حد الاقتتال وانعكاس ذلك على استقرار تلك البلدان وسيادتها.

من هذا المنطلق، تعرف النزاعات الإثنية بأنها النزاعات بين الجماعات ذات خلفية إثنية ترتبط بالاختلاف الديني والعرقي واللغوي، كما ترجع إلى الانقسام السياسي والإيديولوجي والصراع على السلطة وكذا ترجع للأزمات الاقتصادية، حيث ينتج عنها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من خلال ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والديني.[2]

تعرفها الموسوعة البريطانية، على أنها "جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق، اللغة، والقومية أو الثقافة".[3]

يعتبر فريدريك بارث من أوائل المساهمين في بلورة مفهوم ديناميكي للإثنية. فالإثنية في نظره لا تعبر عن مجموعات جامدة أو ثابتة، بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة،

1- ناهض بو حماد، النزاعات الإثنية والعرقية في أفريقيا واستراتيجيات المواجهة، مجلة دراسات افريقية، مركز الدراسات الافريقية، العدد الثاني، 2017، ص 21.

2- غضبان سمية، مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية: تحدي نحو تحقيق السلم والأمن في إفريقيا، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، سبتمبر 2018، ص 19.

3- المرجع نفسه، ص 50.

أعضائها يتغيرون (على المدى الزمني البعيد)، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية.[1]

إن النزاعات الإثنية التي تعانيها دول عديدة لم تستثن حتى البلدان المتقدمة في العالم مثل فرنسا، بلجيكا، أيرلندا، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة وأستراليا. ففي فرنسا على سبيل الاستشهاد، هناك مشكلة الجماعات الإثنية القاطنة في مقاطعات بريتانيا، الباسك، كورسيكا، والتي لم تتصهر حتى الآن وبشكل تام في بوتقة الثقافة الفرنسية، فقد تصاعدت في تلك المقاطعات حركات تدعو إلى الحكم الذاتي أو المحافظة على خصوصيتها الثقافية ضمن الدولة الفرنسية.[2]

ففي منطقة الباسك، اصطبغ تاريخها الحديث بأعمال منظمة «إيتا» المطالبة بانفصال إقليمي باسك الفرنسي والإسباني منذ عام 1959، والتي تخلت عن الكفاح المسلح عام 2011، وإذ لم تتخلَّ كبرى الأحزاب الباسكية عن سردية «الانفصال» إلا أنها أبعد ما تكون عن المضي فيه، حيث يحظى الإقليم بدرجة استقلالية اقتصادية عالية تمنحه الحق في جباية وصرف الضرائب محليًّا دون الاعتماد على مدريد، فضلًا عن اقتصاده المحلي الضعيف الذي لا يزال يعتمد بشكل كبير على مساعدة الحكومة المركزية.[3]

ثانيا: مفهوم التنمية

1- بلقاسم مربعي، آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة: دارسة في النموذج الماليزي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص29.

2- عبد السلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993، ص 15.

3- سنان حتاحت، مفارقات الحركات الانفصالية الأوروبية والقومية الكردية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 30 أوت 2018، ص 4.

لا بد التذكير بأن مفهوم التنمية تطور في العقود الأخيرة حتى أصبح النظر للتنمية على أنها "عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر"، ويتجاوز هذا المفهوم الحديث المفهوم الكلاسيكي للتنمية بوصفها نمو الناتج القومي الإجمالي أو زيادة متوسط دخل الفرد أو التصنيع والتقدم التقني أو التحديث الاجتماعي.

رغم أهمية وضرورة هذه المؤشرات – كزيادة الناتج القومي الإجمالي وزيادة متوسط دخل الفرد– إلا أن التنمية تعتمد على اعتبارات أخرى، كالأوضاع الاجتماعية وعلاقات القوى التي تسمح بالتمتع الحقيقي بخدمات الصحة والتعليم والتوظيف، وممارسة الحقوق المدنية والسياسية، وفرص المشاركة في الجدل حول القضايا العامة، ومساءلة واضعي السياسات والحكومات.[1]

كما لا بد التذكير بأن التنمية كمصطلح لا يخضع إلى تعريف دقيق، فهي ليست مجرد تحسين ظروف المعيشة، ولكنها عبارة عن إجراءات وأهداف مستمرة وقدرة على التغيير والنمو والتطوير، ولذا فإن التنمية تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع وما هو ممكن التحقيق.

عرف الدكتور إكريم عبد النبي التنمية بأنها "العملية المخططة لتقدم المجتمع بكل أبعاده، اقتصادية كانت أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية، والتي تعتمد أكبر اعتماد على جهود المواطنين والدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات المحلية والكبيرة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع".[2]

1- معتز بالله عثمان، أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية، الندوة الدولية حولالتنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، يومي 09-10 ماي 2013، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص 88.

2- خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية لعلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 9.

كما عرفها معهد البحوث العامة (PRIS) بأنها "عملية مواجهة مختلف المشكلات الاجتماعية والتحديات الجديدة والتأخر الذي يتميز بارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة الاجتماعية بالأساليب والتقنيات العلمية والتكنولوجية".[1]

فالتنمية في أبسط معانيها هي عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب.[2]

فأية تنمية يقصد بها معيشة السكان في كافة الجوانب من خلال الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية.

ثالثا: خصوصيات المجتمع الإفريقي

تضم إفريقيا أكثر من خمس اليابس، فهي ثاني القارات بمساحة 30 مليون كم^2، ولكنها تضم فقط عشر سكان العالم بسبب طبيعة مناخها فهي تشمل أعظم نطاق صحراوي في العالم (الصحراء الكبرى) التي تحتوي ثلث مساحة القارة.

تحتوي أرض إفريقيا في جوفها العديد من المعادن النادرة والمشعة ومواد الطاقة، دفعت هذه الثروة القوى الاستعمارية قديما وحديثا من استغلالها عن طريق استعمار إفريقيا، ثم تركت تلك القوى المجتمعات الإفريقية تعاني من التخلف ضمن الحدود السياسية

1- عساسي ناصر، براديغم الديمقراطية التشاركية: النموذج الحداثي لدفع دينامكية التنمية المحلية في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الموسوم بـ: رهانات التنمية المحلية في ظل التوجه نحو بناء الجمهورية الجديدة المنعقد بتاريخ 14أفريل 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، ص 6.

2- المرجع نفسه، ص 8.

المصطنعة، أين تشعبت الخلافات المحلية والإقليمية بين تلك المجتمعات وأثيرت النعرات العنصرية إلى حد الاقتتال وظهور النزاعات والحروب الأهلية والإقليمية في القارة السمراء.[1]

العديد من الدول الإفريقية تشهد منذ استقلالها في بداية الستينات إلى الآن اضطرابات داخلية وحركات تمرد وانفصال وانقلابات عسكرية وأزمات اقتصادية واجتماعية متعددة عرقلة بناء الدولة الوطنية، فبالنظر إلى الواقع الإفريقي يشير إلى انتفاء معظم أركان قيام الدولة في الكثير من الكيانات الإفريقية، وإن كانت هذه الكيانات تنال الاعتراف من المجتمع الدولي ككيانات سياسية ذات سيادة وتتمتع بنفس الحقوق والمبادئ التي يكفلها القانون الدولي للدول مثل مبدأ المساواة وحق البقاء وحق السيادة وحق استغلال الموارد الطبيعية للدولة.[2]

لم تكن الدولة الإفريقية الحديثة وليدة رغبة داخلية لشعوبها، وإنما فرضها الاستعمار الأوروبي فرضا تاما، من حيث اللغة والثقافة الغربية والحكم والأنظمة الإدارية، فقد كان استقلال الدول الإفريقية مشروطا بتبني النموذج الغربي للدولة بكل مفرداتها بقصد خلق تبعية دائمة للدول المستعمرة، حيث صاحب هذا الاستقلال التوقيع على اتفاقيات متعددة في السياسة والاقتصاد والأمن، مع معاهدات استغلال الموارد الطبيعية وإدارتها، علاوة على التواجد أو النفوذ العسكري.

فالدولة الإفريقية لها سمات وليدة تراثها وثقافتها وحضارتها وتعدد انتماءاتها العرقية والقبلية، وهي الخصائص التي لا تزال قائمة رغم حداثة البناء التنموي لدول في العالم.[3]

إن المتمعن في الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمعات الإفريقية يكشف لنا جملة من الخصوصيات التي قد تعد كمظاهر لظاهرة الفساد السياسي وتأثيراته السلبية في هذه

1- سيد عبد المجيد بكر، الأقليات المسلمة في إفريقيا، الجزء الثاني، إدارة الصحافة برابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 1405، ص 7-8.

2- محمد آدم كلبو، المرجع السابق، ص 228.

3- محمد آدم كلبو، المرجع السابق، ص 232.

المجتمعات، كما يعتبر الفساد في إفريقيا موروث استعماري في مرحلة ما بعد الاستقلال.

فمن بين هذه الخصوصيات ذات التأثير العميق في مسار الاستقرار السياسي نجد:[1]

- غياب النموذج الديمقراطي وسيادة النظم التسلطية.
- تردي الأوضاع الاقتصادية للمجتمعات الإفريقية.
- التهميش الاجتماعي والتفاوت الطبقي.
- تنوع التكوينات المجتمعية وسيادة النزعة القبلية.
- النزاعات العرقية والطائفية والإثنية المتكررة في أغلب الدول الإفريقية.

لقد أصبحت إفريقيا مرادفة لحالة العنف والصراع الداخلي في ظل واقع بائس يزداد فيه تهميش المواطن الإفريقي بشكل مستمر. فإفريقيا تمثل المجال الأمثل لدراسة وفهم مطالب الجماعات الإثنية، فهي تطرح نموذجا للفوضى العارمة، حيث تشهد انهيار مؤسسات الدولة، وتعاني من انتشار الأوبئة والجريمة، وانهيار حكم القانون، وعجز الدولة عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الإفريقية ما ينجم عنه أزمات خانقة في ظل تنامي الهويات الإثنية والدينية واللغوية التي نازعت الدولة من أجل البقاء.[2]

لعل انتقال الصراعات الإثنية إلى دول الجوار؛ يسهم في تعاظم آثارها بشكل ربما يقوّض الاستقرار السياسي في المحيط الإقليمي للصراع، ومثاله امتداد الصراعات الداخلية في ليبيريا وسيراليون إلى توتر العلاقات دول حوض نهر مانو الثلاث (ليبيريا، سيراليون، غينيا)، وهو ما تكرر أيضاً مع اندلاع الصراع المسلح في دارفور عام 2003، حيث أدى

1- أمال مجناح، الحكم الراشد وإشكالية البناء الديمقراطي في إفريقيا، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الحوكمة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019، ص 96

2- إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 29.

ذلك إلى توتر العلاقات بين السودان وتشاد، وحدوث اشتباكات عسكرية في المناطق الحدودية بينهما.[1]

وعليه، الصراعات الإثنية في إفريقيا تتسم بقدر كبير من التعقيد، وذلك من زوايا مختلفة؛ منها تداخل العوامل المسببة لتلك الصراعات وتعدد الأطراف المنخرطة في تلك الصراعات، وتنوع الأساليب القتالية المتبعة فيها، كما أنها أيضا تتسم بخاصية الانتشار عبر الحدود بين دول الجوار. ويُعد الصراع بين الهوتو والتوتسي في رواندا مثالاً واضحاً على ذلك، حيث امتد هذا الصراع إلى شرق الكونغو الديمقراطية، ومنه إلى باقي أرجاء الدولة، ثم انتقلت آثاره إلى دول البحيرات العظمى كافة.

المحور الثاني: أسباب النزاعات الإثنية في إفريقيا ونتائجها

إن شكل الرواسب التاريخية التي أنتجتها الحدود الجغرافية المتوارثة عن الاستعمار، والتي لم تضع في الحسبان خصوصية المجتمعات الإفريقية، بالإضافة إلى حالة التبعية المعمقة للدول الاستعمارية السابقة وسياساتها الهادفة أساسا إلى المحافظة على مناطق النفوذ في القارة كل هذا عكس أزمة بناء الدولة الوطنية في إفريقيا إحدى المعضلات الكبرى للمشكلة الأمنية التي تعانيها دول القارة الإفريقية. فالعديد من الأنظمة الديمقراطية أنظمة جديدة ولا تزال هشة نظرا لأن التجارب الديمقراطية الإفريقية فتية ولا تزال تواجهها صعوبات في مرحلتها الأولى.[2]

أولا: أسباب النزاعات الإثنية

---

1 - أيمن السيد شبانة، الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص: التداعيات وسبل المواجهة، مجلة قراءات افريقية، العدد السادس، سبتمبر 2010، ص 97.

2- قراءة في التعقيدات الاثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ 8 يناير 2018، متوفر على الرابط: www.politics-dz.com

تتفجر النزاعات الإثنية في أي بلد إذا توفرت مجموعة من الأسباب تغذي وتؤجج الصراع بين المجموعات الإثنية المختلفة، هذه الأسباب المختلفة يرتبط بعضها بالبيئة الداخلية وبعضها بالبيئة الخارجية، ويمكن ذكرها كالآتي:

- الإرث الاستعماري: لقد قام الاستعمار قبل انسحابه من الدول الأفريقية والآسيوية التي احتلها لفترات طويلة برسم الحدود بين تلك الدول دون مراعاة للتركيبة الإثنية، كما قام بتسليم السلطة إلى نخب إثنية أقلية مما شكل أول سبب للصراع بين المجموعات العرقية المختلفة التي رأت في ذلك إجحاف في حقها ونوع من التواطؤ مع المستعمر الأمر الذي أدى إلى ظهور نخب تسلطية على باقي الإثنيات.[1]

- سياسات التمييز: بعض الحكومات تلجأ إلى نهج سياسة تمييزية بين مواطنيها والتفرقة بينهم على أساس الدين أو اللغة أو العرق من خلال التضييق عليهم في العديد من المجالات، سيما في سوق العمل والوظائف الحكومية والانتماء إلى قوى الأمن، كما تقوم بالتضييق عليهم في مجال المشاركة السياسية وإدارة الشأن العام. وتعتبر جنوب أفريقيا إلى وقت قريب خير مثال على ذلك.

- أزمة توزيع الثروات الوطنية: استطاعة بعض الأقليات الاجتماعية المتميزة عن الفئات المجتمعية الأخرى، من تجميع مقادير هائلة من الثروة على حساب الأغلبية العظمى من السكان، نتج عنه فقر إنساني وتدمير للبيئة الطبيعية، كما ولد فصل وتهميش اجتماعي، بالإضافة لحالات العنصرية والشقاق العرقي، هذا ما ساعد على خلق داخل الدولة الواحدة تناقضات وصراعات امتدت إلى معظم الدول الإفريقية كنتيجة حتمية لهذه الأزمة.[2]

1- بشير شايب، مستقبل الدول الفدرالية في أفريقيا في ظل صراع الأقليات: نيجيريا نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011، ص 36.

2- قراءة في التعقيدات الإثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ 8 يناير 2018، متوفر على الرابط: www.politics-dz.com.

- التدخل الأجنبي: يعد عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مبدأ أممي قائم على احترام سيادة الدول وخصوصياتها الداخلية، لكن منذ انهيار الإتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة لم يعد كذلك نظرا لتزايد دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وتزايد نفوذ وسطوة وسائل الإعلام في عملية صنع الرأي العام، وظهور موجات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، أضحى هذا كله من قبيل التدخل في سياسات الدول وتغيير طرق تفكيرها خاصة مع تزايد الظلم المنتشر في العالم.[1]

ثانيا: نتائج النزاعات الإثنية

تتكون الظاهرة الصراعية من ثلاث عناصر أساسية تتفاعل فيما بينها، وهي الصراع والفاعلين والأهداف المتضاربة لهؤلاء الفاعلين، ومنه تبدأ الظاهرة بالتوسع في المكان والزمان. وقد تشمل أطراف أخرى بفعل عملية التأثير المتبادل على مسارات أخرى سواءً كانت سياسية أو اقتصادية، أو بما تسببه من ضغوط على الفاعلين الآخرين، مثل الدول التي تستقبل اللاجئين أو تلك التي تقدم معونات غذائية وتضمن رعاية صحية، أو بهول نتائج الصراع في حد ذاته من ضحايا وخسائر وانتهاكات للقانون وحقوق الإنسان.[2]

وعليه، يمكن رصد أهم نتائج النزاعات الإثنية كما يلي:

- مشكلة اللاجئين: أول ما ينتج عن ظاهرة النزاعات الإثنية هو مشكل اللاجئين، إذ ينزح الآلاف من السكان من مناطق الصراعات نحو بلدان مجاورة، مما يخلق ضغطا على تلك البلدان فيما يخص التكفل الغذائي والصحي وتوفير الحماية لهم.

- مسألة انهيار الدولة: عدم استكمال البناء المؤسسي للدول: تجمع مختلف الأدبيات المتخصصة في الدراسات الإفريقية، أن العديد من المنتظمات الإفريقية لم تستكمل بعد امتلاك مقومات الدولة بمعناها الحديث، فبناؤها المؤسسي لم يستكمل بعد، كما أن مفهومها للدولة لم يستقر بعد في الوعي الجمعي لمواطنيها، إضافة إلى ضعف امتلاكها

1- بشير شايب، المرجع السابق، ص 36.

2- بشير شايب، المرجع السابق، ص 38.

لاستقلالية ذاتية عن شخص الحاكم الذي يمارس سلطة الدولة، ففي العديد من الحالات هناك نوع من المزج والخلط أو اللبس في الفصل بين كيان الدولة وشخص الحاكم، بغض النظر عن صفته وطريقة وصوله إلى الحكم.[1]

يعتبر الصومال وليبيريا نموذجين دالين لما يتعلق بحالات الانهيار الشامل للدولة؛ فبخصوص ليبيريا، يمكن القول بوجود غياب الدولة ونظامها الشرعي بسبب انهار النظام الاجتماعي والاقتصادي الناتج عن التآكل التدريجي في البنية السياسية الاجتماعية للمجتمع الليبيري الذي أسفر عن انهيار النظام الديكتاتوري للرئيس تولبرت وحل محله نظام أكثر ديكتاتورية يهيمن فيه صامويل دو وجماعته الإثنية على مقاليد الحكم في البلاد.

أما بالنسبة للصومال، فقد أخذ انهيار الدولة فيها شكلاً متطرفاً أعاد المنطقة إلى الوضع الذي كانت عليه في القرن التاسع عشر من حيث غياب السلطة المركزية والنظام القضائي وانهيار الخدمات العامة. وقد تكاتفت عدة عوامل أدت في النهاية إلى انهيار الدولة الصومالية، ومن هذه العوامل نظام الحكم الفردي الذي يتزعمه "سياد بري" القائم على تنامي دور المؤسسات العسكرية والبوليسية في مختلف قطاعات الدولة، إضافة إلى العوامل الخارجية المتمثلة في الأدوار التي لعبتها القوى الإقليمية والدولية في الحرب الأهلية الصومالية .

– تدني الوضع الاقتصادي: قد تصل تداعيات النزاعات الإثنية إلى أمور اقتصادية من انهيار اقتصاد الوطن نظرا لارتفاع تكلفة الإنفاق العسكري والاستغلال اللامشروع للموارد الوطنية الذي ينتعش في حالات اللاأمن الوطني، وانهيار لمعدلات النمو وغياب كلي للتنمية، مع تنامي حجم المديونية وعجز الدول عن سدادها وإحجام الدول المانحة عن إعفاء

1– بن بختي عبد الحكيم، المعارضة والترسيخ الديمقراطي في إفريقيا: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص السياسات المقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2016–2017، ص 103.

الدول الفقيرة من السداد. كل هذا يساعد على وجود عدد أكبر من الدول الفقيرة ضمن القارة الإفريقية.[1]

– التبعية الهيكلية للخارج: ارتبطت التبعية في النظم الإفريقية ارتباطا قويا بأبعاد العولمة التي تقتضي تدويل إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وإزالة جميع الحواجز المؤسسية أمام التجارة ورأس المال وفتح الأسواق، وترجع تلك التبعية للخارج والقوى العظمى تحديدا إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، فالنظم السياسية الإفريقية تابعة للقوى الكبرى في تنظيمها الإداري ودساتيرها وقوانينها، واقتصادياتها، وتجارتها الخارجية، ونظمها العسكرية والدفاعية، إذ العملية في الأساس مشروع لبناء منظومة عالمية واحدة وذات طابع اقتصادي.[2]

المحور الثالث: الحكم الراشد وجهود التنمية في إفريقيا

شهدت عدد من دول القارة الإفريقية تحولات كبيرة لم تشهدها منذ الاستقلال، وذلك في اتجاه بناء دولة القانون والمؤسسات، وسط نداءات سياسية واجتماعية واسعة لتحقيق العدالة والمساواة والحريات وحقوق الإنسان، وصولا إلى قيام الحكم الرشيد بتكوين مؤسّسات المجتمع المدني، والسعي لإلغاء مبدأ الحزب الواحد، وهيمنة النظام العسكري، والأبوية الروحية التي عاشت إفريقيا في أكنافها فترة طويلة من تاريخها السياسي.

أولا: واقع التنمية في المجتمعات الإفريقية

على مدار أكثر من نصف قرن من الزمن، ومع خروج الاستعمار من معظم الدول الإفريقية، لا يزال بناء المشروع الوطني التنموي للدول الإفريقية يتعثر، حيث تراجع هدف تحقيق السلام والأمن والرفاهية لشعوب القارة بسبب العديد من العوامل، غير أنه دائما يتم إلقاء اللوم على العوامل الخارجية أكثر في فشل المشروع التنموي للمجتمعات الإفريقية دون

1– سمية بلعيد، النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009–2010، ص 3.

2– بن بختي عبد الحكيم، المرجع السابق، ص 105.

تحميل جزء من المسؤولية للذات (تركيبة المجتمع الثقافية). فالقارة الإفريقية لا تنقصها الموارد الطبيعية ولا المواد الخام، لكنها تحتاج إلى جهود ذاتية وتعزيز إرادة الإصلاح، وغرس روح العمل، الثقافة والتعليم، ففشل القارة تنمويا هي مسؤولية أبنائها.

وعليه، يتفق معظم الباحثين والدارسين بأن مختلف التحديات التي تعانيها الدول الإفريقية مثل غياب السلم والأمن مرده انتشار موجات الحروب والنزاعات الإثنية، مشكلة الحدود، الصراعات العرقية، وقضايا التخلف الاقتصادي التي ساهمت كعائق في وجه التنمية والتعاون الإفريقي. فلا تزال وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي في إفريقيا مضطردة، حيث يعيش ما يزيد عن نصف سكان القارة تحت خط الفقر، ما يتيح فرص ظهور الأزمات الاجتماعية والاقتصادية سنويا خصوصا مع الأزمة المالية التي عرفها المجتمع الدولي سنة 2009، حيث شهدت الدول الإفريقية تباطأ في النمو بلغ 2.5 % ولم تحقق الطموح المنشود وتحول اقتصاداتها إلى قطاعات صناعية ذات إنتاجية عالية بسب انخفاض الطلب على صادراتها، وانخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية.[1]

لقد أثقلت ظاهرة الصراعات الداخلية فيما بين الدول الأفريقية تاريخ القارة منذ الاستقلال، وتبدو خطورة الأوضاع المتردية التي تعاني منها أفريقيا في هذا الإطار من متابعة حجم الصراعات الدموية التي عانت منها القارة في العقود الأخيرة، حيث شهدت 16 صراعاً داخلياً من ضمن 35 صراعاً من هذا النوع على مستوى العالم في منتصف التسعينيات، وظلت أفريقيا تستأثر بأكبر عدد من الصراعات الداخلية خاصة خلال عامي 1998 و1999 على مستوى العالم، وعددها 25 صراعاً داخلياً. وفي عقد التسعينيات توفي

1- حسن رزاق، الجهود التنموية الأفريقية، المؤتمر الاقتصادي الأفريقي: الحكم الرشيد أساس التنمية، أديس أبابا، تاريخ الدخول: 2021-01-10.، موقع الجزيرة الالكتروني، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2017/12/5/

ما بين اثنين إلى أربعة ملايين قتيل في تلك الصراعات، وفي عام 1993 وحده نزح نحو 5.2 مليون لاجئ و13 مليون مشرد في القارة الأفريقية.[1]

تعاني افريقيا أكثر منطقة في العالم من تحديات ضعف في الهياكل الأساسية، ولعل أهم تلك التحديات هو ارتفاع في أسعار المواد الغذائية واضطراب الأسواق المالية، فضلا عن الأزمة الاقتصادية العالمية. فهي تحتاج إلى استثمار هائل في تطوير الهياكل الأساسية في مجال النقل، والطاقة، والمعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات والمياه، والصرف الصحي لتعزيز برنامج النمو المستدام. فما شهدته معظم دول القارة خلال العقود الماضية من بروز تحديات ومخاطر دولية عديدة قد أعاق جهود التنمية لعدد كبير من مجتمعاتها،

أغلب المجتمعات في إفريقيا لم ترس بالمعنى الحقيقي على معالم دولة القانون، أو بالأحرى لا تزال تعيش مرحلة البناء والتحول للنظم الديمقراطية بالنظر إلى طبيعة وخصوصية البيئة الإفريقية القائمة على مسألة التعدد الإثني والثقافي التي ساهمت في إضعاف الانتماء الوطني وفي ظهور النزاعات الحدودية، الانقلابات العسكرية، قضايا التهجير...، كما واجهت تلك المجتمعات تحديات أخرى أفرزتها مقتضيات العولمة والسعي إلى الأخذ بنموذج الدول الغربية، بالإضافة إلى التهديدات الأمنية الجديدة التي أثرت في البناء الاجتماعي والسياسي والاستقرار الأمني للقارة السمراء.[1]

يمكن القول أنه خلال السنوات الماضية، سيطرت الشركات الأوروبية على كل الأنشطة الاقتصادية الزراعية والتعدينية داخل القارة وعلى شحن ما يتم استخراجه من معادن ومواد خام إلى مراكز التصنيع في أوروبا. وقد كانت هذه الشركات محفزا للاستعمار الأوروبي للقارة في أواخر القرن التاسع عشر، ومحركا للاستعمار الجديد خلال نهاية القرن العشرين.

1- سالم نسرين، أزمة بناء الدولة في إفريقيا: الواقع والرهانات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الأول، العدد 3، ص 196.

مع مطلع الألفية الجديدة تعدد اللاعبون من الشركات الدولية في إفريقيا، بحيث لم يقتصر هذا الدور على الشركات الغربي، وإنما امتد ليشمل شركات القوى الصاعدة كالصين والهند والبرازيل، بالإضافة إلى القوى الإقليمية كتركيا وبعض من دول الخليج.[1]

في هذا الصدد، وصل عدد الشركات الصينية إلى أكثر من ألفي شركة وزاد حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا من 500 مليون دولار عام 2003 إلى حوالي 15 مليار دولار عام 2012، وإلى 32 مليار دولار عام 2014، حيث تستثمر تلك الشركات في عدة مجالات من بينها: التعدين والبناء والزراعة والبنية التحتية، كما أصبح قطاع الزراعة يجذب العديد من الاستثمارات الهندية والخليجية.[2]

وبحسب تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، فإن الدول الأفريقية سجلت في الفترة بين 2001 و2008 نسبة نمو جيدة تجاوزت 5.7% سنويا، إلا أنه مع الأزمة المالية العالمية في العام 2009 تباطأ النمو وبلغ 2.5% بسبب تأثر الاقتصاديات الأفريقية بانخفاض الطلب على صادراتها، وانخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية .

بحلول العام 2015، وصل إجمالي الاستثمارات الأجنبية في القارة إلى 60 مليار دولار، بما يعادل خمسة أمثال حجمها في بداية الألفية الجديدة، حيث تدير هذه الاستثمارات – في الغالب– شركات متعددة الجنسيات، وهي شركات يمتد نطاق عملها ليشمل دولا أخرى.

ثانيا: التحول الهيكلي نحو التكامل الإفريقي

1– راوية توفيق، الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا: شركاء التنمية أم وكلاء الاستعمار الجديد، مجلة قراءات سياسية، العدد 33، سبتمبر 2017، ص 32–33.

2– فلاح أمينة، المرجع السابق، ص 33.

اتجهت دول القارة الإفريقية بسبب ظروف ما بعد الحرب الباردة نحو الانخراط بصورة أكبر في عمليات التكامل الاقتصادي وهذا لتجنب مزيدا من التهميش ومواجهة مختلف التحديات التي تعيق تطور اقتصادياتها مثل غياب السلم والأمن الثقافي، انتشار النزاعات الإثنية. فقد تنوعت وتعددت محاولات التكامل الإقليمي بين وحدات القارة الإفريقية وهذا من أجل مواجهة المشكلة التي واجهتها أعقاب استقلالها كمشكلة الحدود، الصراعات العرقية، التخلف الاقتصادي، ومن أجل أيضا تحسين وضعية القارة، حيث قدرت الدراسات عدد الترتيبات الإقليمية التي أبرمتها دول القارة بنحو 200 منظمة منها 40 في منطقة غرب إفريقيا فقط.[1]

في هذا الصدد، تم إضافة مضامين عسكرية وأمنية وسياسية لعدد من التجمعات، والتوقيع على اتفاقية إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية في أبوجا لعام 1991، إعادة تسمية مؤتمر التنسيق للشرق والجنوب الأفريقي(SADCC)، الجماعة الإنمائية لجنوب إفريقيا (SADC) لعام 1992، استحداث منظمات إقليمية جديدة مثل: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا عام 1994، وأيضا إحياء جماعة شرق إفريقيا في مارس 1996.[2]

على العموم، سارعت وتيرة التعاون ومساعي التكامل نحو تحقيق مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا المعروفة باختصار باسم النيباد (NEPAD) التي تعد رؤية و إطار إستراتيجي لتحديث إفريقيا تم إعداده وإجازته بناء على تفويض من منظمة الوحدة الإفريقية خلال قمة لوساكا في يوليو 2001، حيث أطلق عليها في البداية المبادرة الإفريقية الجديدة (NAI) في أكتوبر 2001، كإطار لصياغة البيانات والبرامج التي تحقق نهضة إفريقيا والتي تعني إطار متكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا، وقد سبقتها أيضا طرح مبادرة "مؤتمر الاستقرار والأمن والتنمية والتعاون في إفريقيا"، ليتغير اسم المبادرة "الشراكة

1- المرجع نفسه، ص 17.

2- فلاح أمينة، المرجع السابق، ص 23.

الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" ، وأخيرا تم إقرار الصيغة النهائية للمبادرة في اجتماعات أبوجا في أكتوبر 2001.[1]

إن الوتيرة المطردة للنمو الاقتصادي في أفريقيا لم تحقق الطموح المنشود، فلا يزال نحو نصف سكان القارة يعيشون تحت خط الفقر، ما يعني أن معدلات النمو لم تترجم إلى واقع ملموس في زيادة فرص العمل. ولهذا أشاد المؤتمر الاقتصادي الأفريقي لعام 2017 في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا بسياسات الحكم الرشيد ومفعولها في إنجاح التحول الهيكلي في اقتصاديات الدول الأفريقية. ذلك أنه بين بأن نظرية "التحول الهيكلي" تعتمد على تغيير اقتصاديات الدول الأفريقية، من الاعتماد على الزراعة وتصدير الموارد، إلى اقتصاديات تعتمد على الصناعة والخدمات.[2]

ثالثا: مبادرات إرساء دعائم الحكم الراشد في إفريقيا

في ظل التطورات والرهانات التي تعرفها القارة الإفريقية، والحديث الجاري حول مساعي الحكم الرشيد فيها، أصبحت مبادرة النيباد تكتسي أهمية كبيرة باعتبارها الإطار التنظيري والاستراتيجي الذي اعتمده القادة الأفارقة من أجل النهوض التنموي بالقارة، وهذا من خلال إرساء دعائم الحكم الراشد والسلم والأمن ضمن أولوياتها بغية الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة للقارة السمراء. فالحكم الرشيد شرط أساسي للتحول الهيكلي المستدام، ومن دونه لن تحقق الدول الأفريقية أي تقدم أو تنويع في الاقتصاد.

في دراسة له عن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء، قدم البنك الدولي صاحب المبادرة الأولى في طرح مصطلح "أسلوب الحكم" العام 1989 تعريفاً للحكم الراشد بأنه "ممارسة السلطة السياسية لدارة شؤون الدولة"، ثم تطور المفهوم بدقة بعد الدراسة التي

1- المرجع نفسه، ص23.

2- حسن رزاق، المؤتمر الاقتصادي الأفريقي: الحكم الرشيد أساس التنمية، أديس أبابا، موقع الجزيرة الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2017/12/5/

أجراها البنك الدولي العام 1992 عن أسلوب الحكم والتنمية بأنه "أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية".[1]

في أواخر التسعينات، حاول البنك تطوير مفهوم الحكم الراشد ومؤشرات قياسه، حيث ركز على معيارين أساسين متعلقين بمراقبة وتغيير الحكومات، يتعلق المعيار الأول بمضامين سياسية مختلفة كالحقوق السياسية والمدنية وهما (مؤشر المشاركة والمساءلة)، فيما يتعلق الثاني باحتمال استعمال الوسائل العنيفة لتهديد وضع الحكومة ويتعلق الأمكر بمؤشر الاستقرار السياسي.[2]

أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنَّ «الحكم الرشيد» لا يتعلق فقط بالقضاء على الفساد الإداريّ بالمجتمعات، ولكنه يتعلّق أيضاً بإعطاء الأفراد الحقوق والآليات والقدرات للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم اليومية، ومحاسبة حكوماتهم على ما تقوم به، أي أنها خطوة لتطبيق العدالة والمساواة.

في هذا الصدد، أشار الرئيس الجزائري الأسبق عبد العزيز بوتفليقة في القمة الخامسة لبوجا إلى محورية الحكم الراشد في تعجيل التنمية واندماج البلدان الإفريقية في العولمة، واعتبار أن موضوع الحكم الراشد يشكل لب انشغالات الحكومات، حيث يرى أن مبادرة الديمقراطية والحكم الراشد تتكون من عدة عناصر مثل استحداث أو تعزيز عمليات وممارسة الحكم السياسي، دعم المبادرات التي تشجع الحكم الراشد، إضفاء الصبغة المؤسساتية على الالتزامات عن طريق قيادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا لضمان الالتزام بالقيم الجوهرية للمبادرة، ...إخ.[3]

على الرغم من تلك التحديات الكثيرة التي تواجه البلدان الإفريقية مثل انتشار الأسلحة، تفاقم النزاعات الطويلة الأمد، الأنشطة الإرهابية المنتشرة في بعض أجزاء

1- فلاح أمينة، المرجع السابق، ص 43.

2- فلاح أمينة، المرجع السابق، ص 44.

3- المرجع نفسه، ص 34.

القارة،فإنها قد أحرزت تقدما كبيرا فيما يخص تنفيذ الأولويات القطاعية في الشراكة الجديدة، لا سيما في مجال الحوكمة، والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزراعة. كما تتلقى البلدان الإفريقية الدعم من منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز آلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة وكياناتها، التي تعمل لدعم الاتحاد الإفريقي وشراكته الجديدة لتنمية افريقيا ونظام المجموعات التابع لها.

خاتمة

محاولة تحليل الواقع الإفريقي ما هي إلا محاولة لمعرفة الأوضاع السائدة التي خلفتها حقبة طويلة تحت وطأة الاستعمار، وما تركه من موروث انعكس سلبا على حياة الدولة والمجتمع، إضافة إلى انعكاسات السياسات المتبعة إثر مرحلة ما بعد الاستقلال كل ذلك كان له الأثر على بناء الأنساق السياسية والمتمثلة في مشكلة بناء الدولة وشرعية السلطة. فتعزيز الديمقراطية في إفريقيا أمر صعب ومتطلب لا يمكن تحقيقه في ظل تنامي النزاعات الإثنية وكذا طبيعة المجتمعات في إفريقيا، فالعديد من الأنظمة الديمقراطية جديدة ولا تزال هشة نظرا لأن التجارب الديمقراطية الإفريقية لازالت تواجهها تحديات كثيرة ومعقدة لعل أغلبها يكمن في كيفية ترسيخ الدستورية، إعادة بناء دولة ما بعد الاستعمار، منع التدخل العسكري في السياسية، ومحاولة إقامة هياكل إدارة فعالة للتنوع العرقي والإثني لشكل فعال.

فمستقبل المبادرة في ظل الواقع الإفريقي متوقف بالدرجة الأولى على الإرادة السياسية للقادة الأفارقة، ثم عملية تنفيذ تلك السياسات، مع توضيح مسؤوليات هياكل المبادرة والدول الأعضاء عن طريق تحقيق تناسق عملية التنفيذ داخل المبادرة، كما أن نجاح العملية متوقف على التقليل من الاعتماد على المساعدات الخارجية واعتماد الدول الإفريقية على مواردها الذاتية الطاقوية والبشرية.

على العموم، يمكن تقديم بعض التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة:

– ضرورة احترام حقوق الجماعات الإثنية على أسس شرعية، وتحقيق ذلك سوف يجعل من جميع الجماعات (بغض النظر عن لغتها أو دينها أو ثقافتها أو عرقها) قادرة على ممارسة جميع حقوقها على قدم المساواة مع باقي السكان والتعبير بحرية عن تطلعاتهم المشروعة ومحاولة تحقيقها.

– يجب أن تشمل سياسات الدول الحوار بين جميع فئات المجتمع وقطاعاته، وبناء الثقة والتوزيع العادل للموارد، فالمشاركة الفعالة للاثنيات والأقليات في الحياة العامة والتمثيل على جميع المستويات تعد مكونًا أساسيًا لأي مجتمع سلمي وديمقراطي.

– تثبيت الديمقراطية كخيار لا رجعة فيه، ويكون ذلك بالاعتماد على برامج محكمة بقواعد الحكم الراشد المتعارف عليها والمحددة من قبل المراجع والمؤسسات الدولية.

قائمة المراجع

الكتب

7) عبد السلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993.

8) سيد عبد المجيد بكر، الأقليات المسلمة في إفريقيا، الجزء الثاني، إدارة الصحافة برابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 1405.

9) سنان حتاحت، مفارقات الحركات الانفصالية الأوروبية والقومية الكردية، مركز الجزيرة للدراسات، 2018.

الرسائل الجامعية

1) أمال مجناح، الحكم الراشد وإشكالية البناء الديمقراطي في إفريقيا، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الحوكمة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018–2019.

2) إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011–2012.

3) بلقاسم مربعي، آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة: دارسة في النموذج الماليزي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

4) بن بختي عبد الحكيم، المعارضة والترسيخ الديمقراطي في إفريقيا: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص السياسات المقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2016-2017.

5) بشير شايب، مستقبل الدول الفدرالية في أفريقيا في ظل صراع الأقليات: نيجيريا نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011.

6) خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية لعلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

7) سمية بلعيد، النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

المقالات العلمية

3) أيمن السيد شبانة، الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص: التداعيات وسبل المواجهة، مجلة قراءات افريقية، العدد السادس، سبتمبر 2010.

4) راوية توفيق، الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا: شركاء التنمية أم وكلاء الاستعمار الجديد، مجلة قراءات سياسية، العدد 33، سبتمبر 2017.

5) سالم نسرين، أزمة بناء الدولة في إفريقيا: الواقع والرهانات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الأول، العدد 3.

6) غضبان سمية، مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية: تحدي نحو تحقيق السلم والأمن في إفريقيا، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، سبتمبر 2018.

7) ناهض بو حماد، النزاعات الإثنية والعرقية في أفريقيا واستراتيجيات المواجهة، مجلة دراسات افريقية، مركز الدراسات الافريقية، العدد الثاني، 2017.

8) وليد عبد الحي، نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي، مجلة عمران، العدد الرابع، 2013.

الملتقيات العلمية

7) معتز بالله عثمان، أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية، الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، يومي 09-10 ماي 2013، جامعة الدول العربية، القاهرة.

8) محمد آدم كلبو، إشكالية بناء الدولة في إفريقيا، كتاب المؤتمر العلمي للجامعات الإفريقية الموسوم بـ "التواصل والتداخل في إفريقيا"، الخرطوم (السودان)، يناير 2006.

9) عساسي ناصر، براديغم الديمقراطية التشاركية: النموذج الحداثي لدفع ديناميكية التنمية المحلية في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الموسوم بـ: رهانات التنمية المحلية في ظل التوجه نحو بناء الجمهورية الجديدة المنعقد بتاريخ 14 أفريل 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة.

المواقع الإلكترونية

3) قراءة في التعقيدات الاثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ 8 يناير 2018، متوفر على الرابط الالكتروني: www.politics-dz.com

4) قراءة في التعقيدات الإثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ 8 يناير 2018، متوفر على الرابط الالكتروني: www.politics-dz.com

5) حسن رزاق، الجهود التنموية الأفريقية، المؤتمر الاقتصادي الأفريقي: الحكم الرشيد أساس التنمية، أديس أبابا، تاريخ الدخول: 10-01-2021، موقع الجزيرة الإلكتروني، https://www.aljazeera.net/ebusiness/5/12/2017/،

6) حسن رزاق، المؤتمر الاقتصادي الأفريقي: الحكم الرشيد أساس التنمية، أديس أبابا، موقع الجزيرة الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/ebusiness/5/12/2017/

دخول منطقة التجارة الحرة القارية حيز التنفيذ بين معطيات التنمية الإفريقية ومهددات الأمن

The entry into force of the Continental Free Trade Area between the givens of African development and the security threats

-عائشة عبد الحميد.

- جامعة باجي مختار عنابة - الجزائر.

- الإيميل:malekcaroma23@gmail.com

ملخص:

تم إعتماد منطقة التجارة الحرة القارية، وفتحت للتوقيع بتاريخ 21 مارس 2018 في كيغالي، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 30 مايو 2019، أي بعد 30 يوما من استلام صك التصديق الثاني والعشرين في 29 أفريل 2019 وفقا للأحكام القانونية.

ستخضع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لخمس أدوات تشغيلية هي: قواعد المنشأ، منتدى التفاوض عبر الإنترنت، رصد وإزالة الحواجز غير الجمركية، نظام المدفوعات الرقمية ومرصد التجارة الإفريقية.

بعد خمس سنوات من المفاوضات، وقعت 44 دولة إفريقية الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة لإفريقيا، وهي اتفاقية ضرورية للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وتعتبر المنطقة اليوم أكبر منطقة تجارية في العالم، من حيث عدد الدول الأعضاء.

كلمات مفتاحية: منطقة التبادل الحر – التقارب الأمني – الجانب السياسي و الأمني – التهديد اللاتماثلي – الجرائم العابرة للحدود .

ABSTRACT:

The Continental Free Trade Area was approved and opened for signature on March 21, 2018 in Kigali, the agreement entered into force on May 30, 2019, that is, 30 days after receiving the twenty-second instrument of ratification on April 29, 2019 in accordance with the legal provisions.

The AfCFTA will be subject to five operational tools: Rules of Origin, Internet Negotiation Forum, Monitoring and Removal of Non-Tariff Barriers, Digital Payments System and the African Trade Observatory.

After five years of negotiations, 44 African countries signed the agreement establishing the Free Trade Area of Africa, which is a necessary agreement for economic development in Africa, and today the region is considered the largest trade area in the world, in terms of the number of member states.

Keywords: Free exchange area - security rapprochement - political and security aspect - asymmetric threat - cross-border crime

مقدمـــة:

في ظل إنتشار منطقة التبادل الحر الإفريقية القارية والتي صادقت الجزائر عليها وانضمت إليها، صارت كل المعطيات مفتوحة على إعادة التكيف مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

والتي إحتلت الجريمة المنظمة الصدارة من حيث المشاكل الأمنية التي ظلت وباتت تضرب كيان الوكن والعالم بأسره، خاصة في الآونة الأخيرة، اينما استغلت العديد من الظروف المواتية وسرعة وتطور التكنولوجيا وغيرها، حتى أصبحت مؤسسات الإجرام المنظم تشكل جزء لا يتجزأ من النشاط العالمي الجديد، وخلفت هذه الظاهرة تحديات جديدة للأمن والاستقرار في كل من المجتمع الدولي والمجتمعات الوطنية، فتكاثفت الجهود الدولية في هذا المجال للتصدي لهذه الظاهرة، كون أنها ظاهرة تهدد السلم والأمن العالميين في ظل ظروف دولية متغيرة جذريا إقليمية وعالمية، وفي ظل بسط ظاهرة العولمة نفوذها، والأكثر من ذلك غياب الحد المطلوب من القواعد المشتركة في القوانين الجنائية بين الدول المحاربة للجريمة المنظمة إلى الحد الذي اصبحت بعض الدول النامية أو التي تمر بمرحلة إنتقالية هدفا ومسرحا لنشاطات جماعات الإجرام المنظم، وفي هذا الصدد فإن منظمة الأمم المتحدة تعقد إجتماعاتها الدورية كل خمس سنوات لمعالجة ومكافحة الظاهرة دوليا على نحو الحد من تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة المستحدثة.

وتبدو أهمة هذا الموضوع، أنه من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، كونها أصبحت تطال بأنشطتها مختلف بلدان العالم و مختلف شرائح المجتمع وفي جميع الميادين على نحو لا يدع مجال للشك في إنتهاكات حقوق الإنسان وتهديده في سلمه وأمنه.

فكانت مقالتي هذه بمثابة إبراز بعض النقاط الأساسية في التعريف بالظاهرة، وإبراز خصائصها وأوجهها مع التركيز على دور المتغيرات الدولية التي كان لها أثر في تنامي هذه الظاهرة والاسباب الكامنة من وراء تخفي المجرمين وإفلاتهم من المسؤولية الجنائية، مما

يستوجب صياغة نظم قانونية جنائية تسد الثغرات وتحسم الإشكاليات التي تسهل إرتكابهم هذه الجرائم وتملصهم من العقاب.

والأكثر من ذلك، ان كل طبقات وشرائح المجتمع الإنساني تعاني اليوم من هذا الخطر وتعيش مرارته وتتكبد خسائره، خاصة الشرائح البسيطة التي لا تمتلك قدرات للدفاع عن نفسها إلا بالتوعية البسيطة من قبل المختصين بغية تحقيق الأمن العام للاستقرار والعيش.

لذلك فقد كان محور الإشكالية، هو ما مدى تفاعل أو تأثير وأثر المتغيرات الدولية في تنامي وتعدد صور النشاط الإجرامي المنظم؟، وهل يكفي في هذا الصدد التعديل الأساسي للنظام العقابي للتغلب على هذه الظاهرة ؟ وهل هناك من سبل أخرى غير موجودة لإعتماد سياسة جنائية فعالة للحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها؟

وقد إعتمدت في الإجابة على هذه الإشكالية البسيطة منهجا يتراوح بين التحليل بين مختلف النظم القانونية النظرية والمقارنة بين ما استحدثه الواقع العملي لنشاطات الجماعات الإجرامية المنظمة في عصرنا الحالي، ومقترحا بعض الحلول العلمية والتوصيات التي تكاد توازي تطور صور الإجرام المنظم.

نتناول هذه الدراسة من خلال:

- **أولا:** ماذا نقصد بمنطقة التجارة الحرة الإفريقية.
- **ثانيا:** منطقة التجارة الحرة بين معطيات التنمية والمهددات الأمنية.

أولا – ماذا نقصد بمنطقة التجارة الحرة الإفريقية:

1)- التعريف بها:

منظمة التجارة الحرة للقارة الإفريقية (AFCFTA) هي إتفاقية التجارة الحرة الإفريقية القارية تتكون من 49 من دول الإتحاد الإفريقي البالغ عددها 55، وهي تعد المنطقة التجارية الأكبر في العالم، من حيث تعدد الدول المشاركة منذ تشكيل منظمة التجارة

العالمية، حيث تعد منطقة التبادل التجاري في القارة الإفريقية استراتيجية وطنية للاندماج القاري.[1]

حيث تم توقيع 44 دولة من أصل 55 دولة عضو في كيفالي، روندا في 21 مارس 2018، تتطلب الإتفاقية مبدئيا من الدول الأعضاء إزالة التعريفات من 90% من السلع، مما يتيح حرية الوصول إلى السلع بحلول عام 2022 أي بعد مصادقة 22 دولة موقعة في 02 أفريل 2019، أصبحت غامبيا الدولة الثانية والعشرون التي صادقت على الإتفاقية وفي 29 أفريل قامت الجمهورية الصحراوية بإيداع وثائق التصديق ستدخل الإتفاقية حيز التنفيذ في 30 ماري وستدخل مرحلة التشغيل بعد قمة 7 من يوليو 2019.

وتعتبر إتفاقية منظمة التجارة الحرة القارية الإفريقية أحد المشروعات الرائدة في أجندة 2063، وهي الرؤية طويلة المدى للإتحاد الإفريقي الهادفة إلى تحقيق إفريقيا متكاملة ومزدهرة ، وتملك منطقة التجارة الحرة القدرة على تحويل ثروات ملايين الإفريقيين من خلال تعزيز العلاقات التجارية بين الدول الإفريقية.[2]

2)- دخول منظمة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ وأهميتها بالنسبة للجزائر:

بمناسبة مرور أكثر من سنة على توقيع الإتفاقية التاريخية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ودخولها حيز التنفيذ في 30 ماي 2019 ، تخصص مجلة " الجيش " ملف هذا العدد لتسليط الضوء على هذا المشروع الاقتصادي الذي لطالما شكل حلما لإفريقيا وشعوبها والذي من شأنه ضمان الإزدهار لجميع الأفارقة دون استثناء بما أن القارة سوف تولي أولوية لإنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة بشعار " صنع في إفريقيا "،

1- منطقة التبادل التجاري الحر في القارة الإفريقية: إعداد استراتيجية وطنية للإندماج القاري، موقع وكالة الأبناء الجزائرية.

2 - موقع البلاد www.albilad.net

وبطبيعة الحال التطرق أيضا إلى تبعات إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وتأثيرها في اقتصاد الجزائر.

تشهد التنمية في إفريقيا في الآونة الأخيرة تقدما ملحوظا وتسارعا مذهلا يفتح أمامها آفاق التكامل الإقتصادي على مستوى كل القارة الإفريقية... وهذا بشهادة " إبراهيم اسان ماياكي " المدير التنفيذي لوكالة الإتحاد الإفريقي للتنمية " النيباد "..

ففي الوقت الذي يشهد فيه العالم تفككات اقتصادية على غرار " البريكسيت " وخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، تراهن الدول الإفريقية على تحقيق الوحدة والتكامل التجاري القاري، وهو ما تجسد فعلا في دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ في 30 ماي 2019، الذي يعتبر المشروع الرئيسي للإتحاد الإفريقي في سبيل التمكين الاقتصادي، بحيث تم وصفه " بالخطوة التاريخية و" إنتصار للإتلزام الشجاع والواقعي والقاري بالتكامل الاقتصادي ".

لقد خرجت إلى الوجود منطقة التجارية الحرة القارية الإفريقية (ZLECA) المرتقب إعتمادها رسميا خلال القمة الاستثنائية للإتحاد الإفريقي المنعقدة بنيامي (النيجر) يوم 07 جويلية 2019 بعد مسار شاق وطويل من التفاوض حول هذا المشروع الواعد الذي يتطلب تنفيذه الكثير من الوقت والإرادة والعزم من طرف الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي.

في الواقع جاء هذا المشروع الطموح تتويجا لرؤية ومقاربة تعود فكرتها إلى ما يقارب 40 عاما على ضوء " مخطط عمل لاغوس" الذي تم تبنيه سنة 180 غير أن إفريقيا انتظرت لغاية جانفي 2012 حيث انعقدت قمة رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي كي يتم تفعيل مسار إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بحلول ديسمبر 2017 وذلك من أجل المساهمة في التنمية الشاملة لإفريقيا وتكاملها الاقتصادي، وهو القرار الذي أدرج ضمن أجندة الإتحاد الإفريقي لسنة 2063 وبناء على رؤية " إفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية، يقودها مواطنوها وتمثل قوة ديناميكية على الساحة العالمية "، وهو ما يتوافق تماما مع أهداف " معاهدة أبوجا " لسنة 1991 التي اقرت إنشاء " المجموعة الاقتصادية الإفريقية "،

وجاء قرار فتح مسار المفاوضات حول إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في جوان 2015 بجوهانسبورغ عقب القمة الخامسة والعشرون للإتحاد الإفريقي، قبل أن تتوج هذه المناقشات في 21 مارس 2018 بتوقيع إتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارة الإفريقية، لتكتمل المرحلة الأولى من المشروع.

وبمناسبة مرور أكثر من سنة على توقيع الإتفاقية التاريخية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ودخولها حيز التنفيذ في 30 ماي 2019، تخصص مجلة " الجيش " ملف هذا العدد لتسليط الضوء على هذا المشروع الاقتصادي الذي لطالما شكل حلما لإفريقيا وشعوبها والذي من شأنه ضمان الإزدهار لجميع الأفارقة دون استثناء بما أن القارة سوف تولي أولوية لإنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة بشعر" صنع في إفريقيا " وبطبيعة الحال التطرق أيضا إلى تبعات إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وتأثيرها في اقتصاد الجزائر.

يعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مشروعا تضمنته الأجندة الإفريقية لسنة 2063، بحيث سيتيح إقامة سوق تضم 1,2 مليار شخص ويبلغ إجمالي ناتجها المحلي المتراكم أكثر من 2500 مليار دولار، وحسب تقديرات اللجنة الاقتصادية الإفريقية فإن إنشاء هذه المنطقة البينية الإفريقية بنسبة 52,3% عن طريق إلغاء رسوم الاستيراد مع إمكانية مضاعفة هذه النسبة في حالة التقليل من الحواجز غير الجمركية ومكافحة الفساد، كما تمثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سوقا ذات إمكانات ومؤهلات عالية، خاصة إذا علمنا أن عدد سكان إفريقيا سيبلغ – حسب التوقعات – حوالي 2,5 مليار نسمة بحلول عام 2050، كما سينمو اقتصادها بمعدل ضعف معدل نمو البلدان المتقدمة، وقد كشفت دراسة استطلاعية أجرتها مجموعة أكسفورد للأعمال (OBG) حول مقياس الأعمال في إفريقيا لسنة 2019، أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سيكون لها تأثير " إيجابي للغاية " على التجارة البينية الإفريقية، وهذا حسب آراء حوالي 72% من رؤساء المؤسسات الإفريقية الذين شملتهم الدراسة.

كما تجدر الغشارة إلى أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية التي ستصبح أكبر منطقة تجارية حرة في العالم على الإطلاق منذ تاريخ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عام 1995، ستفتح المجال لإنشاء منطقة تجارية ثلاثية حرة، ستشمل كل من السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، ومجموعة شرق إفريقيا (EAC) ومجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC) من جهة، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا والمجوعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) من جهة أخرى، بالإضافة إلى إتحاد المغرب العربي وتجمع دول الساحل والصحراء.

في السياق نفسه، يعتقد المدافعون عن مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أنها تشكل خطوة أساسية وحاسمة في مسار التكامل الاقتصادي الإفريقي وأن تجسيدها سيعطي لا محالة نفسا جديدا لإفريقيا وشعوبها خاصة وأن التكتل التجاري القاري سيعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية للأفارقة بصفة عامة، حيث سيساعد إنشاء سوق قارية موحدة لتجارة السلع والخدمات مع حرية تنقل رجال الأعمال والمستثمرين على تسريع وتيرة إنجاز مشاريع أخرى مثل الإتحاد الجمركي القاري والسوق الإفريقية المشتركة والعملة النقدية الموحدة المرتقب تجسيدها في إطار المجموعة الاقتصادية (CEA).

على صعيد آخر، ستساهم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فيتحويل 55 اقتصادا إفريقيا فرديا إلى سوق كبيرة أكثر إنسجاما وتماسكا، كما ستسمح باستغلال جماعي أمثر لخزان إفريقيا الغني بالأراضي الخصبة والموارد الطبيعية وخلق فضاءات اقتصادية داخلية أكبر وأكثر استدامة بشكل يسمح للفاعلين الاقتصاديين بالعمل من أجل تحقيق التنمية المنشودة لإفريقيا تكون قوية وقادرة على المرافعة بصوت واحدة عن اهتماماتها وإنشغالاتها والدفاع عن مصالحها على الساحة الدولية.

كما يرى مساندو إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أنها ستشكل سوقا اقتصادية واسعة لأكثر من مليار مستهلك وهو ما سيستقطب اهتمام كبرى المجموعات

الصناعية الأجنبية للاستثمار في القارة وإرساء شراكات مع مستثمرين أفارقة تطلعا لإنشاء مصانع في مختلف القطاعات.

في المقابل يبدي عدد من الملاحظين والخبراء الاقتصاديين بعض التحفظات إزاء هذا المشروع متحججين بضعف البنية التحتية لبعض الدول الإفريقية، لاسيما في مجال النقل وشبكات الطرق ونقص التكامل والإنسجام بين اقتصاد الدول الإفريقية وهو ما سيشكل عائقا أمام تطوير التجارية البينية الإفريقية.

وبعيدا عن تأرجح ردود الأفعال بين التفاؤل والتشاؤم، لا أحد يشك في أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تعتبر أهم مشروع إفريقي لطالما حلمت به الدول الإفريقية وعملت على تجسيده، لاسيما وأنه يتعلق بأكبر سوق قارية تحمل أمالا كبيرة لشعوب هذه المنطقة من العالم من جهة، ورهانات مستقبلية كبيرة ومتعددة من جهة أخرى من أهمها: النمو الديمغرافي، إنعكاسات التغيرات المناخية، الاستقرار السياسي، تسيير الموارد وتطوير البنية التحتية والتعليم و التكوين.

3)- أهميـة منطقة التجارة الحرة القاريـة الإفريقية بالنسبة للجزائر:

بحكم أن الجزائر معنية مباشرة بإنشاء هذا الفضاء الاقتصادي الجديد، فقد إلتزمت بالإتفاق المبرم بخصوص إقامة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلال التوقيع عليه خلال القمة الاستثنائية التي عقدها الإتحاد الإفريقية في 21 مارس 2018 بكيغالي (رواندا)، لتنظم إلى 52 دولة إفريقية موقعة من اصل 55 من أعضاء الإتحاد الإفريقي، بما فيها 22 دولة صادقت على الإتفاقية وأخطرت رسميا المنظمة القارية بذلك.

إن توقيع الجزائر على هذه الإتفاقية المهمة يثبت مرة أخرى وفاءها بإلتزاماتها تجاه القارة الإفريقية المكرس في دستورها وبناء على إيمانها القاطع بأن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستحقق لها منافع اقتصادية – على المدى المتوسط – خاصة في إطار سياسة التنمية والتنويع الاقتصادي الذي تنتهجها.

يجدر القول بأن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية قد يشكل – حسب الملاحظين – فرصة سانحة للجزائر لمواصلة مسار تطوير وإنعاش صادراتها خارج نطاق المحروقات ما يفتح أمامها أبواب السوق الإفريقية التي ستنفتح بدورها على المنتج الجزائري.

كما يرى البعض بأن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تتماشى مع السياسية الاقتصادية للجزائر بما يعود عليها بالفائدة، خاصة في مسار تنويع اقتصادها والرفع من صادراتها من خلال البحث عن أسواق جديدة في إفريقيا بما أن المنتجات الجزائرية قادرة على المنافسة وخوض غمار السوق القارية، بالتالي توفر منطقة التجارة الحرة الإفريقية فرصا هائلة بالنسبة للجزائر في سبيل تطوير وتكثيف تعاملاتها التجارية مع الدول الإفريقية بعد أن شهدت تراجعا ملحوظا في السنوات الأخيرة بحيث بلغ حجم التبادلات التجارية مع البلدان الإفريقية خلال سنة 2018 حوالي 3,5 مليار دولار، منها 1,3 مليار دولار من الواردات (ما يعادل 3% من إجمالي الواردات الجزائرية) و 2,2 مليار دولار من الصادرات (ما يعادل 5% من إجمالي الصادرات الجزائرية).

ومن الناحية الاقتصادية يدعم المسؤولون والمتعاملون الاقتصاديون في الجزائر هذه المبادرة القارية من خلال تقديم مساهمتهم في تنفيذها، لاسيما وأن بلادنا تزخر بموقع جغرافي استراتيجي مميز يؤهلها لأن تشكل بوابة إفريقيا شمالا، بالإضافة إلى توفرها على الكثير من المؤهلات والإمكانيات بشرط أن يتم تبني ديناميكية اقتصادية حقيقية وخلق بيئة مناسبة لتقوية الإنتاج وتعزيز الاستثمار ورفع حجم الصادرات.

إن كل هذا الإهتمام بدخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ لا يجب أن يغطي جملة النقائص والتحديات المستقبلية المتعلقة بالتكامل الإقليمي الإفريقي، لذا فإن الكرة اليوم في مرمى القادة الأفارقة من أجل أن يلعبوا دورهم الكامل في المساهمة في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية ومن ثمة تحقيق حلم إفريقي طال إنتظاره.[1]

1– إسماعيل جنادي، دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ، مجلة الجيش، العدد 672، جويلية 2019، ص 53.

ثانيا- منطقة التجارة الحرة بين معطيات التنمية والمهددات الأمنية:

أمام التهديدات والتحديات الأمنية التي فرضتها العولمة تبنت الجزائر مقاربة شاملة ومتكاملة الأبعاد بإشراك جميع الأطراف والفواعل داخليا وخارجيا، إقليميا ودوليا، ضمان أمن وسلامة بلادنا وصيانة سيادته.

1)- تامين الحدود الجزائريــة من التهديدات اللاتماثلية:

فقد فرضت هذه البنية أشكالا جديدة من التهديدات الأمنية على الدول، والجديد في هذه الأشكال هو التداخل، التشابك والتعقيد والتي تعرف بالتهديدات اللاتماثلية والتي أهمها:

أ)- الإرهاب العابر للحـدود:

استغلت التنظيمات الإرهابية حالة اللااستقرار في العالم لتكثيف نشاطاتها، لتتمدد في المجالات الحيوية سواء في المناطق الغنية بالثروات الطبيعية، وتعتمد على إيديولوجية الاستيلاء على الأرض والموارد من خلال تدمير كل مؤشرات ومقومات الدولة الوطنية خاصة إذا كانت هاته الأخيرة هشة، وإن خطر الإرهاب في عصر العولمة تخطى جميع الحدود، الثقافات والديانات حيث لا يمكن ربطه بديانة أو جنسية أو عرق معين.

ب)- الجريمة المنظمة العابرة للحدود:

تلتقي الجريمة المنظمة مع الظاهرة الإرهابية في عنصر التنظيم والعمل غير المشروع، ويتميزان بوجود طابع علائقي من حيث التعاون الوظيفي، إن هذا الإرتباط الوظيفي والتنظيمي بين التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة، التي تحولت من خلاله إحدى أهم مصادر التمويل المالي للعناصر الإرهابية، كما استغلت الجريمة المنظمة حالة اللااستقرار وإنتشار النزاعات المسلحة لتفعيل أنشطتها مثل تجارة المخدرات، الكوكايين والاسلحة في جميع أنحاء العالم، ففي منطقة الساحل ساهمت الأزمة الليبية في إنتشار الأسلحة ورواج تجارتها، مما إنعكس ذلك بشكل كبير على الأمن في المنطقة أدت إلى نشاط غير مسبوق للتنظيمات الإرهابية.

ت)- الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر:

يشير تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في 12 ديسمبر 2017 أن الهجرة أصبحت واقعا عالميا آخذا في الإتساع، حيث يقدر عدد المهاجرين بـ 258 مليون وتضاعفت نسبة المهاجرين بـ49% مقارنة بسنة 2000، وإزدادت نسبة المهاجرين من 2,8% إلى 3,8% من سكان العالم ، ومن بين التحديات الأمنية التي تطرحها الهجرة غير الشرعية إرتباطها بجماعة الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية ، فحسب دراسة للوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي في الحدود الخارجية للدول الأعضاء "Frontex" أن الإتجار بالبشر أكثر ربحا من السلاح والمخدرات، كما تلجأ التنظيمات الإرهابية إلى إنتهاج أسلوب خطف الرهائن والمطالبة بالفدية كآلية إضافية للتمويل، وتجدر الإشارة إلى المساعي الحثيثة للجزائر في مختلف المحافل الدولية لتجفيف منابع التنظيمات الإرهابية عبر قيادتها لمبادرة تجريم دفع الفدية والتي تكللت بقرار مجلس الأمن 19/04 في ديسمبر 2009 الذي يجرم مثل هذه الأعمال.

ث)- التهديدات الإلكترونية (سيبرانية):

لم تعد التهديدات مرتبطة بالحدود الجغرافية، بل تعدت للحديث عن الأمن الإلكتروني، فقد تحول الفضاء الإلكتروني إلى مجال لعديد الأنشطة كالتخريب، التجسس والدعاية الهدامة واستهداف البنى التحتية الحساسة للدول وحتى تعطيل الأنظمة والمعدات العسكرية، ولم يعد استغلال الفضاء الإلكتروني مقتصرا على الدول والحكومات، بل تعدى إلى التنظيمات الإرهابية، التي تستغله للتجنيد والتواصل وحتى للتخطيط وتنفيذ العمليات الإرهابية مثل ما شهدته عديد العواصم الأوروبية في السنوات الأخيرة، وظهر ما يسمى بالإرهاب الإلكتروني وهو ما دفع العديد من الدول لإتخاذ تدابير لتعزيز أمنها الإلكتروني بما يسمى بالقوة السيبرانية.[1]

1- مراح محمد، تأمين الحدود في ظل العولمة والتهديدات اللاتماثلية، مجلة الجيش، العدد 662، سبتمبر 2018، ص 32، يصدر الجيش الوطني للمنشورات العسكرية

2)- تصدي القانون الجزائري للجرائم المنظمة الأمنية العابرة للحدود الوطنية:

لقد فرضت الطبيعة الخاصة لجرائم المخدرات والجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية بتنظيمها المحكم وتخطيطها الدقيق نفسها على المجتمع الدولي إلى تبني العديد من الإجراءات والآليات لمكافحتها نظرا للإنعكاسات الخطيرة التي تمس المصالح العليا لسائر بلدان العالم وذلك بتوحيد الجهود الدولية لإنجاح نظام الرقابة الدولية.

أ)- المخـدرات:

تتمثل التدابير التي اتخذتها الدول في الكشف عن جرائم المخدرات والحد منها، في إستحداث ما يعرف بنظام التقديرات، وهو نظام يلزم الدول الأطراف بتحديد احتياجاتهم من العقاقير المخدرة المخصصة للأغراض الطبية والعلمية سنويا، ويتم ذلك بتحديد الكمية والكيفية التي تنتج بها العقاقير وضرورة الحصول على تراخيص كتابية من السلطات المختصة بدولهم لتحديد جهاز يختص بتحديد المساحات الخاصة بزراعة المواد المخدرة واستخراج شهادات التصدير والاستيراد لكل راغب في ممارسة نشاط له علاقة بالعقاقير.[1]

كما تجسدت الجهود الدولية في السعي إلى التعاون القضائي بحث الدول الأطراف للإعتراف بمبدأ العود الدولي في قوانينها الوطنية لتتيح المجال أمام تنفيذ الأحكام الجنائية الصادرة من محاكم أجنبية لإكتساب حجية الشيء المقضي به أمام القضاء الوطني ولمعاملة مرتكبي جرائم المخدرات كعائدين ، والعمل على تيسير طرق تبليغ الإنابة القضائية الخاصة بجرائم المخدرات عن طريق وزراء العدل مباشرة كبديل عن طريق الدبلوماسية التي تستغرق وقتا طويلا.[2]

1- مجاهدي إبراهيم، آليات القانون الدولي والوطني للوقاية والعلاج من جرائم المخدرات، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 05، 2011، ص 85-86 .

2- عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار هومة، 2018، ص 87.

وحدد القانون الجزائري جميع المواد المصنفة كمخدرات أو مؤثرات عقلية أو سلائف على سبيل الحصر في جداول أربعة تلحق بالقانون بقرار من الوزير المكلف بالصحة[1]، حيث صدر القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير الشرعيين، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد صادقت الجزائر على الإتفاقية الأممية المتعلقة بمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية بتاريخ 20 ديسمبر 1988 ووفقا للمرسوم الرئاسي رقم 95-41 المؤرخ في 28 يناير 1995.

ب)- الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية:

لقد شكل التطور العلمي والتقدم التكنولوجي في جميع مجالات الاتصالات والمواصلات وإنتشار الاسواق العالمية والعمل على توحيد التجارة في سهولة تنقل البضائع والأفراد إلى توسيع النشاط الإجرامي بشكل اصبح يتعدى حدود الدولة والدولتين ليصبح عالميا.

وتعد الجريمة المنظمة إحدى مظاهر هذا التطور ، وهي من الجرائم المعقدة التي تمتد على نطاق واسع ، ويتم تنفيذها من طرف مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم وتهدف إلى تحقيق الثراء للمشتركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي.[2]

وينصرف المفهوم الحقيقي للجريمة المنظمة إلى نوع واحد من الجرائم ، والذي يرتكز على الصفة المؤسسية والتي من لوازمها الاستمرارية، كما أن الجريمة المنظمة في حقيقتها

1- قاسي سي يوسف ، مكافحة جرائم المخدرات في القانون الدولي والمحلي والتشريع الإسلامي، معارف، قسم العلوم القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، العدد 10، جوان 2011، ص 83 .

2- مايا خاطر، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها ، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد 27، العدد 03، 2011، ص 511.

ما هي إلى جرائم عادية جرمتها معظم القوانين العقابية وحددت لها عقوبات جزائية، فجرائم القتل والإعتداء وتجارة الجنس وغسيل الأموال كلها من الجرائم العادية التي تعاقب عليها القوانين، إلا أنها أصبحت الآن توصف بأنها جرائم منظمة متى تم تنفيذها بواسطة جماعات منظمة.

وتكتسب الجريمة المنظمة وصف الجريمة المنظمة إذا توافر فيها شرطان: الشرط الأول وهو شرط الخطورة الذي يستخلص من كونها جريمة يعاقب عليها بعقوبة سالبة للحرية مدة تزيد على أربع سنوات أو بعقوبة أشد والشرط الثاني: شرط التنظيم الذي يستخلص من إرتكابها بواسطة جماعة منظمة تتكون من ثلاث أشخاص فأكثر، وتقوم بفعل مدبر بإرتكاب واحدة من أكثر الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

وتتميز الجريمة المنظمة بالتنظيم والبناء الهيكلي المتدرج حيث يعد التنظيم الدقيق من أهم خصائص الجريمة المنظمة ومن أخطر عناصرها التي تميزها عن غيرها من الجرائم الأخرى، فلابد من نظام يبين آلية العمل ويقسم المهام بين الأعضاء ويحدد طبيعة العلاقة فيما بينهم في الجريمة المنظمة، ويساهم هذا البناء المتدرج في إخفاء شخصية رؤساء التنظيم.[1]

وترتكز على التخطيط الدقيق لتحقيق أهداف الجماعات الإجرامية المنظمة لأن عمل الجماعات يتصف بالمستوى العالي من الدقة والإنضباط في التخطيط والتنسيق والتنفيذ والإستعانة بأخصائيين في مختلف المجالات الاقتصادية والقانونية والإجتماعية وبخبراء في مجال الحاسوب والمعلوماتية والهندسة والأسلحة.

وتصنف الجريمة بأنها عابرة للحدود الوطنية في الحالات التالية: إذا إرتكبت في دولة وجرى التخطيط والإعداد أو التوجيه أو الإشراف من دولة أخرى، أو إذا ارتكبت في دولة

1- مايا خاطر، المرجع السابق، ص 514.

ولكن اشتركت في إرتكابها جماعة إجرامية تمارس نشاطات إجرامية في أكثر من دولة واحدة أما الحالة الثالثة إذا إرتكب الجرم في دولة وكان له الاثر في دولة أخرى.

تعرف الأنتربول أو المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الجريمة المنظمة بأنها مجموعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بإرتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا إلى تحقيق الربح دون التقيد بالحدود الوطنية.[1]

كما تعرفها إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عابرة للحدود الوطنية بموجب المادة 02 المعتمدة في 15 نوفمبر 2000 بأنها:" الإتفاق الإتفاق مع شخص أو أكثر على إرتكاب جريمة خطيرة لغرض له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالحصول على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"، والتي صادقت عليها الجزائر بالمرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 05 فيفري 2002.[2]

ومن صور الجريمة التي يمكن أن تكون جريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية :

أ- جرائم الإتجار بالأشخاص: بموجب المواد 303 مكرر 4 إلى 303 مكرر 15 من قانون العقوبات المعدل والمتمم.

ب- جرائم الإتجار بالأعضاء: المواد 303 مكرر 16 إلى 303 مكرر 29 .

ج- جرائم تهريب المهاجرين: بموجب المواد 303 مكرر 30 إلى 303 مكرر 41.

د- جرائم تبييض الأموال طبقا للمادة 389 مكرر وما يليها من نفس القانون.[3]

وكذا القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها ، المعدل بالأمر رقم 12-02 المؤرخ في 13 فيفري 2012.

1- أنظر النظام الاساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول) لعام 1956.

2- عبد الله أوهايبية ، مرجع سابق، ص 286 .

3- أنظر: قانون العقوبات الجزائري، بموجب الأمر رقم 66-15 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المعدل والمتمم ، آخر تحديث بموجب القانون رقم 16-02 المؤرخ في 19 يونيو 2016، وكذا قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر رقم 66-156 المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 15-02.

ت)- جرائم الإرهاب والجرائم الماسة بأمن الدولة وجريمة تبييض الأموال:

تعد جرائم الإرهاب والجرائم الماسة بأمن الدولة وجرائم تبييض الأموال من الجرائم التي تهدد كيان الدولة وتزعزع استقرارها نظرا لإنعكاساتها الخطيرة على الجانب الاقتصادي والسياسي للمجتمع، لذا فقد خول المشرع لمكافحتها ضرورة التضييق على مظاهر الحق في الحياة الخاصة.

تعرف جرائم الإرهاب[1] بأنها الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جامعة أو دولة ينتج عنه رعبا يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما.

وقد عرفها المرسوم التشريعي رقم 92-03 المؤرخ في 30 ديسمبر 1992:" كل مخالفة تستهدف أمن الدولة، السلامة الترابية، استقرار المؤسسات وسيرها العادي"[2]

وعرفت الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب جرائم الإرهاب في المادة الأولى (01) الفقرة الثانية (02) بأنها:" كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به ايا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.[3]

---

[1]- أنظر المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم 92-03.

[2]- منتصر سعيد حمودة، الإرهاب الدولي، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص 379.

[3]- أنظر المادة 1 فقرة 2 من اتفاقية التعاون العربي لمكافحة الإرهاب لعام 1998.

كما تعرف بأنها اللجوء إلى أشكال من القتال قليلة الأهمية بالنسبة للأشكال المعتمدة في النزاعات التقليدية ألا وهي قتل السياسي أو الإعتداء على الممتلكات[1]، أو بأنها استراتيجية تتسم بعنف دولي الطابع تدفعها إيديولوجية صممت لإدخال الرعب في فئة من مجتمع ما، لتحقيق مكاسب سلطوية أو دعائية لحق أو ضرر، يصرف النظر عن الجهة المستفيدة، سواء كان المنفذون يعملون لمصلحتهم أو لمصلحة غيرهم.

وحدد المشرع الجزائري الجريمة الإرهابية بموجب المادة الأولى (01) من القانون 02-03 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب، حيث نصت على أنه: " يعتبر عملا تخريبيا أو إرهابيا في مفهوم هذا المرسوم التشريعي، كل مخالفة تستهدف أمن الدولة والسلامة الترابية، واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي:

- بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو إنعدام الأمن من خلال الإعتداء على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المس بممتلكاتهم.
- عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطريق والساحات العمومية.
- الإعتداء على المحيط وعلى وسائل المواصلات والنقل والملكيات العمومية والخاصة، والإستحواذ عليها أو احتلالها دون مسوغ قانوني، وتدنيس القبور أو الاعتداء على رموز الجمهورية.
- عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام.
- عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتها، أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات.

إن الجرائم الإرهابية المقررة في المواد 87 مكرر إلى 87 مكرر 9 من قانون العقوبات والتي أضيفت إلى قانون العقوبات بالقانون رقم 95-11 المعدل والمتمم له، وهي

1- باخورية دريس، جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، والمغرب أنموذجا) ، دفاتر السياسة والقانون، جامعة فرحات عباس، ورقلة، الجزائر، العدد 11، جوان 2014، ص 101.

الجرائم التي كانت منظمة بتعاون خاص صادر بمرسوم تشريعي رقم 92-03 المعدل والمتمم والخاص بمكافحة الإرهاب والتخريب المؤرخ في 30 سبتمبر 1992.[1]

ورتب عقوبات جزائية ردعية تصل إلى حد السجن المؤبد، وجرم كل الأفعال التي تساهم في ذلك سواء كانت إنشاء، مشاركة، إنخراط، تنظيم، أو تسيير مهما كان شكلها سواء عن طريق جمعيات أو مجموعات أو منظمات.

الخاتمـة:

تسعى إتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى تنفيذ خطة الأمم المتحدة لسنة 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما الهدف الثامن منها المتمثل في العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف التاسع حول تعزيز الصناعة والهياكل الأساسية، وتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع المنصوص عليه في الهدف الثاني، مع الاستفادة من الخدمات الصحية والرفاه باسعار معقولة التي جاءت في الهدف الثالث.

يمكن أن تساهم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلال دعم التصنيع والتنمية الاقتصادية في إفريقيا في التقليل من تبعية إفريقيا للموارد الأجنبية خارج القارة، مما سيمكن إفريقيا من تمويل تنميتها بشكل أفضل تماشيا مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

تصب مساعي منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في مضمون الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة الذي يلتزم بـ" عدم تهميش اي فرد " وأن " تكون أكثر الفئات حرمانا هي أول من يستفيد من الإعانة ". ومن أجل تحقيق هذه الغاية، بات من الضروري على جميع الحكومات الإفريقية تطبيق الإجراءات المرافقة لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على غرار خطة عمل الإتحاد الإفريقي لتعزيز التجارة البينية الإفريقية، بالإضافة

---

[1]- النصوص القانونية الصادرة بالنسبة لجرائم الإرهاب والتخريب.

إلى ضرورة استثمار القطاع الخاص الإفريقي في الفرص التي توفرها إتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

قائمة المراجع:

- منطقة التبادل التجاري الحر في القارة الإفريقية: إعداد استراتيجية وطنية للإندماج القاري، موقع وكالة الأبناء الجزائرية.
- على موقع البلاد www.albilad.net
- إسماعيل جنادي، دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ، مجلة الجيش، العدد 672، جويلية 2019، ص 53.
- مراح محمد، تأمين الحدود في ظل العولمة والتهديدات اللاتماثلية، مجلة الجيش، العدد 662، سبتمبر 2018، ص 32، يصدر الجيش الوطني للمنشورات العسكرية.
- مجاهدي إبراهيم، آليات القانون الدولي والوطني للوقاية والعلاج من جرائم المخدرات، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 05، 2011، ص 85-86 .
- عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار هومة، 2018، ص 87.
- قاسي سي يوسف ، مكافحة جرائم المخدرات في القانون الدولي والمحلي والتشريع الإسلامي، معارف، قسم العلوم القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، العدد 10، جوان 2011، ص 83 .
- مايا خاطر، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها ، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد 27، العدد 03، 2011، ص 511.
- مايا خاطر، المرجع السابق، ص 514.
- أنظر النظام الاساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول) لعام 1956.
- عبد الله أوهايبية ، مرجع سابق، ص 286 .
- أنظر: قانون العقوبات الجزائري، بموجب الأمر رقم 66-15 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المعدل والمتمم ، آخر تحديث بموجب القانون رقم 16-02 المؤرخ في 19 يونيو

2016، وكذا قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر رقم 66-156 المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 15-02.

- أنظر المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم 92-03.
- منتصر سعيد حمودة، الإرهاب الدولي، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص 379.
- أنظر المادة 1 فقرة 2 من اتفاقية التعاون العربي لمكافحة الإرهاب لعام 1998.
- باخورية دريس، جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، والمغرب أنموذجا) ، دفاتر السياسة والقانون، جامعة فرحات عباس، ورقلة، الجزائر، العدد 11، جوان 2014، ص 101.
- القانونية الصادرة بالنسبة لجرائم الإرهاب والتخريب:
- المرسوم التشريعي رقم 92-03 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 يتعلق بمكافحة الإرهاب والتخريب.
- المرسوم التنفيذي رقم 92-387 المؤرخ في 20 أكتوبر 1992 المتعلق بإنشاء مجالس قضائية خاصة.
- المرسوم التشريعي رقم 93-05 المؤرخ في 19 أفريل 1993 المتعلق بمكافحة الإرهاب والتخريب.
- المرسوم الرئاسي رقم 11-90 المؤرخ في 23 فيفري 2011 يتعلق بإستخدام وتجنيد الجيش الوطني الشعبي في إطار مكافحة الإرهاب والتخريب.
- القانون رقم 15-06 المؤرخ في 15 فيفري 2015 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها المعدل للقانون 05-01 .

المواءمة بين ثلاثية الفقر،التنمية وحقوق الإنسان: تحدٍّ حقيقي للحوكمة التنموية الإفريقية.

Harmonization of the Triad of Poverty, Development and Human Rights: A Real Challenge for African Development Governance

علي معزوز

كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة

البويرة، الجزائر

a.mazouz@univ-bouira.dz

ملخص:

تعاني أغلب الدول الإفريقية من الفقر، وفي الكثير من الأحيان من الفقر المدقع، ويؤثر ذلك بشكل مباشر على الإنسان الإفريقي، وعلى المجتمعات الإفريقية، ويمتد تأثيره إلى المجتمع الدولي. وإذا كانت التنمية هي الوسيلة الأساسية للقضاء على الفقر والتخلف، فإن العملية التنموية في إفريقيا، وحتى تكون ناجعة، يجب أن تستهدف الإنسان الإفريقي، وأن تتم بواسطته ولأجله.وعلى الدول الإفريقية أن تبتعد عن تلك المسارات التنموية المضلّلة، المبنية على التّضحية بحقوق الإنسان بذريعة تحقيق التنمية. وعليها أن تدرك كذلك أن الإنسان هو محور العملية التنموية الفعلية الشاملة والرشيدة. وأن أي عملية تنموية لا تحترم حقوق الإنسان بشكل اللازم سيكون مآلها الفشل.

لذلك فإن المواءمة ما بين ثلاثية الفقر، التنمية وحقوق الإنسان، وإن كانت تشكل تحديا حقيقيا لحوكمة التنمية في إفريقيا، إلا أنها ممكنة بل مطلوبة ولازمة. وتتحقق بضرورة تبني نهج تنموي إفريقي قائم على الحوكمة واحترام حقوق الإنسان، من أجل تحقيق حوكمة تنموية إفريقية مستدامة، للإنسان الإفريقي وبالإنسان الإفريقي.

الكلمات المفتاحية: الفقر، التنمية، حقوق الإنسان، حوكمة تنموية إفريقية، المواءمة.

ABSTRACT:

Most African countries suffer from poverty, and in many cases extreme poverty.This position affects directly African people and African societies too, until international community. And if development process is the basic means to eradicate poverty and underdevelopment, and in order to be effective. It must be geared towards the African human being, and should be done by him and for him.

African countries should get away from these misleading developmental paths, which are based on sacrifying human rights allegedly for achieving development. It should also realize that the human being is the axis of the inclusive, effective and rational development process. And that any development process that does not properly respect human rights, will be doomed to failure.

Therefore, harmonizing poverty, development and human rights, even when they formed a real challenge to the governance of development in Africa, is not only possible but it is required and needed. And would be achieved by the necessity of adopting an African development approach based on governance and respect for human rights, in order to achieve sustainable African development governance for the African and the African human being.

Key- words: poverty, development, human rights, African developmental governance, harmonization

مقدمـــــــــة:

يُعدّ الفقر أحد المعوقات الأساسية التي تعاني منها الدول النامية، خاصة الإفريقية منها، حيث يقتل الفقر في إفريقيا أكثر مما تقتله الأسلحة، بل إن ما يقتله يفوق بكثير ما خلفته جرائم إبادة جماعية كالتي حدثت في روندا مثلا.

ويؤثر الفقر والتخلف بشكل مباشر على الإنسان، كما يؤثر على المجتمعات الوطنية، ويمتد تأثيره إلى المجتمع الدولي، فيصبح عاملا مهددا للأمن والسلم الدوليين الإقليمي والعالمي.

ولا سبيل للقضاء على الفقر والتخلف إلا عن طريق التنمية، باعتبارها الوسيلة الأنجع لذلك، وفي تلازم واضح ما بين الأمرين، لا تتحقق التنمية إلا بمحاربة الجوع والفقر والتخلف، وهو الهدف الأساسي الذي تسعى التنمية إلى تحقيقه؛ لأن الحق في التحرر من الجوع يشمل الحد الأدنى للتنمية.

ورغم نبل ومحورية هذا الهدف الذي تسعى التنمية إلى تحقيقه، إلا أن ذلك لا يجب أن يتم على حساب الإنسان نفسه، وحقوقه الأساسية، فالإنسان هو محور التنمية، وفاعلها الأساس، ولا يجب على السّلط الحاكمة التذرع بالتنمية من أجل تبرير انتهاك حقوق الإنسان.

حدث ويحدث ذلك فعلا في إفريقيا، حيث تنتهج بعض الدول الإفريقية مسارا تنمويا مغلوطا، مبني على التضحية بحقوق الإنسان والديمقراطية بجعل كل منهما ذريعة لتحقيق التنمية، فتُسقِط حقوق المواطن، وتهمّش دوره، في انتظار تحقيق التنمية المنشودة. دون إدراك من هذه الأنظمة إلى أن المرتكز المحوري لأي عملية تنموية فعلية، شاملة، حكيمة ورشيدة لا يتحقق إلا بدور فعال وتشاركي للقاعدة المجتمعية العريضة، انطلاقا من تمتعها بحقوقها الأساسية واستثمار قدراتها وإطلاق طاقاتها، وجعلها تشعر بالانتماء، وكل ذلك من مقتضيات الحوكمة التنموية الصحيحة.

فالمساواة وعدم التمييز والمشاركة والشفافية والمساءلة والتعليم والصحة...، كلها من حقوق الإنسان، وهي في نفس الوقت من مقتضيات الحوكمة، ومؤشرات لها؛ لذلك؛ فانتهاكها سوف لن يؤدي إلا إلى مزيد من التخلف والفقر والصراع والحروب؛ انطلاقا من كل ذلك؛ أصبح ضروريا جدّا تبني نهجا تنمويا حكيما يوائم بين كل هذه المقتضيات.

وإذا كان التلازم في افريقيا حتمي ما بين ثلاثية الفقر ، التنمية وحقوق الإنسان، فإن المواءمة بينها أيضا أمر ممكن ولازم لتحقيق حوكمة تنموية افريقية مستدامة، هدفها الإنسان الإفريقي ووسيلتها الإنسان الإفريقي.

ضمن هذه المقاربة التنموية التوفيقية، نسعى من خلال هذه المداخلة لمعالجة **إشكالية المواءمة والموازنة مابين ثلاثية الفقر ، التنمية وحقوق الإنسان ، وهي في الأصل غير متناقضة، ولكنها في الممارسة تعاني من توظيف ذرائعي خاطئ من قبل الأنظمة الحاكمة؛ لتبرير إما فشلها في إطلاق مسارات تنموية حقيقية لفائدة شعوبها، أو لتبرير انتهاكها المستمر لحقوق شعوبها تحت ذريعة التنمية.**

وذلك وفق نقطتين أساسيتين سيتم تطوريهما مع تحرير المداخلة، تتعلق الأولى: **بجدلية العلاقة ما بين ثلاثية الفقر ، التنمية وحقوق الإنسان في المقاربة التنموية الإفريقية**، وأما النقطة الثانية فتتمحور في: **كيفية وضرورة تجاوز هذه الجدلية والمواءمة والموازنة بين مختلف هذه العناصر الداخلة في العملية التنموية، لتحقيق حوكمة تنموية افريقية رشيدة تحارب الفقر وتستهدف التنمية، وتجعل الإنسان محورها، ولا تضحي بحقوقه.**

المحور الأول: جدلية العلاقة بين ثلاثية الفقر، التنمية وحقوق الإنسان في المقاربة التنموية الإفريقية.

تصطدم أغلب البرامج التنموية في إفريقيا بواقع التلازم المطلق ما بين الفقر والتنمية وحقوق الإنسان، والتي تبدو للوهلة الأولى وكأنها مضامين متناقضة، فإذا أصبح الفقر في إفريقيا واقعا مميزا للقارة، بل الفقر المدقع ينال من عدد معتبر من سكان إفريقيا **(أولا)**؛ فإن التنمية في إفريقيا هي ضرورة قصوى للقضاء على هذا الفقر وضمان –على الأقل– الحد الأدنى

للعيش الكريم، وقد جعلت المقاربة الإفريقية التنمية حقا من حقوق الإنسان الإفريقي، وحق للشعوب الإفريقية كذلك، وركّزت عليه إلى درجة التضحية أحيانا بباقي حقوق الإنسان(**ثانيا**).

أولا: الفقر في إفريقيا: من الفقر إلى الفقر المدقع

أمام صعوبة إعطاء مفهوم جامع مانع وشامل للفقر –خاصة من الناحية القانونية– يمكن القول أن الفقر يرتبط بالحق في الحياة، إذا كان فقرا شديدا مدقعا، أو يرتبط بالحق في العيش الكريم في مستوى أقل شدّة من النوع الأول.

وبالرغم من تعدد محاولات التعريف[1]، يبقى الفقر أحد المشاكل العالمية الذي تعانى منها الدول النامية، والإفريقية على وجه الخصوص، لكن لا يقتصر عليها، إنما تعاني منه الدول المتقدمة أيضا، حيث اتسعت فيها الفجوة والهوة بين الفقراء والأغنياء[2].

---

[1]– عرّف تقرير التنمية البشرية لعام 1997 الفقر من منظور التنمية البشرية بأنه: "الحرمان من الخيارات الأساسية والفرص اللازمة للتنمية البشرية، مشيرا إلى الحرمان الإنساني الذي تعاني منه دول الجنوب". في تفاصيل ذلك انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1997، على الموقع:www. un. org/ar/esa/hdr/؛ في محاولات تعريف الفقر وتعداد أنواعه انظر: محمد عبد الشفيع عيسى، الفقر والفقراء في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2012. ص8–10.

[2]– محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني ومضمون حقوق الإنسان، دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة"، مركز الإعلام الأمني، ص11. منشور على الموقع الإلكتروني:www. policemc. gov. bh، تجدر الإشارة هنا أن الدول الغنية المتقدمة تعاني من تفاوت حاد داخل كل منها بين فئات غنية وأخرى فقيرة، وقد أبرز هذه الحقيقة تقرير التنمية البشرية لعام 1993 مؤكدا أنه: " في كل بلد تقريبا هناك فئة أو أكثر من الفئات العرقية مستوى تنميتها البشرية أقل بكثير من المستوى الوطني، وضرب التقرير لذلك مثال الأمريكيين السود، حيث جاء في ذات التقرير أنه إذا قُسِّمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلدين، يكون ترتيب بلد البيض هو الأول في العالم فيما يخص التنمية البشرية، ويكون ترتيب بلد السود هو الحادي والثالثين، في تفاصيل ذلك انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، على الموقع: www. un. org/ar/esa/hdr/ .

وإن اختلفت التعاريف، باختلاف مقاربات تناولها، إلا أنها تجتمع في مفهوم الحرمان في النهاية ، فالفقر حالة من الحرمان ترتبط غالبا بالمستوى الاقتصادي للأفراد والأسر، ومدى قدرتهم على إشباع الحد الأدنى من حاجاتهم الأساسية كالمأكل و الملبس والصحة والتعليم[1].

ومع ذلك، فالفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث تشمل مظاهره الجوع وسوء التغذية وانحصار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة إلى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات[2]. كل ذلك يجعل من الفقر متعدد الأبعاد.

يدخل في قياس الفقر المتعدد الأبعاد إلى جانب فقر الدخل أبعاد أخرى عديدة تتفرع عن ثلاث أساسية هي مستوى المعيشة والصحة والتعليم، ويصل في أبعاده إلى عدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان خاصة الحقوق المدنية والسياسية، وإفقار البيئة وانعدام الكرامة والحرية ...[3]

وللفقر أنواع عدة فقد يكون مطلقا أو نسبيا، ثابتا أو مؤقتا، أما الفقر المدقع فهو حالة من حالات الفقر لا يستطيع الإنسان عندها الحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية الدنيا، والمقدّرة حسب منظمة الصحة العالمية ب1800 سعرة حرارية في اليوم للشخص

---

[1]– طلعت حسني اسماعيل، الفقر و التعليم، دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية، دراسات تربوية و نفسية(مجلة كلية التربية)، الزقازيق، العدد85، الجزء الثاني، اكتوبر 2014، ص257. مشاراليه لدى: عباس طلال، فنازي فطيمة الزهراء، تحليل ولقع الفقر و التتنمية البشرية في الدول العربية– دراسة حالة مجموعة من الدول العر بية– مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 14، العدد1(2019)، ص154–155. في تعريف الفقر انظر أيضا: انظر أيضا: عزوز أحمد، ضيف احمد، أسباب ظاهرة الفقر و مؤشرات قياسها،معارف، قسم العلوم الاقتصادية، السنة12، العدد 22 جوان 2017، ص325–326.

[2]– الأمم المتحدة، القضاء على الفقر، على الموقع:

https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/poverty/index.html تاريخ الاطلاع: 2021/1/9

[3]– الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، منشور على الموقع: www. un. org/ar/esa/hdr/. تاريخ الاطلاع: 2021/1/9

الواحد. وقد حدّدت الأمم المتحدة والبنك الدولي خط حد الفقر المدقع ب1.9 دولار في اليوم[1].

يعيش حاليا مابين 8% إلى 10% من سكان العالم وأسرهم على أقل من 1.9 دولار يوميا، ما يربو أو يزيد عن 780 مليون نسمة، 11 % منهم يعيشون في فقر مدقع، ويكافحون من أجل تلبية أدنى الاحتياجات الأساسية، كالصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي. حيث تنتمي الغالبية العظمى منهم إلى منطقتي: جنوب آسيا وإفريقيا (جنوب الصحراء الكبرى)، إذ لا يزال 42% من سكان إفريقيا –جنوب الصحراء الكبرى– يعيشون تحت خط الفقر، وغالبا ما توجد معدلات الفقر العالية في البلدان الصغيرة والهشة وتلك التي تعاني من النزاعات[2].

ومن بين 736 مليون شخص من الفقراء فقرا مدقعا حول العالم عام 2015 نصفهم تقريبا يعيشون في 5 بلدان 3 منهم إفريقية(نيجيريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا)، ومن آسيا (الهند وبنغلادش)، وتشير التقارير إلى أن الفقر المدقع في الهند وبنغلادش سيقترب من الصفر بحلول عام 2030 بينما يبقى مرتفعا إلى حد بعيد في الدول الإفريقية الثلاث.

يبدو إذن أن الفقر في إفريقيا، والذي انزلق في العديد من الدول إلى فقر مدقع، من أكبر التحديات الراهنة للتنمية في إفريقيا، يعبّر عن ذلك وزير خارجية كينيا بالقول أن "التحدي الذي يحط من كرامة شعبنا هو الفقر"[(3)].

---

[1]- عباس طلال، فنازي فطيمة الزهراء، مرجع سابق، ص156.

[2]– الامم المتحدة، اليوم الدولي للقضاء على الفقر، حقائق و ارقام على الفقر، على الموقع الالكتروني، https://www.un.org/ar/observances/day-for-eradicating-poverty تاريخ الاطلاع 2021/1/8

[(3)]– في الإشارة لتصريح وزير خارجية كينيا، انظر: أونيا أنيادايك (O. ANYADIKE)، تباطؤ دول الجنوب في التنمية، مقال منشور في مؤلف جماعي بعنوان: حقوق الإنسان: معارك مستمرة بين الشمال والجنوب، إعداد وتحرير أمير سالم، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994، ص204.

ويؤدي البعد السياسي والأمني دورا محوريا في تفشي الفقر في إفريقيا، من جرّاء السياسات المنتهجة من قبل الأنظمة الحاكمة، وغياب حوكمة تنموية حقيقية، وفساد بعض الأنظمة ، وتركيز الثروة في فئة قليلة حاكمة ومسيطرة على القرار في الدولة، ومتحالفة من هذه الأنظمة التسلطية، وحرمان باقي المجموعة الوطنية، أما البعد الأمني الذي يزيد من حدة المشكل فيظهر جليا من انتشار الحروب في إفريقيا، وكثرة النزاعات المسلحة فيها وعدم الاستقرار.

وقد أكد التقرير التنمية البشرية لعام 1991 بلغة صريحة وغير معتادة، على أن نقص الإرادة السياسية وليس نقص المال هو غالبا السبب الحقيقي في معاناة البشر في الدول النامية، حيث معظم الإنفاق يتم بطريقة غير فعالة لأغراض خاطئة، ويعتبر فشل أصحاب المراكز السياسية العقبة الأساسية أمام التنمية في العديد من الدول النامية[1].

ثانيا: أولوية التنمية في إفريقيا

تُعد التنمية في إفريقيا الوسيلة الأنجع للقضاء على الفقر والتخلف، وتوفير الحد الأدنى من المعيشة، والقضاء على الظروف اللاّإنسانية السائدة في العديد من الدول الإفريقية، وسد الحاجات المادية الأولية لكل إنسان إفريقي، من غذاء وملبس، ومسكن، والتي كرسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، عندما نصّا على أنه لكل إنسان الحق في مستوى لائق من العيش وأكدها الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عندما أكد على التنمية واعتبرها حقا أساسيا من حقوق الإنسان الإفريقي والشعوب الإفريقية[(2)]..

---

[1]- الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1991، منشور على الموقع: www. un. org/ar/esa/hdr/. تاريخ الاطلاع: 2021/1/9

[(2)]– المادة: 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948؛ المادة:11من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لعام 1966؛ المادة:22 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب لعام1981؛ إعلان الحق في التنمية لعام 1986.

حيث تسعى التنمية في إفريقيا ومن خلال تحقيق حقوق الإنسان الإفريقي المتمثلة خاصة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى إشباع الحاجيات المادية الأساسية للإنسان الإفريقي، كالغذاء وهو أدنى هذه الحاجيات.

للتنمية بشكل عام والتنمية في إفريقيا بشكل خاص بُعدين: بُعد داخلي وبُعد دولي، يكمن البُعد الداخلي في الجهود التي على الدول بصفة عامة والدول الإفريقية على وجه الخصوص بذلها في المجال الاقتصادي والتنموي للرفع من مستواها المعيشي وتحقيق العدالة الاجتماعية، حتى تتمكن من القضاء على عوامل عدم الاستقرار، كونها تعاني أكثر من غيرها من الفقر. أما البُعد الدولي فيتمثل في ضرورة اعتبار المجتمع الدولي التنمية في إفريقيا عاملا مؤثرا تأثيرا مباشرا على السلم والأمن الدوليين، لذلك يجب عليها عدم ادّخار أي جهد في هذا المجال[1].

يقول محمد بجاوي في هذا الصدد، أنه:" لعل ما يؤكد مرة أخرى أن التخلف، بمعنى انعدام التنمية، عامل مغذي للأزمات والحروب، هو كون مسرح هذه الحروب هو المناطق الجغرافية من خريطة العالم التي تعاني من الفقر والتخلف، وأخص بالذكر دول العالم الثالث، التي تعاني من عدم الاستقرار المستمر على عكس دول الشمال التي تنعم في السلم والاستقرار، وإن كان ذلك بصفة نسبية[2].

---

[1]– عمر سعد الله، مدخل في القانون الدولي لحقوق الإنسان، المرجع السابق، ص161. هناك كذلك وضمن البعدين الداخلي والدولي أبعاد موضوعية عديدة للتنمية، اقتصادية واجتماعية وثقافية وإيكولوجية وأخلاقية وسياسية. في أبعاد التنمية المتعددة وبتفصيل أكبر، انظر: زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو 2013، ص 38–44.

[2]– في الإشارة لقول محمد بجاوي، انظر: بوشراب محمد أرزقي، المرجع السابق، ص37.

ستكون الدولة، في إطار البُعد الداخلي للحق في التنمية، أول مدين للشعب، الذي يمكن أن يُثير ضدّها حقه في التنمية، إذا لم تسهر على تحقيقه في سياستها الداخلية وفي علاقاتها بالخارج، وقد يصل الأمر إلى حد الطعن في مشروعيتها على أساس إيديولوجية التنمية[1].

أما البعد الدولي فيظهر من خلال التزام يقع على عاتق الدول الغنية، بتنمية الدول الفقيرة، وهو ما يحقق الأمن والسلم الدوليين، وستتفادى دول الشمال المتقدم أن تصدر لها مشاكل دول الجنوب المتخلف عن طريق الهجرة، شرعية كانت أو غير شرعية، أو بأية وسيلة أخرى.

فالحوكمة العالمية للمجتمع الدولي تقتضي القضاء على مشاكل التنمية في منبعها، حتى لا تُصدّر إلى دول الشمال، التي كانت يوما سببا في شقاء دول الجنوب، بشتى أنواع الاستعمار والقهر واستغلال الثروات.

إن المساعدات المشروطة أو المرتبطة من الدول الغنية للدول الإفريقية الفقيرة لا يمكن أن تحقق هذه الحوكمة التنموية العالمية العادلة.

فالمانحون هم الملتقون في المقام الأول؛ لأن ثلثي المساعدات العالمية للدول الفقيرة من قبل الدول الغنية تعود بشكل غير مباشر فوائدها لذات الدول المانحة، في شكل أجهزة و خبراء واستثمارات، وفي شكل فوائد قروض وتقرن مساعداتها بشروط إملائية تفضيلية[2].

---

[1]–عبد العزيز النويضي، "حقوق مختلف عليها"،الإمعان في حقوق الإنسان، موسوعة عالمية مختصرة، تأملات فكرية، نصوص أساسية، الجزء الثاني، إشراف: هيثم مناع، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق 2003، ص66.

[2]– (Erskine Childers)، تناقضات في المساعدات المقدمة إلى العالم الثالث، مقال منشور في مؤلف جماعي بعنوان: حقوق الإنسان: معارك مستمرة بين الشمال والجنوب، إعداد وتحرير أمير سالم، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994، ص212. حيث مقاله بالقول:" تدعي الدول الغنية بأنها تهتم بالدول الفقيرة لكن الحل هو التجارة، إلا أن التجارة التي تسيطر عليها الدول الغنية بنسبة 80% تتحكم فيها الدول الفقيرة بنسبة 18% فقط وهذا في رأي أما غشاوة أو خداع".أنظر في ذلك:

من بين الاشتراطات التي تتحجج بها الدول الغنية المانحة حين مساعدة الدول الإفريقية الفقيرة المتلقية هو ربط هذه المساعدات الخاصة بالتنمية بمدى تمتع الأفراد في هذه الدول بحقوق الإنسان خاصة المدنية والسياسية منها.

ويبدو أن الدول الإفريقية هي التي تمنح الدول الغنية هذه الفرصة لاشتراط ضرورة التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، حين تربط التنمية بحقوق الإنسان وتبرر لنفسها انتهاك حقوق مواطنيها بحجة تحقيق التنمية. و في الأصل المقاربتان لا تقبلان التبادل.

وفي هذا يقول الزعيم الإفريقي والعالمي" نيلسون مانديلا":" إن التغلب على الفقر ليس عملا خيريا، إنه إعمال العدل، وهو حماية حقوق الإنسان الأساسية، فلكل واحد أينما كان الحق في أن يعيش عيشة كريمة بمنأى عن كل خوف واضطهاد وبمأمن عن الجوع والعطش متمتعا بحرية التعبير عن نفسه والتجمع مع غيره حسب رغبته[1]".

هناك إذن عدة أسباب تجعل التعاون الدولي ضروريا لإعمال التنمية، فإذا كانت التنمية عملية تقودها الدولة فهي تتأثر لا محالة بالسياسيات الدولية، ولا يمكن إذن فصلها عن السياق العام الذي تحدث فيه، فبعدها العالمي وما يترتب عنها من مشاكل عالمية تجعلها تتطلب استجابة عالمية حكيمة مسؤولة ورشيدة[2].

(Erskine Childers) المرجع نفسه، ص2013.

[1]– في الإشارة إلى قول نيلسون مانديلا: انظر: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في سياسات وبرامج التنمية: تجارب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب السياسيات الإنمائية، الأمم المتحدة 2012 على الموقع: www.hrbaportal.org تاريخ الاطلاع:2021/01/12.

[2]– الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، أسئلة يتكرر طرحها بشان الحق في التنمية، صحيفة الوقائع رقم37، نيويورك و جنيف2012، ص13.

المحور الثاني: ضرورة المواءمة بين ثلاثية الفقر، التنمية وحقوق الإنسان في إفريقيا لضمان حوكمة تنموية إفريقية رشيدة.

إن التنمية وإن كانت أولوية بالنسبة للدول الإفريقية للقضاء على الفقر والتخلف ومن أجل النهوض والتقدم، إلا أنها يجب تنتهج نهجا أساسه الحوكمة الرشيدة، لا يقبل المبادلة مع الديمقراطية وحقوق الإنسان (أولا).

من أجل تحقيق ذلك على التنمية في إفريقيا أن تتبنى المفهوم الشامل للتنمية باعتبارها عملية متكاملة تتضمن التنمية الاقتصادية–المفهوم الأبرز فيها– ولا تقتصر عليها، حيث يجب أن تدور حول الإنسان الإفريقي والشعوب الإفريقية، تتم بهم ومن أجلهم، أي أن الإنسان الإفريقي يجب أن يكون وسيلتها وغايتها في نفس الوقت، وهو ما أصطلح على تسميته بالتنمية البشرية (ثانيا).

أولا: ضرورة تبني نهج تنموي إفريقي قائم على الحوكمة واحترام حقوق الإنسان

تعدّ الحوكمة العالمية الرشيدة في عصر العولمة، أمرا ضروريا لصياغة وتنفيذ السياسات الإنمائية الوطنية والدولية، بطريقة تحترم جميع حقوق الإنسان، وتعززها، وتحميها، وتستهدف التحسين المستمر لرفاهية الإنسان، فالحوكمة ومن خلال عناصرها الأساسية، المتمثلة في الشفافية، والمسؤولية، والمساءلة، والمشاركة، وعدم التمييز، والقدرة على الاستجابة، ضرورية لضمان حق جميع الأفراد والشعوب دون تمييز، في المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وضمان التمتع التام بهذه التنمية، في ظل الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان، وهو ما أكده إعلان الحق في التنمية في المادة الأولى منه[1]، وأكدّه كذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[2]، الذي يتضمن التزام الدول بالنهوض بالاثنين

---

[1]– جاء في نص المادة الأولى فقرة 1 من إعلان الحق في التنمية ما يلي:" الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما.

[2]– جاء في إعلان الأمم المتحدة بشان الألفية ما يلي: ثالثا: التنمية و القضاء على الفقر:11– "لن ندخر اي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان... من ظروف الفقر المدقع و المهينة و اللاانسانية... ونحن ملتزمون بجعل الحق في

معا (التنمية وحقوق الإنسان)، كما تضمنته أيضا خطة الأمم المتحد للتنمية المستدامة[1] لعام 2030[2].

تعرف العلاقة ما بين الحكم الراشد والتنمية تحولا كبيرا في دور الدولة، من فاعل رئيس وربما أوحد في صنع السياسات العامة للتنمية إلى شريك، وأحيانا على قدم المساواة مع فواعل وأطراف أخرى قد تفوقه تأثيرا، وكل ذلك في إطار نوع من الحكم القائم على المشاركة والتفاعل ما بين القطاع العام والخاص وكذا المجتمع المدني، فالحكم الراشد نشأ بالأساس من المؤسسات الدولية المانحة، وخاصة البنك الدولي واقترن بالحديث عن دور جديد للدولة، ومعبرا عن رؤية ليبرالية جديدة لدور الدولة في العملية التنموية[3].

التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان...."؛ 13- ان النجاح في تحقيق هذه الأمور يعتمد على جملة أمور و على توافر الحكم الرشيد في كل بلد... وعلى شفافية في النظم المالية...."؛ خامسا: حقوق الإنسان، الديمقراطية و الحكم الرشيد:25- العمل بصورة جماعية لجعل العمليات السياسية اكثر شمولا مما يسمح بمشاركة جميع المواطنين فيها بصورة حقيقية في مجتمعاتنا كافة؛ سابعا: تلبية الحاجيات الخاصة بافريقيا: 27- سندعم تدعيم الديمقراطية في إفريقيا و نساعد الأفارقة في نضالهم من اجل السلام الدائم و القضاء على الفقر و التنمية المستدامة و بذبك ندمج إفريقيا في صلب الاقتصاد العالمي؛ - اتخاذ تدابير خاصة لمواجهة تحديات القضاء على الفقر و التنمية المستدامة في إفريقيا بما في ذلك إلغاء الديون،و تحسين الوصول إلى الأسواق و زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية و زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و أيضا نقل التكنولوجيا. في تفاصيل كل ذلك: انظر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الخامسة و الخمسون، 13 سبتمبر 2000 ، إعلان بشان الألفية، وثيقة : A/RES/ 2/55/، ص5 و9 و10.

[1]- حيث الهدف الأول لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 هو القضاء على الفقر بجميع أشكاله و الفقر المدقع في كل مكان بحلول عام 2030 . انظر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة السابعة و السبعون، 25 سبتمبر 2015 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وثيقة : A/RES/70/1 ص19.

[2]- الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، أسئلة يتكرر طرحها بشان الحق في التنمية، صحيفة الوقائع رقم37، نيويورك و جنيف2012، ص13.المرجع السابق، ص13-14.

[3]- GORAN Hayden, governance and the reconstitution of political order London: lynne runner publishers,1999 pp.180-182.

مشار إليه لدى: عبد الناصر نونة، حوكمة التنمية في مبادرة النيباد بين رهانات العمل المحلي و تحديات التفكير العالمي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثامن، جانفي 2016، ص334.

صاحب ظهور وتطور مفهوم الحكم الراشد في إفريقيا جدل كبير ما بين الحكم الراشد والتنمية في القارة، خاصة وأن التنمية في القارة تتأثر بشكل كبير بالأبعاد السياسية، وقد زادت حدة الجدل بعد الإعلان عن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد).

أسست مبادرة النيباد لنهج تنموي إفريقي قائم على مجموعة من العناصر لا غنى عنا لتحقيق تنمية حقيقة ومستدامة في القارة، فالسلم والأمن الإفريقيين والديمقراطية والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان هي مفاتيح التنمية الإفريقية[1].

كان يمكن لمبادرة "النيباد" في إفريقيا أن تجد الحلول المناسبة لأكبر معوق في وجه حوكمة التنمية في إفريقيا، وهو المتعلق بسياسات الحكم في القارة الإفريقية، وقد كان منذ البدء واضحا أن نجاح المبادرة مرهون أساسا بالتزام الحكومات الإفريقية بالحكم الراشد والحوكمة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من جهة، والتزام دول الشمال المتقدم بمساعدة إفريقيا دون اشتراطات من جهة أخرى[2].

ويبدو أن لا الالتزام الأول تم الوفاء به من قبل الحكومات الإفريقية، التي انتهجت سياسيات تنموية فاشلة وأقصت شعوبها من مسارات التنمية وانتهكت حقوق الإنسان الإفريقي وحقوق الشعوب الإفريقية بذريعة تحقيق التنمية، ولا الالتزام الثاني تم تجسيده على الأرض من قبل الدول المتقدمة، التي كانت مكشوفة أحيانا في دعمها لأنظمة حكم تسلطية وفاشلة، المهم أنها تحقق مصالحها ولو على حساب شعوبها.

---

[1] –قريبا من هذا المعنى:

– Martin OUKOUDA, le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique,p.21. un nouvel espoir pour l'Afrique,in,le NEPAD

مشار إليه لدى: أحمد بطاطاش، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية لإفريقيا (النيباد): تحقيق التنمية أم تكريس التبعية؟ المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، كلية الحقوق، جامعة بجاية 2017، ص 134-135.

[2]- قريبا من هذا المعنى، انظر: عبد الناصر نونة، حوكمة التنمية في مبادرة النيباد بين رهانات العمل المحلي و تحديات التفكير العالمي، المرجع السابق، ص344.

وكانت الأمم المتحدة قد دعت من خلال "مبادئ تفاهم الأمم المتحدة المشترك" و" نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان" إلى ضرورة إدماج حقوق الإنسان في برامج وسياسات التنمية، وفي نفس الوقت إحقاق حقوق الإنسان عن طريق هذه البرامج الإنمائية، ومن المسائل المركز عليها في إطار الأمم المتحدة التي يحيل إليها تفاهم الأمم المتحدة المشترك هي المساواة وعدم التمييز،المشاركة والإدماج، والمساءلة وسيادة القانون.

فالمساواة وعدم التمييز، تعني استفادة الجميع وعلى قدم المساواة من برامج التنمية، لاسيما الصحة والتعليم والعمل، وليس فقط أولئك اللذين يسهل الوصول إليهم، أو أولئك الذين لهم نفوذ أكبر، بل يجب إيلاء عناية على سبيل الأولوية للفئات الأكثر حرمانا[1].

أما المشاركة والإدماج فتعني المشاركة الفعلية والحرة والهادفة في التنمية بشتى أنواعها والاستفادة منها كذلك، وذلك عن طريق ضمان فعلي للمشاركة في كل مراحل صنع القرارات التي تعنيهم وتؤثر عليهم، وضمان الوصول إلى المعلومات وحريةٌ قامة الجمعيات[2].

وتعني المساءلة وسيادة القانون أن الدولة بكل مؤسساتها المكلفة بالواجبات اتجاه الأفراد، لا يقع على عاتقها التزام معنوي أو سياسي فحسب، بل إن عليها التزاما قانونيا، وذلك بتمكين الأفراد المستهدفين من كل القدرات التي تسمح لهم بالمطالبة بحقوقهم والمطالبة في المقابل بتوفير القدرات للمؤسسات المكلفة بالواجبات اتجاه الأفراد من أجل تسهيل عملية الوفاء بهذه الحقوق[3].

يجب إذن توجيه المقاربة التنموية في إفريقيا إلى ضرورة تبني نهجا تنمويا إفريقيا محضا، يراعي الخصوصية الإفريقية، وينطلق من الواقع الإفريقي، ويعتمد على الإمكانيات الإفريقية،

---

[1]– يبدو أن مفهوم مناطق الظل الذي تتبناه الدولة الجزائرية يستقيم وهذه المقاربة و يستقى أساسه منها.

[2]- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في سياسات وبرامج التنمية: تجارب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب السياسيات الإنمائية، الأمم المتحدة 2012 على الموقع:

www.hrbaportal.org تاريخ الاطلاع:2021/01/20.

[3]- المرجع نفسه.

ولا يرهن كل العملية التنموية الإفريقية بمساعدات دول الشمال فدائما ما تكون هذه المساعدات مشروطة ومصلحية ومسيسة، ظاهرها التعاون وباطنها الاستغلال.

ويجب على هذا النهج التنموي الإفريقي أن يحترم كل حقوق الإنسان لكل الأفارقة في مواجهة كل الدول الإفريقية.

ثانيا: حوكمة تنموية افريقية مستدامة، للإنسان الإفريقي وبالإنسان الإفريقي

أصبح الإنسان مع تطور مفهوم التنمية غاية التنمية ومحورها ومشارك نشط فيها ومستفيد منها[1]، فقد ظهرت عوامل أخرى بدأ التركيز عليها في التنمية مثل طول العمر، المعرفة والعيش الكريم[2].

فالتنمية في محصلتها هي عملية مركبة وشاملة، وأصلها تنمية الإنسان في جميع المجالات، ولا تقتصر على التنمية الاقتصادية فقط، إنما تتعداه إلى جوانب أخرى تهم الإنسان في مجمل مناحي حياته، فأضحت التنمية إنسانية أو بشرية بعدما كانت اقتصادية خالصة.

تمّ تبنِّي مفهوم التنمية الإنسانية في إطار الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية[(3)]، حيث عرّفها تقرير التنمية البشرية لعام 1992 بأنها: " مسار يسمح بتوسيع

---

[1]– جاء في المادة الثانية من إعلان الحق في التنمية لعام 1986 ما يلي: " الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه".

[2]– جاء في ديباجة إعلان الحق في التنمية ما يؤكد حقيقة أن الإنسان هو وسيلة وغاية الحق في التنمية حيث ورد فيها بأن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها

[(3)] – بدأ هذا البرنامج عام 1990 في صياغة تقارير سنوية حول التنمية البشرية، وعالجت هذه التقارير موضوعات عدة، منها مفهوم التنمية البشرية وتمويلها وأبعادها وقياسها والمشاركة الشعبية والأبعاد الجديدة للأمن البشري، في حين تناول التقرير الأخير لعام 2013 نهضة الجنوب وجاء بعنوان: نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، حيث يؤكد هذا التقرير على أن التحول الذي حققه عدد كبير من الدول النامية بحيث أصبح لديها اقتصادات قوية ونفوذ سياسي متزايد، هو تحول يحدث آثار بالغة على التقدم في التنمية البشرية، ويقترح التقرير أربع مجالات للاستمرار بزخم التقدم

مجالات الاختيارات الممنوحة للأفراد كالتدريس، العلاج، تنمية المداخيل، منح فرص عمل، وتشمل التنمية البشرية جميع أنواع الاختيارات الإنسانية، منها العيش في جوّ من السلم والتمتع بالحرية الاقتصادية والسياسية[1].

وفي تقرير التنمية البشرية لعام 2013 تم التأكيد والتركيز مجددا على أنسنة التنمية، عندما يتكلم عن إعلاء صوت المواطنين وتمكينهم من المشاركة وخاصة الشباب[2].

كما ينص هذا التقرير على مفهوم آخر قريب الصلة من مفهوم التنمية البشرية، ألا وهو مفهوم الأمن البشري، أو الإنساني، ومفاده كما عرّفه تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، هو ضرورة أن يتحول مفهوم الأمن من التركيز على الحماية العسكرية لحدود الدولة إلى الحد من عدم الأمان في الحياة اليومية للناس، وفي كل مجتمع تؤدي مجموعة من الأخطار إلى تقويض الأمن البشري، وتشمل الجوع والمرض والجريمة والبطالة وانتهاكات حقوق الإنسان والتحديات البيئية[3].

فالأمن الإنساني أو البشري تطور بتطور التنمية الإنسانية أو البشرية[4]، وهو نقطة تحول حقيقية في مفهوم الأمن بصفة عامة، وذلك من خلال الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض، إلى أمن من يعيشون داخل الدولة وفي إطار حدودها وعلى أرضها، أي

الإنمائي، وهي المساواة بين الجنسين، وإعلاء صوت المواطنين ومنهم الشباب، مواجهة الضغوط البيئية ومعالجة التغيرات الديمغرافية. للمزيد حول تقارير التنمية البشرية راجع: جميع هذه التقارير، على الموقع: www. un. org/ar/esa/hdr/.

(1) –تقرير التنمية البشرية لعام 1992، على الموقع: www. un. org/ar/esa/hdr/

(2) – تقرير التنمية البشرية 2013، على الموقع: www. un. org/ar/esa/hdr/.

(3) – تقرير التنمية البشرية 2013، المرجع والموقع السابقان.

(4) – مفهوم التنمية البشرية أعم وأوسع من مفهوم الأمن البشري، إلا أن تحقيق تقدم في أحدهما يعني إحراز نفس التقدم في الآخر. في تفصيل ذلك، انظر: محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان، دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، مركز الإعلام الأمني: www. policemc. gov. bh

الأفراد،خاصة بعدما تأكد عدم التلازم المطلق بين أمن الدولة وتحقق أمن البشر [1].

والإنسان هو محور التنمية البشرية، فهي تنمية الإنسان من أجل الإنسان بواسطة الإنسان، أما تنمية الإنسان فتعني أن المجتمع ملزم بالاستثمار في قدرات أفراده، ليتسنى لهم أداء دورهم كاملا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلدهم، وتنمية من أجل الإنسان، أي أن هذا الإنسان هو المستهدف من التنمية، ولا تحقق إلا بإشباع كل حاجاته وإتاحة الفرصة له، أما التنمية بواسطة الإنسان فتعني إشراك كل الأفراد مشاركة كاملة في الجهد التنموي[2].

إن إدخال البعد الإنساني للتنمية يجعلها تتوسع لتشمل مناحي عديدة غير الاقتصاد، ويجعل منها تنمية شاملة، إنسانية، تهتم بالتنمية الاقتصادية ولا تقتصر عليها، وأن ذلك يتحقق عن طريق التأكيد على الاعتماد المتبادل بين التنمية وحقوق الإنسان، خاصة وأن حقوق الإنسان لا تقتصر على الأغنياء فقط، بل هي للفقراء والأغنياء على حد سواء.

وعندما يكون الإنسان مهمّشا ومضطهدا، فلا ينتظر منه أن يكون له دور فعال في التنمية الفعلية، إذ لابد من أن يكون الإنسان مشاركا ومنتجا، ولن يكون ذلك دون إتاحة الفرص لإطلاق قدراته، ولابد في كل الأحوال من أن يتوفر لديه ما فوق الحد الأدنى من حقوق المواطنة، الأمر الذي يرسخ الشعور بالانتماء والإخلاص لديه، وأهم حقوق المواطنة هذه هي الحرية والمشاركة في صنع القرار[3].

---

[1] – محمد أحمد علي العدوي، المرجع والموقع السابقان.

[2]– أحمد بطاطاش، جدلية التنمية و حقوق الإنسان في إفريقيا، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو نوفمبر 2016، ص291-292.

[3] – أسامة عبد الرحمان، "الإنسان العربي والتنمية، حقوق الإنسان ركيزة محورية لأية انطلاقة تنموية"، سلسلة كتب المستقبل العربي(17)،حقوق الإنسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، بيروت1999، ص60.

خاتمة:

تبيّن من خلال هذه الدراسة أن الفقر في إفريقيا هو أكبر تحدّ تواجهه القارة الإفريقية، ومازالت إفريقيا بعيدة جدّا عن هدف القضاء عليه، وتقليل الفجوة مع العالم المتقدم، أو على الأقل تخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع.

ولا يعود السبب في ذلك إلى فقر إفريقيا كقارة، فهي من أغنى القارات طبيعيا وبشريا، إنما مردّ ذلك هو انعدام الإرادة السياسية، وهشاشة الدولة والمؤسسات الرسمية في القارة، وفساد أغلب الأنظمة، وعدم الاستقرار، وانتشار الحروب وكثرة النزاعات.

وعندما تعتمد الدول الإفريقية برامج تنموية للحد من الفقر، وبعث التنمية، فإنها كثيرا ما تفعل ذلك بالمبادلة مع حقوق الإنسان، مدعية أن تحقيق التنمية يتطلب قليلا من التضحية ببعض حقوق الإنسان، وهو نهج مغلوط؛ لأن التنمية ماهي إلا فعل، والإنسان هو فاعلها ومحركها ومحورها، وكل انطلاقة تنموية تهمل الإنسان سيكون مآلها الفشل.

لذلك فالتلازم المطلق ما بين ثلاثية الفقر، التنمية وحقوق الإنسان، لا ينفي إمكانية، بل ضرورة المواءمة بين المقاربات الثلاث، ويتحقق ذلك بانتهاج مسار تنموي إفريقي قائم على الحوكمة واحترام حقوق الإنسان، يعتمد على الإنسان الإفريقي وللإنسان الإفريقي.

ومن أجل ضمان حوكمة تنموية إفريقية هادفة ومستديمة، يجب على الحكومات الإفريقية أن تطور وتنوع في أدوارها، ولا تحتكر كل عملية صنع القرار، وتنفيذه، بل عليها إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني وجميع أفراد المجتمع، أي الانتقال من المقاربة الحكومية المحضة إلى المقاربة الحوكمية.

وسيتحقق ذلك من خلال اعتماد مؤشرات الحوكمة من شفافية ومساءلة ورقابة ومشاركة فعلية وتمكين وإعمال القانون و تطبيق الحكم الراشد في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

قائمة المراجع:

الكتب:

1- محمد عبد الشفيع عيسى، الفقر والفقراء في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2012.

2- عيسى شيفجي، حلمي شعراوي، حقوق الإنسان في إفريقيا والوطن العربي، دراسة في المفاهيم والمواثيق والتنظيمات، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، القاهرة 1990.

3- صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليا، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت 2005.

4- عمر سعد الله، مدخل في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 1993.

المقالات:

1- طلعت حسني اسماعيل، الفقر والتعليم، دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية، دراسات تربوية و نفسية(مجلة كلية التربية)، الزقازيق، العدد85، الجزء الثاني، اكتوبر 2014، ص257

2- عزوز احمد، ضيف احمد، اسباب ظاهرة الفقر و مؤشرات قياسها،معارف، قسم العلوم الاقتصادية، السنة12، العدد 22 جوان 2017، ص325-326.

3- عباس طلال، فنازي فطيمة الزهراء، تحليل ولقع الفقر و التتنمية البشرية في الدول العربية- دراسة حالة مجموعة من الدول العربية- مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 14، العدد1(2019)، ص154-155.

4- أونيا أنيادايك (O. ANYADIKE)، تباطؤ دول الجنوب في التنمية، مقال منشور في مؤلف جماعي بعنوان: حقوق الإنسان: معارك مستمرة بين الشمال والجنوب، إعداد وتحرير أمير سالم، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994، ص204.

5- عبد العزيز النويضي، "حقوق مختلف عليها"،الإمعان في حقوق الإنسان، موسوعة عالمية مختصرة، تأملات فكرية، نصوص أساسية، الجزء الثاني، إشراف: هيثم مناع، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق 2003، ص61-69.
6- (Erskine Childers)، تناقضات في المساعدات المقدمة إلى العالم الثالث، مقال منشور في مؤلف جماعي بعنوان: حقوق الإنسان: معارك مستمرة بين الشمال والجنوب، إعداد وتحرير أمير سالم، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994، ص212
7- الأمم المتحدة، حقوق الانسان، مكتب المفوض السامي، أسئلة يتكرر طرحها بشان الحق في التنمية، صحيفة الوقائع رقم37، نيويورك و جنيف2012، ص13.
8- عبد الناصر نونة، حوكمة التنمية في مبادرة النيباد بين رهانات العمل المحلي و تحديات التفكير العالمي، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد الثامن، جانفي 2016، ص334.
9- أحمد بطاطاش، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية لإفريقيا (النيباد): تحقيق التنمية ام تكريس التبعية؟ المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، كلية الحقوق، جامعة بجاية 2017، ص 134-135.
10- أسامة عبد الرحمان، "الإنسان العربي والتنمية، حقوق الإنسان ركيزة محورية لأية انطلاقة تنموية"، سلسلة كتب المستقبل العربي(17)،حقوق الإنسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، بيروت1999، ص60.
11-محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني ومضمون حقوق الإنسان، دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة"، مركز الإعلام الأمني، ص11. منشور على الموقع الإلكتروني: www. policemc. GOV. bh

رسائل الدكتوراه

1- زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو2013.
2- علي معزوز، حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو2016.

3- أحمد بطاطاش، جدلية التنمية وحقوق الإنسان في إفريقيا، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو نوفمبر 2016.

مذكرات الماجستير

1- بوشراب محمد أرزقي، الأمم المتحدة كإطار قانوني لجدلية السلم والتنمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، د. ت. م.

2- علي معزوز، الخصوصيات الثقافية وعالمية حقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس2005.

3- عماد خليل إبراهيم، القانون الدولي لحقوق الإنسان في ظل العولمة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل 2004.

اتفاقيات دولية:

1- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر1966، ودخل حيز النفاذ في 3 جانفي 1976، صادقت عليه الجزائر بموجب مرسوم رئاسي 89-67 الصادر بتاريخ 16 ماي 1989، ج.ر عدد20 الصادرة بتاريخ17 ماي 1989.

إعلانات دولية:

1- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، 13 سبتمبر 2000، إعلان بشأن الألفية، وثيقة: A/RES/ 2/55/، ص5 و9 و10.

2- الامم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة السابعة و السبعون، 25 سبتمبر 2015 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وثيقة : A/RES/70/1 ص19.

3- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،أُعتمد ونُشر على الملأ بموجب لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 217 الف(د-3)، مؤرخ في 1948/12/10، انضمت إليه الجزائر بموجب المادة 11 من دستور1963 جر عدد64، مؤرخة في 1963/09/10.

4- إعلان الأمم المتحدة حول الحق في التنمية، أُعتمد ونُشر على الملأ بموجب لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 128/ 41 مؤرخةفي 04 ديسمبر1986 .

تقارير دولية:

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1997، على الموقع:www. un. org/ar/esa/hdr/؛ تاريخ الاطلاع: 2021/1/10

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، على الموقع: www. un. org/ar/esa/hdr/ . تاريخ الاطلاع: 2021/1/13

3- الأمم المتحدة، القضاء على الفقر، على الموقع:

4- https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/poverty/index.html تاريخ الاطلاع: 2021/1/9

5- الامم المتحدة، البرنامج الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، منشور على الموقع: www. un. org/ar/esa/hdr/. تاريخ الاطلاع: 2021/1/9

6- الامم المتحدة، اليوم الدولي للقضاء على الفقر، حقائق و ارقام على الفقر، على الموقع الالكتروني، https://www.un.org/ar/observances/day-for-eradicating-poverty تاريخ الاطلاع 2021/1/8

7- الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1991، منشور على الموقع: www. un. org/ar/esa/hdr/. تاريخ الاطلاع: 2021/1/9

8- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في سياسات وبرامج التنمية: تجارب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب السياسيات الإنمائية، الأمم المتحدة 2012 على الموقع: www.hrbaportal.org تاريخ الاطلاع:2021/01/12.

المراجع باللّغة الأجنبية:

1 -GORAN Hayden, governance and the reconstitution of political order London: lynne runner publishers,1999 pp.180-182.

2- Martin OUKOUDA, le NEPAD, un nouvel espoir pour l'Afrique, in,le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique, p.21.

التحديات الداخلية والخارجية للسياسات التنموية في إفريقيا

Internal and external challenges development policies of Africa

1-يوسف برقوق

-جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس-

berkoukyoucef@gmail.com

2-عامر ضبع

-جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس-

debaaameur3 @gmail.com

ملخص:

إذا كانت عملية التنمية بمختلف أنواعها تعزيز القدرات الاقتصادية من أجل تحسين مستقبل الدولة الاقتصادي ومستوى المعيشة، وتجري بوتيرةٍ مستمرةٍ نحو تحقيق التقدّم في الدول الغربية، فإنها في إفريقيا وجدت صعوبةً كبيرةً بفعل جملةٍ من العراقيل الداخلية والخارجية. على الرغم من الإمكانيات التي تزخر بها القارة الإفريقية إلا أنها تعاني من التخلف الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : التحديات– السياسات– التنمية–إفريقيا.

ABSTRACT:

if the development process of various types Strengthening the economic capacities in order to improve the economic future of the State and standard of living, on an ongoing basis Towards Progress in European States, It's in Africa that I found very difficult By a series of internal and external obstacles, Despite the potential of the African continent However, they suffer from economic underdevelopment

keywords: challenges. Policies. development. Africa.

مقدمة :

بعد حوالي ستين عاماً على الموجة الكبرى لاستقلال الدول الإفريقية، ما زالت إفريقيا تبحث عن نموذج لتنميتها، تُعدّ قارة إفريقيا من القارات التي تغيب فيها التنمية، نظراً لهشاشة بنيتها السياسية والاقتصادية، وشيوع مظاهر الفقر والأمراض رغم أهمية عالمية متزايدة في ظل ما تمتلكه من موارد طبيعية كبيرة، وموارد بشرية هائلة، ما يجعلها دائمًا محطّ أنظار العديد من دول العالم والشركات الأجنبية التي تسعى لاستغلال تلك الموارد

إن تردي الأوضاع الاقتصادية أصبح أهم ميزة تميز البيئة الاقتصادية في المجتمعات الأفريقية، حيث تواجه أزمة تنموية خطيرة وقد انعكس ذلك بشكل واضح في تقارير ومنشورات اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بإفريقيا والبنك الدولي والعديد من المنظمات الدولية الأخرى، في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية وغياب قواعد عامة متفق عليها.

فإذا كانت عملية التنمية بمختلف أنواعها تعزيز القدرات الاقتصادية من أجل تحسين مستقبل الدولة الاقتصادي ومستوى المعيشة، وتجري بوتيرةٍ مستمرةٍ نحو تحقيق التقدّم في الغرب، فإنها في إفريقيا وجدت صعوبةً كبيرةً في التجسيد الميداني، بفعل جملةٍ من العراقيل الداخلية والخارجية.

يشكل هذا الموضوع احد المسائل البحثية التي تحتاج إلى تحليل لما تعانيه الدول الإفريقية التي تفتقر إلى الأسس والأطر لبناء دولة ديمقراطية للنهوض بالتنمية في إفريقيا.

الإشكالية :

كيف ساهمت المتغيرات الداخلية لإفريقيا والخارجية في تخلف القارة الإفريقية وعدم لحاقها بركب الدول المتقدمة

للإجابة على هده الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى محورين تناولنا في المحور الأول العوامل الداخلية لعدم تحقيق التنمية في إفريقيا والمحور الثاني العوامل الخارجية.

المحور الأول: عوامل الداخلية لغياب التنمية في إفريقيا

هاته التحديات باتت تضعف كاهل الشعوب والدول على حد سواء في عملية البناء وتحقيق التنمية الشاملة وهدا الضعف أدى إلى عجز المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تسيير شؤون الأفراد وتنظيمها

أولا : العوامل الأمنية

إن استقرار السياسي في المجتمع قائم على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية من ناحية ودرجة المأسسة من ناحية أخرى، التي تضمن المساواة بين المواطنين وإقامة نظام قانوني مبني على أساس احترام الحقوق العامة وتوزيع المهام على أساس الكفاءة والتفوق، والقدرة على الانجاز وتنمية بنى متخصصة، والعمل على توسيع مشاركة الجماعات الاجتماعية في الحياة السياسية العامة .

1 : تزايد الصراعات الداخلية في إفريقيا

لقد أصبحت إفريقيا مرادفة لكلمة العنف وصراع الداخلي في ظل واقع بائس، يزداد فيه تهميش المواطن الإفريقي بشكل مستمر، فإفريقيا تمثل المجال الأمثل لدراسة وفهم مطالب الجماعات الاثنية وهي تطرح نموذجا للفوضى العارمة

تعاني أفريقيا بشكل كبير من الصراع والعنف المسلح اللذين تسببهما العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسيةش وترتبط معظم الصراعات بالحدود والنزاعات الإقليمية والحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي لها تداعيات دولية إلى جانب الصراعات السياسية والأيديولوجية.

يعرف النزاع المسلح غير الدولي على انه مجموعة أعمال العنف التي تقع داخل حدود الدولة الواحدة بين رعاياها فيما بينهم أو في مواجهة الحكومة القائمة أيا كانت أسبابه وتمارس هده العمليات القتالية تحت قياد مسئولة تسيطر على جزء من الإقليم مما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة تحترم قوانين الحرب وأعرافها.

أثقلت ظاهرة الصراعات الداخلية، والصراعات فيما بين الدول الأفريقية تاريخ القارة منذ الاستقلال. وتبدو خطورة الأوضاع المتردية التي تعاني منها أفريقيا في هذا الإطار من وتظهر خطورة ظاهرة الصراعات والنزاعات الداخلية من آثارها السلبية على مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

وقد أدت هذه الصراعات إلى سقوط الكثير من الإصابات والوفيات البشرية، إلى جانب ارتفاع مستوى الأمية بين صفوف الكبار، كما سببت في حدوث موجات من اللجوء والنزوح الداخلي، والخسائر الزراعية واستنزاف إيرادات السياحة،..الخ.

فالدول التي تعاني حالة مستمرة من هذا النوع من الصراع غالباً ما تعجز عن تنفيذ السياسات الاقتصادية، والاجتماعية طويلة الأجل، فتصبح الدولة فريسة لحالة تدهور، وعجز اقتصادي مستمرة تهدد أي أمل لتحسين حالة المعيشة لمواطنيها، فقد أخفقت أغلب خطط التنمية الاقتصادية بالرغم من تدفق المنح، والقروض، وغيرها من المساعدات المالية أو المعونات الفنية .

2 : ظاهرة الإرهاب في إفريقيا

فقد شهدت إفريقيا في العقد الأخير تطورًا ملحوظًا في هذه القضية، متمثلاً في تزايد الحركات والجماعات الإرهابية وارتفاع نسبة العمليات الإرهابية، ولا يقتصر هذا الانتشار المرعب للإرهاب في القارة على منطقة بعينها، بل لا تخلو منطقة من مناطق القارة من وجود تهديد إرهابي.

وتعتبر الانعكاسات الاقتصادية للعمليات الإرهابية من بين الانعكاسات الأكثر وضوحًا وتأثيرًا على الدول المستهدفة، بحكم ما تتركه تلك العمليات من آثار مباشرة على حركة الأفراد والأموال، فضلاً عن تأثيرها على المناخ الاستثماري بها، ويكون قطاع السياحة الأكثر تضررًا في الدول بالنظر إلى أن أغلب العمليات الإرهابية تستهدف السياح الأجانب كما تؤدي العمليات الإرهابية إلى توجيه مخصصات أكبر لأغراض الأمن والدفاع بما يمثل استقطاعًا من الموارد التي يمكن توجيهها نحو أغراض تنموية أخرى.

ثانيا : العوامل السياسية

إنّ السبب الرئيسي الذي أدى إلى تغييب عنصر التنمية الاقتصادية في القارة راجعٌ إلى انشغال القوى السياسية بالسلطة بدلاً من التركيز في مواضيع ومجالات التنمية الاقتصادية، فالوصول والاستحواذ على السلطة هو السبيل الوحيد والأمثل للمشاركة في الاستفادة من الامتيازات والتسابق نحو السلطة.

فالتحدي الأكبر الذي تواجهه أفريقيا اليوم يتمثل في طبيعة أجهزة الدولة الوطنية التي تعد بحق موطن الداء، لقد أضحت مهمة النخبة الحاكمة هي نهب الخزانة العامة واستثمار الغنائم في البنوك الأجنبية، بالنسبة للـ 49 دولة الأقل نموًا في العالم، فإن 69% منها موجودة في أفريقيا، وبعبارة أخرى، فإن ثلثي البلدان الأفريقية هي من البلدان الأقل نموًا في العالم.

يعني ذلك أن السياسة تعد المدخل الأساس إلى الثروات الطائلة، والتنافس على السلطة فأولئك الذين يفوزون بجائزة السلطة فإنها تترجم إلى مناصب رئيسية تمنح لأفراد قبيلتهم، أو المقربين والمؤيدين لهم.

فلتحقيق غرض الوصول إلى السلطة نفذت العديد من الأساليب؛ من بينها: التمرّد، العصيان المدني، الحروب الأهلية، الانقلابات العسكرية، وهذه الأخيرة تعدّ من سمات القارة

الإفريقية، حيث كانت تتمّ الإطاحة بالأنظمة عبر الجيوش وباستغلال الضعف الاقتصادي كسببٍ لتنحية النّخب التي لا تخدم المصالح العسكرية.

بعد موجة الاستقلال تعرضت العديد من الحكومات الإفريقية إلى الانقلاب من طرف القوات العسكرية، وأصبح هذا الأمر في إفريقيا، طبيعيا وعمدت الكثير من أنظمة الحكم إلى الاعتماد على الجيوش في الاحتفاظ بالسلطة، وهو الأمر الذي أدى إلى خلق فجوة بينها وبين شعوبها، والأصل أن الديمقراطية هي نظام المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الآيلة إلى كفالة امن المواطنين ورقيهم الحضاري.

ومن هنا تظهر سيطرة المصالح الضيقة على حساب مصالح الشعوب ورفاهيتهم الاقتصادية، وتفشّي الفساد ونخره لكلّ الأجهزة السياسية داخل الدول الإفريقية، إضافةً إلى تزوير الانتخابات وتعديل النُّظم الانتخابية وفق ما يتلاءم مع طموحات القادة والنّخب، وهذا ما يستدعي تجديد نمط الثقافة السلطوية، وتبنّي الخيارات الديمقراطية لتجسيد سياسة التوافقات، وفتح المجال لتطوير البنى التحتية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

إن المشاركة السياسية هي حجر الأساس في الديمقراطية باعتبارها سلوك اجتماعي يعتمد على جهود تطوعية ونشاطات إرادية، إن المسؤولين السياسيين يجب أن يبذلوا جهودا كبيرة للدفاع عن مصالح الأفارقة وليثبتوا أنفسهم في علاقاتهم مع بقية العالم، إفريقيا لا تتطور لأنها عالقة في فخ الواردات والمستفيدين الأوائل منها القادة الأفارقة، يجب تشجيع الديمقراطية وانتخابات حرة وشفافة ليكون هناك قادة شرعيون يهتمون بالمصلحة العامة، وهذا غير متوفر حالياً حيث بين أكثر أربعين دولة فسادا في العالم في 2018، كانت هناك عشرون دولة في إفريقيا جنوب الصحراء، حسب مؤشر منظمة الشفافية الدولية للفساد.

ثالثا : العوامل الاقتصادية والاجتماعية

على الرغم من الإمكانيات التي تزخر بها القارة الإفريقية إلا أنها تعاني من التخلف الاقتصادي ويرجع ذلك إلى عدة أسباب :

*قلة الخبرة الفنية

*عدم توفر رؤوس الأموال الوطنية

*ارتباط الاقتصاد الإفريقي باقتصاد الدول الاستعمارية السابقة

*ضعف وسائل النقل والمواصلات

*تحكم الدول الصناعية في أسعار المواد الخام الإفريقية

تسعى إفريقيا لإيجاد نموذج تنموي للنهوض باقتصاديات الدول، بينما قطاعها الصناعي الضعيف والقطاع الزراعي مهيمن، تبقى إفريقيا منتجة ومصدرة للمواد الأساسية، إلا أنها تستورد موادها الأولية بعد تصنيعها، والتصنيع هو الذين يخلق القيمة والوظائف.

إذ اظهر تقرير للبنك الدولي لعام 2011عن التنمية الدولية وموضوعه"النزاعات المسلحة والأمن والتنمية " أن الفساد اثر بالغ في تزايد مخاطر اللجوء إلى العنف عن طريق إثارة الشعور بالظلم وتدمير فاعلية المؤسسات الوطنية والقيم الاجتماعية.

ووفقًا لدراسة في يونيو 2010، يعتقد خبراء من معهد ماكينزي العالمي (MGI) أن لأفريقيا أهم مخزون للثروات الطبيعية في العالم: 10% من احتياطيات النفط العالمية، و40% من احتياطي الذهب العالمي، 80% من الكروم و90% من مجموع معدن البلاتين، وفي المجموع 30% من الموارد المعدنية في العالم موجودة في أفريقيا، ولا يتم استغلال الغالبية العظمى لهذه الموارد، إذا ما قلنا أنه يتم استغلالها بشكل سيء، وفي أحسن الأحوال فإن الفوائد الاقتصادية لشعوب أفريقيا من هذه الموارد تبقى هامشية، هذه الثروات لا تستفيد منها الشعوب الأفريقية، وذلك لسبب بسيط وهو أن الهيكلة الاقتصادية للدول الأفريقية تبقى غير متوازنة.

إنّ أكبر معيقات في إفريقيا ترتبط بعدم توفّر خريطة استثمارية متكاملة توضّح مختلف الأنشطة في مجال الاستثمار، وكذا ضعف البنية التحتية للقارة الإفريقية، وغياب المنشآت والمواصلات الحديثة، فبرغم التحسينات فلا تزال القارة بعيدة عن الوضع الأمثل، إلى جانب عدم الاهتمام الكافي بمستوى التدريب التقني والفني، وبالتالي غياب يد عاملة إفريقية مؤهّلة.

إنّ مؤشر الفقر في البلدان الإفريقية أعلى بكثير مقارنةً ببقية المناطق النامية الأخرى، حيث يُقدّر عدد الفقراء الذين يعيشون بدولارٍ واحدٍ في اليوم حوالي 46% من إجمالي سكان القارة، وهذا بالرغم من التحسينات الكبيرة في نموّ الناتج المحليّ الإجماليّ لإفريقيا في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك لفقدان غالبية الشباب لوظائف ومصادر دائمة للدخل .

المحور الثاني: عوامل الخارجية لغياب التنمية في إفريقيا

لا يمكن حصر المعيقات الخارجية للتنمية في الاستعمار، لم تعد إفريقيا مستعمرة أوروبية فقط، وإنما هي كذلك محلّ تنافس من قِبل أقطاب دولية أخرى، عبر الشركات متعددة الجنسيات، وضغوط المؤسّسات المالية الدولية بفعل تراكم الديون على الدول

الإفريقية، وبهذا أصبحنا نتحدث عن نمطٍ احتلاليٍّ حديث، يتمّ بواسطة الغزو الثقافي والاقتصادي لخدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى.

أولا : أثر الديون على التنمية في إفريقيا

وفي التسعينيات تفاقمت الأزمة الاقتصادية في الدول الإفريقية نتيجة إتباع هذه الدول سياسات وبرامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية

كما اثرث سياسات المشروطية على واقع الدولة في إفريقيا، حيث ركزت في البداية على آليات الإصلاح الاقتصادي مدفوعة بما عانته دول العالم الثالث من أزمات الاقتصادية في ذلك الوقت، وكان تبني برامج التكيف الهيكلي كشرط لتلقي المساعدات من المؤسسات المالية.

ومع بداية التسعينات بات الدول المانحة ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول الإفريقية لإقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب، وكانت الدول التي لا تتبع النهج الديمقراطي مهددة بإيقاف المعونات الاقتصادية والتسهيلات المالية كما يعرف بالمشروطية السياسية.

إن المشروطية السياسية هي مجرد وسيلة غربية تهدف إلى جعل الرأسمالية الليبرالية تحل محل الاشتراكية على مستوى العالم، غير أن المشروطية السياسية أدت إلى تراجع سيطرة أجهزة صنع القرار الداخلي في الدولة، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الديمقراطية الحقيقية.

ثانيا : إثارة المشكلات من طرف الدول الكبرى لعرقلة التنمية

وتجدر الإشارة إلى أن استغلال الثروات الطبيعية لا يكون هدفاً للجماعات المتصارعة فقط، بل يكون أيضاً هدفاً للقوى الخارجية التي تتدخل في النزاعات الأهلية مدفوعة بمصالحها الاقتصادية ، فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال اهتمت بالتدخل في الكونغو الديمقراطية في الستينيات والسبعينيات من اجل حماية استثماراتها في إقليم كاتنجا شابا. لذلك اتضح لنا إثارة المشكلات، وتعددية النزاعات والصراعات، ومحاربة الإرهاب، ما هي إلا استراتيجيات غربية لتوفير المواد الخام لصناعتها، وتهيئة السوق لسلعها ومنتجاتها بقصد إبقاء دول القارة في استهلاكٍ مستمرٍّ لمنتجات الشركات الغربية، أضف إلى ذلك أنّ الأطماع والاستراتيجيات والمخططات تزداد وتتسع كلما زاد الفقر والجهل والحروب داخل دول القارة الإفريقية .

ثالثا : التكالب على المناطق الإستراتيجية

من بين مناطق الإستراتيجية في إفريقيا والتي أدت إلى تكالب دول العالم نجد القرن الإفريقي حيث يكتسب القرن الأفريقي أهميته الإستراتيجية من كون دوله تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية ومن ثم فإن دوله تتحكم في طريق التجارة العالمي، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتوجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة كما أنها تُعدّ ممراً مهماً لأي تحركات عسكرية قادمة من أوروبا، أو الولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي.

ولا تقتصر أهمية القرن الأفريقي على اعتبارات الموقع فحسب وإنما تتعداها للموارد الطبيعية، خاصة البترول الذي بدأ يظهر في الآونة الأخيرة في السودان، وهو ما يعد أحد أسباب سعي واشنطن تحديداً لإيجاد حل لقضية الجنوب، وكذلك في الصومال أضف إلى ذلك قربه من جزيرة العرب بكل خصائصها الثقافية ومكنوناتها الاقتصادية.

خاتمة

بناء على ما سبق يظهر أنّ كلا العاملَيْن الداخليّ والخارجيّ يساهمان في عرقلة المسيرة التنموية اقتصاديّاً في إفريقيا، فالبيئة الداخلية بطبيعتها وتركيبتها عمّقت من أزمة القارة اقتصاديّاً، زيادة على مخلفات الاستعمار الذي تسبّب في تفكيك البنية التحتية للدولة، وعطّل نموّها، تعدّ تنمية إفريقيا من الضروريات التي أكدتها معظم التجمّعات والتكتلات الإقليمية، وكذا المؤسّسات والمنظمات الدولية.

أن القارة الأفريقية تواجه العديد من التحديات بما يستلزم المزيد من التعاون بين دولها، أن النمو الاقتصادي ليس نهاية المطاف في حد ذاته في القارة، بل وسيلة لتحقيق كل أهداف التنمية المرغوبة في إفريقيا، وأنه حان الوقت للدول الأفريقية للاضطلاع بدور محوري في الاقتصاد العالمي، وتولى الحكومات دور القيادة في عملية التنمية بدولها، فهناك حاجة ماسة لتعزيز الإنتاج الزراعي بشكل خاص لحل مشاكل كثيرة في القارة السمراء تتعلق بنقص الغذاء، إذ يتطلب تحقيق هذا الهدف قيادة قوية وحاسمة، حتى يتسنى للقارة مواصلة مسارها في التنمية.

قائمة المراجع

الكتب

1-عادل عبد الرزاق، التكامل الاقتصادي في إفريقيا في إطار العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، .2011

2-جان فرانسوا بابار، سياسة ملئ البطون، سيكولوجية الدول الإفريقية، ترجمة حليم طوسون، دار العالم الثالث، القاهرة ،1992 .

3-عبد القادر رزيق المخادمي، أخر دواء الديمقراطية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنسر والتوزيع، 2004.

4-علي محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2004.

5-سوقي عطا الله الجمل .عبدا لله عبد الرزاق إبراهيم، ط2، دار الزهراء للنسر والتوزيع، الرياض، 2002

المقالات:

1-كامل محمد ثامر، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد252 ،2000 ، السنة 22 .

2-جامسد ممتاز، القواعد الإنسانية الدنيا المطبقة في فترات التوتر والنزاع الداخلي، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد، 324، الصادر في 1998./09/30

3-حفيظة طالب، التنمية الاقتصادية في إفريقيا الفرص والقيود، مجلة قراءات افريقية، العدد35، .20718

4 -سليماني يوسف، تأثير التقسيم الأوربي على تشكل الدول الحديثة في إفريقيا ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد03، السهر 05 ،السنة ،2020.

5-نورة الحفيان. احمد صلحي، القرن الأفريقي في ظل التنافس الدولي والإقليمي، مجلة المعهد المصري للدراسات ، العدد الثامن، ابريل 2020.

6-حمدي عبد الرحمن، سياسات التنافس الدولي في إفريقيا، مجلة قراءات افريقية، العدد الثامن عسر، 2013.

رسائل الدكتوراه:

–أمال مجناح، الحكم الراشد وإشكالية البناء الديمقراطي في إفريقيا،أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2018 .

مواقع الانترنت

– سيخنا بونجيم سيسي، أسباب التخلف الاقتصادي في إفريقيا، على موقع www.noonpost.com

دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

The Role Of Environmental Governance In Achieving Sustainable Development In Algeria

1-نسيمة نايلي

- جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر.
- nacimanaili@gmail.com.

2-ليدية تركي.

- جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر.

Lydiaterki91@gmail.com.

ملخص:

تعتبر التنمية الاقتصادية مقياس لمدى تقدم الدول على كافة الأصعدة، فتحقيق الرفاهية للمواطنين والسكان يعبر عن رفع أداء مستوى المؤسسات والأفراد للوصول إلى الرخاء المادي بشكل يسير، وهو مؤشر للتقدم الاقتصادي في تلك الدول التي غالبا ما تكون على حساب البيئة ومواردها الطبيعية، لذلك ظهر مفهوم التنمية المستدامة لمعالجة الإشكاليات المطروحة بين الإنسان وسعيه للرفاه الاقتصادي، وبين التنمية لشمولها على المكونات الطبيعية ومواردها وأسسها الإيكولوجية المهمة.

وبما أن الجزائر من بين الدول التي كرست مفهوم التنمية المستدامة، إذ تسعى جاهدة لحماية البيئة والحفاظ عليها وتأمين حقوق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة ومستدامة، لذلك تبنت عدة آليات من أجل ترشيد كل ما يتعلق بالبيئية، والتي من بين أهمها الحوكمة البيئية كإستراتيجية جديدة للتوفيق بين البيئة والتنمية.

كلمات مفتاحية: البيئة، التنمية المستدامة، الحوكمة البيئية. الجزائر.

Abstract:

Economic development is a measure of the progress of countries at all levels. Achieving the well-being of citizens and residents expresses raising the performance of the level of institutions and individuals to easily reach material prosperity, and it is an indicator of economic progress in those countries that are often at the expense of the environment and its natural resources, so the concept of development emerged. Sustainable development is to address the problems raised between mankind and his pursuit of economic well-being, and between development to include natural components, their resources, and important ecological foundations.

And since Algeria is among the countries that devoted the concept of sustainable development, as it strives to protect and preserve the environment and secure the rights of future generations in a clean and sustainable environment. Therefore, it has adopted several mechanisms in order to rationalize everything related to the environment, among the most important of which is environmental governance as a new strategy to reconcile between Environment and development.

Keywords: environment, sustainable development, environmental governance, Algeria.

مقدمـــة:

رغم التقدم الذي تشهده الدول إلا أن مازال هنالك العديد من الناس يعيشون في ظل فقر مدقع، ومازالت أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مما يقتضي تطبيق إجراءات عالمية عاجلة من شأنها الوفاء بتطلعات الدول من أجل تحقيق النمو وتوفير فرص العمل والقيام في الوقت ذاته بتعزيز حماية البيئة التي تمثل الإطار المعيشي الأساسي للمجتمعات الإنسانية الحاضرة والمستقبلية.

بناءا على ذلك، تحاول الجزائر كغيرها من الدول النامية بعد إدراكها أن البعد البيئي هي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة تجاوز هذه العقبات، وذلك من خلال تبني إستراتيجية الحوكمة البيئية التي تنطوي على مراقبة وإدارة البيئة والموارد الطبيعية عند اتخاذ القرار لتنفيذ مختلف الأنشطة التي يمكن أن تأثر سلبا على البيئة.

لذلك فإن الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع هي: **ما مدى تفعيل مقومات الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟**

نحاول من خلال هذه الدراسة، معالجة الموضوع بالاعتماد بشكل رئيسي على المنهج التحليلي، باعتباره الأكثر استعمالا في الدراسات القانونية، كما اعتمدنا أيضا على المنهج الوصفي الذي يبرز من خلال توضيح المفاهيم ذات الصلة بالموضوع.

سعيا للإجابة على الاشكالية، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين:

المحور الأول: علاقة الحوكمة البيئية بالتنمية المستدامة.

المحور الثاني: الآليات المتخذة في ظل الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

المحور الأول: علاقة الحوكمة البيئية بالتنمية المستدامة

إن التلوث البيئي والتدهور المتزايد للموارد الطبيعية الناتج عن السعي نحو التنمية والرفاه الاقتصادي أدخل الدول في عدة ضغوطات دولية ووطنية في إطار تحقيق التنمية المستدامة تلزمها على التخفيف من هذه الآثار، وذلك من خلال ترشيد استغلال الموارد البيئة في ظل نظام الحوكمة البيئية كنظام جديد قادر على الاستجابة لهذه التحديات عند تنفيذ خطط التنمية، لذلك سنحاول من خلال هذا المحور إزالة الغموض عن مفهوم الحوكمة البيئية، ثم المقاربات المفسرة لعلاقة هذا المفهوم بالتنمية المستدامة.

أولا: مفهوم الحوكمة البيئية

تعتبر الحوكمة البيئية من بين الآليات التي تدعم تحقيق التنمية المستدامة نظرا لأهميتها في تحقيق أبعاد هذه الأخيرة سواءا الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية، ما يستلزم وضع تعريف لها ومحاولة تحديد أهم المبادئ التي تستند عليها هذه الآلية.

1. تعريف الحوكمة البيئية

لم يتم الاتفاق على تعريف موحد للحوكمة البيئية[1]، إلا أن هناك عدة تعاريف تشير إلى المعنى العام لهذا المصطلح.

فهناك من عرفها على أنها "مجموعة من القواعد والإجراءات والآليات التي تضبط سلوكيات الفرد في المؤسسة في التعامل مع البيئة والحفاظ عليها وعلى مواردها لتحقيق ما يعرف بالاستدامة البيئية وذلك وفقا لمبادئ محددة وبمساهمة كل الأطراف الفاعلة"[1].

---

[1] – إذا كانت الحكومة تشير إلى المؤسسات الرسمية للدولة والتي في ظلها تتخذ القرارات في إطار إداري وقانوني محدد، وتستخدم الموارد بطريقة تخضع للمسائلة المالية فإن مفهوم الحوكمة يشتمل على الحكومة بالإضافة إلى هيئات أخرى عامة وخاصة لتحقيق نتائج مرغوبة. أنظر في ذلك: بومدين طاشمة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، مجلة التواصل، العدد 26، كلية الحقوق جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 26 جوان 2010، ص 20.

أما البعض الاخر فقد عرفها على: " أنها مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة فهي تعمل في كل المستويات بدءا من المستوى الفردي وصولا إلى المستوى العالمي، كما تدعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية" [2].

كذلك هناك من عرفها على: "أنها مجموعة من الإجراءات والآليات التنظيمية لترشيد تعامل الإنسان مع بيئته في كافة الاستعمالات ومختلف الأنشطة فهي عبارة عن كل مترابط بين مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية"[3].

يمكن اعتبار الحوكمة البيئية من خلال التعاريف السالفة الذكر، على أنها تلك الترتيبات الرسمية والغير الرسمية التي تحدد كيفية استخدام الموارد البيئية لترشيد تعامل الإنسان مع بيئته في كافة الاستعمالات ومختلف الأنشطة.

1. مبادئ الحوكمة البيئية

تتوقف الحوكمة البيئية على ثلاثة مبادئ وهي[4]:

---

[1] – بلخير نخلة، معزوزي عيسى، البنى التحتية للحوكمة البيئية كاتجاه لتحديث القطاع العام، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الأول حول تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة الجزائر، يومي 27، 28 نوفمبر 2018، ص 04.

[2] – ناصري خديجة، مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011-2012، ص ص 13، 14.

[3] – بلخير نخلة، معزوزي عيسى، مرجع سابق، ص 03.

[4] – مهني وردة، دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد 24، جامعة محمد دباغين سطيف 02، 30 جوان 2017، ص 126.

أ. التنمية المستدامة

يجب أن تعكس السياسات البيئية المحافظة على تنمية الحاجات المجتمعية مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي والعدالة بين الأجيال وتمكين التنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى تنظيم الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها من خلال تبني نظام التنمية المستدامة التي تعمل على تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية والاستثمارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، والتغلب على التدهور البيئي دون التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية والمساواة والعدل الاجتماعي.

ب. العدالة البيئية

هناك علاقة وطيدة بين البيئة النظيفة والصحة العامة، وتعتبر الدولة مسؤولة على حماية الموارد الطبيعية بطريقة تستجيب لاحتياجات الأفراد الأكثر عرضة للضرر وتمكين هؤلاء من الاستفادة بمنافع هذه الموارد الصحية والبيئية، كما تعبر العدالة البيئية عن حق الإنسان في بيئة نظيفة وسليمة بغض النظر عن عرقه أو جنسه عن طريق المساواة بين الجميع في وضع القرارات البيئية والاستفادة من الموارد والخدمات البيئية ومكافحة كل أشكال الفقر والتهميش للوصول إلى الحد الأدنى من الموارد.

ج. مبدأ الحيطة

يقصد بمبدأ الحيطة منع الأضرار البيئية التي قد تنجم عن حادثة بيئية معينة وذلك قبل وقوعها، تتخذ بموجبه الدولة التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة وذلك في غياب اليقين العلمي القاطع حول المضار الناجمة عن الأنشطة المراد القيام بها ويعتبر هذا المبدأ وسيلة حديثة لحماية البيئة، واعتبرت المادة 03 من قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مبدأ الحيطة من بين أهم المبادئ التي يقوم عليها هذا القانون والذي يجب بمقتضاه أن لا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف التقنية والعلمية الحالية

سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمتناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة[1].

ثانيا: المقاربات المفسرة لعلاقة الحوكمة البيئية بالتنمية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة مطلب وطني وعالمي في أن واحد، يرتبط تحقيقها بالعديد من الأنظمة أهمها الحوكمة البيئية نظرا للعلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية، تتوسطها الحوكمة باعتبارها الإدارة الحكيمة لترشيد هذه العلاقة، وهو الأمر الذي دفع المسؤولين عالميا لمحاولة إدماج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي العالمي خاصة وأن المخاطر البيئية المتزايدة التي تواجهها الدول جعلت من موضوع البيئة ملازم للتنمية [2].

هذا ما جعل المجتمع الدولي يبحث عن آليات للتوفيق بين البيئة والتنمية بعدما شددت الأسرة الدولية منذ مطلع تسعينات القرن الماضي على أن التنمية يجب أن تكون مستدامة، ويجب أن تحمي البيئة التي يتوقف عليها بقاء الأجيال المستقبلية، ولتحقيق ذلك اتفق المجتمع الدولي على ضرورة تفعيل الحوكمة البيئية التي تكون في إطار إستراتيجية مشتركة ومتكاملة، وذلك من خلال مشاركة كل الفواعل الوطنية والإقليمية والدولية في وضع إستراتيجية الحوكمة البيئية وهذا من خلال مقاربة التكامل (الشراكة بين مختلف الفواعل: الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني سواءا على المستوى الوطني أو الدولي لتحقيق التكامل) وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة[3].

---

[1] – المادة 03 الفقرة 01 من قانون رقم 03–10، مؤرخ في 19 جويلية 2003، متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر ج ج عدد 43، الصادرة في 20 جويلية 2003.

[2] – مريم أحمد مصطفى، دراسات في التنمية والتغيير في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2009، ص 221.

[3] – بلعورة هجيرة وأخرون، إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة الجزائر نموذجا، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 02، أفريل 2017، ص ص 122–123.

هناك ارتباط وثيق بين التنمية المستدامة و الحوكمة البيئية فلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية، فتعزيز هذه الأخيرة سوف يساهم في زيادة تعظيم أرباح الوحدات الاقتصادية وتحسين قدراتها التنافسية، إذ يمنح القدرة للمؤسسات بإتباع أنماط إنتاج جديدة صديقة للبيئة تساهم بشكل فعال في تكوين رأس المال على المدى البعيد [1].

ليس ذلك فقط وإنما تسعى الحوكمة البيئية إلى تحقيق المساواة الاجتماعية وعدم التفرقة بين البشر في الحقوق والواجبات وفسح الطريق للقدرات والمواهب والخبرة والمبادرات للمشاركة في التخطيط والتنفيذ، ذلك أن المبادئ البيئية التي تسعى الحوكمة البيئية في إدماجها عند اتخاذ القرارات كإحدى أهم ركائز التنمية المستدامة لن تتحقق إلا بمشاركة أفراد المجتمع في اتخاذ هذه القرارات [2].

المحور الثاني: الآليات المتخذة في ظل الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

يمكن القول أنّ قطاع البيئة في الجزائر، لم يعرف الاستقرار وذلك منذ نشوئه، وعلى اعتبار أن الحوكمة البيئية عملية تشاركية بين وزارة البيئة والوزارات الأخرى التي تساعدها وتساندها في حماية البيئة نظرا للترابط والتداخل فيما بينها فيما يتعلق بالمجال البيئي عن طريق ما تصدره الدولة من سياسات في إطار الحوكمة البيئية سواءا من طرف هذه الوزارة أو من طرف الهيئات المحلية التي لها دور فعال في حماية البيئة نظرا لقربها إلى المواطن أو من طرف الجمعيات البيئية التي لها تأثر على سلوك الفرد اتجاه المحافظة على البيئة

---

[1] – كمال ديب، أساسيات التنمية المستدامة، د ط، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2015، ص 196.

[2] – Emmanuelle Raynoud ; les déterminants de comportement de protection de l'environnement des entreprises, thèse doctorat institue d administration des entreprises , Marseille 1997, p 29.

سيتم توضيح أهم الصلاحيات المخولة قانونا لهذه الأجهزة في مجال تنفيذ استراتيجيات الحوكمة البيئية:

أولا: الشراكة بين مختلف الوزارات لحماية البيئة

1. وزارة البيئة والطاقات المتجددة

تم إفراد وزارة خاصة بحماية البيئة والطاقات المتجددة في الفترة الأخيرة في ماي 2017، كما سبق الإشارة إليه سابقا بعدما كانت تابعة لوزارة الموارد المائية في مارس 2016، إلا أن الإشكال يتمثل في عدم صدور التنظيم الخاص بوزارة البيئة والطاقات المتجددة الحالية والذي يحدد الأحكام القانونية لمختلف هيئاتها الإدارية التابعة لها خاصة بعد إلغاء بنص صريح الأحكام الخاصة بالجانب البيئي الواردة في المراسيم التنظيمية الخاصة بوزارة الموارد المائية وحماية البيئة، وهو ما يفسر مرة أخرى عدم الاستقرار المعهود لهذا القطاع بسبب الفراغ التشريعي الخاص بتنظيم هذه الوزارة[1].

وتتمحور أهم الصلاحيات المخولة لهذا القطاع على العموم في إرساء ثقافة بيئية مستدامة من خلال القيام بالأعمال التحسيسية وتربوية استهدافية، مواصلة انجاز المنشآت المتخصصة للتسيير المتكامل للنفايات وتحسين أدائها وتعميم جمع النفايات وإخضاعها لعمليات الفرز الانتقائي على مستوى كل البلديات، الحد من مختلف أشكال التلوث البيئي من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها.

2. وزارة الصحة والسكان

تلعب وزارة الصحة دور فعال في حماية البيئة، من خلال حماية المواطن من الأمراض والأوبئة التي تكون في الأغلب نتيجة للتلوث الذي يصيب عنصر من عناصر

---

[1] – بوزيدي بوعلام، الآليات القانونية للوقاية من تلوث البيئة دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018، ص32-33.

البيئة، ويتجسد دورها في هذا المجال من خلال توفير بيئة صحية ونظيفة للمواطن، كما تقوم هذه الوزارة بمراقبة التخلص الآمن للمخلفات الطبية التي تكون وفقا لقانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها[1].

3. وزارة السكن والعمران

تساهم هذه الوزارة بدور كبير في التقليل من خطر التلوث عن طريق الدور الذي تلعبه في مجال التخطيط العمراني، كما يدخل ضمن مسؤوليتها إصدار القرارات والتشريعات التي تنظم سلامة البيئة السكانية من مساكن وحدائق ومرافق، فهي مسؤولة عن دراسة ومتابعة الاشتراطات الخاصة بمختلف أنواع البنية سواءا كانت سكنية أم صناعية أم تجارية محددة لكل أنواع الاشتراطات الواجب توافرها فيها[2] .

4. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

يعتبر قطاع التعليم العالي من القطاعات الوزارية الفعالة المؤثرة في المجال البيئي، حيث خلقت عدة تخصصات بيئية في شتى مجالات فروع العلوم المدرسة بالجامعات، كما خصصت لها ألاف المقاعد الدراسية وأجريت عدة أبحاث علمية وأنشأت مئات مخابر البحث المتخصصة في البيئة والطاقات المتجددة، وذلك كله لأجل ترقية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك كلها في إطار المهام المكلف بها والصلاحيات الممنوحة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي الذي يقترح ويعد السياسة الوطنية في مجالي البحث العلمي والتطور التكنولوجي وينفذها[3].

---

[1] – عيد محمد العازمي، الحماية الإدارية للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص 227.

[2] – إسماعيل نجم الدين زنكنة، القانون الإداري البيئي، الطبعة 01، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2012، ص 201.

[3] – المرسوم التنفيذي رقم 13–77، مؤرخ في 30 جويلية 2013، يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ج ر ج ج عدد 08 الصادرة في 06 فيفري 2013، ص 04 وما بعدها

ثانيا: الصلاحيات المخولة للهيئات المحلية في إطار الحوكمة البيئية

تعتبر الهيئات المحلية أداة لتنفيذ وتجسيد القواعد المتعلقة بالحوكمة البيئية، وذلك باستخدامها لمختلف الوسائل والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة وممارسة صلاحيتها المنصوص عليها في القوانين، تمثل همزة الوصل الأولى بالمواطن تسند مهامها وصلاحياتها الخاصة بحماية البيئة إلى ممثليها على المستوى المحلي بتوزيع مختلف الوظائف المتعلقة بالبيئة بين هيئاتها المتمثلة في الولاية والبلدية.

1. الولاية

تجسد الولاية سياسات الحوكمة البيئية على أرض الواقع، وذلك لقربها من الفضاءات التي تتطلب الحماية، تتشكل من هيئتين الوالي والمجلس الشعبي الولائي.

أ. صلاحيات الوالي في مجال الحوكمة البيئية

يتمتع الوالي في مجال الحوكمة البيئية بصلاحيات واسعة من بينها المحافظة على الصحة والأمن والسكينة العامة[1]، و في إطار ذلك كرس له قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة صلاحيات واسعة في هذا المجال، وهذا ما أكدت عليه المادة 19 منه، فالمنشآت المصنفة تخضع لترخيص من الوالي حسب أهميتها وحسب الأخطار الضارة التي تنجم عن استغلالها.

كما أنه إذا نتج عن استغلال منشأة غير واردة في قائمة المنشآت المصنفة أخطار أو أضرار تمس بالصحة، النظافة، الأمن والفلاحة والأنظمة البيئية، الموارد الطبيعية والمواقع، المعالم والمناطق السياحية أو التي تمس براحة الجوار بناءا على تقرير مصالح البيئة، يعذر الوالي المستغل ويحدد له أجل لاتخاذ التدابير الضرورية لإزالة الأخطار أو الأضرار المثبتة، كما يتلقى الوالي محاضر حول العقوبات المتعلقة بالمؤسسات المصنفة

---

[1] – المادة 114 من قانون رقم 12-07، مؤرخ في 21 فيفري 2012، متعلق بالولاية، ج ر ج ج عدد 12 الصادرة في 29 فيفري 2012.

والممارسة ضد البيئة، ويحرر تلك المحاضر ضباط الشرطة القضائية ومفتشو البيئة في نسختين إحداها ترسل إلى الوالي والأخرى إلى وكيل الجمهورية حسب المادة 101 من نفس القانون[1].

كما خول قانون التهيئة والتعمير رقم 90-29 منح رخصة البناء الخاصة بالبنايات والمنشآت المنجزة لحساب الدولة والولاية وهياكلها العمومية إلى الوالي، والتي حددها المشرع الجزائري من خلال المواد 44-45-46 من هذا القانون، ونص كذلك على اختصاص الوالي بمراقبة البنايات وإجراء التحقيقات للتأكد من مدى مطابقتها للتنظيمات السارية المفعول [2].

ب. صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في مجال الحوكمة البيئية

يساهم المجلس الشعبي الولائي إلى جانب الوالي في تنفيذ الحوكمة البيئية على المستوى المحلي، من بين صلاحياته ما تضمنه قانون الولاية 12-07، حيث يبادر ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريف [3].

2. البلدية

تعتبر البلدية النواة الرئيسية للحوكمة البيئية والتنمية المحلية نظرا لقربها من المواطن، تمثل سياسة الدولة وسياسة الولاية تعبر عنهما وتعكس برامجها وتتوسط بينهما، من جهة أخرى تمثل المجتمع على المستوى المحلي وتطلعاته خاصة ما يتعلق بضمان

---

[1] – المادة 108 من قانون 03-10، مرجع سابق.

[2] – المواد 66، 73 من قانون رقم 90-29 مؤرخ في 01 ديسمبر 1990، متعلق بالتهيئة والتعمير، ج ر ج ج عدد 52 الصادرة في 02 ديسمبر 1990، معدل ومتمم بموجب قانون رقم 04-05 مؤرخ في 14 أوت 2014، ج ر ج ج عدد 51 الصادرة في أوت 2014.

[3] – راجع في ذلك: المواد 84-88 و 94-95 من قانون رقم 12-07، مرجع سابق.

تحقيق التنمية المستدامة للأجيال الحاضرة والمستقبلية، تتشكل من هيئتين رئيس المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي البلدي.

أ. صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال الحوكمة البيئية

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي باختصاصات و صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالحوكمة البيئية، إذ خول له قانون البلدية رقم 11-10 عدة اختصاصات في هذا المجال من بين أهمها:

- السهر على النظام والسكينة والنظافة العامة.
- السهر على نظافة العمارات وضمان سهولة السير في الشوارع والساحات والطرق العمومية.
- منع تشرد الحيوانات المؤذية والمضرة.
- السهر على احترام تعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة[1].

وبالرجوع إلى قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أكد على خضوع المنشآت المصنفة للترخيص من رئيس المجلس الشعبي البلدي حسب أهميتها وحسب الأخطار والأضرار التي تنجم عن استغلالها، كما تخضع المنشآت التي لا تتطلب إقامتها دراسة وموجز التأثير للتصريح لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي

[1] - المواد 88-94 من قانون رقم 11-10، مؤرخ في 22 جوان 2011، متعلق بالبلدية، ج ر ج ج عدد 37 الصادرة في 03 جويلية 2011.

المختص[1]، كما أن كل بلدية مطالبة بإنشاء مخطط بلدي للنفايات المنزلية ومعالجتها ويتم إعداد هذه المخططات تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي [2].

ب. صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجال الحوكمة البيئية

تتمثل صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجال الحوكمة البيئية التي حددها قانون البلدية رقم 11-10 في السهر على احترام التشريع والتنظيم المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية لا سيما في المجالات التالية:

- تهيئة المساحات الخضراء وصيانة فضاءات ترقية الشواطئ.
- إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.
- السهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء.

كما يقتضي لإنشاء أي مشروع يحتمل الإضرار بالبيئة والصحة العمومية على إقليم البلدية موافقة المجلس الشعبي البلدي، وكذلك مشاريع ذات منفعة وطنية تخضع للأحكام المتعلقة بحماية البيئة[3].

ثالثا: الصلاحيات المخولة للجمعيات البيئية في مجال الحوكمة البيئية

يمثل الانتماء الحر للجمعيات صورة من صور الديمقراطية واعترف المشرع الجزائري بذلك بصورة واضحة في قانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات[4]، وقد منح قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة حرية اختيار النشاطات القانونية

---

[1] – المادة 19 من قانون 03-10، مرجع سابق.

[2] – المادة 31 من المرسوم التنفيذي رقم 06-198، مؤرخ في 31 ماي 2006، يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، ج ر ج ج عدد 37 الصادرة في 04 جوان 2006.

[3] – المواد 108-114، المواد 123-124 ، من قانون رقم 11-10، مرجع سابق.

[4] – قانون رقم 12-06، مؤرخ في 12 جانفي 2012، متعلق بالجمعيات، ج ر ج ج عدد 02، الصادرة في 15 جانفي 2012.

الملائمة والمتاحة لها لبلوغ هدفها، ووفقا لذلك تقوم الجمعيات البيئية بتنفيذ الحوكمة البيئية بشكل مستدام وفق أسلوبين وقائي وردعي.

1. الدور الوقائي

إن تنفيذ الحوكمة البيئية على المستوى المحلي يتطلب تحسيس المجتمع بقضايا البيئية، ذلك أن وقاية البيئة من الأخطار التي تتعرض لها لا يتحقق إلا من خلال وعي بيئي كامل لدى الأفراد والجماعات، والذي لن يتأتى إلا من خلال اعتماد الجمعيات البيئية لطرق تربوية وإعلامية فعالة تكمل بعضها البعض.

تستغل الجمعيات البيئية مختلف الطاقات والإمكانيات التي تتوفر عليها في حدود ما يسمح لها القانون للوصول إلى غاياتها وأهدافها، والواقع يبين مدى مساهمة الجمعيات البيئية في توسيع دائرة اهتمام الرأي العام بضرورة تحقيق التوازن بين الحفاظ على البيئة والتنمية، كما تلعب الجمعيات دور هام في إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار التي تهدد البيئة جراء السعي للتنمية دون الأخذ بالاعتبارات البيئية ما يستوجب اتخاذ إجراءات وقائية لوضع حد لذلك [1].

2. الدور العلاجي

كأصل عام النيابة العامة هي التي تتولى تحريك الدعوى العمومية، لكن المشرع الجزائري حسب قانون رقم 03-10 خول الجمعيات المعتمدة قانونا والتي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي رفع دعوى أمام الجهات القضائية عن كل مساس بالبيئة حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين إليها بانتظام، فيمكن لها بذلك أن تباشر إجراءات الادعاء المباشر إن كان الجانح معروف، كما اعترف لها بحق

---

[1] – زياد ليلى، مشاركة المواطنين في حماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، فرع قانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2010-2011، ص 114.

التأسيس كطرف مدني في أي دعوى تخص البيئة دفاعا عن المصالح الجماعية، وخول لها كذلك رفع دعوى التعويض باسمها أمام أي جهة قضائية في حالة ما إذا فوضها على الأقل شخصان طبيعيان معنيان جراء خرق الأنظمة البيئية[1].

خاتمة:

تمتلك الجزائر مصادر قانونية عديدة في مجال حماية البيئة والتي جاءت تنفيذا لالتزاماتها الدولية المتعلقة بالحوكمة البيئة ولهذا قامت الحكومة بوضع سياسية وطنية لحماية البيئة وهذه الأخيرة تعتمد على المجهود التي تقوم بها الهيئات الإدارية للدولة، ورغم ذلك نجد أن الوضع البيئي في الجزائر لا يزال متدهورا ويحتاج إلى اهتمام كبير لدى الحكومات المركزية (الوزارات، المدريات) والمحلية وذلك عن طريق تطوير أساليبها ومشروعاتها لمكافحة التلوث والوقاية منه.

قائمة المراجع:

I. الكتب:

1. إسماعيل نجم الدين زنكنة، القانون الإداري البيئي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2012.
2. عيد محمد العازمي، الحماية الإدارية للبيئة، دار النهضة العربية، د ط، القاهرة، 2009.
3. كمال ديب، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2015.
4. مريم أحمد مصطفى، دراسات في التنمية والتغيير في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، د ط ، القاهرة، 2009.

II. الرسائل والمذكرات:

أ. الرسائل:

1. بوزيدي بوعلام، الآليات القانونية للوقاية من تلوث البيئة دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018.

[1] – المواد 35-38 من قانون رقم 03-10، مرجع سابق.

ب. المذكرات:

1. زياد ليلى، مشاركة المواطنين في حماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، فرع قانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2011-2010

2. ناصري خديجة، مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011-2012.

III. المقالات:

1. بلعورة هجيرة وأخرون، إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة الجزائر نموذجا، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، الجزائر، العدد 02، أفريل 2017، ص ص 119-132.

2. بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة التواصل، الجزائر، العدد 26، كلية الحقوق جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 26 جوان 2010، ص ص 26-51.

3. مهني وردة، دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة، مجلة العلوم الاجتماعية، الجزائر، عدد 24، جامعة محمد دباغين سطيف 02، 30 جوان 2017، ص ص 121 -135.

IV. المداخلات:

1. بلخير نخلة، معزوزي عيسى، البنى التحتية للحوكمة البيئية كاتجاه لتحديث القطاع العام، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الأول حول تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 27، 28 نوفمبر 2018.

V. النصوص القانونية:

أ. **النصوص التشريعية:**

1. قانون رقم 90-29 مؤرخ في 01 ديسمبر 1990، متعلق بالتهيئة والتعمير، ج ر ج ج عدد 52 الصادرة في 02 ديسمبر 1990، معدل ومتمم بموجب قانون رقم 04-05 مؤرخ في 14 أوت 2014، ج ر ج ج عدد 51 الصادرة في أوت 2014.

2. قانون رقم 03-10، مؤرخ في 19 جويلية 2003، متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر ج ج عدد 43، الصادرة في 20 جويلية 2003.

3. قانون رقم 11-10، مؤرخ في 22 جوان 2011، متعلق بالبلدية، ج ر ج ج عدد 37 الصادرة في 03 جويلية 2011.

4. قانون رقم 12-06، مؤرخ في 12 جانفي 2012، متعلق بالجمعيات، ج ر ج ج عدد 02، الصادرة في 15 جانفي 2012.

5. قانون رقم 12-07، مؤرخ في 21 فيفري 2012، متعلق بالولاية، ج ر ج ج عدد 12 الصادرة في 29 فيفري 2012.

ب. النصوص التنظيمية:

1. المرسوم التنفيذي رقم 84-12 مؤرخ في 22 جوان 1984، يتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة، ج ر ج ج عدد 04 الصادرة في 24 جوان 1984.(ملغى).

2. المرسوم التنفيذي رقم 90-392 مؤرخ في 01 ديسمبر 1990، يحدد صلاحيات الوزير المنتدب للبحث والتكنولوجيا، ج ر ج ج عدد 54 الصادرة في 12 ديسمبر 1990 (ملغى).

3. المرسوم التنفيذي رقم 92-489 مؤرخ في 28 ديسمبر 1992، يحدد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية، ج ر ج ج عدد 93 الصادرة في 30 ديسمبر 1992 (ملغى).

4. المرسوم التنفيذي رقم 93-235 مؤرخ في 10 أكتوبر 1993، متضمن تنظيم الإدارة المركزية للجامعات والبحث العلمي، ج ر ج ج عدد 65 الصادرة في 13 أكتوبر 1993(ملغى).

5. المرسوم التنفيذي رقم 94-247 مؤرخ في 10 أوت 1994، متضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري، ج ر ج ج عدد 53 الصادرة في 21 أوت 1994 (ملغى).

6. المرسوم الرئاسي رقم 96-01 مؤرخ في 05 جانفي 1996، متضمن تعيين أعضاء الحكومة، ج ر ج ج عدد 01 الصادرة في 07 جانفي 1996(ملغى).

7. المرسوم الرئاسي رقم 99-300 مؤرخ في 24 ديسمبر 1999، متضمن تعيين أعضاء الحكومة، ج ر ج ج عدد 93 الصادرة في 26 ديسمبر 1999(ملغى).

8. المرسوم التنفيذي رقم 01-09 مؤرخ في 07 جوان 2001، متضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ج ر ج ج عدد 04 الصادرة في 14 جوان 2001 (ملغى).

9. المرسوم التنفيذي رقم 06-198، مؤرخ في 31 ماي 2006، يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، ج ر ج ج عدد 37 الصادرة في 04 جوان 2006.

10. المرسوم التنفيذي رقم 07-351 مؤرخ في 18 نوفمبر 2007، متضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة وسيرها، ج ر ج ج عدد 73 الصادرة في 21 نوفمبر 2007(ملغى).

11. المرسوم التنفيذي رقم 10-259 مؤرخ في 21 أكتوبر 2010، متضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة، ج ر ج ج عدد 64 الصادرة في 28 أكتوبر 2010.

12. المرسوم التنفيذي رقم 12-433 مؤرخ في 25 ديسمبر 2012، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 10-259 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة، ج ر ج ج عدد71 الصادرة في 26 ديسمبر 2012.

13 . المرسوم التنفيذي رقم 13-77، مؤرخ في 30 جويلية 2013، يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ج ر ج ج عدد 08 الصادرة في 06 فيفري2013.

14. المرسوم التنفيذي رقم 13-396 مؤرخ في 25 نوفمبر 2013، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 10-259 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة، ج ر ج ج عدد 62 الصادرة في 11 ديسمبر 2013.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

I. Thés doctorat

1. Emmanuelle Raynoud ; les déterminants de comportement de protection de l'environnement des entreprises, thèse doctorat institue d administration des entreprises , Marseille, 1997

جدلية الأمن والتنمية بالقارة الافريقية: بحث في المعيقات و التداعيات

The dialectic of security and development in the African continent: a study of obstacles and repercussions

1-د.منى طواهرية

- المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
- الإيميل. touahriamouna@gmail.com

2- د.سلمى حاروش

- المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الإيميل.doct_selma.harr@hotmail.com

ملخص:

تواجه القارة الإفريقيّة العديد من التّحدّيات التنموية، فرغم أنها عرفت محاولات انمائية عديدة ،إلا أنها كانت في أغلبها محدودة، يمكن ارجاع ذلك لمجموعة من العوامل السياسية، الأمنية، والبنيوية التي تحول دون تحقيق الأهداف والبرامج التنموية المسطّرة رغم ما تكتنزه من ثروات وإمكانيات.

فقد ظلت القارة الافريقية ساحة للصراعات والنزاعات المسلحة، مما أوجد حالة من اللاإستقرار السياسي والأمني الذي يؤثر على مؤشرات التنمية البشرية، التنمية الاقتصادية، وكذا مؤشّرات الاستقرار الاجتماعي، ما يطرح ضرورة تجاوز هذه الصراعات تحقيقا لمساعي التنمية التي تطمح لها القارة، كحتمية تفرضها تحولات القرن الحادي و العشرين للخروج من شراك التخلف والتبعية.

كلمات مفتاحية: الأمن، التنمية، النزاعات المسلحة، المعيقات والتداعيات.

ABSTRACT:

The African continent faces many developmental challenges, although it has known many developmental attempts, but they were mostly limited. This can be attributed to a set of political, security, and structural factors that prevent the achievement of the underlined development goals and programs despite their wealth and capabilities.

The African continent has remained an arena for armed conflicts and conflicts, which has created a state of political and security instability that affects indicators of human development, economic development, as well as indicators of social stability, which raises the need to overcome these conflicts in order to achieve the development efforts that the continent aspires to, as an imperative imposed by the transformations of the twenty-first century. And the twentieth to get out of the traps of backwardness and dependence.

Key words: security, development, armed conflicts, obstacles and repercussions.

مقدمة:

عرفت القارة الافريقية خلال السنوات الماضية عديد التحولات على كافة الاصعدة السياسسية، الاقتصادية و الاجتماعي، وقد ارتبطت هذه التحولات بانتشار النزاعات المسلحة، التي تعددت أسبابها وخلفياتها، بل وتجاوزت تداعياتها في كثير من الأحيان التحليل والتوقعات الدولية، فأثرت بذلك على مسارات التنمية بشتى مجالاتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، مما أوجد تحديات صعبة للعيش لدى الشعوب الافريقية التي يعاني أغلبها من حرمان وفقر دام لسنوات طوال.

ولا يختلف اثنان في أن النزاعات المسلحة كانت وما تزال السمة اللصيقة بالقارة السوداء، التي تعد مسرحا نشطا للصراعات والنزاعات لأسباب داخلية وأخرى خارجية، وما رافقها من زعزعة الاستقرار السياسي بهذه الدول، وما نجم عنه من تدهور اقتصادي ولا أمن اجتماعي، وجميعها ساهمت في تقويض قدرة الدول الافريقية على النهوض بتنميتها وتجاوز التحديات التي تقف كحجر عثرة في مسارها التنموي.

وعليه تهدف ورقتنا البحثية للكشف عن طبيعة العلاقة بين النزاعات المسلحة والتنمية وابراز مدى تأثيرها على مسار التنمية بإفريقيا، مع محاولة اقتراح أنجع السّبل لتجاوز هذه التّحديّات، ، وذلكم من خلال طرح التساؤل التالي:

كيف تؤثر النزاعات المسلحة على مسار التنمية بالقارة السمراء؟ وكيف يمكن للدول الافريقية النهوض بالعملية التنموية المنشودة؟

وعليه نقسم الدراسة وفق الخطة التالية:

المحور الأول: قراءة في المسار التنموي للقارة الافريقية

يستند مفهوم التنمية "المستدامة" (وهو المفهوم المعاصر بحكم أنّ مفهوم التنمية شهد مراحل تطوّر عديدة ساهمت في تشكيله في صيغته الحاليّة التي استقرّت في مفهوم التّنمية المستدامة) إلى أنّ عمليّة التّنمية أساسيّة وضروريّة بالنّسبة لكافّة المجتمعات وهذا يتطلّب

توفيرالمتطلّبات اللازمة لاستمرارها واستدامتها[1]، ويرتكز ذلك على مجموعة أسس: الاستمراريّة والتّوازن عبر الزّمن، حيث لا بدّ من تحقيق التّوازن بين متطلّبات الحاضر ومتطلّبات المستقبل. إضافة لضرورة تحقيق توازن في مصالح مختلف مكوّنات المجتمع، وتوازن إقليمي للتنمية أي ضرورة شمولها لكافة إقليم الدّولة.

ولقد خضعت إفريقيا لأربعة قرون من العبودية وقرن آخر من الهيمنة الاستعمارية، ولم تنعم بحريتها سوى لفترة محدودة لم تتجاوز الستة عقود، وفي كثير من الحالات، لم يستفد من عوائد النمو الاقتصادي وثروة الموارد الطبيعية سوى الشرائح الصغيرة والأطراف المهيمنة، مثل النخبة السياسية المحلية والمستثمرين الأجانب. وعليه لم تكن قضايا التماسك الوطني، والعدالة الاجتماعية، والحرية السياسية، وحماية البيئة، ذات أهمية تذكر في عالم إحصاءات النمو.

وعليه فإن قراءة المسار التنموي في افريقيا يحتاج إلى نظرة ثاقبة في مجمل التحولات التي عرفتها القارة في مختلف الميادين الديمغرافية، السياسية وكذا الاقتصادية.

التحولات الديموغرافية

تعرف القارة الافريقية نموا ديمغرافيا كبيرا، حيث يبلغ عدد السكان 1.2 مليار شخص، ومن المتوقع أن يصل إلى 1.8 مليار عام 2035، حيث سيبلغ سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى 362 مليون نسمة، إثيوبيا 244 مليون نسمة، وتنزانيا 286 مليون نسمة، ومصر 225 مليون نسمة، وهو ما يسمح بزياد قوة قارة إفريقيا على المسرح الجيوسياسي العالمي.

التحولات السياسية

تعرف القارة تحولات سريعة بنسب متفاوتة، برزت بشكل ملحوظ في دول شمال افريقيا التي شهدت ثورات الربيع العربي، غير أن العنف السياسي الذي تعاني منه أغلبب الدول الافريقية

---

[1] محمّد سعد أبو عامود، الأمن والتّنمية: أمن التّنمية وتنمية الأمن، منشورات جامعة حلوان، https://www.policemc.gov، ص 02.

جعلها تتراجع عن تقدمها في التحول الديمقراطي، وهوما أكده تقرير "برتلسمان" لمؤشر التحول في إفريقيا لعام 2020، المعنون: "تغيير الحراس أم تغيير الأنظمة؟" أن العديد من الدول الأكثر ديمقراطية في القارة بقيت على حالها أو أنها تراجعت قليلا بما في ذلك بوتسوانا وغانا وموريشيوس والسنغال وجنوب إفريقيا. [1]

التحولات الاقتصادية

تتوفر القارة السمراء على امكانيات مادية وبشرية هائلة إلا أنها لم تستغل بعد، ما جعل منها القارة الأغنى والأفقر في ذات الوقت، فنصف السكان يعيش في فقر مدقع(دولار أمريكي واحد أوأقل في اليوم)، ومن المتوقع أن يزيد عدد الفقراء إلى نحو170 مليون إفريقي عام 2035.[2]

وفي محاولة لتجاوز مشكلات القارة الافريقية من فقر، تخلف، استبداد سياسي، انهيار اقتصادي...، والنهوض بمسارها التنموي أنشئ الاتحاد الافريقي عام 2011، حيث طرحت مبادرة النيباد كاستراتيجية لاعادة هيكلة افريقيا، وتحقيق التنمية المنشودة، وقد شكلت هذه المبادرة من خمس دول (الجزائر ، مصر ، نيجيريا ، السنغال، جنوب افريقيا)،حيث هدفت هذه المبادرة لتحقيق مايلي:

- التعاون والاندماج الإقليمي.
- السلم والامن وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد سياسياً واقتصادياً.
- بناء القدرات والخبرات وزيادة الاستثمار في قطاعات الزراعة، الصناعة، التعليم، الصحة وغيرها.
- وضع الدول الافريقية فردياً او جماعياً في طريق النمو المستمر والتنمية.

---

[1] عبدالرحمن حمدي ، القوة الصاعدة: الاتجاهات الأربعة للمستقبل الإفريقي في عام 2035، 06 سبتمبر، 2020، على الرابط:https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5751

[2] مكتب العمل الدولي، العمل اللائق من أجل تنمية أفريقيا: الاجتماع الإقليمي الأفريقي العاشر، أديس أبابا، ديسمبر 2013، تقرير المدير العام، الطبعة الأولى، 2003، ص 44.

- إنهاء التهميش لأفريقيا، والارتقاء بوحدة كاملة ومفيدة في الاقتصاد العالمي.[1]

المحور الثاني: النزاعات المسلحة وتداعياتها على التنمية بأفريقيا: بحث في أهمّ المؤشّرات

عرّف جون بورتون النّزاع بأنّه نتيجة للظروف الاجتماعيّة التي تنتج سلوكيّات معادية للآخر، واعتبر أنّ النّزاع ينتج عن عدم تحقيق الإنسان لاحتياجاته التي تتخطّى الغذاء والمأوى وتمتد إلى السعي لتلبية الحاجات الأساسيّة لتنمية الفرد وأمن المجتمع، لأن الحرمان منها يؤدّي إلى سلوكيّات معادية للمجتمع.[2]

إن العلاقة بين الأمن والتّنمية هي علاقة سببية في كلا الاتّجاهين، ونقصد بذلك أنّ التنمية تؤثّر على الأمن والاستقرار، كما أنّ الاستقرار والأمن يؤثّر على العمليّة التنمويّة، حيث يؤثّر الوضع التّنموي عموما على حالة الاستقرار الاجتماعي، السّياسي، والأمني.

فالأوضاع الاقتصاديّة المترديّة، والتي تعبّر عليها مجموعة من المؤشّرات الاقتصاديّة كالبطالة والتّضخّم، انهيار أسعار صرف العملة المحليّة، الفقر، الحرمان، تساهم بطريقة مباشرة في تحفيز جنوح الفئات المتضّررة نحو اللجوء للعنف سواء للتعبير عن حالة عدم الرّضا، أو الانخراط في تنظيمات إرهابيّة يمكن أن توفّر لهم مصادر دخل. وبالتّالي، يعتبر البعد الاقتصادي دافعا مهمّا للانضمام للجماعات الإرهابيّة رغبة في الحصول على مكاسب ماديّة وفيرة وسريعة.

---

[1] فوزية خدا كرم عزيز، النيباد: توجه جديد للتنمية في افريقيا، مجلة الاستاذ، العدد 201، 2012، ص427.

[2] عائشة بوعشيبة، أثر النّزاعات الاثنيّة على التّنمية في إفريقيا: دراسة حالة الكونغو الدّيمقراطيّة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السّياسيّة، تخصّص علاقات دوليّة، قسم العلوم السّياسيّة، كليّة الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة باتنة، 2018، ص20.

إنّ الأمن لا يكمن فقط في القوّة العسكريّة بل وبصورة مماثلة في تنمية نماذج مستقرة من النّمو الاقتصادي والسّياسي. فبدون تنمية لا وجود للأمن نظرا لأنّ هذا الأخير يتطلّب حدّا أدنى من النّظام والاستقرار.

ويعد الأمن الانساني أهم ما تسعى الدول لتحقيقه، حيث عرّفته مفوّضيّة الأمن الإنساني، بأنّه حماية الحرّيات الحيويّة، وحماية النّاس من الأخطار والأوضاع الحرجة، وبناء قواهم وطموحاتهم.[1] وعليه، فإن الأمن الانساني يتخذ جانبان: أوّلهما السّلامة من التّهديدات المزمنة كالجوع والمرض والاضطهاد، وثانيهما السّلامة من الاختلالات المفاجئة التي تمس أنماط الحياة اليومية.

لقد بات النزاع المسلح صورة لصيقة بالقارة الافريقية، وفي ذلك يقول بوجرا abdalla buhjra أن البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لافريقيا تشكل بيئة خصبة للنزاعات، والدليل على ذلك أن النزاعات في افريقيا موجودة عبر كامل التاريخ الافريقي، تختلف حدتها وعددها ونوعها حسب الحقب التاريخية المتواجدة فيها[2]، حيث يطغى على القارة الافريقية النزاعات المسلحة ذات الجذور الإثنيّة، بالتّعقيد والاستمرار عبر الزّمن والامتداد الجغرافي بين الدّول الإفريقيّة خاصّة المتجاورة منها، بحكم الحدود الاستعماريّة التي لم تراعي خلال رسمها الامتداد الإثني والقبلي.

لقد شهدت افريقيا منذ استقلالها العديد من النزاعات المسلحة التي قوضّت قدرتها على تحقيق التنمية على كافة الأصعدة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، يظهر ذلك في المؤشرات التالية:

---

[1] وليد عبد جبر، الأمن الإنساني والتنمية البشريّة المستدامة العراق أنموذجا، مجلة كليّة التّربية، العدد السّادس، العراق، ص 192.

[2] Abdalla bujra, African conflicts:their causes and their political and social environment ,cusional paper, no 4,Ethiopia,1999.p 28.

1. زيادة إجمالي الوفيات والإصابات وحالات الإعاقة: تؤدي النزاعات إلى وفيات الرضع ، إذ تتأثر معدلات العمر المتوقع وأعداد الوفيات بتكنولوجيات الحرب التي تستخدمها الأطراف المتحاربة، فيؤدي استخدام القصف المدفعي والجوي إلى سقوط خسائر بشرية كبيرة، كما أن آثار النزاعات غير المباشرة أشد على المدى الطويل من آثارها المباشرة.

2. تفاقم مشكلة الفقر والجوع مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، فالنزاعات التي شهدتها أفريقيا منذ منتصف الستينات وحتى عام 2000 كلفت الإنتاج الزراعي في المنطقة أكثر من 120 مليار دولار أمريكي.

3. تبيّن دراسة Thyne and Lai أن الدول تحدّ من إنفاقها على التعليم خلال النزاعات المسلحة بنسبة 1.3 إلى 6.3 في المائة سنوياً، وبالتالي تقوض النزاعات المسلحة قدرة الدولة على تقديم الخدمات الاجتماعية، لاسيما منها التعليمية لمواطنيها.

4. تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2 % عن كل سنة، حيث أكدت دراسة Mueller أن الناتج يتراجع بحوالي 18 % في البداية، في حين أشارت دراسات عدة أن العنف السياسي يحد من حركة التجارة لدولية، ما يؤدي إلى تراجع النموالاقتصادي.[1]

5. يكلف النزاع المسلح أفريقيا حوالي 18 مليار دولار سنويا، ما يمثل عائقا خطيرا على التنمية، حيث أشار تقرير منظمتي safe world و oxfam المعنون ب المليارات الضائعة في افريقيا، أن افريقيا أضاعت منذ 1990 إلى 2014 قرابة 300 مليار دولار في تمويل النزاعات المسلحة، ووصل متوسط كلفة النزاعات المسلحة بالنسبة للدول المتضررة إلى 15 بالمائة من الناتج الداخلي العام.[2]

---

[1] الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية: اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات، العدد 4، النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية، نيويورك، 2015، E/ESCWA/ECRI/2015/2، ص 13-16.

[2] عائشة بوعشيبة، مرجع سابق، ص152

6. فشل الدولة وانهيارها، فالعديد من الدول الافريقية فقدت القدرة على التحكم في اراضيها، نتيجة غياب عنصر الولاء والفشل في بسط النظام والسيطرة على العنف. ونقصد بانهيار الدولة تقويض مؤسسات الدولة وأجهزتها بما لا يسمح لها بأداء وظائفها المختلفة، وهو يتخذ صورتين:

- **الانهيار الكلي:** تنهار السلطة المركزية للدولة، مما يؤدي إلى حالة من الفوضى الشاملة.
- **الانهيار الجزئي:** يحدث في حال ضعف الدولة وعدم قدرة جهازها البيروقراطي على أداء وظائفه، كما تعجز عن فرض سيطرتها على جميع أقاليم الدولة، وهو نمط مؤقت يرتبط بفترة محددة من الحرب الأهلية.[1]

تأسيسا عمّ سبق، يبدو أن عملية التنمية في القارة الافريقية صعبة، فرغم جهود النهوض بالعملية التنموية إلا أن استمرار النزاعات المسلحة في عديد البلدان وتعقد الوضع الأمني في أخرى أوجد صعوبات تحول دون التمكن من تجسيد الأهداف التنموية المنشودة.

المحور الثالث: استراتيجية تجاوز الصراعات المسلحة والنهوض بالعملية التنموية بإفريقيا.

لا يمكن الحديث عن تنمية سياسية، اقتصادية واجتماعية ضمن بيئة نزاعية، ومن ثمة فإن تجاوز النزاعات والتأسيس لعملية تنموية ناجحة يتطلب إعمال جملة من الاستراتيجيات، نذكرها في النقاط التالية:

- **أوّلا: التّأسيس لنظام سياسي ديمقراطي حقيقي قائم على الشرعيّة بمختلف أبعادها "تمثيليّة، شرعيّة الإنجاز.**

تعتبر الديمقراطيّة أحد الشّروط المطلقة للتّنمية، ولم تعد مجرّد نوع من التّرف الذي يأتي بعد أن تحلّ التّنمية المشاكل الماديّة للمجتمع.[1]

---

[1] عائشة بوعشيبة، المرجع السابق، ص154.

وعليه فإن توفير الحقوق الأساسيّة المتمثّلة في حقوق الإنسان الاجتماعية، الصحيّة والبيئيّة،الحقوق المدنيّة، الحقوق السّياسيّة، التّأسيس لمجتمع ديمقراطي يفسح المجال للمبادرة والإبداع، وتوفير بيئة آمنة من الخوف تعد أهمّ الخطوات نحو إعادة بعث النّشاط والحياة، والمشاركة في إعادة بناء مجتمعات فعّالة تساهم في العمليّة التنمويّة.

كما يعزز الحوار الاجتماعي قدرة البلدان على أن تختار بطريقة ديمقراطية مسار نموها وتنميتها، حيث يمكّن الحكومات ومختلف الشكاء الاجتماعيين من التفاعل مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن تقارب الآراء بشأن التوقعات المنتظرة من هذه التنمية، ومن ثم تقليل مخاطر عدم الاستقرار المالي أو الاجتماعي وتدني المنافسة التي تقوض فرص خلق العمل وتعطل النمو المستدام الموالي للفقراء. [2]

- **ثانيا: تنمية الأمن[3]**

يقصد بتنمية الأمن عملية التّطوير المستمر للأجهزة الأمنية مؤسّسيّا، واستراتيجيّا، وعمليّاتيّا.

يساهم الأمن في الحفاظ على استمراريّة الدّولة ونظامها السّياسي والمجتمعي، ويجب أن يحقّق هذه المطالب في ظل احترام المبادئ الدّستوريّة والقانونيّة، وهو ما يعزّز من شرعيّة النّظام السّياسي.

من جهة أخرى فإنّ الأمن والاستقرار يعتبر مؤشّر جاذب وباعث للاستثمارات الدّاخليّة والأجنبيّة اللّازمة لعمليّة التنمية، نظرا لأنه يوفّر بيئة قليلة المخاطرة بالنسبة لرؤوس الأموال. وبالتّالي فله دور مباشر في تعزيز الحركية التنموية في المنطقة الإفريقيّة.

---

[1] سمير أمين، الاقتصاد السّياسي للتّنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهيمة شرف الدّين، دار الفاراربي، لبنان، 2002، ص 10.

[2] مكتب العمل الدولي، مرجع سابق، ص48.

[3] محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص 10.

وهنا تبرز ضرورة العمل على بناء وتشكيل ثقافة الأمن في المجتمع، عبر ترسيخ ثقافة وسلوك لدى كل فئات ومؤسّسات المجتمع بأنّ الأمن مسؤوليّة مشتركة وضرورية لتحقيق المصلحة العامّة.

كما أن السلام يعد أمر ضروري لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث "أن السلام يشجع على قيام الإستثمارات ويتيح المجال لتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية. [1]

من بين أهم الاستراتيجيّات المتّبعة لتنمية الأمن هناك:[2]

- **بناء شراكات أمنية داخليّة وخارجيّة** وفقا لما يتطلّبه التّحدّي الأمني الدّاخلي، الهدف منها هو الارتقاء بالأداء الأمني وزيادة فعاليّته. ويمكن لهذه الشّراكات أن تضم المؤسّسات الوطنيّة الرّسميّة، مؤسّسات من القطاع الخاصّ، المجتمع المدني، المواطنين، كما يمكن إشراك أطراف إقليميّة ودوليّة رسمية وغير رسميّة.
- **إنشاء شبكة اتّصالات قويّة وفعّالة** توفّر الدّقة والسّرعة في الشمول في التّعامل مع المعلومات الأمنية والاستخباريّة، وتعتبر هذه الاستراتيجيّة مكمّلة للاستراتيجيّة السّابقة وضروريّة لضمان فعاليّتها.
- إنتاج المعرفة الأمنية وتطويرها، إضافة للتطوير الإداري المستمر بهدف القدرة على التعامل مع التحديّات الأمنية المعاصرة التي أصبحت تأخذ أشكالا غير تقليديّة.

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصراعات المسلّحة في مقدمة الأسباب وراء طوارئ الجوع في العالم،روما 23 ماي 2005، على الرابط: http://www.fao.org/newsroom/ar/news/2005/102562/index.html

[2] محمد سعد أبو عامود ، مرجع سابق، ص 11.

- **التّثقيف الأمني**، وترتكز هذه العمليّة على توعية جميع أطياف المجتمع بالأهميّة الأمنية، وإعلامهم بالرؤية الأمنية التي تتبنّاها الدّولة، وإشراكهم في تحقيق الأمن والاستقرار من خلال التزام الأفراد والمؤسسات بجميع الإجراءات والتّعليمات والقواعد المنظّمة لتنفيذ الاستراتيجيّة الأمنية.

كما ينبغي أن تواصل الدول الإفريقية السعي وراء مبادرات مبتكرة وإصلاحات اقتصادية لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية العميقة، ويمكن لإفريقيا من خلال السياسات الاقتصادية الجديدة والإصلاح الحكومي، أن تعيد بناء أسس العلاقات بين السلطة الحاكمة والمجتمعات القبلية والقادة المحليين للحد من تأثير وجاذبية الخطاب الراديكالي العنيف. [1]

الخاتمة:

بات من الواضح أن تحقيق الأهداف التنموية لم يعد بديلا يمكن للقارة السمراء أن تختار بين الأخذ به من عدمه، إنما أصبح واقعا يفرض نفسه في ظل ما تشهده من نزاعات مسلحة والتي أضحت تهدد استقرار الدول الافريقية ومن ثمة تكبح العملية التنموية بها.

لهذا فإن تحقيق التنمية في القارة الإفريقيّة يجب أن يتماشى جنبا إلى جنب مع السعي لتحقيق الأمن والاستقرار السّياسي، في ظل وجود إرادة سياسية داخلية قوية تمسك زمام المبادرة في ترتيب البيت الإفريقي بما يتوافق وموارده ومصالحه وأهدافه، حيث أن أي محاولة أو مبادرة إصلاح خارجية لن تكون ذات نجاعة إلا إذا توفّرت الإرادة السّياسيّة الحقيقية لتجسيدها عبر سياسيات فعّالة.

[1] عبد الرحمان حمدي، مرجع سابق.

قائمة المراجع

الكتب:

1. فوزية خدا كرم عزيز، النيباد: توجه جديد للتنمية في افريقيا، مجلة الاستاذ، العدد 201، 2012.
2. سمير أمين، الاقتصاد السّياسي للتّنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين ترجمة فهيمة شرف الدّين، دار الفاراربي، لبنان، 2002.

التقارير:

1. مكتب العمل الدولي، العمل اللائق من أجل تنمية أفريقيا: الاجتماع الإقليمي الأفريقي العاشر، أديس أبابا، ديسمبر 2013، تقرير المدير العام، الطبعة الأولى، 2003.
2. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية: اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات، العدد 4، النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية، نيويورك، 2015 ،E/ESCWA/ECRI/2015/2.
3. الاتّحاد الإفريقي، تقرير مجلس السّلم والأمن عن أنشطته وعن وضع السّلم والأمن في إفريقيا، مؤتمر الاتّحاد الإفريقي الدّورة العاديّة السابعة عشر، ملابو غينيا الاستوائيّة، 30 يونيو–01 يوليو 2011.

الرسائل والأطروحات:

1. سلمى حروش، دور الجهاز الإداري في تنفيذ السياسات العامة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنموذجا 2010–2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص اتصال وتنمية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2019.

2. عائشة بوعشيبة، أثر النّزاعات الاثنيّة على التّنمية في إفريقيا: دراسة حالة الكونغو الدّيمقراطيّة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السّياسيّة، تخصّص علاقات دوليّة، قسم العلوم السّياسيّة، كليّة الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة باتنة، 2018.

الأبحاث والمقالات:

1. وليد عبد جبر، الأمن الإنساني والتنمية البشريّة المستدامة العراق أنموذجا، مجلة كليّة التّربية، العدد السّادس، العراق.

2. Abdalla bujra, African conflicts:their causes and their political and social environment,cusional paper, no 4,Ethiopia,1999.

مواقع الانترنت:

1. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصراعات المسلّحة في مقدمة الأسباب وراء طوارئ الجوع في العالم، روما 23 ماي 2005، شوهد يوم 22.01.2021، على الرابط:
http://www.fao.org/newsroom/ar/news/2005/102562/index.htm

2. محمّد سعد أبو عامود، الأمن والتّنمية: أمن التّنمية وتنمية الأمن، منشورات جامعة حلوان، شوهد يوم 15.01.2021 https://www.policemc.gov

عبدالرحمن حمدي ، القوة الصاعدة: الاتجاهات الأربعة للمستقبل الإفريقي في عام 2035، 06 سبتمبر، 2020، شوهد يوم 17.01.2021. على الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5751

واقع وإشكالية التنمية في إفريقيا بين وفرة الفرص ومعوقات النهوض

The reality and problem of development in Africa between the abundance of opportunities and obstacles to advancement

1-شافية كتاف.

- جامعة سطيف 1 الجزائر.
- Chafia99@yahoo.fr

2-ذهبية لطرش.

- جامعة سطيف 1 الجزائر.
- lat-dah@hotmail.fr.

3-وحيدة بولمرج.

- جامعة سطيف 1 الجزائر.
- ouahidaboulmerdj069@gmail.com

ملخص:

لقد استحوذ موضوع التنمية خلال السنوات المنصرمة اهتمامًا عالميًا كبيرًا، باعتباره هدفًا رئيسيًا للسياسة العامة في أي مجتمع، وسيتم من خلال هذه الورقة البحثية توضيح مفهوم عملية التنمية بصفة عامة والتركيز على التنمية الاقتصادية بشكل خاص، ليتم بعدها تسليط الضوء على واقع التنمية في إفريقيا، للوقوف على مختلف المعوّقات والمشاكل التي تعيق عملية التنمية فيها، ليتم في الأخير توضيح أهم المساعي والمبادرات الإقليمية والجهود الدولية التي تمّ تبنّيها من أجل تنمية إفريقيا.

كلمات مفتاحية: التنمية، إفريقيا، التنمية الاقتصادية، معوقات التنمية، المبادرات الإقليمية والدولية.

ABSTRACT:

In recent years the issue of development has gained great international attention, Considering it a major public policy goal in any society,Through this research, we will try to clarify the concept of the development process in general and economic development in particular, Then it will shed light on the reality of development in Africa, to try to know the various obstacles and problems that hinder the development process. Finally, we will try to clarify the most important regional initiatives and international efforts that have been launched for the development of Africa.

Keywords: development, Africa, economic development, development constraints, regional and international initiatives.

مقدمـــة:

لقد حظي موضوع التنمية باهتمام كبير من قبل الباحثين في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها مطلبًا أساسيًا تسعى جميع الدول لتحقيقه، وقد ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وبصورة أدق بعد ظهور الدول المستقلة حديثًا، وقد برز هذا المفهوم بدايةً في علم الاقتصاد الّذي كان أسبق العلوم في الانشغال بهذا الموضوع، وذلك للدلالة على عملية إحداث تغيرات جذرية داخل حدود الدولة لإكسابها القدرة على التطوّر الذاتي المستمر، ثمّ انتقل هذا المفهوم إلى حقل السياسة حيث حاز على اهتمام كبير من قِبَل الباحثين في هذا المجال، وظهر كحقل منفرد يهتم بعملية التطوّر الديمقراطي في العالم.

وقد تطوّر مفهوم التنمية منذ تبنّيه في خمسينيات القرن العشرين من التنمية الاقتصادية إلى تنمية العنصر البشري وتطوير مهاراته من أجل حصوله على أفضل فرص للحياة، ثم ظهر بعد ذلك مفهوم التنمية التكاملية التي تهدف لزيادة الفرص الجيّدة للأفراد والاستفادة من الوسائل التقنية الحديثة، ليبزر بعدها في منتصف السبعينيات مفهوم التنمية الشاملة التي تركّز على جميع القطاعات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي خِضم المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدّد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، ظهر مفهوم جديد للتنمية عُرف باسم التنمية المستدامة.

وعليه فالتنمية هي عملية شاملة، تتناول كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وأي قصور في أي من هذه المجالات يُعتبر إشارة إلى التخلّف، في حين أنّ عملية التنمية ترتكز على الأخذ بكل المتطلّبات الضرورية للقضاء على الفقر ومحاربة التخلّف.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم التنمية اقترن بشكل كبير بدول العالم الثالث وعلى رأسها إفريقيا، فإذا كانت عملية التنمية بمختلف أنواعها تسير نحو تحقيق الرفاه والتقدّم والازدهار في الدول المتقدمة، فإنّ القارة الافريقية وجدت صعوبةً كبيرةً في الواقع العملي

والتجسيد الميداني، وذلك بسبب العديد من الصعوبات والعراقيل المختلفة التي واجهتها رغم الموارد والإمكانيات الهائلة التي تزخر بها، حيث تعتبر القارة الإفريقية ثرية بالموارد والثروات الطبيعية ووفرة رأس المال والموارد البشرية وإمكانات شبابها، وهي بذلك قادرة على تحقيق نمو يشمل جميع سكان القارة والقضاء على التخلّف ومحاربة الفقر في المنطقة، بحيث تستفيد من إمكانات مواردها الطبيعية والبشرية وتسخيرها لتمويل جدول أعمال التنمية من أجل تحقيق المزيد من الازدهار.

لكن ورغم كل الثروات والمكاسب المتنوّعة التي تزخر بها دول القارة، إلاّ أنّها ظلّت تعاني من العديد من المعوّقات والمشكلات المتفاقمة، التي أعاقت نهوض الحياة في أفريقيا وتحقيق مفهوم التنمية فيها، رغم كل الفرص والوعود والمساعي والمبادرات الإقليمية والدولية الرامية لإنمائها.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث الرئيسة التالية:

ما هو واقع ومعوقات التنمية في إفريقيا؟ وماهي أهم المساعي والمبادرات الإقليمية والجهود الدولية التي تمّ تبنّيها من أجل تنمية إفريقيا؟

ولغرض الإجابة على إشكالية البحث الرئيسة سيتم معالجة المحاور الرئيسة التالية:

1. المحور الأول: الإطار المفاهيمي لعملية التنمية.
2. المحور الثاني: واقع التنمية في إفريقيا.
3. المحور الثالث: معوقات التنمية في إفريقيا.
4. المحور الرابع: المبادرات والجهود الإقليمية والدولية لتنمية إفريقيا.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لعملية التنمية.

تُعتبر التنمية مفهومًا شاملاً لعدّة جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية، ولذلك يُعتبر مصطلح التنمية من أكثر المفاهيم اتساعاً في العصر الحالي خاصّةً في الدول

النامية، التي اتّخذت منها منهجاً للتقدم والازدهار والقضاء على التخلّف ومحاربة الفقر، ويمكن توضيح مصطلح التنمية أوّلاً ومن ثمّ التنمية الاقتصادية كما يلي:

1- مفهوم التنمية: لقد تعدّدت تعاريف التنمية واختلفت باختلاف سياقها التاريخي، وتباين أراء واضعيها كلٌ حسب تخصّصه، ويمكن توضيح مفهوم التنمية في اللّغة ومن ثمّ في الاصطلاح كما يلي:

1-1- تعريف التنمية لغةً: التنمية في لغة العرب مشتقة من النماء: الزيادة، نمى ينمي نميا ونميا ونماء: زاد وكثر[1].

فالتنمية لغةً تعني التوسيع أو التطوير أو الإنماء أو النشوء أو الازدياد التدريجي[2].

1-2- تعريف التنمية اصطلاحًا: يُشير المعنى الاصطلاحي لمفهوم التنمية في أبسط معانيه إلى: "الانتقال المقصود من حال إلى حال أفضل بكل المقاييس خلال فترة زمنية معيّنة يحدّدها المجتمع"[3].

فتُعرف التنمية اصطلاحًا بأنّها: " التطوّر البنياني أو التغيّر البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع"[4].

فالتنمية هي ذلك التغيير نحو الأنماط المجتمعية التي تسمح لمجتمع ليس فقط بتحقيق القيم الإنسانية الأفضل، بل وأيضًا بزيادة قدرته على التحكم والسيطرة على بيئته ومكانته السياسية وبزيادة مدى سيطرة أفراده وتحكمهم في توجيه أمورهم وشؤونهم".[5]

---

[1] - ابن منظور، لسان العرب، المجلد السادس، دار صادر، بيروت،1997 ، ص: 262.

[2] - عبد الرحمان العيسوي، الإسلام والتنمية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1981، ص:12.

[3] - سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة، مصر، 2004، ص: 10.

[4]- مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص: 122.

- [5]عبد الرحمان العيسوي، مرجع سابق، ص: 15.

وقد عرّفت هيئة الأمم المتحدة التنمية بأنّها: "العملية التي بمقتضاها توجّه الجهود لكل من المواطنين والحكومات لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدّمها بأفضل ما يمكن".[1]

فالتنمية هي عبارة عن عملية النهوض الحضاري والتغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع، ويتضمن تغيّرات عدّة، تشمل جوانب الحياة المختلفة بما فيها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والثقافية والبيئية، بحيث ينتقل من خلاله المجتمع من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى وضع أفضل، بحيث تهدف عملية التنمية إلى تحسين أحوال جميع أفراد المجتمع، وتطوير مختلف القطاعات بما يتماشى مع متطلّبات الواقع الراهن، واستمرار ذلك لفترة زمنية طويلة، وتقوم الدولة بدور أساسي في هذه العملية.

2- مفهوم التنمية الاقتصادية: لقد وردت عدّة تعاريف بيّنت مفهوم التنمية الاقتصادية يمكن توضيح أهمّها كما يلي:

- تُعرف التنمية الاقتصادية بأنّها: "العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسّن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسّن في نوعية الحياة وتغيّر هيكلي في الإنتاج"[2].
- وتُعرف التنمية الاقتصادية بأنّها: "فعل يستوجب التدخل والتوجّه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمّي المجتمع اقتصادياً بشكل خاص، وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها أو فشله، كما لها الحق في استعمال كل إمكانياتها المادية والمالية

---

[1]- المرجع السابق، ص: 16.

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية،" الدار الجامعية، مصر، 1999، ص: 17.

والتشريعية من أجل النجاح، فهي تعمل على إحداث التغيرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية اللّازمة لذلك"[1].

- كما تُعرف التنمية الاقتصادية بأنّها: "عملية متعدّدة الأبعاد، تتضمّن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية، جنبًا إلى جنب مع معدلات زيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني واستئصال جذور الفقر في مجتمع ما"[2].

والجدير بالذكر أنّ عملية التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقّق بدون النمو الاقتصادي ، فالنمو الاقتصادي هو أمر ضروري للتنمية، كما تُعتبر التنمية الاقتصادية أكثر اتساعًا من النمو الاقتصادي، فبينما يقتصر النمو على زيادة الناتج الوطني وزيادة العناصر وكفاءتها الإنتاجية، فإنّ التنمية وبالإضافة إلى ذلك، تشمل إجراء تغيرات جذرية ليس فقط في تنظيمات وقنوات الإنتاج، بل في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني[3].

المحور الثاني: واقع التنمية في إفريقيا

تُعتبر قارة إفريقيا من القارات الثرية بالموارد والإمكانيات والثروات الهائلة والمتنوّعة التي تزخر بها، حيث تعتبر من أغنى المناطق من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، ولكنها في المقابل تعتبر القارة التي تفتقر وتغيب فيها التنمية، ورغم أنّ معظم دول إفريقيا نالت استقلالها في الستينيات من القرن الماضي، إلاّ أنّها لازلت تعاني من التبعية وهشاشة بنيتها

---

[1]- محمد عدنان وديع، إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1994، ص : 14.

[2]- رمزي علي إبراهيم سلامة، "اقتصاديات التنمية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1991، ص:108.

[3]- عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجا معية، مصر، 1999، ص: 554.

السياسية، ورغم الجهود التي بذلتها إفريقيا للتحرّر من واقعها وذلك بخلق مقوّمات التنمية من أجل مواكبة ومسايرة ركب التقدم إلاّ أن الفقر والأمراض والتخلّف لازال لصيقًا بها.

1-مقوّمات التنمية في القارة الافريقية: تُعتبر قارة أفريقيا من أقدم وأغنى قارات المعمورة، والتي ظلَّتْ مَطمَعًا للمستعمرين ومسرحًا للحروب الأهليَّة، في معارك للسيطرة على ثرواتها، حيث تمتلك موارد طبيعية وبشرية من شأنها أن تؤهّل دول القارة للارتقاء لمكانة تختلف جذريًا عمّا هي عليه الآن.

وتُعتبر قارة أفريقيا ثاني أكبر قارات العالم بعد قارة آسيا من حيث المساحة وعدد السكّان، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 1.2 مليار نسمة يشكّلون حوالي 14.8% من إجمالي سكان العالم يعيشون في 61 إقليماً، وتبلغ مساحتها أكثر من 30 مليون كم2 وهي بذلك تشكّل خُمس مساحة العالم، ولشعوب القارة ثقافات ولغات مختلفة إذ يتكلّم الأفارقة حوالي 1000 لغة، وتشترك دول القارة التي يصل عددها إلى 54 دولة في بعض الخصائص المشتركة إلاّ أنّها تختلف في المساحة وعدد السكان والموارد الاقتصادية.

كما تزخر القارة السمراء بنسبة كبيرة من الموارد الطبيعية في العالم، سواء من مصادر الطاقة المتجدّدة أو غير المتجدّدة، حيث تُعد غنية بالموارد الطبيعية بما فيها شساعة الأراضي الصالحة للزراعة والغابات ووفرة المياه والنفط والغاز الطبيعي وتنوّع المعادن ووفرتها، حيث تمتلك حوالي 65 %من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، ونحو 10 % من مصادر المياه العذبة المتجدّدة الداخلية، كما أنّ إفريقيا تتميز بثروة غابية هائلة، حيث تساهم صناعة الخشب ب 6 % من إجمالي الناتج الداخلي للقارة، كما تُعد أفريقيا مصدرًا لنحو 30% من احتياطيات العالم من المعادن، ونحو 8 % من الغاز الطبيعي ونحو 12%من احتياطيات النفط في العالم، كما أنّ القارة لديها 40 %من الذهب العالمي ونحو 90 % من الكروم والبلاتين، كما يوجد أكبر الاحتياطيات من الكوبالت 33 % والماس 95% والبلاتين 90 % واليورانيوم 25 %في العالم في أفريقيا، أمّا في المجال البحري

فتتوفر دول القارة على مخزون هائل من الثروة السمكية حيث تقوم بإنتاج 4.5 مليون طن من الأسماك في منطقة غرب إفريقيا، كما تضم أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم..

كما تجدر الإشارة إلى أنّ إفريقيا تتميّز بإمكانات شبابها، حيث تعتبر القارة التي تضم أكبر عدد من الشباب في العالم، حيث كان أكثر من 60 % من النيجيريين سنة 2015 تقل أعمارهم عن 20 عاماً.

2- الواقع الاقتصادي والاجتماعي في إفريقيا: رغم كل الموارد والثروات الهائلة التي تزخر بها القارة الافريقية، إلاّ أنّها تُصنّف من أفقر المناطق في العالم، ويتّضح ذلك من خلال تقرير التنمية البشرية لسنة 2020 أين احتلت معظم الدول الإفريقية ذيل الترتيب، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

جدول رقم (01): ترتيب بعض الدول الإفريقية حسب مؤشر التنمية البشرية 2020

الدولة	الترتيب	الدولة	الترتيب
الجزائر	91	الغابون	119
تونس	95	المغرب	121
ليبيا	105	غانا	138
جنوب إفريقيا	114	زيمبابوي	150
مصر	116	موريطانيا	157

Source: The United Nations Development Programme, Human Development Report, 2020, p: 344

يتّضح من خلال الجدول أعلاه أنّ الدول الافريقية احتلت مراتب متأخرة من حيث التنمية البشرية، حيث احتلت الجزائر أعلى مستوى للتنمية البشرية في إفريقيا وذلك بالمرتبة 91 عالميًا، تليها الدول الافريقية الأخرى بما فيها دولة جنوب إفريقيا في المرتبة 114، ونيجيريا التي احتلت أدنى مستوى للتنمية البشرية بأدنى وآخر مرتبة وهي 158، مع أنّ معظم هذه الدول تعتبر من أغنى الدول الإفريقية من حيث الموارد والإمكانات الطبيعية والبشرية، كما يُلاحظ أنّ الدول الأفريقية تختلف فيما تتميّز به من موارد اقتصادية طبيعية، فبعض الدول في الجنوب الأفريقي تتميّز بوفرة مواردها كجنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين تتميّز دول أخرى بضعف الموارد كالنيجر والصومال، وبالتّالي تتفاوت الدول الأفريقية في عدم المساواة وتوزيع الثروات من دولة لأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنّ دول إفريقيا تُصنّف من أفقر الدول عالميّاً، حيث بلغ حجم الفقر سنة 2019 نسبة 40%، وحسب البنك الدولي فإنّ ما يقرب من نصف الفقراء في أفريقيا يعيشون في خمسة بلدان فقط، هي: نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا وإثيوبيا ومدغشقر، كما أنّ مستوى عدم المساواة في الفقر نفسه يُعتبر هائل حسب مؤشر الفقر متعدّد الأبعاد لسنة 2019، ففي حين تصل نسبة عدم المساواة في دولة جنوب أفريقيا حوالي 6.3%، فتبلغ النسبة حوالي 91.9% في جنوب السودان، كما كشف مؤشر الفقر أنّ العديد من الدول الافريقية تشهد أيضًا مفارقات ومستويات واسعة من عدم المساواة، ففي أوغندا مثلاً، يتراوح معدل انتشار الفقر متعدّد الأبعاد 6 % في العاصمة كمبالا و96.3 % في كاراموجا شمال شرق أوغندا.

كما كشف التقرير المشترك للأمم المتحدة المعنون بـ" الاستعراض الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا" أنّ 237 مليون شخص في الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى يعانون من نقص تغذية مزمن، رغم أنّ معدل العمر في إفريقيا قد زاد عشرين عاماً في السنوات الستين الأخيرة، مدفوعاً بالتقدم في مجال الطب على الرغم من أوبئة الإيدز والملاريا والسل التي تخيّم على المنطقة.

ومن الناحية الاقتصادية، ورغم أنّ النمو الاقتصادي تخطّى في عدة دول أفريقية نظيره في أنحاء أخرى من العالم، إلاّ أنّ القارة لا تزال تعتمد بشكل كبير على السلع الأساسية، كما يتميّز الاقتصاد الافريقي بعدم تنوّعه وتركيزه على سلع قليلة وتأخر أساليب الإنتاج، كما تحتل القارة الأفريقية موقعاً هامًا في خريطة النفط العالمية، حيث بلغ اجمالي إنتاج النفط الخام في سنة 2017 حوالي 7 مليون برميل/يوم، كما يبلغ الحجم الاجمالي للاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في افريقيا نحو 127 مليار برميل نهاية سنة 2017 مقابل 53,4 مليار برميل سنة 1980، كما استحوذت دول جنوب الصحراء الكبرى خلال السنوات الخمس الماضية على 30 % من اكتشافات النفط والغاز العالمية، أمّا فيما يتعلّق

بالغاز الطبيعي، فقد ارتفعت الاحتياطيات المؤكدة الى 15 تريليون متر مكعب نهاية 2017 مقابل 6 تريليون متر مكعب سنة 1980.

وقد كشفت الإحصاءات الصادرة عن صندوق النقد الدولي لسنة 2018 أنّ الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء مجتمعة بلغ نحو 1.6 تريليون دولار في 2018، وتعتبر كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا هما أكبر الاقتصادات في إفريقيا، حيث يبلغ بهما إجمالي الناتج المحلي مجتمعًا حوالي 750 مليار دولار.

أمّا في قطاع الزراعة، ورغم أنّ أفريقيا تحتل المرتبة الأولى عالميًا من حيث مساحة الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها ما يزيد عن 60% من إجمالي الأراضي حول العالم، إلاّ أنّها لا تحقّق سوى 25% من استهلاكها الزراعي وذلك بواقع 7% في مجال الزراعة بشتى أنواعها الإنتاجية.

المحور الثالث: معوقات التنمية في إفريقيا

رغم الإمكانيات والموارد الهائلة بأنواعها المختلفة التي تحوزها القارة الإفريقية، إلاّ أنّها لازالت تعاني من عراقيل وأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية حالت دون بلوغ الغاية المنشودة سواء من قبل المجتمع الدولي أو من قبل الدول الأفريقية، وهي محاربة التخلف بأشكاله المختلفة، ويمكن تصنيف أهم العراقيل والمعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية في إفريقيا إلى:

أولاً– المعوقات الداخلية: يمكن توضيح أهم العقبات والعراقيل الداخلية في:

1 – العقبات البيئية والطبيعية: يعتبر تأثير التغيّرات والتقّلبات المناخية خاصة ارتفاع حدة موجات الجفاف والفيضانات والكوارث الطبيعية وشح المياه والتصحّر، وتدمير الثروة الغابية ومشكل النفايات النووية من أهم العقبات البيئية والطبيعية التي تُعيق عملية التنمية في إفريقيا.

فبسبب ندرة المياه والجفاف والتصحّر الّذي تعاني منه دول القارة، ظهرت مشكلة المجاعة التي ضربت العديد من الدول الإفريقية، وقد نتج عنها آلاف الضحايا وحرمان

الملايين من سكّان القارة من احتياجاتهم الأساسية من الغذاء، حيث هلكت محاصيلهم الزراعية جرّاء الجفاف وندرة المياه، وهو ما فاقم من خطورة الوضع وذلك في دول يعتمد اقتصادها بشكل كبير على الزراعة، وقد ساهم ذلك في هجرة واسعة للسكان وتحوّلهم إلى لاجئين في مناطق ودول أخرى، وهو ما ساهم في تضخم المأساة.

ومن ناحية الثروة الغابية فإنّ إفريقيا تفقد غاباتها بمعدلات ملفة وتنبئ بالخطر، بسبب الاستغلال المفرط واقتلاع الأشجار لغرض الزراعة، وبالتالي فإنّ مساحة الغابات في إفريقيا قد تناقصت بشكل ملحوظ.

كما تُعاني القارة الافريقية من مشكل النفايات النووية، حيث أصبحت القارة الإفريقية مكب للنفايات النووية القادمة من الدول المتقدّمة، وقد بدأت مأساة ومعاناة القارة منذ سبعينيات القرن العشرين، حيث تمّ الكشف عن صفقات سرّية بين بعض الدول الإفريقية وبعض شركات دول العالم المتقدّم، لنقل نفايات ومواد سامّة تسبّب أضراراً بيئية وأخطار صحّية جسيمة، وهو ما يُعد تكريس لمفهوم العنصرية البيئية، الذي يتناقض مع حق جميع الأفراد في العيش في بيئة صحية نظيفة وآمنة، أو كما تُعرف بالعدالة البيئية.

2-العقبات السياسية: يعتبر غياب الحريات الديمقراطية والمشاركة السياسية والانقلابات العسكرية المتكررة التي أضحت من سمات القارة الإفريقية، من أهم العقبات السياسية التي تحول دون تحقيق التنمية في إفريقيا.

حيث تُعتبر الديمقراطية على جميع المستويات وكافة المجالات عنصر أساسي وشرط ضروري لتحقيق التنمية، كما يُعتبر من الأمور الأساسية للمشاركة الديمقراطية هو حق الشعوب في اتّخاذ القرارات بصورة جماعية واختيار المنظمات الممثّلة لهم والتمتّع بحرية العمل الديمقراطي بعيدًا عن أي تدخل.

وتجدر الإشارة إلى أنّ السلطة في الدول الإفريقية غالبًا ما يتم استغلالها لاحتكار الحقل السياسي، والانفراد في اتّخاذ القرارات وإقصاء الآخرين، وقد شهد عقد التسعينات

انتفاض العديد من الشعوب للمطالبة بالحرية والديمقراطية، وهو ما أرغم الكثير من الدول، على إدخال تعديلات جذرية على دساتيرها، بل وحتى المصادقة على اتفاقيات دولية في مجال حقوق الإنسان.

أمّا بخصوص الانقلابات العسكرية فقد أصبحت ظاهرة مزمنة وملازمة للقارة الافريقية، بحيث صارت جزءًا أساسيًا من التاريخ السياسي للقارة، حيث تشير التقديرات إلى حدوث أكثر من 180 انقلاب عسكري ناجح في إفريقيا منذ حصول كل دول أفريقيا على الاستقلال، وأكثر من ضعف العدد محاولات للانقلاب لم يُكتب لها النجاح، ويرجع السبب في ذلك حسب بعض الدراسات إلى سيطرة غير الأكفاء على السلطة وتولّيهم مناصب قيادية وتفشي الفساد، بالإضافة إلى المواقع المتباينة للجيش في إفريقيا وعلاقة الجيش بالتكوين العرقي للدول[1].

وبالتالي، فقد أصبحت الأنظمة السياسية الإفريقية من أهم العقبات التي تعترض عملية التنمية، فبدل أن يكون النظام السياسي محرّك للعملية التنموية بأنواعها المتعدّدة، أصبح في غالب الأحيان من بين المعوقات الأساسية لعملية التنمية.

3- العقبات الاقتصادية والاجتماعية: تتميّز القارة الإفريقية بعدم وجود خطط اقتصادية مدروسة لاستغلال الثروات والموارد الهائلة التي تزخر بها القارة، وعدم توفّر خريطة استثمارية متكاملة توضّح مختلف الأنشطة في مجال الاستثمار، كما يُعتبر تفاقم ظاهرة الفقر والفساد الاقتصادي، وتخلّي الدولة وعجزها عن توفير الحاجات الأساسية نتيجة تقليص بعض الدول الافريقية حجم الإنفاق الموجّه لدعم الأوضاع الاقتصادية خاصّةً للفئات الوسطى والمحرومة بسبب الانخفاض الشديد لأسعار المواد الأولية، وكذا هروب رؤوس الأموال الإفريقية إلى الخارج، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية للقارة الإفريقية التي تقوم عليها مظاهر التنمية، وغياب المنشآت والمواصلات الحديثة، وانخفاض مستوى التعليم

---

[1]- أحمد بطاطاش، " جدلية التنمية وحقوق الإنسان في إفريقيا"، رسالة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016، ص: 154.

والثقافة واستفحال ظاهرة الأمية، وتفاقم ظاهرة البطالة، وانخفاض المستوى المعيشي وتدني المستوى الصحي وتفشي الأمراض الفتاكة إضافة إلى سوء التغذية، ناهيك عن غياب اليد العاملة الإفريقية المؤهّلة، من أهم العقبات والعراقيل التي تُعيق عملية التنمية في إفريقيا.

ثانيًا- المعوقات الخارجية: لقد واجهت الدول الإفريقية منذ حصولها على استقلالها صعوبات التخلّف ومشكلات التنمية، ولغرض الدخول في عملية تنموية انتهجت الدول الإفريقية سياسات اقتصادية متنوّعة، ويتلخّص النموذج الذي اتّبعته الدول الإفريقية لتحقيق التنمية في الاعتماد على الاقتراض الخارجي لتمويل المشاريع التنموية، واستخدام موارد صادراتها لسداد هذه القروض، غير أنّه لم يتم إحراز تقدُّم كبير في السياسات الاقتصادية والتنموية التي نُفذت على مدار سنوات، وكانت النتيجة أن تضاعف حجم الديون بشكل مقلق، حيث تصاعد حجم الدين الإجمالي المستحق على الدول الافريقية بنحو يتجاوز قدرات تلك الدول الاقتصادية والمالية إلى حد كبير، وقد كشف البنك الدولي عن ارتفاع رصيد الديون الخارجية للبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل بنسبة 5.2 % في سنة 2018 إلى 7.8 تريليون دولار، ليستمر مشكل الديون الخارجية الذي أثقل كاهل القارة الإفريقية، كأحد المعوقات الأساسية لعمليات التنمية والنمو الاقتصادي والاستثماري في دول القارة.

كما كان لبرامج التكيف الهيكلي المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية على الدول الإفريقية تأثير سلبي على البرامج التنموية ممّا رهن حق الشعوب الإفريقية في تحقيق التنمية[1].

المحور الرابع: المبادرات والجهود الإقليمية والدولية لتنمية إفريقيا

لقد بادرت العديد من الحكومات والتكتلات الإقليمية والمؤسّسات والمنظمات الدولية وسعت من أجل إخراج القارة الإفريقية من الفقر ومحاربة التخلّف بجميع أشكاله، وتحقيق النمو والازدهار لشعوب القارة الافريقية، وذلك من خلال:

---

[1] - المرجع السابق، ص: 165.

أولاً- على المستوى الإقليمي: يمكن توضيحها كما يلي:

1 - منظمة الاتحاد الإفريقي: لقد تمّ في سنة 1963 تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية بمشاركة 32 دولة أفريقية نالت استقلالها في ذلك الوقت، وكانت الأهداف الرئيسية للمنظمة تتمثّل في[1]:

- تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية؛
- تنسيق وتكثيف التعاون والجهود المبذولة لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا؛
- الحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء؛
- تخليص القارة من الاستعمار والتمييز العنصري؛
- تعزيز التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة؛
- مواءمة سياسات الدول الأعضاء السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والصحية والرعاية الاجتماعية والعلمية والتقنية والدفاع.

وفي سنة 2001 تمّ تأسيس الاتحاد الإفريقي، وهو منظمة دولية تضم 55 دولة أفريقية، ويهدف لمعالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تواجه القارة، بما في ذلك الحد من الصراعات وإنهائها وتعزيز التنمية وتسريع عملية التكامل في كامل إفريقيا من خلال أجندة تمتد لسنة 2063.

2 - النيباد: لقد أطلقت منظمة الوحدة الأفريقية عدة مبادرات للحد من الفقر والتخلّف الذي تعانيه القارة، منها خطة عمل لا غوس سنة 1980، ومعاهدة أبوجا سنة 1993، وقد اصطدمت هذه المبادرات بالعديد من العراقيل المختلفة، لتقوم بعدها المنظمة قبل تحوّلها للاتحاد الافريقي بإطلاق مبادرة جديدة أُطلق عليها اسم الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا المعروفة اختصارًا بـ "النيباد" سنة 2001، وتعتمد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا على القناعة

[1]- موقع الاتحاد الافريقي: متوفر على الرابط: https://au.int/ar/historyoau-and-au

والإرادة السياسية الجديدة للقادة الأفارقة، وتتمركز حول الملكية والإدارة الإفريقية لها، فتعتبر هذه المبادرة رؤية طويلة الأجل لبرنامج تملكه إفريقيا وتقوده[1].

وبالتالي تتمثل أهداف المبادرة في تحقيق نمو وتنمية اقتصادية، والقضاء على الفقر، وتحقيق حياة أفضل للمواطن الأفريقي وتنويع الأنشطة الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية الدولية، وزيادة حجم الصادرات، وزيادة التكامل الإفريقي، وتعزيز دور المرأة في جميع الأنشطة.

3- تجمّع تنمية الجنوب الإفريقي: أو كما يعرف بسادك«SADC»، وهو منظمة دولية ارتبطت فكرت إنشائها من النظام العنصري في جنوب أفريقيا، حيث تمّ تأسيس تجمّع شمل في البداية كل من «جنوب أفريقيا، ليسوتو، سوايزلاند، زيمبابوي، بتسوان»، ويُعتبر مكمّلاً لدور الإتحاد الأفريقي، ويسعى هذا التجمّع لزيادة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الدول الأعضاء.

وتتمثّل أهم أهدافه في إنهاء نظام التميز العنصري في جنوب إفريقيا، وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتحقيق مستوى معيشي أفضل لشعوب الدول الأعضاء، وتعميق ودعم العلاقات والروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية بين شعوب المنطقة، والعمل على تعزيز القدرة التنافسية لمؤسّسات التجمّع الاقتصادية، وتعزيز الأمن والسلام والاستقرار في دول المنطقة.

ثانياً- على المستوى الدولي: يمكن توضيحها كما يلي:

1 - منظمة الأمم المتحدة: لقد اختلفت وتنوّعت الأدوار التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة في القارة الافريقية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو

---

[1]- بطاطاش أحمد، " **مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد": تحقيق التنمية أم تكريس التبعية؟"**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017، ص:135.

البيئي..، وقد كُلّل بعضها بالنجاح، فيما لحق ببعضها الفشل للعديد من العوامل والأسباب، وقد كان من أولويات المنظمة تخليص إفريقيا من الاستعمار، وحق الأفارقة في التمتع بحريتهم وممارسة نظام الحكم الذي يرتضونه حسبما جاء في ميثاق المنظمة، كما كان لها دور في تصفية النظام العنصري بجنوب أفريقيا، كما كثّفت جهودها وأخذت على عاتقها مهمّة تنمية القارة الإفريقية، فبعد برنامجها الإنمائي للألفية، كثّفت جهودها وعملياتها من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين في أفريقيا، حيث حظيت القارة بالنصيب الأوفر من عمليات السلام التي أنشأتها الأمم المتحدة، وتقليص عدد النزاعات والتسوية السلمية لها، وتنفيذ الخطّة الشاملة لحقوق الإنسان في إفريقيا[1].

ومن أجل تحقيق أهدافها في القارة الإفريقية، فقد سارعت منظّمة الأمم المتحدة لفتح الكثير من المكاتب القطرية والإقليمية لمختلف هيئات الأمم المتحدة ومكاتبها السياسية في إفريقيا، بالإضافة إلى تواجد تسع بعثات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة[2].

2 – **البنك الدولي:** لغرض تعميق وتسريع الدعم للتنمية في أفريقيا فقد بادرت مجموعة البنك الدولي على وضع إستراتيجية إقليمية تتركّز على:

- مساندة البنك الدولي للتكامل الإقليمي في أفريقيا؛
- تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والشباب؛
- التكيُّف مع تغيُّر المناخ وبناء القدرة على الصمود والحد من آثاره؛
- تسريع وتيرة اعتماد التكنولوجيا المتقدمة والاقتصاد الرقمي؛
- تسخير التكنولوجيا لتحسين سبل الحصول على طاقة نظيفة منتظمة؛
- دعم الحوكمة الشاملة وإحداث تحول في اقتصادات المنطقة[3].

---

[1] ـ المركز العراقي الافريقي للدراسات الاستراتيجية، دور الأمم المتحدة في أفريقيا، متوفر على الرابط: http://ciaes.net/

[2]ـ موقع منظمة الأمم المتحدة، متوفر على الرابط:
https://www.un.org/ar/sections/where-we-work/africa/index.html

[3]موقع البنك الدولي، متوفر على: https://www.albankaldawli.org/ar/region/afr/

وستقدم مجموعة البنك الدولي ما يصل إلى 160 مليار دولار من الموارد المالية لمساعدة أكثر من 100 دولة على حماية الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية، ودعم منشآت الأعمال، وتعزيز التعافي الاقتصادي، منها ما مقداره 50 مليار دولار للدول الأفريقية، تم تقديم نحو 12 مليار دولار منها منذ بداية الجائحة في مارس 2020، لمساعدة البلدان على التصدي للأزمة من خلال مزيج من العمليات الجديدة في قطاعات الصحة والحماية الاجتماعية والتحفيز الاقتصادي..

الخاتمة:

يتّضح من خلال ما سبق أنّه ورغم توفر كل الإمكانيات والموارد بأنواعها المختلفة وكل ما تتطلّبه عملية التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص من مقوّمات للنهوض ومحاربة الفقر والتخلّف بأشكاله المختلفة، إلاّ أنّ النتائج المجسّدة على أرض الواقع لم تصل للمستوى التنموي المطلوب تحقيقه، حيث لا تزال إفريقيا في مرحلة البحث عن نموذج اقتصادي للتنمية، حيث أنّ نجاح الخطط التنموية الأفريقية يتطلّب اتّخاذ الإجراءات والخطوات الجادة والحاسمة نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي للوصول لتنمية حقيقية، بشرية واقتصادية وثقافية واجتماعية، ولذلك ينبغي:

- ضرورة إصلاح أنظمة الحكم في القارة، والعمل على تحقيق الشفافية والاستقرار من أجل تشجيع المؤسّسات الدولية والدول المانحة على تقديم المساعدات والاستثمارات الدولية؛
- إقامة المؤسسات الديمقراطية المستقرة، وتمكين المواطنين الأفارقة من المشاركة في صياغة مستقبل أوطانهم؛
- رفع مستوى الأداء الاقتصادي، وبالتّالي رفع مستوى الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الوطني، ضمن نمط قطاعي متوازن قدر الإمكان.
- محاولة استغلال الثروات والموارد الاقتصادية المتوفرة في الدول الافريقية لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها؛
- الاهتمام بالقطاع الصناعي، وكذا الزراعي الّذي يمثّل العمود الفقري للاقتصاد في دول القارة؛

- ضرورة إتاحة المزيد من السلع والخدمات التي تلبّي الحاجات الأساسية للشعوب الأفريقية؛
- القضاء على الأمراض وتحسين الخدمات الصحيّة لكافة فئات وطبقات المجتمع وفض الصراعات والنزاعات الداخلية؛
- تكثيف الجهود والعمل على إقامة بنى تحتية متطوّرة، ويد عاملة مؤهلة وتخفيض البطالة، وخبراء تقنيّين ذوي كفاءة عالية لصياغة برامج ومشاريع فعلية، واتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتّصلة باستراتيجيات وسياسات التنمية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مستقبل القارة الأفريقية مرتبط ارتباط وثيق بمدى قدرتها على الخروج من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها وتعرقل عملية التنمية فيها، فخروجها من المأزق الاقتصادي من شأنه أن يضعها في موقع أفضل على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وبالتّالي السياسية والثقافية.

فخ الموارد واشكالية التنمية في افريقيا

Resource Trap and Africa's Development Problem

- أسماء حمايدية
- جامعة امحمد بوقرة - بومرادس.
- A.hemaidia@univ-boumerdes.dz.

ABSTRACT:

This research paper deals with the problem of Resource Trap and development in africa. In this study, we seek to show the negative relationship between the abundance of natural resources and economic growth. According to empirical evidence, resource rich countries usually have lower rates of growth compared to resource poor countries, this is what has been called by economists the resource curse thesis.

This study presented and analyzed some stylized features of Africa's resource-rich economies, offering explanations on why abundance of natural resources may stunt growth and development prospects .

Keywords: abundance of natural resources , the resource curse, africa,development, economic growth.

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية إشكالية فخ الموارد والتنمية في افريقيا، والتي نسعى من خلالها إلى تبيين علاقة الارتباط السلبي بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، فقد بينت العديد من الدراسات البلدان الغنية بالموارد ان معدلات نموها أقل مقارنة بالدول التي تفتقر للموارد ، بما يدعم فرضية لنقمة الموارد.

سوف نتطرق من خلال هذه الدراسة إلى الأسباب التي جعلت من وفرة الموارد عائقا أمام تحقيق التنمية والديمقراطية ، وجعلت من الدول الغنية بالموارد وبخاصة غالبية الدول الافريقية تقع في فخ الموارد.

كلمات مفتاحية: وفرة الموارد الطبيعية ، لقمة الموارد ، أفريقيا ، التنمية، النمو الاقتصادي.

مقدمـــة:

تشير العديد من الدراسات و البحوث الحديثة حول أثر الموارد الطبيعية و التي شملت الدول الغنية بالموارد الطبيعية، أن الأداء الاقتصادي لغالبية هذه الدول أسوء بكثير من الدول التي لا تتمتع بهذا القدر الضخم من الموارد، بمعنى أن الوفرة في الموارد الطبيعية قيدت فرص تحقيق تنمية اقتصادية، و أنه من المفروض أن يحدث نظريا عكس هذا، وتؤدي عائدات هذه الموارد إلى دعم التنمية و النمو الاقتصادي . صحيح أن هذه الوضعية لا تشمل كل الدول الوفيرة الموارد، لكن في الكثير من الحالات تكون وفرة الموارد أحد أهم محددات الإخفاق الاقتصادي في هذه الدول،وهذا ما تعرفه معظم الدول الإفريقية.

إن وفرة الموارد الطبيعية ليست هي المشكلة في حد ذاتها ولكن طريقة إدارتها والاعتماد الشبه الكلي عليها في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وتغييب المجالات الأخرى كان له تأثير سلبي على المدى الطويل أدى إلى الوقوع في فخ الموارد. وقد بينت تجارب التنمية في أكبر الدول المصدرة للنفط على غرار الجزائر، انغولا، نيجيريا و دول أخرى، أن نعمة الموارد الطبيعية تحولت في حالات كثيرة إلى نقمة .

وتأسيسا على ذلك تبحث هذه الورقة عن الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى إي مدى أدت إدارة الموارد الطبيعية إلى إعاقة آفاق النمو والتنمية للعديد من الاقتصادات الأفريقية الغنية بالموارد؟

وعلى هذا النّحو قسمت الدراسة إلى **المحاور** التالية:

المحور الأول: الموارد الطبيعية لإفريقيا: مفارقة الوفرة

المحور الثاني: الأسباب المفسرة لتأثير وفرة الموارد على التنمية:

المحور الأول: الموارد الطبيعية لافريقيا: مفارقة الوفرة

تنعم افريقيا بموارد طبيعية هائلة وبيئات غنية، تتنوع بين الموارد المتجددة (مثل المياه والغابات ومصايد الأسماك) والموارد غير المتجددة (المعادن والفحم والغاز والنفط). تهيمن هذه الموارد على العديد من الاقتصادات الوطنية و هي أساس الدخل والمعيشة لشرائح كبيرة من سكان أفريقيا وتشكل مصدرا رئيسيا للإيرادات العامة والثروة الوطنية.

ومن المفارقة، فقد أدى وفرة الموارد الطبيعية في العديد من البلدان الأفريقية إلى اعاقة تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الفشل في تنفيذ سياسات تعزيز النمو الصحيحة وضمان وجود مؤسسات قوية – مما يشير إلى أنه من الصعب للغاية القيام بدفعة كبيرة نحو التنويع وتطوير التصنيع في المناطق الغنية بالموارد في إفريقيا. يكمن الخطر في أن جزءًا كبيرًا من إفريقيا ليس صناعيًا وهو راكد في فخ الموارد، التي يعتمد عليها بشكل كبير في الدخل الوطني، وهنا اصبحنا نتحدث عن نقمة الموارد[1].

تشير نقمة الموارد إلى حالة يكون فيها في بلد ما قطاع موارد طبيعية يحركه التصدير ويولد إيرادات كبيرة للحكومة ولكنه يؤدي بشكل متناقض إلى الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي. ويستخدم بشكل شائع لوصف نتائج التنمية السلبية المرتبطة بالموارد الاستخراجية غير المتجددة (البترول والمعادن الأخرى). بشكل أساسي، تشير نقمة الموارد إلى الارتباط العكسي بين التنمية ووفرة الموارد الطبيعية، وقد تم التأكيد في كثير من الأحيان على أن البترول، على وجه الخصوص، يجلب المشاكل والهدر، والفساد، والاستهلاك، والديون المتراكمة، والتدهور، وانهيار الخدمات العامة، والحروب، وأشكال أخرى من الصراعات.

وبالتالي، تميل البلدان الغنية بالموارد الطبيعية إلى النمو بشكل أبطأ مما كان متوقعًا – مع الأخذ في الاعتبار ثروة مواردها – وفي كثير من الحالات، تنمو في الواقع بشكل أبطأ من البلدان التي تعاني من ندرة الموارد. القاسم المشترك في شرح نقمة الموارد – إلى جانب التفسيرات الواسعة الأخرى المذكورة أعلاه – هو الدور المركزي لسلوك الحكومة ، والمسألة الأساسية هنا هي كيفية إدارة الحكومات لثروة الموارد وكيفية استخدامها لإيرادات الموارد الطبيعية.[2]

ومع ذلك، وفي كثير من الحالات لا تؤدي وفرة الموارد الطبيعية دائمًا إلى تفاقم الأداء الاقتصادي، بل يمكنها بالفعل تحفيز التحول الاقتصادي، حيث يمكن أن يؤدي

---

[1] - African Development Report 2007,p. 97. available at ; https://bit.ly/3kkdLdr

[2] -Robinson j. , Torvik R. & Verdier T.," Political Foundation of The Resource Curse ", **Journal of Development Economics** , V 79 , 2006 , p: 465.

ازدهار الموارد إلى التوسع في النمو، كما هو موضح في حالة أوروبا (التصنيع) ، و "الاقتصادات الجديدة" (أستراليا وكندا والولايات المتحدة) ، والاقتصادات الزراعية المعيشية المدارية بدون التصنيع. واليوم، تستخدم البلدان الغنية بالموارد مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر عائدات ثروتها من الموارد لبناء مدن ضخمة خارج الأراضي الصحراوية، وبالتالي توليد أنشطة اقتصادية كبيرة وجانبية ودخول إضافية. وقد قامت هذه البلدان أيضًا باستثمارات أجنبية واسعة النطاق، والتي لا تعزز التنمية الاقتصادية فحسب، بل تعزز أيضًا المساواة بين الأجيال.[1]

المحور الثاني: الأسباب المفسرة لتأثير وفرة الموارد على التنمية:

لطالما طرح سؤال لماذا العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية غير متطورة وغير ديمقراطية، وتبعا لنظرية التطوير المسماة " **فخ الموارد**" فإن وفرة الموارد الطبيعية يعيق التنمية والديمقراطية للعديد من الأسباب نذكر منها:

أولا : الاقتصاد الريعي:

تعتبر اقتصاديات أغلب الدول الافريقية الغنية بالموارد اقتصاديات ريعية، تعتمد فيها على مصدر واحد على الاقل للدخل غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا كالنفط، ليست بحاجة الى آليات انتاج معقدة سواء كانت فكرية او مادية،[2] بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه وتوزيعه ومشروعية بيعه.

يشكل هذا النمط الاقتصادي مخاطر جسيمة على الدول التي تعتمد عليه اعتماداً كبيراً. حيث يؤدي إلى شلل قطاعات كثيرة مما ينعكس سلباً على المجتمع. ولذا أخطر ما يمكن ملاحظته في اقتصاد الريع هو تحول المجتمع إلى النمط الاستهلاكي واعتماده على الاستيراد الخارجي، ومن جهة أخرى فإن اقتصاد الريع غير قادر على رفع الناتج المحلي وهو أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم البطالة والكسل الاجتماعي. حيث يتحدد في قطاعات

---

[1] -African Development Report 2007, available at ; https://bit.ly/3kkdLdr

[2] -Douglas Yates, **The Rentier State in Africa: oil rent dependency and neocolonialism in the republic of Gabon** ,Eritrea: Africa world Press, 1996, p, 14

معينة لا يتوفر فيها فرص عمل كافية لمواطني الدولة مما يخلق حالة من عدم التوازن في المجتمع.

وبمعنى آخر يؤدي الاقتصاد الريعي إلى تعزيز ثقافة الإتكالية على حساب ثقافة العمل والتحدي. كما أن تقلبات اسعار الموارد وتراجع مداخيل الريع وخاصة المحروقات كان له تبعات على التنمية الاقتصادية وخلق العديد من الازمات، ولا يخفى على أحد أن الثروات الطبيعية معرضة للمخاطر في أي وقت والخطورة تأتي من احتمالية نضوبها فيصاب عندها الاقتصاد بالشلل التام[1].

وعليه، يُعتبر الاقتصاد الريعي حسب منظور بعض خبراء الاقتصاد عاملاً رئيسياً لفساد الحكومات وقمع الشعوب وعنصراً منتجاً للتداعيات الضاغطة على منظومة القيم الاجتماعية.

ثانيا : ترسيخ للحكم غير الديمقراطي: (الزابونية، الفساد)

تحولت العديد من الدول الافريقية الغنية بالموارد الى أداة للاستلاء على الموارد والحفاظ على السيطرة، وخلق شبكة من العلاقات الزبائنية القائمة على الولاءات العرفية والتقليدية، والعلاقات التراتبية ضمن هرم السلطة والنفوذ محتمعيا.

وحتى يتمكن رأس النظام من السيطرة على النخب في علاقاتها الزبائنية يقوم بتوزيع الريع، المتأتى من الموارد الطبيعية، وبالتالي فإن النظام الريعي الذي تتميز به هذه الدول

---

[1]- بشار الزبيدي، مخاطر الاقتصاد الريعي وضرورة التحرر من أغلاله، صحيفة المثقف، عدد 4422، 102018/14. على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3hUib9a

وفر الثروة الضرورية لادارة الدولة دون ضرائب[1]، ويعني هذا أن أولئك الذين يسيطرن على السلطة لا يحتاجون إلى فرض الضرائب على الناس، فيمكنهم فعليا تجاهل مطالبهم السياسية، كما لا يجرؤ الناس محاسبة السلطة على كيفية صرف هذا الريع طالما هم مستفيدون منه .الأمر الأسوأ هو ارتباط الفساد بوفرة الموارد الطبيعية وهذا ما تشير إليه العديد من التقارير أن معظم الدول البترولية تتميز بمستويات فساد كبيرة و ضعف في نوعية مؤسساتها و تراجع في أداء اقتصادياتها وهذا يؤكد فرضية نقمة الموارد بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية، باستثناء بعض الدول على غرار بوتسوانا التي تمكنت من تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة وتحسين نوعية مؤسساتها.

وفي ظل هذه الظروف، يعزز الحكم غير الديمقراطي نفسه فعليا، طالما أن الموارد مستمرة ولديها سوق. والنفط هو المثال الأبرز على فخ الموارد، رغم أن الألماس والذهب والخشب الغابات قد تخدم الغاية نفسها أيضا.[2]

يمكن القول أنه إذا ذهبت الريعية فقد يعني اقتراب نهاية النظام غير الديمقراطي، لأنه من دون ريع لتوزيعه لا يمكن للدولة ان تحصل على الولاءات المطلوبة للاستمرار في عملها، اذ أن شرعيتها تقوم بالأساس على مقدرتها على توزيع الريع.[3]

ثالثا: انخفاض مستوى الرأس المال البشري:

تتمثل إحدى معضلات وفرة الموارد الطبيعية في أنها قد تتسبب في إهمال بلد ما لتنمية رأس المال البشري. يمكن أن تؤدي المستويات المرتفعة من عائدات الموارد الطبيعية إلى

---

[1] –وليم نجيب نصار، **مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم " البتريمونيالية الجديدة" الاردن نموذجا**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.ص.70

[2] – باتريك هـ اونيل، **مبادئ علم السياسة المقارن**، ترجمة: باسل جبيلي، سوية: دار الفرقد للنشر والتوزيع، 2012،ص225.

[3] –وليم نجيب نصار، مرجع سابق الذكر، ص.71

تحويل الانتباه عن تنويع قاعدة الإيرادات وخلق الثروة ، وعن التنمية المؤسسية والبشرية.[1] و توصلت العديد من الدراسات إلى أن الدول التي تتميز بوفرة الموارد تتجه نحو الافتقار لرأس المال البشري.

أن توفر الدول الافريقية على الموارد الطبيعية جعلها تهمل الرأس المال البشري، وتقلل من إمكانيته في تحقيق النمو الاقتصادي، على إعتبار أن أنشطة إستخراج الموارد الطبيعية لا يحتاج إلى رأس مال بشري ذو كفاءة عالية. **في هذا الصدد ، تحتل أفريقيا مرتبة متدنية في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 29 من 31 دولة في العالم تعتبر ذات مؤشر تنمية بشرية منخفض هي إفريقية.** ضف إلى ذلك أن الدول التي تركز على تصدير الموارد الأولية تكون أقل حاجة إلى تعزيز الاستثمار في التعليم بإعتباره أهم عنصر ينمى به رأس المال البشري[2]، وهو ما نلاحظه في حجم الانفاق على التعليم نسبة إلى الدخل الوطني.

رابعا: الانقسام وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي:

تواجه الدول التي تمتلك موارد طبيعية عقبات في طريق التنمية السياسية والاقتصادية بسبب امكانية اعتماد الدولة أو اللاعبين السياسيين على هذه الموارد وتجاهل مطالب وحاجات المجتمع فعليا. قد يؤدي هذا الى زيادة حدة الاستقطاب في عالم السياسة عندما يتوافق مع الإنقسام الاثني، مادام كل طرف يسعى للسيطرة على هذه الأصول (مثل النفط والماس) على حساب الأخرين. ومجددا نجد هنا، بينما تعتبر الموارد الطبيعية نادرة نسبيا

---

[1] -African development report 2007,natural resources sustainable development in africa, p. xxi, available at ; https://bit.ly/3zd1qMc

[2] –أمنة بن دحمان،" اثر وفرة الموارد الطبيعية وراس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر"، السياسات الاقتصادية في الجزائر، عدد 06، رقم 01، ص.135. على الرابط التالي:
https://bit.ly/3lzfWsY

في آسيا، إلا أنها تمثل جزءا أساسيا من الاقتصادات الإفريقية حيث لم يعد يؤد النفط والثروات الاخرى إلى الصراع فقط، بل غذاه أيضا بموارد للميليشيات الخاصة والحرب الأهلية .[1]

وقد ركز تقرير البنك الافريقي للتنمية لسنة 2007 على الصلة الحاسمة بين وفرة الموارد والقدرة المؤسسية، والحوكمة، حيث توجد علاقة واضحة بين الدول الضعيفة أو الهشة، والمؤسسات الضعيفة، وسوء الإدارة ، و غياب الشفافية. علاوة على ذلك، هناك أدلة قوية على أن وفرة الموارد، خاصة في سياق البيئة المؤسسية الضعيفة ، تزيد من حدوث النزاعات الأهلية والحروب تمديد بقائها و توفير التمويل لها، كما أنها تحفز على العنف والسرقة والنهب والقتال بين الجماعات المتنافسة. من بين جميع النزاعات الأهلية التي أعقبت الحرب الباردة في إفريقيا، لا شيء يعكس تعقيدات العلاقة بين الموارد الطبيعية والصراع أكثر من الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية – التي يشار إليها باسم "الحرب العالمية في إفريقيا".[2]

خامسا: الأطماع الخارجية:

شكلت إفريقيا وعلى الدوام أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية، لِما تملكه القارة السمراء من ثروات وموارد طبيعية، لا سيما النفط الذي أصبح العنصر الحيوي المحرك للاقتصاد الدولي، فقد أصبحت هذه القوى تتنافس فيما بينها من أجل النفوذ واستغلال الموارد. فلم يعد نهب الموارد الطبيعية يقتصر دائمًا على الفصائل المتحاربة داخل حدود دولة هشة معينة ، ولكنه يشمل أحيانًا قوى إقليمية وحتي دولية لها اطماع للنفوذ والسيطرة على هذه الموارد، وذلك من خلال (1) العمليات المترابطة لانتشار "اقتصادات

---

[1] –المرجع نفسه، ص 378.

[2]- African Bank 2007 . available at ; https://bit.ly/3kwTiSL

الحرب" وتشكيلات الصراع الإقليمي؛ و (2) التدخل العسكري المباشر لدعم الحكومة الحالية أو المتمردين المسلحين. [1]

ومنذ نهاية الحرب الباردة، فتح التدخل الأجنبي في الصراعات الأفريقية المجال أيضا لأنشطة أكثر دقة للجهات الفاعلة غير الحكومية، وخاصة شركات الأمن الخاصة والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية. وربما الأكثر أهمية، من التدخل الخارجي في الصراعات الأفريقية، هو من قبل الشركات الاستخراجية الأجنبية متعددة الجنسيات، والتي استغلت الكثير منها حالات الصراع لتعظيم أرباحها الخاصة. على عكس الصناعات التحويلية أو غيرها من الصناعات، فإن الصناعات الاستخراجية لا تجرد أو تنتقل عند نشوب النزاعات. فنظرًا لطبيعة الموارد الطبيعية وأهميتها الاستراتيجية (خاصة النفط والغاز)، والأرباح المحتملة، وطبيعة الاستثمارات طويلة الأجل، لا تتأثر الدول الاقتصادية الكبرى بالمواقف الحرجة أو الأزمات. [2]

خاتمة

في الختام، يوضح تحليل ما يسمى فخ الموارد في أفريقيا أن البلدان الأفريقية الغنية بالموارد لم تستغل بالكامل الفوائد الحقيقية (المحتملة) لثروتها الكبيرة من الموارد الطبيعية. بشكل عام، على الرغم من التحديات والتأثيرات السلبية، يمكن أن تكون وفرة الموارد الطبيعية، في ظل الظروف المناسبة، حافزًا مهمًا للنمو والتنمية. ويمكن تجنب "فخ الموارد

---

[1]- See more; Capt Mashudu Godfrey Ramuhala,post cold war ùilitary intervention in africa, Scientia Militaria, South African Journal of Military Studies, Vol 39, Nr 1, 2011, pp. 33-55 available at; https://bit.ly/3AtFoGo

[2]-African development report 2007,natural resources sustainable development in africa, p.50 , available at ; https://bit.ly/3zd1qMc

الطبيعية" التي يشار إليها غالبًا بالمعرفة والمؤسسات والسياسات الصحيحة. فلقد أثبتت العديد من البلدان في أفريقيا ذلك، واستطاعت التخلص والخروج بنجاح من فخ الموارد و الاستفادة من ايرادات هذه الموارد في زيادة الانفاق على التعليم وتكوين رأس المال البشري لديها واستطاعت أن تجعل هذه الموارد نعمة على اقتصادياتها.

قائمة المراجع:

-باللغة العربية:

الكتب:

- باتريك هـ اونيل، **مبادئ علم السياسة المقارن**، ترجمة: باسل جبيلي، سوية: دار الفرقد للنشر والتوزيع، 2012.

-وليم نجيب نصار، **مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم " البتريمونيالية الجديدة" الاردن نموذجا**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

المجلات:

-أمنة بن دحمان،" أثر وفرة الموارد الطبيعية وراس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر"، **السياسات الاقتصادية في الجزائر**، عدد 06، رقم 01.على الرابط التالي: https://bit.ly/3lzfWsY

- بشار الزبيدي، "مخاطر الاقتصاد الريعي وضرورة التحرر من أغلاله"، **صحيفة المثقف**، عدد 4422، 14/10/2018. على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3hUib9a

-باللغة الانجليزية:

-African development report 2007, « natural resources sustainable development in Africa", available at ; https://bit.ly/3zd1qMc

-African Development Report 2007, available at ; https://bit.ly/3kkdLdr

-African Bank 2007 . available at ; https://bit.ly/3kwTiSL

- Capt Mashudu Godfrey Ramuhala,post cold war ùilitary intervention in africa, Scientia Militaria, **South African Journal of Military Studies**, Vol 39, Nr 1, 2011, available at; https://bit.ly/3AtFoGo

-Douglas Yates, **The Rentier State in Africa: oil rent dependency and neocolonialism in the republic of Gabon** ,Eritrea: Africa world Press, 1996.

-Robinson j. , Torvik R. & Verdier T.," Political Foundation of The Resource Curse ", **Journal of Development Economics** , V 79 , 2006 .

التكامل الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية الإفريقية

Economic integration as a mechanism for achieving African economic development

3- رفيقة صباغ

جامعة لجيلالي الباس سيدي بلعباس الجزائر

rafikasebbagh@yahoo.fr

ABSTRACT:

The study aimed to know the role of African economic integration experiences in achieving economic development. The study concluded that African countries were proactive in formulating several forms and patterns of economic integration. Nevertheless, these initiatives did not contribute to raising economic growth rates and reducing unemployment rates in the region, unlike the rest of The countries of the world whose economic integration has had a significant positive impact on various economic and social indicators, for example, but not limited to, for example, the integration of NAFTA that brings together the United States of America, Mexico and Canada, and also the integration of ASEAN, which includes the most important Asian countries. It came into effect in 2019, a cornerstone on which African countries attach great hopes for economic development.

Keywords: Economic development - economic integration - gross domestic product - unemployment.

ملخص:

هدفت الدراسة الى معرفة دور تجارب التكامل الاقتصادية الإفريقية في تحقيق التنمية الاقتصادية ،وقد خلصت الدراسة الى أن الدول الإفريقية كانت دول سباقة في صياغة عدة أشكال وأنماط للتكامل الاقتصادي ،ومع ذلك لم تساهم هذه المبادرات في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة بالمنطقة ،عكس باقي دول العالم التي كان للتكامل الاقتصادي الأثر الإيجابي الكبير على مختلف المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية ،وعلى سبيل المثال ولا على سبيل الحصر مثلا تكامل النافتا الذي يجمع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا ،وأيضا تكامل الآسيان الذي يضم أهم الدول الآسيوية .وتعتبر منطقة التجارة الحرة الافريقية التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2019 حجر أساس تعلق عليه الدول الإفريقية آمالا كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية بها.

كلمات مفتاحية: التنمية الاقتصادية –التكامل الاقتصادي – الناتج المحلي الاجمالي – البطالة.

مقدمـــة:

أضحت الحاجة إلي تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا استراتيجيا وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة ،وما نتج عنها من بروز تكتلات ومصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيرا بالكيانات الصغيرة والهامشية، وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية. فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية اجتاز العالم مرحلة من التحولات والتغيرات المتسارعة ، والتي مست جوهر العلاقات والتوازنات، وبدأت تمهد لنظام عالمي بدأت ملامحه في البروز والتشكل بالاتجاه المتنامي لظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية العملاقة، كالتكتل **الأوروبي**، تكتل **النافتا** بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وتكتل **الآسيان** في جنوب شرقي آسيا، ولم تقتصر هذه التكتلات على المستوى الإقليمي ،بل تجاوزت في إطارها البعد الجغرافي الإقليمي لتدشن ظاهرة التكتلات عبر القارات، كما تجلى ذلك واضحا في تكتل **الأبيك**، إلا أن هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية لم تكن حصرا على الدول المتقدمة، بل انتشرت حتى في الدول النامية، بما فيها القارة الإفريقية ،وعلى هذا الاساس جاء ورقتنا البحثية هذه بالإشكالية التالية :

ما دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية الإفريقية؟

فرضيات الدراسة :

- رغم تعدد تجارب التكامل في القارة الإفريقية الى ان القارة لم تحقق التنمية الاقتصادية المنشودة ؛
- العوائق السياسية هي من أهم العقبات التي تواجه تحقيق التنمية الاقتصادية الإفريقية

أهمية الدراسة :

تتحدد أهمية الدراسة في إبراز أهمية التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالقارة الإفريقية باعتباره الخيار الأمثل للتقليل من الآثار الناتجة عن عولمة الاقتصاد و

كوسيلة لضمان التوافق مع ما يحدث في المجتمع الاقتصادي والسياسي الدولي .خاصة وأن التجارب العالمية تبين الدول الفعال للتكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية.

أهداف الدراسة :

إن الغرض من تناولنا هذا الموضوع في حقيقة الأمر ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم نماذج التكامل الاقتصادي المتواجدة بالقارة الإفريقية ؛
- التعرف على مدى مساهمة نماذج التكامل الاقتصادي المتواجدة بالقارة الإفريقية على التنمية الاقتصادية بالقارة .

منهجية وتقسيمات الدراسة :

في محاولة منا للإجابة على الاشكالية سنتناول في البداية الاطار النظري للدراسة (مفاهيم حول التكامل والتنمية) لنعرج الى أهم نماذج التكامل الاقتصادية في القارة الافريقية ،لنختم في الاخير بآثار التكامل الاقتصادي على التنمية الاقتصادية الافريقية .

المحور الأول: الاطار النظري للدراسة

سنحاول من خلال هذا المحور للتطرق الى أهم الافكار النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة ،وتتحدد أساسا في مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

I. التكامل الاقتصادي :

سنتطرق الى المفاهيم العامة للتكامل الاقتصادي ،وأبرز أشكاله المتعارف عليها في مجال التجارة الدولية.

1. تعريف التكامل :

إنه: العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدل من ذلك اتخاذ القرارات المشتركة في هذه الشؤون، أو تفويض أمرها فيها لمؤسسة جديدة؛[1]

- ✓ التكامل الاقتصادي هو عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة، ولذا عليها أن تكون مؤسسة على تناسق خطط التنمية؛
- ✓ التكامل هو العملية التي تضمن نحو الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القوميةالقائمة.[2]

☜ **من خلال كل ما سبق، يمكن أن نقول أن مفهوم التكامل الاقتصادي يدل على الترتيبات التي تتم بين عدد من الدول بتنسيق التبادل التجاري والسياسات المالية والنقدية فيما بينها .**

2. شروط التكامل:

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها، ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي:

- **التقارب الجغرافي:**

يعتبر التقارب الجغرافي من بين الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادت أن تشكل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، ، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل ،ولكن ليس شرطا ضروريا له؛

---

1 .عامر مصباح: " **تحليل التكامل الدولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2008، ص15.

2 . محمد بوعشة :" **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**"، دار الجبل ،بيروت ،1999، ص 167.

- **الإرادة السياسية:**

غياب الإرادة السياسية بين مجموعة الدول التي أرادت التكامل فيما بينها تعتبر من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي ،أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما إلا إذا أيقن أنه من الضروري أو على الأقل من المفيد اقتصاديا الانضمام إلى تكامل اقتصادي إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصاديةّ، كما يجب أن يقنع الرأي العام في كل بلد بأن كل واحد من الأعضاء في التكامل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكامل، كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك؛

- **وجود العجز والفائض :**

لا بد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية العجز والفائض في اقتصادياتها ،مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين ،لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول؛[1]

- **تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل :**

يجب أن يكون التكامل بين الاقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى ؛

---

[1].[3] . إسماعيل العربي: " **التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة** "، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص43.

- **توفر وسائل النقل والاتصال :**

عند عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا، فإنه يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى ،وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول، أي اتساع المسافات الاقتصادية؛

- **تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية:**

الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة، كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة؛

- **تنسيق السياسات الاقتصادية القومية:**

حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم الى تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية ،وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية. [1]

3. مزايا التكامل :

مزايا للتكامل الاقتصادي، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **حرية تنقل عناصر الإنتاج:**

عند قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الإنتاج تتحرك داخل

[1]. إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

المنطقة التكاملية بدون قيود، مما يسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات، وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها، وبالتالي زيادة مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم. فانتقال رؤوس الأموال من الدول التي لها فائض منه إلى الدول التي تفتقره يؤدي إلى إعادة توزيع مكافئات رأس المال من الدول التي لها فائض فيها، ومستوى منخفض من الأجور ،وضغط ديمغرافي تجاه الدول التي تعاني نقصا في اليد العاملة. فالاستمرار في هذه العملية في المدى المتوسط والطويل تعيد التوازن في مستويات الأجور في المنطقة التكاملية ،وتؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد ،مما ينجم عنه توفير السلع والخدمات بصورة أكثر بكثير قبل التكامل؛

- **زيادة قوة التفاوض :**

من مزايا التكامل الاقتصادي إعطاء الدول المتكتلة قوة التفاوض والثقل الملموس في المجتمعات الدولية والعالمية، وهذا راجع لكبر حجم صادراتها وارداتها، فتستطيع أن تحصل على واردات بأسعار أقل، كما تزيد في أسعار صادراتها بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعلها تحصل على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية؛

- **اتساع حجم السوق:**

التكامل يؤدي إلى اتساع حجم السوق داخل المنطقة التكاملية، مما يزيد من تسويق منتجاتها وتحسين التكنولوجيا وتأمين زيادة الإنتاج. ويترتب على اتساع حجم السوق عدة مزايا، أهمها الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية، نتيجة لتوسيع وإقامة الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية سليـمة ،والاستفادة من وحدات الإنتاج الكبير (الخارجية والداخلية)[1]. هذا ما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والقضاء على المخاطر التجارية، ورفع الكفاءة

---

[1]. عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، عبد المنعم محمد داوود: "**مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة**" ، منشأة المصارف بالإسكندرية جلال حزى وشركاءه، السنة غير مذكورة ، ص258.

الاقتصادية وارتفاع مستوى الرفاهية.

فتجارب الدول المتطورة قد أوضحت بجلاء أهمية سعة الأسواق (متى كانت جميع العوامل متشابهة)، بحيث نجد أن الدول التي حققت تقدما ملموسا في التصنيع تملك أسواقا قومية واسعة[1]، كما أن كبر حجم السوق يزيد من المنافسة بين المنتجين، مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار ويخفف من الاحتكارات؛

- **تخفيض العبء على ميزان المدفوعات :**

تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينها، وتخفض من استيراداتها من العالم الخارجي، هذا ما يؤدي على تخفيض العبء على ميزان مدفوعاتها؛

- **زيادة معدل النمو الاقتصادي :**

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار، فاتساع نطاقه وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج على تلك السلع. هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، وإتاحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية، حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها، ولهذا يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال ،وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة؛[2]

- **الاستفادة من مهارات اليد العاملة:**

عند قيام التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها، فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين

---

[1]. إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2]. بكري كامل: "**التكامل الاقتصادي**"، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، القاهرة، 1984، ص 48.

وغيرهم في ميادين تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية واقتصادية منها لو أن كل ولاية استقلت سياسيا واقتصاديا.[1]

II. التنمية الاقتصادية :

أ- تعريف التنمية:

تعدّدت تعاريف التنمية، حيث يعرفها البعض على أنها:

- تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية[2]؛
- وتعرف كذلك على أنها: العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينه من تخلف إلى وضعية التقدم؛[3]

ومن الخصائص التي تتميز بها عملية التنمية هي ما يلي:

- تغيرات في كل من الهيكل و البنيان الاقتصادي، و المتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة و تراكم رأس المال، مع إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان
- تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم و السن، و تتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الدخل، وفي تغيير الأذواق مع إدخال تعديلات تنظيمية.

المحور الثاني : نماذج التكامل في القارة الإفريقية

لقد شهدت أفريقيا على غرار باقي قارات العالم نشاطاً تكاملياً إقليمياً واسع النطاق، فلا يكاد يخلو مكان فيها من الدخول في محاولات تكاملية وفيما يلي نستعرض أهم التجارب التكاملية الإفريقية.

---

[1]. عبد العزيز عجيمة، ، "**الاقتصاد الدولي**"، دار الجامعية المصرية"، الإسكندرية، 1977، ص 67.

[2] . صبحي محمد قنوص(1999) **أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث**"، الطبعة الثانية،القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ص 97.

10. Bernard Bret (2002)**Le tiers monde, croissance, développement, inégalité**", Paris, Collection Histege , p07.

1. الكوميسا :(COMESA)

الكوميسا (**COMESA**) بالإنجليزية **Common Market for Eastern and Southern Africa** ،هي سوق مشتركة تمتد من ليبيا وتونس إلى زيمبابوي، وتضم في عضويتها 21 دولة تقع في شمال وشرق وجنوب القارة الإفريقية، وهي ثاني أكبر تجمع من حيث الكثافة السكانية على مستوى القارة الإفريقية .

- **النشأة :**

تعود نشأة الكوميسا الى 08 ديسمبر 1994، التي جاءت عوضا عن منطقة التجارة التفضيلية (PTA) الموجودة منذ عام 1981 التي كانت تتضمن تسعة دول (مصر، جيبوتي، كينيا ،مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، السودان، زامبيا زيمبابوي)، وقد انضمت رواندا وبورندي للكوميسا عام 2004 ،و ليبيا وجزر القمر عام 2006، تونس والصومال انضمتا سنة 2018، علما أن الصومال كانت في السابق عضواً كاملاً في منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا(PTA) .

- **الأهداف :**

قدمت المادة الثالثة من اتفاقية السوق المشتركة أهداف الكوميسا علي النحو التالي :

- التوصل الى نمو متواصل وتنمية مستدامة في الدول الأعضاء، وذلك عن طريق تشجيع هيكل انتاج وتسويق متوازن ومتناسق؛
- دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي ،وذلك لرفع مستويات المعيشية للأفراد وتشجيع العلاقات بين الدول الأعضاء؛
- التعاون في خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي والأجنبي والعابر للحدود؛
- التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم؛
- التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء.

- **الكوميسا بين الواقع والتحديات:**

تجمع دول الكوميسا الذى يضم 21 دولة أفريقية تشكل ثلث القارة يعد أكبر التجمعات الاقتصادية فى القارة السمراء حيث يبلغ تعداد سكانه 550 مليون نسمة، فيما يبلغ إجمالى الناتج المحلى الإجمالى لدول التجمع 768 مليار دولار، وترجع أهمية اتفاقية الكوميسا الى زيادة فرص التبادل التجارى بين الدول أطراف الاتفاقية عن طريق تبنى السياسات التى من شأنها الإزالة الكاملة للتعريفة والحواجز الجمركية وغير الجمركية المتعلقة بالتجارة بين دول الاتفاقية، مما سيساهم فى زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء بأكثر من 12 مليار دولار سنويا، والكوميسا تسعى الى تحقيق الهدف الأكبر المتمثل في إنشاء مجتمع اقتصادى إقليمى متكامل على المستوى الدولى فى شرق وجنوب إفريقيا.**من أهم تحدياتها** انها تواجه مشكلة كيفية تأهيل البنية الأساسية لمتطلبات التجارة البينية والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وهناك أيضا تحديات تتعلق بنقص الطاقة والمياه ومعوقات التمويل الاستثماري وندرة النقد الأجنبي، نظرا لتخلف القطاع المصرفي في العديد من دول الكوميسا، الذي يؤدي الى عرقلة عمليات التصدير والاستيراد. فضل عما سبق، هناك التحديات السياسية التي تتعلق باستتباب الأمن والسلام في بعض دول الكوميسا.

2. الإتحاد المغاربي :

برز اتحاد المغرب العربي كأداة من شأنها محاولة توحيد اقتصاديات دول المنطقة ،وتبني التكامل فيما بينها عن طريق الرؤية المشتركة للمستقبل النابعة عن المصير المشترك ،نظرا لما تحمله منطقة المغرب العربي من موقع استراتيجي مميز حول البحر الأبيض المتوسط ،حيث تعتبر جسرا بين أوروبا وشمال إفريقيا والعالم العربي ،في منطقة ذات أهمية جيو–إستراتجية بالنسبة لدول المنطقة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

- **التعريف والنشأة:**

تأسس بتاريخ 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش بالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي : ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب

وموريتانيا.

وقد ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ (28-1958/04/30)،والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية،وبعد الاستقلال وفي أفريل من سنة 1963 عقدت البلدان الثلاث المغرب والجزائر وتونس اجتماعا وزاري في **الرباط** الهدف منه هو تحديد أسس التعاون في المجال الثقافي والتقني وتوحيد النظم القضائية وبرامج التعليم في الدول الثالث ،إضافة إلى مسائل أخرى تتعلق بخطط التنمية والسياسات التجارية القومية ،كما تم مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة **الوحدوي** بين ليبيا وتونس عام 1974, ومعاهدة **مستغانم** بين ليبيا والجزائر, ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983، وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي **بمدينة زرالده** في الجزائر يوم(1988/06/10), وإصدار بيان **زرالده** الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.[1]

- **أهداف اتحاد المغرب العربي:**

تم إبرام معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989 من طرف ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا الهادف الى:

- ✓ تمتين روابط الأخوّة التي تجمع الدول الأعضاء وشعوبها؛
- ✓ تحقيق التقدم والازدهار للمجتمعات المغاربية والدفاع عن حقوقها؛
- ✓ المساهمة في حفظ السلم القائم على العدالة والمساواة؛
- ✓ متابعة سياسة مشتركة في الميادين المختلفة؛

[1]. سكينة بن حمود :" **مدخل لعلم الاقتصاد** " ، دار المحمدية ، 2009، ص ص (241-243).

✓ العمل تدريجيا لتحقيق حريّة التنقل للأشخاص، الخدمات، البضائع ورؤوس الأموال.

وتهدف السياسة المشتركة المغاربية إلى تحقيق الأغراض التالية:

- **في الميدان الدولي:** تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- **في ميدان الدفاع :** صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء؛
- **في الميدان الاقتصادي:** تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد؛
- **في الميدان الثقافي :** إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.[1]

- **اتحاد المغرب العربي بين المكاسب والتحديات :** من الناحية الاقتصادية يمكن القول أن لا وجود له إطلاقا ،وهذا رغم وجود المؤهلات التي تسمح بتطور الاقتصاد مثل الموارد البشرية في كل من الجزائر والمغرب ،مصادر الطاقة في الجزائر وليبيا ،الثروة السمكية في موريتانيا ،الإنتاج الزراعي في كل من الجزائر ،تونس ،المغرب ، السياحة ..الخ ،حيث أن **التجارة البينية بين دول الاتحاد لا تتجاوز 3%**،ومن الأسباب الأولى التي عرقلت تطور اتحاد المغرب العربي نذكر منها:

---

[1] . رقية بلقاسمي، **التكامل الإقليمي المغاربي: مراحل وتطورات**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية https://www.politics-dz.com.(2021/01/01): متاح على الموقع ،تاريخ الاطلاع : /

- **من حيث التأسيس:** عدم وجود هيكلة إدارية مستقرة؛
- **من حيث الاقتصاد :** ضعف التكامل بين الأعضاء الخمسة على المستوى الداخلي ،وقوة جاذبية القطب الأوروبي على المستوى الخارجي ؛
- **من حيث السياسة والأمن:** فمشكلة الصحراء الغربية تمثل العائق الأساسي.

3. اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية :

تعتبر اتفاقية منظمة التجارة الحرة الإفريقية أحد المشروعات الرائدة في أجنذة 2063 ،وهي الرؤية الطويلة المدى للاتحاد الافريقي الهادفة الى تحقيق افريقيا متكاملة ومزدهرة ،والتي تعد من أكبر المناطق الحرة في العالم .

- **التعريف والنشأة :**

دخلت حيز التنفيذ في 30 ماي 2019 بعد توقيع ل 54 دولة على الاتفاقية ،وقامت 27 دولة بالتصديق على الاتفاقية ، وقد جاءت فكرة التجارة الحرة الإفريقية عام 2012، خلال الاجتماع الـ18 لقمة الاتحاد الإفريقي، الذي عقد في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، تحت عنوان "تعزيز التجارة البينية في إفريقيا"، بهدف التكامل الإقليمي.وتتمثل أبرز القطاعات المتوقع أن تستفيذ من الاتفاقية هي :

- ✓ الصناعات التحويلية ؛
- ✓ الخدمات ؛
- ✓ الزراعة المجهزة .

- **أهداف الاتفاقية :** نحددها أساسا في النقاط التالية :

- ✓ تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الإفريقية ؛
- ✓ جذب الفرص الاستثمارية داخل القارة الافريقية
- ✓ ازالة الحواجز والمعوقات الجمروكية وغير الجمروكية ؛
- ✓ خلق سوق افريقية موحدة للسلع والخدمات .

4. أهم النماذج الاخرى في القارة الإفريقية :

نموذج التكامل	الدول الاعضاء	تاريخ النشأة	الآفاق
منطقة الفرنك CFA	– **الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA)**:يضم 8 دول هي: بنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا بيساو ومالي والنيجر والسنغال وتوغو، وقد أنشئ في داكار (السنغال)، في 10 يناير/كانون الثاني 1994، ومقره في واغادوغو (بوركينا فاسو) وخَلَفًا للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا (UMOA) الذي أُنشئ في عام 1963. – **المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)**: وتضم 6 دول، هي: الكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى والكونغو والغابون وغينيا	لفرنك الإفريقي (CFA) هو اسم العملة الموحَّدة لـ14 دولة إفريقية عضوة في منطقة الفرنك الإفريقي –12 دولة منها كانت سابقًا مستعمرات فرنسية بالإضافة إلى غينيا بيساو (مستعمرة برتغالية سابقة) وغينيا الاستوائية (مستعمرة إسبانية سابقة). وتضم منطقة الفرنك الإفريقي مجموعتين نقديتين	أعلن القادة السياسيون في غرب إفريقيا مؤخرًا أن الفرنك الأفريقي سيتم استبدالها خلال سنة 2020 بعملة جديدة مرتبطة باليورو تُسمى "**الإيكو**". رغم أن منطقة الفرنك الإفريقي أقدم الاتحادات النقدية في العالم حيث يتجاوز عمرها سبعة عقود ، إلا أنه الأضعف.

	الاستوائية وتشاد. تأسست في 16 مارس1994، في مدينة انجمينا في تشاد، ودخلت حيز التنفيذ في جوان 1999. ويقع المقر الرسمي للمجموعة في بانغي عاصمة جمهورية إفريقيا الوسطى. وقد أُنشئت هذه المجموعة لتحل محل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط إفريقيا.		
الاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية SACU	جنوب أفريقيا و بوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا	يعتبر من أقدم الاتحادات الجمركية في العالم يعود تاريخه الى سنة 1889 لاتفاقية الاتحاد الجمركي للمستعمرات البريطانية، وفي 29 جوان سنة 1910 تم توقيع الاتفاقية من جديد.	قام الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية والاتحاد الأوروبي بمحادثات لإبرام اتفاقية شراكة اقتصادية جديدة مع بريطانيا ما بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.
الاتحاد الافريقي	منظمة دولية تضم 55 دولة أفريقية وتتخذ من العاصمة الإثيوبية أديس أبابا مقرا لها.	في 25 ماي 1963 في إثيوبيا، وافقت 32 دولة أفريقية حققت الإستقلال	ويهدف الاتحاد الإفريقي لتوحيد العملة "**الأفرو**" بحلول عام 2028 .رغم

	تتلخص أهدافها في تسهيل التعاون والاندماج السياسي والاقتصادي على أساس تعددي وديمقراطي في القارة السمراء..	في ذلك الوقت لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية،. وانضم 21 عضوا تدريجيا لتصل إلى ما مجموعه 53 دولة منذ إنشاء الإتحاد الأفريقي في عام 2002. وفي 9 يوليو 2011، أصبح جنوب السودان العضو الرابع والخمسون في الاتحاد الأفريقي. بعد عودة المغرب خلال قمة أديس أبابا فى جانفي 2017،اصبح عدد الاتحاد 55 دولة.	وجود العديد من التحديات والتي أهمها سيطرة النفوذ الاجنبي وغياب الاستقرار السياسي في بعض الدول الاعضاء.

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى :

لطيفة بن يوب : " **التكامل الاقتصادي** " ،مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة لجيلالي ليابس ،سيدي بلعباس ،(2015-2016)، ص ص (58-68).

المحور الثالث: التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الافريقية

على الرغم من الطموحات، ومثالية الأهداف التي تضمنتها تجارب التكامل والمواثيق الإفريقية، وبالرغم ما تحقّق من بعض إنجازات، فإنّ معظم تلك التكتلات في القارة الإفريقية تعاني مجموعة من المشكلات التي تحول دون تحقيق أهدافها.

الشكل الأول (01) : نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) في افريقيا خلال الفترة (2000-2018)

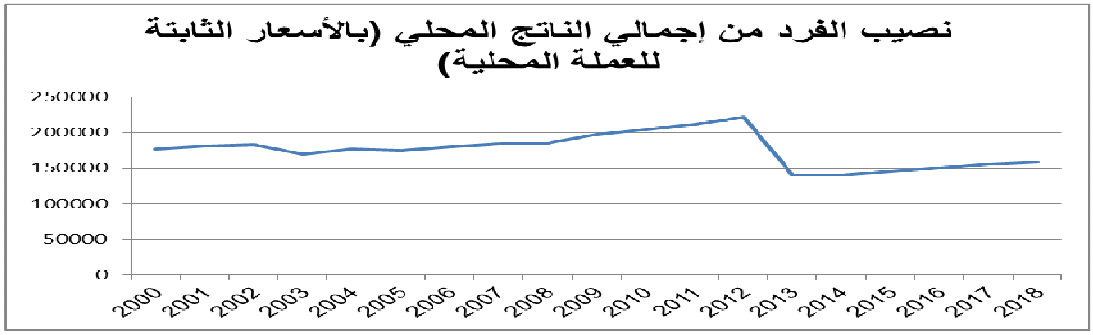

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى احصائيات البنك العالمي .

عانت أفريقيا وتعاني ولفترة طويلة من تراجع نصيب الفرد من الدول الوطني نتيجة للانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، حيث أثبتت الدراسات أن الدول الإفريقية حتى ولو تحقق نموا مقداره 4.5 بالمئة فإن نصيب الفرد من الدخل الوطني سيبقى ضئيلا ،والذي سجل قيمة 176921,27 سنة 2000 ليرتفع الى 211385,82 سنة 2011 لينخفض الى 158721,85 سنة 2018 ،مع العلم أن ارتفع هذا المعدل يكون له الاثر الاجتماعي الكبير على سكان المنطقة.

الشكل الأول (01) : إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الامريكي في افريقيا خلال الفترة (2000-2017)

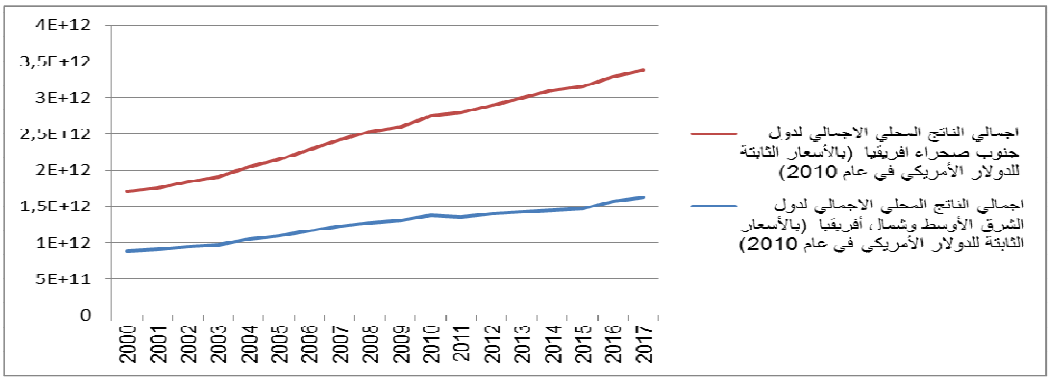

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى احصائيات البنك العالمي

بالرغم من أن البلدان الأفريقية شهدت زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الآونة الأخيرة، إلى أن هذا التحسن لا يزال غير كاف لمواجهة التحديات الهيكلية التي تشهدها القارة السمراء، التي تعمل على تخفيض النمو، وكشفت الإحصاءات الصادرة عام 2018 عن صندوق النقد الدولي أن نيجيريا وجنوب إفريقيا هما أكبر الاقتصادات في إفريقيا حيث يبلغ إجمالي الناتج المحلي مجتمعة حوالي 750 مليار دولار. وتم تصنيف الدول الإفريقية الأكثر نموا لسنة 2019 كالتالي:

(نيجيريا ، جنوب افريقيا ،مصر الجزائر ،أنغولا ،المغرب إثيوبيا ، رواندا غانا ، كوت ديفوار.[1]

الجدول رقم (01) :أهم مؤشرات التنمية في افريقيا خلال الفترة (2000-2020)

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية[1]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	664	868	1,106	
النمو السكاني (% سنوياً)	2.7	2.8	2.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	550	1,434	1,536	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	0.8	2.6	(0.4)	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	~388	405	420	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	52	58	63	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	49	55	60	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	565	765	848	
الفقر المدقع (% السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	~55.4	46.6	42.3	
خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات	9	3	8	
نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (%) (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية)	84	85	86	
إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	78	76	74	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	153	101	78	
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	54	68	69	
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	1>	7	25	
إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)	26	34	48	
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	73	72	70	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)	23	27	31	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	46	55	61	

المصدر :البنك الدولي : "**دعم البلدان في اوقات لم يسبق لها مثيل** " ، التقرير السنوي ،ص20.

---

[1]. بلقيس دنيازاد عياشي:" **الاقتصاديات العشر الاكثر نموا في افريقيا لعام 2019** "، متاح على الموقع :https://alqabas.com/article/639321 ،تاريخ الاطلاع :(2021/01/01).

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان افريقيا تعاني من العديد من المشاكل البيئية كالتصحر والتلوث ويضهر ذلك جليا في ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ،ومشاكل اجتماعية تتمثل اساسا في انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني وكذا ارتفاع معدل البطالة ، ومشاكل اقتصادية ونحددها أساسا في تراجع الناتج المحلي الاجمالي.

وتتمثل أهم أسباب عدم نجاح عملية التكامل والتنمية الاقتصادية في أفريقيا في مايلي :

- ✓ عدم التزام بعض الحكومات وتأخرها في تنفيذ السياسات المتفق عليها في إطار الجماعة؛
- ✓ عدم الاستقرار السياسي (الصراعات والحروب والانقلابات التي تشهدها بعض الدول الأعضاء في تلك التكتلات)، والفساد الإداري، والمشكلات الاقتصادية؛
- ✓ تماثل هياكلها الإنتاجية؛ مما يؤثر في حركة الصادرات والواردات بينها، يؤكد ذلك أنّ حجم تجارة دول التكتلات المختلفة مع مستعمريها السابقين، والخارج بصفة عامّة، ما زال أكبر كثيراً من حجم التجارة فيما بينها؛.
- ✓ تعدد الارتباطات الاقتصادية لدولها والتزاماتها وعضويتها في تجمّعات إقليمية أخرى؛
- ✓ تباين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتفاوت الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء.[1]

الخاتمة :

مما سبق يتضح لنا أن التكامل يوفر فرصا للإسراع في عملية التنمية، كما أن له فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تستطيع دولة ما منفردة تحقيقها.على هذا الاساس يتوجب على الدول الافريقية أن تخرج التكاملات الافريقية من عالم الافتراض إلى عالم الواقع وتجعل منها كياناً إقليمياً قائماً بحد ذاته ،فالتكامل الاقتصادي هو الآلية الفعالة لإخراج

[1]محمد عاشور مهدي :**التكتلات الاقتصادية في افريقيا** ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، متاح على الموقع ،https://www.politics-dz.com / تاريخ الاطلاع :(2020/01/02).

الدول الافريقية من ضعفها الاقتصادي والاجتماعي ووهنها السياسي خاصة وأن هذه الدول تتميز بمقوماتها الاقتصادية والطبيعية والبشرية المهمة .

قائمة المراجع :

1. .عامر مصباح: " **تحليل التكامل الدولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر.
2. . محمد بوعشة :" **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**"، دار الجبل ،بيروت ،1999.
3. . إسماعيل العربي: " **التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة** "، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
4. Yadwiga Forowicz: "**Economie Internationale**", Benchemin , Quebeq , 1995.
5. عبد المنعم محمد داوود: "**مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة**" ، منشأة المصارف بالإسكندرية جلال حزى وشركاءه، السنة غير مذكورة ، ص258.
6. . بكري كامل: "**التكامل الاقتصادي**"، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، القاهرة، 1984.
7. عبد العزيز عجيمة، "**الاقتصاد الدولي**"، دار الجامعية المصرية"، الإسكندرية، 1977، ص 67.
8. صبحي محمد قنوص(1999) **أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث**"، الطبعة الثانية،القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع.

9. Bernard Bret (2002)**Le tiers monde, croissance, développement, inégalité**", Paris, Collection Histege .

10. سكينة بن حمود :" **مدخل لعلم الاقتصاد** " ، دار المحمدية ، 2009.

11. رقية بلقاسمي، **التكامل الإقليمي المغاربي: مراحل وتطورات**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ،متاح على الموقع : https://www.politics-dz.com/ ،تاريخ الاطلاع :(2021/01/01).

12. بلقيس دنيازاد عياشي:" **الاقتصاديات العشر الاكثر نموا في افريقيا لعام 2019**

"، متاح على الموقع :https://alqabas.com/article/639321 ،تاريخ الاطلاع :(2021/01/01).

13. لطيفة بن يوب : " **التكامل الاقتصادي** " ، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة لجيلالي ليابس ،سيدي بلعباس ،(2015-2016).

14. احصائيات البنك العالمي .

15. محمد عاشور مهدي :**التكتلات الاقتصادية في افريقيا** ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتجية ، متاح على الموقع ، https://www.politics-dz.com/ تاريخ الاطلاع :(2020/01/02).

بدائل الحوكمة كإستراتيجية في تنمية القارة الإفريقية

governance alternatives strategy for developing african countries.

1- رابح هزيلي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2.الجزائر

hezilirabah5@gmail.com

2- ربيعة تمار.

جامعة ورقلة .الجزائر

rabtemmar@gmail.com

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية أهم الصعوبات التي عرقلت النهوض باقتصاديات بلدان القارة الإفريقية في ظل الارتباط الدائم بالدول المتقدمة ،و كذا اعتماد نماذج تنموية دخيلة و مستوردة عقدت دور التنمية الحقيقي لدول القارة ،وإبراز التحديات الممكنة للتنمية خاصة مع التحول العالمي القائم على المنافسة ،مما يفترض الأخذ ببدائل الحوكمة التي تعنى بإعادة دمقرطة العمل السياسي و اعتماد اقتصاد المعرفة و ضبط السلوك. ولذا تكمن أهمية البحث في تحديد الدور الذي يكتسيه مفهوم الحوكمة نظريا و عمليا لتنفيذ مشاريع تنموية مختلفة وفق إستراتيجية الاستدامة ،ويتحدد هدف البحث في الكشف عن واقع التنمية في القارة الافريقية و أهم الآليات المتخذة للنهوض باقتصادياتها ،لا سيما الأخذ بمبدأ الحكامة الذي يلزم دول القارة على تبنيه و الأخذ بمحتواه لتحقيق غايات التنمية المستدامة .ولذا جاءت الإشكالية على النحو التالي. ما هي العراقيل التي لازمت التنمية في القارة الأفريقية على الرغم من الأخذ بنماذج تنموية؟.و هل يكون بديل الحوكمة وحده كافيا لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الدول؟.

و تخلص الدراسة إلى أنه على الرغم من الاجتهادات التي أولتها دول القارة و بدرجات متفاوتة ،إلا أن المشكل التنموي لا يزال قائما لارتباطه بالظروف السياسية و الأمنية التي حالت دون تحقيق الهدف المنشود.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة ، الإستراتيجية ، التنمية .

Abstract:

This paper deals the most difficulties That have hundered the advancement of the african economies .especially with the global transformation based on competition which requires the introduction of political action and taking by knowledge and correct behaviour.

Therefore. the importance of research lies with the importance in theory and practice to implement development projects .according to stategy based on sustainability and planification to realise development in all domains.

The study concludes that despite the efforts made by the countries of the continent to varying degrees among them . the development problem still exists cause the political and security problem are still exist too.

Keywords: GOVERNANCE - STRATEGY-DEVELOPMENT - SUSTAINABLE DEVELOPMENT- ALTERNATIVES

مقدمـــة:

يجمع العديد من الخبراء و المحللين على أن إفريقيا تمثل القارة الأكثر فقرا في العالم ، على الرغم من تنوع مواردها و اتساع حدودها ،و لا شك أن الاستعمار قد ساهم بشكل كبير في تأجيل تنمية اقتصادياتها و تخلف شعوبها ، الأمر الذي ألزمها التبعية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة ، لغياب رؤية واضحة للنهوض بها، خاصة بعدما أنتجت حكما

استبداديا أحاديا قائما على القوة و الفساد المالي والإداري بعيدا عن أهداف المجتمعات التنموية المنشودة.

و ظلت هذه الدول و لعقود طويلة رهينة سياسات قائمة على الفساد مستهلكة غير منتجة، معتمدة على القروض التي أثقلت كاهلها .

الأمر الذي دفع بخبراء البنك الدولي و صندوق النقد الدولي للبحث عن حلول عملية لهذا الوضع المتردي ،و كان ذلك في بداية الثمانينيات و بعد تشخيص الوضع اقر المجتمع الدولي على فكرة الحكم الفاسد في دول القارة الإفريقية بصفته العامل الرئيسي و الأساسي لتخلفها . و لذا كان لابد من صياغة آليات جديدة لمعالجة الوضع الاقتصادي و الاجتماعي المتردي من خلال صناعة فلسفة عملية تتجاوز العقبات التنموية لهذه الدول،من خلال طرح فكرة الحوكمة أو سياسة الحكم الراشد بصفته أسلوب جديد في ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة تحتكم إلى المشاركة الشعبية دون إقصاء و تعبئة جميع الفاعلين السياسيين و الاقتصاديين و الاجتماعيين لبلوغ أهداف التنمية المستدامة بمختلف أبعادها .

و لبلوغ التطور على المدى الطويل تقتضي بناء مؤسسات الحوكمة الرشيدة وتعميق الديمقراطية. ، ويتعين وضع ضوابط وتوازنات أفضل على السلطة من خلال زيادة فعالية الفروع التشريعية والقضائية، وزيادة الشفافية والمساءلة، وتقوية دور المجتمع المدني.

و الدول الإفريقية في حاجة إلى تحديث البنى السياسية و الاقتصادية التي ورثتها ،تتطلب إصلاح الأنظمة ومؤسّساتها بما يتماشى ومقتضيات حاجة المواطنين، وإتاحة الفرص لكلّ القطاعات العامّة والخاصّة للاستثمار في جميع المجالات، وضرورة تأهيل العامل البشريّ بما يخدم التنمية الاقتصادية، مع ضرورة تشجيع التكامل الجاد و التعاون الإقليمي .

الإشكالية:

أصبح مفهوم الحوكمة من المفاهيم الأكثر شيوعا في أجندة الدول و الحكومات ،و قد اكتسب المفهوم مكانة هامة في المؤسسات المالية و اتسعت رقعته ليصبح من اهتمام الساسة و السياسيين.

و ارتبط المفهوم عموما بالوضع التنموي في إفريقيا خاصة بعد الفساد الذي لازم القارة لسنوات طويلة ، نتج عنه تردي الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و تأجيل التنمية في هذه الدول .

و لذا كانت الضرورة لطرح مفهوم الحكم الراشد كبديل استراتيجي لسياسات عقيمة كان لها الأثر على تخلف هذه البلدان و في شتى المجالات .

و انطلق مفهوم الحوكمة من إعادة النظر في التسيير و التنظيم و إدارة الدولة و كذا تنظيم السوق وفق مبدأ العدالة ، القائم على المشاركة و المساءلة و تحديد آليات تخطيط مسبقة للنهوض باقتصاديات الدول الإفريقية و إحداث التنمية و التنمية المستدامة و التي لها ارتباط وثيق بسياسة الحكم الراشد .

و استنادا لما تم الإشارة إليه ، حاولنا طرح الإشكالية التالية :ما هي العراقيل التي لازمت التنمية في القارة الإفريقية على الرغم من الأخذ بنماذج تنموية ؟ و هل يكون بديل الحوكمة وحده كافيا لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة لهذه الدول ؟.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في التعريف بمفهوم الحوكمة و انعكاساتها على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، خاصة بعدما أصبحت فكرة لها تجسيد عملي حسب آليات الشفافية و الحد من الأزمات المالية في دول إفريقيا أو على الأقل التقليل منها .

أهداف البحث:

محاولة الكشف عن الآليات المتخذة للرفع من المؤشر الاقتصادي للدول الإفريقية.

استقراء واقع الدول الإفريقية من خلال تفعيل مبادئ الحوكمة و آلياتها .

الوقوف على فعاليات المؤسسات التنموية تبعا لسياسات الحوكمة و أنظمتها .

معرفة و قياس درجة التطور في إفريقيا بالنظر لقواعد الرقابة و الشفافية و محاربة الفساد .

منهج البحث :بالنظر لطبيعة الموضوع الذي يبحث في عوامل التنمية المستدامة و السبل الكفيلة لتحقيقها من خلال استراتيجيات الحوكمة، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بصفته المنهج الذي يمكن ان يمدنا بمختلف المعارف اللازمة لاحتواء عناصر الموضوع .

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة :

نحاول من خلال هذا المحور التعريف بجملة من المفاهيم التي لها علاقة مباشرة بالموضوع و لعل اولها :

1: الحوكمة: أو ما يعرف بالحكم الراشد ، و هي عكس الفساد و تعرف بأنها أسلوب و طريقة الحكم و القيادة قائمة على المشاركة المجتمعية و الفاعلين الأساسيين تستند إلى تطبيق القانون، و الخضوع للمساءلة و المحاسبة بغرض معالجة أزمة الحكم القائم ، يهدف أساسا إلى تحقيق التنمية المستدامة ، وقد ظل مفهوم الحوكمة كجزء من الثقافة العالمية تنهض على تعزيز مشاركة الأطراف المجتمعية المختلفة من الحكومة في صنع وتنفيذ السياسات العامة للتعبير عن التفاعل أو المشاركة بين الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة.

و إجرائيا هي مجموعة العمليات السياسية و القانونية و الرقابية التوجيهية لعمل المؤسسات تهدف إلى تحقيق أهدافها التنموية المستدامة وفق إستراتيجية الخطة و تحديد المسؤوليات و الالتزام القياد ي في اتخاذ القرارات.

2- الإستراتيجية : ظهر هذا المفهوم في البداية في المجال العسكري كدليل للقائد العسكري للكشف عن مختلف القوى المتاحة لتحقيق النصر ،فهي الفن المستخدم في تعبئة و تحريك المعدات الحربية بما يمكن من السيطرة على الموقف بطريقة شاملة. و شاع المفهوم بعد ذلك ليشمل ميادين مختلفة سياسية اجتماعية اقتصادية ،و لذا أصبح يرتبط بالقرارات التي يتم اتخاذها لتحقيق أهداف معينة . و تعرف بانها مجموعة القرارات و النشاطات

المتعلقة باختيار الوسائل و الاعتماد على الموارد من اجل تحقيق هدف معين.و تعرف إجرائيا على أنها الوسائل و الطرق الكفيلة للوصول إلى تحقيق هدف محدد و دقيق.

3- التنمية : اخذ مفهوم التنمية أشكالا متعددة نظرا لتعدد مضامينه و أهدافه ،حيث تناوله علماء الاقتصاد قبل غيرهم ،و عرفت على انها شكل من أشكال التغيير الاجتماعي الذي يطرأ على الإنسان و الاقتصاد و البناء الاجتماعي و الثقافي للمجتمع [2]. كما تعرف بأنها عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغة التعقيد بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية [3]. و قد اخذ المفهوم بعدا أخر ليشير إلى أنها عملية تهدف إلى إحداث تغييرات في البناء الاقتصادي و الاجتماعي

و استنادا لموضوع الدراسة فالتنمية هي عملية تستند إلى استراتجيات و تخطيط محكم يتبنى رؤية واضحة لتلبية حاجات الأفراد و كذا الاستغلال الأمثل للموارد البشرية و المادية لبلوغ سبل النهوض باقتصاد الدول و تنميتها حسب مبدأ الاستدامة.

1- محمد محمود مصطفى، التسويق الاستراتيجي للخدمات ،ط1 دار المناهج ،عمان، الأردن ،2003.

2- على عبد الرزاق جلبي ، هاني خميس احمد عبده ، علم اجتماع التنمية ،الطبعة الأولى، 2009 .

3- مصطفى كامل السيد ، التنمية و البيئة ، نقاش نظري ،المعرفة من اجل التنمية المستدامة ، المجلد الأول ، مقدمة عامة . الطبعة الأولى بيروت لبنان ، 2006 .ص411.

4- **التنمية المستدامة** : عرفت على أنها تنمية تستجيب إلى الحاجات الحالية دون الإخلال في إمكانية الأجيال المستقبلية و الاستجابة لحاجاتهم [1]. و تركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية ، وذلك بالتركيز على

الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية ،شريطة المحافظة على الموارد الطبيعية و نوعيتها [2].

و قد اعتمد المجتمع الدولي مصطلح التنمية المستدامة ، بمعنى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة في الحياة ، و ذلك انطلاقا من ثلاثة مكونات أساسية و هي النمو الاقتصادي ،التنمية الاجتماعية و حماية البيئة و مصادر الثروة [3] .

و التنمية المستدامة حسب دراستنا فهي أسلوب من التخطيط و التسيير يتصف بالمرونة و الدقة في اختيار البديل التنموي القائم أساسا على الاستغلال الرشيد للموارد و تكوين الكفاءات الفاعلة في مجال التنمية و تحقيق غايات المجتمعات .

5- البدائل : و هي الطرق و الوسائل المختلفة للوصول إلي هدف معين أو لحل مشكلة ما ،و ذلك استنادا إلي معلومات و أفكار تراكمية و خبرة كافية يؤهلها إلي إيجاد الخطوات الأنسب لتحديد المشكلة و بذلك وضع الحلول المناسبة لها .

1- نبيل أبو الطير، المحروقات و التنمية المستدامة و أهمية المراهنة على الطاقة البديلة ،قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،ماجستير علو م اقتصادية ، جامعة عنابة ، الجزائر2010.

2- مصطفى كامل السيد ، التنمية و البيئة ،الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة ، المجلد الأول ، الطبعة الأولى ،2006 ص 381.

3- علا محمد الخواجة ، ،العولمة و التنمية المستدامة، الموسوعة العربية من اجل التنمية المستدامة ،المجلد الاول، الطبعة الأولى،2006 ، ص 414.

و لذا يمكن تعريفها على أنها مجموعة من الآليات التي تتخذ لمعالجة مشكلة معينة أو تحقيق هدف قبل اتخاذ القرار وفق تصور سليم و صحيح يختلف عن سابقه في كون أنه يفرض رؤية بعيدة المدى لتصحيح الوضع و تحقيق التنمية المستدامة .

المحور الثاني: <u>التجارب التنموية في إفريقيا وإشكاليات النهوض باقتصادياتها :</u>

الحديث عن التنمية في القارة الإفريقية يدفعنا بالتأكيد منذ البداية إلى تحديد موقعها الهام و المتميز ، تبعا للخصائص الطبيعية و البشرية التي تميزها . فطبوغرافيا تمتد حدودها لتطل على البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي و الهادي ، إذ تحتل المرتبة الثانية مساحة بعد آسيا ، تتوفر على موارد طبيعية متنوعة و مناخ متنوع جعلها تتبوأ مكانة هامة من حيث التنوع الطبيعي و الجمالي ،مما جعلها محل أطماع الكثير من الدول المتقدمة .

و تجدر الإشارة، إلى أن معظم الدول الأفريقية نالت استقلالها في ستينيات القرن الماضي، الأمر الذي جعلها غير قادرة على النهوض باقتصادياتها لنقص الخبرات و الكفاءات الإدارية و العلمية، و هي مؤشرات التخلف و العجز الذي تسجله معظم بلدان القارة.

و في ذلك حاولت معظم الدول تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي وفق نماذج مختلفة و شراكات جديدة لتنمية القارة ،إلا أن النمو تراجع و لم تتحقق التنمية الاجتماعية ،إذ يشير التقرير لمنظمة الفاو أن الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية يتواجدون أساسا في أفريقيا جنوب الصحراء ويقدرون ب 239 مليون شخص [1]. إضافة إلى الركود الاقتصادي الذي ساعد على تفشي ظاهرة الفقر و الأمراض في بلدان القارة .

و من المعيقات التي حالت دون تحقيق حاجات المجتمعات الأفريقية و تطلعاتها ،نجد :

1- أنظمة الحكم الاستبدادية : تعاني المجتمعات الأفريقية أزمة حقيقية في أنظمة الحكم السائدة حالت دون تحقيق الحد الأدنى من تطلعاتها التنموية ، نتيجة القمع و الاستبداد و كان من نتائجه الانفراد بالسلطة التي أنتجت حكما فوضويا فاسدا ساهم في تأجيج الوضع الاجتماعي لشعوب القارة و معاناة مستمرة أدت في النهاية إلى قيام انتفاضات شعبية .

1- نوال علي ثعالبي .الحوكمة البيئية العالمية ، مركز الكتاب العربي ، ط1 عمان، الأردن 2015.

2- الديون : اعتمدت جل البلدان الأفريقية على الديون الخارجية ،و المتمثلة في مجموعة المبالغ المالية التي تقترضها الدول الفقيرة مع تحديد تاريخ الدفع يكون محدد سلفا ،إلا أن

معظم الدول وقعت في فخ العجز في تسديد الديون و فوائد الديون،مما يستعمل صندوق النقد الدولي شروط جديدة تجعل من هذه الدول أسيرة السياسات الخارجية ، و يساهم تفاقم الديون الخارجية دون سدادها إلى تدهور الحالة الاقتصادية للدولة مما يجعلها رهينة الهيئات المالية العالمية.

3-الفساد المالي و الإداري : تواجه الدول الإفريقية ظاهرة الفساد المالي و الإداري إذ تعد أحد العوائق التي كبحت التنمية في إفريقيا،و تتجلى في تبييض الأموال و تهريبها إلى الخارج،و كذا النهب المقصود لتحقيق مصالح بشخصية و قد ساعدها على الفساد الوضع الأمني المتردي لدول الساحل الإفريقي و الصحراء ، إضافة إلى جماعات الضغط التي استولت على مصادر الثروة ،و بالتالي وقوع شعوب القارة في الفقر والمجاعات و الأمراض.

4- الحروب: أنتجت أزمة حقيقية دفعت بمختلف الدول إلى اعتماد القوة لصد هذه النزعات، بدلا من تقديم الحلول السلمية التي تدفع إلى استقرارها .فبرز ما يعرف بالظاهرة الإرهابية التي عرفت توسعا عميقا في بلدان القارة لا سيما الوطن العربي ،أصبحت عائقا حقيقيا في تنمية قطاعاتها ،و انصب الاهتمام في ذلك على توفير وسائل المكافحة بدلا من إيجاد الطرق السلمية لحلها. .

5-انخفاض مستوى التعليم :على الرغم من التقدم الذي حققته بعض البلدان في إفريقيا في تحسين و إدماج الأطفال في التعليم ،إلا أن الإحصائيات تشير إلى أن نحو 50 مليون طفل خارج المدرسة ، إضافة إلى ضعف البرامج و عدم تماشيها مع التطور الحاصل في العالم، و هي إشكالية تعيق التنمية الاجتماعية و البشرية في بلدان القارة، خاصة و أن المورد البشري أصبح من الاهتمامات الكبرى لسياسات الدول و استراتيجياتها .

6- المشكلة الأمنية: وهي نتيجة للتراكمات التي تعاني منها القارة، و تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق التي شهدت توترات كبيرة لانتشار التهديدات الأمر الذي أصبح ذريعة في يد المجتمع الدولي للتدخل في شؤونها و التأثير على تنميتها ،ناهيك عن

الإرهاب الذي يضرب في عدة مناطق من الدول لاسيما الدول العربية و التي أصبحت بؤرة للتوسع الإرهابي ، الأمر الذي يرهن التنمية في القارة.

7-انتشار الفقر و المجاعات و الأوبئة : لقد ساهم تفشي ظاهرة البطالة في إفريقيا إلى استمرار التدهور و الانكماش الاقتصادي جراء السياسات التقليدية المتبعة ،مما أدى إلى اتساع ظاهرة الفقر خاصة مع الزيادة الديمغرافية التي تشهدها بلدان القارة ، مما يرهن التنمية الاجتماعية في هذه الدول ، و ما يعقد المشكلة أكثر تراجع أسعار النفط التي تعتمد على مداخيله بشكل اكبر ،ولدت أزمة مالية حادة مست اقتصاديات هذه الدول من جراء السياسة الاقتصادية الجديدة من تحرير للأسواق ، الأمر الذي أدى إلى اتساع ظاهرة الفقر و الجوع و الأوبئة .

8- التبعية الخارجية :تتعدد العوامل التي تجعل من الدول الإفريقية تابعة ماليا و إداريا إلى الدول المتقدمة بفعل الضغوطات التي تفرضها عليها من جراء الديون و ضغط التكنولوجيا وقوتها، والتحكم في نظام المعلومات ، و بذلك تخضع الدول الإفريقية آليا إلى الدول التي تمتلك القوة و تصبح بذلك التبعية لاقتصاد الدول الخارجية التي لها القدرة في فرض الهيمنة

بمختلف الأشكال.

إضافة إلى التغيرات المناخية التي تضرب عدد كبير من البلدان الإفريقية مسببة في ذلك خسائر لوجيستيكية و بشرية معتبرة و هي كوارث طبيعية لها الأثر في التنمية، .

تتعدد كل هذه العوامل لتشكل بذلك عوائق تعرقل تنمية القارة ،مما يتطلب العمل على إيجاد الحلول المناسبة و العاجلة لمجابهة هذه الإشكالات وفق نظام جديد و آليات الحكم الراشد و أهداف التنمية المستدامة 2030.

المحور الثالث: <u>التحديات التنموية في إفريقيا في ظل الحوكمة و سيادة النظام الجديد</u> .

أولا: <u>على المستوى السياسي</u>: تعاني مختلف بلدان القارة الإفريقية أزمة حقيقية على المستوى السياسي ، و من أسبابها أزمة الحكم القائم الذي تبناه أصحاب القرار من خلال الانفراد بإدارة حكم الدولة ، الأمر الذي ولد أزمة على مختلف الأصعدة ،و لذا كان من الضروري البحث عن الحلول خاصة في ظل المنافسة و التباين بين دول متقدمة جدا و دول فقيرة و ذلك من خلال الآخذ بمجموعة من الآليات الواضحة في تسيير شؤون الدولة ،و لتصحيح المسار السياسي يقتضي بالضرورة الأخذ بما يلي :

1-1 **مبدأ الحكامة أو ما يعرف بالحكم الراشد** : و هي فلسفة تسيير جديدة جاءت كحتمية لواقع شعوب و بلدان القارة التي عجزت على بناء اقتصادياتها و ضلت رهينة السياسات الجوفاء ،و لذا كان الرهان على اعتماد الحكم الراشد و الذي يستند على اختيار الأنسب و الأكفأ لإدارة شؤون الدولة من خلال دمقرطة العمل السياسي و إحلال مبدأ الشفافية و العدالة. و يعد مفهوم الحوكمة من المفاهيم الحديثة المرتبطة بالسياسة و الاقتصاد، و تندرج في إطار تسيير الشؤون العامة للدولة، كما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تكريس مبدأ الشفافية و المشاركة الشعبية لضمان الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي لهذه الدول.و يعرف الحكم الراشد بأنه ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية و الإدارية لإدارة الشؤون على كافة المستويات و تظم الآليات و العمليات و المؤسسات التي يمكن للأفراد و الجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم و ممارسة حقوقهم القانونية و الوفاء بالالتزامات و تسوية الخلافات[1].

و القصد منها هو ضرورة الانتقال بالإدارة الحكومية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلا و اندماجا مع إدارة القطاع الخاص و إدارة مؤسسات المجتمع المدني ، بما يعني

1- صبري البياني ،مها دياب حميد ، قياس قوة الدولة ، مجلة المستقبل ، العدد 277، بيروت 2002،

المشاركة المجتمعية و الجماعية في اتخاذ القرارات .و بالتالي فهي آلية و أسلوب ممارسة السلطة تهدف إلى تحقيق الفعالية و المشاركة و الرقابة في تسيير الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للدولة في ظل شرعية السلطة السياسية و التقنية المتعلقة بعمل الإدارة و مدى كفاءتها و الرؤية الإستراتيجية من خلال تنمية المجتمع و القدرات البشرية.و قد اتجه المجتمع الإفريقي إلى تبني هذه الروية نتيجة الضغوط الداخلية التي أضحت لا تعترف بشرعية الأنظمة القائمة ، مما يتطلب إعادة النظر في أسلوب الحكم ، كإدراج النخبة في تولي شؤون الدولة حسب آليات تضمن استدامة التنمية لاقتصاديات الدول الأفريقية و تراعي في ذلك مبدأ العدالة الاجتماعية .

ثانيا : على المستوى الاقتصادي :تواجه دول إفريقيا اليوم أكثر من أي وقت مضى تحديات كبرى في تنفيذ برامجها التنموية خاصة مع التأثيرات العالمية كتحرير الأسواق و الطفرة النوعية التي شهدها الغرب في نظام المعلومات و التقنية و التي أصبحت في يد الدول المتقدمة ،و قد كان من أثارها انتشار الفقر و ارتفاع نسبة الجريمة و البطالة ،و لذا يقتضي في ذلك إعادة النظر في اقتصادياتها من خلال تحديد الأولويات ومنها :

1-2 : أهمية القطاع الفلاحي : و هو رهان الدول الإفريقية خاصة و أنها تتلك ما يكفيها من الأراضي لخلق ثروة فلاحية تنافسية ، تتجلى من خلال تشجيع الاستثمار في المجال و تقديم الدعم اللازم لخدمة القطاع .و العمل على استصلاح الأراضي و التمكين للسياسة الفلاحية باعتبارها أداة لتحقيق الدخول و الثروة .

2-2 : بناء القاعدة الاقتصادية المستدامة : و يعني بذلك تبني مفهوم الاقتصاد المستدام ، و يتحدد من خلال الخطط المستديمة ،تهدف إلى تحقيق النمو و إشباع الحاجات الضرورية للمجتمع ،وفق إستراتيجية تضمن الاستمرارية للمؤسسات و تلبي حاجات الأجيال اللاحقة بأقل تكلفة و اكبر مردود ، تستند على التكنولوجيا صديقة البيئة و التزاما بالمواثيق الدولية ، على اعتبار أن الاقتصاد المستديم يعالج مسالة الفقر ،كما يضع في الحسبان

الحفاظ على الموارد و استدامتها و كيفية التعامل مع المحيط الخارجي حسب حاجات المجتمع و الموارد المتاحة .

2-3 :استدامة السياحة : و التي تعد من أهم القطاعات التي أصبحت تراهن عليها الدول و الحكومات بصفتها احد الروافد الهامة للاقتصاد الوطني ،و تشكل المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة و دعم النمو .كما تعالج مسالة جوهرية كالفقر من خلال توفير مناصب قارة و دائمة و هي بحق بديل للثروة البترولية ،حيث أخذت معظم الدول في العالم بنهج الاقتصاد السياحي .

و بالنظر لجغرافيا البلدان الإفريقية نجد أنها تزخر بمؤهلات طبيعية متنوعة ،تساعد على حل مشاكل متعددة ، فالتوجه للسياحة المستدامة يعد رهانا و عاملا حقيقيا لتحقيق الثروة و النهوض بتنمية بلدان القارة قاطبة ،و بذلك إعطاء تعويضا للنقص الحاصل لها في مجال الصناعة خاصة بعد تحرير التجارة الخارجية .

2-4 :الرقمنة : اتجه العالم حاليا إلى رقمنة قطاعاته الإدارية و التقنية ،و هو ضرورة تلزم البلدان الإفريقية على تكوين المورد البشري المؤهل و الاستفادة من التجربة الدولية لمسايرة التحول العالمي و تطوير الإدارة بما يتماشى مع الخدمة العمومية ، لغرض تسهيل التعاملات الاقتصادية و التجارية و الخدمية .

2-5 :تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة أفاق 2030 : إن تبني الأهداف السبعة عشر المدرجة في استدامة التنمية لدول القارة و على جميع الأصعدة ،يعد تحد يتطلب النظر إلى حل مشاكل القارة بمزيد من التعاون المشترك بين دول القارة ،و لا مجال للاختلاف خاصة و أن الهدف مشترك و يعنى بمختلف دول و شعوب القارة الإفريقية .

<u>ثالثا : على المستوى الاجتماعي :</u>

3-1 التنمية البشرية : لقد أصبح من الضروري الاهتمام بالعنصر البشري ، باعتباره وجها إنسانيا للتنمية المستدامة، و قد أشير إليه في أواخر القرن الماضي من خلال مؤتمرات

التنمية البشرية المستدامة، و قد عولج الموضوع ليحدد بذلك أهميته ، و لذا بدأ التركيز على وضع الإنسان غاية للتنمية و ليس مجرد أداة في تحقيقها .

و تبعا للتعريف المعتمد للتنمية البشرية فهي عملية توسيع خيارات الناس – الصحة التعليم و العيش الكريم–[1].

مما يتطلب الاستثمار في التكوين و التعليم و التدريب لمعالجة الاختلال الحاصل في دول القارة الإفريقية ،و يتجسد ذلك من خلال تطوير مناهج التعليم في مختلف مراحله و حماية صحة الإنسان .

3-2: تعزيز دور المرأة في التنمية :و هو تجسيد لمبدأ المساواة بين الجنسين ،و قد أشار مؤتمر البيئة و التنمية المستدامة إلى فكرة المستقبل المشترك سنة 1987 و جعل المرأة شريكة في التنمية ، و تنادي الاتجاهات الفكرية الحديثة إلى ضرورة تحديد دور المرأة كون أن وضعها يؤثر على مختلف جوانب الحياة باعتبارها شريكا استراتيجيا و التمكين لها من خلال وضع برامج تهتم بالمرأة ،كون أنها تنتج الحياة إما بصورة بيولوجية أو اجتماعية . فالاهتمام بتنفيذ هذه الخيارات سيحل لا محالة مشاكل القارة، و يعالج مختلف العراقيل و الصعوبات التي لازمت بلدان القارة الإفريقية منذ أمد بعيد.

1-_خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2007.

خاتمة :

تواجه بلدان القارة الأفريقية تحديات كبرى للنهوض باقتصادياتها و تحقيق التنمية الشاملة ، استنادا للعراقيل التي واجهتها و تواجهها حاليا ، نتيجة التباين الواضح مع الدول المتقدمة التي أضحت تسيطر على التجارة الخارجية و المعلومات و التكنولوجيا ، و هي إشكالية تتطلب البحث عن البديل للأنظمة السياسية القائمة ، من خلال استراتيجيات جديدة لتجاوز الأزمة الإفريقية ، و لعل الحوكمة احد هذه الاستراتيجيات التي برزت و اتخذت في

تسعينيات القرن الماضي لتعالج أزمة التنمية و تطرح بالمقابل بدائل لمكافحة الفساد المالي و الإداري في دول القارة .

و لعل من بين هذه البدائل العمل على إيجاد آليات لحل أزمة الحكم الذي كان سائدا ،يستند على الاختيار الأنسب و الأمثل لإدارة شؤون الدولة و الارتكاز على مبدأ الشفافية و المساءلة و دمقرطة العمل السياسي كحل مبدأي لضمان الاستقرار ، كون أن التنمية تتطلب في البداية استقرار الأوضاع كشرط لربط العمل السياسي بالعمل التنموي المستديم .

و الحوكمة هي المسار الحقيقي للتنمية المستدامة باعتبارها مفهوم ارتبط بسياسة الحكم الراشد و أسلوب للحفاظ على الموارد بمختلف أنواعها تفترض الانتقال من الإدارة الحكومية المنفردة إلى حالة أكثر تفاعلا و اندماجا مع إدارة القطاع الخاص و إدارة مؤسسات المجتمع المدني وصولا إلى تحقيق الهدف الاقتصادي ،من خلال تحديد الأولويات حسب طبيعة الجغرافيا الإفريقية ،إذ يعد القطاع الفلاحي احد الرهانات الواجب الاعتماد عليها لخلق ثروة و الاستثمار فيه بأقل تكلفة و اكبر مردود ، كما أن الاعتماد على القطاع السياحي قد يساعد هو الآخر في معالجة مسالة الفقر في القارة بصفتها تشكل المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة خاصة مع المؤهلات الطبيعية و الحضارية المتنوعة التي تمتلكها بلدان القارة ،و تعد بذلك بديلا للريع البترولي .

و يتجسد هذا التوجه من خلال الرفع من المؤشر التعليمي و الاهتمام بالمورد البشري و تأهيله و الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال حوكمة المؤسسات المالية و الإدارية.

و الوصول إلى تنمية حقيقية في بلدان القارة الإفريقية يستدعي الأخذ بمبدأ الشراكة و التعاون في مجالات شتى و العمل سويا على تنفيذ خطة 2030 للتنمية المستدامة باعتبارها خطة محورية لمستقبل القارة بالموازاة مع تفعيل خطة الاتحاد الإفريقي .

<u>توصيات و اقتراحات</u>: – العمل على تفعيل الوحدة و التعاون بين الدول الإفريقية .

– محاربة كل أشكال العنف و التمييز العنصري من خلال رسم آليات المكافحة.

-وضع اتفاقيات شراكة حقيقية تتعلق بالتبادل التجاري و المعرفي بين دول القارة .تبادل الخبرات و التجارب بين الدول .

-ربط دول القارة بطرق و مواصلات حديثة لتسهيل عملية نقل البضائع و تنقل الأشخاص .

قائمة المراجع :

1- عبد الخالق عبد الله ،التنمية المستديمة و العلاقة بين البيئة و التنمية ، المستقبل العربي ،السنة، يناير 1993، العدد 167.

2-محمد محمود مصطفى، التسويق الاستراتيجي للخدمات ، دار المناهج ، ط1،عمان، الأردن ،2003 .ص 29.

3- على عبد الرزاق جلبي ، هاني خميس احمد عبده ، علم اجتماع التنمية ،الطبعة الأولى، 2009 ص226. .

4- مصطفى كامل السيد ، التنمية و البيئة ، نقاش نظري ،المعرفة من اجل التنمية المستدامة ، المجلد الأول ، مقدمة عامة . الطبعة الأولى بيروت لبنان ، 2006 .ص411.

5- نبيل أبو الطير، المحروقات و التنمية المستدامة و أهمية المراهنة على الطاقة البديلة ،قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،ماجستير علو م اقتصادية ، جامعة عنابة ، الجزائر2010.ص 111.

6- مصطفى كامل السيد ، التنمية و البيئة ،الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة ، المجلد الأول ، الطبعة الأولى ،2006 ص 381.

7- علا محمد الخواجة ، ،العولمة و التنمية المستدامة، الموسوعة العربية من اجل التنمية المستدامة ،المجلد الاول، الطبعة الأولى،2006 ، ص 414.

8- نوال علي ثعالبي .الحوكمة البيئية العالمية، مركز الكتاب العربي ، ط1 عمان، الأردن 2015. ص 114.

9- صبري البياني ،مها دياب حميد ، قياس قوة الدولة ، مجلة المستقبل ، العدد 277، بيروت ،2002. ص 73.

10-_خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2007. ص2

أقلمة الموارد كنمط من التنظيم السياسي في أفريقيا: دراسة تحليلية لأساليب إدارة مشاكل التفاوت المناطقي والتنمية غير المتوازنة

Resource Regionalism as a pattern of political organization in Africa: an analytical study of methods for managing problems of regional inequality and unbalanced development

ط.د حفيظة طالب

جامعة بومرداس/ الجزائر

h.taleb@univ-boumerdes.dz

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية إشكالية أقلمة الموارد في الدولة الأفريقية ومظاهر التفاوت المناطقي والتنمية غير المتوازنة بين المناطق الحضرية والمناطق البعيدة أو الريفية، حيث أسهمت ممارسات الأنظمة السياسية الأفريقية في خلق ثنائية المركز/ الهامش، بفعل تفضيل مجموعات سكانية مقابل تهميش أخرى، وهو ما تسبب في تغييب حالة الاستقرار، وانتشار العديد من النزاعات شرق وجنوب القارة الأفريقية.

ومن هذا المنطلق يستلزم على القادة الأفارقة مراجعة سياساتهم التنموية من خلال مراعاة مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية، والتخلي عن استراتيجيات الاقصاء والتفضيل، وذلك بالعودة إلى أساسيات الحوكمة، لأنّها من بين الآليات المناسبة لتحقيق التنمية والقضاء على ظاهرة الأقلمة التي تميز الواقع الأفريقي.

الكلمات المفتاحية: أقلمة الموارد- التنمية غير المتوازنة- التفاوت المناطقي- الأنظمة السياسية- أفريقيا.

ABSTRACT:

This research paper deals with the problem of regionalisation of resources in the African countries and the manifestations of regional inequalities and unbalanced development between urban areas and remote or rural areas, as the practices of African political systems have contributed to the creation of the center / margin, due to a preference for population groups in exchange for marginalization of others, which caused the absence of The state of stability, and the spread of many conflicts in eastern and southern Africa.

From this standpoint, African leaders are required to review their development policies by respecting the principle of equality and social justice, and abandoning strategies of exclusion and preference, by returning to the basics of governance, because it is among the appropriate mechanisms to achieve development and eliminate the phenomenon of regionalization that characterizes the African reality.

Key words: Resources Regionalism - Unbalanced Development - Regional inequality - The Political Systems – Africa.

مقدمـــة:

لا طالما اعْتُبِرَتْ مشكلة توزيع الموارد والفرص التنموية من بين أهم القضايا المطروحة للنّقاش والتحليل الأكاديمي، لاسيما وأنّ دول القارة الأفريقية تعيش العديد من الصراعات والحروب الأهلية نتيجة التنمية غير المتوازنة والتفاوت المناطقي والأقلمة في الاستفادة من مداخيل الموارد الطاقوية والطبيعية على حد سواء.

واللافت للنّظر أنّ السبب الرئيسي لبروز ظاهرة أقلمة الموارد هي سياسات النّخب الحاكمة المتحيزة والمهتمة بدرجة أولى بتنمية المراكز الحضرية على حساب المناطق النائية، ولكن المفارقة هي أنّ الموارد تتركز في المناطق البعيدة عن المركز، في حين أنّ المشاريع التنموية والثروات توجه لخدمة المناطق الحضرية، وتبقى هذه الظاهرة مميزة لغالبية الدول في أفريقيا.

وفي هذا السياق يمكن القول بأنّ استشعار مواطني المناطق التي تغيب عنها التنمية حالات الاقصاء السياسي والحرمان الاقتصادي من شأنه خلق التوترات وعدم الاستقرار، والإسهام بشكل أو بآخر في بروز النّزعات الانفصالية والمطالبة بالحكم الذاتي. وعليه تهدف الدراسة إلى البحث عن أسباب ودوافع لجوء الحكومات إلى أقلمة توزيع الموارد، وأيضا محاولة طرح بعض الحلول لمعالجة مشاكل التنمية غير المتوازنة بين أقاليم الدولة الأفريقية.

وتأسيسا على ذلك تبحث هذه الورقة عن الإجابة على **الإشكالية** التالية:

- كيف تساهم أقلمة الموارد في خلق التفاوت المناطقي والتنمية غير المتوازنة في أفريقيا؟

وبالنّسبة **للفرضية** التي تعالجها الدراسة فهي كالتالي:

- كلما واصلت الأنظمة السياسية الأفريقية سياسة أقلمة الموارد كلما أدى ذلك إلى توسيع مظاهر التنمية غير المتوازنة والتفاوت المناطقي في أفريقيا.

أمّا فيما يخص المقاربة المنهجية والنظرية، فسيتم الاعتماد منهجيا على: **المنهج الوصفي** للوقوف على مظاهر أقلمة الموارد وواقع التنمية في أفريقيا، إلى جانب **المنهج المقارن** للمقارنة بين المناطق الحضرية والنائية من حيث توزيع الموارد والفرص. أمّا نظريا فسيتم توظيف **اقتراب الاقتصاد السياسي**، أين يربط هذا الأخير النظم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية ويضع مجموعة من الشروط الاقتصادية لبلوغ الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية في الآن ذاته.

وعلى هذا النّحو قسمت الدراسة إلى **المحاور** التالية:

أولا: عوامل بروز ظاهرة أقلمة الموارد في أفريقيا

ثانيا: مظاهر أقلمة الموارد والتفاوت المناطقي والتنمية غير المتوازنة في أفريقيا

ثالثا: آليات معالجة إشكالات أقلمة الموارد

المحور الأول: عوامل بروز ظاهرة أقلمة الموارد في أفريقيا

إنّ ظاهرة أقلمة الموارد من بين الظواهر التي تميز أفريقيا تحديدا عن بقية مناطق العالم، نظرا لارتباطها بمواصفات الفقر وغياب التنمية، فأفريقيا تلك القارة الغنية بالموارد تعيش حالة من التدهور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بفعل سياسات الاستعمار التاريخية والتي لا تزال تشكل عبئاً ثقيلا على دول ما بعد الاستعمار، أين اتبعت النّخب الحاكمة المشبعة بالثقافة الغربية في الدول الأفريقية نهج المستعمر الاقصائي والتفضيلي، وهو ما انعكس على استراتيجياتها في الحكم ووسع حجم الهوة بين المناطق الحضرية والأرياف من حيث المشاريع التنموية وتوزيع الفرص.

وفي هذا الإطار لا طالما اعتبرت الدولة في أفريقيا على أنّها دولة مصطنعة بموجب القانون الاستعماري، ممّا يجعلها تميل أكثر إلى صفة "شبه دولة" أو هي أقرب إلى الحالة الزائفة، لذا يرى جون فرانسوا بايارد من وجهة نظره التاريخية أنّ الدولة الأفريقية بنيت على أسس وعلاقات ما قبل الاستعمار، وأنّ السبب الرئيسي لسيادة التفاوت المناطقي والتنمية

غير المتوازنة في أفريقيا تحديدا هو استيلاء القوى الاستعمارية على الثروات ونقلها إلى العاصمة، أين أصبحت الأخيرة أكثر تحضرا وثراء في ظل تراكم رأس المال وإقامة البنى التحتية، وعلى هذا الأساس اقتصرت مظاهر المعرفة والثقافة على العاصمة بشكل جلي مقارنة بالأرياف والمناطق الصحراوية[1].

وعليه هنالك من يرى بأنّ الدولة الحديثة لم تكن لتظهر في أفريقيا لو لم تكن هنالك طبقة يتم اخضاعها أو قمعها، لذلك فإنّ هيمنة طبقة واحدة على الأخرى والنضال من أجل الوجود الفردي القائم على فوضى الانتاج، استلزم استغلال قوى قمعية خاصة تسمى الدولة، وبالتالي المسار الديالكتيكي الذي ميز العلاقات الاجتماعية في العهد الاستعماري أدى إلى ظهور الدولة الحديثة في أفريقيا انطلاقا من التحويل التدريجي لهياكل الدولة والسلطة القانونية الرسمية الاستعمارية إلى النّخب السياسية الأفريقية، ليحافظ بذلك المستعمرون الأوروبيون المغادرون على نفوذهم عن طريق تدعيم الهياكل القائمة بعد الاستقلال وضمان تبعيتها للقوى الأجنبية[2].

ويعتبر الفساد من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى خلق مظاهر التنمية غير المتوازنة والتفاوت المناطقي في الدول الأفريقية بشكل عام، وذلك من خلال ثلاث طرق رئيسية وهي: **الاقتصاد النقدي الذي يتسم بالتمايز**، فالحكومات الاستعمارية هي من أرست الأساس الهيكلي للممارسات الفاسدة. **والضرائب النقدية** من خلال إقدام القادة الأفارقة على تحصيل الضرائب، وهو الأمر الذي أسهم في تراكم الملكية الخاصة، إلى جانب أسلوب **فرق تسد** الذي تبنته السلطات الاستعمارية للسيطرة على الأفارقة بتفضيل قبيلة على أخرى، قصد

---

[1] - Beluce Bellucci, "The State in Africa", **The Perspective of the World Review**, Vol 2, N° 3, December 2010, pp 9, 10.

[2] - Ogunrotifa Ayodeji Bayo, "Modern State Structure and Democratic Deficite in Africa", **International Journal of Research in Social Sciences And Humanities**, N° 1, 2012, p 6.

تأمين ولاء مجموعة للإدارة وتشجيع التنافس بين الجماعات لمنع الشعور بالوحدة وتهديد الحكم الاستعماري. وعلى هذا النّحو تمت مكافئة المجموعات المفضلة بالحصول على التعليم الغربي والفرص الاقتصادية، ممّا خلق تفاوتات إقليمية عالية في مستويات التحصيل العلمي والفرص الاجتماعية. وبالتالي تلك الطبقة المفضلة التي شكلت فيما بعد النّخبة الحاكمة في أفريقيا استبعدت الأغلبية لصالح قلة مختارة، وكرست بدورها الممارسات الفاسدة مثل القبلية والتي أصبحت متجذرة في عمق أفريقيا. ويعود الغرض من استراتيجيات التجزئة، والاقصاء، وإحياء الوعي العرقي إلى السعي لإدامة السلطة، والمحسوبية، وتخصيص الموارد الوطنية وقمع الجماعات العرقية، واللجوء إلى مذابح الإبادة الجماعية على غرار ما حدث في ليبيريا، رواندا، بورندي، السودان، نيجيريا. وهي كلها عوامل تم تقديمها على أساس أنّها عقبات أمام بلوغ التنمية، بيد أنّها ليست عقبات أصلية لأفريقيا وإنّما هي نتاج للممارسات الاستعمارية[1].

وفي هذا الإطار يمكن العودة إلى مثال السودان، لأنّ الوضع القبلي المحتدم في إقليم دارفور أبرز عجز الحكومة السودانية عن بناء دولة وطنية Nation State قادرة على تحقيق الأمن المجتمعي والتماسك الاجتماعي بين مختلف التكوينات القبلية. فرغم ضم السودان أكثر من 597 قبيلة وحوالي 115 لهجة محلية، ومسلمين ومسيحيين، واختلاف أنظمة الحكم المتعاقبة بين أنظمة عسكرية وأخرى مدنية إلا أنّ ذلك لم يلغي تكرار فشل بناء دولة وطنية قادرة على تحقيق التنمية المتوازنة والمستقلة، كما أنّ وجود الأحزاب ودورية الانتخابات لم يسهم هو الآخر في ديمقرطة الدولة ولا في تحقيق التنمية[2].

---

[1] - Fonchingong Tangie, “The State and Development in Africa”, Seen in: (30/12/2020), in: https://www.codesria.org/IMG/pdf/tangie.pdf?1422/

[2]- حيدر إبراهيم علي، "أزمة دارفور: الأسباب والمستقبل"، **البيت العربي**، ص 1- 5، (2020/12/30)، في: file:///C:/Users/Hp/Downloads/20070920haydar_ar.pdf

ولعل هذا المثال يؤكد أنّ مشكلة الدولة في أفريقيا تكمن في العجز عن القضاء على السياسات التفضيلية والتحالفات القبلية، فما فائدة الانتخابات الدورية والتشكيلات الحزبية ما دامت السياسات الحكومية لم تتغير بتغير النّخب والأحزاب. فأصل المشكلة واضح جدا ولا يحتاج إلى فهم، غير أنّ النّخب الحاكمة تواصل سياساتها التقليدية بغرض إحكام السيطرة على دواليب السلطة واعتبار فكرة الاقصاء أنسب وسيلة عقابية يتم تطبيقها ضد العناصر المتمردة على السلطة.

وتأسيسا على ذلك واصلت النّخب الحاكمة بعد الاستقلال نفس إستراتيجية القوى الاستعمارية القائمة على التفرقة والتمييز والتهميش والإقصاء، وبذلك كرست منطق الانقسامية كي تستطيع ضمان عدم التغول والاستئصال. مع مراعاة أيضا الاستثمار في العلاقات مع القبائل لترسيخ الإدارة المركزية. وهنا ظهرت إشكالية الولاء للقبيلة أو الدولة، فغالبية المجتمعات العربية تتمتع بالمؤسسات السياسية ولكن تسييرها يخضع للشد والجذب بين الولاءات المتعددة[1].

وبالتالي حرصت الدول الأفريقية عامة بعد نيلها الاستقلال على استنساخ نموذج الحكم الكولونيالي ومحاولة موائمته مع واقع الدولة حديثة الاستقلال في أفريقيا، وهو الأمر الذي أبان عن فشلها في حل المشكلات المتعلقة بالحرية والمساواة، وفي هذا الإطار يشير رينيه ريمون Rene Raymand إلى البداية غير الموفقة لأفريقيا، حيث معظم الدول الأفريقية على اختلافها تحولت إما إلى نظام أحادية الحزب أو إلى النّظام العسكري[2].

وقد شهدت أفريقيا العديد من الصراعات والنّزاعات على شاكلة حروب أهليه لاسيما منطقة شرق أفريقيا وتحديدا الصومال، وإثيوبيا، وإريتيريا، والسودان وهذا بفعل السياسات

---

[1]- نور الدين بكيس، "القبيلة والربيع العربي"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع 14، يناير 2016، ص 358.

[2]- أحمد الزروق رشيد، "تأثير الموروث الاستعماري في تأصل تسلط الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا جنوب الصحراء"، **مجلة البحوث الاقتصادية**، (2015)، ص ص 67، 68.

الحكومية التسلطية القائمة على الروابط الشخصية وخدمة المصالح القومية الضيقة. وهو ما يشير إلى هشاشة الدولة الأفريقية نتيجة وجود أنظمة ضعيفة أسهمت بشكل أو بآخر في تغذية الحروب لإحكام سيطرتها. ويمكن توضيح ذلك من خلال عرض مثال دولة إريتريا التي تشهد حكما سلطويا قائما على الرّبط بين الأرض وانعدام أمن النظام وغياب التماسك الاجتماعي. كما أنّ السودان هو الآخر لا يزال يصارع اليوم بعد فقده الجنوب للحفاظ على وحدته ومنع انفصال إقليم دارفور الذي أنهكته الحروب القبلية الناتجة عن التباين بين الأقاليم وهشاشة الدولة جراء فشلها في توزيع الموارد والفرص بطرق عادلة[1].

فغالبا ما يحدث الصّراع حول الموارد بفعل التفاوت المناطقي والتباين المعيشي وازدياد الهوة بين الفقراء والأغنياء، فقد أصبح التنافس حول الموارد خاصة تلك الناضبة كالغاز والنفط والمياه من بين ميزات عالم ما بعد الحرب الباردة، وفي هذا الإطار يمكن القول بأنّ القارة الأفريقية لوحدها تضم حوالي 10 % من احتياطي النّفط العالمي والذي يتركز انتاجه في كل من نيجيريا، والجزائر، وليبيا، غير أنّ هذه الدول تعيش حالة من التفاوت التنموي. وفي سياق متصل تضم القارة أيضا حوالي 20 دولة تنتشر فيها النّزاعات المسلحة والحروب الأهلية المرتبطة بالصراع والتنافس على الموارد[2].

وعلى هذا النّحو فإنّ الموارد على اختلافها بإمكانها أن تشكل وسيلة وأداة رئيسية يتم من خلالها تخليص أي بلد من حالة الفقر، وطبعا هذا يحتاج إلى القضاء على الفساد وعدم المساواة، وبذلك يمكن تغيير الفكرة الرائجة "لعنة الموارد" إلى "معجزة الموارد". ولكن الواقع الأفريقي وخاصة جنوب الصحراء أثبت تحول الموارد إلى لعنة نتيجة لجوء المجموعات إلى حمل السلاح ضد الحكومة، لأنّها الطريقة الوحيدة لكسب مبالغ كبيرة من المال، بمعنى

---

[1]- جيلبرت خادياجالا، "شرق أفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، ع 86، 2009، ص ص 13- 19.

[2]- عبد القادر أحمد عبد القادر، **"موارد الطاقة في أفريقيا مجالا للتحولات الجديدة في النزاعات"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2017، ص 44.

الموارد الطبيعية لا يستفيد منها سوى الأفراد الأقوياء أو المسلحين. كما أنّ تحديد حدة وشكل النزاعات يمكن أن يرتبط أيضا بكمية ونوع المورد الذي تمتلكه الدولة ومدى قدرة المؤسسات الحكومية على إدارته بشكل فعال. ممّا يجبر الناس على الصراع مع بعضهم البعض لتأمين مصادر العيش[1].

وقصارى الحديث حول أقلمة الموارد في أفريقيا هو أنّها تحصيل حاصل لسياسات الحكومات الأفريقية المتوارثة عن المستعمر، والتي تتقصد اقصاء مجموعات وتفضيل أخرى بغرض تشتيت وحدة السكان وإلهائهم بالمشاكل التنموية بدلا من الشؤون السياسية. وأيضا هنالك عامل آخر مهم وهو شيوع الفساد الذي بدوره يرسخ لظواهر المحسوبية وبالتالي انعدام المساواة في توزيع الفرص الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية وغيرها ...

المحور الثاني: مظاهر أقلمة الموارد والتفاوت المناطقي والتنمية غير المتوازنة في أفريقيا

تشهد الدولة الأفريقية تباينا واضحا من حيث توزيع الفرص ومداخيل الموارد وطبيعة البنى التحتية بين المناطق الحضرية والمناطق البعيدة، لذلك يلمس المتتبع للشأن الأفريقي ما يعرف إعلاميا بمناطق الظل، وهي تلك المناطق المهمشة التي يعاني أفرادها من مختلف مظاهر الفقر والاحتياج لأدنى مستويات الحياة، وهذا راجع إلى السياسات الحكومية التي تعطي الأولوية في مشاريعها التنموية للمركز على حساب المناطق الأخرى.

فسوء توزيع الفرص الخدماتية بين المناطق الحضرية والريفية وتدهور نوعيتها في الأخيرة يعتبر من بين أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية في الدولة الأفريقية، فبوركينا

[1] - Daniel Fiott, "**Natural Resources and Conflict in Africa**", (Final Stage of the Grant Contract PBP-2008/2-003), October 15 2009, pp 4, 5.

فاصو مثلا يعاني سكان أريافها عجزا شديد من حيث نوعية الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية[1].

وفي هذا السياق تحديدا يمكن القول بأنّ الترابط الوثيق بين الثروات والفقر في أفريقيا هي مفارقة ناتجة عن النّهج الاستخراجي للموارد في ظل النظام الرأسمالي، وذلك من خلال التضحية بمنطقة كاملة مقابل الحفاظ على تراكم رأس المال، فعين صالح الجزائرية تعد من بين المناطق الأغنى بالغاز الطبيعي في أفريقيا، بيد أنّها مدينة فقيرة وذات بنية تحتية ضعيفة جدا. كما أنّ السكان المقيمين بالقرب من مناجم ومعامل استخراج الثروات الباطنية غالبا ما تكون لهم مظالم اجتماعية واقتصادية ترتبط بشكل أوثق بالنهج الاستخراجي والأضرار البيئية وتتسم بأشكال عديدة من التعبئة على غرار الاحتجاجات التي عرفتها مدينة عين صالح الجزائرية عام 2015، رفضا لمخطط الحكومة القاضي باستخراج الغاز الصخري وتلويث مياههم وتعريض حياتهم للخطر، والأمر نفسه بالنّسبة لاحتجاجات العاطلين عن العمل في ورقلة عام 2013 بالقرب من خزان الثروة النفطية بحاسي مسعود، وعليه عادة ما ترتبط هذه الاحتجاجات بالبعد البيئي، ولكن الأخير يظل ثانويا مقارنة بالقضايا المتعلقة بالفرص الاجتماعية والاقتصادية من عمل وتطوير البنى التحتية الحضرية والريفية، والتوزيع العادل للموارد. ومنه فإنّ البعد الاجتماعي دائما ما يطغى على البعد البيئي، ممّا ينبغي مراجعة مطالب العدالة الاجتماعية والمستحقات، والتوزيع العادل للموارد والدخل الفردي[2].

---

[1]- محيا زيتون، "التعاون العربي الأفريقي في مجال الموارد البشرية"، المنتدى رفيع المستوى حول: التعاون العربي الأفريقي في مجال الاستثمار والتجارة، "من أجل تعزيز الشركات الاقتصادية العربية الأفريقية، سبتمبر 2010، ص 30.

[2]- سلام سعيد، "نحو تنمية عادلة اجتماعيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، مشروع من أجل تنمية عادلة اجتماعيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **مؤسسة فريدريش إيبرت**، 2017، ص 14 - 16.

وبالتالي عادة ما تبدأ المطالب الشعبية الاجتماعية بتظلمات متعلقة بالجانب البيئي، بيد أنّ الواقع يعكس غير ذلك، من منطلق أنّ سكان المناطق الغنية يتحملون أعباء ومخاطر التلوث الناجم عن الاستخراج وفي مقابل ذلك تُخَصَّصْ مداخيل هذه الموارد لخدمة أقليات معينة أو لصالح تطوير المناطق الحضرية دون غيرها من المناطق الأخرى، وهو ما يثير غضب أهالي المنطقة ويدفعهم إلى اللجوء لتسييس المطالب.

كما أنّ ليبيا هي الأخرى تعاني من مشكلة التفاوت المناطقي والتنمية غير المتوازنة، أين يضم حوض سرت –الذي يمتد على أراضي برقة وفزان وطرابلس– 80% من احتياطات ليبيا النفطية بيد أنّ العائدات تركز على تنمية الشمال (طرابلس المركز) وتهمل إقليم برقة وفزان ممّا يشعر سكان المنطقة بالاستياء، لأنّ ثروتها تغذي وتنمي الشماليين على حسابهم. والأمر نفسه بالنّسبة للسودان فقبل انفصال الأخير ضم الجنوب 24% من السكان، واحتوى أيضا على معظم الموارد النفطية إلا أنه لا طالما عانى من التهميش والاقصاء من قبل السلطة المركزية في الخرطوم. كما أنّ ولاية قفصة التونسية هي الأخرى تضم حوالي 3% من مجموع سكان تونس وتضم أحد أكبر مناجم الفوسفات، أين تعد الدولة التونسية خامس أكبر منتج للفوسفات في العالم، إلا أنّ ولاية قفصة لا تزال تشهد العديد من الاحتجاجات المطالبة بتوفير فرص العمل والانماء[1].

وهذه الأمثلة كفيلة بتوضيح فكرة أقلمة الموارد، فحتى دول شمال أفريقيا تعاني من هذه المشكلة وهو ما يعكس السبب الحقيقي وراء بروز هذه الظاهرة والمتمثل في العامل الاستعماري الذي رسخ بشكل مباشر هذه السياسات التفضيلية والتمييزية.

[1]- روبن ميلز وفاطمة الهاشمي، "أقاليمية الموارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أراضي غنية ومجتمعات مهمشة"، **مركز بروكنجز الدوحة**، أبريل 2018، ص ص 36- 38.

وفي سياق الحديث عن المجتمعات الغنية بالموارد يتضح جليا دور الظلم والحرمان والاقصاء الاجتماعي وعدم المساواة في تجسيد الانقسامات الهيكلية داخل الدولة الواحدة، ففي حروب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية يمكن التمييز بين نوعين اثنين من المتحاربين وهما: أولئك الذين ليس لديهم أي مصلحة في الحفاظ على الدولة وشعبها ولكنّهم عازمون على النّهب، وأولئك الذين يسيطرون على الدولة ويسعون إلى تعظيم أرباحهم من خلال تشجيع الاستقرار والنّمو في مناطقهم الجغرافية على حساب المناطق الأخرى، فعلى سبيل المثال دولة أنغولا الغنية بالنّفط تشهد حربا أهلية بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير أونغولا والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام وهو ما جعل الثروة متركزة في أيدي الجانبين بينما المواطنين غير المسلحين لاسيما الأطفال والنّساء محرومين من مداخل هذا المورد، والأمر نفسه بالنسبة إلى ليبيريا التي تحوي موارد متنوعة كالماس، والحديد، والمطاط، والأخشاب، ولكن التفاوت المناطقي وبروز ظاهرة أمراء الحرب خلق نزاعا بين الحكومة الضعيفة التي تسيطر على العاصمة والعديد من الميليشيات المسلحة التي تحتكر الموارد في مناطقها[1].

وفي هذا الإطار يحتل متغير التفاوت المناطقي والاقتصادي مكانة مركزية في خطابات التنمية السياسية والاقتصادية، فعلى سبيل المثال جنوب أفريقيا لا تزال تشهد تفاوتا في الدخل والثروة بعد مرور عقدين على سقوط نظام الأبارتيد. وبالتالي طالما أسهمت مسألة عدم المساواة في خلق التفاوت في الثروة وشيوع مظاهر البطالة والتفاوت في التعليم وفرص العمل، لتشكل بذلك أهم دوافع انتفاضات الشعوب ضد مظالم واستبداد الحكام[2].

---

[1] - Sylvester Bongani Maphosa, "Natural Resources and Conflict: Unlocking the economic dimension of peace-building in Africa", **Africa Institute of South Africa**, N° 74, March 2012, p p 2, 3.

[2]- رافي كانبور، "التفاوت الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: دروس وعبر من التجارب العالمية للعالم العربي"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ع 5، صيف 2013، ص ص 1، 2.

وتظهر حقيقة عدم المساواة في الدول الأفريقية من خلال تراجع مستويات الدخل الفردي بشكل عام والاختلافات الملحوظة في مستويات التنمية الاقتصادية، وأيضا التمييز الحضري والريفي. وعليه فإنّ القارة الأفريقية هي من أكثر القارات تفاوتا وربما الثانية بعد أمريكا اللاتينية[1]. وحتى دول شمال أفريقيا هي الأخرى تعاني من مشكلة التفاوت المناطقي ولكن بدرجة أقل من دول أفريقيا جنوب الصحراء[2]. فمثلا يعد التفاوت في الدخل من بين أهم عوامل اندلاع ما يصطلح عليه إعلاميا بالثورة المصرية 25 يناير 2011، ومنه فإنّ التفاوت في الدخل يؤثر سلبا على التوافق الاجتماعي والاستقرار السياسي ويسهم بشكل أو بآخر في إعاقة الاستثمار، والنّمو المستدام، والتقدم في مؤشر التنمية البشرية[3]،

كما أنّ الصراعات العنيفة التي تشهدها القارة الأفريقية بين المجموعات العرقية مردها إلى اختلال التوازن التنموي، وخير مثال توضيحي على ذلك هو طبيعة الحروب الأهلية في المناطق الريفية غرب السودان أين خلقت الأزمة التنموية في البلاد الجو المناسب للصوصية وعدم الشعور بالأمان، وعدم قدرة الدولة على توفير الحماية لمجموعاتها السكانية، إلى جانب تقاتل القبائل فيما بينها خاصة استنكار قبيلة الفور الأفريقية القاطنة بإقليم دارفور الإدارة المركزية الحكومية المسلمة[4]. وهو الأمر الذي جعل البلاد تعيش أزمة استقرار سياسي

---

[1]- Catherine Boone and Rebecca Simson, "Regional Inequalities in African Political Economy: Theory, Conceptualization and Measurement, and Political Effects", London, **School of Economics and Political Science**, March 2019, pp 4, 5.

[2]- Anthony Mveyange, “Night Lights and Regional Income Inequality in Africa”, p 6, Seen in : (04/01/2021), in : https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Feature%20Story/Africa/afr-anthony-mveyange.pdf

[3]- “التفاوتات والانتفاضات والصراع في العالم العربي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي”، **المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، مجموعة البنك الدولي، أكتوبر 2015، ص 15.

[4]- Mahmud El Zain, “Tribe and religion in the Sudan“, **Review of African Political Economy**, N 70, 1996, p 228.

واقتصادي حقيقي، فانعدام الأمن الانساني جراء غياب عوامل التنمية أثر سلبا على واقع الدولة وعمق مشاكلها الداخلية.

وعلى هذا النّحو نستنتج بأنّ الدولة في أفريقيا يسودها حالة من عدم الاستقرار سواء على المستوى السياسي أو المجتمعي بسبب ظاهرة أقلمة الموارد التي رسخت لظواهر سلبية أخرى على غرار التنمية غير المتوازنة والتفاوت المناطقي. فصحيح أنّ العامل الرئيسي لهذه الظاهرة يعود إلى الخلفية الاستعمارية للقارة، بيد أنّ ذلك لا يلغي عجز حكومات ما بعد الاستعمار عن تصحيح الأخطاء وبناء دولة الحق والقانون التي تكفل المساواة والعدالة في التوزيع.

المحور الثالث: آليات معالجة إشكالات أقلمة الموارد

لكل مشكلة مجموعة من الحلول والخيارات والبدائل التي بإمكانها تقديم الحلول الآنية لمختلف العوائق والظواهر الشاذة على غرار ظاهرة أقلمة الموارد، فهذه الأخيرة يمكن القضاء عليها من خلال تبني جملة من الاصلاحات والسياسات التنموية.

فمن النّاحية الاقتصادية لا تزال الدول الأفريقية متخلفة بسبب الاقتصاد النيوليبيرالي المفروض عليها في إطار برامج التكيف الهيكلي، لذلك ينبغي على القادة الأفارقة وضع نموذج تنموي خاص بهم بدلا من نسخ كل شيء من الغرب، إلى جانب ضرورة القضاء على الفساد ومسببات الحروب والجرائم الإرهابية وهذا من خلال إقامة نظام ديمقراطي قوي[1]. يحتكم إلى سيادة القانون ويحترم التّعدد الذي تزخر به الدولة الافريقية، وكذا اعتماد سياسات تهدف لخدمة الجميع دون اقصاء أو تفضيل مجموعة سكانية عن غيرها من المجوعات الأخرى.

[1]- Ibrahima Fatin Yaro and others, “Good Governance in Africa : Necessary Reforms for the Development of the Continent”, **International Journal of Multidisciplinary Thought**, Vol 8, N°1, 2019, p 62.

فعلى الرغم من أنّ غالبية الدول في أفريقيا اعتمدت مبدأ الديمقراطية شكلا من خلال تبني تعددية حزبية ولكن ذلك لم يأتي بالجديد على مستوى التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإنّ محاولات الدول الأفريقية لتبني حكومات أكثر ديمقراطية لا تعني بالضرورة تحقيق التنمية إذا لم يتبع ذلك بالسعي إلى الحد من الفوضى السياسية. فما الفائدة من التعددية الديمقراطية في ظل الاستقطاب العرقي والاثني في المجتمعات، وعلى هذا النّحو تصبح مقاربة الحوكمة آلية مناسبة لحل النّزاعات العرقية، واحلال السلام واحتواء الفروقات[1].

فاللافت للنّظر، أنّ هناك وعي متزايد بشأن الحكم الرشيد فهو مركزية لبناء نموذج اجتماعي واقتصادي ناجح، أين أظهرت الدراسات وجود علاقة إيجابية بين الحكم الرشيد والتقدم الاقتصادي والذي يبرز من خلال زيادة مستويات الدخل والرعاية الاجتماعية والاستثمار. فالحكم الرشيد يمنح شرائح واسعة من السكان إمكانية المشاركة في الحياة المدنية والاقتصادية، ومنه القضاء على الصراعات، والحروب والقمع السياسي، وعدم المساواة[2].

كما لابد من التركيز أيضا على حوكمة الصناعات الاستخراجية في العديد من البلدان الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية، فسوء التحكم في هذا المجال أدى إلى تحقيق مكاسب قصيرة الأجل وبالتالي انعدام التنمية المستدامة وزيادة خطر الفساد والاقتصاد الريعي والمحسوبية. ممّا يستلزم تحسين إدارة مواردهم من خلال تحديث الأطر القانونية وزيادة

[1]- Augustin Kwasi Fosu, “Governance and Development in Africa: A Review Essay=, Governance and Development in Africa: A Review Essay”, **Working Paper Series**, N° 298, June 2018, pp 14, 15.

[2]- Okezie Chukwumerije, “Peer Review and the Promotion of Good Governance in Africa”, **North Carolina Journal of International Law and Commercial Regulation**, Vol 32, N° 1, 2006, pp 64, 65.

الشفافية بغية توسيع معدلات الاستثمار[1]. ويضاف إلى ذلك أيضا ضرورة تقوية حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة وذات الدور البارز في البلدان الغنية بالموارد. وهذا عن طريق تحسين وتنظيم مبيعات النّفط والافصاح عنها، وإنشاء مجال حوكمة مستقلة، والتّركيز على الخبرات والمؤهلات الفنية والتقنية بدلا من المحاباة السياسية[2].

ويمكن اختصار أهم الحلول للقضاء على ظاهرة أقلمة الموارد في أفريقيا من خلال النقاط الآتية الذكر[3]:

- لا بد من أن تتضمن المخططات اللامركزية سياسات تولي أهمية لطبيعة الانقسامات الهوياتية داخل المجتمعات الأفريقية، والعمل على تعزيز الانتماءات وخلق وضع اقتصادي يضمن المساواة في توزيع الموارد وغيرها من الفرص الاجتماعية على غرار المراكز السكانية، والمؤسسات الصناعية.
- ينبغي خلق العدالة في تحديد مخصصات عائدات الموارد بين المناطق الحضرية، والريفية، والساحلية والصحراوية.
- تجنب شل الاستثمار وتفادي فرض الأعباء على قطاعات الموارد الطبيعية بما يجعل هذه القطاعات غير اقتصادية.
- على حكومات الدول الغنية بالموارد توسيع استراتيجيات الاقتصاد والطاقة لاسيما ما يرتبط بتوزيع عائدات الموارد، وتوقيع الاتفاقيات بما يضمن معالجة مسائل التفاوت المناطقي ومشاكل التنمية غير المتوازنة، والتنمية الصناعية، والإعانات، والتخفيف من حدّة الفقر.

---

[1]- Jennifer Schoeberlein, "National Strategies for Advancing Good Governance in Africa", **Transparency International. All rights reserved**, May 27 2020, p 8.

[2]- مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017، **معهد حوكمة الموارد الطبيعية**، ص 25.

[3]- روبن ميلز وفاطمة الهاشمي، **مرجع سابق**، ص ص 25، 26.

وعليه نستنتج بأنّ مجموعة الحلول المعروضة في هذه الورقة هي حلول بسيطة ولا تتطلب مجهودات كبيرة، فقط تكفي الإرادة السياسية والشفافية وسيادة القانون لتطبيقها على أرض الواقع، فكما سبق التطرق إليه في المحاور السابقة يعد الفساد من بين العوامل الرئيسية المتسببة في بروز ظاهرة الأقلمة وتداعياتها، لذا يستوجب مراجعة السياسات الوطنية لبلوغ التنمية المتوازنة ووضع حد للظواهر السلبية التي انهكت الدولة الأفريقية.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة نستخلص بأنّ ظاهرة أقلمة الموارد ليست ظاهرة أصلية أو محسوبة على الواقع الأفريقي فحسب، وإنّما هي ظاهرة ناتجة عن تراكمات تاريخية متعلقة أساسا بفترة الاستعمار، والتي أدت إلى تعطيل مسار بناء الدولة الحديثة أو بالأحرى شوهت هيكلها الرسمي كونها لا زالت إلى غاية اليوم خاضعة للتبعية الاستعمارية، نتيجة قيام نخبها بإتباع نهج المستعمر نفسه على مختلف الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وحتى المجتمعية.

وعلى هذا الأساس ينتظر القادة الأفارقة مجموعة من التّحديات السياسية والاقتصادية بفعل الوضع الهش الذي تعاني منه الدولة الأفريقية عموما، والنّاجم أساسا عن غياب العدالة التوزيعية وأقلمة الموارد، والتفاوت المناطقي وانعدام التنمية المتوازنة بين أقاليم الدولة الواحدة. لذلك على الحكومات الوطنية مراجعة سياساتها الداخلية وإعادة النّظر في البرامج التنموية بصورة عادلة، والاحتكام إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة لتحسين الأوضاع وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

ومن بين أهم نتائج الدراسة نذكر:

- إنّ مشكلة أقلمة الموارد ليست ظاهرة حديثة في أفريقيا، وإنّما هي نتاج تراكمات تاريخية مرتبطة بالاستعمار تحديدا.

- تعاني القارة الأفريقية من مشاكل التفاوت المناطقي والتنمية غير المتوازنة بفعل سياسات النّخب الحاكمة القائمة على التفضيل والاقصاء. كما أنّ ظاهرة أقلمة الموارد مثلما تميز دول أفريقيا جنوب الصحراء تميز أيضا دول شمال أفريقيا ولكن بدرجات متفاوتة.

- تعد آلية الحوكمة من بين الآليات الأساسية للقضاء على مشاكل التنمية غير المتوازنة، فتحقيق العدالة والمساواة يستند إلى ركائز عديدة أبرزها سيادة دولة القانون، والشفافية والقضاء على الفساد.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

المجلات:

1- بكيس نور الدين، "القبيلة والربيع العربي"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع 14، يناير 2016.

2- خادياجالا جيلبرت، "شرق أفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع 86، 2009.

الدراسات:

1- رشيد أحمد الزروق، "تأثير الموروث الاستعماري في تأصل تسلط الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا جنوب الصحراء"، **مجلة البحوث الاقتصادية**، 2015.

2- سعيد سلام، "نحو تنمية عادلة اجتماعيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، مشروع من أجل تنمية عادلة اجتماعيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **مؤسسة فريدريش إيبرت**، 2017.

3- كانبور رافي، "التفاوت الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: دروس وعبر من التجارب العالمية للعالم العربي"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ع 5، صيف 2013.

4- ميلز روبن والهاشمي فاطمة، "أقاليمية الموارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أراضي غنية ومجتمعات مهمشة"، **مركز بروكنجز الدوحة**، أبريل 2018.

الرسائل الجامعية:

1- عبد القادر أحمد عبد القادر، "**موارد الطاقة في أفريقيا مجالا للتحولات الجديدة في النزاعات**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2017.

المؤتمرات والمنتديات:

1- محيا زيتون، "التعاون العربي الأفريقي في مجال الموارد البشرية"، المنتدى رفيع المستوى حول: التعاون العربي الأفريقي في مجال الاستثمار والتجارة، "من أجل تعزيز الشركات الاقتصادية العربية الأفريقية"، سبتمبر 2010.

التقارير:

1- "التفاوتات والانتفاضات والصراع في العالم العربي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي"، **المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، مجموعة البنك الدولي، أكتوبر 2015، ص 15.

2- مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017، **معهد حوكمة الموارد الطبيعية**.

المواقع الإلكترونية:

1- حيدر إبراهيم علي، "أزمة دارفور: الأسباب والمستقبل"، **البيت العربي**، ص 1- 5.
file:///C:/Users/Hp/Downloads/20070920haydar_ar.pdf

المراجع الأجنبية:

Journals :

1- Bayo Ogunrotifa Ayodeji, “Modern State Structure and Democratic Deficite in Africa”, **International Journal of Research in Social Sciences And Humanities**, N° 1, 2012.

2- Bellucci Beluce, "The State in Africa", **The Perspective of the World Review**, Vol 2, N° 3, December 2010.

3- Chukwumerije Okezie, "Peer Review and the Promotion of Good Governance in Africa", **North Carolina Journal of International Law and Commercial Regulation**, Vol 32, N° 1, 2006.

4- El Zain Mahmud, "Tribe and religion in the Sudan" , **Review of African Political Economy**, N° 70, 1996.

5- Yaro Ibrahima Fatin and others, "Good Governance in Africa : Necessary Reforms for the Development of the Continent" , **International Journal of Multidisciplinary Thought**, Vol 8, N°1, 2019.

Study :

1- Boone Catherine and Simson Rebecca, "Regional Inequalities in African Political Economy: Theory, Conceptualization and Measurement, and Political Effects", **London School of Economics and Political Science**, March 2019.

2- Jennifer Schoeberlein, "National Strategies for Advancing Good Governance in Africa", **Transparency International. All Rights Reserved**, May 27 2020.

3- Kwasi Fosu Augustin, "Governance and Development in Africa: A Review Essay", Governance and Development in Africa: a Review Essay, **Working Paper Series**, N° 298, June 2018.

4- Maphosa Sylvester Bongani, "Natural Resources and Conflict: Unlocking the economic dimension of peace-building in Africa", **Africa Institute of South Africa**, N° 74, March 2012.

Websit :

1- Anthony Mveyange, "Night Lights and Regional Income Inequality in Africa", in :
https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Feature%20Story/Africa/afr-anthony-mveyange.pdf

2- Tangie Fonchingong, "The State and Development in Africa", in :
https://www.codesria.org/IMG/pdf/tangie.pdf?1422/

Repport :

1- Daniel Fiott, **"Natural Resources and Conflict in Africa"**, (Final Stage of the Grant Contract PBP-2008/2-003), October 15 2009.

مساعي الاتحاد الافريقي في حوكمة التنمية في القارة:
دراسة تحليلية-نقدية لمبادرة النيباد على ضوء الواقع الراهن

The endeavors of the African Union in the governance of development on the continent:
Analytical-critical study of the NEPAD initiative in light of the current reality

آسية بلخير

جامعة 8 ماي 1945-قالمة/الجزائر

belkhir.assia@univ-guelma.dz

ملخص:

رغم وعي الدول الافريقية بحتمية التنمية، ورغم انتهاجها لسياسات تنموية عديدة اتسمت بالمحدودية وضعف الانسجام وغياب الرؤية الاستراتيجية ناهيك عن الممارسات التثبيطية التي تشهدها القارة كانتشار الفساد وغياب الشفافية، ما عمق من مستويات التخلف في القارة، غير أن سنة 2001 شكلت منعطف في مسار التنمية في القارة بعد توحيد جهودها ضمن مباردة النيباد التي شكلت ورقة عمل وتعاون بين الأقطار الافريقية لحوكمة سياسات التنمية فيها، وهوما ستعمد دراستنا الى تناوله بالتحليل والنقد.

كلمات مفتاحية:

التنمية، الحوكمة، الاتحاد الافريقي، مبادرة النيباد، التعاون والشراكة

ABSTRACT:

Although African countries are aware of the inevitability of development, and despite their pursuit of numerous development policies that were characterized by limitations, weaknesses, and the absence of a strategic vision, not to mention the discouraging practices that the continent is witnessing, such as the spread of corruption and the absence of transparency, what deepened levels of underdevelopment on the continent, but the year 2001 marked a turning point in the path of development on the continent.After uniting its efforts within the NEPAD initiative, which formed a working paper and cooperation between African countries to govern their development policies, which our study will address with analysis and criticism.

Keywords: Development, Governance, African Union, NEPAD Initiative, Cooperation and Partnership

مقدمـــة:

إن المتمعن في الشأن الافريقي يرى أنه منذ الثمانينات من القرن الماضي، عرفت إفريقيا أزمة اقتصادية لا سابق لها – على غرار آسيا–، تميزت بـ:

– انخفاض نسبة النمو السنوي للدخل الوطني؛

– التدهور المستمر لحجم الصادرات؛

– زيادة حجم الديون الخارجية؛

– انتقال بعض الدول المصنفة ضمن الدول ذات الدخل المتوسط إلى فئة الدول ذات الدخل الضعيف؛

– ارتفاع عدد الدول الأقل تقدما، أوالدول الفقيرة الكثيرة الديون .

نجم عن هذه الأزمة تخلفا وتدهورا على كافة المستويات، ويرجع ذلك بالخصوص إلى الأوضاع الصعبة التي عايشتها تلك الدول من جهة(حالة الاستعمار)، وكذا إلى طبيعة الأنظمة السياسية من جهة أخرى(أنظمة استبدادية)، ما جعل التنمية في هذه الدول رهينة الصراعات السياسية والنزاعات القبلية، ورغم الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لإيقاف الحروب والنزاعات في الكثير من الدول الإفريقية، إلا أن التنمية فيها بقيت ضعيفة ومتباطئة بشكل كبير.

وفي تشخيص البنك الدولي للأزمة الاقتصادية في إفريقيا كان قد أصدر سنة 1999 م تقرير حمل عنوان"**إفريقيا جنوب الصحراء:من الأزمة إلى النموالمستدام**"، تم وصف الأزمة بأنها "**أزمة حكم**"، وحدد ذلك ببعض المؤشرات العامة، كشخصنة السلطة، وسيادة النظام العسكري الديكتاتوري، وغياب الشفافية، وتفشي الفساد، وانعدام الآليات الكفيلة بضمان التداول على السلطة، غياب الشفافية والمساءلة،...، والتي انعكست على طموحات شعوب القارة وحقها في التنمية، حيث أظهرت كل التقارير أن السبب في تخلف القارة ليس في سياسات وبرامج التنمية ذاتها بل يعود الى اختلالات في تسييرها وادارتها على

النحوالصائب، وتماشيا مع تطورات السياق العالمي ظهر مفهوم الحوكمة كمقاربة شاملة لحل الأزمة والنهوض بالقارة،واحتدم النقاش والجدل أكثر حول أهمية الحوكمة وآلياتها في ترشيد سياسات التنمية في إفريقيا بعد إعلان الاتحاد الافريقي لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD)، والتي تضمنت رؤية استراتيجية شاملة لحوكمة التنمية في القارة السمراء من خلال تحديد أهدافها وآلياتها واستحداث أجهزة للمتابعة والتقييم (آلية التقييم من قبل النظراء).

على ضوء ذلك، سنعمد في ورقة عملنا الى البحث في جهود الاتحاد الافريقي في حوكمة التنمية في القارة من خلال التركيز على مبادرة النيباد **بالتحليل والنقد** حول مضمونها، مسيرتها، إنجازاتها، تحدياتها، آلياتها، وآفاقها من خلال الإجابة على التساؤلات التالي:

-إلى أي مدى تمكنت مبادرة النيباد من تجسيد مبادئ الحوكمة داخل الدول الإفريقية وفق المعايير الدولية للتنمية(أهداف الالفية للتنمية)؟

-ماهي رؤية القارة الافريقية لحوكمة التنمية فيها بما يراعي الخصوصية الافريقية ويواكب التطورات العالمية ؟

-هل نجحت مبادرة النيباد في تحقيق أهدافها حول ترشيد التنمية في القارة ؟

-ما مدى التزام دول القارة بتطبيق المبادرة وتحديات ذلك؟

-ماهي تحديات ورهانات حوكمة التنمية في افريقيا على ضوء جهود الاتحاد الافريقي ورؤية النيباد؟

-ما مستقبل المبادرة في ظل مساعي الشراكة الإقليمية والدولية؟

وبالاستعانة بمناهج البحث العلمي لاسيما منهج تحليل المضمون والمنهج التاريخي تأتي ورقتنا البحثية شاملة للمحاور التالية:

المحور 1: واقع افريقيا من التنمية وحتمية الترشيد

أولا: التنمية في افريقيا: المؤشرات والمحددات العامة

ثانيا: الاتحاد الافريقي ومساعي حوكمة التنمية

المحور 2:الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا: مضمونها وحدودها

أولا: مضمون مبادرة النيباد وآلياتها

ثانيا: مبادرة النيباد بعد قرابة 20 سنة: التحديات، الرهانات

المحور الأول: واقع افريقيا من التنمية وحتمية الترشيد

عملت الدول الإفريقية حديثة الاستقلال السياسي من أجل تنمية القارة الإفريقية ومواجهة الأوضاع المتأزمة التي تشمل كل الميادين، فكانت الحاجة إلى وضع العديد من الخطط والبرامج والعمل على تطبيقات أرض الواقع، غير أن أغلب المبادرات التي تبثها دول القارة الإفريقية كانت في مجملها وافدة من الخارج.

أولا: التنمية في افريقيا: المؤشرات والمحددات العامة

تتوفر القارة الإفريقية على موارد طبيعية متنوعة من معادن ومحروقات ونباتات لكن يصدر الجزء الأكبر من الإنتاج على شكل مواد خام لضعف إمكانيات التصنيع.

أ- الموارد المائية والنباتية:

- تتوفر القارة الإفريقية على مجاري مائية دائمة الجريان من أنهار وأودية مثل: نهر النيل (أطول نهر فى العالم) ونهر الكونغووالنيجر... وبحيرتي فيكتوريا (ثالث أكبر بحيرة فى العالم) وبحيرة تشاد.
- كما تغطي الغابات 7% من مساحة إفريقيا، حيث تشكل الغابات الاستوائية والسافانا ثروة غابية هامة نظرا لاتساع مساحتها وأهميتها الاقتصادية وتعتبر ساحل العاج وليبيريا وغانا ونيجيريا من أكبر الدول المصدرة للأخشاب في إفريقيا[1].

[1] دون مؤلف، التنمية في افريقيا بين الوفرة والمعيقات، على الرابط: https://bit.ly/3r3Ntww، تاريخ التصفح: 2021/01/12.

ب- المنتوجات المدارية:

تتركز بافريقيا الغربية والشرقية أين يتواجد المناخ المداري (الأمطار الغزيرة -الحرارة المرتفعة-طول الصيف) من منتوجاته القطن -الموز-الكاكو-قصب السكر- زيت النخيل - الشاي-البن) وتصدر افريقيا أكثر من نصف الطلب العالم من هذه المنتجات.

ج- الأراضي الخصبة:

تتنوع التربة بافريقيا أهمها التربة السوداء والحمراء بشمال القارة مثلا أوعلى ضفاف الأنهار والأودية مثل الأراضي السودانية الخصبة الني تستطيع لوحدها توفير الغذاء لكل سكان القارة.[1]

د- الموارد الطاقوية:

باطن الأرض في إفريقيا غني جدا بالمواد الأولية سواء كانت طاقة أومعادن أكبر الدول المنتجة للمحروقات في إفريقيا هي: نيجريا، الجزائر، الغابون، أنغولا وليبيا.

هـ- الموارد المعدنية:

منها الثمينة كالذهب والماس واليورانيوم حيث تتركز بجنوب إفريقيا وغانا وبوتسوانا بالإضافة إلى الحديد والفوسفات والمنغنيز فى شمال القارة وجنوبها.

إن توفر القارة السمراء على تلك الإمكانات كان من المفروض وفي ظل سياسات تنموية رشيدة ان تحتل المواقع الأولى في معدلات التنمةي البشرية، إلا انه وحسب إحصاءات برنامج التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة لعام 2018م فإن معدلات التنمية فيها قد عرفت تحسنا طفيفا مقارنة بباقي القارات كا هوموضح في الجدول رقم (01).

الجدول رقم(01): مؤشر التنمية البشرية لدول القارة الافريقية لسنة 2018

[1] نفس المرجع السابق.

الترتيب الإفريقي	الترتيب العالمي	الدولة	قيمة HDI 2018	تغيير القيمة مقارنة بسنوات 2017/2016
مؤشر تنمية عالٍ				
1	62	سيشل	0.797	▲ 0.004
2	65	موريشيوس	0.790	▲ 0.002
3	85	الجزائر	0.754	▲ 0.002
	95	تونس	0.735	▲ 0.003
5	101	بوتسوانا	0.717	▲ 0.005
6	108	ليبيا	0.706	▲ 0.013
7	110	الغابون	0.702	▲ 0.004
تنمية بشرية متوسطة				
8	113	جنوب إفريقيا	0.699	▲ 0.003
9	115	مصر	0.696	▲ 0.002
10	123	المغرب	0.667	▲ 0.005
11	125	الرأس الأخضر	0.654	▲ 0.002
12	129	ناميبيا	0.647	▲ 0.002
13	137	الكونغو	0.606	▼ 0.006
14	140	غانا	0.592	▲ 0.004
15	141	غينيا الاستوائية	0.591	▼ 0.001
16	142	كينيا	0.590	▲ 0.005
17	143	ساوتومي وبرينسيب	0.589	▲ 0.005
18	144	اسواتيني (سوازيلاند)	0.588	▲ 0.002
18	144	زامبيا	0.588	▲ 0.002
20	147	أنغولا	0.581	▲ 0.004
21	151	الكاميرون	0.556	▲ 0.003

تنمية بشرية منخفضة				
22	154	تنزانيا	0.5 38	0.005 ▲
23	156	زيمبابوي	0.5 35	0.003 ▲
24	157	نيجيريا	0.5 32	0.002 ▲
25	158	رواندا	0.5 24	0.004 ▲
26	159	ليسوتو	0.5 20	0.004 ▲
26	159	موريتانيا	0.5 20	0.004 ▲
28	161	مدغشقر	0.5 19	0.002 ▲
29	162	أوغندا	0.5 16	0.006 ▲
30	163	بنين	0.5 15	0.003 ▲
31	164	السنغال	0.5 05	0.006 ▲
32	165	جزر القمر	0.5 03	0.001 ▲
32	165	توغو	0.5 03	0.003 ▲
34	167	السودان	0.5 02	0.003 ▲
35	170	ساحل العاج	0.4 92	0.006 ▲
36	171	ملاوي	0.4 77	0.003 ▲
37	172	جيبوتي	0.4 76	0.002 ▲
38	173	إثيوبيا	0.4 63	0.006 ▲
39	174	غامبيا	0.4 60	0.003 ▲
40	175	غينيا	0.4 59	0.010 ▲
41	176	الكونغوالديمقراطية	0.4 57	0.005 ▲
42	177	غينيا بيساو	0.4 55	0.002 ▲
43	179	إريتريا	0.4 40	0.004 ▲
44	180	موزمبيق	0.4 37	0.002 ▲
45	181	ليبيريا	0.4	0.003 ▲

			35	
46	182	مالي	0.427	▲ 0.006
47	183	بوركينا فاسو	0.423	▲ 0.003
48	184	سيراليون	0.419	▲ 0.006
49	185	بوروندي	0.417	▼ 0.001
50	186	تشاد	0.404	▼ 0.001
52	187	جنوب السودان	0.388	▼ 0.006
52	188	جمهورية إفريقيا الوسطى	0.367	▲ 0.005
53	189	النيجر	0.354	▲ 0.003

المصدر:محمد سليمان الزواوي، آفاق التنمية البشرية في افريقيا، https://bit.ly/3r0ZT89، تاريخ الاطلاع: 2021/01/14.

فحسب تقرير عام 2018 ورغم التقدم الملحوظ على وشرات التنمية افريقيا إلا انها لا تتماشى وطموحات شعوبها، وذلك يعود الى جملة من التحديات والمعيقات التي تفرض إعادة النظر في السايسات القائمة:

–التفاوت في مستويات التنمية والامكانات بين دول القارة: حيث نجد ذات تنمية مرتفعة وأخرى منخفظة ما يوحي بعدم الانسجام بين سياسات التنمية بين الأقطار الافريقية، فرغم انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (بأقل من 1,90 دولار يومياً)، من 54,7 بالمئة من السكان في 1990 إلى 41,4 بالمئة في 2015 حسب آخر إحصاءات متوفرة للبنك الدولي.لكن هذا المعدل يحجب فروقاً كبيرة بين بلد وآخر، بين الغابون (3,4 بالمئة من السكان في 2017) ومدغشقر (77,6 بالمئة في 2012).

-كثرة الحروب والصراعات والنزاعات البينية بين دول القارة، بالإضافة الى النزاعات الاهلية داخل الدولة الواحدة الامر الذي انعكس سلبا على الاستقرار السياسي فيها والذي يعد الأساس لتحقيق التنمية كما شكلت تلك النزاعات طرقا لاستنزاف الموارد.

-استفحال ظاهرة الفساد في القارة نتيجة الممارسات السياسية القائمة على الانقلابات والاستبداد والتعسف وماواكبه من فساد مالي واداري الذي انعكس على عملية تنفيذ السياسات التنموية.[1]

ثانيا: الاتحاد الافريقي ومساعي حوكمة التنمية

على ضوء التحديات السابقة بدأت القارة بالتفكير بضرورة إيجاد حلول ومبادرات محلية للمشاكل الإفريقية، فطرحت العديد من المبادرات باشراف منظمة الوحدة الافريقية توجت بمبادرة النيباد باشراف الاتحاد الافريقي، وسنعمد الى التعرف على الجهود الممهدة لتأسيس مبادرة النيباد.

أقرت منظمة الوحدة الإفريقية في قمة لوساكا التي عقدت في جويلية 2001 قيام مبادرة النيباد، وتم إقرار الصيغة النهائية للمبادرة في اجتماعات أبوجا في أكتوبر 2001، وقد تبلورت المبادرة من خلال دمج ثلاث مبادرات هي[2]:

-المبادرة الأولى: عرفت باسم برنامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا " MAP "، وقد تم تبني هذه المبادرة كل من الرئيس الجنوب إفريقي " **تابومبيكي**" مع الرئيس النيجيري "**أوليسيجون أوباسانجو**" والجزائري "**عبد العزيز بوتفليقة**"، حيث يظهر الالتزام الذي أبداه

[1] محمد سليمان الزواوي، آفاق التنمية البشرية في افريقيا، https://bit.ly/3r0ZT89، تاريخ الاطلاع: 2021/01/14.

[2] علاء جمعة، "**قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات**"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للشر، العدد 159، 2005، ص 220.

القادة الأفارقة بضرورة العمل على تنمية إفريقيا من خلال تبني مسؤولية التنمية الاقتصادية المستدامة للقارة.

– المبادرة الثانية أعدها الرئيس السنغالي "عبد الله واد" وأطلق عليها مخطط أوميغا "OMEGA LAN" التي أُعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية–الإفريقية المنعقدة في "ياوندي" في جانفي 2001، حيث تركز هذه المبادرة على أهم الميادين والقطاعات التي يجب توفرها من أجل إحداث تنمية شاملة ومستدامة من شأنها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية وخاصة منها التجارية، والتمكن من تحمل أعباء المنافسة الإنتاجية والاندماج في التجارة العالمية وفي التصدير كما الاستيراد والمشاركة في تطوير الاقتصاد العالمي.

ورحب القادة الأفارقة في قمة "**سرت**" الاستثنائية المنعقدة في مارس 2001 بالوثيقتين "MAP " و"OMEGA"، وتقرر دمجهما في مبادرة واحدة تتقدم بها إفريقيا إلى شركائها الدوليين وتعبر عن موقف إفريقي موحد تجاه القضايا الملحة، وتم ضم مصر والسنغال إلى لجنة التسيير التي تضم دول الماب الثلاثة.

– المبادرة الثالثة والتي عرفت بالتعاهد العالمي الجديد مع إفريقيا، والتي أعدتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة وطرحتها الجزائر في ماي 2001.

وتم دمج المبادرات الثلاث في صيغة نهائية لمبادرة إفريقية موحدة هي "**مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا**" والمعروفة باختصار باسم "**نيباد**" " **NEPAD** ".[1]

المحور الثاني: الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا: مضمونها وحدودها

توجت سنة 2001 بتأسيس الاتحاد الافريقي الذي أخذ على عاتقه مهمة ترشيد التنمية في القارة، فعمد إلى تقريب الرؤى والطروحات التنموية المطروحة بين القادة الافارقة

[1] علاء جمعة، مرجع سابق، ص220

والتي انعكست في مبادرة النيباد التي تعبر عن قيم الشراكة والتعاون الافريقي بين مختلف دول القارة لترشيد السياسات التنموية على ضوء محاكاة نماذج عالمية للتنمية.

أولا: مضمون مبادرة النيباد وآلياتها

يعتبر مفهوم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا من بين المفاهيم التي نالت الاهتمام الكبير من طرف العلماء والباحثين في حقل السياسة والاقتصاد على حد سواء، هذا ما أدى إلى تعدد التعاريف التي تسعى للوصول إلى المفهوم الحقيقي لها، ومن المفاهيم التي يمكن طرحها بهذا الصدد ما يلي:

شكلت النيباد دعوة ونداء لبقية العالم إقامة الشراكة مع إفريقيا في تنميتها الخاصة بالتركيز على برنامج العمل الخاص بها إفريقيّاَ، كما أنه دعوة لشراكة جديدة مع الدول المتقدمة بفتح الحوار مع العديد من شركائها، إذ هي فرصة لإقامة علاقات تعاون جديدة قائمة على مبدأ المسؤولية الجماعية فيما يخص تحقيق أهداف التنمية في القارة[1].

الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا أونيباد: " New Partnership for African Development": اعتمدت من قبل الرؤساء الأفارقة في أكتوبر 2001 بهدف تقليص الفارق الذي يفصل إفريقيا عن الدول المتقدمة، والعمل على إيجاد سبل لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وهي بمثابة عقد أحد أطرافه إفريقيا التي تتعهد بتكريس مبادئ الحكم الراشد مقابل زيادة المساعدات وحجم الاستثمارات الخارجية من طرف الدول المتقدمة[2].

تضمنت المبادرة أولويات تمثلت في:

1- تحقيق الشروط اللازمة للتنمية المستدامة : السلام والأمن والديمقراطية وصلاح الحكم والاقتصاد والسياسة والتعاون والتكامل الإقليمي وبناء القدرات.

---

[1] "**New Partnership for African Developmenm**", in: www.nepad.org, p2.

[2] Encyclopédie, Encarta 2005 (Microsoft-Coorporation).

2- إصلاح السياسات وزيادة الاستثمار في قطاعات كالزراعة، التنمية البشرية، العلوم والتكنولوجيا، تنمية المهارات، بناء وتحسين البنى التحتية وخصوصا تقنية المعلومات والاتصالات والطاقة، زيادة وتائر التبادل التجاري بين دول القارة وفتح أسواق الدول المتقدمة.

3- تعبئة الموارد بزيادة الادخار والاستثمار المحليين، وتحسين إدارة الدخل وزيادة حصة التجارة الداخلية، والتجارة العالمية، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، زيادة تدفق رأس المال بتخفيض الدين وزيادة مساعدات التنمية الدولية للقارة.

أما عن **المبادئ** التي تقوم عليها المبادرة فهي[1]:

-الحكم الراشد كمطلب أساس للأمن والسلام والتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

-الملكة والزعامة الإفريقية مع المشاركة الواسعة لكل قطاعات المجتمع.

-مسارعة التكامل الإقليمي والقاري، وبناء قدرات وميزات تنافسية للقارة.

-قيام الشراكة مع بقية دول العالم على أسس عادلة.

هيكلة النيباد: تعمل النيباد على تنفيذ سياستها استنادا إلى الفروع التالية [2]:

---

[1] دون مؤلف، "إنطلاقة بدأت بقمة ديربان: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تمضي إلى الأمام"، ص 3، في: www.smc.net

[2] أحمد التبي، " قمتنا "، النيباد قضايا ساخنة وآمال كبيرة"،ص 2، في : www.aliss.net

الشكل رقم (01): هيكلة النيباد

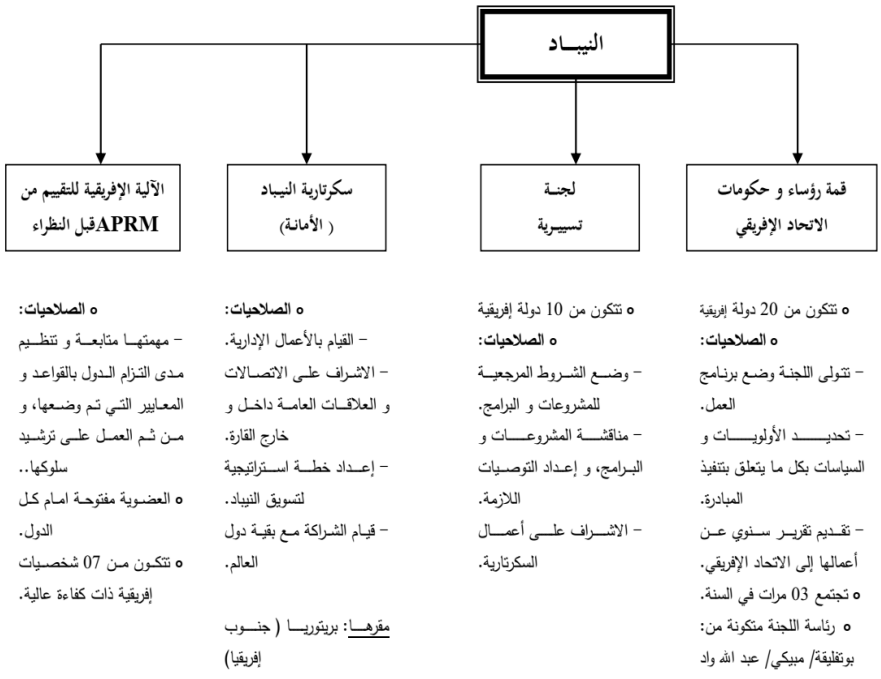

المصدر: أحمد التبي، مرجع سابق، دص

أهداف المبادرة: تتمثل أساسا في خمسة أهداف رئيسية وهي:

1–تخفيف عبء الديون: تسعى النيباد إلى توسيع نطاق تخفيض عبئ الديون الخارجية لأبعد من المستويات الحالية، والذي لا يزال يقتضي سداد مدفوعات خدمة الديون التي تشكل نسبة كبيرة من العجز في الموارد.هذا الهدف الطويل الأجل للمبادرة، أي أن تخفيف الديون يرتبط أساسا بنتائج تخفيف حدة الفقر المكلفة والذي يعد المبرر لهذه الخطوة أمام الدول الدائنة، وفي غضون ذلك وجب تحديد الحد الأقصى لنسبة خدمة الديون بالمقارنة مع الإيرادات المالية لأي دولة إفريقية، على أن يكون هذا الحد الأقصى مختلفا بالنسبة للبلدان التي تحصل على مساعدات التنمية الدولية والبلدان التي لا تحصل عليها، وكذلك

وجب الحصول على أكبر قدر من الالتزامات بشروط ميسرة، أي تخفيف عبئ الديون بالإضافة إلى المساعدات الإنمائية الخارجية.[1]

وفي هذا السياق قام قادة المبادرة بالتفاوض بشأن هذه الترتيبات مع الحكومات الدائنة (19 مليار دولار لـ 22 دولة فقط، تفوق الديون الخارجية لإفريقيا 300 مليار دولار)، حيث تحاول النيباد خفض هذه الديون كنسبة إلى أقل من 10% من مداخيل كل حكومة إفريقية، وتستطيع كل البلدان أن تشترك في هذه العملية في إطار الآليات الموجودة في هذا السياق مثل: المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (PPTE)، ونادي باريس قبل الحصول على مساعدة النيباد، هذه المبادرة الخاصة بالديون تلزم البلدان اعتماد استراتيجيات متفق عليها بخصوص تخفيض حدة الفقر واستراتيجيات بشأن الديون وكذلك المشاركة في المبادرة الخاصة بالإدارة الاقتصادية، حتى تتمكن من امتصاص الموارد الإضافية وكذا السعي للحصول على أكبر قدر من تخفيف الديون، وفي هذا الإطار قامت المبادرة بإنشاء محفل تتمكن في إطاره من تبادل التجارب وتحسين الاستراتيجيات وتنسيق الجهود للوصول إلى اتفاق شامل في التفاوض مع المجتمع الدولي بخصوص مشكلة الديون الخارجية[2].

2- زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية على المدى المتوسط، وكذلك إصلاح نظام تسليم المساعدات من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بصورة أكثر فعالية من قبل الدول الإفريقية المستفيدة، وفي هذا السياق ترمي الشراكة من أجل تنمية إفريقيا إلى تشكيل مجموعة دراسة لإعداد وثيقة بشأن إستراتيجيتها لتخفيف حدة الفقر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي [3].

---

[1] دون مؤلف، الأفارقة بحاجة إلى مساعدات غير مشروطة"، في: www.gn4msbc.com، تاريخ الاطلاع: 2020/12/18

[2] نفس المرجع السابق.

[3] "**Résolution 108/25/02 de l'union Partenaire Africaine**", Khartoum le 24/10/2002.

3- تشجيع التجارة، الاستثمار، النموالاقتصادي، والتنمية المستدامة: يعد النموالاقتصادي الركيزة الأساسية لإنشاء مبادرة النيباد وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

-**زيادة تعبئة الموارد المحلية:** لتحقيق مستويات نموأعلى وتخفيف حدة الفقر وجب تعبئة موارد إضافية سواء محلية أوأجنبية، وتشمل الموارد المحلية والمدخرات الوطنية (ضرائب) التي تحققها الشركات والمواطنين، كذلك الحاجة إلى أنظمة فعالة لتحصيل الضرائب من أجل زيادة الموارد العامة وكذا ترشيد المصاريف الحكومية، والقضاء على ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من بجعل الاقتصاديات الإفريقية أكثر جاذبية للمقيمين لتشجيعهم على المحافظة على ثرواتهم محليا فضلا على ضرورة رصد موارد أخرى يمكن تعبئتها داخل إفريقيا[1] .

-**تشجيع تدفقات رأس المال الخاص (الاستثمارات):** وذلك من أجل تحقيق معدل سقف نموللناتج الداخلي الخام (PIB) بنسبة 7 % سنويا، هذه النسبة المطلوبة لبلوغ أهداف التنمية الدولية ولتقليص عدد الفقراء في إفريقيا ولهذا وجب تقليص العجز في الناتج المحلي الإجمالي (12 % 64 بليون دولار أمريكي)، بزيادة المدخرات المحلية وتحصيل الإيرادات العامة لتأتي مبادرة النيباد لتركز على تدفقات رأس المال الخاصة إلى إفريقيا بصفة منظمة ومستمرة رغم النظرة السلبية للمستثمرين على أن إفريقيا هي قارة المخاطر الكبرى، ولذا وجب تحسين المناخ الاستثماري لجلب رؤوس الأموال الإفريقية والأجنبية بإتباع سياسات مشجعة مثل تحسين أنظمة ضمان الائتمان، إقامة أطر تنظيمية وإصلاحات قانونية وتفعيل القطاعات المالية والبنكية، كذلك تشجيع التعاون بين القطاع العام والخاص بواسطة بنك التنمية الإفريقي، وعصرنة البيئة التشريعية والتنظيمية للنظام المالي، والنهوض بالقطاع الخاص سواء محليين أم أجانبا، وتشجيع التجارة مع التأكيد على تدعيم الصادرات.

---

[1] دون مؤلف، خطة جديدة لتنمية القارة الإفريقية"، على الرابط: www.newsmasrawy.com، تاريخ التصفح: 2020/12/15.

-**إدخال المنتوجات الإفريقية إلى الأسواق:** وذلك بالعمل على تحرير المبادلات بينها وبين شركائها في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، للحصول على امتيازات مثل الإعفاءات الجمركية وتسهيل الدخول للأسواق العالمية وإقامة مناطق حرة للمبادلات واتحادات جمركية إفريقية وتسهيل التصدير والاستيراد مع باقي دول العالم.

-**إنعاش الاندماج الاقتصادي الجهوي وتطوير التجارة بين الدول الإفريقية:** وذلك بتعزيز المبادلات الجهوية في القطاعات الحيوية المؤثرة في الإنتاج الجهوي مثل الهياكل القاعدية، الماء، الأمن الغذائي، الطاقة، التسيير المستديم والحفاظ على المصادر الطبيعية...الخ.وكذا تعزيز القدرات الإفريقية وتحسين نوعية المساعدة التقنية، التجارية (مثل: إنشاء مكاتب الإعلام Infrarégionales في الأسواق التجارية).

-**مضاعفة الإنتاج الزراعي:** نظرا لأن المجتمع الإفريقي هوزراعي وريفي بالدرجة الأولى، سعت النيباد لمضاعفة الإنتاج الزراعي بتنويعه وجودته بتخصيصها ما يسمى بـ"المبادرات الزراعية لتنمية مستديمة"، قائمة أساس على تخفيف حدة الفقر بتدعيم الإنتاج الزراعي وتنويعه مع تنمية الهياكل القاعدية الزراعية (إنتاج، نقل، أسواق)، سياسات زراعية مشتركة، تطوير الزراعة الصناعية وتسهيل تسويقها داخليا وتصديرها خارجيا[1] .

-**العمل على تحقيق الأمن الغذائي:** وهوهدف يدخل ضمن استراتيجية مضاعفة الإنتاج الزراعي للتخفيف من الفقر وتمكين الطبقة الفقيرة من العيش الحسن بفضل الزراعة والتنمية الريفية بتحسن النوعية وتنويع المواد الغذائية وتحسين التقنيات الزراعية.[2]

-**زيادة المنشآت القاعدية (البنيات التحتية):** على اعتبار البنية التحتية أحد المؤشرات الرئيسية للنموالاقتصادي، وذلك بالبحث عن حلول تسمح لإفريقيا بالارتقاء لمستوى الدول

---

[1] Zo Randrimaro," **The NEPAD gender and the poverety trap: the NEPAD and the challenges of financihng for development in Africa from a gender prespectinem**" 26 avril 2002 in : www.nepadsn.org, consulté le:12/12/2020.

[2] Rapport de la banque mondiale, **comment sauver l'afrique ? L'afrique peut-elle revendiquer sa place au XXI siecle**?mai 2000,p 15.

المتقدمة من حيث تراكم رأس المال المادي، ورأس المال البشري، هذين العنصرين الذين يمثلان البنية التحتية يعودان بالنفع على إفريقيا لجعلها تركز فقط على النتاج وتحسين النوعية، أي مدى تنافسية سلعها.

-**الاستفادة المثلى من تكنولوجيات الاعلام والاتصال (TIC)**: لخدمة التنمية الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وجب تكوين شراكة بين القطاعات العامة والخاصة للإسراع بإنشاء الهياكل القاعدية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال.[1]

4-مضاعفة المعارف، تحسين وترقية ونشر استعمال النظام الرقمي: تعتبر مبادرة النيباد التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال هدفا أساسـيا للتنمية الاقتصادية والإنسانية لإفريقيا، وذلك بواسطة إعداد وتنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني المطابقة لأهداف "**داكار**" فيما يخص التربية للجميع، وتشجيع المجتمع الدولي لدعم هذه المخططات، كما تقوم على تقويم النظام الجامعي في إفريقيا وإنشاء جامعات متخصصة ومعاهد للتكنولوجيا بتأطير من الهيئات التدريسية الإفريقية المتاحة، وكذا تدعيم التعليم ببناء مدارس ابتدائية في جميع القرى، إضافة إلى المدارس الثانوية وضمان المساواة في التعليم بين الرجل والمرأة.

5-تحسين الصحة ومحاربة داء السيدا: تعاني إفريقيا من الانتشار الكبير للأوبئة والأمراض الفتاكة مثل: حمى المستنقعات وداء السل، وخاصة الأعباء الكبيرة للتكفل بالمصابين، بداء السيدا، وكلها تساهم سلبيا في تحقيق التنمية للقارة، مما يسجل انخفاض كبير لمعدل الحياة في إفريقيا، ولذا وجب بذل جهود كبيرة للقضاء على المشاكل التي يعاني منها قطاع الصحة، وكذا مضاعفة حملات التلقيح ضد الشلل عند الأطفال وضد باقي الأمراض الأخرى.[2]

---

[1] ibidem

[2] Zo Randrimaro,op-cit,sp.

ثانيا: مبادرة النيباد بعد قرابة 20 سنة: التحديات، الرهانات

في تقييمنا لانجازات مبادرة النيباد في القارة الافريقية رصدنا جملة النقاط التالية:

-ساهمت في نمواقتصاد أفريقيا بنسبة 5% سنة 2016، بينما كانت النسبة بحدود 3.5% عام 2013 و3.9% عام 2014.ومع ذلك لا يزال يوجد واحد تقريبا من كل اثنين من الأفارقة، يعيش في فقر مدقع، ويظل مبدأ عدم المساواة في الدخل فيها من بين أعلى المعدلات في العالم.

-أحرزت تقدما بسيطا في ميدان الزراعة إذ نجحت 10دول افريقية في تخصيص 10بالمئة من ميزانيتها للزراعة.

-وبخصوص الاندماج الجهوي والقاري فقد رأت مؤسسات هامة النور من مثل برلمان عموم إفريقيا والبنك الإفريقي للاستثمار وجامعة عموم لإفريقيا ...فضلا عن ذلك تم تعيين العديد من مشاريع البنية التحتية ذات الوجهة الادماجية والبعض منها في طور الإنجاز بل في طور الإتمام كما هوالحال بالنسبة للطريق العابر للصحراء الجزائر لاغوس.

-وقال الدكتور إبراهيم أسان ماياكي، المدير التنفيذي للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا: "قدمت وكالة نيباد أيضا الدعم التقني لمبادرة تطوير البنية التحتية الرئاسية في إطار التوجيه الاستراتيجي والمستمر للرئيس جاكوب زوما.ويشير التقرير إلى الزراعة، وهي إطار عمل مبادرة تغير المناخ، الذي يهدف إلى جلب ما لا يقل عن خمسة وعشرين مليونا من صغار المزارعين، ولا سيما النساء، إلى الزراعة الصديقة للبيئة، البيئة بحلول عام **2025** ".

-كان من نتائج مؤتمر قمة داكار بشأن التمويل في أفريقيا الذي كان الأول من نوعه لاستهداف 16 مشروعا لتنمية الهياكل الأساسية عبر الحدود وإقليميا. [1]

---

[1] s a, L'Afrique avance grâce au NEPAD ,www.nepad.org,20/02/2002 ,consulté le:12/12/2020

-لعل أهم ما يميز إفريقيا أنها ليست فضاء جيوبوليتيكيا متجانسا تنطبق عليه نفس الأحكام، ويخضع للقياس بنفس المعايير، فبعض الدول الإفريقية نجحت في ترسيخ مفهوم الدولة الوطنية مما ساعدها للتفرغ لمسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونشر التعليم الذي له دور كبير في نشر ثقافة التعايش والسلم، وبعضها الآخر، لا زال يعاني من مأزق بناء الدولة الوطنية، مما جعلها تفقد تدريجيا احتكارها المشروع للعنف، ووصل بعضها إلى حد الانهيار كما حدث في الصومال أوالانقسام كما حدث في السودان.

بالرغم من الجهود التي بذلها الاتحاد الافريقي في تسيير المبادرة والإحاطة بمختلف جوانب التنمية في القارة ومحاولة كسب تأييد من طرف الرأي العام من جهة والدول التي هي في نفس الإقليم أوالدول والمنظمات والأجهزة والتنظيمات الدولية، إلا أن ذلك لم يجعل من النيباد إلا مجرد محتوى، بمعنى أن مبادرة النيباد من الناحية الشكلية يمكن القول نوعا ما أنها خطوة نحوالتحول ومحاولة اللحاق بنسق العولمة، لكن من الناحية العملية أي إسقاط ذلك على الواقع فهناك عدة عراقيل تحول دون تنفيذها، وجعلها تصبح كأي مبادرة أومشروع تكاملي سابق لان التكامل كحالة كما يراه **كارل دويتش** هو« حالة تكون فيها مجموعة من الأفراد يقيمون في إقليم معين قد خلقوا تجمعا أومؤسسات أوممارسات قادرة على خلق توقعات شبه مؤكدة بان هناك تغيرات سلمية سوف تحدث بينهم»، ونفهم من خلال هذا التعريف ضرورة اتفاق الدول الموجودة في الإقليم الواحد كشرط أساسي لإحداث التكامل والاندماج، وبالنسبة لمستقبل المبادرة متوقف على عدة نقاط، وان هناك عدة عراقيل يجب تجنبها لمحاولة النهوض بالقارة ومسايرة العولمة، فبالرغم من إحاطة الدول المؤسسة للمبادرة ولكل ما يتعلق بالقارة ومسارها التنموي، إلا أن مواقفها هي ذاتها انعكست وأصبحت ترى في المبادرة مجرد محتوى فقط، وذلك يرجع إلى عدة أسباب:

-عدم وجود رأي عام مشجع لعملية التكامل وتقارب الدول لتحقيق التنمية، ومحاولة الوقوف على أهم مشاكلها المتمثلة في الفقر، والتخلف، والمرض.

-لم تحظ النيباد حتى اليوم باهتمام سواء على المستويات الرسمية والشعبية، حيث أنها لا تزال مجهولة لدى عدد من الجماهير والتنظيمات السياسية، وتنظيمات المجتمع المدني، الأمر الذي يتنافى مع ما تدعيه المبادرة لنفسها من كونها ملكية خاصة للشعوب، فهناك تصريحات رسمية لكل من ليبيا وغامبيا وكينيا عن عدم الرضا عن أسلوب وتوجيه وإدارة نيباد من حيث عدم التشاور الكافي مع الدول الإفريقية، وفي اجتماع الخبراء الأفارقة بشان النيباد وقف العديد على عدة انتقادات موجهة للمبادرة، مثال: كأساليب تنفيذ المشروعات والبرامج التي تضمنتها على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

-عدم وجود استقرار سياسي وهذا ما يتنافى مع شروط التكامل خاصة وان القارة الإفريقية تعاني من عدة أزمات جعلت دولها تتخبط فيما بينها، كالصراعات الإثنية في البحيرات الكبرى، وأيضا النزاعات في السودان، واريتريا والصومال والجزائر والمغرب وتعارضها فيما يخص ملف الصحراء الغربية خاصة وان الجزائر تساند الصحراء الغربية في مواقفها وفي حريتها وضرورة استرجاع مناطقها، وهنا تحكم عدة معطيات هذه القضية، فهنا تشكل الجزائر خطورة على المغرب، كما تشكل المغرب خطورة على الجزائر، وهذا ما يجعلنا أمام معضلة أمنية فكل طرف يشعر بالتهديد وبالتالي كل طرف يترقب الطرف الآخر وهذا الوضع ممكن أن يسفر عن أزمة في المنطقة.

بعد مرور قرابة 20 سنة على المبادرة، برزت الكثير من التحديات التي ينبغي على القارة الأفريقية مواجهتها بشكل ينسجم مع الأهداف التي سطرت في الوثيقة الرئيسة ومن تلك التحديات :

-ان المشروعات الكثيرة التي شملتها مبادرة نيباد بحاجة الى تمويل ضخم وموارد مالية كبيرة لسد فجوة موارد تبلغ 12 %من الناتج المحلي الإجمالي للقارة أي 64 بليون دولار إلا أن الدول الافريقية تعاني من ضعف في هذه الموارد وتدني في وأساسية مثل البنا التحتيه والطاقة والتنمية البشرية والمياه والنقل والصحة والزراعة.

–المساهمات الخارجية الرسمية قليلة وغير مؤثرة وذلك يتضح عندما وعد (بوش) وعند تعبئته في واشنطن في 2002 في المؤتمر الأمريكي – ِ الافريقي واعلانه تمويل نيباد بنسبه كبيره من تقديرات احتياجاتها، إلا ان الذي حدث هوإعلان كل من الولايات المتحدة مع مجموعة الثمانية الكبار عن خمسة مليارات للأفارقة ليلتزموا بالخطة ومعنى ذلك ان يكون الارتباط بخطة تقوم على توفير البنية التحتية للاستثمارات الاوربيه الأمريكية وبأقل التكاليف.

–ضعف قدرة الدول الافريقية على حفظ سلام فاعل في مناطقها المضطربة، بالإضافة الى ان عمليات السلام قائمة كليا على اعتبارات مالية، ولا تملك المنظمات الإقليمية الافريقية والدول الاعضاء فيها الأهلية والموارد كي تواصل عمليات سلام متعددة الابعاد، وثمة عدد من الدول الافريقية، إلا وهي قوى اقليمية مثل نيجيريا وجنوب افريقيا واثيوبيا وانغولا قادرة على نشر قوات حفظ سلام عسكرية بدعم مالي ولوجستي.

–الأطماع الغربية (الأوربية–أميركية وحتى الصينية والروسية...) على القارة الذي قد يفشل المبادرة خصوصا وان هذه المبادرة تعتمد بالأساس على المساعدات المالية، وقد تؤدي تلك الأطماع دورا سلبيا في تقديم تلك المساعدات.[1]

وبالتالي لا يمكن أن تنجح المبادرة في ظل الانقسامات والتجاذبات وعدم الاستقرار الموجود داخل القارة، وكذلك المشاكل التي تعاني منها الأنظمة داخليا بحيث أنها لا تملك مقومات لإجراء إصلاحات داخلية سواء من الناحية ديمقراطية الأنظمة أومن خلال ملفات كثيرة كالفساد الإداري، والمشاكل الاقتصادية وغيرها، وعليه فإنجاح مثل هذه المشاريع يتطلب جهدا كبيرا ويرتبط بمدى صدق صناع القرار مما يصدرونه من قرارات في شكل

[1] فوزية خدا كرم عزيز، النيباد توجه جديد لتنمية افريقيا، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=40809، العدد 201، تاريخ النشر: 2012، تاريخ التصفح: 2020/12/11.

تنفيذي، وكذلك بمدى وعي الجماهير بأهمية مثل هذه المبادرات التي تحاول النهوض بالدول ومواكبتها للتطورات الدولية، وهنا يمكن القول أن الجوانب الايجابية التي أفرزتها العولمة لا تستطيع الدول الإفريقية خاصة استغلالها، وذلك يرجع إلى مرجعيات وإيديولوجيات هذه الدول، التي تجعلها ترى في العولمة جانب سلبي وإطار مهيمن لا يجب التماشي معه مع أن ايجابيات العولمة كثيرة ولابد من تسييرها في الإطار الذي ينفعنا.

الخاتمة:

تفرض المصلحة المشتركة في ظل الواقع الراهن، تعزيز التكامل من خلال زيادة التعاون المشترك وتحمل المسؤولية الجماعية بين الدول، ونظرا لأن مبادرة حوكمة التنمية في افريقيا كانت نابعة من طروحات إفريقية، فكل الآمال معلقة حول جهود قادة الدول الإفريقية لتجسيد نماذج لحوكمة التنمية وفق الخصوصية الافريقية وتستجيب للمبادئ العالمية، وذلك من خلال:

-توحيد الرؤى السياسية بين القادة الافرقة وتجاوز الخلافات البينية واعلاء هدف التنمية الشاملة فوق المصلحة الخاصى.

-إنشاء صندوق افريقي تمويل مشترك يرتكز عل هبات ومنح كل دولة بقدر ما تستجيب لتلك الشروط، ويكون تحت إشراف الاتحاد الافريقي، ويتم تقييم ما تحقق من شروط عبر هذه المؤسسة دون تدخل من هذه الدول المقيمة، يعد بداية حقيقية لتفعيل المبادرة.

-مضاعفة الجهود للعمل على تحقيق الرشادة الإدارية، لأن نجاح أي مشروع تنموي يتوقف على مدى كفاءة وفاعلية أعوان الإدارة العامة والخاصة، ثم الانتقال إلى الرشادة الاقتصادية عن طريق تفعيل الشفافية في التسيير وتحسين أنظمة المراقبة، والعمل للوصول إلى الرشادة السياسية عن طريق الانخراط في الحياة السياسية التي أساسها الشفافية، المشاركة، الامتثال إلى القانون، وهذا إن كان كله نابعا من الداخل، فلن يترك مجالا للتدخلات الأجنبية وفرض سياساتها المشروطة الناتجة عن المساعدات الضئيلة المقدمة إلى دول القارة الإفريقية.

-بذل المزيد من الجهود لدمقرطة الأنظمة السياسية الافرقية بما يعزز المشاركة السياسية والنزاهة والشفافية ويدعم مقومات الحوكمة الفعالة نحو مزيد من الاستقرار السياسي والامن الذي يعد القاعدة الأساسية للتنمية.

-تغليب المصلحة العامة على التجاذبات السياسية والنزاعات الاهلية والحروب، فلا يمكن أن تتحقق تنمية في ظل جو يسوده الاحتقان والترهيب والخوف، مع العمل على دعم مفاهيم الشراكة بين مختلف الفواعل المحلية والإقليمية بمزيد من المسؤولية والمساءلة.

-صياغة رؤية استراتيجية تنموية شاملة تراعى فيها الفروقات القطرية وفق معايير التكامل والتعاون المتبادل تحت شعار "الاتحاد من أجل المصير المشترك".

قائمة المراجع:

المجلات:

1-علاء جمعة، "**قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات**"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للشر، العدد 159، 2005

مواقع الويب:

1-أحمد التبي، " قمتنا "، النيباد قضايا ساخنة وآمال كبيرة"،ص 2، في : www.aliss.net، تاريخ التصفح: 2019/08/10.

2- دون مؤلف، "إنطلاقة بدأت بقمة ديربان: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تمضي إلى الأمام"، ص 3، في: www.smc.ne t، تاريخ التصفح: 2020/12/08

3-دون مؤلف، الأفارقة بحاجة إلى مساعدات غير مشروطة"، في: www.gn4msbc.com، تاريخ الاطلاع: 2020/12/18

4-دون مؤلف، خطة جديدة لتنمية القارة الإفريقية"، على الرابط: www.newsmasrawy.com، تاريخ التصفح: 2020/12/15.

5-دون مؤلف، التنمية في افريقيا بين الوفرة والمعيقات، على الرابط: https://bit.ly/3r3Ntww، تاريخ التصفح: 2021/01/12.

6- محمد سليمان الزواوي، آفاق التنمية البشرية في افريقيا، https://bit.ly/3r0ZT89، تاريخ الاطلاع: 2021/01/14.

7-فوزية خدا كرم عزيز، النيباد توجه جديد لتنمية افريقيا، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=40809، تاريخ النشر: 2002/02/20، تاريخ التصفح: 2020/12/11.

Site web

1-S A, "**New Partnership for African Developmenm**", in: www.nepad.org.

Encyclopédie, Encarta 2005 .consulté le :12/12/2020.

2- S A ,"**Résolution 108/25/02 de l'union Partenaire Africaine**", Khartoum le 24/10/200

3-Zo Randrimaro," **The NEPAD gender and the poverety trap: the NEPAD and the challenges of financihng for development in Africa from a gender prespectinem**" 26 avril 2002 in : www.nepadsn.org, consulté le:12/12/2020.

4- Rapport de la banque mondiale, **comment sauver l'afrique ? L'afrique peut-elle revendiquer sa place au XXI siecle**?mai 2000.

5-s a, L'Afrique avance grâce au NEPAD ,www.nepad.org,20/02/2002, consulté le:12/12/2020

استثمار رأس المال البشري: نحو استيراتيجية بديلة لإستدامة التنمية في إفريقيا

Investing human capital : Towards an alternative strategy for sustainable development in Africa

-كريمة كروي.

- جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة الجزائر.

- K.keroui@univ-dbkm.dz

-سلامي جنيدي .

- جامعة الجزائر 3 الجزائر.

- djenidi.selami@univ-alger3.dz

ملخص:

تعطي هذه الورقة نظرة شاملة على أهمية الإستثمارفي رأس المال البشري باعتباره استراتيجية بديلة لتحقيق التنمية المستدامة في القارة الإفريقية، تعمل الورقة على البحث في واقع رأس المال البشري في القارة، خاصة منطقة جنوب الصحراء وكيف يؤدي هذا الأخير (أي رأس المال البشري) إلى النهوض بالتنمية في القارة، مع تحديد أهم التحديات التي تواجهه.

وقد تم التوصل إلى أن رأسمال البشري هو الثروة الحقيقية التي تزخر بها القارة الإفريقية، حيث تمتلك رأس مال بشري شاب إذا أحسن استغلاله سوف يتم تدارك عجلة التنمية في القارة.

كلمات مفتاحية: (رأس المال البشري، التنمية المستدامة، التنمية، إفريقيا،التنمية في افريقيا،)

ABSTRACT:

This paper provides an overview of the importance of human capital investments as an alternative strategy for achieving sustainable development on the African continent, The paper examines the reality of human capital on the continent, particularly in sub-Saharan Africa, and how the latter (i.e. human capital) promotes development on the continent, identifying the most important challenges facing it.

It has been concluded that human capital is the real wealth of the African continent, where young human capital, if well exploited, will be repaired

Keywords: (human capital, sustainable development, development, Africa, Africa Devalopment)

مقدمـــة:

تبدل البلدان الإفريقية سواء منفردة أو في إطار التكتلات الإقليمية كالإتحاد الإفريقي أومبادرة النيباد" الشراكة من أجل تنمية إفريقيا" جهودا كبيرة للرفع من مستوى التنمية في افريقيا واستدامتها، ولكن تبقى النماذج التنموية المتخذة والجهود المبدولة قاصرة عن تحقيق الهدف، على الرغم من الوفرة التي تمتلكها دول القارة سواء من ناحية الموارد الطبيعية أوالمورد البشري، ولهذا تأتي هذه الورقة البحثية لطرح بديل للنهوض بالتنمية في القارة السمراء من خلال الإستثمار في الرأس المال البشري، باعتباره عنصر محوري في تطوير اقتصاديات افريقيا وخلق التنمية الشاملة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في مناقشة الواقع الراهن لراس المال البشري في القارة الإفريقية لدول ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة، مع إعطاء أمثلة عن دول إفريقية حققت تنمية ونهوض اقتصادي من خلال الاستثمار في البشر.

الإشكالية: كيف يمكن لإستمثار في رأس المال البشري أن يؤدي لإستدامة التنمية في إفريقيا ؟

المنهج المستخدم: تم الإعتماد على المنهج الإستقرائي القائم على الوصف والتحليل.

ولتحقيق الغرض المرجو من الدراسة قسمنا هذه الورقة إلى البحثية إلى ثلاثة محاور:

يتناول المحور الأول الإطار المفاهيمي لإستثمار رأس المال البشري والتنمية المستدامة أما المحور الثاني يتطرق إلى واقع الاستثمار في راس المال البشري في القارة الإفريقية في حين المحور الثالث يتناول تحديات الاستثمار في الرأس المالي البشري في القارة الإفريقية.

المحورالأول: الإطارالمفاهيمي لإستثمار في رأس المال البشري والتنمية المستدامة

نتطرق في هذا المحورإلى مفهوم الإستثمار في رأس المال البشري والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما من خلال التعرض لأهداف التنمية المستدامة وتحديد التقاطع بينها وبين الإستثمار في الرأس المال البشري.

أولا: مفهوم الإستثمار في رأس المال البشري

رأسمال البشر مفهوم حديث يعود الفضل في وضع الأسس الأولى له إلى الاقتصادي الأمريكي على جائزة نوبل في الاقتصاد عام Schultz.T.W،1979 "ثيودر شولتز" في محاضرته الشهيرة investment in Human Capital الاستثمار في الرأس المال البشري التي ألقاها في المؤتمر الثالث والسبعين للجمعية الاقتصادية الأمريكية في 11 ديسمبر 1962،[1] ومع بداية عقد الثمانينات دخل مفهوم الرأس المال البشري عالم التسيير، وغير العلاقة الجدلية التي كانت موجودة بين العمل والرأس المال المادي، حيث أصبح العمل حد ذاته وسيلة لتراكم الرأس المال البشري للعامل يستطيع بيعه لمؤسسة أخرى. ومنذ التسعينات من القرن الماضي، وبروز ما أصبح يعرف بإقتصاد المعرفة، أنتشر استعمال مفهوم الرأس المال البشري أكثر فأكثر لأن أسس التنمية لم تعد تقم فقط على الآلات والتقنيات والأموال فحسب، بل وكذلك على كل الموارد غير المادية التي هي بحوزة الأفراد وصار عندها الرأس المال البشري موضوع استثمار وتراكم وسوق.

أ- تعريف رأس المال البشري: إن التعريفات التي تعطى لرأس المال البشري تضيق وتتسع بحسب رؤية وهدف صاحبها، فنجد أن مفهوم الرأس المال البشري بالمعنى الواسع هو مجموع الإستعدادات الفطرية التي يكتسبها الأفراد خلال حياتهم وحتى الأفكار التي

[1] مدحت أبو النصر،ياسين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها- أبعادها ومؤشراتها،المجموعة العربية للتدريب والنشر،2017، ص23.

يستخدمونها لإنتاج السلع والخدمات في الأسواق أو خارجها. تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، رأس المال البشري بأنه "المعرفة والمهارات والكفاءات والسمات المتجسدة في الأفراد التي تسهل خلق الرفاهية الشخصية والاجتماعية والاقتصادية ". ويعطي البنك الدولي 2018، تعريفا لرأس المال البشري على أنه "يتكون من المعرفة والمهارات والقدرات الصحية التي يراكمها الناس طوال حياتهم لتحقيق إمكاناتهم كأعضاء منتجين في المجتمع".[1] ويعرف الرأس المال البشري على أنه مجموعة المواهب والمعارف والقدرات الصحة البدنية والذهنية التي يمتلكها بشكل فردي أو جماعي مجموعة من الأفراد في اقتصاد معين، هذه الموارد تعبر عن القدرة الكلية للشعب الذي يمثل أهم أشكال الثروة التي يمكن توجيهها لتحقيق أهداف الدولة والمجتمع.

أما الاستثمار في الرأس المال البشري فقد تعددت التعريفات التي تناولته بتعدد الاقتصاديين الذين اهتموا بهذا الموضوع وتناولوه بالدراسة نظرا لتعدد أبعاده الإقتصادية والغير إقتصادية، يعرفه المجلس الإقتصادي والإجتماعي لأمم المتحدة بأنه: " عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري، الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، أو يمكنهم أن يساهموا فيها".ويعرفه "شولتر" على أنه كل انفاق استثماري على المجالات المختلفة (الخدمات الصحية والتدريب المهني والتعليم النظامي وتعليم الكبار والهجرة وراء العمل)، فالخدمات الصحية مثلا لها نتائج اقتصادية وتعتبر استثمار من حيث مساعدتها في زيادة الإنتاج. كذلك الغذاء والمأوى وخاصة في البلاد الفقيرة حيث يعتبر الغذاء سلعة انتاجية.[2] ومن من أهم وسائل الاستثمار في رأس المال البشري ما يلي:

---

[1] Arab Monetary Fund , The effects of human capital on economic growth in the Arab countries compared to some Asian and OECD countries, June 2020,p5.

[2] محمد موساوي، الإستثمار في الرأس المال البشري وأثره على النمو الإقتصادي، حالة الجزائر 1970-2011، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015، ص 58.

– الغذاء المتكافئ والمتوازن.

–الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية.

– التعليم والتدريب والإرشاد والخبرة.

ب– أهمية وأبعاد الاستثمار في الرأس المال البشري

–**أهمية الاستثمار في الرأس المال البشري:** يعتبر المورد البشري من أهم الموارد التي تقاس بها ثروة الأمم، باعتبار هذه الموارد على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم، وقد أكد على أهمية الاستثمار في الموارد البشرية لتحقيق التنمية "أدم سميت" في كتابه الشهير ثروة الأمم، حيث ذكر أن كافة القدرات النافعة والمكتسبة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم الرأسمال الثابت، حقيقة أن اكتساب القدرة أثناء التعلم يكلف نفقات مالية، ومع ذلك تعد هذه المواهب جزءا هاما من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزء أساسيا من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه.[1]ومن امثلة تأثير الاستثمار البشري في تحقيق التنمية: الصين اليابان ودول جنوب شرق آسيا التي حققت معدلات تنمية عالية، واستطاعت تخطي حاجز التخلف ارتكازا على ما لديها من موارد بشرية، حرصت على تأهيلها وتنمية مهاراتها وقدراتها، كما أن ما يشهده العالم اليوم من تطور علمي كبير خاصة في تكنولوجيا المعلومات المرتبطة باستخدامات الحاسب الآلي والاتصالات والإلكترونيات، يرجع إلى ما تم تأهليه من قدرات ومهارات عالية المستوى لأفراد العنصر البشري.

[1] نفس المرجع، ص ص 55-56.

أبعاد الاستثمار في رأس المال البشر: جاءت أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من أبعاد متعددة منها:[1]

-**البعد الثقافي:** حيث يعكس تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضارية للمجتمع، وزيادة معرفة الفرد بما يخص وطنه من العقائد الدينية والتراث الثقافي واللغة وازدياد درجة الوعي لديه بما يدور حولة.

-**البعد الإقتصادي:** من خلال الموارد البشرية المؤهلة والمدربة يتم تنفيذ برامج التنمية الإقتصادية، بما يحقق التقدم للدولة ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات، إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليما وتدريبا لديه فرصة أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة تسهم في تنشيط الدورة الإقتصادية.

-**البعد الإجتماعي:** من خلال تنمية قدرات الفرد الذهنية والفكرية ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية، إضافة إلى تأثيره الملموس في شعور الإنسان بالذات.

-**البعد العلمي:** حيث يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والإبتكار والإختراع والتطوير، بما يسهم في احداث النقلات الحضارية المختلفة واحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة.

البعد الأمني: حيث تؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد إلى تخفيض نسبة البطالة والتي تتناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي والتدريبي، مما يسهم في تحقيق الإستقرار الأمني للمجتمع، إضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار.

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة

---

[1] نفس المرجع ص 66.

لقد تعددت أنواع وأشكال التنمية ومن تلك الأنواع والأشكال الحديثة نسبيا التنمية المستدامة Sustainable Development، أو ما يطلق عليها أحيانا التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة، والتي تتصف بمجموعة من الخصائص منها: أن الإنسان فيها هو هدفها وغايتها ووسيلتها، مع تأكيدها على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة والمتنوعة وحرصها على تحقيق كل من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون أي اسراف أو تبدير ووفق استيراتيجية حالية ومستقبلية، محددة ومخططة بشكل جماعي وتعاوني وعلمي سليم، وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، على اساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع، إذن مفهوم التنمية المستدامة هو تحديث لمفهوم التنمية بما يناسب ويتلاءم مع متطلبات العصر الحاضر، أي بما يراعي الموارد الإقتصادية والبيئية المتاحة والممكن اتاحتها مستقبلا لتحقيق التنمية.[1] ظهر هذا المفهوم في سبعينيات القرن العشرين، وارتبط بمفاهيم التنمية الإقتصادية وتنمية العنصر البشري وتنمية رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية. ...

أ-تعريف التنمية المستدامة: هي ارتقاء المجتمع والإنتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل.وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر شامل أو جزئي.أيضا التنمية المستدامة هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وادارية وليست محض انجازات اقتصادية فقط، فهي عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم وهي عنصر أساسي لاستقرار والتطور الإنساني.[2] وحسب تقرير بروتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية 1987، التنمية المستدامة هي التنمية

[1] مدحت أبو النصر، مرجع سابق، ص 80.

[2] مدحت أبو النصر،مرجع سابق، ص 66.

التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على اشباع احتياجاتها.[1]

المحور الثاني: الرأس المال البشري في إفريقيا

أولا: حالة مؤشر رأس المال البشري في إفريقيا

تحتل القارة الإفريقية المرتبة الأخيرة في مؤشر رأس المال البشري حسب تقديرات البنك الدولي 2017، الذي يتراوح ما بين 0 و 1 درجة، إذ بلغ حوالي 0,40 و0,49 % ، درجة مؤشر رأس المال البشري هذه تضع المنطقة عند حدود 40% من إمكانياتها ويقاس رأس المال البشري من خلال الجمع بين خمسة مؤشرات:

-بقاء الطفل على قيد الحياة.

-الإلتحاق بالمدرسة.

-جودة التعليم.

-النمو الصحي.

-بقاء البالغين.

ثانيا:واقع رأس المال البشري في افريقيا

كما اشرنا سابقا إفريقيا هي القارة التي يقع فيها أدنى مؤشر لرأس المال البشري على الرغم من أنها تمتلك طاقة بشرية هائلة، إذا استثمرت فيها يمكنها تحقيق معدلات عالية في

[1]نفس المرجع، ص 81 .

مجال التنمية المستدامة، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 1,3 مليار، وفيما يلي واقع رأس المال البشري الإفريقي:

***من حيث الاستثمار في الصحة**: يبلغ حالة الوفيات الأطفال دون سن الخامسة حوالي 2،9 مليون طفل، 32 % من الأطفال يعانون التقزم، 200 ألف حالة وفات لأمهات، أكثر من 700 ألف حالة وفاة من السل وفيروس نقص المناعة الإيدز، معدل الخصوبة الإجمالي يصل إلى 4،8 ضعف المتوسط العالمي.[1]

و تظهر مقارنة العمر المتوقع عند الولادة أن أفريقيا سجلت 59.6عام 2013 مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 71 عامًا، أفريقيا لديهاهناك نقص على أساس الحاجة يبلغ 818000 متخصص في الرعاية الصحية بناءً على يوصى بالمعيار العالمي 1.4 طبيب و 0.88 ممرض لكل1000 شخص في بلد ما، حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2013.[2]

***من حيث التعليم**: تسجل إفريقيا حوالي **50** مليون طفل خارج المدرسة، نسبة الفتيات المراهقات خارج المدرسة هي الأعلى في أي منطقة أخرى، بلغت نسبها في افريقيا جنوب الصحراء 40 % حسب تقديرات مؤشرات التنمية العالمية 2017.[3] وتسجل أفريقيا أدنى

---

[1] World Bank, Africa Human Capital Plan,Report, , Available online at:

http://pubdocs.worldbank.org/en/562231555089594602/HCP-Africa-Plan.pdf

[2] Mohammed Isa Shuaibu, Oladayo Timothy Popoola, Determinants of Human Capital Development in Africa: a Panel Data analysis, **OeconomiA copernicana**, Volume 7 Issue 4, December,2016.p 531-541.

[3] World Bank, Africa Human Capital Plan,Report, Opcit.

معدل للالتحاق بالمدارس في العالم، بلغ إجمالي الالتحاق بالمدارس (التعليم العالي) في إفريقيا 8.1٪، بينما بلغ المتوسط العالمي لأمريكا الشمالية 90.9٪ و 32٪ على التوالي في 2012، ونلاحظ هنا أن معظم البلدان الأفريقية تسجل ضعف الصحة ومؤشرات التعليم مقارنة بالمناطق الأخرى حول العالم.[1]

***من حيث الأمن الغذائي ومعدلات البطالة:** اعتبارًا من عام 2015، كانت إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحتل أعلى نسبة من فقراء العالم، حيث يعيش 41.3 في المائة من الناس تحت خط الفقر، وهو ما يُقدّر بنحو 600 مليون شخص لا يحصلون على الكهرباء، ويموت الملايين كل عام بسبب الأمراض التي يمكن لا الوقاية منها، كما يمثل النمو السكاني وتغيُّر المناخ القاسي تهديدين رئيسيين لاستمرار التقدم الاقتصادي. وتحتاج إحدى وثلاثون دولة إفريقية إلى مساعدات غذائية، كما أن إفريقيا تمثل أكثر من 30 في المائة من السكان الذين يعانون من نقص الإمدادات الغذائية البالغ عددهم 830 مليون شخص حول العالم، ارتفع معدل انتشار سوء التغذية من 234.6 مليون في عام 2016 إلى 256،1 مليون عام 2018.[2] أما بالنسبة لمعدلات البطالة فمن بين حوالي 420 مليون شاب في افريقيا تتراوح أعمارهم ما بين 15 سنة و 35 سنة فإن الثلث عاطلين عن العمل. [3]

---

[1] E. Colantonio a, R. Marianacci b , N. Mattoscio,On human capital and economic development: some results for Africa, Available online at : www.sciencedirect.com

[2] Belay Begashaw Strategies to deliver on the Sustainable Development Goals in Africa, Report, Brooking,2020, https://www.brookings.edu/research/strategies-to-deliver-on-the-sustainable-development-goals-in-africa/.

[3] World Bank, Africa Human Capital Plan,Report, , Available online at: http://pubdocs.worldbank.org/en/562231555089594602/HCP-Africa-Plan.pdf.

وطبقا لمؤشر التنمية المستدامة في افريقيا 2019، فإن بعض الدول استطاعت من خلال الاستثمار في رأس مالها البشري تحقيق نموا، وأفضل الدول ترتيبا هي: موريشيوس، والتي حقَّقت ناتجًا متوسطًا بقيمة 66.19. وكان من بين الدول الأفضل أداءً: بوتسوانا وغانا ورواندا، ولكن 18 دولة (من إجمالي 46) في دول جنوب الصحراء لايزال الإستثمار في رأس المال البشري ضعيف، وبالتالي فإن تلك الدول تُعدّ خارج مسار تحقيق الأهداف التنمية المستدامة.

وبالرغم من أن تحقيق بعض التقدم في بعض المجالات والبلدان أمرٌ مشجّع بشكلٍ عام، إلا أن المنطقة بحاجة إلى مضاعفة جهودها لتنمية رأس مالها البشري والوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

المحورالثالث: تحديات الاستثمار في رأس المال البشري في القارة الإفريقية

هناك تحديين رئيسيين يواجهان الإستثمار في رأس المال البشري يتمثلان في هشاشة الدول الإفريقية وقلة التمويل.

أولا: هشاشة الدول

التحدي الأكبر الذي يواجه الاستثمار في الرأس مال البشري يتمثل في هشاشة الدول، فالقارة السمراء تبدأ من نقطة انطلاق متدنية مقارنة بالقارات الأخرى، والتي تظهر في العديد من الأشكال، مثل: ضعف المؤسسات، وعدم الأمان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والتي لا تزال سائدة في أجزاء كثيرة من المنطقة، حيث إنَّ 80% من الدول الهشَّة موجودة في إفريقيا. وبالرغم من كونها واحدة من أسرع المناطق نُموًّا في العقود الأخيرة، إلا أن 40% من الدول الإفريقية لا تزال مصنَّفة على أنها من ذوات "الدخل المنخفض"، حيث يبلغ

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أقل من 1025 دولارًا في السنة[1]،كما أن زيادة الهشاشة والصراع العرقي والعنف يعيق تقديم الخدمات، وقلة هذه الأخيرة وعدم جودتها يؤثر على نتائج رأس المال البشري.

ثانيا:قلة التمويل

يشكل التمويل عائقا أمام الدول الإفريقية لتنمية رأس مالها البشري ففجوة الإستثمار في رأس المال البشري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كبيرة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، والتي تقدر في المتوسط بما يزيد عن 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فمتطلبات الدخل الإضافي لدول جنوب الصحراء الإفريقية وحدها تُقدّر بـ24% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، ما يقرب من 420 مليار دولار.كما تُشكّل فجوة التمويل هذه تحديًا كبيرًا للعديد من البلدان الإفريقية، لأنه اعتبارًا من عام 2018، أصبحت أكثر من 20 دولة من أصل 54 دولة إفريقية تعاني من خطر شديد بسبب أزمة الديون.[2] يضاف إلى ذلك أن الإنفاق على الأمن يزاحم الإنفاق على تنمية الأفراد وتدريبهم وتحسين قدراتهم.

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة نصل إلى أن التنمية في إفريقيا تحتاج إلى أشخاص يمتلكون المهارات الأساسية والمعرفة المطلوبة للتطور واستغلال رأس المال المادي ذاتيا، بدل من استغلاله من طرف أولئك القادمين من خارج القارة، فالثروة اليوم ترتكز بشكل أكبر على المعرفة والمهارات الواسعة من البشر.لأن المعرفة كانت ولا تزال في مركز الصدارة في التنمية بمختلف اشكالها،ولهذا على الدول الإفريقية الإستثمار في البشر إذا أرادت تخطي عقبة التخلف، ولكن هذا يتوقف على حنكة وإرادة القادة السياسيين ونضجهم، بغضّ النظر

---

[1] Belay Begashaw,Opcit.

[2] Belay Begashaw,Opcit.

عن ديمقراطيتهم أو تسلّطهم، فاللجوء إلى المؤسسات الدولية لن يكون الحل الأمثل لمعالجة داء التخف وغياب التنمية؛ لأن كل فاعلٍ دولي يتحرك بناءً على مصلحته وأهدافه. وهناك توجه واع من قبل هذه الدول الإفريقية لنهوض بالتنمية من خلال الإستثمار في رأس المال البشري فمن خلال طرح الإتحاد الإفريقي أجندة للتنمية لعام 2063 نلاحظ أن هناك تركيز قوي على رأس المال البشري.

قائمة المراجع:

1-(مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد)، **التنمية المستدامة: مفهومها-أبعادها-مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017.

2-(أحمد علي صالح)، **دارة رأس المال البشري: مطارحات استراتيجية في تنشيط الاستثمار ومواجهة الانهيار**، دار اليازوري للتوزيع والنشر،2020.

3-(محمد موساوي)، الإستثمار في الرأس المال البشري وأثره على النمو الإقتصادي، حالة الجزائر 1970-2011، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015.

4- تقرير المؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ افريقيا، سيتمبر 2002.

5-الجمعية العامة لأمم المتحدة، تقرير خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

6-(Arab Monetary Fund) , The effects of human capital on economic growth in the Arab countries compared to some Asian and OECD countries, June 2020,p5.

7-(Kenneth Omeje) , **The Governance, Security and Development Nexus, Africa Rising**, Palgarave Macmillan, Addis Ababa,2021.

8-World Bank, “Africa Human Capital Plan”,Report, , Available online at: http://pubdocs.worldbank.org/en/562231555089594602/HCP-Africa-Plan.pdf

9-(Mohammed Isa Shuaibu, Oladayo Timothy Popoola), “Determinants of Human Capital Development in Africa: a Panel Data analysis”,

OeconomiA copernicana, Volume 7 Issue 4, December,2016.p 531-541.

10-(E. Colantonio a, R. Marianacci b , N. Mattoscio),"On human capital and economic development: some results for Africa", Available online at www.sciencedirect.com

11-(Strategies to deliver), on the Sustainable Development Goals in Africa, **Report**, Brooking,2020, https://www.brookings.edu/research/strategies-to-deliver-on-the-sustainable-development-goals-in-africa/

12-(Nelly Farah Nguegan)," Lack of skilled human capital in resource-rich Africa: Real paradox,insights Magazin", Volum 6,Issue 3,July/August 20

حوكمة التنمية في افريقيا: دراسة في المرتكزات والمعايير

Development Governance in Africa: A study in Foundations and Standards

-سهام حروري
- جامعه محمد خيضر -بسكرة-الجزائر.
- Sihem.harouri@univ-biskra.dz
-الزهرة حروري
- جامعة باتنة-1-الحاج لخضر
- Zohra.harrouri@univ-batna.dz

ملخص:

يعد مفهوم الحوكمة من المفاهيم التحليلية والمعيارية على اعتبار أنه يدرس السياسة العامة للدول في إطار تكاملي من مختلف جوانبها الاقتصادية، السياسية والتنموية. وأيضا عبر المستويات المختلفة الوطنية، الإقليمية والدولية.

إلا أن حوكمة التنمية في افريقيا تعترضها مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والإدارية في ظل الواقع الهش الذي تشهده دول القارة سياسيا وأمنيا، اقتصاديا واجتماعيا.

تأسيسا على ما سبق، فإن هذه الورقة البحثية ستعمل على دراسة مرتكزات الحوكمة التي تضمن تحقيق ثلاثية الأمن والسلام والتنمية من جهة، ومعايير الحوكمة التي تحقق النهوض بالتنمية بما يسهم في تأمين حاجيات كل شرائح المجتمع في الحاضر والمستقبل، والعمل وفق المنطق التشاركي الذي يضمن تبادل الخبرات التي بدورها تعد سبيل النهضة الإنسانية.

كلمات مفتاحية: (الحوكمة- التنمية- افريقيا- الأمن- التنمية المستدامة.)

Abstract:

The concept of governance is considered one of the analytical and normative concepts, considering that it studies the general policy of countries in an integrative framework from its various fields, economic, political and developmental aspects. And also across the various, national, regional and international levels

the governance of development in Africa is faced by a set of political, economic and administrative challenges in light of the fragile reality that the countries of the continent are witnessing politically, security, economically and socially.

Based on the above, this research paper will study the foundations of governance that guarantee the achievement of the security, peace and development trilogy on the one hand, and the standards of governance that achieve the advancement of development in a way that contributes to securing the needs of all segments of society in the present and future, and work according to the participatory logic that guarantees the exchange of experiences that In turn, it is the path to human renaissance.

Keywords: (governance - development - Africa - security - sustainable development.)

مقدمـــة:

تعد الحوكمة أحد المفاهيم التي حظيت باهتمام المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية خلال العقود القليلة الماضية؛ نظرا لأهميته في دراسة كل الموضوعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وبخاصة في أعقاب الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية، التي جاءت كنتيجة مباشرة للقصور في تطبيق آليات الشفافية والرقابة والإشراف في بعض المؤسسات المالية العالمية.

إفريقيا كغيرها من قارات العالم، شهدت مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين موجة من التحولات لانتهاج الديمقراطية، وبذلك حصلت تغيرات سريعة هادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة في ظل تبني مقاربة الحوكمة، لاسيما في دول غرب إفريقيا، التي شهدت استقرارا سياسيا واجتماعيا.

على اعتبار أن الحكم الرشيد يقوم على معايير متنوعة؛ سياسية، اقتصادية وادارية فإن عملية تطبيقها وتحقيق الأهداف المرجوة منها في إفريقيا تعترضها مجموعة من التحديات. وبناء عليه، ستركز هذه الورقة البحثية على معالجة الإشكالية التالية: **فيما تتمثل مرتكزات ومعايير تحقيق حوكمة التنمية في إفريقيا؟** مع التركيز على فرضية أساسية مفادها أن **تحقيق حوكمة التنمية في إفريقيا يتطلب توافر إرادة سياسية حقيقية لدى صناع القرار والتطبيق الحقيقي للديمقراطية التشاركية.**

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضية تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي؛ بهدف تشخيص واقع حوكمة التنمية في إفريقيا وتحديد مرتكزات ومعايير إنجاحها. وبناء عليه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: حوكمة التنمية: مقاربة في المفهوم.

المحور الثاني: حوكمة التنمية في إفريقيا بين المبادرات والتحديات

المحور الثالث: مرتكزات ومعايير تفعيل حوكمة التنمية في افريقيا.

المحور الأول: حوكمة التنمية: مقاربة في المفهوم

يعد مفهوم حوكمة التنمية من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام الباحثين والدارسين على حد سواء. لذلك سيتم من خلال هذا المحور التطرق لنشأة المفهوم والتعريف به.

أولا: نشأة الحوكمة:

يعود ظهور مصطلح الحوكمة إلى نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، وقد استعملته المؤسسات الدولية للتعبير عن نمط جديد للتسيير يعيد توزيع أدوار مختلف الفواعل، حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد أو الرئيس في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فواعل جدد يتقاسمون معها الوظيفة مثل المؤسسات الدولية، القطاع الخاص والمجتمع المدني. [1] لاسيما في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين. وهو ما استدعى وضع قواعد للحوكمة لضبط عمل كل أطراف العلاقة مع المؤسسة أو الشركة. وفي مجال التنمية الإنسانية بمختلف ابعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للتركيز على المساءلة المالية للحكومات بما يكفل العدالة والمساواة.

مع بداية التسعينات تم التركيز على الجوانب الديمقراطية للحوكمة من حيث تدعيم المشاركة، وتفعيل دور المجتمع المدني، حيث ربطت منظمة التنمية الاقتصادية بين جودة وفعالية الحوكمة، وبين درجة رخاء المجتمع. وأكدت أن المصطلح يذهب إلى ما أبعد من الإدارة الحكومية، من حيث التركيز على كيفية تطبيق الديمقراطية لمساعدة الدول على حل المشاكل التي تواجهها. ومن هذا المنطلق تم تبني هذا المفهوم على أساس أنه يتعرض لما هو أبعد من الإدارة العامة، الأدوات والعلاقات والأساليب المتعلقة بالحكم، ليشمل مجموعة العلاقات القائمة بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد أو كجزء من المؤسسات السياسية الاجتماعية والاقتصادية.

---

[1] يوسف بن يزة، فيصل خميلة، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل الحوكمة على المستوى المحلي"، **مجلة العلوم الإنسانية** جامعة أم البواقي، مجلد 6، العدد1، جوان 2019، ص38.

في تطور جديد من قبل المنظمات الدولية، أصبحت الحوكمة بمثابة أداة لتقديم أجندة جديدة لمعونات التنمية من خلال ثلاثية: الشفافية، المساءلة والكفاءة في نظم الحكم[1].

ثانيا: تعريف حوكمة التنمية:

1-تحديد مفهوم مصطلح الحوكمة:

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للكلمة الإنجليزية: Governance. وتعني " أسلوب ممارسات سلطات الإدارة الرشيدة". ولا يوجد إجماع على تعريف موحد للمصطلح لتعدد الجهات أو المؤسسات المعنية بتعريفه كالبنك الدولي والأمم المتحدة، وجهات أكاديمية كالجامعات، المراكز البحثية، هذا من جهة، وكونه مفهوم حديث من جهة ثانية.

الحوكمة كمفهوم معاصر صاغته المؤسسات الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين كفكرة مبتكرة لتسيير أمور البشر بشكل يضمن لهم حياة كريمة على المستويات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية. وبخاصة بعد فشل نموذج قيادة الدولة للتنمية إلى إثارة التساؤلات بشأن الأسس التقليدية لشرعية النظم في الدول النامية. ويمكن تقديم عدة تعاريف:

-تعريف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) للحوكمة على أنها: النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات أو المؤسسات والتحكم في أعمالها"

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): الحوكمة هي:" مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين وأصحاب المصالح"[2]

---

[1] سليمة بن سين، الحوكمة... دراسة في المفهوم، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 10، جانفي 2015، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ص ص181-182.

[2] المؤتمر الاقتصادي الإفريقي: الحكم الرشيد أساس التنمية، 5-12-2017، الجزيرة ، أنظر الرابط: https://bit.ly/3pvcq3n

-تعريف البنك الدولي: الحوكمة هي" أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية في الدولة من أجل تحقيق التنمية". وهنا المفهوم يركز على الجانب الاقتصادي والمؤسساتي والإداري.

-أما برنامج الأمم المتحدة يركز على آليات المساءلة والشفافية والرؤية الاستراتيجية أي على البعد السياسي.

من جهة أخرى، يعرف ماريان (f.x.Marrien) الحوكمة على أنها:" تعبير عن فعالية ونجاعة التدخل العمومي، والانتقال من المركزية إلى اللامركزية، ومن الدولة المتدخلة إلى دولة الضبط، ومن تسيير المرفق العام إلى التسيير على أساس مبادئ السوق. أي من سلطة العموميين إلى الفاعلين العموميين والخواص"[1]

وعليه، فإن الحوكمة تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة أو المؤسسة بهدف تحقيق الشفافية والعدالة، ومكافحة الفساد.

2-تعريف التنمية:

يرتبط ظهور مفهوم التنمية بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لتطور الفكر التنموي التطوري ليشير إلى النمو الاقتصادي، وبذلك فهي تعرف على أنها: " الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي، أو هي الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح بين 5% و7% سنويا"[2]

إلا أنه تبعا لمختلف التغيرات التي لحقت بمختلف الأنظمة السياسية والاقتصادية العالمية تطور المفهوم أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين ليعبر عن استقرار الدول والمجتمعات ومستوى التطور الإنساني الذي بلغته. لأن المفهوم متشابك

---

(1) يوسف بن يزة، فيصل خميلة، **مرجع سابق**.

(2) إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع 2001، مصر، ص13.

تتداخل فيه العديد من العلوم السياسة، الاقتصاد وعلم الاجتماع. ومنه ظهر مفهوم التنمية الاجتماعية التنمية السياسية.

3-تعريف حوكمة التنمية:

انطلاقا من تعريف الحوكمة والتنمية، يتبين بأن مسار الحكم الجيد يعد الآلية المرجعية ذات البعد العالمي في تطوير وتفعيل نوعية التنمية. وأساس ذلك هو شمولية مفهوم الحوكمة؛ لأنه يتضمن كل أشكال الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية والمؤسساتية للبلد في افريقيا يتضمن البعد السياسي، البعد الاقتصادي والبعد الإداري.

الحكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنمية، وهو ضروري لإتمامها. ويمكن تحديد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال المرتكزات التالية:

-ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة، والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع. وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة.

-احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز، وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.

-التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

-احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء، وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.

-إدارة الأموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المسائلة. [1]

-تلبية احتياجات المواطنين وطموحاتهم بغية تحسين الإنصاف وتقديم الخدمات وإدارة الموارد.

---

[1] أحمد نصير، يونس زين، الحكم الراشد ضمن توجهات المبادرة الجديدة لتنمية القارة الإفريقية، "النيباد حالة دولة الجزائر، **مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية**، المجلد 3، العدد1، جانفي 2019، ص ص30-31.

المحور الثاني: حوكمة التنمية في إفريقيا بين المبادرات والتحديات

تقتضي دراسة موضوع حوكمة التنمية في إفريقيا ضرورة الوقوف على واقع التنمية انطلاقا من محاولات تنفيذ العديد من المبادرات، ثم تبيان مختلف التحديات التي تواجهها.

أولا: أهم مبادرات تحقيق الحوكمة في افريقيا

1-خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

تنص الخطة الموسومة بـ: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" على أن "كل بلد يواجه تحديات خاصة في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة"، مؤكدة أن البلدان التي تشهد نزاعات أو في مرحلة ما بعد النزاع تستحق اهتماما خاصا، وتدعو الخطة إلى[1]:

- مضاعفة الجهود من أجل تسوية النزاعات أو منع نشوبها بوسائل متنوعة، منها اشراك المرأة في عمليات بناء السلام وإرساء دعائم الدولة، وتشير إلى قضية الاحتلال تحديدا.
- القضاء على الفقر والحد من كل أشكال العنف وتحقيق المساواة بين الجنسين.
- المساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل للجميع والاحترام الكامل لحقوق الإنسان

تشير خطة التنمية أنه بحلول عام 2050 ستصبح القارة الإفريقية أبرز محركات الاستهلاك العالمي. ومن المتوقع زيادة الرقعة الحضرية بمعدل نمو قدره 3%، مما يعني إجمالًا تراجع أهمية المناطق الريفية مقارنة بالحضرية بالنسبة لحياة الأفارقة في المستقبل.

2-مبادرة النيباد:

مبادرة النيباد عبارة عن مبادرة تجمع بين بلدان القارة الإفريقية، وبينها وبين بقية العالم من أجل تحقيق التنمية. وتهدف إلى وضع البلدان الافريقية على طريق النمو المستمر والتنمية ووقف التهميش الممارس ضد افريقيا في عملية العولمة الرقي بوحدة كاملة ومفيدة في الاقتصاد العالمي، وتعزيز دور المرأة والوعي السياسي لدى الشعوب الافريقية.

---

[1] الحوكمة والتحولات المؤسسية في البلدان العربية التي تشهد نزاعات، **تقرير الحوكمة في البلدان العربية**، العدد 2، الأمم المتحدة، بيروت، 2016، ص ص16-17

وقد تضاعف الاهتمام بمفهوم الحوكمة، وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية. [1] حيث كان الهدف من مبادرة النيباد النهوض بالقارة وإخراجها من دائرة التهميش ومن أجل تحسين الظروف المعيشية للمواطن عن طريق تبني مقاربة الحكم الراشد وإصلاح الوضع الراهن.

3-الأجندة الافريقية 2063:

تعبر الأجندة الإفريقية 2063عن خطة افريقية أصيلة للتنمية والتحول الذاتي من خلال تسخير المزايا التي تزخر بها القارة؛ فهي مختلفة تماما عن مبادرة النيباد التي كان الاعتماد فيها على الشراكة الغربية والمنظمات والمؤسسات الدولية، زيادة على ذلك فالأجندة هي بمثابة رؤية او استراتيجية للمستقبل البعيد.

تركز الأجندة على ازدهار افريقيا بالاعتماد على المشاركة والتنمية المستدامة: تكامل القارة والوحدة السياسية اعتمادا على الحكم الرشيد والديمقراطية، احترام حقوق الانسان، العدالة، سيادة القانون، افريقيا السلمية والأمن، بناء افريقيا ذات هوية ثقافية قوية باعتماد التراث المشترك والقيم والأخلاق، تركيز افريقيا على التنمية في الأفراد، ورفع قدرات النساء والشباب وجعل افريقيا شريك عالمي موحد ومؤثر قوي.

تعمل الأجندة على ثلاثة مستويات؛ المدى القصير: ما يمكن تحقيقه خلال 10 سنوات. المدى المتوسط: الخطط التي تحتاج ما بين 10 و25 سنة. والمدى الطويل: البرامج التي تواجهها تحديات كبرى. تستغرق ما بين 25 و50 سنة. [2]

---

[1] سليمة بن سين، **مرجع سابق**، ص183.

[2] صالح وشنان، **مبادرات التنمية في إفريقيا:** نموذج "نيباد"، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس ، الرباط، ص ص5-6.

ثانيا: تحديات تحقيق حوكمة التنمية في افريقيا:

الجهود التنموية الأفريقية لم تحقق الطموح المنشود وتحول اقتصاداتها إلى قطاعات صناعية ذات إنتاجية عالية، فضلا عن عدم انعكاس تلك الإنجازات على تحقيق الأمن والاستقرار في القارة. وذلك نتيجة للتحديات التي واجهتها خلال السنوات الأخيرة.

1-التحديات السياسية:

لا تزال الصراعات وصعوبة احتوائها على نحو سريع من أهم معوقات التنمية وتطرح جدلية الأمن والتنمية، هل تحقيق الأمن أولا أم تحقيق التنمية أولا؟ كما تعكس هذه الصراعات الاختلالات التي تعانيها سياسات معالجة الظواهر الأمنية في القارة الإفريقية التي لا تركز على العوامل والأسباب الحقيقية. وامتدادا لذلك تبرز مشكلة الحكم الرشيد في إفريقيا، وفشل تطبيق مبادئ الديمقراطية الحقة في العديد من دول القارة. ويرتبط ذلك بانتشار الفساد، حيث تحتل الدول الإفريقية قمة مؤشرات الفساد.

2-التحديات الاقتصادية:

يمكن إجمال التحديات الاقتصادية التي تواجه حوكمة التنمية في إفريقيا في التجارة غير المتوازنة بين القارة والعالم الخارجي، والتي تؤثر بشكل ملحوظ في مكتسبات التنمية ومدى انعكاسها على المجتمعات الإفريقية. فالعديد من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء تعتمد على تصدير الموارد الطبيعية والسلع الأولية. وكذلك المساهمة الخارجية غير كافية والمشروعات التي شملتها النيباد بحاجة إلى تمويل كبير خاصة البنية التحتية الطاقة، الصحة، الزراعة والمياه. أضف إلى ذلك أزمة الديون وأزمة البطالة؛ حيث بلغت نسبة البطالة30% تقريبا في افريقيا وهي الأكبر في العالم. كما أن عدم دقة ووضوح مسارات التنمية التي تبنتها القارة الإفريقية خلال الفترة الماضية، كان له تأثير في خلق بعض التجمعات والكيانات الإقليمية التي لا تحقق تكاملا متكافئا على مستوى القارة، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA).

3-التحديات الأمنية:

تتمثل التحديات الأمنية التي تعترض عملية تفعيل حوكمة التنمية في إفريقيا في التحول في العنف؛ فمنذ عام 2010 زادت نسبة العنف في القارة، غير أنه لم يعد كما كان

في العقود السابقة متمثلا في الحروب بين بعض الدول، لكنه تغيّر وأصبح على مستوى الفاعلين المسلحين من غير الدول، حيث أن غالبية النزاعات المسلحة تقع بشكل متزايد في منطقة تمتد عبر نيجيريا ومالي وجنوب السودان والصومال إلى الكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى وبوروندي في الجنوب.

4-التحديات الاجتماعية:

من أبرز التحديات الاجتماعية التي اعترضت حوكمة التنمية في القارة الإفريقية ارتفاع نسب الفقر التي تعد أحد الأسباب الرئيسة للهجرة خارج الحدود؛ ففي عام 2018 تم تسجيل 3.7 مليون لاجئ نتيجة الصراعات والضغوط البيئية. كما أن هشاشة المنافسة بين النخب ضاعفت من وتيرة العنف والتطرف العنيف والشغب والاحتجاجات. كما أن الكوارث الطبيعية وانتشار الأمراض المعدية مثل فيرس إيبولا، الذي أدى انتشاره في دول غرب إفريقيا إلى تراجع مستويات النمو وتزايد معدلات الفقر في هذه الدول، لتبتعد كثيرا عن المؤشرات الدولية المتوقعة للنمو خلال عامي 2014 و2015. إلى جانب عدم قدرة ما يقرب من 300 مليون إفريقي على الوصول إلى المياه الصالحة للشرب عام 2013 وانتشار البطالة نتيجة لعدم الربط بين التعليم وسوق العمل حيث لا تقل النسبة عن 60% من العاطلين عن العمل من الشباب في إفريقيا.

5-التحديات الثقافية:

من بين التحديات الثقافية التي تواجه حوكمة التنمية في القارة الإفريقية هي أن أغلبية التجارب في هذه القارة ذات طابع سياسي تقليدي، ومثال ذلك أن التكوينات الاجتماعية والثقافية والتقليدية تقوم على السلطة الأبوية لا توجد فيها مساحة للديمقراطية الحرية، النقد والمحاسبة. وهذه الأخيرة من أسس النظم الحديثة والرشيدة". [1] الفجوة التكنولوجية الكبيرة بين القارة الإفريقية والعالم، وذلك بسبب محدودية الإمكانيات وضعف القدرة على تحمل التكاليف. كما أن أكثر سكان الحضر في إفريقيا يعيشون في أحياء فقيرة.

---

[1] المؤتمر الاقتصادي الإفريقي: الحكم الرشيد أساس التنمية، **مرجع سابق.**

ومن المتوقع أن يصل إلى ثلاثة أضعاف الحجم الحالي بحلول عام 2050، مما يدل على أن الزيادة السكانية لا ترتبط إلا بشكل جزئي بالثروة. [1] وقد أدى عدم توافر التكنولوجيا المتقدمة، إلى عدم القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي، والذي قدر عام 1998 بنحو 5% فقط من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى الدول النامية [2]

6-التحديات الخارجية:

يمكن إجمال التحديات التي تواجه عملية تفعيل حوكمة التنمية في إفريقيا فيما يلي:

- طبيعة علاقة الدول الأفريقية بالقوى الخارجية، وفي مقدمتها مسألة المساعدات الخارجية وأزمة الديون؛ التي أصبحت مشروطة بالتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان.
- التنافس الدولي على الثروات الطبيعية بالقارة، خاصة الصين والولايات المتحدة الأميركية.
- التبعية للخارج، ودليل ذلك المشروطية الاقتصادية التي اقترنت فيما بعد بالمشروطية السياسية التي تتطلب تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان كشروط للحصول على المساعدات والقروض.

المحور الثالث: مرتكزات ومعايير تفعيل حوكمة التنمية في افريقيا

تعددت آليات تفعيل حوكمة التنمية في القارة الإفريقية واحتوت في مضامينها مرتكزات ومعايير تحقيق ذلك، ومن أبرزها ما يلي:

أولا: مرتكزات تفعيل حوكمة التنمية في إفريقيا:

تتنوع مرتكزات تفعيل حوكمة التنمية بين الدولية والوطنية، وهي كالتالي:

1- التعاون الأوروبي الإفريقي: يركز التعاون الأوروبي الإفريقي على تحقيق النمو الاقتصادي والسلام والأمن والتنمية البشرية لأسباب جغرافية وتاريخية وأفضلية مناطق شمال إفريقيا والقرن الإفريقي للأنشطة الاقتصادية الأوروبية التي تضاعفت خلال العقد الماضي

---

(1) أحمد عبدالعليم، القارة الصاعدة: رؤية مستقبلية لفرص وتحديات التنمية في أفريقيا 2030، الإثنين، 07 يناير، 2019، أنظر الرابط: https://bit.ly/3opMW6g

(2) تنمية اقتصادية، المشكلات التنموية في أفريقيا، 2021/1/3، أنظر الرابط: https://bit.ly/2Miwlin

بشكل كبير، حتى بلغت القيمة الاستثمارية الإجمالية لها حوالي 40 مليار دولار في عام 2016. وتنوّع طبيعة المؤسسات الأوروبية، ما بين مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم إلى مؤسسات وشركات كبيرة الحجم.

كما تضاعف الدور الأمني لأوروبا خلال السنوات القليلة الماضية عبر نشر المزيد من القوات، وتقديم تدريب محدد بهدف تحسين السيطرة على طرق الهجرة والاتجار بالبشر سواء عن طريق البر أو البحر. بجانب الدور الحكومي وعبر الوكالات الحكومية في التنمية البشرية في مجالات مختلفة مثل الصحة والتعليم، فإن هناك دورًا آخر لمنظمات المجتمع المدني الأوروبي، حيث إن التنمية البشرية كانت دائمًا مجالًا أساسيًّا للمشاركة بين أوروبا والدول الإفريقية، وقد زاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة لمعالجة حركة الهجرة الإفريقية باتجاه القارة الأوروبية.

2- نهج الابتكار الشامل الجديد: يهدف هذا النهج إلى:

- تعزيز الحوار الاجتماعي في افريقيا وفقا لمنظمة العمل الدولية.
- التركيز على الابتكار القاعدي والاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة. [1]
- تقاسم المعلومات بين المشاركين؛ وهذا يعزز من الشفافية، وله أثر ناجع على نوعية القرارات المتخذة، فضلا عن تحسين الفهم المشترك والثقة المتبادلة بين المشاركين.
- تعزيز عملية الحوار الاجتماعي كآلية تشاورية تسمح للحكومات بسماع آراء سائر المشاركين بشأن قضايا السياسة العامة وبتعديل او استكمال هذه السياسة لحل القضايا المثارة والاتخاذ المشترك للقرارات.
- تعزيز تقاليد السلام الاجتماعي والاستجابات لتحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- التفعيل الجدي والناجع لآليات الحكم الراشد لإصلاح مختلف الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لخلق الأرضية المناسبة لإقرار حقوق الإنسان والحريات وتحقيق التنمية الشاملة.

---

[1] رؤيتنا: طاقات وابتكار، ومنطقتنا استقرار وعدل وازدهار، **تقرير الإسكوا السنوي 2019**، نحو المزيد من المساواة الأمم المتحدة 2020، ص27.

– ضرورة العمل الجاد على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لأداء وظائفها.

– ادماج مختلف الطوائف في العملية السياسية.

– إقرار مبدأ المواطنة لتوليد الهوية المشتركة، وتوليد الشعور المشترك بالانتماء.

– إقرار مبدأ الشرعية الشعبية بتجسيد هامش الحريات العامة[1]

– توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقية القوانين وتنفيذها، وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من الحكومات، والسلطات الرقابية والقطاع الخاص، والفاعلين الآخرين من أصحاب الخبرة، بما فيهم الباحثين والأكاديميين ومراكز البحث. [2]

– حماية حقوق الأقلية والمساواة بين الشركاء.

– تعزيز القدرة التنافسية، والحفاظ على الثقة بين الأطراف. والتأكد من عدم استغلال الأموال، والتأكد من السعي لتعظيم الأرباح.

– استخدام رأس المال الطبيعي كملاذ لخلق الثروة والاستثمارات، سيسمح باتخاذ إجراءات من أجل تحقيق خطة الأمم المتحدة لعام 2030 بشأن التنمية المستدامة وأهدافها، وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي 2063 من خلال المساهمة المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

–توفر الإرادة السياسية من قبل الحكام والشعوب الافريقية.

3– مقاربة التحول الهيكلي: تعتمد هذه المقاربة على مجموعة من الآليات، وهي:

– إن التحول الهيكلي أمر لا غنى عنه بالنسبة للبلدان الأفريقية من أجل الحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. [3] فاللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعتمد على تغيير

---

[1] آمال مجناح، الحكم الراشد وإشكالية البناء الديمقراطي في إفريقيا، **أطروحة دكتوراه الطور الثالث** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : الحوكمة والتنمية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019/2018، ص 264–266.

[2] محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها ، **المؤتمر العلمي الدولي** : عولمة الإدارة في عصر المعرفة (15–17 ديسمبر 2012) جامعة الجنان، طربلس–لبنان، ص28.

[3] المؤتمر الاقتصادي الأفريقي: الحكم الرشيد أساس التنمية، **مرجع سابق.**

اقتصاديات الدول الأفريقية، من الاعتماد على الزراعة وتصدير الموارد، إلى اقتصاديات تعتمد على الصناعة والخدمات.

– تعزيز المناخ الاستثماري العام من خلال تسهيل حركة رؤوس الأموال، رفع درجة التنافس في اجتذاب الاستثمارات، تعميق سوق رأس المال.[1]

– تمكين المرأة؛ حيث لا تزال أكثر من 11 دولة عاجزة عن ضمان المساواة للمرأة ومشاركتها في الاقتصاد نتيجة النقص في فرص التعليم.

4– تشجيع قيام تكتلات اقتصادية بين دول أفريقيا: تعتمد هذه الآلية على:

– تكثيف التكامل الإقليمي لمواجهة آثار الأزمة العالمية، لتمكين إفريقيا من النهوض واللحاق بدول العالم المتقدمة من خلال إعطاء الفرصة للجيل الجديد من الشباب المتعلم لتولي المسؤولية خصوصا الفئة التي تتمتع بقدر كبير من الوعي والطموح. [2]

– تحديث الأطر التنظيمية الوطنية والإقليمية التي توجه الاستثمار المؤسساتي في إفريقيا. كما يجب تطوير المنتجات المالية الجديدة من أجل إعطاء مالكي الأصول القدرة على تخصيص رؤوس الأموال بشكل مباشر لمشاريع البنية التحتية وتشجيع التكامل الإقليمي [3]

ثانيا: معايير تفعيل حوكمة التنمية في إفريقيا:

---

[1] أسعد احمد البنوان، **حوكمة الشركات:** اتحاد الشركات الاستثمارية، مكتبة الآفاق، سبتمبر 2011 ص ص64–65.

[2] إسماعيل محمد علي ، أين الدول الأفريقية من الديمقراطية والحكم الرشيد؟ الأربعاء 8 يوليو 2020 15:08 **مجلة INDEPENDENTعربية**، أنظر الرابط:https://bit.ly/36roFGW

[3] إبراهيم أساني ماياكي، تحديات التنمية في إفريقيا، 05 نوفمبر 2017، متاح على الموقع: https://bit.ly/3t7yoM1

انطلاقا من الأهداف الإنمائية للألفية التي تؤكد على الالتزام العالمي بالحد من الفقر وإيجاد الفرص المواتية لعملية التنمية من جهة، وإعلان الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لسنة 2005 بأن الديمقراطية قيمة عالمية تهدف إلى تحقيق الأمن والتنمية الشاملة من جهة ثانية، فإن ضمان النجاح في تحقيق حوكمة التنمية في القارة الإفريقية يتطلب ضرورة تفعيل هذه العملية انطلاقا من العمل بمعايير الحوكمة في العمل التنموي. وفيما يلي سيتم إدراج أبرزها.

1- على المستوى السياسي والإداري: اعتبار أن الديمقراطية ضرورية لعملية التنمية ولها ارتباط قوى بها فإن نوعية الحكم وفعالية الحكومة ونوعية الجهاز البيروقراطي والمجتمع الاقتصادي ونوعية القضاء ستبين مدى التوجه نحو تحقيق التنمية من عدمها. ومنه فإن الحكم الرشيد هو سبيل تحقيق التنمية على المدى الطويل من خلال التركيز على المصداقية والشفافية والتنافسية.

2- على المستوى الاقتصادي والاجتماعي: يجب ربط بين التنمية والرفاه الاجتماعي من خلال توفير الحاجيات والخدمات الإنسانية الأساسية في مجالات الصحة، التعليم والسكن والدخل الفردي، والقضاء على الفقر والبطالة وتحقيق المساواة بين الجنسين بدءا من تكافؤ الفرص في التعليم وسوق العمل وصولا إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية، والقضاء على كل أنواع التهميش والعنف الاجتماعي الأمر الذي يقلص الفجوة بين الأفراد ويعزز الثقة والتسامح الاجتماعي بما يؤدي إلى تحقيق التنمية.

3- إدراك كل دولة لنوعية الديمقراطية الملاءمة للتنمية: وهنا يجب على كل دولة في إفريقيا صياغة خطة تنموية تستوعب خصوصية نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحضاري، وفي إطار المشاركة الفعالة والمؤثرة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات التنموية. وانشاء الشراكات الجديدة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. [1]

---

[1] ماسيمو توماسولي، **الديمقراطية والتنمية: دور الأمم المتحدة**، الأمم المتحدة- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخاب، 2013، ص ص 19-27.

الخاتمة:

يرتبط تنفيذ الأهداف الإنمائية بالسياق والظروف التي تعيش فيه الدول الإفريقية، ومن ثم لابد من تعديل وتحسين بيئة التنمية أولا قبل البدء في تنفيذ أهدافها، فتركيز أهداف الألفية على تخفيض نسب الفقر على سبيل المثال دون الاهتمام بالعوامل المساعدة على إنجاز هذا الهدف يجعل تنفيذ وانعكاس عوائد هذا الهدف على المجتمعات من الأمور الصعبةجدا

مسارات التنمية التي تتبناها البلدان الإفريقية مليئة بالتحديات المتنوعة، ولكنها مليئة بالفرص المتاحة التي يجب أن يتم استغلالها بالشكل الأمثل، لكن لن يتأت ذلك إلا بوعي حقيقي من القيادات الإفريقية والجهات الفاعلة بها. أضف إلى ذلك دور الشركاء الخارجيين، سواء الدول أو المنظمات والشركات الدولية.

إن حوكمة التنمية في افريقيا تختلف من دولة لأخرى باختلاف أدوار أصحاب المصلحة فيما يتعلق بطبيعة السياسات المتبعة والنظم الإدارية القائمة، ومدى توافر الفرصة للمساهمين الأجانب لامتلاك الحصص في الشركات. ومنه فتجسيد الحكم الرشيد يعد الميزة الأساسية التي تضمن تخطيط وتنفيذ التنمية.

لتفعيل حوكمة التنمية في القارة الإفريقية يجب الاستناد الدائم لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وما يرتبط بها من أهمية تمكين الأفراد من ممارسة دورهم فيما يتعلق بالمشاركة الفعالة في صنع الخطط التنموية واتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة.

قائمة المراجع:

- **الكتب:**

- إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع ، مصر، 2001.

- أسعد احمد البنوان، **حوكمة الشركات:** اتحاد الشركات الاستثمارية، مكتبة الآفاق ، سبتمبر 2011.

- ماسيمو توماسولي، **الديمقراطية والتنمية: دور الأمم المتحدة**، الأمم المتحدة– المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخاب، 2013.

- **المقالات:**

- أحمد نصير، يونس زين، الحكم الراشد ضمن توجهات المبادرة الجديدة لتنمية القارة الإفريقية، "النيباد حالة دولة الجزائر، **مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية**، المجلد 3، العدد1، جانفي 2019.

- يوسف بن يزة، فيصل خميلة، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل الحوكمة على المستوى المحلي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة أم البواقي، مجلد 6، العدد1، جوان 2019.

- سليمة بن سين، الحوكمة... دراسة في المفهوم، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 10، جانفي 2015، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

- إسماعيل محمد علي ، أين الدول الأفريقية من الديمقراطية والحكم الرشيد؟ الأربعاء 8 يوليو 2020 15:08 **مجلة INDEPENDENTعربية**، متاح على الموقع: https://bit.ly/36roFGW

- صالح وشنان، **مبادرات التنمية في إفريقيا:** نموذج "نيباد"، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس ، الرباط.

- **التقارير:**

- الحوكمة والتحولات المؤسسية في البلدان العربية التي تشهد نزاعات، **تقرير الحوكمة في البلدان العربية**، العدد 2، الأمم المتحدة، بيروت، 2016.

- رؤيتنا: طاقات وابتكار، ومنطقتنا استقرار وعدل وازدهار، **تقرير الإسكوا السنوي 2019**، نحو المزيد من المساواة الأمم المتحدة 2020.

- **الأوراق العلمية:**

- محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها ، **المؤتمر العلمي الدولي** : عولمة الإدارة في عصر المعرفة (15-17 ديسمبر 2012) جامعة الجنان، طربلس-لبنان.

- **الدراسات غير المنشورة:**

- آمال مجناح، الحكم الراشد وإشكالية البناء الديمقراطي في إفريقيا، **أطروحة دكتوراه الطور الثالث** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : الحوكمة والتنمية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2019/2018.

- **مواقع الانترنت:**

- إبراهيم أساني ماياكي، تحديات التنمية في إفريقيا، 05 نوفمبر 2017، أنظر الرابط: https://bit.ly/3t7yoM1

- أحمد عبد العليم، القارة الصاعدة: رؤية مستقبلية لفرص وتحديات التنمية في أفريقيا 2030، الإثنين، 07 يناير، 2019، أنظر الرابط: https://bit.ly/3opMW6g

- المؤتمر الاقتصادي الإفريقي: الحكم الرشيد أساس التنمية، 5-12-2017، الجزيرة، أنظر الرابط: https://bit.ly/3pvcq3n

- تنمية اقتصادية، المشكلات التنموية في أفريقيا، 2021/1/3، أنظر الرابط: https://bit.ly/2Miwlin

التحول الرقمي ودوره في تحسين نظم الحوكمة لتعزيز التنمية المستدامة في افريقيا

Digital transformation and its role in improving governance systems to promote sustainable development in Africa

1-عويسي وردة

- جامعة باجي مختار عنابة –الجزائر-.

- wardaaouissi.doctorat@yahoo.fr.

2-والي مريم.

- جامعة باجي مختار عنابة –الجزائر-

Meriem_ouali@live.fr.

ملخص:

إن اعتماد التكنولوجيا في سياق التحول الرقمي يمكن أن يحدث تحولا في تحسين الحكم وأداء الحوكمة، إذ لديها القدرة على تعزيز كفاءة الحكومة والشفافية والاستجابة وكذلك ثقة المواطن وتقديم الخدمات، نظرا أن تعميم التكنولوجيات سيؤدي إلى تغيير جذري وتوفير الأسس للاقتصاد الرقمي.

ووفقا لمؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية التابع لألمم المتحدة فإن إفريقيا متأخرة مقارنة بمناطق أخرى، على الرغم من ارتفاع متوسط الدرجات في أفريقيا من 0.26 في عام 2014 إلى 0.39 في عام 2020، مما يستدعي وضع سياسات واستراتيجيات ومعايير لتسهيل نشر خدمات الإدارة الرقمية في سياق تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي– الحوكمة– الحكومة الالكترونية– التنمية المسة– التكنولوجيا.

ABSTRACT:

The adoption of technology in the context of digital transformation can transform governance and performance, as it has the potential to improve the efficiency, transparency and responsiveness of governments, as well as citizen trust and service delivery, as the diffusion of technology will radically change and lay the foundation for the digital economy. According to the United Nations e-Government Development Index, Africa is lagging behind other regions, although Africa's average score has increased from 0.26 in 2014 to 0.39 in 2020, requiring policies, strategies and standards to facilitate the diffusion of digital management services in the context of sustainable development.

Keywords: Digital transformation -Governance- electronic government- sustainable development- Technology.

مقدمـــة:

مع التغيرات التقنية والتقدم التكنولوجي المتسارع، وفي ظل الأزمة الصحية الحالية وآثارها السلبية على جميع المستويات " جائحة كوفيد 19"، أصبح التوجه نحو الرقمنة أمرا حتميا كأسلوب لاستمرار الحياة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، إذ أصبح من الضروري التوجه نحو الإدارة الالكترونية بمختلف جوانبها: تجارة الكترونية، حكومة الكترونية، تعليم الكتروني...الخ، وهي نتاج مجهودات بشرية ساعية للرقي والتقدم لمواكبة التطورات العلمية وتسهيل الحياة اليومية؛

وتعد الحكومة الفعالة حجر الزاوية في الحد من الفقر والنمو الشامل، لذا سعت العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم من بينها أفريقيا بتحسين استيعابها لتحول الرقمي للحكومات بهدف تحسين فعالية الحكومة. فمواكبة التحول الرقمي والتوجه نحو تفعيل الحوكمة الالكترونية للاستفادة من مميزاتها من خلال الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة نظرا لمدى أهمية وفاعلية الحكومة الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة:

ومن خلال ماسبق تتضح إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي؟

- **ما مدى مساهمة التحول الرقمي في تحسين فاعلية نظم الحوكمة في افريقيا لتحقيق التنمية المستدامة ؟**

الأسئلة الفرعية:

تتفرع عن إشكالية الدراسة عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

- ماهو دور التحول الرقمي في تحسين الحوكمة الالكترونية ؟
- ماهي أهم اليات ارساء التحول الرقمي في افريقيا؟
- ما واقع مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في افريقيا؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أهمية التحول الرقمي الذي يسعى له الاتحاد الافريقي، إذ أصبح ضروريا تطبيق استراتيجيات تساعد على تطبيق الحوكمة الالكترونية والاستفادة من مميزاتها، كون الحوكمة الالكترونية أداة رقابية مهمة على عمل الإدارة وتحسين أدائها، والمساهمة في بناء الشفافية بينها وبين أفراد ومؤسسات المجتمع.

المنهج المستخدم: للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لوصف ظاهرة الدراسة والإلمام بكل جوانبها النظرية وتحليل الإحصائيات والمؤشرات الدالة في موضوع الدراسة.

خطة البحث:

للإجابة على ماسبق تم صياغة الخطة في محورين رئسيين:

المحور الأول: التحول الرقمي والحوكمة الالكترونية

- مفهوم وأهمية التحول الرقمي.
- مفهوم وفوائد الحوكمة الالكترونية.
- التحول الرقمي للحكومة.

المحور الثاني:الرقمنة وواقع الحوكمة الالكترونية في افريقيا بين الواقع والتحديات

- أهداف وركائز مشروع استراتجية التحول الرقمي في افريفيا (2020-2030).
- تقييم مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في افريقيا وفق نموذج الامم المتحدة.

المحور الأول: التحول الرقمي والحوكمة الالكترونية

توفر الرقمنة فرصا جديدة لتحسين الإدارة العامة وتعزيز الاقتصاد من خلال دمج التكنولوجيات الرقمية في العمليات الحكومية، بهدف تحسين الكفاءة الحكومية والشفافية والاستجابة والفعالية وتقديم الخدمات، كما يتم اعتماد التكنولوجيات الرقمية لدعم جهود الحكومة لبناء الاقتصاد وحمايته.

أولا: مفهوم وأهمية التحول الرقمي

1.1 مفهوم التحول الرقمي

يقصد بالتحول الرقمي بأنه" الاستثمار في الفكر وتغيير السلوك لإحداث تحول جذري في طريقة العمل، عن طريق الاستفادة من التطور التقني الكبير الحاصل لخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل"[1]. ويعرف أيضا بأنه" توظيف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المؤسسات والهيئات سواء الحكومية أو الخاصة (مثل شبكات المعلومات العريضة وشبكة

[1] - المنصة الوطنية الموحدة، التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية، على الموقع الرسمي: http://my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/digitaltransformation.20/01/2021 .22:20

الانترنت وأساليب الاتصال عبر الهاتف الجوال)، والتي لها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية، بهدف تطوير الأداء المؤسسي والخدمات وتحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الفاعلية والانتاجية، مما يخدم سير العمل داخل المؤسسة في كافة أقسامها، إضافة لتعاملها مع العملاء والجمهور لتحسين الخدمات وتسهيل الحصول عليها مما يضمن توفير الجهد والوقت في أن واحد". كذلك تجدر الأشارة إلى أنه مشروع حكومي يشمل كافة خدمات المؤسسات والقطاعات المختلفة في الدولة، من خلال تحويل الخدمات الاساسية المرتبطة بخدمة الأفراد، المؤسسات، الاستثمارات المختلفة، من شكلها التقليدي إلى شكلها الالكتروني الذكي بالاعتماد على التقنيات الحديثة والمتطورة[1].

2.1 أهمية التحول الرقمي

تكمن أهمية التحول الرقمي في تحقيق العديد من الجوانب الايجابية الأتية[2]:

- تحسين كفاءة المعاملات والخدمات الحكومية عن طريق الأدوات الرقمية وكذلك تحسين اتخاد القرارات.
- تعزيز الشفافية وثقة المواطنين في مؤسساتهم الحكومية، من خلال تسهيل تبادل المعلومات وبالتالي إتاحة فرص متساوية للمواطنين.
- خلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيدا عن الطرق التقليدية، فضلا عن التوسع والانتشار على نطاق أوسع.
- القضاء على الفساد وترشيد النفقات وتقليل مدة الاجراءات الحكومية، مع وجود بيئة معلوماتية تتسم بالكفاءة والفاعلية.

ثانيا: مفهوم وفوائد الحوكمة الالكترونية

إن الحوكمة الإلكترونية باعتبارها منهاج عمل لتحقيق التنمية المستدامة قائم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات الحكومية، مما تتيح للحكومات الفرص من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وبمأن البعد التكنولوجي أو التقني أحد ابعاد

---

[1] - عبد الفتاح أحمد نصر الله، هيثم ابراهيم المصدر، دور التحول الرقمي في تحسين الخدمات الحكومية في فلسطين، مداخلة في المؤتمر الدولي في تكنولوجيا المعلومات والأعمال(ICITB2020)، ص.ص 5-6. بتصرف.

[2] - نفس المرجع، ص.ص 6-7. بتصرف

التنمية المستدامة، لذا نجد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب دورا هاما في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، من خلال سد الفجوة الرقمية وتطوير المجتمعات المعرفية وكذلك الابتكار العلمي والتكنولوجي في مجالات شتى، حيث أن تطبيق الحوكمة الالكترونية سيساعد على تحقيق متطلبات التنمية بأسرع وقت واقل جهد وتحسين رفاهية مواطنيها، نظرا أن الغاية منها دعوة جميع أصحاب المصلحة للتعاون في توليد قيمة عامة والمساهمة في المجتمع والصالح العام.

1.2 مفهوم الحوكمة الالكترونية

الحوكمة الالكترونية هي " الابتكار المستمر في تقديم الخدمات والمشاركة العامة، من خلال تحويل العلاقات الخارجية والداخلية باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وخاصة الانترنت".[1] وتعرف أيضا على أنها " نظام الكتروني يعمل على تسهيل وتحسين الشفافية، توفير معلومات سريعة ونشرها إلكترونيا، وتحسين الكفاءة الإدارية والخدمات العامة في جميع أنشطة الشركة"؛

كما يمكن تعريفها على أنها " حصول المساهمين ومختلف أصحاب المصالح على حقوقهم، وممارسة واجباتهم بوسائل إلكترونية، من أجل إضفاء مزيد من الفعالية، والسرعة، والشفافية، على أداء أنشطة الإدارة الحكومية، ونشر المعلومات للعموم والمؤسسات الأخرى.[2]

إن تعريف الحوكمة الالكترونية " تعدى مجرد الربط الشبكي بين الحكومة والحكومة، أو استخدام الحكومات لتقنية المعلومات والاتصالات لتوفير المعلومات والخدمات للجمهور إلى تعريف يشمل دور الحكومة في تعزيز المساواة والاجتماعية"[3].

---

[1] -United Nation, E. Government, Depertment of economic and Social affairs, 2016,p 143.

[2] - أبو بكر سالم، محمد بن ذهبية، صلاح الدين قدري، دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق استدامة الشركة– دراسة تحليلية، مجلة العلوم الانسانية، العدد8/ الجزء 2، ديسمبر 2017، ص 262.

[3]- La comité des ministres du conseil de l'Europe : La Gouvernance Electronique, Edition du conseil de l'Europe,15/12/2004, p 10

2.2 فوائد الحوكمة الالكترونية

إن الاعتماد على الحوكمة الالكترونية من شأنها أن تساعد على توسيع مجالات المشاركة في الاقتصاد القائم على المعرفة، من أجل زيادة الشفافية والفعالية من قبل الدولة من خلال خدمات إلكترونية متكاملة ومستمرة لتعزيز الاستدامة، ومن فوائد الحوكمة الالكترونية مايلي[1]:

- التحول من حوكمة ومؤسسات مغلقة إلى مؤسسات منفتحة ذات أداء عالي؛
- زيادة التواصل بين المجتمع والمؤسسات؛
- القدرة على توفير المعلومات بمصداقية أكبر؛
- تخفيض الإنفاق وترشيده بكفاءة؛
- توفير الخدمات آليا كسبا للوقت والجهد وحسن سير العمل ونشر للثقافة ومكافحة الفساد؛
- إشراك المواطنين أو العملاء في عملية اتخاذ القرار.

ثالثا: التحول الرقمي للحكومة

تجدر الاشارة أن التحول الرقمي للحكومة يعنى كعملية تحويل نماذج الحوكمة وتفاعل الآليات بين الحكومة والمجتمع وصنع سياسات حكومية ابتكارية إلى جانب منظمات وخدمات وبرامج من خلال الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية.

1.3 قدرات واساسيات التحول الرقمي للحكومة

تثمتل القدرات الأساسية لتحول الرقمي الحكومي فيمايلي[2]:

- يركز التحول الرقمي للحكومة بصفة أساسية على تحول الحوكمة والتغيير الثقافي لدعم رؤية واستراتيجية التنمية الوطنية الشاملة للدولة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- يتطلب التحول الحكومي الرقمي نهجا كليا قائما على القيمة ومؤسسيا على جميع مستويات الحكومة والمجتمع من خلال التركيز على:
  - الالتزام بتحليل الوضع لتقييم ثغرات قدرات التحول الرقمي والفرص.
  - توضيح الرؤية المشتركة للتحول الحكومي وكيفية الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتحقيق الأهداف المجتمعية.

---

[1] - أبو بكر سالم، محمد بن ذهبية، صلاح الدين قدري، مرجع سبق ذكره، ص 264.

[2] - الأمم المتحدة نيويورك، مسح الحكومة الإلكترونية 2020، الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة، ص 36- ص 197.

- ابتكار استراتيجية وخريطة طريق لتنفيذ الحكومة الرقمية تكون فيها الأركان الأساسية محددة.
- وضع آليات المراقبة والتقييم في مكان لجمع التغذية الراجعة التي يجب أن تستخدم في تحليل الوضع وإستراتيجية التنمية والتنفيذ.

- ينبغي أن يهدف التحول الحكومي الرقمي إلى تعزيز الإدماج الرقمي وضمان أن يتمكن جميع الأشخاص بما في ذلك المجموعات الضعيفة، من الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة لتحسين رفاهيتهم.

2.3 متطلبات التحول الرقمي لتحسين الخدمات الحكومية

من أهم متطلبات التحول الرقمي لتحسين الخدمات الحكومية وفاعلية الحوكمة الالكترونية نذكر[1]:

- توافر النظم المعلوماتية والكوادر المؤهلة والاستعدادات التنظيمية والمؤسسية داخل الحكومة.
- يتطلب التحول إلى الحكومة الرقمية تغيرا جدريا يبدأ من الادارة العليا باتباع منهج رقمي.
- تطوير البنية التحتية التكنولوجيا وتحسين جودة وسرعة خدمات الانترنت، فضلا عن تعزيز انتشار الحاسب الألي من أجل تسريع التحول الرقمي، مما يساهم في إجراء المعاملات الحكومية بسرعة وجودة عالية، حيث يعد عنصرا مهم للنمو الاقتصادي.
- إصدار لوائح قوية وفعالة فيما يخص تحديد الهوية الرقمية، حماية البيانات والأمن الإلكتروني، للحد من الاحتيال وتعزيز الثقة والمشاركة من قبل المواطنين والشركات.
- إعداد برنامج توعية شامل ومتدرج يتناسب مع كافة المستويات الادارية للحد من تداعيات عدم استجابة بعض الموظفين والمسؤولين الحكوميين.

المحور الثاني: الرقمنة وواقع الحوكمة الالكترونية في افريقيا يبن الواقع والتحديات

تعهدت مفوضية الاتحاد الأفريقي بوضع استراتيجية شاملة للتحول الرقمي بإفريقيا بالتعاون مع مختلف الهيئات الدولية والمحلية من أجل محو الفجوة الرقمية، من خلال استغلال التكنولوجيا الرقمية والابتكار لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أولا: أهداف وركائز مشروع استراتجية التحول الرقمي في افريفيا (2020-2030)

تتمثل أهداف مشروع استراتجية التحول الرقمي في إفريقيا في النقاط الاتية[2]:

---

[1] - عبد الفتاح أحمد نصر الله، هيثم ابراهيم المصدر، مرجع سابق ذكره، ص.ص 12-13. بتصرف

[2] - الاتحاد الافريقي، مشروع استراتجية التحول الرقمي في افريفيا (2020-2030)، 2019، ص.ص 2-25. بتصرف

- النهوض بالتحول الرقمي لدفع التصنيع في إفريقيا والمساهمة في الاقتصاد الرقمي وبناء سوق رقمية موحدة في أفريقيا بحلول عام 2020.
- العمل على إنشاء وتحسين الشبكات والخدمات الرقمية بهدف تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، فضلا عن تهيئة البيئة اللازمة لتأمين الاستثمار والتمويل لسد فجوة البنية التحتية الرقمية على النطاق العريض بأسعار معقولة وآمنة عبر مختلف السكان ونوع الجنس والجغرافيا.
- تنفيذ السياسات واللوائح اللازمة لتحفيز وتسريع التحول الرقمي من أجل التنمية الوطنية والإقليمية والقارية، فضلا عن تمكين تماسك السياسات والاستراتيجيات الرقمية الحالية والمستقبلية وتعبئة التعاون الفعال بين المؤسسات.
- بناء المهارات والقدرات البشرية الرقمية شاملة من خلال العلوم الرقمية والتعليم سواءا على الصعيدين الفني والمهني، وذلك من أجل قيادة وتشغيل التحول الرقمي بما في ذلك(الترميز، البرمجة والتحليل، أمن البيانات، الذكاء الاصطناعي، الهندسة، الابتكار وروح المبادرة، سياسات التكنولوجيا وتنظيمها...).
- دعم البرنامج الالكتروني الأفريقي الرئيسي لأجندة 2063 من خلال توفير سياسات واستراتيجيات تؤدي إلى تطبيقات وخدمات إلكترونية تحويلية، مما يمكن من جعل الثورة الرقمية أساسا لتقديم الخدمات وتحويل أفريقيا إلى مجتمع رقمي.

أما فيما يخص الركائز الاساسية لمشروع التحول الرقمي الافريقي تتمثل في:

- **تمكين البيئة والسياسات والتنظيم:** وهنا يتطلب تهيئة بيئة تمكينية تتسم بسياسات ولوائح تعزز التحول الرقمي، وجود التزام سياسي، وقوانين وأطر تنظيمية، مع مواكبة التطورات في التكنولوجيا وضمان اتساق السياسات وتعزيز التعاون بين المؤسسات والهيئات المسؤولة عن التحول الرقمي.
- **البنية التحتية الرقمية:** تسهل البنية التحتية الرقمية تطوير وتوفير واستخدام وتبادل النظم الرقمية، إذ تشمل هذه الأخيرة شبكات الاتصالات الثابتة واللاسلكية بما في ذلك شبكات النطاق العريض والشبكات الفائقة السرعة، مع ضمان بيئة تنظيمية مواتية وتوفير الخدمات اللوجستية من خلال الخدمات البريدية الرقمية المحولة وتوفير منصات رقمية ومراكز للبيانات، كما تسعى هذه الركيزة أيضا على اعتماد الأجهزة والمنصات الرقمية ذات الأسعار المعقولة.
- **المهارات الرقمية والقدرات البشرية:** من خلال الاستثمار في الأشخاص ذوي المهارات العالية وتنميتهم باعتبارهم منتجون ومستهلكون ومبتكرون للتكنولوجيا الرقمية، نظرا للحاجة إلى توافر القوى العاملة الماهرة التي يمكنها اتقان وتطبيق التطورات التكنولوجية الناشئة بشكل فعال لسد الفجوة في المهارات الرقمية في افريقيا.
- **الابتكار الرقمي وريادة الأعمال:** يتطلب وجود استراتجية ملائمة لسياسة الابتكار الرقمي وتطوير ريادة الأعمال، ذلك من أجل تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الأفريقي ودعم النمو في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير وتعزيز القدرات المؤسسية.

ثانيا: تقييم مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في افريقيا وفق نموذج الامم المتحدة

وسيتم التطرق لتقييم مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في افريقيا بمختلف أبعاده لسنة 2020 مقارنة بباقي المناطق.

1.2 مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية: يعرض مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI) حالة تطور الحكومة الإلكترونية في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن تقييم أنماط تطوير موقع الويب في أي بلد، ويتضمن مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية كلا من الابعاد الثلاثة الأتية[1]:

- **مؤشر البنية التحتية للاتصالات(TII):** عبارة عن متوسط حسابي يتكون من (05)[2] مؤشرات هم: عدد مستخدمي الإنترنت المقدرين لكل 100 نسمة- عدد مشتركي الهاتف النقال لكل 100 نسمة- اشتراك النطاق العريض النقال النشط- عدد اشتراكات النطاق العريض الثابتة لكل 100 نسمة- اشتراكات الثابتة للهاتف لكل 100 نسمة.
- **مؤشر رأس المال البشري(HCI):** يتكون من أربعة مكونات هم: نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار- النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس- سنوات الدراسة المتوقعة- متوسط سنوات الدراسة.
- **مؤشر الخدمة عبر الإنترنت(OSI):** من خلال تقييم المواقع الإلكترونية الوطنية لكل دولة عبر استطلاع، يتضمن كلا من البوابة الوطنية وبوابة الخدمات الإلكترونية وبوابة المشاركة الإلكترونية، وكذلك المواقع الإلكترونية لوزارات التعليم والعمل والخدمات الاجتماعية والصحة والمالية والبيئة.

وهناك مؤشرات تكميلية تعتمدها الأمم المتحدة لدراسات حول الحكومات الإلكترونية تتمثل في:

- **مؤشر المشاركة الالكترونية:** ولقد تم اشتقاق مؤشر المشاركة الإلكترونية (EPI) كمؤشر تكميلي لمسح الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة. ويمكن توضيح إطار المشاركة الإلكترونية:

---

[1]- United Nations, e-government survey 2014, E-government for the future we want,2014,P 187-191.

[2] - تجدر الاشارة أنه تم تغير عدد مؤشرات من (05) إلى (04) في 2020 عن سنوات سابقة بسب انخفاض المؤشر الفرعي للاشتراكات الثابتة للهاتف لكل 100 نسمة.

- المعلومات الإلكترونية: تمكين المشاركة من خلال تزويد المواطنين بالمعلومات العامة والوصول إلى المعلومات سواء دون طلبها أو عند الطلب.
- الاستشارة الإلكترونية: إشراك المواطنين في المساهمات والمداولات حول السياسات والخدمات العامة.
- صنع القرار الإلكتروني: تمكين المواطنين من خلال التصميم المشترك لخيار السياسة والإنتاج المشترك لمكونات الخدمة وطرق التسليم.[1]

- **البيانات الحكومية المفتوحة:** من خلال إتباع منهجية الاعتماد على الطلب في نشر البيانات في صيغ مفتوحة من خلال بوابة مخصصة.

2.2 التوزيع الاقليمي لافريقيا حسب مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية

تشير احصائيات الامم المتحدة إلى تقدم ملحوظ لجميع الاقاليم في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في سنة 2020، كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل 01: التوزيع الاقليمي للدول حسب مؤشر التنمية الحكومة الالكترونية لسنوات 2016-2018-2020

[1]- United Nations,E- Participation Index, sur le site official : https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/About/Overview/E-Participation-Index,13/01/2021.23:30

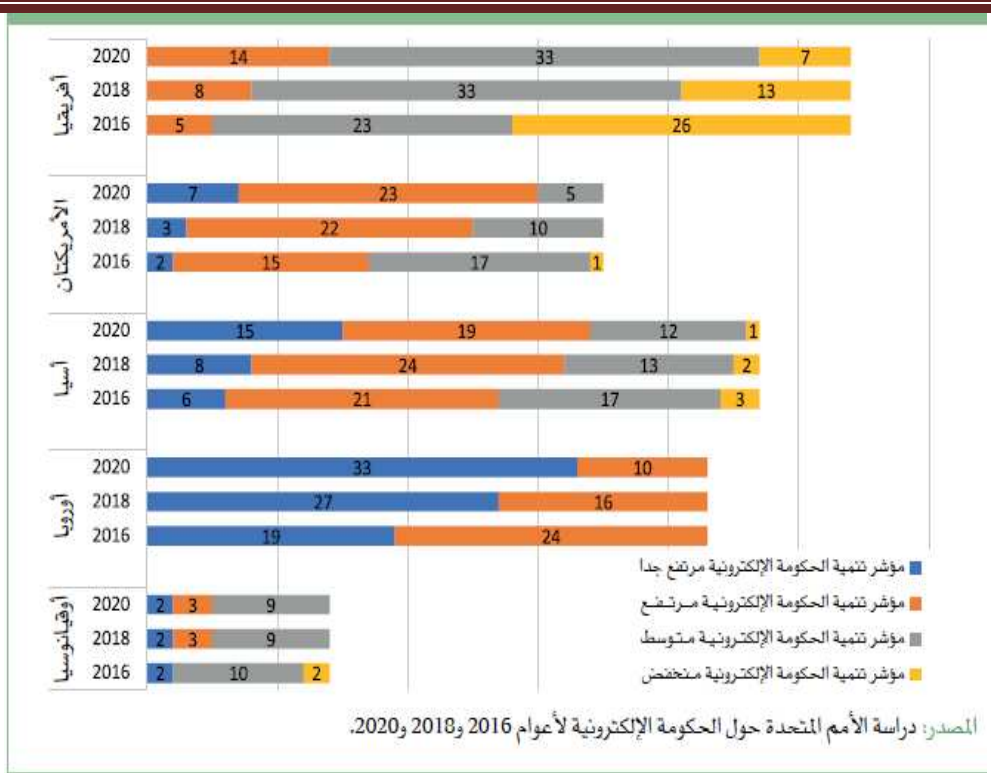

المصدر: دراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية لأعوام 2016 و2018 و2020.

نلاحظ أن افريقيا لا تزال دولها متأخرة عن المناطق أخرى، إلا أنه هناك تقدم ملحوظ من حيث لها أكبر حصة من الدول التي انتقلت إلى مجموعة تنمية الحكومة الإلكترونية ذات المؤشر المرتفع 14 دولة وحققت متوسط لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية قدر ب0.39 في سنة 2020 مقارنة بسنة 2018 المقدر ب 0.34[1].

ومع ذلك فإن الفجوات المستمرة في البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري قد منعت العديد من الدول في هذه المنطقة من الانتقال إلى مستويات مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية الأعلى[2].

3.2 أداء اقليم افريقيا حسب مؤشر البنية التحتية للاتصالات

[1] – United Nations, E-government survey 2018 Gearinge-Government to support transformation towards Sustainable and resilient Societies.p122.

[2] - الأمم المتحدة نيويورك، 2020، مرجع سابق ذكره، ص 44.

يعتبر مؤشر البنية التحتية للاتصالات لأفريقيا أقل مقارنة بباقي الاقليم حيث قدر في حوالي 0.36 كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل2: أداء اقليم افريقيا حسب مؤشر البنية التحتية للاتصالات 2020

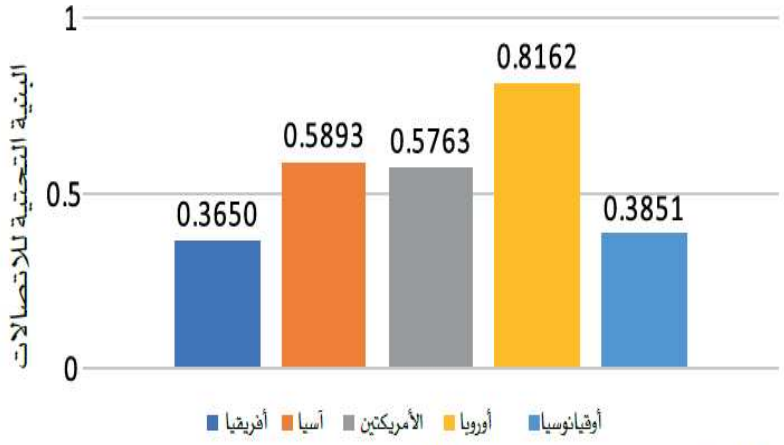

المصدر: دراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية لعام 2020.

ويمكن توضيح نسبة المؤشرات 4 المكونة لمؤشر البنية التحتية للاتصلات في افريقيا لسنة 2020 في الشكل أدناه:

الشكل3: الأبعاد الأربعة لمؤشر البنية التحتية للاتصلات لاقليم افريفيا لسنة 2020

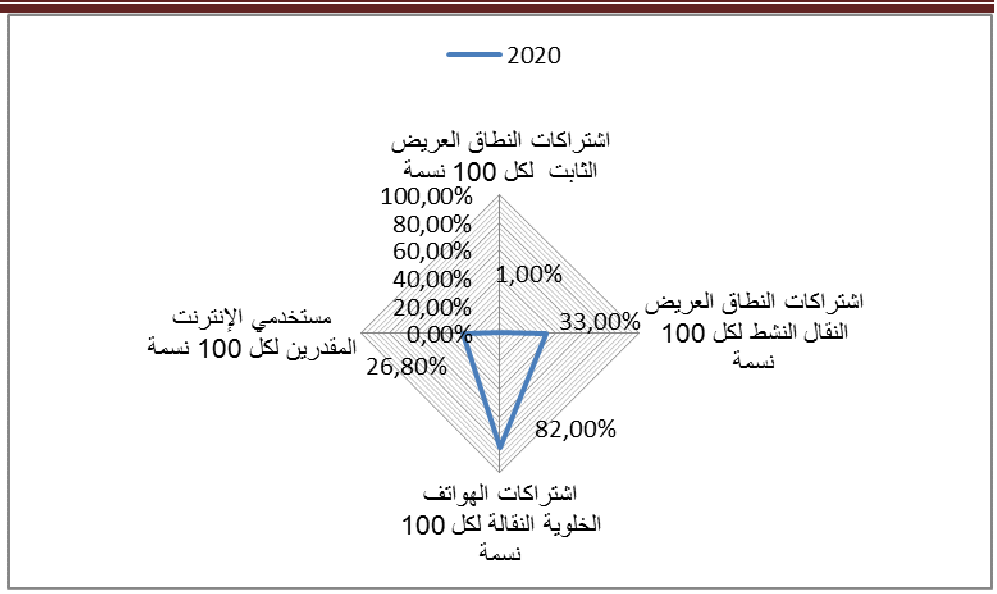

المصدر: إعداد الباحثان اعتمادا على:

- احصائيات الامم المتحدة 2020.
- International Telecommunication Union,Measuring digital development Facts and figures 2020,p9.

، في حين تقدر 26.8 %إنترنات تتراوح ب الذين يملكون والجدير بالذكر أن نسبة الأفراد في كلا من اسيا والامركتيان، كمأن أن اشتراكات النطاق %أوروبا و0.60 في 82.4 %ب مقارنة بسنة 2018 حسب % 22 بنسب انخفاضا العريض الثابث لكل 100 نسمة شهدت احصائيات الامم المتحدة لسنة 2020[1].

4.2 أداء اقليم افريقيا حسب مؤشر رأس المال البشري

تعد إفريقيا الاقليم ذات أدنى متوسط لمؤشر رأس المال البشري المقدر ب 0.48، نظرا أن هذه الأخيرة لا تزال تواجه تحديات في تنمية رأس المال البشري. كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل4: أداء اقليم افريقيا حسب رأس المال البشري 2020

[1] - الأمم المتحدة نيويورك، 2020، مرجع سابق ذكره، ص.ص 224.

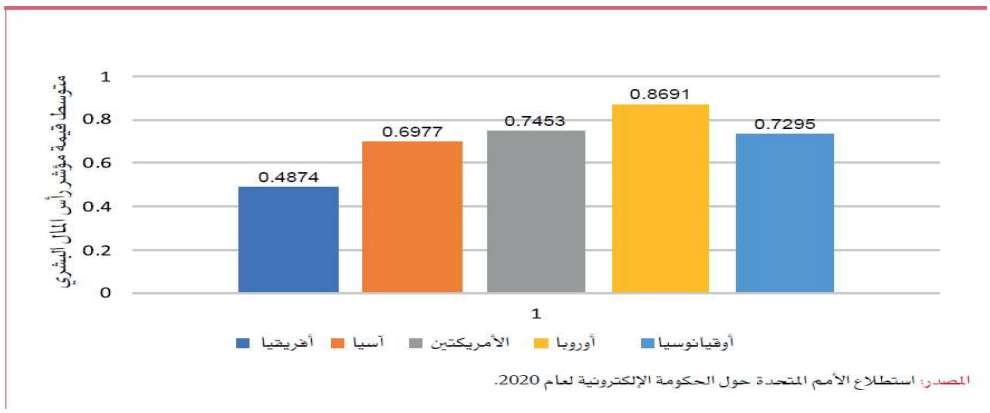

المصدر: استطلاع الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية لعام 2020.

5.2 أداء اقليم افريقيا حسب مؤشر الخدمة عبر الإنترنت

الإنترنت. عبر الخدمات من نوعا 14 إلى 12 من من الدول % 50 تقدم أفريقيا في كما هو مبين في الشكل أدناه:

الشكل 05: أداء اقليم افريقيا حسب مؤشر الخدمة عبر الإنترنت 2020

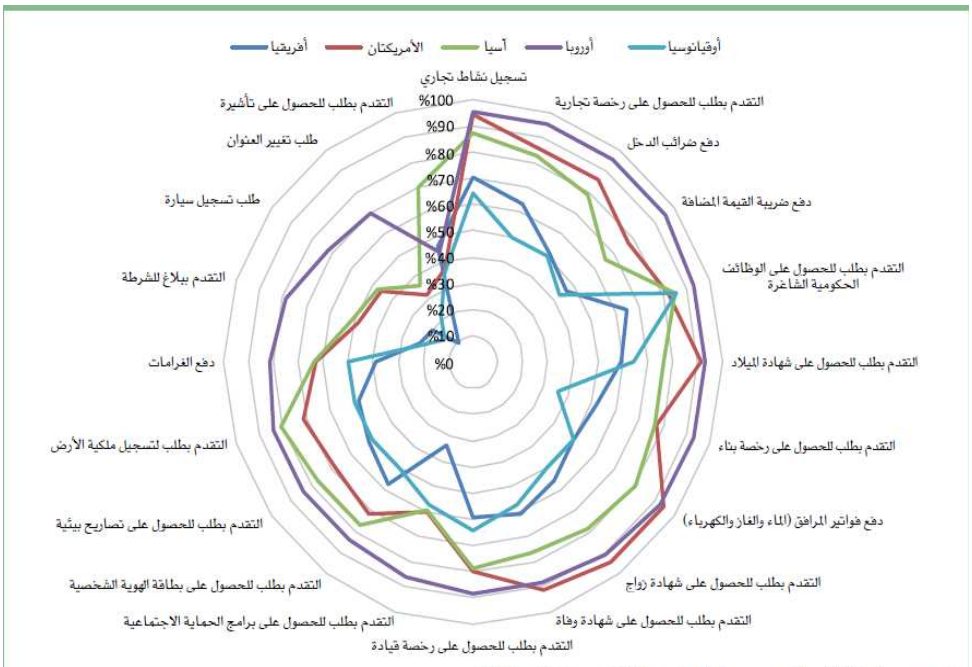

المصدر: دراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية لعام 2020.

ويعد كلا من تسجيل نشاط تجاري والتقدم بطلب للحصول على ترخيص تجاري عبر الإنترنت من الخدمات التي تقدمها 65-% 70 من الدول، كما يعد التقدم بطلب للحصول

على الوظائف الحكومية الشاغرة وطلب شهادات(الميلاد، الوفاة، الزواج)، من الخدمات الشائعة على الإنترنت في إفريقيا ب أكثر من% 55 من الدول، في حين أقل خدمة منتشرة هي التقدم بطلب لتغيير العنوان %9 فقط من الدول تقدم هذه الخدمة[1].

وتجدر الاشارة أيضا بالنسبة لمؤشر المشاركة الالكترونية نجد بالنسبة لتوفير المعلومات عبر الإنترنت حول حق الأفراد في الوصول إلى المعلومات الحكومية، حيث أقل من نصف الدول في أفريقيا تقدم هذه المعلومات بنسبة 43 %، فضلا عن امتلاكها أقل آليات التشاور عبر الإنترنت حيث 17 دولة فقط توفر أدوات إلكترونية للتشاور العام و9 دول لديها إعلانات تنشر أنشطة المشاركة الإلكترونية. أما فيما يخص البيانات الحكومية المفتوحة نجذ أن أفريقيا لازالت متأخرة عن المناطق الأخرى خاصة في قطاعات البيئة والعدالة والضمان الاجتماعي، كذلك تهميش الفئات الضعيفة بنسبة 55% حيث أن الفقراء وذوي الإعاقة يحصلون على أقل خدمة في تقديم الخدمات عبر الإنترنت. [2]

الخاتمة

مع توسع الرقمنة في أفريقيا واعتماد التكنولوجيات الرقمية لتحسين الإدارة العامة وتعزيز الاقتصاد، نجد العديد من الدول الأفريقية سخرت جهودها لدمج التكنولوجيات الرقمية في العمليات الحكومية وتقديم خدمات إلكترونية متنوعة بهدف تحسين الكفاءة الحكومية والشفافية والفعالية، غير أنه لا تزال العديد من التحديات مرتبطة بتقديم حكومة إلكترونية فعالة في أفريقيا، نظرا أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير متطورة في أجزاء كبيرة من المنطقة وافتقار المهارات الرقمية.

النتائج

- على الرغم من إحراز تقدم كبير في تنمية الحكومة الإلكترونية؛ فقط 7 دول من أصل 54 دولة في المنطقة لا تزال في المجموعة الأقل لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية، ألا أنه لا تزال تركز معظم الدول في المنطقة ذات قيم مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية المتوسط.

---

[1] - الأمم المتحدة نيويورك، 2020، مرجع سابق ذكره، ص 47.

[2] - نفس المرجع، ص48، ص 135.

- لا تزال المنطقة تواجه فجوات في البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري، حيث شهدت انخفاضا بنسبة % 22 في تغطية النطاق العريض الثابت، فضلا عن ارتفاع تكلفة اشتراكات النطاق العريض النقال في أفريقيا.
- مؤشر الخدمة عبر الإنترنت في افريقيا منخفض وهذا يؤثر في تنمية الحكومة الإلكترونية، نظرا لانخفاض كلا من مؤشر البنية التحتية للاتصالات ومؤشر رأس المال البشري.
- المشاركة الإلكترونية لا تزال منخفضة في أفريقيا لأسباب متعلقة بالحصول على التكنولوجيا والمهارات الرقمية مع الافتقار إلى فهم الدوافع للمشاركة عبر الإنترنت وتردد المؤسسات العامة.

التوصيات

- تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل مناسب من أجل الحوكمة الرشيدة في أفريقيا، خاصة في الأوقات الصعبة مثل جائحة كوفيد 19 التي أظهرت مدى أهمية تسريع وتكثيف الجهود لاحتضان تكنولوجيا معلومات والاتصال.
- الحاجة إلى حوكمة فعالة للبيانات والمؤسسات حيث يجب أن تكون السياسات التي ترتكز على البيانات حول الحكومة الرقمية، من أجل سد فجوات البيانات ومعالجة مخاوف الأمان والخصوصية.
- توفير الخدمات عبر الإنترنت يتطلب استثمارات من أجل تحسين البنية التحتية للاتصالات وتعزيز المعرفة الرقمية.
- دعم وتنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي على المستويات المحلية والإقليمية والقارية لتوسيع المبادرات الرقمية.
- توسيع نطاق توفير الخدمات عبر الإنترنت المصممة للفئات الضعيفة والمهمشة، من خلال توجيه الاهتمام لفئة النساء والاشخاص ذوي الاعاقة، فضلا عن الاشخاص في المناطق النائية.

قائمة المراجع

- أبو بكر سالم، محمد بن ذهبية، صلاح الدين قدري، دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق استدامة الشركة- دراسة تحليلية، مجلة العلوم الانسانية، العدد8/ الجزء 2، ديسمبر 2017.
- عبد الفتاح أحمد نصر الله، هيثم ابراهيم المصدر، دور التحول الرقمي في تحسين الخدمات الحكومية في فلسطين، مداخلة في المؤتمر الدولي في تكنولوجيا المعلومات والأعمال(ICITB2020).
- الاتحاد الافريقي، مشروع استراتجية التحول الرقمي في افريقيا (2020-2030)، 2019.
- الأمم المتحدة نيويورك، مسح الحكومة الإلكترونية 2020، الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة.

- المنصة الوطنية الموحدة، التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية، على الموقع الرسمي: http://my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/digitaltransformation.20/01/2021.22:20
- United Nations,E- Participation Index, sur le site official : https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/About/Overview/E-Participation-Index,13/01/2021.23:30.
- United Nations, E-government survey 2014 E-government for the future we want,2014.
- United Nation, E. government, Depertment of economic and Social affairs, 2016.
- La comité des ministres du conseil de l'Europe : La Gouvernance Electronique, Edition du conseil de l'Europe,15/12/2004.
- United Nations, E-government survey 2018 Gearinge-Government to support transformation towards Sustainable and resilient Societies.
- International Telecommunication Union,Measuring digital development Facts and figures 2020.

آليات مكافحة الفساد في الجزائر: الواقع و المأمول

Mechanisms to Prevent and fight Corruption in Algeria : Reality and expectations

- دريادي حميدة
- جامعة أمحمد بوقرة ببومرداس.
- H.deriadi@univ-boumerdes.dz.

ABSTRACT:

This research paper aims at studying the effectiveness of the methods and mechanisms pursued by Algeria to fight and prevent corruption, as it is a complex phenomenon which negatively affects development and the future of societies. The study concluded that Algeria's efforts in the field of fighting corruption are still very far from what is required This is because of the lack of its implementation mechanisms in reality. However, this is what the upward trend of the scourge of corruption has proved in recent years. Furthemore, the low ranks of the international anti-corruption transparency bodies. Therefore, it has become necessary to search for ways to activate these mechanisms of political and administrative reform, and support the judicial independence and activate the role of civil society.

Keywords: Corruption , Costs (economic, social, political), prevention and fighting mechanisms.

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة مدى فعالية الأساليب و الآليات التي انتهجتها الجزائر لمكافحة الفساد و الوقاية منه باعتباره ظاهرة معقدة تؤثر سلبا على التنمية و مستقبل المجتمعات، وقد خلصت الدراسة إلى أن جهود الجزائر في مجال مكافحة الفساد لا تزال بعيدة جدا عن ما هو مطلوب، و ذلك لافتقادها ميكانيزمات التطبيق في الواقع، و هذا ما ترجمه المنحى التصاعدي لآفة الفساد في السنوات الأخيرة، والمراتب المتدنية لدى هيئات الشفافية الدولية لمكافحة الفساد، و بالتالي بات من الضروري البحث عن سبل تفعيل هذه الآليات من إصلاح سياسي وإداري، ودعم استقلالية القضاء، وتفعيل دور المجتمع المدني.

كلمات مفتاحية: الفساد، التكاليف (الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية)، آليات الوقاية و المكافحة.

مقدمة:

يعتبر الفساد أحد أهم العوامل التي تعيق عملية التنمية في العديد من الدول النامية وخاصة منها الإفريقية، إذ أغلب الدول الإفريقية تعرف انتشارا واستفحالا واسعا لهذه الأفة الخطيرة، وعلى الرغم من امتلاك معظم هذه الدول لمقومات وموارد (طبيعية وبشرية) تمكنها من تحقيق تنمية شاملة ومستدامة إلا أنها غير قادرة على ذلك بسبب عدم الاستغلال الحسن لها وسوء تسييرها نتيجة لمظاهر الفساد المختلفة.

الجزائر كغيرها من الكثير من الدول الإفريقية تواجه العديد من الصعوبات قصد الوصول إلى تحقيق التنمية في مختلف المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية)، وذلك بسبب انتشار مختلف أشكال الفساد الذي بات ينخر بمؤسسات الدولة في مختلف القطاعات وفي كل المستويات، مما جعل الجزائر من الدول المتصدرة لمراتب الفساد وفق المؤشرات التي تصدرها مختلف المنظمات الدولية الخاصة بالفساد والحكم الراشد.

هذا وعمدت الجزائر كغيرها من الدول التي عرفت مستويات مرتفعة من الفساد إلى وضع آليات واستراتيجيات لمكافحة هذه الظاهرة والوقاية منها كسن العديد من القوانين والتشريعات وتنصيب هياكل ومؤسسات من شأنها محاربة الفساد والمفسدين، إلا أن نتائج تطبيق هذه الآليات والاستراتيجيات لم تأتي أكلها، لهذا وجب طرح الإشكالية الآتية:

ما مدى فعالية الآليات المنتهجة للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية وبالإعتماد على المنهج الوصفي سوف نقوم بتحليل العناصر:

المحور الأول: تعريف الفساد و مظاهره في الجزائر؛

المحور الثاني: التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للفساد في الجزائر؛

المحور الثالث: جهود الجزائر في مجال مكافحة الفساد و الوقاية منه؛

المحور الرابع: تقييم مدى فعالية الاليات المنتجهة لمكافحة الفساد في الجزائر.

المحور الأول: تعريف الفساد و مظاهره في الجزائر:

تتجلى ظاهرة الفساد في مجموعة من السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة، وهو ما كبد الجزائر خسائر عظيمة إثر قضايا فساد ضخمة عرفتها الجزائر خاصة خلال العشرين سنة الأخيرة.

أولا- مفهوم الفساد و أشكاله:

على الرغم من وجود شبه اجماع على كون ظاهرة الفساد سلوك نساني سلبي تحركه المصلحة الذاتية، إلا أنه تتعدد مظاهره و أشكاله، وتتعدد معها الأسباب الكامنة وراء بروز هذه الظاهرة.

1- مفهوم الفساد:

- عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه: " إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة إلى المحسوبية"[1].

- كما عرفته اتفاقية الأمم المتحدة بأنه: "التماس موظف أو قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر ميزة غير مستحقة سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان؛ لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدي أدائه واجباته الرسمية"[2].

- وعرفه البنك الدولي على أنه: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، والفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى

---

[1] عنتر بن مرزوق، **معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الجذور و الأسباب و الحلول**. الجزائر: دار جيطلي للنشر، 2009، ص 81.

[2] موسى بودهان، **النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر**. **الجزائر**: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، 2009، ص 13.

للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المنظمة للعمل"[1].

2- أشكال الفساد: هناك العديد من أشكال الفساد بالرغم من التشابه و التداخل أحيانا بينها إلا أنه يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

أ- الرشوة: تعني قبول الموظف مبلغا من المال أو الهدايا أو أي منفعة ذاتية أخرى مقابل تقديمه تسهيلات أو خدمات لها علاقة مباشرة بوظيفته.

ب- السرقة: هي أخذ مال الغير خفية دون علم صاحبه، وتقع السرقات عادة على الأموال النقدية أو المواد والأشياء العينية العائدة للدولة أو المؤسسات والهيئات الخاصة.

ت- المحسوبية: يقصد بها تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص ، باستعمال النفوذ دون أن يكونوا مستحقين له.

ث- تبييض الأموال: يقصد بها تلك العملية التي يتم بمقتضاها إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي والأنشطة غير المشروعة ، ومن ثم إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة.

ج- الإختلاس: هو استيلاء الموظف بدون وجه حق على أموال عامة أو خاصة وجدت في عهدته بحكم وظيفته.

خ- استغلال النفوذ: يعني الحصول على منفعة بالتأثير في الموظفين الرسميين بالوظيفة أو المال أو الجاه أو القرابة أو أي وسيلة أخرى لا يقرها القانون.

د- تقاضي العمولات: العمولة هي مقدار من المال يتحصل عليه الموظف المسؤول نظير خدماته للآخرين .

---

[1] محمد جمال باروت، **الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية**، ط1، القاهرة: مركز الوحدة العربية، 2004، ص 18.

[2] سارة بوسعيود، شراف عقون، "واقع الفساد في الجزائر و آليات مكافحته"، **مجلة البحوث الإقتصادية و المالية**. جامعة أم البواقي ، الجزائر، العدد الأول، المجلد الخامس، جوان 2018، ص ص 307، 308.

ثانيا: واقع الفساد في الجزائر

تعتبر الجزائر من أكثر الدول انتشاراً للفساد فيها، وإن تضاربت الأرقام الرسمية حول حجمه، فإنها تتقاطع كلها فوق عتبة 200 مليار دولار طيلة السنوات العشرين الماضية، أي خلال حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي كلفت برامجه خزينة الدولة 1100 مليار دولار).[1]

1- أهم قضايا الفساد في الجزائر: لقد انتشرت ظاهرة الفساد في الجزائر بشكل كبير بالرغم من الإجراءات التي اتخذها هذا البلد. إلا أن تجربة الجزائر في محاربة الفساد لم تعطي نتائجها الايجابية وذلك راجع إلى عدم فعالية ما يمتلكه هذا البلد من الأدوات القانونية المستخدمة لممارسة الرقابة والردع. يمكن تلخيص أهم قضايا الفساد في الجزائر: وفرت فترة العشرية السوداء مناخا خصنا لجماعة المصالح والانتهازيين في الجزائر، لممارسة مختلف أشكال الفساد، فتنامت ثرواتهم واخترق نفوذهم مؤسسات الدولة ودواليب السلطة، وعند مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم اعترف بانتشار هذا الداء في أجهزة الدولة وإداراتها متهما كل المؤسسات بالفساد[2] ليأتي عام 1999 فيستيقظ الجزائريون على خبر صادم، مفادة إعلان البنك الدولي عن وجود ما بين 30 إلى 35 مليار دولار مملوكة لمسؤولين جزائريين في بنوك أجنبية (تعادل وقتها ديون الجزائر).[3] على أن الفترة اللاحقة لسنة 2000 اعتبرت وبحق مرحلة الفساد المتعاظم في الجزائر وبامتياز، ولا تزال الذاكرة الجمعية للمواطن الجزائري تستحضرها بمرارة ، وسنركز على أهم القضايا التي أزقت القضاء وزلزلت الرأي العام.

---

[1] الحاج علي بدر الدين، " جرائم الفساد و آليات مكافحته في التشريع الجزائري"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تلمان، 2016 ، ص 16.

[2] مجبور فازية، "إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر"، ماجيستير، كلية الحقوق جامعة تيزي وزو، 2015، ص 106.

[3] الحاج علي بدر الدين، مرجع سابق، ص 16.

أ- **قضية الخليفة:** كبدت الخزينة العمومية بما مقداره 13 مليار دولار[1]. هذا وقد استجمعت هذه القضية شروط الجريمة المنظمة بحكم عدد الأشخاص المتورطين فيها (104 فرد)، وضلغ فيها كثير من الوزراء وإطارات البنك المركزي، وسياسيين، ولكنهم مثلوا أمام العدالة بوصفهم شهودا، ولم يطالهم الحساب والعقاب[2].

ب- **قضية سوناطراك:** اعتبرت من ضمن أكبر قضايا الفساد في الجزائر، لما خالطها من نهب منظم لأموال الخزينة العمومية، وتهريبها لأموال إلى الخارج بطرق تدليسية من قبل مؤسسات وإطارات ونافذين في الدولة[3]، مع الشركة الإيطالية سابيام. ، وقد ألحقت هذه الخروقات ضررا بالغا بالشركة والخزينة العمومية.[4]

ج- **قضية الطريق السيار شرق غرب:** وهي قضية فساد من العيار الثقيل تورط فيها حوالي 23 شخصا طبيعيا ومعنويا، ، إذ قدرت التكلفة النهائية للمشروع بحوالي 12 مليار دولار، في حين قدرها الخبراء فعليا ب 9 ملايير دولار.

د- **قضية كمال البوشي:** تتمثل في عملية إدخال 701 كم من الكوكايين إلى الجزائر عبر ميناء وهران.. وبعد التحقيقات تبين تورط قيادات سياسية ونافذين آخرين سامين.

هذا وفور استقالة الرئيس السابق وسقوط نظامه، في أفريل 2019، شرع القضاء الجزائري في فتح ملفات فساد ثقيلة وكبيرة، كشفت حجم الفساد الذي ضرب مؤسسات الدولة الجزائرية، وأدت التحقيقات إلى سجن 15 وزيراً في مقدمتهم رئيسا الحكومة السابقان أحمد أويحيى وعبد المالك سلال، المتابعان في 8 ملفات فساد، بالإضافة إلى عشرين رجل أعمال . كما توسعت التحقيقات لتصل إلى داخل المؤسسة العسكرية، التي شهدت سجن العشرات من الجنرالات بتهم الثراء غير المبرر.

---

[1] باديس بوسعود، "مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2015، ص 16.

[2] المرجع نفسه، ص 129.

[3] مجبور فازية، مرجع سابق، ص 107.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ولعل تمخضات وتداعيات هذه القضايا هي التي غذت قناعات هيئات الشفافية الدولية ودفعتها إلى منح الجزائر درجات متدنية في ترتيب الدول الأكثر فسادا[1].

2- تراجع ترتيب الجزائر لدى هيئات الشفافية الدولية لمكافحة الفساد:

سجلت الجزائر تراجعا كبيرا في ترتيب الدول ضمن مؤشرات الفساد والشفافية، ورتبت في درجات متدنية جذا ابتداء من 2003 وإلى غاية 2012، وهي في منحى تصاعدي واتسعت رقعة الفساد فيها، وزاد منسوبه[2] وهو ما جعل الجزائر ومنذ سنة 2006 لا تكاد تبرح المرتبة المائة ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم. ويمثل الجدول التالي درجة ورتبة الجزائر حسب مؤشر مدرك الفساد خلال الفترة (2006-2020).

الجدول رقم (1): درجة رتبة الفساد حسب مؤشر الفساد الفترة: (2006-2020)

السنة	عدد الدول	الدرجة من 100	الرتبة
2006	163	31	84
2007	180	30	99
2008	180	32	92
2009	180	28	111
2010	178	29	105
2011	183	29	112
2012	174	34	105
2013	177	36	94
2014	175	36	100
2015	168	36	88
2016	174	36	88
2017	180	34	112
2018	180	35	105

[1] وسواس فاطمة الزهراء، " ضرورة مكافحة الفساد الإقتصادي لتحقيق التنمية في الجزائر"، **مجلة الحقوق و العلوم السياسية**. جامعة سيدي بلعباس، العدد 13 لسنة 2003، ص 582.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2019	180	35	106
2020	180	36	104

المصدر : WWW.transparency.org

بالنظر إلى مؤشر الفساد في الجزائر من خلال المراتب المتدنية التي تحتلها و الظاهرة في الجدول، ندرك أن الجزائر لا تزال متأخرة جدا في مجال مكافحة الفساد.

المحور الثاني- التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للفساد في الجزائر:

الفساد مرض خطير إذا انتشر في مجتمع ما دمره لا محالة، ويمكن حصر أهم الآثار السلبية له فيما يلي:[1]

أولا: التكاليف الإقتصادية:

يؤثر الفساد على الأداء الاقتصادي من خلال آليات متنوعة، حيث أنه يقوض النمو الاقتصادي على المدى البعيد، ، فيضعف الاستثمار المحلي، والأجنبي عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، كما يخلق جو من عدم الثقة، ويقلل الحوافز المشجعة للاستثمار.[2]

وقد أكد التقرير العالمي للتنمية لسنة 1997، أن الفساد مشكلة عامة تواجه المستثمرين، وأن هناك علاقة سلبية بين تفشي الفساد ومستوى الاستثمار في الاقتصاد القومي، فكلما زادت درجة الفساد قتل حجم الاستثمار والعكس. وفي الجزائر رغم المجهودات التي بذلتها الدولة لترقية الاستثمار وتشجيعه ، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل نظرا لأن البيئة الاستثمارية تعاني من الفساد الذي استشرى في مختلف الميادين، هذا بالإضافة إلى البيروقراطية

[1] حاحة عبد العالي، " الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص ص 96-107.

[2] زياد عربية بن علي، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية"، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبي، السنة 10، العدد 01، 2002، ص 274.

والتعقيدات الإدارية التي أدت إلى عزوف كثير من رجال الأعمال الأجانب عن الاستثمار في الجزائر ما عدا القطاع النفطي الذي يبقي كإستثناء لا يقاس عليه.

كما يضعف الفساد من التنمية الاقتصادية، بما يؤدي إليه من الهبوط بجودة البنية الأساسية، لأن جزء من الموارد التي كان ينبغي أن توجه إلى المشروعات العامة لإقامة بنية أساسية تدعم الإنتاج يتم توجيهها من خلال علاقات الفساد إلى الاستهلاك الخاص للمتنفذين في الأجهزة الحكومية التي تقوم بتلك المسؤوليات.

ان كل ما سبق يؤدي إلى خسارة الاقتصاد وضياع موارد الدولة، الأمر الذي يزيد من تراكم الديون المحلية واستمرار العجز في الميزانية العامة وتسهم ضآلة الموارد المالية للدولة في خفض الإنفاق العام الذي يمس قطاعات حيوية كالإسكان والصحة والتعليم ... وقد ينفع الوضع إلى الإصدار النقدي الجديد أو الاقتراض الداخلي أو الخارجي وما ينجم عن ذلك من تزايد حجم الديون وفوائدها مثل ما حدث مع الجزائر مؤخرا

ثانيا: التكاليف السياسية:

إن آثار الفساد السلبية الوخيمة على النطاق السياسي لا تخفى على أحد، إذ يؤثر الفساد سلبا على استقرار النظام السياسي وسمعته، ويحد من قدرته على احترام حقوق المواطنين في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الإطلاع على المعلومات ويغذي السرية والقمع، ويحد من شفافية النظام وانفتاحه ويضعف دور المؤسسات ويعزز الاستبداد، ويحول دون المشاركة السياسية نتيجة غياب الثقة بالمؤسسات العامة ويضعف أجهزة الرقابة والمساواة.

ثالثا: التكاليف الاجتماعية للفساد:

للفساد عدة آثار اجتماعية وخيمة لا تقل خطورتها عن الآثار السياسية أو الإقتصادية يمكن إجمالها في الآتي:[1]

---

[1] حاحة عبد العالي، مرجع سابق، ص ص 105، 106.

1- الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية وانحساره:

يؤثر الفساد سلبا على العدالة الاجتماعية، حيث يؤدي إلى انتشار التمييز الطبقي بين الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة، كما يؤدي الفساد إلى تفاقم الفقر، حيث يعمل الفساد على تخفيض إمكانية كسب الدخل لدى الفقراء، بسبب تضائل الفرص المتاحة، وكذلك من خلال الحد من الإنفاق على خدمات القطاع العام، وحرمان بعض المواطنين من الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم ...

كما يؤدي أيضا إلى زيادة كلفة الخدمات العامة، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها، مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات، وبالتالي تعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء، مما يولد لدى الفقراء الرغبة في الانتقام والثورة.

2- انهيار القيم الأخلاقية:

يؤدي الفساد لا محالة إلى زعزعة القيم الأخلاقية القائمة داخل المجتمع على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، ويسهم في انتشار عدم المسؤولية والسلوكات السلبية لدى الأفراد في المجتمع، ويزيد الأمر خطورة عندما يشب النشء على هذه القيم السلبية الهدامة، الأمر الذي يؤدي إلى شيوع قيم وثقافة الفساد في مختلف المجالات.

المحور الثالث- جهود الجزائر في مجال الوقاية من الفساد و مكافحته.

باعتبار الجزائر مريضة بالفساد، وذلك باعتراف و تأكيد المسؤولين في أعلى هرم السلطة، لهذا كان ضروريا التحرك من أجل الحد من هذه الأفة الخطيرة، وبهذا سارعت الجزائر للإنضمام للمساعي الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى سن قوانين وخلق هيئات مهمتها مكافحة الفساد و الوقاية منه.

أولا- انخراط الجزائر في المسعى الدولي للوقاية من الفساد ومكافحته:

استفحال ظاهرة الفساد وارتباطها بالجريمة المنظمة العابرة للحدود[1]، نبه أعضاء المجتمع الدولي إلى قصور مجهودات الدول في محاربتها فرديا. وأنه لا مناص من رسم سياسات وإستراتيجيات دولية وإقليمية يشارك فيها الجميع لمكافحتها. وهو ما تحقق فعلا في شهر أكتوبر من العام 2003، بعد التوقيع على الصك الدولي للوقاية من الفساد ومكافحته، والمعروف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد CNUCC والتي اعتبرت وبحق «صك دولي عالمي وشامل لمكافحة ظاهرة الفساد»[2]، بالنظر لشمولية نطاق تطبيقها وترسيخها للقيم الاجتماعية والسياسية والثقافية المعززة للشفافية والنزاهة والمساءلة واهتمامها بمحور الوقاية. وما يسجله التاريخ هو أن الجزائر لم تبق بمعزل عن هذه الدينامية الدولية، فكانت من أوائل الدول العربية المنظمة طوعيا إلى سالف المعاهدة، ووقعت عليها في 19 أبريل 2004، وصادقت عليها بموجب المرسوم الرئاسي 04/128[3]. كما أن الكل شهد بحضورها اللافت على الصعيد الإفريقي في بلورة إستراتيجية قارية لمواجهة الفساد. وكانت من مهندسي اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد الموقع عليها في 11 جويلية 2003، وصادقت عليها بموجب المرسوم الرئاسي 137/06[4]، كما كانت من الأعضاء الفاعلين لبلورة الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد الموقع عليها في 21 ديسمبر 2010، والتي بادرت إلى المصادقة

---

[1] محمد حليم ليمام، "عولمة الفساد، الشكل الاخر للعولمة"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية.** جامعة الجزائر، ع3 لسنة 2008، ص382.

[2] عمر بوجطو، "مدى مطابقة النظام القانوني للوقاية من الفساد في الجزائر مع أحكام الاتفاقية الدولية للوقاية من الفساد". مجلة الفكر البرلماني. م 19 مارس 2008 منشورات مجلس الأمة، الجزائر ص 58.

[3] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر 2003، **الجريدة الرسمية.** العدد 26، سنة 2004، ص 12.

[4] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية،المرسوم الرئاسي رقم 06- 137 المؤرخ في 10 أفريل 2006، يتضمن التصديق على اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد و مكافحته المعتمدة في 11 يوليو 2003، **الجريدة الرسمية.** العدد 24 ، 16 أفريل 2006، ص 4.

عليها بموجب المرسوم الرئاسي 249/14[1] على أن هذا الانخراط في هذا المسار الدولي لم يكن ليفيد في شيء، والإطار الوطني لمكافحة الفساد متخلف عن ركب التكيف معه، وهو ما دفع بالسلطات العمومية إلى تطوير الترسانة القانونية والمؤسساتية مع الأبعاد الدولية لملاحقة هذه الجريمة والوقاية منها.

ثانيا- النصوص القانونية و الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد في الجزائر:

تلعب النصوص التشريعية والأجهزة الرسمية التي تقوم الدولة بإنشائها وإرساء دعائمها دورا مهما في مكافحة الفساد، ولكن بشرط توفير الظروف المناسبة التي تساعد على تطبيق هذه القوانين، وإعطاء الصلاحيات الواسعة والدعم اللازم للمؤسسات والهيئات الخاصة بمكافحة الفساد.

1- النصوص القانونية الخاصة بمكافحة الفساد في الجزائر:

بما أن الجزائر كانت من بين الدول السباقة للتصديق على الإتفاقيات ، فإنها سعت إلى تكييف قوانينها المحلية مع هذه الاتفاقيات الدولية، ولعل أهم دليل على ذلك هو إصدار القانون 06/01 المتعلق بمكافحة الفساد والوقاية منه[2]، والذي يعد من مفردات القوانين المعاصرة التي تصبوا إلى خدمة التنمية في الجزائر، إذ يعتبر ثورة تشريعية لسد الفراغ القانوني في مجال مكافحة الفساد في الجزائر، وتضمن 74 مادة ضامة لمختلف آليات الوقاية و التدابير الردعية، ومبادئ و قواعد الحوكمة و الشفافية، حيث اعتمد عليه المشرع الجزائري في البحث عن الآليات المناسبة لمكافحة الفساد على المستوى الداخلي، وكانت جل قواعده منسجمة مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 249-14المؤرخ في) 2014/09/08 ، يتضمن التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة. الفساد المحررة بالقاهرة، بتاريخ 21 ديسمبر سنة 2010، **الجريدة الرسمية**. العدد 54، سنة 2014.

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، القانون رقم 06- 01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، المعدل و المتمم، **الجريدة الرسمية**. العدد 14، 2006.

إلى جانب شمولية قانون مكافحة الفساد جاءت بعض القوانين الخاصة لعضده أحيانا و تكملة لما نقص من أحكامه خاصة فيما يخص تجريم و عقاب جرائم الفساد، و أهمها على الإطلاق القانون رقم 05- 06 المؤرخ في 2003 من أجل محاربة ظاهرة التهريب والتي تضر كثيرا بالاقتصاد الوطني، والقانون رقم 01- 05 الصادر في فبراير 2005 كأول قانون لمكافحة تبييض الأموال في الجزائر، كما صدر القانون 03- 11 المتعلق بالقرض و النقد، و الأمر 06-03 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية. بالإضافة إلى ما سبق تم إصدار مرسوم من طرف وزارة المالية في 18 مايو 2008 يفصل الإجراءات المعتمدة لتتبع حركة ومسار تنقل الأموال المشبوهة.

2- الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد:

في الجزائر هناك العديد من الهيئات و المؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد من أهمها:

أ- **البرلمان:** يمتلك البرلمان في الجزائر العديد من الآليات المتعارف عليها دستوريا ، والتي ينبغي تفعيلها لكي تكون أكثر نجاعة، كالحق في طرح الأسئلة الشفوية و الكتابية على الوزراء في مختلف القضايا ذات الشأن العام، بل إن البرلمان له الحق في إسقاط الحكومة برفضه البرنامج الذي يقدمه رئيس الحكومة إذا رأى فيه إنتهاكا لحقوق الشعب، ومن الآليات أيضا اللجان البرلمانية التي لها دور لا يستهان به في إعداد البرامج و تقديم المقترحات الكفيلة بالحد من الأشكال المختلفة للفساد، بالإضافة إلى التحقيق في قضايا الفساد، وإحالة المتورطين فيها للعدالة[1].

[1] عبدو مصطفى، " تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة- حالة الجزائر 1995-2006"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 63.

ب- مجلس المحاسبة: هو هيئة مستقلة ذات شخصية إعتبارية تتبع رئيس الجمهورية تهدف إلى رقابة أموال الدولة و أموال الأشخاص العامة الأخرى من جميع مظاهر الفساد، ويقوم بمساعدة مجلس الشعب في القيام بدوره في مجال الرقابة المالية[1].

ت- المفتشية العامة للمالية: هي جهاز للرقابة البعدية تحت السلطة المباشرة لوزير المالية، تباشر مهمة رقابة التسيير المالي والحسابي في مصالح الدولة والجماعات العمومية اللآمركزية، وغيرها من الهيئات المعنية، وهي تمارس مهامها بصفة دائمة، من خلال المراقبة بناءا على الوثائق، أو في عين المكان أو بعد إشعار مسبق[2].

ث- المرصد الوطني لمكافحة الرشوة و الوقاية منها: أنشأ المرصد الوطني لمكافحة الرشوة و الوقاية منها، و ذلك بموجب الرسوم الرئاسي الصادر في 1996/07/20، و هو يضم موظفون سامون في الدولة و رجال قانون والأمن، مهمته الأساسية تقضي فضح الفساد و الرشوة و إختلاس المال العام، وللذكر فإن المرصد منذ بدء عمله إهتم بالعديد من قضايا الفساد في الجزائر، حيث عالج ملفات كبيرة خاصة بمشاريع تنموية مثل: مشاريع تسيير أموال تنمية الهضاب العليا، ملف العقار الصناعي، ملف الطريق السيا شرق- غرب...و العديد من الملفات الأخرى الخاصة بالفساد.

ج- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: تم إنشاؤها نظرا للإنتشار الكبير للفساد في الجزائر. وهي عبارة عن سلطة إدارية مستقلة لا تخضع لأية رقابة إدارية أو وظيفية تتمتع بالشخصية المعنوية، تم إنشاء هذه الهيئة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 314/06

---

[1] حمزة خضري، " الوقاية من الفساد و مكافحته في إطار الصفقات العمومية"، **مجلة دفاتر السياسة و القانون**. العدد 7، جوان 2012، ص ص 176-180.

[2] المرجع نفسه، ص 181.

المؤرخ في 22 نوفمبر 2006[1]، وهي تعد من أهم الآليات المؤسساتية التي اقترحها القانون 01/06.

تمارس الهيئة المهام المنصوص عليها في المادة 20 من القانون 01/06 وهي كالأتي:

-تلقى التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين.

-الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري.

-إعداد برامج تحسيسية بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد.

-السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات، وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني و الدولي...

وقد تم تعديل اسم الهيئة ومهامها في دستور 2020 لتصبح السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته"، وهو ما سيمكنها من "تأدية مهام رقابية، علاوة على دورها الاستشاري" ومن ثم المساهمة "الفعالة والجادة" في مكافحة كل أشكال الفساد. وقد كرس الدستور لها ثلاثة أدوار رئيسية تتمثل في مهام الرقابة على مستوى المؤسسات و الأجهزة و مهام الضبط و الحث على الالتزام باجراءات الشفافية ومهمة الاستشارة لإبداء الرأي والنصح في كل النصوص التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد. إضافة إلى أهمية ضبط العلاقة بين الهيئة بمختلف الفاعلين في مجال محاربة الفساد، سيما ما تعلق بمسألة الإخطار المباشر للجهات القضائية ومجلس المحاسبة.

ح- الديوان المركزي لقمع الفساد: تم إنشاؤه بموجب مرسوم رئاسي رقم 426/11 يتضمن تشكيل و تنظيم وكيفيات عمل الديوان وهو مصلحة مركزية عملية للشرطة القضائية، تكلف

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 06- 413 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و تنظيمها و كيفيات سيرها، **الجريدة الرسمية**. العدد 74، سنة 2006، المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 12- 64 المؤرخ في 2012، **الجريدة الرسمية**، العدد08، سنة 2012.

بالبحث عن الجرائم ومعاينتها في إطار مكافحة الفساد ومن مهامه حسب المادة 05 من المرسوم ما يلي[1]:

-جمع الأدلة و القيام بالتحقيقات و إحالة مرتكبيها للجهة المختصة.

-تطوير التعاون مع هيئات مكافحة الفساد و تبادل التعاون.

-جمع كل معلومة تسمح بالكشف عن الفساد.

المحور الرابع- تقييم مدى فعالية الآليات المنتهجة في الجزائر للوقاية من الفساد ومكافحته.

محصّلة العرض السالف أدت بنا إلى الإقرار بتنامي الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر، وتناغم تطويره مع مستوى ومقاييس المناهضة الدولية لهذه الآفة. إلا أنها تبقى مجرد آليات تفتقد إلى ميكانيزمات تطبيقها، فهي عبارة عن مؤسسات شكلية لا تتمتع بالصلاحيات والاستقلالية اللازمة لتقوم بدورها بشكل فعال ومناسب. وإلا كيف نفسر توالي فضائح الفساد ، وتراجع ترتيب الجزائر في ترتيب مؤشرات الفساد العالمية، وفيما يلي تفصيل للمفارقات في تفعيل دور هذه الآليات:

1- مفارقة وقف تنظيم النصوص وتعطيل ممارسة الهيئات لاختصاصاتها:

لا يكفي إصدار القوانين والتصديق على الصكوك الدولية لتحجيم الفساد والقضاء عليه، إنما الأحرى ضمان تطبيق النصوص بصفة عادلة وشاملة وتمكين الهيئات الخاصة بمكافحة الفساد من مباشرة عملها بصفة مستقلة وتحصينها ضد غلواء السلطة التنفيذية كما يلى:

أ- مفارقة وقف تنفيذ النصوص:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 11-426 المؤرخ في 8 ديسمبر 2011، الذي يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد و تنظيمه و كيفيات سيره، **الجريدة الرسمية**. العدد 68، المؤرخة في 14 ديسمبر 2011، المعدل بالمرسوم الرئاسي رقم 14-209 المؤرخ في 23 جويلية 2014،

إن تأسيس دولة الحق و القانون ليست مسألة نصوص وهيئات بقدر ما تتوقف على قناعة راسخة من السلطات العمومية بالتطبيق اليومي لما تتضمنه القوانين من أحكام وإجراءات، فالواقع يشير إلى أن الأغلب الأعم من النصوص الناظمة لهيئات مكافحة الفساد تعاني من وقف تنفيذ، فعلى سبيل المثال، فإن تعيين رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، تم بموجب المرسوم 06/19، ولم يفعل تنصية إلا بموجب تعليمة رئيس الجمهورية رقم 03 لسنة 2009 المتعلقة بتفعيل مكافحة الفساد[1]، ولا ننسى بالمرة ما تضمنته المادة 22 من القانون 06/01 من ضرورة رفع الهيئة ليدها عن الوقائع ذات الوصف الجزائي ثم يطالبها المشرع بعد ذلك بالتعاون مع النيابة العامة لجمع الأدلة والتحري[2].

إن ما يزعج فقه الفساد في الجزائر هو طابع المناورة السياسية، التي باتت أحكام قانون مكافحة الفساد محلا لها، وهو ما جعل البعض يشكك في وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد عندنا[3]، وأن الزخم التشريعي الوطني لا يعدو أن يكون انصياعا إلى إكراهات وإملاءات الهيئة الدولية ولا ينبع من قناعة داخلية.

وخلاصة القول أن نصوص قوانين محاربة الفساد، تحتاج إلى آليات تطبيقها، وإن تكريس بنودها تكاد تغيب عن الساحة الوطنية منذ وضعها.[4]

ب- هيئات لمكافحة الفساد بمهام معطلة:

الملاحظ في دور البرلمان مغيب تماما و ذلك بسبب خضوع السلطة التشريعية (البرلمان) للسلطة التنفيذية، مما يعفي الجهاز الحكومي من مساءلة هذا الأخير.

---

[1] حاحا عبد العلي، مرجع سابق، ص185.

[2] المرجع نفسه.

[3] أحمد أعراب ، "في انتقالية الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته"، الملتقى الوطني حول الفساد الإداري، جامعة أم البواقي، 2010، ص 10.

[4] فافا رفافة، مرجع سابق، ص241.

وبالرغم من الدور الهام الذي يقوم به مجلس المحاسبة إلاَ أن هذا الدور لا يتسم بالفعالية المتوقعة، فهناك بعض العيوب التي تحول دون إكتمال دوره الرقابي وتجعل دوره محدودا أو سطحيا وغير محقق للآمال المتوقعة.

وعلى الرغم من النص على إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب القانون 06/01 –على النحو السالف ذكره– فإن مهامها ظلت معطلة إلى غاية يوليو 2011، وبعدها باشرت عملها على بعض وقائع الفساد، وبإمرة من السلطة التنفيذية، كما أن استقلالية الهيئة نصية لم يفدها في شيء، فهي فعليا توجد في وضعية تبعية للسلطة التنفيذية – تخضع لأوامرها وتعليماتها – ومحاسبتها تتبع لقواعد المحاسبة العمومية وميزانيتها تسجل ضمن مشمولات الميزانية العامة.

هذا ويغلب على دورها الطابع الاستشاري والتحسيسي، وبمفهوم المخالفة فإن دورها الرقابي والردعي محدود جدا، فلا تتمتع بصلاحيات الضبط القضائي، كما أن سلطاتها في تحريك الدعوى العمومية مقيدة، يمكن القول أن الهيئة لا تتمكن من إحالة قضايا الفساد إلى العدالة، إلا بالمرور على وزير العدل وهو مؤشر قوي على عدم استقلالية الهيئة من الناحية الوظيفية والموضوعية، وهو الأمر الذي جعلها مؤسسة شكلية غير فاعلة مقيدة ببنود نصوص القانون 01/06، التي لا تلزمها إلا بتقديم تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية، ، غير آبهة بانتظارات المجتمع المدني وحساسياته. وهو ما يضفي نوعا من الغموض والضبابية على سياسة مكافحة الفساد في الجزائر، حتى لو تدعمت هذه الإستراتيجية بجهاز ردعي لملاحقة هذه الآفة (الديوان الوطني لمكافحة الفساد)، فهو لا يعدو أن يكون هيئة مفتقدة للاستقلال القانوني والمالي، وتخضع بدورها لإمرة السلطة التنفيذية وتوجيهاتها. فلا غرو بعد ذلك من تشكيك الهيئة الأممية ومنظمة الشفافية الدولية، في حقيقة استقلالية هذه الهيئات المستحدثة وفعالية مساهمتها في الوقوف في وجه تعاظم هذا الداء في الجزائر.

خاتمة:

تخوض الجزائر معركة حاسمة ضد الفساد بجميع صوره، وهذا ما يتطلب العمل على تبني قواعد و مبادئ الحكم الراشد من شفافية و مساءلة و محاسبة للمسؤولين، و ارساء دولة الحق و القانون، و هذا ما يستدعي إجراء إصلاحات في المجالات التالية:

1- إجراء إصلاحات سياسية و إدارية، و ذلك بتفعيل مبدأ الفصل بين السلطات و توازنها، وتفعيل أدوات الرقابة الشعبية (البرلمان و الهيئات المحلية) في مجال مكافحة الفساد، بالإضافة إلى القضاء على البيروقراطية في الأجهزة الحكومية و إرساء الشفافية و العدالة في التعيين في الوظائف العامة.

2- تجسيد مبدأ استقلالية القضاء و هيئات مكافحة الفساد على أرض الواقع.

3- تفعيل دور المجتمع المدني إلى جانب هيئات مكافحة الفساد، وضرورة التوعية المجتمعية بمخاطر الفساد بالإعتماد على المؤسسات التربوية والجامعية والدينية (المسجد).

قائمة المراجع:

1. أحمد أعراب ، "في انتقالية الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته"، الملتقى الوطني حول الفساد الإداري، جامعة أم البواقي، 2010.

2. باديس بوسعود، "مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2015.

3. بوشامة حامد، "الآليات القانونية لتكريس حوكمة الصفقات العمومية"، ماستر، كلية الحقوق جامعة بجاية، 2016/2017.

4. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، المعدل و المتمم، **الجريدة الرسمية.** العدد 14، 2006.

5. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 06- 413 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و تنظيمها و كيفيات سيرها،

الجريدة الرسمية. العدد 74، سنة 2006، المعدل و المتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 12- 64 المؤرخ في 2012، **الجريدة الرسمية، العدد08، سنة 2012.**

6. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 249–14 المؤرخ في: 2014/09/08، يتضمن التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة. الفساد المحررة بالقاهرة، بتاريخ 21 ديسمبر سنة 2010، **الجريدة الرسمية.** العدد 54، سنة 2014.

7. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية،المرسوم الرئاسي رقم 06- 137 المؤرخ في 10 أفريل 2006، يتضمن التصديق على اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد و مكافحته المعتمدة في 11 يوليو 2003، **الجريدة الرسمية.** العدد 24 ، 16 أفريل 2006.

8. الحاج علي بدر الدين، " جرائم الفساد و آليات مكافحته في التشريع الجزائري"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تلمان، 2016.

9. حاحة عبد العالي، " الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

10. حمزة خضري، " الوقاية من الفساد و مكافحته في إطار الصفقات العمومية"، **مجلة دفاتر السياسة و القانون.** العدد 7، جوان 2012.

11. زياد عربية بن علي، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية"، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبي، السنة 10، العدد 01، 2002.

12. سارة بوسعيود، شراف عقون، "واقع الفساد في الجزائر و آليات مكافحته"، **مجلة البحوث الإقتصادية و المالية.** جامعة أم البواقي ، الجزائر، العدد الأول، المجلد الخامس، جوان 2018.

13. عبدو مصطفى، " تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة- حالة الجزائر 1995-2006"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 63.

14. عمر بوجطو، "مدى مطابقة النظام القانوني للوقاية من الفساد في الجزائر مع أحكام الاتفاقية الدولية للوقاية من الفساد". مجلة الفكر البرلماني. م 19 مارس 2008 منشورات مجلس الأمة، الجزائر.

15. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العمة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر 2003، **الجريدة الرسمية.** العدد 26، سنة 2004.

16. عنتر بن مرزوق، **معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الجذور و الأسباب و الحلول.** الجزائر: دار جيطلي للنشر، 2009.

17. فريد البلشي، إصلاح الاقتصاد والقانون، مؤلف جماعي باللغة الفرنسية، تحت إشراف أ.د جلال العيساني، مراكش، 2011.

18. مجبور فازية، "إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر"، ماجيستير، كلية الحقوق جامعة تيزي وزو، 2015.

19. محمد جمال باروت، **الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية**، ط1، القاهرة: مركز الوحدة العربية، 2004.

20. محمد حليم ليمام، عولمة الفساد، الشكل الاخر للعولمة، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**. جامعة الجزائر، ع3 لسنة 2008.

21. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية،الـمرسوم الرئاسي رقم 11-426 المؤرخ في 8 ديسمبر 2011، الذي يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد و تنظيمه و كيفيات سيره، **الجريدة الرسمية**. العدد 68، المؤرخة في 14 ديسمبر 2011، المعدل بالمرسوم الرئاسي رقم 14-209 المؤرخ في 23 جويلية 2014،

22. موسى بودهان، **النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر. الجزائر**: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، 2009.

23. هاني عيسوي السبكي، **مكافحة الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و في الشريعة الإسلامية و التشريعات الوطنية**، عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2017.

24. وسواس فاطمة الزهراء، " ضرورة مكافحة الفساد الإقتصادي لتحقيق التنمية في الجزائر"، **مجلة الحقوق و العلوم السياسية**. جامعة سيدي بلعباس، العدد 13 لسنة 2003.

التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إفريقيا في ظل أجندة 2063

Economic and social development in Africa under Agenda 2063

1-د. شيلي وسام

- جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ، الجزائر

wissem.chili@univ-constantine2.dz

2-أ. قويدر ابتسام

- جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3، الجزائر

ibtissemkouider@yahoo.fr

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على خطة التنمية الإفريقية "أجندة 2063" وتحليل أبعادها الإقتصادية والإجتماعية، حيث تعبر الخطة عن رؤية افريقية جديدة وضعتها الدول الإفريقية لتحقيق جملة من الاهداف والتطلعات خلال الخمسين عام القادمة، كما تهدف الدراسة إلى تحليل مؤشرات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في افريقيا في ظل هذه الأجندة وتقييم آثارها خلال العشرية الأولى من تنفيذها مع بيان مختلف التحديات والصعوبات التي تواجه القارة في تجسيدها.

كلمات مفتاحية: أجندة 2063 – التنمية الإقتصادية – التنمية الإجتماعية

ABSTRACT:

This study aims to highlight on the African development plan "Agenda 2063" and analyze its economic and social demensions, as the plan expresses a new African vision set by African countries to achieve a set of goals and aspirations over the next fifty years, the study also aims to analyse the economic and social development indicators in Africa in light of the agenda and the evaluation of its effects during the first decate of implimentation with an indication of the various challenges and difficulties facing the continent embodying them.

Keywords: Agenda 2063 - Economic Development Social Development

مقدمة:

تعمل الدول الإفريقية من خلال الاتحاد الإفريقي، بما في ذلك الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا والتجمعات الاقتصادية الإقليمية إلى تبني استراتيجيات وخطط تنموية لتحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية، تتمثل أبرزها في خطة التنمية الإفريقية "أجندة 2063" والتي تمثل جدول أعمال إنمائي لمدة 50 عاما ابتداء من عام 2013، وأساسا للتحول الاقتصادي والاجتماعي والتكاملي طويل الأجل للقارة الإفريقية، وقد جاءت هذه الأجندة لتعجل في تنفيذ البرامج السابقة والحالية الخاصة بالتنمية كبرنامج تطوير البنية التحتية، برنامج التنمية الزراعية الشاملة، الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، وغيرها من البرامج التي وضعت في هذا المجال، كما تضمنت أفضل الممارسات والتطبيقات لتحقيق التنمية في افريقيا وفق رؤية واستراتيجية طويلة المدى.

- إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ماهو واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا على ضوء أجندة 2063؟

ويندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما مضمون أجندة 2063؟ وما يميزها عن باقي الخطط التنموية في القارة الإفريقية؟
- ✓ ماهي الجوانب الإقتصادية والاجتماعية التي تضمنتها هذه الأجندة؟
- ✓ ماهي اتجاهات الأداء الاقتصادي للقارة الافريقية والأقاليم الفرعية؟
- ✓ ماهي التحديات التي تواجه القارة في تطبيق أجندة 2063 ؟

- **هدف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مضمون أجندة 2063 وتحليل أبعادها الإقتصادية والإجتماعية إضافة إلى رصد التطور في الأداء الاقتصادي للقارة الإفريقية وأقاليمها الفرعية في السنوات الأخيرة مع بيان الصعوبات المطروحة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في افريقيا في ظل أجندة 2063.

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في إبراز الدور المهم لخطة التنمية الافريقية "أجندة 2063" في تعجيل عملية تنفيذ البرامج السابقة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا خاصة في ظل المشاكل التي تعاني منها القارة.

- **منهجة الدراسة:** للإحاطة بموضوع البحث سنعتمد في دراستنا هاته على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التطرق إلى مضمون خطة التنمية الإفريقية "أجندة 2063" وتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية والإجتماعية للقارة الإفريقية والأقاليم الفرعية في السنوات الأخيرة ورصد التطورات المستقبلية لهذه المؤشرات.

- **محاور الدراسة:** تتضمن الدراسة المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية أجندة التنمية 2063.

المحور الثاني: الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية لأجندة 2063.

المحور الثالث: تطور المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للقارة الإفريقية

المحور الرابع: تحديات تطبيق أجندة 2063 في إفريقيا

المحور الأول: ماهية أجندة التنمية 2063

عملت الدول الإفريقية على تبني استراتيجيات وخطط تنموية لتحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية تتمثل أبرزها في خطة التنمية الإفريقية "أجندة 2063".

أولا: التعريف بأجندة 2063

تمثل أجندة 2063 رؤية إفريقية خالصة وطموحات رسمها وحددها الرؤساء والقادة والحكومات والشخصيات المؤثرة من جميع الدول الأفريقية لتحقيق النمو والتنمية المستدامة على أفق زمني يقدر بـ 50 عام ابتداء من سنة 2013، كما تمثل استراتيجية افريقية للبناء الذاتي والتحول الإقتصادي والإجتماعي في القارة وهي تهدف بالأساس إلى ترسيخ الديمقراطية ونشر العدالة الاجتماعية من خلال تعزيز الحوكمة وفرض سيادة القانون وتعزيز

قيم السلم والأمن في قارة عانت طويلا من الصراعات والحروب الأهلية[1]، وقد جاءت هذه الاستراتيجية في سياق الإحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في قمة ماي 2013 حيث أصدر الاتحاد في هذه القمة ما يعرف بإعلان" SOLEMN" الذي يشمل أهداف أساسية للقارة الأفريقية هي: هوية ونهضة افريقيا، مكافحة التمييز والعنصرية، التكامل، التنمية الاقتصادية والإجتماعية، الأمن والسلم، الحكومة الديمقراطية، تحديد المصير الإفريقي، مكانة إفريقيا في العالم.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم اعتماد الأجندة في جانفي 2015 بالإضافة إلى اعتماد خطتها الأولى للتنفيذ العشري، وتتميز هذه الأجندة عن الجهود الإفريقية السابقة بما يلي:

– تم صياغة الأجندة عن طريق كافة الأطراف المتعلقة بتنمية افريقيا، مفوضية الإتحاد الإفريقي، وكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، البنك الإفريقي للتنمية، لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لإفريقيا؛

– تضمنت الأجندة سبع طموحات وتطلعات أساسية قسمت إلى أهداف عديدة، وقد حدد لكل هدف مجموعة من الإستراتيجات والآليات التنفيذية اللازمة لتحقيقها؛

– احتوت الأجندة على عدة مشروعات رائدة مست العديد من القطاعات والمجالات الحيوية؛

– قسمت الأجندة إلى خمس خطط عشرية، تستغرق كل واحدة منها 5 سنوات، وقد حددت الخطة العشرية الأولى 2013 – 2023 الآليات التمويلية لتحقيق كل طموح؛

– متابعة التنفيذ على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والقارية بإنشاء آلية للرصد والتقييم.

ثانيا: أهداف أجندة 2063

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[2]

---

[1] كمال بالهادي ، أجندة 2063 الإفريقية، الموقع الإلكتروني: *https://www.alkhaleej.ae (24/01/2021).*

[2] حامد المسلمي، أجندة 2063: افريقيا التي نريدها، الموقع الإلكتروني:
https://pharostudies.com/?p=2346 (26/01/2021).

– تسريع وتيرة النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا وتوجيها نحو التصنيع؛

– القضاء على الفقر بحلول 2025 وتحسين المستوى المعيشي للأفراد؛

– إنشاء وتفعيل المؤسسات المالية والنقدية القارية؛

– إنشاء وتطوير البنية التحتية إضافة إلى الإسراع في إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية؛ لمضاعفة التجارة الإفريقية البينية بحلول عام 2022؛

– تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والتعايش السلمي؛

– إرساء الديمقراطية وتقرير مصير الشعوب إضافة إلى تعزيز القيم واحترام حقوق الإنسان.

– تحقيق النهضة الثقافية وإحداث ثورة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛

– المساواة الكاملة بين الجنسين، تمكين الشباب وضمان حقوق الطفل؛

– إشراك جميع المواطنين الأفارقة في صنع القرار في كافة المجالات بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الدينية أو العرقية؛

– جعل القارة الإفريقية لاعبا وشريكا عالميا قويا ومؤثرا وذلك لأهمية الوحدة الإفريقية في مواجهة التدخلات الخارجية المستمرة في القارة.

ثالثا: محاور أجندة 2063

تشمل أجندة 2063 سبع محاور رئيسية نذكرها فيما يلي:[1]

1– **إفريقيا قارة تنعم بالإزدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة:** حيث تسعى أجندة 2063 إلى تحقيق الرخاء والازدهار المشترك والقضاء على الفقر من خلال التحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة.

2 – إفريقيا قارة متكاملة ومتحدة سياسيا: حيث تسعى الدول الإفريقية منذ سنة 1963 إلى تحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة المرتكزة على الحرية والاستقلال السياسي والاقتصادي،

---

[1] شيماء أنور، أجندة الإتحاد الإفريقي 2063: خارطة طريق لتنمية إفريقيا وتعزيز الديمقراطية، الموقع الالكتروني: *https://africa.sis.gov.eg.(2021/01/26)*

وبذلك تستهدف الأجندة الإفريقية النضال من أجل التحرر من العبودية والاستعمار والتمييز العنصري والقهر الاقتصادي وجميع أنواع الاضطهاد.

3 – إفريقيا قارة لها ثقافة عالمية قوامها ممارسة الحكم الرشيد والقيم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون: حيث تعمل الأجندة على تحقيق مبدأ العدالة ومحاربة جميع أشكال الفساد، وذلك من خلال إقامة هيئات ومحاكم قضائية تقيم العدالة دون أي خوف أو محاباة.

4 – افريقيا قارة تنعم بالسلم والأمان: من أولويات خطة التنمية الإفريقية 2063 تحقيق الأمن البشري والعمل على تخفيض جرائم العنف، والقضاء على تجارة المخدرات والمتاجرة بالبشر لتحقيق الأمن والسلام للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، مع الإشارة في هذا السياق إلى أهمية تغذية ثقافة السلام والتسامح لدى أطفال وشباب إفريقيا خلال مختلف مراحلهم التعليمية لتكون البداية على مستوى القاعدة الشعبية.

5 – افريقيا قارة ذات هوية ثقافية قوية وذات تراث وقيم وأخلاق مشتركة: لتحقيق النهضة الإفريقية المنشودة تركز أجندة 2063 على تحقيق التماسك الاجتماعي، واحترام التنوع الديني وترسيخ القيم الثقافية الإفريقية والتراث والهوية والتاريخ المشترك للقارة الإفريقية.

6 – إفريقيا قارة تعتمد في تطويرها وتنميتها على مواطنيها خاصة المرأة والشباب: تؤكد الأجندة على أهمية تمكين المرأة وترسيخ مبدأ التكافؤ بينها وبين الرجل إضافة إلى ضمان تمتعها بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كاملة والقضاء على جميع أشكال العنف والممارسات الاجتماعية الضارة التي تتعرض إليها، كما أكدت خطة التنمية الإفريقية على أهمية إشراك وتمكين الشباب من خلال الإلتزام بتنفيذ ميثاق الشباب الإفريقي والاهتمام بقضاياهم وتعميمها في كافة برامج التنمية إضافة إلى القضاء على بطالة الشباب.

7 –إفريقيا لاعب وشريك عالمي قوي ومؤثر: من خلال العمل على إقامة مؤسسات إفريقية قوية ومؤثرة في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية..الخ على مستوى العالم.

المحور الثاني: الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية لأجندة 2063

سنركز هنا على الأبعاد الاقتصادية والإجتماعية التي تضمنتها خطة التنمية 2063.

أولا: الأبعاد الإقتصادية

تشمل الأبعاد الاقتصادية لأجندة التنمية 2063 ما يلي:

1 – التحول الإقتصادي والتوجه نحو التصنيع: تسعى خطة التنمية 2063 في المقام الأول إلى تحقيق التنمية الصناعية، من خلال العمل على استغلال الموارد الطبيعية المتاحة إنشاء مراكز لتطوير المعادن في افريقيا، الإهتمام بالقطاع الخاص، تعزيز الإستثمارات البينية، والإهتمام بالإقتصاد الأخضر والأزرق ووضع استراتيجيات وآليات لتطويرهما.

2 – تطوير الزراعة الإفريقية: من بين الأهداف التي تضمنتها أجندة 2063 هي تحقيق الأمن الغذائي والتقليل من واردات السلع الغذائية، لذلك تعمل الخطة على تطوير وتحديث القطاع الزراعي في افريقيا بحلول عام 2025 وهذا من خلال توفير التمويل الزراعي وتعزيز استخدام التكنولوجيا والنظم الزراعية الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته.

3 – انشاء وتطوير البنية التحتية: وذلك من خلال تطوير قطاعات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن بين المشاريع التي وضعت في هذا الصدد نذكر:[1]

- ✓ إنشاء السوق الإفريقية الموحدة للنقل الجوي لتسهيل عمليات النقل الجوي؛
- ✓ مشروع تنفيذ سد أنجا العظيم وتوليد الكهرباء بمقدار 43200 ميجاوات بغية الانتقال بإفريقيا من المصادر التقليدية إلى المصادر الحديثة للطاقة؛
- ✓ مشروع الشبكة المتكاملة للقطار الفائق السرعة لربط جميع عواصم إفريقيا والمراكز التجارية وتسهيل حركة السلع والخدمات والأشخاص، وخفض تكلفة النقل؛
- ✓ إنشاء الشبكة الإلكترونية الإفريقية.

---

[1] شوقي صلاح أحمد اسماعيل، إفريقيا التي نريد: افريقيا 2063 ، الموقع الإلكتروني: *https://www.qiraatafrican.com (28/01/2021).*

4 – إنشاء منطقة تجارية حرة قارية في إفريقيا: وذلك بحلول عام 2022 بهدف تسريع وتيرة نمو التجارة الإفريقية البينية، وتعتبر الاتفاقية مشروع عملاق يوحد نشاطات 1.3 مليار نسمة من سكان القارة، ويخلق منطقة اقتصادية حجمها 3.4 تريليون دولار[1].

5 ـ تأسيس منظمات اقتصادية وتنموية أفريقية: منها على سبيل المثال بنك الاستثمار الأفريقي والبنك المركزي الأفريقي، إنشاء مؤسسات مالية وأسواق مال قارية لتعبئة الموارد المحلية والتقليل من المساعدات الخارجية وتخفيض المديونية الخارجية.

ثانيا: الأبعاد الإجتماعية

تشمل الأبعاد الإجتماعية لأجندة التنمية 2063 ما يلي:

– إصدار جواز السفر الإفريقي وإلغاء متطلبات التأشيرة لجميع المواطنين الأفارقة؛

– تعزيز حصول الأفارقة على سكن لائق إضافة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين؛

– تأمين حصول جميع الأفراد على فرص للتعليم وتنمية المهارات وتشجيع البحث والإبتكار؛

– إقامة مراكز للتكوين المهني والتقني والتدريب؛

– إنهاء جميع الحروب والنزاعات الأهلية ومنع جرائم الإبادة الجماعية وجميع أشكال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وإنشاء وتفعيل المؤشر الإفريقي للأمن البشري؛

– بناء مجتمع المعرفة من خلال الإستثمار في الجامعات والعلوم والتكنولوجيا؛.

المحور الثالث: تطور المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للقارة الإفريقية

سنحاول هنا رصد تطور أهم مؤشرات الأداء الإقتصادي للقارة الإفريقية وأقاليمها.

أولا: تطور معدل النمو الاقتصادي للقارة الإفريقية

ارتفع معدل النمو في إفريقيا من 2.2% سنة 2015 إلى 4.3% سنة 2017، ثم انخاض إلى 3.9% سنة 2019 (أنظر الشكل رقم (1)) نتيجة التوسع المتواضع في الدول

[1] فيصل عابدون، إفريقيا التي نريد، الموقع الإلكتروني: *https://www.alkhaleej.ae (28/01/2021).*

الخمسة الكبرى في القارة (الجزائر، مصر، المغرب، نيجيريا وجنوب إفريقيا) والتي نمت بشكل مشترك بمعدل 3.1% مقارنة بمتوسط 4% في بقية اقتصاديات القارة، ويبقى معدل النمو في القارة سنة 2019 أكبر من المتوسط العالمي (3%) وأعلى من المتوسط المسجل في الإقتصادات المتقدمة (1.7%)،[1] وحسب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سينخفض النمو سنة 2020 إلى (-4.1%) بسبب تأثرها بجائحة كوفيد لكنه سيشهد انتعاشا عام 2021، أما فيما يخص الأقاليم الفرعية، فيعتبر إقليم شرق إفريقيا أفضل الأقاليم نموا سنة 2019، يليه إقليم غرب إفريقيا، ثم شمال إفريقيا، فوسط إفريقيا، وفي الأخير إقليم الجنوب الافريقي.

الشكل رقم(1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقارة الإفريقية والأقاليم الفرعية (2015-2021)

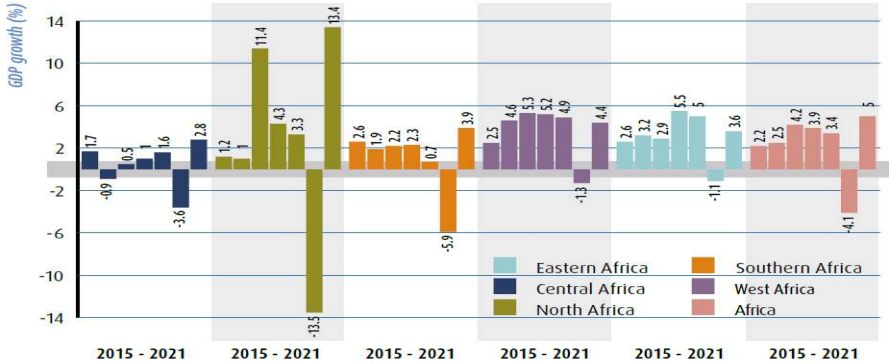

Soucrcs : United Nations, Economic Commission for Africa, Economic Economic Report on Africa 2020: Innovative Finance for Private Sector Development in Africa Development in Africa, December 2020, p 6.

ثالثا: الإستثمار في القارة الافريقية

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) إنخفاض الإستثمار في القارة الإفريقية من 25.9% سنة 2015 إلى 23.1% سنة 2018 ثم ارتفع إلى 25% سنة 2019، ومن المتوقع أن يرتفع عامي 2020 و2021 بمعدلات بطيئة إلى 26% و26.1% على التوالي، ويعتبر معدل الإستثمار أعلى في إقليم شمال إفريقيا مقارنة مع باقي الأقاليم الخمسة للقارة الإفريقية.

[1] United Nations, Economic Commission for Africa, Economic Economic Report on Africa 2020: Innovative Finance for Private Sector Development in Africa Development in Africa, December 2020, p 2.

الشكل رقم (2): إجمالي الاستثمار في القارة الافريقية والأقاليم الفرعية (2015-2021)

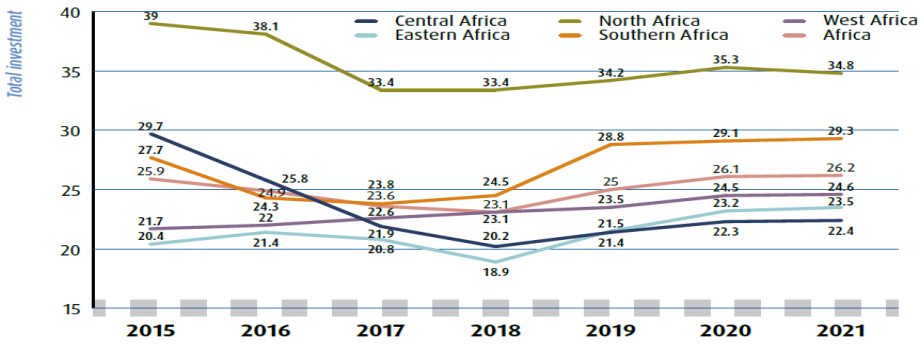

Soucrcs : United Nations, op cit, p 8.

بالنسة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تراجعت الاستثمارات الورادة للقارة الافريقية من 51 مليار دولار سنة 2018 إلى 45 مليار دولار سنة 2019 (بنسبة -10%)، ويعود ذلك إلى تراجع النمو العالمي والإقليمي وتضاؤل الطلب على السلع الأساسية والذي أدى إلى كبح التدفقات إلى البلدان التي تجتذب استثمارات موجهة نحو الموارد الطبيعية.

وقد أدت جائحة كوفيد - 19 إلى تقليص الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا بنسب تم تقديرها بين 25% و40% سنة 2020 (ما بين 25 و35 مليار دولار)، لكن هناك بعض العوامل التي يمكن أن تساعد في تحقيق الانتعاش في 2021 منها توجه عدد من كبار الشركات في الإستثمار من خارج القارة إلى المشاركة في الاستثمار داخل القارة، كما يمكن أن يخلق التكامل الإقليمي بتنفيذ اتفاقية منظمة التجارة الحرة القارية الافريقية تأثيرا إيجابيا.[1]

ثالثا: مؤشر التعقيد الاقصادي في افريقيا

[1] الأمم المتحدة، تقرير الإستثمار العالمي 2020 الانتاج الدولي بعد الجائحة، جنيف، 2020، ص ص 9-10.

مؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI) هو مقياس المعرفة النسبية لإقتصاد دولة ما، ويقيس كثافة المعرفة للاقتصاد من خلال النظر إلى تنوع وتطور المنتجات التي تصدرها،[1] والملاحظ من خلال الشكل رقم (3) أن مؤشر التعقيد الإقتصادي إيجابي فقط في جنوب إفريقيا بعد عام 2015، مما يعني أن جهود التنمية يجب أن تركز على تهيئة الظروف التي من شأنها أن تسمح بظهور التعقيد، وبالتالي توليد النمو والإزدهار المستدامين.

الشكل رقم (3): تطور مؤشر التعقيد الاقتصادي للقارة الإفريقية والأقاليم الفرعية (2013-2017)

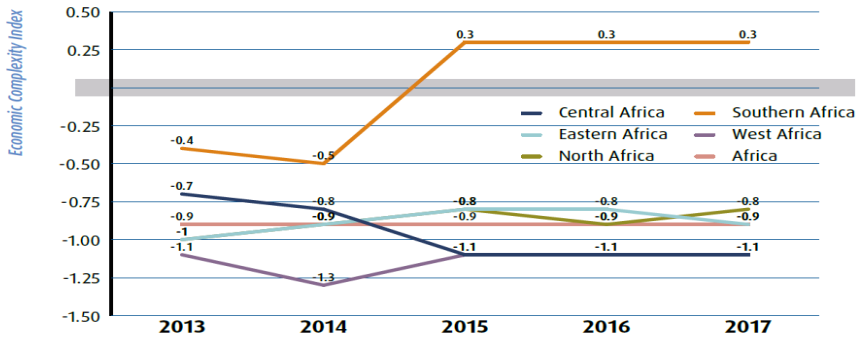

Soucrcs : United Nations, Economic Commission for Africa, op cit, p 8.

رابعا: معدلات التضخم في القارة الافريقية

بلغ معدل متوسط معدل التضخم مقاسا بالرقم القياسي لسعر المستهلك 9.2% في سنة 2019 مقارنة بـ 11.2% و12.6% سنتي 2017 و2018، حيث إستجابت البنوك المركزية لتعديل أسعار الفائدة لإدارة الطلب المحلي، وفي البلدان التي انخفضت فيها الضغوط التضخمية تم تخفيض أسعار الفائدة لتشجيع الإستثمار وتحفيز النمو،[2] وقد تباينت هذه المعدلات بين الأقاليم الافريقية الخمسة (أنظر الشكل رقم (4))، حيث تم تسجيل أدنى

[1] مزواغي جيلالي وأخرون، موقع الاقتصاد الجزائري في منطقة MENASA من حيث التعقيد الاقتصادي خلال الفترة 2007-2016، يوم دراسي حول التعقيد الاقتصادي في المناطق:MENASA, UEMOA, SAARC, CEMAC، جامعة عبد الحميد بن بديس مستغانم، يوم 7 جانفي 2019، ص 4.

[2] Groupe de la Banque africaine de développement, Perspectives économiques en Afrique centrale 2020 Former la main d'oeuvre africaine de demain, 2020, p 2.

معدلات للتضخم في إقليم وسط إفريقيا (2.6%)، تليها شمال إفريقيا بـ 7.9%، وغرب إفريقيا بـ 8.5%، والجنوب الإفريقي بـ 9.8%، في حين تبقى معدلات التضخم في شرق إفريقيا هي الأعلى في القارة (13.9%)، وتشير توقعات مجموعة بنك التنمية الإفريقي إلى زيادة معدل التضخم في القارة الإفريقية خلال سنة 2020، لكنه سيشهد تراجع سنة 2021.

الشكل رقم (4): معدل التضخم للقارة الإفريقية والأقاليم الفرعية في الفترة (2017-2021)

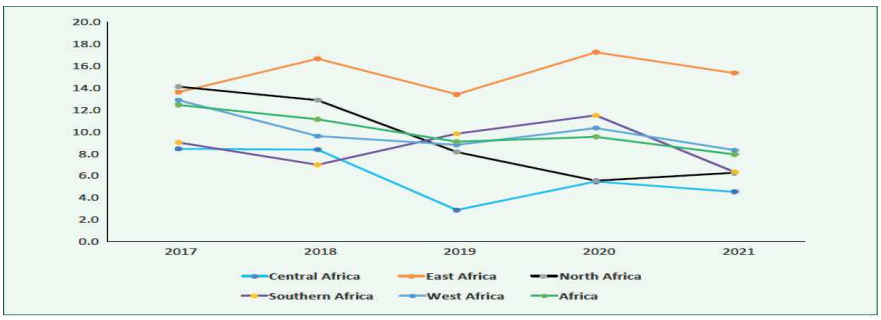

Source: Groupe de la Banque africaine de développement, Perspectives économiques en Afrique centrale 2020 Faire face à la pandémie de covid-19, 2020, p 9.

خامسا: معدلات البطالة في القارة الإفريقية

نلاحظ من خلال الشكل رقم (5) إرتفاع معدل البطالة في القارة الإفريقية من 6.7% في عام 2015 إلى 6.8% سنة 2019، ومن المتوقع أن تبقى في هذه الحدود سنة 2020 ثم تنخفض إلى 6.7% سنة 2021، كذلك نلاحظ أن إقليم الجنوب الأفريقي لديه أعلى مستويات للبطالة (24.9% و27.2% في سنتي 2015 و2019 على التوالي)، تليه شمال إفريقيا (13.1% و12.1% على التوالي)، في حين تم تسجيل أدنى المعدلات في شرق إفريقيا (3.3% و3.2% على التوالي).

الشكل رقم (5): تطور معدلات البطالة في إفريقيا والأقاليم الفرعية (2015-2021)

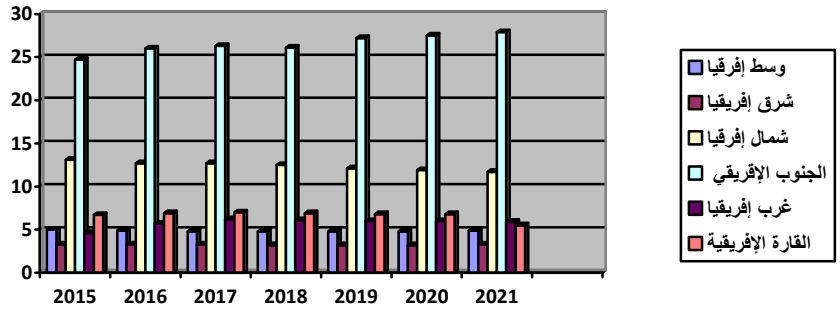

Source: International laboour organization, Report on employment in Africa (Re-Africa) tackling the youth employment challenge, 2020, p79.

كذلك، نلاحظ من خلال الجدول أدناه إرتفاع معدلات البطالة بين الشباب مقارنة بالبالغين (6% في المتوسط)، وعند الإناث كذلك، أما نسبة التوظيف إلى إجمالي السكان فقد تراجعت في 2019 مقارنة بعام 2012، ومن المتوقع أن يستمر ذلك حتى سنة 2021.

الجدول رقم (1): بعض مؤشرات سوق العمل والفقر في القارة الإفريقية (2012-2021)

البيان	2012	2018	2019	2020	2021
نسبة التوظيف إلى إجمالي عدد السكان	40.8	40.1	40.1	40.1	40
معدل البطالة عند الشباب	11.7	10.9	10.8	10.7	10.6

Source: International laboour organisation, Global Employment trends for youth 2020: Africa, ,2020, pp1-2.

المحور الرابع: تحديات تطبيق أجندة 2063 في إفريقيا

تتمثل أهم التحديات التي تواجه القارة الإفريقية في تطبيق أجندة 2063 فيما يلي:

- غياب المساواة وارتفاع نسب البطالة والفق، وتركز الثروة في يد فئة قليلة من السكان؛
- تفشي ظاهرة الجريمة المنظمة في افريقيا كتجارة المخدرات والتدفقات المالية غير الشرعية وانتشار القرصنة البحرية خاصة في منطقة القرن الإفريقي وخليج غينيا؛
- الإنشقاقات الإجتماعية الناتجة عن التنوع العرقي والديني مقابل قيام الإتحاد الإفريقي بعدة محاولات لإقامة تاريخ وهوية وقيم افريقية مشتركة؛
- انتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة والناتجة عن سوء التغذية والصرف الصحي؛

– الكوارث الطبيعية وتقلب المناخ، والتأثر الكبير بالتقلبات في أسعار مواد الخام الطبيعية؛

– الهجرة غير الشرعية على المستوى القاري، وتفشي الفساد في افريقيا الذي ساهم في إهدار موارد الدول وعرقلة خطط التنمية، وهروب الإستثمارات المحلية والأجنبية.

وقد زادت هذه التحديات في الأوضاع الراهنة التي فرضتها جائحة كوفيد 19، حيث أعادة هذه الأخيرة تشكيل أولويات القارة الإفريقية، وتوجيه جهود وموارد دولها إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتقليل الخسائر الناجمة عن تفشي الوباء، بدلا من توجيه تلك الموارد إلى تحقيق التنمية كما كان مستهدفا في إطار أجندة إفريقيا 2063 وخطتها للعشرية الأولى، ومن الآثار السلبية للجائحة على خطة التنمية في إفريقيا نجد تأجيل بدء العمل في منطقة التجارة الحرة الإفريقية حتى نوفمبر 2020 أو بداية 2021، وتراجع الاهتمام بمبادرة إسكات البنادق 2020، حيث كثفت الجماعات الإرهابية في القارة من نشاطها مستغلة انشغال حكومات الدول الإفريقية بمكافحة جائحة كوفيد– 19، فضلا عن تعثر تحقيق أهداف خفض معدلات الفقر والبطالة ورفع معدل النمو، ومن الجوانب الإيجابية التي فرضت نفسها على أجندة القارة نجد تسريع تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي للقارة الإفريقية التي أقرها رؤساء الدول الإفريقية في القمة الإفريقية المنعقدة في فيفري 2020، والإسراع في تنفيد اتفاقية الوكالة الإفريقية للأدوية والتي تم الموافقة عليها في القمة الإفريقية العادية في عام 2019.[1]

الخاتمة:

جاءت أجندة التنمية الإفريقية 2063 لإحداث التحول الإقتصادي والإجتماعي في القارة السمراء والقضاء على المشاكل التي تتخبط فيها نتيجة الحروب والنزاعات السياسية والصراعات العرقية إضافة إلى إنتشار الأمية والفشل في تطبيق الديمقراطية مما انعكس

[1] هايدي الشفيعي، كورونا في افريقيا: تغيرات اجبارية في خطط التكامل القاري، وحدة الدراسات الافريقية، المركز المصرفي للفكر والدراسات الاستراتيجية، ماي 2020، بدون صفحة، الموقع الالكتروني:
https://www.ecsstudies.com/9256/ (12-1-2021)

سلبيا على استقرار الوضع السياسي والإقتصادي والاجتماعي وعلى مؤشرات التنمية في افريقيا. وبذلك توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– تتضمن أجندة 2063 العديد من البرامج التنموية التي تعنى بتحقيق سبع تطلعات هي: الإزدهار والرخاء، التكامل والإتحاد السياسي، العدالة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، السلم والأمان، بناء الهوية الإفريقية، تمكين المرأة والشباب، وتعزيز مكانة إفريقيا دوليا؛

– على الصعيد الإجتماعي ركزت الأجندة على المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب، واحترام حقوق الطفل، والعمل على تنمية المهارات، وتعزيز البحث والإبتكار؛

– على الصعيد الإقتصادي تضمنت الأجندة جملة من المشاريع الرائدة في مجال الصناعة، الزراعة، التجارة ،الطاقة والبنية التحتية، ناهيك تأسيس منظمات اقتصادية تنموية افريقية تعمل على علاج المشاكل الإقتصادية القارية وفقا لرؤى موحدة؛

– عرفت القارة الافريقية تحسنا في معدلات النمو الاقتصادي بعد عام 2015، لتتراجع في عامي 2019 و 2020، ومن المتوقع استعادة النمو خلال سنة 2021؛

– تسجيل أدنى معدلات للتضخم في وسط افريقيا، أدنى المعدلات في شرق إفريقيا، وبالنسبة لمعدلات البطالة فقد كانت مرتفعة في الجنوب الإفريقي، وعند الشباب والإناث.

التوصيات :

على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية :

– تعزيز الحوار المستدام بشأن أجندة 2063 والتخطيط والتنفيذ والتقييم على كل المستويات؛

– الإستفادة من التنوع الديمغرافي، فثلاثة أرباع سكان إفريقيا أقل من 30 سنة، لذلك لابد من وضع سياسات للإستفادة من الشباب من خلال التعليم والتكوين وخلق فرص عمل؛

– إرساء التضامن والعمل الجاد والجماعي والإستفادة من النجاحات والتجارب والممارسات العالمية لصياغة النموذج الإفريقي للتنمية والتحول.

قائمة المراجع:

1 – الأمم المتحدة، تقرير الإستثمار العالمي 2020 الإنتاج الدولي بعد الجائحة، جنيف، 2020.

2 – مزواغي جيلالي وأخرون، موقع الاقتصاد الجزائري في منطقة MENASA من حيث التعقيد الاقتصادي خلال الفترة 2007–2016، يوم دراسي حول التعقيد الاقتصادي في المناطق MENASA, UEMOA, SAARC, CEMAC:، جامعة عبد الحميد بن بديس مستغانم، يوم 7 جانفي 2019.

3 – حامد المسلمي، أجندة 2063: افريقيا التي نريدها، الموقع الإلكتروني:
https://pharostudies.com/?p=2346 (26/01/2021).

4 – شوقي صلاح أحمد اسماعيل، إفريقيا التي نريد: افريقيا 2063، الموقع الإلكتروني:
https://www.qiraatafrican.com (28/01/2021).

5 – شيماء أنور، أجندة الإتحاد الإفريقي 2063: خارطة طريق لتنمية إفريقيا وتعزيز الديمقراطية، الموقع الالكتروني: *https://africa.sis.gov.eg (2021/01/26).*

6 – فيصل عابدون، إفريقيا التي نريد، الموقع الإلكتروني:
https://www.alkhaleej.ae (28/01/2021).

7 – كمال بالهادي ، أجندة 2063 الإفريقية، الموقع الإلكتروني:
https://www.alkhaleej.ae (24/01/2021).

8 – هايدي الشفيعي، كورونا في افريقيا: تغيرات اجبارية في خطط التكامل القاري، وحدة الدراسات الافريقية، المركز المصرفي للفكر والدراسات الاستراتيجية، ماي 2020، الموقع الالكتروني:
https://www.ecsstudies.com/9256/ (12-1-2021).

9 - Groupe de la Banque africaine de développement, Perspectives économiques en Afrique centrale 2020 Former la main d'oeuvre africaine de demain, 2020.

10 - United Nations, Economic Commission for Africa, Economic Economic Report on Africa 2020: Innovative Finance for Private Sector Development in Africa Development in Africa, December 2020.

11 - International laboour organization, Report on employment in Africa (Re-Africa) tackling the youth employment challenge, 2020.

12 - International laboour organisation, Global Employment trends for youth 2020: Africa, 2020.

واقع القطاع الفلاحي في افريقيا وسبل تطويره في إطار الشراكة الافريقية

African agriculture reality and the ways to develop it in African partnership approach

زين الدين حماشي

- جامعة سطيف -1- الجزائر

- **Zineddine.hammachi@univ-setif.dz**

ملخص:

تواجه افريقيا عدة تحديات على مستوى امنها الغذائي: فحالات الجوع وسوء التغذية والفقر مرتفعة جدا، في هذا السياق يمكن لتنمية وتطوير القطاع الفلاحي ان يلعب دورا محوريا في سبيل مواجهة هذه التحديات، وبما ان هذه المشاكل تواجه أغلب دول القارة؛ تبرز الشراكة والتعاون إطارا ملائما لمجابهتها.

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على واقع القطاع الفلاحي في افريقيا، وتقييم بعض الاستراتيجيات التي تبناها القادة الافارقة لتطوير هذا القطاع مع التركيز على تقديم وتقييم البرنامج المفصل للتنمية الفلاحية لإفريقيا- **PDDAA**–، الذي يعتبر محور رئيسيا في استراتيجية "الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا " **NEPAD**".

كلمات مفتاحية: الفلاحة في افريقيا، أمن غذائي، أزمة الغذاء، البرنامج المفصل لتنمية الفلاحة في افريقيا.

ABSTRACT:

Africa faces a very food security challenges such as hungrys, undernourishment, climate change threats and poverty, to addressing the above-mentioned challenges, transformation and development of agriculture should be the highest priority for Africa's Political Leadership, considering that those defits touch many African states, the partnership appear like pertinent way to be launched.

This paper presents the programme launched by African Union named « Comprehensive Africa Agriculture Development Programme (CAADP) », and we evaluate the performance of african countries to acheive the CAADP objectives.

Keywords: african agriculture, food security, food crises, CAADP.

مقدمـــــة:

يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في اقتصاديات الدول، وتتأكد هذه الأهمية بالنسبة للدول ذات التوجه الفلاحي كما هو الشأن بالنسبة للدول الافريقية، حيث يعتبر أول مصدر للدخل في افريقيا، لكن رغم الإمكانيات الفلاحية الهائلة التي تتمتع بها القارة الإفريقية، إلا أن أداء هذا القطاع ليس في مستوى هذه الإمكانيات، مما انعكس سلبا على أداء اقتصادياتها؛ فمعظمها يعاني من ارتفاع معدلات الفقر وانعدام الامن الغذائي وسوء التغذية(من المتوقع ان يصل عدد الذين يعانون من سوء التغذية 320 مليون فرد سنة 2025)، إلى جانب ارتفاع تكاليف استيراد المواد الغذائية وتداعياتها المباشرة على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ككل.

في ظل تزايد النمو الديمغرافي المعتبر، واتجاه أسعار المواد الزراعية إلى الارتفاع في الأسواق العالمية، وتذبذب أسعار المواد الأولية التي تعتمد عليها افريقيا اعتمادا كبيرا في الدخل؛ تتجلى الأهمية القصوى للنهوض بالقطاع الفلاحي في افريقيا، لتحويله ليس فقط لتغطية الطلب المحلي بل إلى قطاع مصدر، فبعض التجارب الناجحة: الدولية (البرازيل–ماليزيا–فيتنام) وبعض التجارب المحلية(نيجيريا–رواندا–كينيا) تجعل من هذا الهدف قابل للتحقيق إذا توافرت ثلاثة شروط أساسية:

- الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في مختلف العملية الزراعية، إلى جانب استخدام المخصبات والاسمدة؛
- بلورة استراتيجيات وأساليب من شأنها تحفيز وتنشيط سوق المدخلات والمخرجات الفلاحية، الشيء الذي من شأنه تعظيم الإنتاج والقيمة المضافة المولدة عنها؛
- ايجاد قطاع خاص –من مؤسسات ومستثمرين– ديناميكي وعملي، قادر على توجيه وتخصيص الموارد المادية والبشرية، إلى جانب قطاع عام ضامن ومسهل لتحقيق هذه المتطلبات الثلاث.

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على واقع القطاع الفلاحي في افريقيا، وتقييم بعض الاستراتيجيات التي تبناها القادة الافارقة لتطوير هذا القطاع مع التركيز على تقديم وتقييم البرنامج المفصل للتنمية الفلاحية لافريقيا– PDDAA–، الذي يعتبر محور رئيسي في

استراتيجية "الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD)"" أو ما يعرف بـ " إعلان Maputo 2003".

بناء على ما سبق، فإن الإشكالية التي تحاول الورقة الإجابة عنها هي: ***ما هو واقع القطاع الفلاحي في افريقيا؟ وإلى أي مدى يمكن للبرنامج المفصل لتنمية الفلاحة الافريقية (PDDAA) ان يساهم في تطوير القطاع الفلاحي في افريقيا؟***

لعلاج الإشكالية المطروحة فقد تم الاعتماد على منهجين هما:

- المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على دراسة وصفية للظاهرة المدروسة وتحليل العوامل والمتغيرات المؤثرة عليها، وقد تم الاعتماد عليه في المحور الأول؛
- منهج دراسة حالة، وذلك من خلال عرض وتقييم برنامج من البرامج التنموية المعتمدة في تنمية القطاع الفلاحي المتبناة من جانب الاتحاد الافريقي، والمتمثل في البرنامج المفصل لتنمية الفلاحة في افريقيا(PDDAA)، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج في المحور الثاني.

للاحطة بجوانب الموضوع فقد قسمت الورقة إلى محورين:

- المحور الأول: نعرض من خلاله استراتيجية منظمة الاتحاد الافريقي في تنمية القطاع الفلاحي وذلك من خلال عرض"البرنامج المفصل لتنمية الفلاحة في افريقيا –PDDAA– والذي يلخص هذه الاستراتيجية؛
- المحور الثاني: هو عبارة عن تقييم لأداء الدول الافريقية المتبنية لهذا البرنامج على الوصول إلى أهدافه، من خلال الاستعانة بتقارير الاتحاد الافريقي في هذا المجال.

المحور الأول: البرنامج التفصيلي لتنمية الفلاحة في افريقيا(PDDAA/CAADP)

رغم الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها القارة في المجال الزراعي، إلا ان أداءه لايرتق لمستوى هذه الإمكانات، وذلك لوجود عدة تحديات ومشاكل تواجهه، لذلك بادر الاتحاد الافريقي في اطار الشراكة مع الدول الأعضاء إلى صياغة برنامجا لتنمية وتحسين أداء القطاع الفلاحي.

يتناول هذا المحور دوافع تبني الاتحاد الافريقي لبرنامج تنمية الفلاح، ثم يعرض فيما بعد محاور واهداف هذا البرنامج.

أولا: دوافع تبني الاتحاد الافريقي لبرنامج تنمية الفلاحة

هناك عدة عوامل دفعت بالاتحاد الافريقي إلى تبني برنامج موسع لتنمية الفلاحة الافريقي وفيما يأتي بعضا منها:

1-أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الافريقي: تعتبر الدول الافريقية في معظمها دولا ذات توجه فلاحي، حيث ان اكثر من نصف السكان يقطنون الريف و60% من سكان الريف يعتمدون على الفلاحة كمصدر أساسي للعيش، كما أن هذا القطاع يساهم بـ 60% من العمالة، و25 % من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب كونه اول مصدر للدخل القومي.

2-الفلاحة كمصدر لتنويع الصادرات: تتركز صادرات الدول الافريقية في المواد الأولية والقاعدية؛ حيث تعتبر أهم مصدر للعملات الأجنبية، في ظل التذبذب الكبير في أسعار المواد الأولية-*وانعكاساتها المباشرة على قيمة العملة المحلية*- إلى جانب استراتيجيات الدول المستوردة لهذه المواد إلى التوجه نحو مصادر جديدة للطاقة(الشمسية-الرياح-النووية-) بدلا من الطاقات الاحفورية، بالإضافة إلى الإمكانيات الفلاحية الكبيرة التي تتوافر عليها القارة، فيمكن للقطاع الفلاحي أن يكون أداة هامة لتنويع الصادرات ومصدرا هاما للعملات الأجنبية. [1]

3-تحديات الغذاء في القارة الافريقية: حسب احصائيات سنة 2020 لمنظمة -AGRA- فإن أكثر من 50% من سكان القارة الافريقية يعانون من انعدام الامن الغذائي، بل في بعض الدول على غرار: جنوب السودان ومالي وبوركينافاسو، تتعدى نسبة انعدام الامن الغذائي هده النسبة.[2]

حسب تقرير 2020 للأمن الغذائي والتغذية؛ فهناك ما يقارب 690 مليون نسمة يعانون من سوء التغذية منهم 250 مليون نسمة في القارة الافريقية، أي ما يعادل 36 %من اجمالي

[1] Nourrir l'Afrique : stratégie pour la transformation de l'agriculture en Afrique pour la période 2016-2025, rapport de la banque africaine du développement, mai 2016, p.5.

[2] Food Security monitor ; Africa food trade and resilence initiative, edition ;9, November 2020, p.5.

من يعاني من سوء التغذية في العالم، حيث أن 19% من سكان القارة الافريقية يعانون من سوء التغذية.[1]

ثانيا: لمحة عن تاريخ البرنامج: لقد تمت صياغة البرنامج المفصل لتطوير الفلاحة الافريقية في إطار الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا والمعروفة اختصارا بـ"النيباد" (**New** Partnership for Africa's Development–NEPAD) *–وهي عبارة عن رؤية واستراتيجية صاغتها منظمة الاتحاد الافريقي كإطار استراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الافريقية، حيث تمت الموافقة عليها من طرف رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي خلال المؤتمر السابع والثلاثون(37)، المنعقد بـ مدينة –Lusaka– بـ زامبيا سنة 2003– قبل ان يتم تحويلها إلى وكالة الاتحاد الافريقي للتنمية (AUDA–NEPAD)خلال الدورة العادية الواحدة والثلاثون(31) المنعقدة بنواقشط بموريتانيا–.*

تهتم وكالة النيباد بستة مواضيع أساسية، حيث خصصت برانامجا على الأقل لكل موضوع على النحو الاتي:[2]

- *الفلاحة والامن الغذائي: خصصت له برنامج(PDDAA)؛*
- *تغير المناخ وتسيير الموارد الطبيعية؛*
- *التكامل الاقتصادي والبنى التحتية؛*
- *التنمية البشرية؛*
- *حوكمة الشركات؛*
- *المواضيع ذات البعد العالمي على غرار تعزيز القدرات التكنولوجية.*

حيث خصصت النيباد برامج واستراتيجيات في هذه المحاور فنجد مثلا : البرنامج المفصل لتنمية الفلاحة في افريقيا(PDDAA– والذي هو موضوعنا)، برنامج تطوير البنى التحتية في افريقيا(PIDA)، برنامج المؤشرات الافريقية للعلوم والتكنولوجيا(ASTII)، مبادرة المدارس الالكترونية للنيباد.

---

[1] Africa regional overview of food security and nutrition, FAO report, 2019, p.1.

[2] https://www.un.org/fr/africa/osaa/ consulté le; 26/1/2021.

تم التحضير للبرنامج المفصل لتنمية الفلاحة في افريقيا ما بين عامي 2001–2003 ، وتم اقراره من طرف القادة الافارقة بمناسبة الدورة العادية الثانية المنعقدة بـ Malabo "" سنة 2003، بعد التحضير لخارطة طريق البرنامج سنة *2004*، وافقت التكتلات الاقتصادية الإقليمية في افريقيا*(CEEAC,CEDEAO,COMESA,SADC,UMA)* على الوثيقة القاعدية له.[1]

تمت عملية وضع البرنامج حيز التنفيذ والتنسيق ما بين الدول الافريقية حول محاوره عبر عدة خطوات:

- **الخطوة الأولى:** تمثلت في تطبيق القرارات على أرض الواقع من خلال الاستعانة بأربع كيانات اقتصادية جهوية.
- **الخطوة الثانية:** تكثيف الندوات والمؤتمرات الوطنية بهدف صياغة ووضع مخططات فلاحية وطنية، حيث تقوم بهذه المهمة جهات وطنية ووكالات جهوية بالإضافة إلى وكالة النيباد(NEPAD)؛ وكانت رواندا أول دولة قامت بوضع برنامج وطني؛
- **الخطوة الثالثة:** اعداد برامج استثمار وطنية في المجال الفلاحي للمدى المتوسط من طرف هيئات حكومية وطنية بمساعدة منظمة الغذاء والزراعة (FAO)، حيث قامت النيباد بوضع الاطار العام لبرامج الاستثمار لكل الدول، ويمكن ان يمول هذا البرنامج من جهات وطنية واقليمية ودولية. [2]

ثالثا: أهدافه: تم التأكيد على مبادئ واهداف البرنامج خلال الدورة العادية الثالثة والعشرون المنعقدة بمدينة Malabo، وتم تحديد سبعة اهداف يسعى البرنامج إلى تحقيقها خلال الفترة 2015–2025 وهي:[3]

---

[1]Augustin Wambo et Ward Anseeuw, Le volet agricole du Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD) peut-il répondre à la crise alimentaire du continent ?, Hérodote 2008/4 (n° 131), p.4.

[2] Rapport du NEPAD ; cadre de résultats du PAADD, 2015-2025 “Vers des résultats et des impacts”, p.2.disponible sur le lien ; https://*au.int/sites/default/files/documents/31250-doc-the_caadp_results_framework_2015-2025_french_edited.pdf*

[3] Synthèse de la Déclaration de Malabo sur le PDDAA et d’autres décisions en rapport avec l’UA, disponible sur; https://*www.nepad.org/publication/synthese-de-la-declaration-de-malabo-sur-le-pddaa-et-dautres-decisions-en-rapport*

- التأكيد على مبادئ واهداف مسار برنامج –PDDAA–؛
- التعهد بتحسين الاستثمارات في المجال الزراعي من خلال تخصيص 10% من النفقات العمومية لهذا القطاع، بالإضافة إلى تفعيل " البنك الافريقي للاستثمار– African Investmeny Bank–"؛
- التعهد بالقضاء على الجوع " faim zéro"مع حلول سنة 2025، وذلك عن طريق مضاعفة إنتاجية القطاع الفلاحي وتقليص تأخر النمو به بـ 10%؛
- تقليص نسبة الفقر بالنصف (50%) في حدود سنة 2025، من خلال تنمية وتحويل القطاع الفلاحي والعمل على تحقيق معدل نمو في القطاع في حدود 6% سنويا؛
- العمل على تحسين المبادلات التجارية ما بين الدول الافريقية، خاصة في المنتجات الزراعية الأساسية والخدمات؛ وذلك عن طريق مضاعفة المبادلات الفلاحية 3 مرات بالإضافة إلى العمل على تحرير التجارة الخارجية ما بين الدول الافريقية؛
- التعهد بتقوية وسائل وطرق الإنتاج لمجابهة الازمات التي تواجه القطاع الزراع على غرار تغير المناخ والتحديات الأخرى؛
- تحمل المسؤولية بصورة جماعية اتجاه تحقيق هذه الأهداف.

يتميز هذا البرنامج عن بقية البرامج التنموية السابقة بثلاث خصائص أساسية:[1]

- تمت صياغة محاوره وتسطير أهدافه من طرف القادة الافارقة؛ فهو مشروع داخلي، عكس البرامج السابقة التي كانت تصوغها هيئات دولية خارجية على غرار برامج صندوق النقد الدولي؛
- الصيغة التشاركية في اعداده، حيث ساهمت فيه معظم الدول الافريقية(في اطار النيباد)، إلى جانب اشراك القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في تنفيذ البرنامج؛
- التخصيص الفعال للموارد المالية، المرتكزة على مبدأ الأثر أو النتيجة؛

[1] Nelly Leblond, **Gouverner l'agriculture grâce aux modèles ? Le cas du CAADP au Mozambique, revue européenne de géographie, N°825 ;2017, p.2.**

بهدف متابعة التزام دول الاتحاد الافريقي بنصوص البرنامج؛ تلتزم الدول المطبقة للبرنامج بإمضاء تعهد، حيث يتضمن هذا الأخير العناصر الأتية:

- عرض النقاط الأساسية التي تقوم عليها الشراكة ما بين الدول الافريقية في مجال تطوير القطاع الفلاحي، وتحديد مسؤولية كل طرف؛
- توضيح الاستراتيجيات وخطط الاستثمار المتبعة من طرف الدول الموقعة على البرنامج بصورة دقيقة، بالإضافة إلى الالتزام بعرض النتائج الأولية لتطبيق البرنامج على مستوى كل دولة بصورة دورية(كل سنة)؛
- وضع خارطة طريق مفصلة للمهام والمسؤوليات لمختلف الدول والفاعلين والأطراف ذات الصلة بالبرنامج؛

رابعا: محاور البرنامج: يهدف البرنامج بصفة أساسية إلى تطوير وتنمية القطاع الفلاحي كآلية لمحاربة –الجوع وتقليص نسبة الفقر وانعدام الامن الغذائي–، وذلك عن طريق تشجيع التصدير، وفيما يأتي الممارسات والاعمال الرئيسية لبرنامج تنمية الفلاحة في افريقيا:[1]

- تحسين إنتاجية القطاع الفلاحي من أجل الوصول إلى معدل نمو سنوي يقدر بـ 6% مع التركيز على صغار الفلاحين خاصة النساء منهم؛
- انشاء أسواق فلاحية ديناميكية في كل بلد وأسواق ما بين المناطق والاقاليم؛
- دمج الفلاحين في اقتصاد السوق وتسهيل دخولهم للأسواق وتمكينهم للوصول إلى الأسواق الخارجية ليصبحوا مصدرين؛
- التوزيع العادل للثروة؛
- القدرة على جعل القارة الافريقية فاعلا استراتيجيا في العلوم الزراعية وفي مجال تطوير تكنولوجيات زراعية؛
- تطبيق طرق انتاج حديثة وصلبة، والتحكم في تقنيات تسيير مستدامة للموارد الطبيعية؛

يقوم البرنامج على اربعة محاور أساسية في سبيل تنمية القطاع الزراعي وهي:

---

[1]Secrétariat du NEPAD, résume des documents du PDDAA, p.3 (http://hubrural.org/IMG/pdf/nepad_caadp_presentation_piliers_fr.pdf).

1- توسيع مساحة الأراضي الخاضعة للإدارة المستدامة: تعتبر تبعية القطاع الفلاحي في افريقيا للأمطار من أهم العوائق والتحديات التي تواجه هذا القطاع، حيث تنعكس هذه التبعية سلبا على مردودية وتنوع المحاصيل الزراعية؛ فنسبة الأراضي المسقية لا تتعد 7% في معظم دول القارة و3.5% في منطقة الصحراء، إلى جانب هذا التحدي تعاني الفلاحة الافريقية ضعفا كبيرا في المردودية المتعلقة أساسا بضعف خصوبة الأراضي فإنتاجية المخصبات الزراعية لا تتجاوز 36% في حين تتعدى 92% في الدول الصناعية، من هنا تبرز أهمية التسيير المستدام للأراضي والرفع من المساحات المسقية من خلال التحكم في نظام السقي كمحور أساسي في سبيل زيادة المردود الفلاحي،[1] يهدف البرنامج من خلال هذا المحور إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- قلب مسار انخفاض خصوبة الأراضي وتدهور الموارد، وضمان تبني سريع لتنظيم إدارة الأراضي والغابات خاصة على مستوى المستثمرات الصغيرة؛
- تحسين تسيير وإدارة الموارد المائية وكذا تحسين الوصول إلى الري؛

2-ترقية البنى التحتية الريفية: وذلك من خلال تحسين انظمة الطرقات والتخزين والأسواق، وكذا تطوير أنظمة الإنتاج بهدف تحسين تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق الدولية، في هذا الإطار، يتعين على الدول المصدرة للمنتجات الزراعية المساهمة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والعمل على احترام معايير الدخول إلى الأسواق الدولية، خاصة فيما يتعلق بالمعايير الصحية والبيئية؛ تتمثل اهداف هذا المحور في:

- تسريع وتيرة نمو القطاع الفلاحي عن طريق تكوين مزارعين ومستثمرين خواص؛
- خلق إطار ومجال لظهور نشاطات اقتصادية وتجارية ديناميكية على مستوى الأرياف؛

3-الرفع من انتاج المنتجات الغذائية لتقيص حالات الجوع وتحسين نظام مجابهة الازمات الغذائية: لقد اعطى البرنامج عناية خاصة بموضوع الامن الغذائي، كونه من أكبر التحديات التي يواجهها سكان القارة، فثلث السكان يعانون من سوء التغذية بصورة مستمرة، في سبيل مجابهة هذا التحدي يعتمد البرنامج على الاستثمار في المجال الفلاحي كاستراتيجية رئيسية،

[1] Idem, p.4.

خاصة الاستثمارات في المدى الطويل، يسعى هذا المحور الى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- تكوين احتياطي محلي ومنسق إقليميا من المواد الغذائية، وإقامة نظام انذار مسبق لمواجهة أي أزمات غذائية للاستجابة المستعجلة؛
- تقليص حالات سوء التغذية عند الأطفال المتمدرسين؛
- تحفيز الطلب المحلي والرفع من انتاج صغار المزارعين للمنتجات الغذائية؛

4-النهوض بقطاع البحث والتطوير في القطاع الفلاحي لامتلاك تكنولوجيا حديثة في المجال: من المعلوم ان الوسيلة المثلى لتقليص حالات الجوع وسوء التغذية وانعدام الامن الغذائي هي زيادة الإنتاج، وهذا الهدف مرتبط بتطور وسائل وتقنيات الإنتاج الفلاحي، من هنا تظهر اهمية التقنيات والتكنولوجيات الحديثة والبحث العلمي في المجال الفلاحي لتحسين الإنتاج كما ونوعا عن طريق الرفع من الإنتاجية، من الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها ما يلي:

- تحقيق تدفق مستمر للتكنولوجيا نحو القطاع الزراعي تتكيف مع التحديات التي يواجهها هذا الأخير؛
- بناء أنظمة تكنولوجية فلاحية محلية قادرة للاستجابة للفرص والتحديات التي تواجه المستثمرين الفلاحيين.

المحور الثاني:تقييم أداء البرنامج من خلال تحقيق الأهداف المسطرة

بهدف التعرف على مدى سعي الدول الممضية على اعلان "Malabo" على تطبيق البرنامج والالتزام بتحقيق الاهداف المسطرة، فقد طور الاتحاد الافريقي تصنيفا يرتب فيه الدول الأعضاء من حيث احترام بنود البرنامج إلى فئتين هما: فئة الدول الدول في طريق الوصول إلى الأهداف(on track)، وفئة الدول خارج طريق الوصول إلى الأهداف(not on track)، ويتم هذا التصنيف بناء على مؤشرات معيارية(عددها 43 سنة 2018 و47 سنة 2020)، مع وجود 7 اهداف رئيسية تضمنها البرنامج المفصل لتنمية الفلاحة في افريقيا(PDDAA) فكل هدف ترتبط به مجموعة من المؤشرات، هذا التصنيف يصدر في تقرير يصدر كل سنتين(-biennial repport-BR)، حيث تمنح لكل دولة تنقيط او تصنيف

يتراوح ما بين 0 و 10 وتقارن هذه العلامة مع العلامة المعيارية، فالدول التي تحقق تصنيفا يساوي او يفوق العلامة المعيارية تصنف ضمن مجموعة "في **طريق الوصول إلى الأهداف**"، والعكس بالنسبة للدول التي تحقق تصنيفا او علامة اقل، من المعلوم ان الدول تحقق تحسنا في قيمة بعض المؤشرات من سنة لاخرى لذا فالعلامة المعيارية كذلك تتغير من فترة لاخرى.[1]

لتقييم مدى قدرة الدول الممضية على اعلان"Malabo" على الوصول إلى الأهداف المسطرة، فسنعتمد على تطور تصنيف هذه الأخيرة في تقرير(BR) الاتحاد الافريقي، من خلال استقراء تقرير سنة 2018 وتقرير سنة 2020.

سبقت الإشارة إلى ان البرنامج المفصل لتنمية الفلاحة في افريقيا يسعى إلى تحقيق سبعة (7) أهداف رئيسية، كل هدف يساهم بوزن معين داخل العلامة المعيارية من خلال عدد معين من المؤشرات التي يتضمنها، ما يلاحظ أن أهمية ووزن كل هدف داخل العلامة يختلف من فترة لاخرى حسب واضعي البرنامج كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول-1- نسبة تحقيق اهداف البرنامج المفصل لتنمية الفلاحة في افريقيا (%)

	2018/2016	2020-2018	2022-2020	2024-2022	2026-2024
الهدف الأول	35	-	-	-	-
الهدف الثاني	17	-	-	-	-
الهدف الثالث	7	20	20	22	24
الهدف الرابع	10	27	27	25	23
الهدف الخامس	10	29	29	31	34
الهدف السادس	5	14	14	12	8
الهدف السابع	14	10	10	10	11
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100

Source ; Samuel Benin, the CAADP 2020 biennial repport : why many countries are off-tracke, RESAKSS issue note, N°32, April 2020, p.3.

[1] Samuel Benin**, the CAADP 2020 biennial repport : why many countries are off-tracke, RESAKSS issue note, N°32, April 2020, p.3.**

من المفيد الإشارة إلى أن ترتيب الأهداف في الجدول نقصد بها أهداف البرنامج كما سبقت الإشارة اليها في السابق، فمثلا الهدف الثالث يقابل"القضاء على الجوع".

كما تجدر الإشارة إلى ان سبب تحول نسبة الهدف الأول" التعهد بتطبيق البرنامج" والهدف الثاني"تشجيع الاستثمارات" إلى القيمة (0) انطلاقا من الفترة الثانية هو كونها موجودة في الهدف السابع"المسؤولية المشتركة في تحيق الاهداف".

آداء الدول من حيث مدى تطبيق البرنامج وتحقيق الأهداف المسطرة يرصده الجدول الموالي، حيث تم الاعتماد في اعداده على تقارير منظمة الاتحاد الافريقي لسنتي 2018 و2020.

الجدول-2- آداء الدول الممضية على البرنامج المفصل لتنمية الفلاحة في افريقيا

		الأهداف(% من العلامة)						
	العلامة	-1-	-2-	-3-	-4-	-5-	-6-	-7-
علامة الدول حسب تقرير 2018								
كل الدول	3.59	24.5	14.4	6.8	9.8	8.7	13.8	22.1
الدول في طريق تحقيق الهدف-2018-	4.7	19.9	13.0	8.0	10.9	10.7	15.7	21.8
الدول خارج طريق تحقيق الهدف-2018-	2.78	27.8	15.4	5.9	9.0	7.2	12.4	22.3
علامة الدول حسب تقرير 2020								
كل الدول	4.52	27.9	12.0	7.4	5.5	9.9	15.7	21.6
الدول في طريق تحقيق الهدف-2020-	5.11	23.3	13.6	8.4	6.6	8.7	18.1	21.2
الدول خارج طريق تحقيق الهدف-2020-	4.11	31.0	10.9	6.7	4.7	10.7	14.0	22.0

Source ; Samuel Benin, **the CAADP 2020 biennial repport : why many countries are off-tracke, RESAKSS issue note, N°32, April 2020, p.5.**

يوضح الجدول أعلاه قيمة مؤشر أداء الدول من حيث تطبيق البرنامج المفصل لتنمية افريقيا ومدى قدرة هذه الأخيرة على تحقيق أهدافه، حيث نلاحظ من خلاله ما يلي:

حسب تقرير سنة 2018:

- بالنسبة لعلامة كل الدول نلاحظ هيمنة مؤشرات الأهداف (1) و(2) و(6) و(7) بالقيم الاتية على الترتيب:24.5%-14.4%- 13.8%-22.1%.
- بالنسبة للدول التي هي في طريق تحقيق الأهداف والبالغ عددها (انظر الشكل الموالي)، نلاحظ ان لديها أداء جيد من حيث تحقيق الأهداف: (7) و(1) وبدرجة اقل (6) وذلك بالقيم الاتية على التوالي:21.8% - 19.9% -15.5%.
- بالنسبة للدول التي هي خارج تحقيق الأهداف والمقدر عددها بـ 27 دولة، نلاحظ ان لديها ضعفا في تحقيق الأهداف: (3) و(5) و(4) بالقيم الاتية على الترتيب:5.9%-7.2%- 9.0% .

حسب تقرير سنة 2020:

- نلاحظ استمرار هيمنة مؤشرات تحقيق الأهداف (1) و(6) و(7) بالقيم الاتية على الترتيب: 28%- 15.7% -21.6%؛
- بالنسبة للدول التي هي في طريق تحقيق الأهداف والبالغ عددها فقط (4) وهي: – المغرب وروندا ومالي وغانا– فقد حقت تحسينات طفيفة في الأهداف: (1) و(6)، بينما لم يتحسن أداء بقية مؤشرات الأهداف بصوة معتبرة؛
- بالنسبة للدول التي هي خارج تحقيق الأهداف، بصورة مجملة لم تحقق تحسنا في مؤشرات تحقيق الأهداف الكلية، خاصة في الأهداف (4) و(5) .

الخاتمة:

يعتبر البرنامج المفصل لتنمية القطاع الفلاحي في افريقيا الاستراتيجية والاطار العام الذي تصورته منظمة الاتحاد الافريقي للنهوض بهذا القطاع، ليس فقط لعلاج ازمة الغذاء والفقر في القارة، بل جعلت منه استراتيجية أساسية لتحقيق النمو والتنمية في افريقيا، بالنظر للامكانات المعتبرة التي تمتلكها افريقيا؛ والتي إن تم استغلالها من الممكن أن تجعل من هذه الأخيرة سلة الغذاء العالمي بحق.

بعد التطرق إلى واقع القطاع الفلاحي في افريقيا، وعرض الاستراتيجية التي تبنتها هذه الأخيرة للنهوض بهذا القطاع، توصلت الورقة إلى النتائج الاتية:

- تمتلك القارة الافريقية إمكانات فلاحية معتبرة ومتنوعة، لكنها في الغالب غير مستغلة بطريقة فعالة؛

- تتميز الفلاحة في القارة الافريقية مقارنة بمناطق أخرى في العالم بصغر حجم المستثمرات الفلاحية(غالبها ذات طابع عائلي) بالإضافة إلى كون محاصيلها موجهة لتلبية الاستهلاك الذاتي، إلى جانب الاعتماد المكثف على الاناث في عملية الإنتاج؛
- يتميز البرنامج المفصل لتنمية الفلاحة الافريقية عن بقية البرامج التنموية السابقة من عدة نواحي: فهو من اعداد وتنفيذ ومتابعة الدول الافريقية(البرامج السابقة في الغالب تصوغها هيئات أجنبية)، هو استراتيجية على المدى الطويل(البرامج السابقة في الغالب قصيرة ومتوسطة المدى)، بالإضافة إلى كونه جعل من الفلاحة سياسة محورية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي؛
- لم تحقق معظم الدول الافريقية تحسنا معتبرا من حيث تحقيق اهداف البرنامج من تاريخ اعلان البرنامج إلى غاية 2020، حيث أن معظم الدول لم تلتحق بمجموعة "في طريق تحقيق الاهداف" وذلك راجع إلى عدة عوامل ابرزها الازمة الصحية العالمية والمتمثلة في فيروس كوفيد-19-؛ هذا الأخير الذي من شأنه ان يعرقل تحقيق الأهداف المسطرة حسب الاطار الزمني الذي حدده البرنامج؛

قائمة المراجع:

1- Augustin Wambo et Ward Anseeuw, Le volet agricole du Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD) peut-il répondre à la crise alimentaire du continent ?, Hérodote 2008/4 (n° 131), p.4

2- Africa regional overview of food security and nutrition, FAO repport, 2019, p.1.

3- Food Security monitor ; Africa food trade and resilence initiative, 9 November 2020, p.5, disponible sur; *https://agra.org/regional-food-trade-and-resilience/.*

4- Nelly Leblond, Gouverner l'agriculture grâce aux modèles ? Le cas du CAADP au Mozambique, revue européenne de géographie, N°825 ;2017, p.2.

5- Nourrir l'Afrique : stratégie pour la transformationde l'agriculture en Afrique pour la période 2016-2025, rapport de la banque africaine du développement, mai 2016, p.5.

6- Samuel Benin, the CAADP 2020 biennial repport : why many countries are off-tracke, RESAKSS issue note, N°32, April 2020, p.5.

7- Secrétariat du NEPAD, résume des documents du PDDAA, p.3-5 disponible sur ; *http://hubrural.org/IMG/pdf/nepad_caadp_presentation_piliers_fr.pdf*

8- Rapport du NEPAD ; cadre de résultats du PAADD, 2015-2025 "Vers des résultats et des impacts",disponible sur le lien ; https://*au.int/sites/default/files/documents/31250-doc-the_caadp_results_framework_2015-2025_french_edited.pd*

9- Synthèse de la Déclaration de Malabo sur le PDDAA et d'autres décisions en rapport avec l'UA, disponible sur; https://*www.nepad.org/publication/synthese-de-la-declaration-de-malabo-sur-le-pddaa-et-dautres-decisions-en-rapport*

10- https://www.un.org/fr/africa/osaa/ consulté le; 26/1/2021.

11- www.nepad.org.

الآلية الإفريقية للتعاون الشرطي لتعزيز الأمن والإستقرار

African police cooperation mechanism to enhance security and stability

1-محمد سمير عياد

- **جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.**
- **samsp13dz@gmail.com**

2-عائشة قادة بن عبد الله.

- **جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.**

aicha_kb@yahoo.fr

ملخص:

أصبح الوضع متأزماً بالنسبة للدول الإفريقية التي باتت تفتقر إلى الوسائل اللازمة للحفاظ على أمنها واستقرارها، وسرعة انتشار الجريمة المنظمة فيها وتمددها مُلغيَّة بذلك فكرة الحدود الوطنية.

لكل هذا، تبحث هذه الورقة في إشكالية رئيسية تتمحور حول الجهود الجماعيّة ممثلة في آلية الاتحاد الافريقي للتعاون الشرطي لتعزيز الاستقرار، وخلق الفرص التنموية في ظل العلاقة القائمة بين الأمن والتنمية.

الكلمات المفتاحية: افريقيا، التهديدات الأمنية، الأمن، الأفريبول.

ABSTRACT:

The situation has become precarious for African States, which lack the means to maintain their security and stability, and the rapid spread and expansion of organized crime, thus negating the idea of national borders.

All of this, the paper examines a key problem centered on collective efforts, represented by the African Union's mechanism for police cooperation, to promote stability, and to create development opportunities in the relationship between security and development.

Key words: Africa, Security threats, Security, Afripol.

مقدمـــة:

دفع انعدام الأمن والاستقرار في الدول الإفريقية إلى التفكير والبحث عن سبل وآليات جديدة تعمل على توفير بيئة آمنة أساسها التعاون الأمني المشترك بين الدول الإفريقية بعيداً عن التدخلات الخارجية.

تجسدت هذه الرغبة في إنشاء الآلية الإفريقية للتعاون الشرطي "الأفريبول" **Afripol** كرؤية شاملة تسمح بتحسين فعالية ونجاعة مصالح الشرطة الإفريقية؛ وذلك من خلال تبادل المعلومات والممارسات الحسنة لا سيما في مكافحة الإرهاب والإجرام المنظم.

وتنطوي أهمية هذه الورقة البحثية؛ من كونها تدخل ضمن حيّز الدراسات الأمنية خاصة الأمن المركب والأمن الإقليمي، في ظل توسيع مفهوم الأمن وتطوره؛ بالنظر إلى اتساع دائرة التهديدات الأمنية، ومن هنا تبحث **إشكالية** الورقة البحثية هذه في الآلية التي اعتمدها الإتحاد الإفريقي ممثلة في **الأفريبول** لمواجهة التهديدات الأمنية في القارة الإفريقية.

ولمعالجة هذه الإشكالية؛ إستعان الباحثان **بمقاربة الأمن الإقليمي** بحيث أن تحقيق الأمن يرتهن بضرورة إدراك الجميع لمصدر ومستوى التهديد، بالإضافة إلى الإقتراب المؤسسي الذي يعطي أهمية للمؤسسات –الإتحاد الإفريقي وآلية الأفريبول– في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية.

وسيتم معالجة هذه الورقة البحثية وفق خطوات سيتم التفصيل فيها تباعاً.

المحور الأول: التهديدات الأمنية في البيئة الإفريقية

عقب نهاية الحرب الباردة عرف مفهوم الأمن توسعاً تبعاً لتوسع مفهوم التهديد الذي تغيّر نوعه ومصدره، فلم يعد التهديد عسكري بامتياز وإنما تحوّل إلى تهديدات لا عسكرية تمس مستويات الأمن (الفرد، المجتمع، الدولة).

أ- تعريف التهديد الأمني

يعرف التهديد على أنه ناتج عن إلحاق الضرر والأدى، فالتهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويشكل هاجساً، ويحمل مفهوم التهديد نوعين: تماثلية أي تناظرية Symétrique وهي مجمل التهديدات الأمنية التي تهدد أمن الدولة ويكون مصدرها من دول أخرى، أما اللاتماثلية Asymétrique وهي التي تهدد أمن الدول من دون أن يكون لمصدرها صفة الدولة بما لها من خصائص وأركان، فهي تشكل خطراً على الأمن الوطني ومن أمثلتها: الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة[1].

يعتبر الباحث التشيكي "يان إيشلر" Jan Eichler أن التهديد يُعبِّر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل (الفرد/جماعة/دولة...)، ويشترط فيه توفر العناصر التالية[2]:

- أن يسبب حالة من الهلع والخوف.

---

[1]- منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات.** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص.17.

[2]- جارش عادل، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"، **المركز الديمقراطي العربي.** في الموقع الإلكتروني: *https://democraticac.de/?p=43831*، تاريخ الدخول: 2018/09/24، ساعة الدخول: 23:17.

– توفر القدرة على الاستهداف سواء استهداف الدولة مباشرةً أو مواطنيها أو الدول المجاورة للدولة، وهنا يكون للتهديد تأثير جيوسياسي، فمثلاً: الفوضى الأمنية والتهديدات الأمنية الموجودة بدول الجوار الجزائرية خاصة ليبيا تجعل الجزائر في حالة من الخوف، والترصد، والتأهب لمواجهة تهديدات محتملة قد تأتي منها.

– درجة الخطورة، أي طبيعة الخطورة (محتملة، فعلية، كامنة)، فكلما كان التهديد خطير كلما تطلب ذلك رد فوري وفعال من الطرف المهدد.

ب– التهديدات الأمنية في إفريقيا

شكلت بؤر التوتر في افريقيا فرصة سانحة لتزايد وانتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية مثل الاتجار بالبشر وتجارة المخدرات وتجارة الأسلحة غير المشروعة، والمنظمات الإرهابية بما في ذلك "بوكو حرام" و"تنظيم القاعدة" و"حركة الشباب" والدولة الإسلامية" ضف إلى ذلك الجرائم الإلكترونية الآخذة في التطوُّر[1].

<u>خريطة رقم 01</u>: تبين انتشار الجماعات الإرهابية في افريقيا

[1]- German Cooperation, «providing strategic advice to the AU and AFRIPOL », **Internationale Zusammenarbeit,** berlin, june 2020, p.02.

حسب تقديرات الخبراء، أصبحت افريقيا ملاذاً للتهديدات الأمنية اللاتماثلية، وفي مقدمتها الجماعات الإرهابية التي وجدت في القارة متنفساً لها، فالقارة تعاني العديد من الأزمات السياسية،

المصدر : ***https://www.politics-dz.com/***

وتدخلاً للقوى الكبرى في شؤونها الداخلية، الأمر الذي أضعفها وجعلها في تبعيّة مستمرة للدول الغربية، على الرغم من غنى القارة بالموارد الطبيعية وحتى البشرية.

ازدادت الجماعات الإرهابية توغلاً وتعدداً، كما أن اقتصاد الجريمة عرف ازدهاراً بما فيها التهريب بكافة أشكاله، خاصة بفضل أموال الفدية التي تستفيد منها هذه الجماعات، وما زاد من تفاقم الوضع هو عجز الدول وفشلها البنيوي والعسكري، فهي غير قادرة على تأمين نفسها من هذه المخاطر[1].

تشكل عوامل الاتصال والتواصل بين الجماعات الإرهابية أحد العوامل الأساسية التي تساعد على انتشارها وتحقيق أهدافها، حيث تشير الدراسات والأبحاث الأكاديمية إلى أن بعض من أعضاء جماعة "بوكو حرام" يمكن أن يكونوا قد تلقوا تدريباً من تنظيم الشباب الصومالي في شرق إفريقيا، ويقال أن "مامان نور" Mamman Nur الذي هو أحد القادة الأيديولوجيين لفيصل "أنصارو" له صلات

[1]- قط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني، **(أطروحة دكتوراه غير منشورة).** جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017، ص.218.

بالجماعة الصومالية، وكذلك مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وفروع القاعدة الأخرى، حيث تصنف "حركة الشباب في الصومال" من قبل مسؤولي الإدارة الأمريكية على أنها التهديد الإرهابي الأساسي في افريقيا، وبدت قيادة "بوكو حرام" مُتأثرة في وقت ما بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كما عدلت شعارها ليتضمن علم الدولة الإسلامية، واستخدام نشيدها في فيديو[1].

تتمثل أبرز التحديات التي تواجه التكامل الإقليمي والتنمية في غرب افريقيا في الجرائم التي يرتكبها الإرهاب في الإقليم، واختطاف البشر والإتجار بهم، تجارة المخدرات وتهديدات الإرهاب، انتهاكات حقوق الإنسان، الجوع وإرتفاع أسعار الغذاء وزيادة مستويات فقر الأسر وارتفاع تكاليف المعيشة والهجرة والانصهار الاقتصادي العالمي واستمرار الفساد الحكومي وتجدد العنف المسلح وانتشار العنف السياسي وهشاشة الدولة وارتفاع معدلات البطالة[2]، والمجموعات المسلحة وتزايدها، التي تقدر بحوالي 1700 مجموعة تتنوع في طبيعتها وأجندتها ما بين ميليشيات ثورية، وأخرى قبلية وبقايا النظام السابق، وميليشيات إسلامية ومجموعات متشددة لها روابط مع تنظيمات خارجية[3]، وجدت ملاذها في الدول الفاشلة والهشة غير القادرة على تأمين حدودها وشكل بذلك فراغاً أمنياً يجذب رواد أعمال العنف[4]، وتجار المخدرات حيث

---

[1]- د.ذ.ك، **بوكو حرام من الجماعة إلى الولاية: أزمة التطرف والفساد في افريقيا.** في الموقع الإلكتروني:

، تاريخ الدخول: 2020/03/15، ساعة الدخول: 21:46.https://books.google.dz/

[2]- **المرجع نفسه.**

[3]- عمر فرحاتي و يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر.** ط.1، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2016، ص.237.

[4]- Milton gwawka, gugulethu ndebele, gertrude k. kachere, building the future of africa through sustainabe border management systems : a case of southern african states. **International journal of innovate research & development**. April 2016, p. 341.

تحتل إفريقيا المرتبة الثانية بعد أمريكا الشمالية في حجز كميات كبيرة من عشبة القنب، وهو يزرع في نيجيريا، غانا والسنغال، أما في شرق إفريقيا فيزرع في كينيا، وخصوصاً في بحيرة فكتوريا، وفي المرتفعات الوسطى المحيطة بجبل كينيا، وعلى طول الساحل[1].

وهذا ما أصطلح على تسميته في أدبيات الصراع والعنف، منذ بداية التسعينيات بـ "الحروب الجديدة" تمييزاً لها عن الحروب التقليدية، ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن حروباً ما بعد الحرب الباردة تتميز بأنها مرتبطة بفشل الدولة في التعامل مع التحوّلات الاجتماعية المرتبطة بالعولمة، الأمر الذي أدى إلى قيام تنافس حاد حول الموارد، وظهور شبكات تجارة غير قانونية، ومرتزقة وميليشيات منظمة وفق هويات محددة[2]، وهو ما آلت إليه الأوضاع في كل من مالي وليبيا عقب الانفلات الأمني وتدهور الأوضاع الداخلية.

<u>خريطة رقم 02</u>: تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار

---

[1]- الأمم المتحدة، **القنب في إفريقيا.** أكتوبر 2005، ص-ص. 10-15.

[2]- حسن الحاج علي أحمد، حسن الحاج علي أحمد، "أكبر من دارفور: الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية.** ص.11.

شكلت تداعيات الأزمة الليبية أبعاداً مختلفة، فلم تنحصر الأزمة على الداخل الليبي، وإنما امتدت لتشمل باقي الدول المجاورة (في إشارة إلى نظرية الإنتشار)، فقد سبب فشل

المصدر : ***https://studies.aljazeera.net/***

الدولة وضعفها المؤسساتي عاملاً مهدداً لاستقرار وأمن المنطقة، حيث أصبحت ملاذاً للعصابات الإجرامية، تجار المخدرات، ومُهربي السلاح، أضف إلى ذلك عودة الأعداد الكبيرة للطوارق مدججين بالسلاح الذين كانوا متواجدين فيها لسنوات طويلة، تحدياً لدول المنطقة ككل[1].

فبمجرد سقوط النظام الليبي عام 2011 حدث إنفلات أمني كبير أدى إلى تسرب كميات كبيرة من الأسلحة وانتشارها بين الثوار والمدنيين، واخترقت حتى دولاً أخرى، وهذا راجع إلى غياب السيطرة من الناحية العسكرية وعدم ترسيخ الوجود الفعلي في أجزاء كبيرة من البلاد، فقد أشارت التقارير والمعلومات إلى أن السلاح المهرب وصل إلى 14 دولة من بينها مصر، تونس، الجزائر، مالي والنيجر وهو ما اعتبر تهديداً أمنياً كبيراً[2]، فحسب

[1]- ظريف شاكر، "معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية.** عدد 13، جوان 2016، ص.15.

[2]- فكيري شهرزاد، "الحدود المائعة وإشكالية تهريب الأسلحة بعد سقوط النظام الليبي"، في: **الأزمات الحدودية: المعضلات والمخارج.** ط.1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2018، ص.163.

"كيسنجر" فإنه عندما تفقد الدولة سيطرتها على نطاقها الجغرافي تتحوّلُ أراضيها إلى مناطق صراع، وتصبح قاعدة للإرهاب، وإمدادات الأسلحة أو التحريض الطائفي ضد الجيران، ومن هنا يبدأ النظام الدولي أو الإقليمي في التفكك أيضاً[1]، وهو ما يتوجب تكثيف الجهود سواء الإقليمية أو الدولية لمواجهته.

المحور الثاني: إنشاء الآلية الإفريقية للتعاون الشرطي Afripol

سبق إنشاء الآلية خطوات عديدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل ونذكر منها، مسار نواكشوط التي انطلق في 17 مارس 2013 وجمع قادة خدمات الإستعلام بالمنطقة، وتمحور هدفه الأساسي حول تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن، وتبادل المعلومات الخاصة بمكافحة الإرهاب[2]، وتأتي هذه الخطوات في خضم تزايد حدة الأنشطة الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛ ما يتطلب البحث عن آليات مؤسساتية تجمع كل الدول الإفريقية.

انطلاقاً من الرؤية المتكاملة المحددة والدقيقة، جاء إعلان الجزائر الصادر في 11 فبراير 2014 والذي اعتمده رؤساء هيئات أركان الشرطة بمثابة خطوة أولى نحو إنشاء آلية الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي.

جاء في ديباجية انشاء الآلية أن الدول الإفريقية يشعرون بالقلق المتزايد وبشكل مستمر إزاء تنامي عصابات الجريمة المنظمة، بما في ذلك الجماعات الإرهابية والمتورطين في الإتجار بالمخدرات والإتجار في الأسلحة وتهريب البشر والاختطاف مقابل الحصول على فدية والانتشار غير المشروع للاسلحة وتبييض الأموال التي صارت ظواهر متشابكة

---

[1]- د.ذ.ك، بوكو حرام من الجماعة إلى الولاية: أزمة التطرف والفساد في افريقيا. **مرجع سابق ذكره.** ص.141.

[2]- قط سمير، **مرجع سابق ذكره.** ص.219.

بشكل وثيق[1]، ويمكن أن نعرف هذه الآلية على أنها "مؤسسة تقنية شرطية دائمة ذات طابع إقليمي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية والأهلية القانونية اللازمة للقيام بمهامها المنوطة بها، وتهدف إلى التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي بغرض مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنيّة"[2].

أ- أهداف الآلية

تتلخص **أهداف** الآلية في[3]:

- إنشاء للتعاون الشرطي على المستويات الإستراتيجية والعملياتية والتكتيكية بين مؤسسات الشرطة في الدول الأعضاء.

- منع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنيّة والكشف عنها والتحقيق فيها بالتعاون مع مؤسسات الشرطة الوطنيّة والإقليمية والدولية.

- تطوير قدرات أجهزة الشرطة في الدول الأعضاء، من خلال إنشاء مراكز امتياز افريقية بواسطة برامج مستهدفة لتدريب الشرطة تتكيف مع واقع السياق الإفريقي.

- إعداد إستراتيجية إفريقية منسقة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والجريمة الإلكترونية في إطار تنفيذ سياسات الإتحاد الإفريقي ذات الصلة.

---

[1]- الإتحاد الإفريقي، **"النظام الأساسي لآلية الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطة الأفريبول"**، أديس أبابا، 2017، ص.01.

[2]- خديجة خالدي، "آلية الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي "أفريبول"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية.** العدد الخامس عشر، د.س.ن، ص.69.

[3]- **المرجع نفسه.** ص-ص.3-4.

– تعزيز التنسيق مع هياكل مماثلة في منع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

– تشجيع المساعدة الفنيّة المتبادلة في مجال التدريب وتبادل الخبرات والخبراء والممارسات الجيّدة بين مؤسسات الشرطة.

– تعزيز التعاون بين مؤسسات الشرطة المنتشرة في سياق عمليات دعم السلام والعمل مع فريق الدعم الاستراتيجي الشرطي في عناصر التخطيط، التعبئة، النشر، الإدارة والتصفيّة، بالإضافة إلى غيرها من مكونات إنفاذ القانون، في عنصر الشرطة ضمن عمليات دعم السلام التي يقودها الإتحاد الإفريقي.

ب– مهام الآلية

حددت المادة 4 من الميثاق التأسيسي للآلية مجموعة **المهام** التي تقوم بها، وهي تتمحور حول[1]:

1– مساعدة مؤسسات الشرطة في الدول الأعضاء على وضع إطار للتعاون بين مؤسسات الشرطة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والدولية.

4– مساعدة مؤسسات الشرطة في الدول الأعضاء على تحسين كفاءتها وفعاليتها من خلال تعزيز قدراتها التنظيمية والفنيّة والإستراتيجية والعملياتية والتكتيكية.

5– العمل عند الإقتضاء ووفقاً للقوانين الوطنية والدولية المعمول بها، على تسهيل المساعدة القانونية المتبادلة أو ترتيبات تسليم المجرمين بين الدول الأعضاء.

---

[1]- **المرجع نفسه.** ص-ص.4-5.

6- تيسير تبادل أو تقاسم المعلومات أو الاستخبارات لمنع ومكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والجريمة الإلكترونية.

7- مساعدة الدول الأعضاء على تطوير أو تحسين الممارسات الجيّدة في مجال الحكم وإدارة مؤسسات الشرطة وإحترام حقوق الإنسان والشعوب.

8- مساعدة الدول الأعضاء على تطوير وتحسين عمل الشرطة على مستوى المجتمعات المحلية بغيّة تشجيع مشاركة المواطنين في منع ومكافحة الجريمة.

وتعمل الأفريبول وفقاً **للمبادئ** التالية[1]:

1- عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام السيادة والقوانين الوطنية للدول الأعضاء.

2- احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد وفقاً للقانون التأسيسي، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك ذات الصلة.

3- إحترام أخلاقيات الشرطة ومبادئ الحياد والنزاهة وافتراض البراءة.

يقدم الأفريبول للدول الأعضاء فرصة لتبادل الخبرات في مجال محاربة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب خلال تصرفات ضباط الشرطة، لاسيما أفعال التعذيب، وحالات الإعتقال والاحتجاز التعسفي، وانتهاكات الحق في الحياة والحبس الإنفرادي، وتقع هذه

[1]- **المرجع نفسه.** ص.5.

الإنتهاكات على المستوى الوطني وينبغي مناقشتها على مستوى الأفريبول، خاصة وأن هذه الأخيرة سيتطلب منها محاربة الجريمة المنظمة[1].

المحور الثالث: تنسيق التعاون الأمني في إطار الأفريبول

رسمت الدول الإفريقية لنفسها مساراً جديداً في مجال التعاون الأمني الإقليمي، وشكل الوعي بحجم التهديدات والتحديات المشتركة للجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، واتساع دائرة القلق المتزايد اتجاه الظواهر السلبية العابرة للحدود الوطنيّة من جهة، ومن جهة أخرى نجاح التجربة الجزائرية وإمكانية الإستفادة منها في إطار مقاربة إقليمية، بمثابة دوافع لبناء آلية الأفريبول.

أ- التعاون الأمني بين الدول الإفريقية في إطار Afripol

أكدت الجمعية العامة للأفريبول على ضرورة تنفيذ عمليات ميدانية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان؛ وقد تم الإعتماد على خطة استراتيجية لمكافحة الجريمة المنظمة والارهاب والجرائم السبيريانية والوقاية منها لمدة 5 سنوات، وتعتمد هذه الاستراتيجية على 7 محاور أهمها تعزيز تعبئة الموارد المادية والبشرية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الشرطية وباقي قوات الأمن بالإضافة الى القيام بدراسات استراتيجية حول الجريمة المنظمة وكذا تعزيز التعاون الدولي والاقليمي، واعتماد النظام القانوني لنظام الاتصالات "أفسيكوم" الذي تم تفعيله في 50 دولة افريقية[2]، من أجل خلق شعور الإحتراف

---

[1]- مايا ساهلي فاضل، "إنشاء الأفريبول فرصة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها"، **الشرطة وحقوق الإنسان.** نشرة إخبارية رقم 5، أكتوبر 2014، ص.14.

[2]- وكالة الأنباء الجزائرية، "الجمعية العامة 3 للأفريبول"، في الموقع الإلكتروني:

والاستجابة لاحتياجات المواطنين، ويركز البرنامج أيضاً على تعزيز التعاون بين جميع الأطراف من أجل دعم سلام مستقر وهندسة الأمن في افريقيا[1].

في 4 ديسمبر 2019 بإثيوبيا –أديس أبابا– عقدت آلية الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي أول اجتماع تنسيقي مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية بالنظر إلى الدور الذي يتوقع أن تلعبه هذه المجموعات الإقليمية في تعزيز التعاون بين وكالات الشرطة في القارة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية ومكافحة الإرهاب[2].

وفي إطار التعاون الدولي، نظمت كانت أمانة الأفريبول قد نظمت اجتماعاً بالجزائر من 10-12 سبتمبر 2019 بالإشتراك مع الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل (فرونتكس) ورشة عمل لبناء القدرات حول تحليل المخاطر في مجال منع ومكافحة الجريمة العابرة للحدود[3]، وكذا ضرورة التنسيق والتشاور بينها وبين الأنتربول لا سيما فيما يتعلق بتبادل الخبرات وتعزيز القدرات والتنسيق الأمني، من أجل مكافحة الجريمة العابرة للحدود والوقاية منها[4].

تعد الجزائر رقماً فاعلاً في المعادلة الإقليمية من خلال تجربتها ورؤيتها الإستراتيجية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق الأهداف الساميّة للإتحاد الإفريقي، وبلوغ مرحلة بناء مقاربة متكاملة، موزاة مع ذلك فإنه لا يمكن مواجهة كل التحديات إلا إذا تم

، تاريخ الدخول: 2021/01/06، ساعة الدخول: 20:39. ***https://www.aps.dz/ar/algerie/77314-3***

[1]- German Cooperation, **op cit,** p.02.

[2]-https://afripol.africa-union.org/index.php/past-events/ date : 17/01/2021

[3]-https://afripol.africa-union.org/index.php/past-events/page-2 - date: 17/01/2021.

[4]- م.خ، "الاتفاق على تنفيذ عمليات ميدانية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة"، جريدة المساء. في الموقع الإلكتروني: **https://www.el-massa.com**، تاريخ الدخول: 2020/01/26، ساعة الدخول: 19:16.

مواءمة مقاربات الشرطة وتبادل ونشر الممارسات السلميّة في مجال التكوين وتقنيات التحري والخبرات بالإضافة إلى تعزيز القدرات الشرطية الإفريقية[1].

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد خطت خطوة مهمة في مجال تنسيق التعاون الشرطي؛ بينها وبين ليبيا في مجال تدريب الشرطة الليبية[2]، وتقديم المساعدة الفنية لها بالنظر إلى ما حققته الشرطة الجزائرية من نجاح وتفوق.

أضحت الجزائر قطباً في مجال محاربة كافة أشكال الجريمة، وقطعت الشرطة الجزائرية أشواطاً في تطوير العمل والأداء الشرطي وتكريس مبادئ حقوق الإنسان، لكل هذا أكد اللواء السابق على[3]:

– ضرورة الدعم التقني لكافة الأجهزة.

– تبادل المعلومات وبصفة مرنة وهذا سيمكن من توفير المعطيات الدقيقة لمحاربة كافة أشكال الجريمة.

– وضع أنظمة اتصالات عصرية لتسهيل المهام وآليات التواصل وتبادل المعلومات.

– وضع استراتيجية شاملة في مجال محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة.

---

[1]- أحمد ميزاب، "خارطة طريق وفق رؤية استراتيجية"، **مجلة الشرطة.** العدد 136، جوان 2017، ص.50.

[2]- نور الدين دخان، عيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون.** العدد 14، جانفي 2016، ص.178.

[3]- أحمد ميزاب، **مرجع سابق ذكره.** 136.

- الإعتماد على الجانب العلمي من خلال توفير الدراسات والأبحاث والتخطيط والتكوين.

ب- تحديات عمل آلية Afripol

يشكل التعاون والتنسيق الأمني فرصة مواتية للدول الإفريقية نحو مزيد من الأمن والاستقرار، إلا أن عمل الآلية تعتريه العديد من العراقيل والصعوبات التي قد تحول دون تحقيق أهدافها.

تقع في مقدمة هذه التحديات التنافس الدولي (الأمريكي- الفرنسي- الصيني) على ثروات القارة الإفريقية، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً سارعت إلى إنشاء قاعدة الأفريكوم للخروج من المظلة الأوروبية، وسوقت فكرة رئيسية تتمحور حول مساعدة الدول الإفريقية لاستشراف الأخطار المهددة لأمنها والوقاية منها، ومساعدتها في بناء قواتها المسلحة وأجهزتها الأمنية، وتنسيق مختلف أوجه الجهد المعزز لاستقرار المنطقة[1]، إلا أن هدفها الخفي ينطوي على حماية مصالحها الإقتصادية في القارة والحفاظ على مناطق النفوذ وكذا مزاحمة التواجد الفرنسي فيها.

من جهة أخرى، تعتبر فرنسا أن إفريقيا مجالها الحيوي لذا تعمل على ربطها باتفاقيات اقتصادية، ثقافية، أمنية..، وذلك للحفاظ على تواجدها في المنطقة، خاصة في دول المغرب العربي التي تربطها معها علاقات اقتصادية متميّزة، فهي تشكل منطقة نفوذ اقتصادي فرنسي منذ 1831، وهي تنظر إلى دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) على أنها خط أحمر في نفوذها الدولي، ومستعدة لخوض الصراع من أجله[2]؛ وبالتالي فإن

---

[1]- منصور لخضاري، **مرجع سابق ذكره.** ص.96.

[2]- منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية.** الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص.32.

أي محاولة لبناء أمني إفريقي خارج استراتيجيات فرنسا ستعتبره تهديداً لمصالحها ونفوذها، أضف إلى ذلك أن العديد من الدول الإفريقية تلجأ إلى عقد الاتفاقيات الثنائية بعيداً عن سياسات الأمن الجماعي.

يشكل غياب التنمية أحد العوائق الرئيسية نحو نجاح عمل الآلية، فالقارة على الرغم من غناها بالثروات الطبيعية إلا أنها تعيش الفقر، التخلف، سوء المستوى المعيشي للفرد الإفريقي الذي غالباً ما يبحث عن ملاذ ووضع أفضل للعيش الكريم، فتحركاته ورغبته في الوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط تجعله محل استقطاب الجماعات الإرهابية (الإغراء المادي، المعنوي) الأمر الذي يسهل عليها تنفيذ مخططاتها في القارة.

كما تعتبر إفريقيا بؤرة للصراعات الإثنية التي حالت دون استتباب الأمن وأثر على استقرار الدولة وأمنها، الأمر الذي فتح وفي العديد من المرات الباب أمام التدخلات العسكرية (السودان، مالي، ليبيا، الصومال...) تحت غطاء أممي لا لشيء إلا لحماية مصالح الدول الكبرى.

فتح التدخل العسكري الباب أمام قوى جديدة على غرار الصين، تركيا، الهند، قطر..، لتعزيز تواجدهم بالمنطقة من خلال تنفيذ استثمارات ضخمة في مجال البنى الأساسية والتنمية الإقتصادية[1]، ما سيؤثر على تكامل ووحدة الدول الإفريقية التي ترى في الدعم الخارجي فرصة سانحة لتعزيز نموها في ظل سياسات الفشل التي رافقتها لعقود طويلة.

---

[1]- جيلبرت خادياجالا، شرق إفريقيا: الأمن وإرق الهشاشة. **مجلة دراسات عالمية**. العدد 86، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009، ص.09.

الخاتمة

تعد الآلية الإفريقية للتعاون الشرطي بمثابة صرح إقليمي لتنسيق التعاون الأمني بين الدول الإفريقية، التي أصبحت لوحدها عاجزة عن مواجهة التهديدات الأمنية والجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومشكلة بذلك تهديداً مباشراً على أمن واستقرار المنطقة ككل.

فالآلية الإفريقية تبحث لنفسها عن الإستمرارية والبقاء ومزيد من التعاون والتنسيق الأمني في ظل ما تفرضه التحديات الجديدة والإملاءات الخارجية، ضف إلى ذلك أنها تحتاج إلى مزيد من الدعم المادي البشري من قبل الدول الأعضاء فيها، وحتى من خارج القارة السمراء، موازاة ومخططات الإتحاد الإفريقي لتنمية القارة على غرار أجندة 2030 و2063.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من **التوصيات** أهمها:

– تشجيع التعاون بين أجهزة الشرطة الإفريقية وحتى المنظمات الإقليمية في إطار برنامج إدارة الحدود.

– تقديم الدعم المادي والمعنوي للآلية بإعتبارها تشكل أملاً كبيراً للأفارقة لتعزيز الأمن والإستقرار في القارة.

– إستخذام التكنولوجيات الحديثة في مجال تبادل المعلومات بين الشرطة الإفريقية.

قائمة المراجع:

1– الأمم المتحدة، **القنب في إفريقيا**. أكتوبر .2005

2– الإتحاد الإفريقي، "**النظام الأساسي لآلية الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطة الأفريبول**"، أديس أبابا، 2017.

3- منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات.** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

4- عمر فرحاتي و يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر.** ط.1، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2016.

5- فكيري شهرزاد، "الحدود المائعة وإشكالية تهريب الأسلحة بعد سقوط النظام الليبي"، في: **الأزمات الحدودية المعضلات والمخارج.** ط.1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2018.

6- منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية.** الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

7- نور الدين دخان، عيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون.** العدد 14، جانفي 2016.

8- أحمد ميزاب، "خارطة طريق وفق رؤية استراتيجية"، **مجلة الشرطة.** العدد 136، جوان 2017.

9- جيلبرت خادياجالا، شرق إفريقيا: الأمن وإرق الهشاشة. **مجلة دراسات عالمية.** العدد 86، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.

10- خديجة خالدي، "آلية الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي "أفريبول"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية.** العدد الخامس عشر، د.س.ن.

11- ظريف شاكر، "معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية.** عدد 13، جوان 2016.

12- حسن الحاج علي أحمد، حسن الحاج علي أحمد، "أكبر من دارفور: الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية.** د.س.ن.

13- مايا ساهلي فاضل، "إنشاء الأفريبول فرصة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها"، **الشرطة وحقوق الإنسان**. نشرة إخبارية رقم 5، أكتوبر 2014.

14- German Cooperation, «providing strategic advice to the AU and AFRIPOL », **Internationale Zusammenarbeit,** berlin, june 2020.

15- Milton gwawka, gugulethu ndebele, gertrude k. kachere, building the future of africa through sustainabe border management systems : a case of southern african states. **International journal of innovate research & development**. April 2016.

16- قط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني، **(أطروحة دكتوراه غير منشورة)**. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017.

17- جارش عادل، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"، المركز الديمقراطي العربي. في الموقع الإلكتروني:

https://democraticac.de/?p=43831، تاريخ الدخول: 2018/09/24، ساعة الدخول: 23:17.

18- د.ذ.ك، بوكو حرام من الجماعة إلى الولاية: أزمة التطرف والفساد في افريقيا. في الموقع الإلكتروني:

https://books.google.dz/، تاريخ الدخول: 2020/03/15، ساعة الدخول: 21:46.

19- وكالة الأنباء الجزائرية، "الجمعية العامة 3 للأفريبول"، في الموقع الإلكتروني:

https://www.aps.dz/ar/algerie/77314-3، تاريخ الدخول: 2021/01/06، ساعة الدخول: 20:39.

20- م.خ، "الاتفاق على تنفيذ عمليات ميدانية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة"، جريدة المساء. في الموقع الإلكتروني: **https://www.el-massa.com**، تاريخ الدخول: 2020/01/26، ساعة الدخول: 19:16.

21- **https://afripol.africa-union.org/index.php/past-events/**

date : 17/01/2021

22- **https://afripol.africa-union.org/index.php/past-**

date: 17/01/2021. - events/page-2

واقع التنمية في إفريقيا في إطار مبادرة النيباد

The reality of development in Africa within the framework of the NEPAD initiative

د. إكرام بلباي

- جامعة عبد الحميد بن باديس. مستغانم. الجزائر.
- Ikram.belbey@univ-mosta.dz

ABSTRACT:

The African continent has witnessed many economic initiatives for the advancement and development of the continent, as several blocs were formed, the most important of which was the African Union, from whose womb, the new economic entity represented by NEPAD. The NEPAD initiative is considered the most important initiative reached by African leaders in this regard, pinning on it great hopes for achieving development and advancement of the continent and for containing and ending its problems. It is also described as an integrated initiative for sustainable development that seeks to revive economic and social recovery in Africa on the one hand, and to establish an African partnership with the developed world on the other hand.

Keywords: NEPAD; the African Union; Economic development; Social development; effectiveness;

ملخص:

شهدت القارة الإفريقية العديد من المبادرات الإقتصادية من أجل النهوض بالقارة وتنميتها، حيث تشكلت عدة تكتلات، كان أهمها الإتحاد الإفريقي، الذي ولد من رحمه، الكيان الإقتصادي الجديد المتمثل في النيباد. إذ تعتبر مبادرة النيباد أهم المبادرات التي توصل إليها القادة الأفارقة في هذا الشأن، معلقين عليها آمالا كبيرة في تحقيق التنمية والنهوض بالقارة واحتواء وانهاء مشاكلها. كما أنها توصف بأنها مبادرة متكاملة للتنمية المستدامة، تسعى لبعث الإنتعاش الإقتصادي والإجتماعي في إفريقيا من جهة، وتأسيس شراكة إفريقية مع العالم المتقدم من جهة أخرى.

كلمات مفتاحية: النيباد؛ الإتحاد الإفريقي؛ تنمية إقتصادية؛ تنمية إجتماعية؛ فعالية؛

مقدمـــة:

تأسست منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 عقب استقلال معظم دول القارة الإفريقية، وانصب اهتمامها في البداية إلى استكمال تحرير البلدان التي ما زالت تئن تحت وطأة الاستعمار وأنظمة الفصل العنصري. ومع بداية الثمانينات عزمت المنظمة النهوض بتنمية قارة أنهكتها قرون الاسترقاق والاستعمار والتخلف واستنزاف الموارد الطبيعية.

أطلقت منظمة الوحدة الإفريقية عدة مبادرات طموحة من شأنها وضع حد للتخلف والتبعية والتهميش الذي تعانيه إفريقيا، غير أن كل المبادرات المطروحة اصطدمت بعراقيل وضعتها القوى الاقتصادية العظمى والمؤسسات المالية العالمية المتحكمة في دواليب الاقتصاد العالمي والتي تسعى إلى إبقاء العالم الثالث في حالة تبعية له، وذلك عبر فرض سياساته الاقتصادية، كبرامج التكيف الهيكلي التي لم تزد القارة الإفريقية إلا تخلفا وفقرا.

وشهدت السنة الأخيرة من عمر منظمة الوحدة الإفريقية (2001) مولد مبادرة جديدة تنطوي على رؤية جديدة بشأن مستقبل القارة الإفريقية بهدف وضعها في مسار من النمو المطرد والتنمية المستدامة، والمشاركة في نفس الوقت بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي والتخلص من الضيق الناجم عن التخلف والإقصاء في عالم يتسم بالعولمة. تمت المصادقة على هذه المبادرة في قمة أبوجا (23أكتوبر2001) وأخذت تسمية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا المعروفة اختصارا بـ "النيباد".

وأصبحت هذه المبادرة هي الخطة التنموية للاتحاد الإفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الإفريقية في السنة الموالية (2002)[1].

وعليه يطرح الإشكال التالي: ما هو الإطار العام لمبادرة النيباد؟ وما مدى فعالية المبادرة في تحقيق التنمية والحكم الراشد في إفريقيا؟.

سنجيب عن هذه الإشكالية وفق منهجين وصفي وتحليلي، من خلال تحديد الإطار العام للمبادرة، وكذا التطرق إلى مدى فعاليتها في تحقيق الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا.

---

[1] بطاطاش أحمد، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد": تحقيق التنمية أم تكريس التبعية؟، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص 2017. ص 132.

المحور الأول: مبادرة النيباد كخيار لتحقيق التنمية في إفريقيا

سنتطرق في هذا المحور إلى الإطار العام لمبادرة النيباد من حيث نشأتها وتعريفها ومبادئها وأهدافها وكذا مكانة الجزائر في هذه المبادرة.

أولا: نشأة مبادرة النيباد:

تعود جذور مبادرة النيباد، إلى مجموعة من الأفكار التي نشأت في الأوساط الأفريقية، والتي عبرت عن طموح الأفارقة في تحقيق تكاملهم الاقتصادي، والذي من شأنه أن يرفع من مكانة القارة، وخاصة وأن هذه الأخيرة لها من المؤهلات ما يكفي لإنجاح هذا الطموح[1].

عقد منتدى تنمية افريقيا (ADF) اجتماعه الأول في 1999، والذي جرى بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وذلك لتكوين تفاهم حول تحقيق مستقبل للقارة مبني على أساس أن برنامج التكامل الاقليمي ينبغي أن يتسم بأسلوب واسع وموجه نحو الخارج وخصص المنتدى اجتماعه الثالث في ديسمبر 2000 لموضوع التكامل الإقليمي في إفريقيا، ووجدت القارة أنه يتعين عليها التغلب على تعرضها للتهميش بسبب تحويل المعونة الدولية خلال التسعينيات من القرن العشرين إلى الدول حديثة الاستقلال في أوروبا واسيا. لذلك كلفت قمة سرت الأولى في 1999/9/9، رؤساء جنوب إفريقيا والجزائر ونيجيريا بالتفاهم مع دائني القارة الإفريقية على إلغاء ديونها. وبعدها عرض الرئيس النيجيري برنامجاً بإسم " الإنعاش الإفريقي للألفية" والتي يعبر عنها اختصارا بـ (MAP) على قمة سرت الثانية، في 2/3/ 2001، أما الرئيس السنغالي فقد عرض في الوقت نفسه مشروعاً سمي " مشروع أوميغا" (OMEGA).

وقد دمج البرنامجين السابقين في مبادرة واحدة وتزامن ذلك، مع طرح فكرة تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية وتحويلها إلى الاتحاد الإفريقي.

وأيد عدد من القادة الإفريقيين، مثل قادة جنوب إفريقيا ونيجيريا مبدأ مبادرة تتم بمشاركة دولية مع الدول المانحة من أجل دعم التنمية في الاتحاد الإفريقي الجديد، وتغيير العلاقات غير الطبيعية القائمة على الاستغلال والتبعية التي ترتبت على تاريخ العبودية والاستعمار

[1] حورية بوبكر، دور الجزائر في تحقيق التنمية والإستقرار في أفريقيا 1962-2014 دراسة تقويمية، دكتوراه طور ثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018. ص 268.

في إفريقيا على نحو يمكن القارة من أن تتفاعل مع العالم المتقدم على قدم المساواة، بينما رأى الرئيس الليبي وآخرون أن مثل هذه المشاركة تخضع احتياجات إفريقيا لإرادة الغرب، وفضلوا جعل أي برنامج يخص إفريقيا ملكاً للأفارقة. وانتصر الرأي الأول فانطلقت "المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا، نيباد" في سنة 2001 كإطار لصياغة السياسات والبرامج التي تحقق نهضة افريقية. وقد سبق طرح المبادرة مؤتمر الاستقرار والأمن والتنمية والتعاون في إفريقيا (CSSDCA) في ماي 2000.

أقرت مبادرة نيباد في صياغتها الأولى في قمة لوساكا (عاصمة زامبيا) في تموز 2001 وتنطلق مبادرة نيباد من أن التنمية يستحيل تحقيقها في غياب الديمقراطية الحقيقية، واحترام حقوق الإنسان والسلام والحكم الرشيد وتتعهد فيها باحترام المعايير العالمية للديمقراطية التي تشتمل عناصرها الجوهرية على التعددية السياسية التي تسمح بوجود الكثير من الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية وتنظيم انتخابات عادلة وصريحة وديمقراطية بحيث يكون الغرض من الديمقراطية والحكم السياسي هو المساهمة في تعزيز الإطار السياسي والإداري للبلدان المشاركة واحترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون. بمعنى آخر أن تتألف الديمقراطية والحكم السياسي من العناصر الآتية :

- التمهيد من جانب البلدان المشاركة بأداء دور طليعي في دعم المبادرات التي تشجع الحكم الرشيد.
- القيام بسلسلة من الالتزامات بوساطة البلدان المشاركة، باستحداث أو تعزيز عمليات وممارسات الحكم الأساسي.
- إضفاء الصبغة المؤسسية على الالتزامات عن طريق قيادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا لضمان الالتزام بالقيم الجوهرية للمبادرة، على أن تتولى دول الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، التعهد بسلسلة من الالتزامات من اجل تلبية المعايير الأساسية للحكم الرشيد والسلوك الديمقراطي.

ولأجل الوفاء بهذه التعهدات، فإن النيباد طرحت مبادرات تستهدف بناء القدرات بالتركيز على :

- تعزيز الإشراف البرلماني.

- تعزيز عملية صنع القرار القائمة على المشاركة.
- الخدمات الإدارية والمدنية.
- إقرار تدابير فعالة لمحاربة الفساد.
- القيام بإصلاحات قضائية[1].

ثانيا: تعريف النيباد:

يقوم مفهوم النيباد على الأيديولجية التي اعتنقها ساسة القارة الأفريقية، والقائمة على ضرورة التوحد من أجل تحقيق نهضة قارية شاملة على غرار تلك التي شهدتها القارة الأوروبية من خلال التكتلات البينية التي أنشأت في مختلف المجالات.

فالنيباد مبادرة قررتها إرادة مجموعة من الدول الإفريقية بزعامة الجزائر، جنوب إفريقيا ونيجيريا بهدف إنعاش القيم الإفريقية وعصرنتها وتحديث التنمية داخل مجتمعاتها، فانطلق عمل أولي سمي "بالمبادرة الإفريقية الجديدة" (NAI) سنة 2001 إلى أن تجلت الصورة النهائية للمبادرة في مؤتمر أبوجا خلال شهر أكتوبر من نفس سنة وهي "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا". وتضمنت مقدمة المبادرة في حد ذاتها التعريف الآتي: "النيباد هي تعهد القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلاله القناعة بضرورة تعجيل على الفقر ووضع بلدانهم على خطى النمو المستدام والتنمية، وفي نفس الوقت المشاركة النشطة في الاقتصاد والحياة العالمية السياسية"

كما عرفت على أنها دعوة لشراكة من نوع جديد مع الدول المتقدمة بفتح حوار جديد مع شركائها، إذ هي فرصة لإقامة علاقات جديدة قائمة على مبدأ المسؤولية الجماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية في القارة[2].

ثالثا: أهداف ومبادئ النيباد:

تهدف النيباد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي وضعتها في مقدمة عملها وهي:

1. تشجيع التجارة والاستثمار ويكون ذك من خلال:

---

[1] فوزية خدا كرم عزيز، النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا، مجلة الأستاذ، العدد 201، سنة 2012. ص ص 426-428.

[2] يحياوي هادية، مبادرات الحوكمة والتنمية في إفريقيا –النيباد نموذجا–، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد الثامن، 2013. ص 314.

- زيادة تعبئة الموارد المحلية تحقيق النمو والقضاء على الفقر.
- تشجيع تدفقات المال الخاص من أجل زيادة معدل الناتج المحلي.
- مضاعفة الإنتاج الزراعي وتنويعه وتحسينه.
- إعادة هيكلة اللبنى التحتية لترتكز القارة على قاعدة جديدة تؤهلها لارتقاء مستوى الدول المتقدمة.
- تسويق السلعة الإفريقية.
- إنعاش الإندماج الإقتصادي الجهوي والقطاعات الحيوية.

2. العمل على تخفيف عبئ الديون الذي يشكل عقبة أمام التنمية في القارة والتفاوض مع الدول الدائنة لتخفيض الديون.
3. رفع المساعدات الإنمائية الخارجية واعمل على ضمان تدفقها واستثمارها في تخفيف حدة الفقر.
4. تحسين الخدمات الصحية للقضاء على مشكلة الأمراض التي تعاني منها القارة.

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة توفر مجموعة من الشروط التي تساعد على نجاح الشراكة والقدرة على تحقيق أهدافها وتتمثل هذه الشروط في:

- توفر ثقافة مجتمعية داعمة لشراكة تشجع القيادة، تتكون من المشاركة الجماهيرية لمشروع الشراكة.
- وجود تطور مجتمعي مشترك وواقعي للشراكة مبني على نقاط القوة والضعف للمجتمع وفهم مشترك لإمكانيات المنطقة المراد تنميتها.
- الاستمرار في السياسات المتعلقة بالشراكة، بما فيها القدرة على التكيف مع الظروف والمتغيرات المستجدة.

أما عن مبادئ النيباد، فتقوم مبادرة النيباد على مجموعة من المبادئ التي تواجهها وهي:

1. التركيز على الحكم الراشد كمطلب أساسي لإرساء السلم والأمن اللذان يعدان شرطان أساسيان للعملية التنموية.
2. تعزيز المشاركة الشعبية في العملية التنموية.
3. تعزيز التنسيق بين الشعوب الأفريقية.

4. تعزيز التعاون الإقليمي والقاري.

5. تعزيز علاقات القارة مع العالم الخارجي، واعادة بناءها على أساس التكافؤ[1].

رابعا:الهيكل التنظيمي للنيباد:

مر تشكيل الهيكل التنظيمي للنيباد بمرحلتين:

1. أجهزة تنفيذ مبادرة النيباد قبل دمجها في الإتحاد الإفريقي: اتخذ قرار إنشاء أجهزة تنفيذ النيباد، خلال الإجتماع الأول للجنة التنفيذية الرئاسية، التي عينها مؤتمر قمة لوساكا (زامبيا) في 23 أكتزبر 2001. ويتكون الهيكل التنظيمي للنيباد من الأجهزة التالية:

- مؤتمر رؤساء الدول وحكومات الوحدة الإفريقية سابقا/ الإتحاد الإفريقي حاليا.
- لجنة التنفيذ الرئاسية (لجنة دول ورؤساء دول وحكومات تنفيذ النيباد).
- لجنة التسيير.
- سكريتارية النيباد (الأمانة العامة).
- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء.

2. أجهزة تنفيذ مبادرة النيباد بعد دمجه في هياكل وعمليات الإتحاد الإفريقي: نظرا لكون النيباد يمثل البرنامج الإقتصادي والإجتماعي للإتحاد الإفريقي، واعتباره جزء لا يتجزأ من الإتحاد، ولإزالة الغموض الهيكلي والوظيفي بين أجهزة النيباد وأجهزة الإتحاد الإفريقي (المفوضية)، فقد عمد القادة الأفارقة إلى حل هو دمج النيباد في هياكل وعمليات الإتحاد الإفريقي، ويعتبر هذا الدمج أهم تطور حدث في تحديد علاقة النيباد بالإتحاد الإفريقي. فإجراء إدماج النيباد في الإتحاد الإفريقي يهدف إلى إخضاع هياكل النيباد للسلطة الإدارية والسلمية للجنة الإتحاد الإفريقي، ولتفادي تداخل الإختصاصات بين الإتحاد والنيباد.

وقد غيرت عملية دمج النيباد في هياكل الإتحاد، التنظيم الهيكلي للنيباد، فلم تعد النيباد مستقلة بأجهزتها عن الإتحاد الإفريقي، خاصة أمانتها العامة التي تم إلغاؤها نهائيا, وتم إنشاء جهاز جديد للنيباد كهيئة فنية للإتحاد الإفريقي، مع إجراء تغيرات في الهياكل الأخرى للنيباد خاصة من حيث التسمية وتحديد العلاقات بينها وبين الإتحاد الإفريقي، وهذا

[1] حورية بوبكر، مرجع سابق، ص ص 271-274.

ما نستشفه من قرار الدمج الصادر عن مؤتمر الإتحاد الإفريقي. وعليه تصبح أجهزة النيباد بعد دمجها في هياكل الإتحاد كما يلي:

- مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد اللإفريقي: وهو صاحب الولاية العامة على تنفيذ النيباد ويبقى يعتلي قمة هرم أجهزة النيباد والإتحاد الإفريقي.
- لجنة التوجيه لرؤساء دول وحكومات النيباد: وتعتبر هي جوهر وروح النيباد.
- وكالة التخطلط والتنسيق للنيباد: أنشئت كهيئة فنية للإتحاد الإفريقي محل أمانة النيباد.
- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء: قد تم إقرار إدماج الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء هي أيضا في هياكل وعمليات الإتحاد الإفريقي، وذلك من خلال مقررات أصدرها الإتحاد الإفريقي. حيث تقرر خلال مؤتمر الإتحاد الإفريقي، خلال دورته الثانية عشرة، المنعقدة يومي 30 جوان و 1 جويلية 2008، بأن تكون هياكل الآلية الإفريقية للتقييم، جزءا من عمليات الإتحاد الإفريقي، وطلب من مفوضية الإتحاد الإفريقي أن تتفاوض وتبرم اتفاقية المقر مع حكومة جمهورية جنوب إفريقيا بالنسبة للآلية الإفريقية للمراجعة، بغية تسهيل قيامها بمهامها[1]، ويتمثل دوها الأساسي في تقييم ومتابعة مدى التزام أعضاء المبادرة بالأهداف والبرامج المتفق عليها.

خامسا: مكانة الجزائر في النيباد:

تعتبر الجزائر من أبرز الدول الأفريقية التي تولي اهتمام كبير بالقضايا الأفريقية، خاصة وأنها تشترك مع دول القارة في بعض المشاكل باعتبارها جزء منها، ولذلك شاركت الجزائر في أغلب المبادرات التي جاءت من أجل إنهاء مشاكل القارة، بداية بمنظمة الوحدة الأفريقية، مرورا بالدور الرمزي الذي لعبته في إدراج القضايا الاقتصادية في برامج منظمة الوحدة الأفريقية، فوضعها للبنة الأولى لصياغة مشروع الإتحاد الأفريقي، وأخيرا لمشاركتها في

[1] سامية زاوي، إدماج مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) في هياكل وعمليات الإتحاد الإفريقي، مجلة دراسات، العدد 52، الأغواط، الجزائر، مارس 2017. ص ص 263-266.

تأسيس التكتل الاقتصادي الموحد الذي يهدف لتنمية القارة بالدرجة الأولى، والمتمثل أساسا في مبادرة النيباد.

تبرز مكانة الجزائر في الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا من خلال الموقع الاستراتيجي الذي تتوفر عليه من جهة ومكانتها الإقليمية والدولية من جهة أخرى، فالجزائر من أولى الدول المؤمنة بفكرة ضرورة إنهاء واحتواء مشاكل القارة الإفريقية، وفي سبيل ذك استغلت الجزائر مكانتها في الاتحاد الإفريقي، وكذا في المحافل الدولية ودافعت عن مصالح القارة وسعت للحصول على الدعم العالمي لها.

أما بالنسبة للدور الجزائري فتعتبر الجزائر من المؤسسين لهذه المبادرة، من خلال إطلاق مشاريع حيوية في القارة، ذك باشرت الجزائر أعمالها التنموية وكانت البداية بعزمها على تجسيد المشاريع الاقتصادية الكبرى التي جاءت في إطار البرنامج الإفريقي من أجل تحقيق أهداف الألفية على المستوى الوطني والقاري والدولي.

وفي هذا الصدد بدأت الجزائر في تنفيذ مسار المشاريع الاقتصادية المراهن عليها في إحداث التكامل الإقليمي والاتصال، خاصة مجال المنشآت القاعدية مشروع الطريق العابر للصحراء.

كما قدمت الجزائر مشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والنيجر والمساهمة في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية، وكانت الجزائر السباقة في تنفيذ الجزء الخاص بها في مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين الجزائر وأبوجا.

من خال ما سبق ذكر يظهر جليا الدور الجزائري في تحقيق التنمية بتنفيذ المشاريع المقترحة التي تهدف إلى جعل القارة شريكا وقطبا جديدا للتنمية في الاقتصاد العالمي[1].

المحور الثاني: فعالية مبادرة النيباد في تحقيق التنمية في إفريقيا

تتفق أغلب الدراسات التي انكبت على تحليل الدور الذي لعبته النيباد في تخفيف التخلف الذي تعاني منه القارة السمراء، على أن السبب المحوري في تدني الوضع التنموي الأفريقي يكمن في ضعف الدولة وسوء علاقتها بالقطاع الخاص، وعليه حاولت النيباد التوصل لصياغة مشروع شامل وتوافقي للتنمية داخل إفريقيا .

[1] حورية بوبكر، مرجع سابق، ص ص 275-276.

أولا: مبادرة النيباد والحكم الراشد:

بنيت خطة النيباد في صياغة نموذج أفريقي للحكم الراشد داخل أنظمتها على أيديولوجية جوهرها اللبيرالية المعتدلة التي تجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص على نحو من التكامل المرن والمسؤلية المتكافئة على حسب الأدوار، حيث تتكفل الحكومات بتأهيل البيئة العامة للعمل وللإنتاج من أجل استقطاب المبادرة الخاصة وإدماجها في المنظومة، وفي إطار إعادة بناء قدرات الدول الإفريقية ومؤسساتها عمدت أجهزة النيباد تنظيم لقاءات ومؤتمرات لمناقشة سبل ترسيخ الحكم الراشد بتفعيل الثقافة التشاركية في صناعة القرار وتفعيل عمل البرلمانات الأفريقية ورقابتها وترقية الخدمات المدنية ومحاربة الفساد والرشوة، ودعم القطاع الخاص، وقد أكد التقرير السنوي الصادر سنة 2002 عن تخصيص مبادرة خاصة تهتم بالقطاع الخاص وتؤكد على دوره في تحقيق الحكامة المجتمعية، كما تبنى مؤتمر وزراء التنمية المحلية والإدارة العامة المحلية سنة 2003 برنامجا يدعم قدرات الدولة في مجال ترقية خدمات جهازها الإداري[1].

ويبقى إعلان الديمقراطية السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات "خلال الاجتماع الثالث لرؤساء الدول وحكومات مبادرة النيباد في جوان 2002 بروما من أهم الانجازات التي حققتها النيباد بشأن تعزيز الحكم الراشد، وقد تم في هذا الإعلان الاتفاق على المبادئ التالية:

- اعتماد مدونات ومعايير واضحة للحكم الراشد.
- أن تكون الخدمة المدنية خاضعة للمساءلة وتتسم بالكفاءة والفعالية.
- ضمان الآداء الفعال للبرلمانات والمساءلة المؤسساتية.
- إنشاء وتعزيز اللجان البرلمانية وهيئات مكافحة الفساد.
- ضمان استقلال النظام القضائي وأن يكون قادرا على منع إساءة استخدام السلطة والفساد[2].

---

[1] يحياوي هادية، مرجع سابق، ص 319.

[2] فلاح أمينة، دور النيباد في نفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012. ص 135.

ورغم جهودها الملحة، واقعيا مبادرة النيباد لم تحظ في طرح نموذج أفريقي للحكم الراشد، بالانتشار الكبير حيث واجهت عوائق عديدة أهمها:

- تعقيد الأنظمة السياسية الأفريقية وعدم وضوح اتجاهاتها.
- عدم الاستقرار السياسي وكثرة النزاعات والصراعات الطائفية في أفريقيا.
- عدم الاتفاق حول مفهوم واحد لليبرالية المقترحة، إذ اعتبرها البعض مفهوما قاصرا وغير متوازن من حيث توزيع الثروات بين الأغنياء والفقراء.
- ضعف الشركاء المعنيين بدمقرطة الأنظمة الحاكمة كالقطاع الخاص والمجتمع المدني[1].

ثانيا: مبادرة النيباد والتنمية المستدامة

وصل التدهور الاقتصادي في إفريقيا مداه، فكان لابد من إحداث تنمية اجتماعية فاعلة وإزاحة الفقر فجاءت مبادرة النيباد في ضل ظروف دوليه معينه حيث العلم يستشرف العولمة التجارية والتحولات الكبيرة لذلك قام القادة الأفارقة بتعيين ممثلين شخصيين وعلى مستوى عال للمشاركة في إعداد خطه مفصلة.

كما عملت هيئة رؤساء الدول آلية بشأن تنميه إفريقيا تقوم بعمليات الرصد والتقييم الدوري للتقدم الذي تحرزه البلدان الإفريقية في الوفاء لالتزاماتها من أجل تحقيق التنمية والإصلاحات الاجتماعية والحكم الرشيد وبهذا ستفرض على الدول الأعضاء فيها التزامات ومسؤولية ذات صبغة تعاقديه في مجلات شديدة الحساسية والخطوره مثل حقوق الإنسان وديمقراطيه الحكم ويخضع الأداء لمراجعة وتقييم دوريين وبشكل مستقل ويترتب على نتائج تلك المراجعه آثار ملموسة فيما يتعلق بنصيب هذه الدول في المساعدات الدولية وتخفيف الديون والاستثمارات الأجنبيه والمشروعات المشتركة[2].

ودعت النيباد إلى قيام شراكة عالمية جديدة بين إفريقيا وشركائها في التنمية مبنية على مبادئ تقاسم المسؤولية في تصحيح أوضاع عدم المساواة التي عاشتها إفريقيا لسنوات طويلة، وتعبئة الجهود لتحسين مستوى حياة الشعوب الإفريقية في وتيرة سريعة.

---

[1] يحياوي هادية، المرجع السابق، ص 320.

[2] فوزية خدا كرم عزيز، مرجع سابق، ص 431.

وقد قامت النيباد بتحديد الفوائد التي يمكن أن تعود على كل الأطراف من تلك الشراكة الجديدة مع إفريقيا، ومدى اسهامها في تحقيق الإستفادة من منجزات الثورة التكنولوجية العالمية، وتدعيم السلم والأمن الدوليين[1].

ومن أجل تكريس التنمية المستدامة بكافة أبعادها بهدف تحسين أداء الاقتصاد الأفريقي، بادرت النيباد إلى تقديم تشخيص عميق للوضع التنموي الأفريقي ومحاولة تحسينه من خلال عدة مشاريع أهمها:

مبادرة بين سنتي 2001-2004 ركزت على العمل بغية انتشال أفريقيا من تبعيتها للغرب وللمؤسسات المالية العالية كصندوق النقد الدولي، وعلى محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي القاري إلى حد ما وذلك من خلال تشجيع التكامل البيني والإقليمي بين دول القارة من جهة وبين دول القارة والبيئة العالمية من جهة أخرى، مع تشجيع الرشادة القطاعية بتفعيل المحاسبة والرقابة وبعث روح المسؤلية لدى الفاعلين في مجال التنمية الشاملة.

عمدت المبادرة سنة 2005 إلى إعادة بعث المجموعات الاقتصادية الإقليمية وإدماج أجهزة الاتحاد الأفريقي في القضاء على الحروب الطائفية التي تعاني منها القارة، كما أقنعت البنك الأفريقي بضرورة المساهمة في تحسين و تجديد البنى التحتية الإقليمية وفعلا مول البنك ما يربو عن 40 مشروعا في هذا الإطار بتكلفة 4,3 مليار دولار أمريكي.

أطلقت النيباد برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا سنة 2003، ساهمت فيه عدة أطراف مؤسساتية كمؤسسة البحوث الزراعية بأفريقيا والرئيسة التالية:

- توسيع إدارة الأراضي المستدامة ونظم التحكم في المياه، حيث تعتبر المبادرة أن عقلنة استغلال الموارد المائية والحفاظ عليها ضرورة ملحة ضمن مخطط استدامة التنمية في القارة السوداء.

[1] بسعود حليمة، إشكالية التنمية في أفريقيا بين القانون الدولي للتنمية وفعالية التعاون الدولي، دكتوراه، كلية الحقوق، جامع الجزائر 1، 2017. ص 333.

▪زيادة فرص الوصول إلى أسواق جديدة من أجل تحسين البنية التحتية للقارة، مع الالتفات إلى ضرورة توزيع متوازن للمشاريع التنموية على نحو يسمح باستفادة المناطق الريفية بشكل خاص.

▪زيادة الانتاجية الغذائية والحد من الجوع، وتحسين نظم البحوث الزراعية، وزيادة الدعم المقدم لمساعدة المزارعين.

وأملا في تجويد المناخ الاستثماري، طرحت المبادرة برنامج تهيئة المناخ الاستثماري بأفريقيا بهدف الحد من صعوبات استقطاب رأس المال العالمي والإقليمي عن طريق محاربة الرشوة ودراسة الامتيازات الضريبية والقروض الممكن الاستفادة منها[1].

وإدراكا منها لأهمية التطور التعليم والتكنولوجيا كعامل محفز للتنمية، عمدت النيباد إلى تزويد قطاعات التعليم العالي بأحدث التكنولوجيات ومن الأمثلة على ذلك الجامعة الاتصالية الأفريقية وهي التجربة الاتصالية الأولى من نوعها بامتياز، بالإضافة إلى تجربة المدارس الإلكترونية، فاقتران التكنولوجيا بالتعليم من شأنه أن يمنح أفريقيا فرصا إضافية لتعجيل التنمية فيها[2].

ثالثا: تحديات النيباد

بعد مرور زمن على المبادرة، برزت الكثير من التحديات التي ينبغي على القارة الأفريقية مواجهتها بشكل ينسجم مع الأهداف التي سطرت في الوثيقة الرئيسة ومن تلك التحديات :

▪أن المشروعات الكثيرة التي شملتها مبادرة نيباد بحاجة إلى تمويل ضخم وموارد مالية كبيرة لسد فجوة موارد تبلغ 12% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة أي (64) بليون دولار إلا أن الدول الإفريقية تعاني من ضعف في هذه الموارد وتدني في البنا التحتية والطاقة والتنمية البشرية والمياه والنقل والصحة والزارعة.

▪المساهمات الخارجية الرسمية قليلة وغير مؤثرة وذلك يتضح عندما وعد (بوش) وعند تعبئته في واشنطن في 2002 في المؤتمر الأمريكي – الإفريقي وإعلانه تمويل نيباد

---

[1] فلاح أمينة، مرجع سابق، ص 138.

[2] يحياوي هادية، مرجع سابق، ص 322.

بنسبه كبيره من تقديرات احتياجاتها، إلا أن الذي حدث هو إعلان كل من الولايات المتحدة مع مجموعة الثمانية الكبار عن خمسة مليارات للأفارقة ليلتزموا بالخطة ومعنى ذلك أن يكون الارتباط بخطة تقوم على توفير النية التحتية للاستثمارات الأروبية الأمريكية وبأقل التكاليف.

▪ضعف قدرة الدول الإفريقية على حفظ سلام فاعل في مناطقها المضطربة، بالإضافة إلا أن عمليات السلام قائمة كلياً على اعتبارات مالية، ولا تملك المنظمات الإقليمية الإفريقية والدول الأعضاء فيها الأهلية والموارد كي تواصل عمليات سلام متعددة الأبعاد، وثمة عدد من الدول الإفريقية، ألا وهي قوى إقليمية مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا وإثيوبيا وأنغولا قادرة على نشر قوات حفظ سلام عسكرية بدعم مالي ولوجستي.

▪الأطماع الأوربية/أميركية على القارة الذي قد يفشل المبادرة خصوصا وأن هذه المبادرة تعتمد بالدرجة الأساس على المساعدات المالية، وقد تؤدي تلك الأطماع دوار سلبيا في تقديم تلك المساعدات[1].

ومن هنا يمكن تحديد عدد من النقاط التي تمثل تحديات حقيقة أمام مبادرة النيباد وأي مبادرة إفريقية دولية:

- ضعف التمويل والدعم المالي الدولي.
- ضعف التنسيق مع التكتلات الاقتصادية الأفريقية الموجودة فعليا ممايؤدي إلي تشتيت الموقف الأفريقي وضعفه امام المجتمع الدولي.
- ضعف البنية التحتية وعدم القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- ضعف الهيكل الإداري للمبادرة وضعف تنظيمة.
- الأضطربات السياسية والصراعات الداخلية والخارجية.
- هشاشة الدولة الإفريقية[2].

---

[1] فوزية خدا كرم عزيز، مرجع سابق ص ص 432-433.

[2] سالي يوسف وكوثر مبارك، دور ومستقبل النيباد في القارة الإفريقية، موقع المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الإطلاع: 30 جانفي 2021، على الرابط: https://democraticac.de/?p=48402

- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

الخاتمة:

من خلال ما سبق نخلص إلى أن نجاح مبادر النيباد ومستقبلها يعتمد بالدرجة الأولى على رغبة واستعداد الدول الإفريقية، ومدى قدرتها على تنفيذ الإصلاحات الضرورية التي من شأنها تسريع وتيرة التنمية في إفريقيا، كما أن آلية مراجعة النظراء الإفريقية من الممكن أن تمثل فرصة مهمة لتعزيز الحكم الراشد والممارسة الجيدة بالرغم من أنها ستستغرق وقتا لتصبح آلية عملية.

توصيات:

- يجب أن تؤمن إستراتيجية النيباد بشكل مستدام تحسين الأوضاع الحياتية للشعوب الإفريقية من خلال التشديد على الحكم الراشد وصيانة حقوق الإنسان كشرط أساسي لتطبيق السياسات التنموية التي تستهدف الإنسان بالدرجة الأولى حيث أنه وفي حقيقة الأمر فإن للديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان ونوعية السياسات الإقتصادية المطبقة دور هام في عملية التنمية وتحسين الأوضاع الحياتية للشعوب.
- إن مستقبل المبادرة يتطلب نظاما للحكم يتسم بالشفافية والجدية والمشاركة، يكون مؤسسا على مبادئ سيادة القانون، ومعتمدا في ذلك على إدارة عامة تتسم بالكفاءة، ومساءلة عن أدائها وبقبول مشاركة الجميع في مراحل اتخاذ القرار.
- وعليه ومن أجل النهوض بالبرنامج فلا بد من أن ينطلق من الإرادة الإفريقية ذاتها والاعتماد على المساعدات التي تخدم القضايا الإفريقية بحيث لا تشكل تلك المساعدات سبيلا للتدخل في شؤون القارة يزيد من تبعية دول القارة الإفريقية وبالتالي تهميشها.

المراجع:

- بسعود حليمة، إشكالية التنمية في أفريقيا بين القانون الدولي للتنمية وفعالية التعاون الدولي، دكتوراه، كلية الحقوق، جامع الجزائر 1، 2017.
- بطاطاش أحمد، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد": تحقيق التنمية أم تكريس التبعية؟، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص 2017.

▪حورية بوبكر، دور الجزائر في تحقيق التنمية والإستقرار في أفريقيا 1962-2014 دراسة تقويمية، دكتوراه طور ثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018.

▪فوزية خدا كرم عزيز، النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا، مجلة الأستاذ، العدد 201، سنة 2012.

▪فلاح أمينة، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012.

▪سامية زاوي، إدماج مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) في هياكل وعمليات الإتحاد الإفريقي، مجلة دراسات، العدد 52، الأغواط، الجزائر، مارس 2017.

▪يحياوي هادية، مبادرات الحوكمة والتنمية في إفريقيا –النيباد نموذجا–، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد الثامن، 2013.

- https://democraticac.de/?p=4840

أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر

The impact of governance on economic growth in Algeria

1-عوار عائشة

- **جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر**
- **aichaaouar@yahoo.fr**

2-سلهامي سامية

- **المدرسة العليا لادارة الأعمال–تلمسان- الجزائر**

dr.samia_dz@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى اختبار أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2018 باستخدام منهجية الانحذار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة **ARDL** بين المتغيرات التالية:نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمتغير ممثل للنمو الاقتصادي والمشاركة والمساءلة والاستقرار السياسي والعنف وفعالية الحكومة والسيطرة على الفساد وجودة التشريعات وتطبيقها وسيادة القانون كمتغيرات ممثلة للحوكمة.أشارت النتائج الى وجود علاقة تكامل مشترك تربط بين متغيرات الدراسة، كما تبين أيضا أن الحوكمة تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير.

كلمات مفتاحية: الحوكمة،النمو الاقتصادي، منهجية ARDL،الجزائر

Abstract:

This research paper aims to test the impact of governance on economic growth in Algeria over the period from 1996 to 2018 using the Autoregressive Distributed Lag model (ARDL) between the following variables: gross domestic product per capita (GDP) as a representative variable of economic growth, voice and accountability,political stability and absent of violence,government effectiveness, control of corruption,regulatory quality and rule of law as a representative variables of governance.The results indicated the existence of cointegration relationship among the variables,It has also showed that the governance has a positive impact on economic growth in the short and long term.

Keywords: Governance,Economic growth,ARDL approach,Algeri

مقدمـــــة:

في ظل الأزمات الاقليمية والعالمية التي تواجه منظمات الأعمال وتهدد وتعصف الكيانات الاقتصادية الكبرى والصغرى في كافة مجالات الحياة وبعض الممارسات الإدارية غير المسئولة وكذلك ضعف الرقابة والمسؤولية وممارسة الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة أصبح لزاما على الجميع مواجهة هذه الأزمات وضبط التعامل مع السلوكيات غير المرغوب بها في المؤسسات إلى جانب تطبيق قواعد ومفاهيم لإرساء الشفافية والمصداقية. ومن هذا المنطلق لجأت معظم الحكومات إلى تطبيق مفهوم الحوكمة وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية ، ولم يقتصر الأمر على ذلك وحسب بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم باعتباره أحد العوامل الرئيسية لإحداث نمو اقتصادي وتنمية المستدامة. وعليه فان بحثنا يقوم على دراسة العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال طرح الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة تطبيق مؤشرات الحوكمة في تحسين معدلات النمو الإقتصادي بالجزائر؟

فرضية الدراسة:نسعى من خلال هذه الدراسة الى اختبار الفرضية التالية:

- ✓ إن تطبيق مؤشرات الحوكمة يؤثر تأثيرا إيجابا على النمو الإقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة:تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الاطار النظري للحوكمة والنمو الاقتصادي
- عرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة
- اختبار مدى تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر بطريقة قياسية خلال الفترة 1996-2018.

أهمية الدراسة:تتجلى أهمية الدراسة في أهمية الحوكمة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تطبيق مؤشرات وقواعد الحوكمة وكذلك لأنها تعتبر أحد أهم الركائز

للتقدم والرقي والخروج من الأزمات في الدول،بالاضافة الى قياس أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل.

منهج الدراسة:لتحقيق الأهداف السابقة الذكر،سيتم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي من أجل عرض المفاهيم النظرية حول الحوكمة والنمو الاقتصادي الى جانب ادراج بعض الدراسات السابقة،كما سيتم اعتماد المنهج القياسي في الجانب التطبيقي لاختبار أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL بالاستعانة بالبرنامج الإحصائيEVIEWS9.

تقسيمات الدراسة:لمعالجة اشكالية الدراسة سنحاول تقسيم هذه الورقة البحثية الى ثلاث محاور:

المحور الأول:الاطار النظري للدراسة

المحور الثاني:الدراسات السابقة

المحور الثالث:قياس أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر

المحور الأول:الاطار النظري للدراسة

تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية وأضحى من المواضيع الهامة والركائز الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات الاقتصادية والهيئات والمنظمات العالمية بتأكيد مزايا هذا المفهوم وضرورة تطبيقه في الوحدات الاقتصادية خاصة في أعقاب الانهيارات المالية والأزمات العالمية.

أولا:التأصيل النظري للحوكمة

1- تعريف الحوكمة:

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح Corporate governance وهي تشمل أكثر من ترجمة مثل أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركات، أسلوب الإدارة

المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة النزيهة حكم الشركات، حكمانية الشركات، حاكمية الشركات، حكومة الشركات الا أنه أتفق على لفظ حوكمة الشركات.[1]

تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح وليس هناك اتفاق على تعريف موحد وفيمايلي نشير الى بعض التعريفات:

يعرف البنك الدولي الحوكمة بأنها:"الطريقة التي تمارس بها السلطة في ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية"[2]

تعرف مؤسسة التمويل الدولية الحوكمة بأنها:"النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركات والتحكم في أعمالها".

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فتعرف الحوكمة بأنها:"مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة و مجلس الإدارة و حملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح".[3]

وقد عرفها معهد المدققين الداخليين (IIA) بأنها" العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات والتأكيد على كفاية الضوابط لانجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها"[4].

---

[1] خضرة صديقي، سمية موري،التأصيل النظري لماهية حوكمة الشركات والعوائد المحققة من جراء تبنيها،المؤتمر الوطني الثاني حول" :متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة"،جامعة العقيد أكلي محند أولحاج،البويرة،30-31 أكتوبر 2012،الجزائر،ص 5.

[2] بسام عبد الله البسام،الحوكمة الرشيدة:المملكة العربية السعودية حالة دراسية،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،الجزائر،العدد1،جانفي 2014،ص4.

[3] سليمة بن حسين،الحوكمة...دراسة في المفهوم،مجلة العلوم القانونية والسياسية،الجزائر،العدد10،جانفي 2015،ص182.

[4] The Institute Of Internal Auditors,The Lessons that Lie Beneath,Tone at the Top,USA,2002,p02.

كما عرفها البعض بأنها:"مجموعة من العلاقات بين ادارة الشركة ومجلس ادارتها ومساهميها والمهتمين بشؤون الشركة،وهي تهتم بوضع الأدوات والأهداف التي يتم التنفيد وبذلك تضمن الهيكل الاداري السليم للشركات".[1]

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف الحوكمة بأنها:" هي الأسلوب الذي تمارس به سلطات الإدارة بطريقة جيدة،فهو يتضمن الآليات والضوابط التي تنظم العلاقة بين المساهمين والمسيرين و تؤدي إلى ضبط الأداء المالي والسلوك الأخلاقي وتعزيز الرقابة قدر الإمكان على إدارة الشركة بالشكل الذي يجعلها تعمل في صالح المساهمين وجميع الأطراف التي لديها مصلحة في الشركة،وبالتالي تحقيق هدف الشركة لضمان استمراريتها على المدى البعيد.[2]

2- أهداف الحوكمة: تسعى الحوكمة الى تحقيق مجموعة من الاهداف نوجزها فيمايلي:[3]

- تحقيق الشفافية والعدالة والمساواة في جميع معاملات وعمليات الشركة بالشكل الذي يمكن من مكافحة الفساد المالي والاداري.

- زيادة الثقة في الشركات والمؤسسات التي تطبق معايير الحوكمة وقواعدها.

- ضبط العلاقات والمصالح بين الاطراف التي لها علاقة بالشركة بالشكل الذي يحقق المساواة بينها دون أن تتغلب بعض المصالح على الأخرى.

- العمل على تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية الى الشركة التي تطبيق قواعد الحوكمة هذا لانتشار عنصر الثقة والمصداقية في معاملاتها وأنشطتها.

---

[1] ماجد اسماعيل أبو حمام،أثر تطبيق قواعد الحوكمةعلى الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل،الجامعة الاسلامية،غزة،2009،ص16.

[2] مجيلي خليصة،دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية –دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية،تخصص محاسبة،مالية وتدقيق،جامعة فرحات عباس،سطيف01،2107-2018،ص21.

[3] عبد المجيد الصلاحين،الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية،ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الاسلامية الثاني،2003،طرابلس،ص9.

– زيادة القدرة التنافسية للشركات وتعظيم حصتها في السوق.

– محاربة الفساد المالي والاداري بمختلف أشكاله.

– حماية أموال وحقوق المساهمين من خلال توفير عنصر الشفافية عن أنشطة الشركة والوضع المالي لها حيث يمكنهم اتخاذ قراراتهم حسب وضعية هذه الشركات.

– دعم الشركات المطبقة لمعايير الحوكمة لمراكزها المالية بتحقيق معدلات ربح مرتفعة وبالتالي تقوية المركز المالي لها وتحقيق التقدم في كافة أنشطتها.

– توفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الإتصال للتأكد من سلامة أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية وتطبيق القواعد والقوانين بما يؤدي إلى تحسين أداء الشركة.

3– مؤشرات الحوكمة:

لقد قام البنك الدولي بتطوير مجموعة من المؤشرات تستخدم في تحديد وقياس جودة الحكم حيث قدم كوفمان وزملائه مؤشر مركب WGI أطلق علية اسم المؤشرات العالمية للحوكمة (Indicators Worldwide Governance) يتألف من ستة مقاييس أو مؤشرات كل مؤشر يقيس موضوع من مواضيع الحوكمة وهي كالآتي:[1]

مؤشر السيطرة على الفساد (CC) (Control of Corruption):يقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشخصية الى جانب وضع حدود لسيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم معناه قياس مدى امكانية السيطرة على الفساد بمختلف أشكاله في بلد ما.

مؤشر فعالية الحكومة (GE) (Government Effectiveness): يقيس مدى جودة الخدمات العامة والمدنية ودرجتها.

[1] محمد سليمان حسن الرفاعي،الحكم الرشيد في الأردن:الواقع والتطلعات،المجلة العربية للادارة،المجلد 39،العدد3،2019،ص44-45.

مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absent of Violence) (PV):يقيس قدرة الحكومة على مواجهة عدم الاستقرار بالأخص العنف السياسي والإرهابي.

مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها (Regulatory Quality) (RQ):يهتم بقياس قدرة الحكومات على صياغة و تنفيذ سياسات سليمة و تطبيق أطر تنظيمية تسمح بترقية و تنمية القطاع الخاص.

مؤشر سيادة القانون (Rule of Law) (RL):يركز على قياس مدى ثقة المتعاملين بالالتزام بالقواعد القانونية وأن الجميع يخضعون للقانون لا أحد يسمو عليه.

مؤشر المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability):يعبر عن مدى قدرة المواطنين في انتخاب حكومتهم كما يشمل حرية التعبير وتكوين الجمعيات والاعلان الحر.

ثانيا:مدخل مفاهيمي للنمو الاقتصادي

تعددت التعاريف حول النمو الاقتصادي نذكر منها ما يلي:

يعرف "ريمون بار" النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان.

كما يعرفه S.Kuznets بأنه "الزيادة في قدرة الدولة عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها،وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها".[1]

تم تعريفه أيضا بأنه "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني،بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي"[1]

[1]ميشيل تودارو،التنمية الاقتصادية،تعريب محمد حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق،دار المريخ للنشر،السعودية،2006،ص175.

ويمكن تعريفه أيضا بأنه "الزيادة المستمرة خلال فترة زمنية طويلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما"

وكتعريف شامل للنمو الاقتصادي أنه يعني "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن"[2]. معناه:

-تحقيق زيادة عفوية في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

-أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.

-أن تكون الزيادة على المدى البعيد

يمكن حصر مزايا النمو الاقتصادي في النقط التالية:

- زيادة الكميات المتاحة من السلع والخدمات لأفراد المجتمع.
- زيادة الإنتاج والرفع من معدلات الأجور والدخل يؤدي إلى تحقيق رفاهية الشعب.
- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والقضاء على الفقر.
- زيادة الدخل الفردي يؤدي إلى زيادة موارد الدولة وتعزيز قدراتها من خلال القيام بكافة مسؤولياتها دون التأثير السلبي على الاستهلاك الخاص.

المحور الثاني: الدراسات السابقة

سنستعرض لمحة موجزة للأعمال السابقة حول موضوع الحوكمة وأثرها على النمو الاقتصادي نوردها فيما يلي:

---

[1]عجمية محمد عبد العزيز،محمد علي الليثي،التنمية الاقتصادية (مفهومها،نظرياتها،سياستها)،الدار الجامعية،مصر،2014،ص73.

[2]احمد بريهي علي،الاستثمار الأجنبي و النمو و سياسات الاستقرار الاقتصادي ،دار الكتب،الطبعة الأولى،العراق، 2014، ص 54.

أولا: دراسة Bichaka Fayissa,Christian Nsiah(2010) بعنوان:

The impact of governance on economic growth:Further evidence for Africa

في دراسة أجريت على جنوب الصحراء الكبرى الافريقية باستخدام بيانات سنوية من 1990 الى 2004 لمجموعة تتكون من 28 بلد افريقي قام الباحثان بقياس أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي واعتمدا في تقدير معلمات الدراسة على نموذج الآثار التابثة والعشوائية وكانت نتائج دراستهما أن الحوكمة تؤثر ايجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي خاصة في البلدان ذات الدخل الضعيف.[1]

ثانيا: دراسة Bassam A.Al bassam(2013) بعنوان:

The relationship between governance and economic growth during times of cresis

تبحث هذه الدراسة في طبيعة العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي قبل بداية الأزمة للفترة 2006-2008 وبعدها مابين 2009-2011 لعينة تتكون من 215 دولة من خلال معالجة الاشكالية التالية:هل يختلف تأثير الأزمة الاقتصادية على العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي من بلد لآخر بناء على مستوى التنمية في كل بلد؟للاجابة على الاشكالية المطروحة قام الباحث بدراسة الارتباط بين الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات الحوكمة.أشارت النتائج أن الأزمة العالمية كان لها تأثير غير ملحوظ على العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي كما أكدت الدراسة أن الاختلاف في مستويات التنمية للدول تؤثر على هذه العلاقة.[2]

---

[1] Bichaka Fayissa,Christian Nsiah,The imapct of governance on economic growth:Further evidence of Africa,Department of economics and finance working paper,2010,P 1-25.

[2] Bassam A.Al bassam,The relationship between governance and economic growth during times of crisis,European journal of sustainable development,Vol 2,2013,P1-18.

ثالثا: دراسة Noha Emara (2014) بعنوان:

Governance and economic growth :The case of Middle East and North AfricanCountries

قامت الباحثة في هذه الدراسة باختبار العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا لمجموعة تتكون من 197 دولة بتطبيق طريقة المربعات الصغرى ومنهجية كوفمان وكراي(2000)لعام 2009.أشارت نتائج الدراسة أنه بالرغم من الانخفاض النسبي لأداء النصيب الاقتصادي لمعظم هذه البلدان على مستوى مؤشرات الحوكمة فان متوسط الدخل ل22 بلد على مستوى هذه البلدان أعلى نسبيا من بقية دول العينة المدروسة مما يعني أن معظم بلدان هذه المنطقة حققت مستويات معيشية جيدة ولكنها تبقى هشة غير مبنية على حوكمة قوية.[1]

رابعا: دراسة Noha Emara (2016) بعنوان:

The impact of governance on economic growth:

The case of Middle Eastern and North African Countries

في محاولة للاجابة على الاشكالية التالية:كيف يتغير النمو الاقتصادي مع تغير المؤشر الشامل للحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا؟تحاول هذه الدراسة تقييم أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا لعينة تتكون من21 دولة خلال الفترة 2009-2013 باستخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية(PCA).خلصت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في تسع دول في منطقة

[1] Noha Emara,Governance and economic growth:The case of Middle East and North African Countries,Journal of development and economic policies,Vol16,N°01,2014,P47-73.

الشرق الأوسط وشمال افريقيا أو بعبارة أخرى أن غالبية بلدان المنطقة حققت مستويات هشة من النمو الاقتصادي لا تعتمد على الحكم الرشيد.[1]

خامسا: دراسة Jiandang Liu and Al(2018) تحت عنوان:

The effect of governance quality on economic growth :Base on China's provincial panel data

تسعى هذه الدراسة الى البحث في تأثير جودة الحوكمة على النمو الاقتصادي في الصين للفترة الممتدة ما بين 2001-2015 وذلك باستخدام بيانات البانل.وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود أثر ايجابي لجودة الحوكمة على النمو الاقتصادي مع وجود اختلاف في جودة الحوكمة من اقليم لآخر في الصين بسبب الاختلاف في مستوى التنمية الاقتصادية مما يشجع يد المساعدة للسلطة أو يمنع الاستلاء على السلطة.[2]

سادسا: دراسة Paitoon Kraipornsak(2018) بعنوان:

Good governanceand economic growth :An investigation of Thailand and Selected Asian Countries

تهدف هذه الورقة البحثية الى القيام بدراسة مقارنة لمستوى الحوكمة بين تايلاند وبعض الدول الآسيوية وكذا وأثر الحوكمة على الدخل الفردي.لتحقيق هذا الهدف قام الباحث باستخدام نموذج الآثار الثابتة على دالة الانتاج لعينة تتكون من16 دولة خلال

[1] Noha Emara,I-Ming Chiu,The impact of governance on economic growth:The case of Middle Eastern and North African countries,Topics in Middle Eastern and African economies,Vol18,N°01,2016,P126-144.

[2]Jiandang Liu,Jie Tang,Bo Zhou,Zhijun Liang,The effect of governance quality on economic growth:Based on China's provincial Panal data,Economies journal,Vol6,2018,P1-23.

الفترة الممتدة ما بين 1996-2016. خلص الباحث الى نتيجة مفادها أن الحوكمة تمثل عاملا مهما يساهم في نمو الدخل الفردي خاصة الدول الآسيوية النامية.[1]

سابعا: دراسة Adel H Aladlani(2019) تحت عنوان:

Governance and economic growthin the Arab World:Evidence from panel data analysis

تدرس هذه الورقة البحثية العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في العالم العربي لعينة تتكون من 22 دولة عضو في جامعة الدول العربية باستخدام بيانات البانل للفترة 1996-2017.توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة ايجابية ذات ودلالة احصائية بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في العالم العربي في حين يختلف اتجاه العلاقة بينها ويصعب تفسيره في بعض الحالات وقد تكون بعض مؤشرات الحوكمة أكثر اهمية عن غيرها حسب طبيعة الاقتصاديات،كما أشارت النتائج من جهة اخرى الى وجود علاقة ايجابية وقوية بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في مجموعات معينة من البلدان وذلك حسب توزيع الدخل ونوع النظام.[2]

المحور الثالث:قياس أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر

أولا:نموذج الدراسة

استنادا إلى الدراسات السابقة ومن أجل بلوغ الهدف المسطر والمتمثل أساسا في قياس أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1996-2018 سنحاول بناء نموذج قياسي يسمح لنا بدراسة هذا الأثر معرف بالعلاقة التالية:

---

[1]Paitoon Kraipornsak,Good governance andeconomic growth:An investigation of Thailand and Selected Asian Countries,EURASEAN JOUNRAL OF ECONOMICS AND FINANCE,Vol06,2018,P93-106.

[2] Adel H Aladlani,Governance and economic growth in the Arab World:Evidence from panel data analysis,Scholar Works at WMU,2019,P 1-215.

$$GDP=\alpha_0+\alpha_1 VAA+\alpha_2 PV+\alpha_3 GE+\alpha_4 CC+\alpha_5 RQ+\alpha_6 RL+\varepsilon$$

GDP:يمثل المتغير التابع يعبر عن النمو الاقتصادي في الجزائر مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة للحوكمة تم قياسها بمجموعة من المؤشرات تمثل المتغيرات التفسيرية في نموذج الدراسة وهي كالتالي:

VAA:يمثل مؤشر المشاركة والمساءلة

PV:مؤشر الاستقرار السياسي والعنف

GE:مؤشر فعالية الحكومة

CC:مؤشر السيطرة على الفساد

RQ:جودة التشريعات وتطبيقها

RL:مؤشر سيادة القانون

$\alpha_0,\alpha_1,\alpha_2,\alpha_3,\alpha_4,\alpha_5,\alpha_6$:معلمات النموذج المراد تقديرها

ε:الخطأ العشوائي للمعادلة

علما أن البيانات المستخدمة في الدراسة في عبارة عن بيانات سنوية تم تجميعها من قاعدة بيانات البنك الدولي (World Bank).

سنعتمد في تقدير نموذج الدراسة على منهجية الانحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) التي طورها (Pesaran and Al) أين يمكن استخدامه في حالة تكون كل المتغيرات مستقرة عند المستوى$I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو بعضها متكامل من الدرجة الأولى والبعض الآخر متكامل عند الصفر الا أنها يجب الا تكون متكاملة من الدرجة الثانية.

يتم استخدام منهجية التكامل المشترك (ARDL) وفق الخطوات التالية:

– اختبار وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل حيث يستخدم اختبار Bound Test بمقارنة قيمة إحصائية F مع القيم الحرجة التي وضعها Pesaran and Al فإذا كانت F المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند درجة معنوية 1% ، 5% أو10% يمكننا رفض فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل أما إذا كانت قيمة إحصائية F أصغر من الحد الأدنى للقيم الحرجة لا يمكن رفض الفرض العديم ومنه لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة

– تقدير العلاقة المدى الطويل

– تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ثانيا:نتائج الدراسة

1–نتائج اختبار جذر الوحدة:بغية فحص مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يتم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع(ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) على كل متغير عند المستوى وعند الفرق الأول والجدول رقم 1 يوضح نتائج الاختبارين:

الجدول رقم1: نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

الاختبار		GDP	VAA	PV	GE	CC	RQ	RL
ADF	المستوى	−3.00*	−0.61	−1.81	−3.17*	−4.69*	−0.58	−3.1*
	الفرق الأول	−8.82	−4.94*	4.71*	−3.19	−5.73	−7.11*	−7.11
PP	المستوى	−3.08*	−0.56	−4.71	−5.71*	−4.69*	−3.30	−3.30*
	الفرق الأول	−8.82	−4.97*	−8.90*	−7.74	−20.32	−4.67*	−4.67
درجة التكامل		I(0)	I(1)	I(1)	I(0)	I(0)	I(1)	I(1)

*** مستقرة عند المستوى 10%**

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews9

أكد نتائج الاختباران للاستقرارية بالنسبة للمتغيرات (RQ،PV،VAA) أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى،وقبول فرضية العدم بالنسبة للمتغيرات (RL،CC،GE،GDP) مما يعني أنها متكاملة عند المستوى.وبما أن المتغيرات هي عبارة عن مزيج متكامل من سلاسل مستقرة من الدرجة صفر وأخرى مستقرة من الدرجة واحد فانه يمكن إجراء أسلوب ARDL للتكامل المشترك.

2- اختبار الحدود للتكامل المشترك

لقد تم اختيار فترة الإبطاء المثلى بين متغيرات النموذج حسب معياري Akaike و Schwarz بفترة واحدة.

الجدول رقم 2:نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

```
                    Autoregressive Distributed Lag Estimates
        ARDL(1,0,0,1,1,1,0) selected based on Schwarz Bayesian Criterion
*******************************************************************************
 Dependent variable is GDPPC
 22 observations used for estimation from 1997 to 2018
*******************************************************************************
 Regressor              Coefficient       Standard Error         T-Ratio[Prob]
 GDPPC(-1)                 -.53143            .18857            -2.8183[.017]
 VAA                       -2.5731            .98564            -2.6106[.024]
 PS                      -.0055024           .015017            -.36641[.721]
 GE                         6.3377            3.5457             1.7874[.101]
 GE(-1)                    10.8114            2.5161             4.2968[.001]
 RQ                         1.3732            1.9130             .71779[.488]
 RQ(-1)                     6.2397            2.2769             2.7405[.019]
 ROL                       -1.7807            2.2504            -.79129[.446]
 ROL(-1)                   -7.4867            2.3515            -3.1838[.009]
 COC                      -.037011           .021406            -1.7289[.112]
 C                         10.0539            1.6326             6.1582[.000]
*******************************************************************************
 R-Squared                        .87558   R-Bar-Squared                  .76247
 S.E. of Regression               .83224   F-Stat.     F(10,11)     7.7409[.001]
 Mean of Dependent Variable      1.6757   S.D. of Dependent Variable      1.7076
 Residual Sum of Squares         7.6189   Equation Log-likelihood        -19.5522
 Akaike Info. Criterion         -30.5522   Schwarz Bayesian Criterion     -36.5529
 DW-statistic                     1.8656   Durbin's h-statistic       .67526[.500]
*******************************************************************************

Testing for existence of a level relationship among the variables in the ARDL model
*******************************************************************************
 F-statistic   95% Lower Bound   95% Upper Bound   90% Lower Bound   90% Upper Bound
   15.5099          3.3977           5.0014            2.7192            4.0896

 W-statistic   95% Lower Bound   95% Upper Bound   90% Lower Bound   90% Upper Bound
  108.5690         23.7839          35.0097           19.0344           28.6271
*******************************************************************************
```

المصدر: إعداد الباحثتين بناء على مخرجات برنامجMicrofit5.0

أظهرت نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك أن قيمة إحصائية فيشر المحتسبة بلغت 15.50 أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى والأدنى عند المستويات 1%، 2.5%،

5%، 10% وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ومنه تؤكد النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط بين الحوكمة والنمو الاقتصادي.

3- تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل

نقوم خلال هذه المرحلة بتقدير معلمات النموذج في المدى الطويل بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية،النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم3:مقدرات معلمات النموذج في الأجل الطويل

Estimated Long Run Coefficients using the ARDL Approach
ARDL(1,0,0,1,1,1,0) selected based on Schwarz Bayesian Criterion

****

Dependent variable is GDPPC
22 observations used for estimation from 1997 to 2018

****

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
VAA	-1.0873	3.8932	-.27927[.784]
PS	8.9766	2.9388	3.0545[.010]
GE	11.1980	2.3731	4.7188[.001]
RQ	4.9711	.57765	8.6057[.000]
ROL	6.0515	1.8288	3.3089[.007]
COC	-.024167	.012647	-1.9110[.082]
C	6.5651	.91995	7.1363[.000]

****

المصدر: إعداد الباحثتين بناء على مخرجات برنامجMicrofit5.0

يتضح لنا من الجدول السابق أن النتائج جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية حيث أن مؤشر الاستقرار السياسي والعنف يؤثر طرديا ومعنويا على النمو الاقتصادي في الجزائر معناه الزيادة في المؤشر بوحدة واحدة تقابلها زيادة ب8.97 وحدة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،وكذلك العلاقة الطردية بين مؤشر فعالية الحكومة والنمو الاقتصادي بحيث أن الزيادة بوحدة واحدة في المؤشر تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب11.19 وحدة، كذلك نلاحظ ارتفاع مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4.97 وحدة كما أن الزيادة

بوحدة واحدة في مؤشر سيادة القانون تقابلها زيادة ب6.05 في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.من جانب آخر أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين مؤشر المشاركة والمساءلة والنمو الاقتصادي حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في المؤشر تؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب1.08 وحدة وكذا الارتفاع بوحدة واحدة في مؤشر السيطرة على الفساد يقابله انخفاض ب 0.24 وحدة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشرات الاستقرار السياسي والعنف،فعالية الحكومة،جودة التشريعات وتطبيقها،سيادة القانون والنمو الاقتصادي في الجزائر يمكن تفسيرها بضعف الخلافات السياسية التي تهدف إلى الإحاطة بالحكومة بطرق غير دستورية إلى جانب تنفيذ سياسات فعالة وسليمة من أجل تنمية القطاع الخاص وبدل جهود معتبرة للحد من انتشار الفساد.

هناك علاقة عكسية بين مؤشري المشاركة والمساءلة،السيطرة على الفساد والنمو الاقتصادي ويكمن إرجاع هذا إلى انتشار ظاهرة الفساد والمحسوبية في أنظمتها السياسية وعدم قدرة المواطنين على محاسبة القائمين على إدارة شؤون الدولة إلى جانب غياب المساءلة بشكل عام.

4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

يتبن لنا من خلال الجدول أن معامل تصحيح الخطأ (-1.53) معنوي ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، ويمكن تفسير قيمة المعامل بمعدل التعديل أو سرعة العودة إلى التوازن بعد الانحراف في المدى القصير أي سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وهذا يعني أن 1.53 من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها خلال السنة حتى بلوغ التوازن في الأجل الطويل وهذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

الجدول رقم4:نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM

```
        Error Correction Representation for the Selected ARDL Model
      ARDL(1,0,0,1,1,1,0) selected based on Schwarz Bayesian Criterion
*******************************************************************************
 Dependent variable is dGDPPC
 22 observations used for estimation from 1997 to 2018
*******************************************************************************
 Regressor              Coefficient       Standard Error         T-Ratio[Prob]
 dVAA                       2.5731            .98564             2.6106[.021]
 dPS                       .097639           .039346             2.4816[.029]
 dGE                        6.3377            3.5457             1.7874[.096]
 dRQ                        1.3732            1.9130             2.9196[.013]
 dROL                      -1.7807            2.2504            -.79129[.442]
 dCOC                     -.037011           .021406            -1.7289[.106]
 ecm(-1)                   -1.5314            .18857            -8.1214[.000]
*******************************************************************************
```

المصدر: إعداد الباحثتين بناء على مخرجات برنامجMicrofit5.0

الخاتمة:

بعد مراجعة الأدبيات النظرية والتجريبية حول العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي، حاولنا خلال هذه الدراسة البحث في دور تطبيق مؤشرات الحوكمة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك خلال الفترة 1996-2018 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).كشفت نتائج الدراسة أن معظم مؤشرات الحوكمة لها تأثير ايجابي ولو أنه ضعيف على النمو الاقتصادي حيث توصلت إلى أن كل من الاستقرار السياسي،فعالية الحكومة،جودة التشريعات وتطبيقها سيادة القانون هي مؤشرات تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر وبالتالي ثبوت صحة فرضية الدراسة القائلة:إن تطبيق مؤشرات الحوكمة يؤثر تأثيرا إيجابا على النمو الإقتصادي في الجزائر بينما كل من مؤشر المشاركة والمساءلة ومؤشر السيطرة على الفساد يؤثران سلبيا على النمو الاقتصادي.فالتطبيق الجيد لمعايير ومبادئ الحوكمة أضحى اليوم مطلبا أساسيا لحكومات الدول وكآلية للرفع من معدلات النمو الاقتصادي لذلك يجب على الحكومة الجزائرية أن تعزز من تبني وتجسيد هذه المعايير كونها تساعد على محاربة كل أشكال الفساد والقضاء على البيروقراطية والحرص على الاستقرار السياسي والأمني وحسن استغلال ومراقبة الموارد المالية.

قائمة المراجع:

1- احمد بريهي علي،الاستثمار الأجنبي و النمو و سياسات الاستقرار الاقتصادي،دار الكتب،الطبعة الأولى العراق 2014.

2- بسام عبد الله البسام،الحوكمة الرشيدة:المملكة العربية السعودية حالة دراسية،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،الجزائر ،العدد1،جانفي .2014

3- خضرة صديقي، سمية موري، التأصيل النظري لماهية حوكمة الشركات والعوائد المحققة من جراء تبنيها، المؤتمر الوطني الثاني حول" :متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة"، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج،البويرة،30-31 أكتوبر ،الجزائر.

4- سليمة بن حسين،الحوكمة...دراسة في المفهوم،مجلة العلوم القانونية والسياسية،الجزائر ،العدد10،جانفي 2015.

5- عبد المجيد الصلاحين،الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية،ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الاسلامية الثاني،2003،طرابلس.

6- عجمية محمد عبد العزيز،محمد علي الليثي،التنمية الاقتصادية (مفهومها،نظرياتها،سياستها)،الدار الجامعية،مصر ،.2014

7- ماجد اسماعيل أبو حمام،أثر تطبيق قواعد الحوكمةعلى الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل،الجامعة الاسلامية،غزة،2009.

8- مجيلي خليصة،دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية -دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة،مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2018-2107.

9- محمد سليمان حسن الرفاعي،الحكم الرشيد في الأردن:الواقع والتطلعات،المجلة العربية للادارة،مصر ،المجلد 39،العدد3،2019.

10-ميشيل تودارو،التنمية الاقتصادية،تعريب محمد حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق،دار المريخ للنشر ،السعودية،2006.

11- Adel H Aladlani(2019),Governance and economic growth in the Arab World:Evidence from panel data analysis,Scholar Works at WMU,P 1-215.

12- Bassam A.Al bassam(2013),The relationship between governance and economic growth during times of crisis,European journal of sustainable development,Vol 2,P1-18.

13- Bichaka Fayissa,Christian Nsiah,The imapct of governance on economic growth:Further evidence of Africa,Department of economics and finance working paper,P 1-25.

14- Jiandang Liu,Jie Tang,Bo Zhou,Zhijun Liang(2018),The effect of governance quality on economic growth:Based on China's provincial Panal data,Economies journal,Vol6,P1-23.

15- Noha Emara(2014),Governance and economic growth:The case of Middle East and North African Countries,Journal of development and economic policies,Vol16,N°01,P47-73.

16- Noha Emara,I-Ming Chiu(2016),The impact of governance on economic growth:The case of Middle Eastern and North African countries,Topics in Middle Eastern and African economies,Vol18,N°01,P126-144.

17- Paitoon Kraipornsak(2018),Good governance andeconomic growth:An investigation of Thailand and Selected Asian Countries,EURASEAN JOUNRAL OF ECONOMICS AND FINANCE,Vol06,P93-106.

18- The Institute Of Internal Auditors(2002),The Lessons that Lie Beneath,Tone at the Top,USA.

الحكامة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

Local governance as a mechanism to achieve sustainable local development in Algeria

- بلهادي جلول

- جامعة أمحمد بوقرة بومرداس- الجزائر

d.belhadi@univ-boumerdes.dz:

ملخص:

يحتل موضوع إدارة الجماعات المحلية في الوقت الحالي مكانة متميزة بين المواضيع التي تطرح بشدة على المستوى الوطني والدولي، حيث تتجه معظم الإنشغالات إلى تكوين نظرة شاملة عن آليات تسيير شؤون المجتمع المحلي وتجسيدها في الواقع المعاش، ومن دون شك فإن موضوع الحكامة المحلية جاء ليفرض نفسه كآلية جديدة لتسيير الشأن المحلي وتحقيق التنمية المحلية المستدامة خصوصامع إنتشار الفكر الديمقراطي والمشاركة السياسية ودعم دولة الحق والقانون، التي تهدف لإشراك السكان المحليين في مبادرات التسيير المحلي

وسنتطرق في هذه المداخلة ولواقع الإدارة المحلية في الجزائر واهم التحديات التى تواجهها، وتطلعاتها المستقبلية، بالإضافة لإستعراض أهم آليات الحكامة المحلية لترقية أداء الإدارة المحلية في الجزائر والوصول بها لمستوى طموحات المواطنيين المحليين سيما في بلوغ أهداف التنمية المحلية المستدامة.

كلمات مفتاحية: الحكامة المحلية، الإدارة المحلية، فواعل الحكامة المحلية.التنمية المحلية المستدامة.

ABSTRACT:

The issue of managing local communities at the present time occupies a distinct position among the topics that are raised strongly at the national and international level, as most of the concerns tend to form a comprehensive view of the mechanisms of conducting local community affairs and embody them in the reality of life, and without a doubt, the issue of local governance came to impose itself as a mechanism. New to run local affairs and achieve sustainable local development, especially with the spread of democratic thought, political participation and support for the state of right and law, which aims to involve the local population in local governance initiatives

In this intervention, we will discuss the reality of the local administration in Algeria, the most important challenges it faces, and its future aspirations, in addition to reviewing the most important mechanisms of local governance to upgrade the performance of local administration in Algeria and bring it to the level of aspirations of local citizens, especially in achieving sustainable local development goals.

Key words: local governance, local administration, actors of local governance, sustainable local development.

Keywords: Local governance, local administration, actors of local governance, sustainable local development.

مقدمـــة:

أدت التطورات السياسية والإقتصادية التي عرفها العالم في الآونة الأخيرة إلى إجبار الكثير من الدول النامية إلى إعادة النظر في سياساتها الإقتصادية والتنموية، والجزائر واحدة من الدول المعنية بضرورة مراجعة حساباتها في هذا الشأن خصوصا وأن معظم السياسات التقليدية التي إنتهجتها منذ الإستقلال لتحقيق التنمية باءت بالفشل ولم ترقى لمستوى تطلعات المواطنين على المستويين الوطني والمحلي، وذلك مااستدعى إحداث تغييرات وإصلاحات جذرية خصوصا على المستوى المحلي لترقية أداء الجماعات المحلية من خلال تفعيل العمل الديمقراطي التشاركي في المجال السياسي وتقوية الإقتصاد المحلي باستحداث آليات لخلق موارد مالية ذاتية لكسب رهانات التنمية وذلك كله في إطار الحكامة المحلية التي تستوجب بدورها مشاركة جميع الفاعلين المحليين من مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وإشراك المواطن المحلي في تسيير الشؤون العامة .

وتظهر أهمية الموضوع في كون الحكامة المحلية اليوم أضحت إحدى المقاربات الهامة في فهم نظرة الدولة في إطار مساعيها لتحقيق التنمية المحلية المستدامة،ولذلك نطرح الإشكالية التالية :

ما هي أهم الإجراءات التي تتبناها االجزائر لتحسين مستوى أجهزتها الإدارية المحلية وتهيئتها لتبني الحكامة المحلية كآلية جيدة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية واعتمادا على ماتم ذكره سندرس الموضوع من خلال المحاور التالية:

1/ الحكامة المحلية : مقاربة نظرية معرفية.

2/ مفهوم التنمية المحلية المستدامة.

3/ واقع الحكامة المحلية وعلاقتها بالتنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

المحور الأول: الحكامةالمحلية،مقاربة نظرية معرفية:

أولا/ مفهوم الحكامة:

إن مفهوم الحكامة كغيره من الكثير من المفاهيم التي أثارت جدلا واختلافا كبيرين بين الكتاب والباحثين، وذلك لتعدد الميادين وتباين المنطلقات الفكرية والسياسية، والإقتصادية، الإجتماعية والثقافية، غير انه يوجد إعترافا واضحا بينهم بأن الحكم الصالح الذي يقبل المساءلة والمحاسبة هو منطلق وأساس التنمية المستدامة [1].

وتشير الأبحاث إلى أن مفهوم الحكم الراشد ظهر في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني ليستعمل في نطاق واسع للتعبير عن تكاليف الإدارة وتسيير الأعمال، وكلمة الحكامة بالتحديد هي من أصل إنجليزي حيث تعتبر مصطلحا قديما أعيد استعمالة من طرف البنك الدولي في منتصف الثمانينات، حيث أصبح يحضى باهتمامات كبرى في الخطابات السياسية ومعاجم تحاليل التنمية، ويمكن التعبير عنه بأنه << طريقة الإدارة السياسية لأعمال الدولة وشؤونها>>[2]

ومنذ سنة 1989 إنتشر مفهوم الحكامة في العالم بشكل كبير خصوصا بعدما تبنته المؤسسات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة والبنك الدولي، وذلك من أجل إعطاء حكم قيمي على ممارسات السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع،إتجاه تطويري وتنموي وتقديمي، حيث ان الحكامة هي الحكم الذي يقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع،وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم،وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم[3]

---

[1] حميدة ميلاد أبو روينة و أنس بوبكر بعيرة، الحكم الراشد أساس التنمية المستدامة، ندوة القانون، كلية القانون، جامعة سرت، ليبيا، 201، ص 2.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة،الملتقى الدولي حول حوكمة التنمية المستدامة يومي 07 و08 ديسمبر2015،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، ص 2.

[3] عائشة رحوي،الحكم الراشد المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، مجلة ابعاد، الجزائر، عدد4،2017، ص 4.

ويعتبرالبنك الدولي هو أول من بادر بطرح مصطلح "أسلوب الحكم" بعد دراسة له عن الأزمة الإقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى النمو المستدام، حيث اتخذ البنك من مبادئ الحكامة كآلية جديدة لتحقيق التنمية باعتبار مشكلة التنتمية تاتي في مقدمة المشاكل التي تواجه القارة الإفريقية، بحيث تعكس أزمة الحكم سوء التسيير وعقم السياسات التنموية في معظم دول القارة، وفي هذا الصدد قدم البنك التعاريف التالية لمصطلح الحكامة.

<< هي ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة>> [1]

وبعد دراسة للبنك في سنة 1992 عن أسلوب الحكم والتنمية طور خبراؤه المفهوم وأعطوه دقة أكثر ليصبح:<< أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية للدولة من اجل التنمية >> [2].

وفي تقرير التنمية العربية 2002: عرفت الحكامة على أنها:<< ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، وتتكون الحكامة من الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون فيها حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويحلون خلافاتهم عن طريق الوساطة، وتتسم الحكامة إضافة لخصائص أخرى بالمشاركة والشفافية والمساءلة والفعالية والإنصاف وتعزيز سيادة القانون، وتكفل وضع الأولويات السياسية والإجتماعية والإقتصادية على اساس توافق آراء واسع النطاق في المجتمع تسمع فيه أصوات أكثر الفيئات ضعفا وفقرا في صنع القرارات المتعلقة بتوزيع موارد التنمية>>[3]

---

[1] WORLD BONK.SUB SAHRAN AFRICA : FROM CRISIE TO SUSTAINABLE GROTH,WOSHINGTON DC, TH WORLD BONK,1989,PP 60-61.

2 سلوى الشعراي جمعة، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع،إشكاليات نظرية، ص 111

3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي،تقرير التنمية الإنسانية العربية لعالم 2002، ص 101.

ثانيا/ مفهوم الحكامة المحلية:

جاء في تعريف برنامج الأمم المتحدة أن الحكامة المحلية هي:<< ممارسة السلطة السياسية والإدارية والإقتصادية لإدارة شؤون الدولة في كل المستويات، وذلك عن طريق عمليات وآليات ومؤسسات تمكن للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها >>، ويلاحظ على هذا التعريف انه يركز على ثلاثة دعائم للحكامة المحلية، هي الدعامة السياسية التي تتعلق بعملية صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات ودعامة إقتصادية تهتم بصناعة القرار الإقتصادي والدعامة الأخيرة هي إدارية تحتوي النظام الخاص بتنفيذ هذه السياسات[1].

1/عناصر الحكامة المحلية:

حدد الإعلان الصادر عن الإتحاد الدولي لإدارة المدن المنعقد في شهر ديسمبر 1996 في صوفيا عناصر الحكامة المحلية كما يلي[2]:

1) نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى مختلف المستويات المحلية بموجب القوانين،أي من الحكومة إلى البلديات.

2) اللامركزية المالية، وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.

3)المشاركة الحقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.

4) تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الإقتصاد المحلي.

2/ فواعل الحكامة المحلية:

---

1 محمد عصام أحمد وآخرون، جاهزية الإدارة المحلية لإعتماد الحوكمة الإلكترونية،دراسة حالة محافظة نينوى،مجلة الإقتصاد،العدد 93،جامعة بغداد،2012.ص 285.

[2] بومدين طاشمة،الحكم الراشد وإشكالية بناء قدرات الإدارة المحليةفي الجزائر،مجلة التواصل،العدد 28،جوان 2010 ص .23

3 المرجع نفسه.

من خلال تعاريف الحكامة المحلية يتضح لنا ان الحكامة المحلية هي دعامة ومدخل أساسي للوصول لحالة التنمية البشرية المستدامة، وتتأسس على إلزامية إزالة الحدود بين القوى المؤثثة للمجال والمسؤولة عن واقع حاله والمتمثلة في[1]:

الدولة: الصانع الأول للقرار ومشرع القوانين، والمؤسسات التي تمكن أفراد المجتمع من الإستفادة التهيئة.

الهيئات اللامركزية: هي الفاعل الرئيسي على المستوى المحلي في قيادة قاطرة التنمية.

القطاع الخاص: هو المسؤول الأول عن فعل النمو بمؤشراته الإقتصادية .

المجتمع المدني والسياسي: ممثلا في الجمعيات والنقابات والحزاب السياسية التي تعتبر كميدان للممارسة والإستخلاف، المشاركة، التشارك، وفق إستراتيجية إجتماعية واضحة الأهداف[2].

المحور الثاني: مفهوم التنمية المحلية المستدامة:

لقد أضحى مصطلح التنمية المستدامة من أكثر المصطلحات المتداولة في حياة الدول والمجتمعات، وذلك لإرتباطه الوثيق بمختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية،حيث تمثل هذه المجالات على وجه الخصوص الإطار العام لأبعاد التنمية المستدامة

بالإضافة إلى ما جاء به هذا المفهوم من مستجدات لا سيما في مجال الإهتمام بالبيئة،حتى اصبح لا يكاد يذكر هذا المصطلح إلا وذكرت البيئة معه، وفي ظل التنافس الإقتصادي العالمي،والتطورات التكنولوجية المذهلة والمتسارعة، وإفرازات العولمة التي غيرت ملامح العالم في كل المجالات صار مبدأ التنمية المستدامة المحلية منها والوطنية مطلبا وغاية

---

[2] سميرة جيادي،الحكامة الجيدة والتنمية المحلية، اليوم الدراسي حول رهانات التنمية المحلية في أفق الجهوية الموسعة، كلية العلوم الإقتصادية والقانونية، المغرب،08 ماي 2010، ص 4.

عالمية تسعى كل الدول في العالم وخاصة النامية منه لبلوغها وتحقيق اهدافها،وذلك باستعمال كل ماهو متاح من إمكانيات ذاتية أو في إطار التعاون والشراكة الخارجية .

والتنمية المستدامة هي [1]:

أولا/ تعريف التنمية المحلية المستدامة:

- << هي التنمية الإقتصادية والبيئية والإجتماعية التي تلبي إحتياجات الحاضردون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها>> [2]

وعرفت التنمية المحلية المستدامة بأنها:<< محصلة التفاعل بين مجموعة الأبعاد الإقتصادية والبيئية والثقافية في أي مشروع تنموي، وفي منطقة أو مكان معين، وتعتبر البلدية الهيئة الأساسية لتامين التنمية المستدامة ،حيث تعتبر اقرب الهياكل للمجتمع وهي الأولى بتلبية حاجيات المواطنين >>.

ثانيا/أبعاد التنمية المحلية المستدامة:

تنقسم أبعاد التنمية المستدامة إلى ثلاثة أبعاد أساسية،وسنتطرق إلى هذه الأبعاد على النحو التالي[3]

1/البعد الإقتصادي:

ويتعلق بالنمو بهدف الزيادة والرفع من مستوى الدخل الوطني، وذلك باستعمال الكفاءة في الإنفاق العام وترشيده لإنتاج الثروة وتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين نوعيتها وترقيتها عن طريق الرفع من معدل الدخل الفردي لخلق التوازن بين إشباعه لحاجياته وإمكانياته بشكل يضمن الإستقرار والتطور والتقليل من التفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع.

2/ البعد الإجتماعي والسياسي :

---

2 أبو الحسن عبد الموجود،التنمية وحقوق الإنسان، الإسكندرية، المكتب الجامعي، 2006،ص 221.

3 المرجع نفسه.

1 ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية،عمان، الأردن، مجلد36، عدد 1، 2009، ص 176.

يتمثل البعد الإجتماعي في مجموعة المهام والخدمات الموجهة لمعالجة المشاكل الإجتماعية مثل البطالة والفقر والنمو الديموغرافي والخدمات الصحية وحماية حقوق المرأة والطفل،كما يعالج قضايا العدالة الإجتماعية وما ينطوي تحتها من حقوق مثل التعليم والسكن، والتنوع الثقافي وضبط عدد السكان،بالإضافة إلى المشاركة الشعبية في الشأن العمومي واتخاذ القرار والعمل التنموي في جميع مراحله من البداية حتى النهاية[1]

3/ البعد البيئي:

البيئة هي أحد أهم مواضيع التنمية المستدامة ولذلك يستدعي مفهوم التنمية المستدامة إعطاء إهتماما كاملا للنقاط التالية:

- الحفاظ على البيئة بتجنب كل ما يلوثها ويفسد خصائصها العضوية والحرارية والبيولوجية، وتفادي إستخدام المواد الملوثة للجو وسطح الرض وباطنها.
- العمل على إستخدام التكنولوجيا النظيفة في جميع ميادين الحياة ولا سيما في المجال الصناعي.
- المحافظة على الطبيعة والتنوع البيولوجي وحماية الحيوان والنبات.

المحورالثالث: واقع الحكامة المحلية وعلاقتها بالنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

لقد تطور مفهوم الحكامة بشكل موازي لتطور مفهوم التنمية المستدامة، خصوصا مع إنتقال محور الإهتمام من التركيز على النمو الإقتصادي إلى التركيز على رأس المال الإجتماعي ثم إلى الإهتمام بالتنمية الإنسانية، ومن هنا يتجلى مفهوم الحكامة، حيث يتبين ان عملية التنمية بشكل عام تتأسس على مبدأ المشاركة وترتبط بالتكامل مابين الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وحتى الثقافية والبيئية، وكذلك مبدأ المساواة والعدل في

2ياسين عبدات تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان منخفظة الدخل، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص 11.

المشاركة والتوزيع، ومن هنا تبدأ العلاقة بين مفهوم الحكامة المحلية والتنمية المحلية المستدامة في النشوء باعتبار ان الحكامة هي أسلوبا جيدا يكفل تحقيق التنمية المستدامة وسندا أساسيا لتكريس اللامركزية الإدارية والآلية الجيدة لتحقيق تنمية محلية مستدامة في الجزائر.

أولا/ واقع وتحديات التنمية المحلية في الجزائر:

لقد شكل خيار التخطيط المركزي الذي تبنته الجزائر في إدارة عملية التنمية المحلية منعرجا حاسما في مسار الدولة والمواطنين على حد سواء، حيث سرعان ما تجلت النتائج السلبية لهذا الإختيار سيما في تحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية لأفراد المجتمع، وذلك مرده بشكل خاص لغياب إحترام طبيعة الأقاليم المحلية وخصوصياتها الثقافية والبشرية والمادية، وهذا مادفع بالجزائر لإختيار التخطيط كوسيلة لإعداد وتنفيذ البرامج الوطنية للتنمية من خلال التخطيط المركزي مثل البرامج الممركزة PSC والتخطيط الإقليمي في إطار البرامج القطاعية غير الممركزة PSD، ومخططات البلدية للتنمية،والتي كانت في بدايتها تتسم بالشمولية والعموم لتحسين الواقع الإقتصادي والإجتماعي للمواطن إذ أنها ركزت على الصناعات المرتبطة بالمحروقات وذلك لترقيتها باعتبارها قطاعا إستراتيجيا، ورصدت لهذا الغرض ميزانيات ضخمة عبر عدة مخططات متواصلة للتنمية[1]

لكن باستثناء بعض النتائج الإيجابية المحققة في إطار البرامج التنموية كالتكفل بحاجيات الأفراد الأساسية، فأن هذه الأخيرة لم ترتقي لمستوى تحقيق الطموحات والتطلعات التي كان ينتظرها الشعب الجزائري والتي تليق بمستواه .

وبصدور دستور 1989 شهدت الجزائر مرحلة جديدة حيث عرفت تحولات هامة في جميع المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، إلا أن هذه التحولات إقترنت هي

[1] عبد السلام عبد اللاوي، مستقبل التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التحديات الإقتصادية الراهنة، مجلة التنمية الإقتصادية، الجزائر، عدد5،2018، ص45.

الأخرى بجملة من العراقيل والإضطرابات مما استدعى من الحكومة الجزائرية الشروع في إعداد مجموعة برامج وفق توجهاتها الجديدة الرامية لفتح إقتصادها وتحرير المنافسة لدخول إقتصاد السوق حسب متطلبات الإقتصاد الدولي، لكن مع كل هذه الإجراءات والمخططات والبرامج والإعتمادات المالية التي تبذلها الجزائر للإستثمار في مجال تحقيق التنمية المحلية المستدامة، تبقى النتائج المحققة في الواقع ضئيلة ومحتشمة جدا أمام الطموحات والأهداف التي يأملها المواطن الجزائري للعيش بكرامة واطمئنان[1]، وتعود أسباب هذه الإخفاقات لعدة أسباب وظروف مختلفة يمكن أن نوجزها في الآتي:

- الإعتماد على التخطيط المركزي والمخططات الكبرى وإهمال خصوصية القاليم والتفاوت والإختلاف المتواجد بينها.
- الإعتماد على الريع البترولي كمصدر وحيد لتجسيد مشاريع التنمية على الرغم من تنوع الثروات المادية والبشرية في الجزائر.
- الإنتشار الواسع للفساد الإداري والمظاهر البيروقراطية السلبية وغياب الرقابة.

لقد كان لهذه الأسباب وغيرها أثرا واضحا على تأخر وتذبذب عملية التنمية المحلية بصفة خاصة والوطنية عموما في الجزائر وذلك ما يستدعي الآن أكثر مما مضى ضرورة صياغة سياسات تنموية جديدة من خلال المراهنة على الإقلاع من القاعدة أي من الواقع والثقافة المحليين وبالفواعل المحلية، مع تبني مبادئ الحكامة المحلية التي ترتكز على مشاركة جميع الفاعلين في إطار من الشفافية والرؤية الإستراتيجية والمساءلة وسيادة القانون، وهذا ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي.

---

[1] خالد خالفي، سيد علي بلحمدي،آليات تجسيد الإستقلال المالي للجماعات المحلية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التنمية المحلية في الجزائر – واقع وآفاق- المركز الجامعي البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر 14-15 أفريل 2008، ص17.

ثانيا/الحكامة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر:

أكدت التقارير العالمية على لسان الخبراء المختصين أن <<الحكامة الراشدة هي الحلقة المفقودة بين النمو المتوازن والإصلاح الإقتصادي في الدول النامية، حيث لا يمكن للدول أن تحقق التنمية الإنسانية للجميع إلا حينما تكون مع نظام للحكامة مستعد لتقديم الحساب للساكنة ككل وحينما يمكن لجميع المواطنين المساهمة في النقاش في القرارات التي تمسهم مباشرة>>[1].

وفي هذا الصدد لم تكن الجزائر في منأى عن التطورات السياسية والإقتصادية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة وذلك ما انعكس في إعادة النظر في دور الدولة ومؤسساتها لمسايرة هذه التحولات العميقة، فسارعت لإحداث إصلاحات جذرية للتصدي لمختلف التحديات التي أفرزتها ظاهرة العولمة، بداية من مراجعة نمط التسيير السائد عن طريق إدخال آليات أكثر مرونة واستجابة للإنتقال إلى الحكامة المحلية من الباب الواسع، والذي يضمن مشاركة كل الفاعلين من مجالس محلية بصلاحيات أوسع ومنظمات غير حكومية وفعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وعملت على تحقيق ذلك من خلال مايلي[2]:

- نص الدستور الجزائري 2016 وفي الفقرة الأولى من المادة 15 على أن الهيئات اللا مركزية في الدولة هي "البلدية و" الولاية"، ووصفهما بالهيئات الإقليمية للدولة.
- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي من خلال مراجعة قانوني البلدية والولاية من أجل توضيح أكبر للعلاقات بين الأجهزة المختلفة والمنتخبين والإدارة وتثمين الوضع القانوني للمنتخب وتعزيز الطاقات المؤسسية للمدن الكبرى سواء في التنظيم أو في إتخاذ القرار .

---

[1] محمد غربي وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، إبن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط،دس، ص 123.

[2] نريمان بطيب، الحومكة المحلية في الخطاب السياسي الجزائري" واقع ورهانات" مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، عدد 2، مارس 2017، ص9.

وفي سياق الإصلاحات السياسية فقد أكد قانون البلدية رقم 11-10 على منح إستقلالية البلديات في تدبير الشأن المحلي بالإعتماد على التمويل الذاتي وذلك بتحصيل الضرائب على مستوى البلدية لرفع مردودية البلديات.

وفي إطار ترقية الديمقراطية التشاركية نصت المادة 11 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية على ان البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري وعلبه يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية من خلال إستعمال الوسائل الإعلامية المتاحة [1].

وأقر قانون الولاية 12-07 عدة آليات تساهم في تعزيز الديمقراطية التشاركية وسمح بإمكانية إقامة علاقات لا مركزية مع جماعات إقلمية أجنبية، مع إمكانية التعاون مابين البلديات والولايات داخل الوطن[2].

وعلى صعيد تطبيق مبادئ الحكامة وتطوير إدارة الجماعات المحلية عملت الجزائر على إحداث التقسيم الإداري الجديد الذي تم بموجبه إستحداث ولايات منتدبة أو مقاطعات إدارية جديدة بنص المرسوم التنفيذي رقم 15-141 المؤرخ في 28 ماي 2015 والمتعلق بتنظيم المقاطعة الإدارية وتسييرها.

وفي مجال إعتماد التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال سعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية لتحديث الإدارة الكترونية ، وإحداث نظام لمتابعة وتقييم تنفيذ مشاريع التنمية،وبنك معلومات يتضمن المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للجماعات المحلية[3].

وفيما يخص الجوانب القيمية للحكامة المحلية والتسيير العمومي فقد تقرر[1]:

---

[1] المرجع نفسه.

[2] عبد النور ناجي ، الخدمة العمومية ورهان الجودة في الإدارة المحلية، الملتقى الدولي حول ترقية الخدمة العمومية في الدول المغاربية- تحديات ورهانات- 10/09/مارس 2016،جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي.

[3] نريمان بطيب، مرجع سابق، ص 10.

- تفعيل دور المنتخب المحلي وجعله يضطلع بالصلاحيات الكاملة بموجب القانون
- تكريس المشاركة المجتمعية،حيث أن تطبيق سياسة المشاركة في العمال الإدارية وتنفيذها وتقبل مبادئ وآليات الرقابة الدورية على الإدارة .
- تبسيط الإجراءات الإدارية،والرد على عرائض وشكاوي المواطنين.
- نشر المعلومات التحسيسسة عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية .
- توفير القواعد القانونية اللازمة لتسهيل عملية تواصل المواطن مع الاعلاميين المحليين السياسين والإقتصاديين
- تدعيم قنوات التفاعل الأفقي كمنظمات المجتمع المدني.
- إشراك مختلف مكونات المجتمع في بلورة المشاريع،خاصة الأساتذة والباحثين والخبراء في الشق النظري للمشروع التنموي المحلي لتحديد التحديات التي تواجهها الجهة والإقليم والجماعة.

الخاتمة:

إنتهت هذه الدراسة بالوصول إلى بعض النتائج وأهمها أن آلية الحكامة المحلية الجيدة تشكل احد أهم الأساليب الديمقراطية الحديثة التي يمكن إعتمادها لكسب رهانات التنمية المحلية المستدامة، وان الدولة الجزائرية قد استوعبت جيدا أهمية هذا الدور والدليل في ذلك الترسانة القانونية والتشريعية التي هيئتها الدولة لتمكين هذه الآلية من تحقيق نتائجها في الواقع الملموس، لكن مع ذلك تبقى الجزائر تسجل عدة نقائص في مجال تطبيق آليات الحكامة المحلية خصوصا في إطار المشاركة المجتمعية والشفافية وتحسيس المواطنيين بأهمية دورهم كفاعل أساسي في تسيير الشأن العام المحلي وتحقيق متطلباتهم وحاجاتهم اليومية، كما أن دراستنا قد خلصت لبعض التوصيات نذكرها كمايلي:

[1] المرجع نفسه، ص11.

- التوسع أكثر في اللامركزية في صنع القرار، ومنح المزيد من الصلاحيات للمجالس المحلية المنتخبة سيما في التصرف في مواردها المالية المحلية، واقتراح واختيار المشاريع التنموية المحلية التي تتناسب مع خصوصيات أقاليمهم وتخدم مصالح مواطنيها.
- تقوية دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة في صناعة السياسة العامة وتسيير الشؤون العامة خصوصا جمعيات الأحيا إذ تعتبر هي الأقرب من المواطن والأدرى بحاجياته.
- دعم وتسهيل مشاركة القطاع الخاص، حيث يعتبر هو الدعامة الأساسية في المجال الإقتصادي وخلق الثروة ومناصب الشغل.

قائمة المراجع:

1/الكتب:

1) سلوى الشعراي جمعة، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع،إشكاليات نظرية،ص 111.

2) أبوالحسن عبدالموجود،التنمية وحقوق الإنسان، الإسكندرية، المكتب الجامعي،2006،ص 221.

3) محمد غربي وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، إبن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، دس، ص 123.

2/ المداخلات:

1) حميدة ميلاد أبو روينة و أنس بوبكر بعيرة، الحكم الراشد أساس التنمية المستدامة، ندوة القانون، كلية القانون، جامعة سرت، ليبيا، 201، ص 2.

2) هايل عبد المولى طشطوش، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة،الملتقى الدولي حول حوكمة التنمية المستدامة يومي 07 و08 ديسمبر2015،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، ص 2.

3) سميرة جيادي،الحكامة الجيدة والتنمية المحلية، اليوم الدراسي حول رهانات التنمية المحلية في أفق الجهوية الموسعة، كلية العلوم الإقتصادية والقانونية، المغرب،08 ماي 2010، ص 4.

4) خالد خالفي، سيد علي بلحمدي،آليات تجسيد الإستقلال المالي للجماعات المحلية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التنمية المحلية في الجزائر – واقع وآفاق– المركز الجامعي البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر 14–15 أفريل 2008، ص17

5) عبد النور ناجي ، الخدمة العمومية ورهان الجودة في الإدارة المحلية، الملتقى الدولي حول ترقية الخدمة العمومية في الدول المغاربية– تحديات ورهانات– 10/09/مارس 2016،جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي.

3/المقالات:

1) عائشة رحوي،الحكم الراشد المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، مجلة ابعاد، الجزائر، عدد4،2017،ص .4

2) محمد عصام أحمد وآخرون، جاهزية الإدارة المحلية لإعتماد الحوكمة الإلكترونية،دراسة حالة محافظة نينوى،مجلة الإقتصاد،العدد 93،جامعة بغداد،2012.ص .285

3) بومدين طاشمة،الحكم الراشد وإشكالية بناء قدرات الإدارة المحليةفي الجزائر،مجلة التواصل،العدد 28،جوان 2010،ص.23

4) ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية،عمان، الأردن، مجلد36، عدد 1، 2009، ص .176

5) عبد السلام عبد اللاوي، مستقبل التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التحديات الإقتصادية الراهنة، مجلة التنمية الإقتصادية، الجزائر، عدد5،2018، ص.45

6) نريمان بطيب، الحومكة المحلية في الخطاب السياسي الجزائري" واقع ورهانات" مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، عدد 2، مارس 2017، ص9

4/ المذكرات:

1). ياسين عبدات تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان منخفظة الدخل، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص 11.

5/ التقارير:

1) WORLD BONK.SUB SAHRAN AFRICA : FROM CRISIE TO SUSTAINABLE GROTH,WOSHINGTON DC, TH WORLD BONK,1989,PP 60-61.

2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي،تقرير التنمية الإنسانية العربية لعالم 2002، ص 101

قدرة أودا نيباد AUDA NEPAD على تحقيق التنمية في إفريقيا

AUDA NEPAD's ability to bring development to Africa

بن تغري موسى

- **جامعة د. يحى فارس المدية الجزائر.**

- **Bentegri.moussa@yahoo.com**

ملخص:

تمثل الأودا نيباد الوكالة و الآلية الأقرب لتحقيق التنمية في إفريقيا من نواحي عدة، منها التقارب الإقليمي و التكامل الجغرافي و التاريخ المشترك، مع وجود المهم و هو الرغبة و التوجه نحو إيجاد ميكانيزمات تجسد التنمية المستدامة و التطور و الإزدهار في قارة إفريقيا، لذا وجب معرفة ماهية هذه الوكالة وكيف لها أن تقدم البديل عن النيباد خاصة في الفترة الحالية.

كلمات مفتاحية: التنمية، أودا نيباد، إفريقيا

ABSTRACT:

The AUDA NEPAD represents the agency and the closest mechanism to achieve development in Africa in many respects, including regional convergence, geographical integration, and shared history, with the important presence of the desire and the trend towards creating mechanisms that embody sustainable development, development and prosperity in the continent of Africa, so it is necessary to know What is this agency and how can it provide an alternative to NEPAD, especially in the current period.

Keywords: Development, AUDA NEPAD, Africa

مقدمـــة:

في قلب جهود التحول في القارة منذ إنشائها في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، ولدت نيباد (الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا) من رؤية حملها الآباء المؤسسون، وهي رؤية إفريقيا مزدهرة ، مترابطة ، غنية في كل بلد من بلدانها وسكانها، فكانت ولادة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أول تجسيد ملموس لإرادة الدول الأفريقية لاستعادة القيادة في مسألة تنمية القارة، وهي بالفعل التصور والآمال الجدية لتطوير قارة إفريقيا ووضعها على سكة التطور والنمو.

فكانت هي أول مؤسسة دولية تتبنى وجهة نظر إفريقية حقيقية بشأن هذه القضية الحاسمة، واقترن هذا التنشيط للعقيدة الإفريقية بنهج عملي للتكامل الإقليمي مع التركيز على الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وجعلها مراكز لتحديد السياسات والتنسيق، وأعيد التأكيد على دور وكالة النيباد في أجندة 2063 التي حددها الاتحاد الأفريقي في عام 2013، وهي مسؤولة بشكل خاص عن تنفيذ المشاريع الكبرى لأفريقيا في المستقبل.

غير أن الاتحاد الإفريقي وافق في مؤتمر المنعقد في يوليو 2018 في نواكشوط ، على إنشاء وكالة أودا نيباد AUDA-NEPAD كوكالة تنفيذية فنية، ومرساة لتنمية القارة بهوية مميزة يحددها النظام الأساسي الخاص بها، من أجل تلبية أولويات أجندة 2063، فجاءت هذه الوكالة كتطوير للنيباد من نواح عدة، لذا تكمن أهمية هذا البحث في ما يمنحه التفويض الجديد لـ AUDA-NEPAD والدور الواسع من حيث الدعم الاستشاري للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بشأن استراتيجيات التنمية وبناء القدرات، لمساعدتها في قيادة استراتيجيات التنمية الخاصة بهم، مع إظهار كيف ستلعب هذه الوكالة التنفيذية دورًا حاسمًا في نشر أفضل الممارسات التعاونية و الشراكة المستمرة، وستدعم جهود البلدان لتطوير قدراتها والاستفادة من الشراكات الإقليمية والعالمية وفي كل النواحي التي تحتاجها إفريقيا.

فما هي هذه الوكالة (أودا نيباد) AUDA-NEPAD ، وكيف تسهم في تحقيق التنمية في إفريقيا في الوقت الحالي وفي المستقبل وفق أجندة 2063؟. ولمعالجة هذه الإشكالية اتبعنا المنهج الوصفي في البحث عن طبيعة هذه الوكالة المسماة الأودا نيباد، وعن مجالات تدخلها لتحقيق التنمية في إفريقيا، معرجين على قدرتها على كفالة كل المدرجات في أجندة التنمية في إفريقيا لعام 2063.

وقمنا بتقسيم الموضع إلى عدة محاور هي كالتالي:

- المحور الأول: ماهية أودا نيباد AUDA-NEPAD
- المحور الثاني: التطور المتسارع لـ أودا نيباد AUDA-NEPAD
- المحور الثالث: المهام و الوظائف المنوطة بـ أودا – نيباد AUDA-NEPAD
- المحور الرابع: مجالات تدخل أودا نيباد في تحقيق التنمية في إفريقيا.

المحور الأول: ماهية أودا نيباد AUDA-NEPAD

الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا أو النيباد اختصارًا من الإنجليزية(NEPAD)، هي مبادرة تتضمن رؤية الإتحاد الإفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الأفريقية، تم صياغتها وتبنيها من قبل رؤساء خمس دول إفريقية مجتمعة، وهي مصر والجزائر ونيجيريا وجنوب أفريقيا والسنغال، وأقرتها قمة منظمة الوحدة الأفريقية الاتحاد الأفريقي فيما بعد، والتي عقدت في لوساكا عاصمة زامبيا في يوليو 2001[1]، وفي الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقدة في

[1]- وكالة تنمية الإتحاد الافريقي ايودا –نيباد، مقال إلكتروني، أطلع عليه بتاريخ 2020/12/12، الرابط الإلكتروني.

https://www.nepad.org/sites/default/files/Careerfile/AR-IT%20Infrastructure%20Management%20Officer%20.pdf

نواكشوط، موريتانيا، في يونيو 2018، تم اتخاذ قرار بتحويل وكالة التخطيط والتنسيق التابعة لنيباد إلى وكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي – نيباد (أودا – نيباد) أو وكالة تنمية الإتحاد الإفريقي، حيث يشكل إنشاء AUDA–NEPAD كجزء من الإصلاحات الفعالة الموجهة لتحسين تأثير الاتحاد وكفاءته التشغيلية، و تتمثل مهمة AUDA–NEPAD في تنسيق وتنفيذ المشاريع الإقليمية والقارية ذات الأولوية لتعزيز التكامل الإقليمي من أجل التعجيل بتحقيق أجندة 2063 ؛ وتعزيز قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والهيئات الإقليمية ، والنهوض بالدعم الاستشاري القائم على المعرفة ، والاضطلاع بمجموعة كاملة من تعبئة الموارد والعمل كواجهة تقنية للقارة مع جميع أصحاب المصلحة في التنمية في أفريقيا وشركاء التنمية[1].

وتبنى المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي النظام الأساسي والقواعد الإجرائية وهيكلية وكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي (أودا – نيباد) ، التي خلفت رسميا وكالة نيباد، وتمت المصادقة على هذه القرارات في الدورة العادية الخامسة والثلاثين للمجلس التنفيذي، في نيامي، في 4 و 5 يوليو 2019 AUDA–NEPAD .، وهي تتمتع الآن بتفويض واضح وهوية قانونية ، وبذلك أصبحت وكالة التنمية الأولى في الاتحاد الأفريقي[2].

---

[1] - As the first ever development agency of the continent, AUDA-NEPAD is an affirmation by countries of their; lien électronique.
https://www.nepad.org/who-we-are

[2]- Le NEPAD devient officiellement l'Agence de développement de l'Union africaine (AUDA-NEPAD) , Date de création: 09 juillet 2019, visite le 10/12/2020. Lien electronique.

https://www.agenceecofin.com/investissements-publics/0907-67690-le-nepad-devient-officiellement-l-agence-de-developpement-de-l-union-africaine-auda-nepad

فهي وكالة قارية مملوكة لافريقيا وهي أداة من شأنها تعزيز التنمية و التطور للبلدان والهيئات الإفريقية، لدفع عجلة التقدم المسطرة في أجندة 2063، كما تعمل على تعزيز التكامل الإقليمي نحو التنفيذ المتسارع لهذه الأجندة، فهي رؤية وإطار استرتيجي لتجديد إفريقيا وترتبط مع مفوضية الإتحاد الإفريقي، والمجموعات الإقتصادية الإقليمية والحكومات الوطنية بكل تكامل وسلاسة نوعية وحقيقية.

المحور الثاني: التطور المتسارع لـ أودا نيباد AUDA-NEPAD

في الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في نواكشوط، تم اعتماد قرار رسمي لتحويل وكالة التخطيط والتنسيق التابعة لنيباد في وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي – نيباد، ويعد إنشاء AUDA-NEPAD جزءًا من الإصلاحات المؤسسية الشاملة للاتحاد الأفريقي، حيث انطلقت عملية الإصلاح من هدف تحسين تنفيذ قرارات الاتحاد الأفريقي وكذلك أداء أجهزته. عُرض التقرير الخاص بنتائج الإصلاحات المؤسسية على القمة في يناير 2017 ، وقدم عدة توصيات. أوضح التقرير القضايا الاستراتيجية الرئيسية التي يجب على الاتحاد الأفريقي معالجتها للوفاء بوعود الآباء المؤسسين، وتمت التوصية بخمس استراتيجيات شاملة بشكل متبادل هم:

1) التركيز على أولويات قارية مختارة؛

2) إعادة تنظيم مؤسسات الاتحاد الأفريقي لتنفيذ الأولويات المختارة ؛

3) إدارة الاتحاد الأفريقي بفعالية وكفاءة على جميع المستويات ؛

4) ضمان التمويل المستدام للاتحاد الأفريقي من قبل الدول الأفريقية.

5) إقامة روابط مع الأفارقة.

فكان إصلاح وكالة النيباد وتحويلها إلى "أودا" – نيباد نتيجة رئيسية لهذا الإصلاح، من أجل الدفاع عن تنفيذ قرارات وبرامج التنمية الخاصة بالاتحاد الأفريقي وتسريع تنفيذها،

ويمنح القرار AUDA-NEPAD تفويضًا منقحًا ووظائف موسعة ومسؤولية أكبر لتعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء والوكالة. كما يوضح أوجه التآزر والتكامل في التعاون بين AUDA–NEPAD ومفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC) والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

بالإضافة إلى ذلك يعطي القرار مسؤوليات استباقية لـ AUDA–NEPAD لتنفيذ تدخلات البرنامج على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لتحقيق أهداف وغايات جدول الأعمال 2063. الهدف الرئيسي للبرنامج وبالتالي ، فإن الإصلاح هو ضمان أداء أفضل لأنظمة الاتحاد الأفريقي في تحقيق برامج التنمية ومبادرات التحول التي من شأنها تسريع تحقيق خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة [1].

وهنا تكون أودا – نيباد مرحلة مهمة من مراحل تطبيق استراتيجية تحقيق التنمية والتنمية المستدامة و القضاء على العديد من مشاكل القارة الإفريقية، وتجسيد حلم تحول إفريقيا إلى قارة لها مكانتها الإقتصادية والإجتماعية و الثقافية الخاصة بها.

المحور الثالث: المهام و الوظائف المنوطة بـ أودا – نيباد AUDA-NEPAD

يعتبر تحويل وكالة النيباد إلى أودا – نيباد جزءًا من الإصلاحات الشاملة للاتحاد الأفريقي التي تهدف إلى تحسين التأثير والكفاءة التشغيلية للاتحاد، والإصلاحات الحالية هي تأكيد من قبل الدول الأعضاء لالتزامها بإنشاء أداة خاصة بإفريقيا للدفاع عن الأولويات الإنمائية للاتحاد الأفريقي وتحقيقها.

[1] - Agence de développement de l'Union africaine (AUDA-NEPAD), visite le 13/12/2020. lien electronique.

https://afr100.org/fr/content/agence-du-nepad

وهنا أصبح لدى AUDA–NEPAD تفويض و هوية قانونية محددة بوضوح؛ وهي الآن أول وكالة تنمية في الاتحاد الأفريقي، والتفويض الجديد واضح، فهو يمنح–AUDA NEPAD دورًا أوسع من حيث الدعم الاستشاري القائم على المعرفة للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والهيئات الإقليمية فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية وتنمية قدرات البلدان، كما أنها تضع باعتبارها الوكالة المنفذة للاتحاد الأفريقي، مع وضع الاستجابة للاتجاهات الحالية وأولويات التنمية في القارة من خلال تطوير المجالات المواضيعية ذات الأولوية، وهي تنمية رأس المال البشري والمؤسسات والتكنولوجيا والابتكار والرقمنة والتصنيع والتكامل الاقتصادي، والاستدامة البيئية وإدارة المعرفة.

وتهدف هذه المجالات المواضيعية ذات الأولوية إلى وضع القارة على طريق التنمية من أجل إحداث تغييرات ملموسة في سبل عيش الناس والسكان في مجالات مثل الأمن الغذائي، والفرص الاقتصادية والدخل اللائق، والتعليم، والصحة، والحصول على الطاقة النظيفة والمياه، فضلاً عن مكافحة عدم المساواة[1].

كما تقوم بتقديم الدعم الفني والتنفيذي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في تطوير وتنفيذ المشاريع والبرامج ذات الأولوية؛ ومساعدة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على تعزيز القدرات في المجالات الرئيسية مثل الغذاء والتغذية والطاقة والمياه والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي وإدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ وتنمية رأس المال المؤسسي والبشري والابتكار؛ كما تقوم بتقديم الدعم الاستشاري في وضع وتطبيق القواعد والمعايير في الأولويات المواضيعية

1- Rapport annuel2019, Agence de développement de l'Union africaine, lienelectronique.

https://au.int/sites/default/files/documents/38048-doc-2019_auda-nepad_annual_report_fr_final3_31.1.2020_web_version.pdf

للاتحاد الأفريقي لتسريع التكامل الإقليمي؛ وتقديم الدعم الفني للاتحاد الأفريقي في تنفيذ توصيات السياسات على المستويات القارية والإقليمية والوطنية؛ رصد وتقييم اتجاهات التنمية في أفريقيا والتقدم المحرز بهدف تحقيق الأهداف القارية والعالمية الرئيسية لغرض إعداد التقارير الفنية.

كما تقوم بإجراء البحوث وتطبيقها ونشرها بشأن دعم تطوير السياسات للدول الأعضاء؛ تنسيق وتسهيل وتعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين لأفريقيا وأصحاب المصلحة من أجل تعبئة الموارد بشكل فعال ؛ تنسيق وتسهيل الشراكة مع أصحاب المصلحة والأوساط الأكاديمية الأفريقية؛ تعزيز التعاون في إفريقيا مع القطاع الخاص؛ والتنسيق بين الوكالات المتخصصة والهيئات والمؤسسات الأخرى التابعة للاتحاد الأفريقي لخلق بيئة تمكينية وداعمة لتحقيق أهداف وأولويات أجندة 2063.

وتعمل الوكالة على تقديم الخدمات الاستشارية القائمة على المعرفة والمساعدة التقنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز قدراتها العمل كواجهة فنية للقارة بشأن توصيات تطوير السياسات والتنفيذ مع الشركاء وأصحاب المصلحة تولي المجموعة الكاملة لتعبئة الموارد تنسيق وتنفيذ المشاريع الإقليمية والقارية ذات الأولوية المنصوص عليها في أجندة 2063 بهدف تسريع التكامل الإقليمي لتحقيق "أفريقيا التي نريد".

وستعمل AUDA-NEPAD كمحفز لتكامل إفريقيا وستلعب دورًا أساسيًا في تفعيل المشاريع الرئيسية لأجندة 2063 ، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) في والإتحاد الإفريقي، وسوف يتطلب الدعم الذي تقدمه AUDA-NEPAD مسارات تنمية

غير تقليدية تؤكد على تبادل الخبرات والشراكات بين البلدان الأفريقية لإيجاد حلول تعمل في السياق الاجتماعي والاقتصادي للبلدان[1].

المحور الرابع: مجالات تدخل أودا نيباد في تحقيق التنمية في إفريقيا

المجالات المواضيعية ذات الأولوية المحددة في أجندة 2063 هي مجالات التركيز الرئيسية والبرامج الجدية التي يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي لأفريقيا وتحقق نتائج تحويلية ونوعية وكمية، لشعوب إفريقيا، وتشمل هذه الرغبة في متابعة التحول الهيكلي، وإحياء النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، والحاجة إلى تنمية محورها الإنسان، والتكامل الإقليمي، والاستدامة البيئية، والارتقاء والربح من الثورة الصناعية الرابعة، وتستجيب–AUDA NEPAD لأجندة التحول في القارة مع المجالات المواضيعية الجديدة ذات الأولوية التالية:

أولا– التكامل الاقتصادي للدول الإفريقيية

كجزء من التكامل الاقتصادي، ستركز AUDA–NEPAD على أربعة مجالات رئيسية للتدخل، وهي الأسواق والتصنيع وتطوير البنية التحتية وإنشاء مراكز الامتياز، ففي مجال التجارة والأسواق، ستسهل التدخلات تفعيل منطقة التجارة الحرة، إفريقيا القارية (AfCFTA)والتصديق على سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد (MUTAA) وسيتم التركيز على بناء القدرات لتسهيل التجارة، وتنفيذ استراتيجية السلع الأفريقية ، وإصلاح وتعزيز سلاسل التوريد واللوجستيات وكذلك تحسين المراكز الحدودية بين الدول الإفريقية.

---

[1] - Coordinate between AU Specialised Agencies, Organs and other institutions to create an enabling and supportive environment for the achievement of the goals and priorities of Agenda 2063, lien electronique.

https://www.nepad.org/value-proposition/coordinate-between-au-specialised-agencies-organs-and-other-institutions-create

أما فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية ، ستركز التدخلات على تنفيذ المشاريع الجارية في إطار برنامج تطوير البنية التحتية بتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية والتمويل بشكل كبير، ولدعم التكامل الاقتصادي، ستعزز AUDA-NEPAD مراكز الامتياز الحالية في التجارة والتكامل الإقليمي وتساعد في إنشاء مراكز جديدة في القارة، وسيتم تقديم الخدمات الاستشارية القائمة على المعرفة للدول الأعضاء والهيئات الإقليمية كجزء من مخرجات AUDA-NEPAD في إطار هذه الأولوية الاستراتيجية.

ثانيا-التصنيع بين الدول الإفريقية

أما فيما يتعلق بالتصنيع، سيكون التركيز على تفعيل خطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا) من خلال دعم تطوير وتعزيز وتنفيذ القواعد والمعايير وضمان الجودة في قطاع التصنيع، من خلال تعزيز تكامل اقتصادات القارة، وتتوقع AUDA-NEPAD أن يسرع التصنيع بشكل كبير في تنويع الصادرات من أجل تقليل الاعتماد على ريع الصناعات الاستخراجية، وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمكين البلدان الإفريقية لدخول أسواق جديدة في القار، ستعمل اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية- التي تسعى الجزائر التي تسعى الجزائر إلى تفعيلها- على تحفيز الطلب على واردات الأغذية بين البلدان الأفريقية وتحسين تطور الصادرات في القارة من خلال تمكين المزيد من البلدان من دمج سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وبالتالي تحسين جودة الصادرات[1].

[1]- Rapport annuel2019 , Op, Cit.

ثالثا- الاستدامة البيئية في إفريقيا

سوف تستهدف تدخلات AUDA-NEPAD خمسة مجالات أداء رئيسية للاستدامة البيئية، وهي تغير المناخ، الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والصناعات الاستخراجية ،إدارة مخاطر الكوارث والتعافي منها، السياحة البيئية، تقييم البيئة التأثير الاجتماعي والحوكمة، وستسهل التدخلات تنفيذ الاستراتيجيات ذات الأولوية للاتحاد الأفريقي، والمتمثلة في للحفاظ على النباتات والحيوانات البرية والتجارة غير المشروعة في الحياة البرية، وإنشاء الجدار الأخضر العظيم لمنطقة الساحل والصحراء للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 ، وإستراتيجية الساحل لمكافحة الجفاف.

كما يتم تطوير برامج لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بتغير المناخ ومبادرات المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، مع تقديم الدعم للبلدان والهيئات الإقليمية من أجل تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ولا سيما اتفاق باريس للمناخ، كما ستعمل التدخلات على تعزيز قدرة الإنتاج والاستهلاك المقاومة للمناخ، وممارسات إدارة الأراضي والمياه والغابات والتنوع البيولوجي المستدامة، فضلاً عن تطوير وتكييف التكنولوجيات الذكية المناسبة. ومن الأولويات الأخرى تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتسهيل الوصول إلى مبادرات التمويل المناخ، وتطوير فرص السياحة البيئية.

رابعا- تطوير رأس المال البشري والمؤسسات في إفريقيا

سيكون التركيز على أربعة مجالات رئيسية للتدخل:

1) بناء وتعزيز الكفاءة والقدرة على النجاح.

2) تسهيل تنمية ريادة الأعمال والتوظيف ؛

3) تعزيز الصحة والضمان الاجتماعي والرفاهية في العمل ؛

4) إنشاء وتعزيز مراكز الامتياز الوطنية والإقليمية والقارية في تنمية القدرات البشرية والمؤسسية.

وتهدف التدخلات إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، و التي ستفيد الجزائر و الدول الإفريقية، مع العمل على تحديث مؤسسات التعليم والتدريب وتنمية المهارات المتخصصة، والمساعدة إصلاح المناهج لدعم تنمية المهارات للاقتصاد الحديث، مع تسهيل تنفيذ مبادرات ريادة الأعمال والتوظيف، بما في ذلك تحقيق "العمل اللائق لتحويل الاقتصاد غير الرسمي بين عامي 2018 و 2022" و تنفيذ استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا[1].

خامسا– العلم والتكنولوجيا والرقمنة

ستركز التدخلات في إطار هذه الأولوية الاستراتيجية على ستة مجالات رئيسية للمهارات:

1) التقنيات الحالية والناشئة.

2) الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وإدارة البيانات الضخمة ؛

3) أحدث الأبحاث والاكتشافات ؛

4) التعليم والتدريب والثقافة العلمية في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)

5) مراكز التميز في العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

---

[1]- Rapport annuel2020, Agence de développement de l'Union africaine, lienelectronique

https://nepad.org/file-download/download/public/128300

6) البصيرة والحكم والتنظيم والأخلاق في مجال العلوم والتكنولوجيا.

وستعطى الأولوية لتنفيذ برنامج بناء القدرات لتحسين المهارات والمعرفة في مجال الابتكار العلمي والتكنولوجي ضمن أنظمة الابتكار الوطنية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا السحابية، الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، وإدارة البيانات الضخمة وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وستسهل AUDA–NEPAD إنشاء مراكز تنمية المهارات الرقمية والابتكار على المستويين الوطني والإقليمي ؛ تقوية المؤسسات التعليمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ، وتمكين نقل المهارات ، وضمان تطوير موقف أفريقي مشترك بشأن حقوق الملكية الفكرية[1].

سادسا– إدارة المعرفة في الدول االإفريقية

ستعزز AUDA–NEPAD دورها كوسيط للمعرفة ومحفز ومنظم من خلال تعزيز التميز في إدارة المعرفة والبحث والابتكار، ستعمل مراكز الامتياز التي تم إنشاؤها حديثًا من قبل AUDA–NEPAD كمراكز معرفة لتطوير الموارد والبحوث وأفضل الممارسات ، من أجل بناء القدرات لتحقيق الأولويات الوطنية، بالإضافة إلى ذلك ، ستعزز–AUDA NEPADعمليات تعبئة المعرفة المنهجية ، بما في ذلك من خلال تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تنفيذ تنفيذ جدول الأعمال 2063، و ستضطلع AUDA–NEPAD أيضًا بتقييمات البرامج ودراسات الأثر لتحديد ما ينجح ومتى وأين وكيف و ستسلط هذه التقييمات الضوء على أفضل الممارسات وتشير إلى مجالات التحسين في البرمجة والتسليم، وكذلك في سياق أطر التنمية العالمية والقارية والوطنية.

[1]- Rapport annuel 2019 ? Op, Cit.

خاتمة

مع تحويل وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي .(AUDA–NEPAD) تم إحراز تقدم كبير في هذا الصدد، من خلال الموافقة على أدوات الإدارة الرئيسية ، بما في ذلك النظام الأساسي والقواعد الإجرائية، وكذلك الموافقة الأولية على هيكل AUDA–NEPAD بالإضافة إلى ذلك ، فقد سجلت الوكالة تقدما كبيرا ونتائج مقارنة بالأنشطة المخطط لها، كجزء من إعادة معايرة التركيز البرنامجي لضمان التوافق مع الولاية الجديدة لـ AUDA–NEPAD ، وتم تنظيم الأنشطة حول ستة برامج رئيسية هي تنمية رأس المال البشري والمؤسسات والتكنولوجيا والابتكار والرقمنة والتصنيع و الاستدامة البيئية؛ و التكامل الاقتصادي؛ و إدارة المعرفة.

وستواصل AUDA–NEPAD متابعة الالتزامات التي تم التعهد بها للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشركاء خلال مهمتها السابقة كهيئة فنية تابعة للاتحاد الأفريقي، وتعزيز مساهماتها نحو الانتهاء من الحوكمة والعمليات التشغيلية وهياكل المنظمة الجديدة، بالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع أجهزة الاتحاد الأفريقي والشركاء الاستراتيجيين الآخرين، سيتم بذل جهود متواصلة للوفاء بالولاية الجديدة لـ AUDA–NEPAD ومجالات الأولوية المحددة حديثًا، وتعزيزا للتميز التنظيمي وضمان الجودة طوّرت AUDA-NEPAD ونفذت عددًا من السياسات والإجراءات والأدلة لضمان جودة التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي وتطوير وتنفيذ البرامج وعملياتها والخدمات المساندة.

وتعتمد إجراءات ضمان الجودة في AUDA-NEPAD على المبادئ التوجيهية والأدوات الموجودة وتدمجها، وهي مستوحاة من رؤية المنظمة الجديدة ورسالتها وتفويضها ، بالإضافة إلى سلسلة القيمة والوظائف الأساسية. وتهدف إجراءات ضمان جودة-AUDA NEPADالجديدة إلى ضمان الامتثال والمواءمة مع الإجراءات والمبادئ التوجيهية للمنظمة

والاتحاد الأفريقي ، وكذلك المقارنة مع الممارسات الجيدة للمنظمات الدولية التنمية ؛والتوافق مع التخطيط الاستراتيجي وأطر السياسات والأطر القانونية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ؛ مع تنسيق ومواءمة جودة التخطيط والبرمجة ومنتجات المعرفة بين البرامج والأنشطة الممولة بشكل مختلف لتحقيق نتائج أجندة 2063 للدول الأعضاء ، على المستوى القاري والإقليمي.

أما عن الإقتراحات فتتمثل في:

– ضرورة تنسيق الجهود بين الجزائر وأودا نيباد في مسائل التنمية المستدامة من زوايا مختلفة، خاصة أن الجزائر ساعدت منظمة النيباد سابقا في العديد من مسائل حفظ السلم والأمن في المنطقة.

– ربط مختلف مجالات التنمية في الجزائر بما يخدم القارة الإفريقية سواء ما تعلق بشق الطرق بين دول شمال الإتحاد الإفريقي أو جنوبهن و منطقة التجارة الحرة.

–العمل على صياغة مقترحات إقتصادية و إجتماعية فعالة من الجزائر بما يعزز مكانتها في هذه الوكالة خاصة في الوقت الراهن.

– تطوير المنظومة التشريعية و القانونية لدول الإتحاد الإفريقي بما يضمن استمرارية هذه الوكالة وتطورها خاصة في الوقت الراهن.

قائمة المراجع

باللغة العربية

– وكالة تنمية الإتحاد الافريقي ايودا – نيباد، مقال إلكتروني، أطلع عليه بتاريخ 2020/12/12، الرابط الإلكتروني.

https://www.nepad.org/sites/default/files/Careerfile/AR-IT%20Infrastructure%20Management%20Officer%20.pdf

باللغة الأجنبية

- Agence de développement de l'Union africaine (AUDA-NEPAD), visite le 13/12/2020. lien electronique.

https://afr100.org/fr/content/agence-du-nepad

- As the first ever development agency of the continent, AUDA-NEPAD is an affirmation by countries of their; lien électronique.

https://www.nepad.org/who-we-are

- Coordinate between AU Specialised Agencies, Organs and other institutions to create an enabling and supportive environment for the achievement of the goals and priorities of Agenda 2063, lien electronique.

https://www.nepad.org/value-proposition/coordinate-between-au-specialised-agencies-organs-and-other-institutions-create

-Le NEPAD devient officiellement l'Agence de développement de l'Union africaine (AUDA-NEPAD) , Date de création: 09 juillet 2019, visite le 10/12/2020. Lien electronique.

https://www.agenceecofin.com/investissements-publics/0907-67690-le-nepad-devient-officiellement-l-agence-de-developpement-de-l-union-africaine-auda-nepad

- Rapport annuel2019, Agence de développement de l'Union africaine, lien electronique.

https://au.int/sites/default/files/documents/38048-doc-2019_auda-nepad_annual_report_fr_final3_31.1.2020_web_version.pdf

- Rapport annuel2020, Agence de développement de l'Union africaine, lienelectronique

https://nepad.org/file-download/download/public/128300

مبادرة النيباد في تفعيل الحكم الراشد – الجزائر نموذجا-

NEPAD initiative to activate good governance - Algeria as a model -

- خديجة عبداللاوي
- مؤسسة الإنتماء للمؤلف
- جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت.
- الإيميل. abdellaoui-khadidja@hotmail.fr

ملخص:

ترجع مبادرات التنمية الافريقية في تفعيل الحكم الراشد في االدول الافريقية من خلال ما يعرف بمبادرة النيباد من أجل منع تفشي البيروقراطية والقضاء على الفساد، والجزائر كغيرها من الدول سعت في تطبيق مبادئ مراجعة النظراء الافريقية في تحقيق الحكم الراشد، حيث قامت بعدة اصلاحات اقتصادية، وإدارية، كما عملت جاهدة على تطبيق مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد، وذلك من خلال وضع عدة نصوص قانونية.

كلمات مفتاحية:

النيباد، الحكم الراشد، المشاركة، مكافحة الفساد.

Abstract:

African development initiatives are due to the activation of good governance in African countries through what is known as the NEPAD initiative in order to prevent the spread of bureaucracy and eliminate corruption, and Algeria, like other countries, sought to apply the principles of African peer review in achieving good governance, as it carried out several economic and administrative reforms, It has also worked hard to implement the principle of transparency and combat corruption, by enacting an arsenal of legal texts..

Keywords:

NEPAD, Good Governance, Participation, Anti-Corruption.

مقدمـــة:

أصبح الحكم الراشد من المواضيع التي تحتل مكانة هامة و أساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والقانونية، حيث عملت الدول جاهدة من أجل تفعيل حوكمة المؤسسات، من خلال منع تفشي البيروقراطية والفساد الاداري والمالي، ومن أجل تفعيل الحكم الراشد في االدول وبالأخص الدول الافريقية تولد ما يعرف بمبادرة النيباد.

ومن هنا، انبثقت هذه الاستراتيجية من التفويض الممنوح لرؤساء خمس دول تتمثل في الجزائر، مصر، نيجريا، السنغال، جنوب افريقيا من قبل منظمة الوحدة الافريقية، وذلك بوضع مبادرة تتوحد فيها جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة الافريقية.

والجدير بالذكر، أن الجزائر ليست بمعزل عن العالم، فرغبة منها في تطبيق مبادئ مراجعة النظراء الافريقية في تحقيق الحكم الراشد قامت بعدة اصلاحات اقتصادية وإدارية...الخ، وأمام هذه الأخيرة نجد أنفسنا أمام عدة اشكالات أهمها:

ما مفهوم النيباد؟. فيما تتمثل علاقة النيباد بتطبيق مبادئ الحكم الراشد؟.

فيما تتمثل الاصلاحات التي قامت بهذا الجزائر من أجل تفعيل وتحقيق الحكم الراشد؟.

هذا ما سنحاول الاجابة عليه في هذه المداخلة، من خلال اتباع المنهج التحليلي، من هنا قسمنا هذه المداخلة إلى محورين:

المحور الأول: المفاهيم الأساسية لكل من النيباد والحكم الراشد.

المحور الثاني: تأثير مبادرة النيباد على الحكم الراشد في الجزائر بين القانون والواقع.

المحور الأول: المفاهيم الأساسية لكل من النيباد والحكم الراشد.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على كل من النيباد والحكم الراشد لما لهم من علاقة وذلك من خلال ما يلي:

أولا: مفهوم النيباد.

إن مبادرة النيباد تحمل استراتيجية لاعادة هيكلة افريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة، والنهوض بالحكم وتعزيز النمو الاقتصادي والاستثمار في الشعوب الافريقية.

ومن هنا، النيباد هي مختصر ترجمة تعني الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، صاغها وتبناها رؤساء خمس دول افريقية. وعليه لا بد أن نعرج على تاريخ نشأة النيباد وتعريفه.

أ- نشأة وتعريف النيباد.

تعهد رؤساء الدول والحكومات الافريقية في مطلع الألفية الجديدة بحمل على عاتقهم مبادرة افريقية تحمل أسس الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا. والجدير بالذكر، أنه قبل اعتماد النيباد والتصديق عليها في 2002 كان هناك عدد من المبادرات السابقة عليها وتجمع من المبادرة قواسم مشتركة[1].

ومن هنا، قامت مصر والجزائر ونيجيريا ودولة جنوب إفريقيا بطرح ما أسموه برنامج شراكة الألفية لإنعاش إفريقيا التي كان رائدها رئيس جنوب افريقيا " تابو مبيكي "، والمعروف اختصاراً بـ (ماب MAP) وكان ذلك أواخر العام 2000 بالعاصمة الجزائرية خلال جمعية رؤساء الدول والحكومات السادسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية، وتم الاتفاق في البداية على الإطار العام الذي تقوم عليه الشراكة، وطلب الاجتماع من الدول الخمس وضع إطار اجتماعي واقتصادي متكامل للقارة.

---

[1]- أحمد نصير، يونس زين، الحكم الراشد ضمن توجهات المبادرة الجديدة لتنمية القارة الافريقية " النيباد" حالة دولة الجزائر، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 1 ، جانفي 2009، ص.31.

وتزامناً مع ذلك البرنامج قام الرئيس السنغالي"عبد الله واد" بمبادرة أطلق عليها (خطة أوميجا OMEGA PLAN) تتمحور تفاصيلها حول تحقيق التنمية في القارة، ومحاربة أسباب التخلف.

بعد ذلك تم طرح المبادرتين أمام قمة سيرت غير العادية، ولاقت قبولاً واسعاً من القادة الأفارقة، بل ودعوا إلى دمجهما في مبادرة واحدة تتقدم بها القارة السوداء إلى الشركاء الدوليين، حيث لا مناص للأفارقة من التعاون مع المحيط الدولي ككتلة واحدة، تعبر عن موقف أفريقي موحد وواضح تجاه قضايا القارة الملحة، وأخيراً أطلقت سكرتارية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة مبادرة أطلقت عليها (التعاهد العالمي الجديد مع أفريقيا) .

وبناء على ما تقدم تم اعتماد الوثيقة الإستراتيجية الإطارية لهذه المنظمة في مؤتمر القمة السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية عام 2001 ، المنعقد في العاصمة الزامبية لوساكا، وشرعت الدول الخمس المؤسسة – الجزائر ومصر ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا– في صياغة مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية لتطوير أفريقيا[1].

أما بالنسبة لتعريف النيباد فقد تضمنت مقدمة المبادرة تعريف النيباد على أنه: " تعهد القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلاله القناعة بضرورة تعجيل على الفقر، ووضع بلدانهم على خطى النمو المستدام والتنمية، وفي نفس الوقت المشاركة النشطة في الاقتصاد والحياة العالمية السياسية"[2].

---

[1] - https://www.afrigatenews.net/article/%D9%85 تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/01/18 على الساعة 12:35.

[2] –Document of the new partnerships of africa's developement (NEPAD5), ABUJA, NEGERIA, October, 2001.

كما تم تعريفها على أنها : " دعوة لشراكة من نوع جديد مع الدول المتقدمة بفتح حوار جديد مع شركائها، إذ هي فرصة لإقامة علاقات جديدة قائمة على مبدأ المسؤولية الجماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية في القارة"[1].

ب- أهداف النيباد:

للنيباد عدة أهداف من بينها:

- القضاء على الفقر، وإنهاء التهميش لافريقيا، والارتقاء بوحدة كاملة ومفيدة في الاقتصاد العالمي.
- وضع الدول الافريقية فرديا أو جماعيا في طريق النمو المستمر والتنمية.
- تجاوز اقصاء المرأة وعزلها[2].
- وضع حد أدنى لتحسين النواتج المحلية وقدرة النيباد ب 7 %.
- الرفع من الاستثمار في العنصر البشري والعمل على الحد من هجرة الأدمغة إلى الخارج.
- الحد من تبعية الأنظمة الافريقية وتحريرها من قيود المديونية.

وللاشارة من أجل تحقيق هذه الأهداف قامت النيباد بتوزيع المهام حسب المجالات ذات الأولوية على خمس مجموعات اقليمية وهي:

- جنوب إفريقيا مع الاتحاد السوفياتي: قضايا السلم والأمن.
- الجزائر مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا: الحكم الجيد للاقتصاد والمشروعات.

---

[1] – هادية يحياوي، مبادرات الحوكمة والتنمية في إفريقيا– النيباد نموذجا–، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد الثامن ص.314.

[2] – سالي يوسف، كوثر مبارك، دور ومستقبل النيباد في القارة الافريقية، المركز الديمقراطي العربي للدرسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر، 11 أغسطس 2017.https://democraticac.de/?p=48402#google_vignette تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/01/18 على الساعة 14:30.

- مصر والاتحاد الافريقي: الزراعة والنفاذ إلى الأسواق العالمية.
- نيجيريا مع بنك التنمية الافريقي: التكامل الاقتصادي.
- السينغال مع بنك التنمية الافريقي: النية الأساسية.

كما تم إنشاء لجنة فرعية للسلم والأمن تركز على الأمور المتعلقة منع النزاعات وإدارتها وتسويتها، وتولى رئاستها الرئيس " **ثامومبيكي**"[1].

ثانيا: ماهية الحكم الراشد.

إزداد الاهتمام بمفهوم الحكم الراشد مع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، على إثر طرح البنك الدولي لهذا المفهوم، حيث أبدت العديد من المؤسسات الدولية والاقليمية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية ومنظمات المجتمع المدني إهتماما واسعا بالحكم الراشد.

ومن ثم، لقد استحود مصطلح الحكم الراشد على جل اهتمام المختصين خاصة في حقل السياسة والاقتصاد، فأثار بذلك حول أسباب ظهوره مضمونه ومفهومه، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال ما يلي:

أ- مفهوم الحكم الراشد:

تطرقت العديد من الاجتهادات فيما يتعلق بمصطلح الحكم الراشد ويرجع ذلك إلى إختلاف الميادين وتباين المنظمات الفكرية، وللحكم الراشد عدة تسميات أهمها: الحوكمة، الحكم الصالح أو الجيد، الادارة الرشيدة، أسلوب الحكم ....الخ.

ومن هنا، هناك عدة تعريفات للحكم الراشد حيث يعد البنك الدولي السباق في الاستخدام والتوضيح، إذ عمد سنة 1992 إلى توصيف الحكم على أنه: " أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية في الدولة من أجل تحقيق التنمية".

[1] – محمود أبو العنين، السيد فليفل، التقرير الاستراتيجي الافريقي، مركز البحوث الافريقية، القاهرة، 2001-2002، ص.125.

فالحكم الراشد في نظر البنك الدولي يتطابق مع فكرة تطوير الادارة، خاصة بعد خبراته التنموية في العالم الثالث، فالحكم الراشد حسبه هو أساسي لخلق وإدامة بيئة مواتية داعمة للتنمية"[1].

كماعرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC الحكم الراشد بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ".[2]

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عرفت الحكم الراشد على أنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين".[3]

وكتعريف إجرائي يمكن تعريف الحكم الراشد على أنه: " ممارسة السلطة داخل الدولة لإدارة الموارد على جميع المستويات إقتصاديا، وسياسيا، واجتماعيا، ويشمل الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والتي تعني بتطوير المجتمع، وبتحقيق تنمية طويلة المدى وذلك في ظل مبادئ الشفافية، المساءلة وسيادة القانون"[4].

أما النيباد فأشار إلى الحكم الراشد على أنه: " الحكم القائم على الديمقراطية بالأساس"[5].

---

[1] – فلاح أمينة، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص.43.

[2] -Alamgir, M. (2007). *Corporate Governance: A Risk Perspective*, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

[3] Freeland, C. (2007). *Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks*, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

[4] – أحمد نصير، يونس زين، المرجع السابق، ص.25.

[5] – هادية يحياوي، المرجع السابق، ص.317.

ب- معايير وأبعاد الحكم الراشد.

يتميز الحكم الراشد بوجود معايير عديدة ومتنوعة تختلف وفقا لاختلاف وجهات نظر الدارسين ووفقا لاختلاف أولويات تطبيق هذه المعايير من بلد إلى آخر، وقد خلص الخبراء إلى تحديد معايير الحكم الراشد كما يلي:

- المشاركة في الحياة العامة، إذ يعد حق للجميع للمشاركة في اتخاذ القرار إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، وتركز المشاركة على حرية التعبير والتجمع، وتنظيم المجتمع المدني.
- الشرعية والمساءلة هذه الأخيرة تعد معيار للضبط وفعل تقويمي هام للمؤسسات، وللمساءلة عدة أنواع تنفيذية، قضائية والرأي العام.
- الشفافية والتي ترتكز على حرية تدفق المعلومات، بحيث تكون كل من العمليات والمعلومات والمؤسسات في متناول المعنيين بها، كما تكون هذه المعلومات كافية لفهم ومتابعة العملية في المؤسسات.
- سيادة القانون بمعنى مرجعية هذا الأخير وسيادته على الجميع دون استثناء، وذلك من خلال تطبيق حقوق العدالة والمساواة بين المواطنين، وهذا ما يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها.
- مبدأ المساواة وذلك من خلال إعطاء الحق لكل من النساء والرجال في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم[1].

أما بالنسبة لأبعاد الحكم الراشد فقد تم تحديدها وفق ثلاث أبعاد رئيسة حسب مجال الاستخدام والهدف منه ما هو سياسي، ومنه ما هو اقتصادي أو إداري[2].

---

[1] – فلاح أمينة، المرجع السابق، ص.56.

[2]– يقصد بالبعد السياسي تفعيل الديمقراطية من خلال التداول على السلطة، توفير آليات الرقابة على الحكم، وترسيخ مفهوم دولة المؤسسة، أما البعد الاقتصادي فيقصد به تسيير المؤسسات الاقتصادية بمنظومة تشريعية فعالة وفق طرق عصرية، بالإضافة إلى تدعيم العمل بوسائل تخفض من هامش المخاطر، كما يتم البعد الاداري من خلاله عصرنة وتطبيق رشادة إدارية، تجعل من الهيئات

وفي الأخير، سنتناول فعالية النيباد على الحكم الراشد وتطبيقاته في الجزائر وهذا في المحور الثاني.

المحور الثاني: تأثير مبادرة النيباد على الحكم الراشد في الجزائر بين القانون والواقع.

ترجع مبادرات التنمية الافريقية في تفعيل الحكم الراشد مع الدول الغربية في بداية التسعينات والذي يهمنا في هذا المحور تفعيل الحكم الراشد في الجزائر، حيث خطت السلطات خطوات كبيرة نحو الأحسن في تفعيل الحكم الراشد، ومن بين جهود الدولة في ترسيخ آليات الحكم الراشد ما يلي:

أولا: الحكم الراشد في الجزائر من الناحية النظرية ومزاياه.

سنحاول إلقاء الضوء على الحكم الراشد في الجزائر ومزاياه وذلك من خلال مايلي:

أ- الحكم الراشد من الناحية النظرية والقانونية.

إن مبادئ الحكم الراشد في الجزائر ليست محققة إلى حد بعيد، وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، حيث تعد هذه الأخيرة في الوقت الحاضر أحد أهم المؤشرات الدلالية على مدى تقدم النظام السياسي من تخلفه، ويتمحور هذا المؤشر أساسا في مدى إشتراك المواطن في العملية السياسية وإتخاذ القرار[1].

ومن هنا، ما نلاحظه من ناحية الدستور والقوانين أن المشاركة السياسية مفتوحة للجميع على الأقل لهم الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، أما من ناحية حكم القانون فلا يمكن الجزم أن هذه الآلية مطبقة بحذافرها، وذلك ما نلاحظه بالتلاعبات

الادارية أداة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الحياد، الشفافية والمساواة لطالبي الخدمات، والتمسك بتحقيق المنفعة العامة، بالاضافة إلى تنفيذ السياسات العامة على نحو يكفل العدالة بين الأفراد. هادية يحياوي، المرجع السابق، ص.ص.317،318.

[1] – ابرادشة فريد، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، جوان 2014، ص.128.

الحاصلة في مجال التوظيف، وكذلك التلاعب في مجال الصفقات العمومية وهذا ما نلاحظه في الواقع العملي والذي كشف عن تنامي وانتشار ظاهرة الفساد المالي، والذي أدى إلى تبذير وتبديد ونهب الأموال العمومية، محدثا نزيفا في الخزينة العمومية للدولة، حيث أصبحت الصفقات العمومية تمنح لأشخاص لا تتوفر فيهم الشروط اللازمة، أي أصبحت الصفقات تمنح لذوي النفوس الفاسدة، الذين ابتدعوا طرقا وحيل تستعمل في تجميل الصفقة العمومية لتبدو في نظر المكلفين بالرقابة بأنها صفقة مشروعة ظاهريا، أي مراعية للتنظيم من حيث الشكل، في حين أنها في الواقع تمت عن طريق الاستفادة المسبقة للمتعامل الفائز بها من معلومات تفضيلية أو الاستفادة اللاحقة من شروط تنفيذ مميزة، ورغم ذلك هناك بعض مزايا حكم الراشد حققتها الدولة الجزائرية.

ب- مزايا الحكم الراشد في الجزائر:

حققت الجزائر عدة مزايا إيجابية للوصول إلى مفهوم الحكم الراشد، وذلك من خلال بذل مجهودات لبناء اطار مؤسسي لحوكمة الشركات، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها، ويظهر ذلك جليا من خلال الحركات الاصلاحية التي عرفتها الجزائر منذ الثمانينات إلى يومنا هذا، وفي إطار هذا المسعى قامت الجزائر بسن تشريعات قانونية ووضع حوافز وضمانات قصد تهيئة المناخ الاستثماري.

كما عملت الجزائر مع بداية الألفية الثالثة في اطار الاصلاحات الادارية بالدخول التدريجي في عصر المعلومات، ومن بين القطاعات التي شهدت تطبيق الادارة الالكترونية قطاع البريد والمواصلات، الجماعات المحلية من خلال رقمنة كل ما يتعلق بالسجلات المدنية، كما قامت الجزائر بإصلاح العدالة والتربية والتعليم، وهذا كله لتمكين أفراد المجتمع في تنمية البلاد، كل هذه الانجازات كفيلة بتطبيق مبدأ الحكم الراشد في الجزائر.

ورغم كل هذه الايجابيات، إلا أنه مازلنا أمام غياب مبدأ الشفافية والتسيير العقلاني للموارد والتي ما زالت تشكل نقاطا ترافق مع ظهور مفهوم الحكم الراشد، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال واقع الحكم الراشد في الجزائر.

ثانيا: اشكالية نجاعة النيباد على واقع الحكم الراشد في الجزائر.

بالرغم من الصورة القاتمة التي يعرفها واقع الديمقراطية في القارة، إلا أن القارة استطاعت تحقيق قفزات نوعية في التعامل مع تحديات الديمقراطية، من حيث فتحها لمساحة أوسع للديمقراطية من خلال التعددية الحزبية والذي يهمنا هنا تفعيل النيباد على تحقيق الحكم الراشد في الجزائر وذلك من خلال مايلي:

أ- المشاركة السياسية:

وذلك من خلال اصلاح الدستور وتحسين نسبة المشاركة وصيانة الحقوق العامة، وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية وحرية التعبير، فقد أثبتت التجربة الديمقراطية في الجزائر أنها تنتصر يوما بعد يوم لهذه المبادئ، وكل قانون جديد يصدر يتدارك نقائص سابقه، فعلى سبيل المثال تحسن مؤشر الاستقرار السياسي بعد سنة 2004 وذلك بسبب تحسن الوضع الأمني في البلاد، أما في 2006 إلى 2015 فبعض المحليلين يرون أن المشاركة انخفضت في تلك المرحلة بسبب الامتناع عن التصويت والمقاطعة في الانتخابات التشريعية 2007، تقليص مبدأ التداول للسلطة بالتعديل الدستوري لسنة 2008، التجاوزات الناتجة عن التزوير في الانتخابات، والخلافات والانقسامات داخل الأحزاب الكبرى في الساحة السياسية[1].

كما يرى البعض أن المشاركة في هذه الفترة هي نقطة جيدة، ويعود ذلك إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في تقلد الوظائف والمسؤوليات، بالاضافة إلى سن ترسانة من القوانين التي سعت إلى حماية مجموعة من الحقوق من بينها حقوق المرأة وحقوق الطفل....الخ[2].

---

[1] – أحمد نصير، يونس زين، المرجع السابق، ص.43.

[2] – طكوش صبرينة، فاضل صباح، واقع الحكم الراشد في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 17، العدد01 ، ديسمبر 2018، ص.19.

كما أشار التقرير السنوي الذي تعده مجلة "إيكونيميست" البريطانية لسنة 2020، إلى أن ثمّة تحسن في وضع الجزائر على مؤشر الديمقراطية، مؤكدا أنها انتقلت من خانة "الدول الاستبدادية" إلى خانة "النظام الهجين".

وأضاف التقرير أن الجزائر احتلت المركز 113 من بين 167 بلدا شملها تصنيف الديمقراطية، حيث انتقلت من المرتبة 126 التي احتلتها العام الماضي.

وعربيا حلت الجزائر هذا العام في المركز الرابع، وراء تونس التي حلت الأولى (المركز 53 عالميا) تليها المغرب (96 عالميا) ثم لبنان (المركز 106 عالميا).

ويعتمد التصنيف العالمي لمؤشر الديمقراطية عشر درجات، إذ تصنّف الدول، تبعاً لمعايير المشاركة السياسية والعملية الانتخابية والأداء الحكومي والتعددية السياسية والحريات العامة وسيادة القانون والمساواة، وثمّة أربع خانات يتمّ إدراج الدول فيها.

هذا وينقسم المؤشر إلى أربع خانات: خانة الدول كاملة الديمقراطية، ثم الدول ذات الديمقراطية المعيبة، بعدها الدول التي تحكمها أنظمة "هجينة" تجمع ما بين الديمقراطية والاستبداد، والخانة الرابعة هي خانة الدول ذات الأنظمة المستبدة[1].

ب- الحد من الفساد:

إن للجزائر ميزة من المميزات الأساسية لا نجدها في كثير من الأنظمة سواء في العالم الثالث أو العالم العربي، هذه الميزة تتمثل في مسارعة الجزائر على توقيع عدة اتفاقيات ومعاهدات وبروتوكولات المتعلقة بمكافحة الفساد.

وترجع مساعي السلطات الجزائرية من خلال التحالف مع المجتمع المدني الدولي بالمصادقة على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد لسنة 2004، لتسن بعد ذلك القانون 1

[1] – https://www.elkhabar.com/press/article/162527/ تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/01/20 على الساعة 17:03.

لسنة 2006[1] المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وتتبع ذلك باصلاحات لافتة لقانون الاجراءات الجزائية، والصفقات العمومية[2] ناهيك عن استحداث اطار مؤسساتي واع للمراقبة والتحري عن جرائم الفساد.

ومن المفارقات الغريبة أن هذه المساعي لم تتمخض إلا عن واقع مغاير مؤداه زيادة وتيرة الفساد واتساع رقعته، ففي سنة 2012 احتلت الجزائر 34 نقطة عالميا بمرتبة 105 حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية فيما يخص مكافحة الفساد، أما سنة 2016 فصنفت الجزائر في المرتبة 108 عالميا من أصل 176 دولة، بالاضافة إلى تذيل الجزائر المراتب الأخيرة في مؤشرات الفساد العالمي عام 2018 حيث احتلت المرتبة 112 من 180 دولة.

أما في السنوات الأخيرة فنلاحظ في مجال الصفقات العمومية منح امتيازات غير مبررة في صفقات عمومية 13,36% من الجرائم، أيضا مجموعة من القضايا المعروضة أمام المحاكم لبعض رؤساء البلديات، المتابعون رفقة مسؤولين بالبلدية وأعضاء منتخبين، بتهم عديدة تمثلت في تبديد أموال عمومية واستعمالها على نحو غير شرعي، إساءة استغلال الوظيفة، مخالفة الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال الصفقات العمومية بغرض منح امتيازات غير مبررة للغير، المشاركة في التزوير، كما نسب لبقية المتهمين تهم إبرام عقود وصفقات مع الجماعات المحلية، الاستفادة من سلطة وتأصير أعوانها.

---

[1] – قانون رقم 11–15 مؤرخ في 2 غشت 2011 يعدل ويتمم القانون رقم 06–01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر العدد 44، الصادرة بتاريخ 10 غشت 2011.

[2] - المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام،ج.ر عدد 50.

الخاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه نستنتج أن النيباد حققت في البداية بعض النجاحات، ولكن لم تستطع السير قدما أمام التحديات والمعوقات التي تفرضها عليها القارة الافريقية، أما بالنسبة للدولة الجزائرية فقد خطت خطوات كبيرة نحو الأحسن في تفعيل مبادرة النيباد لتحقيق الحكم الراشد وذلك من خلال ما يلي:

- تبنت الجزائر مبادرة الشراكة لتنمية افريقيا " نيباد" وكانت من بين الدول الخمس المؤسسة لها، حيتث سعت السلطات الجزائرية إلى إرساء مبادئه.
- مكافحة الفساد حيث يعتبر السبب الأول لفشل سياسات التنمية في الدول الافريقية.
- انضمام الجزائر لآلية التقييم من قبل النظراء، والتي تختص بتقييم أداء برامج الدول الافريقية الأعضاء بها وفقا للمبادئ الواردة باعلان " الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي الرشيد"، حيث تعد الجزائر أول دول شمال افريقيا انضماما لهذه الآلية.
- تفعيل مبادرة النيباد لتحقيق الأمن والاستقرار من حيث الأداء والمتابعة خاصة في منطقة الساحل الإفريقي .

أما فيما يخص التوصيات:

- لا يتأسس الحكم الراشد فقط على المعايير والمبادئ السياسية كالديمقراطية وحقوق الانسان والمشاركة، بل هناك مبادئ ومعايير أخرى لا تقل أهمية عن المؤشرات السياسية، كالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لقيام مبادئ وأسس الحكم الراشد.
- يجب أن يسود الحكم الراشد على جميع المستويات الوطنية والمحلية والادارية.
- ضرورة إصلاح منظومة العدالة في إفريقيا، ومكافحة كل مظاهر الفساد لتحقيق الاستقرار المؤسساتي، و العمل على ترقية القوانين المنظمة للاستثمار بما يضمن توفير مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمارات لفائدة القارة الإفريقية .

- ضرورة تكييف القوانين والتشريعات المحلية مع استراتيجية التفتح نحو إفريقيا بما يضمن تنقل الأفراد والبضائع، سيما في منطقة الساحل الإفريقي، و العمل على استحداث منظومة إحصائية إفريقية مشتركة للانتقال من وضعية التكامل إلى الاندماج في العلاقات البينية.
- تكثيف التبادل البيني من خلال تحرير التجارة البينية بين الدول الإفريقية وخاصة في منطقة الساحل.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب.

- **الكتب باللغة العربية:**

محمود أبو العنين، السيد فليفل، التقرير الاستراتيجي الافريقي، مركز البحوث الافريقية، القاهرة، 2001-2002.

- **الكتب باللغة الفرنسية**

- Alamgir, M. (2007). *Corporate Governance: A Risk Perspective,* paper :
presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.
- Document of the new partnerships of africa's developement (NEPAD5), ABUJA, NEGERIA, October, 2001
-Freeland, C. (2007). *Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks*, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

ثانيا:أطروحات الدكتوراه المذكرات.

- ابرادشة فريد، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، جوان 2014.

- فلاح أمينة، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.

ثالثا:المقال.

- أحمد نصير، يونس زين، الحكم الراشد ضمن توجهات المبادرة الجديدة لتنمية القارة الافريقية " النيباد" حالة دولة الجزائر، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 3، العدد 1 ، جانفي 2009.
- طكوش صبرينة، فاضل صباح، واقع الحكم الراشد في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 17، العدد01 ، ديسمبر 2018.
- هادية يحياوي، مبادرات الحوكمة والتنمية في إفريقيا- النيباد نموذجا-، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، الجزائر، العدد الثامن.

رابعا: القوانين.

- قانون رقم 11-15 مؤرخ في 2 غشت 2011 يعدل ويتمم القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر العدد 44، الصادرة بتاريخ 10 غشت 2011.
- المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام،ج.ر عدد 50.

- **مواقع الانترنت:**

- https://www.afrigatenews.net/article/%D9%85 تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/01/18 على الساعة 12:35.
- سالي يوسف، كوثر مبارك، دور ومستقبل النيباد في القارة الافريقية، المركز الديمقراطي العربي للدرسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر، 11 أغسطس 2017. https://democraticac.de/?p=48402#google_vignette تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/01/18 على الساعة 14:30.
- https://www.elkhabar.com/press/article/162527/ تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/01/20 على الساعة 17:03.

إفريقيا بين التحدي المناخي والتنمية المستدامة: قراءة في دور المركز الإفريقي للسياسات المناخية

Africa between the Climate Challenge and Sustainable Development: An overview of the Role of the African Climate Policy Centre

-د.ليتيم نادية

- جامعة باجي مختار –عنابة (الجزائر)

- nadia.litim@univ-annaba.dz

ملخص:

شكل تأسيس المركز الافريقي للسياسات المناخية تحول مفصليا في مساعي الدول الافريقية لتحقيق التنمية المستدامة ، لاسيما من خلال مجموعة البرامج المتميزة وآليات الاستثمار الطموحة التي استحدثها، بغية بناء القدرات البشرية والمؤسساتية، ومحاربة الأمية المناخية، وتطوير الأبحاث، وتعزيز البنية التحتية المقاومة للمناخ. ومع ذلك، تبقى مسألة التمويل أحد أكبر العقبات التي تؤثر على دوره الريادي في مجال دعم التنمية المقاومة للمناخ بالقارة الافريقية.

كلمات مفتاحية: المركز الافريقي؛ التغيرات المناخية، التنمية المستدامة؛ القارة الافريقية؛ السياسات المناخية.

ABSTRACT:

The African Climate Policy Centre has an effective role in capitalizing on climate change challenges and turning them into sustainable development opportunities, through ambitious programs, plans, and investment mechanisms towards building human and institutional capacities, developing climate research, and strengthening climate-resistant infrastructure in Africa. However, financing remains one of the biggest obstacles affecting its role in strengthening climate-resilient development in the African continent.

Keywords: Africa Centre; Climate Change; Sustainable Development; Africa; Climate Policies.

مــقدمـــة:

إن أية سياسات لتحقيق تنمية شاملة بإفريقيا والنهوض باقتصادياتها، سيكون مصيرها الإخفاق والفشل، ما لم تقترن باستراتيجيات طموحة بعيدة النظر ذات أهداف مستقبلية للتكيف مع التغيرات المناخية، التي تعد اليوم اكبر التحديات التي تواجه القارة الإفريقية، وأعظم العقبات التي تؤثر على جدول أعمال التنمية المستدامة بها، خاصة أن إفريقيا تعتبر أكثر القارات تأثرا من غيرها من مخاطر التغيرات المناخية وتداعياتها المستقبلية. ومن هذا المنطلق، أستحدث المركز الإفريقي للسياسات المناخية، الذي استطاع خلال فترة وجيزة أن يلعب دورا حيويا ومؤثرا في دعم البلدان الإفريقية، وبناء قدراتها على التكيف مع التغيرات المناخية، تحقيقا للتنمية المستدامة.

أهــمية المــوضوع:

إن مسألة النهوض بالقارة الافريقية، وتحقيق تنمية مستدامة بها مقاومة للتغيرات المناخية، من القضايا الجوهرية، التي طالمت طغت على أجندة المجتمع الدولي عامة والدول الإفريقية خاصة، لا سيما من خلال استحداث المركز الافريقي للسياسات المناخية، الذي شكل تحولا مفصليا في رؤية القارة الافريقية لقضية تحقيق التنمية المستدامة بها. الأمر الذي يتضح جليا، من خلال اتجاهها لربط مختلف استراتيجاتها المتخذة في مجال التنمية، بكيفية إدارة المخاطر المناخية الحالية وتداعياتها المستقبلية.

إشــكالية الـــدراسة:

تأتي هذه الورقة البحثية لدراسة وتحليل الدور المتميز الذي يمارسه المركز الإفريقي للسياسات المناخية، من خلال التركيز أساسا على المبادرات الرائدة، والبرامج وخطط العمل، والمشاريع التنموية التي أطلقها، الهادفة في المقام الأول للتخفيف من مخاطر التغيرات المناخية، وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة بالقارة الإفريقية.

بتعبير أكثر اختصار، تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية في: **ما هو الدور الذي يضطلع به المركز الإفريقي للسياسات المناخية في تعزيز قدرات الدول الإفريقية على الاستفادة من التحديات المناخية، وتحويلها إلى فرص تنموية للنهوض باقتصادياتها؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية، جملة من التساؤلات الفرعية، يذكر من أهمها:

– ما هو المركز الإفريقي للسياسات المناخية؟ وما هي الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها؟

– إلى أي مدى تحد التغيرات المناخية من عملية التنمية بالقارة الإفريقية؟

– ما هي الآليات التي استحدثها المركز الإفريقي للسياسات المناخية، لتنفيذ رؤيته المستقبلية في بناء إفريقيا قادرة على التصدي للتحديات المناخية؟

منـــهج الـــدراسة:

لقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي باعتباره أكثر المناهج ملائمة، للوقوف على الدور الذي يقوم به المركز الإفريقي للسياسات المناخية في التخفيف من المخاطر الوخيمة للتغيرات المناخية، وتداعياتها على القارة الافريقية، ودراسة مختلف البرامج وخطط العمل والإستراتيجيات التي اعتمدها لتحقيق التنمية المقاومة للمناخ.

تقســيمات الـــدراسة:

للاجابة على اشكالية الدراسة الرئيسية وتسائلاتها الفرعية، تبنت الدراسة خطة ثنائية متكونة من محورين اثنين: تناول الأول منهما دراسة نشأة المركز الإفريقي للسياسات المناخية وتحديد أهدافه، وكذا تبيين مختلف الأسباب والعوامل التي دفعت إلى تأسيسه. أما المحور الثاني، فقد تطرق لتحليل الدور الذي يقوم به المركز الإفريقي للسياسات المناخية، في تحقيق التكيف مع التغيرات المناخية دعما للتنمية المستدامة، وكذا دراسة مختلف التحديات المستقبلية التي من الممكن ان تقوض من فعالية هذا الدور المناط به.

المحور الأول: المركز الإفريقي للسياسات المناخية: النشأة، الأهداف وضروريات تأسيسيه

إن التنمية المستدامة لا تعني ركودا اقتصاديا أو التخلي عن التطور الاقتصادي لصالح البيئة؛ ذلك لأن من أولويات تحقيق هذه التنمية ومن عواملها الرئيسية المحافظة على البيئة، وحمايتها من كافة المخاطر، وعلى رأسها التغيرات المناخية.[1] ومن هذا المنظور، دعت الضرورة إلى تأسيس المركز الإفريقي للسياسات المناخية، لتحقيق جملة من الأهداف الطموحة المتعلقة باغتنام فرصة التغيرات المناخية لتحقيق تنمية شاملة بالقارة الافريقية.

أولا: نشأة المركز الإفريقي للسياسات المناخية وأهدافه

شرعت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في التمهيد لإنشاء المركز الإفريقي للسياسات المناخية ابتداء من عام 2006، إلا أنه لم يبدأ فعليا في تأدية مهامه إلا في عام 2011. وقد حظيت فكرة إنشائه بترحيب كبير، تردد صداه في مختلف المنتديات الدولية الرفيعة المستوى، ابتداء من الدورة الثامنة لقمة الاتحاد الافريقي المنعقدة في جانفي سنة 2007.[2]

ويسعى المركز الإفريقي للسياسات المناخية في الحد من الفقر وتحقيق التنمية، من خلال دعم تدابير التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية بالقارة الإفريقية، وتحسين قدرات بلدانها النامية على المشاركة بفعالية في مفاوضات المناخ المتعددة الأطراف. إذ تتمثل رؤيته في ضمان أن تكون تنمية إفريقيا تنية مستدامة وشاملة، تأخذ بعين الاعتبار مسألة التغيرات المناخية.[3]

---

[1]-B.Osman-Elasha, **Impacts des Changements Climatiques, Adaptation et Liens avec le Développement Durable en Afrique**, Organisation Des Nations Unies Pour L'Alimentation et L'Agriculture, Consulté le : 9 Janvier 2021, Disponible sur: http://www.fao.org/3/i0670f03.htm

[2]-Vera Songwe, **Vers une Afrique Prospère et Résiliente aux Changements Climatiques**, Organisation Des Nations Unies, Consulté le : 10 Janvier 2021, Disponible sur : https://www.un.org/fr/un-chronicle/vers-une-afrique-prosp%C3%A8re-et-r%C3%A9siliente-aux-changements-climatiques

[3] **- Centre Africain pour la Politique en Matière de Climat**, La Commission Economique Pour l'Afrique, Consulté le 10 Janvier 2021, Disponible sur**:** https://www.uneca.org/fr/acpc#:~:text=Le%20Centre%20africain%20pour%20la,entr%C3

واجمالا، يمكن تلخيص أهم الأهداف التي يسعى المركز الإفريقي للسياسات المناخية الى تحقيقها فيما يلي:

– تفعيل مشاركة البلدان الإفريقية في الإدارة العالمية للمناخ؛

– بناء قدرات الدول الإفريقية من أجل ارساء أطر موحدة، لتنسيق الاستثمار في مجال التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها؛

– تحسين قدرات الدول الإفريقية على دمج قضايا المناخ في عملية التنمية بها؛

– تطوير علوم المناخ، وتعزيز توفير مختلف المعلومات المناخية والمعارف المتعلقة بتقييم الهشاشة، وبمخاطر وآثار المناخ على جميع الأصعدة. [1]

بتعبير أكثر اختصار، تتمثل المهمة الأساسية للمركز الإفريقي للسياسات المناخية في تعزيز ودعم سبل الانتقال، المؤدي الى التنمية القادرة على التصدي للتغيرات المناخية في إفريقيا، من خلال تبني السياسات والخطط وبرامج التكيف، الهادفة إلى ضمان التحول المستدام للاقتصاديات، وحماية النظم الإيكولوجية، وتحقيق رفاه الشعوب الإفريقية.[2]

وتخصص الموارد المالية للمركز الإفريقي للسياسات الإفريقية من ميزانية اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وهي إحدى اللجان الخمسة التي أنشأتها الأمم المتحدة، من أجل تعزيز وتطوير أطر التنمية الاقتصادية. ورغم أنه مع بداية تأسيس هذه اللجان، لم يكن الانشغال البيئي من قبيل اهتماماتها، إلا أنها أصبحت مؤخرا تهتم بقضايا البيئة والتغيرات المناخية.[3]

وفي الواقع، تعمل حاليا اللجنة الاقتصادية لإفريقيا على إقامة شراكات وتعبئة الموارد، لزيادة تمويل المركز الإفريقي للسياسات المناخية، كما تدعم كل من وزارة التنمية الدولية البريطانية

%A9%20en%20fonction%20en%202010.&text=Le%20programme%20est%20en%20train,pour%20l'apr%C3%A8s%2D2015

[1] **Sur CAPC,** Commission Economique Des Nations Unies pour l'Afrique, Consulté le 20 janvier 2021, Disponible sur: https://www.uneca.org/archive/fr/pages/sur-capc

[2]- **Centre Africain pour la Politique en Matière de Climat**, Op. Cit.

[3]- Sandrine Maljean-Dubois, **Quel Droit Pour L'Environnement**, Hachette Ed, Espagne, 2008, P.121.

والسفارة السويدية في إثيوبيا المركز، من خلال تنفيذ برامج تساعد الحكومات الإفريقية، والكيانات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمعات، على التكيف مع آثار تغير المناخ، وتحسين التنفيذ المتكامل للمساهمات المحددة وطنيًا، وأهداف التنمية المستدامة، وكذا أجندة عام 2063. [1]

ثانيا: ضروريات تأسيس المركز الإفريقي للسياسات المناخية

تنبع حتمية إنشاء المركز الإفريقي للسيسات المناخية من أهمية العلاقة التي تجمع التنمية المستدامة بالتغيرات المناخية، فالتنمية المستدامة باعتبارها تهدف الى تحقيق فرص عادلة ومتساوية لشعوب العالم كافة، الحاضرة والمستقبلية، في الاستفادة من عائدات النمو الاقتصادي، دون تدمير للبيئة ونظمها الايكولوجية أو استنزاف مواردها،[2] تتأثر تأثرا بالغا بالتغيرات المناخية، ذلك أن هذه الاخيرة من شأنها أن تشكل خطرا جسيما على جدول أعمال التنمية بإفريقيا، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.[3]

ومن المعلوم، أن مساهمة القارة الإفريقية من انبعاثات غازات الدفيئة، المتسبب الرئيسي للتغيرات المناخية الحالية، مساهمة ضئيلة جدا، إذ تولد أدنى معدل من الغازات الكربونية العالمية، والمقدر بأقل من 4 %، وهو ما يعادل 0,8 طن سنويا للمواطن الواحد، مقارنة بالمعدل العالمي السنوي الذي يولده مواطني بقية قارات العالم الأخرى؛ كأوروبا وأسيا، والمقدر بـ5 طن للمواطن الواحد. [4] وهو ما تبينه أكثر الخريطتين التاليتين:

1- Vera Songwe, Op.Cit.

2-Bertrand Coppens, **Le Rôle Du Programme Des Nations Unies Pour Le Développement (PNUD) Dans La Promotion D'un Développement Humain Durable**, A.Pedone Ed, Paris, 1999, P.52.

3- Vera Songwe, Op.Cit..

4- Ibid.

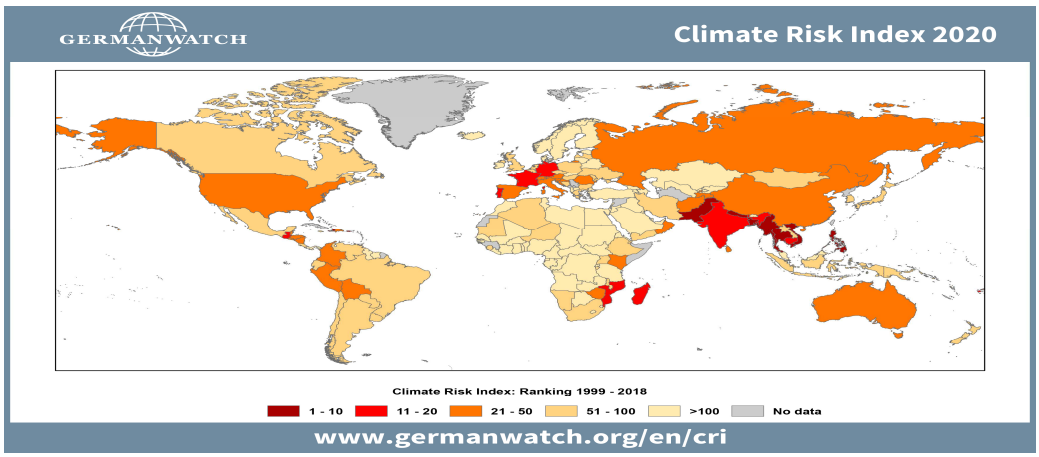

الشكل رقم: [1] توليد غازات الاحتباس الحراري في العالم

***Source**:*
Global Climate Risk Index 2020, consulté le 21 Janvier 2021, Disponible sur: GermanWatch, https://www.germanwatch.org/en/17307

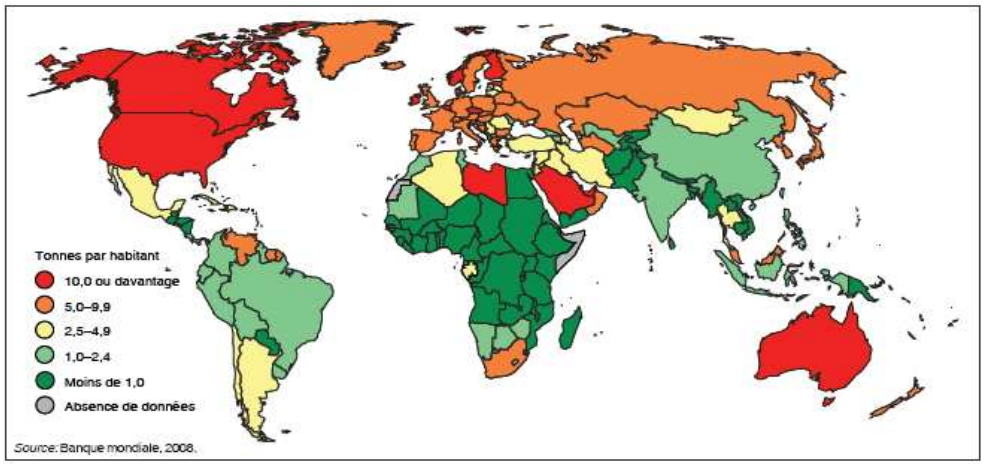

الشكل رقم: [2] معدل توليد غازات الاحتباس الحراري للمواطن الواحد في العالم

Source :
B.Osman-Elasha, Impacts des Changements Climatiques, Adaptation et Liens avec Le Développement Durable en Afrique, Organisation Des Nations Unies Pour L'Alimentation et L'Agriculture, Consulté le : 10 Janvier 2021, Disponible sur : http://www.fao.org/3/i0670f03.htm

ورغم هذه المساهمة المحدودة جدا للقارة الإفريقية في الانبعاث العالمي لغازات الدفيئة، إلا أنها تعد أكثر قارات العالم تضررا من التغيرات المناخية، وما تفرزه هذه الأخيرة من تأثيرات وخيمة على أجندة التنمية بها، وهو ما توضحه أكثر الخريطة التالية:

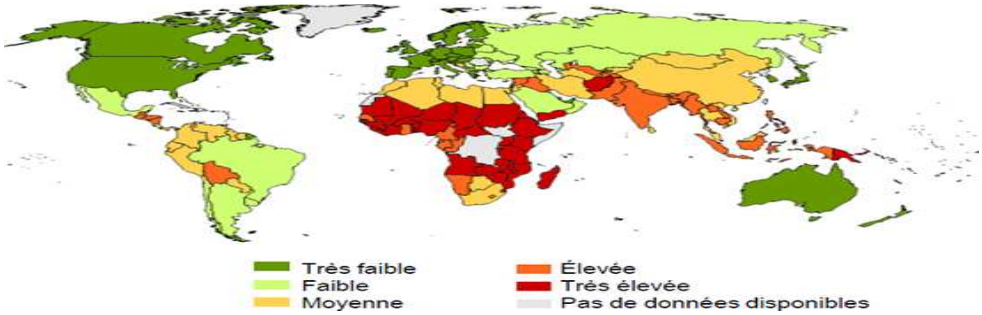

الشكل رقم: [3] مد تأثر القارة الإفريقية بالتغيرات المناخية مقارنة بباقي قارات العالم

Source :
Accélérer Un Développement Résilient au Changement Climatique et à faibles Emissions de Carbone: Business Plan pour Le Climat en Afrique, Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement, 2016, consulté Le 18 Janvier 2021, Disponible sur: https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/Africa/africa-climate-business-plan-french.pdf

وفي هذا الصدد، يؤكد تقرير الهيئة المعنية بتغير المناخ أن القارة الافريقية ستشهد مستقبلا مزيدا من التأثيرات الوخيمة للتغيرات المناخية؛ إذ ستكون عرضة لمزيد من ظواهر الطقس المتطرفة، من تسونامي وفياضانات وأعاصير، التي سيرتفع معدل وقوعها وشدة وتيرتها، الأمر الذي سيؤدي مما لاشك فيه إلى ارتفاع فاتورة الكوارث التي تلحق بالقارة، وتؤثر على مسار التنمية بها في مختلف القطاعات.[1]

وفي الواقع، تؤثر التغيرات المناخية على القطاع البيئي بإفريقيا تأثيرا بالغا، مما يؤدي إلى زيادة فقدان الأنواع الحيوانية والنباتية، وتدمير الموائل الطبيعية، والإخلال بالنظم

[1]- B.Osman-Elasha, Op. Cit.

الإيكويوجية، وتدهور الأراضي وتدمير الغابات.[1] كما تؤثر أيضا على التنمية بالقطاع الزراعي، الذي يعد المحرك الاقتصادي الأساسي للحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي بإفريقيا، لا سيما وأن النمو الزراعي من شأنه أن يقلل من معدل الفقر ثلاثة أضعاف، مقارنة بالنمو المسجل في قطاعات أخرى. كذلك يوفر القطاع الزراعي بإفريقيا بشكل عام، من 30% إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة الافريقية، ويعمل به ما يصل إلى 65% من القوة العاملة، فهي توفر سبل العيش لملايين من العائلات المنخفضة الدخل.[2]

وللأسف، فإن للتغيرات المناخية وما تفرزه من ظواهر الطقس المتطرفة؛ كالفياضانات والأعاصير التي تشهدها القارة الإفريقية اليوم، أثر بالغ في اتلاف المحاصيل الزراعية، وتدمير الأراضي الزراعية الخصبة؛ إذ من المتوقع أن تؤدي التغيرات المناخية إلى خسارة تتراوح من 40% إلى 80% من الأراضي الزراعية بحلول عامي 2030 و2040. كما من شأن ارتفاع مستوى منسوب مياه البحار بمقدار متر واحد فقط، أن يؤدي إلى خسارة 18000 كيلو متر من الأراضي الزراعية بالقارة الإفريقية،[3] وهو ما قد يساهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وزيادة معدل الفقر وسوء التغدية بإفريقيا؛ إذ تشير الاحصائيات إلى زيادة معدل سوء التغدية بالقارة من 15% إلى 65% بحلول منتصف القرن الحالي. هذا ناهيك عن تأثير تغير المناخ على الثروة السمكية؛ إذ من المتوقع أن تنخفض القدرة على صيد الأسماك بنسبة تصل إلى 50 % بحلول منتصف القرن الحالي، لاسيما قبالة سواحل افريقيا الغربية، التي تحتل الأسماك فيها نسبة 50 % من استهلاك البروتين الحيواني.[4]

---

[1]- Ibid.

[2]-**Accélérer Un développement Résilient Au Changement Climatique et à Faibles Emissions de Carbone: Business Plan pour Le Climat en Afrique**, Banque Internationale Pour La Reconstruction et le Développement, 2016, Consulté le 18 Janvier 2021, Disponible sur: https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/Africa/africa-climate-business-plan-french.pdf

[3]- Accélérer Un développement Résilient Au Changement Climatique et à Faibles Emissions de Carbone: Business Plan pour Le Climat en Afrique, Op. Cit, p. 11.

[4]- Ibid, P. 5.

كما تؤثر التغيرات المناخية على التنمية بالقطاع الصحي، إذ أكد تقرير منظمة الأرصاد الجوية المنشور في 26 أكتوبر 2020، أن ارتفاع درجة حرارة الارض، وتغير كميات هطول الأمطار، خاصة وأن هذه الأخيرة قد انخفضت في سنة 2019 بنسبة 50 % من المعدل المتوسط بالقارة الإفريقية، من شأنه أن يشجع على انتقال الأمراض المعدية في افريقيا؛ إذ يزيد من انتشار أمراض حمى الضنك والملاريا والحمى الصفراء، إذ أكد ذات التقرير أن 93 % من المعدل العالمي لحالات وفيات الملاريا مسجلة بإفريقيا. [1]

كما تزيد التغيرات المناخية من معدل النزوح بإفريقيا؛ فقد أكد التقرير السابق لمنظمة الأرصاد الجوية أن 60 % من حالات النزوح الداخلي بإفريقيا مردها الكوارث الطبيعية من أصل مناخي.[2]

إضافة إلى ما سبق، من شان التغيرات المناخية أن تبطء من النمو الاقتصادي بالدول الإفريقية، خاصة المنخفضة والمتوسطة الدخل؛ إذ من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي للقارة إلى 12,12% بحلول منتصف القرن الحالي، بحسب ذات التقرير، وستكون دول غرب ووسط افريقيا وشرقها أكثر تضررا من دول جنوب افريقيا وشمالها.[3] كما من شأن التغيرات المناخية أن تؤدي بحلول منتصف القرن الحالي، إلى زيادة حادة في معدل الإنفاق العام المتعلق بالاصلاح الدوري لشبكات النقل؛ إذ ستزيد من نفقات اصلاح الطرقات عن الأضرار التي تصيبها جراء هطول الأمطار إلى عشرة أضعاف، كما ستتضاعف سبعة عشر مرة بسبب الفياضانات. [4]

---

[1]- **État du Climat en Afrique 2019**, Organisation Météorologique Mondiale, 26 Octobre 2020, Consulté le: 19 Janvier 2021, Disponible sur: https://library.wmo.int/doc_num.php?explnum_id=10438

[2]- Ibid, P. 21.

[3]- État du Climat en Afrique 2019, Op. Cit, p. 26.

[4]-**Mécanisme D'investissement De Projets Résilients Aux Changements Climatiques-AFRI-RES,** La Commission Economique Pour L'Afrique, Consulté le : 12 Janvier 2021, Disponible sur: https://www.uneca.org/fr/Afri-Res

وهكذا يمكن الملاحظة، مدى الارتباط الوثيق بين التغيرات المناخية وبين التنمية المستدامة، فلا يمكن تحقيق هذه الأخيرة، دون مراعاة مخاطر التغيرات المناخية وتداعياتها المستقبلية، على الزراعة والغذاء والصحة والتعليم والأمن والاقتصاد، وغيرها من المجالات الأخرى. ولذا، فإن كل استراتيجية تنموية فعالة ينبغي أن تأخذ في الحسبان، اجراءات التخفيف وتحقيق التكيف مع التغيرات المناخية، وهو ما يصبو المركز الإفريقي للسياسات المناخية إلى تحقيقه.[1]

المحور الثاني: دور المركز الإفريقي للسياسات المناخية في تحقيق التكيف مع التغيرات المناخية دعما للتنمية وتحدياته المستقبلية

يبذل المركز الإفريقي للسياسات المناخية جهودا حثيثة، في بناء وتطوير قدرات الدول الإفريقية في مجال التخفيف من مخاطر التغيرات المناخية، والتكيف مع تداعياتها الحالية والمستقبلية، للنهوض باقتصادياتها وتحقيق تنمية شاملة بها. وبعد عشر سنوات من تأسيسه، يعود له الفضل في توفير عديد من الخدمات والبرامج وخطط العمل والآليات المتميزة، التي حققت كثيرا من المكاسب للقارة الإفريقية. ومع ذلك، لا تزال هناك عديد من التحديات التي تلوح في الأفق، والتي ينبغي على المركز الإفريقي للسياسات المناخية التصدي لها، حتى يستمر في تأدية دوره الريادي كما ينبغي.

أولا: انجازات المركز الإفريقي للسياسات المناخية في تطوير الاستجابة للتغيرات المناخية تعزيزا للتنمية المستدامة

لقد حقق المركز الإفريقي للسياسات المناخية تقدما هائلا، في مجال تعزيز تدابير تكيف القارة الإفريقية مع التغيرات المناخية، تحقيقا للتنمية المستدامة، ويمكن تلخيص أهم انجازاته في هذه الصدد في النقاط التالية:

---

[1]- B.Osman-Elasha, Op. Cit.

1.دور المركز الافريقي للسياسات المناخية في بناء وتطوير القدرات البشرية:

لقد شكل ضعف الوعي والمعرفة المحدودة لصناع القرار والمجتمعات الإفريقية، بشأن الخيارات والسياسات الواجب اتباعها للتخفيف من آثار تغير المناخ، عقبة أمام احراز التقدم وتحقيق التنمية بإفريقيا. ولسد هذه الفجوة، يبذل المركز الإفريقي للسياسات المناخية على مر السنين، جهودا متميزة لبناء وتطوير قدرات الدول الإفريقية، من خلال تعزيز التعليم والبحث والإبتكار في مجال التغيرات المناخية، بل ويحتل الصدارة اليوم في طليعة المساعي المبذولة في هذه الصدد.[1] وقد أطلق عديد من البرامج وخطط العمل ذات الصلة، الهادفة في المقام الأول إلى:

– توفير معارف موثوقة مبنيةً على أدلة علمية بشأن تغير المناخ؛

– مساعدة الجهات الفاعلة الرئيسية على المشاركة بنشاط أكبر في الإجراءات المتخذة بشأن تغير المناخ، عن طريق تكوين الكوادر وتدريبهم، وتنمية مهاراتهم؛

– تعزيز قدرات الشباب الأفارقة من خلال برامج المنح البحثية للطلاب والأكاديميين؛

– زيادة القدرات البحثية بشأن تغير المناخ بالجامعات الإفريقية ومعاهد الأبحاث، من خلال توفير اعتمادات بحثية، ودعم وتطوير المناهج، وادخال قضية تغير المناخ في المناهج التعليمية؛

– تنظيم دورات تدريب متخصصة حول تغير المناخ للصحفيين والاعلاميين ذوي الاختصاص.[2]

---

[1]- **L'ACPC Va de L'Avant en Catalysant L'Apprentissage du Changement Climatique en Afrique,** Commission Economique Des Nations Unies Pour L'Afrique, Consulté le 13 Janvier 2021, Disponible sur : https://www.uneca.org/archive/fr/stories/l%E2%80%99acpc-va-de-l%E2%80%99avant-en-catalysant-l%E2%80%99apprentissage-du-changement-climatique-en-afrique

[2] -**Développement des Capacités,** Commission Economique Des Nations Unies pour L'Afrique, Consulté le 12 janvier 2021, Disponible sur: https://www.uneca.org/archive/fr/capacitydevelopment/pages/d%C3%A9veloppement-des-capacit%C3%A9s

ومن المتوقع أن يحقق المركز الإفريقي للسيسات المناخية في هذا الصدد النتائج التالية:

– تحسين القدرة على البحث والتحليل وصياغة السياسات على المستويين الوطني والإقليمي، لرصد وتقييم تأثيرات التغيرات المناخية على التنمية الإفريقية؛

– تحسين القدرة البحثية لعدد من الجامعات الإفريقية في مجال تغير المناخ؛

– التوسيع من معارف السياسيين والبرلمانيين وغيرهم من الفواعل الرئيسيين، بخصوص المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية، وتداعياتها على التنمية الإجتماعية والإقتصادية؛

– تحسين استخدام المعلومات والمعارف المناخية لدعم التنمية بإفريقيا.[1]

ويمكن أن يكر من المؤشرات التي تدل على التقدم الذي أحرزه المركز الإفريقي للسياسات المناخية، في مجال بناء القدرات وتطوير المهارات والمعارف ذات الصلة بالتغيرات المناخية دعما للتنمية المستدامية، ما يلي:

– قاد المركز الإفريقي للسياسات المناخية على مدار الثلاث سنوات الماضية، حملة واسعة لنشر التعليم الالكتروني المجاني بشأن التغيرات المناخية وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة، بين الأوساط الفاعلة المختلفة، من صناع سياسات وجماعات مؤثرة في مختلف أنحاء القارة الإفريقية. وفي هذا الإطار، قام المركز بحملات إعلامية ناجحة، لكل من أعضاء البرلمان الإفريقي في بريتوريا والمشرعين في أوغندا والسيراليون، وإعلاميون في الكاميرون وأوغندا، وكذا إعلام وتديرب عدد من المزارعين في داكار، وفئات من الشباب والمجتمع المدني في نيروبي وكينيا.[2]

ويجدر التنويه في الصدد، أن المركز الافريقي للسياسات المناخية كان قد احتفل في الثامن عشر من شهر سبتمبر من عام 2020 المنصرم، بنجاح دوراته التعليمية المجانية المتاحة عبر الانترنت، والتي شارك فيها مائة ألف متعلم، أكثر من 50 % منهم نساء. وبذلك لعب

---

[1] -Ibid.

[2] -L'ACPC Va de L'Avant en Catalysant L'Apprentissage du Changement Climatique en Afrique, Op. Cit.

المركز الإفريقي دورا رياديا يفتخر به، في تعزيز محو الأمية المناخية بدول إفريفيا، لاسيما بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتدريب والتعليم، من أجل تنفيذ المبادرة الأممية المتميزة للتعليم المتعلق بالتغيرات المناخية. [1]

– أطلق المركز الإفريقي للسياسات المناخية عديدا من البرامج وخطط العمل، ذات الصلة ببناء القدرات وتعزير مهارات التعلم في المجال المناخي، يذكر من بينها برنامج الأمن البشري والاندماج الاجتماعي لعام 2015، الذي يسعى أساسا لزيادة استيعاب وفهم الشعب الإفريقية للتغيرات المناخية، وتداعياتها الخطيرة على عملية التنمية الإجتماعية والإقتصادية.[2]

– قام المركز الإفريقي للسياسات المناخية بتقديم منح أطروحات، لعدد من طلاب الدول الإفريقية (عشرون طالبا على الأقل)، تمكنهم من استكمال بحوثهم حول تغير المناخ. كما قام بتوظيف عشرة باحثين متحصلين على شهادات في الدراسات العليا وما بعد الدكتوراه. ويجدر التنويه في هذا الصدد، أن المركز يوظف حاليا خمسة أساتذة باحثين، وكذا باحثين رئيسيين اثنين. كما يقيم المركز حاليا شراكات تعاون مع خمس جامعات إفريقية على الأقل، وخمس معاهد جديدة متخصصة في الأبحاث المتعلقة بعلوم المناخ المتطورة، وذلك من أجل تنفيذ أبحاث مناخية مشتركة، مع العلم، أنه يدعم حاليا خمسة أبحاث علمية مشتركة.[3]

---

[1] -Ibid.

[2] -**Gouvernance du Climat et Politique en Matière de Climat en Afrique**, Commission Economique Des Nations Unies pour l'Afrique, Consulté le : 13 Janvier 2021, Disponible sur : https://www.uneca.org/archive/fr/climategovernanceandclimatepolicyinafrica/pages/gouvernance-du-climat-et-politique-en-mati%C3%A8re-de

[3]-Développement des Capacités, Op. Cit.

2. دور المركز الإفريقي للسياسات المناخية في تعزيز المشاركة الفعالة لإفريقيا في مفاوضات المناخ:

لقد حسن المركز الإفريقي للسياسات المناخية بصورة لافتة، من مساهمة الدول الإفريقية في المفاوضات الدولية المتعددة الاطراف المتعلقة بالمناخ، وذلك بالأخص من خلال دعم كل من لجنة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المعنية بتغير المناخ، والمؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة، وكذا من خلال تقديمه الدعم الفني وبناء القدرات لمساعدة الفريق الحكومي للمتفاوضين بشأن المناخ، مراعاة للمصالح الإفريقية، ودفاعا عنها بشكل أفضل، وذلك ابتداء من أولى المفاوضات الدولية، التي أسفرت عن إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ لعام 1992.[1]

ويمكن أن يذكر من أمثلة الجهود التي يبذلها المركز الإفريقي للسياسات المناخية في هذا المجال، قيامه بالاشتراك مع الفريق الحكومي للمتفاوضين، بنشر تقرير تاريخيا عن الخسائر والأضرار التي تلحق بإفريقيا بسبب التغيرات المناخية، والذي كان له وقع الأثر على القرار الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، خلال دورته التاسعة عشر، المتعلق بإستحداث آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ. [2]

كما ساهم المركز الإفريقي للسياسات المناخية في عقد الاتحاد الإفريقي لقمة "مالبو" "Malbo" في سنة 2014، حول البرنامج المفصل لتنمية الزراعة الإفريقية، الذي إلتزم بموجبه رؤساء الدول الإفريقية بالتسريع من وتيرة النمو الزراعي، وتعزيز سبل العيش واستخدام أنظمة الزراعة الذكية مناخيا بحلول عام 2025.[3]

1- Vera Songwe, Op. Cit.
2- Ibid.
3- Accélérer Un développement Résilient Au Changement Climatique et à Faibles Emissions de Carbone: Business Plan pour Le Climat en Afrique, Op. Cit.

بالاضافة إلى ما سبق، يعود الفضل للمركز الإفريقي للسياسات المناخية في الدعوة إلى عقد مؤتمر المناخ الإفريقي، في أروشا بتنزانيا سنة 2013، الذي ضم أكثر من ثلاثة مائة مشارك، بما فيهم كبار علماء المناخ وصناع القرار ومختلف المؤسسات والهيئات المناخية، من أجل مناقشة حالة علوم المناخ بإفريقيا، والوقوف على الفجوات التي تعتري المعرفة المناخية بها. وقد أوصى المشاركون في هذا المؤتمر، بوضع جدول أعمال للأبحاث المناخية الإفريقية، لدعم الخدمات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة، وتوسيع آفاق الأبحاث المناخية، مع التركيز على أربع مجالات ذات أولوية، وهي:

– إجراء دراسات وأبحاث مشتركة متعددة التخصصات، من أجل تحسين مهارات وموثوقية التنبأ في المجال المناخي؛

– تقليل الفجوات على مستوى المعلومات والبيانات بجميع التخصصات، والوقوف على مواطن الضعف التي تعتريها؛

– تعزيز القدرات ودعم الشبكات العلمية والمؤسساتية لإفريقيا، من أجل إجراء دراسات مناخية رائدة. [1]

ويجدر الإضافة في هذا الصدد، أن المركز الافريقي للسياسات المناخية يحتضن سنويا مؤتمر تغير المناخ والتنمية بإفريقيا، وذلك على مدار الثماني سنوات الماضية، آخرها كان قد عقد في سنة 2019. ويعد هذا المؤتمر منبرا متميزا للحوار، يضم عديد من المهتمين بالشأن المناخي والمؤسسات الإفريقية، بما في ذلك العلماء والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني، بغية مناقشة القضايا المستجدة المتعلقة بالشأن المناخي، وتحقيق التنمية بالقارة الإفريقية.[2] كما يعد أيضا ملتقى سنويا لتبادل المعارف العلمية، وايجاد حلول مبتكرة

[1]- **Recherche sur Le Climat pour Le Développement en Afrique**, La Commission Economique Pour l'Afrique, Consulté le : 10 Janvier 2021, Disponible sur: https://www.uneca.org/fr/cr4d

[2]- Vera Songwe, Op. Cit.

للتحديات الجديدة، والتوصل إلى آراء متوافقة بخصوص احتياجات القارة الإفريقية، قبل إنعقاد المؤتمر السنوي للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ.[1]

3.دور المركز الإفريقي للسياسات المناخية في تعزيز الأبحاث المناخية من أجل التنمية:

انطلاقا من كون تطوير الأبحاث المناخية وتحسين مهارات التنبأ بالمناخ، وتوفير مختلف المعلومات والبيانات الموثوقة، وتطوير أنظمة الرصد والمراقبة أولوية جوهرية في مساعي التكيف مع التغيرات المناخية، ورسم السياسات التنموية، أطلق المركز الإفريقي للسياسات المناخية عديد من المبادرات الرائدة في هذا الصدد،[2] يذكر من أهمها:

أ.مبادرة أبحاث المناخ من أجل تنمية إفريقيا:

تبنى المركز الإفريقي للسياسات المناخية مبادرة "أبحاث المناخ من أجل تنمية إفريقيا" "L'Initiative Recherche sur Le Climat Pour Le Devellopement en Afrique " من أجل تطوير الأبحاث المناخية وتلبية الاحتياجات من المعلومات المناخية، لدعم التخطيط الإنمائي في القارة الإفريقية. وفي الحقيقة، تأتي هذه المبادرة التي أطلقها المركز الإفريقي للسياسات المناخية، بالشراكة مع المؤتمر الوزاري الإفريقي للأرصاد الجوية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، تتويجا لأعمال مؤتمر المناخ الإفريقي الذي عقد في أروشا بتنزانيا عام 2013،[3] السابق الحديث عنه.

ويقوم اليوم برنامج "أبحاث المناخ من أجل تنمية إفريقيا" بدور بارز في تطوير الأبحاث المناخية، المتعلقة بتحقيق التنمية بالقارة الإفريقية، وتقديم التمويل المالي اللازم لذلك، فقد قام

---

[1]- Ibid.

[2]- **La Recherche sur Le Climat Devrait Eclairer Les Politiques de Développement en Afrique**, La Commission Economique pour L'Afrique, Publié le : 16 Février 2018, consulté le : 14 Janvier 2021, Disponible sur : https://www.uneca.org/fr/storys/la-recherche-sur-le-climat-devrait-%C3%A9clairer-les-politiques-de-d%C3%A9veloppement-en-afrique

[3]-Recherche sur Le Climat pour Le Développement en Afrique, Op. Cit.

على سبيل المثال في سنة 2019، بإعلانه عن تمويل الدفعة الأولى المتكونة من واحد وعشرين عالما شابا، من مختلف الدول الإفريقية (البنين، تنزانيا، الكاميرون، كوتيفوار، اثيوبيا، غانا، مدغشقر، ناميبيان أوغندا، السينغال، زمبابوي...الخ.)، حيث تم منح كل واحد منهم ما يصل إلى مائة ألف جنيه استرليني، لإجراء الأبحاث المناخية اللازمة، بما يتماشى واحتياجات كل دولة، بغية تطوير سياسات صناع القرار في المجال المناخي دعما للتنمية المستدامة.[1]

اضافة إلى ما سبق، تبنى المركز الإفريقي للسياسات المناخية، في اطار برنامج "أبحاث المناخ من أجل تنمية إفريقيا" خطة استراتيجية خماسية، تغطي الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2022، والتي تركز على ثلاث مجالات ذات أولوية لأبحاث المناخ؛ وهي: العلوم، الممارسات، والسياسات والإستراتيجيات من أجل تحسين استخدام أبحاث المناخ، دعما للتنمية المستدامة بدول إفريقيا.[2]

ب.برنامج خدمات معلومات الطقس والمناخ لإفريقيا:

إنطلاقا من كون المعلومات الموثوقة بشأن الطقس والمناخ المقدمة في الوقت المناسب، تساعد على تحسين التنبؤات الموسمية التي يمكن أن تساعد فئات عديدة، لا سيما المزارعين والمخططين وموردي الطاقة والمياه، على زيادة الانتاجية والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحسين مرونة البنية التحتية، قام المركز الإفريقي للسياسات المناخية في سنة 2015 بتبني برنامج "خدمات معلومات الطقس والمناخ لإفريقيا" Services d'informations météorologiques et climatologiques pour l'Afrique "

---

[1]- **Un Programme de Recherche sur Le Climat de Plusieurs Millions de Dollars Lancé Pour L'Afrique à Travers L'Initiative CR4D,** La Commission Economique pour L'Afrique, Publié le : 3 juin 2019, Consulté le : 16 Janvier 2021, Disponible sur : https://www.uneca.org/fr/storys/un-programme-de-recherche-sur-le-climat-de-plusieurs-millions-de-dollars-lanc%C3%A9-pour-l%E2%80%99afrique

[2]- La Recherche sur Le Climat Devrait Eclairer Les Politiques de Développement en Afrique, Op. Cit.

(WISER)" بتمويل من وزارة التنمية الدولية البريطانية، وذلك لدعم إدارة مخاطر الطقس والمناخ، وتعزيز قدرات الشعوب الإفريقية على الصمود، في وجه الصدمات المتعلقة بالمناخ ومقاومتها.[1]

وبتعبير آخر، تقوم رؤية المركز الإفريقي للسياسات المناخية من خلال إطلاقه لهذا البرنامج، في كون عدم استقرار المناخ يعرقل عملية التنمية بإفريقيا، خاصة لما يخلفه من صدمات على الزراعة والأمن الغذائي والمياه والطاقة والبنية التحتية والصحة العامة وغيرها. ولذا، فإن الخطوة الأولى نحو تحقيق التكيف مع التغيرات المناخية هو نشر الوعي وتطوير التعليم المناخي، وعزيز المعارف والمعلومات المناخية لدى صناع السياسات وفئات المجتمع المختلفة، لا سيما الشباب.[2]

4.دور المركز الإفريقي للسياسات المناخية في الاستثمار في المشاريع المقاومة للمناخ دعما للتنمية:

يقوم اليوم المركز الإفريقي للسياسات المناخية بدور ريادي، في تمويل مختلف الاستثمارات في المشاريع الهادفة الى تعزيز وتطوير قدرات الدول الإفريقية على التكيف مع التغيرات المناخية، والتخفيف من تداعياتها المستقبلية، تحقيقا لتنميتها المستدامة. وقد تبنى في هذا الإطار آليتين رئيسيتين؛ وهما:

أ..برنامج المناخ من أجل تنمية إفريقيا:

لقد كان برنامج "المناخ من أجل تنمية إفريقيا" "Clim Dev-Africa " أولى الآليات التي أطلقها المركز الإفريقي للسياسات المناخية مع بداية عمله في عام 2011، وهو عبارة عن آلية تمويل مدتها عشر سنوات، تهدف في المقام الأول إلى ادماج التغيرات المناخية في السياسات الإفريقية للتنمية ابتداء من سنة 2011. وقد خصصت المرحلة الأولى من هذا

---

[1]- Vera Songwe, Op. Cit.

[2]-Accélérer Un développement Résilient Au Changement Climatique et à Faibles Emissions de Carbone: Business Plan pour Le Climat en Afrique, Op. Cit.

البرنامج، التي انتهت بحلول عام 2016، لتمويل الاستثمارات في البنية التحتية المادية، وبناء القدرات البشرية في مجال توفير وتطوير المعلومات المناخية، وخدمات البحث والتحليل لتطوير السياسات الإفريقية، وإنشاء عمليات فعالة لإدارة المناخ.[1] ويجري حاليا توسيع البرنامج، بما يتماشى مع السياقات المناخية ومقتضيات التنمية بإفريقيا، الواردة في جدول أعمال التنمية الإقليمية والعالمية لما بعد عام 2015. ونظرا للنجاح الذي حققته هذه الآلية في مرحلتها الأولى، طور المركز الإفريقي للسياسات المناخية استراتيجية جديدة لتنفيذ أنشطتها، وتحقيق أهدافها على مدى السنوات الخمس اللاحقة (من سنة 2017 إلى سنة 2022)[2]

ب.آلية الإستثمار في المشاريع المقاومة للمناخ:

تهدف آلية الإستثمار في المشاريع المقاومة للمناخ " Mécanisme d'investissement dans les projets de résilience aux changements climatiques en Afrique (AFRI-RES)" إلى تعزيز قدرة المؤسسات الإفريقية (من حكومات وجماعات اقتصادية إقليمية وغيرها) والقطاع الخاص وكذا مختلف الجهات المانحة، من أجل تخطيط وتصميم وتنفيذ مشاريع الإستثمار في البنية التحتية المقاومة للمناخ، في عديد من القطاعات المختلفة بإفريقيا.[3]

بتعبير أكثر اختصار، تهدف هذه الآلية إلى تسهيل التفاعل بين صناع القرار وبين مختلف الممولين للمشاريع، من أجل تطوير وتعميم ممارسات جديدة، تساعد على إقامة بنية تحتية مقاومة للمناخ في إفريقيا، وبالتالي، فإن مجال عمل هذه الآلية سيشمل قطاعات تنموية مختلفة، ومراحل عديدة من التخطيط وتطوير المشاريع.[4] ويجدر التنويه في هذا الصدد، أن المركز الإفريقي للسياسات المناخية قد استحدث هذه الآلية، بالتعاون المشترك مع كل من

1- Centre Africain pour la Politique en Matière de Climat, Op. Cit.
2- Ibid.
3- Un Programme de Recherche sur Le Climat de Plusieurs Millions de Dollars Lancé Pour L'Afrique à Travers L'Initiative CR4D, Op. Cit.
4- Ibid.

مفوضية الإتحاد الإفريقي والبنك الدولي، وكذا البنك الإفريقي للتنمية، وتعمل حاليا هذه الآلية بتمويل من دول الشمال الأوروبي.[1]

ثانيا: تحديات المركز الإفريقي للسياسات المناخية

من أهم التحديات التي تواجه اليوم المركز الإفريقي للسياسات المناخية مسألة التمويل؛ ذلك أن تكاليف تحقيق التكيف مع التغيرات المناخية تكاليفا باهضة، تستمر في الزيادة والارتفاع سنويا؛ إذ من المتوقع أن ترتفع احتياجات القارة المالية من خمسة مليار إلى عشرة مليار دولار أمريكي، ومن المرجح أن تزيد أيضا لتصل ما بين عشرون إلى خمسون مليار أورو في منتصف القرن الحالي، ويمكن أن تبلغ حتى مائة مليار دولار أمريكي، إذا ما ارتفعت درجة حرارة الأرض إلى 4°م. وللأسف، فإن حجم التمويل المالي المتدفق إلى إفريقيا ضئيل جدا؛ إذ تبلغ المعدلات الحالية لتمويل التكيف في إفريقيا ثلاثة مليارات دولار أمريكي على الأكثر سنويا، وهو تمويل منخفض جدا مقارنة مع احتياجات القارة.[2]

وفي الصدد، طالب المؤتمر الثامن للتغيرات المناخية والتنمية بإفريقيا، المنعقد بأديس أبابا في سنة 2019، الجمعية العامة للأمم المتحدة بزيادة الدعم المالي المخصص للمركز الإفريقي للسياسات المناخية، حتى يتمكن من تحقيق أهدافه المسطرة، والتوسع في تطبيق برامج وخطط عمله.

وبالنظر للتعقيدات المتزايدة التي تفرضها التغيرات المناخية، فإنه يتوجب على المركز الإفريقي للتغيرات المناخية الاستمرار في تقديم المزيد من تحليل السياسات، بغية مساعدة صناع القرار بالدول الإفريقية على تطوير استراتيجيات التكيف مع التغيرات المناخية، التي تعزز في الآن ذاته سبل التنمية بالقارة. كما يتوجب عليه أيضا الاستمرار في توفير مساحة

---

[1]- Un Programme de Recherche sur Le Climat de Plusieurs Millions de Dollars Lancé Pour L'Afrique à Travers L'Initiative CR4D, Op. Cit.

[2]- Accélérer Un développement Résilient Au Changement Climatique et à Faibles Emissions de Carbone: Business Plan pour Le Climat en Afrique, Op. Cit, p . 11.

للحوار والنقاش حول قضايا المناخ والتنمية، ومواصلة بناء قدرات الدول الأعضاء على اكتشاف وتحليل أفضل الممارسات، وتنفيذ المزيد من الاستثمارات التي من شأنها ضمان الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، في بناء اقتصاديات مرنة وشاملة.[1] ولذا، سيركز المركز مستقبلا من خلال استراتيجياته الجديدة، على العمل لتوفير منصة لتوليد الأفكار واتخاذ أفضل الاجراءات، لتعزيز الانتقال إلى إفريقيا القادرة على الصمود أمام التغير المناخي ولتحقيق النمو والازدهار، من خلال وضع السياسات والخطط والبرامج المناسبة.[2] ولذا، سيركز مستقبلا المركز الإفريقي للسياسات المناخية على ما يلي:

– مواصلة إجراء الأبحاث والتحليلات لدعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية في إفريقيا؛

– تقديم خدمات استشارية ومساعدة فنية لتنفيذ اتفاق باريس لتغير المناخ بالدول الإفريقية؛

– تقوية وتطوير القدرات البشرية والمؤسساتية للدول الأعضاء، بغية صياغة خطط وسياسات وممارسات تنموية، قادرة على الصمود أمام تغير المناخ؛

– خلق مساحات للنقاش وتعزيز المشاركة في الحوار، من أجل تطوير التحالفات والشراكات الإستراتيجية، واتخاذ تدابير فعالة للتكيف مع تغير المناخ وتحفيز التنمية، والوصول إلى تشكيل مواقف إفريقية مشتركة؛

– إنتاج مواد معرفية متعددة اللغات وإدارتها وتكييفها، من أجل اتاحة حلول مناخية فعالة للفواعل الرئيسية؛

– ضمان ربحية إدارة البرامج وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها، واستخلاص العبر منها. [3]

ولعل من العوامل الايجابية التي تدعو اليوم إلى التفائل، أن القادة الأفارقة يتحدثون بصوت واحد لتحويل التحديات إلى فرص، خاصة وأن القارة تتمتع بمكانة فريدة في بناء المرونة، بمالها من مصادر وفيرة للطاقة المتجددة.[1]

1- Vera Songwe, Op. Cit.
2- Ibid.
3- Ibid.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، ينبغي القول أن مسألة التكيف مع التغيرات المناخية مسألة عدالة وانصاف، فالدول الكبرى هي المسؤول الأول عن الانبعاثات الكربونية لغازات الدفيئة، المتسبب الرئيسي للتغيرات المناخية، وتولد المعدل الأعلى من هذه الانبعاثات، في حين تبقى القارة الإفريقية التي تنتج أدنى معدلات الانبعاثات الكربونية، غير قادرة على تحقيق التكيف مع التغيرات المناخية، وبالتالي تحقيق التنمية بها. ومن هذا المنطلق، سعى المركز الإفريقي للسياسات المناخية إلى تعزيز مرونة القارة الإفريقية، وتحقيق تنمية شاملة بهـــا، مقاومة للتغيرات المناخية وتداعياتها المستقبلية.

ولقد توصلت هذه الورقة البحثية إلى جملة من النتائج والتوصيات المختلفة، التي يمكن اجمالها فيما يلي:

أ.نتـــائج الـــدراسة: يمكن أن يذكر من أهمها ما يلي:

– يعتبر المركز الإفريقي للسياسات المناخية أن تحقيق التنمية المستدامة بإفريقيا، يرتبط ارتباطا جوهريا ووثيقا بتحقيق التكيف مع التغيرات المناخية، خاصة لما لهذه الأخيرة من تداعيات وخيمة على التنمية بمختلف القطاعات؛ ويعتقد أنه بإمكان القارة الإفريقية أن تستفيد من هذه التغيرات المناخية، وتحولها إلى فرص لتحقيق التنمية الشاملة بها؛

– يلعب المركز الإفريقي للسياسات المناخية دورا رياديا في محو الأمية المناخية، وبناء القدرات البشرية، وتطوير الأبحاث المناخية، وتعزيز الاستثمار في المشاريع المقاومة لتغيرات المناخ، وذلك من خلال عديد من البرامج والاستراتيجيات المختلفة، وخطط العمل المتميزة التي اعتمدها منذ إنشائه؛

---

[1]-Accélérer Un développement Résilient Au Changement Climatique et à Faibles Emissions de Carbone: Business Plan pour Le Climat en Afrique, Op. Cit, p. 11.

– يسعى المركز الإفريقي للسياسات المناخية باستمرار، لتعزيز المشاركة الفعالة للدول الإفريقية في المؤتمرات والمحافل الدولية، وكذا في منصات المفاوضات الدولية متعددة الأطراف ذات الصلة بالتغيرات المناخية، لتحقيق مزيد من المكاسب لصالح القارة الافريقية؛

– تقوم استراتيجية المركز الإفريقي للسياسات الإفريقية على إقامة شراكات مع مختلف الفواعل المهمين، من مؤسسات وهيئات دولية عالمية أو إقليمية، للحصول على مزيد من الدعم، وزيادة مصادر التمويل المختلفة، لتنفيذ سياساته في مجال التكيف والتخفيف من الآثار المناخية، دعما للتنمية المستدامة.

ب.توصـيات الـدراسة: لقد خلصت هذه الورقة البحثية إلى عدد من التوصيات الهامة، يذكر من بينها:

– رغم النجاح المذهل الذي يستمر المركز الإفريقي للسياسات المناخية في تحقيقه يوما بعد يوم، تبقى عديد من العوائق والصعوبات التي تحول دون استكماله لأهدافة المسطرة، وعلى رأسها مسألة التمويل، خاصة وأن التنمية القادرة على مقاومة التغيرات المناخية تستلزم تكاليف مالية باهضة، تتجاوز بكثير التكاليف المعتادة. ومن هنا، يتوجب على المركز الإفريقي السعي إلى اقامة مزيد من الشراكات مع المؤسسات والفواعل الرئيسيين، لتوفير المزيد من مصادر التمويل؛

– يحتاج المركز الإفريقي للسياسات المناخية لمساعدة الدول الإفريقية على التكيف مع التغيرات المناخية دعما لتنميتها المستدامة، إلى التكثيف من جهوده لاسيما فيما يتعلق بالاستثمار في المزيد من المشاريع، لإدارة المخاطر المناخية المتوسطة والطويلة الأجل، والاستخدام الرشيد للموارد المالية، لتسريع وتيرة التنمية المقاومة للمناخ.

قائمة المراجع:

a.Ouvrages:

-Bertrand Coppens, Le Rôle Du Programme Des Nations Unies Pour Le Développement (PNUD) Dans La Promotion D'un Développement Humain Durable, A.Pedone Ed, Paris, 1999.

-Sandrine Maljean-Dubois, Quel Droit Pour L'Environnement, Hachette Ed, Espagne, 2008.

b. Sitographies:

-Accélérer Un Développement Résilient au Changement Climatique et à faibles Emissions de Carbone: Business Plan pour Le Climat en Afrique, Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement, 2016, Consulté le 18 Janvier 2021, Disponible sur: https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/Africa/africa-climate-business-plan-french.pdf

-B.Osman-Elasha, Impacts des Changements Climatiques, Adaptation et Liens avec le Développement Durable en Afrique, Organisation Des Nations Unies Pour L'Alimentation et L'Agriculture, Consulté le : 9 Janvier 2021, Disponible sur: http://www.fao.org/3/i0670f03.htm

-Centre Africain pour la Politique en Matière de Climat, La Commission Economique Pour l'Afrique, Consulté le 10 Janvier 2021, Disponible sur: https://www.uneca.org/fr/acpc#:~:text=Le%20Centre%20africain%20pour%20la,entr%C3%A9%20en%20fonction%20en%202010.&text=Le%20programme%20est%20en%20train,pour%20l'apr%C3%A8s%2D2015

-Développement des Capacités, Commission Economique Des Nations Unies pour L'Afrique, Consulté le 12 janvier 2021, Disponible sur:

https://www.uneca.org/archive/fr/capacitydevelopment/pages/d%C3%A9veloppement-des-capacit%C3%A9s

-État du Climat en Afrique 2019, Organisation Météorologique Mondiale, 26 Octobre 2020, Consulté le: 19 Janvier 2021, Disponible sur: https://library.wmo.int/doc_num.php?explnum_id=10438

-Global Climate Risk Index 2020, consulté le 21 Janvier 2021, Disponible sur: GermanWatch, https://www.germanwatch.org/en/17307

-Gouvernance du Climat et Politique en Matière de Climat en Afrique, Commission Economique Des Nations Unies pour l'Afrique, Consulté le : 13 Janvier 2021, Disponible sur : https://www.uneca.org/archive/fr/climategovernanceandclimatepolicyinafrica/pages/gouvernance-du-climat-et-politique-en-mati%C3%A8re-de

-Sur CAPC, Commission Economique Des Nations Unies pour l'Afrique, Consulté le 20 janvier 2021, Disponible sur: https://www.uneca.org/archive/fr/pages/sur-capc

-L'ACPC Va de L'Avant en Catalysant L'Apprentissage du Changement Climatique en Afrique, Commission Economique Des Nations Unies Pour L'Afrique, Consulté le 13 Janvier 2021, Disponible sur : https://www.uneca.org/archive/fr/stories/l%E2%80%99acpc-va-de-l%E2%80%99avant-en-catalysant-l%E2%80%99apprentissage-du-changement-climatique-en-afrique

-La Recherche sur Le Climat Devrait Eclairer Les Politiques de Développement en Afrique, La Commission Economique pour L'Afrique, Publié le : 16 Février 2018, consulté le : 14 Janvier 2021, Disponible sur : https://www.uneca.org/fr/storys/la-recherche-sur-le-climat-devrait-%C3%A9clairer-les-politiques-de-d%C3%A9veloppement-en-afrique

-Mécanisme D'investissement De Projets Résilients Aux Changements Climatiques-AFRI-RES, La Commission Economique Pour L'Afrique, Consulté le : 12 Janvier 2021, Disponible sur: https://www.uneca.org/fr/Afri-Res

-Un Programme de Recherche sur Le Climat de Plusieurs Millions de Dollars Lancé Pour L'Afrique à Travers L'Initiative CR4D, La Commission Economique pour L'Afrique, Publié le : 3 juin 2019, Consulté le : 16 Janvier 2021, Disponible sur : https://www.uneca.org/fr/storys/un-programme-de-recherche-sur-le-climat-de-plusieurs-millions-de-dollars-lanc%C3%A9-pour-l%E2%80%99afrique

-Recherche sur Le Climat pour Le Développement en Afrique, La Commission Economique Pour l'Afrique, Consulté le : 10 Janvier 2021, Disponible sur: https://www.uneca.org/fr/cr4d

-Vera Songwe, Vers une Afrique Prospère et Résiliente aux Changements Climatiques, Organisation Des Nations Unies, Consulté le : 10 Janvier 2021, Disponible sur : https://www.un.org/fr/un-chronicle/vers-une-afrique-prosp%C3%A8re-et-r%C3%A9siliente-aux-changements-climatiques

الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر
نموذج الحوكمة في مجال الطاقة
The renewable energies in Algeria
A good governance Model in the energie field

- ذهبي عبد الحكيم
- جامعة علي لونيسي البليدة الجزائر2.
- a.dehbi@univ-blida2.dz

ABSTRACT:

.

The renewable energies, offer the possibility of producing energy in clean, inexpensive ways, without relying on resources that may not last. Renewable energies refer to those energies resulting from the exploitation of sunlight, wind and heat present in land, water or biomass. The exploitation of renewable energies have seen a remarkable development in most industrialized countries and some developing countries, such as Algeria, by virtue of its size and diversity of climate, and a sunny desert all year round.

Key words: energy, renewable energy, and renewable energy Algerian potential

ملخص:

تمنح الطاقات المتجددة إمكانية إنتاج الطاقة بطرق نظيفة، غير مكلفة، دون اعتمادها على موارد قد لا تدوم. ونقصد بالطاقات المتجددة تلك الطاقات الناتجة عن استغلال أشعة الشمس والرياح والحرارة المتواجدة في الأرض أو الماء أو الكتلة الحيوية، على عكس الوقود الأحفوري، فموارد الطاقات المتجددة غير محدودة.

يشهد استغلال الطاقات المتجددة تطورا ملحوظا في أغلب البلدان الصناعية وبعض الدول النامية، كالجزائر مثلا بحكم شساعة مساحتها وتنوع مناخها، بحيث تتميز بمنطقتين جغرافيتين مختلفتين، شمال ساحلي يطل على البحر الأبيض المتوسط، وجنوب صحراوي مشمس على مدار السنة، كلها عوامل تمكنها من أخذ الريادة في هذا الميدان.

كلمات مفتاحية: الطاقة، الطاقة المتجددة، والإمكانات الجزائرية للطاقة المتجددة

مقدمـــة:

يعتبر إنتاج الطاقة من أكبر تحديات المستقبل، ويرجع هذا للطلب المتزايد عليها في العالم. فحسب الوكالة الطاقة الدولية، الوضع في قطاع النفط مقلق جدا، حيث أن نتائج الدراسة التي قامت بها هذه المنظمة تشير إلى أن معظم حقول النفط في العالم قد بلغ ذروة الإنتاج فيها، ولا شك أن احتياطياتها لن تدوم أكثر من عقد من الزمن، ولذلك، فإن وكالة الطاقة الدولية توصي بإيجاد مصادر بديلة للطاقة.

إن إنتاج الطاقة بالطرق التقليدية، والتي تعتمد أساسا على الغاز الأحفوري، كالبترول، الفحم والغاز يسمح بتخفيض تكلفة الإنتاج، ولكن في المقابل يؤدي إلى انبعاث كميات هائلة من الغازات المسببة للتلوث، حيث تؤكد الإحصائيات بأن الاعتماد في إنتاج الطاقة على المحروقات سابقة الذكر هي المسؤولة عن 40٪ من انبعاثات CO2 في العالم[1].

إن إنتاج الطاقة باستعمال التكنولوجيا النووية بسلبياتها وإجابياتها ، تعاني من سوء الصورة الإعلامية بالرغم من أن مخاطرها نادرة جدا، لكن نتائج أي حادث ستكون وخيمة وكارثية، بالإضافة إلى أن معالجة النفايات الناتجة عن هذه التكنولوجيا مكلفة جدا، ناهيك عن أن الإشعاعات النووية ستبقى عالية جدا لسنوات عديدة، كما أن تكاليف هذه التكنولوجيا ومستواها العالي ليس في متناول الدول النامية أو الفقيرة.

في المقابل فإن الطاقات المتجددة تمنح إمكانية إنتاج الطاقة بطرق نظيفة، غير مكلفة، دون اعتمادها على موارد قد لا تدوم ونقصد بالطاقات المتجددة تلك الطاقات الناتجة عن استغلال أشعة الشمس والرياح والحرارة المتواجدة في الأرض أو الماء أو الكتلة الحيوية، على عكس الوقود الأحفوري، فموارد الطاقات المتجددة غير محدودة.

---

[1] دين مختارية و زرواط فاطمة الزهراء **الاستثمار في الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر دراسة مشروع المحطة النموذجية بالطاقة الشمسية بحقل "بئر ربع شمال" –ورقلة–** مجلّة البديل الاقتصادي، العدد5، 2018،جامعة الجلفة، الجزائر، 2018.

يشهد استغلال الطاقات المتجددة تطورا ملحوظا في أغلب البلدان الصناعية وبعض الدول النامية، كالجزائر مثلا بحكم شساعة مساحتها وتنوع مناخها، بحيث تتميز بمنطقتين جغرافيتين مختلفتين، شمال ساحلي يطل على البحر الأبيض المتوسط، وجنوب صحراوي مشمس على مدار السنة، كلها عوامل تمكنها من أخذ الريادة في هذا الميدان.

الطاقات المتجددة التطور والمفهوم:

تعتبر الكتلة الحيوية من أقدم أشكال الطاقات المتجددة التي تم استغلالها من طرف الإنسان، حيث كانت تستخدم من أجل إشعال النار، بعد ذلك تم اكتشاف طاقة الرياح، حيث كانت تستغل في الإبحار بالسفن الشراعية، إن استغلال هذا النوع من الطاقة يعود إلى العصور القديمة، حيث أن أول ظهور للمطاحن الهوائية وكذا المائية كان عند الفرس.[1]

وتبقى مصادر الطاقة سالفة الذكر مستغلة إلى يومنا هذا ولكن بشكل متطور جدا وباستعمال تكنولوجيا أكثر حداثة، لكن باكتشاف مصادر الطاقة التقليدية كالفحم، البترول والغاز أصبحت تلك الطاقات لا تمثل إلا جزءا بسيطا من إنتاج الطاقة في العالم.

مفهوم الطاقات المتجددة:

إن الطاقات المتجددة هي طاقات لا تستنفذ، مستمدة من أشعة الشمس، الرياح، حرارة الأرض، الشلالات المائية، المد والجزر والكتل الحيوية، ولا يشكل استغلال هاته الطاقات أي خطر على البيئة ولا تترتب عنه أي انبعاثات لغازات سامة، ولهذا السبب تعتبر طاقات المستقبل، لكن ورغم وفرة هاته الطاقات تبقى مستغلة بنسبة قليلة، حيث أنها لا تغطي إلا 20٪ من استهلاك الكهرباء في العالم وهناك 5 أنواع للطاقات المتجددة[2]:

1.1 الطاقة الشمسية (الألواح الضوئية):

يتم إنتاج هذا النوع من الطاقة عن طريق استعمال ألواح كهروضوئية، حيث تسترجع وتحول تلك الطاقة إلى طاقة كهربائية وهذا مباشرة من ضوء الشمس، ومن مزايا

---

[1] تكواشت خالد، **واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2012/2011،ص 13.

[2] احمد محمد مندورا ، احمد رمضان نعمة الله ، **اقتصاديات الموارد البيئية** ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية .2005 ، ص ص.190-200

هاته الطاقة كلفتها المنخفضة، وتلبيتها لاحتياجات المناطق المعزولة والبعيدة، حيث تجنبنا المد المكلف للشبكة الكهربائية.

2.1 الطاقة الشمسية الحرارية :

ويتم إنتاج هذا النوع من الطاقة عن طريق تحويل أشعة الشمس إلى طاقة حرارية، هذا التحويل يمكن استخدامه مباشرة لتوفير الحرارة في المباني أو استعماله بطريقة غير مباشرة في إنتاج بخار لتحريك التوربينات والمولدات، وبالتالي الحصول على الطاقة الكهربائية.

إن استخدام هذا النوع من الطاقة المسمى "الطاقة الشمسية المركزة"، يمكنه من تلبية الطلب على الكهرباء ليلا ونهارا وهذا باستخدام وسائل للتخزين الحراري.

2. طاقة الرياح: هي الطاقة المنتجة بواسطة الرياح، ويتم إنتاجها عن طريق استغلال توربينات الرياح، إن دوران المراوح بفضل الرياح تسمح بإنتاج الطاقة الميكانيكية أو الكهربائية، وهذا عن طريق مولد يحول الطاقة الميكانيكية إلى طاقة كهربائية، وكمية الطاقة التي تنتجها توربينات الرياح يعتمد في المقام الأول على سرعة الرياح وكثافة الهواء.[1]

3. الطاقة الكهرومائية: الطاقة المائية هي الطاقة الكهربائية المتجددة التي تولدها عملية تحويل الطاقة الهيدروليكية لمختلف التدفقات المائية كالشلالات، المد والجزر ...إلخ، يتم تحويل الطاقة الحركية للتيار المائي إلى طاقة ميكانيكية بواسطة توربينات هيدروليكية، ومن ثمة إلى طاقة كهربائية عن طريق مولد[2].

4. الطاقة الحرارية الأرضية: تشير الطاقة الحرارية الأرضية إلى تلك الطاقة المستمدة من الحرارة الموجودة في قشرة الأرض وفي الطبقات العليا من الأرض.وعادة ما يكون هناك نوعان من الطاقة الحرارية الأرضية:

الطاقة الحرارية الأرضية السطحية والطاقة الحرارية الأرضية العميقة، وتتضمن الطاقة الحرارية الأرضية السطحية استرداد الحرارة خلال فصل الشتاء، وكذا استرداد البرودة من

---

[1] الخياط محمد مصطفى محمد ،**الطاقة :مصادرها ،أنواعها ،استخداماتها** ،منشورات وزارة الكهرباء و الطاقة ،القاهرة ،2006، ص 68

[2] احمد محمد مندورا ، احمد رمضان نعمة الله ، مرجع سابق، ص ص 190-200

التربة السطحية خلال فصل الصيف، أما الطاقة الحرارية الأرضية العميقة فتتمثل في التقاط الحرارة الواردة في القشرة الأرضية لإنتاج التدفئة عندما تكون درجة الحرارة أقل من 90 درجة مئوية، أو حتى الكهرباء عندما تكون درجة الحرارة بين 90 و 150 درجة.[1]

5. الكتلة الحيوية: وهي الطاقة التي تتشكل مع المواد العضوية النباتية و/أو الحيوانية، وعادة ما يتم استخدامها لتشغيل وسائل النقل أو لتدفئة المنازل.

الطاقات المتجددة في العالم:

إن حصة الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء لا تزال منخفضة عموما، فهي تقدر بـ 20٪ من الكهرباء المنتجة في العالم، وتبقى أكبر حصة تنتج عن طريق المحروقات مثل النفط أو الفحم (62.7٪) والطاقة النووية (17.1٪)، وتعتبر الطاقة الكهرومائية أهم أنواع الطاقات المتجددة المستخدمة لإنتاج الكهرباء حاليا أين تقدر نسبتها بـ 92.5٪ من الكهرباء المولدة من مصادر الطاقات المتجددة، أما النسبة الباقية أي 7.5٪، فهي مقسمة كالتالي: 5.5٪ منتجة باستخدام الكتلة الحيوية، و 1.5٪ من الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الرياح بنسبة 0.5٪، أما تكنولوجيات الطاقة الشمسية فتساهم بنسبة 0.05٪ فقط. وتختلف هاته النسب من بلد إلى آخر، وهذا حسب الطبيعة والخصوصية، فمثلا نجد النرويج (دولة نفطية) تغطي الطاقات المتجددة وخاصة الكهرومائية 99.2٪ من إنتاجه للكهرباء[2].

لقد اتسم إنتاج الطاقة عن طريق الطاقات المتجددة خلال العقدين الماضيين باقتصاره على تزويد المناطق المعزولة (الجبال أو الصحارى) بالكهرباء، أما اليوم فالملاحظ أن الدول تشجع أكثر فأكثر استغلال الطاقات المتجددة لتوليد الكهرباء وهذا حماية للبيئة، وخاصة بعد التوقيع على اتفاقية كيوتو، حيث جاء فيها ضرورة تخفيض انبعاثات غازات سامة بنسبة 5٪ وهذا في حدود 2012. ومن أجل إنتاج أكبر للطاقة مع تخفيض نسب التلوث، لابد على الدول الإعتماد على كل مصادر الطاقات المتجددة، ونجد من بين هذه الدول إسبانيا

---

[1] احمد محمد مندورا ، احمد رمضان نعمة الله ، مرجع سابق، ص ص 190-200

[2] قاسمي محمد الياميـن **الاستراتيجيات الطاقوية البديلة لتجشيد مبادئ التنمية المستدامة دراسة للبدائل الطاقوية المشتدامة في الاقتصاد الجزائري** مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة المجلد 01 / العدد 01 جوان 2016 جامعة فرحات عباس .سطيف الجزائر 2016 ص 27

ضاعفت إنتاجها للطاقة بأربع مرات وهذا باستغلالها لطاقة الرياح، أما البرنامج الفرنسي في هذا الميدان فيسمح بتجنب من 2 إلى 5 مليون طن من انبعاث الغازات السامة والملوثة للبيئة سنويا، وهذا ما يشكل من 12.5٪ إلى 31.2٪ من الالتزامات الفرنسية فيما يخص تخفيض إفرازاتها الغازية، ولكن مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري ليست هي العنصر الوحيد الذي يدعو إلى تطوير الطاقات المتجددة، حيث يعاني ما يقارب 2 مليار شخص في العالم من عدم الحصول أو الاستفادة من الطاقة الكهربائية، ولهذا فإن الرجوع إلى استغلال الطاقات المتجددة قد يكون البديل الوحيد والأقل تكلفة من أجا ربط هذه التجمعات الإنسانية.

القدرات الوطنية في مجال الطاقات المتجددة[1]:

تعتبر الطاقة الشمسية أهم مصدر للطاقة تتوفر عليه الجزائر مقارنة بطاقة الرياح، الكتلة الحيوية، الطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة الكهرومائية.

- **إمكانات الطاقة الشمسية:**

نظرا لموقعها الجغرافي تتربع الجزائر على أحد أكبر الحقول للطاقة الشمسية في العالم، ووفقا لوكالة الفضاء الألمانية فإمكانات الطاقات المتجددة بها هي الأكبر في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث تمثل الصحراء الجزائرية أكثر من 90٪ من المساحة الكلية للأراضي (2381745 km2). وتقدر مدة سطوع الشمس ما يقارب 2000ساعة سنويا على كل التراب الوطني، وتصل 3900ساعة على منطقة الهضاب العليا والجنوب الصحراوي. وتقدر كمية الطاقة التي تلقى يوميا على مساحة 1 متر مربع أفقي بحوالي 5 كيلو واط /ساعة في معظم أنحاء البلاد، هذا ما يقارب من 1700 كيلو واط /ساعة في 1 متر مربع سنويا في الشمال، و2263 كيلو واط /ساعة /في 1 متر مربع سنويا في

[1] - ختي فريد **صناعة الطاقات املتجددة ودورها في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة إلى البرنامج الوطني للطاقات المتجددة –2011–2030**– مجلة االقتصاد والبيئة الملجلد 01 / العدد: 01(2018 ،) جامعة مستغانم الجزائر 2018.ص 41–6

الجنوب.و اجمالي إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر هي 37 مليار متر مكعب، أي ما يعادل 10 حقول كبيرة من الغاز الطبيعي[1].

إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر حسب المنطقة[2]

المنطقة	المناطق الساحلية	الهظاب العليا	الصحراء
المساحة (%)	(%)4	(%)10	(%)86
معدل اطلالة الشمس (ساعة /سنة	2650	3000	3500
معدل الطاقة المتلقاة (كيلو واط/مترمربع /سنة	1700	1900	2650

الإمكانيات الوطنية في مجال طاقة الرياح:

موارد الرياح في الجزائر تختلف بشكل كبير من مكان إلى آخر، ويرجع ذلك أساسا إلى تضاريس ومناخ متنوع جدا، حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين مختلفتين شمال ساحلي يطل على البحر الأبيض المتوسط يبلغ طوله 1200كلم، وسلسلتين جبليتين تتمثل جبال أطلس تل وأطلس الصحراء وتمتد ينهما سهول الهضاب العليا، أما الجنوب الجزائري فيتميز عموما بالمناخ الصحراوي.

ويمتاز الجنوب الجزائري مقارنة بالشمال بقوة وسرعة الرياح، وخاصة في الجهة الغربية منه، حيث تفوق سرعة الرياح في هاته المنطقة 4 م /ث، أما المنطقة الشمالية، فسرعة الرياح أقل بكثير من الجنوب، لكن لابد من ذكر بعض المناطق التي تتميز نوعا ما بسرعة رياحها كبجاية مثلا، وهران، عنابة، تيارت ...

- **القدرات الوطنية في مجال الحرارة الأرضية:**

---

[1]- Abdel Nasser Cherigui , les énergies du futur en Algérie : sécurité, enjeux et perspective :http://maghrebeurope.ceth.fr/Project_Maghreb-Europe.pdf

[2] عمر الشريف ،**استخدام الطاقات المتجددة و دورها في التنمية المحلية المستدامة –دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر**– ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد تنمية ،2006–2007، جامعة الجزائر ص 32

إن الحجر الجيري الجوراسي في الشمال الجزائري الذي يشكل خزانات حرارية أرضية هامة جدا، أدى إلى خلق أكثر من 200 منبع حراري متواجد في المناطق الشمالية الشرقية والغربية للوطن.

تفوق درجة حرارة هذه المصادر في كثير من الأحيان 40 درجة مئوية، و أكبر درجة سجلت بمنطقة حمام مسخوطين بقالمة والتي فاقت 96 درجة مئوية، أما في الجنوب، فإن تشكل الحجر الجيري القاري أصبح بمثابة خزان للطاقة الحرارية الأرضية، ويمتد على مساحة تقدر بآلاف الكيلومترات المربعة، هذا الخزان يعرف بـ " Nappe albienne"، وتفوق درجة حرارتها 57 درجة مئوية.

خصائص بعض المصادر الحرارية بالشمال الجزائري:[1]

المنبع	المنطقة	درجة الحرارة (°c)
حمام المسخوطين	قالمة	98
حمام قرفة	صدراتة	68
حمام بني صالح	قالمة	48
حمام المينا	بوشغوف	40
حمام تاسة	قالمة	40
حمام اولاد علي	قالمة	50
حمام الصالحين	قالمة	55
حمام السيلال	بجاية	46
حمام سيدي يحيا	اقبو	44

[1] Guides des énergies renouvelables éditions 2007, Ministère de l'énergie et des mines, République Algérienne démocratique et populaire www.mem-**alger**ia.org/fr/enr/**Guide**_Enr_fr.pdf

حمام خيرية	سيدي عيش	40
حمام مسران	الجلفة	42
حمام الشارف	الجلفة	42
حمام الصالحين	خنشلة	70
حمام سيدي طراد	بوحجار	63
حمام بوطالب	سطيف	52
حمام البيبان	برج	80
حمامالسخنة	العلمة	50
حمام البينان	العلمة	55
حمام سيدي منصور	عين ولمان	55
حمام اولاد يلس	سطبف	47
حمام بني قشات	فرجيوة	40
حمام اولاد عاثور	فرجيوة	40
حمام كيسانة	عين بسام	40
حمام ريغة	مليانة	67
حمام سيدي الحاج	باتنة	45
حمام القرجيمة	باتنة	46
حمهم بن هارون	قسنطينة	42
حمام بوحلوف	قسنطينة	45
حمام الضلعة	مسيلة	42
حمام الجنية	غيلزان	48
حمام سيدي بوعبدالله	غيلزان	51
حمام الربي	سعيدة	51
حمام سيدس عيسى	سعيدة	44,5
حمام بن شعة	تلمسان	14

حمام بوغرارة	تلمسان	43
حمام سيدس عياد	عين تيموشنت	68
حمام بوحجار	عين تيموشنت	66,5
حمام بوحنيفية	معسكر	66
حمام عين حمامة	معسكر	50
حمام عين ورقة	النعامة	46
حمام سيدي سليمان	تيسمسيلت	42
حمام سرقين	تيارت	40
حمام قرقور	سطيف	44
حمام بن حشاني	قالمة	71,7
حمام زاتوت	بوحجار	47
حمام صافية	بوحجار	41
حمام واد حمامين	عنابة	47

القدرات الوطنية للكتلة الحيوية[1] :

الإمكانات الغابية:

وتنقسم الجزائر إلى قسمين:

1-مناطق سهبية تشغل 25 مليون هكتار، أي ما يقارب 10٪ من المساحة الإجمالية للبلاد.

2-مناطق صحراوية قاحلة تغطي ما يقارب 90٪ من الأراضي، وتغطي الغابات 1.8 مليون هكتار أما التشكيلات الغابية المتضررة جراء حرب التحرير فتقدر بـ 1.9 مليون هكتارو يعتبر الصنوبر البحري والكاليتوس من أهم الأشجار التي تستخدم في إنتاج الطاقة، وتقدر حاليا نسبتها والنباتات 5٪ فقط من الكتلة الغابية الجزائرية.

[1] نصر الدين قارة ،**الطاقة و التنمية المستدامة ،الجزائر** مجلة النفط و التعاون العربي ،عدد 118، سنة 2006، الكويت ص 130

المخلفات الحيوانية: إن النفايات العضوية للثروة الحيوانية المتواجدة في الجزائر يمكن استغلالها لإنتاج الغاز العضوي، حيث يمكن لها أن تلعب دورا هاما في التنمية المستدامة خاصة في المناطق الريفية.

أعداد الثروة الحيوانية في الجزائر 1999 [1]

الماشية	عدد- رأس-
خروف	18 200 000
أبقار	1 650 000
ماعز	2 400 000
حصان	46 000
جمال	154 310
بغال	49 690
أحمرة	220 000
المجموع	**22 720 000,00**

[1] فروحات حدة ،"**الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**" ،مجلة الباحث ،ورقلة ،عدد11/ 2012، ص 149

الطاقة الكهرومائية

تمثل حصة القدرة الكهرومائية 5٪. من إجمالي إنتاج الكهرباء في الجزائر، وهذا ما يعادل 286 ميغاواط، هذه النسبة المنخفضة ترجع أساسا إلى ندرة المصادر وعدم الإستغلال الكامل للمصادر المتواجدة.

المحطات الكهرومائية في الجزائر[1]

المحطة	قدرة المحطة بالميغا واط
درقينة	71,5
اغيل امدة	24
منصورية	100
ايراقن	16
سوق الجمعة	8,085
تيزي مادن	4,458
اغزن اشبل	2,712
غريب	7000
قوريات	6,425
بوحنيفية	5,700
واد فودة	15,600
بني بهدل	3,500
تسالة	4,228
المجموع	**286**

[1] فروحات حدة ،" مرجع سابق ص 150.

البرنامج الوطني للطاقات المتجددة:

وتلتزم الجزائر بدفع وتشجيع استغلال الطاقات المتجددة، من أجل توفير حلول شاملة ومستدامة للتحديات البيئية ومشاكل الحفاظ على موارد الطاقة الأحفوري، والدافع وراء هذا الاختيار الاستراتيجي هي تلك الإمكانات الهائلة من الطاقة الشمسية التي تعتبر محورا رئيسيا للبرنامج المسطر من طرف الحكومة في مجال الطاقة، ومن المتوقع أن يصل بحلول عام 2030 إنتاج الطاقة باستخدام الطاقة الشمسية أكثر من 37٪ من الإنتاج الوطني للكهرباء، وعلى الرغم من ضعف القدرات المتوفرة في مجال طاقة الرياح، فإن هذا البرنامج لا يستبعد استغلالها، حيث يتوقع بلوغ إنتاج الطاقة معتمدا طاقة الرياح نسبة 3٪ من إنتاج الكهرباء في عام 2030.كما تعتزم الجزائر أيضا إنشاء بعض الوحدات التجريبية من أجل اختبار تقنيات مختلفة في مجال استغلال طاقة الكتلة الحيوية. [1]

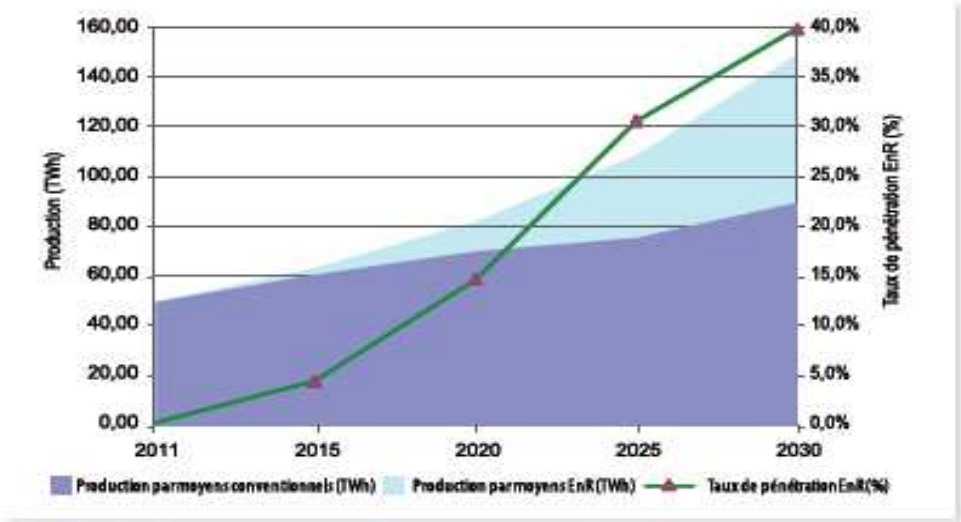

تغلغل مصادر الطاقة المتجددة في الإنتاج الوطني المحلي تيرا واط [2]

---

[1] قاسمي محمد اليامين مرجع سابق ص 27-53

[2] - Newsletter presse n°13, Edition électronique – Avril 2011 : http://www.sonelgaz.dz/?page=article&id=36

يطمح البرنامج الوطني لتنمية الطاقة المتجددة المسطر لفترة 2011- 2030، إلى الوصول إلى سقف الانتاج يقدر بـ 40٪ من الاستهلاك الوطني للكهرباء، وهذا اعتمادا على استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

و لهذا فإن البرناج يعتزم بلوغ إنتاج ما يقارب22 ألف ميغاواط، 12 ألف ميغاواط منها مخصصة لتلبية الطلب الوطني، و10 آلاف موجهة للتصدير.

هذا البرنامج مسطر على ثلاث مراحل:

1- تجسيد مشاريع رائدة من أجل إختبار التكنولوجيات المتاحة (2011-2013).

2- التنفيذ الأولي للبرنامج(2014-2015).

3- وأخيرا، تجسيد المشاريع على نطاق واسع.

ويتضمن هذا البرنامج إنشاء إأكثر من ستين محطة للطاقة الضوئية الشمسية،الشمسية الحرارية، مزارع الرياح، ومحطات هجينة، ومن اجل مرافقة هذا المشروع الضخم تعمل شركة سونلغاز حاليا على تطوير الصناعة الوطنبة فيما يخص المعدات اللازمة للطاقة الشمسية الضوئية.

و سيتم تطوير برنامج الطاقات المتجددة في خمسة فصول[1]:

1- المركبات الصناعية الواجب إنشاؤها.

2- برنامج الفعالية الطاقوية.

3- القدرات الصناعية.

4- البحث والتطوير.

5- الحوافز والتدابير التنظيمية.

برنامج الفعاليات الطاقوية:

يهدف برنامج الفعاليات الطاقوية إلى تحقيق ما يلي:

1- تحسين العزل الحراري للمباني.

2- تطوير سخان للماء الشمسي.

---

[1] قاسمي محمد اليامين. مرجع سابق. ص 27-53

3- استخدام المصابيح ذات الطاقة المنخفضة على نطاق واسع .

4- تعزيز .LPG / CNG

5- تعزيز التوليد المشترك للطاقة.

6- تجسيد مشاريع التبريد بالطاقة الشمسية.

7- تحلية المياه المالحة.

خاتمة

من المرجح أن تكون للطاقات المتجددة مكانة هامة في المستقبل، حيث أنها بدأت تشكل اهتمام دول العالم، خاصة مع بداية زوال المحروقات، فكان من الضروري على هذه الدول إيجاد بديل بأقل تكلفة وأقل ضررا بالبيئة، على عكس الطاقات التقليدية والنووية. لكن رغم هذا الاهتمام الكبير يبقى إنتاج الطاقة من مصادر متجددة بعيد كثيرا عن الطلب الضخم والمتزايد في العالم، هذه الطاقة هي محور رئيسي من اجل ايجاد بديل طاقوي للاقتصاد العالمي بشكل عام و للجزائر التي تتوقع أنه في المدى المتوسط سيتم توفير حصة كبيرة من الإنتاج الوطني من الكهرباء من مصادر الطاقة الشمسية.

التوصيات

أ- ضرورة التزام الجزائر بخيار الطاقات المتجددة من أجل توفير حلول شاملة ومستدامة للتحديات البيئية والحفاظ على موارد الطاقة الأحفورية، والدافع وراء هذا الاختيار الاستراتيجي توفر الجزائر على إمكانات هائلة من الطاقة الشمسية

ب- الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية الضوئية والطاقة الشمسية الحرارية

ت- استغلال طاقة الرياح التي تشكل المحور الثاني للتنمية، والتي يمكن ان تصل حصتها الى حوالي 3٪ من إنتاج الكهرباء في عام 2030[1].

ث- إنشاء بعض الوحدات التجريبية من أجل اختبار تكنولوجيات مختلفة فيما يخص استغلال طاقة الكتلة الحيوية، الطاقة الحرارية الأرضية وتحلية المياه المالحة من قبل مختلف قطاعات الطاقات المتجددة.

[1] قاسمي محمد اليامين. مرجع سابق. ص 27-53

ج- تكوين و تطوير عدد هائل من الباحثين في هذا المجال من أجل تطوير هاته التكنولوجيات والتحكم في إنتاج واستهلاك الطاقة.

قائمة المراجع

الكتب

1.احمد محمد مندورا ، احمد رمضان نعمة الله ، **اقتصاديات الموارد البيئية** ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية .2005

الاطروحات

1.عمر الشريف ،**استخدام الطاقات المتجددة و دورها في التنمية المحلية المستدامة –دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر**– ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد تنمية ،2006–2007، جامعة الجزائر

2. تكواشت خالد، **واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2012/2011.

المجلات

1. الخياط محمد مصطفى محمد ،الطاقة :مصادرها ،أنواعها ،**استخداماتها** ،منشورات وزارة الكهرباء و الطاقة ،القاهرة ،2006.
2. دين مختارية و زرواط فاطمة الزهراء **الاستثمار في الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر دراسة مشروع المحطة النموذجية بالطاقة الشمسية بحقل "بئر ربع شمال" –ورقلة**–مجلّة البديل الاقتصادي، العدد5، 2018،جامعة الجلفة، الجزائر، 2018.
3. ختي فريد **صناعة الطاقات المتجددة ودورها في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة إلى البرنامج الوطني للطاقات المتجددة –2011–2030**– مجلة االقتصاد والبيئة الملجلد 01 / العدد: 01(2018) جامعة مستغانم الجزائر 2018.
4. نصر الدين قارة ،**الطاقة و التنمية المستدامة ،الجزائر** مجلة النفط و التعاون العربي ،عدد 118، سنة 2006، الكويت.2006

5. فروحات حدة ،"**الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**" ،مجلة الباحث ،ورقلة ،عدد11/ 2012.

6. قاسمي محمد اليامين **الاستراتيجيات الطاقوية البديلة لتجشيد مبادئ التنمية المستدامة دراسة للبدائل الطاقوية المشتدامة في الاقتصاد الجزائري** مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة المجلد 01 / العدد 01 جوان 2016 جامعة فرحات عباس .سطيف الجزائر 2016 .

المواقع الالكترونية

1- Abdel Nasser Cherigui , **les énergies du futur en Algérie : sécurité, enjeux et perspective** :http://maghrebeurope.ceth.fr/Project_Maghreb-Europe.pdf

2-Guides des énergies renouvelables éditions 2007, Ministère de l'énergie et des mines, République Algérienne démocratique et populaire www.mem-algeria.org/fr/enr/Guide_Enr_fr.pdf

3-Newsletter presse n°13, Edition électronique – Avril 2011 : - http://www.sonelgaz.dz/?page=article&id=36

خيار الاستراتيجية الصينية للقوة الناعمة في إفريقيا

The Chinese soft power strategy option in Africa

1-محمود شرقي.

- **جامعة البليدة 2 الجزائر.**
- **chergui.mahmoud@gmail.com**

2-إبتسام مالكي.

- **جامعة البليدة 2 الجزائر.**
- **malkiibtissem2017@gmail.com**

ملخص:

تسعى الصين كفاعل دولي رئيسي، إلى تحقيق مكانة مرموقة إقليميا ودوليا، لذلك تتبع خيار استراتيجية القوة الناعمة تجاه إفريقيا، القارّة الغنية بالثروات الباطنية والموارد البشرية، والتي تعتبر مركز أطماع مختلف الدول، إلاّ أن طبيعة استراتيجية القوة الناعمة، تعكس النوايا الصينية السلمية في تنمية القارة وضمان تبادل المنفعة وتحقيق مصالح مُشتركة باعتبارها ذات أهمية جيواستراتيجية كبرى.

سنحاول من خلال هذا المقال الإجابة على الإشكالية التالية: فيما تتمثل أهمية خيار استراتيجية القوة الناعمة التي انتهجتها الصين في إفريقيا؟ وهل تمكنت إلى حد الآن من تحقيق نتائج عملية لهذا الخيار؟

كلمات مفتاحية: القوة الناعمة، التنمية، إفريقيا، الصين.

ABSTRACT:

China seeks to achieve a prominent position regionally and internationally, so it is pursuing the soft power strategy towards Africa, but the nature of this strategy reflects China's peaceful intentions in developing the continent. And ensuring mutual benefit and achieving common interests, as it is of great geostrategic importance.

Through this article, we will try to answer the following problem: What is the importance of the soft power strategy option that China adopted in Africa?

Key words: Soft Power, Development, Africa, China.

مقدمـــــة:

تعتبر الصين ثاني أكبر إقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعت الوصول إلى هذا الترتيب الذي كان يبدو في فترة مضت، قريبا من المستحيل، بفضل التخطيط الجيد والسلس، ممّا جعل القادة الصينيين لا يتهورون في التقدم والظهور على الواجهة الدولية، كي لا يكون تعثرهم وسقوطهم سريعا.

ومن أهم الاستراتيجيات التي اعتمدت عليها الصين في انفتاحها على العالم الخارجي، هي استراتيجية القوة الناعمة، التي وجّهتها لدول العالم الثالث على وجه الخصوص والدول السائرة في طريق النمو، ولم يكن تحركها ضيقاً، وإنما وصلت آفاق هذه الاستراتيجية إلى قارة إفريقيا، حيث كانت بداية الأمر مساعدة الدول التي أنهكها الاستعمار واستنزف خيراتها وثرواتها، وجعلها في دوامة الفقر بتبعية مُطلقة، حيث تستفيد هذه الدول دون أن تهتم لتنمية مستعمراتها السابقة.

تكمن أهمية مقالنا هذا في إبراز دور استراتيجية القوة الناعمة، التي انتهجتها الصين في إفريقيا، مع التركيز على أهم المشاريع التنموية التي ربطت بينها وبين هذه القارة، من أجل تحقيق أكبر قدر من المنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة وقد انطلقنا من الإشكالية التالية: **فيما تتمثل أهمية خيار استراتيجية القوة الناعمة التي انتهجتها الصين في إفريقيا؟ وهل تمكنت إلى حد الآن من تحقيق نتائج عملية لهذا الخيار**؟ وللاجابة عل هذه الإشكالية اعتمدنا على بعض آليات المنهج التاريخي للعودة الى بداية العلاقات الصينية الافريقية ومراحل تنامي القوة الناعمة المعتمدة في القارة، مع الاعتماد أيضا على المنهج التحليلي لمعرفة انعكاسات الاستخدام الصيني لهذه الاستراتيجية على الفواعل الدولية الأخرى.

وقد تم تقسيم الدراسة الى محورين أساسيين:

- أهمية استراتيجية القوة الناعمة الصينية في تنمية القارة الافريقية.

- انعكاس تنامي العلاقات الصينية – الافريقية على مصالح الفواعل الدولية الأخرى.

المحور الأول: أهمية استراتيجية القوة الناعمة الصينية في تنمية القارة الافريقية

لقد برز مفهوم القوة الناعمة بسرعةٍ جعلت العناية به كمصطلح جديد في العلوم السياسية أمراً مُلِحاً، لكن تضارب الآراء والتعاريف حول هذا المصطلح لم تُفقده قيمته الأساسية، وخاصّة بعد تنامي أهمية هذه الاستراتيجية الفعّالة في وقت لم تنفع فيه القوة الصلبة، ولم تُجدِ الأسلحة المتطورة أو التكنولوجيات الحربية نفعاً، وفي هذا المحور سنتطرق الى عنصرين أساسيين، أولا: ضبط مفهوم استراتيجية القوة الناعمة، وثانيا: دور استراتيجية القوة الناعمة في تنمية إفريقيا.

أولا: ضبط مفهوم استراتيجية القوة الناعمة

سنقوم بتعريف القوة أولاً كمصطلح مهم من مصطلحات العلاقات الدولية، ثم نوضح أهم أقسام القوة بمختلف أشكالها بصوة مختصرة، وصولاً إلى تعريف مصطلح القوة الناعمة.

أ- مفهوم القوة وأشكالها:

يعتبر مصطلح "القوة"، رغم بساطته من المفاهيم المُعقّدة والمتداخلة، فهناك من يقول أن "القوة هي الحق" وهناك مقولة لآلفن توفلر أن: "المعرفة هي القوة"، حيث إدراكنا الجيد ومعرفتنا للحقائق هي الأساس لامتلاك الثروة والقوة العسكرية، فالقوة اصطلاحا تعني: القدرة على السيطرة على سلوك الآخرين بما يتلائم مع الأهداف الذاتية للمرء نفسه، وذلك بدفعه الى المصالح المراد تحقيقها، باستعمال العديد من وسائل التأثير بداية بالإقناع ومنح المكافئات وصولاً إلى التهديد باستعمال القوة العسكرية أو حتى استعمالها [1].

[1] علي حسين محمود باكير، **مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، بيروت، 2016، ص 93.

للقوة أشكال عديدة وأنماط تتميز كل واحدة منها عن الأخرى، من حيث الشكل والوسائل المستخدمة ومن حيث التأثير والنتائج المُحققة، لذلك ارتأينا التطرق إلى أشكال القوة لنبين الفرق بينها بصورة وجيزة ومختصرة، مركزين بشكل أكبر على شكل القوة محل الدراسة، كما سيساعدنا التطرق الى هذه الأشكال كلٌّ على حدى، للتعرف أكثر على التدرج في استخدامات القوة.

- القوى الفائقة Hyper power: تمت الإشارة الى هذا النوع من القوى في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي حظيت بها الولايات المتحدة الأمريكية، والامبراطورية البريطانية بعد فترة وجيزة من الحروب النابوليونية.
- القوى العظمى Super power: عرفها فوكس عام 1944 بأنها: قوة كبيرة، وحدد ثلاث دول وصلت إليها: الولايات المتحدة الأمريكية، الإمبراطورية البريطانية، والاتحاد السوفياتي.
- القوى الكبرى Great power: ويعود هذا المصطلح على الدول التي تمتلك تأثيرا سياسيا واقتصاديا وثقافيا على كافة الدول المحيطة ومن بين هذه الدول: فرنسا، الصين، روسيا، والمملكة المتحدة.
- القوى المتوسطة Middle power: وهي تعتبر الفئة الثانية من حيث النفوذ ولا يمكن وصفها بالدول الكبرى مثل: اليابان، الهند، ألمانيا، كوريا الجنوبية، كندا، أستراليا.
- القوى الإقليمية Regional power: وهي الدول التي تمارس تأثيرامعتبرا على المستوى الإقليمي، مثل: إيران، مصر، تركيا، السعودية في منطقة الشرق الأوسط.

- القوى التي تمتلك الطاقة Energy super power: وهي الدول التي لها تأثير كبير على المستوى الدولي لما تمتلكه من الموارد الطاقوية، والمتحكمة في جزء كبير من الامدادات الطاقوية، مثل الدول الممنتجة والمصدرة للبترول: السعودية وروسيا [1].

لكن مصطلح القوة لم يبق جامداً حبيس هذه المفاهيم التقليدية، بل اِعتُبِر من بين المفاهيم المتطورة حسب السياق المحيط بها، فقد شهد العقد الأخير تركيزا كبيراً على مفهوم جديد للقوة في العلاقات الدولية، وهو "**القوة الناعمة**" **Soft Power**، الأمر الذي أثار جدلاً أكاديميا بين المفكرين ودارسي العلاقات الدولية حول مفهوم هذه القوة، والفرق بينها وبين القوة التقليدية، وأهميتها كاستراتيجية يتم العمل بها [2]. ولأن القوة الصلبة (العسكرية) وحدها لا تكفي لتحقيق المصالح والأهداف التي تعمل الدول على تحقيقها في معظم الأوقات، ظهر هذا الوجه الثاني من القوة والذي يُعدّ الطريقة غير المباشرة لتحقيق المصالح دون استعمال أية قوة صلبة، بل يعتمد هذا النوع من القوة على ما تملكه الدول من قيم ثقافية ومبادئ عليا والقدرة على الاقناع.

ب – مفهوم القوة الناعمة:

ظهر المصطلح للمرة الأولى عام 1990 في مقال أستاذ العلوم السياسية الأمريكي "جوزيف ناي" المنشور في مجلة السياسة الخارجية، حيث عرّفها بأنها: القدرة على الجذب والاستقطاب المؤديان إلى التراضي، والحصول على النتائج المرجوة عن طريق الجاذبية، واستعمال المصادر المعنوية مثل: القيم الثقافية عندما تكون جذابة للغير والقيم السياسية

---

[1] حسين علي بحيري، **القوى الناعمة**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008، ص 10.

[2] علي حسين محمود باكير، مرجع سابق الذكر، ص 94.

عندما تُطبق بإخلاص في الداخل والخارج، والسياسة الخارجية عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية واخلاقية [1].

وتعرف القوة الناعمة بأنها: "القدرة على الحصول ما تريد من خلال الاقناع وليس الاكراه"، وتتمثل أدواتها في: القيم السياسية والثقافية، والقدرات الاعلامية، والتبادل العلمي والفكري، والقدرة على مد الجسور واقامة الروابط والتحالفات، أما القوة الصلبة فهي تقوم على الاجبار والقسر، وأدواتها هي الامكانيات العسكرية والقدرة على فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية [2].

وللقوة الناعمة في حد ذاتها أنماط وأشكال، حيث تمارسها الدول من خلال سياستها الخارجية في المجالات: الاقتصادية، السياسية، والثقافية، حيث تعمل الدول على بناء صورة لها أكثر جاذبية سواء إقليميا أو دُوليا، تجعل من خلالها جميع الأطراف يقومون بما تريده طواعية ودون إكراه، فيتم تحقيق المصالح بصورة أفضل وبأقل التكاليف ودون إثارة فوضى في النظام الدولي، عكس ما تفعله القوة الصلبة، ولعل أكثر أوجه القوة الناعمة استخداماً هو في المجال الاقتصادي: حيث مضمون دراستنا سيتمحور على هذا المجال فقط، بما أننا بصدد معالجة استخدام الصين لهذه الاستراتيجية في إفريقيا بغرض التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص، وتتمثل هذه القوة الناعمة في شكلها الاقتصادي، من خلال تقديم المنح والمساعدات المالية والاقتصادية للدول المُراد الانتفاع منها، حتى وإن لم يكن المقابل يبدو جليا إلاّ أن الأثر الذي تتركه هذه القوة الناعمة في حد ذاته، سيدفع الدول المستفيدة من المساعدات المالية ترغب بشدة في إعطاء المقابل للدول المانحة.

---

[1] اياد خلف عمر الكعود، **استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2016، ص 24.

[2] إياد خلف عمر الكعود، مرجع سابق الذكر، ص 12.

أمّا الوجه الآخر للقوة الناعمة في شكلها الاقتصادي، فهو العقوبات الاقتصادية وفرض الحظر الاقتصادي، مع أنه لا يندرج في موضوعنا هذا، إلاّ اننا سنتكلم عنه باختصار شديد، حيث يعتبر هذا النوع من القوة الناعمة أشد ضررا على الدول المُمارس عليها، مع أنه لا يعتمد على استخدام القوة الصلبة، إلاّ أنه يهدف إلى الضغط الشديد على اقتصاديات الدول، من خلال إلحاق الضرر بها مقابل مصالح معينة.

ثانيا: تطبيق استراتيجية القوة الناعمة في إفريقيا وأهميتها

أ – خيار الصين لاستراتيجية القوة الناعمة:

إنّ سياسة الإصلاح والانفتاح التي انتهجتها الصين منذ 1978، وتحولها الى دولة أكثر حرصا وتركيزا على تحقيق المصالح الاقتصادية، جعلها تُوسّع من دائرة اهتماماتها لتتخطى القارة الآسيوية وصولاً الى إفريقيا، حيث تجاوزت الاعتبارات الأيديولوجية التي كانت سائدة في فتر حكم القائد ماو تسي تونغ، لتصبح أكثر براغماتية وميلا لتحقيق المصالح القومية [1]، وفيما يخص القارة الافريقية فقد انتهجت الصين خيار استراتيجية القوة الناعمة في سياستها الخارجية للتغلغل بسلاسة وذكاء، وفق مقاربة رابح – رابح حيث تكون المنفعة متبادلة بين الطرفين، وهذا ما تفتقر إليه العلاقات الافريقية مع أوروبا والولايات المتحدة الامريكية في شتى المجالات، حيث تستغل هذه الأخيرة خيرات وثروات القارة وفق شروط مالية وسياسية مُجحفة ودون أن تبذل مجهودات من أجل تنمية القطاعات المُستغَلَة.

[1] علي العطري، التحول في السياسة الخارجية الصينية والقوة الناعمة في إفريقيا، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، العدد 09، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، ديسمبر 2017، ص 95.

بدأ اهتمام الصين بالقارة الافريقية مع تنامي قوتها الاقتصادية والضرورة الملحة لايجاد أسواق خارجية تستوعب المنتوجات الصينية، وبما أنّ الصين ذات طابع غير استعماري ولا تملك نوايا استعمارية في القارة سهّل ذلك من عملية ربط وتوطيد العلاقات الصينية – الافريقية وقد انتهجت في ذلك سياسة خارجية سلمية تضمن جاذبية أكثر لصورتها لدى الدول النامية والسائرة في طريق النمو، وقد زاد العلاقات قوة بين الطرفين نجاح الصين في النهوض باقتصادها لتصبح ثاني أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة الأمريكية هذا ما حفز الدول الافريقية على الاقتداء بها والسير وفق الخطط التنموية التي انتهجتها الصين، وقد استخدمت الصين استراتيجية القوة الناعمة التي تنطلق بداية من تصدير النموذج التنموي الصيني، وتقديم المساعدات للدول الفقيرة قصد تهيئتها كأسواق للاستثمار، وصولاً الى نشر الثقافة الصينية وتكريس القيم والمبادئ الصينية في إطار حوار الحضارات [1].

ب – توجهات السياسة الخارجية الصينية: لقد بدأت الصين مشوارها التنموي بالاعتماد على خمسة مبادئ وضعها دينغ شياو بينج وهي:

- مراقبة الوضع الدولي بثبات وتروي.
- التشبث بالموقع الدولي للصين والتركيز على فكرة السيادة.
- هدوء رد الفعل وعدم التهور.
- إخفاء القدرات المتوفرة والنمو المحقق في مختلف القطاعات.
- كسب الوقت [2].

---

[1] علي العطري، مرجع سابق الذكر، ص 98.

[2] وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص 29.

ووفق هذه المبادئ الخمسة، عملت الصين بنشاط من خلال لدبلوماسيتها من خلال المحافل الدولية والتي كانت تعكس بوضوح رغبة الصين في التعاون لا في التنافس، حيث اعتمدت على مجموعة من الخطوات أهمّها:

- المساعدة في تأمين بيئة سياسية خارجية مستقرة تُعزّز فرص التعاون والانفتاح.
- تشجيع التبادلات الاقتصادية الخارجية وتحفيز الانفتاح على العالم الخارجي.
- العمل على تهدئة المخاوف الإقليمية وتبديد الشكوك.
- تعزيز حضور الصين إقليميا ودوليا.
- الحرص على تأمين إمدادات الأسلحة المتطورة والتكنولوجيا المتقدمة للصين.
- تجنب في دخول منافسة صريحة مع الولايات المتحدة الأمريكية او حلفائها.
- حماية حقوق المواطنين الصينيين في الخارج [1].

وقد قدّمت الصين من خلال خيار استراتيجية القوة الناعمة، نموذجا لأكبر دولة نامية عانت من الاستعمار الغربي، مثلما عانت منه القارة الافريقية، وكانت نيتها واضحة في استعدادها لدعم الحركات التحررية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وقد أبدت الصين اهتماماً كبيرا بإنشاء المشاريع الكبرى، كخطوط السكك الحديدية، إنشاء الطرق والمستشفيات، مراكز المؤتمرات والصالات والملاعب الرياضية الكبرى، ومن إنجازات الصين في القارة الافريقية، تشييد أكثر من ألف مشروع حيوي دون مقابل[2].

---

[1] علي العطري، مرجع سابق الذكر، ص 101.

[2] مركز الجزيرة للدراسات، **العلاقات الصينية – الإفريقية.. الفرص والتحديات: وجهة نظر صينية**، تاريخ النشر: 2014/04/19، تاريخ الاطلاع: 2021/01/19، https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/201441916577266546.html.

وقد عمدت الصين إلى توطيد علاقاتها مع إفريقيا، بغرض توسيع مناطق نفوذها الاقتصادية، ومن جهة أخرى تدرك الصين أن تسارع وتيرة نموها الاقتصادي، تتطلب المزيد من مصادر الطاقة وهو ما تزخر به القارة الافريقية، وبالتالي مثلما تطرقنا سابقاً إلى اعتماد الصين لمقاربة رابح – رابح، فهي إذن تسعى الى تنمية القارة الافريقية من خلال استثمارها في العديد من المجالات التنموية، وذلك مقابل إمدادها بمصادر الطاقة بشكل دوري ومؤكّد، وضرورة استخدام القوة الناعمة من شأنه تكوين صورة لدى الدول الافريقية، بأنّ الصين لا تعتبر مصدراً للتهديد، بل هي فاعل دولي مهم مُستعد في أي وقت وظرف لتقديم المساعدة.

لقد تجاوزت الصين الحدود الآسيوية نحو إفريقيا، وقد اعتمدت على مبدأ عدم التدخل وتقديم المساعدات دون شروط سياسية مُسبقة عكس الدول الغربية، كما قامت بإلغاء الديون بدل فرض العقوبات وتحفيز التجارة الخارجية بين الصين والدول الافريقية مع إعطاء الأولوية للنفط، كل هذه المؤشرات جعلتها بديلاً استراتيجيا أمام الدول الافريقية كما أكسبها دعماً دبلوماسيا لتحقيق مصالحها، وقد جعل استخدام الصين لخيار القوة الناعمة في إفريقيا إقبال الدول الافريقية على الصين أكثر من غيرها، خاصّة فيما يخص القروض المُقدّمة من الصين للدول الافريقية المنخفضة الفوائد وأحياناً تكون من دون فوائد، في شكل مساعدات ويكون السداد من خلال الموارد الطبيعية للبلدان الافريقية وذلك لتمكين الدول المستفيدة من تنمية البنى التحتية التي تحتاجها في طريقها التنموي [1] وفي الظروف التي عرفها العالم من انتشار جائحة كورونا مع نهاية سنة 2019، هذا الفيروس الذي انتشر بسرعة وشل الاقتصاد العالمي لمدة كانت كفيلة باحداث أضرار اقتصادية عالمية، حتى الدول الكبرى والمتطورة عجزت عن منع انتشاره وفقدت السيطرة في احتواءه بسرعة، قامت الصين مع مطلع 2020 بالإعلان عن عزمها إلغاء جزء من الديون الافريقية والتي تشمل قروض حكومية بدون فوائد مستحقة الدفع، كما أكّد الرئيس " شي جين بينغ " أن بلاده ستعطي

[1] علي العطري، مرجع سابق الذكر، ص 109.

الأولوية للدول الافريقية من حيث توزيع اللقاح المضاد لفيروس كورونا كوفيد – 19، كما أشار إلى عزمه في بناء مستشفيات ومنشآت صحية في القارة الافريقية [1].

وفي إطار توطيد العلاقات التعاونية بين الصين وإفريقيا، سعت الصين إلى تأسيس منتدى التعاون الصيني – الافريقي، الذي انعقد في بكين سنة 2000، حيث كان هدفه:

- أولا السعي الى إقامة نظام دولي جديد سياسي واقتصادي أساسه العدل.
- تعزيز العلاقات الصينية الافريقية التجارية والاقتصادية بدليل أنه عام 2002 وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين الى 12,29 مليار دولار، أمّا عام 2003 وصل إلى 13,39 مليار دولار، حيث أقام المستثمرون الصينيون 206 مشروع داخل 49 دولة إفريقية، وقد شملت هذه المشاريع قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة، وقد تزايد حجم المبادلات التجارية ليصل عام 2014 ليصل إلى 201 ميار دولار مما يجعل الصين الشريك التجاري الأول للقارة الافريقية، وقد وصل عدد المقاولات الصينية العاملة بافريقيا بحلول 2020 الى 2500 مقاولة توفر 100 ألف فرصة عمل [2].

تكمن أهمية انتهاج الصين لخيار استراتيجية القوة الناعمة في إفريقيا، في أنه سهّل من عملية توطيد العلاقات بين الطرفين، لأن الدول المتطورة (على وجع الخصوص أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) لا تقوم بتصدير نموذجها التنموي، لتبقى الدول النامية في تبعية لها وبأمس الحاجة لما تصدّره لها من مواد استهلاكية حتى فيما يخص التكنولوجيا، فالدول الغربية تفضّل تصدير منتجاتها الالكترونية والتكنولوجية الحديثة، عن تصدير التقنيات التي تتيح للدول النامية صنع منتجاتها محليا، عكس الصين التي ترحّب باستقبال الدول الافريقية

---

[1] **الصين تُلغي جزءا من ديون بلدان إفريقيا لعام 2020**، تاريخ النشر: 2020/06/18، تاريخ الاطلاع: 2021/01/11، https://www.aa.com.tr/ar/.

[2] علي العطري، مرجع سابق الذكر، ص 112.

في إطار تكوين الطلبة والمتربصين حتى أنها تقدّم منحاً سنوية للطلبة الراغبين في مواصلة الدراسة في الجامعات والمعاهد الصينية، وتعمل الصين جاهدة من أجل تزويدهم بطرق وكيفية تطوير وتحديث أهم القطاعات التنموية، حتى في المجال العسكري فالصين تقوم بتدريب العديد من الإطارات العسكرية الافريقية، سواء في مجال تطوير التكنولوجيا الحربية أو الأسلحة المتطورة الحديثة، وهذا ما يُعزز من الشراكة في مجال تجارة الأسلحة بين الطرفين، خاصّة وأن الصين أصبحت منافس قوي لأكبر منتجي الأسلحة عالمياً.

المحور الثاني: انعكاس تنامي العلاقات الصينية – الافريقية على مصالح الفواعل الدولية الأخرى

بعد أن تمّ التطرق الى مفهوم القوة الناعمة كخيار استراتيجي مهم، وكيف تم توظيفه من قبل الصين في الدول الافريقية، من خلال المشاريع التنموية الصينية في القارة، خاصّة في المجال الطاقوي والتجاري وتنمية البنية التحتية، هذا ما مهّد الطريق التنموي لهذه الدول الفقيرة والنامية التي استنزفتها القوى الاستعمارية التقليدية وتركتها في فقر وتبعية دائمة لها، سنتطرق في هذا المحور إلى انعكاس نجاح الصين في توطيد علاقاتها بالقارة الافريقية، وبسط نفوذها بشكل ذكي وناعم دون استخدام أية أساليب إكراه أو قمع، على مصالح الفواعل الدولية الأخرى، والتي تعتبر القارة الافريقية ضمن مناطق نفوذها أيضاً، لذلك سنتطرق لطرفين فقط، أوروبا باعتبارها أهم سبب في تخلف القارة نتيجة السياسة الاستعمارية التي طبقتها عليها، والولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القوة الاقتصادية الأولى على المستوى العالمي، والتي تملك مصالح حيوية في القارة الافريقية باعتبارها أهم مصدر للطاقة.

أولا: انعكاس العلاقات الصينية – الافريقية على الدول الأوروبية

تعرف الدول الأوروبية تراجعا كبيراً في مواقعها التجارية التاريخية بالقارة الافريقية، وذلك راجع إلى تنامي المبادلات التجارية بين الصين وأهم الدول الافريقية، وعلى وجه

الخصوص فرنسا، التي كانت تمثل قوة استعمارية للعديد من دول افريقيا، وبهذا خسرت فرنسا العديد من الأسواق الافريقية، في نيجيريا، كينيا، جنوب افريقيا، كوت ديفوار، وشملت الصادرات الأساسية الصينية للدول الافريقية: الآلات المصنعة، البضائع، المواد الغذائية، في حين يمثل النفط 70% من واردات الصين من إفريقيا، الذي يكون أغلبه من السودان وأنغولا، بالإضافة إلى: الجزائر، تشاد، الكونغو ونيجيريا [1].

إنّ مسار التنمية الذي تنتهجه الدول الإفريقية، يتطلب شراكات أكثر ملائمة لاحتياجات القارة، والشريك الصيني يبدو أكثر عقلانية من حيث واقعية مصالحه في القارة الافريقية، فحسب دارسي العلاقات الدولية والمنظرين المهتمين بتتبع تنامي القوة الصينية، فإن متطلبات النمو كقوة كبرى، تفرض على الدول القوية البحث عن أسواق جديدة، ومنه توسيع دائرة النفوذ لضمان تحقيق مصالح أكبر، وهذا ما تسير الصين وفقه مع إبراز نوايا سلمية وسياسات تعاونية من خلال تبني خيار استراتيجية القوة الناعمة.

وإذا أخذنا الجزائر كعينة من الدول الافريقية، التي تربطها علاقات وطيدة مع الصين في مختلف المجالات، خاصّة الاقتصادية والعسكرية، فإن فرنسا تعتبر الصين كتهديد لمصالحها في الجزائر باعتبارها مستعمرتها القديمة، التي مازالت تتمتع بامتيازات كبيرة في إطار الخلايا المتغلغلة في النظام السياسي الجزائري والفساد الذي يعتبر أكبر عقبة تواجه التنمية في الجزائر وفي سائر الدول الافريقية، لكن التواجد الصيني في الدولة الجزائرية أصبح يحد من هذه الامتيازات، فقد كانت فرنسا قبل سنة 2013 المستثمر والشريك الاقتصادي رقم واحد في الجزائر للعديد من السنوات بحجم تجاري قُدِّر بـ 8 مليار يورو

[1] لحسن الحسناوي، **استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات.. والانعكاسات**، مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ الاطلاع: 2021/01/18، https://caus.org.lb/ar/.

سنويا، وكانت أيضاً المستثمر الأول في قطاع المحروقات، بتواجد 450 مؤسسة فرنسية في الجزائر توفّر 40 ألف وظيفة مباشرة و100 ألف وظيفة غير مباشرة للجزائريين [1].

لقد بدى الغضب الفرنسي واضحاً، ففي تقرير لمجلس الشيوخ الفرنسي في مارس 2018 ورد الانزعاج من التقارب الصيني – الجزائري في المجالين الاقتصادي والفضائي واعترضت باريس على الامتيازات غير المبررة الممنوحة للصين من طرف الجزائر، ووصفت ذلك بعدم احترام الجزائر للاتفاقيات التجارية مع اتحاد القارة العجوز وفق تعبير مفوضة التجارة الأوروبية "سيسيليا مالمستروم"، وقد قررت الجزائر قبلها بسنتين حظر استيراد أكثر من 800 منتج أوروبي، وقامت بفرض "نظام رخص الاستيراد" عام 2016، وذلك من أجل كبح فاتورة الواردات الضخمة المُبالغ فيها والتي تعدّت 64 مليار دولار عام 2014، والتوجه إلى تقليل الواردات الأوروبية لصالح الواردات الصينية الأقل تكلفة [2].

ثانيا: انعكاس العلاقات الصينية – الافريقية على المصالح الأمريكية في إفريقيا

يعتبر التنامي المستمر للعلاقات الصينية – الافريقية خاصة في المجال الاقتصادي، تهديدًا للمصالح الأمريكية في القارة الافريقية، وامتداد هذه العلاقات الاقتصادية تجاوز افريقيا ليصل إلى مختلف مناطق النفوذ الأمريكي عبر العالم، وهو المُسبِّب الرئيسي للتوتر في العلاقات الصينية – الأمريكية في المجال السياسي والاقتصادي والتكنولوجي، لأنّ الصين حفاظاً على مناطق نفوذها واستثماراتها وشركاتها، لابد لها من تدعيم وجودها

---

[1] **الوجود الصيني في الجزائر.. هل تدخل بكين أفريقيا من بوابة الكبار؟**، تاريخ النشر: 2020/11/12، تاريخ الاطلاع: 2021/01/19، https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/11/12/.

[2] **الوجود الصيني في الجزائر.. هل تدخل بكين أفريقيا من بوابة الكبار؟**، مرجع سابق الذكر.

عسكرياً، وذلك بطبيعة الحال ليس تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول المستقبلة، وإنّما هو بذل كافّة الجهود لتوفير الأمن في المنطقة، لكن وفق المنظور الواقعي المؤيد لفكرة وجوب اكتساب المزيد من القوة، وجواز استعمالها من أجل الحفاظ على الأمن والمصالح والمكانة الدولية المرموقة، فإنّ مؤشرات التواجد الاقتصادي الصيني في القارة الافريقية يعني بالضرورة استخدام الصين لقوتها العسكرية من أجل حماية مصالحها، وهذا ما يسبّبُ تراجعا للنفوذ الأمريكي في القارة وتواجده العسكري أيضاً.

ولم تُرد الصين مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق نفوذها بالقارة الافريقية، بدافع التنافس أو توتير العلاقات بينهما، بدليل ما يجمعهما من علاقات اقتصادية وتجارية، وإنّما استراتيجية القوة الناعمة التي انتهجتها الصين، هي التي جعلت تغلغلها في القارة مرغوباً، ومسموحاً به في إطار التنمية والشراكة وتبادل المنفعة، وكان الأمر معزّزا بثقة القادة الأفارقة تجاه الشريك الصيني الذي لا يملك سوابق تاريخية في استعمار ونهب الدول واستعباد سكانها، وبما أن الإدارة الأمريكية كانت منشغلة عن إفريقيا في تسعينيات القرن الماضي بقضايا الشرق الأوسط وقضايا أخرى اعتبرتها أكثر أهمية، كان المحللون السياسيون يرددون في كثير من الأحيان، أن إفريقيا تشغل المرتبة الأخيرة ضمن الاهتمامات الأمريكية، هذا ما أكسب هذه الأخيرة سمعة سيئة في إفريقيا، وكانت وسائل الجذب والسياسات الاقتصادية الصينية المُغرية للدول الافريقية تحت مُسمّى القوة الناعمة، أكثر ملائمة لمتطلبات التنمية الافريقية [1]، التي أنهكها الاستغلال المُجحف للثروات والاستنزاف غير العقلاني لمصادر الطاقة دون مقابل عادل.

---

1 – فريق تحرير المجلة الالكترونية نون بوست، **توجه الصين نحو إفريقيا: خيار إستراتيجي أم استعمار اقتصادي**، تاريخ النشر: 2015/12/07، تاريخ الاطلاع: 2021/01/26، https://www.noonpost.com/content/9299 .

ومثلما سبق التطرق إليه من عزم الصين دعم تواجدها الاقتصادي في القارة الافريقية بقوتها العسكرية قامت الصين في 2015 ببناء قاعدة عسكرية بعيدا عن حدودها الجغرافية وقد اختارت موقع استراتيجي مهم في القارة الافريقية، وهو "جيبوتي"، كما أنّ انتهاج الصين لخيار القوة الناعمة في القارة الافريقية لا يعني البقاء في موقع حيادي تجاه التهديدات الأمنية في المنطقة، وتواجد هذه القاعدة العسكرية الصينية في المنطقة من شأنه تهديد النفوذ الأمريكي في القارة ككل، خاصّة التنافس القوي حول الموارد الطاقوية بين أول اقتصاد عالمي قوي (الولايات المتحدة الأمريكية) وثاني أكبر إقتصاد في العالم وهو: (الصين).

كما أنّ الصين لا تسعى فقط لحماية مصالحها في القارة بقدر سعيها إلى تحقيق نظام متعدد الأقطاب، كما أنّها تخالف تماماً فكرة الهيمنة الأمريكية والإبقاء على نظام الأحادية القطبية، ما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية للدول، خاصّة في الدول الافريقية التي تعاني من اللاّاستقرار الأمني، بسبب المناوشات المسلحة التي تتسبب فيها الجماعات الإرهابية، ومع اقتراب إنتهاء التفرّد بالهيمنة الأمريكية بظهور قوى كبرى منافسة لها، تعمل الصين على تحسين صورتها في النظام العالمي، كدولة سلمية لها الحق في امتداد وتوسّع مناطق نفوذها بحسب قوتها الاقتصادية المتنامية.

ويعتبر التقارب الصيني – الافريقي المتنامي خلال عهدة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي عُرِف بمواقفه المُعادية للصعود الصيني كمنافس إقتصادي قوي، من أحد الأسباب القوية في خفض الإدارة الأمريكية للمساعدات الإنسانية والاقتصادية لبعض الدول في الغرب الافريقي، قد تكون هذه السياسة غير العقلانية هي من أجل التضليل بأن الإدارة الأمريكية لا تكترث بإفريقيا ولا تهتم بالتواجد الصيني فيها، بالإضافة إلى التخفيض في ميزانية المساعدات الأمريكية المخصصة لإفريقيا، مراجعة قانون النمو لـ 39 دولة إفريقية، ومراجعة برامج المساعدة الموجهة لمقاومة الإيبولا كلايدز والايبولا، ربما هذا هو الوجه

الحقيقي للأطماع الأمريكية وأن المشاكل التنموية للدول النامية الإفريقية لا تعني الإدارة الأمريكية بقدر حرصها على التزود بمصادر الطاقة والثروات الطبيعية [1].

وقد تكون هذه الخطوة الحاسمة التي تُعبّر الإدارة الامريكية عن نواسياها الحقيقية تجاه القارة الافريقية هي أحسن دليل على اختيار الدول الافريقية الصين كشريك مناسب لها، فعلى غرار التغلغل الصيني والتواجد بكثرة في القارة الافريقية والاستثمار بقوة في مختلف المجالات والقيام بانشاء قاعدة عسكرية من أجل حماية مصالحها في المنطقة إلاّ أنه يعمل بجد من اجل تحقيق التنمية في إفريقيا وتهيئتها إقتصاديا وأمنيا لاستقبال مشاريع أكثر وكميات أكبر من المنتجات والسلع الصينية .

ولم تقُم الصين بالتراجع عن أية قرارات أو مشاريع تنموية في القارة الافريقية، أو الامتناع عن تقديم مساعدات إنسانية، لأنّ نيتها منذ البداية كانت تبادل المنفعة واعتماد مقاربة رابح – رابح مثلما تطرقنا إليها سابقا، ولعلّ أبرز الأمثلة التي تُؤيد هذا الطرح هو انتهاج الصين للدبلومايسية الصحية، مع تفشي جائحة كورونا كوفيد – 19 التي عمّت جميع أنحاء العالم، حيث برزت بقوّة في المجتمع الدولي في حين تراجعت مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف الدول الغربية، وتقلّص دورها في احتواء الجائحة والتعاون مع باقي الدول من أجل الحد من انتشارها، وتفاقم تدهور الأداء الأمريكي في السياسة الدولية، لدرجة الامتناع عن تمويل منظمة الصحة العالمية، واتهامها بالعجز عن احتواء الجائحة والفشل في إيجاد دواء مضاد لها، وقد زادت الصين من تلك المساعدات الإنسانية كارسال معدات وأدوية وأدوات وقاية وفرق طبية ومختصين وأطباء، ساعدت كلها في توطيد العلاقات بين

---

1 – بدرة قعلول، **وبدأت تظهر مرحلة أطماع أمريكا في إفريقيا**، تاريخ النشر: 2020/08/22، تاريخ الاطلاع: 2021/01/26، المركز الدولي للدراسات الأمنية والعسكرية، https://strategianews.net/.

الصين وهذه الدول النامية، على وجه الخصوص الافريقية التي أثبتت من خلال هذه الجائحة عدم قدرتها على مواجهة مثل هذه الفيروسات بمنظومة صحية متدنية، وقد أعربت الصين عن نيتها في تقديم مساعدات إنسانية أكثر، والدخول في شراكات متعددة مع إفريقيا في مجال البنى التحتية وتحسين القطاع الصحي من خلال انشاء مستشفيات متخصصة.

الخاتمة:

إنّ خيار الصين في انتهاج استراتيجية القوة الناعمة في إفريقيا، حقّق لها نجاحاً دبلوماسيا باهراً من خلال إقامة علاقات إقتصادية ودبلوماسية وثقافية جيّدة مع الدول الإفريقية، كما أنّ حرص الصين على تحسين صورتها في المجتمع الدولي، من شأنه توسيع مناطق نفوذ أكثر تشمل مختلف أنحاء العالم.

وأظن أن الصين قد نجحت إلى حد كبير في انتهاجها لاستراتيجية القوة الناعمة، من خلال التسهيلات والمساعدات والقروض غير المشروطة والشراكات والاستثمارات في مختلف المجالات مع الدول الافريقية، وترك الحرية لهذه الدول في اختيار الشريك المناسب لها، لأنّ الاكراه والقمع لا يعكسان نية الدول الكبرى في تنمية الدول النامية، بقدر ما يعكس الأطماع الحقيقية والرغبة الاستعمارية، والاستغلال غير العقلاني للثروات والموارد الطاقوية لهذه الدول النامية.

وفي الأخير، على الدول الافريقية العمل بالتوصيات التالية:

- توفير البيئة الأمنية المناسبة لاستقبال أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية.
- العمل على تنمية مختلف القطاعات الداخلية ورفع المستوى المعيشي.
- توطيد العلاقات الاقتصادية مع الصين كأحسن شريك بديل.
- تجنب الدخول في صراعات داخلية لتجنيب القارة التدخلات الأجنبية.

قائمة المراجع:

الكتب:

- (وليد عبد الحي وآخرون)، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2002.
- (حسين علي بحيري)، **القوى الناعمة**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

- (علي حسين محمود باكير)، **مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، بيروت، 2016.
- (اياد خلف عمر الكعود)، **استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2016.

المجلات:

- (علي العطري)، التحول في السياسة الخارجية الصينية والقوة الناعمة في إفريقيا، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، العدد 09، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، ديسمبر 2017.

مواقع الانترنت:

- (بدرة قعلول)، **وبدأت تظهر مرحلة أطماع أمريكا في إفريقيا**، تاريخ النشر: 2020/08/22، تاريخ الاطلاع: 2021/01/26، المركز الدولي للدراسات الأمنية والعسكرية، https://strategianews.net/.

- (لحسن الحسناوي)، **استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات.. والانعكاسات**، مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ الاطلاع: 2021/01/18، https://caus.org.lb/ar/.
- **الصين تُلغي جزءا من ديون بلدان إفريقيا لعام 2020**، تاريخ النشر: 2020/06/18، تاريخ الاطلاع: 2021/01/11، https://www.aa.com.tr/ar/.
- **الوجود الصيني في الجزائر.. هل تدخل بكين أفريقيا من بوابة الكبار؟**، تاريخ النشر: 2020/11/12، تاريخ الاطلاع: 2021/01/19، https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/11/12/.
- مركز الجزيرة للدراسات، **العلاقات الصينية – الإفريقية.. الفرص والتحديات: وجهة نظر صينية**، تاريخ النشر: 2014/04/19، تاريخ الاطلاع: 2021/01/19، https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/201441916577266546.html.
- فريق تحرير المجلة الالكترونية نون بوست، **توجه الصين نحو إفريقيا: خيار إستراتيجي أم استعمار اقتصادي**، تاريخ النشر: 2015/12/07، تاريخ الاطلاع: 2021/01/26، https://www.noonpost.com/content/9299 .

الجهود الأممية لدعم التنمية المستدامة في إفريقيا

UN efforts to support sustainable development in Africa

علي مختار فزاني.

مخبر نظام الحالة المدنية كلية الحقوق والعلوم

السياسية جامعة خميس مليانة الجزائر.

ali.mokhtar.fezzani@gmail.com

ملخص:

تواصل الهيئة الأممية جهودها العالمية الرامية لتجسيد أهداف التنمية المستدامة مطلع عام 2030، وذلك في شكل برامج إنمائية واستراتيجيات حيوية شاملة لكافة الميادين والمناطق، ولقد حظيت الدول الإفريقية بآليات خاصة في هذا الصدد، وعلى رأسها حماية الأنظمة البيئية والمحافظة على توازنها الطبيعي ترقية الرعاية الصحية، دعم التنمية الزراعية وضمان الحق في الغذاء الكافي للجميع، والقضاء على سوء التغذية والحد من الجوع، ضمان الحق في التعليم وكفالته للجميع دون تمييز، تعزيز الحماية الدولية لحقوق الانسان بصفة عامة والفئات المستضعفة بصفة خاصة وحقوق المرأة بصفة أخص، فضلا عن حماية اللاجئين الأفارقة وإعادة توطينهم، وكذا حماية العمالة الإفريقية المهاجرة بالإضافة إلى نشر ثقافة السلام وتأكيد مبادئ الشرعية الدولية وسيادة القانون. غير أن واقع التنمية المستدامة في إفريقيا، لا

Abstract:

the United Nations continues its global efforts to embody the Sustainable Development Goals at the start of 2030, in the form of development agendas and overarching vital strategies for all areas and regions, in this regard , African countries have equipped themselves with special mechanisms, mainly the protection of ecological systems and the preservation of their natural balance, health promotion, support for agricultural development, guaranteeing the right to adequate food for all, eliminating malnutrition and reducing hunger, guaranteeing the right to education for all without discrimination, promoting the international protection of human rights in general and of vulnerable categories in particular, and the rights of women more specifically, as well as the protection and resettlement of African refugees, especially African migrant workers, in addition to spreading a culture of peace and affirm the principles of international legitimacy and the rule of law. However, the reality of sustainable development in Africa

remains dependent on security and political stability given the internal and external conflicts in the region, in addition to the lack of material resources, as well as the weakness of public policies adopted by the leaders. Africans and their inability to keep up with developments in the area of development and good governance.

Keywords: 2030 Agenda for Sustainable Development, Africa and the United Nations, Human Rights in Africa.

يزال رهين الاستقرار الأمني والسياسي في ظل النزاعات الداخلية والخارجية التي تشهدها المنطقة، إضافة إلى نقص الموارد المادية، وكذا ضعف السياسات العامة المنتهجة من طرف الحكام الأفارقة وعدم مواكبتها للتطور الحاصل في مجال التنمية والحوكمة الرشيدة.

كلمات مفتاحية: (خطة التنمية المستدامة 2030 إفريقيا والأمم المتحدة، حقوق الانسان في إفريقيا).

مقدمـــة:

في إطار تجسيد الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، خصت منظمة الأمم المتحدة الدول الإفريقية ببرامج إنمائية وآليات قانونية وتنظيمية عديدة، قصد تعزيز التعاون الدولي للنهوض بالتنمية في هذه البلدان، ولعل أن أهم هذه الآليات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشامل لكل مناطق العالم، وكافة ميادين الحياة العامة، بالإضافة إلى الدور الهام الذي تضطلع به الوكالات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في دعم التنمية الإفريقية، كل في مجال اختصاصه.

غير أن واقع الدول الإفريقية الراهن، لا يعكس نجاعة وفعالية هذه البرامج والآليات على الرغم من انطلاقها منذ عقود، بل إن صورة التنمية في إفريقيا لم تكتمل بعد، وذلك بسبب تعثر هذه المشاريع والبرامج الإنمائية، التي لم تحظى بتوفير الشروط اللازمة والبيئة المناسبة، لتتجسد وتحدث آثارها التي وجدت من أجلها على أرض الواقع، وذلك بفعل انعدام الاستقرار السياسي والأمني في هذه الدول، إضافة إلى العجز المالي الذي تعاني منه اقتصاداتها، نظراً لارتفاع مديونيتها الخارجية، وندرة مواردها المادية ومدى تأثير ذلك على التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية بصفة عامة، مما يتسبب حتما في إضعاف النمو الاقتصادي، وتعطيل مسار التنمية المستدامة.

وانطلاقاً من أن النهوض بالتنمية المستدامة في إفريقيا، وتجسيد مقاصدها العالمية أصبح أكثر من ضرورة في ظل المتغيرات الدولية، والمستجدات الطارئة على المنطقة بصفة خاصة، والعالم بصفة عامة، فما مضمون الاستراتيجية الأممية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا ؟ وما هو أساسها القانوني؟ وما هي مصادرها ؟ ثم بالنظر إلى واقع الدول الإفريقية بهذا الخصوص، فما مدى نجاعة وفعالية الآليات والبرامج الأممية التي تم رصدها في هذا المجال ؟ وكيف استطاعت أن تؤثر على حقيقة التنمية المستدامة في إفريقيا من حيث قوة دعمها ودرجة نموها ؟.

إن الإجابة على هذا الطرح، تستدعي بالدرجة الأولى تحديد الإطار القانوني للاستراتيجية الأممية لدعم التنمية المستدامة في إفريقيا، باستخدام المنهجين التحليلي والوصفي، وهو ما سنتطرق إليه من خلال المبحث الأول، ثم ننتقل في المبحث الثاني إلى التحديات التي تواجه تجسيد هذه الاستراتيجية في الميدان، باستخدام المنهج الاستدلالي تارة والمنهج المقارن تارة أخرى.

المحور الأول: الاستراتيجية الأممية للتنمية المستدامة في إفريقيا :

تعتمد منظمة الأمم المتحدة استراتيجية شاملة وطويلة المدى، من أجل إرساء أسس التنمية المستدامة في إفريقيا، ويتجلى ذلك بوضوح في برنامجها الإنمائي، الذي سنتطرق إليه في المطلب الأول من هذا المبحث، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تؤديه الوكالات الدولية المتخصصة التابعة لها، في دعم التنمية الإفريقية، و هو ما سنتطرق إليه من خلال المطلب الثاني.

أولا: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :

لإبراز الإسهامات الدولية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنمية المستدامة الإفريقية، لا بد من وضع مفهوم محدد له من حيث التعريف والطبيعة القانونية بالإضافة إلى عرض أهدافه ومقاصده التي وجد بغرض تحقيقها.

01 : مفهوم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة :

هو هيئة تابعة للأمم المتحدة، تعمل على تنسيق الجهود الدولية في مجال التنمية ومساعدة البلدان على القضاء على الفقر والتهميش والحد من الفوارق الاجتماعية، تم إنشائه سنة 1996، ويقع مقر البرنامج في نيويورك، وتوجد مكاتب تمثيلية له على الميدان في 177 دولة، والتي تسهر من أجل القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة والاستعباد، وتقوم خمسة مكاتب إقليمية بمهمة التنسيق بين المكاتب القطرية هي مكتب أفريقيا، مكتب الدول العربية، مكتب آسيا والمحيط الهادي، مكتب أوروبا ومجموعة الدول المستقلة، مكتب أمريكا اللاتينية والكاريبي، كما أن تمويله يتم الكامل عن طريق مساهمات طوعية من الدول[1]

02 : أهداف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة :

هي مجموعة من الأهداف التي يسعى البرنامج بالتعاون مع مختلف الشركاء لتحقيقها، وترتكز أساسا على محاولة القضاء على الفقر، وحماية البيئة، ويسعى البرنامج التنموي لتحقيق سبعة عشر هدفا ترتبط مع بعضها البعض ارتباطا وثيقا، حيث يعتمد نجاحها غالبا، على حل المشكلات المرتبطة بشكل عام بهدف آخر :

أ : القضاء على الفقر المدقع والجوع :

حيث أطلقت منظمة الأمم المتحدة في هذا الإطار، مبادرات رائدة ومهمة على الصعيد الدولي والقطري، لدعم تخفيض عدد الجياع وبصورة خاصة برنامج مكافحة الجوع، فضلا عن البرامج الرئيسية قيد التنفيذ، والأنشطة الأخرى مثل البرنامج الخاص للأمن الغذائي، ونظام معلومات انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية، ورسم الخرائط ذات الصلة، ولذا فهي تحتاج إلى الاستفادة من هذا الجهاز الضخم، وأن تدعم الأطراف الاستراتيجية الأخرى، وبخاصة صندوق النقد الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية

---

[1] عباسي طلال ويخلف العربي، دور البرامج الإنمائية للأم المتحدة في القضاء على الفقر–حالة الدول العربية، مقال منشور بمجلة أوراق اقتصادية، العدد 03 / ديسمبر 2018، ص 161.

العالمي ضمن أهداف التنمية للألفية بصورة ملموسة، ويتمثل هذا الهدف في تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد بمقدار النصف، حيث يشكل الفقر التحدي الذي يتطلب تسخير الإمكانات للنهوض بأهداف التنمية الواردة غي إعلان الألفية، وهي استئصال الفقر المدقع والجوع، وتماشيا مع هذا الهدف، فإنه يتوجب القيام بما يلي :

1 – وضع استراتيجيات وطنية جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر.[1]

ب : تحقيق شمولية التعليم الأساسي :

ويتمثل هذ الهدف في كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وتماشيا مع هذا الهدف، فإنه يتوجب القيام بمعالجة الاحتياجات الخاصة بكبار السن والمعوقين والأطفال، ولا سيما الأطفال المهمشين والمجموعات المحرومة والضعيفة الأخرى، من خلال تدابير تشمل التدابير التعليمية و الإدارية و التشريعية الملائمة لكفالة إدماجهم الكامل في المجتمع.

ج : تعزيز المساوات بين الجنسين و تمكين المرأة :

ويتمثل هذا الهدف في إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ولجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015، وتماشياً مع هذا الهدف، فإنه يتوجب إزالة الحواجز بين الجنسين في التعليم و التدريب، وتشجيع فرص التدريب المتساوية في جميع المجالات للنساء والفتيات، كما ينبغي أن تستهدف برامج التدخل الأولية في العلوم

[1] – مروة سلمان يوسف صلاح، دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول إفريقيا جنوب الصحراء (2000–2010)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الفصل الأول 2010–2011، ص 33.

و التكنولوجيا الفتيات، بغية زيادة عدد النساء في جميع مجالات العمل، إضافة إلى تعزيز برامج تركز على مناهج دراسية تراعي تمايز الجنسين في التعليم الرسمي وغير الرسمي.

هـ : ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية :

من بين الأهداف أيضا، هو خفض النسبة العالمية للوفيات إلى أقل من 73 حالة وفاة لكل 133 الف مولود بحلول عام 2030، ومحاولة وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل ألف مولود، مع محاولة القضاء على الأوبئة، كالإيدز والسل والملاريا والأمراض المنقولة بالمياه، والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030.[1]

ك : تحسين الصحة الانجابية :

ويتمثل هذا الهدف في تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع، حيث أن التحدي هو تسخير كافة الامكانات للنهوض بأهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية، لاسيما خفض معدلات وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات.

ز : مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز و الملاريا و الأمراض الأخرى :

و يتمثل هذا الهدف في وقف انتشار الملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية الايدز، وبدء انحساره، و تماشيا مع هذا الهدف، فإنه يتوجب تيسير النفاذ إلى المعلومات الطبية المتوفرة على الصعيد العالمي، وموارد المحتوى الملائمة على الصعيد المحلي، من أجل دعم بحوث الصحة العامة وبرامج الوقاية، والنهوض بصحة المرأة وصحة الرجل.

و : ضمان و كفالة بيئة مستدامة :

ويتمثل هذا الهدف، في إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية، وانحسار فقدان الموارد البيئية، وكذلك تحقيق تحسن كبير بحلول عام 2020، لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.

---

[1] – عباسي طلال ويخلف العربي، المرجع السابق ، ص 162.

ي : إقامة وتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية :

و يتمثل هذا الهدف، في المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية، وذلك باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي، لجعل تحمل ديونها ممكناً على المدى الطويل.[1]

ثانياً : دور الوكالات الأممية في دعم التنمية الإفريقية :

تلعب الوكالات الدولية المتخصصة، دورا هاماً في بعث التنمية المستدامة في القارة الإفريقية وذلك من خلال البرامج الانمائية التي ترصدها في هذا الاطار، وفيما يلي سنتطرق لأهمها :

1 : منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)

لدى يونيسف مكاتب إقليمية في نيروبي بكينيا وفي داكار بالسنغال. كما أن لديها 24 مكتبا قطريا في غرب أفريقيا ووسطها، فضلا عن 20 مكتبا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و 22 مكتب في شرق إفريقيا وجنوبها.

2 : صندوق الأمم المتحدة للسكان :

لصندوق الأمم المتحدة للسكان مكتب إقليمي في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، فضلا عن مكتب اتصال في أديس أبابا و23 مكتبا قطريا في شرق أفريقيا وجنوبها، وكذلك 23 مكتبا قطريا في غرب أفريقيا ووسطها.

3 : المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين :

تعمل المفوضية في أربع مناطق في أفريقيا : وسط أفريقيا، ومنطقة البحيرات الكبرى، وشرق أفريقيا والقرن الأفريقي، وجنوب أفريقيا وغربها.

---

[1] – مروة سلمان يوسف صلاح، المرجع السابق، ص 46.

4 : منظمة الصحة العالمية :

لمنظمة الصحة العالمية مكاتب قطرية في 47 بلدا أفريقيا، بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يعمل في 21 دولة في شرق أفريقيا وجنوبها فضلا عن 25 بلدا في غرب أفريقيا ووسطها، كما أن لديه ممثلا لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.[1]

5 : منظمة العمل الدولية :

متابعة لمؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاغن في عام 1995، وضعت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج " وظائف من أجل أفريقيا " المعروف الآن باسم " برنامج الوظائف في أفريقيا " استراتيجية بديلة مترابطة للتنمية، هدفها الواضح تعظيم محتوى العمالة في التنمية إلى أقصى حد وضمان حصول الفقراء على فرص العمالة المنتجة، وبدأ في تشغيل المرحلة الأولى للمشروع من 1997 إلى 2002.[2]

6 : مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع :

يقع فرع افريقيا للمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مدينة كوبنهاغن الدانماركية إلى جانب مقره الرئيس، وهناك مكاتب قُطرية للمكتب في كل من كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا، وليبريا ونيجيريا والسنغال وجنوب السودان والسودان وتونس.

---

[1] – أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة على الأنترنت :
www.un.org/ar/sections/where-we-work/africa/index.html

[2] – مكتب العمل الدولي، الاجتماع الإقليمي الأفريقي العاشر" العمل اللائق من أجل تنمية أفريقيا "، تقرير المدير العام أديس أبابا، الطبعة الأولى ديسمبر 2003 ، ص 22.

7 : صندوق النقد الدولي :

توجد مكاتب الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في كل من أنغولا، وبنين، وبوركينافاسو وبوروندي والكاميرون، وجمهورية افريقيا الوسطى، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو، وكوت ديفوار، وجيبوتي، وإثيوبيا، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا–بيساو ، وكينيا وليبريا، ومدغشقر، وملاوي، ومالي، وموريتانيا، وزمبابوي، ونيجر، ونيجيريا، ورواندا، والسنغال وسيراليون وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، والسودان، وتنزانيا، وتوغو، وأوغندا، وزامبيا.

المحور الثاني : التحديات التي تواجه التنمية الأممية في افريقيا :

لا تزال البرامج و الأليات الأممية الخاصة بالتنمية المستدامة الإفريقية، تواجه بعض المعوقات التي تحول دون إحراز تفوق و نمو معتبر في الاستراتيجيات التنموية على أرض الواقع، و لعل أن أهم هذه العوائق تجد مصدرها في عاملين اثنين، هما عدم الاستقرار السياسي ، وكذا العجز المالي وضعف النمو الاقتصادي.

أولاً : عدم الاستقرار السياسي :

وهذه العقبة متعددة الوجوه، كثيرة المنافذ، خصوصاً في مجتمعات العالم الثالث التي تفتقد البنى المؤسساتية السياسية المتمكنة على إدارة قيادة الدولة بالشكل التراتبي المنظم، وبما يبعد الدولة على أي شكل انقسامي قد يصل أحياناً إلى تهديد وجودها، ولعل في أشكال الاضطرابات الداخلية التي تحدث بأشكال مختلفة، بعضها سياسي وبعضها الآخر اقتصادي واجتماعي، وربما يكون ديني أو قومي، ابرز أشكال عوائق التنمية، لأنها تشغل المركز عن ممارسة سيادته على كامل إقليم الدولة، وتجعل من هذه الاضطرابات حالة للنزف الدائم للموارد الوطنية، هذا غير الانحلال الحاصل في التنظيمات والبنى المؤسساتية القائمة، هذا بالنسبة للأزمات الداخلية، أما الخارجية فهي أعمق وأخطر، ذلك أنها متعلقة بحالة العدوان

بمختلف أشكاله، وهو الذي يؤثر بشكل مباشر في موضوع الاستقرار السياسي، فلا يمكن أن نراهن على ديمومة الاستقرار و سيف العدوان مسلط على رقاب البلد المعني، الأمر الذي يدفع الجميع بما فيها المؤسسة السياسية، إلى التذرع باستمرار بحالة الطوارئ والأحكام العرفية لاستمرار حالة العدوان وهذا الأمر بدوره يضعف دور البناء المؤسساتي السياسي في معالجة أمور كهذه.[1]

ثانياً : العجز المالي وضعف النمو الاقتصادي :

ضنت الدول الإفريقية أنه يمكنها تحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق الاقتراض من الخارج دون أن ترسم لنفسها استراتيجية تؤدي بها إلى الاستعداد لدفع ديونها ومستلزماتها الخارجية عند حلول ميعاد التسديد، وطبقت معظم هذه الدول نموذج التصنيع، الذي لم يستهدف إنتاج منتجات تحل محل الواردات من السلع الضرورية والانتاجية، وإنما استهدفت خلق صناعات متمثلة في السلع الاستهلاكية الترفيهية التي يستفيد منها أصحاب الدخول المرتفع، بل هذا النوع من النموذج التصنيعي، يتفق تماماً مع التقسيم العالمي الجديد للعمل، كما يخدم مصالح الشركات الأجنبية الدولية وأهدافها، وأشد ذلك واقعاً هو أن النموذج ساهم في حدوث عجز في موازين مدفوعات هذه الدول، ومن ثم تزايدت ديونها الخارجية ولقد نتج عن هذا، إضعاف مستوى الادخار وتأخر النمو في هذه الدول.[2]

تمثل مشكلة الديون، إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر، أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة، وتؤثر سلبا على المجتمعات الفقيرة بخاصة والأسرة

---

[1] – حميد حمد السعدون، التنمية السياسية والتحديث العالم الثالث، الذاكرة للنشر والتوزيع العراق، الطبعة الأولى 2011 ص 68 و 79.

[2] – قحايرية أمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مقال منشور بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 03، ص 141.

الدولية بعامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع إضافة إلى ذلك تفاقم مشكلة التضخم السكاني غير الرشيد، وخاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية، وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية، فضلاً عن نقص الخبرات اللازمة لدى الدول الإسلامية لتتمكن بالإبقاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية.[1]

خـــاتمـــة :

مما سبق نخلص، إلى أن مجموعة الآليات والبرامج المرصودة من طرف الأمم المتحدة لدعم التنمية المستدامة في إفريقيا، شكلت وباستحقاق استراتيجية أممية شاملة لتجسيد أهداف هذه التنمية، كما أن الدور المنوط بالوكالات الدولية المتخصصة في هذا المجال، لا يزال يمثل الوسيلة القانونية والتنظيمية لتطبيق هذه الاستراتيجية في الميدان، بالرغم من التحديات التي لا تزال تشكل عائقاً أمام البلدان الإفريقية في طريقها نحو تحقيق التنمية المستدامة، حيث أنه ومن خلال هذه الدراسة نقترح التوصيات التالية :

1 – ضرورة تحيين الآليات والأطر الأممية الموجهة لدعم التنمية المستدامة في إفريقيا بما يتلائم ومتطلبات البلدان الإفريقية وخصوصيتها، لاسيما ما يتعلق منها بالتنمية البشرية، والأمن الغذائي، وترقية الصحة، وضمان الحق الشامل في التعليم للجميع دون تمييز، وتمكين المرأة من حقوقها، وحماية اللاجئين والمهاجرين الأفارقة، وكذا حماية حقوق الطفل، والحد من عمالة الأطفال واستغلالهم للدعارة، والتجنيد في النزاعات المسلحة.

2 – التعاون الدولي على حفظ الأمن والسلم الدوليين في هذه البلدان، من أجل استتباب الأمن والاستقرار بها، مما يساعدها على التأسيس لتنمية مستدامة حقيقية في جميع

[1] – هادي أحمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى 2015، ص195

المجالات، بعيداً عن الصراعات والنزاعات الداخلية، وكذا الحروب والاعتداءات الخارجية، التي تستنزف الإمكانات المادية والطاقات البشرية.

3 – ضرورة مراعات التوازنات الاقتصادية للبلدان الإفريقية، عن طريق التخفيف من حدة المديونية الخارجية لهذه الدول، واستبدالها بالمشروعات والاستثمارات الحقيقية، بما يحفظ مواردها الوطنية ويعزز نموها الاقتصادي، لا سيما عن طريق تشجيع الاقتصادات البديلة، واقتصاد المعرفة.

قائمة المراجع :

أولاً / الكتب :

01 – حميد حمد السعدون، التنمية السياسية والتحديث العالم الثالث، الذاكرة للنشر والتوزيع العراق الطبعة الأولى .2011

02 – هادي أحمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى .2015

03 – مكتب العمل الدولي، الاجتماع الإقليمي الأفريقي العاشر" العمل اللائق من أجل تنمية أفريقيا " تقرير المدير العام، أديس أبابا، الطبعة الأولى ديسمبر 2003.

ثانياً / الرسائل الجامعية :

01 – مروة سلمان يوسف صلاح، دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول إفريقيا جنوب الصحراء (2000–2010)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الفصل الأول 2010–2011.

ثالثاً / المقالات العلمية :

01 – عباسي طلال ويخلف العربي، دور البرامج الإنمائية للأم المتحدة في القضاء على الفقر–حالة الدول العربية، مقال منشور بمجلة أوراق اقتصادية، العدد 03 / ديسمبر .2018

02 – قحايرية أمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مقال منشور بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 03.

رابعاً / المواقع الإلكترونية :

01 – الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة على الأنترنت بتاريخ : 22–01–2021

www.un.org/ar/sections/where–we–work/africa/index.html

الاستثمار التنموي الصيني في أفريقيا: دراسة في الفرص، التداعيات والتحديات

Chinese Development Investment in Africa: A Study of Opportunities, Implications and Challenges

-صليحة محمدي
- كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة1،
- saliha.mohamedi@univ-batna.dz.
-سميرة شرايطية.
- كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة،
- cheraitia.samira@univ-guelma.dz

ملخص:

إن الاستثمارات الصينية في إفريقيا تهدف بالدرجة الأولى إلى الوصول إلى الموارد الخام وإيجاد أسواق جديدة أمام المنتوجات الصينية ومنافسة الاستثمارات الليبرالية في أفريقيا التي فرضها المانحون الغربيون في العقدين الماضيين، ولكن هذه الاستثمارات التنموية توفر فرص وتحديات لأفريقيا اليوم.

ويمكن للحكومات الأفريقية الاستجابة لهذه الاستثمارات التنموية الصينية بسياسات إنمائية استباقية لتعظيم الاستثمار لصالح اقتصاداتها وتعزيز وانتهاج سياسات محلية وإقليمية من أجل تحسين الموقف التفاوضي للقارة مع الصين لضمان ان هذه العلاقات الاستثمارية بين البلدين تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وتحاول هذه الورقة البحثية استكشاف العلاقات الاقتصادية والتجارية المتزايدة بين الصين والدول

Abstract:

Chinese investments in Africa aim primarily to access raw resources, create new markets for Chinese products, and compete with the liberal investments in Africa imposed by Western donors in the past two decades, but these development investments provide opportunities and challenges for Africa today. African governments can respond to these Chinese development investments with proactive development policies to maximize investment for the benefit of their economies and to promote and adopt local and regional policies in order to improve the continent's negotiating position with China to ensure that these investment relations between the two countries will contribute to achieving sustainable development. This research paper

الأفريقية، وتحليل وتتبع الكيفية التي تم بها تجسيد الشراكة الاستثمارية، وماهي الفرص وتداعيات هذه الاستثمارات على البلدان الأفريقية والوقوف على العيوب التي تشوب هذه التدفقات الاستثمارية، مع تحديد التوصيات لتحسين الفوائد لكلا الطرفين.

كلمات مفتاحية: الاستثمار التنموي؛ الصين؛ أفريقيا؛ العلاقات الاقتصادية.

attempts to explore the increasing economic and trade relations between China and African countries, analyze and track how the investment partnership has been embodied, what are the opportunities and implications of these investments on African countries, and identify the defects in these investment flows, while identifying recommendations to improve benefits for both parties

Key words: development investment; China; Africa ; Economic relations.

مقدمـــــة:

تبحث الصين عن مكانة لها ضمن مفردات النظام الدولي، فهي أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك أسهم النمو الاقتصادي الصيني في دفعها للتوجه خارج حدودها الوطنية لأجل زيادة نفوذها والبحث عن الهيمنة العالمية الاقتصادية، لهذا نجد أن أنظارها اتجهت إلى القارة الأفريقية، أذ أن العلاقات الصينية – الأفريقية تقدمت بشكل سريع في القرن الحادي والعشرين، حيث شملت كل أوجه التعاون المختلفة. ويعد الاستثمار الأداة الأكثر تأثيرا فيها.

استطاعت الصين أن تجعل لها موطئ قدم ثابتا في القارة الأفريقية من خلال عدة آليات على رأسها الاستثمار في البنية التحتية، فمنذ عام 2003 تضاعفت الاستثمارات الصينية في أفريقيا ثلاثين مرة أكثر مما كانت عليه من قبل ذلك، وهذا الأمر سيكون له انعكاسات على القارة الأفريقية.

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في كونها تبحث في واقع السياسة الاستثمارية الصينية في أفريقيا، ومحاولة التعرف على تداعياتها والوقوف على التحديات التي تواجها.

إشكالية الدراسة :

ما مساهمة الاستثمار التنموي الصيني في تحقيق التنمية في أفريقيا؟ وما هي أهم تحدياته؟.

التساؤلات الفرعية :

- ما هي مراحل تطور العلاقات الاقتصادية الصينية – الأفريقية؟
- ما هو واقع الاستثمار التنموي في أفريقيا؟
- هل صُممت تلك الاستثمارات لدعم اقتصادات دول القارة أما الاقتصاد الصيني؟

ولغرض الإحاطة الشاملة بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسين هما :

المحور الأول : الاستثمار التنموي الصيني في أفريقيا : الواقع والفرص

المحور الثاني : تداعيات وتحديات الاستثمار التنموي الصيني في أفريقيا

المحور الأول: الاستثمار التنموي الصيني في أفريقيا : الواقع والفرص

إن العلاقات الصينية – الأفريقية ليست بالجديدة، إلا أنها تطورت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، أين وجهت الصين أنظارها للاستثمار في القارة الأفريقية، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المحور ضمن ثلاثة عناصر وهي: أولا : مراحل تطور العلاقات الصينية الافريقية.

ثانيا : وسائل الصين لتحقيق رؤيتها الاقتصادية في إفريقيا

ثالثا: الاستثمار التنموي الصيني في البنية التحتية في أفريقيا

أولا : مراحل تطور العلاقات الصينية الافريقية :

مرت السياسية الصينية تجاه القارة الإفريقية بثلاثة مراحل رئيسة، وهي:[1]

1- **المرحلة الأولى في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين:** جاء اهتمام الصين بإفريقيا باعتبارها منطقة مصالح في إطار الصراع بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، وفي خلال تلك الفترة دعمت الصين النظم الاشتراكية في إفريقيا.

2- **المرحلة الثانية في منتصف السبعينيات إلى أوائل التسعينيات من القرن العشرين:** في هذه الفترة فقدت إفريقيا جزاء معتبرا من أهميتها لدى الصين، حيث تراجع النشاط السياسي والاقتصادي والتجاري الصيني بالقارة الإفريقية. ويرجع ذلك إلى التغيرات داخل الصين والتركيز على الإصلاح الداخلي.

3- **المرحلة الثالثة ما بعد تسعينيات القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين:** شهدت هذه المرحلة اعادة احياء الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية، وأرست مبادئ ومحددات للعلاقات الصينية الإفريقية والتي ترتكز على أسس اقتصادية وتجارية بحتة.

ثانيا: وسائل الصين لتحقيق رؤيتها الاقتصادية في إفريقيا : شرعت الصين في آخر سبعينات القرن الماضي في إصلاحاتها الهيكلية في نظامها الاقتصادي واختارت أن تنفتح على العالم بشكل تدريجي ومخطط، بحيث يضمن هذا الانفتاح للصين الانتقال إلى مستوى اقتصادي متقدم يكفل لها ترسيخ مكانتها الإقليمية والدولية ولعب أدوار مهمة في العالم، ويحقق لمواطنيها نوعا من العيش الكريم والرفاه المُرضي. وقد توجت تلك الإصلاحات مؤخرا بتصنيف الصين كثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة, وكأسرع اقتصاد

---

[1]- حسين عبد اللطيف غنيم، تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا، قراءات أفريقية، 26-12-2018،تم تصفح المقال بتاريخ 22-01-2021، على الرابط التالي :
https://bit.ly/39ByKml

كبير نام والأسرع في الثلاثين سنة الماضية وكأكبر دولة تجارية وأكبر مصدر وثاني أكبر مستورد في العالم وإدراجها ضمن الفئة المتوسطة الدنيا في العالم حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي البسيط وقدره 3180 دولارًا, وليس كل ذلك إلا نتيجة مباشرة لتلك الإصلاحات المبهرة والخطوات الرائدة، التي جعلت العالم كله يعيش لحظات من الإعجاب والتقدير للتجربة الصينية المتميزة.

ساهم دخول الصين في نادي "الكبار" في خلق جو من التنافس والبحث عن الأسواق المستوردة للمنتوجات والمصدِرة للمواد الخام، بين الصين من جهة وبين الأقطاب الاقتصادية التقليدية (أميركا والاتحاد الأوروبي) من جهة ثانية. وقد برزت إفريقيا كوجهة أساسية لهذه الأقطاب الاقتصادية الكبيرة، لما تمتاز به من ثروات ضخمة (من الطاقة والمعادن) وحاجة ماسة لشريك اقتصادي يتفهم الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية لهذه القارة. غير أن سياسة الصين مع شركائها الاقتصاديين كانت كفيلة بتحويل ميزان التنافس الاقتصادي لصالحها؛ إذ انتقل التبادل التجاري الصيني–الإفريقي من حدود مليار واحد من الدولارات في حقبة السبعينات, ليرتفع مع مرور الوقت وليصل في عام 2013 إلى ما يزيد على الـ200 مليار دولار, لتغدو صادرات إفريقيا إلى الصين ضعفي الصادرات إلى الولايات المتحدة وأربعة أضعاف الصادرات الإفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي[1].

كانت الصين في بداية تغلغلها في القارة الإفريقية تعقد صفقاتها التجارية بمنطق اقتصادي يقتضي شراء النفط والمواد الخام مقابل تطوير البنية التحتية، وذلك لاختراق الاحتكار الاقتصادي الذي فرضته الدول الغربية على إفريقيا. كذلك فإن عدم تدخل الصين في الشؤون الداخلية لأية دولة إفريقية وعرضها للقروض والمنح والمساعدات دون اشتراطات لأية إصلاحات اقتصادية أو سياسية وقيامها إلى جانب ذلك بمنح مظلة دبلوماسية لشركائها التجاريين الرئيسيين في القارة الإفريقية، قد أكسبها مصداقية عالية وقبولا لدى الأوساط الشعبية الإفريقية التي تذكر للصين أنها لم تكن إمبراطورية استعمارية تعيش على نهب

[1]– يحي اليحياوي، الصين في إفريقيا : بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال ، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، جوان 2015، ص 2.

الثروات وبيع البشر وتدمير البلدان الأخرى، على غرار الكثير من الدول الأوروبية التي ساهمت في الماضي والحاضر في تخلف إفريقيا وضياعها.

في 12 أكتوبر /تشرين الأول 2000 بادرت الصين إلى إنشاء منتدي التعاون الصيني–الإفريقي (FOCAC) لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والبلدان الإفريقية في القطاعين العمومي والخاص. وقد أصبح مؤخرا يضم في عضويته أكثر من 45 دولة إفريقية، وهو ما أسهم في ترسيخ التغلغل الصيني في إفريقيا، ووضع العلاقات الاقتصادية الصينية–الإفريقية في مسار سريع؛ حيث نمت التجارة الثنائية بين الصين وإفريقيا من 10.6 مليارات دولار في عام 2000 إلى 160 مليار دولار في عام 2011.

وفي عام 2012 صادق المنتدى الخامس للتعاون الإفريقي الصيني في بكين على خطة عمل للفترة ما بين 2013–2015 تقضي بحصول الدول الإفريقية على قروض مالية ميسرة من الصين بـ20 مليارا من الدولارات لتطوير البنى التحتية، الزراعية والصناعية، وقد تقرر كذلك أن تساعد الصين الدول الإفريقية على تحقيق التنمية الذاتية والتنمية المستدامة، إضافة إلى تدريب الصين لـ30 ألف كادر من الدول الإفريقية في مختلف المجالات مع فتح الباب لتوفير 18 ألف منحة دراسية للطلاب الأفارقة؛ حيث تبني الصين رؤيتها على أساس أن "الغزو الثقافي" هو البديل المضمون ليرى الأفارقة الوجه الحقيقي للصين صاحبة الحضارة العريقة وليست القوة الاقتصادية التي جاءت لاستنزاف موارد القارة؛ حيث بدأت بكين منذ 2009 مشروعا ضخمًا للمنح الدراسية وصل بمقتضاه عدد الطلبة الأفارقة في الجامعات الصينية لحوالي 12 ألف طالب يدرسون على نفقة الصين[1].

ثالثا: الاستثمار التنموي الصيني في البنية التحتية في أفريقيا

تعتبر الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا؛ فهي الشريك التجاري الأول لإفريقيا منذ عام 2009م، وتعتبر إفريقيا المصدر الرئيس للصادرات من الموارد الطبيعية للصين، حيث

[1]– للمزيد أنظر : كمال الدين شيخ محمد عرب، ابعاد الاهتمام الصيي بافريقيا ، مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2017.

بلغ حجم التجارة بين الصين وإفريقيا 10,8 مليار دولار لعام 2001م، وازداد إلى 198,49 مليار دولار أمريكي في عام 2012م، ووصل إلى 222 مليار دولار في عام 2014م.

وقفزت الاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2016 م الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، من 3,6 مليار دولار في عام 2013م إلى 13,3 مليار دولار في عام 2014م، وذهب معظمها إلى زامبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، التي تقود اقتصاداتها صادرات الوقود والمعادن[1]. وحسب بيانات وزارة التجارة الصينية لعام 2018 أن الصين قامت باستثمار مباشر قدره 3.3 مليار دولار في الدول الأفريقية خلال عام 2018، بزيادة 7% عن العام السابق عليه، فيما أقامت شركات صينية مشاريع قيمتها 78.4 مليار دولار في الدول الأفريقية خلال الفترة ذاتها، بزيادة 3% على أساس سنوي[2].

---

[1]– حسين عبد اللطيف غنيم، المرجع السابق الذكر.

[2]– طارق ليساوي، دبلوماسية، صحية الرأي،18أكتوبر 2020 ، تم تصفح المقال يوم 3 جانفي 2020 على الرابط التالي : https://bit.ly/3r8GMt1

ويبين الجدول التالي الحجم الإجمالي للاستثمارات الصينية بإفريقيا، حسب وزارة التجارة الصينية وتقديرات مؤسسة "إيريتاج فاونداشيون:"

الجدول رقم 1 : الحجم الإجمالي لاستثمارات الصينية بإفريقيا)بمالبين الدولارات، جانفي 2013

الدولة)الترتيب حسب المعطيات الصينية)	وزارة التجارة الصينية	إيريتاج فاونداشيون
جمهورية جنوب إفريقيا (1)	4060 (%25)	8600 (%8,8)
الجزائر (5)	1059 (%6,5)	10500 (%10,7)
أنغولا (13)	401 (%2,5)	6500 (%6,6)
بوتسوانا (17)	200 (%1,2)	-
الكاميرون (31)	62 (%0,4)	4600 (%4,7)
الكونغو (20)	142 (%0,9)	2000 (%2)
ج. الكونغو الديمقراطية (6)	709 (%4,3)	7800 (%8)
مصر (12)	403 (%2,5)	4000 (%4,1)
إثيوبيا (10)	427 (%2,6)	7800 (%8)
الغابون (21)	127 (%0,8)	-
غانا (15)	270 (%1,7)	4400 (%4,5)
نيا (18)	168 (%1)	1900 (%1,9)
جزر موريس (7)	606 (%3,7)	-

كينيا (14)	309 (1,9%)	-
ليبيريا (23)	115 (0,7%)	110 (0,1%)
ليبيا (29)	68 (0,4%)	4300 (4,4%)
مالي (19)	160 (1%)	-
مدغشقر (16)	254 (1,6%)	290 (0,3%)
النيجر (9)	430 (2,6%)	5200 (5,3%)
نيجيريا (3)	1416 (8,7%)	15600 (16%)
أوغندا (22)	126 (0,8%)	1900 (1,9%)
سيراليون (34)	52 (0,3%)	4700 (4,8%)
تشاد (24)	108 (0,7%)	6800 (7%)
السودان (2)	1526 (9,4%)	2500 (2,6%)
جنوب السودان (-)	-	1400 (1,4%)
تنزانيا (11)	407 (2,5%)	-
زامبيا (4)	1200 (7,4%)	3900 (4%)
زيمبابوي (8)	576 (3,5%)	900 (0,9%)
مجموع إفريقيا جنوب الصحراء		97800 (100%
مجموع إفريقيا	16244 (100%)	

المصدر : اليحياوي09جوان 2015، ص. 07.

وبشكل عام، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا بنسبة 11٪ إلى 46 مليار دولار أمريكي في عام 2018م. وقد دعم ذلك تدفقات البحث عن الموارد وبعض الاستثمارات المتنوعة، وانتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب إفريقيا. وتلعب الصين دورا رئيسيّا في هذا المناخ الاستثماري، فيما تطلق عليه "الإيكونومست": "التدافع الجديد لإفريقيا".

ويمكن ذكر بعض المشاريع كالتالي: [1] – تقديم قرض للبنية التحتية بقيمة 20 مليار دولار أمريكي إلى غينيا على مدار 20 عاما مقابل تطوير مشاريع البوكسيت والألومينا من قبل شركتي China Henan International و China Power Investment، على التوالي.

- استثمار بقيمة 12 مليار دولار أمريكي لشركة China Railway Construction لبناء خط سكة حديد بطول 1402 كيلو متر على طول ساحل نيجيريا يربط لاغوس مع كالابار.

- وقعت شركة تشاينا رود آند بريدج اتفاقية بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي لشراء الموارد الطبيعية في ليبيريا مقابل بناء الطرق والبنية التحتية لإمدادات الكهرباء.

- يمول بنك التصدير والاستيراد (Exim) الصيني 75٪ من مخطط Zungeru الكهرومائي الذي تبلغ تكلفته 1.3 مليار دولار أمريكي و700 ميجاوات.

- تقوم شركة China Harbour Engineering ببناء ميناء للحقول الخضراء بقيمة 600 مليون دولار (Atuabo Freeport)، والذي سيفتح قطاع النفط والغاز في

غانا أمام الأسواق الإقليمية البحرية.حصلت نيجيريا على قرض بقيمة 500 مليون دولار

[1] - أندرو ماكجريجور – ذي أفريكان ريبورت، ترجمة : محمد سليمان الزوواي، انتشار الصين في إفريقيا: هل نشهد تجارة عادلة؟، قراءات أفريقية، تم تصفح المقال يوم 22-1-2020، على الرابط التالي : https://bit.ly/2YKIYuN

أمريكي من بنك Exim الصيني لإعادة تطوير مطاراتها الدولية الأربعة

المحور الثالث: الاستثمار التنموي للصين في أفريقيا التداعيات والتحديات

تعاظم الاستثمار الصيني في القارة الإفريقية سيكون له آثار وتداعيات توفر فرصا لكل من الصين وإفريقيا من جهة، وتفرض تحديات من جهة أخرى.

أولا : تداعيات الاستثمار التنموي الصيني في أفريقيا

فمنذ ثلاثين سنة أكد الفكر الاقتصادي على أن تنامي الاستثمارات الخارجية تلعب دورا استراتيجيا في تنمية اقتصاديات دول الجنوب. فتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أكد أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في التنمية البنية التحتية وتكوين اليد العاملة[1].

وعلى هذا الأساس تعتبر إفريقيا بحاجة إلى الصين، والصين بحاجة إلى إفريقيا؛ حيث تلعب استثمارات الصين، التجارة، المساعدات الخارجية، القروض والمِنح دورا هائلا في تنمية القارة.

لكن الاستثمار الأجنبي في عالم اليوم أصبح أكثر المداخل فعالية في السيطرة العالمية تحت غطاء اقتصادي ناعم، وهو من هذه الوجهة تحدي جديد للدول الأفريقية خاصة وأنها أصبحت أرضا خصبة ومجالا مفتوحا لكل أنواع الاستثمارات الأجنبية[2].

---

[1]– سمير، قط، الاستراتجية الاقتصادية الصينية في الأفريا : فترة ما بعد الحرب الباردة – قطاع النفط أنموذجا –، مذكرة الماجستير، علاقات دولية واستاراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2008– 2009، ص 72.

[2] – عبد الرحيم رحموني، جيوبولتيكية الاستثمارات الصينية في المنطقة المغاربية بين خلفية الشراكة الثنائية وتعزيز مقومات القوة الأحادية الجانب، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مج 04، ع 01، ص 175

وفي هذا الصدد، يقول الدكتور الأمين حمادي، الخبير في شؤون غرب أفريقيا والقنصل العام السابق لجمهورية النيجر في دبي، إن "العطشان يقول ..الماء، وأفريقيا عطشى للاستثمارات نظرا إلى حاجتها لتطوير بنيتها التحتية ولمشاريع حيوية تساعد دولها على تحقيق النمو الاقتصادي"، ويرى أن "الاستثمارات الصينية لا تخدم سوى بكين ولا تفيد الاقتصادات الوطنية لبلدان القارة."

ضيف بأن "الشركات الصينية عندما تأتي بمشاريعها، فهي تستعين بأيد عاملة صينية وليس أفريقية، وبالتالي لا تخلق فرص عمل للشباب الأفريقي في ظل مستويات بطالة عالية"، ويشير إلى أن تلك "الاستثمارات عادة ما تكون بمعزل عن المجتمعات المحلية، ولا تخدم المواطن الأفريقي الذي لا يشعر بطبيعة الحال بفوائدها ."يضاف إلى ذلك العوائد التي يحققونها من استثماراتهم في تلك المشاريع، فلا تتم إعادة استثمارها في الأسواق الأفريقية بل ترسل إلى الصين[1]."

وفي تقرير صدر في العام 2018 عن دين مبادرة الحزام والطريق، حذر الباحثون من مركز التنمية العالمية أن ثمانية بلدان في خطر الوقوع في "دين يفوق المعدل"، بما فيها جيبوتي، وتقوض مستويات الدين العالية ذات الشروط غير الشفافة الاقتصادات النامية بدلا من تنميتها، إذ تعاني بلدان مثل المغرب ومصر وتونس أصلا لتخفض دينها الخارجي. وبحسب مبادرة الأبحاث الصينية الأفريقية التي قامت بها كلية الأبحاث الدولية المتقدمة SAIS، بلغ مجموع القروض الصينية إلى الحكومات الشمال أفريقية من العام 2000 حتى العام 2017 ما يعادل 4607 مليون دولار أمريكي. ومن البلدان الشمال أفريقية على تلك القائمة، احتلّت مصر المرتبة الأولى لناحية مجموع قروضها من الصين من العام 2000 حتى العام 3421,60) 2017مليون دولار أمريكي)، وتبعها المغرب (1030,55 مليون

[1]– كفاية أولير،هل أصبحت الاستثمارات الصينية في أفريقيا مصائد ديون لحكوماتها؟، الأحد 5ماي 2019، تم تصفح المقال بتاريخ 19 جانفي 2020، على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com/node/22571/

دولار أمريكي) وتونس (145,39 مليون دولار أمريكي) والجزائر (9 ملايين دولار أمريكي) وليبيا (صفر).

ومع أن البلدان الشمال أفريقية لم تقترض بعد بقدر ما اقترضته بلدان أخرى في أفريقيا أو جنوب آسيا أو أمريكا اللاتينية، يرتفع الدين في بلدان مثل المغرب ومصر ومن المرجح أن يستمر بالارتفاع. بالتالي، على المنطقة أن تحذر من تكرار التجارب السلبية التي مرت بها بلدان أخرى مع الدين والتدخل الصينين[1].

ثانيا : تحديات الاستثمار التنموي الصيني في أفريقيا

يواجه الاستثمار التنموي الصيني في أفريقيا عدة تحديات، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية

– معارضة محلية : حيث تواجه العديد من مشاريع الاستثمارية رفضا محليا بسبب مشاكل في مسألة ملكية الأرض، أو إنشاء مشاريع في مناطق ذات كثافة سكانية قليلة، وبالتالي تفقد هذه المشاريع أهميتها الاقتصادية لدى المجتمع الأفريقي[2].

– التهديدات الأمنية : إن تفشي ظاهرة الارهاب الدولي والقرصنة والجريمة المنظمة وكذلك النزاعات وانتشار بؤر التوتر وانعدام الاستقرار في العديد من الدول الأفريقية.

– الصراع الصيني مع القوى الآسيوية والعالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة واليابان، أحد أسباب ذلك، بينما كان انعدام الاستقرار واستمرار الحروب في نواح عدة من إفريقيا، وكذا رسوخ الفساد والأنظمة الاستبدادية في غالبية دولها، أسبابا أخرى جعلت من العلاقات الثنائية محل جدل عالمي، ليس فقط لعدم شفافيتها على طول الخط تقريبا، إنما كذلك لتورط الصين في تعاملات عدة مع حكومات وأنظمة ديكتاتورية بشكل مباشر، لتتحول هذه

---

[1]– عادل عبد الغفار وآنا جاكوبس، بكين تنادي : تقييم حضور الصين المتنامي في شمال أفريقيا، موجز السياسة، مركز بروكنجز الدوحة، سبتمبر 2019، ص 06.

[2]– علي مدوني، الاهتمام الصيني بالقارة الأفريقية بين الفرص والقيود، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، مج11، ع01، أفريل 2020، ص361.

الصفقات من تنمية القارة بشكل رئيس إلى دور جديد أصبحت فيه الصين صاحبة المنفعة الأكبر ومعها أنظمتها الخاصة.

– مع اتساع رقعة مصالح الصين ونفوذها في القارة الإفريقية وجدت بكين نفسها مضطرة للانغماس في النزاعات المسجلة للقارة السمراء، فقد تكررت عمليات اختطاف الرعايا والمواطنين الصينيين أو مهاجمة المصالح والمواقع والمنشآت الصينية في بعض بؤر التوتر. كل ذلك فرض على الصين اتخاذ إجراءات عملية للتعامل مع مثل هذه التحديات الناشئة كتشكيل إدارات وفرق خاصة في وزارة الخارجية الصينية. وتعزيز مشاركتها في قوات حفظ السلام الدولية حيث بلغت نسبة قواتها المرابطة في إفريقيا حوالي 80% من مجمل قواتها في مختلف مناطق العالم. كما زادت من نسبة مشاركتها العسكرية في مكافحة عمليات القرصنة في خليج عدن حيث يمر نحو 1300 سفينة بضائع صينية تتعرض نحو 20% منها لعمليات قرصنة ، واضطرت لأول مرة إلى إرسال سفن وقطع عسكرية خارج أراضيها لإجلاء أكثر من ستة آلاف عامل من ليبيا خلال الثورة[1].

الخاتمة :

وظفت الصين العديد من الوسائل الاقتصادية في تمتين العلاقات الصينية الإفريقية، حيث تتبع مبادئ ساهمت في تحقيق التوسع الصيني بالقارة الأفريقية، وتنشيط التجارة بين الصين والدول الإفريقية، والتوسيع في دائرة الاستثمار الصيني بالقارة، ومساهمة الصين في دفع التنمية للبنية التحتية بدول القارة الإفريقية.

تعمل الصين على زيادة نفوذها في العالم وتعميق علاقاتها مع دول الأفريقية خاصة من خلال ضمان استمرار استثماراتها وتدفقات الرأس المال تجاه القارة الإفريقية. وتواجه

[1]– مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، تعاظم الدور الصيني في إريقيا: الدوافع والتحديات، 31– 08– 2018، تم تصح المقال بتاريخ 29 ديسمبر 2020، على الرابط التالي : https://bit.ly/3tgSgww

الصين وأفريقيا كثيرا من التحديات في زيادة فرص الاستثمار وتحقيق تنمية في البنية التحتية الأفريقية.

ومن خلال ما سبق توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية :

– ساهمت الاستثمارات الصينة نسبيا في القضاء على الفقر في إفريقيا، و تنويع التنمية الاقتصادية في البلدان الإفريقية ووطدت الأساس للتنمية الاقتصادية في القارة ورفعت من قدرتها على التنمية المستقلة وحسنت من قدرة الأفارقة جزئيا على المنافسة في المجال الاقتصادي العالمي.

– استطاعت الصين أن تجد مكانا لها في القارة الأفريقية، بإقامة علاقات اقتصادية متينة مع دول المنطقة عن طريق إقامة استثمارات تنموية في المنطقة، غير أن الهدف الرئيسي للاستراتيجية الصينية في المنطقة هو ضمان سيطرتها على موارد الطاقة والمعادن وايجاد أسواق جديدة، كل هذا من أجل –تحقيق نمو اقتصاد الصيني وزيادة نفوذها في العالم.

– توجد مخاوف كبيرة من احتمال انخراط الصين مستقبلا في تحديد شكل النظام الاقليمي الأفريقي، خاصة في ظل تورطها في القضايا الداخلية للدول الأفريقية.

التوصيات :

– يجب على الحكومات الأفريقية أن تكون أكثر صرامة في التعامل مع الصين وأيضا في طرح شروط الاتفاقيات التي توقعها معها، وفرض شروطا تلزم الشركات الصينية التي تستثمر في أفريقيا على توظيف الأيدي العاملة الأفريقية، وبالإبقاء على جزء من الأرباح التي تتحقق لإعادة استثمارها في مشاريع حيوية تخدم المجتمع الأفريقي.

– يجب على الدول الأفريقية أن تكون أكثر حذا لاستثمار التنموي الصيني، الذي يهدف إلى تثمين فرص استغلال ثروات هذه القارة، ومهما كان هذا الاستثمار له فوائد، إلا أنه مد استعماري جديد وبأساليب ناعمة، لذلك وجب محاولة التقليل من حجم الاستثمار الصيني المتزايد في أفريقيا.

- يجب على الدول الأفريقية اتباع لنهج استراتيجي من خلال توحيد جهودها والعمل المشترك والجماعي في تعاملها مع الاستثمارات الصينية.

قائمة المراجع والمصادر :

المقالات :

1- عبد الرحيم رحموني، جيوبولتيكية الاستثمارات الصينية في المنطقة المغاربية بين خلفية الشراكة الثنائية وتعزيز مقومات القوة الأحادية الجانب، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مج 04، ع 01، ص 175

2- عادل عبد الغفار وآنا جاكوبس، بكين تنادي : تقييم حضور الصين المتنامي في شمال أفريقيا، موجز السياسة، مركز بروكنجز الدوحة، سبتمبر 2019، ص .06

3- علي مدوني، الاهتمام الصيني بالقارة الأفريقية بين الفرص والقيود، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، مج11، ع01، أفريل 2020، ص361.

4- يحي اليحياوي، الصين في إفريقيا : بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال ، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، جوان 2015، ص 2.

5- كمال الدين شيخ محمد عرب، ابعاد الاهتمام الصيي بافريقيا ، مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2017.

الرسائل الجامعية :

1- سمير، قط، الاستراتجية الاقتصادية الصينية في الأفريا : فترة ما بعد الحرب الباردة – قطاع النفط أنموذجا –، مذكرة الماجستير، علاقات دولية واستاراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2008- 2009، ص 72.

مواقع الأنترنت :

1- أندرو ماكجريجور – ذي أفريكان ريبورت، ترجمة : محمد سليمان الزوواي، انتشار الصين في إفريقيا: هل نشهد تجارة عادلة؟، قراءات أفريقية، تم تصفح المقال يوم 22-1-2020، على الرابط التالي : https://bit.ly/2YKlYuN

2- حسين عبد اللطيف غنيم، تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا، قراءات أفريقية، 26-12-2018،تم تصفح المقال بتاريخ 22-01-2021، على الرابط التالي : https://bit.ly/39ByKml

3- طارق ليساوي، دبلوماسية، صحية الرأي،18أكتوبر 2020 ، تم تصفح المقال يوم 3 جانفي 2020 على الرابط التالي : https://bit.ly/3r8GMt1

4- كفاية أولير،هل أصبحت الاستثمارات الصينية في أفريقيا مصائد ديون لحكوماتها؟، الأحد 5ماي 2019، تم تصفح المقال بتاريخ 19 جانفي 2020، على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com/node/22571/

5- مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، تعاظم الدور الصيني في إريقيا: الدوافع والتحديات، 31- 08- 2018، تم تصح المقال بتاريخ 29 ديسمبر 2020، على الرابط التالي : https://bit.ly/3tgSgww

التدخل الناعم لوكالة التعاون الدولي الإسرائيلية في السياسات التنموية الإفريقية.

Soft Interference of the Israel International Cooperation Agency in African Development Policies

- ناصري سميرة
- جامعة الشهيد عباس لغرور الجزائر

nasri_samira@yahoo.fr

-برق سميحة .

- جامعة الشهيد حمه لخضر الجزائر.

- samihabrag42@gmail.com.

ملخص:

تحلل مداخلتنا دور الوكالة الاسرائيلية للتعاون الدولي في التنمية **MACHAV**تحديدا تجاه الدول الافريقية واستجابة هذه الاخيرة للسياسات التنموية في مجالات تتجاوز النطاق العسكري منه للمجال المجتمعي، الزراعي والتقني حيث تطرح اشكالية مدى تاثير التدخل الناعم الاسرائيلي على السياسات الافريقية وانظمة الحكم فيها، وذلك باعتماد المنهج التحليلي التركيبي اين توصلنا لنتيجة مفادها ان تبني اسرائيل عبر**MACHAV**لمقاربة تنموية تهتم بالبعد الانساني (التدريب/ تقديم التقنية) في القارة مقابل تحقيق مكاسب سياسية (التاييد/ التحكم في مجال الدول العربية والامن المائي) واقتصادية (توفير الموارد/ اليد العاملة باقل قدر منكن من التكاليف).

كلمات مفتاحية: التنمية، الماشاف، اسرائيل.

ABSTRACT:

This intervention analyzes the role of the Israeli Agency for Cooperation in International Development (MACHAV) specifically towards African countries and the response of the latter to development policies in areas that go beyond the military domain than the societal, agricultural and technical sphere. We came to the conclusion that Israel, through MACHAV, showed a development approach concerned with the human dimension (training / technology provision) in the continent in exchange for achieving political gains (support / control in the field of Arab countries and water security) and economic (providing resources / labor at the lowest cost).

Keywords:
Development, MACHAV, Israel, Africa, technology.

مقدمـــة:

الاهتمام الإسرائيلي بالقارة الإفريقية كان نتيجة نصف قرن من التخطيط الاستراتيجي للبرامج الاقتصادية والإنسانية، فبعد تشكل هذا الكيان اتجه لوضع دعامة وأرضية متينة لعلاقته بدول القارة بدأت بالانتشار الاقتصادي تمهيدا لبلوغ أهداف سياسية تستخدم من خلالها التقنية كسلاح لتحقيق المكاسب الجيوبوليتيكية متجاوزة بذلك دور الوكالات الدولية الأخرى عبر الوكالة الإسرائيلية للتعاون الدولي للتنمية ***MASHAV*** التي انتهجت مقاربة مختلفة تماما عن سابقاتها وعليه لابد من طرح الإشكالية التالية هل تمكنت المؤسسات التابعة لمنظمة الماشاف من تحقيق التنمية في دول إفريقيا؟.

أهمية الموضوع:

تكمن الاهمية العلمية والعملية لموضوع الدراسة في:

- تحليل مدى استجابة الدول الافريقية لمختلف المخططات التنموية التي تتبعها منظمة الماشاف.
- تقديم مقاربة تحليلية مفاهيمية عن البرامج والمشاريع المقدمة قصد التغلغل الاسرائيلي في القارة.
- توضيح انعكاسات هذه الاخيرة على الامن والاستقرار الداخلي والاقليمي لدى الوحدات الافريقية.

المنهج المتبع:

ارتاينا من خلال مداخلتنا ضرورة الاعتماد على المنهج التحليلي التركيبي بتفكيك متغيرات البحث المرتبطة بحركية ديلوماسية التنمية الاسرائيلية، منظمة الماشاف والاستجابة الافريقية بالاضافة للمنهج التاريخي كمنهج مساعد لرصد مختلف التطورات التاريخية ووضع اجزاء الموضوع ضمن منطلقاته الرئيسية.

التقسيم الهيكلي للدراسة:

تم اتباع خطة بحثية مكونة من المحاور التالية:

المحور الأول: مقاربة تحليلية لمتغيرات التدخل الاسرائيلي في القارة الافريقية.

أولا: الاهمية الجيواستراتيجية للدول الافريقية لدى صانع القرار الاسرائيلي.

ثانيا: كرونولوجيا تشكل وكالة التعاون الدولي الاسرائيلية للتنمية *MACHAV*.

المحور الثاني: تداعيات التدخل التنموي لوكالة التعاون الدولي الاسرائيلية على الدول الافريقية.

أولا: الاسهامات التنموية لوكالة ***MACHAV*** في الدول الافريقية.

ثانيا: تقييم التدخل التنموي لوكالة ***MACHAV*** في سياسات الدول الافريقية.

المحور الأول: مقاربة تحليلية لمتغيرات التدخل الاسرائيلي في القارة الافريقية.

تقتضي الدراسة العلمية لاي موضوع بحثي ضرورة الاهتمام بالدراسة الجيوبوليتيكية للمنطقة محل البحث والتركيز على كرونولوجيا النشاة والتطور التي تخضع لها المنظمات وهو ما سنوضحه في هذا المحور.

أولا: الاهمية الجيواستراتيجية للدول الافريقية لدى صانع القرار الاسرائيلي.

سنوضح من خلال هذا العنصر المكانة التي تكتسبها القارة الافريقية في مدركات مراكز البحث وصناع القرار الاسرائيلي على مختلف الاصعدة.

- **الاهمية الجيوبوليتيكية:**

يحكم هذا التصور الطرح المناطقي، حيث نجد منطقة القرن الافريقي التي يعتبر الوجود القوي الاسرائيلي بها منفذا لتحقيق مجموعة من الاهداف فهي ظهير امن للدول العربية وعليه التاثير على الامن القومي لهذه الدول السيطرة على البحر الاحمر

فضلا عن استغلالها لغرب افريقيا خاصة خليج غينيا الغني بالنفط بالاضافة لمنطقة الساحل الافريقي[1].

- **من الناحية الاستراتيجية:**

تعتبر افريقيا بالنسبة لاسرائيل موقع بديل اذا ما هددت مصالحها في فلسطين وذلك منذ تاسيس هذا الكيان فبان غوريون ارسى استراتيجية حلف المحيط بمعنى تطويق الوطن العربي باقامة تحالفات مع الدول غير العربية التي لها حدود مع نظيرتها العربية وهو ما قامت به في افريقيا فابرز مواقع الامتداد الاسرائيلي في اثيوبيا، جنوب السودان وشمال اوغندا يليها جنوب نيجيريا (منطقة الايبو) ثم جنوب افريقيا من اجل تشكيل المثلث يحتوي المد الاسلامي لمواجهته مستقبلا فافريقيا مجال يمنحها القدرة على تجاوز العزلة الاقليمية الممارسة عليها حسبها فضلا عن اهدافها للسيطرة على البحر الاحمر والامن المائي العربي.

الشكل رقم (1): خريطة توضح امتداد العلاقات الاسرائيلية مع الدول الافريقية

[1] جاسم يونس محمد، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة دراسة حالة اثيوبيا، مجلة العلوم السياسية، (د س ن)، ص148، 149.

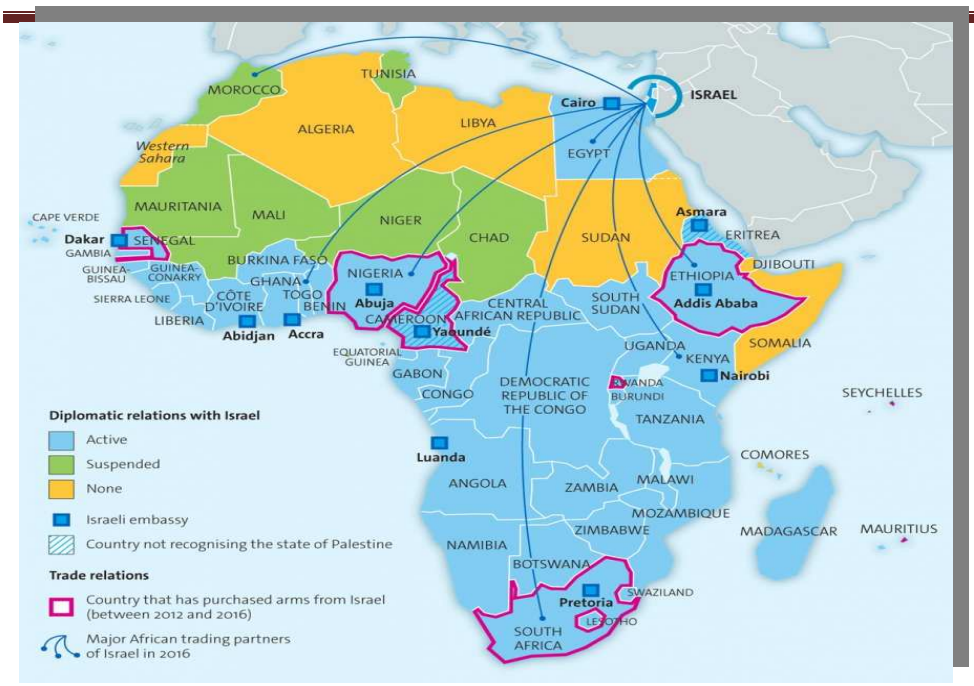

Source : Francis Abugbilla, How Benjamin Netanyahu is resetting Israel–Africa relations, university of Washington, In:

https://jewishstudies.washington.edu/israel–hebrew/benjamin–netanyahu–resetting–israel–africa–relations/

- **الاهمية الاقتصادية:**

ركزت اسرائيل اهتمامها بالقارة الافريقية نتيجة احتوائها على الموارد الطبيعية والمعدنية كالذهب والفضة، الالماس والطاقوية كالنفط والغاز، لذلك فان هذا الاهتمام كان الدافع وراء تامينها لهذه الموارد باثمان زهيدة وايدي عاملة افريقية فضلا عن تسويق منتجاتها واستثمار رؤوس اموالها في القارة وجني مكاسب مالية باهضة وعليه تعود المواطن الافريقي على نمط معين من المعيشة والسلع.

- **الاهمية السياسية:**

الاهتمام السياسي الاسرائيلي بافريقيا نابع عن هدفها في كسب تاييد اكبر عدد ممكن من الدول الافريقية ولعل انبهار هذه الاخيرة بسياستها لاعتبار ان معظمها كانت مستعمرات وعند استقلالها واجهت العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية فضلا عن ترويج اسرائيل لفكرة انها دولة مشابهة لهم وهو ما ساهم في تطابق المصالح الاسرائيلية مع الظروف الافريقية[1].

ثانيا: كرونولوجيا تشكل وكالة التعاون الدولي الاسرائيلية للتنمية *MACHAV*

حسب وزارة الخارجية الاسرائيلية فمنذ تاسيس وكالة التعاون الدولي للتنمية عام 1958 استفاد ما يزيد عن 200الف شخص من البرامج التدريبية في مجالات الطب، الصحة، الزراعة والتنمية الريفية عبر تقديم برامج الارشاد، التدريب والمساعدات في تشكيلة واسعة من المجالات.

يسترشد المنظور التنموية للوكالة باهداف التنمية الدولية التي تبنتها الجمعية العمومية للامم المتحدة، اي الاهتمام بمجالات التنمية المستدامة على مختلف مشاربها الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، وحسب المنظمة الاممية فان اكثر من 1.2 مليار نسمة يعيشون حالة من الفقر، المجاعة، انعدام مياه الشرب والشروط الصحية المناسبة، سوء العناية الطبية والبطالة المزمنة فمستوى الدخل اليومي يقل عن دولار واحد فضلا عن غياب التعليم، المعاناة ومن الامراض، الحروب الاهلية فاكثر من ثلاثمئة مليون من هؤلاء يعيشون في القارة الافريقية[2].

ومنذ نشاتها استرشدت وكالة التعاون والمساعدات الدولية الاسرائيلية في عملها مع العالم النامي بالمقاربة المعتمدة منذ2015 فهي ترى ان العمل التنموي هو عمل عضوي نتيجة

---

[1] المرجع نفسه، ص150.

[2] د. مؤلف، مشاف الوكالة الاسرائيلية للتعاون الدولي، وزارة الخارجية الاسرائيلية، 2010، متحصل عليه من:

https://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelExperience/SocietyCoexistenceAndPeace/Pages/MASHAV-%20Israels-Agency-for-International-Development-Cooperation-15032010.aspx

استحالة التركيز الكلي على مجال معين كالامن الغذائي دون توجيه الاهتمام بالعناية الصحية والبناء المجتمعي والتعليم، كما انه من المستحيل التوصل الى نتائج يمكن قياسها والشعور بالتاثير المرجو لدى الاشخاص المحتاجين للمساعدة الا بتبني برامج التنمية المستدامة الشاملة مع ضرورة تنسيق الجهود والموارد بين الفواعل سواء كانت دول او منظمات متخصصة.

ركزت اسرائيل في تنظيم نشاطات الوكالة وفقا للميزة التنافسية التي تتمتع بها ومتطلبات الدول الشريكة في العملية التنموية، بدلا من الانفراد باتخاذ القرار حول تقديم المساعدات بما لا يتفق واحتياجات الطرف الاخر والتي تشمل:

- الزراعة والتنمية الريفية.
- ادارة الموارد المائية.
- تنمية المشاريع التجارية المتوسطة والصغيرة.
- التنمية المجتمعية.
- الطب والصحة العامة.
- تمكين المراة والتعليم.

والاهم هو اعتماد الوكالة في برامجها على مبدا "درب المدربين" اي العمل على تطوير وبناء القدرات المؤسسية والبشرية، فضلا عن البرامج المهنية التي يتم تنفيذها في اسرائيل وفي البلدان المتلقية نفسها بدعم من الخبراء لفترات قصيرة وطويلة، والسبب وراء الاجماع الدولي في عملية التنمية التي تتطلب قيادة سياسية ملتزمة ومسؤولة، سواء على المستوى المحلي او على المستوى الوطني، ومجموعة من المهنيين المؤهلين محليا والقادرين على تبني العملية شخصيا والتمسك في الوقت نفسه بالاستراتيجيات والاهداف الوطنية والمحلية[1].

[1] المرجع نفسه.

المحور الثاني: تداعيات التدخل التنموي لوكالة التعاون الدولي الاسرائيلية على الدول الافريقية.

بعد تقديمنا لمقاربة تحليلية لاهمية القارة الافريقية وتطور وكالة ***MACHAV***، سنوضح من خلال هذا المحور مختلف الانجازات التي قدمتها المنظمة في المجالات التقنية، التدريبية، الزراعية والصحية لنقييم هذه الاخيرة بقياس درجة استجابة الدول الافريقية لها.

أولا: الاسهامات التنموية لوكالة *MACHAV* في الدول الافريقية.

اهتمت وكالة التعاون الدولي للتنمية بتطوير الشراكة مع الدول النامية في مواجهة التخديات التنموية السابقة الذكر وعليه سنوضح محتلف الانجازات التي حققتها الوكالة في تنمية القارة الافريقية.

- **في مجال الصحة:** حرصت المنظمة على[1]:

- الانضمام لبرامج الامم المتحدة الانمائي لمكافحة الايدز حيث اصبحت مساهما رئيسيا في البرنامج بتخصيصها مبلغ250 الف دولار لصالح الفئات الشبابية في اثيوبيا، اريتيريا وكينيا بالتعاون مع *UNAIDS*.
- ارسال البعثات الطبية الاسرائيلية بصفة دائمة خاصة في جراحة العيون لانقاذ بصر المرضى في الدول النامية.
- "**القلب اليهودي من اجل افريقيا**" وهي جمعة اسسستها المنظمة عام2008 قامت بمجموعة من المشاريع كتوفير الطاقة الكهربائية للمدراس، العيادات ودور الايتام بالتعاون مع شركة سولارابيج للطاقة الشمسية الاسرائيلية وشركة اينتردان للوحات الالكترونية طبقت هذه الاخيرة في كينيا واثيوبيا، اما مشروع استخدام اجهزة الري الحديثة التي توفر ماكينات الري بالتنقيط والتي اكدت مجموعة من التقارير استكمال

[1] شفلية جودة وعيسى نائل، " السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه منطقة القرن الافريقي واثرها على الامن القومي العربي1991-2011"، مذكرة ماجيستير، جامعة الاقصى 2015، ص50.

37 مشروعا في مجال الزراعة والطاقة الشمسية في اثيوبيا، كينيا واريتيريا واوغندا بتشغيل اليد العاملة الافريقية قرابة 150 الف عامل.

- **اقتصاديا:**

استغلت اسرائيل الاداة الاقتصادية في علاقتها مع الدول الافريقية فعلى الرغم من امتلاكها لمقومات القوة (الموارد الطاقوية والمعدنية) الا انها لاتزال في حاجة للمساعدات وتقديم الخبرات الفنية، العلمية والتكنولوجية وهو ما وفرته اسرائيل في اطار ما يعرف باتفاقيات التعاون الفني فقد اقامت مجموعة من المشاريع التجارية والصناعية خاصة في مجال التكنولوجيا الزراعية ففي اثيوبيا تدير اسرائيل 187 مشورع زراعي، في كينيا تشاركت اسرائيل مع المانيا في مشروع لتطهير بحيرة فيكتوريا مما وفر فرص العمل في ذات المنطقة، اما روندا فتتولى شركة ايبوني وضع خطط للاشراف على منظومة الري، في حين عقدت العديد من الاتفاقيات بينها وبين الكاميرون للتدريب وهو اتفاق غير مسبوق يتيح تشكيل حاضنة للاعمال التجارية والزراعية استنادا للخبرة الاسرائيلية لمدة عدة سنوات تنتهي بتدريب5000 متدرب كاميروني وقد وظفت المنظمة الإسرائيلية ***MACHAV*** منذ عام2016 خبيرا لمتابعة العملية وهنا يتضح نشاط المنظمة في العديد من الدول الافريقية كاوغندا حيث اقامت الوكالة مشروعا لتجديد وتطوير اساسيات الطوارئ في مستشفى كمبالا مولاغو كاهم مشروع طبي بذات الدولة وعائدات المشروع القيمة التي تعود بالمكاسب للطرف الاسرائيلي على المستوى السياسي والاقتصادي كون شركة البناء اسرائيلية تدعى سوليل بون[1].

- **العمل التقني ومجالات التدريب:**

[1] أحمد جمال الصياد، "التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا"، المركز الديموقراطي العربي، 2020، متحصل عليه من:

https://democraticac.de/?p=66814

يعتبر هذا العامل الدعامة الاساسية لوكالة ***MACHAV*** فقد تجاوزت العلاقات الاسرائيلية الافريقية الاهتمام بالجانب الدبلوماسي والسياسي وانما وجدت في المجال التقني الركيزة لدعم وجودها في القارة، ويمكن توضيح ذلك في الشكل الاتي:

الشكل رقم (2): مخطط يوضح استراتيجيات التنمية الاسرائيلية في افريقيا

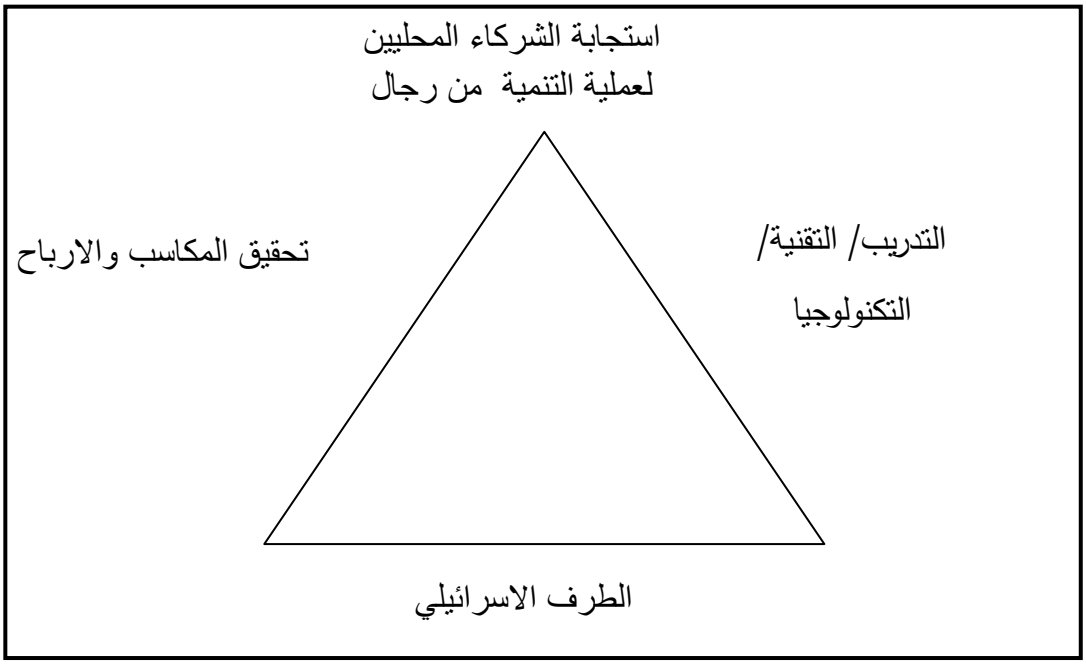

المصدر: من اعداد الباحثتين.

انطلاقا ممها سبق يمكن التاكيد على الاستراتيجية السلسة لاسرائيلية في اختراق القارة الافريقية وفقا لدبلوماسية التنمية المرتكزة على[1]:

[1] امال وشنان، " كيف عبدت المشاف طريق اسرائيل الى افريقيا؟ "، 2019، متحصل عليه من:

https://www.trtarabi.com/opinion/%D9%83%D9%8A%D9%81%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B4%D8%A7%D9%81%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%

- مبدا المساعدات الدولية كاداة فاعلة للانتشار الاقتصادي منها تمهيد الطريق نحو الانتشار السياسي.
- كسب الصراع الجيوبوليتيكي مع رجال الاعمال ووكالات التنمية الافريقية باتخاذ التقنية كسلاح تنموي.
- التركيز على العامل التتقني وعامل التدريب لتمرير المساعدات الدولية وكسب الدعم السياسي.
- تبني مقاربة توزيعية فوقية للمال بمعنى تمرير تلك المساعدات عبر القنوات الحكومية لتحقيق الاستجابة الشعبية.
- التركيز على مشاريع تجارية مشتركة تدعمها اسرائيل تدريبيا ويمولها الشركاء المحليون اقتصاديا.

ثانيا: تقييم التدخل التنموي لوكالة *MACHAV* في سياسات الدول الافريقية.

فضلا عن النشاطات السالفة الذكر عقدت اسرائيل بايعاز من منظمة الماشاف عام2016 مؤتمرا زراعيا يخص دول افريقيا الغربية (نيجيريا، توغو، ليبيريا، غينيا، الراس الاخضر، غامبيا وسيراليون) للتباحث حول الانتاج المستدام في المناطق القاحلة وشبه القاحلة اما دولة جنوب السودان فقد وقعت مع اسرائيل عام2012 اول اتفاق نص على البدء في مشروع اسرائيلي لاستغلال الاراضي الخصبة وتشييد قرية زراعية نموذجية، بالاضافة الى بعث مشروع ضخم لتوليد الطاقة الشمسية كما تعمل اسرائيل على مشاريع متعددة في اوغندا اخرها التدريب العسكري وتقديم استراتيجيات في مجال مكافحة الارهاب[1].

84%D8%A5%D9%84%D9%89%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-16237

[1] سيد احمد ولد الامير، اسرائيل في افريقيا: التمدد في ظل التخاذل العربي، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، متحصل عليه من:

امنيا تقدم اسرائيل الدعم اللوجيستي الامني لانظمة الحكم من خلال توفير المعلومة الامنية التي تجمع بواسطة الاستخبارات الاسرائيلية ويعتبر الحرس الرئاسي في اغلب الدول الافريقية اهم التشكيلات العسكرية واكثرها تاهيلا وتسليحا، فاسرائيل تسوق نفسها على انها مالكة لخبرات امنية متطورة في مكافحة الارهاب، وانها انتجت وسائل تكنولوجية متطورة للمراقبة والتنصت، وان لديها شركات خاصة اسسها ضباط سابقون في جيش الدفاع الاسرائيلي من شانها تطوير اداء الحرس الرئاسي ووحدات النخبة في الدول الافريقي.

اما التاثير السلبي لدور***MACHAV*** على التنمية الافريقية هو التركيز على السياق الاستراتيجي البحت الهادف لتمكين اسرائيل من فك العزلة الاقليمية التي تواجهها حسبها في الشرق الاوسط فهي ليست مشاريع من اجل تنمية افريقيا وانما لتسويق صورة اسرائيل المتهمة بالعنصرية تجاه الشعب الفلسطيني فضلا عن ايجاد مواطن قدم اخرى لاكتساب العضوية في الاتحاد الافريقي من التحديات الاخرى التي تواجهها في مشاريعها هو نشاط الجماعات المناهضة للاختراق الاسرائيلي في منطقة غرب افريقيا[1].

الخاتمة:

ختاما نستنتج مما سبق ان:

- وجدت إسرائيل في وكالة التعاون الدولي للتنمية في إفريقيا الحل للخروج من عزلتها السياسية والبحث عن حلفاء سياسيين خارج مجالها الإقليمي الذي يتصف حسبها بالعدائية.

- المجال الاقتصادي والتقني هو الدعامة الأساسية للعلاقات الاسرائيلية مع دول القارة.

---

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/01/190103103841361.html

[1] المرجع نفسه.

- التنمية سلاح استخدمته***MACHAV*** لتحقيق المكاسب الجيوبوليتيكية وتمرير المشاريع الاسرائيلية السياسية.

- تبنت وكالة ***MACHAV*** مقاربة مختلفة تماما عن المقاربات الدولية الأخرى انطلاقا من التعاون مع الشركاء المحليين لتصل إلى القاعدة الشعبية والمجتمعات المحلية في البلدان المتلقية معتمدة على مؤسسات استشارية تابعة لها ترتكز على مجالات التعليم، الثقافة، الزراعة الرياضة والتنمية الريفية.

قائمة المراجع:

I. باللغة العربية:

1. المقالات:

1.محمد يونس (جاسم)، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة دراسة حالة اثيوبيا، مجلة العلوم السياسية، (د س ن).

2. المذكرات:

1: جودة (شفلية) ونائل (عيسى)، " السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه منطقة القرن الافريقي واثرها على الامن القومي العربي1991-2011"، مذكرة ماجيستير، جامعة الاقصى 2015.

3. مواقع الانترنت:

1: الصياد جمال (احمد)، "التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا"، المركز الديموقراطي العربي، 2020، متحصل عليه من:

https://democraticac.de/?p=66814

2: الامير ولد احمد (سيد)، اسرائيل في افريقيا: التمدد في ظل التخاذل العربي، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، متحصل عليه من:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/01/190103103841361.html

3: وشنان (امال)، " كيف عبدت المشاف طريق اسرائيل الى افريقيا؟ "، 2019، متحصل عليه من:

https://www.trtarabi.com/opinion/%D9%83%D9%8A%D9%81%D8%B9%D

4: د. مؤلف، مشاف الوكالة الاسرائيلية للتعاون الدولي، وزارة الخارجية الاسرائيلية، 2010، متحصل عليه من:
https://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelExperience/SocietyCoexistenceAndPeace/Pages/MASHAV-%20Israels-Agency-for-International-Development-Cooperation-15032010.aspx.

II. باللغة الانجليزية:

Internet linke :

1 : Abugbilla (Francis), How Benjamin Netanyahu is resetting Israel-Africa relations, university of Washington, In:
https://jewishstudies.washington.edu/israel-hebrew/benjamin-netanyahu-resetting-israel-africa-relations/

المقاربة التُّركية لقضايا التّنمية في إفريقيا: الأهداف، الأدوات والتّحديات المستقبلية

Turkey's approach to development issues in Africa : goals, tools and future challenges

-خيرة حلوي.

-جامعة سعيدة-د.مولاي الطاهر (الجزائر).

- halouikheira27@gmail.com

ملخص:

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سُدّة الحكم سنة 2002، شكّل الانفتاح التُّركي على القارة الافريقية نقطة تحول هامة في مسار العلاقات الثنائية بين الطّرفين، فقد راهنت تركيا على تحقيق شراكة استراتيجية قوامها تعميق التقارب الاقتصادي والتجاري مع دول القارة الافريقية والنهوض بقضايا التنمية وفقا لمقاربة ناعمة ترتكز على تفعيل الأدوات الدبلوماسية، السياسية، الإنسانية، الثقافية والدينية. وتبقى خلفيات وأهداف هذه الاستراتيجية رهينة معادلة ذات حدّين تتجاذبها تطلعات إفريقية متعطشة لتحقيق مكاسب تنموية وشراكة جادّة قائمة على مبدأ رابح – رابح بعيدا عن الذهنية الاستعلائية التي طغت على علاقاتها التاريخية مع الدول الغربية الكبرى (فرنسا، الو م أ) وبين أجندة تركية تعتمد على مبدأ البراغماتية السياسية لدولة صاعدة تتجّه نحو حالة تموضع جديد في إطار الصراع على مناطق النفوذ الإقليمي والدّولي واختراق الأسواق الإفريقية وتأمين فرص الاستثمار الواعد في القارة، كما تستحضر المقاربة التركية العمق الافريقي كبديل بعد تعثر

ABSTRACT:

Since 2002, Turkey's openness to the African continent marked an important turning point in the course of bilateral relations between the two sides. Turkey has bet on achieving a strategic partnership of deepening economic and trade rapprochement and promoting development issues in accordance with a soft approach based on the activation of diplomatic, political, humanitarian, cultural and religious tools. The objectives of this strategy remain hostage to a two-edged equation attracted by african aspirations for development gains and serious partnership based on a winning-winning principle away from the authoritarian mentality that has dominated its historical relations with the major Western countries (France, THE U.S A.) and attracted also by a Turkish agenda based on the principle of political pragmatism of an emerging state .

Key words : Turkish-African relations, Turkey's development approach in Africa, the objectives and instruments of Turkish policy

مسار انضمامها الى الاتحاد الأوربي، وتبقى تحديات ومعوقات تأسيس شراكة تنموية واستراتيجية إفريقية–تركية قائمة في انتظار صوغ خطة عمل واضحة الأهداف بميكانيزمات بعيدة المدى تعكس عمق هذا التصور الاستراتيجي.

الكلمات المفتاحية: العلاقات التركية الافريقية، المقاربة التنموية لتركيا في إفريقيا، أهداف وأدوات السِّياسة التركية في افريقيا، تحديات التقارب التركي الافريقي.

in Africa, the challenges of Turkish-African rapprochement.

مقدمة:

مع بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت الموجة الثالثة[1] من التّنافس الدّولي على مقدّرات القارة الافريقية وإمكاناتها الهائلة بغية اختراق أسواقها الاستهلاكية الضّخمة ورفع عدد المشاريع الاستثمارية بها، وهو ما يُثبت مكانتها المحورية في الأجندات السِّياسية الإقليمية والدّولية التي تواصل تصعيد صراع المصالح والنُّفوذ بها. يحدث ذلك في وقتٍ تشهد فيه معظم اقتصادات الدول الإفريقية مؤشرات تنموية متدنية وهشاشة أمنية حادّة جعلتها في منأى عن أيِّ نهوض اقتصادي واعد، وقد حال دون ذلك أيضا الاتجاه نحو عسكرة النّفوذ الخارجي للقوى الاقتصادية المتنافسة، لا سيما تلك التي اعتمدت على الاختراق النّاعم إلى القارة السمراء على غرار تركيا التي تُرافع عبر دبلوماسيتها النّشِطة وخطابها السِّياسي ما بعد الكولونيالي من أجل تحقيق مصالح متكافئة للطّرفين، داعيةً إلى تقويض نفوذ القوى الاستعمارية الّتقليدية والهيمنة الأمريكية التي اقترنت بتداعيات المشروطية السِّياسية ونتائجها العكسية على مسار التّنمية وبناء الدّولة في إفريقيا، وهي مقاربةٌ جعلتها تحظى

[1] وذلك على اعتبار أنّ الموجة الأولى للتنافس الدولي على القارة الافريقية قد بدأت مع مؤتمر برلين الأول (1884–1885) والتي أدت الى تقسيمها بين القوى الاستعمارية الاوربية التقليدية، أما الموجة الثانية لهذا التنافس فقد بدأت مع الحرب الباردة بين القطبين الرأسمالي والاشتراكي(1945–1989).

بالقبول المبدئي وتبدو على قدر كبير من التّجانس الحضاري والثقافي في ظل سعي الدّول الافريقية لتنويع شركائها والبحث عن الاحتكاك بنماذج تنموية أكثر نجاعة وفعالية.

- **أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية الموضوع الذي تتطرق إليه هذه الورقة البحثية في دراسة الأبعاد والخلفيات العميقة للانفتاح التركي على قضايا التنمية في القارة الافريقية، مع محاولة تقييم مسار العلاقات الثنائية بين الطرفين بالتركيز على محصّلته، أهدافه، تحدياته وتحديد أدوات وسبل تعزيزه على جميع المستويات، مع وضعه في سياق أكبر يتسّم بتعدد استراتيجيات الفواعل والقوى الإقليمية والدّولية.

- **خلفية الموضوع:**

يُحيل البحث في خلفيات هذا الموضوع إلى النّفاذ إلى العمق التّاريخي للعلاقات التّركية الافريقية التي تُعتبر امتدادا لسياسة الدّولة العثمانية عبر سيطرتها التاريخية على شمال افريقيا والبحر الأحمر، وعودتها – بعد قطيعة زمنية (1923–2002)– الى انتهاج سياسة انفتاحية على بيئتها الخارجية العميقة عبر مداخل التنمية والمساعدات الإنسانية واستحضار المشترك الحضاري والثقافي والدِّيني من أجل إحداث توازن في منطقة البحر الأبيض المتوسط واكتساب عمق صحراوي إفريقي جنوباً بالاعتماد على هذه الروابط في قارةٍ تشهد احتدام الصِّراع الاقتصادي بين مجموعة من القوى الدّولية والصّاعدة.

- **إشكالية الدراسة:**

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية حول معرفة ماهية الدّوافع الفعلية للنّفوذ التركي في إفريقيا والمتحكمة في تشكيل المقاربة التركية إزاء المنطقة، وهل تعكس هذه المقاربة تصورا لمصالح استراتيجية متكافئة في العلاقات الإفريقية – التركية أم أنّها انعكاس لسياسة براغماتية بعيدة المدى هدفها تكريس استراتيجيات تنافس القوى وتأمين مصالحها الحيوية؟. ويندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلان فرعيان:

1– ماذا استفادت الدّول الافريقية كحصيلة لعقدين من العلاقات الثنائية مع تركيا؟

2- ما هي الميكانيزمات الأنسب لتفعيل التقارب وتأسيس مستقبل أفضل للعلاقات الثنائية بين الطرفين في ظل التحديات الإقليمية والدولية الراهنة؟

- **المنهج المتبّع:**

تقتضي طبيعة الموضوع الاعتماد بشكل رئيسي على اقتراب الدّور الذي يمكن من خلاله تحديد مركز الفاعل الإقليمي أو الدّولي في العلاقات الدولية، وتوصيف السلوك السياسي الخارجي له عبر دراسة مصادر هذا الدّور ودوافعه، تصور الدّولة لمكانتها وتوجهاتها الخارجية ثم تقييم أدائها، وهو ما ستحاول هذه الورقة البحثية إسقاطه على الدّور التّركي في القارة الافريقية منذ 2002.

- **تقسيمات الدراسة:**

تمّ تقسيم هذه الدِّراسة إلى ثلاثة مباحث، يتفرع كلٌّ مبحث إلى ثلاثة مطالب كما هو موضح فيما يلي:

أولا-الأهداف الاستراتيجية للتوجهات التركية نحو القارة الافريقية

1- تفعيل الدور التركي وتعزيز المكانة الإقليمية والدولية وفقا لنظرية العمق الاستراتيجي

2- مقومات القارة الافريقية ومكانتها في الاستراتيجية التركية الجديدة

3- التّنافس العالمي في المنطقة: الدّور التركي في مواجهة أدوار دولية وإقليمية صاعدة

ثانيا-أدوات تنفيذ السِّياسة التركية للمقاربة التنموية في افريقيا

1- الأدوات الاقتصادية والتجارية

2- الأدوات الدبلوماسية والسياسية والأمنية

3 – الأدوات الإنسانية والثقافية والدينية

ثالثا-العلاقات التركية الافريقية: التّحديات والعقبات

1- تحديات متعلقة بردود أفعال القوى الدولية والإقليمية المنافِسة

2- تحديات متعلقة باستراتيجيات تفاعل الدّول الافريقية مع الشّريك التُّركي

3- تحديات متعلقة بالجماعات المناوئة لتركيا في إفريقيا

أولا-الأهداف الاستراتيجية للتّوجهات التّركية نحو القارة الافريقية:

منذ تولّي حزب العدالة والتّنمية سدّة الحكم سنة 2002، بدا أنّ هناك اتجاه واضح نحو إعادة نظر حاسمة في توجهات السِّياسة الخارجية التّركية التي حدّدت مجموعة من الأهداف الاستراتيجية لها كقوة إقليمية ودولية تمتلك مقومات نابعة من تصورها للعمق التّاريخي والحضاري والوعي الوجودي لها ضمن محيط جيوسياسي تطبعه الدِّيناميكية في إعادة تشكيل توازنات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكان على رأس هذه الأهداف: تعزيز المكانة الإقليمية والدّولية لتركيا وتفعيل دورها المحوري في دوائرها العميقة من خلال نظرية العمق الاستراتيجي، وهنا يكمن الاهتمام التّركي بالتّوجه نحو تأسيس علاقات استراتيجية مع دول القارة الافريقية نظرا لغناها بالموارد الطبيعية والطاقوية وأهميتها الجيوسياسية والاقتصادية، كما تعتبرُها بوابةَ الدّخول في لعبة التنافس الإقليمي والدولي وتحقيق النِّدية التي تضمن لها تموضعا محوريا في عالم ما بعد الحرب الباردة بعد أن اكتفت تركيا الكمالية بلعب دور هامشي طرفي منضوٍ تحت مظلة السِّياسات الغربية والأطلسية. وسيتِّم تفصيل هذه الأهداف فيمايلي:

1- تفعيل الدّور التركي وتعزيز المكانة الإقليمية والدّولية وفقا لنظرية العمق الاستراتيجي

وفقا لهذا التّصور، تسعى السِّياسة الانفتاحية لتركيا على القارة الافريقية إلى تحقيق الدّور المركزي القيادي والمكانة الإقليمية والدّولية المرموقة التي تؤمِّن لها حماية مصالحها الحيوية في المنطقة، وتعتبر نظرية العمق الاستراتيجي strategic depth -التي قام وزير الخارجية التّركي أحمد داود أوغلو بهندستها- محرِّكَ السِّياسة الخارجية التُّركية منذ 2002 القائمة على فلسفة قوامها أنّ تركيا دولة متعددة الأحواض القارية وفاعل إقليمي ودولي هام ذو سياسة متشابكة الأبعاد، تستهدف بناء جسر استراتيجي بين سياساتها إزاء الشرق الأوسط وشرق المتوسط وسياساتها البلقانية الأدرياتيكية وشمال افريقيا ووسط البحر الأبيض المتوسط باعتبارها دولة أوراسية ذات جوار متوسطي بعمق إفريقي.

فمن المنظور الجيوبولتيكي الذي يعتبر مقياسا استراتيجيا للانفتاح على العالم وتأمين مصالح جيواقتصادية، تستحضر تركيا عمقها من خلال امتلاكها جغرافيا مركزية تحيط بها ساحات التفاعل من كل جهة، وهو ما يتطلب القدرة على القيام بتحليل استراتيجي شامل للعلاقات مع دوائرها البرية (البلقان، القوقاز، الشرق الأوسط وافريقيا)، ومع مناطقها القارية (أوربا، شمال إفريقيا، جنوب آسيا، وسط وشرق آسيا)، ومع الأحواض البحرية (البحر الأسود، شرق المتوسط، جنوب آسيا، ووسط وشرق آسيا)[1]، فهي تنفتح عبر بوابة شرق المتوسط التي تمنحها إطلالة متميزة على شواطئ إفريقيا الشّمالية مدخل القارة السمراء[2]، وتمثّل إفريقيا عمق العمق الاستراتيجي لتركيا والّذي تستهدف تأمينه من القرصنة، النّزاعات العرقية، مشاكل المياه، وغيرها من التّهديدات التّي تؤثر على الاستقرار الأمني للمنطقة الشّرق أوسطية عموما وعلى الاستثمارات التركية في القارة الافريقية[3].

أمّا من المنظور التّاريخي، فيرتبط تصور هذا الدّور بعمق التّجربة التّاريخية والحضارية القائمة على إحياء أمجاد الدّولة العثمانية التي عمّرت لأكثر من ستة قرون (1299-1923)، فالدّور التّركي وفقا لقادتها العثمانيين الجدد new ottoman(الرئيس التركي طيب رجب أردوغان ووزير الخارجية أحمد داود أوغلو) يجب أن يتجاوز مفهوم الدّولة الطرفية الهامشية غير المؤثرة إلى دور إقليمي ودولي أكبر في كلّ ساحات التأثير، وتوجهها نحو إفريقيا على قدر ما يستهدف إقامة شراكة استراتيجية وتحقيق مصالحة تاريخية مع دوائرها العميقة (العربية، الإسلامية، الافريقية، الشّرق أوسطية) من خلال استعمال الأبعاد التاريخية

---

[1] أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السّاحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ط.02، 2011، ص.142.

[2] مصطفى شفيق علام، **التغلغل الناعم: إفريقيا في الاستراتيجية التركية ...المحددات والسياقات والتحديات**، قراءات افريقية (الصّادرة عن المنتدى الإسلامي)، العدد 29، رجب-رمضان 1437 هـ الموافق ل يوليو-سبتمبر 2016، ص.49.

[3] مصطفى صلاح، **الدّور التركي في افريقيا ...اقتصاد يحرك السياسة**، تاريخ النشر: 2017/11/11 تم الاطلاع في: 2021/01/14.على الرابط: http//www.elbadil-pss.org/2017/11/11

الحضارية والدينية للتغلغل الناعم واستمالة الوجدان الشّعبي الافريقي[1]، فإنّه يستهدف أيضا فكّ طوق العزلة المفروض عليها بعد فشلها في الانضمام للاتحاد الأوربي غربًا ممّا جعلها تبحث عن مشروع قومي مستوحى من إرث دولة الخلافة الإسلامية، والتّحول نحو إحياء الأبعاد الجيوثقافية والحضارية التي تعكس عملية الارتباط بين وضعها الدّولي الرّاهن وثقافتها السياسية القائمة على المواءمة بين القيم الغربية والقيم الشرقية الإسلامية، أو بالأحرى المواءمة بين القوالب المحلية لهذه الثقافة والتّطلعات والطّموحات العالمية[2].

2- مقومات القارة الافريقية ومكانتها في الاستراتيجية التركية الجديدة:

تعتبر إفريقيا ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة (30.2 مليون كم^2) والتّعداد السّكاني الذي يصل إلى المليار نسمة (10% من سكان العالم)، حيث توجد بها نسبة70% من الشّباب الّذين يمثلون قوة بشرية هائلة في مجال العمل والأسواق، كما تعتبر من أغنى القارات التي تزخر بالموارد الطّاقوية والمعدنية والزّراعية الهائلة مثل: النفط الخام، الغاز الطبيعي، الفوسفات ، الحديد، الرصاص، اليورانيوم، الماس، النحاس، الكاكاو، البن، الموز، الشّاي، القطن، الفول السوداني، الثرّوة السمكية....وغيرها، ويعتبر الاقتصاد الافريقي اقتصادا واعدا بعد نجاح القارة في جذب 55 مليار دولار من مجموع 1.62 تريليون دولار من قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر سنة2014[3].

وبناءً عليه، ومن خلال إدراكها لأهمية هذه المقومات التي تتمتع بها القارة الافريقية تحاول حكومة حزب العدالة والتنمية زيادة حجم التبادل التجاري الثنائي بين الطرفين، خلق مجال حيوي لطاقاتها وإمكاناتها الإنتاجية والفنية، فتح سوق واسعة للصّادرات الصِّناعية التركية خاصة ما يتعلق بالصِّناعات النّسيجية والكهرومنزلية، ضمان تأمين الموارد الخام

---

[1] مصطفى شفيق علام، **مرجع سابق**، ص.50.

[2] أحمد داود أوغلو، **مرجع سابق**، ص.25.

[3] مصطفى شفيق علام، **مرجع سابق**، ص ص.49-50.

الهامة وتدبير مجالات عمل جديدة للخبرات الفائضة لديها[1]، وهي كلُّها أهداف استراتيجية وخلفيات فعلية تختفي وراء الخطاب السياسي للرئيس التركي أردوغان الذي يعتبر أنّ: " تركيا لا تنظر إلى إفريقيا على أنّها قارة بكر تسعى إلى استغلال مواردها، بل تعتبر نفسها صديقة للقارة السمراء، وهي تحرص على بناء تعاون طويل الأمد معها على أساس المساواة، الربح والاحترام المتبادلين"[2]، وهو الخطاب نفسه الذي تبنته قمتا الشراكة التّركية الإفريقية الأولى (إسطنبول 2008) والثانية (مالابو 2014) والذي يحرص على: "الوقوف إلى جانب إفريقيا في قضيتها العادلة ودعم النِّضالات من أجل التّخلص من النّموذج الاقتصادي الاستعماري القائم على استيراد المواد الخام" [3].

فضلاً عن ذلك، فإنّ أحد أهمِّ الأهداف الرّئيسية للاستراتيجية التركية النابعة من إدراكها العميق للوزن السياسي لدول القارة في المؤسسات الدولية يكمن في قدرتها على حصاد الدّعم الدبلوماسي للأفارقة في المحافل الدولية باعتبارهم يمثلون ثلث مجموع الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد تمكنت تركيا بدعم من أغلبية أصوات الدّول الافريقية سنة 2008 من النجاح في الحصول على عضوية مقعد غير دائم بمجلس الأمن الدولي، وتمكنت قبل ذلك وبدعم إفريقي أيضا من إنجاح مرشحها أكمل الدين إحسان أوغلو في تولي منصب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2005 [4].

3- التّنافس العالمي في المنطقة: الدّور التّركي في مواجهة أدوار دولية وإقليمية صاعدة

---

[1] يحي بوزيدي، **السياسة الإيرانية والسياسة التركية تجاه افريقيا...دراسة مقارنة**، قراءات افريقية، ع.21، رجب-رمضان 1435، يوليو-سبتمبر 2014، ص.44.

[2] مصطفى صلاح، **مرجع سابق**.

[3] مقال السيد مولود تشاووش أوغلو وزير خارجية الجمهورية التركية بعنوان: " **الاتحاد مع إفريقيا ضروري الآن أكثر من أيّ وقت مضى** " بمناسبة يوم افريقيا 2020/05/25 على الرابط:
http://www.mfa.gov.tr/disisleri-bakani-sayin-mevlut-cavusoglu_nun-afrika-gunu-makalesi-25-5-2020.ar.mfa

[4] يحي بوزيدي، **مرجع سابق**، ص.42.

في ظلِّ التّنافس العالمي على مقدرات القارة الافريقية، تُقدِّم تركيا مقاربة ذكية مبنية على خطاب الدِّبلوماسية المتناغمة التي تستحضر من خلالها الأبعاد التنموية، الإنسانية، الدِّينية، التّاريخية، الحضارية والثّقافية المشتركة، مركِّزةً على انتقاد سياسات القوى الدولية المهيمِنة ذات التوجهات الاستغلالية المحكومة بالنظرة الاستعلائية للشعوب الافريقية، لا سيما وأنّ هذه الأخيرة تتبنّى مقاربات أمنية صلبة تستند إلى أساليب التّدخل العسكري الأمني والمخابراتي، وتساهم في إذكاء وتأجيج النِّزاعات والحروب الأهلية وتكريس تبعية سياسية، اقتصادية، أمنية وثقافية وفكرية. وباعتمادها هذا الخطاب ما بعد الكولونيالي تقوم تركيا في إفريقيا بدور شريك الخير benevolent Partner من خلال تفعيل المساعدات التنموية والإنسانية، وتقديم نفسها باعتبارها دولة تحترم حقوق الانسان وتعتمد على سياسة معيارية أخلاقية تعود فيها الأولوية للقيم على حساب المصالح، كما تروِّج لخطاب سياسي نبيل يخدم صورة تركيا التّي تلعب دور الوساطة دون انحياز وهو ما يساهم في رفع نسبة المقبولية لديها[1].

ومع ذلك، وعلى غرار كلِّ القوى الكبرى والمتوسطة الباحثة عن موطأ قدم لها في افريقيا تُضمر تركيا وراء محورية اهتمامها بالأبعاد النّاعمة في سياستها استراتيجية طويلة المدى في السّياسة الدولية لتبوأ مكانة مركزية في ساحة التنافس البالغ أشُدّه رغبةً في مزاحمة وتطويق:

أ – الحضور الفرنسي في إفريقيا في ضوء توتر العلاقات الفرنسية التركية، وتحديدا في منطقة السّاحل الافريقي عبر بوابتي ليبيا ومالي، وهو ما يثبته الدّعم السِّياسي والعسكري التركي لحكومة الوفاق الوطني بحثا عن دور أكبر للشّركات التركية في إعادة إعمار ليبيا ومكاسب اقتصادية في ملف الطاقة والتنقيب عن الغاز، كما يظهر جليا أيضا في زيارة وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو إلى مالي والتي تعد أول زيارة رسمية من

[1] مصطفى شفيق علام، **مرجع سابق**، ص.52.

مسؤول غير إفريقي منذ الإطاحة بالرئيس إبراهيم أبوبكر كيتا في 2020/08/18، افتتاح السّفارة التركية في باماكو سنة 2010 والنجاح في بناء علاقات وطيدة مع رجال الدين في مالي لا سيما محمود ديكو أبرز الوجوه القيادية للحركة الاحتجاجية في البلاد، والحرص على بناء حالة توافق بين تركيا والمجلس العسكري الحاكم بمالي حول مطالب التفاوض مع التنظيمات المسلحة وإنهاء التواجد العسكري الفرنسي بالمنطقة، وفي ذلك ما يؤكِّد على بحث تركيا عن دور سياسي وعسكري في المنطقة على المدى البعيد، وهوما يعتبره الكثيرون فرصة للتّسلل التركي البراغماتي في منطقة نفوذ فرنسية[1].

ب- صعود الدّور الاقتصادي الصّيني مقابل التّراجع الأمريكي: فرغم الأهمية الاستراتيجية للقارة الافريقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في التقارير الاستراتيجية للأمن القومي، وإنشاء القيادة العسكرية الأمريكية أفريكوم سنة 2008 والتي تضم حوالي 3600 عسكري أمريكي مع الاحتفاظ بعدد كبير من القواعد العسكرية بإفريقيا(جيبوتي، النيجر) لتأمين مصالح الشركات النفطية الأمريكية، غير أنّ الدّور الأمريكي عرف تراجعا كبيرا في المنطقة على عهدي باراك أوباما ودونالد ترامب، وهو ما أسهم في تنامي حالة التّوجس من الزّحف الصِّيني في افريقيا منذ انعقاد منتدى التعاون الصِّيني الإفريقي سنة 2000، وهو ما أهّل الصِّين لأن تكون أكبر شريك تجاري لإفريقيا حيث بلغ حجم التبادل التجاري في العلاقات الصينية الافريقية حوالي 220 مليار دولار سنة 2014، وارتفع حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا من 500مليون دولار سنة 2003 إلى 32 مليار دولار سنة 2014، وبينما تعتمد الصين على دبلوماسية التنمية في افريقيا التي ترتكز على علاقات جنوب-جنوب القائمة على استراتيجية رابح-رابح، فإنّها في الوقت نفسه تتجه نحو إنشاء قواعد عسكرية في افريقيا على غرار القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي، وقد حفّز

[1] أحمد أمل، **سياسة توسعية: دوافع التحركات التركية البراغماتية تجاه أزمة مالي**، 2020/09/22. على الرابط:

http://www.futureuae.com

هذا الحضور الصيني تنافس العديد من القوى الاسيوية في افريقيا على غرار كوريا الجنوبية والتحالف الهندي الياباني لتطويق النفوذ الصيني، فقد سجلت الهند قيمة 70 مليار دولار من المبادلات التجارية مع افريقيا سنة 2015، بينما سجلت اليابان تبادلا تجاريا مع افريقيا وصل الى 24 مليار دولار في العام نفسه.

ج- انخراط تركيا في تنافس المحاور والقوى الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي: والتي تضمُّ كلاًّ من ارتيريا، اثيوبيا، جيبوتي والصّومال الواقعة شرق افريقيا، والمطلة على مضيق باب المندب الذي يمثل نسبة 11% من التبادلات التجارية الدولية و8.3 ملايين برميل نفط يوميا، وعلى البحر الأحمر شمالا والمحيط الهندي جنوبا، وهنا تصطدم تركيا بالدور الإيراني الذي بدأ نشاطه في المنطقة منذ 1991 عبر توثيق العلاقات مع شمال السودان ومع إرتيريا للحصول على تسهيلات بحرية من أجل مدّ النفوذ الإقليمي في البحر الأحمر شرق إفريقيا لمحاصرة الدول الخليجية ويتعلق الأمر هنا بمحور السعودية-الإمارات العربية- مصر الذي يبدي استياءه أيضا من القواعد العسكرية التركية التي أصبحت تحاصر منطقة الخليج العربي شمالا من العراق، شرقا من قطر وجنوبا من الصومال، وهو ما أدّى الى استعداد الامارات العربية المتحدة لإنشاء قاعدة صومالي لاند، كما تعرف العلاقات التركية – المصرية حالة توتر منذ الانقلاب على نظام محمد مرسي وبسبب الموقف التركي الدّاعم لإثيوبيا في سدِّ النّهضة[1].

وعموما، تعتمد تركيا على سياسة التّأني والحذر في بناء توازنات في الخيارات الإقليمية والدّولية في مواجهة إيران والمحور الخليجي-المصري في منطقة البحر الأحمر[2]، وإن كانت تركيا تبدو الأكثر مقبولية بسبب الطابع التدخلي للسياسات الإيرانية في افريقيا وبُعدها

[1] مصطفى صلاح، **مرجع سابق**.

[2] أحمد داود أوغلو، **مرجع سابق**، ص.468.

الاستخباراتي الدّاعم للمتمردين من خلال دعم الحوثيين بالسِّلاح من ميناء عصب الارتيري إلى جنوب اليمن[1].

وتعتبر منطقة البحر الأحمر منطقة نفوذ إسرائيلي أيضا، حيث يظهر ذلك عبر تطور العلاقات الافريقية الإسرائيلية من خلال تولي الجيش الإسرائيلي مهمة تدريب وتجهيز الجيوش في الكونغو، كينيا واثيوبيا، تصدير السِّلاح الإسرائيلي وعقد 12 اتفاقية مع الكونغو لتبادل الأسلحة، استفادة بعض الدول الافريقية من الخبرة الإسرائيلية في الاستثمارات الزراعية والنظام التعليمي[2]. وقد نجح هذا التغلغل عبر قنوات دبلوماسية من خلال توطيد العلاقات بين الأحزاب الإسرائيلية ونظيرتها الإفريقية، والزيارات الرسمية من خلال جولة الرئيس أفيغدور ليبرمان لإثيوبيا وكينيا ونيجيريا سنة 2009 و2014 على التوالي، إنشاء أول لوبي إسرائيلي لتعزيز العلاقات الافريقية الإسرائيلية في الكنيست الإسرائيلي في 2014/05/19، الدعم الإسرائيلي لإثيوبيا في سد النهضة[3]، وقد كان انضواء تركيا تحت المظلة الأمنية الغربية وحلف الأطلسي عاملا جعل إسرائيل شريكا إقليميا استراتيجيا حتميا لها تربطها بها علاقات قديمة رغم التوتر الذي تشهده بسبب الدّعم التركي للقضية الفلسطينية.

على العموم، تسعى تركيا إلى محاولة التّوفيق بين المصالح المتعارضة مع هذه المحاور المتنافسة وبناء علاقات متوازنة معها في افريقيا بطريقة براغماتية على غرار التفاهمات الروسية التركية في الأزمة الليبية بسبب تراجع افريقيا في الأجندة الروسية مقارنة بالملف السوري في الشرق الأوسط، وقد حدّدت القمة الافريقية الروسية في سوتشي 2019

---

[1] يحي بوزيدي، **مرجع سابق**، ص.46.

[2] بوحنية قوي، **إفريقيا في الاستراتيجية التركية الجديدة: هل يكون القرن الحادي والعشرون قرنا إفريقيا ؟**، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة–قطر، 2016/09/28، ص.07.

[3] هناء خلف وخديجة محمد، **السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا: قراءة في المقومات والمحددات السياسية**، قراءات افريقية، ع.41، يونيو 2019، ص ص.43–44.

أهدافها في بيع السلاح الروسي واستغلال الموارد الخام الإفريقية، كما تواجه تركيا – بدرجة أقل– البرازيل التي تعدّ واحدة من أهمِّ الدول الأربع الأكثر حضورا في الاستحواذ على عدد الاستثمارات في افريقيا، والتِّي تقود دبلوماسية نشطة تحت شعار التّعاون مع الأفارقة لإقامة نظام دولي جديد أكثر ديمقراطية وعدالة يراعي مصالح دول الجنوب، وهو دور محكوم بدوافع اقتصادية باعتبارها سادس اقتصاد في العالم ، وقد قامت بإلغاء الدّيون المقدرة بقيمة 900مليون دولار على 12 دولة افريقية سنة 2013 لضمان حصتها من الطاقة والفرص الاستثمارية والسوق الاستهلاكية في افريقيا[1].

ثانيا–أدوات تنفيذ السِّياسة التركية للمقاربة التنموية في إفريقيا

يخضع تنفيذ السِّياسة التّركية للمقاربة التّنموية في إفريقيا لمجموعة من الأدوات النّاعمة: اقتصادية، تجارية، سياسية، دبلوماسية إنسانية، ثقافية دينية، ورغم طابعها الإنساني غير أنّ هذا لا ينفي لجوءها إلى استعمال القوة الخشنة والأدوات العسكرية لتحقيق أهدافها البعيدة المدى في القارة الافريقية، وهو ما سنتولى تفصيله فيما يأتي:

1– الأدوات الاقتصادية والتجارية:

من أبرز المحطات الاقتصادية في تاريخ العلاقات التركية الإفريقية: الإعلان سنة 1998 عن خطّة الانفتاح على إفريقيا كبداية لتحقيق نقلة نوعية على مستوى العلاقات الثنائية في مجالاتها السياسية، العسكرية والاقتصادية، اعتماد وثيقة "استراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدّول الافريقية" التي أعدّها المكتب الاستشاري للتجارة الخارجية في تركيا سنة 2003 وتنفيذ وزارة الاقتصاد التركية "استراتيجية تعزيز التجارة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الافريقية"، كما تمّ الإعلان عن "عام إفريقيا" سنة 2005، وكان الحدث الأهمّ في 18–21 مارس2008 من خلال انعقاد أول قمة إفريقية تركية في إسطنبول تحت

[1] صدفة محمد محمود، **الدور البرازيلي في افريقيا: الدوافع والاليات والتحديات**، قراءات افريقية، ع.33، رجب–رمضان 1438هـ، يوليو–سبتمبر 2017، ص ص.44–45.

عنوان: "التضامن والشّراكة لمستقبل مشترك" بحضور ممثلي 50دولة إفريقية والتّي تلاها انعقاد القمة الإفريقية التّركية الثّانية في مالابو بغينيا الاستوائية في نوفمبر 2014 تحت شعار: "لا تنمية بدون أمن واستقرار"، وإعلان الاتحاد الافريقي تركيا حليفا استراتيجيا لها بعد أن تولت موقع المراقب في الاتحاد في 2005/04/12، إضافةً إلى انضمام تركيا الى منتدى شركاء الهيئة الحكومية للتنمية في شرق افريقيا "الايجاد" والانضمام الى البنك الافريقي للتنمية سنة 2008.

فيما يخص تقييم حجم التّبادلات التّجارية بين الطّرفين، وعلى اعتبار أنّ الواردات التركية من إفريقيا تنحصر في: المواد الخام والمنتجات الأولية كالنفط، المعادن، القطن، الفحم، الجلود، الخشب، الأحجار الكريمة، زيوت التشحيم، المواد الكيميائية غير العضوية، البذور والكاكاو[1]، بينما تنحصر صادراتها لدول القارة في: المواد المستعملة في قطاع البناء والإنشاءات كالإسمنت، الزجاج، حديد التسليح، السّيراميك، وفي قطاع الصّلب، صناعة السّيارات، الصّناعات النّسيجية وقطاع غيار الماكنات والأجهزة الكهرومنزلية ولُعب الأطفال، فقد تضاعف حجم التجارة الثنائية بين الطّرفين 06 مرات في 18 سنة الماضية(2008-2020)[2]، وارتفع اجمالي التجارة الخارجية بين تركيا وإفريقيا من 3 مليار دولار سنة 2002 إلى 18 مليار دولار عام 2015 بمعدل مرتين ونصف[3] ليصل إلى 26.2 مليار دولار سنة 2019[4]، مع العلم أنّ حجم التّبادل التجاري بين تركيا ودول إفريقيا جنوب الصّحراء الكبرى وصل إلى 5.7 مليار دولار عام 2014 محقّقا قفزة نوعية مقارنة بما كان عليه واقع التبادلات التّجارية بين الطّرفين سنة 2003 حيث لم تكن تتعدّى 5.4 مليار دولار، كما تمّ

---

[1] بوحنية قوي، **مرجع سابق**، ص.05.

[2] مولود تشاووش أوغلو، **مرجع سابق**.

[3] محمد صلاح، **مرجع سابق**.

[4] مولود تشاووش أوغلو، **مرجع سابق**.

تسجيل زيادة نسبة الصّادرات التّركية إلى إفريقيا من 1.7 مليار دولار عام 2002 إلى14.1 مليار دولار عام 2013 [1].

أمّا فيما يخصُّ حجم الاستثمارات التّركية في إفريقيا، ومع الأخذ بعين الاعتبار ميزة الشّركات التّركية المعروفة بالإصرار على المجازفة بالدّخول في الأسواق غير المستقرة التي تتفاداها بقية الشركات المتعددة الجنسيات، واهتمامها بالمخزون الاحتياطي للسّوق الافريقية، فإنّ هذا التّوجه نحو تنمية الاستثمارات الخارجية يعتبر انعكاسا لارتفاع مستوى التّنمية الدّاخلية في تركيا وبحثها عن أسواق جديدة، وقد تم تسجيل زيادة في نسبة الاستثمارات التركية المباشرة في القارة الافريقية والتي وصلت سنة 2015 إلى 6 مليار دولار (2.5 مليار دولار في اثيوبيا، 500 مليون دولار في جنوب إفريقيا، 160 مليون دولار في السّودان و60 مليون دولار في نيجيريا)، وارتفعت سنة 2019 إلى 46 مليار دولار لتشمل: كينيا، المغرب وتونس وفقا لتقرير مؤشر الاستثمار الخارجي لعام 2019 لمجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي، وقد تركّز معظمها في مجالات الشّركات الصّغيرة والمتوسطة (البناء، الصناعات الخفيفة، إنتاج السلع المنزلية)، مع اضطلاع المتعهدين الأتراك بإنجاز 1150 مشروعا في القارة والمقدّرة ب6.2 مليار دولار في كافة أنحائها، كما خلقت الاستثمارات في تركيا 100ألف فرصة عمل وكانت قيمة المشاريع المنجزة 70مليار دولار سنة 2019 [2] . وفي منطقة الساحل الافريقي، تمّ منح حقوق الاستغلال الاقتصادي لثروات المنطقة التشادية الشّمالية المتاخمة للحدود الليبية في إطار نشاط التنقيب عن الذهب لكونسورتيوم تركي – قطري بعد التّصاعد المطرد في العلاقات التركية التّشادية منذ الزيارة الرسمية للرئيس إدريس ديبي لتركيا في فيفري 2019، هذا فضلً عن التّقارب التّركي

[1] مصطفى شفيق علام، **مرجع سابق**، ص.56.

[2] مراد تشاووش اوغلو، **مرجع سابق**.

الموريتاني من خلال توظيف أدوات الإغاثة الإنسانية[1]، ودور شركة الخطوط الجوية التركية في تنظيم رحلات إلى 48 وجهة في 3 دولة إفريقية[2].

2- الأدوات الدِّبلوماسية والسِّياسية والأمنية:

من أبرز المؤشرات التِّي تعكس تطور مسار العلاقات التُّركية الإفريقية على المستوى الدِّبلوماسي والسِّياسي، ارتفاع نسبة التّمثيل الدِّبلوماسي بين الطّرفين من خلال زيادة عدد السّفارات التّركية في الدّول الإفريقية من 12 سفارة سنة 2002 إلى 42 سفارة سنة 2020، وزيادة عدد السّفارات الإفريقية في تركيا من 10سفارات سنة 2008 إلى 36 سفارة وقنصلية سنة 2020. أمّا فيما يخصّ الزيارات الرّسمية رفيعة المستوى فقد ارتفع عددها بين 2015 و2019 إلى 500 زيارة رسمية، وكان أهمّها: زيارة رجب طيب أردوغان لإثيوبيا وجنوب إفريقيا في مارس2005، وزيارته التّاريخية للصّومال في أوت 2011، ثم زيارته إلى إثيوبيا، جيبوتي والصومال مجددا سنة 2015، وفي فيفري/ مارس2016 قام الرّئيس التركي بزيارة منطقة جنوب السّاحل والصحراء (كوت ديفوار، غانا، نيجيريا وغانا) لتعميق الشّراكة الاستراتيجية مع إفريقيا وتطوير العلاقات مع مجموعة الإيكواس، كما شهدت منطقة شرق إفريقيا في جوان 2016 زيارة أردوغان إلى أوغندا، الصّومال وكينيا. وفي 2005/04/12 تولت تركيا موقع المراقب في الاتحاد الافريقي، وهو ما أهّلها لأن ترتقي إلى مرتبة الحليف الاستراتيجي للاتحاد سنة 2008 بعد أن شاركت في ديسمبر 2007 في قمة الاتحاد الإفريقي الأوربي.

في الجانب الأمني، وفي سياق انتقالها من النّفوذ النّاعم soft engagement إلى النّفوذ الخشن hard engagement الذي يكرِّس استعمال الأدوات العسكرية والأمنية في القارة الإفريقية، وقّعت تركيا على اتفاقيات أمنية هامة مع جيبوتي والصّومال وعلى اتفاقية

---

[1] احمد أمل، **مرجع سابق.**

[2] مصطفى صلاح، **مرجع سابق.**

الدفاع المشترك مع إثيوبيا بغرض إنشاء قواعد عسكرية في القرن الإفريقي وعلى رأسها أكبر قاعدة عسكرية تركية في الصّومال مطلة على خليج عدن كلّف بناؤها حوالي 500 مليون دولار[1]، وجاءت كردٍّ فعل على الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له السّفارة التركية في الصومال سنة 2013 وتبنّته حركة الشّباب الصومالية[2]. تكتسي هذه الاتفاقات أبعادا جيوسياسية للسِّياسة التُّركية في ضوء الخلاف المصري الإثيوبي حول سدِّ النهضة والخلاف التّركي المصري الإيديولوجي بعد الانقلاب على حكم الرئيس محمد مرسي[3]، كما قامت تركيا بتوقيع ثلاثة اتفاقيات جديدة مع النيجر في المجال الأمني في جويلية 2020 بعد زيارة رسمية لوزير الخارجية التركي إلى نيامي هدفها تعزيز أمن الحدود والقدرات العسكرية، وفي ذلك ما يؤكِّد على أنّه وراء المقاربة التنموية تقف أجندة سياسية وأمنية بعيدة المدى.

3- الأدوات الإنسانية، الثّقافية والدِّينية:

تحت شعار:" بينما نزيد حجم تجارتنا من جهة، نخفِّف أعباء المظلومين الأفارقة بمساعداتنا الإنسانية التي تصل إلى 55 مليار دولار"، تحاول الدبلوماسية المتناغمة خلق آليات توافق بين الأدوات الكبرى للسِّياسة الخارجية التركية واستراتيجيات المجتمع المدني والأفراد[4]. فعلى المستوى الإنساني، بلغت مساهمة تركيا في مشروعات الإغاثة الإنسانية بالقارة الإفريقية حوالي 78.2 مليون دولار عام 2013 أي ما يعادل ربع حجم ميزانية المساعدات الخارجية التركية في العام نفسه، كما تمّ تسجيل ارتفاع المساعدات التنموية التركية غير المشروطة بمعدل ثلاثة أضعاف حجمها السّنوي أي ما يعادل 500 مليون دولار سنويا وتمَّ تخصيص ثلث هذه المساعدات لإفريقيا، ومن أصل 6 بعثات تابعة للأمم

---

[1] مصطفى صلاح، **مرجع سابق.**

[2] مصطفى شفيق علام، **مرجع سابق**، ص.51.

[3] بوحنية قوي، **مرجع سابق**، ص.07.

[4] **المرجع نفسه**، ص.02.

المتحدة وتعمل في القارة حاليا هناك 5 بعثات تركية[1]، وهو ما يؤكِّد على الدّور التركي النشط والفعال في الأزمات الإنسانية في إفريقيا من خلال المؤسسات الدولية عبر إسهامها ب781 مليون دولار في مشاريع الإغاثة الرسمية ببعض الدّول الافريقية[2]، فضلا عن تقديم المعدات والمساعدات في الأشهر الأولى من تفشي وباء كوفيد 19.

على المستوى الثقافي والتعليمي والديني، هناك ارتفاع محسوس لعدد مكاتب وكالة التعاون والتنسيق التركية "تيكا" في إفريقيا إلى 22 مكتب، ويدير وقف المعارف التركية حوالي 144 مؤسسة تعليمية و17 سكنا للطلاب في جميع أنحاء القارة، كما أنّ برنامج المنح الدراسية للجامعات التركية يشمل آلاف الخريجين من 54 دولة إفريقية[3]، ولا تتوانى تركيا عن بناء المدارس والمساجد وترميم الآثار الإسلامية والبنى التحتية في العديد من دول القارة، كما كانت استضافتها لمؤتمر رجال الدِّين الأفارقة في إسطنبول حدثا ذا أبعاد رمزية يستحضر الإرث التاريخي للخلافة العثمانية ويحاول التواصل مع الأغلبية المسلمة في الدول الإفريقية.

ثالثا–العلاقات التركية الإفريقية: التّحديات والعقبات

رغم التقارب الكبير الّذي حدث في العلاقات التركية الافريقية (2002–2020) غير أنّها تواجه مجموعة من التحّديات الدولية والاقليمية التي تقودها القوى المتنافسة على لعب أدوار هامة في القارة، تماما كما تواجه تحديات متعلقة باستراتيجيات تفاعل الدول الافريقية مع المقاربة التنموية التركية، بالإضافة على حجم التحديات التي تعكسها مواقف وأدوار الجماعات المناوئة لتركيا في إفريقيا.

1– تحديات متعلقة بردود أفعال القوى الدّولية والإقليمية المنافِسة:

---

[1] مصطفى صلاح، **مرجع سابق**.

[2] بوحنية قوي، **مرجع سابق**، ص.05.

[3] تشاووش مراد اوغلو، **مرجع سابق**.

تصطدم الطُّموحات التركية في القارة الافريقية بالتنافس المحتدم بين مجموعة من المنافسين الإقليميين (إيران، إسرائيل، المحور السعودي–الاماراتي–المصري)، وكذا المنافسين الدوليين الأقوياء الذين يشكِّلون حاجزا لا يفسح المجال للقوى الصاعدة لاقتحام مجالاتها المحفوظة ومناطق نفوذها التقليدية بسهولة، وهو ما يعكسه الحضور العسكري الأوربي بالقارة وعدم قدرة إفريقيا على فكِّ الارتباط مع القوى الاستعمارية التقليدية، إضافة إلى الصِّراع الأمريكي، الصيني، الهندي، الياباني والبرازيلي وحتّى الرّوسي على مناطق الطاقة والأسواق والفرص الاستثمارية في إفريقيا.

وتحاول هذه القوى التقليدية وعلى رأسها فرنسا الحفاظ على مقاربة تنموية غير متكافئة وإقامة شراكات بصيغة مهيمِن – تابع مقترنة إلى حدٍّ بعيد بالمقاربات الأمنية الصّلبة الهادفة إلى عسكرة مصالحها الاقتصادية والتجارية، وقد عمدت فرنسا إلى تحويل المعركة مع تركيا إلى شرق المتوسط حدود التّمدد التركي بدعم سياسي وعسكري لليونان وقبرص في نزاعها مع تركيا لترسيم الحدود البحرية، بالإضافة إلى الدّعم الفرنسي للأكراد في سوريا والتّأكيد على أفضليتها في منطقة الساحل الافريقي نتيجة عمق علاقتها بالنّخب السياسية هناك وخبرتها الاستعمارية رغم فشلها الذريع في ملف مكافحة الإرهاب[1].

2– تحديات متعلقة باستراتيجيات تفاعل الدّول الافريقية مع الشّريك التُّركي:

وهي تحديات عميقة نابعة من أزمة بناء الدّولة في إفريقيا ومن هشاشة اقتصاداتها وعدم قدرتها على المنافسة الدولية، ويمكن ذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر فيما يأتي: ارتفاع حجم الضّغوط والارتباطات التاريخية والسياسية والاقتصادية القوية بين الدّول الافريقية والشركاء التقليديين المبنية على اتفاقات ورواسب استعمارية، تناقضات النخب الافريقية وأنماط ولاءاتها وعدم قدرتها على تجديد شراكاتها الاقتصادية والتجارية، أزمة الدّولة في إفريقيا التي جعلتها تعكس فضاء هامشيا في النسق الدولي يرتبط بمفاهيم بؤر الصِّراع،

[1] أحمدأمل، **مرجع سابق.**

الهشاشة الأمنية والمجتمعية، الفساد السياسي، الصِّراعات والتصدعات والقضايا الخلافية المستديمة والعميقة، الاعتبارات البيروقراطية التي تعكس عدم معرفة رجال الأعمال الأفارقة بالسّوق التركي، ضعف المشاركة الافريقية في المعارض التركية، ضعف البنية القانونية الخاصة بالاستثمار في إفريقيا وضعف إمكانات المكاتب التجارية الافريقية في أنقرة .

3- تحديات متعلقة بدور الجماعات المناوئة لتركيا في إفريقيا:

ولعلّ أهم هذه التحديات على الإطلاق النفوذ الرسمي والاجتماعي والثقافي لجماعة فتح الله جولن في إفريقيا والمصنفة في تركيا جماعةً إرهابيةً، وذلك رغم نجاحها في إقناع السّاسة الأفارقة بغلق المدارس التابعة لهذه الجماعة المضادة للسياسة الرسمية في تركيا في كُلٍّ من: تشاد، غامبيا، غينيا، موريتانيا، نيجيريا، السنغال والصومال[1]، كما أنّ تفاقم التهديدات الأمنية اللاتماثلية بسبب انتشار التنظيمات الإرهابية (القاعدة) و(تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام) الرافضة للوجود التركي في المنطقة بسبب التدخل العسكري التركي في سوريا والعراق[2] يصعِّب من مهمة تركيا في تأمين الفرص الاستثمارية بالمنطقة، أضف إلى ذلك الانخراط التّركي في الصِّراع اللِّيبي ودعم حالة الفوضى من خلال انتقال عناصر تركية وأفواج من المرتزقة القادمين من سوريا إلى ساحات القتال في غرب ليبيا، كما أنّ توريد كميات ضخمة من الأسلحة لصالح حكومة الوفاق ينذر بمطامع توسعية لتركيا في شكل حرب وكالة إقليمية ودولية تهدد مستقبل المنطقة واستقرارها الأمني والتنموي، وهو ما ترفضه دول شمال افريقيا وعلى رأسها الجزائر رغم الشراكة الاقتصادية والتجارية القوية معها.

---

[1] مصطفى صلاح، **مرجع سابق**.

[2] مصطفى شفيق علام، **مرجع سابق**، ص ص.58-59.

خاتمة:

من أهمِّ **النّتائج** التي خلُصت إليها هذه الورقة البحثية:

– نظرياً، ثمّة مجموعة من عوامل التّقارب وإمكانات استفادة الدّول الإفريقية من نجاح التّجربة التنموية التركية والاقتباس من نموذجها، بسبب تمتع الاقتصاد التركي بميزات أكثر تنوعا وتطورا وجودةً بعد أن عانى لفترات طويلة من التأزم والركود، يساعد في ذلك وجود عدّة قواسم مشتركة واعتبارات موضوعية خاصة مع سعي دول القارة إلى تنويع شركائها الاقتصاديين والتوصل الى شراكات متكافئة بصيغة رابح – رابح بعيدا عن النظرة الاستغلالية للقوى التقليدية والكبرى التي ترتبط بالقارة لاستنزاف الموارد وتعتبرها دولا فاشلة تعاني من الصّراعات، الأمراض والاوبئة والحروب والفقر، ويساهم في تحقيق هذا التقارب أيضا دور الإرث الثقافي التاريخي الحضاري والديني المشترك الذي يضفي أبعادا قيمية مضافة لشراكة قد تعود بالنفع على كلا الجانبين إذا استطاعت أن تبني التصور العقلاني السّليم لمسار التنمية.

– عملياً، وبالنّظر إلى ارتفاع مؤشرات التقارب الدبلوماسي وحجم التبادلات التجارية والاقتصادية والمساعدات الإنسانية وتحول تركيا في وقت قياسي من "مراقب" إلى "حليف استراتيجي" للاتحاد الافريقي مما يدل على توافر إرادة سياسية – خاصةً من الجانب التركي– للوصول إلى مستوى متقدم للشراكة، غير أنّ تلازم هذه المقاربة التنموية مع المقاربة السياسية والأمنية المتسارعة الخطوات وذات الدلالات التوسعية في منطقة القرن الإفريقي، ليبيا والساحل الافريقي من أجل مزاحمة القوى الدولية والإقليمية التي تملك قواعد عسكرية في المنطقة على غرار الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، اليابان والصِّين، إيران وإسرائيل يحصر أهداف تركيا في تأمين وعسكرة العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارات في المنطقة، يضاف إليها بُعد استخباراتي لوجيستي داخلي يتعلق بتجفيف منابع جماعة فتح الله كولن المعارضة لأردوغان وذات الامتداد الكبير في القارة الافريقية، وهو ما يجعلها

تنتهج استراتيجيات دفاعية تارة وهجومية تارة أخرى للحفاظ على المكاسب التي حققتها بالمنطقة منذ 002 ، وتمزج بين المثالية الأخلاقية والواقعية السياسية.

– غياب الميكانيزمات الفعالة والمدروسة بعمق في تحقيق شراكة اقتصادية بين الطرفين يرتبط إلى حد كبير بتقاعس الشركاء الأفارقة وغياب الإرادة السياسية التي تدفع نحو التطور بسبب ثقل الإرث التاريخي للدولة في افريقيا وارتباطها بالقوى الاستعمارية التقليدية وأزماتها البنيوية والسياسية العميقة، كما يستدعي أيضا التمعن في مدى قدرة الأدوات التركية على تحقيق أهدافها الكبرى في تحقيق شراكة استراتيجية وتنموية مع القارة السمراء، في ظلِّ بروز مؤشرات داخلية تدل على معاناتها من التداعيات السلبية للتمدد المفرط في العديد من دوائر النفوذ القريبة والبعيدة (إفريقيا، الشرق الأوسط، البلقان)، فضلا عن سلوكها السياسي كدولة حائرة ممزقة الهوية a torn country تعاني من حالة شيزوفرنيا ثقافية la schizophrénie culturelle وتعيش تخبطا في تحديد مكانتها وهويتها التي يتجاذبها الشرق والغرب، الشمال والجنوب.

ومن بين أهمِّ **التوصيات** التي تنتهي إليها هذه الورقة البحثية:

– من الجانب التركي، يقتضي إنجاح هذا التقارب البحث عن ميكانيزمات فعالة تتمثل في الاهتمام بدور أكبر للشركات الاستثمارية التركية في خلق فرص عمل للشباب الافريقي جنوب الصحراء، تقديم القروض غير المشروطة لتمويل مشاريع التنمية المحلية في القارة، تحديد القطاعات الأنسب لاستلام المساعدات الإنسانية والتنموية ولو أنّ تركيز تركيا على سياسة المساعدات الإنسانية المدفوعة بتبعات سياسية لقارةٍ غنيةٍ بحجم افريقيا تتعرض لاستنزاف تاريخي لمواردها ومقدراتها لا يمثِّل حلاّ عمليا لمسار التنمية على المدى البعيد.

– من الجانب الإفريقي، ينبغي تفعيل دور النُّخب السياسية المدفوعة بإرادة سياسية بنّاءة تؤمن بأهمية تنويع الشركاء الاقتصاديين والخروج من دائرة التبعية للقوى التقليدية مع ضرورة خلق إطار مؤسسي لتأطير العلاقات بدلا عن فسح المجال لاستراتيجية التعامل مع كل دولة على حدى وتطوير المنظومة التشريعية في افريقيا لخلق بيئة استثمارية واعدة، كما ينبغي

تفعيل دور مراكز الأبحاث وقوى المجتمع المدني الافريقي في الاحتكاك بالنموذج التنموي التركي و تقريب وجهات النظر بين الطرفين من خلال البعثات الطلابية والسياحية والمنح التعليمية التي توفرها تركيا للشباب الافارقة، كلُّ ذلك في انتظار بناء المشروع الأمثل للدولة الافريقية وتحقيق الرهان البعيد المدى : بناء الانسان الافريقي العنصرُ الملِهم في كلِّ مشاريع التنمية .

قائمة المراجع:

أولا–الكتب:

01– أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السّاحة الدولية،** ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ط.02، 2011

ثانيا–المقالات:

02– مصطفى شفيق علام، **التغلغل الناعم: إفريقيا في الاستراتيجية التركية ...المحددات والسياقات والتحديات،** قراءات افريقية (الصّادرة عن المنتدى الإسلامي)، العدد 29، رجب–رمضان 1437 هـ الموافق ل يوليو–سبتمبر 2016.

03– هناء خلف وخديجة محمد، **السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا: قراءة في المقومات والمحددات السياسية،** قراءات افريقية، ع.41، يونيو 2019.

04– صدفة محمد محمود، **الدور البرازيلي في افريقيا: الدوافع والاليات والتحديات،** قراءات افريقية، ع.33، رجب–رمضان 1438هـ، يوليو–سبتمبر 2017.

05– يحي بوزيدي، **السياسة الإيرانية والسياسة التركية تجاه افريقيا...دراسة مقارنة،** قراءات افريقية، ع.21، رجب–رمضان 1435، يوليو–سبتمبر 2014.

ثالثا–الدِّراسات:

06– بوحنية قوي، **إفريقيا في الاستراتيجية التركية الجديدة: هل يكون القرن الحادي والعشرون قرنا إفريقيا ؟،** سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة–قطر، 2016/09/28

رابعا-الوثائق الإلكترونية:

07- مصطفى صلاح، **الدّور التركي في افريقيا ...اقتصاد يحرك السياسة**، تاريخ النشر: 2017/11/11 تم الاطلاع في: 2021/01/14.على الرابط: http//www.elbadil-pss.org/2017/11/11

08- مولود تشاووش اوغلو وزير خارجية الجمهورية التركية، " **الاتحاد مع افريقيا ضروري الان اكثر من أي وقت مضى** " بمناسبة يوم افريقيا 2020/05/25، على الرابط: www.mfa.gov.tr/disesrli

09- أحمد أمل، **سياسة توسعية: دوافع التحركات التركية البراغماتية تجاه أزمة مالي**، 2020/09/22. على الرابط:http://www.futureuae.com

التنمية الإقتصادية في إفريقيا وتأثيرات تواجد الفواعل الدولية بها: الحضور الإقتصادي الصيني وسبل النهوض التنموي

The Economic development in Africa and the impact of international actors presence: the Chinese economic presence and means of developmental advancement

- شريفة كلاع
- جامعة الجزائر3، (الجزائر)
- cherifaklaa@gmail.com

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في التنمية الاقتصادية بالقارة الإفريقية وتأثير تواجد الفواعل الدولية فيها، وقد تم التركيز على الحضور والتواجد الصيني بشكل خاص، وذلك من خلال التطرق إلى واقع وطبيعة المشاريع الاستثمارية الصينية ومدى الاستفادة التنموية منها من طرف دول القارة الإفريقية، وكذا اقتراح بعض السبل من أجل النهوض التنموي في إفريقيا، حيث تم الاستعانة بالمنهج التاريخي وكذا الإحصائي التي تخدم الموضوع، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من تلك المشاريع الاستثمارية والتنموية، إلا أن دول القارة أن لا تزال تعاني من التبعية، فلذلك وجب أن تعمل على استغلال تلك الفرص الاستثمارية الصينية من أجل النهوض التنموي بالقارة.

كلمات مفتاحية:

التنمية – الفواعل الدولية – الصين – سبل النهوض – إفريقيا.

ABSTRACT:

The study focuses on the economic development of the African continent and the impact of the presence of international actors, and the Chinese presence in particular, by addressing the reality and nature of Chinese investment projects and the extent of development benefit from them by the countries of the African continent, as well as proposing some ways for the sake of the developmental advancement in Africa, where the historical and statistical methodology that serves the subject has been used, the study concluded that despite these investment and development projects, the countries of the continent are still suffering from dependency, so the African countries should benefit from the Chinese investment opportunities for the developmental of the continent.

Keywords:

Development - International Actors - China - Means of Advancement - Africa.

مقدمـــة:

تعتبر القارة الإفريقية ذات أهمية كبرى في استراتيجيات الفواعل الدولية والإقليمية، اعتبارا للثروات التي تحظى بها أو لكونها سوقا واسعة، لذلك تتنافس تلك الفواعل وخاصة منها الدولية من أجل ضمان أكبر قدر من الإستثمارات الإقتصادية في كل مناطق ودول القارة، الأمر الذي جعلها تدخل في علاقات تنافسية، ولكون الصين الشريك التاريخي للدول الإفريقية للتخلص من الإستعمار ونصرة قضاياهم التحررية، فإنها تحظى باحترام من باب العلاقات التاريخية إضافة لكون تواجدها الإقتصادي بالقارة وكذا منها قروضا وتسهيلات لا يرتبط بشروط أو إملاءات سياسية، مما جعلها من أكثر المستثمرين بالقارة وشريكا تجاريا تقريبا لكل دولها، حيث عرفت القارة الإفريقية حضورا إقتصاديا كبيرا للصين خاصة منذ سنة 2000، وقد تزايدت العلاقات الإقتصادية البينية بشكل مطرد منذ مجيء الرئيس الصيني "شي جين بينغ" سنة 2013، والذي عمل على ربط القارة الإفريقية بالمبادرة الإقتصادية الصينية المعروفة باسم "طريق واحد – حزام واحد"، على أساس زيادة المشاريع الإقتصادية بها وربط بقية دول القارة بهذه المشاريع، ومن أجل زيادة حجم التجارة والاتصال والتنمية والازدهار على طول الممرات الاقتصادية والموانئ بما يجعل من إفريقيا أكثر القارات إتصالات وفق تلك المبادرة، وفي ظل هذه الإستراتيجية تتشكل تساؤلات كثيرة حول مدى إستفادة القارة الإفريقية من تلك المشاريع من أجل النهوض التنموي بها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية تحاول الإلمام بقضايا التنمية في إفريقيا في ظل تواجد الفواعل الدولية بها، باحثا في إمكانية الإستفادة من المشاريع الإقتصادية الصينية بالقارة، مع محاولة إبراز طبيعة تلك المشاريع وتركزاتها المناطقية، وكذا تقديم بعض سبل النهوض التنموي إذا مت تم الإستفادة الحقة من تلك المشاريع.

إشكالية البحث:

إن الموضوع البحث يقف بإثارة تساؤلات عدة حول قضايا التنمية في إفريقيا وتحدياتها في ظل الوجود الإقتصادي لمختلف الفاوعل الإقليمية والدولية على غرار الصين مثلا، وجدوى الإستفادة من مشاريعها الإقتصادية وأثره على التنمية بدول القارة، وهو ما أمكن من

صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث والمتمثلة في ما يلي: ما مدى الإستفادة من التواجد الإقتصادي الصيني في مشاريع التنمية بالقارة الإفريقية؟

عناصر البحث: سنحاول من خلال هذا البحث معالجة موضوع: "التنمية الإقتصادية في إفريقيا وتأثيرات تواجد الفواعل الدولية بها: الحضور الإقتصادي الصيني وسبل النهوض التنموي"، وعن ذلك من بالإعتماد على المحاور التالية:

1 – واقع وطبيعة المشاريع الإستثمارية الصينية في القارة الإفريقية.

2 – مدى الإستفادة التنموية الإفريقية من المشاريع الإقتصادية الصينية بالقارة.

المحور الأول: واقع وطبيعة المشاريع الإستثمارية الصينية في القارة الإفريقية:

تعتبر الصين الشريك التجاري الأول للقارة الإفريقية في الوقت الحالي، والمستورد الأول للكثير من معادنها، وقد أصبحت تقدم نفسها لإفريقيا كبديل للنموذج الغربي من خلال نموذج اقتصادي يستند إلى مبدأ الاستثمار والتجارة والمساعدات المالية، وتقديم القروض الميسرة من دون شروط سياسية، على عكس السياسات الغربية التي ما زالت تعتمد على الأساليب الاستعمارية القديمة لحماية مصالحها الاستراتيجية في كثير من الدول الإفريقية، كالتدخلات العسكرية، والتي كان آخرها التدخل الفرنسي بمالي، وإفريقيا الوسطى، وتدخل حلف الناتو في ليبيا[1]، وما أسفر عنه من انقسامات داخل المجتمع الليبي والتي لا تزال تبعاتها مستمرة إلى غاية الآن، ورغم تلك التحديات الأمنية والأوضاع السياسية إلا أن ما يحسب للصين كنقطة إيجابية أنها لا تتدخل في ما يجري في الدول الإفريقية.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين قد بدأت في الظهور والتواجد بسرعة كمستثمر كبير في جميع أنحاء إفريقيا خاصة منذ سنة 2000 وعلى وجه الخصوص منذ سنة 2013 وهي السنة التي ترأس فيها الرئيس الحالي "شي جين بينغ" القيادة في الصين، حيث أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا سنة 2009، وتصدرت المركز

1 – لحسن الحسناوي، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات والانعكاسات"، مجلة المستقبل العربي، ع. 466، (ديسمبر 2017)، ص. 124.

الأول بدلا من الولايات المتحدة الأمريكية، إذ سجلت زيادة في نسبة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين بنسبة 166.7% من سنة 2014 إلى سنة 2015، مقارنة مع نمو بنسبة 29.5% من استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة، فبحلول عام 2015 بلغ إجمالي الصادرات الصينية إلى إفريقيا 103 مليار دولار، مقارنة بالصادرات الأمريكية البالغة 27 مليار دولار، وفقا لبيانات مبادرة بحوث إفريقيا في جامعة "جونز هوبكنز"[1].

وتحتل العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية موقعا خاصة في سياسة الصين الخارجية، لأنها المورد الأساسي الذي تستقي منه المصادر الطبيعية التي يحتاجها اقتصادها القائم على التصدير[2]، إذ تستورد الصين النفط بشكل أساسي من إفريقيا، فأكثر من ثلث إمداداته تأتي من إفريقيا[3]، وتعد إفريقيا بمواردها الطبيعية الوفيرة، وفرصها من البنية التحتية وموقعها المناسب، مطابقة بشكل مثالي لخطة البنية التحتية العالمية للصين: "حزام واحد – طريق واحد"، الذي ينص على إنشاء طرق جديدة للتجارة البرية والبحرية لضمان إمدادات الطاقة، وزيادة التجارة الخارجية وتعزيز المشاريع والمنتجات الصينية[4] على مستوى جميع أنحاء العالم.

ونتيجة لذلك، تعتَبِر الصين أن أفضل وجهة لتوظيف فوائضها المالية هي القارة الإفريقية، والتي من منظورها الاقتصادي والاستراتيجي، سيحقق الاستثمار فيها فوائد عديدة أبرزها عولمة الشركات الكبرى التي تحظى بدعم الحكومة الصينية، وتجدر

---

1 – Oleg Vukmanovic and Colin Leopold, "China Pumps Cash into Africa's FLNG Projects", (25/01/2021), see the link: https://bit.ly/3pskhii

2 – جوناثان بيركشير ميلر، "الصين وعلاقتها بجمهوريتي السودان: التزام بالاقتصاد والأمنوري"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (11 جوان 2015)، ص. 5.

3 – السيد أمين شلبي، "دور إفريقيا في صعود الصين"، السياسة الدولية، ع. 181، (جويلية 2010)، ص. 232.

4 – "China Makes Inroads into African Energy", (25/01/2021), see the link: https://bit.ly/36nc0Vr

الإشارة إلى أن التوجهات الصينية القائمة على التوجه بشكر تدريجي لاقتصاد السوق الحر، لا ترفض العولمة بل تتعامل معها وفق شروطها لا وفق شروط الآخرين وخاصة الدول الغربية الليبيرالية، إذ يدعم الرئيس الصيني السابق "هو جنتاو" هذا الاتجاه بقوله: "إن العولمة تُشكل محورا أولويا للاقتصاد الصيني، وإفريقيا بشكل خاص، موضعا مشجعا لاستثمار الشركات الصينية"[1]، وفي هذا الصدد قام معهد "American Enterprise Institute" وهو مركز أبحاث أمريكي مقره العاصمة واشنطن، بتطوير برنامج "China Global Investment Tracker" حيث قدم بيانات تغطي آلاف المعاملات عن الاستثمار الصيني العالمي منذ سنة 2005 إلى سنة 2018 وهو ما يوضحه الشكل التالي رقم (01)، إذ ازداد الاستثمار الصيني على مستوى العالم، وتشكل فيه قارة إفريقيا ثالث أكبر وجهة للاستثمار الصيني وراء كل من آسيا وأوروبا، رغم انخفاض الاستثمار الصيني نحو إفريقيا جنوب الصحراء بشكل طفيف في عام 2017، بعد الانخفاض الطفيف في إجمالي الاستثمارات الصينية[2].

1 – ابتسام محمد العامري، "الدور الصيني في إفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة"، مجلة المستقبل العربي، ع. 466، (ديسمبر 2017)، ص. 129.

2 – Mariama Sow, "Figures of the week: Chinese investment in Africa", 6 September 2018, The Brookings Institution, (13/01/2021), see the link: https://brook.gs/3t3p9MY

شكل رقم (01): حجم الاستثمار الصيني العالمي منذ عام 2005 إلى سنة 2018

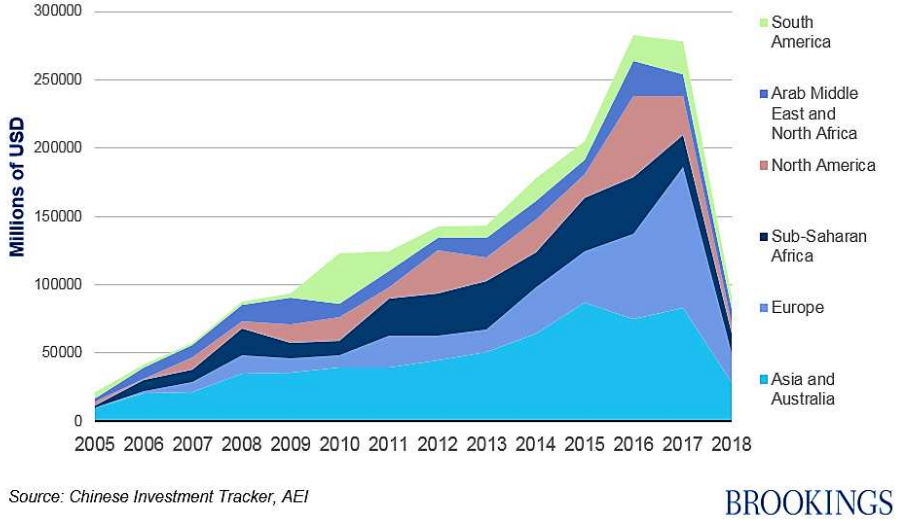

المصدر:

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/09/09.05-Figure-1-Global-Chinese-investment-since-2005.png

وعن حجم وقيمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الدول الإفريقية حسب إحصائيات مقدمة من طرف "School of Advanced International Studies" (كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبكنز "Johns Hopkins University" التي مقرها بواشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية) فإنه؛ يمكن تقديم بيانات تخص سنة 2019 لعدد من الدول الإفريقية المختارة من طرف الباحثة تبين قيمة رؤوس الأموال الصينية المستثمرة فيها، وهو ما يبينه الجدول رقم (01) التالي:

جدول رقم (01): قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا لسنة 2019 بقيمة المليون دولار

الدولة	ج إفريقيا	زامبيا	الجزائر	أنغولا	ج الكونغو الديمقراطية	زيمبابوي	إثيوبيا	غانا	كينيا	نيجيريا
حجم الاستثمارات الصينية المباشرة سنة 2019/ مليون دولار	6146,57	2863,79	1775,35	2890,73	5596,6	1771,48	2558,87	1831,29	1624,23	2194

المصدر:

"The Statistical Bulletin of China's Outward Foreign Direct Investment published by China's MOFCOM", Hopkins Univeristy SAIS China-Africa Research Initiative, Updated: 08 Jan 2021, (28/01/2021), see the link: http://www.sais-cari.org/chinese-investment-in-africa

ملاحظة: تم انتقاء الدول التي فيها أكبر قيمة من الاستثمارات الصينية من طرف الباحثة.

وفقا للجدول رقم (01) الذي يتضح أن الدول الموجودة فيها والتي اختارتها الباحثة تمثل أكثر الدول الإفريقية التي فيها نسبة أعلى حجم للاستثمارات الصينية المباشرة سنة 2019/ مليون دولار، حيث تعتبر جنوب إفريقيا هي الأعلى نسبة من قيمة الاستثمارات والتي بلغت (6146,57 مليون دولار)، تليها جمهورية الكونغو الديمقراطية بقيمة وصلت (5596,6 مليون دولار)، ثم أنغولا، زامبيا، إثيوبيا، نيجيريا، غانا، الجزائر، زيمبابوي وكينيا، حيث تحظى تلك الدول على وجه الخصوص باهتمام الشركات الاستثمارية الصينية.

إذ يتسم الاستثمار الصيني في إفريقيا بمميزات عديدة، منها انخفاض تكلفة المشاريع الصينية في إفريقيا، واختيار الشركات الصينية مناطق للاستثمار تفتقد الأمن وهو ما يجعلها تتحمل مخاطر لا تستطيع الشركات الغربية تحملها، تركز الاستثمار الصيني عدا موارد الطاقة بصفة خاصة، على قطاع الخدمات خصوصا البناء والنقل وفي القطاعات التي لا تتطلب مهارة عالية، والكثيفة الاستخدام لرأس المال في الدول الإفريقية الفقيرة، وقد استطاعت تلك الشركات عقد العديد من الصفقات الناجحة في إفريقيا ولا سيما في مجال الطاقة، وعلى سبيل المثال؛ اشترت الشركة الوطنية الصينية لحقول النفط البحري (CNOOC) سنة 2005 حصة تبلغ 45% من حقول النفط النيجيرية مقابل 2027 مليار دولار أمريكي، كما وقعت الصين والكونغو اتفاقية اقتصادية في مجال التعدين سنة 2008 تحصل بموجبها الأولى على 11 مليون طن من النحاس و620 ألف طن من الكوبالت خلال الخمس والعشرين القادمة، مقابل تنفيذ عدد من مشاريع البنى التحتية[1]، وبعد اكتشاف النفط في أراضي السودان دخلت الصين وبقوة في مجال استخراج وإنتاج النفط السوداني، ففي عام 1996 حصلت شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) على 40% من أسهم "شركة نفط النيل الأعظم السودانية (GNPOC)"، وبذلك أصبحت الصين أكبر منتج ومستورد للنفط السوداني؛ حيث تحصل الصين على حوالي 7% من إجمالي وارداتها النفطية من السودان بمفردها، كما تحصل الصين اليوم على حوالي 25% من إجمالي وارداتها النفطية من القارة الإفريقية[2].

وقد ساعد ارتفاع حجم سكان القارة الإفريقية على تشجيع الصين على فتح أسواق جديدة فيها من خلال تعزيز قواعدها الحالية، وعلى الرغم من أن الصين تمكنت من الولوج إلى الأسواق الإفريقية كافة إلا أن منتجاتها تتركز أكثر في إفريقيا

---

1 – ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص. 130.

2 – ياسر قطيشات، "التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي نموذجا"، مجلة آراء حول الخليج، (2020/12/28)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/2L0suvc

جنوب الصحراء، وهو ما جعل الصين من أهم شركاء هذه المنطقة التجاريين، وهدفها من ذلك تحقيق غايتين؛ هما الحصول الدائم على الموارد الأولية، ومحاولة نشر مواردها ذات القيمة المضافة، أي ما يسمى سياسة تجاوز الحدود[1]، وقد تزايد حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا من 10 مليار دولار سنة 2000 إلى 37 مليار دولار سنة 2005، وقد تمكنت الصين من أن تحجز لها مكانا مهما بين شركاء القارة، وتزايدت حصتها من السوق الإفريقية من 8.7% سنة 2003 إلى 11.2% سنة 2004، وقد استطاعت أكثر من 800 شركة من أكبر الشركات الصينية بأن توجد لها موطئ قدم على الأراضي الإفريقية، وتركزت مشاريع الاستثمار الصينية بصورة رئيسية في المشاريع المشتركة، وخاصة في قطاع النفط، وعن أهم الدول التي تركزت فيها الاستثمارات الصينية فهي كل من جنوب إفريقيا، الجزائر، السودان، نيجيريا، زامبيا وأنغولا[2].

ويمكن أن نجمل الجوانب المميزة للاستثمارات الصينية في إفريقيا كما يلي: يتمثل الجانب الأول بأن مصالح الصين في إفريقيا تعتمد بالدرجة الأولى على النفط والموارد الطبيعية، بهدف تنمية النمو الكبير الذي تشهده صناعتها وتغذيته، وتؤكد جهة استثماراتها والمعاملات التجارية وطبيعتها ذلك، والجانب الثاني هو الروابط القوية بين أهداف السياسة الخارجية للحكومة الصينية والاستثمارات الصينية في إفريقيا، فالشركات التي تستثمر في القارة تعكس إلى حد كبير مصالح الصين، وهذه الشركات على عكس الشركات الأمريكية والغربية، فهي إما عامة أو أنها تعتمد في جزء كبير من تمويلها على الحكومة الصينية، ويتمثل الجانب الثالث للاستثمارات

1 – ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص. 133.

2 – حكمت العبد الرحمان، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، مجلة سياسات عربية، ع. 22، (سبتمبر 2016)، ص. 78.

الصينية في إفريقيا بالوجود البشري المتزايد للصينيين، بحيث تقوم الشركات الصينية بتجنيد العمال الصينيين في شركاتها العاملة في القارة الإفريقية[1].

وبما أن قارة إفريقيا موطن لكميات كبيرة من الثروات الطاقوية، ومدنها تعتبر الأسرع نمورا في العالم، كما أنها أرض الفرص الجديدة للمضاربين والمستثمرين، لذلك فعلى مدى السنوات الماضية قامت الصين بضخ مليارات الدولارات من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة وبشكل متزايد إلى إفريقيا، وقد استثمرت الصين إلى غاية الآن في 46 دولة من أصل 54 دولة إفريقية، والتي ترتكز بشكل أساسي على المعادن والطاقة والبنية التحتية، إذ كانت سنة 2013 ذروة الاستثمار الصيني، حيث أنفقت ما يعادل 44 مليار دولار، وبلغ إجمالي الاستثمارات لسنة 2015 حتى شهر جوان من نفس السنة 42 مليار دولار[2].

وبالنسبة للاستثمارات الصينية في البنى التحتية في إفريقيا، فإنها تعتبر الخاصية الجلية لطبيعة الوجود الصيني بهذه القارة، إذ تنجز الشركات الصينية بها حوالي ثلث مشاريعها الدولية للبنى التحتية، إذ أن الشركات الصينية تقدم عروضا تنافسية تعتبر الأقوى في الصفقات المتعلقة بمشاريع بناء الطرق وشبكات السكك الحديدية والموانئ والسدود والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية – وغالبا أيضا – ما تحصل بموازاة ذلك على القروض الموجهة لتمويلها من البنك الدولي أو الاتحاد الأوروبي أو البنك الإفريقي للتنمية وغيرهم، حيث أن الشركات الصينية وغالبا ما تلجأ لما يسمى بـ "النموذج الأنغولي"، والذي مفاده أن الصين تقتني حاجياتها من المواد الأولية مقابل تمويل مشاريع بُنى تحتية يتكفل بها عموما بنك الدولة الصيني "إكسيم

1 – حكمت العبد الرحمان، مرجع سابق، ص ص. 78 – 79.

2 – Jeff Desjardins, "Visualizing Chinese Investment in Africa", (17/01/2021), see the link: https://bit.ly/3j1KIZJ

بانك"، وهو يجعل الدولة (الزبون) رهينة ليس للشركات الصينية فقط، بل أيضا للعديد من جهات التمويل الأجنبية[1].

وتخلق مبادرات الحزام والطريق الصينية وطريق الحرير موجات جديدة من الاستثمار في الطرق والسكك الحديدية والموانئ والطاقة في إفريقيا، مما يجعل القارة أكثر ارتباطا داخليا مع العالم الخارجي، ففي هذا الصدد يقول المثل الصيني: "إذا كنت تريد أن تزدهر، فابدأ أولا في بناء الطرق"، ومفاد هذا المثل أنه ينبغي على القارة الإفريقية أن تبني العديد من الطرق والسكك الحديدية والموانئ ومحطات الطاقة، حيث لا تزال الفجوات الكبيرة في البنية التحتية تشكل عقبة أمام النمو والاستثمار والتنويع الاقتصادي، إذ أنه خلال الربع الأول من سنة 2019 قد حددت تقديرات البنك الإفريقي للتنمية (AFDB) الحد الأدنى من احتياجات البنية التحتية للقارة – بالنسبة للبلدان للحفاظ على نمو اقتصادياتها والسكان ومستوى الدخل واستبدال البنية التحتية القديمة – بما يتراوح بين 130 مليار دولار و170 مليار دولار أمريكي سنويا، حيث أنه ما لا يقل عن نصف هذا الشرط غير ممول حاليا[2].

يعتبر الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الرأسمالية ضروريا جدا لتنويع الاقتصاديات وتشجيع نشاط القطاع الخاص ومجال التصنيع، وضمان توفير فرص عمل كافية لـ 12 مليون شاب يدخلون سوق العمل في إفريقيا كل سنة، كما يزيد الاستثمار في البنية التحتية أيضا من ثقة رجال الأعمال في أن يُستثمر في القطاعات الأخرى، كما يعزز الابتكار والإنتاجية ويقلل من تكاليف المعاملات، ويسهل التجارة في السلع والخدمات ونقل المواهب، حيث يقدر البنك الدولي أن نمو نصيب الفرد من

---

1 – يحي اليحياوي، "الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (9 جوان 2015)، ص. 6.

2 – Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, "If you want to prosper, consider building roads: China's role in African infrastructure and capital projects", March 22, 2019, (10/01/2021), see the link: https://bit.ly/3cdS4rM

الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا جنوب الصحراء سيزداد بنسبة 1.7% سنويا إذا أرادت المنطقة إغلاق فجوة البنية التحتية (من حيث الكمية والجودة على حد سواء) إذ يمكن أن يجعل هذا النمو في إفريقيا أكثر شمولا ويخفف من نسبة الفقر في جميع أنحاء القارة[1].

وتعتبر الصين أكبر ممول للبنية التحتية في إفريقيا كما هو مبين في الشكل رقم (02)، حيث كان أحد الاتجاهات الكبيرة في عصرنا الحالي هو الوجود المتزايد للصين في قطاع البنية التحتية في إفريقيا، فعلى مدار العقدين الماضيين ساعدت الصين على تلبية بعض احتياجات تمويل البنية التحتية في إفريقيا، وهي الآن أكبر ممول للبنية التحتية الإفريقية.

شكل رقم (02): مجمل المشاريع الإفريقية حسب مصدر التمويل لسنة 2018

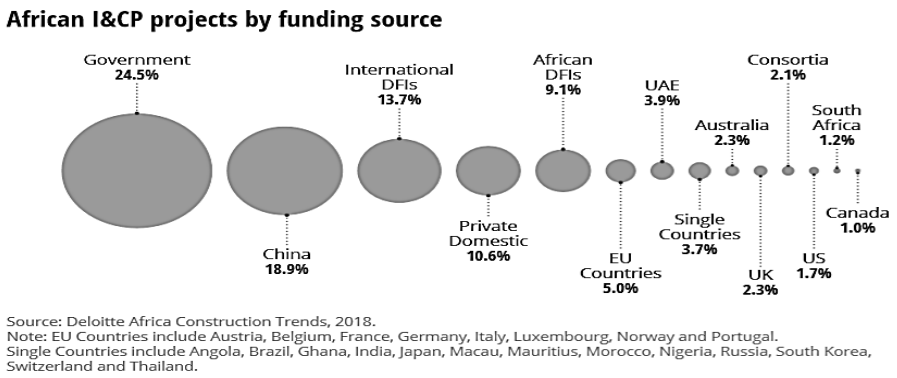

المصدر:

Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.

وبالنسبة للمشاريع الصينية الممولة في قارة إفريقيا لسنة 2018؛ فإن معظم تلك المشاريع موجودة في قطاعات النقل والشحن والموانئ حيث تمثل ما نسبته 45.1% تليها قطاع الطاقة بنسبة 17.6% ثم العقارات بنسبة 14.3% بما في ذلك العقارات

1 – Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.

الصناعية والتجارية والسكنية والتعدين بنسبة بلغت 7.7% وهو ما يبينه الشكل رقم (03) التالي:

شكل رقم (03): نشاطات التمويل والبناء الصينية في إفريقيا سنة 2018 موزعة حسب القطاعات

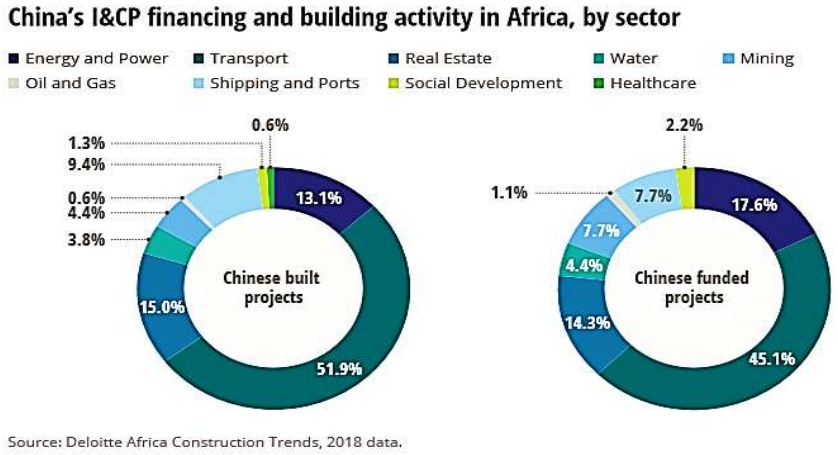

المصدر:

Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.

ولقد شاركت الصين إلى غاية الربع الأول من سنة 2019 في أكثر من 200 مشروع للبنية التحتية الإفريقية، كما تقوم الشركات الصينية ببناء وإكمال مشاريع مصممة للمساعدة في إضافة أو ترقية حوالي 30.000 كم من الطرق السريعة بالقارة، و2000 كم من السكك الحديدية، و85 مليون طن سنويا من طاقة إنتاجية الموانئ، وأكثر من 9 ملايين طن يوميا من سعة معالجة المياه النظيفة، وحوالي 20.000 ميجاوات من قدرة توليد الطاقة، وأكثر من 30.000 كم من خطوط النقل والتحويلات[1].

1 - Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.

وتعتبر البنوك الصينية وراء كل تمويل للاستثمارات في إفريقيا، حيث يأتي التمويل الصيني لمشاريع البنية التحتية بشكل أساسي من بنكين سياسيين هما "بنك تشاينا إكسيم" الذي قدم 67% من إجمالي القروض بين عامي 2000 و2015، وبنك "التنمية الصيني" بنسبة 13% من التمويل، وقد بلغ متوسط تمويل البنية التحتية التي قدمتها الصين إلى إفريقيا 11.5 مليار دولار أمريكي بين عامي 2012 و2016، وبلغ ذروته ليصل إلى 20.9 مليار دولار أمريكي في عام 2015، حيث شمل ذلك العدد الأكبر من صفقات النقل والطاقة، فعلى سبيل المثال؛ قدم المقرضون الصينيون أكثر من 50% من التمويل لمحطة "مامبيل" للطاقة الكهرومائية البالغة 5.8 مليار دولار في نيجيريا، ومن الأمثلة الأخرى على ذلك مشروع محطة "لامو" لإطلاق الفحم في كينيا، وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص بقيمة 2 مليار دولار أمريكي[1].

وكجزء من جاذبية التمويل الصيني هو أن يتم تقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة ومدعومة مع استحقاق 15 سنة أو أكثر، حيث يقوم "China Exim Bank" وهو وكالة ائتمان للتصدير وليس وكالة تنمية، بتقديم القروض على أساس ثنائي ويقيم مستوى الامتياز مع مراعاة طبيعة المشروعات، إذ أن الميزة التنافسية للبنك هي أنه يسمح للبلدان التي ليس لديها ما يكفي من الضمانات المالية باستخدام مواردها الطبيعية كضمان لتطوير البنية التحتية، كما ظهرت مصادر أخرى للتمويل الصيني خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، حيث أنشئ صندوق التنمية الصيني الإفريقي "The China-Africa Development Fund (CADFund)" في عام 2007 بحجم أولي قدره 5 مليارات دولار أمريكي، وبحلول عام 2018 نما هذا الصندوق إلى 10 مليارات دولار أمريكي، واستثمر أكثر من 4.6 مليار دولار أمريكي في أكثر من 90 مشروعا في 36 دولة إفريقية، ومن المتوقع أن تعزز مشاريع هذا الصندوق

2 – Ibid.

الصادرات المحلية الإفريقية بمقدار 5.8 مليار دولار أمريكي وأن تحقق إيرادات ضريبية محلية بقيمة مليار دولار أمريكي[1].

وعلى الرغم من أن فجوة تمويل الاستثمار في إفريقيا البالغة 100 مليار دولار أمريكي قد لا يتم تلبيتها فقط عن طريق التمويل الصيني، فإنه يمكن اعتبار دور الصين حاسما في هذا الصدد، إذ تم التأكيد على التزام الصين في شهر سبتمبر 2018 عندما أعلن الرئيس الصيني "شي جين بينغ" عن حُزمة تمويل إضافية بقيمة 60 مليار دولار أمريكي لإفريقيا واستثنى جزءا من الديون الإفريقية المستحقة في نهاية عام 2018، حيث تألفت الحزمة من 15 مليار دولار أمريكي من القروض المعفاة من الفوائد أو التساهلية و20 مليار دولار من القروض الائتمانية و15 مليار دولار من القروض الخاصة و10 مليارات دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[2]، ويمكن الذكر هنا على وجه التحديد خطة التعاون بين الصين وإفريقيا في مجال البنية التحتية، والتي ستشترك في كتابتها الصين والاتحاد الإفريقي، حيث تنص الخطة على أن الصين ستعزز تعاونها بشكل متبادل المنفعة مع إفريقيا في ما يخص تخطيط البنية التحتية، والتصميم والبناء والتشغيل والصيانة، كما أنها سوف تشارك في بناء السكك الحديدية والطرق السريعة والطيران الإقليمي والبنية التحتية والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية في إفريقيا، وذلك لتعزيز قدرة إفريقيا على التنمية المستدامة[3].

ولقد زاد تركيز الصين على بناء البنية التحتية مع إطلاق "مبادرة الحزام والطرق"، حيث تم الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق للمرة الأولى من قبل الرئيس "شي جين بينغ" سنة 2013، وهو مشروع تطوير عابر للقارات يسعى إلى تحسين الاتصال بين آسيا وأوروبا وإفريقيا، وإلى زيادة التجارة والاتصال والتنمية والازدهار على طول الممرات الاقتصادية – وهو ما يجعل من إفريقيا أكثر القارات اتصالات

1 – Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.

2 – Ibid.

3 – Ibid.

وفق تلك المبادرة – وهو يتألف من جزأين؛ الأول هو حزام طريق الحرير الاقتصادي، والذي يشير إلى اتصال الأرض عبر آسيا الوسطى إلى أوروبا والثاني هو طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، وهو اتصال عبر جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وإفريقيا وأخيرا أوروبا، وقد قامت 105 دولة ورابطة دولية حتى الآن – الربع الأول من سنة 2019 – بتوقيع 123 وثيقة تحت رعاية "مبادرة الحزام والطريق" ويشمل ذلك 37 دولة إفريقية وكذا الاتحاد الإفريقي، حيث وقعت في شهر سبتمبر 2018 في الاجتماع السابع لـ "منتدى التعاون الصيني الإفريقي"، مذكرات تفاهم متعلقة بتلك المبادرة[1].

المحور الثاني: مدى الإستفادة التنموية الإفريقية من المشاريع الإقتصادية الصينية بالقارة

تنتهج الصين سياسة مساعدات التنمية والاستثمار غير المشروط في القارة الإفريقية، وفي المقابل تتيح الأسواق الإفريقية فرصا كبيرة للشركات الصينية في الوقت الذي تساهم فيه الأنشطة الصينية في إفريقيا في إنعاش النشاط الاقتصادي في القارة، وفي هذا الصدد ربط أحد المسؤولين في القارة الإفريقية بين النمو المستمر في الصين واستمرارية التطور في القارة، ففي مقابلة مع وكالة الصحافة الصينية "شينخوا"؛ عبر السفير الأوغندي السابق لدى الصين "فيليب أدرو" عن الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية الإفريقية والاقتصاد الصيني، وأكد على أن استمرارية النمو الاقتصادي في القارة تعتمد على النمو الاقتصادي الذي تشهده الصين الشعبية في إشارة منه إلى التكاملية التي تتميز بها العلاقات الاقتصادية بين الطرفين[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الصيني في إفريقيا يتسم بمميزات كثيرة منها انخفاض تكلفة المشاريع الصينية في إفريقيا، وكذا اختيار الشركات الصينية مناطق للاستثمار تفتقد الأمن، وهو ما يجعلها تتحمل مخاطر لا تستطيع الشركات الغربية تحملها، حيث تعتمد الشركات الصينية في استثماراتها على قاعدة ثلاثية وهي: المال

1 – Hannah Edinger and Jean–Pierre Labuschagne, Op.cit.

1 – حكمت العبد الرحمان، مرجع سابق، ص. 77.

والخبرة والعمال، ولهذه القاعدة منافعها ومضارها على الدول الإفريقية، فالعمالة الصينية مدربة جيدا وتتمتع بإنتاجية عالية وهو ما يجعلها تتسبب بمشاكل في الدول التي تعاني نسبة بطالة مرتفعة في القارة[1]، وعليه فإن ما يؤخذ على التواجد الاستثماري الصيني في إفريقيا هو أن؛ تزايد وجود العمالة الصينية سيعطي نتائج عكسية سلبية اجتماعية وثقافية من خلال المواجهة مع مكونات المجتمع الإفريقي، فوجود العمالة الصينية بكثافة أدى إلى مزاحمة العمالة الإفريقية حتى في أبسط الأعمال[2]، إذ يتواجد أكثر من 130.000 صيني في إفريقيا، لاسيما في زيمبابوي ونيجيريا وأنغولا وجمهورية غينيا، حيث يعمل المستثمرون الصينيون على توظيف العمالة الصينية في إفريقيا ما يعزز الوجود الديموغرافي فيها، ولا يختلف الوضع كثيرا في كل من ناميبيا وسيراليون والسودان وبعض الدول الإفريقية الأخرى، حيث يقلق هذا الوضع الأفارقة كثيرا، ذلك أنهم ينظرون إلى الاستثمارات الصينية على أنها مجال لخلق فرص عمل لهم، وبناء عليه؛ فإن هذا الوجود الكبير للعمالة الصينية يمكن أن يوظف أو يفسر على نحو خاطئ[3].

ورغم ذلك فقد ساعدت استثمارات الصين في البنية التحتية في القارة عددا من الدول الإفريقية في التغلب على اعتمادها على المساعدات الخارجية المشروطة واتباع شرط عدم التدخل، إلا أن هناك انتقادات متكررة بأن مثل هذه المشروعات لم تحقق سوى فائدة حقيقية قليلة للاقتصادات المحلية مع زيادة عبء ديونها، ومع ذلك فإن؛ استثمارات البنية التحتية إلى جانب إنشاء مناطق اقتصادية خاصة في عدد من البلدان الإفريقية، يمكن أن تشجع على الانكباب الإيجابي وإطلاق العنان للطاقات الاقتصادية في الصناعات ذات القيمة المضافة في جميع أنحاء القارة[4].

---

2 – ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص. 130.

3 – حكمت العبد الرحمان، مرجع سابق، ص. 83.

4 – نفس المرجع، ص. 81.

1 – Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.

وعلى الرغم من أن البلدان في شرق وشمال إفريقيا كانت أكبر المستفيدين من الاستثمارات الصينية حتى الآن، فقد وقعت دول غرب وجنوب إفريقيا أيضا اتفاقيات تعاون بموجب "مبادرة الحزام والطرق"، وتجدر الإشارة إلى أن الصين تحاول تركيز اهتمامها بشرق إفريقيا، حيث تعمل على إدخال المنطقة الساحلية لشرق إفريقيا في نطاق النفوذ التجاري المتسع للصين من خلال ربطها بما يسمى "طريق الحرير البحري"، حيث ترى الصين أنه من الأهمية الإستراتيجية لشرق إفريقيا العمل على إنشاء خطوط السكك الحديدية التي تربط المناطق النائية في المنطقة بالموانئ الساحلية، وتشمل المشاريع الرئيسية خط سكة حديد "أديس أبابا" – "جيبوتي" ، وخط سكك حديد "نيروبي" – "مومباسا"، وهو جزء من المخطط الرئيسي لشرق إفريقيا الكبرى، ففي سنة 2017؛ تم افتتاح خط سكة حديدية للربط بين "نيروبي" و"مومباسا" بتمويل صيني يمتد إلى 480 كم، مما يقلل من وقت السفر بين أكبر مدينتين في كينيا بمقدار النصف، وتجدر الإشارة إلى أن ذلك قد خلق حوالي 46000 وظيفة شغل، وفي هذا الصدد صرح "جيانغ تسنغ وي" رئيس المجلس الصيني لترويج التجارة الدولية؛ يوم 31 أوت 2018 في مؤتمر صحفي بأن: "التصنيع هو الشرط الأساسي والمهم بالنسبة للدول الإفريقية لخلق فرص عمل، والحد من الفقر وتحسين سبل العيش، ومن ثم تحقيق تنمية شاملة ومستدامة"، ومضيفا بقوله: "أن الاستثمار الصيني سيساعد القارة على تطوير صناعتها وتعزيز قدرة النمو الداخلية"[1]، كما يعتبر أيضا خط سكة الحديد الرابطة بين "أديس أبابا" – "جيبوتي" بمثابة انعكاس للاستثمارات الصينية على التنمية وما يمكن أن ينجر عنه من نمو فيما بعد، والذي يقدر تكلفته بـ 4.5 مليار دولار أمريكي، حيث كان قطع المسافة على طول الطريق البالغ طوله 759 كيلومترا حوالي ثلاثة أيام برا ليتقلص إلى 12 ساعة بالسكك الحديدية، الأمر الذي يجعل هذا المشروع يخفف من الاختناقات اللوجستية في المنطقة، مما يتيح

1 – "China-Africa in numbers: Direct investment", 2018-09-03, CGTN, (28/12/2020), see the link: https://bit.ly/3chYwht

للسلع المصنعة في إثيوبيا وصولا أكبر إلى أسواق التصدير العالمية، وفي هذا الصدد وفي شهر جانفي 2018، قال السفير الصيني لدى إثيوبيا "تان جيان" إن المشروع هو: "أول خط سكة حديد عبر الحدود وأطول خط مكهرب في القارة الإفريقية، نحن [...] نرى هذا كمشروع حصاد مبكر لمبادرة الحزام والطريق، ويعتبره الكثيرون مشروع شريان الحياة لكلا البلدين إثيوبيا وجيبوتي"، حيث يرتبط ما يقرب من 70% من تجارة جيبوتي بالنقل العابر إلى إثيوبيا بمشاريع مثل سكة حديد ميناء "ميكيلي تاجوراه" وميناء "دوراليه" المتعدد الأغراض، وبالإضافة إلى الميناء يتم تمويل منطقة التجارة الحرة متعددة الأغراض في جيبوتي من قبل الصين[1].

كما نشطت أيضا الشركات الصينية في تخطيط وإصلاح البنية التحتية للموانئ على طول ساحل شرق إفريقيا، حيث تقوم الشركات المملوكة للدولة الصينية بتمويل وبناء وتوسع في ميناء "لامو" في كينيا، ومن المتوقع أن تكلف الأرصفة الثلاثة الإضافية للميناء 500 مليون دولار، ومن المتوقع أن تزيد الإنتاجية السنوية إلى 23.9 مليون طن في العقد المقبل (أي 2028)، وفي تنزانيا من المقرر أن يصبح ميناء "باكامويو" الذي تبلغ قيمته 11 مليار دولار أمريكي – هو قيد الإنشاء حاليا – الأكبر في شرق إفريقيا، وهو عبارة عن شراكة بين تنزانيا وسلطنة عمان والصين، ومن المتوقع أن يتم تشغيل الميناء بحلول عام 2022 ويقع على بعد 75 كم من "دار السلام" التي لديها روابط مع المناطق الاقتصادية الخاصة للتصنيع الموجهة للتصدير[2].

وفي نفس الصدد بالنسبة لأثر تلك الاستثمارات الصينية على التنمية في إفريقيا وما يمكن أن يستفاد منها، فإنه يمكن للسكك الحديدية المقامة بين "نيروبي" و"مومباسا"، التي افتتحت في شهر جوان 2017 بتكلفة تقدر بنحو 3.2 مليار دولار؛ أن تحل محل 4000 شاحنة تستخدم الطريق يوميا، إذ يشكل استثمار الصين في

2 – Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.

1 – Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.

مشاريع السكك الحديدية في شرق إفريقيا جزءا من مخطط تكامل إقليمي أوسع يدعم الطموحات التنموية في مجتمع شرق إفريقيا، كما يكمن المسعى من ذلك أيضا؛ مد السكك الحديدية إلى "كمبالا" العاصمة الأوغندية ومن ثم الجنوب إلى "كيغالي" في رواندا، وفي نفس الصدد في شمال إفريقيا؛ اجتذب ممر قناة السويس في مصر المستثمرين الصينيين، مما جعل من التفكير في خطط لبناء قناة ثانية ومحطات جديدة في ميناء "الإسكندرية"، وهو ما من شأنه أن يساعد القدرة الإضافية على إنعاش الاقتصاد المصري[1].

وعلى الرغم من أن "مبادرة الحزام والطرق" قد شددت جغرافيًا على شرق إفريقيا والقرن الإفريقي بالتحديد، إلا أنه من المتوقع زيادة التركيز على غرب ووسط إفريقيا أيضا، ففي هذا الصدد كانت السنغال أول دولة في غرب إفريقيا توقع رسميا اتفاقية تعاون في إطار "مبادرة الحزام والطريق" خلال زيارة الرئيس "شي جين بينج" في شهر جويلية 2018، كما تشارك أيضا "شركة تشييد الهندسة المدنية الصينية" (CCECC) التي شاركت في بناء خط السكة الحديدية "أديس بابا – جيبوتي" في اتفاقية جديدة خطوط السكك الحديدية الرئيسية في نيجيريا، كما استثمرت شركة " China Merchants Holdings" والتي تعد المستثمر الرئيسي في ميناء "جيبوتي" في حيازات الموانئ في"Lomé لومي" والطوغو ولايغوس ونيجيريا[2].

فبالإضافة إلى الدعم المالي والبناء، تعد مشاريع "مبادرة الحزام والطرق" الصينية امتدادا لأهداف وجدول أعمال الاتحاد الإفريقي لعام 2063 وبرنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا (PIDA)، اللذين يدفعان إلى تكامل إقليمي أكبر داخل القارة، حيث يمكن أن يعتمد نجاح مشاريع "مبادرة الحزام والطريق" لإفريقيا على قدرتها على الاستفادة من الممرات الاقتصادية، كما يمكن أن يعزز الاتصال الداخلي وكذا البحري

2 – Ibid.

1 – Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.

الكفاءة اللوجستية للبلدان الإفريقية وقدرتها التصديرية، مما يجعل منتجات الدول الإفريقية متاحة بتكاليف شحن منخفضة ومعدلات دوران أعلى، حيث أن تحسين طرق النقل والتوصيل ودعم اللوجستيات يعتبر أمر مهم جدا لتعزيز الصادرات الإفريقية للسلع، مما يساعد الدول الإفريقية على الاندماج بشكل أكبر في سلاسل القيمة العالمية، ووفقا للبنك الدولي فمن المرجح أن يؤدي تخفيض تكاليف التجارة بنسبة 1% إلى زيادة التجارة الثنائية بين الاقتصاديات التي تشارك في مشاريع "مبادرة الحزام والطريق" بنسبة 1.3% وكذا تحسين شبكة السكك الحديدية وقدراتها وغيرها من الهياكل الأساسية للنقل عبر الحدود، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من التجارة بين الدول الإفريقية، وكذا زيادة الاستثمار ونقل التكنولوجيا والمهارات المرتبطة بها، وزيادة النمو في الاقتصاديات الإفريقية، حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن شبكات النقل في "مبادرة الحزام والطريق" الصينية يمكن أن تعزز الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا بنسبة 7.4% مع التأثير الأكبر على نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، حيث أن التعاون الإقليمي في مجال تحسين البنية التحتية مهم جدا ويمكن أن يكون ذا أهمية خاصة بالنسبة للدول الإفريقية غير الساحلية[1]، كما تكمنت المناطق الصناعية ومناطق التعاون الاقتصادي في كينيا وإثيوبيا من رفع مكانتها في إطار تلك المبادرة، في ظل قيام الشركات الصينية بتأسيس أكثر من 56 منطقة تعاون اقتصادي في أكثر من 20 دولة، حيث تدر عائدات عائدات ضريبية بقيمة 1.1 مليار دولار و180.000 فرصة عمل خلال سنتي 2014 – 2016، حيث أن هذه المراكز لإستثمارات رأس المال والتصنيع قد تؤدي إلى إصلاحات أوسع في السوق وهو ما من شأنه أن يعمل على تحفيز العمالة المحلية وكذا عائدات التصدير بما يسهم في النمو[2].

1 – Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.

2 – Ibid.

فحسب صندوق النقد الدولي فإن "مبادرة الحزام والطريق" الصينية تعتبر فرصة للدول المشاركة فيها لتغطية الاختلالات في اقتصاداتها وتطوير بنيتها التحية وتنشيط التجارة البينية مع بقية دول العالم، حيث تشمل تلك المبادرة مناطق كثيرة ترتفع فيها نسبة الفقر وتتراجع فيها مستويات التنمية خاصة دول القارة الإفريقية، وبالتالي فإن نجاح المبادرة الصينية من شأنها أن تحدث آثارا إيجابية في تلك الدول التي تشملها، وأن تساهم في انطلاق عجلة التنمية وارتقاع مستوى المعيشة، كما ستعمل أيضا على تقوية إقتصاديات الدول المعنية بالمبادرة ودفعها للتفاعل في الاقتصاد العالمي[1]، وفي هذا الصدد تستطيع إفريقيا الاستفادة من مشاريع الصين العالمية في تحقيق تنميتها الاقتصادية من خلال الانضمام إلى البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية الذي أنشأته الصين في شهر أكتوبر 2014 والذي سيمنح الصين مستقبلا مكانة كبيرة في مجالي التنمية والإدارة المالية على المستوى العالمي، ويفتح الطريق أمامها لإعادة تشكيل النظام المالي العالمي، وسيُمكِّن هذا الانضمام قارة إفريقيا من الاستفادة من برامجه في تطوير اقتصادياتها المحلية وفتح مجال أوسع أمامها[2]، بما من شأنه أن يساهم في النهوض التنموي وتحقيق التنمية المنشودة.

الخاتمة:

تحتل قارة إفريقيا مكانة هامة في السياسات الاقتصادية الصينية، نظرا للفرص الاستثمارية والمشاريع التجارية الكبيرة والكثيرة في آن واحد بدول القارة، فمن أجل أن تكون هناك سياسة "رابح – رابح" التي تنادي بها الصين، على هذه الأخيرة أن تُكيِّف نفسها مع الفرص والاهتمامات الإفريقية في ظل سعيها لزيادة توطين وجودها في القارة، كما ولا بد أيضا للدول الإفريقية أن تكون لديها الرغبة في تحقيق التنمية والاستفادة بصفة أكبر من

---

3 – فازية ويكن، "مبادرة الحزام والطريق: بين إعادة تموقع الصين ومواجهة التحديات"، في: مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، (برلين، منشورات المركز العربي الديمقراطي، 2019)، ص. 135.

1 – ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص. 143.

المشاريع والاستثمارات الصينية بالقارة، خاصة تلك المتعلقة بمشاريع البنية التحتية والاستفادة من "مبادرة الحزام والطرق" الاقتصادية، من أجل زيادة حجم التجارة والاتصال والتنمية والازدهار على طول الممرات الاقتصادية والموانئ بما يجعل من إفريقيا أكثر القارات اتصالات وفق تلك المبادرة وبما يعود بفرص أكبر للتنمية في إفريقيا، وفي ما يلي يمكن اقتراح بعض سبل النهوض التنموي في إفريقيا من خلال التواجد الاقتصادي لأحد الفواعل الدولية المتمثلة في الصين كقوى اقتصادية لا يستهان بها خاصة بعدما أثبتته من حنكة وحسن إدارة لأزمة كورونا وما انجر منها:

1 – يتعين على الدول الإفريقية أن تحدد استراتيجية تنمية على المدى البعيد حتى تتمكن من الاستفادة من الفرص التي تُتيحها المبادرة الصينية "حزام واحد – طريق واحد" أو ما يعرف بـ "مبادرة الحزام والطريق".

2 – لا بد للحكومات الإفريقية أن تعمل على الدفع نحو إبرام المزيد من الصفقات الاقتصادية التنموية مع الصين، خاصة في مجال مصادر الطاقة المتجددة، بدلا من إبرام صفقات لاستخراج الموارد الطبيعية، كما ويجب التركيز بشكل خاص على قطاعي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث يمكن أن تفسح الخبرة الصينية في هاذين المصدرين للطاقة البديلة والمساحات الخالية الشاسعة في الدول الإفريقية، المجال لقيام تعاون يحقق مكاسب للطرفين معا وفق مبدأ "رابح – رابح".

3 – ضرورة الاستثمار مع الشركات الصينية والمباشرة في بناء وإنشاء السكك الحديدية والقطارات السريعة الخاصة بنقل المسافرين والسلع، لما للقطارات من أهمية في تسهيل عمليات النقل واختصار الوقت، وكذا إنشاء مطارات كبير بمواصفات عالمية تكون بديلا عن المطارات الدولية الأخرى البعيدة والتي تُستغل كنقاط ترانزيت، حيث تكون بديلا لاختصار الوقت والمال لتلك الشركات والدول، وبذلك يتحقق الاستفادة من العنصر البشري الإفريقي وتوظيفه، الأمر من شأنه أن يتم استغلال تلك المطارات في إدخال العملة الصعبة لتلك الدول.

4 – على حكومات الدول الإفريقية أن تبذل جهودها في بناء إفريقيا مزدهرة والعمل على حوكمة التنمية، القائمة على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة وفقا لأجندة 2063 للاتحاد الإفريقي، كما يمكن لها أن تدفع نحو تنمية نفسها وتعزيز الترابط مع المبادرة

الصينية "الحزام والطريق" وأجندة التنمية المستدامة 2030 لأمم المتحدة، والعمل على الاستفادة من القواسم المشتركة للاستراتيجيات الاقتصادية الصينية والإنمائية، بما يقدم فرصا جديدة للتعاون الاقتصادي والتنموي الإفريقي – الصيني.

5 – العمل على تنمية التعاون الاقتصادي الصيني – الإفريقي إلى مستويات أعلى، وتطوير سبل التجارة البينية بين الطرفين.

قائمة المراجع:

1 – باللغة العربية:

1 – الحسناوي، لحسن، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات والانعكاسات"، مجلة المستقبل العربي، ع. 466، (ديسمبر 2017).

2 – العامري، ابتسام محمد، "الدور الصيني في إفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة"، مجلة المستقبل العربي، ع. 466، (ديسمبر 2017).

3 – العبد الرحمان، حكمت، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، مجلة سياسات عربية، ع. 22، (سبتمبر 2016).

4 – اليحياوي، يحي، "الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (9 جوان 2015).

5 – شلبي، السيد أمين، "دور إفريقيا في صعود الصين"، السياسة الدولية، ع. 181، (جويلية 2010).

6 – قطيشات، ياسر، "التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي نموذجا"، مجلة آراء حول الخليج، (2020/12/28)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/2L0suvc

7 – ميلر، جوناثان بيركشير، "الصين وعلاقتها بجمهوريتي السودان: التزام بالاقتصاد والأمنوري"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (11 جوان 2015).

8 – ويكن، فازية، "مبادرة الحزام والطريق: بين إعادة تموقع الصين ومواجهة التحديات"، في: مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، (برلين، منشورات المركز العربي الديمقراطي، 2019).

2 – باللغة الأجنبية:

9 – Desjardins, Jeff, "Visualizing Chinese Investment in Africa", (17/01/2021), see the link: https://bit.ly/3j1KlZJ

10 – Edinger, Hannah and Labuschagne, Jean-Pierre, "If you want to prosper, consider building roads: China's role in African infrastructure and capital projects", March 22, 2019, (10/01/2021), see the link: https://bit.ly/3cdS4rM

11 – Sow, Mariama, "Figures of the week: Chinese investment in Africa", 6 September 2018, The Brookings Institution, (13/01/2021), see the link: https://brook.gs/3t3p9MY

12 – Vukmanovic, Oleg and Leopold, Colin, "China Pumps Cash into Africa's FLNG Projects", (25/01/2021), see the link: https://bit.ly/3pskhii

13 – "China-Africa in numbers: Direct investment", 2018-09-03, CGTN, (28/12/2020), see the link: https://bit.ly/3chYwht

14 – "China Makes Inroads into African Energy", (25/01/2021), see the link: https://bit.ly/36nc0Vr

15 – "The Statistical Bulletin of China's Outward Foreign Direct Investment published by China's MOFCOM", Hopkins Univeristy SAIS China-Africa Research Initiative, Updated: 08 Jan 2021, (28/01/2021), see the link: http://www.sais-cari.org/chinese-investment-in-afric

واقع حوكمة الشركات في دول عرب إفريقيا – مصر أنموذجا -

ط د ممي إسماعيل

- **جامعة الوادي – الجزائر.**
- **ismail171992@gmail.com**

د مفيد عبد اللاوي .

- **جامعة الوادي الجزائر.**
- **moufid-abdallaoui@univ-eloued.dz.**

ملخص:

في ظل تقارب الروئ والمتطلبات وتباين الإمكانيات والوسائل بين مختلف دول العالم وعلى مستوى العديد من الأصعدة ، ظهرت في هذا الصدد الكثير من المعطيات التي تؤثر بشكل مباشر على جميع المقومات التي تضمن تحقيق متطلبات تقدم وتطور تلك الدول وتعزز من سبل نموها في العديد من المجالات والميادين خاصة الميدان الاقتصادي ولعل من أبرز تلك المعطيات ظهور ما يعرف بحوكمة الشركات والتي لقيت كل الاهتمام من قبل العديد من الدول باختلاف وضعيتها سواء كانت متقدمة أو متخلفة ، وسنحاول في هذا الدراسة الوقوف على هذه الحوكمة وكذا الأمور والضوابط المتعلقة بها مع تسليط الضوء على واقعها على مستوى دولة مصر ومجمل الجهود التي خصصتها مصر في هذا الإطار.

كلمات مفتاحية: الحوكمة – حوكمة الشركات – مصر

ABSTRACT:

In light of the convergence of views and requirements, in addition to the dispariesties in potentials and means among different countries of the world on sweral levels, a lot of data appeared in this regard that directly affects all the elements that guarantee the fulfillment of the requirements of progress and development of these countries and enhance the ways of their growth in many domains in particular In the economic one perhaps on of the most prominent of these data is the emergence of what is known as corporate governance, which has received all the attention of many countries with their different statuses, whether derelepcot or underdeveleped, in this study we will try to find out about this governance as well as matters and disciplines related to it highlighting its reality at the level of the repualic of Egypt and all its efforts allocated in this regard.

Keywords: Governance- Corporate governance - Egypt

مقدمـــة:

في ظل التداعيات العالمية التي مست أغلب الدول في عديد الجوانب التي تقوم عليها خاصة الجانب الاقتصادي، والذي يرتبط بعدة نظم ذات رؤى واضحة ترسم له معالم تطور دقيقة وشاملة لمختلف متغيراته التي يقوم عليها ، حيث عرفت تلك النظم عدة تطورات متزامنة ومتلازمة مع المستجدات التي عرفها الفضاء الدولي خاصة في ما تعلق بالشق الاقتصادي منه،وفي هذا الصدد ظهرت حوكمة الشركات كأحد النظم الفعالة التي لها رؤيتها على مستوى هذا الإطار ، كما برزت معاها العديد من المتطلبات والضوابط التي تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية الضامنة في تجسيد تلك الحوكمة بالكيفية الفعالة والملائمة على عديد المستويات و على ضوء هذا الواقع انطلقت معظم الدول في العالم بمختلف مكانتها ببلورة تلك الحوكمة واعتمادها كنمط إستراتيجي يتم الاستناد عليه على مستوى مختلف الأطر الضابطة للمجال الاقتصادي بصفة خاصة وباقي المجالات الأخرى بصفة عامة،وفي ظل هذه المعطيات عمدت دول عرب إفريقيا إلى إتباع نفس مسالك مختلف الدول في العالم وسنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على حوكمة الشركات ومختلف النظم والجوانب المرتبطة بها وهذا على مستوى الواقع المصري ،حيث كانت إشكالية دراستنا كما يلي: **ما هو واقع حوكمة الشركات على مستوى دولة مصر ؟**

أهمية الدراسة : في ظل تطور الآليات و النظم الفعالة التي تقوم عليها معظم الرؤى والتوجهات ذات النمط الإقتصادي على مستوى الفضاء الدولي وبروز حوكمة الشركات كأحد أهم النظم في هذا الإطار، وعلى ضوء هذه المعطيات تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الوقوف على تلك الحوكمة وإيضاح مختلف الجوانب المرتبطة بها مع تسليط الضوء على الرؤية المصرية لحوكمة الشركات وكذا واقعها على المستوى المحلي لها .

أهداف الدراسة :تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح وتبيان مختلف الجوانب المتعلقة بحوكمة الشركات من جهة وكذا الوقوف على الواقع المصري لتلك الحوكمة من جهة أخرى ، وسعيا منا لتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث ضمت هذه الدراسة محورين كالأتي:

المحور الأول : الإطار المفاهيمي العام لحوكمة الشركات .

المحور الثاني : حوكمة الشركات وواقعها على مستوى دولة مصر.

المحور الأول :الإطار المفاهيمي العام لحوكمة الشركات:

سنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على حوكمة الشركة وهذا عن طريق الوقوف على بعض الجوانب المتعلقة بها ،حيث شمل على مطلبين تطرقنا في الأول إلى عموميات حول حوكمة الشركات في حين خصصنا المطلب الثاني للإشارة إلى مبادئ حوكمة الشركات وكذا الأطراف التي تعنى بتطبيقها.

المطلب الأول : عموميات حول حوكمة الشركات

من أجل إيضاح مختلف الأمور المرتبطة بحوكمة الشركات سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى بعض العموميات المتعلقة بها من خلال فرعين، الأول خصص كمدخل لحوكمة الشركات أما الفرع الثاني ففيه تم التطرق إلى أهميتها.

الفرع الأول : مدخل إلى حوكمة الشركات:

يعد ظهور مختلف الأزمات الاقتصادية ونمو العديد من التلاعبات على مستوى القوائم المالية لسلسة من الشركات أحد أهم وأبرز العوامل التي رفعت من مستوى الاهتمام بالحوكمة الأمر الذي جعلها من القضايا البارزة بالنسبة للأكاديميين أو القائمين بممارسة مختلف الأعمال ذات الطابع التجاري بمختلف أنواعها، وكذا على مستوى العديد من المؤسسات سواء كانت خاصة أو عامة أو ذات إطار مهني ، وعلى صعيد أخر فقد أجبرت التقلبات

على مستوى أسواق المال وكذا الانهيارات في المجال المالي لكثير من الدول إلى العمل على إيجاد الآليات المناسبة التي تضمن الحماية لمختلف المستثمرين سواء من الأخطاء التي تقع على مستوى إدارة الشركات ومجالسها أو من المضاربين على مستوى البورصات، وقد انجر على ذلك الاهتمام و الوقوف على الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات ومفهومها في عملية التأكيد على التقيد بمختلف الإجراءات و السياسات وكذا دوره في ضمان الاستقرار على مستوى الأسواق المالية ، الأمر الذي سيمكن من جذب مختلف الاستثمارات ودعم المجال الإقصادي للدول وهذا عن طريق وضع ضوابط محددة للعلاقات التي تربط بين المستثمرين وكذا أصحاب المصالح ومجلس الإدارة بطريقة تضفي الشفافية بين مختلف تلك الأطراف وهذا تجنا لحدوث الانهيارات وكذا التقلبات مستقبلا.[1]

وعموما فحوكمة الشركات تعرف على أنها :" النظام الذي يتم من خلاله توجيه أنشطة الشركات الاقتصادية ومراقبتها على أعلى المستويات من أجل تحقيق أهداف الشركة والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية ، وهي مجموعة من الإجراءات الرقابية والمحاسبية المتبعة لضمان حقوق الملاك والأطراف ذات العلاقة بالشركة مع تعظيم ثروة المساهمين من خلال تعظيم عائد السهم ، والمساءلة المحاسبية على أعمال القائمين بإدارة أموال الملاك "[2]. كما تعرف أيضا على أنها : "مجموعة من القواعد والحوافز التى تهتدى بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين "[3].

---

[1] د محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين ، الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر ، 2008 ، ص ص من 13 إلى 14 بتصرف .

[2] أ د بن عيشي بشير ، د يزيد تقرارت، حوكمة الشركات من منظور محاسبي ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، مصر ، 2018 ، ص 27.

[3] د محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

الفرع الثاني :أهمية حوكمة الشركات

على إثر توسع العديد من حالات الفشل المختلفة سواء المالي أو الإداري على مستوى العديد من الشركات الضخمة في العالم، وبعد القيام بدراسة الأسباب التي ساهمت في حدوث تلك الحالات توضح أن غياب أساليب وأسس حوكمة الشركات داخل مختلف تلك الهيئات والشركات وما ترتب عليه تفضيل وتقديم القائمين على إدارة تلك الشركات لمصالحهم ذات الطابع الشخصي على حساب الدائنين وكذا المساهمين وغيرهم يعد من أهم الأسباب التي ساعدت على انتشار تلك الحالات ،وفي هذا الصدد فإن مختلف الدول التي تغيب فيها أساليب وأسس حوكمة الشركات تعد من أكثر الدول تعرضا للنتائج السلبية والتي تفوق الانهيارات وكذا الأزمات المالية، إضافة إلى ذلك فقد أدت عولمة رؤوس الأموال وتسارع حركتها بين مختلف الدول في العالم وانتقالها من البيئات الدولية التي بيها وفرة مالية إلى البيئات التي تحتاج أموال، إلى العمل على حماية رؤوس الأموال واتخاذ كافة التدابير والسبل التي تضمن حمايتها ، وفي هذا الصداد فعموم المستثمرين سواء كانوا أشخاص أو مؤسسات أصبحوا يعتمدون على جملة من الآليات التي تضمن لهم حماية مصالحهم ، كما أنهم أضحوا غير مستعدين للقيام بعمليات تمويل دون التأكد من سلامة السير الحسن للإدارات والتي تضمن التقليل من مختلف أشكال الفساد الإداري وكذا المالي ،الأمر الذي يوضح أن تطلعات مختلف هؤلاء المستثمرين قد أصبحت تصب على مستوى الشركات التي تتوفر فيها أساليب وأسس الحوكمة ، وعموما فحوكمة الشركات ومفهومها يضمن العديد من المزايا لمختلف الشركات وكذا الدول والتي من أهمها العمل على خفض من مجمل المخاطر التي يسببها الفساد سواء الإداري والمالي ،كما أنها تسمح بالرفع من الأداء العام للشركات الأمر الذي ينجر عليه دعم التنمية والتطور على الصعيد الاقتصادي للدول التي تمارس فيها تلك الشركات نشاطاتها ،كما أن حوكمة الشركات تعد من أبرز العوامل المساعدة في جذب مختلف الاستثمارات الأجنبية من جهة وتشجيع ورؤوس الأموال على المستوى المحلي من

القيام بمشاريع إستثمارية على المستوى الوطني من جهة أخرى ،بالإضافة إلى اعتبارها أحد أهم الآليات المتاحة للرفع من فرص العمل وتمكين الشركات الناشطة على الصعيد الوطني من المنافسة على المستوى والعالمي . [1]

المطلب الثاني : مبادئ حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها

في هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء على كل من مبادئ حوكمة الشركات وكذا الأطرف التي تعنى بتطبيقها وفي هذا الإطار تم تخصيص فرعين أحدهما متعلق بمبادئ حوكمة الشركات والثاني متعلق بالأطراف التي تعنى بتطبيقها .

الفرع الأول : مبادئ حوكمة الشركات

تعد اللوائح والتشريعات وكذا القوانين المطبقة على مستوى مختلف الدول هي الإطار الذي تتجسد في مبادئ حوكمة الشركات ،ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار أن هذه المبادئ تختلف باختلاف الدول، كما أن مختلف الهيئات الرقابية التي تنشط على مستوى مختلف الدول تعد هي الأخرى أحد الركائز المساهمة في وضع مبادئ لحوكمة الشركات في حال خلو التشريعات والقوانين المتبعة على مستوى الدول الناشطة فيها من وجود مبادئ لحوكمة الشركات على مستوى إطارها وهذا من أجل ضمان الحماية لمختلف المساهمين وهذا المنطلق لا يعكس استحالة إمكانية وجود نظام ومبادئ لحوكمة الشركات يمكن تطبيقها على الصعيد الدولي تضمن تحقيق النتائج نفسها، وفي هذا الإطار توجد هيئات دولية مخولة لإصدار مبادئ وأسس عامة تحكم وتنظم حوكمة الشركات تكون بمثابة الركيزة التي يتسنى من خلالها للعديد من الدول الوقوف على الواقع القانوني لحوكمة الشركات على مستواهم وتنظيمه وتطويره ،وكذا الدعامة التي تتيح مختلف القواعد وكذا الإرشادات لمختلف الأطراف التي لها أدوار متنوعة في تنمية وتطوير الحوكمة على مستوى مختلف الشركات ،كما يجب

[1] د محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالى والإدارى (دراسة مقارنة) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2006، ص ص من 26إلى 29 بتصرف .

الإشارة إلى أن الدول على الصعيد العربي قد بادرت هي الأخرى في مسعى الاهتمام في هذا المجال من خلال وضع لوائح خاصة بها على مستواها المحلي .[1]

الفرع الثاني : الأطراف التي تعنى بتطبيق حوكمة الشركات

يمكن الإشارة إلى مختلف الأطراف ذات الصلة والتي تعنى بحوكمة الشركات وتطبيقها في ما يلي :[2]

أولا المساهمون : يعتبر المساهمون أحد الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات وذلك لكونهم ملاك للأسهم ويعمدون إلى تقديم حصصهم لمختلف الشركات من أجل تحقيق الأرباح من وراء عملية الاستثمار .

ثانيا مجلس الإدارة : يعد مجلس الإدارة من أبرز الأطراف التي تعكف على تطبيق حوكمة الشركات وهذا راجع لكونه الإطار الذي من خلال يتم وضع السياسات العامة لمختلف الشركات ،فضلا عن كونه الممثل عن المساهمين وكذا الأطراف ذات العلاقة.

ثالثا الإدارة : تعد الإدارة هي الركيزة المسؤولية على تعظيم والرفع من مختلف الأرباح والعوائد على مستوى الشركات ، كما تقع على عاتقها مسؤولية تزويد مجلس الإدارة بمختلف التقارير المتعلقة والخاصة بأداء الشركة.

رابعا أصحاب المصالح : يعد هؤلاء أيضا من أبرز الأطراف التي تعنى بتطبيق حوكمة الشركات حيث تربطهم مجموعة من المصالح على مستوى مختلف الشركات وفي هذا الإطار فمن الممكن أن تتعارض ولا تتناسب مصالحهم مع تلك الشركات.

---

[1] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين ، مرجع سبق ذكره، ص ، ص :18و19 بتصرف .

[2] محمد مصطفى سليمان ،حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالى والإدارى (دراسة مقارنة)، مرجع سبق ذكره ، ص ص 17و18 بتصرف .

المحورالثاني : حوكمة الشركات وواقعها على مستوى دولة مصر:

من خلال هذا المحور سنحاول التطرق إلى الرؤية والواقع المصري لحوكمة الشركات والوقوف على هذه على الحوكمة على مستواها، وفي هذا الصدد تم تخصيص مطلبين حيث تعلق المطلب الأول بتسليط الضوء على حوكمة الشركات في مصر، في حين تطرقنا في المطلب الثاني إلى التطرق إلى حوكمة الشركات في مصر من خلال التقارير .

المطلب الأول: حوكمة الشركات في مصر

من أجل تقديم قراءة لحوكمة الشركات على مستوى الواقع المصري خصصنا هذا المطلب، حيث قمنا بتقديم فرعين الأول كمدخل لحوكمة الشركات في مصر أما الثاني فجاء لعرض الدليل المصري لحوكمة الشركات.

الفرع الأول: مدخل لحوكمة الشركات في مصر

سنة 2001 بدأ الاهتمام الفعلي والحقيقي للحوكمة على مستوى مصر ، حيث أن اكتمال الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها مصر في بدايات التسعينات لن تتم إلا بوجود دعائم تنظيمية ومرتكزات رقابية تأطر مجمل أعمال القطاعات الخاصة الناشطة على مستوى الأسواق الحرة وفي ضوء هذه المعطيات تم إجراءات مختلف الدراسات التي تعمد على تقييم وتسليط الضوء على واقع حوكمة الشركة على مستوى مصر والوقوف على مدى الالتزام بالمعايير والياتها التنظيمية ،وفي هذا الصدد فقد قامت العديد من الأطراف الفاعلة في هذا الإطار إصدار التقرير الأول الذي يعنى بحوكمة الشركات وتقييمها في الواقع المصري ولعل من أبرز النتائج المتحصل عليها بعد إجراء هذا التقييم هو وجود تطابق على مستوى القواعد والضوابط التي تعنى بتنظيم إدارة مختلف الشركات المعمول بها في مصر مع أغلب المبادئ والأسس الدولية ، إضافة إلى أن بعض الضوابط والآليات والقواعد المتعلقة بحوكمة الشركات لا تطبق وفق إطار عملي على مستوى الأسواق المصرية ، وهذا راجع إلى عدة أسباب متنوعة ، وعوما فان موضوع الحوكمة وبدايته على مستوى دولة

مصر لم يكن مرتبط بالشركات بل كان ارتباطه على مستوى المجتمعات المدنية وهذا في إطار الوقوف على السبل والآليات التي تمكن الدولة من ضمان الإدارة السليمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية وبالطريقة المناسبة من جهة ، وخلق النظام القانوني الرامي إلى إضفاء الدعائم المتعلقة بالحوكمة والمرتكزات السليمة لتطبيقها من جهة أخرى .[1]

الفرع الثاني: الدليل المصري لحوكمة الشركات

يعتبر هذا الدليل بمثابة الإطار العام الكامل و المتكامل للحوكمة ومختلف موضوعاتها المرتبطة بها ، حيث يحتوي على مجموعة من القواعد والنظم الإسترشادية عن حوكمة الشركات طبقا أحسن الممارسات سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي تستخدم كأحد الأدلة ذات الإطار الإسترشادي لتطبيق وتجسيد الحوكمة على مستوى مختلف الشركات داخل مصر، ويسترشد بها كذلك في سن وكذا وضع مختلف التشريعات والقوانين والتعليمات ذات البعد الرقابي المتعلق بالحوكمة وتطبيقتها. وعموما فهذا الدليل وضع بما لا يتعارض مع قانون سوق رأس المال وكذا قانون شركات المساهمة .[2]

المطلب الثاني : حوكمة الشركات في مصر من خلال التقارير

سنحاول في هذه الإطار تسليط الضوء على مختلف التقارير المتعلقة بحوكمة الشركات على مستوى مصر وهذا في ما يلي :[3]

الفرع الأول: عرض بعض التقارير المتعلقة بالحوكمة في مصر

---

[1] محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالى والإدارى (دراسة مقارنة) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص من 240 إلى 242 بتصرف

[2] الهيئة العامة للرقابة المالية، الدليل المصري لحوكمة الشركات، الإصدار الثالث، مصر، 2016، ص 8 بتصرف.

[3] د ثناء عطية فراج ،سيد أحمد عبد العاطى ،أحمد محمد جابر ، مصطفى محمود جاد المولى ، وآخرون ، حوكمة الشركات وأخلاقيات مهنة المحاسبة ،جامعة القاهرة ، مصر ، ص ص من 93 إلى 99 بتصرف

التقرير الأول سنة 2001: تم إصدار هذا التقرير في سبتمبر سنة 2001 وهذا من أجل الوقوف وتقييم واقع الحوكمة في مصر ومدى الالتزام بمعايرها ،حيث أوضح هذا التقرير على أنه وبالرغم من الإشارة والتطرق إلى حوكمة الشركات ومختلف مبادئها في العديد من القوانين والتشريعات إلى أن هنالك جوانب خلقت مظاهر ضعف لحوكمة الشركات على مستوى مختلف الشركات وكذا القطاعات المتعلقة بالمال ،كما أقرت النتائج المستخلصة من هذا التقرير وجود بعض المظاهر الإيجابية على غرار أن حقوق مختلف أصحاب المصالح محمية من طرف القوانين والتشريعات المصرية، كما تطرق أيضا إلى بعض المظاهر السلبية والمتعلقة ببعض الممارسات التي تتم في هذا المجال .

التقرير الثاني سنة 2002 : صدر هذا التقرير سنة 2002م في شهر أغسطس ، حيث عمد إلى الوقوف على الواقع المصري للحوكمة وتقييمه وقد أسفر هذا التقرير من خلال التقييم على عديد النتائج لعل أهمها هو وجوب تحسين وتطوير الواقع المهني للمراجعة وكذا المحاسبة ومختلف الظروف التي تحيط بهذا الواقع وهذا عن طريق التسريع في سن مختلف التشريعات والقوانين المتعلقة بهذا المجال ، إضافة إلى وجود مجموعة من الحالات لمختلف الشركات و التي أوضحت عدم التزام هذه الأخيرة بمختلف معايير وقواعد المراجعة وكذا المحاسبة المعمول بها في مصر جراء الكثير من العوامل والأسباب التي حالت دون ذلك وهذا بالرغم من الطابع القانوني والوزاري لتلك المعايير ،كما أسفر هذا التقرير على توصيات عدة لعل أبرزها هو العمل اتخاذ كافة الوسائل والأدوات الممكنة التي تضمن لمختلف التقارير المالية الرفع من مستويات جودتها ، إضافة إلى وجوب تهيئة الظروف القانونية اللازمة والسامحة بتطوير واقع كل من المراجعة والمحاسبة وهذا من خلال سن مختلف التشريعات والقوانين في هذا المجال .

التقرير الثالث سنة 2003: لقد صدر هذا التقرير سنة 2003 كما عمد إلى الوقوف على حوكمة الشركات في مصر وكذا تقييم مختلف مبادئها ، حيث خلصت عملية التقييم

تلك إلى عدة نتائج لعل أبرزها وجود العديد من الآليات والأدوات التي ساهمت في تطبيق مختلف القواعد بالحوكمة وتثبيتها وهذا في ظل التطور والتحسن في المجال ،إضافة إلى وجوب تطبيق مختلف الأدوات ذات الطابع المحاسبي لحوكمة الشركات الأمر الذي ينعكس إيجابا على الشفافية وكذا عملية الإفصاح وفي هذا الشأن فقد قدم هذا التقرير مجموعة من التوصيات والتي من شأنها تفعيل مختلف الأدوات ذات الطابع المحاسبي المتاحة لحوكمة الشركات والتي من أهمها توفير الواقع القانوني الرامي بخلق الآليات السليمة التي تضمن تطبيق حوكمة الشركات بطريقة ملائمة .

التقرير الرابع سنة 2004 : لقد صدر هذا التقرير في شهر من مارس من سنة 2004 حيث تم الاستعانة في التقييم بنفس الأدوات و المستويات والوسائل التي تم الاستناد عليها في التقرير الأول مع إضافة مستوى حديث وثالث في عملية التقييم ، وقد خلص هذا التقييم إلى عدة نتائج لعل أبرزها هو أنه تم التطرق والأخذ بعين الاعتبار وبشكل كامل الدور الذي يعلبه مختلف أصحاب المصالح ،كما قدم هذا التقرير مجموعة من التوصيات أهمها اتخاذ كافة الإجراءات الفعالة والمناسبة والتي تساهم في تمكين الأطراف المستخدمة لمختلف المعلومات من ضمان الحصول على تلك المعلومات في الظروف الملائمة والحسنة ،إضافة إلى توفير مختلف التدابير الضرورية التي تتيح إمكانية خاصية المقارنة لمختلف القوائم المالية.

الفرع الثاني: قراءة تقييمية لتقارير الحوكمة في مصر

على الرغم من قلة التقارير التي تحدثتعلى حوكمة الشركات في مصر إلا أننا يمكن أن نقيمها بالإيجابية من خلال وجود عملية متابعة للخطوات واجبة الإتباع إن علىمستوى الإدارة التي يقع على عاتقها عملية الرقابة وتطبيق القوانين وإن على مستوى الشركات التي تحاول أن تبرز بأنها تلتزم بالقوانين المنظمة لحوكمة الشركات.

إلا أنه وفي قراءتنا للتقارير المتعلقة بالحوكمة في مصر يظهر لنا جليا بأنه لا يزال هناك خطوات كبيرة تنتظر عمليات ترسيم وترسيخ الحاكمية في مصر على مستوى الممارسات في الشركات كونها عنصر أساسي يؤدي بالنهاية إلى الشفافية والإفصاح لاسيما على مستوى القوائم المالية للشركات التي يعول عليها كثيرا أصحاب المصالح ومستخدمو المعلومة المالية الذين يرتبطون ارتباطا كبيرا بالحوكمة ومبادئها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، بل وحتى الهيئات الحكومية التي تسعى لإضفاء شفافية أكبر على التصريحات المقدمة من طرف هذه الشركات وما يتيحه ذلك من مصداقية وموثوقية سواء على مستوى المعلومة المالية أو حتى على مستوى التسيير الإداري.

لهذا يتوجب تدعيم أسس الحوكمة الموجودة بقوانين منظمة تعطي دفعا جديدا لتطبيق الحوكمة، إضافة إلى إعطاء مزيد الاستقلالية لمهام المراجعين الخارجيين الذين يساهمون بشكل أساسي في العمليات الرقابية للقوائم المالية سواء على مستوى المؤسسات الخاصة أو حتى الحكومية لنصل إلى تطبيق حقيقي للحوكمة في الشركات، وهذا سيسهم بالتأكيد في تنشيط السوق المالي الذي يعد ركيزة أساسية للنهوض بالاقتصاد المصري.

الخاتمة:

لقد حاولنا في هذه الدراسة التطرق وإيضاح مختلف الجوانب والأطر المرتبطة بحوكمة الشركات بالإضافة إلى الوقوف على الرؤية المصرية لهذه الحوكمة وهذا على مستواه المحلي وهذا على إعتبارها أحد أهم دول عرب إفريقا، وفي هذا الصدد فقد خلصنا إلى العديد من النتائج لعل أبرزها أن الحوكمة تعد أحد أهم المتطلبات الفاعلة والنظم السليمة التي تتناسب وتتفاعل مع مختلف المرتكزات التي تقوم عليها التوجهات الاقتصادية وتصوراتها المختلفة، كما توصلنا أيضا إلى أن الواقع المصري ورؤية اتجاه حوكمة الشركات تميزت بالجدية والعزم على وضع هذه الأخيرة من بين أهم المتطلبات التي ترتكز عليها في بناء فضائها الإقصادي ،وهذا لما توفره من مسالك ملائمة وما تضمنه من أطر فعالة لبناء

هذا الفضاء وفق معطيات سليمة ، وأخير نوصي ونقترح بضرورة البحث على نظم اقتصادية فعالة وحديثة تتماشى مع حوكمة الشركات ، كما تكون سندا لها في الوصول إلى مسعى مختلف الرؤى والتوجهات العالمية ذات النمط الاقتصادي .

قائمة المراجع:

1: د محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، مصر ، 2008 .

2: أ د بن عيشي بشير ، د يزيد تقرارت، حوكمة الشركات من منظور محاسبي ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، مصر ،2018

3: د محمد مصطفي سليمان ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالى والإدارى (دراسة مقارنة) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، الطبعة الأولى ، 2006.

4: الهيئة العامة للرقابة المالية، الدليل المصري لحوكمة الشركات، الإصدار الثالث، مصر، 2016.

5: د ثناء عطية فراج ،سيد أحمد عبد العاطى ،أحمد محمد جابر ، مصطفى محمود جاد المولى ، وآخرون ،حوكمة الشركات وأخلاقيات مهنة المحاسبة ،جامعة القاهرة ، مصر

واقع وأفاق التنمية في إفريقيا على ضوء المؤتمر الدولي السابع للتنمية الإفريقية-تيكاد-
-دراسة تحليلية-

Perspectivesand future under the outcome the seventh international conference of African de development ticad7-Analytical study.-

1- د.خالد توازي

- جامعة محمد بوضياف المسيلة.

- khaled.touazi@univ-msila.dz

2-عبد الحكيم بوقزولة

- جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

abdelhakim.boukezzoula@univ-msila.dz

ملخص:جاءت الدراسة لتسليط الضوء على واقع التنمية في إفريقيا، من خلال التطرق لمفهوم التنمية والأطر المفسرة للعملية التنموية والمؤشرات المتحكمة فيها، وكذلك التحديات التي تواجها، مع التركيز على أفاق ومستقبل التنمية على ضوء مخرجات المؤتمر الدولي السابع للتنمية الإفريقية"تيكاد".

كلمات مفتاحيه:التنمية،إفريقيا،مؤشرات التنمية،، تيكاد7

ABSTRACT:

ourstudyfocus on the reality ofAfrican economy that defin the conceptof development controling index، the challenges to bemade and focusingon perspectivs،and future under the outcom the seventhinternational conference of african de development.ticad7

Keywords:development،africa ،development index ticad7

مقدمـــــة:

يمكن القول أن إفريقيا تعيش على وقع مفارقة كبيرة، فهي ثرية بالموارد الطبيعية والبشرية لكنها في ذات الوقت تعيش فقرا مدقع ومستوى تطوري متدني على جميع الأصعدة سيما في المجال التقني والتنموي،ويتجلى ذلك بوضوح في مستويات التنمية البشرية من جهة وفي التذبذب الحاصل في التنمية الاقتصادية من جهة أخرى،هذا التأخر التنموي مقابل توفر الموارد يجعل من إفريقيا بيئة خصبة لاستقطاب الاستثمارات المباشرة واحتضان المشاريع التنموية،وهذا مايخلق صراع وتنافس بين العديد من الدولالمتطورة اقتصاديا للظفربحصرية الاستثمار في المشاريع المربحة، وتأتي اليابان من بين الدول المتنافسة على السوق الإفريقية من خلال سعيها لافتكاك حصتها من المشاريع الاقتصادية من خلال فتح باب الشراكة مع العملاء الاقتصاديين الأفارقة عن طريق عقدوتنظيم العديد من المؤتمرات الدولية وعلى رأسها المؤتمر الدولي لتنمية الإفريقية–تيكاد.

مشكلة الدراسة: تعتبر القمة الدولية تيكاد7 إحدىالآليات التي اعتمدتها اليابان للدخولإلىأفريقيا تنمويا والاستثمارفيها،من خلالتعزيزالثقة والتعاون مع الدول الإفريقيةورفع مستوى الشراكة، والعمل على بعث تنمية حقيقية تخدم الطرفين،وعليه يمكننا طرح الإشكالية التالية:**إلىأي مدي يمكن للمؤتمر الدوليالسابع للتنمية الإفريقيةأن يساهم في دفع عجلة التنمية في إفريقيا مستقبلا؟**

أهمية الدراسة:تكمنأهمية الدراسة في إبرازالواقع العام للتنمية في إفريقيا،بناء على تحليل مخرجات مؤتمر تيكاد،ومعرفة الآفاق المستقبلية للتنمية الإفريقية.

أهداف الدراسة:تهدف دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

–التعرف على مفهوم التنمية والمؤشرات والأطرالمفسرة لها.

–تسليط الضوء على واقع والآفاق التنموي في إفريقيا.

– دراسة وتحليل أهدافالمؤتمرالدولي السابع تيكاد 7.

منهج الدراسة:اعتمدت الدراسة علىمنهج تحليل المضمون وهوالمنهجالأنسب لتحليل إعلان مؤتمر تيكاد،بهدف معرفةالنتائج المتوقع الوصول إليها.

هيكلة الدراسة: للإحاطة بالموضوع المدروس من جميع جوانبه، تم تقسيم الدراسة إلى03 محاور رئيسية هي:

المحور الأول:التأصيل النظري للدراسة.

المحور الثاني:التنمية في إفريقيا في ظل التحديات.

المحور الثالث: آفاق التنمية في إفريقيا في ظل مؤتمر تيكاد **7**.

المحور الأول: التأصيل النظري للدراسة

باعتبارالتنمية احد متغيرات الدراسة وجب علينا التطرق من خلال هذا المحورإلى تعريف التنمية ومؤشراتها والأطر المفسرة لعملية التنمية.

أولا:تعريف التنمية:يعد تعريف التنمية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثين على تعريف موحد لها، لكون كل باحث يرى التنمية من منظوره الخاص وفق توجه فكري معين.

فيعرفها**إبراهيم العيسوي:**"بأنها تلك التغيرات العميقة التي تحدث في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة،وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي، والتي تهدف إلى تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي، خلال فترة زمنية محددة،إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير اقتصادية".[1]

يعرفها **حسن شحاتة**بأنها"تلك الجهود المبذولة وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، لتحقيق أعلى مستويات من الدخل القومي، بهدف تحسين الظروف المعيشية الاجتماعية بغية الوصول إلىأعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية".[2]

أما **فرنسوا بيرو**فيعرفهابـ"أنها مجموعة من المتغيرات الذهنية والاجتماعية، التي تجعل من المجتمع قادرا على رفع إنتاجه الحقيقي الشامل بشكل تراكمي ودائم".[1]

1- إبراهيم العيسوي،**التنمية في عالم المتغيرات –دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**(القاهرة:دار الشروق، ط2، 2001)،ص.18.

2- حجيلة رحالي،"التنمية في ظل المتغيرات العالمية"،**المعارف**،(عدد17 ديسمبر 2014)،ص.157.

ويمكن القول أن التنمية هي تلكالجهود المبذولة والسياساتذات البعد الإصلاحيوالاجتماعي والاقتصادي والثقافي، والتي يتم إحداثها في المجتمعات بطريقة مقصودة ولها قابلية لدى أفراد المجتمع،بهدفالرفع من مستوى ازدهار ورفاهية الشعوب.

ثانيا:مؤشرات التنمية:توجد العديد من المؤشرات التي من خلالها يتم معرفة مقدار النمو في المجتمعات

أ- مؤشر التقدم الأصيل:وهو مؤشر لقياس الرفاهية الاقتصادية بأسلوب الحذف من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال حذف العناصر المكلفة مع إضافة بعض العناصر المستبعدة من الحساب التقليدي حتى وان لم تتجسد في المعاملات التجارية، والمؤشر من هذه الزاوية ليس جديدا في طرحه وإنما هو امتداد لمحاولات سابقة و تكمن حداثة هذا المؤشر في طريقة تطبيقه لنفس الفكرة من خلال توسعه في تعريف بنود التكاليف والتي يتعين حذفها من الناتج المحلي الإجمالي، ومعاييرالمنفعة التي يتعين إضافتها.

ب-مؤشر الإطار الشامل للتنمية: يعد هذا المؤشر كمدخل كلي للتعامل مع التحديات التنموية من خلال الجمع بين الجوانب الهيكلية والمؤسسية والاجتماعية من جهة، والجوانب المالية والاقتصادية من جهة أخرى، حيث سعى البنك الدولي إلىإبراز العناصر التي لها صلة بالجوانب الهيكلية والاجتماعية في ظل انتشار المؤشرات الخاصة بالمجال الاقتصادي والمالي والبشري للتنمية، وهذا من خلال تحديد 14 عنصرا أو مجالا منها: الحكم الجيد، النظام القانوني والقضائي، النظام المالي، شبكةالأمان والبرامج، التعليم.[2]

ج- مؤشر التقدم العلمي التكنولوجي: يقوم هذا المؤشر برصد منظومة المعلومات والتكنولوجيا والبحث عن سبل تطويرها وتقييم فعاليتها، من خلال التفاعل بين منظومة

1حليمة بسعود، **إشكالية التنمية الاقتصادية في إفريقيا بين القانون الدولي للتنمية وفعالية التعاون**الدولي، أطروحة دكتوراه (جامعة يوسف بن خده:كلية الحقوق، 2018/2017)، ص8.

2إبراهيم العيسوي،**مرجع سبق ذكره**،ص135-136

البحث والتطويروالمنظومات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، فعندما تضيق دائرة مؤشر العلم والتكنولوجيا تظهر بعض المؤشرات القليلة نسبيا، كمؤشر الإنفاق على البحث العلمي ومؤشر الكثافة العلمية، والتي تساعد في التعرف على أوضاع العلم والتكنولوجيا في دولة ما، وهي مؤشرات فد تفي بالغرض في الدول المتقدمة على غرار الدول المتخلفة والتي لم يدخل معظمها مرحلة الإنتاج العلمي والتكنولوجي[1].

ثالثا:الأطر المفسرة لعملية التنمية:

يتم تفسير العملية التنموية من خلال بعض الاتجاهات منها:

أ- **الاتجاه السيكولوجي:**يهتم هذا الاتجاه بدراسة عملية التنمية الشاملة والتغيير الثقافي على ضوء الخصائص السلوكية (السيكولوجية)للإفراد، حيث لايمكن بناء دعامة أساسية شاملة للتنمية الاقتصادية إلا من خلال الواقعية الفردية وحاجة الفرد للانجاز، كما أنإحداث عملية التنمية في مجتمع ما متوقف على قدرة واستعداد واستجابة الأفراد لقبول أو رفض التغيير المحتمل حدوثه، حيث يرى ماكيلان وهو احد رواد هذا الاتجاه أن الدوافع والقوى السيكولوجية والأفكار تلعب دورا هاما في تحديد التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويرى كذالك ماكس فيبرأنَّ من أهمأسباب تقدم المجتمعات هو تمسك أفرادها بالقيم الدينية والأخلاقية، فحركة التصنيع التي حدثت في أوروبا كانت أكثر توسعا في المناطق الشمالية من المناطق الجنوبية نظرا لتمسك السكان بالدين والأخلاق[2].

ب- **الاتجاه الاقتصادي:**إن منطلق هذا الاتجاه هواقتصادي بحت فتحقيق تنمية شاملة لايتم إلا عن طريق معالجة المشكلات التنموية من الزاوية الاقتصادية، من خلال ربط العملية

---

[1]- إبراهيم العيسوي،**مرجع سابق**،ص151

[2]السعيد فكروت،**استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية-حالة الجزائر**-،رسالة دكتوراه،(جامعة متتوري قسنطينة :كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005/2004)،ص98-99

التنموية بالمنظورالاقتصادي لدول، فالرفاهية الاقتصادية تعد عاملا أساسيا ورئيسيا في تحديد التخلف والتقدم، فالدول التي تعاني من مشكلة الندرة النسبية لعناصر الإنتاجيجب عليها تبني نظام اقتصادي فعال وقوي يعمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تعد معيارا في تحديد التخلف والتقدم وتصنيف المجتمعات المتقدمة ونامية ومتخلفة[1].

ج- **الاتجاه السوسيولوجي:**ومن أهم رواد هذا الاتجاه المفكر ميردال والذي يرى انه لايمكن الفصل بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية لمعالجة أي مشكلة تنموية، فهي عوامل مترابطة ومتناسقة فيما بينها، كما أن معالجة أي مشكلة تنموية لاتتم إلا عن طريق دراسة وتحليل العناصرالستة المكونة للنسق الاجتماعي وهي:الدخل، الناتج، مستوى المعيشة وهي عناصراقتصاديةوالاتجاهات نحوالحياة والعمل، الأنظمة، المشاركة الشعبية وهي عناصر اجتماعية والسياسات التي يتبعها المجتمع وهو عنصر مشترك بين العوامل الاجتماعية الاقتصادية.

كما يؤكد ميردال أن المجتمعات النامية يجب عليها أنلا تتبع التدرج في خطتها التنموية،وإنما عليها تبني أسلوب الدفعة القوية والذي يعتمد على ميول الأفراد ورغبتهم في التغير لكون تدخل الدولة في العملية التنموية وحده لايكفي[2]

المحور الثاني: التنمية في إفريقيا في ظل التحديات

سيتم التطرق في هذا المحور إلى دراسة عامة لواقع إفريقيا العام،مع تحديدأهم المقومات التنموية والعوامل التي تعيق عملية التنمية في إفريقيا.

أولا: الواقع العام لإفريقيا:تعتبر القارة الإفريقية القارة الأقل نمو من بين القارات الخمسمع وجود تباين وتأخر كبيرفي جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتشير العديد من التقارير العالمية خاصة فيما تعلق بالمجال التنموي،إلى وجود فجوة تنموية كبيرة مست

---

[1]- السعيد فكرون،**مرجع سبق ذكره**،ص61

[2]- روت محمد شلبي،**برنامج دراسة الاجتماع :تنمية اجتماعية المستوى الأول فصل دراسي ثان** ،(جامعة بنها ،مركز التعليم المفتوح،د،س،ن)،ص71-72

جل الدول المشكلة للقارة الإفريقية، حيث يشير تقريرالبنك الدولي لسنة 2011 إلى مؤشرات التنمية من خلال مجموعة من البيانات في 53 بلد إفريقي والمرتبطة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فالبلدان الإفريقية مازالت تواجه تحديات كبيرة في سيرورتها التنموية حيثأن 18 دولة افريقية هي الأضعف دخلا عالميا من بين 20 دولة عالميا،بالإضافةإلى ذلك فأغلبية الدول الأقل تقدما توجد في القارة الإفريقية، كما أن القارة الإفريقية لاتنتج سوى 1.6% من الثروة العالمية رغم أن 10% من سكان العالم يتواجدون فيها، لذافالقارة الإفريقية مازالتتعاني من العديد من المشاكل نذكر منها:

- مشكل سوء التغذية والذيتعاني منه معظم الدولالإفريقية حيث لم يتوقف الإنتاج الغذائي عن الانخفاض منذ30سنة وهو في انخفاض مستمر.
- يعيش أكثر من 300مليون شخص بأقل من دولار واحد في اليوم، مع ارتفاع مستمر في نسبة عدد الفقراء والتيبلغت 48%من فقراء العالم.
- ظروف صحية متدهورة والتيهينتاج عن قلة المستشفياتوندرة وغلاء الأدوية وانتشار الأمراض، حيث أصبحتإفريقيا بمثابة بؤر سوداء للأمراض الخطيرة.
- الانخفاض المستمر في دليل التنمية البشرية بسبب انخفاض العمر المتوقع للحياة بعد الولادة والذي تعاني منه أكثر من 18 دولة[1].

ثانيا :المقومات التنموية للقارة الإفريقية

تزخر القارةالإفريقية بالعديد من الإمكانيات سواء إمكانيات بشرية أوإمكانيات طبيعية وتتمثل المقومات التنمويةللقارة في مايلي:

أ-**الإمكانيات الطبيعية:**تعتبر القارة الإفريقيةإحدى اكبر القاراتمن حيث المساحة،مع تنوع في الأقاليم والتضاريس الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تنوع وتعدد ثرواتها في المجال المائي

[1]عبد اللطيف مصطفى ،عبد الرحمان سانية،**دراسات في التنمية الاقتصادية**(بيروت:مكتبة حسن العصرية ،ط1، 2014)،ص309-310

والنباتيجعلها تحتوي على ثروات طبيعية باطنية ضخمة،فعلى سبيل المثال تمتلك إفريقيا 9% من احتياطي العالم من مادة الكروم و85% من مادة البلاتين و50% من مادة الذهب بالإضافةإلى 20%من احتياط النفط العالمي و82مليارطن من مادة الفحم الحجري، كما تتربع القارة على 24% من الأراضي الزراعية في العالم حيث تمتلك 70% من احتياط الكاكاو و3/1 من الإنتاج العالمي للبن و50% من النخيل المتواجد في العالم، وتمتلك إفريقيا الكثير من الغابات التي تعد المورد الأساسي لمادة الخشب، وهي المادة المستعملة بكثرة في العديد من الصناعات كصناعة الورق والأثاث[1].

وتحتل القارة موقعا استراتيجيا خاصة في المجال البحري، حيث تتوسط أهم الممرات البحرية بين القارات لتكون بذالك همزة وصل بين قارات العالم خاصة الجزء الشمالي والشمالي الشرقي، مما يؤهلها للسيطرة على حركة المواصلات البحرية العالمية.

ب-الإمكانيات البشرية: يعتبر المورد البشري احد أهم الركائز التي يجب توفرها للقيام بنهضة تنموية شاملة تتماشى والمتطلبات الاقتصادية، فالقارةالإفريقيةبالإضافةإلى امتلاكها موارد طبيعية فإنها تمتلك اكبر احتياط من الطاقة البشرية، حيث بلغ عدد سكانها سنة 2017 ما يقارب 1.5 مليار نسمة، في حين كان عدد سكانها سنة 1994 مايقارب 703 مليون نسمة، مسجلة بذالك نمو سكاني قدره 21 مليون نسمة سنويا، ويتوقع بحلول سنة 2050 أن تصبح القارة الأولى من حيث عدد السكان متفوقة على القارة الآسيوية، وتتميز هذه الثروة بما يلي[2]:

- طاقة شبابية هائلة حيث يبلغ متوسط العمر فيها 30 سنة مما يؤهلها لان تكون من أحسن القوى العاملة في العالم.

---

[1]-ريمه مرزوق،"إفريقيا:الخصائص الجيوسياسية والثروة الاقتصادية"**التوجهات الدولية اتجاه القارة الإفريقية،تحرير سيف نصرت توفيق** (برلين:المركز الديمقراطي العربي،ط1،2020)،ص39-40

[2]عائشة بوعشيبة،**اثر النزاعات الأثينية في إفريقيا-دراسة حالة الكونغوالديمقراطية**،رسالة دكتوراه (جامعة باتنة1:كلية الحقوقوالعلوم السياسية، 2018/2017)،ص.152.

- توفرها على العديد من الكوادر البشرية في جميع الميادين والمجالات والتي أثبتت كفاءتها وفرض وجودها بين شعوب القاراتالأخرى.

وقد يرى البعض أن ارتفاع معدلات النموقد يؤدي بصفة مباشرة إلى ارتفاع نسبة البطالة، مما يؤثرعلى عملية التنمية إلاأن هذا الطرح يبقى نسبيا حيث توجد بعض الدول وعلى رأسها الصين الشعبية بها ثروة بشرية هائلة تفوق المليار نسمة،إلاأنها تعد من بين أقوى الدول في العالم اقتصاديا وتنمويا، وهو ما يؤكد أن الثروة البشرية هي احد المقومات الأساسية لعملية التنمية في حالة الاستثمار الجيد فيها من خلال الاهتمام بها علميا ومعرفيا.

ثالثا: عوامل غياب التنمية في إفريقيا

هناكالعديد من العوامل التي لعبت دورا مهمافي عرقلة العملية التنموية منها:

- انشغال الأنظمة السياسية بانتهاج وتفعيل برامج ومخططات سياسية هدفهاإلى الوصول للسلطة بواسطة الانقلابات العسكرية والتمرد، وهذانظرا لكونطبيعة الأنظمة السياسيةفي إفريقيا تعيش على وقع الصراعات الإثنية والقبلية،وتحدي بناء الدولة،يضافإلى هذا واقع سياسي يقصي الأحزاب السياسية في صناعة القرار خاصة ماتعلق بالشق الاقتصادي.
- غياب خارطة عمل واضحة المعالم في المجال التنموي والاقتصادي، حيث أن معظم المشاريع والبرامج التنموية لم تنطلق،أما التي تم إطلاقها فجلها لم يكتمل ولم تحقق الهدفالمنشود،ناهيكعنضعف البنية التحتيةللقارة وغيابالمنشأة الاقتصادية،بالإضافةإلى نقص اليد العاملة المؤهلة، وعدم الاهتمام الكافي بها .
- انعدام الأمن والاستقرار والذي تعاني منه الدول الإفريقية نتيجة النزاعات الداخلية والحروب الأهلية،الأمر الذي انجر عنه قيام هذه الدول في إطار المحافظة على كيانها بتخصيص نسبة كبيرة من ميزانية الدولةلشراء الأسلحة والمعدات الحربية وهذا كله على حساب التنمية الاقتصادية[1].

[1]- حفيظة طالب،التنمية الاقتصادية في إفريقيا،**قراءات افريقية**،(عدد33سبتمبر2017)ص 74-75

- تهميش الدولة للكفاءات والإطارات،مما أدى انتشار ظاهرة الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية، حيث أثبتت هاته الفئة كفاءتها في جميع المجالات خاصة المجال التنموي في الدول التي هاجرت إليها.
- الفساد الإداري والذي نعتبره من بين أقوى وأهم الأسباب التي أدت بصفة مباشرة إلى غياب التنميةفيإفريقيا، فالبيروقراطية والتعقيدات المنتهجة في الإجراءاتالإداريةأدتإلى خلق بيئة غيرمواتية لاستقطاب استثمارات حقيقية من الخارجمن جهة، وقيام المستثمرين المحليين بتحويل استثماراتهم إلى الخارج من جهة أخرى.

المحور الثالث: آفاق التنمية في إفريقيا في ظل مؤتمر تيكاد 7

سيتم التطرق في هذا المحور إلى معرفة العلاقة بين اليابان والدول الإفريقية مع التطرق إلىنشأةمؤتمر تيكاد.

أولا: العلاقات اليابانية الإفريقية:تعود العلاقات اليابانيةالإفريقيةإلى نهاية السبعينيات من خلال عمل الحكومة اليابانية على إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية التي استقلت حديثا، فقامت سنة 1981 بافتتاح أول قنصلية لها بمدينة **كيب تاون** بجنوب إفريقيا وهذا في إطار توطيد وبناء علاقات سياسية ودبلوماسية في الوقت الذي تراجعت فيه المساعدات الدولية المقدمة للقارة بسبب المشروطية والسياسة المنتهجة، والتي تم اعتبارها كنوع من أنواع التدخل الغير مباشر في الشؤون الداخلية للدول،لتقوم اليابان بانتهاج سياسة تنموية اتجاه إفريقيا، فأضحت تؤدي دورا بارزا في تقديم مساعدات في جميع المجالات منها:الطاقة، التعليم، صناعة السيارات، التكنولوجيا والمواصلاتوتتجلى هذه العلاقة من خلال التعاون بين الطرفين في المجالات التالية[1]:

---

[1]عبد الرحيم محمود محمود ،**العلاقات اليابانية الإفريقية نموذجا في العلاقات الدولية**،اطلع عليه يوم 2021/01/16،رابط الموقع:https://bit.ly/3oBLwpk

- توقيع اتفاقية تعاون بينها وبين تونس لانجاز مشروع محطة توليد الكهرباء بغلاف مالي قدره560مليون دينار تونسي.
- انجاز شركة ميتسوبيشي اليابانية لمشروع إنشاء محطة توليد الطاقة بمصر بغلاف مالي قده 2.5مليار دولار.
- توقيع اتفاقية سنة 2018 لبناء مركز تطوير وتنمية الموارد البشرية بإثيوبيا بغلاف مالي قدره 27.5 مليون دولار.
- قيام شركة فوروكوالكتريك المتخصصة في صناعة الكابلات والألياف البصرية بإنشاء مصنع لها بالمغرب بتكلفة مالية تقدر ب7 ملايين دولار[1].

وتبقى اليابان تسعى جاهدة للمحافظة على علاقتها مع الدول الإفريقية من خلال تقديم الدعم والمساعدات لدول الإفريقية لتحقيق نهضتها الاقتصادية والاجتماعية، ليكون المؤتمر الدولي لتنمية إفريقيا تيكاد 7 إحدىالآليات المنتهجة لترسيخ وتوطيد العلاقة اليابانية الإفريقية.

ثانيا: تيكاد –النشأة والأهداف–

أ- **النشأة**:بدأت فكرة المؤتمر الدولي للتنمية الإفريقية تيكاد عقب انتهاء الحرب الباردة في إطارحث البلدان المتقدمة على الاهتمام بتنمية الدول الإفريقيةومساعدتها في ذلك، حيث تم إطلاق أول مؤتمر **–تيكاد**–سنة1993 بمبادرة حكومية يابانية في إطار حشد الدعم اللازم لصالح المبادرات التنموية الإفريقيةمع التركيز على أهم القضايا الإفريقية، حيث شارك في تنظيم اجتماعات المؤتمر الحكومة اليابانية، مكتب الأمم المتحدة الخاص بالشؤون الإفريقية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،مفوضية الاتحاد الإفريقي، البنك الدولي، ومنذ سنة1993 والمؤتمر يعقد جلساته كل 05سنوات حتى سنة 2013،فأصبح يعقد جلساته كل 03سنوات

[1]–عبد الرحيم محمود محمود ،**العلاقات اليابانية الإفريقية نموذجا في العلاقات الدولية**،اطلع عليه يوم : 2021/01/16 رابط الموقع:https://bit.ly/3oBLwpk

وبالتناوب بين اليابان وإحدى الدول الإفريقية، ليتم بذالك عقد07 مؤتمرات منذ بداية التأسيسإلى غاية سنة2019 تمثلت في:

* تيكاد1 (5-6 /1993/10)اليابان *مؤتمر تيكاد4(28-2008/05/30) اليابان

* تيكاد2 (19-20 /1998/10)اليابان *مؤتمر تيكاد5(31-2013/06/03) اليابان

* تيكاد3 (29-01/9 /10/ 2003)اليابان * مؤتمر تيكاد6(27-2016/08/28)كينيا

* تيكاد7 (28-08/30/ 2019)اليابان.[1]

ب- الأهداف:يهدف المؤتمر تيكاد إلى تحقيق العديد من الأهدافأهمها:

- تعزيز الحوار السياسي رفيع المستوى بين القادة وزعماء القارة الإفريقية مع شركائهم في إطار التعاون لتحقيق التنمية الإفريقية.
- حشد الدعم اللازم للمبادرات بهدف تفعيل التنمية الإفريقية.
- تقديم مبادئ وتوجيهات أساسية شاملة بهدف دفع وتسريع عجلة النمو في القارة.
- العمل على إيجادإطار دولي لتسهيل تنفيذ المبادرات الرامية إلى تعزيز التنمية الإفريقية بموجب مبدأ الشراكة الدولية.
- تفعيل التعاون بين القارة الآسيوية والإفريقية لتعزيز مجالات التنمية الإفريقية.[2]

ثالثا:المخرجات الأساسية لمؤتمر تيكاد 7:

انعقد مؤتمر تيكاد7 بمدينة يوكوهاما اليابانية يومي28و2019/08/30 برئاسة ثنائية بين اليابان ودولة مصر، حيث شارك فيه 42 زعيما إفريقيا و52 بلدا شريكا في التنمية ورؤساء المنضمات الدولية والإقليمية وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص،وتميز هذا المؤتمر بزيادة عدد الشركات المشاركة بأكثر من مرتين من تيكاد6 وتم الاعتراف بهم كشركاء رسميين لأول مرة في تاريخ المؤتمر، ومن بين أهممخرجات المؤتمر ما يأتي:

---

[1]- سمير سليمان ،**ماهو مؤتمر تيكاد الذي تترأس مصر نسخته السابعة مع اليابان**،2019/08/27 اطلع عليه يوم2021/01/09،رابط الموقع:https://bit.ly/3agNITF

[2]-سحر صالح، **كل ماتود معرفته عن تيكاد 7 والعلاقات اليابانية المصرية**،2019/08/27 اطلع عليه يوم2021/01/13،رابط الموقع:http://ccsr-eg.com/news/news.aspx?id=7310

1- تسريع التحول الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال التجارية من خلال تنمية القطاع الخاص والابتكارعن طريق:

- تعزيز الاستثمارتعزيز مشاريع البنية التحتية النوعية في القطاعين العام والخاص بما يتماشى مع مبادئ مجموعة العشرين للاستثماربما في ذلك النقل والممرات التجارية، ووضع وتنفيذ الخطط الرئيسية للتنمية الحضرية، معا لتركيز بشكل خاص على المدنا لذكية والخضراء والمناطق الاقتصادية الخاصة وتطوير شبكة الاتصالات والبريد، مع العمل على دعم المشاري عمن خل التدريب وتعليم الشباب الأفارقة علىالأعمالالتجاريةوتسييرالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالقارة.
- تعزيزلاقتصادالأزرقالمستداممن خلالت سخيرالإمكانات الاقتصاديةالكاملة للمحيطاتوالبحاروالبحيرات والأنها رمع ضرورةا لتحفيز علىا لتعاونا لثنائي والإقليم والدولي في مجال الأمنا لبحري، خاصة فيما يتعلق بمكافحة القرصنة،والصيد غيرالمشروع،غيرالمبلغ عنهو الغيرالمنظم، وغيرذلك من الجرائم البحرية،وبناء نظام بحري قائم على القواعد وفق مبادئ القانونالدولي.
- تسريع النموالاقتصادي والتنويع في اطارتعزيزالمنتجات ذات الجودة لتحسين الأمن الغذائي وسبل العيش،من خلال تفعيل البرنامج الشامل للتنمية الزراعة و تشجيع الابتكار في مجال الزراعة من جانب القطاعين العام والخاص.
- زيادة فرص الوصول إلى مصادرالطاقة، ولاسيما مصادرالطاقة المتجددة،بما في ذلك الطاقة الشمسية والطاقة الحراريةا لأرضية والطاقةالمائية.[1]

2- تعزيزالسلام والاستقرار من خلال:

- بناء مؤسسات مستقرة وموثوق بها وتعزيزالحوكمة بناء مؤسسات مستقرة وموثوق بها، وتعزيز الحوكمة من أجل معالجة الأسباب الجذرية للصراعات دعم القيم العالمية مثل:الحريات الأساسية وسيادة القانون، وتوسيع نطاق المشاركة الديمقراطية.
- دعم مبادرات التي تقودها إفريقيا خاصة الاتحاد الأفريقي للحوكمة الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن لحل النزاعات وتعزيز الاستقرار في مناطق الصراع ومعالجة الأسباب الجذرية لها، وتوسيع نطاق مكافحةالجريمة،ومكافحةالعنف والإرهاب والتطرفمن خلال المراقبة الفعالة لاستيراد وتصديرالأسلحةالخفيفة والأنشطة الغيرالمشروعة.

[1]-**yokohama declaration** advancing Africa*'s development through people technology and innovation* 30 August 2019،p7-8

- المساعدة الإنسانية للاجئين والمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة لهم والعمل على إيجادحلولدائمةللتشرددالقسريفيإفريقيا،خلال دعم المجتمع المدني والمحلي؛ مع تعزيز التدريب المهني وخلق فرص عمل للشباب.

3- تعميق المجتمع المستدام من خلال:

- بناء مجتمعات مستدامة قادرةعلى الصمود أثناء الأزمات وتفعيل العلاقة بين رأسالمال البشري والمجتمعات من خلال تعزيز الأمن البشري، وتحسين سبل العيش، والمساواة بين الجنسين، وتعزيزالتماسك الاجتماعي.
- الالتزام بالتعليم في جميع المراحل وتسريع البحث و بتطويرالابتكاروريادة الأعمال والأعمال الرقمية والابتكارالصناعي لاسيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، باعتبارها محرك ارئيسيل لتحقيق توجهات أعمال الاتحادالأفريقي.
- تفعيل الجهودالدولية الرامية إلى الحد منالآثار السلبي ةللتغيرالمناخي والتكيف معه، من خلال تطويرهياكلأساسيةقادرةعلى تخفيف الإنبعاثات الغازية التي تعد من أكثرالعوامل المؤثرة على تغيرالمناخ،مع العمل على اتخاذإجراءاتعاجلةلزيادةتنميةفي المجال الزراعي والصناعي بما يضمن تحقيق تنمية مستدامة فعالة.[1]

4- تعزيز المساهمة اليابانية في المجال التنموي عن طريق:

- إطلاق مجلس الأعمال الياباني لإفريقيا (JBCA) لتعزيز الأعمال التجارية للشركات اليابانية في إفريقيا من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ مع تنظيم المنتدى الاقتصادي الثاني بين اليابان وإفريقياالخاص بالتعاون بين القطاعين العام والخاص.
- بناء15 مركزاً للتدريب في مجال عمليات حفظ السلام في إفريقيا،مع العمل على تدريب 70000 شخص خلال 3 سنوات في مجالات العدالة والشرطة والأمن البحري وغيرها وتوفير معدات أمنية مثل معدات مراقبة الحدود.
- تكوين 5000 شخص من ذوي المهارات العالية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار بما في ذلك الذكاء الاصطناعي.[2]

الخاتمة:

---

[1]-**yokohama declaration** advancing Africa*'s development through people technology and innovation* 30 August 2019،p9-10

[2]- **Plan d'action de Yokohama 2019Actions** pour la mise en œuvre de la DécLaration de Yokohama

وفي الأخير فالقارة الإفريقية ورغم ماتمتلكه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهلها لتحقيق نهضة تنموية قوية وشاملة في جميع المجالات،إلاأنها تبقى رهينة وضع دولي مقرون بتجسيد مركزية غربية وأوضاع داخليةتعيد إنتاج التنمية دون الانتقال لتحقيقها فعليا، ويبقى مسعى بعض الدول من خلال تقديم المساعدات إلى بعث تنمية حقيقية وعلى رأسهااليابان التي تسعى من خلال تقديم المساعدات إلى تحقيق تنمية افريقية كهدف معلن عنه،أماالأهداف الخفية فهي البحث عن أسواق جديدة لتسويق منتجاتها وامتصاص أزماتها الاقتصادية والحد من الأطماعالصينية في القارة.

ولتتمكن دول القارة السمراء من دفع عجلة التنمية في مختلف الميادين يجبعليها:

- العمل على تفعيل تنمية بشرية حقيقية من خلال الاستثمار في العنصر البشري و تكوينه تقنيا وعلميا وثقافيا واجتماعيا.
- القضاء على الانتحار الاقتصادي من خلال الحد من الاستيراد،لاسيما المواد الاستهلاكية بجميع أنواعها والاعتماد على المتوج المحليوتطويره.
- بناء نظام إداريفعال خالي من البيروقراطية والتعقيد في الإجراءات خاصة في المجال الاستثماري والاقتصادي.
- الاستغلال الأمثللإمكانيات المحلية للدول في إطار تفعيل تنمية حقيقية خالية من التبعية والاملاءات الخارجية التي يتم فرضها من الدول المساعدة في عملية التنمية.

قائمة المراجع:

1/ إبراهيم العيسوي،**التنمية في عالم المتغيرات–دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**،القاهرة، ،دارا لشروق، ط2، سنة.2001

2/عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان سانية،**دراسات في التنمية الاقتصادية**،بيروت،مكتبة حسن العصرية ،ط1، .2014

3/ ريمة مرزوق،إفريقيا:الخصائص الجيوسياسية والثروة الاقتصادية،**التوجهات الدولية اتجاه القارة الإفريقية**،تحرير سيف نصرت توفيق برلين،المركز الديمقراطي العربي،ط1،2020.

4/روت محمدشلبي،برنامج دراسة الاجتماع،**تنمية اجتماعية المستوى الأول**،فصل دراسي ثان ،جامعة بنها،مركز التعليم المفتوح ،

5/حليمة مسعود، **إشكالية التنمية الاقتصادية في إفريقيا بين القانون الدولي للتنمية وفعالية التعاون التعاون الدولي**، رسالة دكتوراه، جامعةيوسف بن خده، كلية الحقوق سنة 2018/2017.

6/السعيد فكرون،**استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية –حالة الجزائر–**،رسالة دكتوراه جامعة منتوري قسنطينة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2004/.2005

7/عائشة بوعشيبة،**اثر النزاعات الأثينية في إفريقيا–دراسة حالة الكونغو الديمقراطية**،رسالة دكتوراه جامعة باتنة1،كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2017/.2018

8/حجيلة رحالي،التنمية في ظل المتغيرات العالمية،**المعارف**،ع17، ديسمبر 2014.

9/حفيظة طالب،التنمية الاقتصادية في إفريقيا،**قراءات افريقية**،ع33،2017.

10/عبد الرحيم محمود محمود،**العلاقات اليابانية الإفريقية نموذجا في العلاقات الدولية**،رابط الموقع https://bit.ly/3oBLwpk:

11/سمير سليمان،ماهو مؤتمر تيكادالذي تترأس مصر نسخته السابعة مع اليابان،2019/08/27 ،رابط الموقع:https://bit.ly/3agNITF

12/سحرصالح، **كل ماتود معرفته عن تيكاد 7 والعلاقات اليابانية المصرية**،2019/08/27،رابطالموقع:http://ccsr-eg.com/news/news.aspx?id=7310

14/**yokohamadeclarationadvancingAfrica'sdevelopment**،through people technology and innovation 30 August 2019.

13/Plan d'action de Yokohama 2019،Actions pour la mise en oeuvre de la Déclaration de Yokohama.

استراتيجية الوكالة الالمانية للتعاون الدولي(GIZ) في تحقيق التنمية بافريقيا

German Agency for International Cooperation (GIZ) strategy for Africa's Development

1-مغشيش نور الهدى

- **جامعة باتنة 1 ، الجزائر**
- nourelhouda.meghchiche@univ-batna.dz

2-قبوج الجمعي

- **جامعة الجزائر 2،الجزائر.**
- djemai.gueboudj@univ-alger2.dz

ملخص:

اضافة الى جهود الدول في افريقيا لتحقيق التنمية ، فان هناك أطراف فاعلة أخرى هي" المنظمات الدولية" التي تعمق دورها في تحفيز هذه الجهود ، لان المنطقة تزخر بموارد طبيعية و بشرية هائلة في مقابل تنمية ضعيفة بسبب فشل معظم الاستراتيجيات المحلية .

و من أهم هذه المنظمات التي نشطت في افريقيا الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ التي لعبت دورا ايجابيا و محفزا لتحسين جهود التنمية بالعمل على تعزيز التعاون و قدرات اصحاب المصلحة من أجل تحسين جودة معيشة الجميع.

و قد أبرز البحث تحقيق هذه المنظمة الدولية لأهدافها بتحسين التنمية في مناطق عملها، وهذا بفضل جمع كل المعطيات العلمية لهذه المناطق، و اخضاع مختلف الفاعلين لدورات تدريب و تكوين ، واشراك جميع فئات السكان المحليين في تنفيذ برامجها .

إن نجاح التنمية في افريقيا مرهون بوجود ارادة جادة ، ووضع استراتيجية متكاملة، والقدرة على التواصل واشراك السكان المحليين في هذه النشاطات.

كلمات مفتاحية: المنظمات الدولية، التنمية، افريقيا ،اشراك السكان المحليين

ABSTRACT:

One of the most important organizations active in Africa is the German Agency for International Cooperation,which has played a positive and catalytic role.

To improve development efforts by promoting and stakeholder's capacities to improve the quality of life of all.

The research highlighted the organization's achievement of its objectives by improving development in its areas of operation, this is due to the collection of all scientific data

From these regions and the training and involvement of all local groups in the implementation of their programmes.

The success of development in Africa depends on the Existence of a serious will,the development of an integrated strategy,the ability to communicate and the involvement of local people in these activities.

Keywords: International organization , Development ,

Africa , Involvement of local people

مقدمـــة:

لأن موضوع التنمية هو موضوع دولي تهتم به كل المجتمعات البشرية فكيفية تحقيقه اخذ بعدا دوليا كبيرا،وهذا ما أدى الى ظهور منظمات دولية ذات صيت اعلامي واسع، أصبحت تلعب دورا هاما في مجال التنمية بمختلف مجالاتها البيئية،الاقتصادية، البشرية..

وافريقيا بغناها بموارد طبيعية هائلة ومتعددة استقطبت اهتمام هذه المنظمات التي لعبت دورا هاما في المساهمة في دعم القدرات المحلية من اجل تحقيق التنمية الشاملة بالمنطقة.

وتعد التنمية بمختلف انواعها العامل الرئيسي لتحقيق التقدم في أوروبا وأمريكا الشمالية،لكن في افريقيا رغم تطبيق العديد من المشاريع التنموية في مختلف دولها مازالت تعاني من التخلف في كافة المجالات،لذلك تدخلت أطراف خارجية مشهورة بكفاءتها لدفع عجلة التنمية.

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد أهم العوامل التي جعلت افريقيا عاجزة عن تحقيق التنمية، والعوامل التي جعلت المنظمات الدولية وعلى رأسها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي تنجح في المشاريع التنموية التي أنشأتها في المنطقة.

وعلى ضوء ما تقدم،يمكن طرح الاشكالية الاتية:كيف يمكن تفسير العجز الذي تعانيه الدول الافريقية من حيث التنمية رغم سنوات طويلة من محاولاتها في حين نجحت المنظمات الدولية في مدة قصيرة من تحريك عجلة التنمية في نفس البيئة؟ ولفهم وتفسير الظاهرة المدروسة سينطلق البحث من فرضية:أنه كلما تبنت الجهة المشرفة على التنمية استراتيجية فعالة ومتكاملة كلما تمكنت من تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة، وعليه ستحاول الدراسة تناول المنظمات الدولية والتنمية من حيث المفهوم، ومن ثم التطرق الى العوامل المتسببة في غيابها، اضافة الى أهم جهود الوكالة الألمانية للتعاون الدولي التي تم تبنيها من أجل تنمية افريقيا واختيار الجزائر كنموذج، وستختم ببعض المقترحات للاستفادة من استراتيجية الوكالة الالمانية للتعاون الدولي للنهوض بالقارة، والقضاء على مظاهر الفقر والتخلف فيها، و قد استعنا بالمنهج الوصفي لوصف أهم المجالات التي تنشط فيها الوكالة في افريقيا ، والمنهج الاستقرائي لتقييم وتحليل الاستراتيجية المتبعة فيها.

المحور الأول: مفهوم التنمية والمنظمات الدولية

1-مفهوم التنمية

أ-لغة: التنمية من مصدر الفعل *"نمى"* نمى الشيء "تنمية" : جعله ناميا (أي زاده ورفعه)، و"تنمى تنميا" أي الشيء ارتفع من موضعه الى موضع اخر[1].

ب-اصطلاحاً: هي سياسة تلجأ لها الدول النامية لكي تتخلص من التبعية الاقتصادية للأجنبي، وتتحول من الانتاج البدائي الى الانتاج التصنيعي[2].

وهناك من يرى أن التنمية: هي حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الايجابية للأهالي، أوهي عملية تغيير واعي يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك وفق خطة مرسومة[3].

2- نبذة عن المنظمات الدولية ومفهومها:

رغم ان روح التعاون والمساعدة وجدت منذ وجود البشرية، إلا أن دور المنظمات الدولية أخذ يتبلور مع بروز دور الحكومات وتحديد مهامها في اروبا خلال القرن التاسع عشر،كما أن اندلاع الحروب شجع على تأسيس الجمعيات الطوعية وازداد عددها خصوصا في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، وبدايات القرن الحادي والعشرين يعتبر عصرا ذهبيا لها، حيث زاد ومازال يتزايد عددها ويتعاظم دورها على كافة الأصعدة المحلية و الإقليمية والدولية[4].

---

[1]-فؤاد أفرام البستاني : معجم منجد الطلاب، ص(840،841).

[2]- عبد الوهاب الكيالي:موسوعة السياسة،ج1،دس ن،ص795.

[3]-احسان حفضى، علم اجتماع التنمية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004 ،ص 33

[4]-لطفي قواسمي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص-منظمة أصدقاء الأرض العالمية أنموذجا ، مذكرة ماجيستر ، قسم العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2013، ص 10

اذن تعاظم دور المنظمات الدولية وازدياد نشاطها وحضورها على الصعيد العالمي جعلها تنال اعتراف منظمة الأمم المتحدة كشريك أساسي وفعال في تقرير مصير البشرية ومستقبلها وفي الدفاع وإدارة قضايا حقوق الانسان وحمايته، حيث باتت هذه المنظمات تعتبر السلطة الثالثة في العالم بعد الحكومات والأحزاب السياسية [1].

هناك مصطلحات عديدة تعبر عن المنظمات الدولية مثل مصطلح المنظمات الأهلية الذي يكثر استخدامه في الدول العربية، ومصطلح المنظمات التطوعية، حيث تستخدم من قبل بعض المنظمات الدولية الحكومية للإشارة إلى هذه الأنواع من المنظمات[2].

هناك عدة تعاريف للمنظمات الغير حكومية تتناول في مجملها ثلاث نقاط رئيسية:

-غياب الحكومة في العضوية المنظمة لهاته المنظمات غير الحكومية، أي أنها تمثل الأفراد والجماعات، وكذلك المؤسسات التطوعية، وهنا يتضح التمييز بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية[3].

- لا تهدف إلى تحقيق الربح: اي أن كل المنظمات غير الحكومية هدفها تطوعي غير ربحي، وكذلك خيري، تقدم جملة من الخدمات المتنوعة والمتعددة[4].

- لا تسعى الى الوصول الى السلطة: أي أن لا تكون تنتمي الى حزب معين .

تجدر الاشارة الى ان المجلس الوطني للحياة الجمعوية الفرنسي قد عدد عدة اصناف[5]من النشاطات الرئيسية التي تقوم بها المنظمات الدولية لتحقيق اهدافها ومن بينها

---

[1] –وسام نعمت ابراهيم السعدي، المنظمات الدولية غير الحكومية – دراسة مستقبلية في ظل أحكام التنظيم الدولي المعاص، مصر – الامارات: دار شتات للنشر والبرمجيات، الامارات، 2011، ص 11.

[2]-Antoine Gazono, Les relations internationales, Gualion éditeur, Paris ,2001, p 92

[3]-Yves Beigbeder, les roles internationals des organizations nongovernmental,(Paris :lgdj ,1992), p 08.

[4]-Steve charmavitez, "nongovernmental organization and International law", the American journal of International law, vol 100, (2006) p 351.

[5]- Jerome Fromageau, Philippe Guttinger, droit de l'environnement, édition Eyrolles, Paris 1993, pp124-125.

اعلام وتربية الجمهور،تكوين أشخاص مختصين لخلق وعي للمجتمع كله[1]، ومن بين المنظمات الدولية التي تنشط في افريقيا رصدنا المنظمة الدولية GIZ التي تعمل مع الحـكومة الالمانية ولها نشاط كبير في عدة دول افريقية[2].

المحور الثاني: مقومات ومعيقات التنمية في افريقيا

1-مقومات التنمية:

ثروات هائلة تزخر بها افريقيا تجعلها مستقبل الطاقة العالمية، ومحور صراع القوى الدولية، فهي قارة غنية نهبها مستعمروها على مر العصور، ومازالت بوصلتهم تتجه اليها وتجعلها بقلب مخططاتهم الاستعمارية الجديدة طمعا في ما يزخر به سطحها وباطنها من موارد معدنية وطبيعية، فافريقيا هي القارة التي تمثل 6% من سطح الكرة الأرضية، تغطي مساحة 37851.403 كم^2، وتضم 54 دولة،ويبلغ سكانها حوالي مليار شخص.

تزخر افريقيا بكميات ضخمة من موارد النفط والغاز والمعادن، فحوالي 46 دولة افريقية لديها احتياطات من: النفط،الغاز،الفحم ومعادن أخرى[3]،ويتوزع النفط بكميات مرتفعة جدا في كل من:نيجيريا والسودان والجزائر وليبيا ومصر وأنغولا ،أما احتياطي الغاز فنجده بنسب كبيرة في كل من الجزائر ومصر، وبنسب أقل في نيجيريا وليبيا، اضافة الى غنى العديد من الدول بمعدن الذهب[4] المتوفر في كل من: مالي وغانا وارتيريا واثيوبيا ورواندا وزامبيا وناميبيا وجنوب افريقيا،الى جانب وجود معادن أخرى تشكل ثروة ومصدرا مهما للطاقة على غرار اليورانيوم .لكن برغم كل هذه المواد ،فان القارة تصنف من افقر المناطق في العالم، وهذا بسبب عدة عوامل.

---

[1]-Killeen.S,using science to create a better place Environmental citizenship literature review, Environment agency, Rio House,Waterside Drive, Aztec west,Almondsbury Bristol , 2006 ;p 132.

[2]-نشاطات GIZ في الدول الافريقية، نقلا عن موقع www.giz.de ، تم زيارة الموقع في 07 جانفي 2021.

[3]- Kingsley leghbor , « Ressources miniéres: la fin d'une malédiction , Magazine Afrique Renouveau, April 2014.

[4] حفيظة طالب، التنمية الاقتصادية في افريقيا الفرص والقيود، نقلا عن موقع www.qiraatafrican.com ، تم زيارة الموقع في 05 جانفي 2021

2-معيقات التنمية:

أ-الأسباب خارجية:

تتعلق بعلاقة الدول الافريقية بالقوى الخارجية،ومن أهم هذه الاسباب الاستعمار التاريخي لها، بالاضافة الى المساعدات الخارجية وأزمة الديون ،فقد بدأت الدول الافريقية في الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية منذ استقلالها،فقد كانت محل تنافس من قبل أقطاب دولية أخرى،عبر الشركات المتعددة الجنسيات،وضغوط المؤسسات المالية الدولية بفعل تراكم الديون على الدول الافريقية،وبهذا أصبحنا نتحدث عن نمط احتلالي حديث،يتم بواسطة الغزو الثقافي والاقتصادي لخدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى[1].

ب- الأسباب الداخلية:

إن معظم الدول الأفريقية تعاني من أزمة في الحكم وكفاءة الدولة، فهذه الدول ينتشر الفساد في جهازها الإداري والسياسي حيث تنظر النخب الافريقية لموقعها على أنه مصدر لإثرائها،كما تعاني بعض الدول الأفريقية من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يؤثر في الأداء الاقتصادي، فبعد استقلال الدول الأفريقية دخل العديد منها في حروب أهلية وما زالت الصراعات الأهلية دائرة في بعض دول القارة (جنوب السودان والكونغو الديمقراطية وأنغولا) [2]،يضاف إلى ذلك عدم وجود القوة البشرية المناسبة لتحقيق التنمية نظرا لانخفاض مستوى التعليم والرعاية الصحية في كثير من دول القارة، وانتشار مرض الإيدز.

ومن ناحية أخرى تعاني معظم الدول الافريقية من تدهور في بنيتها الأساسية اللازمة للتنمية،بسبب عدم وجود عمالة ماهرة، ومحدودية الأسواق المحلية، وعدم توافر التكنولوجيا المتقدمة[3]،مما لا يجعل القارة الأفريقية بصفة عامة مصدرا لجذب الاستثمار الأجنبي، والذي قدر عام 1998 بنحو 5% فقط من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى الدول

---

[1] - الصادق محمود عبد الصادق:"مقومات ومعيقات التنمية الاقتصادية في افريقيا : نظرة جغرافية"، مجلة الجامعة الأسمرية،العدد 21،2011،ص383.

[2]- المهدي الفاتح الحسن ، النزاعات والحروب الأهلية في افريقيا دراسة في أسباب الظاهرة واثارها ، رسالة دكتوراه ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ،الخرطوم ، 2014، ص241 .

[3]-منور أوسرير ، حوافز الاستثمار الخاص المباشر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 02 ، ص95.

النامية[1]،ووجود هذه المعوقات السابقة يعني أن الدول الأفريقية أمامها طريق شاق لتحقيق التنمية يحتاج إلى إرادة حقيقية واستراتيجية فعالة .

المحور الثالث: استراتيجية الوكالة الالمانية " GIZ" في تحقيق التنمية بافريقيا

1-تعريفها:

هي مؤسسة المانية للإصلاح والتعاون التقني نشأت في هيئة جديدة في جانفي 2011 من خلال دمج ثلاث منظمات للتنمية الدولية الألمانية (الوكالة الالمانية السابقة للتعاون التقني GTZ ، دائرة التنمية الالمانية DED ، وان ونت IN Went (بناء القدرات الدولية ،المانيا) ، وهي الآن واحدة من أكبر وكالات التنمية في العالم، حيث حجم الأعمال يتجاوز 1.2 مليار يورو في عام 2015، بالإضافة إلى 31917 موظف وهي مؤسسة فدرالية ذات منفعة عامة تتدخل لصالح الحكومة الفدرالية الالمانية وكذا لصالح العملاء الدوليين و حكومات اخرى، تساهم وكالة"**GIZ**" في انجاز الاهداف المحددة من طرف الحكومة الالمانية فيما يتعلق بالتعاون الدولي للتنمية المستدامة وتعمل بنشاط لصالح التكوين الدولي بمساعدتها الافراد والشركات عبر العالم على تطوير وجهات نظرهم الخاصة وتحسين ظروفهم المعيشية[2].

2-نشاط الوكالة الالمانية في افريقيا:

الوكالة الالمانية بدأت نشاطها في افريقيا منذ عام 2004 لما كانت بمسمى اخر GTZ، وتشارك في نحو 20 مشروعا اقليميا وتنشط في 2021 على مستوى 33 دولة من الدول الافريقية وهي: الجزائر،اثيوبيا،أوغندا، بنين، بوتسوانا، بوركينافاسو، بوروندي، تشاد جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب افريقيا، جنوب السودان، السنغال، سيراليون، السنغال،

---

[1]- تجمع التنمية لدول الجنوب الافريقي، مجلة افريقيا قارتنا، العدد 8 ، نوفمبر 2013، نقلا عن موقع www.sis.gov.eg ، تم زيارة الموقع في 23 ديسمبر 2020.

[2] - موقع www.giz.de ، تم زيارة الموقع في 14 ديسمبر 2020.

السودان، تنزانيا، توغو، تونس، زامبيا، الكاميرون، كوت ديفوار، غانا، غينيا، كينيا، مالي ملاوي، موريتانيا، المغرب، ليبيا، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا.

تعمل الوكالة الالمانية لأجل تنمية افريقيا سواءا بالتعاون مع المنظمات الاقليمية كمنظمة النيباد والاتحاد الافريقي حيث قامت معه بمشاريع فاقت قيمتها 550 مليون يورو، ويوجد فيه 170 من موظفيها في المكتب الرئيسي للاتحاد الافريقي في اديس ابابا باثيوبيا وفي عدد من المواقع الاخرى، وتدعم الوكالة الالمانية للتعاون الدولي الاتحاد الافريقي في عمله ليصبح أكثر فعالية ولتنفيذ استراتيجياته وبرامجه، وايضا يتم اعارة موظفي الوكالة الالمانية الى المنظمات الافريقية الاقليمية كالجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والجماعة الانمائية للجنوب الافريقي، والاتحاد الاقتصادي لدول شرق افريقيا وتقدم GIZ خدمات الاستشارات وبناء القدرات الاجتماعية وحماية البيئة مع مجموعة واسعة من المجالات، وتتمثل هذه المجالات في مايلي:

3-مجالات نشاطها:

يهدف تعاون الوكالة الالمانية مع افريقيا الى تنفيذ استراتيجية تنموية متكاملة في معظم دول القارة وذلك عن طريق التطبيق الفعلي للمشاريع مع التركيز على ترسيخ قيم المشاركة والعمل بين مختلف اوساط السكان، ومن اجل تحقيق هذه الاهداف تقوم GIZ بدعم قدرات الجهات الادارية الافريقية في مجال التخطيط والتنسيق فيما بين القطاعات المختلفة[1]،اذن تمثل التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية، المحلية، البشرية والبيئية ... محور علاقة التعاون، وأهم مجالات هذا التعاون هي:

-**الخدمات الاستشارية:** وتتمثل في إدارة المشاريع والبرامج المعقدة؛ الشراكات الإنمائية للقطاع العام مع القطاع الخاص؛ تقييم الأثر الاجتماعي.

-**تطوير الكفاءات الدولية:** التعلم الإلكتروني، والتدريب الإلكتروني، والتعاون الإلكتروني؛ اقامت ورشات لتطوير القيادات والمؤهلات الرئيسية للتعاون الدولي؛ تعزيز التدريب في البلدان الشريكة (القدرة على بناء القدرات)؛ وتدريب المديرين من المنظمات الشريكة.

[1] -المرجع نفسه.

-**التجميع والتحاور**: إدارة الشبكات؛ التنسيق بين الفاعلين في المنطقة المعنية، التوأمة بين الهيئات الافريقية وهيئات ادارية من الاتحاد الاروبي لاكتساب الخبرة؛ تحاور المشاركين والمساهمين؛ إدارة المنافسة، مشاركة المعرفة.

-**الإدارة واللوجستيات**: تقديم المنح؛ إدارة التمويل؛ الخدمات قائمة على المعرفة ؛ تقييم الرصد القائم على النتائج ، تحسين الجودة الشاملة.

-**التنمية الريفية**: تشجيع المشاريع الزراعية والغذائية: تحسين السياسة الزراعية وإدارة الأراضي؛ و تكوين وتدريب العاملين بها.

-**الإنتاج الزراعي واستخدام الموارد**: تحفيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية ونظم الإنتاج في الزراعة؛ البحوث الزراعية والابتكارات والتعليم والإرشاد؛ الماء والزراعة؛ تغير المناخ والزراعة؛ التنوع البيولوجي

-**البنية التحتية المستدامة**: في مجال المياه تشمل الموضوعات الرئيسية مثلا امداد الصرف الصحي المستدام، ادارة المياه وامداد المياه الصالحة للشرب والعلاقة بين المياه و الزراعة، أما في مجال الطاقة فتقوم بتقديم خدمات الإمداد بالطاقة الأساسية كالكهرباء في المناطق الريفية، الطاقة المتجددة؛ كفاءة الطاقة، سياسات الطاقة الدولية وايضا النقل.

-**الأمن وإعادة الإعمار والسلام**: تقديم مساعدات الطوارئ وإدارة مخاطر الكوارث؛ الأمن الغذائي في سياق النزاعات والكوارث؛ إعادة الإعمار للوقاية من الأزمات.

-**السلام والأمن**: إصلاح القطاع الأمني؛ منع الأزمات والحروب الاهلية في افريقيا وبناء السلام.

-**التنمية الاجتماعية**: في مجال الصحة: تعزيز الصحة؛ تحسين الصحة الجنسية والإنجابية؛ تقوية النظم الصحية خصوصا فيروس نقص المناعة البشرية ، في المجال الاجتماعي: تعزيز الاستراتيجيات لتنفيذ العدالة الاجتماعية.

-**التعليم**: التدريب وبناء القدرات للمعلمين؛ توعية و تثقيف الاطفال و الشباب.

-**الحكم والديمقراطية**: تعزيز الديمقراطية؛ الحكم الرشيد؛ منع الفساد؛ حقوق الإنسان؛ القانون والعدالة؛ تشجيع مشاركة المواطنين.

-**اللامركزية والتنمية الحضرية**: اللامركزية؛ التنمية الحضرية والبلدية؛ إصلاح المالية العامة؛ تعزيز الإدارة الرشيدة .

-**البيئة وتغير المناخ:** في مجال تغير المناخ (تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) في مجال إدارة الموارد الطبيعية: العمل على الإدارة المستدامة للغابات؛ مكافحة التصحر (على سبيل المثال، استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر) ؛ التنوع البيولوجي (تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي) .

-**الإدارة البيئية الحضرية والصناعية:** إدارة النفايات وإعادة التدوير؛ اقتصاد فعال في الموارد السياحة المستدامة.

-**سوق العمل والتعليم المهني والتقني:**تشجيع أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني الموجهة نحو سوق العمل مثل تعليم النساء في ليبيا الخياطة وفتح ورش خياطة لهن للاعتماد على انفسهن؛ تنمية المهارات لتأمين سبل العيش؛ تعزيز سياسات العمالة والعمالة المستدامة (بما في ذلك السلامة والصحة المهنيتان، حقوق العمال، النقابات، إلخ).

-**تطوير النظام المالي:** التمويل الأصغر؛ التمويل الريفي وتمويل الزراعة والشركات الصغيرة والمتوسطة؛ تأمين استقرار القطاع المالي وتنمية سوق رأس المال وتنمية ايضا القطاع الخاص؛ التنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية لتوفير مناصب عمل ومنع الهجرة.

-**السياسة الاقتصادية:** تقديم المشورة في مجال السياسات الاقتصادية من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة؛ التجارة؛ البنية التحتية عالية الجودة وحماية المستهلك، الاقتصاد الأخضر؛ التكامل الاقتصادي الإقليمي في افريقيا.

4-استراتيجية الوكالة الالمانية " GIZ " في تحقيق التنمية في افريقيا:

الاستراتيجية المتبعة من قبل الوكالة الالمانية هي استراتيجية متكاملة تجمع بين كل الابعاد و تستهدف جميع الفئات من السكان وسنلخصها في المخطط التالي:

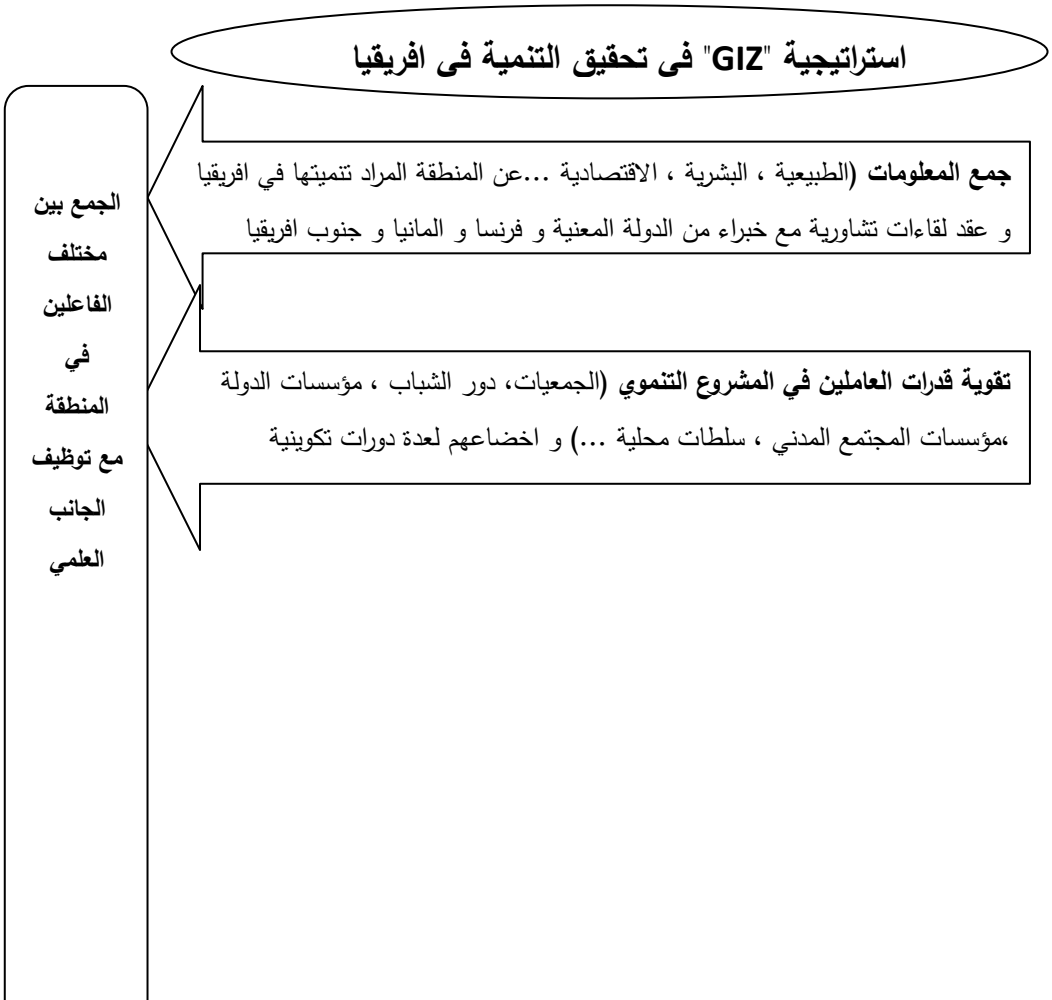

المحور

تنفيذ اجراءات ميدانية لنشر الوعي لدى الاوساط الاجتماعية الفقيرة (توظيف الخطاب الديني في التوعية، اعادة الاعتبار لعامل النظافة في المجتمع (تخصيص مكان للحلاقة و الاستحمام ، تقديم جوائز لأحسن عامل وعائلته..) ، الاستعانة بخبراء في علم الاجتماع.

المحور

خلق مشاريع انتاجية صغيرة للسكان المحليين بعد اخضاعهم للتدريب و التوعية خصوصا لفئة الشباب والنساء الريفيات (اقامة دورات خياطة ،انتاج العسل والتين الشوكي،النباتات الطبية والعطرية... لاقناعهم باهمية مناطقهم في تحسين حياتهم وتوفير مداخيل لهم))

المحور

نشر الوعي و التعليم لدى التلاميذ والاطفال (تنظيم مسابقة تحسيسية خاصة للتلاميذ واشراكهم في حملات النظافة وتوفير معلمين للمناطق المحرومة من التعليم)

المحور

مخطط من انجاز الباحثين

5-استراتيجية الوكالة الالمانية" GIZ " في تحقيق التنمية بالجزائر :

الوكالة الالمانية للتعاون الدولي تنشط في 33 بلد افريقي، و بما أنه لا يمكننا ذكرها كلها سنتطرق الى الجزائر، فالجزائر من بين الدول التي تنشط فيها هذه الوكالة حيث في عام 1993 تم تأسيس مكتب خاص لتمثيل التعاون الدولي الألماني- GTZ - في العاصمة الجزائرية،إن معظم أنشطة GIZ في الجزائر تأتي بتكليف من الوزارة الاتحادية الألمانية

للتعاون الاقتصادي والتنمية، ويعمل حالياً 75 موظفاً لدى GIZ، منهم 13 خبيراً مبعوثاً بالإضافة إلى أخصائي واحد بمركز الهجرة الدولية والتنمية..(CIM)[1] .

أ–جدول رقم (01) يوضح مشاريع وكالة "جيز" في الجزائر الفترة (2017–2019):

اسم المشروع	الولايات المعنية	الوزارة الوصية	اهداف المشروع	فترة المشروع
مشروع "الحوكمة البيئية والتنوع البيولوجي"	–حظيرة القالة (بالطارف) –منطقة ايدوغ بعنابة	وزارة الموارد المائية والبيئة	ضمان حماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال تسيير المناطق المحمية اعتمادا على مقاربات تشاركية ترتكز على التربية البيئية في المنطقة	من نوفمبر 2014 الى 2018
مشروع "تسيير النفايات و الاقتصاد الدائري الاخضر"	وهران،عنابة سطيف مستغانم ،تلمسان	وزارة الموارد المائية والبيئة	تطوير اليات ادارة منظومة المخلفات الصلبة وتحسين الظروف البيئية للمواطن الجزائري وتكوين طلبة واطارات البلدية في المانيا في التسيير الحضري و النفايات	2016 الى سبتمبر 2018
مشروع "دعم تنفيذ المخطط الوطني للمناخ"	الجلفة غرداية	وزارة البيئة و الطاقات المتجددة	دعم المخطط الوطني والمساهمة في تكوين الاطارات من اجل التعامل الافضل لتبعات المناخ لتفادي الاضرار مستقبلا	من 2014 الى 2018
مشروع "التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة"	–وهران –سطيف –غرداية	وزارة الصناعة و المناجم	تطوير القدرة التنافسية بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومعالجة المشاكل التي تمنع نمو المشاريع و التسيير التشاركي للمجال	2017 من سبتمبر 2019

[20]–المرجع نفسه.

المصدر : تحقيق ميداني

ب-التعريف بمشروع "الحوكمة البيئية والتنوع البيولوجي":

ان مشروع الحوكمة البيئية يهدف الى جعل المناطق الرطبة لحظيرة القالة، مناطق نشاطات تشارك في التنمية المحلية والبشرية، وذلك عن طريق التسيير الجماعي مع توعية سكان الجوار والمجتمع المدني بأهمية المحافظة على الحظيرة واشراكهم في تنفيذ المشروع، وسيسمح بتدعيم قدرات المجلس التوجيهي ووضع نظام إعلام آلي جغرافي لتسيير الأوساط الطبيعية للحضيرة، خاصة ما تعلق بتجنب الحرائق ومكافحتها وكيفية تسيير الموارد المائية ووضع خرائط للمواطن الطبيعية التي يمكن الاستفادة منها في مجال التكوين والاتصال والسياحة البيئية،وسيتم ضمن هذا المشروع خلق عدة مشاريع منها مشروع توأمة بين الحظيرة الوطنية للقالة وإحدى الحظائر الألمانية، لتبادل الخبرات والتجارب[1].

وهذا المشروع يتضمن عدة ورشات أهمها تثمين الموارد البيولوجية عن طريق تطوير بعض الشعب التي من شأنها أن تشكل مورد رزق للسكان مثل مشروع تعاونية المرأة الخضراء.

ج-مشروع تعاونية المرأة الخضراء Green Woman :

هو من بين أفضل ثمار التعاون الالماني الجزائري لأنه اكسب منطقة القالة خبرة في تشغيل المرأة الريفية، فالهدف من استحداث هذه التعاونيات هو النهوض بالتنمية المحلية وهذه التعاونيات تقوم بتقدير الزيوت لاستخلاص الزيوت الاساسية من النباتات العطرية واللاعطرية مما يسمى بالزيت الطيار المستخلص من اوراق و ازهار النباتات، وكذا تجفيف النباتات الطبية،وهذه العملية هي ثمرة بحوث دامت خمس سنوات في هذا المجال، هناك 63 امرأة ريفية تعمل بعدة تعاونيات في الحظيرة، ورؤساء هاته التعاونيات تلقينا تكوينا في المانيا وفي تونس[2].

---

[1] -تحقيق ميداني مارس 2019.

[2] -مقابلة مع رئيسة جمعية براعم البيئة بولاية الطارف مارس 2019.

صورة (1) :حظور سفيرة المانيا لمعرض تعاونيات النساء الريفيات لاستخلاص الزيوت

صورة (2) : اشراف سفيرة المانيا على انشاء مركز التربية البيئية

6- نتائج الدراسة :

توصلت نتائج الدراسة الى ان الاستراتيجيات والتقنيات التي تستخدمها المنظمات الدولية قيمة لتحقيق التنمية عن طريق اشراك السكان المحليين، لأنها قائمة على تطوير قدرات الفاعلين المحليين بالاعتماد على مجهوداتهم، وأصبحت التنمية المحلية ارادة جماعية عندما حولت الوكالة الالمانية فئات المجتمع من خلال عملية التفكير الجماعي الى قوى فعالة في المجتمع تعبر عن مشكلاتها، وتشارك في ايجاد الحلول لها، كما تسعى الوكالة الالمانية الى تحقيق التنمية في كافة جوانبها، وذلك بدمج البعد البيئي التربوي في كافة انشطتها (البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية)، وتكثيف برامجها التوعوية و التدريبية لمختلف الفاعلين في الدول الافريقية.

تتبنى الوكالة الالمانية لاستراتيجية متكاملة قائمة على ادماج جميع الابعاد لتحقيق التنمية المستدامة .

- الخاتمة :

ان الدول الافريقية تعاني مشكل التنمية وخاصة ان برامجها مستوردة من الخارج ولا تعتمد على الامكانيات الداخلية، وأيضا القرارات والمشاريع تأتي من مراكز القرار ولا تعتمد على حاجات وتطلعات السكان، ومما عمق هذه المشكلة هو نقص التكوين البيئي والتنسيق لدى الفاعلين الميدانيين مما اثر على الاستراتيجية المتبعة وبالتالي النتائج المحققة.

وبما ان افريقيا تحتوي على ثروات ضخمة وتشهد في الآونة الاخيرة حركة ديناميكية هامة للمنظمات الدولية، وتأتي هذه الحركة في اطار التعاون الدولي لتحقيق التنمية

المستدامة في المنطقة، ونشاطات هذه المنظمات وعلى رأسها الوكالة الالمانية للتعاون الدولي متكاملة تجمع بين تكوين الافراد والمؤسسات الفاعلة لضمان استمرارية العمل باستراتيجيتها على المدى البعيد واشراك السكان المحليين–بعد دراسة معمقة لأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية– من خلال برمجة دورات تكوين وتنمية لمشاريعهم وكذا الاهتمام بفئة التلاميذ والاطفال من خلال تعليمهم وتنظيم حملات تحسيسية لهم لانهم جيل المستقبل.

لذا على الدول الافريقية ان تستفيد من برامج المنظمات الدولية الناشطة في المنطقة لما لها من خبرات وامكانيات هائلة، واشراك السكان المحليين في جميع برامجهم لان تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بافريقيا مسؤولية الجميع وليست مسؤولية جهة بعينها دون اخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية:

1–الكتب:

1– احسان حفضي: علم اجتماع التنمية،الاسكندريةدار المعرفة الجامعية،2004.

2– عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة،ج1، دس ن.

3–فؤاد أفرام البستاني : معجم منجد الطلاب.

4–وسام نعمت ابراهيم السعدي، المنظمات الدولية غير الحكومية – دراسة مستقبلية في ظل أحكام التنظيم الدولي المعاصر، مصر– الامارات: دار شتات للنشر والبرمجيات، الامارات ، 2011.

2–المجلات:

1– الصادق محمود عبد الصادق:"مقومات ومعيقات التنمية الاقتصادية في افريقيا: نظرة جغرافية"، مجلة الجامعة الأسمرية،العدد21،2011.

2 –منور أوسرير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02

3–الرسائل الجامعية:

1–لطفي قواسمي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص–منظمة أصدقاء الأرض العالمية أنموذجا، مذكرة ماجيستر، قسم العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، باتنة،2013.

2 –المهدي الفاتح الحسن، النزاعات والحروب الأهلية في افريقيا دراسة في أسباب الظاهرة واثارها رسالة دكتوراه ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، الخرطوم، 2014.

4-المواقع الالكترونية:

1-حفيظة طالب، التنمية الاقتصادية في افريقيا الفرص والقيود، نقلا عن موقع www.qiraatafrican.com ، تم زيارة الموقع في 05 جانفي 2021.

2-تجمع التنمية لدول الجنوب الافريقي، مجلة افريقيا قارتنا، العدد 8 ، نوفمبر 2013، نقلا عن موقع www.sis.gov.eg ، تم زيارة الموقع في 23 ديسمبر 2020.

3-نشاطات GIZ في الدول الافريقية ، نقلا عن موقع www.giz.de ، تم زيارة الموقع في 07 جانفي 2021.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1-Antoine Gazono, Les relations internationales, Gualion éditeur, Paris ,200

1-Yves Beigbeder, les roles internationals des organizations nongovernmental, Paris :lgdj ,1992.

2- Jerome Fromageau, Philippe Guttinger, droit de l'environnement, édition Eyrolles, Paris 1993

3-Kingsley leghbor, «Ressources miniéres: la fin d'une malédiction , Magazine Afrique Renouveau, April 2014.

ثالثا: باللغة الانجليزية:

1-Killeen.S,using science to create a better place Environmental citizenship literature review, Environment agency, Rio House,Waterside Drive, Aztec west,Almondsbury Bristol , 2006

2-Steve charmavitez, "nongovernmental organization and International law", the American journal of International law, vol 100, 2006.

الأدوار التنموية للإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي
قراءة نقدية تحليلية

The developmental roles of the European Union in the Maghreb region
Analytical critical reading

- حمياز سمير
- جامعة بومرداس- الجزائر
- S.hamiaz@univ-boumerdes.dz
-منصوري سفيان
- جامعة بومرداس- الجزائر
- sofiane.mansourisp@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية، إلى الوقوف على دراسة الأدوار التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي لتحقيق التنمية في منطقة المغرب العربي، من خلال تقديم قراءة نقدية تحليلية لمضامين المبادرات والمشاريع التي طرحها الاتحاد الأوروبي على المنطقة، من خلال التركيز على مشروع الشراكة باعتباره مشروع مرجعي لتحقيق التمنية في المنطقة.

كلمات مفتاحية: الاتحاد الأوروبي، التنمية، المغرب العربي، الشراكة.

Abstract:

This research paper aims to study the roles played by the European Union to achieve development in the Maghreb region, by providing a critical and analytical reading of the contents of the initiatives and projects put forward by the European Union to the region, by focusing on the partnership project as a reference project to achieve development in the region. Region.

Keywords: European Union, development, Maghreb, partnership.

مقدمة:

لقد طرح الاتحاد الأوروبي العديد من المشاريع لتحقيق التنمية في منطقة جنوب المتوسط عامة، وفي المغرب العربي بصفة خاصة، ولكن الملاحظ أنه بالرغم من الأهداف الكبيرة التي حملتها هذه المشاريع في تحقيق التنمية المشتركة، الرخاء الاقتصادي والاستقرار الأمني في المنطقة، **بيد أن الواقع يقر بأن هذه المبادرات رغم تعددها وكثرتها لم تحقق النهوض الاقتصادي والتنمية التضمانية المنشودة بين ضفتي المتوسط، بقدر ما كرست وعمقت علاقات تبعية وفق منطق المركز والمحيط، فضلا عن كونها أدت إلى تعريض الأمن الاقتصادي للمنطقة إلى المزيد من الاختراق والإنكشافية، ذلك أن الاتحاد الأوروبي لا ينظر إلى منطقة شمال إفريقيا على أساس أنها شريك اقتصادي، وإنما ينظر إليها على أنها إما كسوق استهلاكية واسعة أو محطة للتزود بالطاقة أو كتهديد أمني ينبغي احتواؤه وفقا للمداخل والمقاربات الاقتصادية الناعمة تماشيا وتطور مفهوم الأمن والأمننة في العلاقات الدولية.**

ومن هذا المنطلق، يتعين على دول شمال إفريقيا أن تعمل على إعادة **تفعيل البناء المغاربي** من أجل اكتساب **القوة التفاوضية** التي تتيح لها إمكانية **التعامل بندية** مع الفواعل الدولية "الاتحاد الأوروبي" وفق مبدأ **توازن القوى وتوازن المصالح** ومن ثم بناء علاقات **تعاون وشراكة من نوع كاسب/كاسب** كفيلة بتحقيق الرخاء الاقتصادي والتنمية المشتركة لجميع الأطراف.

تأسيسا على ما سبق، حاول هذه الورقة البحثية، الإجابة عن الإشكالية التالية: **إلى أي مدى ساهمت الأدوار والمبادرات التي طرحها الاتحاد الأوروبي في تحقيق التنمية التضامنية والمشتركة في منطقة شمال إفريقيا؟.**

سعيا للإجابة عن الإشكالية تم تقسيم الورقة البحثية إلى **المحاور التالية:**

- المحور الأول: القيمة الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي.
- المحور الثاني: مبادرات الاتحاد الأوروبي لتحقيق التنمية في منطقة المغرب العربي: مشروع الشراكة أنموذجا.
- المحور الثالث: قراءة نقدية تقييمية لمضامين الأدوار التنموية للإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي.

المحور الأول: القيمة الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي.

يشكل النطاق المكاني الذي يشغله المغرب العربي كتلة جغرافية متناسقة ومتماثلة تجمع بين خمسة وحدات سياسية هي في درجة كبيرة من التفاوت من حيث المساحة وعدد السكان، وتتمثل في : (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، وموريتانيا).

إن هذه المنطقة التي تقع شمال غرب القارة السمراء والمشكلة في الوقت ذاته الجناح الغربي للوطن العربي، يحدها من الناحية الشمالية حوض المتوسط الذي يفصلها عن أوروبا، كما يحدها المحيط الأطلسي غربا، أما حدودها الجنوبية فتتمثل في الساحل الإفريقي وإفريقيا جنوب الصحراء، وتقدر المساحة الإجمالية للمنطقة المغاربية بحوالي: 5785591 كيلومتر مربع.[1]

تحتل المنطقة المغاربية أهمية بالغة على الصعيد الجيواقتصادي، وهذا ما يتجلى من خلال الأهمية الطاقوية للمنطقة باعتبارها تحتوي على احتياطي كبير من النفط الخام

[1] فتيحة شيخ، الإندماج الإقتصادي المغاربي بين الإقليمية و العولمة، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2006، ص21.

والغاز الطبيعي إضافة إلى الثروات الطبيعية الأخرى. وعليه فمن الناحية الطاقوية تعد المنطقة **كفاعل في الجيوسياسة العالمية** بحكم احتوائها على نصف الإنتاج الإفريقي من البترول وهو ما يمثل (10 % من مخزون النفط العالمي: 22.5 % مخزون ليبي و 13.7 % مخزون جزائري).

وتعتبر ليبيا كثاني خزان للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا، بينما تعد الجزائر كخامس منتج ورابع مصدر للغاز الطبيعي عالميا. وعليه إن هذه الأرقام والمعطيات تزيد من القيمة الإستراتيجية للمنطقة في حوض المتوسط.

بالإضافة إلى الأهمية الطاقوية، تعتبر المنطقة المغاربية سوقا استهلاكية واسعة للصادرات الأوروبية و الأمريكية، فضلا عن ذلك فهي تعد مصدرا لليد العاملة الرخيصة.

ويضاف إلى ما سبق أن المنطقة المغاربية تعتبر كمحور تقاطع للقارات الثلاث (إفريقيا، أوروبا، آسيا)، كما تمثل نقطة تماس جيوحضارية بين العالم العربي، أوروبا وإفريقيا. ويشكل هذا الموقع الجيواستراتيجي المتميز عنصر تنوع للمنطقة المغاربية باعتبارها تعد كمحور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية موسعة ومترابطة بدءا من البعد المتوسطي وامتداده الأوروبي شمالا، والبعد الإفريقي جنوبا، والبعد الشرق أوسطي شرقا وامتداده إلى الخليج العربي وإلى آسيا، وأخيرا البعد الأطلسي غربا.[1]

وعليه، فهذه الأهمية البالغة التي تكتسبها المنطقة المغاربية ستجعلها تشكل مركز استقطاب ومحط أطماع وأنظار القوى المؤثرة في الساحة الدولية.

---

[1] ابراهيم تيقمونين، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2005، ص58.

المحور الثاني: مبادرات الاتحاد الأوروبي لتحقيق التنمية في منطقة المغرب العربي: مشروع الشراكة أنموذجا

لقد دخلت الدول المغاربية في علاقات مكثفة من التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتي يمكن دراستها على ضوء البعد الاقتصادي للعلاقات الأورو- متوسطية أو في إطار السياسات الأوروبية المتوسطية المختلفة، بيد أن اهتمامنا في هذه الدراسة سيرتكز على مشروع الشراكة الأورو- متوسطية باعتباره يشكل الإطار المرجعي للتعاون الاقتصادي الأورو- مغاربي.

أ. الرهانات الاقتصادية لمشروع الشراكة الأورو- متوسطية:

في مطلع تسعينيات القرن الماضي، ظهرت على السطح مجموعة من التحولات الجيوسياسية والجيواقتصادية، دفعت الاتحاد الأوروبي لبلورة مشروع برشلونة للشراكة الأورو- متوسطية استجابة وتكيفا مع التحديات والرهانات الأمنية والاقتصادية التي تطرحها البيئة الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة التي تتميز ببروز مخاطر وتهديدات أمنية جديدة إضافة إلى تنامي ديناميات **العولمة/الإقليمية**، والتحرير التجاري متعدد الأطراف، فضلا عن التنافس الاقتصادي والتجاري ...

في هذا السياق الجيوسياسي والجيواقتصادي انعقد مؤتمر أورو- متوسطي في يومي 27-28 نوفمبر 1995 بمدينة برشلونة حضرته 27 دولة وانتهى بإعلان وضع اللبنة الأولى لمشروع الشراكة الذي يقوم على منهجية وروحية جديدة من أجل جعل الفضاء المتوسطي كمنطقة تكامل واندماج يعمها الاستقرار و الرفاه والازدهار المشترك.[1]

---

[1] Dorothée Schmid, « le partenariat euro-méditerranéen : une entreprise inachevée », questions internationales, N°10, novembre-décembre, 2004 .pp.68-69.

وقد ارتكز مشروع الشراكة الأورو– متوسطية على ثلاثة محاور أساسية :

المحور الأول : يخص الشراكة السياسية والأمنية: التي تهدف بالأساس إلى تشجيع التحول السياسي والديمقراطي في المتوسط وجعل المنطقة يسودها السلام والاستقرار.

المحور الثاني : يخص الشراكة الاجتماعية ، الثقافية والإنسانية: وذلك من حلال دعم الحوار والتفاهم بين الثقافات والحضارات والأديان، واحترام الحقوق الاجتماعية، التعاون في مجال ترقية الموارد البشرية والتبادل بين المجتمعات المدنية بين ضفتي المتوسط.[1]

المحور الثالث: يخص الشراكة الاقتصادي والمالية: والتي تم التعبير عنها من خلال الأهداف طويلة الأجل التي حددتها الدول الأعضاء للشراكة، والمتمثلة في الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين الأوضاع المعيشية عبر زيادة فرص التوظيف و الإقلال من حجم الفجوة التي تعانيها عملية التنمية في المنطقة الأورو– متوسطية، ودعم التعاون والتكامل الإقليمي في المتوسط، فضلا عن مساعدة دول جنوب المتوسط بغية إقامة منطقة التبادل الحر، بالإضافة إلى دعم التحولات الاقتصادية في المنطقة.

وتعتبر برامج "ميدا" بمثابة الأداة التمويلية الأساسية لمشاريع الشراكة الأورو– متوسطية، وتتمحور أبرز النشاطات التي تمولها الاعتمادات والمساعدات على المستوى الثنائي حول تصحيح البنى الاقتصادية والاجتماعية، التربية...الخ[2]

---

[1] علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص204–208.

[2] نفس المرجع، ص 204.

وباختصار فإن البيان الختامي لندوة برشلونة اعتبر إقامة منطقة التبادل الحر بشكل تدريجي في الفضاء الأورو- متوسطي في آفاق 2010 تضم حوالي 40 دولة و800 مليون مستهلك كأهم هدف في الشراكة الاقتصادية والمالية.[1]

انطلاق مما سبق يتضح أن السياسة المتوسطية المجددة التي تضمنها مسار برشلونة تتميز بالشمولية نظرا لاحتوائها على المحاور الثلاث: السياسي والأمني، الاقتصادي والمالي، الاجتماعي والإنساني.

المحور الثالث: قراءة نقدية تقييمية لمضامين الأدوار التنموية للإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي

في ضوء تحليل مشروع الشراكة الأورو- متوسطية، يلاحظ أن الخصوصيات الاقتصادية ومعادلة القوة بين ضفتي المتوسط هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف، ولذلك فإنه من الطبيعي أن تختلف الرهانات الاقتصادية للأطراف المنخرطة في مشروع الشراكة تبعا لذلك.

فإذا كانت الدول المغاربية تراهن من خلال مشروع الشراكة على تحقيق التنمية التضامنية، وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، إضافة جسر الهوة الموجودة على المستوى التنموي بين ضفتي المتوسط والعمل على جعل الفضاءين أكثر توازنا.[2] وكذلك

---

[1] Dorothée Schmid, op.cit, p.69.

[2] مصطفى بخوش، حوض البحر البيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الأهداف والرهانات، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر،2006، ص ص49-50.

جذب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيات الحديثة، إضافة إلى السعي لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي بأقل التكاليف.[1]

فإن الاتحاد الأوروبي يراهن من خلال مشروع الشراكة على كسب الرهانات الطاقوية باعتبارها تشكل العصب الحيوي الذي تقوم عليه الصناعات الغربية، فضلا عن فتح الأسواق الاستهلاكية الواسعة، ومن هذا المنطلق يسعى الاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة تبادل حر أورو- متوسطية تضم حوالي 800 مليون مستهلك.

كما يعتبر تحقيق الأمن الأوروبي، الذي تربطه علاقة وطيدة باستقرار المتوسط، من بين الأهداف الأساسية التي يتمحور عليها مشروع الشراكة، ذلك أن هذه المبادرة ما هي إلا وصفة ليبرالية لتحقيق الأمن في المتوسط، وذلك من خلال الاعتماد على المداخل والمقاربات السوسيواقتصادية والتنموية لحل المعضلات الأمنية ولتطويق التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط ،[2] وذلك وفقا لمقولة " **لا استقرار من دون أمن ولا أمن من دون حريات، ولا حريات من تنمية** "[3]

ويهدف أيضا الاتحاد الأوروبي من خلال مشاريعه الموجهة للمنطقة المغاربية، إلى تعزيز قواعده الخلفية عبر إنشاء تكتل إقليمي يكون بمثابة نقطة الارتكاز والانطلاق في إطار المنافسة الجيواقتصادية التجارية مع الأقطاب الفاعلة في الاقتصاد العولمي، فضلا

---

[1] بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995-2008)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2010 ، ص75.

[2] نفس المرجع، ص21.

[3] أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2001، ص166

عن إلحاق واستقطاب المنطقة المغاربية وجعلها تابعة اقتصاديا ومجال حيوي حصري للإتحاد الأوروبي، بعيدا عن تأثيرات المنافسة الأمريكية وهجماتها التجارية في المنطقة.[1]

الخاتمة:

على ضوء ما سبق توصلت الورقة البحثية إلى أنه بالرغم من الأهداف الكبرى التي طرحتها المشاريع الأوروبية لتحقيق التنمية في المنطقة بيد أن الواقع يقر جل المبادرات الاقتصادية الموجهة إلى المنطقة المغاربية لا تنظر إلى دول المنطقة كشريك اقتصادي ولكن تعتبرها إما كسوق استهلاكية واسعة وكمنطقة نفوذ اقتصادية وطاقوية يتوجب السيطرة عليها، أو كتهديد أمني ينبغي احتواؤه عبر تفعيل المداخل والمقاربات الاقتصادية والتنموية الناعمة تماشيا وتطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية.

ولذلك يعد تفعيل إتحاد المغرب العربي مسألة حتمية **وضرورة إستراتيجية** لمواجهة التحديات التي تفرزها البيئة الدولية التي أعقبت الحرب الباردة، وعلى هذا الأساس فإن تكثيف التعاون جنوب/جنوب وتفعيل البناء المغاربي لا يؤدي فقط إلى تحقيق التنمية وكسر علاقة التبعية، فضلا عن الاندماج بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي، ولكن أيضا يضمن للدول المغاربية اكتساب **القوة التفاوضية** التي تتيح لها التعامل بندية مع الأطراف الخارجية وفق مبدأ **توازن القوى وتوازن المصالح**، وإقامة علاقات تعاون وشراكة من نوع **كاسب/كاسب** بعيدا عن علاقات **الهيمنة والتبعية**، التي عادة ما تؤدي إلى **انكشاف وتقويض الأمن الاقتصادي للدول المغاربية.**

---

[1] نفس المرجع، ص164.

قائمة المراجع:

- الحاج علي ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- خضر بشارة ، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995-2008)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2010 .
- شيخ فتيحة ، الإندماج الإقتصادي المغاربي بين الإقليمية و العولمة، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2006.
- تيقمونين ابراهيم، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2005.
- كاتب أحمد ، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2001.
- Schmid Dorothée, « le partenariat euro-méditerranéen : une entreprise inachevée », questions internationales, N°10, novembre-décembre, 2004.

حوكمة التنمية في دولة رواندا: المضامين والرهانات

Governance of Development in Rwanda: Implications & Challenges.

-جمال بن مرار
- جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر.
- d.benmerar@univ-dbkm.dz
-نصيرة ملاح
- جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.
- n.mellah@univ-dbkm.dz

ملخص:

ارتبط اسم رواندا منذ عقد التسعينيات بواقع الإبادة الجماعية والفقر ومثال مأسوي عن حال النزاعات الاثنية في القارة، ما جعل هذه الدولة تعيش أسوأ فتراتها على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. غير أنّ القيادة السياسية منذ تولي "كاغامي" السلطة سنة 2000 جعلت من رواندا تجربة ملهمة في جميع النواحي، بعد عصرنة اقتصادها يعتمد على المعرفة والأسرع نموا في القارة، ووجهة للاستثمارات والسياحة من داخل القارة وخارجها هذا فضلا عن الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي شهدته البلاد.

الكلمات المفتاحية: حوكمة التنمية؛ رؤية2020؛ الصراع الإثني؛ المصالحة الوطنية؛

ABSTRACT:

Since the nineties, the name Rwanda has been associated with the reality of genocide, poverty and a tragic example of the state of ethnic conflicts on the continent, which made this country live its worst periods on the political, economic and social levels. However, the political leadership, since" Kagame" took power in 2000, has made Rwanda an inspiring experience in all respects, after modernizing its knowledge-based economy and the fastest growing in the continent, and a destination for investment and tourism from within and outside the continent, as well as the political and social stability the country has witnessed.

Key words: Development Governance; Vision 2020; Ethnic Conflict; National Reconciliation;

مقدمـــة:

رواندا من الدول الإفريقية التي عانت كثيرا من الصراعات الاثنية الداخلية التي راح ضحيتها ما يقارب المليون نفس بشرية، بالذات مع تفاقم الصراع الداخلي سنة 1994م،ومطلع الألفية الجديدة سجل التاريخ الرواندي نقلة ايجابية نوعية في الشؤون الداخلية خاصة مع تسلّم "بول كاغامي" السلطة الذي حمل معه رهانين أساسيين من خلال رؤية 2020م اولها توحيد الشعب الرواندي الذي عانى انقسامات عديدة هدّدت كيان الدولة برمته وثانيها إخراج البلاد من دائرة الفقر والاعتماد على المساعدات الأجنبية،فأقرّ دستور يلغي الفوارق العرقية ونبذ كل مظاهر التفرقة والعنصرية، كما حاول التركيز على إصلاحات جذرية في القطاعات الحيوية للدولة، فاهتم بالاقتصاد وعمل على عصرنته بتوظيف المعطيات التقنية والمعلوماتية. اهتم كذلك بتنظيم قطاع الزراعة، وقدّم اهتماما بالاستثمارات من خلال توفير البيئة الملائمة لها، كما اهتمت القيادة السياسية بجودة التعليم والحدّ من الأمية وتزويد القطاع بأحدث تكنولوجيا المعلومات، هذا بالإضافة إلى تعزيز دور المرأة في الاقتصاد والحياة السياسية، وتبني جملة القوانين التي تضمن حقوقها والمساواة بين الجنسين. وطوال العقدين الماضيين استطاعت رواندا من خلال رؤية 2020م تحقيق قفزات نوعية أظهرتها مؤشرات الاقتصاد الكلي منها: الاستمرار في تحقيق معدلات النمو الأسرع قاريا،وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن أهم مكسب من هذه التجربة ألا وهو تحقيق المصالحة الوطنية بين أبناء الشعب الرواندي ونقل الولاء من العرق إلى الدولة الوطنية.

ومما سبق يمكن بلورة إشكالية لهذه الورقة البحثية وهي:

فيما تكمن محدّدات نجاح التجربة الرواندية ؟

أولا: جغرافية رواندا

تقع رواندا وسط القارة الإفريقية جنوب الدائرة الاستوائية ضمن نطاق هضبة البحيرات يحدّدها من الشرق تنزانيا، ومن الغرب جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن الجنوب بورندي ومن الشمال أوغندا، تبلغ مساحتها 26.338 كلم^2، عدد سكانها يقارب 12 مليون نسمة (حسب إحصائيات 2018م)، معدل النمو السكاني بها ما بين 2.3% لسنة 2018م، وهي من البلدان المزدحمة بالسكان، عاصمتها "كيغالي"، تتعدّد لغاتها، لكن اللغة الرسمية فيها هي الكينيا الرواندية، يتحدثها نسبة 93.2% من سكان البلاد، وهناك لغات رسمية أخرى: الفرنسية والإنجليزية، من أهم الديانات السائدة في البلد نجد: الكاثوليكية 43.7%، البروتستانت 49.5%، المسلمون2 بالمائة[1] بالرغم من أن دولة رواندا لا تسجل تعددا كبيرا للعرقيات مقارنة بدول إفريقية أخرى، إلا أنها عانت محنة الحروب الأهلية، ووصلت هذه الحروب ذروتها أثناء الإبادة الجماعية سنة 1994، ففي يوم قتل حوالي 2000 شخص في كنيسة "كابارونـدو"، بعدها توالي الاقتتال الداخلي بين قبيلتي "الهوتو" و"التوتسي"، وفي ظرف 100 يوم تم قتل ما بين 800 ألف إلى مليون نفس بشرية معظمهم من التوتسي، وفقا لتقارير هيئة الأمم المتحدة. والسبب المباشر لحروب الإبادة هو إطلاق صاروخ تجاه طائرة الرئيس الرواندي (جوفينال هابياريمان) أدى إلى مصرعه، وكان الرئيس "جوفينال" ينتمي إلى قبيلة "الهوتو" التي تمثل 80% من نسبة السكان، ما جعلهم يشنون حرب إبادة عرقية جماعية ضدّ قبائل التوتسي وهو أقلية لا يمثلون سوى 20% من السكان.

---

[1] آية حسين محمود، النظام السياسي في رواندا منذ عام1994، مصر: المركز العربي للبحوث والدراسات، نوفمبر 2020، http://www.acrseg.org/41743

انتهت الإبادة الجماعية في 15 جويلية 1994م[1] بعدما نجحت الجبهة الرواندية الوطنية في طرد المتطرّفين وحكومتهم المؤيدة للإبادة الجماعية إلى خارج البلاد، بالرغم من أنّ مدّتها حوالي ثلاثة أشهر إلا أنّ آثارها كانت بالغة على الاقتصاد والمجتمع الرواندي لكنها استطاعت اليوم أن تطوي صفحة الإبادة الجماعية وإرساء حالة من التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ثانيا: رؤية 2020 وتخطيط إصلاح الدولة الرواندية:

يمكن لأي دولة عانت ويلات الحروب والنزاعات الداخلية من التعافي من آثارها تدريجيا بتحقيق أربعة معطيات على أرض الواقع وهي: الأمن والاستقرار، الانتعاش الاقتصادي، الديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة التي تشكل المجالات الحيوية لاستقرار حياة الفرد واستمرار شؤون الدولة بعيدا عن منطق الفوضى والتمرّد.

1- الإصلاحات السياسية:

بدأت الإنجازات السياسية من الناحية الفعلية مع صعود الرئيس الرواندي "بول كاغامي" سنة 2000م بعد استقالة الرئيس السابق الذي لم يستطع إدارة شؤون الدولة في ظل الظروف الصعبة، لذا أولت القيادة الجديدة النظر إلى حالة العداء التي تسود

---

[1] Josefine Kühnel Larsen, "State Formation through a military construction of Rwandans", Center for Military Studies (University of Copenhagen: Center for Military Studies, 5 July 2014) available at https://ecpr.eu/filestore/paperproposal/417cc8f2-46c4-4cb0-9c29-29d16ffdc073.pdf .

المجتمع،لذا كانت أولى أهدافه هي توحيد الشعب من خلال إحداث مصالحة وطنية، ومن أهم هذه الإصلاحات نذكر:

أ- اعتماد دستور سياسي يلغي كل الفوارق العرقية والطبقية بين أفراد الشعب الرواندي على اعتبار أنّ التفرقة العنصرية لا تؤدي سوى إلى المزيد من الدماء والفوضى، لذا تم منع استخدام مسميات "الهوتو" و"التوتسي"[1]، وتم تحريم أي خطاب عرقي يحرّض على العنصرية والتمييز والتفرقة.

وفي هذا السياق باشرت الدولة عملية بناء مؤسسات الدولة بما يكفل الممارسات الديمقراطية منها محاربة الفساد بشتى أبعاده، من خلال تبني قوانين صارمة ضدّ كل من تثبت ضدّهم تهم الفساد ونهب المال العام والتي وصلت إلى عقوبة الإعدام، كما عملت الحكومة على تحجيم البيروقراطية وتكريس ثقافة الإنجاز، لذا تم تصنيفها ضمن أكثر المؤسسات نزاهة وكفاءة، كما تم الشروع في تعميم اللامركزية في الوحدات والمؤسسات الحكومية منذ عام 2000، وزيادة هامش المشاركة في تصميم وتنفيذ المشاريع والسياسيات الحكومية بكافة اشكالها .

ويمثل "صندوق تنمية المجتمع " الذي اعد لهذا الغرض في سبيل تعزيز دور الفرد في جهود اللامركزية، وكذلك لتوزيع الميزانيات التي تخصص المشاريع والبرامج على مستوى القطاعات.[2]

---

[1] طارق عبد الحفيظ الزبيدي، دولة رواندا من الإبادة الجماعية إلى الريادة المثالية. قضايا دولية، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية.نقلا عن الموقع/ http://mcsr.net/news508

[2] IMF (2010) “Evaluating Government Employment and Compensation”. Available from: https://www.imf.org/external/pubs/ft/tnm/2010/tnm1015.pdf

ب- تم اعتماد لجنة سميّت بلجنة الوحدة والمصالحة الوطنية، مهمتها الأساسية عملية التصالح والتسامح بين أفراد الشعب الرواندي، وفي نفس الوقت تحقيق العدالة وعرض الحقيقة وحل الخلافات على قاعدة (لا غالب لا مغلوب) بالاستناد إلى قول الرئيس "كاغامي": "إنّ الخسارة كانت لجميع الأطراف، وليس هناك طرف فائز، فالجميع في مركب واحد"، وفي أكثر من تصريح له أكّد أنّ المصالحة الوطنية هي الانطلاقة الأولى لبناء وطن آمن مستقر.

ج-كما تم اعتماد ما يسمى بـ "معسكرات التضامن"، والتي تم تعميمها فيما بعد على نطاق واسع لتشمل جميع المواطنين، هدفها التأثير في ذهنية وتوجهات المواطنين بدءً من الطلاب والتلاميذ لتحييد الفكر الرواندي الذي لاطالما سيطر عليه الولاء العرقي والديني اكثر من الهوية الوطنية المنسجمة ، من خلال دمج جميع أطيف المجتمع لتأدية أعمال ومشاريع مشتركة لخلق بيئة يعمل فيها جنبا إلى جنب بعيدا عن منطق التمييز العرقي والقبلي.

ومن خلالها استطاعت الحكومة الرواندية الى حد كبير من طي صفحة اثار العداء والعنف الداخلي التي كانت العقبة الأولى في اتجاه الدولة الرواندية نحو التنمية ونشر بدلها ذهنية التسامح والتعايش خاصة الجيل الذي نشا منذ سنة .2000

2- إصلاح العدالة:

كان الوضع الداخلي الذي خلفته حرب الإبادة الجماعية يوحي باحتمالية استمراريته وظهوره مرة أخرى، خاصة أنه كان يتم بطريقة انتقامية أمام مرأى الحكومة آنذاك، لذا كان لزاما على حكومة "كاغامي" تحقيق مطلب العدالة الاجتماعية.

لذا جاء تأسيس المحاكمات الجماعية والمحاكم التقليدية التي تسمى بـ: غانشاتا" "Gacaca" التي تعني الحديقة في اللغة الرواندية، حيث كان شيوخ القرية يجتمعون لحل مشكل معيّن، حيث كان يتم استدعاء المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية، وتتم محاكمتهم

بشكل مباشر، ويشرف على المحاكمات قضاة مؤهلين من السكان المحليين[1]، والحقيقة أنّ هذه المحاكم أحدثت نقلة نوعية في المجتمع، ففي غضون سبع سنوات بعد عام 2002م عقدت أكثر من 11.000 محكمة محلية يعمل فيها أكثر من 100.000 قاضي للنظر في الملفات المرفوعة إليها، التي وصلت إلى أكثر من مليون قضية إبادة جماعية مع إلزامية حضور المجتمع المدني، وكانت هذه المحاكمات تعقد بشكل أسبوعي، ومنذ سنة 2006م تم محاكمة أكثر من 100.000 من المشتبه في تورطهم في جرائم الإبادة الجماعية.[2]

بالمقابل تم طرح العديد من المبادرات الحكومية المؤسساتية بغرض المشاركة الجماعية لكل أطياف المجتمع الرواندي لمناقشة الحكومة في مختلف المسائل المجتمعية منها مبادرة "أموغاندا" "Umoganda"، وكذلك مبادرة "إميهينو" "Imihiyo"، كذلك برنامج "أوميو شيكيرانو" "Umushyikirano" الذي أصبح منتدى سنويا ومؤسسة روندية للحوار الوطني[3]، حتى أنّ الحضور في مثل هذه المبادرات أصبح بمرور الوقت إلزاميا على الجميع، ما يعني إعادة تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الحكومة الروندية والفرد على أساس الحوار والمشاركة حول المشاريع الحكومية، بالمقابل تستجيبالحكومة لهم ضمن جدول زمني محدد. ما يعني تحقيق الحكومة التشاركية، أي أنّ الفرد الرواندي هو جزء من التنمية

---

[1] يونس موشومبا، قراءة في تحول رواندا من الاقتتال إلى التعايش -https://www.qiraatafrican.com/home/new/

[2] Oyamada,Eiji(2017) " Combating corruption in Rwanda: lessons for policy makers" journal of political economy. available from https://www.researchgate.net/publication/317132377_Combating_corruption_in_Rwanda_lessons_for_policy_makers

[3] UN(2016) "Engaged Societies, Responsive States: The Social Contract in Situations of Conflict and Fragility" Available from: https://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/Social_Contract_in_Situations_of_Conflict_and_Fragility.pdf

الوطنية، وهو ما مكّن القيادة السياسية من تأسيس هوّية وطنية، بدلا من الهوّية التي كانت قائمة على الانقسامات العرقية والقبلية.

3- الإصلاحات الاقتصادية:

كان للإصلاحات السياسية صداها على الواقع الاقتصادي، واستطاعت رواندا تحقيق تطور مهم في الاقتصاد ظهر في معدّلات نموها، وحسب منظمة تجمع السوق الافريقية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) اعتبرت دولة رواندا من أهم الدول الإفريقية النموذجية في مجال النمو الاقتصادي، حيث يسجل اقتصادها أعلى معدّلات نموها إفريقيا، حيث حافظت على مستواها المرتفع من حيث معدلات النمو حيث وصل الى 8.6% خلال سنة 2018م بعدما كان 6% عام 2017م، ليبلغ خلال سنة 8%، ومن المتوقع أن يصل إلى 8.2% خلال 2020م.[1]

وباعتبار أنّ اقتصاد رواندا يعتمد على الزراعة بالأساس فقد طرحت جملة من الإصلاحات والتحفيزات، وكان مدفوعا بالأساس بالتحرير الاقتصادي" Liberization " في القطاع الزراعي وخاصة البن والشاي، وهما أهم صادرات البلاد الذي تستغل نشاطه حوالي نصف مليون أسرة روندية، وهذا بعد الدعم الذي قدمته الحكومة للمزارعين من خلال تقديم قروض ميسّرة .فعلى سبيل المثال ارتفع إنتاج القهوة من 30.000 طن بعد الحرب ارتفع إلى 15 مليون طن بعد السنوات الخمس التي تلت الحرب، وأصبح حاليا أكثر من 70% من سكان رواندا يشتغلون في القطاع الزراعي، وارتفعت إنتاجية الأغذية والانتقال إلى حالة الأمن

[1] التجربة الرواندية: دروس في التنمية والتعايش، الاطلاع يوم 24 جانفي2020.

نقلا عن الموقع التالي: https://www.alaraby.co.uk/

الغذائي الداخلي، فمن عام 2010م إلى 2014 ارتفعت قيمة الإنتاج للغذاء من 1.2 مليون دولار إلى 2 مليون دولار أي بزيادة تقدّر بـ 60%.[1]

وبحسب الكاتبة "غريس أكيسون" فقد أشار الخبراء إلى أنّ النمو السريع في الإنتاجية الزراعية والامن الغذائي كان بسبب مجموعة من الممارسات الإصلاحية الحكومية مثل برنامج تكثيف المحاصيل وقانون تدعيم استخدام الأراضي اللذان تم تنفيذهما عام 2007م و2008م على التوالي، ما زود المزارعين بالموارد التي يحتاجونها للإنتاج. لذا عمدت رواندا إلى جلب الخبراء الأجانب لوضع خريطة عامة للإصلاح الزراعي والاستثمار في الإمكانات المحلية على أحسن وجه، وأنشأت مكتبا لنقل المحاصيل وتصديرها فضلا عن دعم الفلاحين ماليا وبالعتاد الفلاحي، وتأسيس الصندوق المالي للتنمية الزراعية، والآن رواندا هي اول بلد إفريقي في إنتاج البن، وأصبح قطاع الزراعة له مساهمة بنسبة 28% من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

وحاليا تخطط رواندا لتصبح واحدة من الدول ذات الدخل العالمي بحلول عام 2050 وتكريس نفسها لمركز عالمي لصناعة الخدمات وتعزيز الاقتصاد الذكي من خلال تشجيع الملكية الخاصة، كما أنها فتحت أبوابها للاستثمارات الخارجية و هيأت لها كل الظروف، وهو ما جعل عملاق صناعة السيارات الألمانية"فولز فاڤن" من رواندا مركزا لصناعة السيارات وتوزيعها إلى الشرق الإفريقي، وتم طرح أول سيارة لها في سنة 2017.

---

[1] بلال النجار، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينيا –أوراق سياسية– سبتمبر 2020، نقلا عن الموقع: http://palthink.org/wp-content/uploads/2020/10/The-Rwandan-Experience-How-Palestine-Can-Benefit-from-It.pdf

[2] يونس موشومبا ، مرجع سابق.

وفي مجال الثورة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحتل رواندا موقع الريادة في إفريقيا، حيث أطلقت أول قمر صناعي في تاريخها صممته شركة "One web" البريطانية لربط مدارسها ومناطقها الحضارية بالإنترنت المجاني، وجاءت الخطوة في إطار مشروع متكامل لتحديث وتطوير شبكة الإنترنت بتكلفة مليار دولار، وكذلك في مسعاها لتكون رواندا مركزا للابتكار التكنولوجي في إفريقيا.

على هذا الأساس تتوفر الإنترنت داخل المواصلات العامة وسيارات الأجرة ومؤسسات القطاع الصحي، والمباني التجارية والخدمية، علاوة على أنها الرائدة إفريقيا في توظيف التكنولوجيا الحديثة في الاقتصاد، وهو ما جعل قطاع الخدمات له مساهمة واسعة في الإنتاج المحلي وصلت إلى 48% حسب أرقام المعهد الوطني للاتصالات، هذا بالإضافة إلى الكثير من مصانع الألبسة الجاهزة والصناعات الغذائية.

4- تشجيع الاستثمار:

وضعت رواندا إطارا قانونيا جديدا للاستثمار أصبح يعرف باسم "الشباك الواحد" الذي يمكّن المستثمر من القيام بجميع الإجراءات في مكان واحد وخلال بضع ساعات، وساعد على ذلك الحد من ظاهرة الفساد، كما أسست الحكومة الرواندية مجلسا استشاريا للاستثمار والتطوير، جمعت فيه الكفاءات الرواندية من داخل الوطن وخارجه، وألغت التأشيرة لجميع الأجانب من باب تحفيز الاستثمار وجذب السياحة للوطن سواء أفارقة أم أوروبيين، وهو ما جعل العاصمة "كيغالي" من أكثر العواصم الإفريقية استقبالا للأجانب بالنظر إلى حجم هذه التسهيلات. و سنة 2016م كانت من أكثر الدول الإفريقية جذبا لرجال الأعمال.

أدّت هذه الممارسات والخطط إلى تطوير الناتج الداخلي العام عدّة أضعاف في غضون 13 سنة بعدما كان لا يتعدّى 900 مليون سنة 1994م، أصبح يناهز 9.14 مليار

دولار سنة 2017م[1]، وتحوّلت إلى واحدة من أهم الاقتصاديات الناهضة إفريقيا بعد زيادة الاستثمارات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 16% عام 2005م إلى 21% خلال سنة 2015م.

بالمقابل خلّفت الاستثمارات الأجنبية ما يقرب من 66 ألف وظيفة في عام 2017م مقارنة بعام 2016م الذي شهد توفير 50.000 وظيفة.

وانعكست هذه الإجراءات المحفّزة للاستثمار أن تحوّلت رواندا إلى وجهة مفضّلة للأجانب والسياحة بعد تحوّلها إلى بلد آمن ومستقر، وأصبحت السياحة واحدة من أهمايراداتها المالية القومية بالرغم من أنها دولة ليس لها شواطئ ماعادا فصائل متنوعة من الغوريلا الجبلية.

أصبحت السياحة تمثل 43% من إجمالي دخل البلاد ليرتفع عدد السيّاح عام 2000م إلى 105 ألف سائح، في سنة 2014م وصل ما يقرب المليون سائح وبلغت الإيرادات المالية للسياحة نحو 400 مليون دولار.

كما أسست الدولة الرواندية متحفا للإبادة الجماعية التي تعرّض لها الروانديون ليرتادها السيّاح، ما جعلها تقدم رسالة للأجانب أنّ البلاد مرّت بمرحلتين فارقتين هما الحرب والرخاء، ويوثق المتحف المراحل التي مرت بها رواندا من أجل تحقيق المصالحة والعدالة والسلم والاستقرار.[2]

5- إصلاح المؤسسة العسكرية:

سعت السلطات الرواندية الجديدة ل:"بول كاغامي" من أجل إعادة الهيكلة السلطات العسكرية في البلاد من خلال اعتماد برامج لتحويل القوات العسكرية غير النظامية أو إعادة

---

[1] بلال النجار، مرجع سابق.

[2] – طارق عبد الحفيظ الزبيدي ، مرجع سابق.

دمجها، وتسريح بعضها بعد نزع سلاحها وتجريد المقاتلين السابقين من مناصبهم، وذلك بهدف إعادة تاهيل وهيكلة هذه القوات لا بقصد الإقصاء.

كما تم تحويل عقيدة الجيش من الولاء العرقي والاثنية إلى عقيدة الولاء الخالص للدولة الوطنية، وعملت الحكومة الرواندية على إدماج جميع القوات السابقة مع الجيش وتعزيز روح التضامن والانضباط في الجيش الرواندي من خلال تفعيل برنامج اندماج عسكري تم تقديمه مباشرة بعد الإبادة الجماعية.

وسرعان ما تحوّل من أكثر القوات الأكثر كفاءة والمتمكنة قتاليا والأكثر انضباطا افريقيا.[1]

6- الاهتمام بالتعليم ومكانة المرأة:

اهتمت رواندا بالتعليم وجودته، وفي التقرير الصادر عن اليونسكو سنة 2014 تمت الاشارة الى أنّ رواندا أفضل ثلاث دول في تجربة النهوض بالتعليم، وتعتمد الدولة على مجانية التعليم الأساسي وبصدد مناقشة مجانيته في المرحلة الثانوية والجامعية.

كما تم اعتماد خطط لمحاربة التسيّب المدرسي والوصول إلى نسبة أعلى من انتظام الطلّاب في التعليم بلغت 85%، كما عقدت رواندا شراكة مع شركة "Microsoft" لمحو الأمية الرقمية في البلاد، كما تبنّت الحكومة نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو نظام تم فيه استبدال وسائل التعليم والكتب التقليدية بمنصات إلكترونية يتابع فيها الطلاب الدروس بكل سهولة ما يعزز رقمنة التعليم.

كما عملت الحكومة الرواندية على تمكين المرأة الرواندية في الحياة الاجتماعية وفي الحياة السياسية، حتى أنّ غالبية البرلمان الرواندي من النساء، ونفس الأمر بالنسبة للحكومة الرواندية، كما تم سن قوانين تفصل في مسألة المساواة بين الجنسين، وحقوقها في الميراث والعمل والتعلّم، والمناصب السياسية، وتخصص رواندا 44% من ميزانية الدولة للتعليم.

---

[1] – بلال النجار، مرجع سابق.

ثالثا: التحديات التي تواجه التجربة الرواندية في التنمية:

- **تحدي سلطوية النظام السياسي على يد كاغامي:** تتمتع رواندا بنظام رئاسي وبرلماني موحد، وينتخب الرئيس مباشرة من طرف الشعب لولايته لمدة سبع سنوات، والرئيس الحالي هو "كاغامي" الذي تولى مقاليد الحكم منذ 2000م، وهو يمارس السلطة التنفيذية ويتمتع بصلاحيات واسعة بصفته رئيسا للدولة ورئيس الحكومة، وهو يمارس السلطة التنفيذية ويتمتع بصلاحيات واسعة بصفته رئيس الحكومة والدولة ويحدد الرئيس السياسة العامة ويشرف عليها، كما يعتمد قوانين البرلمان ويعيّن أعضاء الحكومة، ما يعني سيطرة الجبهة الوطنية الرواندية، على المشهد السياسي في رواندا مما طرح الكثير من التخمينات حول إمكانية تحوّل النظام إلى سلطوي بزعامة "كاغامي" مستثمرا في النجاحات الاقتصادية التي قدّمها للشعب الرواندي، وهناك من يجادل أنّ حجم القيود المفروضة على الحقوق السياسية والمدنية قد تقوّض في النهاية الاستقرار والأمن الذي تحقق بشق الأنفس. رغم إعطاء الدستور حق التعددية الحزبية، ووجود نحو سبعة أحزاب سياسية في رواندا، لكن من يجرأ على معارضة صريحة للجبهة الوطنية الرواندية التي تعد من أكثر الأحزاب السياسية تأثيرا حتى ان الرئيس الحالي يحضى بشعبية واجماع لامتناهي سيكون من الصعب ايجاد البديل وبنفس الرؤية والنهج.

- **تحدي المساعدات الخارجية** : مازالت البلاد تعتمد على المساعدات الخارجية بعد التخفيف من حدة الاعتماد المكثّف عليها، ومازالت تمثل نحو 40% من اعتماد الحكومة الرواندية على المساعدات الأجنبية.

- **اقتصاد زراعي** :مازال الاقتصاد الرواندي يعتمد على الزراعة خاصة بشكل أساسي على البن والشاي وبعض المنتجات الزراعية.

- **الوضع الصحي** :ارتفاع عدد المصابين بالملاريا والإيدز، نقص مياه الشرب والكهرباء، وهذا الوضع يمس حوالي 70% من القوة العاملة في المجال الزراعي.

الخاتمة:

تحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي بعد حرب أهلية ودمار كلّي في البنى التحتية ليس بالأمر الهيّن، وليس حكرا على الدول الشمالية الصناعية في نفس الوقت، بل بإمكان الدول الإفريقية التي مازالت العديد منها تحت وطأة النزاعات الاثنية وحالات الاقتتال الداخلي التي توصف حالتها في كثير من الاحيان بالقدر المحتوم. غير أنّ التجربة الرواندية قدمت ألاستثناء فقد أثبتت أن التقدم إلى الأمام ليس بالأمر اليسير ولا هو بالأمر المستحيل، خاصة أنّ الأمر يتعلّق برواسب دموية بين طرفين يتقاسمان نفس الرقعة الجغرافية، إلا أنّ القيادة الرشيدة للرئيس "كاغامي"– ولو أنه ينتمي إلى قبائل التوتسي –إلا أنه أسس لمواطنة وهوية لا يقيم فيها للعرق والقبيلة اعتبار،انما الولاء للهوية الوطنية فقط اكدتها جملة من الممارسات والإصلاحات النزيهة التي أثبتت مصداقيتها ونجاعتها فيما بعد. وهو ما جعل رواندا بعد عقدين من قدوم "كاغامي" يرتبط بعناوين باهرة مثل: أعلى معدل نمو اقتصادي إفريقي، أقل معدّل بطالة، سنغافورة إفريقيا، الدولة الأكثر أمنا واستقرارا، رمز الحداثة في القارة الإفريقية، العاصمة الأنظف، أيقونة التنمية الإفريقية". وكذلك استطاعت القيادة الرواندية من تجسيد أهداف رؤية 2020 والنهوض بالاقتصاد الوطني، رفع أداء الزراعة وتحديثها، بالإضافة إلى عصرنة الصناعة وفتح أبواب الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى الاهتمام بالبنى التحتية، حتى أنّ وجه العاصمة تغيّر كليا مقارنة بعقد التسعينيات، كما تم الاهتمام بالصحة، التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لمن يبقى اكبر إنجاز يحسب لهذه القيادة السياسية وهو طي صفحة النزاع العرقي الداخلي، وتأسيس مصالحة وطنية قوامها الوعي الثقافي والاجتماعي وتغيير جذري في الذهنيات من الولاء للعرق والقبلية إلى الولاء للدولة الرواندية والمؤسسات، لذا فالتجربة الرواندية تقدم للأفارقة نموذج لدرجة

النضج والوعي المجتمعي الذي أحدثته القيادة الرشيدة ومثال للحكومات والشعوب التي مازالت تعاني نفس الظروف.

قائمة المراجع:

- مواقع الانترنت:
- آية حسين محمود، "النظام السياسي في رواندا منذ عام 1994"، مصر : المركز العربي للبحوث والدراسات، نوفمبر 2020. http://www.acrseg.org/41743
- Josefine Kühnel Larsen, "State Formation through a military construction of Rwandans", Center for Military Studies (University of Copenhagen: Center for Military Studies, 5 July 2014) available at https://ecpr.eu/filestore/paperproposal/417cc8f2-46c4-4cb0-9c29-29d16ffdc073.pdf .
- طارق عبد الحفيظ الزبيدي، دولة رواندا من الإبادة الجماعية إلى الريادة المثالية. قضايا دولية، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية.نقلا عن الموقع/ http://mcsr.net/news508
- IMF (2010) "Evaluating Government Employment and Compensation". Available from: https://www.imf.org/external/pubs/ft/tnm/2010/tnm1015.pdf
- يونس موشومبا، قراءة في تحول رواندا من الاقتتال إلى التعايش https://www.qiraatafrican.com/home/new/

-Oyamada,Eiji(2017) "Combating corruption in Rwanda: lessons for policy makers" journal of political economy. available from https://www.researchgate.net/publication/317132377_Combating_corruption_in_Rwanda_lessons_for_policy_makers

-UN(2016) "Engaged Societies, Responsive States: The Social Contract in Situations of Conflict and Fragility" Available from: https://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/Social_Contract_in_Situations_of_Conflict_and_Fragility.pdf.

- أحمد ذكر الله، النهضة الرواندية دروس في التنمية والتعايش،العربي الجديد،
24جانفي 2020 الاطلاع على الموقع التالي: https://www.alaraby.co.uk/

– بلال النجار، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينيا –أوراق سياسية– سبتمبر 2020، نقلا عن الموقع: http://palthink.org/wp-content/uploads/2020/10/The-Rwandan-Experience-How-Palestine-Can-Benefit-from-It.pdf

التجربة التنموية الإثيوبية –"الواقع والتحديات"

The Ethiopian Development Experience - "Reality and Challenges"

-عبد الحق بوسعيد

- جامعة الجلفة- الجزائر.

- abdelhakdip@gmail.com

ملخص:

عانت إثيوبيا لسنوات طويلة من وضع تنموي متخلف كانعكاس لتردي أحوالها على الصُعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث كانت البلاد تعاني من سياسات الاقتصاد الموجه والمغلق عن السوق الخارجي، وكانت الحالة المعيشية في كل من المناطق الحضرية والريفية قاسية، قبل أن تشهد البلاد تحولا سياسيا كبيرا عام1991، أُمل منه إحداث تغيير جذري للدولة والمجتمع الإثيوبي، ينهي الثقافة المستمرة للاستيلاء العنيف على السلطة بما يضمن خلق بيئة مناسبة للتنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: إثيوبيا، التنمية، الديمقراطية، الإقتصاد

ABSTRACT:

Ethiopia suffered for many years from a backward development situation due to its poor political and socio economic conditions,as the country was suffering from the policy of a controlled economy and closed to the external market, and the living situation was harsh in the countryside and the city before a major political change took place in the country in 1991, for a radical change. For the state and the Ethiopian society, and ending the culture of violent state takeover in order to ensure an environment conductive to the permanent development.

Keywords: Ethiopia, development, democracy, economy

مقدمة:

عاشت إثيوبيا طيلة القرن العشرين بأكمله تقريبا مشكلات مركبة، ترواحت مابين مشكلات سياسية عميقة وتردي تنموي صعب، إنعكس على واقعها، حيث وصفت من بين أكثر دول العالم "جوعا" و "عرضة للصراع"، وأصبحت مرادفة للمجاعة والفقر والجفاف والحرمان والتخلف. لم تتمكن إثيوبيا من تحقيق انتقال تاريخي من وضع الدولة شبه فاشلة إلى وضع الدولة الأكثر أمانا وكفاءة سوى منذ العقد الأخير من القرن العشرين وهذا بفضل ما شهدته من تحولات إجتماعية وسياسية وإقتصادية إبتداء من عام 1991.

من هذا المنطلق تأتي مشروعية طرح التساؤل المركزي الآتي: ماهي أهم المتغيرات الرئيسية التي جعلت مؤشرات التنمية في إثيوبيا تحقق نتائج إيجابية؟.

يمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال فرضية رئيسية مفادها، أن نجاح أي سياسة تنموية لابد لها من سلام ديمقراطي توافقي يوسع هامش الممارسة السياسية للمجتمع ويحقق الإستقرار السياسي ويؤسس لحكم راشد يراعي واقع وإمكانيات البلاد وظروفها.

عناصر المداخلة:

أولا: البحث عن الإستقرار السياسي من أجل التنمية في إثيوبيا
ثانيا: نموذج، "الدولة التنموية" في إثيوبيا
ثالثا: المجالات الأكثر أهمية في مسار التنمية في إثيوبيا
رابعا: التحديات التي تواجه التنمية في إثيوبيا

أولا: البحث عن الإستقرار السياسي من أجل التنمية في إثيوبيا

عانت إثيوبيا من سنوات طويلة من عدم الإستقرار السياسي مما أفشل كل خطط تنموية التي وضعتها الأنظمة المتعاقبة في إثيوبيا، فقد شهدت إثيوبيا فترة طويلة من الحرب الأهلية والقمع، ولم تشهد نوعا من الإستقرار والنمو إلا بعد تبنيها لدستورها الديمقراطي

الفيدرالي عام 1994 عقب الإطاحة بالنظام الماركسي في عام 1990 الأمر الذي وفر إطارا لتكافؤ الفرص للحصول على الموارد الاقتصادية والسياسية لجميع شرائح المجتمع، فقد أنشأت الحكومة هياكل ديمقراطية بانتخابات حرة ونزيهة يتم إجرائها كل خمس سنوات على جميع مستويات الحكومة. وفي إطار النظام البرلماني تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ويكون البرلمان مسؤولا أمام الشعب. وهناك جهود كبيرة يتم بذلها من خلال التعليم المستمر للمواطن والناخب فيما يتعلق بحقوقهم.

تطوعت إثيوبيا للمشاركة في استعراض النظراء الأفارقة المتعلق بالحكم الرشيد وسمحت للمراقبين الدوليين بمراقبة الانتخابات وأبدت تعاونها مع عدد كبير من الدول الأخرى فيما يتعلق بالحكم الرشيد، كما يتم تشجيع أفراد الشعب على الإبلاغ عن وجود أي قصور في الحكم الرشيد وكذا المؤسسات التي تلقى قبولا دوليا مثل المجلس القومي للانتخابات ومفوضية حقوق الإنسان ومعهد المظالم والمجلس الفيدرالي الذي له صلاحية تفسير الدستور وهو بذلك يضمن ويؤكد على احترام حقوق الإنسان وحمايتها[1].

إن العلامة الكبرى في خيارات النظام السياسي الإثيوبي الجديد في سبيل البحث عن الإستقرار السياسي من أجل زيادة فرص التنمية تمثلت في تبني النظام الفيدرالي. راهنت إثيوبيا على هذا النظام بهدف الحد من التهميش والإقصاء الذي كانت تعاني منه الكثير من الجماعات العرقية التي تتكون منها الدولة الإثيوبية عبر عقود من الزمان2، فبخلاف البلدان الأفريقية الأخرى، حيث ينظر إلى الإثنية على أنها سبب جوهري للصراعات[3]: وإن كلمة

---

[1]كاسا تكلبرهان، إستراتيجيات للاقتصاديات النامية الناجحة ـ دروس من إثيوبيا، ورقة عمل، بدون تاريخ نشر، أطلع عليه بتاريخ: 21-01-2021،

[2]أميرة عبد الحليم، الأزمة الداخلية الاثيوبية: الأسباب والسيناريوهات، 10ديسمبر 2020، تم التصفح بتاريخ: 21-01-2021 http://acpss.ahram.org.eg/News/17002.aspx

[3]عباس محمود صالح عباس، إثيوبيا من الإنتقال الديمقراطي إلى الإنسداد السياسي، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 9نوفمبر 2020، ص 03

"الفيدرالية" تعني "اللعنة" في القاموس الإفريقي السياسي. فمن أصل 54 دولة إفريقية، سبع منها فقط نظامها فيدرالي، حاولت إثيوبيا التحول من النظام، الذي حرم عرقياتها المتعددة من حقها الثقافي والاجتماعي والسياسي، وجعل من التماهي مع الأمهرية (سواء أكان ذلك في اللغة أو في الثقافة أو في السياسة) السبيل الوحيدة لتقلد المناصب العامة، إلى النظام الفدرالي كما وسبق وأشرنا، حيث حدث تحول في الهيكلية السياسية الإثيوبية، واشتمل هذا التحول على مقاربة جديدة باستخدام الإثنية مبدءا تنظيميا أساسيا للدولة في هيكلياتها السياسية والفيدرالية.[1].

في هذا الإطار حاولت حكومة جبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية (التي هي الأصل تحالف بين جبهة التيغراي والأمهرية والأرومة والشعوب الجنوبية) إعادة هندسة المجتمع الإثيوبي على أساس إثني من أجل الحفاظ على الدولة الإثيوبية على أساس الفيدرالية العرقية والاستقلال الإداري للأقاليم، وهذا بعد أن أدركت الحركات التمردية استحالة انفصال أقاليمها عن الدولة المركزية، وأن تفكيك إثيوبيا ليس خيارا قابالا للتطبيق. وقد تلت ذلك عملية تفاوضية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لصياغة دستور توافقي جديد، يمكن للحركات المتمردة التعايش معه، ومع ذلك، أصر الجميع على جعل بند الإنفصال جزءا من الميثاق، حتى لو كان ذلك فقط لتبرير التضحيات التي قدموها خلال سنوات طويلة من النضال. من المرجح أن حركة عرقية واحدة على الأقل، وربما أكثر، لم تكن لتلتحق بالترتيب الفيدرالي لو لم يتم الاعتراف دستوريا بالفيدرالية العرقية في إثيوبيا[2]. كما أنه وفق هذا النظام تقوم الحكومات الأقليمية بإتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المناطق الواقعة تحت سيطرتها وكذا المواطنين الذين تقوم بتمثيلهم. فلدى جميع الأقاليم برلمانات منتخبة ديمقراطيا وكذا حكومات مسؤولة أمام البرلمانات والمواطنين. كما أن نظام اللامركزية الذي يمتد ليشمل جميع المناطق وحتى مستوى المديرية الواحدة يعمل على تعزيز ودعم هذا التوجه. إن

[1]عبد القادر محمد آدم، إثيوبيا والنظام الفيدرالي: التوازن الصعب بين التعدد الإثني والوحدة القومية، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات 13 ديسمبر 2020، ص02

[2]عبد القادر محمد آدم، مرجع سابق، ص04

القرارات المتعلقة ببرامج التنمية يتم اليوم اتخاذها محليا على نحو يجعل المواطنين ليسوا مستفيدين من الخدمات والبنية التحتية وتحسن ظروف المعيشة فحسب وإنما يجعلهم صناع قرار أيضا، حيث يقومون بالمشاركة الفاعلة في عملية التنفيذ أيضا. وفي الواقع فإن نصف السكان البالغين تقريبا ممثلون في المجالس المحلية التي يتم انتخابها بطريقة حرة ونزيهة لفترة خمس سنوات، بما يجعلهم يشاركون بقوة في جهود التنمية وعمليات صناعة القرار السياسي عبر آليات مختلفة[1].

رغم ما كان مأمولا من النظام الفدرالي الإثني من أمال لتحقيق الإستقرار والتنمية إلا أنه واجهته عقبات كبيرة، أهمها وأخطرها التأسيس للحقوق الأساسية في الأرض والوظائف الحكومية والتمثيل في الهيئات المحلية والفيدرالية- ليس على الجنسية الإثيوبية ولكن على اعتبارهم من السكان الأصليين عرقيا في الأقاليم الفيدرالية المكونة. حيث أنه يوجد في إثيوبيا أكثر من 90 مجموعة عرقية[2]، كما أن هناك 14 عرقية يتراوح عددها ما بين 100000 و500000، و28 مجموعة عرقية تتراوح ما بين 10000 و100000. و 23 مجموعة عرقية أخرى يتراوح عدد سكانها بأقل من 10000نسمة. لكل مجموعة عرقية من هذه المجموعات لها لغتها الخاصة، ولا يتوقف التنوع على الأعراق بل يتعداه للتركيبة الدينية أيضا والتي هي على النحو التالي: 61.7 بالمائة مسيحيين،32.8 بالمائة مسلمين 4.6 بالمائة ديانات تقليدية 0.9 بالمائة ديانات أخرى0.1. بالمائة غير معرووفة الديانة، يشكل المسيحيون الأرثوذكس 50.6 بالمائة والبروتستانت 10.2بالمائة والكاثوليك 0.9بالمائة من مجموع السكان. تشير الفئة "التي تنتمي للديانات التقليدية إلى الإثيوبيين الذين يتبعون ديانات السكان الأصليين. اليهود الإثيوبيون المعروفون باسم "الفلاشا" يمثلون في الماضي القريب، تقريبا 100000 لكنهم تقريبا هاجروا جميعا إلى إسرائيل، كما أن هناك خلاف عميق حول تاريخ تشكيل الدولة في إثيوبيا،هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤكد القوميون

[1]كاسا تكلبرهان، مرجع سابق

[2]أميرة عبد الحليم، مرجع سابق

الإثيوبيون أن عمر الدولة يبلغ نحو 3000 عام. ووفقا لهذا المنظور، فإن الدولة الإثيوبية كانت موجودة منذ آلاف السنين، لتشكيل هوية وطنية متميزة. فالقومية الإثيوبية يمكن التحقق منها تاريخيا فهي حقيقة وليست أسطورة. لقد نجحت في مواجهة التحديات العرقية والإقليمية. واستيعاب الثقافات المحيطة في ثقافة مركزية وهي الأمهرية وكانت ثقافة التيجراي ثقافة أساسية في إنشاء الأمة الإثيوبية وجعل تواجدها ممكنا. من هذا المنظور، إثيوبيا هي بوتقة للانصهار بامتياز.تمثلت في دولة قومية. على الطرف الآخر، فإن الجماعات العرقية القومية مثل جبهة تحرير أورومو التي تدعي أن الحبشة (وسط وشمال إثيوبيا، النواة التاريخية الأولى للنظام السياسي الإثيوبي) استعمرت ما يقرب من نصف الأراضي والشعوب الإثيوبية لتشكيل دولة إمبراطورية استعمارية في الماضي. لهذا من وجهةالنظر الإثنية القومية، إثيوبيا دولة إمبراطورية إستعمارية لهذا كل مستعمرة "عرقية" في حاجة للإستقلال[1].

أدى هذا النظام إلى بروز التناقضات الداخلية[2]، والصراع من أجل السيادة بين الثلاث قوميات كبرى: التيجراي والأمهرة والأورومو، خاصة على الائتلاف الحاكم بقيادة الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية (EPRDF). فقد سيطرت الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي على هذا الائتلاف منذ عام 1991، مع أنها كانت جزءا من ائتلاف يسمى":الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا،" ويضم إلى جانبها: "منظمة شعب الأورومو الديمقراطية،" و"حركة الأمهرة الوطنية الديمقراطية،" و"الحركة الديمقراطية لشعوب وقوميات جنوب إثيوبيا." لكن جبهة تحرير تيغراي هيمنت على مفاصل هذا الائتلاف، وتميز مشروعها السياسي بطرح نظام "الفيدرالية الإثنية"، في سياق فلسفة "الديمقراطية الثورية[3]:

---

[1] Alem Habtu, c Federalism in Ethiopia: Background, Present Conditions and Future, Paper Submitted to the Second EAF International Symposium on Contemporary Development, Issues in Ethiopia, July 11-12, 2003, p 08,09

[2] أميرة عبد الحليم، مرجع سابق

[3] عباس محمود صالح عباس،مرجع سابق، ص02

اعتبرت الأنظمة السابقة التي حكمت إثيوبيا هذا التنوع تهديدا لها فقامت بكبت هذا التنوع الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان أن يقوم جزء كبير من المجتمع بالانتساب إلى الهوية الإثيوبية. وقد تم إلغاء هذا المنهج تماما بعد عام 1991 ابتداء من الميثاق المؤقت أو بشكل أقوى من خلال الدستور فإن التنوع ينظر إليه على أنه يمثل رصيد للبلد[1] لبناء وعي وطني جديد من خلال تشكيل البلاد على أسس فيدرالية إثنية التجمع بين التكامل الإقليمي والتحديات المشتركة، ولذا تتسم الفيدرالية الإثنية بتقسيم الدولة إلى ولايات ووحدات إدارية على أساس إثني، وتراعي الحدود الداخلية والتمثيل النسبي للجماعات الإثنية في المؤسسات الفيدرالية والإقليمية والكيان الإداري المحلي، وتتم التقسيمات الإدارية بحيث يستوعب كل نطاق إقليمي جماعة إثنية أو جماعة لغوية، ويتم ترسيم الحدود الإدارية بحيث تتطابق مع حدود الجماعة الإثنية، ويوفر هذا النمط من التقسيمات الإدارية نوعا من الحكم الذاتي واسع النطاق لأي جماعة تشكل أغلبية السكان في الوحدات الإدارية الإقليمية[2].

قامت الفلسفة السياسية للجبهة الثورية على تقديم نظام "الفيدرالية الإثنية" باعتباره العلاج الناجع لماضي البلاد. بينما تبنى "آبي أحمد" الذي وصل للسلطة في أفريل 2018 فلسفة جديدة للحكم، تُعرف محليّا ب "Medemer" وتعني باللغة الأمهرية: معا أو التآزر وتسعى لتقديم أطروحة مغايرة تماما للقطيعة مع نظام الفيدرالية الإثنية؛ إذ "يجادل آبي أحمد بأن القومية الإثنية يمكن أن تمضي يدا بيد مع ما يدعوه بـ"القومية المدنية" والتي تركز على الحقوق الفردية[3].

***- ارتبط اختيار الفيدرالية الإثنية بعدة عوامل التي تشكل جوانب المشكلة السياسية في إثيوبيا، والتي تتمثل في:**

---

[1]كاسا تكلبرهان، مرجع سابق

[2]خير عمر، الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا المرتكزات والمؤسسات، ، 5ديسمبر،2019 ، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، ص10

[3]عباس محمود صالح، مرجع سابق، ص 03

1 – خفض الصراعات الإثنية: حيث ثار جدل حول دور الفيدرالية الإثنية في معالجة المسألة القومية، فهناك اتجاه يذهب إلى أنها تعد إطارا فكريا ملائما لتخفيف التوتر الإثني الذي ينشأ نتيجة الخلافات المرتبطة بترسيم الحدود الإدارية وتداخل مصالح الجماعات الإثنية، ويمكن أن تساهم الفيدرالية في خفض الصراعات الإثنية وتكوين تعاون وتحالفات بين الجماعات الإثنية على أساس المصالح المشتركة، وفي سياق التوجه نحو حل المسألة القومية، اعتبر الدستور الإثيوبي الفيدرالية الإثنية وسيلة للقضاء على أسباب الحرب الأهلية ومنع قيام حروب أخرى في المستقبل، كما هي وسيلة وحيدة لتحقيق الديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية، ولتمكين الأقليات والشعوب المضطهدة من الحصول على حقوقها.

2 – وضوح التنوع الإثني: حيث أنه نظرا لوضوح تقسيمات الجماعات الإثنية، اختارت النظام الإثيوبي الفيدرالية الإثنية كبديل عن الفيدرالية التعددية، وذلك باعتبار أن المشكلة الإثيوبية تتمثل في أزمة الاندماج القومي والاضطهاد الإثني، التي لازمت تكوين الدولة المركزية، ورغم ذلك يعد تعدد الجماعات الإثنية في الولايات تحديا للنظام الفيدرالي، حيث يوجد في إقليم التجري جماعات؛ التجري، والساهو والكوناما، ولا سيما ولاية الأمهرا وولاية جنوبي إثيوبيا، وإذا كان دستور 1995 تصدى لإشكالات التمثيل الفيدرالي للجماعات الإثنية، فإن منظور الاقتصاد السياسي الذي يتبناه الدستور يزيد من الترابط الداخلي للجماعات الإثنية أكثر من أي وقت مضى، وهو ما يؤثر على فاعلية السياسات التوزيعية في تقاسم السلطة والثروة بشكل يفقد النظام الفيدرالي أهم خصائصه[1]

ثانيا: نموذج، "الدولة التنموية" في إثيوبيا:

ثارت عدة مناقشات حول نموذج التنمية الملائم في العالم وفي الدول الأفريقية على وجه الخصوص بإعتباره موضوع لازال يحظى باهتمامها، حيث يوجد أنواع مختلفة من النماذج التنموية التي تم اختبارها وفشلت في الفترة الأخيرة، روج لأحد نماذج التنمية على

[1]خير عمر، مرجع سابق،ص 11

أنها الدواء الشافي لمشكلة التنمية في أفريقيا، وهو نهج الدولة التنموية. وهو نهج مستقى من الدروس المستفادة من تجربة الدول التنموية في القرن العشرين، وهي تلك الدولة التي تكون هي أحد "الركائز المؤسسية" اللازمة لتحقيق النجاح الاقتصادي. فقد برزت أدلة تشير إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة (2008/2007) كان المتسبب فيها الأسواق غير المنظمة "باعتبارها غير قابلة للعمل وغير مستدامة على المدى الطويل"، لهذا يعتبر زيادة دور الدولة أمر ضروري في ظل الوضع العالمي الحالي، فالقاعدة المقبولة تقليديا حول التنمية التي تقودها السوق الحرة كشرط ضروري لتحقيق النمو لم تعد صالحة خاصة في الإقتصاديات المتخلفة. على وجه الخصوص. تركت الأزمة المالية العالمية (2008/2007) العديد من الاقتصادات الغربية في حالة من الفوضى، الأمر الذي دحض التصورات الليبرالية الجديدة، ونتيجة لذلك، اضطرت الحكومات الغربية نفسها إلى تقديم حزم الإنقاذ الإقتصادي وبرامج التحفيز الضريبي لتصحيح إخفاقات السوق الواسعة الانتشار في أعقاب الأزمة المالية. لذلك، فإن الاعتماد فقط على ما يسمى بنهج التنمية التي تقودها السوق الحرة لا يمكن أن يعالج جميع مظاهر فشل السوق في البلدان النامية، فالتنمية تحتاج إلى تكامل دور الدولة والسوق. فلا يمكن لأي أمة أن تحقق تنمية اقتصادية ناجحة دون تدخل فعال للدولة. فالدولة تتصرف بصفتها طليعة التنمية التي لها ميزاتها الخاصة من حيث تسريع التنمية الاقتصادية والمعالجة فشل السوق ودعم القطاع الخاص المحلي. في الواقع، عاد نموذج الدولة التنموية إلى الظهور كنموذج تنمية بديل، يعزز دور الدولة وتكامل السوق.

تعتبر إثيوبيا، واحدة من دول أفريقيا جنوب الصحراء التي التزمت بممارسة نموذج الدولة التنموية عبر إخضاعه لسياقها الفريد. إن اختيار إثيوبيا نموذج الدولة التنموية هو نتيجة لعملية طويلة من البحث عن مسارات التنمية البديلة. يهدف هذا النموذج إلى إحداث تغيير هيكلي من خلال تحديد أولوية تحديث الزراعة والتوجه نحو التصنيع. إن الفكرة الأساسية لنموذج الدولة التنموية تكمن في "ضرورة جعل الدولة للتنمية أولوية قصوى، والتدخل في الاقتصاد لتسهيل النمو والتحول الاقتصادي". إن الدولة التنموية هي في الأساس دولة يكون أساسها الأيديولوجي تنمويا، فهي تتصور أن مهمتها الأساسية تحقيق التنمية الاقتصادية" في هذا الإطار تشير وثيقة سياسة واستراتيجية صادرة عن مصالح

شؤون الأمن القومي الإثيوبي إلى أن "غياب الديموقراطية و إنتشار الفقر والتخلف هو تهديد لبقاء الدولة والأمة الإثيوبية".

ليس هناك شك في أن تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة والديمقراطية والسلام أمر أساسي لبقاء أي بلد يجد نفسه في حالة فقر مدقع وتخلف. في هذا السياق جاءت الخطة الخمسية الأخيرة(.2005–2009)، للنمو والتحول متوسطة المدى، والتي تهدف لصياغة رؤية لإثيوبيا "بحيث تصبح دولة ذات حكم ديمقراطي، وعدالة اجتماعية، وإرادة شعبية حرة، بمجرد تخليص نفسها من الفقر لتصل إلى مستوى اقتصادي متوسط الدخل اعتبارا من عام 2025".

لقد تم تحديد الرؤية الإقتصادية على النحو الآتي: "بناء اقتصاد يتمتع بقطاع فلاحي حديث ومنتج وقطاع صناعي يلعب دورا رائدا في الاقتصاد، ويحافظ على التنمية الاقتصادية، ويؤمن العدالة الاجتماعية وزيادة الدخل الفردي للمواطنين. تعزيز الإنتاجية الزراعية وتعزيز القاعدة الصناعية سيكون ضروريا للتحول الإقتصادي. بالتالي، بناءً على نموذج الدولة التنموي، تمكنت الحكومة الإثيوبية من تصميم وتنفيذ عملي للسياسات والاستراتيجيات التنموية. وهذا يشير إلى أن الدولة التنموية تعطي أولوية قصوى لأجندة القضاء على الفقر و بناء الاقتصاد المستدام، مما يؤدي إلى تحسين الرفاهية ومستويات المعيشة للأمة.

أعلنت الدولة التنموية الإثيوبية أن الفقر هو العدو الأول لها وركزت استراتيجيتها على الحد من الفقر والقضاء عليه في نهاية المطاف. وفقا لذلك، سجلت الدولة نموا مضاعفا في الناتج المحلي الإجمالي على مدى عشر سنوات(2005–2015). نتيجة لذلك، انخفض مستوى الفقر إلى حوالي 30بالمائة في عام 2011 حيث سجل أعلى مستوى له بنحو 58بالمائة في عام 1995. وقد تحقق هذا الإنخفاظ بفضل النمو الاقتصادي المرتفع، الذي ساهمت فيه الفلاحة مساهمة كبيرة.

ينظر لنموذج الدولة التنموية في إثيوبيا من خلال سياقين متعارضين،المحاولات المتكررة لمحاكاة المسارات التنموية لبلدان شرق آسيا من جهة ورد الفعل العالمي الواسع النطاق على فشل النموذج النيوليبرالي في العالم النامي، ولا سيما في إفريقيا من جهة أخرى

نموذج الدولة التنموية في إثيوبيا له ميزتان فريدتان تمثلتا في التنمية والديمقراطية. لذلك فإن هدف الدولة الديمقراطية التنموية التي تعمل إثيوبيا على إنشاءها هو بناء دولة حديثة من خلال بناء اقتصادي سريع ومستدام. لتحقيق ذلك، اتبعت البلاد مسار التنمية الخضراء، على سبيل المثال، معظم الطاقة المولدة في البلاد تأتي من مصادر متجددة، وبشكل أساسي الطاقة المائية. في هذا الصدد، الدولة الديمقراطية التنموية في إثيوبيا تحقق نموا اقتصاديا سريعا مما مهد الطريق نحوا تحول تجاه الإقتصاد المصنع.

على الرغم من أن النسخة الإثيوبية من الدولة التنموية تشترك في العديد من السمات المشتركة مع . الدولة التنموية لدول شرق آسيا (مثل كوريا الجنوبية وتايوان)؛ وعلى وجه الخصوص في جانب "التعدد العرقي" ومحاولة محاكاة الممارسات الجيدة لقصص نجاحها، فإنها أولت إهتماما بالغا بتصميم وتطوير مؤسسات دائمة، والتي تعتبر حاسمة لتسريع التحولات الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية، بناء دولة تنموية ذات مصداقية وملتزمة بقواعد الديمقراطية التي لا غنى عنها لتسريع عملية التنمية وإرساء الديمقراطية، ومن هنا بدأ نموذج الدولة الديمقراطية التنموية في تحقيق أهدافه الأساسية في تعزيز النمو الإقتصادي، والحد من الفقر. على الرغم من أن وتيرة الدمقرطة ليست بنفس سرعة النمو الاقتصادي. بسبب الاختلاف بين المتطلبات المؤسسية اللازمة لبناء الديمقراطية وتحقيق النمو الاقتصادي .

بعد أن تبنت إثيوبيا نموذج الدولة الديمقراطي التنموي، أصبحت الدولة قادرة على تصميم وصياغة استراتيجيات وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل.

وجهت الاستراتيجيات التنموية في إثيوبيا نحو القطاعات ذات الأولوية للحد من الفقر متعدد الأبعاد. وبناء على ذلك، إستخدمت الدولة العديد من أدوات السياسة الاجتماعية والاقتصادية لمعالجة الإنتاجية وتحديات الإنتاج في القطاع الزراعي على وجه الخصوص، بإعتبار أن الاستراتيجية التنموية التي تقودها الفلاحة تساعد على تعزيز البنية التحتية والخدمات الاجتماعية لسكان الريف أين يكمن حجر الزاوية للتحول الهيكلي. يتم بناء التكامل أو الروابط بين القطاعات الاقتصادية أو بين الاقتصاد الريفي والحضري. على سبيل المثال، في المناطق الحضرية حيث تعتبر الدولة التنموية أن تنمية المشروعات الصغيرة يجب أن تعالج بشكل مباشر مشاكل البطالة في المناطق الحضرية. عززت هذه الجهود من رفاهية الشعب الإثيوبي من خلال تحقيق نمو اقتصادي سريع، وتعزيز التنمية الاجتماعية، وتحرير

الملايين من الإثيوبيين الفقراء من دورة الفقر بين الأجيال، وتحسين متوسط العمر المتوقع للأفراد[1].

ثالثا: المجالات الأكثر أهمية في مسار التنمية في إثيوبيا

1- التنمية الفلاحية "العمود الفقري للاقتصاد الإثيوبي"

تعتبر الفلاحة العمود الفقري للاقتصاد الإثيوبي. وهي المسؤولة على نمو جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالتالي الاقتصاد الوطني ككل، فهي تشكل أكثر من 50 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل بها أكثر من 85بالمائة من القوة العاملة وهي مورد لـ 90 بالمائة من العملة الصعبة. في المتوسط. يشكل إنتاج المحاصيل 60بالمائة من مخرجات القطاع، بينما تشكل الثروة الحيوانية 27 بالمائة. تهيمن فئة صغار المزارعين الذين يمارسون الزراعة بطرق تقليدية، منخفضت الإنتاج والمدخول، وتمثل الأراضي التي يحرثها صغار المزارعين الإثيوبيين 95 بالمائة من إجمالي المساحة المزروعة، وهم المسؤولون عن أكثر من 90 بالمائة من إجمالي الإنتاج الزراعي.

التنمية الريفية في إثيوبيا لها تاريخ طويل نسبيا بالمقارنة بالعديد من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء. وقد تمتعت بدعم حكومي متزايد على مدى سنوات، وإن لم يكن بالمستوى المتوقع. يكشف استعراض تطور سياسة التنمية الريفية الإثيوبية في ظل الأنظمة السياسية المختلفة عن أهمية السياسات السائدة واستراتيجيات التنمية في المساهمة في التنمية االفلاحية.

في ظل النظام الإمبراطوري في إثيوبيا، فضلت سياسات التنمية الصناعية، متجاهلة القطاع الزراعي وعملت بشكل أساسي مع المزارعين الميسورين والتجاريين في مناطق المشاريع الرئيسية وبجوارها. لكن خلال الفترات الممتدة من عام 1974إلى غاية1991،

[1] Muleta Yirga Shumuye, The Role of Developmental State in Development: The Case of Ethiopia, International Journal of African and Asian Studies, Vol.14, 2015, p p 97, 88

سمح المناخ السياسي بازدهار المزارع الجماعية والمزارع الحكومية على حساب الفلاحين الأفراد. وقد أدت سياسات الاقتصاد الكلي المشوهة والاضطرابات السياسية وبرامج القرى والتوطين على نطاق واسع إلى تقويض المساهمة التي كان يمكن أن تقدمها سياسات التنمية الريفية.

كما تميزت فترة ما بعد عام 1991 أيضا باتباع نفس الاستراتيجية الاقتصادية المعتمدة على التصنيع الذي تقوده الفلاحة، وبرنامج التنمية المستدامة والحد من الفقر، والتنمية و خطط النمو والتحول المتعاقبة. تهدف هذه الاستراتيجيات، من بين أمور أخرى، إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي على المستوى الوطني من خلال زيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة بالاستعانة بالمعلومات والتكنولوجيات الفلاحية، وزيادة المعروض من المحاصيل الصناعية والتصديرية، وضمان إعادة تأهيل قاعدة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها[1]

من أجل تعزيز المستوى التجاري للزراعة، أنشأت وزارة الزراعة وكالة إدارة الأراضي الزراعية والاستثمار الإثيوبية للإشراف على الصفقات الزراعية التجارية الجديدة. تهدف هذه المديرية إلى زيادة الإنتاجية والتوظيف ونقل التكنولوجيا واحتياطيات النقد الأجنبي من خلال تشجيع المستثمرين وتوفير الشروط المواتية لتأجير الأراضي. تعتبر بعض الأراضي المستهدفة للتنمية التجارية هامشية ومحدودة إمكانية حصولها على المياه وعرضة للصراع.

طورت الحكومة الإثيوبية خطة إصلاح اقتصادي محلية طموحة بدعم من صندوق النقد الدولي من أجل التغلب على التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي الإثيوبي، حيث حددت الاختلالات الهيكلية والمؤسسية التي تؤثر على القطاع الفلاحي في إثيوبيا. تتمثل القيود الرئيسية المعيقة للقطاع في عدم كفاية المحاصيل بسبب عدم كفاءة توفير الدعم

[1] Diriba Welteji, A critical review of rural development policy of Ethiopia: access, utilization and coverage, 13 August 2018, accessed on: 22-01-2021, 13 August 2018, https://agricultureandfoodsecurity.biomedcentral.com/articles/10.1186/s40066-018-0208-y

والخدمات، وعدم وضوح قانون تأجير الأراضي، والاستثمار المحدود في البحث والتطوير والري، والتسويق والمشكلات المتعلقة بالامداد والتموين اللوجيستي، ونقص الخدمات المالية الخاصة بالفلاحة.

تضمنت الخطة الاقتصادية الإثيوبية الإجراءات الشاملة التالية:

• تعزيز إنتاجية صغار المزارعين والرعاة من خلال توفير الدعم والخدمات الحديثة.

• وضع إطار قانوني يسمح للمزارعين باستئجار الأراضي وأن يصبحوا مساهمين في المزارع التجارية الكبيرة.

• تحديث الإنتاج الحيواني من خلال تحسين البنية التحتية البيطرية، والبحث والابتكار، وإقامة روابط مع الصناعات الأخرى.

• إقامة روابط فعالة بين المنتجين الزراعيين وأسواق السلع وكذلك السلسلة التجارية.

• تشجيع استثمار القطاع الخاص في البحث والتطوير في مجال الفلاحة واستكشاف الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوسيع البنية التحتية للري على نطاق متوسط وكبير.

• وضع إطار قانوني للخدمات المالية الخاصة بالفلاحة مثل القروض الصغيرة والتأمين على المحاصيل والعقود الآجلة[1].

[1] Ethiopia – Country Commercial Guide, Agricultural Sector This is a best prospect industry sector for this country. Includes a market overview and trade data, 20-07-2020, accessed on: 22-01-2021, https://www.trade.gov/knowledge-product/ethiopia-agricultural-sector

2- الاستثمار الأجنبي "الدافع الرئيسي للتنمية"

بعدما كانت إثيوبيا تعاني من المجاعة الشديدة، باتت الآن تحظى باهتمام المستثمرين الأجانب، وحسب ما ورد على موقع "أفريقا"، فإنه وفقا للمسؤولين في إثيوبيا فقد تراوحت نسبة متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 10 بالمائة إلى 11 بالمائة على مدى السبع سنوات الماضية. وعلى الرغم من أن الخبراء الدوليين يشككون في هذه الارقام، ويرون أن نسبة متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في إثيوبيا تتراوح بين 5 بالمائة إلى 7 بالمائة[1]. كما كان قد توقع صندوق النقد الدولي، في تقرير "توقعات الاقتصاد العالمي"، نموا لاقتصاد إثيوبيا بنسبة 8.5% في 2018، وهو ما يفوق بكثير نمو الاقتصادات المتقدمة، كالهند 7.5 بالمائة والصين 6.2 بالمائة ومعدل نمو الاقتصاد العالمي 3.5 بالمائة.

وفق بيانات رسمية للحكومة الإثيوبية، بلغ نمو الاستثمار الأجنبي المباشر 27.6 بالمائة في السنة المالية 2017/2016، حيث دخلت الاستثمارات في المناطق الصناعية الجديدة وتدفقات الخصخصة.كما شجعت إثيوبيا الاستثمار الأجنبي في صناعاتها، وتأمل في التنافس مع الهند والصين خاصة في جوانب تكاليف العمالة الرخيصة[2].وبغض النظر عن بيانات النمو الصحيحة فإن إثيوبيا تتسم بفرص استثمارية جيدة[3]، فالحكومة الإثيوبية تبذل جهودا كبيرة لجذب الشركات العالمية للاستثمار في القطاع الصناعي. يتوقع تقرير لـ"إرنست آند يونغ-Ernst & Young"، الذي له مكتب في العاصمة أديس أبابا، أن

---

[1] أسماء الخولي، إثيوبيا تدخل 2016 من باب التحول الاقتصادي الصعب صراع التنمية يُشعل الاضطرابات في واحة الاستقرار الاقتصادي الأفريقية، جريدة الشرق الاوسط، العدد15400، 02جانفي 2016

[2] محمد فرحات، إثيوبيا تقود النمو الاقتصادي الأسرع في أفريقيا، 07 فيفري2019، أطلع عليه بتاريخ17-02-2021، file:///C:/Users/abdelhak/Desktop/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%

[3] أرقام، أفضل الفرص الاستثمارية في إثيوبيا، 10جانفي 2019، تم التصفح بتاريخ:19-01-2021، https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/589784

الاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا سيسجل متوسط 1.5 مليار دولار سنويا على مدى السنوات الثلاث (2016–2018)،. ويتوقع التقرير أن تحتل إثيوبيا مرتبة بين أكبر أربعة مراكز للتصنيع في أفريقيا بحلول عام 2025. ووفقا لتقديرات البنك الوطني الإثيوبي، بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إثيوبيا نحو 3.6 مليار دولار خلال فترة الممتدة من (2013–2015)، وجرى تقديم تراخيص لنحو 2146 مستثمرا أجنبيا شاركوا في استثمارات تزيد قيمتها على 187 مليار دولار خلال الفترة نفسها، كما تم تنفيذ 637 مشروعا استثماريا، وفقا لوكالة الأنباء الإثيوبية. ويقول "فيستيم أريغا"، رئيس وكالة الاستثمار في إثيوبيا، إن تدفق الاستثمار الأجنبي يمثل أهم منعطف جذري للتنمية منذ ثمانينات القرن الماضي، منذ أن تعرضت البلاد لحادث المجاعة الشديدة التي جعلت هذا البلد الأفريقي الشرقي سيئ السمعة لعدم وجود تنمية [1].

إلى جانب جهود الدولة الإثيوبية في وضع تصميم للسياسات والاستراتيجيات التنموية المتماسكة والإنجازات الكبيرة من أجل تطوير قطاع الفلاحة وتوفير البيئة الملائمة للإستثمار الأجنبي في الإقتصاد، تحتاج "الدولة التنموية" في إثيوبيا إلى نظام ديمقراطي ومزيد من المؤسسات والممارسات. إن الفقر هو أكثر العوامل صعوبة التي تؤثر بشكل كبير على الانتقال الديمقراطي. فالناس الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة مثل الفقر والتخلف، يفتقدون إلى القدرة والوقت لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم. ومع ذلك، مهما كانت التحديات، فإن العملية يجب أن تسير نحو تعزيز الديمقراطية جنبا إلى جنب مع القضاء على الفقر. إن الديمقراطية في إثيوبيا ليست خيارا بل هو الوسيلة الوحيدة للبقاء كدولة موحدة[2].

---

[1] أسماء الخولي، مرجع سابق

[2] Muleta Yirga Shumuye, OP CIT, p98

رابعا:التحديات التي تواجه التنمية في إثيوبيا

تواجه التنمية في إثيوبيا تحديات مركبة، تشمل أبعادا سياسية واقتصادية، إلا أنه يمكن إعتبار **التحديات السياسية** الأكثر إلحاحا وخطورة باعتبارها الأرضية الضرورية لإقامة تنمية حقيقية ودائمة. إن المتسبب في المشكلات السياسية عوامل محلية عديدة كالمشكلات التاريخية وإرث بنية الدولة وتشكلها كإمبراطوريةتضم قوميات وشعوبا متنوعة بشكل فسيفسائي، بجانب صعوبات الانتقال السياسي في دولة ما بعد الاستعمار بشكل عام في إفريقيا، وكذلك فشل محاولات بناء الأمة/الدولة. فضلا عن ذلك، فإن ظاهرة صعود "الرجل القوي" أو عودة الأوتوقراطيات في إفريقيا، لاسيما في أعقاب تأثيرات انتشار جائحة وباء كورونا، وكذلك وجود توجهات إقليمية معادية للديمقراطية، قد ألقت بظلالها –بالإجمال– على عملية الإصلاح والانتقال الديمقراطي في إثيوبيا[1].

يرى 82 بالمائة من الإثيوبين أن الخطر الذي يواجه بلادهم هو التطرف الإثني، وفقا لما جاء في نتائج استطلاع تضمنته " ورقة السياسات" التي أعدها البروفيسور" يوناس أديي أديتو–" في عام 2019، واعتبر 38 بالمائة ممن أستطلع أراؤهم أن خطر التطرف الإثني مرتفع، بينما قالت نسبة 38 بالمائة إنه مرتفع جدا، وتوصلت دراسة أديتو إلى أن التطرف العرقي يشكل التهديد الوجودي الأساسي للدولة الإثيوبية في الوقت الراهن[2]. يرجع كثيرين لما يحدث في إثيوبيا من إضراب سياسي لتجليات طبيعة النظام الفيدرالي وطريقة تدبيره من طرف الحكومات المتعاقبة، فالمقاربة القائمة على "أمهرة" العرقيات الإلثيوبية، ومنعها حقها

---

[1]عباس محمود صالح عباس، مرجع سابق، ص08

[2]عباس صالح عباس،التطرف الأثني في إثيوبيا، مخاطر البلقنة والصراع العرقي تحدق بالجمهورية،25 نوفمبر 2019 تم التصفح بتاريخ::22-01-2021،

https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AB%D9

السياسي والاقتصادي والديني والثقافي، كانت سببا وراء حمل السلاح ضد أنظمة الحكم المتوالية في إثيوبيا.[1].

قامت الدولة الإثيوبية الحديثة على الهيمنة وفرض اللغة والدين والثقافة للنخبة الأمهرية المتحكمة بالسلطة منذ الإطاحة بالنظام العسكري، في عام 1991، والمسؤولة عن تصميم وتنفيذ الفيدرالية في إثيوبيا، مما أدى إلى معاناة الجماعات العرقية المختلفة من التعصب العرقي والكراهية والدونية القومية، ولذلك، وبحسب جبهة التحرير التيجرية، يجب فصل إثيوبيا عن بعضها البعض وإعادة تجميعها مرة أخرى على أساس احترام هويات واستقلالية كل مجموعة. يعود نجاح جبهة التحرير التيجرية في قتالها ضد النظام العسكري إلى حشد مؤيديها وراء أيديولوجية القومية التيجرية، فكانت أكثر تجانسا، ومعظم سكانها يتشاركون لغة واحدة ودينا واحدا وكان من المتوقع، إقناع النخبة السياسية التيجرية للحركات الأخرى بأن الاستقرار المستقبلي والسلامة الإقليمية للبلد يعتمدان على منح هذه الأعراق الحكم الذاتي الإقليمي، علاوة على ذلك أن القيادة التيجرية لم تكن أقل تشبعا من سابقاتها بأيديولوجية السيطرة المركزية، التي كانت المفهوم السائد للحكم في إثيوبيا منذ النصف الأخير من القرن الحادي عشر. وأخيرا، يبدو أن أثر المذهب الماركسي اللينيني، وما يشتمل عليه من حق تقرير المصير القومي، بما في ذلك حق الانفصال، والذي كان جزءا من أهدافهم السياسية منذ كانوا ناشطين طلابيين في حركة الطلاب الإثيوبيين في الستينات والسبعينات. بعد 27 عاما من سيطرة الائتلاف الحاكم ومع الاستقرار السياسي وأمني النسبيين اللذين عاشتهما إثيوبيا مقارنة بجيرانها مثل الصومال والسودان، إلا أنه لا يزال هناك أصوات تطالب بالتغيير، خاصة القومية الأورومية التي تنظر إلى تلك الفترة على أنها حقبة مظلمة تميزت بهيمنة زمرة من التيغراي على السياسة والجيش والاقتصاد وجيَروا ذلك لمصلحتهم الخاصة، مما حرم الأجيال الصاعدة من الشباب من المشاركة السياسة .كما نمت الانقسامات والصراعات العرقية في هذه الفترة، فضلا عن خروج شباب الأورومو إلى الشوارع للإحتجاج على خطط الحكومة الفيدرالية لتوسيع العاصمة، أديس أبابا، وضم أجزاء

[1]عبد القادر محمد آدم، مرجع سابق، ص7

من إقليم أوروميا إليها، وما صاحب ذلك من اندلاع العنف العرقي في أجزاء أخرى من إثيوبيا، وكادت إثيوبيا تتجه بشكل أسرع إلى فوضى خارجة عن السيطرة .على هذه الخلفية، وفي سابقة في تاريخ إثيوبيا، استقال هيلاماريام في 4 جانفي 2018 من منصب رئيس وزراء إثيوبيا ورئيس الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب االثيوبي. وحصل تغيير سلمي للقيادة وانتقال للسلطة وسط اضطرابات مجتمعية. انتُخب رئيس الوزراء الحالي، آبي أحمد، رئيسا للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي، في 27 مارس 2018 ،وتلته تعيينه رسميا رئيسا للوزراء في 2 أفريل. ومن المعلوم أن آبي أحمد ينحدر من القومية الأورومية، وقد قاد إصالحات سياسية واقتصادية نسفت مصالح قادة التيغراي، فاتهمته جبهة تحرير التيغراي بالفساد وانتهاك حقوق الإنسان، خصوصا عندما قام بدمج وتغيير الأحزاب المكونة من الائتلاف الحاكم في حزب جديد، فرأت جبهة تحرير التيغراي في تلك التطورات تهديدا لوجودها. وجاء قرار الحكومة بتأجيل الإنتخابات ليؤجج الخلاف، عندئذ قررت جبهة تحرير التيغراي إجراء انتخابات دون الرجوع لأديس أبابا. مهدت كل هذه العوامل المعلنة الطريق أمام العملية العسكرية التي شنتها الحكومة المركزية في منطقة التيغراي في 4 نوفمبر 2020 .وبعد القصف المدفعي المتواصل الذي استمر لمدة يوم على مدينة مكيلي، العاصمة الإقليمية، والتي يبلغ عدد سكانها نصف مليون نسمة، أعلنت القوات الفيدرالية سيطرتها على المدينة وأجزاء أخرى[1]

بالرغم مما للتحديات السياسية من مركزية في مسيرة التنمية في إثيوبيا، تبقى **التحديات الاقتصادية** العامل الحاسم في إرسائها في أرض الواقع. يمكن إدراج أهم التحديات الاقتصادية في العناصر الآتية:

1- إنهاء احتكار التيغراي للاقتصاد، والذي يهيمنون عليه بطرق مختلفة منها الصندوق الوقفي لإعادة تأهيل إقليم تيغراي، والذي يعتبر أحد أبرز شركاء الحكومة الإثيوبية في مشروعاتها الإنشائية الكبيرة خاصة في قطاع السدود، كما حرصت الجماعة على

[1]عبد القادر محمد آدم، مرجع سابق، ص ص 06، 07

السيطرة على الشركات الكبيرة المملوكة للدولة، وعلى رأسها شركة الصلب والهندسة عبر رئيسها "كينفي داجنيوط"، وهي شركة الإنشاءات الوطنية الوحيدة المشاركة في بناء سد النهضة، كما يتحكم "جبري ميكائيل"، الرئيس الجديد للجبهة، في قطاعي الاتصالات والكهرباء.

2- الموقف من مسودة قانون العاصمة "التابعة إداريا لألورومو"، والذي أعدته منظمة الأورومو التي يرأسها أبي أحمد في مارس 2017، ورغم إقراره من الحكومة، إلا أن اعتراضات التيغراي والأمهرا عليه، حالت دون إقراره، بسبب الخلاف بشأن تعريف المصالح الخاصة. هذا المشروع برز بعد طرح الحكومة مشروع التنمية المستدامة للعاصمة عام 2015، والذي دفع إلى طرد السكان الأصليين بدعاوى المشروع القومي والمصلحة العامة، في حين كان يتم إعطاء الاستثمارات للتيغراي، وبالتالي فإن مسودة القانون ترى أن كون أديس أبابا عاصمة فيدرالية لا يعني الإضرار بالسكان الأصليين.

3- تحدي الشفافية والمساءلة إليه وزير المالية ومكافحة الفساد المستشري في البلاد، والذي كان أحد أسباب اندلاع اضطرابات الأورومو، هذا التحدي أشار السابق أمام البرلمان خلال الجلسة المخصصة لمناقشة الميزانية، حيث قال: إن القطاعات العامة لا تستخدم ميزانيتها في مكانها الصحيح، وحذرها من أنها قد تخضع للمساءلة وحكم القانون. ومع ذلك، فإن المشكلة لا تزال قائمة حتى في المؤسسات التعليمية العليا. ويرتبط بذلك أيضا الفصل بين المهام الحزبية ومهام الحكومة، حيث يؤدي الخلط بينهما إلى الاهتمام بالصالح الخاص والمصالح الفئوية على حساب الصالح العام. وفي المقابل، لابد من تشجيع نظام الحوافز من أجل زيادة الإنتاجية وعدم اقتصاره بصورة سرية على كبار الموظفين الذين لديهم نفوذ في الجهاز البيروقراطي والحزبي أيضا.

4- الاستمرار في مواجهة مشكلة البطالة والتفاوت في الأجور، فالاقتصاد الإثيوبي وفق البيانات الرسمية يعد من أفضل الاقتصاديات الإفريقية وفق المؤشرات الرسمية الوطنية والدولية، حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي 10.5بالمائة بين عامي 2004/2003 و2017/2016 . وزاد الناتج المحلي الإجمالي أكثر من الضعف من 32 مليار دولار في

2011/2010 إلى 81 مليار دولار في 2017/2016، كما تضاعف دخل الفرد من 396 دوالار إلى 862 دولارا في نفس الفترة. فضلا عن زيادة المدخرات المحلية لتشكل 24 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2017/2016 مقارنة بـ. 17.2 بالمائة في 2011/2010 . ومع ذلك، فلا يزال يواجه بعض العقبات وأبرزها مشكلة الفقر الذي تراجع من 45.5 بالمائة عام 2000 ليصبح 23.5 بالمائة عام 2016، ومشكلة عدم المساواة في الدخول التي تصنف وفق معامل جيني بأنها منخفضة.

5- مواجهة مشكلات نقص العملات الأجنبية، وزيادة حجم الدين الخارجي، وارتفاع التضخم بعد ثباته، حيث وصل إلى.15.6بالمائة بحلول فيفري 2018 . وتتعلق التحديات الرئيسية بالقدرة التنافسية المحدودة، والقطاع الخاص المتخلف، والاضطرابات السياسية، وخلق الوظائف، وزيادة الصادرات.

6- التغلب على مشكلة المجاعة التي تصيب البلاد من حين لآخر، فوفق بيانات شبكة الإنذار المبكر الخاصة بالمجاعات أوائل مارس 2018، فإن البلاد تحتاج لمساعدات طارئة في مجال التغذية والأمن الغذائي والصرف الصحي وخلافه، خاصة في الإقليم الصومالي. وربما هذا ما دفع إدارة المساعدات الأمريكية لتقديم معونة إضافية لإثيوبيا تقدر بـ10 ملايين دولار.[1]

الخاتمة:

أثبتت الديمقراطية أنها السبيل الوحيد للتعايش وتنظيم الإختلافات، خاصة في المجتمعات التي تشهد إنقسامات حادة مثل المجتمع الإثيوبي بما يسمح بتوطين الإستقرار السياسي الذي يشكل بيئة ملائمة لتحقيق التنمية. إن مسار دمقرطت الحياة السياسية ليس

[1] بدر شافعي، إثيوبيا: اخيارات الحكومة الجديدة وتحدياتها، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 7ماي 2018، ص ص 08،09،

وليدة الإرادة والرغبة في تبنيها وحسب، بل هي مسار طويل معني بتجاوز العقبات الواقعية التي تعترضه بما فيها العقبات المتعلقة بانعدام التنمية الاقتصادية. من هنا يمكن أن نقول أن مسار السلام الديمقراطي والتنمية الإقتصادية عاملين مرتبط وجود كل واحد منهما بالآخر.

يمكن أن نسرد العناصر الضرورية لتحقيق السلام التنموي في إثيوبيا على النحو الآتي:

- إن فكرة التعايش وإعتراف كل طرف من الأطراف الإثيوبية بما يسمح لكل طرف بالتعبير عن آرائه وتعريف مصالحه، هو المفتاح الأساسي لتحقيق الإستقرار السياسي
- تعتبر فكرة التقسيم الفيدرالي للبلاد على أساس عرقي فكرة مؤقتة قد تجيب على تحديات الإعتراف المتبادل وإنهاء العنف، والأهم من ذلك توطين الإستقرار بما يوفر بيئة ملائمة للتنمية، إلا أنه يمكن لفكرة الفيدرالية العرقية أن تتحول إلى مشكل سياسي جديد على المدى الطويل.
- إن بناء الديمقراطية التنموية، التي تسمح للجميع بالإستماع إلى الجميع والإستفادة من بعظهم البعض هو ليست خيارا بل هو ضرورة ملحة للحفاظ على وحدة الأمة الإثيوبية في ظل التنوع
- لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل إضطراب سياسي عنيف يغيب فيه التعريف الدقيق والمتفق عليه في كيفية الوصول للسلطة ومدة البقاء فيها وكيفية الخروج منها. إن توافر هذه المعايير هو الضامن الأساسي للإستقرار السياسي والتنمية الإقتصادية على المدى البعيد.
- تعتبر عملية محاربة الفساد من أولى أولويات أي حكومة تسعى لتعزيز النمو الاقتصادي
- وجود قيادة ملتزمة وموجهة جهودها نحو التنمية وتسترشد برؤية واقعية واستراتيجيات تنمية متوسطة المدى وطويلة الأمد أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المرجوة

- التركيز على قطاع الفلاحة في إثيوبيا بقدر ماهو إيجابي من حيث التركيز على القطاع الذي تتوفر البلاد فيه على إمكانيات كبيرة، بما يساهم في رفع النمو الإقتصادي وتقليص معدلات البطالة ورفع من المستوى المعيشي، بقدر ماهو سلبي من حيث رهن الاقتصاد لقطاع واحد قد يشهد تراجعا لسب من الأسباب، خاصة وأن البلاد تشهد فترات جفاف من حين لآخر.

- إن رهان إثيوبيا المستقبلي هو توسيع قاعدة تنميتها إستعدادا للخروج من سياسة النمو المعتمدة على القطاع الوحيد(الفلاحي) بما يوسع فرص الإنتفاع لدى المواطنيين الإثيوبين، وبما يمكن أيضا من إحداث التحول الإجتماعي المطلوب للخروج من الهندسة السياسية القائمة على العرقية لصالح المواطنة والمصالح الإقتصادية المتبادلة.

- إن التنمية في إثيوبيا بقدر ما هي في حاجة للإستقرار السياسي هي كذلك في حاجة لرأس المال والخبرة الأجنبية لتطوير إقتصادها وبنيتها التحتية.

المراجع:

- عباس محمود صالح عباس، إثيوبيا من الإنتقال الديمقراطي إلى الإنسداد السياسي، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 9نوفمبر 2020
- عبد القادر محمد آدم، إثيوبيا والنظام الفيدرالي: التوازن الصعب بين التعدد الإثني والوحدة القومية، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات 13 ديسمبر 2020
- بدر شافعي، إثيوبيا: اخيارات الحكومة الجديدة وتحدياتها، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 7ماي 2018
- خير عمر، الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا المرتكزات والمؤسسات، ، 5ديسمبر،2019 ، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات
- كاسا تكلبرهان، إستراتيجيات للاقتصاديات النامية الناجحة ـ دروس من إثيوبيا، ورقة عمل، بدون تاريخ نشر، أطلع عليه بتاريخ: 21-01-2021،
- أسماء الخولي، إثيوبيا تدخل 2016 من باب التحول الاقتصادي الصعب صراع التنمية يُشعل الاضطرابات في واحة الاستقرار الاقتصادي الأفريقية، جريدة الشرق الاوسط، العدد15400، 02جانفي 2016

- أميرة عبد الحليم، الأزمة الداخلية الإثيوبية: الأسباب والسيناريوهات، 10ديسمبر 2020، تم التصفح بتاريخ: 21-01-2021 http://acpss.ahram.org.eg/News/17002.aspx
- محمد فرحات، إثيوبيا تقود النمو الاقتصادي الأسرع في أفريقيا، 07 فيفري2019، أطلع عليه بتاريخ17-02-2021، file:///C:/Users/abdelhak/Desktop/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%
- أرقام، أفضل الفرص الاستثمارية في إثيوبيا، 10جانفي 2019، تم التصفح بتاريخ:19-01-2021، https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/589784

- عباس صالح عباس،التطرف الأثني في إثيوبيا، مخاطر البلقنة والصراع العرقي تحدق بالجمهورية،25 نوفمبر2019، تم التصفح بتاريخ:22-01-2021، https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AB%D9
- Muleta Yirga Shumuye, The Role of Developmental State in Development: The Case of Ethiopia, International Journal of African and Asian Studies, Vol.14, 2015

- Alem Habtu, c Federalism in Ethiopia: Background, Present Conditions and Future, Paper Submitted to the Second EAF International Symposium on Contemporary Development, Issues in Ethiopia, July 11-12, 2003

- Diriba Welteji, A critical review of rural development policy of Ethiopia: access, utilization and coverage, 13 August 2018, 13 August 2018, accessed on: 22-01-2021 https://agricultureandfoodsecurity.biomedcentral.com/articles/10.1186/s40066-018-0208-y

- Ethiopia - Country Commercial Guide, Agricultural Sector This is a best prospect industry sector for this country. Includes a market overview and trade data, 20-07-2020, accessed on: 22-01-2021, https://www.trade.gov/knowledge-product/ethiopia-agricultural-sector

نحو حوكمة التنمية بالمناطق الحدودية الجزائريةالتونسية لمواجهة التهديدات الأمنية"اتفاقية التوأمة بين ولايتي الوادي الجزائرية وولاية توزر التونسية أنموذجا"

Title of the research paper: Towards development governance In the Algerian-Tunisian border regions To counter security threats. " Twinning agreement Between the Algerian wilayas of el-oued and the Tunisian wilaya of Tozeur".

- جمال غريسي
- جامعة حمه لخضر الوادي - الجزائر.
- ghressi83@gmail.com.
- التجاني غريسي.
- جامعة سوسة - تونس .
- tedjanighressi@gmail.com.

ملخص:

تعد مقاربة التنمية بالمناطق الحدودية والتي ترتكز على الحوكمة المحلية واللامركزية الحدودية والشراكة بين الفواعل المحلية المختلفة والديمقراطية التشاركية، بمشاركة المواطن في رسم السياسات والمخططات المحلية لتثمين واستغلال الموارد المتاحة، وهي إحدى الدعامات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمواجهة كل انواع التهديدات والتحديات.

وقد تتخذ اللامركزية بعد إقليمي لتحقيق التنمية

SUMMARY:

Prepare Development approach in border areas, Which Based on Local governance, Border decentralization, Partnership between different local actors And participatory democracy. With citizen participation in policy-making and local schemes, To value and utilize available resources. it is one main struts for economic, social and political development in local groups, to face all kinds of threats and challenges.

May take decentralization a regional dimension to achieve development between neighboring countries and regional groups belong to different countries, mostly it follows bi-lateral cooperative relationships like the case of Algeria and Tunisia, which aims to openness support and cooperation between the two countries, and upgrade

بين دول الجوار وبين جماعات إقليمية منتمية لدول كحالة الجزائر وتونس ،والتي تهدف إلى ترقية التبادلات الاقتصادية العابرة للحدود،من خلال تعزيز ممارسات الحوكمة بالمناطق الحدودية الجزائرية التونسية لمواجهة التهديدات الأمنية وهذا بابرام اتفاقية بين ولاية الوادي الجزائرية وتوزر التونسية.

كلمات مفتاحية: الحوكمة – التنمية– المناطق الحدودية– اتفاقية التوأمة – الوادي – توزر

cross-border economic exchanges, through Promote practices governance in the Algerian-Tunisian border regions, to counter security threats, Via make an agreement between The Algerian state of EL-OUED, and TOZEUR, TUNISIA.

KEY WORDS: Governance- Development- Border regions- Twinning agreement- EL-OUED- TOZEUR.

مقدمـــــة:

هناك ارتباط بين الأمن والتنمية، فلا يمكن تحقيق التنمية في ظل غياب الامن ، كما أن غياب التنمية يؤدي الى نمو تهديدات امنية متعددة، ففي ظل الاضطربات الاجتماعية وانتشار الفقر والتهميش والاقصاء وهشاشة الاقاليم تتحول المناطق الى تربة حاضنة للإرهاب والاجرام والتهريب وكل اشكال وانواع التهديدات الأمنية.

في ظل الوضع الاقتصادي الهش التي تعيشه المناطق الحدودية الجزائرية التونسية وتوتر الوضع الأمني على الشريط الحدودي ، تبرز أهمية المقاربة التنموية القائمة على الحكامة المحلية كمدخل وآلية لإدارة المناطق الحدودية وتحقيق التنمية المستدامة والأمن الإقليمي.

انطلاقا مما سبق تتبلور الإشكالية للورقة البحثية في السؤال الرئيسي التالي:

– كيف تساهم مبادرات الحوكمة المحلية في تحقيق التنمية الشاملة في المناطق الحدودية كسبيل لمواجهة التهديدات الامنية من خلال الاتفاقية المبرمة بين ولاية الوادي وولاية توزر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا الخطة الآتية :

المحور الأول : الإطار المفاهيمي .

المحور الثاني : واقع التنمية في ولايتي الوادي وتوزر والعوامل المحفزة على تبني نموذج الحوكمة لتنمية المناطق الحدودية.

المحور الثالث: محتوى الاتفاقية المبرمة بين الولايتين الحدوديتين

المحور الرابع: آليات تفعيل الاتفاقية لتنمية المناطق الحدودية.

المحور الخامس: نتائج إبرام اتفاقية التعاون على الإقليمين.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي

أولا: مفهوم الحوكمة:

الحوكمة هي مفهوم واسع يحتوي العديد من التعريفات التي قدمها باحثون مختلفون ومنظمات دولية، ويمكن تعريفها بأنها "التقاليد والمؤسسات والتشريعات والقوانين التي تمارس بها الحكومة سلطاتها". وتوضيحا للتعريف نحدد مكونات الحوكمة بشكل عام، فهي مفهوم معني بكيفية حكم أي بلد شاملا سياساته الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، وأطره التنظيمية، والالتزام بسيادة القانون على الجميع[1].

ففي مناخ الحوكمة الضعيفة تزداد حوافز الفساد مما يؤدي إلى اضعاف ثقة الناس في حكوماتهم، ويهدد نزاهة الأسواق ويشوه المنافسة، ويعرض التنمية الاقتصادية للخطر، وضعف الحوكمة يضر بالنمو الاقتصادي وبالتالي يحد من الرخاء وبدوره يؤثر على الاستقرار السياسي وازدياد مؤشر العنف والإرهاب.

تعتمد مؤشرات الحوكمة على ست سمات هي:

الاستقرار السياسي وغياب العنف/الارهاب.

الصوت والمساءلة.

فعالية الحكومة.

---

[1] – علي توفيق الصادق، الحوكمة الجيدة تعزز التنمية المستدامة، على الرابط https://www.alkhaleeg.ae ، تاريخ الاطلاع: 2021/01/02.

الجودة التنظيمية.

سيادة القانون.

مكافحة الفساد[1].

ثانيا: مفهوم التنمية

لغة: يرجع تعبير لفظة التنمية في اللغة العربية بأنها مشتقة من كلمة (نما) بمعنى الزيادة والانتشار، أي مأخوذة من نما ينمو نموا بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال مثلا نما المال نموا، وتوضع كمقابل لكلمة development في اللغة الانجليزية وهي ترجمة غير حرفية والتي تعني التطوير في مختلف الأبحاث والدراسات[2].

إصطلاحا: أما من الناحية الاصطلاحية فتختلف آراء الباحثين بشأن التنمية كاختلافهم من ناحية مفهومها فهناك من ينسب كلمة التنمية باستعمالها لأول مرة من قبل (يوجين ستيلي) حين اقترح خطة لتنمية العالم سنة 1889 لأجل معالجة الأوضاع السياسية في تلك الفترة الزمنية، بينما من ينسبه البعض إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (هاري ترومان) في عام 1949 عندما أشار في خطاب تنصيبه بأنه (يجب علينا البدء في برنامج جديد وجريء لجعل فوائد تقدمنا العلمي والصناعي متاحا لتحسين ونمو المناطق المتخلفة... والامبريالية القديمة والاستغلال الأجنبي من أجل الربح لا مكان له في خططنا... ما نتوخاه هو عبارة عن برنامج للتنمية يقوم على مفهوم التعامل العادل الديمقراطي اعتقادا منه بأن مسألة التنمية

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] – خالد صالح عباس،(2013)، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات، مجلة جامعة بابل، المجلد 21، العدد 2، ص 617.

في البلدان النامية هي من نفس طبيعة اعمار أوروبا في ضوء مشروع مارشال ما بعد الحرب العالمية الثانية[1].

يرى **فرانسوا بيرو** أن التنمية لا تنتج عن ثورة عفوية وليست نتيجة للإجماع على المصلحة العامة، ولا تختزل في تحقيق نماذج ابتكرها بعض الخبراء، ولا تكتفي بمجرد مناشدة أخلاقية لتلبية حاجات الإنسان، والتنمية لا تستطيع أن تكون إلا ثمرة لمشروع متكامل والتقاء بين ضغوط الواقع وضغوط الحقيقة[2].

فالتنمية تقضي على التخلف الاقتصادي والاجتماعي في بلد ما مع ما يستتبعه من نتائج إيجابية وتغيرات أساسية في حياة الفرد والمجتمع على جميع الأصعدة[3].

ثالثا: الاقليم

حيث يعرف بأنه حيز مكاني متكامل من الدولة، له تخصصه الانتاجي وروابطه الداخلية والخارجية الوثيقة، يتمتع بالتخصص بأنواع معينة من المنتجات والخدمات بمعنى تكون له

---

[1] – حيدر ابراهيم علي، (1985)، إستراتيجية التنمية الريفية في دول الخليج العربي: حالة دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 44، جامعة الكويت، ص 80.

[2] – اسكندر الديك ، محمد الأسعد، دور الإتصال والاعلام في التنمية الشاملة، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1993، ص 23.

[3] – عادل خليفة، إقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية، دار المنهل اللبناني ، 1996، ص 141.

وظيفة اقتصادية أساسية، وفق هذا التعريف فالاقليم هو حيز جغرافي محدد بقطاعات ومجالات انتاجية[1].

وهذا ما يفسر دراستي حالتي ولاية الوادي الجزائرية وولاية توزر التونسية، من خلال التوجه نحو التعاون [2]والتكامل بين الأقاليم الحدودية بخلق تنمية مشتركة.

رابعا: تعريف الحدود:« الحد يقصد به :خط وهمي يفصل قطعتين من الأرض أحدهما عن الأخرى وهذا ما جاء في قاموس(Jowett)»[3].

إن هذا التعريف الاصطلاحي يخلط بالتعريف اللغوي.

إن فقهاء القانون الدولي يعرفون الحد فيرون أنه "خطوط ترسم على الخرائط لتبين الأرض التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تخضع لسلطانها والتي لها وحدها الانتفاع بها واستغلالها،وتعين هذه الحدود من الأهمية بمكان إذ عندها تبدأ سيادة غيرها "[4] .

المحور الثاني: واقع التنمية في ولايتي الوادي وتوزر والعوامل المحفزة على تبني نموذج الحوكمة لتنمية المناطق الحدودية:

أولا: تشخيص الوضع القائم لحالة الدراسة ولاية "الوادي"

[1] – بوقبس نذيرة،(2018)،نحو مقاربة تنموية مشتركة للتعاون بين الأقاليم: دراسة حالتي سوق أهراس الجزائرية وساقية سيدي يوسف التونسية بعد 2011، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، جويلية، ص 377.

[3]– Cakwurah ,A,O. ,the settlement of Boundaries .Disputes in International law, Manchester Uriv.pcese,1967,p,9.

[4]– أبو هيف صادق ، القانون الدولي العام، منشأة المعارف،الإسكندرية ،1995م، ص297.

يتطلب منا في هذه الدراسة تحديد الإطار الجغرافي من خلال تقييم وتشخيص الجانبين الطبيعي والبشري مع تقييم وضع التنمية فيها، حيث جاءت محاور هذه الدراسة وفق منهجية قائمة على العناصر التالية:

موقع ولاية الوادي: تقع ولاية الوادي جنوب شرق الجزائر على امتداد مساحة تقدر بـ 44.585 كلم2، يحدها شمالا كل من : تبسة وخنشلة وبسكرة ، و غربا ورقلة وبسكرة، أما جنوبا ولاية ورقلة أما شرقا فهي متاخمة للحدود التونسية وبالضبط ولاية توزر، تحتوي على 30 بلدية.

السكان: يبلغ تعداد سكان ولاية الوادي 990.000 نسمة حسب إحصائيات سنة 2013، بكثافة سكانية 12 نسمة في كلم مربع1.

– واقع التنمية في ولاية الوادي:

الزراعة:

أصبحت في السنوات الأخيرة تحتل هذه الولاية الصحراوية الصدارة على المستوى الوطني في إنتاج عديد المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها البطاطا والفول السوداني والتبغ، وذلك بتوفر عدة عوامل ومن بينها العقار الفلاحي والإمكانيات البشرية2.

ففي الفترة الممتدة بين 2000و 2016 وزعت 109.374 هكتار لفائدة 21.600 مستفيدا سيما من فئة الشباب المهتمين بالاستثمار في المجال الفلاحي كما ذكرت مديرية المصالح الفلاحية.

كما مكنت الإجراءات العملية المتعلقة بتسهيل استغلال العقار الفلاحي من الوصول إلى 27.862 مستثمرة فلاحية لـ 28392 فلاح، وهو ما ساهم في تحقيق إنتاج كمي ونوعي للعديد من المحاصيل الزراعية بالمنطقة.كما أثمرت على تحقيق الولاية لأعلى قيمة نقدية على المستوى الوطني بلغت 180 مليار دج خلال الموسم الفلاحي (2015–2016).

---

[1] – مديرية التجارة لولاية الوادي.

[2] –المرجع نفسه.

ولا زالت زراعة النخيل تحتفظ بمكانتها المتميزة بالولاية تقدر بـ 3.8 ملايين نخلة مثمرة، تتصدرها نخيل من صنف دقلة نور بـ 2.4 مليون نخلة، وهو ما يمثل 63 في المائة من إجمالي ثروة النخيل بقدرة إنتاج تصل إلى 1.7 مليون قنطار، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية وطنيا في انتاج التمور، بمساهمة وطنية تقدر بـ 25 في المائة من المنتوج كما ذكرت مديرية الفلاحة بالوادي1.

كما تحتل الولاية الصدارة وطنيا في إنتاج مادة التبغ بإنتاج يصل إلى 40.000 قنطارا بمساهمة تقدر بـ 14 في المائة من المنتوج الوطني.

وقد وفرت هذه الحركية في مجال الاستثمار الفلاحي أزيد من 125.000 منصب عمل من بينها 77000 منصب دائم، و 48000 موسمي2.

السياحة:

تزخر ولاية الوادي بمقومات سياحية هائلة تتمثل في خصائص سياحية فريدة من نوعها، جعلت منها نموذجا حيا لتنشيط السياحة الداخلية وقبلة للسياح الذين تستهويهم السياحة الصحراوية، حيث تتميز المنطقة بمناظرها الطبيعية الخلابة من كثبان رملية ومعالم تاريخية وآثار، ونمطها المعماري المتميز إلى جانب الصناعات التقليدية والحرفية المتنوعة، مما دفع بالمستثمرين من رجال الأعمال والشباب إلى ولوج عالم الاستثمار في السياحة، سيما بعد تحفيزات وتسهيلات لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

وتتجلى هذه المقومات السياحية في:

-إنشاء منطقة التوسع السياحي "وازيتن" بالمدخل الغربي للولاية.

-منطقة الفندقة وتحتوي على (4 فنادق) بالإضافة إلى منطقة التخييم (52 بنغالو و 28 فيلا)، بطاقة إجمالية تصل إلى 1982 سرير .

---

[1] – تنمية محلية: الوادي... ولاية في قلب تحولات تنموية هامة، وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ: 1 أفريل 2016،سا 08:45.

[2] – مديرية المصالح الفلاحية بالوادي.

-كما تدعمت المنشآت السياحية بالمركب السياحي "الغزال الذهبي" وهو تابع لأحد المستثمرين الخواص، حيث يوفر هذا المكسب بمواصفات عالمية 542 سريرا و393 منصب شغل[1].

الصناعة:

شهدت الولاية تطورا واضحا بشأن الاستثمار في النشاط الصناعي، حيث تم في هذا الخصوص تأهيل 541 مشروعا استثماريا، وذلك في إطار الآليات المتخذة من طرف القائمين على ملف الاستثمار الصناعي لتفعيل حركية الاقتصاد الوطني وترقية فرص الشغل، كما ذكرت مديرية الصناعة والمناجم.

وتمثل مشاريع الاستثمار المؤهلة ما يقرب من 50 في المائة من إجمالي الملفات المودعة لدى أمانة اللجنة مديرية القطاع والبالغ عددها 1162 ملف طلب تأهيل.

نستخلص مما سبق:

– تمتاز ولاية الوادي بطبيعة صحراوية ساحرة، جعلها قبلة للسياح، لما تمتاز به من مرافق سياحية، كما أنها متاخمة لولاية توزر التونسية وهي سياحية أيضا بامتياز، مما يشجع على التعاون والتبادل والاستثمار في المجال السياحي.

– بما أن الوادي ولاية زراعية، فهي تسعى لتطوير الصناعة الغذائية، لما لها من أهمية لفتح فرص للشغل، كذلك تشجيع التجارة مع الشقيقة تونس.

ثانيا: تشخيص وتقييم الوضع القائم لحالة الدراسة ولاية "توزر"

موقع ولاية توزر: ولاية توزر هي إحدى الولايات التونسية، وهي واحة صحراوية تقع في الجنوب الغربي للبلاد التونسية، يحدها شمالا ولاية قفصة، ومن الناحيتين الشرقية والجنوبية ولاية قبلي، أما من الناحية الغربية الجزائر وبالضبط ولاية الوادي.

تتربع الولاية على مساحة 55929 كلم مربع، أي حوالي 3.6 بالمائة من مساحة البلاد، تضم 6 معتمديات،(أحدثت معتمدية حامة الجريد في 12 أفريل 2016)، و 36 عمادة.

[1] – مديرية التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية بالوادي.

السكان: يبلغ عدد سكان ولاية توزر 113.985 نسمة ، حسب احصائيات 2018، بكثافة سكانية 20 نسمة/ كلم مربع[1].

-واقع التنمية في ولاية توزر:

السياحة:

تعتبر ولاية توزر ولاية سياحية بامتياز، حيث تحتوي على ما يقارب 35 نزلا من فئة 3إلى 5 نجوم، 16 منها في توزر الولاية والبقية في باقي المعتمديات، تحتوي كذلك على أكبر مطار من حيث المساحة ومدارج الطائرات بجمهورية تونس.

كذلك بها أكبر ملعب غولف في تونس من حيث المساحة ومن أكبر 5 ملاعب غولف في العالم.

كذلك وجود المتحف التاريخي في الهواء الطلق يسمى "الشاق واق" يسرد قصة الانسان وكيفية خلق الكون بتقنيات وتأثيرات صوتية وضوئية[2].

كما تم تدشين أكبر منتج صحراوي في البلاد (أنانتارا) الواقع في منطقة مراح لحوار من طرف وزير السياحة التونسي "رونيه الطرابلسي" الذي قال عنه "منتجع أنانتارا الصحراوي يعتبرا فخرا لتوزر ولتونس ككل"[3].

وحسب التقديرات الرسمية، سيوفر المنتجع حوالي 225 فرصة عمل مباشرة في اختصاصات متنوعة، وسيكون 70 بالمائة من العاملين فيه من ولاية توزر.

---

[1] – ولاية توزر بالأرقام 2018، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، تونس: سبتمبر 2019، ص 13.

[2] – رداوي الهادي، "توزر" روح السياحة المحلية والوافدة في قلب الجنوب التونسي، تقرير لوكالة الأناضول، تاريخ الاطلاع: 2020/11/19، على الرابط: https://www.aa.com.tr.

[3] – تونس تستثمر الصحراء بتدشين أكبر منتج سياحي، العرب، العدد 11547، بتاريخ : 2019/12/03، ص 10.

وحاولت تونس في السنوات الأخيرة التي تلت الفوضى السياسية إعادة زخم السياحة الصحراوية حينما أطلقت مبادرات لإحياء عدة أماكن كان لها الأثر الكبير في استقطاب الزوار 1.

من خلال المعطيات السابقة، يتبين لنا أن ولاية توزر ولاية سياحية لما تمتلكه من مقومات سياحية جعلها تتصدر الولايات التونسية في عدد السياح كل سنة، وهذا يعتبر عاملا محفزا لتطوير الاستثمار في هذا المجال، وإحداث توأمة وتعاون مع الجزائر.

الزراعة:

تنتج تونس حاليا قرابة 200 نوع من التمور، من أهمها دقلة نور والفطيمي ولخوات .. تعد محافظة توزر غرب تنتج لوحدها قرابة مليوني شجرة نخيل2.

الصناعة:

رغم تنوع القاعدة الاقتصادية بربوع ولاية توزر التي ترتكز أساسا على قطاعي الفلاحة والسياحة، فإن قطاع الصناعة لم يبلغ بعد المستوى المأمول ضمن النسيج الاقتصادي بالجهة، إذ لا تتعدى نسبة اليد العاملة في القطاع الصناعي 8.3 بالمائة من النشطين بالولاية حسب الاحصائيات المتوفرة، باستثناء بعض وحدات تكييف التمور وتحويلها، ووحدة النسيج والملابس الجاهزة ورسكلة البلاستيك.

كذلك تتوفر الولاية على مادة الفسفاط المتوفر بين توزر ونفطة والذي يقدر بـ 37 مليون طن، كذلك أملاح معدنية من الصوديوم والبوتاس والمانيزيوم المتوفرة أساسا بشط الجريد ويقدر المخزون بـ 300 مليون طن3.

---

[1] – المرجع السابق، ص 10.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – حريزي بوبكر، واقع التنمية الصناعية والتكنولوجية وآفاقها بولاية توزر: تطور في الفلاحة والسياحة وتدهور الصناعة، الشروق، تونس، تاريخ الاطلاع: 2020/05/25، على الموقع:www.archive.alchourouk.com.

نلاحظ الإمكانيات الكبيرة للصناعات التحويلية بالولاية لكنها غير مستثمرة ومستغلة وبقيت ضعيفة وهذا راجع لعدم تثمين البحوث العلمية المتصلة بالثروات الطبيعية، وإشكالية مركزية القرار في التراتيب الجاري بها العمل، قصد استغلال بعض الموارد الطبيعية.

المحور الثالث: محتوى الاتفاقية المبرمة بين الولايتين

ظلت المناطق الحدودية على هامش التنمية مقارنة بباقي المناطق الأخرى للوطن، وهو ما جعلها في تفاوت واضح بسبب توجيه أغلب المشاريع التنموية لمناطق أخرى، وهو ما انعكس سلبا وجعل منها مناطق للتوتر وعدم الاستقرار، وهذا ما أصبح لزاما على الجزائر وتونس التحرك السريع لتنمية وتطوير الأقاليم الحدودية المشتركة عبر مجموعة من الاتفاقيات واللقاءات المبرمة بينهما عن طريق التكفل بأكبر قدر ممكن من الاحتياجات الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية لسكان المناطق الحدودية[1]، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المحور.

التوقيع على اتفاقية التعاون بتاريخ: 2018/07/05 بالوادي:

تأتي المصادقة على هذه الاتفاقية المبرمة بين البلدين الشقيقين بناء على نصوص وبنود محضر اجتماع اللجنة المشتركة المنشأة في إطار مشروع اتفاقية التوأمة والتعاون اللامركزي بين ولاية الوادي وولاية توزر بتاريخ 17 فيفري 2015، والمعدلة بولاية توزر في 4 جانفي 22018.

حيث اجتمع يوم الخميس بمقر ولاية الوادي، مسؤولو وإطارات ولايتي الوادي وتوزر التونسية، يرأسهم الأمين العام نيابة عن والي ولاية توزر، في إطار إعداد خارطة طريق لتجسيد بنود اتفاقية التوأمة المبرمة في 4 جانفي بين والي ولاية الوادي، عبد القادر بن

---

[1] – طرابلسي سليم، بوبكر ياسين، دور المصارف الإسلامية تمويل التنمية في المناطق الحدودية، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 51.

[2] – التوقيع على اتفاقية شراكة في إطار توأمة بين ولايتي الوادي وتوزر التونسية، البلاد أونلاين، تاريخ الاطلاع: 2021/07/05.

سعيد، ونظيره بولاية توزر التونسية صالح مطيراوي، الذي تغيب عن الاجتماع بسبب وفاة زوجته إثر حادث مرور 1.

وأكد الأمين العام لولاية توزر، زياد البكري، خلال كلمة له بالمناسبة، أن التقاء المسؤولين الجزائريين والوفد التونسي بولاية الوادي، هو في حد ذاته تجسيد وتفعيل لبنود الاتفاق المبرم بداية الشهر الحالي بولاية توزر، والذي مس عددا من القطاعات ذات الاهتمام المشترك، لا سيما ما تعلق بمجالات السياحة، الفلاحة، الثقافة والتجارة، وغيرها من المجالات الأخرى، مع التركيز على سبل تنمية الشريط الحدودي للبلدين.

وتمنى رئيس الوفد التونسي، المرفوق بعديد المديرين التنفيذيين من بلده، أن لا تكون هذه الاتفاقية مثل باقي الاتفاقيات السابقة، التي كانت حبرا على ورق، على غرار الاتفاقية المبرمة في سنة 2016، بين رجال الأعمال بالبلدين، وأضاف أن ملف منطقة التبادل التجاري الحر بين البلدين موجود على طاولة الحكومة.

أما والي ولاية الوادي، فقد ذكر أن الهدف من الاتفاقية هو تفعيل التعاون اللامركزي، المتعلق بالتنمية المحلية، والنهوض بها في مختلف القطاعات عبر الشريط الحدودي، مؤكدا أن هذه التوأمة جاءت في إطار ترسيخ التقاليد والروابط التاريخية والاجتماعية التي تربط البلدين، وأوضح في هذا السياق أن المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين الجزائري والتونسي، جعلت الدولة تكثف من جهود التنمية للنهوض بالمنطقة وتنميتها وفق مقاربات ورهانات جديدة، ذات أهداف واقعية مبنية على المنفعة المتبادلة للطرفين.

وسنحاول في هذا العرض ذكر أهم ما جاء في الاتفاقية المبرمة بين الطرفين من خلال حصولنا على نسخة من مسودة الاتفاقية من طرف المجلس الشعبي الولائي بالوادي:

وعملا بموجب محتوى اتفاقية التوأمة والتعاون اللامركزي تم الاتفاق على البرنامج التنفيذي المرفق في المجالات التالية:

الفلاحة والبيئة والري.

---

[1] – رزاق سالم يوسف، تجسيد بنود اتفاقية توأمة بين ولايتي الوادي وتوزر التونسية، الشروق أون لاين،على الموقع: www.echoroukonline.com، تاريخ الاطلاع: 2020/01/20.

الصناعة والتجارة والاستثمار والأشغال العمومية.

الصحة والشؤون الاجتماعية.

الثقافة والشباب والرياضة والسياحة والصناعة التقليدية.

أولا: الفلاحة والبيئة والري: وقد تم بين الطرفين الاتفاق على:

– زيارة استطلاعية لفائدة الوفد الجزائري لمكونات مشروع التصرف المستدام في المنظومات الواحية بتمغزة، الشبيكة وميداس في أواخر شهر أكتوبر 2018، على أن يقترح برنامج زيارات للوفد التونسي إلى ولاية الوادي في مجال زراعة بطاطس بعد تاريخ 10 ديسمبر 2018.

– زيارة للمندوبية والمصالح الفنية للفلاحة التابعة لوزارة الفلاحة بولاية توزر إبتداء من شهر جانفي 2019 للإطلاع على الزيارة الجيوحرارية1.

–دورات تكوينية لتقنيي الفلاحة في مجال زراعة النخيل خلال شهر ديسمبر 2018 بتوزر على مستوى المركز الجهوي للبحوث في الفلاحة الفلاحية بالدقاش.

– اقتراح إنشاء مرصد للصحة النباتية والحيوانية للولايتين لتبادل المعلومة مع إمكانية إنشاء مركز للحجر الصحي على مستوى المعبر الحدودي2.

– تبادل الخبرات في مجال تربية النحل مع برمجة زيارة لمركز تربية النحل بالمرايسية بتونس.

– برمجة زيارة للوفد التونسي إلى ولاية الوادي للتعرف على واقع تطوير تربية الإبل وإنتاج حليب النوق ومشتقاته.

– إعداد مشروع اتفاقية تعاون بين الغرفة الفلاحية لولاية الوادي والإتحاد الجهوي الفلاحي لولاية توزر والعمل على إبرامها في أقرب الآجال3.

---

[1] – عن خلية الإعلام والإتصال بولاية الوادي.

[2] – محتوى اتفاقية التوأمة والتعاون اللامركزي بين ولاية الوادي وولاية توزر، المجلس الشعبي الولائي بالوادي، ص 5.

[3] – المرجع نفسه.

ثانيا: مجال الصناعة والتجارة والاستثمار والأشغال العمومية:

1- مجال الصناعة والتجارة والاستثمار:

-تنظيم معرض للمنتوجات المحلية لكلتا الولايتين، من الجانب الجزائري خلال شهر نوفمبر 2018، وخلال شهر ديسمبر من الجانب التونسي، مع التواصل لتحديد قائمة المنتوجات من طرف غرفتي الصناعة والتجارة لكلا الطرفين بحضور إتحاد التجار من الجانب الجزائري وإتحاد الصناعة والتجارة من الجانب التونسي.

-زيارة ميدانية للمتعاملين الاقتصادية لكلا الطرفين للمؤسسات الإنتاجية متبوعة بجلسة لشرح فرص ومزايا الاستثمار وهذا خلال شهر نوفمبر 2018 من الجانب الجزائري، وخلال شهر ديسمبر 2018 من الجانب التونسي.

-تبادل الخبرات في مجال مراقبة الجودة والتحاليل المخبرية والممارسات التجارية وهذا بدعوة فرق من الطرفين لزيارات ميدانية، وتليها زيارة مخابر التحاليل وهذا خلال شهر نوفمبر 2018 من الجانب الجزائري، وخلال شهر ديسمبر 2018 من الجانب التونسي.

2-الأشغال العمومية:

- تنظيم ندوة علمية من الجانبين حول كيفيات صيانة وحماية شبكة الطرق، بالتنسيق مع مخابر الأشغال العمومية والمؤسسات الفاعلة في الميدان وهذا خلال شهر نوفمبر 2018 من الجانب الجزائري، وخلال شهر ديسمبر 2018 من الجانب التونسي.

- برمجة زيارات ميدانية لمشاريع في طور الإنجاز للإطلاع على تجارب الطرفين، والطرق التقنية للإنجاز والصيانة وكذا المواد المستعملة، وهذا خلال شهر نوفمبر 2018 من الطرف الجزائري، وخلال شهر ديسمبر 2018 من الطرف التونسي.

ثالثا: الصحة والشؤون الاجتماعية:

-في مجال الصحة العمومية:

-تبادل المعلومات الوقائية والصحية وذلك عن طريق الوسائط الالكترونية لسرعة التدخلات الصحية.

-المشاركة في الملتقيات والندوات العلمية المنظمة سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص.

-توأمة كل المؤسسات الصحية والخاصة بالتكوين الشبه طبي والمتواجدة على مستوى الولايتين.

-التكفل المشترك لسكان المنطقة الحدودية من خلال إنشاء لجنة طبية مشتركة.

-التكفل بكل الحالات الإستعجالية على مستوى كل المؤسسات الصحية.

-الشؤون الإجتماعية:

-تنظيم ملتقيات وزيارات ذات محاور لتبادل الخبرات والمعلومات بين الأخصائيين الإجتماعيين لكلا الولايتين مع تنظيم زيارات استطلاعية حول التكفل الاحسن بالفئات الهشة والاطلاع على النشاط الإجتماعي والجمعيات[1].

رابعا: السياحة والصناعة التقليدية:

-السياحة والصناعة التقليدية: يعتبر هذا المجال من المحطات الهامة لإبراز الموروث التقليدي والثقافي للبلدين، وكذا المخزون التراثي لكل منطقة[2]، وهذا ما جعل ولاة البلدين يؤكدون على هذا القطاع من خلال:

*تنظيم لقاء بين ممثلي الوكالات السياحية للطرفين قصد الاتفاق لدمج المنتوج السياحي للولايتين، وتحضيرا للموسم السياحي 2018-2019، وكذا وضع برنامج اتصالي مشترك للترويج السياحي للولايتين وهذا في نهاية شهر سبتمبر.

-زيادة على ذلك يقوم الطرفان بتحديد موعد للقاء مشترك جزائري تونسي للتحضير للموسم السياحي الصحراوي 2018-2019، وكذا وضع برنامج اتصالي مشترك للترويج السياحي للولايتين، عبر جميع وسائل الاتصال المكتوبة والسمعية والمرئية، وكذا امكانية تجسيد جولات سياحية نموذجية مؤطرة ومرفقة بوسائل الإعلام للولايتين.

-تجسيد منتوج سياحي موحد يمكن تسويقه من طرف الوكالات السياحية للبلدين.

---

[1] – محتوى اتفاقية التوأمة والتعاون اللامركزي بين ولاية الوادي وولاية توزر ، مرجع سابق، ص 10.

[2] – دويم عبد الله، الأيام الثقافية لأفراح البادية بالطالب العربي في الوادي، يومية التحرير، العدد 901، الجزائر: 2016/04/02، ص 12.

*برمجة دورات تبادل للتكوين والرسكلة مع ولاية توزر سواء مستوى معهد الفندقة بتوزر، وهذا خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2018، مع فتح تبادل الخبرات بين المؤسسات الفندقية للولايتين1.

*تنظيم لقاء بين مندوبية الصناعة التقليدية بتوزر وغرفة الصناعة التقليدية بالوادي، من أجل وضع برنامج مشترك للتبادل في المعارض وكذا الخبرات للمكونين في مجال الصناعة التقليدية، مع الاتفاق على تنظيم أيام إعلامية أو دراسية للتعريف بالقدرات السياحية للولايتين مع ضرورة فتح ورشات للتكوين في التخصصات المشتركة التالية:

السلالة ومشتقات النخيل – النسيج– الأكلات التقليدية واستغلال اليوم الوطني للحرفي يوم 9 نوفمبر كموعد للقاء مشترك بين لولايتين2.

المحور الرابع: آليات تفعيل اتفاقية التنمية بالولايتين الحدوديتين

أفرزت التحولات العالمية الحديثة ضرورة تفتح الجماعات المحلية على المحيط الخارجي، بهدف الارتقاء بالعمل الجماعي إلى المستوى المطلوب، وهكذا فالمنتخبون المحليون مطالبون بالدخول في شراكات ليس فقط على المستوى الداخلي، إنما على المستوى الخارجي، فالتوجه العالمي اليوم قائم على منطق الشراكة وتقاسم الأدوار، ويبرز دور الحوكمة كأحد الآليات لتحقيق التنمية الشاملة في المناطق الحدودية.

ويتجلى هذا التعاون بين ولاية الوادي وولاية توزر الحدوديتين وذلك عبر دعم المشاريع التنموية من خلال تبادل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة، مما يساهم في جلب المستثمرين والتعريف بالقدرات الاستثمارية للدولتين، مما يصبح هذا الأمر أكثر إلحاحا بين الجماعات المحلية الحدودية للحد من التهديدات3.

---

[1] – محتوى اتفاقية التوأمة والتعاون اللامركزي بين ولاية الوادي وولاية توزر ، مرجع سابق، ص9.

[2] – المرجع نفسه، ص10.

[3] – مشري عبد الحميد، سويد عبد الفتاح، دور التعاون اللامركزي في تنمية المناطق الحدودية وانعكاساته على الأمن الجزائري، ورقة ملتقى دولي بعنوان: التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي : يومي 31/30 جانفي 2019، ص 6.

وسنحاول إعطاء بعض المقترحات والحلول لتفعيل هذه الاتفاقية بين الولايتين الحدوديتين وجعلها واقعا ملموسا وخاصة في ظل التحديات الراهنة وخاصة التهديدات الأمنية وهي كالآتي:

– التفات الحكومة وإعطاء أكثر أهمية للمناطق الحدودية من خلال بعث مشاريع وبرامج تنموية بين الولايتين التي بقيت بعضها حبرا على ورق.

– خلق بنية تحتية من أجل إقامة منشآت صناعية تساهم في بعث فرص الاستثمار في مختلف المجالات لا سيما السياحية والزراعية والصناعات التحويلية.

– فتح المجال لممارسة النشاط الاقتصادي بين الولايتين وتنظيمه من خلال فتح أسواق لاستقبال السلع الواردة، وتسهيل دخول وخروج هذه السلع مما يسهم في توفير مناصب الشغل للشباب وفي نفس الوقت يحد من التهريب وممارسة كافة الإجرام.

– فتح مرافق في المعبرين الحدوديين (الطالب العربي – حزوة)، الذي يشهد دخول الملايين من المسافرين من فنادق ومقاهي ومحلات ومنتجعات تساهم في جلب السياح والمستثمرين.

– إصدار تشريعات وقوانين تراعي خصوصية هذه المناطق، مما يساهم في إعطاء ديناميكية للحياة الاقتصادية في المنطقة.

المحور الخامس: نتائج إبرام اتفاقية التعاون على الولايتين

إن إبرام هذه الاتفاقيات ما بين الأقاليم الحدودية وخاصة ما بين ولاية الوادي وولاية توزر ستكون لها نتائج في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية من أهمها:

– توفير مناصب شغل والحد من البطالة من خلال تشجيع الاستثمارات البينية.

– تشجيع التبادلات التجارية بين الولايتين.

– تسهيل العبور للمسافرين والسلع أيضا.

- فتح سوق حرة مشتركة لتشجيع تجارة المقايضة على الحدود، والتي تم اختيار الأرضية على مساحة 1000هكتار في أكتوبر 2020 ببلدية الطالب العربي الحدودية.
- تشجيع التبادل السياحي وخاصة السياحة الصحراوية.
- الحد من التهريب الذي استنزف ثروات البلدين.
- محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب على حدود البلدين.

الخاتمة:

تكمن أهمية حوكمة التنمية بين الأقاليم الحدودية لحالتي الدراسة المتمثلة في ولاية الوادي الجزائرية وولاية توزر التونسية، من خلال إحداث إصلاحات معمقة تخص الجانب التنموي لهذه المناطق، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية، مع تثمين ورد الاعتبار لكل المؤهلات القائمة بهذه المناطق، من خلال التوجه نحو لا مركزية القرار ومكافحة الفساد مع إشراك المجتمع المدني في ذلك، ويقوم هذا الخيار على مفهوم الحوكمة كآلية لتحقيق التنمية الشاملة والتي بدورها تؤدي إلى معالجة الاختلالات الأمنية بالمناطق الحدودية.

فهذا الخيار له إيجابيات عديدة تتمثل في:

1-يمثل حلا يتماشى مع التطورات والسياسات المعمول بها عالميا.

2-تفادي استمرار المشاكل والنقائص القائمة بهذه المناطق الحدودية التي تعاني منها حاليا.

3-تثمين ورد الاعتبار للمؤهلات الموجودة بهذه المناطق والاستفادة منها.

4-توفير مناصب الشغل.

5-الحد من الجريمة المنظمة والتطرف.

قائمة المراجع:

الكتب:

- اسكندر الديك ، محمد الأسعد، دور الإتصال والاعلام في التنمية الشاملة، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1993.
- عادل خليفة، إقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية، دار المنهل اللبناني ، 1996.
- أبو هيف صادق ، القانون الدولي العام، منشأة المعارف،الإسكندرية ،1995.

المجلات:

- خالد صالح عباس،(2013)، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات، مجلة جامعة بابل، المجلد 21، العدد 2.
- حيدر ابراهيم علي، (1985)، إستراتيجية التنمية الريفية في دول الخليج العربي: حالة دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 44، جامعة الكويت.
- سليم طرابلسي ، بوبكر ياسين، دور المصارف الإسلامية تمويل التنمية في المناطق الحدودية،(مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 02، ديسمبر 2018).
- نذيرة بوقبس ،(2018)،نحو مقاربة تنموية مشتركة للتعاون بين الأقاليم: دراسة حالتي سوق أهراس الجزائرية وساقية سيدي يوسف التونسية بعد 2011، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، جويلية.

المداخلات:

- عبد الحميد مشري ، سويد عبد الفتاح، دور التعاون اللامركزي في تنمية المناطق الحدودية وانعكاساته على الأمن الجزائري، ورقة ملتقى دولي بعنوان: التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي : يومي 31/30 جانفي 2019.

الجرائد:

- تونس تستثمر الصحراء بتدشين أكبر منتجع سياحي، العرب، العدد 11547، بتاريخ : 2019/12/03.
- عبد الله دويم ، الأيام الثقافية لأفراح البادية بالطالب العربي في الوادي، يومية التحرير، العدد 901، الجزائر : 2016/04/02.

وثائق رسمية:

- ولاية توزر بالأرقام 2018، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، تونس: سبتمبر 2019.
- محتوى اتفاقية التوأمة والتعاون اللامركزي بين ولاية الوادي وولاية توزر، المجلس الشعبي الولائي بالوادي.

زيارات ولقاءات:

- مديرية التجارة لولاية الوادي.
- مديرية المصالح الفلاحية بالوادي.
- مديرية التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية بالوادي.

مواقع الأنترنيت:

- علي توفيق الصادق، الحوكمة الجيدة تعزز التنمية المستدامة، على الرابط https://www.alkhaleeg.ae ، تاريخ الاطلاع: 2021/01/02.
- الهادي رداوي ، "توزر" روح السياحة المحلية والوافدة في قلب الجنوب التونسي، تقرير لوكالة الأناضول، بتاريخ 2019/11/19، على الرابط: https://www.aa.com.tr.
- بوبكر حريزي ، واقع التنمية الصناعية والتكنولوجية وآفاقها بولاية توزر: تطور في الفلاحة والسياحة وتدهور الصناعة، الشروق، تونس، تاريخ الاطلاع: 2020/05/25، على الموقع:www.archive.alchourouk.com.
- التوقيع على اتفاقية شراكة في إطار توأمة بين ولايتي الوادي وتوزر التونسية، البلاد أونلاين، بتاريخ: 2018/07/05.
- رزاق سالم يوسف، تجسيد بنود اتفاقية توأمة بين ولايتي الوادي وتوزر التونسية، الشروق أون لاين،على الموقع: www.echoroukonline.com، تاريخ الاطلاع: 2020/01/20.
- خلية الإعلام والإتصال بولاية الوادي.
- تنمية محلية: الوادي... ولاية في قلب تحولات تنموية هامة، وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ: 1 أفريل 2016،سا 08:45.

مراجع باللغة الأجنبية:

[1]- Cakwurah ,A,O. ,the settlement of Boundaries .Disputes in International law, Manchester Uriv.pcese,1967.

حوكمة الشركات كآلية لتعزيز فرص التنمية والاستثمار لدى الدول

دراسة النموذج المصري * بنك القاهرة *

Corporate governance as a mechanism to improve development and investment opportunities in countries Study the Egyptian model * Cairo Bank*

برنو نور الهدى

جامعة الجزائر 03

Bernou.houda1477@gmail.com -

ملخص:

موضوع حوكمة الشركات من بين المواضيع التي شغلت اهتمام الدول المتقدمة والنامية بعدما انتشرت بها موجة الفساد بكل انواعه وخسائر مادية كبيرة انعكست سلبا على تراجع مستويات التنمية والاستثمار مما دفع مسيريي ومدراء الشركات الى تبني حلول اعادة البناء وفق تطبيق مفهوم حوكمة الشركات خاصة مع هذه الفترة الاخيرة تعد مصدرا هام للتمويل وتحقيق الشفافية والرفع من وتيرة الآداء الاقتصادي للدول.

Abstract:

The Subject of corporate governance is among the subjects that have captured the attention of developed and under developed countries after the wave of corruption of all kinds that has spread with it and heavy material losses that have negative affected companies,levels of development and investment prompting managers and leaders of companies to adopt reconstruction solutions based on the application of the concept of corporate governance in particular and the latter it .it is an important source of funding ensuring transparency and accelerating the pace of contries economic perfornance .

مقدمـــــة:

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة المتزامنة مع انتشار موجة ازمات مالية عابرة مست باقتصادات دول و افلاس شركات ومؤسسات ضخمة وضياع مبالغ مالية كبيرة نتيجة الفساد وانعدام خطة مستقبلية تعمل بها الشركات مما ادى الى ضرورة ايجاد آلية لتعزيز قدرة اي مؤسسة على الاستمرارية وفق مايفرضه اقتصاد السوق من مخاطر، لذا ظهر مصطلح جديد في ادارة الاعمال اطلق عليه حوكمة الشركات الذي كان منتشرا بقوة في اقتصاديات الدول المتقدمة بالرغم من حداثة المفهوم من الناحية التطبيقية ،حيث بادرت الشركات الى وضع تشريعات قانونية تؤسس للحوكمة مفادها تنظيم العمل وفق قواعد تضمن النزاهة في التعاملات المالية وتضع ارضية تحمي حقوق المساهمين والعملاء بما يحقق اهداف الشركة و توضيح صورة ايجابية محفزة على سمعة الشركة لكسب المستثمرين.

وتعد مصر احدى أوائل الدول التي بادرت نحو تبني قواعد ومعايير حوكمة الشركات تحت اشراف مؤسسات دولية و مراكز بحث عالمية، لما لها من اهمية كبيرة على الاقتصاد الوطني وكنموذج لذلك تم تطبيق الحوكمة على البنوك والمصارف من بينها بنك القاهرة .

من هنا نطرح الاشكالية التالية :

- كيف يتم تطبيق مبادئ وأساسيات حوكمة الشركات؟ وما هو واقع تطبيقها على بنك القاهرة في دولة مصر؟

-**أهمية الدراسة** : يستمد الموضوع حوكمة الشركات اهميته كونه مؤشر يتحكم في السياسيات العامة التي تتخذها الشركات والبرامج التنموية ، ودراسة هذا الموضوع في اطار آلية محفزة على الاستثمار والتوسع الاقتصادي ضمن اولويات الدول المتقدمة وماصاحبها من رغبة الدول النامية في مواكبة الموجة.

- **هدف الدراسة:** تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على آلية حوكمة الشركات لتعزيز وارساء قواعد تواكب التطورات والرهانات الحالية من اجل البقاء كفاعل قوي في السوق الدولية.
- **منهج الدراسة:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي المناسب لطبيعة الموضوع.
- **محاور الدراسة:** لدراسة وعرض هذا الموضوع يتم التطرق للمحاور الأساسية التالية:

المحور الأول: مفهوم حوكمة الشركات معاييرها،وأهميتها.

المحور الثاني: تطبيق آلية حوكمة الشركات على بنك القاهرة في مصر

المحور الأول: مفهوم حوكمة الشركات معاييرها وأهميتها

ظهر مصطلح الحوكمة مع بداية التسعينات من طرف المنظمات الدولية كأسلوب لتحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية نظرا لتراجع مستوى الإدارات الحكومية على الفعالية في اتخاذ القرارات.[1]

برز مفهوم الحوكمة بشكل واضح في كتابات البنك الدولي تزامنا مع تغيير طبيعة الحكومات في الدول من جهة ومن جهة أخرى تتعلق بتطور علم الإدارة ، فعلى النطاق العملي، أصبح هناك فواعل جديدة إلى جانب الدولة في صنع وتنفيذ السياسات منها المنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وشاع استخدام هذا المصطلح عام 1989 في تقرير لأساليب الحكم و الإدارة في إفريقيا ليعبر عن مواقع الاستضعاف و التراجع للدول النامية, ليكون بعد ذلك مقياس على أساسه تقدم الهبات والقروض لتبقى الدول التابعة والضعيفة و سهلة الهيمنة من طرف الدول الكبرى.[2]

الشركات والمؤسسات هي مثلها مثل أي تنظيم في المجتمع يحقق اهداف التنمية ،وكأسلوب عمل تم اعتماد آلية حوكمة للشركات و المؤسسات الاقتصادية والخدماتية و المصارف وغيرها لاضفاء نوع من الجدية في العمل و تحسين الأداء بما يخدم استقطاب المتعاملين المحليين والدوليين.

أولا: تعريف بحوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات تلك الأداة التي تمكن ادارة الشركة من تحقيق أهدافها على المدى البعيد بطريقة تحمي حقوق ذوي المصالح اذ تعد نظاما للتوجيه والتحكم والرقابة على النشاط بتعميق دور الرقابة و متابعة الآداء في الشركات .[3]

---

[1] بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول المغاربية ، الحوكمة المحلية كآلية لتسيير الجماعات المحلية في الجزائر ، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2018،ص 104.

[2] نفس المرجع،ص 104.

[3] صافي احمد، صفيح صادق، آليات حوكمة الشركات واجهزة دعمها لتعزيز الآداء الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ،العدد 03،مارس 2018،ص50

حوكمة الشركات كنظم لتنظيم سلوك مديري الشركة وتحديد قواعد اللعبة الادارية ،يتوافق حوكمة الشركات عموما مع جميع الآليات التنظيمية أو المؤسسية التي تجعل من الممكن الحفاظ على مصالح المساهمين او الدفاع عنها او استعادتها من خلال تقييد السلطات وتقييد القرارات وتحديد او اعادة تحديد مجال عمل مديري الشركات . [1]

عرفت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCED حوكمة الشركات على أنها هي الاجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه ومراقبة منظمات الأعمال ويحدد اطار حوكمة الشركات عملية توزيع الحقوق والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس الادارة والمدراء وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى ،ويضع القواعد والاجراءات اللازمة لصناعة القرارات ويوفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ويحدد الوسائل لتحقيق هذه الأهداف ويحفز الرقابة على الآداء.[2]

وتعرف على انها مجموعة من القوانين والأنظمة واللوائح والاجراءات التي تمكن الشركة مع تعظيم قيمتها وربحيتها على المدى الطويل بشكل يصب في صالح المساهمين وأصحاب المصالح.[3]

ثانيا: معايير حوكمة الشركات

دور أصحاب المصالح أو الأطراف التي تتعامل مع الشركة :

تتعدى واجبات الشركة الى توفير الحماية القانونية للموظفين ولحملة السندات والمصارف والعملاء الذين يرتبطون بمصالح الشركة فلا بد أن تضمن تشريعا يوفر لهم الضمانات القانونية والمالية والاجتماعية واتباع آليات تضمن الاعتراف بحقوقهم في نطاق خلق الثروات ،وتوفير مناصب العمل وتحقيق الديمومة للمشاريع التي يجب ان تستند اليها أسس مالية سليمة.[4]

---

[1] Par Marc Hubert Depret,Abdelillah Hamdouch,Gouvernement d'entreprisre et performance, http://www.researchgate.net, January 2005, p03.

[2] عمر يوسف عبد الله الجباري، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز مراقبة التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستار، جامعة الشرق الأوسط، 2017،ص 13.

[3] نفس المرجع، ص13.

[4] مظفر جابر الراوي،تطبيق معايير الحوكمة وأثرها القانوني في ضمان حقوق أقلية المساهمين في الشركات المساهمة المملكة الأردنية الهامشية نموذجا ، دفاتر السياسة والقانون، العدد11، جوان 2014،ص189.

بناءا على ذلك لابد ان تضمن مبادئ الحوكمة الحماية للحقوق اصحاب المصالح وتعويضهم في حالة ماذا كان هناك انتهاك لحقوقهم وان نوفر آليات تضمن المشاركة الفعلية لهم وتحسين مستويات الآداء وان يوفر لهم عملية الممارسة الفعلية في سلكات الادارة والحصول على المعلومات المتصلة بالشركة بشكل ينطوي على النزاهة والشفافية .[1]

الإفصاح والشفافية :

يقع على عاتق الادارة اعداد وعرض البيانات المالية للمشروع والادارة كذلك تهتم بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية القادرة على الوصول الى معلومات ادارية ومالية اضافية تساعدها في القيام بالتخطيط واتخاذ القرارات ومسؤوليات الرقابة يتم الافصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات مستخدميها في صلب القوائم المالية في حين يتم الافصاح عن المعلومات الاخرى خصوصا التفاصيل في شكل قوائم مالية متمثلة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية التي تقوم باعدادها ادارة الشركة.[2]

مسؤولية مجلس الادارة:

تقتضي الحوكمة في الشركات ان تحدد مسؤوليات مجلس الادارة بما يضمن تحقيق مبدأ الاستقلالية عن مالكي الشركة وتتركز مبادئ الحوكمة في تحديد صلاحيات مجلس الادارة من حيث الحقوق والواجبات والمزايا والاجور والمكافآت وكيفية الوصول، ادارة الاجتماعات بشكل أكثر فعالية.[3]

الحقوق المتعلقة بالمساهمين:

---

[1] نفس المرجع،ص 189.

[2] حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية دراسة اختيارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، رسالة الماجستار، الاكاديمية العربية في الدنمارك كلية الادارة والاقتصاد، 2010،ص 53.

[3] مظفر جابر الراوي، نفس المرجع،ص190.

هي الحقوق التي يملكها صاحب الاسهم تتمثل في الحصص التي يقدمها الشركاء كمساهمة في رأس مال الشركة فالسهم اذن يمثل حق الشريك في الشركة اذ يحق للمساهمين المشاركة في اجتماعات الهيئة العامة للتأكد من سلامة وضع الشركة المالي .[1]

ثالثا: أهمية حوكمة الشركات ضمن النموذج الاقتصادي العالمي

شكلت حوكمة الشركات اهمية كبيرة على الصعيد الدولي والمحلي لقيت اهتمام اصحاب الشركات والمؤسسات المنتجة ومراكز الابحاث والمنتديات عبر الدول، بعدما ظهرت مجموعة من الازمات الاقتصادية التي كانت لا اثر كبير على رؤوس الاموال والعاملين والمساهمين ومن ابرز الازمات الافلاس المفاجئ لمؤسسة ENRON للطاقة التي وصلت عائداتها الى نحو 7.6 مليار دولار، انهيار شركة WORLDCOM للاتصالات التي تحولت خلال التسعينات لتصبح ثاني اكبر مؤسسة للاتصالات في الولايات المتحدة ،وحدث تلاعب في حسابات شركة XEROX للتجهيزات المكتبية لمدة خمس اعوام متتالية لاضافة نحو 6 مليارات من الايرادات المزيفة كذلك افلاس مؤسسة Global Grossing للاتصالات والتي كانت تمثل احدى علامات التقدم التكنولوجي الأمريكي، بالاضافة الى الاعلان في أبريل 2005 عن قيام مدير شركة ROVER لصناعة السيارات باختلاس اموال من الشركة عند افلاسها ، وترجع هذه الازمات الى عدم قيام مجالس الادارات بأداء مسؤولياتهم لصالح المساهمين، كذلك نقص اشراف مجالس الادارات واتباع اساليب محاسبية مضللة واحتيالية لتشويه الحقائق المالية اضافة لعدم تحديد دور واضح للمراجعة الداخلية ولجان المراجعة بشأن الحوكمة.[2]

ظهرت دراسة أجرتها مؤسسة ماكينزي في عام 2002 عن آراء المستثمرين أن المؤسسات الاستثمارية لديها استعداد أن تدفع علاوات مرتفعة جدا للشركات ذات الحوكمة الجيدة وتتراوح هذه العلاوات بين 12% في المملكة المتحدة و 25% في اندونيسيا و 27% في تركيا و 48% في الاتحاد الروسي ، حيث برهنت هذه الدراسة ان الالتزام بتطبيق الحوكمة اضحى احد اهم المعايير الاساسية التي يضعها المستثمرون باعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار ولاسيما في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم بالعولمة واشتداد المنافسة بين الشركات من اجل

---

[1] نفس المرجع،ص 188.

[2] غازي ابو نحل، حوكمة الشركات لتنمية اقتصادية واجتماعية فاعلة، مجموعة شركات LTD، http://ww.trustpalestine.com

الاستثمار، لذا فان الشركات التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب الاموال عن تلك التي لاتطبق الحوكمة من خلال ثقة المستثمرين فيها [1]، و تبرز أهمية الحوكمة في زيادة الاستثمار من خلال مبادئها التي من بينها توفير الحماية لحقوق المساهمين في الشركات وتحديدا الحقوق لاصحاب الملكية والتعامل بشفافية مع المستثمرين لحماية مصالحهم وطمأنتهم على اموالهم المستثمرة في الشركة.[2]

تعتمد الشركات ذات الرؤى المستقبلية على برامج مخصصة للتطور المهني كوسيلة لتحديد ودفع المشوار المهني لقادة المستقبل ومن العناصر الاساسية لبعث البرامج وجود عناصر لتحديد القدرات المناسبة للعامليين والخبرات التي تتلاءم مع احتياجات وأهداف الشركة المستقبلية، وقد أثبت هذا الاسلوب على دوران التوظيف داخل الشركة في المناصب العليا وهو أقل تكلفة وحفاظا على الولاء داخل الشركة ، كما يساعد على تحفيز معنويات العاملين عندما يعلمون ان مشوارهم المهني سيكون في صالحهم ولايعارض مبتغاهم وهذا الاجراء يسمح بالمحافظة على العامليين ذوي الخبرات العالية وخفض معدل تغيير العمالة.[3]

على الرغم من أن قوانين معظم الدول قد وضعت أشكالا مختلفة للرقابة على الشركات الا ان ماجاءت به نظرية الرقابة في حوكمة الشركات كان لها مايميزها من حيث البناء القانوني للرقابة ووسائل تحقيقها مما يعكس ضخامة وصعوبة المخاطر السائدة في البيئة التجارية ، فتعلق رقابة حوكمة الشركات بوجود هيكل تنظيمي يحدد قائمة الواجبات والمسؤوليات في الشركة بشكل دقيق ومتوازن في ظل بيئة قانونية واقتصادية واجتماعية تتصف بكل مقومات الكفاءة والصدق والعدالة وكذلك تفعيل صفة الاستقلال للقائمين على الشركة

---

[1] الصالحين محمد العيش، حوكمة الشركات بين القانون واللائحة، http://dx.doi.org ،2016،ص4.

[2] نفس المرجع،ص4.

[3] فيليب ارمسترونج ، حوافز الاستثمار في حوكمة الشركات ، مركزالمشروعات الدولية الخاصة المنتدى العالمي لحوكمة الشركات،فبراير/شباط 2011،ص3.

وضرورة تجردهم من أي مصلحة معها ناهيك عن ضرورة التقيد بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق لضمان عملية المقارنة والرقابة وتسهيل تحقيقها.[1]

المحور الثاني: تطبيق آلية حوكمة الشركات على بنك القاهرة في مصر

تأسس بنك القاهرة المصري كبنك خاص في عام 1952 وتم تأميم البنك في عام 1961 نتيجة للتغيرات السياسية في الدولة ولا يزال تحت سيطرة وزارة المالية، وفي عام 1964 تمت عملية إعادة هيكلته أدت إلى تقسيمه إلى ثلاثة قطاعات هي: تمويل التجارة الخارجية، الإسكان والمرافق العامة، الإعلام والسياحة، وبحلول 1971 قررت الحكومة تغيير تركيب البنك وفق التخصص الوظيفي والذي أدى إلى تقسيمه مرة أخرى وفق قطاع الخدمات والإنشاءات ،وسمح للبنك بأن يكون علاقات بالقطاع العام وكذلك مع قطاعات المقاولات والإسكان والسياحة، التأمين، الصحة، النقل.[2]

مع أوائل التسعينات واجهت مصر أزمة اقتصادية خطيرة نتيجة تراكم الدين الخارجي عليها، وزيادة معدلات التضخم وارتفاع عجز الميزانية ومن اجل معالجة نتائج الأزمة على الاقتصاد تمت الاستعانة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي بقيادة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بنك التنمية الإفريقي وغيرها من المؤسسات المانحة وكان جوهر البرنامج يعتمد على إصلاح القطاع المالي والخصخصة نتيجة لذلك توجب على البنك استقطاب القطاع الخاص لتوسيع قاعدة عملائه مع التركيز الشديد على الشركات الكبرى وتم تطويره وتسويق قطاع واسع من المنتجات والخدمات وفي نفس الوقت شددت الحكومة على ضرورة عرض بنك القاهرة لبيعه لصالح المستثمر الخاص .[3]

غير ان البنك لديه خبرة محدودة في مجال إدارة مخاطر الائتمان أدت إلى ممارسات اقتراض ضعيفة وبحلول سنة 2000 شهد البنك حالات تعثر كبيرة في تسديد القروض ونتيجة لذلك لم يعد في وضعية تسمح بخصخصته بدلا من بيعه، فقامت الحكومة بإعادة تشكيل مجلس إدارة جديدة من

---

[1] الصالحين محمد العيش، نفس المرجع،ص4.

[2] دراسات حالة لحوكمة الشركات في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، نفس المرجع ،ص 9.

[3] نفس المرجع،ص 9.

القطاع الخاص فقيادة رئيس مجلس إدارة جديد، وسبعة مديريين ذوي خلفية في القطاع الخاص وفق العناصر الاساسية للحوكمة .[1]

تطبق عناصر حوكمة الشركات على جميع المؤسسات من بينها المؤسسات البنكية وهي كالتالي:

1. الجمعية العامة للمساهمين: تتكون من كل مساهميي الشركة كل بما يملكه من عدد الأسهم يحضرون الاجتماعات الدورية للشركة.

2. تشكيل مجلس الادارة: في ظل الالتزام بالقانون والنظام العام للشركة يتشكل مجلس الادارة من عدد مناسب من الاعضاء للقيام بواجباتهم كما يجب ان تكون، وتشكل الاغلبية من الاعضاء المجلس من غير التنفيذيين بينهم عضوين مستقلين على الاقل يتمتعون بمهارات فنية وتحليلية مما يجلب نفعا للمجلس والشركة وطبقا لافضل الممارسات الدولية يتم مراعاة مزيج اعضاء المجلس دون التحيز.

3. لجان مجلس الادارة : تتشكل كل لجنة من عدد لايقل عن ثلاثة اعضاء يجوز دمج بعض اللجان ذات الاختصاصات المتقاربة في لجنة واحدة وذلك مع عد مخالفة القوانين والتعليمات الرقابية المنظمة لعمل لجان المجلس وتقوم اللجان بعرض تقريرها وتوصياتها على مجلس الادارة لاتخاذ مايلزم من قرارات مع الاعتبار ان اللجان تاخذ قرارات نيابة عن المجلس بل يقتصر دورها فقط على رفع التوصيات للمجلس لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها،ومن امثلة اللجان: لجنة المراجعة، لجنة الترشيحات،لجنة المكافآت، لجنة ادارة المخاطر، لجنة الحوكمة،ولجان اخرى تشمل على لجنة الاستثمار،لجنة المسؤولية الاجتماعية، لجنة السلامة والصحة المهنية، لجنة حماية البيئة ،لجنة حماية حملة الوثائق.

4. البيئة الرقابية : وهي العملية التي تشمل اعادة النظر في عليات الشركة والاطلاع على كامل مراحل عملها وهي العملية التي تكون متاحة لعناصر محددة بسهولة الاطلاع وبكل شفافية

[1] نفس المرجع،ص 10.

وبدورها هذه العملية تتكون من انواع للرقابة منها: الرقابة الداخلية، ادارة المراجعة الداخلية، ادارة المخاطر، ادارة الالتزام، ادارة الحوكمة،مراقب الحسابات.[1]

في أكتوبر 2005 اصدر وزير الاستثمار بصفته رئيس مجلس أمناء مركز المديرين تحت إشراف مركز المديريين المصري ووزارة الاستثمار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر والذي عدل في فيفري 2011 ويتكون هذا الدليل من تسع مجموعات تنقسم كل مجموعة إلى مجموعة مبادئ لكيفية تطبيق وتحقيق الغرض من كل مجموعة، وفي نوفمبر 2006 أصدرت الهيئة العامة لسوق المال المصرية بيانا تعهدت له بالالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات الصادرة عن وزارة الاستثمار في أكتوبر 2005 والعمل على إدخالها حيز التنفيذ اعتبارا من أول يناير 2007 وقد اصدر مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال قرار رقم 11 سنة 2007 بشأن القواعد التنفيذية ولحوكمة الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغير المقيدة في البورصة والمستمد من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر وضرورة التزام المؤسسات بها كأحد متطلبات استمرار الترخيص لمزاولة النشاط.[2]

مع حلول سنة 2005 حاول بنك القاهرة الاندماج مع بنك مصر لتعزيز حظوظ الأرباح أكثر مع مجموع إجمالي الأصول معا 136 مليار جنيه مصري لكن ذلك لم يحصل نتيجة وجود تداخل في عملهما إلا أن تم اتخاذ القرار بعدم الإدماج مع الاحتفاظ بإدارة مجلس مشتركة تضم ثمانية من الأعضاء ، بعد ذلك قررت الحكومة ببيع 67% من بنك القاهرة سنة 2007 على الرغم من وجود مشاكل كبيرة يتخبط بها بنك القاهرة تتعلق بعدم تسجيل الممتلكات العقارية له و بعد تسوية المشاكل تم بيع الديون لبنك مصر و سددت الحكومة ما قيمته 40% من محفظة الديون وقام بدوره بنك مصر بيع ما يقارب 95% من محفظة بنك القاهرة الاستثمارية ،ليقوم بنك القاهرة بإجراء تحسينات لحوكمة البنك

[1] وزارة الاستثمار، مركز المديريي المصري، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، فبراير 2011.

[2] سهام دربال، شركة المساهمة ومبادئ الحوكمة الرشيدة ، رسالة دكتوراه في قانون الأعمال،جامعة تلمسان،2018-2019،ص54

منها تأسيس إجراءات لإدارة المخاطر،زيادة ربحية القروض، تقوية قسم الرقابة الداخلية وغيرها من أساليب التحسيين .[1]

لقد أقدم بنك القاهرة على عمليات البيع غير أنها باءت بالفشل نظرا لوجود مشاكل عديدة استدعت تدخل الحكومة والاستنجاد بمؤسسة التمويل الدولية والبنك الأوروبي للتعمير والتنمية للمشاركة في إعادة تأهيل و هيكلة بنك القاهرة وفق ما تقتضيه المرحلة الانتقالية لوضع أساليب الحوكمة لتحضيره لعملية الخصخصة ومن بين هذه الأساليب نذكر العمليات التي تمت على مستوى مجلس الإدارة بتعيين أعضاء يتمتعون بالمؤهلات اللازمة وإعادة صياغة ميثاق البنك وفق التعاملات الجديدة المصرفية وأقام لجان للتدقيق المحاسبي، تنظيم برامج وحلقات تدريبية عالمية ،أسفرت التغيرات التي حدثت على مستوى بنك القاهرة إلى رفع حظوظ البنك في إعادة محاولة عملية الخصخصة من طرف ارستيه بنك (النمسا) بمبلغ 3.75 مليار يورو لشراء أسهم الحكومة ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي للتعمير والتنمية وتحصل على حصة قدرها 61.88% في البنك.[2]

وتشير الدراسات ان تطبيق قواعد الحوكمة في مصر قد شهد تطورا ملحوظا في الفترة مابين 200 الى مارس 2003 حيث ارتفع تقييم مصر في الالتزام بمبادئ الحوكمة الى 80% في مارس 2003 مقارنة ب62% عام 2000 مما يترتب عليه تحسين في التقييم الاجمالي لمستوى هذه القواعد حيث ارتفع عدد المعايير التي تستند اليها مع المعايير الدولية من 40 معيار في التقييم في سبتمبر 2001 الى 45 معيار في مارس 2003.[3]

قدر المركز المالي لبنك القاهرة ب 179 مليار جنيه وفقا لاحداث مؤشرات البنك نهاية يونيو 2019 كما يستحوذ على حصة تسويقية تقدر ب 3.5% من اجمالي الودائع وتمكن البنك من تحقيق صافي ارباح 1.93 مليار جنيه مقارنة بمليار جنيه خلال الفترة نفسها من 2018 بمعدل نمو 93% ،

[1] دراسات حالة لحوكمة الشركات في الشرق الاوسط وشمال افريقيا بنك القاهرة،نفس المرجع،ص 10

[2] دراسات حالة لحوكمة الشركات في الشرق الاوسط وشمال افريقيا بنك القاهرة،نفس المرجع،ص14.

[3] عبد الرزاق خليل، الطيب داودي، الحوكمة المؤسساتية للبنوك، www.researchgate.net

وشارك بنك القاهرة في العمليات التمويلية الكبرى للقطاعات الاقتصادية منها ماتعلق بقطاع النقل، الكهرباء، البترول ، التطور العقاري، كما قام بالمشاركة في العديد من المبادرات ابرزها التمويل العقاري والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاضافة الى اطلاقه العديد من المبادرات منها هاند كرافت للتدريب المهني.[1]

الخاتمة:

من خلال عرضنا للبحث وضحنا جليا الأهمية البالغى التي حضي بها مجال حوكمة الشركات في مجال التطبيق الفعلي كونه مجموعة من القواعد والمبادئ التي تنظم طبيعة العمل بالشكل الذي يحافظ على بناء الشركة ودوام علاقاتها سواء الداخلية والخارجية ،يضمن الحقوق والواجبات ،يحقق النزاهة في التعاملات المالية والتنظيمية بما يهدف لتطوير الشركة وتفعيل دوما مزايا المتعاملين والمساهمين في الشركة.

وبالتالي تعتبر حوكمة الشركات آلية باتت ضرورية في الحياة الاقتصادية للمؤسسات ودورتها في السوق العالمية والمحلية وكمثال لذلك اشرنا الى بنك القاهرة كنموذج للمؤسسات التي تبنت مفهوم حوكمة الشركات في الوقت الذي كان يعاني فيه من مشكلة الديون والافلاس لولا تدخل برامج ومؤسسات التمويل الدولية والبنك الدولي في اعادة رسم خريطة عمل وفق محددات الحوكمة لاعادة تنظيم مجلس الادارة وكل مايحكم تعاملاتها الداخلية والخارجية.

[1] 15 عاما من الانجازات كيف تغيرت مراكز القوى بين البنوك المصرية، موقع الوطن، نشرت في 2020/02/02، تم الاطلاع عليه في : 2021/02/01،
https://www.elwatannews.com/news/details/4553668?t=push

قائمة المراجع:

1 15 عاما من الانجازات كيف تغيرت مراكز القوى بين البنوك المصرية، موقع الوطن، https://www.elwatannews.com/news/details/4553668?t=push

2 Par Marc Hubert Depret,Abdelillah Hamdouch,Gouvernement d'entreprisre et performance, http://www.researchgate.net, January 2005.

3 بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول المغاربية ، الحوكمة المحلية كآلية لتسيير الجماعات المحلية في الجزائر ، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2018.

4 حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية دراسة اختيارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، رسالة الماجستار، الاكاديمية العربية في الدنمارك كلية الادارة والاقتصاد، 2010.

5 دراسات حالة لحوكمة الشركات في الشرق الاوسط وشمال افريقيا بنك القاهرة ، مركز المشروعات الدولية الخاصة المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، مرجع سابق.

6 سهام دربال، شركة المساهمة ومبادئ الحوكمة الرشيدة ، رسالة دكتوراه في قانون الأعمال،جامعة تلمسان،2018-2019.

7 صافي احمد، صفيح صادق، آليات حوكمة الشركات واجهزة دعمها لتعزيز الآداء الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ،العدد 03،مارس 2018.

8 الصالحين محمد العيش، حوكمة الشركات بين القانون واللائحة، http://dx.doi.org ،2016.

9 عبد الرزاق خليل، الطيب داودي، الحوكمة المؤسساتية للبنوك، www.researchgate.net

10 عمر يوسف عبد الله الجباري، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز مراقبة التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستار، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

11 غازي ابو نحل، حوكمة الشركات لتنمية اقتصادية واجتماعية فاعلة، مجموعة شركات LTD، http://ww.trustpalestine.com

12 فيليب ارمسترونج ، حوافز الاستثمار في حوكمة الشركات ، مركزالمشروعات الدولية الخاصة المنتدى العالمي لحوكمة الشركات،فبراير/شباط 2011.

13 مظفر جابر الراوي،تطبيق معايير الحوكمة وأثرها القانوني في ضمان حقوق أقلية المساهمين في الشركات المساهمة المملكة الأردنية الهامشية نموذجا ، دفاتر السياسة والقانون، العدد11، جوان 2014.

14 وزارة الاستثمار، مركز المديريي المصري، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، فبراير 2011.

حوكمة قطاع النفط في غانا ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة

Governance of the oil sectore in Ghana and the contribution of sustainable devolopment.

ط.د مريم سعداوي جامعة علي لونيسي

البليدة2. الجزائر

- meriem_sadaoui92@yahoo.com

الملخص:

تروم هذه المداخلة إلى تقييم ممارسات حوكمة قطاع النفط ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة غانا، من خلال تحليل العلاقة التي تربط بين متغيري الحوكمة والتنمية كمتغيرين أساسيين في الدراسة. اعتمادا على مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية كأداة تساهم في تقييم وقياس جودة سياسات وممارسات السلطات للتحكم في الصناعات الاستخراجية وفي تعزيز الخطط التنموية، فالوقاية بذلك من ظاهرة"نقمة الموارد" التي أفسدت العديد من البلدان الإفريقية الغنية بالهيدروكربونات. بحيث خلصت الدراسة إلى أن غانا من أفضل اقتصادات جنوب إفريقيا أداء في حوكمة قطاع النفط لما تتمتع به من بيئة تمكينية مواتية وقدرتها على الإدارة الفعالة لإيراداتها وتحكمها في صندوق الثورة السيادي الذي يعتبر ثاني أفضل صندوق من بين 34 صندوقا تم تقييمها في المؤشر، فكان لمعياري المساءلة والشفافية المساهمة الكبيرة في النهوض بحوكمة القطاع في غانا ودعم خطط التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الموارد الطبيعية، قطاع النفط في غانا، التنمية المستدامة.

ABSTRACT

This intervention aims to assess the governance practices of the oil sector and their contribution to achieving sustainable development in Ghana, by analyzing the relationship between the governance and development variables as two main variables in the study. Depending on the Natural Resources Governance Index as a tool that contributes to

assessing and measuring the quality of the authorities' policies and practices to control the extractive industries and in strengthening development plans, thus preventing the phenomenon of "resource curse" that has corrupted many African countries rich in hydrocarbons. So that the study concluded that Ghana is one of the best performing economies in South Africa in the governance of the oil sector due to its favorable enabling environment and its ability to effectively manage its revenues and control it in the Sovereign Revolution Fund, which is the second best fund out of 34 funds evaluated in the index. Transparency is a major contributor to advancing sector governance in Ghana and supporting sustainable development plans.

Key words: governance of natural resources, Ghana's oil sector, sustainable development.

مقدمـــة

تلعب الصناعات الاستخراجية وبالأخص النفطية منها دورا مهما في قيادة عجلة التنمية للدول، إلا أنها تشكل تحديا للعديد منها في أولها الدول الإفريقية، ومن هنا أصبحت كيفية إدارة هذه الموارد بمسؤولية أكبر تحديات القطاع، لأنها بقدر ما تساهم في دعم وتعزيز النمو الاقتصادي للدول فإنها بالمقابل تسهم في إفشال الخطط التنموية وإبقاء العديد من البلدان تحت وطأة النمو الاقتصادي الضعيف أو الفاشل.

إن الحاجة للحوكمة برزت في الاقتصادات النامية والمتطورة على حد سواء خلال العقود القليلة الماضية وعلى إثر الأزمات المالية التي أظهرت مشاكل عميقة في ممارسات الحوكمة للكثير من الشركات النفطية، ما أوحى بضرورة تبني مفهوم الحوكمة كآلية مناسبة للتقليل من السلوكات الانتهازية للإدارات وكذا تعزيز جودة التقارير المالية. ومن بين المنظمات التي كان لها الأثر في ترسيخ ثقافة حوكمة قطاع النفط المعهد الدولي لحوكمة الموارد الطبيعية، متبنيا بذلك مؤشر الموارد الطبيعية لقياس جودة سياسات ممارسات الحوكمة في قطاع النفط.

أهمية الدراسة:

إن تقلبات أسعار النفط يطرح ضرورة التدقيق في كيفية إدارة إيراداته واستخدامها، خاصة مع تنامي طلب المجتمعات المدنية وأصحاب المصلحة على المساءلة في أعقاب فضائح الفساد الكبرى للشركات الوطنية،هذا ما يجعل موضوع حوكمة قطاع النفط موضوعا مهما في تحليل قضايا التنمية المستدامة في أي دولة.

الإشكالية:

تعتبر غانا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط في إفريقيا، والتي عملت على تبني مفهوم حوكمة قطاع النفط من خلال تبني العديد من المؤشرات بغية النهوض بمجال التنمية المستدامة في الدولة.هذا هو أساس البحث في إشكالية العلاقة بين حوكمة قطاع النفط والتنمية المستدامة في غانا عبر السؤال المركزي التالي:

كيف يمكن تقييم حوكمة ممارسات قطاع النفط بغانا ؟ ومدى مساهمة ذلك في تعزيز التنمية المستدامة في الدولة؟

تتفرع عن هذه المشكلة التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ فيما تتمثل المتغيرات المتحكمة في حوكمة قطاع النفط؟
- ✓ هل تحققت متغيرات الحوكمة في إدارة قطاع النفط في غانا؟
- ✓ كيف أثرت الاكتشافات النفطية في غانا على إدارة قطاع الموارد الطبيعية في غانا؟
- ✓ ما مدى تأثير حوكمة قطاع النفط على تعزيز التنمية المستدامة في غانا؟

الفرضيات:

كمحاولة أولية للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية تمت صياغة الفرضيتين التاليتين:

- ❖ تحقيق القيمة وإدارة الإيرادات النفطية يساعد على تسيير البيئة التمكينية لقطاع النفط .
- ❖ إن نجاح مخططات التنمية المستدامة في غانا مرتبط بحوكمة قطاع النفط.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على منهجين أساسيين هما:

1. **المنهج الإحصائي:** من خلال تحويل البيانات الإحصائية لمؤشرات مكونات حوكمة الموارد و لبيانات إنتاج النفط في غانا إلى تمثيلات وأعمدة بيانية.
2. **المنهج المقارن:** من خلال المقارنة بين بيانات مكونات حوكمة النفط في غانا من جهة و بين بيانات المكون الواحد من جهة أخرى.

محاور الدراسة:

المحور الأول:مفهوم حوكمة قطاع النفط

المحور الثاني: متغيرات مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية

المحور الثالث: قطاع النفط في غانا

المحور الرابع: تقييم ممارسات حوكمة قطاع النفط في غانا .

المحور الخامس : علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة.

المحور السادس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غانا.

المحور السابع: توصيات.

المحور الأول: مفهوم حوكمة قطاع النفط

تعتبر الحوكمة لفظا حديثا في اللغة العربية أقره مجمع اللغة العربية في القاهرة عام 2002 من الكلمة الإنجليزية(governance) والتي من معانيها "الحكم"، أما الترجمة العلمية للمفهوم فتنص على أنها" أسلوب ممارسة السلطات للإدارة الرشيدة". كما يشار للحوكمة على أنها نموذج لمقاربات مدمجة، تساهمية،تسمح بتسيير مسائل معقدة بفاعلية اقتصادية من خلال مؤسسات وطرائق تسمح

لمختلف الفاعلين بالتعاون لتحقيق المصالح المشتركة بالإضافة إلى تكوين شراكات بين القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني.[1]

يستخدم مصطلح الحوكمة في سياق الصناعات الاستخراجية للإشارة إلى كيفية إدارة الجهات العامة والشركات الخاصة للموارد الطبيعية من بينها النفط والغاز الطبيعي، وتعد الشفافية والمساءلة أهم عنصرين في الحوكمة الرشيدة.[2] ففي مبادرات التنمية الدولية تندرج الحوكمة كهدف حاسم يجب تكريسه، على ضوء هذه الأهمية تم قبول المفهوم كهدف من الأهداف الإنمائية للألفية، لتتصدر بعدها أهداف التنمية المستدامة.[3]

وبذلك تكون حوكمة قطاع النفط نظام الإدارة الفعالة لموارد النفط والغاز في الدولة من طرف الفواعل المباشرة التي تشمل الهيئات العامة والشركات الخاصة بتفعيل مؤشري المساءلة والشفافية.

المحور الثاني: متغيرات حوكمة الموارد الطبيعية:

يقيس مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية جودة إدارة الموارد الطبيعية في 81 دولة سنة 2017، بحيث تنتج هذه الدول مجتمعة ما نسبته 82% من النفط العالمي و 78% من الغاز ونسبة كبيرة من المعادن بما في ذلك 72% من النحاس العالمي. يعمل هذا المؤشر على تقييم السياسات والممارسات التي تستخدمها السلطات للتحكم في صناعات النفط والغاز والتعدين في بلدانها.[4]

---

[1] –زينة قمري وسناء جقطة، تقييم جودة حوكمة قطاع النفط في الجزائر على ضوء تحليل نتائج مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية، **مجلة المالية وحوكمة الشركات**، العدد 3، ديسمبر2019،(ص ص 94–107)، ص 95.

[2] دليل الاعتبارات الخاصة بالرقابة على الصناعات الاستخراجية،تر: ديوان المحاسبة، قطر، المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية الناطقة بالإنجليزية، ص 12.

[3] –Carole Kakhle,Towards good governance of the oil and gas sector in the MENA, economic and social commission for western Asia(Escwa), 10 december2017, technical paper.

[4] Natural resource governance Institute:

http://resourcegovernance index.org

يقيس هذا المؤشر ثلاثة متغيرات أساسية تتمثل فيما يلي:

- تحقيق القيمة(value realization): تعني حوكمة تخصيص حقوق الاستخراج والاستكشاف والإنتاج وحماية البيئة وتحصيل الإيرادات والشركات المملوكة للدولة.
- إدارة الإيرادات(revenue management): تغطي الميزانية الوطنية وتقاسم عائدات الموارد دون الوطنية وصناديق الثروة السيادية.
- البيئة التمكينية للبلاد(enabling environment): تتهتم ب:

1. إشراك أصحاب المصلحة والاستماع لآرائهم.
2. تعيين خطوط المساءلة وقياسها بمدى قدرة مواطني البلاد على اختيار حكومتهم، حرية التعبير، مكافحة الفساد، البيانات المتاحة حول إيرادات النفط والغاز...[1]

الشكل رقم 1: متغيرات مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية

تعتمد درجة هذه المتغيرات الثلاثة على الدرجات المعطاة لمجالات سياسة المكونات الفرعية الخاصة بها، بحيث يركز كل متغير فرعي ضمن تحقيق القيمة وإدارة الإيرادات على مجالات متميزة من الحوكمة. تقع الدرجات على مقياس من صفر إلى 100، في كل مستوى من مستويات المؤشرات، مما يسمح للمستخدمين بقياس جودة إدارة الموارد عبر مركب المتغيرات الثلاثة داخل

[1]–ibid.

البلدان وفيما بينها. يتم تجميع النتائج في نظامات آداء تتمثل في: جيدة، مرضية، ضعيفة، فقير، فاشلة.[1]

- > أو = 75 (قوي): وضعت الدولة قوانين وممارسات من المحتمل أن تؤدي إلى ثروة موارد استخراجية تعود بالفائدة على المواطنين.
- من74إلى 60:جيد: لدى الدولة بعض الإجراءات والممارسات القوية للحوكمة، لكن بعض المجالات لازالت تحتاج إلى تحسين ومن المحتمل أن تعود ثروة الموارد الاستخراجية بالفائدة على المواطنين.
- بين59-45 (مقبول): تشير للبلد الذي يتمتع بمجالات حكم قوية واستخراج الموارد من الممكن أن يساعد في استخراج الموارد في النهوض بالتنمية في البلد ولكن بالمقابل يمكن أن تكون النتائج النهائية ضعيفة.
- بين 30-44 (ضعيف): وضع بعض الإجراءات والممارسات لإدارة الموارد الطبيعية ولكن نتائجها غير ملموسة.
- أقل من 30 (فاشلة): لا وجود لأي إطار حوكمة لضمان استفادة المجتمع من استخراج الموارد، ومن المحتمل جدا أن ترجع الفوائد فقط إلى بعض الشركات والنخب.[2]

المحور الثالث: قطاع النفط في غانا

تعتبر غانا إحدى النماذج الناجحة والتي يحتذى بها في الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية، فهي تعرف كمنتج ومصدر للنفط الخام على مستوى القارة الإفريقية، فاستغلالها الرشيد للموارد حولها إلى ثاني اقتصاد في غرب إفريقيا والذي يصنف من بين أقوى وأسرع الاقتصادات نموا خلال عام 2019 بملامسته معدل 7% .[3]

---

[1] – Natural resource governance Institute,op cit.

[2] – Natural resource governance Institute,op cit.

[3] - حسام عيد، الاكتشافات النفطية...طريق غانا نحو الرخاء، 2019/12/17، تم الإطلاع على الموقع يوم 2020/12/14 على الساعة 10:16.

أعلنت المجموعة الغانية "سبرينج فيلد للاكتشاف والإنتاج" عن اكتشاف بئر للنفط والغاز يصل حجمها إلى 1.7 مليار برميل من النفط و 0.7 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي قبالة السواحل غرب إفريقيا. حيث أنتجت غانا عام 2019 حوالي 200 ألف برميل من النفط يوميا، نصفها تقريبا ينتج في حق "جيبيلي" من طرف الشركة البريطانية"تيوللو"، كما تتراوح احتياطاتها اليوم بين 5 و7 مليارات البراميل.[1]

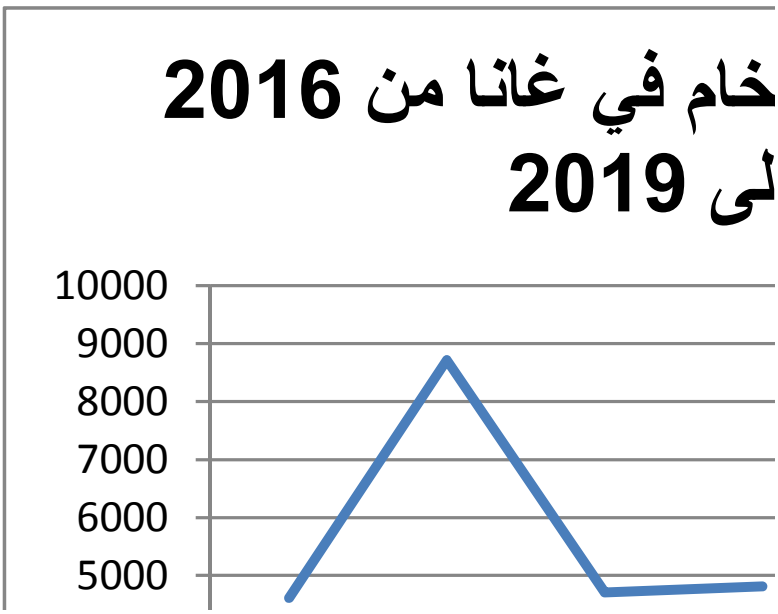

المصدر: Africa Energy Database : base de donnees energetique 2019/africa energy commission.

الشكل من إعداد الطالبة

إن هذه الاكتشافات للنفط أثارت العديد من التساؤلات فيما إذا كان بإمكان غانا تجاوز ما يعرف بلعنة الموارد، وتجاوز الفساد نحو تعزيز التنمية.

المحور الرابع: تقييم ممارسات حوكمة قطاع النفط في غانا

[1] –حسام عيد، مرجع سابق.

سجل قطاع النفط في غانا 67 نقطة من أصل 100 نقطة في مؤشر إدارة الموارد الطبيعية (RGI) لعام 2017، مما يجعله الأفضل أداء في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بحيث تتمتع غانا ببيئة تمكينية مواتية جدا لتحقيق جودة الحوكمة. فيخصص قانون إدارة عائدات البترول في غانا عائدات النفط بشفافية بين الميزانية وشركة النفط الوطنية والصندوق السيادي للثروة، ومع ذلك فقد تراكم في غانا عجز كبير في الميزانية بعد اقتراضها مقابل عائدات النفط المستقبلية، على الرغم من أن عائدات النفط لا تشكل حاليا سوى 4 %من إجمالي الإيرادات الحكومية.[1]

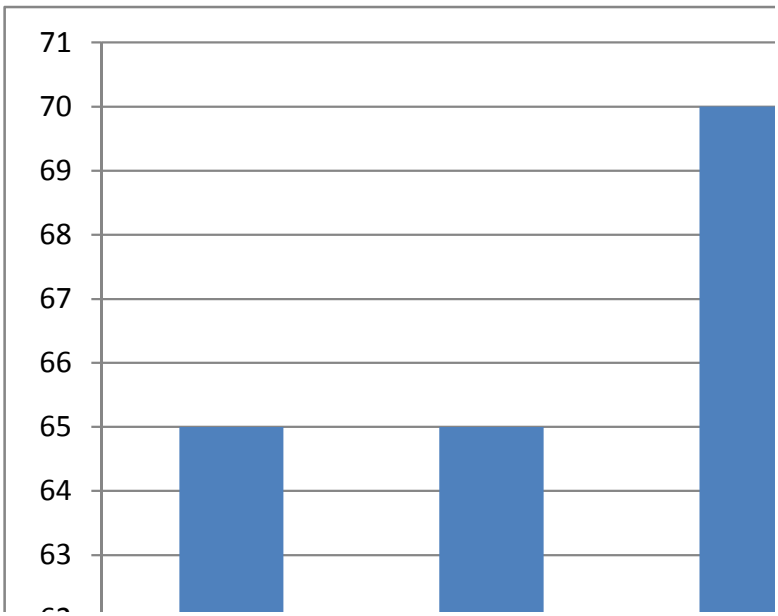

المؤشرات الفرعية لحوكمة قطاع النفط في غانا عام 2017

المصدر Natural resource governance Institute,op cit.

يؤدي قطاع النفط والغاز في غانا أداء ثابتا عبر جميع المكونات الثلاثة لإدارة الموارد– تحقيق القيمة وإدارة الإيرادات والبيئة التمكينية– ومع ذلك في إطار المكون الفرعي لإدارة الإيرادات

[1] – Natural resource governance Institute,op cit.

يتفاوت آداؤها بشكل كبير بين 93 نقطة من 100 نقطة في حوكمة صناديق الثروة السيادية و36 نقطة من 100 نقطة في الميزانية الوطنية.

يعكس الأداء الضعيف في الميزانية الوطنية التحدي المتمثل في تطوير القواعد التي تربط عائدات البترول بالإدارة المالية العامة.يحدد القانون إدارة الإيرادات البترولية(PRMA) قاعدة تحكم التوازن بين الادخار والإنفاق من عائدات البترول، ومع ذلك فإن هذه القواعد لم تمنع المسؤولين الغانيين من الاقتراض مقابل عائدات النفط المتوقعة وتغيير القواعد نفسها والإفراط في تقدير الإيرادات.[1]

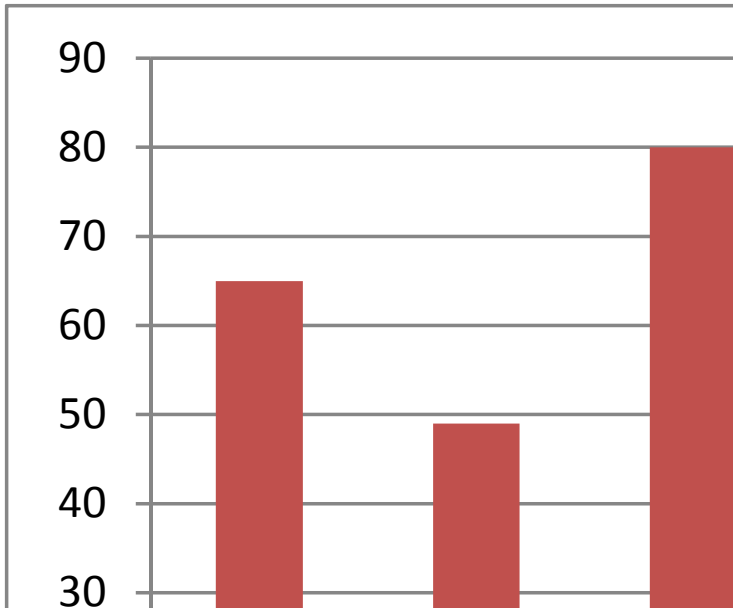

الدرجات الثانوية لتحقيق القيمة في حوكمة قطاع النفط

المصدر .Natural resource governance Institute,op cit

إدارة الشركات المملوكة للدولة:

[1] – Natural resource governance Institute,op cit.

إن شركة النفط المملوكة للدول في غانا(شركة غانا الوطنية للبترول) مدارة جيدا ولكن يجب أن تهدف إلى تحقيق أهداف أعلى، سجلت هذه الشركة 75 نقطة من 100 نقطة وذلك لسببين أساسيين وهما: الإفصاح عن عمليات النقل والمعلومات حول الشركات التابعة والمشاريع المشتركة، ولكن في نفس الوقت تغيب قواعد الشفافية حول مبيعات السلع(الأنشطة غير التجارية).[1]

درجات القانون والممارسة:

على مدار الفترة 2015-2016 قدمت غانا العديد من القوانين الجديدة التي تحكم قطاع النفط والغاز الطبيعي، بحيث يحدد قانون التنقيب والإنتاج لعام 2016 قواعد تقديم العطاءات التنافسية للمؤسسات النفطية وإصدار لوائح منفذة للقانون، وتقديم التفاصيل المتعلقة بمتطلبات الكشف عن العقود. تشمل الإصلاحات القانونية الأخرى قانون الشركات لعام2016 الذي ينشئ قاعدة بيانات وطنية للمالكين المستفيدين في غانا.[2]

صندوق الاستقرار الغاني:

يحتل المرتبة الثانية في تصنيف المؤشر لصناديق الثروة السيادية، بعد صندوق الادخار والاستقرار في كولومبيا. هذا الأداء الجيد يرجع لعوامل عديدة منها: قواعد محددة للودائع والسحوبات والاستثمارات وآليات التدقيق والرقابة البرلمانية. ولكن من الناحية العملية وضع وزير المالية الغانية سقوفا لصندوق الاستقرار الذي تم تخفيضه باستمرار في الميزانيات السنوية.[3]

---

[1] – Natural resource governance Institute,op cit

[2]–ibid.

[3]– Natural resource governance Institute,op cit.

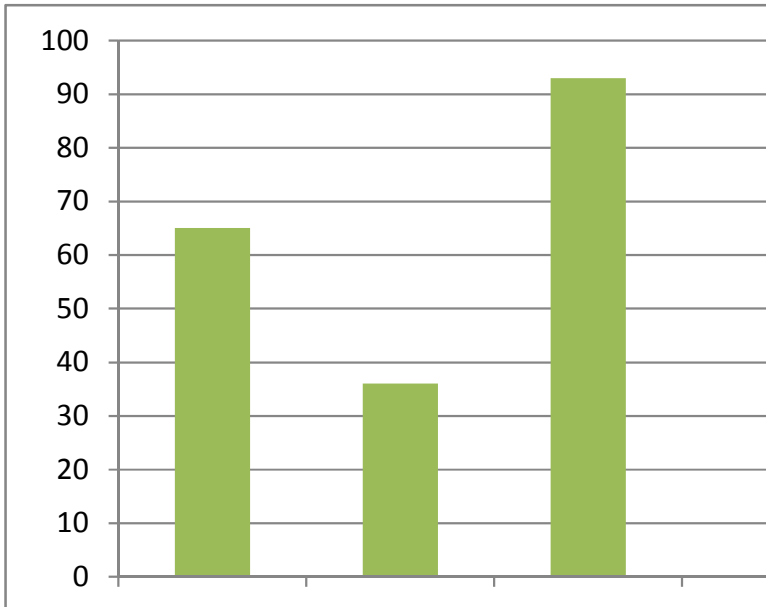

الدرجات الثانوية لنمو مؤشر إدارة الإيرادات في غانا عام 2017

المصدر: Natural resource governance Institute,op cit.

المحور الخامس: علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة من أهم الاستراتيجيات والآليات التي تساعد على تأمين الموارد الطبيعية من الندرة والاستغلال المفرط، بحيث ارتبط هذا المفهوم بتقرير مستقبلنا المشترك الذي أصدرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يعرف هذا التقرير التنمية المستدامة بأنها" التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الحصول على احتياجاتها".[1]

من ذلك التعريف يتحدد لنا مفهوم التنمية المستدامة الذي يشير إلى استمرار مشروعات التنمية بصورة قادرة على اعتبار أي تنمية تنمية مستدامة من خلال إدارة جيدة للنظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية للموارد وتحقيق التفاعل المتوازن والمستمر بينها، وبهذا يكون للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي.

[1] –تقرير مستقبلنا المشترك1987، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية.

فالبعد الاقتصادي يهتم بالاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية لتنفيذ الأنشطة الاقتصادية اللازمة لتحسين حياة الإنسان على المدى الزمني القريب والبعيد وتأمين احتياجاته الاجتماعية. فالبعد الاقتصادي يرتبط بالكفاءة الاقتصادية والقدرات الابتكارية والتطوير التكنولوجي والمحاسبة البيئية للموارد.

في حين يهتم البعد الاجتماعي بتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد الطبيعية بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية من جهة وبين أفراد الجيل الواحد من جهة أخرى لتوريثها للأجيال القادمة، كما يرتبط هذا البعد بعدة عوامل أخرى مثل البطالة وتوزيع الثروة والعلاقات بين الأفراد والمؤسسات.

أما البعد البيئي فهو يهتم بالاعتناء بالموارد لتأمين احتياجات البشر في الحاضر والمستقبل بشكل غير مستنزف لبقائها من خلال المحافظة على والاستخدام الرشيد لهذه الموارد بما يضمن استدامتها و قدرة النظم البيئية على استيعاب التأثيرات البيئية للأنشطة الاقتصادية والبشرية، وتطوير تكنولوجيات ذات إنتاجية أفضل وتأثير أقل ضررا على البيئة.[1]

اعتمدت دول العالم عام 2015 خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تبنت 17 هدفا، وتعد هذه الأهداف بمثابة دعوة لجميع البلدان الفقيرة، المتوسطة والغنية الدخل لتعزيز الازدهار والتقدم. هذه الأهداف تتمثل فيما يلي على التوالي:

القضاء على الفقر، القضاء على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة بأسعار معقولة،العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من أوجه المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الاستهلاك والانتاج المسؤولان، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، السلام والعدل والمؤسسات القوية، الحياة في البر، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.[2]

---

[1] – زينب السعدي، **إدارة الموارد الطبيعية في ضوء الاستدامة البيئية والأهداف الإنمائية للألفية**، (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 237، يونيو 2012).ص ص 10-11.

[2] -sustainable development goals, see on29/01/2021 at 20:08.

http://www.undp.org/content/undp/en/home.

يمكن لحوكمة النفط تعزيز أهداف التنمية شرط تعزيز الشفافية بغية القضاء على الفساد في هذا القطاع والحد من المساواة التي ترتبط بمستويات الفقر ومعدلات وفيات الأطفال وانخفاض معدلات التخرج من المدارس، فعلى سبيل المثال نشر العقود الحكومية والإيرادات وأسماء المالكين المرتبطين باحتياطي النفط والغاز عبر المبادرات الدولية مثل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية يتطلب تعاون الحكومات والشركات والمجتمع المدني(الهدف 17).

غياب الشفافية وانتشار الفساد يزيدان عدم الاستقرار السياسي الذي يحول دون الاستثمار الأجنبي الذي يحد بدوره من تطوير البنية التحتية ويخلق بيئات عمل أكثر خطورة.كما أن الدول الغنية بالموارد التي تجعل من الإرادة السياسية القوية وعقلانية التسيير معيارا لاستغلال إيرادات قطاع الصناعات الاستخراجية في تحسين البنية التحتية والخدمات كالرعاية الصحية والتعليم في حال إنفاقها بالشكل المناسب. ولكن هذه الإيرادات قد تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة إذا انعدمت العدالة التوزيعية.

المحور السادس: التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غانا

احتلت غانا عام 2018 المرتبة 156/101 عالميا في تحقيق التنمية المستدامة بقيمة 100/62.8 في المؤشر العالمي[1]، لترتفع قيمة المؤشر سنة 2019 إلى 100/65.4 لتحتل المرتبة 156/100 عالميا .[2]

وفي الجدول التالي عرض لقيم مؤشرات الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة كما يلي:

الهدف	نتيجة المؤشر العالمي	المؤشرات	قيمة المؤشر
القضاء على الفقر	91.0	نسبة الفقراء الحاليين	10.0

[1]– SDG Index and Dash boards report2018, global responsibilities(Implementing the goals),july2018,p210.

[2]– Sustainable development report 2020: the sustainable development goals and covids-19/G20 and larges countries edition Cambridge university press/june 2020,p91.

		الذين يعيشون على1.90 دولار في اليوم(%)	
		نسبة الفقراء الذين يعيشون على1.90 دولار في اليوم المتوقعة في عام 2030(%)	2.9
القضاء على الجوع	55.1	انتشار نقص التغذية(%)	7.6
		معدل انتشار التقزم دون الخامسة(%)	18.7
		انتشار الهزال دون الخامسة(%)	4.7
		انتشار السمنة لدى البالغين(%)	10.9
			1.8
الصحة الجيدة والرفاه	55.4	وفيات الأمهات(لكل100000 مولود حي)	0.9
		وفيات حديثي الولادة لكل1000 مولود حي)	31.90
		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود حي	26.9
		الإصابة بالسل لكل100000	58.0

		انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لكل1000	15.60
التعليم الجيد	60.8	صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية (%)	84.6
		متوسط سنوات الدراسة(بالسنوات)	6.9
		معدل معرفة الكتابة والقراءة من سن 15-25 عاما(25)	85.7
المساواة بين الجنسين	53.8	سنوات الدراسة الإناث(من الذكور%)	47.8
		مشاركة الإناث في قوة العمل(من الذكور%)	73.4
		النساء في البرلمانات الوطنية(%)	94.9
العمل اللائق والنمو الاقتصادي	72.5	معدل النمو(%)	2.2
		العبودية النتيجة(0-100)	80.0
		الوصول إلى الحساب المصرفي أو الأموال عبر الهاتف المحمول(عدد السكان %)	57.7

السلام والعدل والمؤسسات القوية	69.4	جرائم القتل(لكل 100000)	85.0
		عدد السجناء(لكل100000)	0.9
		الشعور بالأمان أثناء المشي ليلا(%)	11.8
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	57.3	الإنفاق على الصحة والتعليم(الناتج المحلي الإجمالي(%))	66.0
		الإيرادات الضريبية(الناتج المحلي الإجمالي(%))	9.7

المصدر: SDG Index and Dash boards report2018,op cit,p211.

نستنتج من الجدول أن قيمة المؤشرات التي حصلت عليها غانا ترتفع في كل من الأهداف التالية بالترتيب(2018):

القضاء على الفقر، يتبعها هدف العمل المناخي، فالاستهلاك والإنتاج المسؤولان، الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، السلام والعدل والمؤسسات القوية، المياه النظيفة، والنظافة الصحية، الحياة في البر، التعليم الجيد، الحد من أوجه عدم المساواة، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، الحياة تحت الماء، الصحة الجيدة مدن ومجتمعات محلية مستدامة، المساواة بين الجنسين، العمل اللائق والنمو الاقتصادي، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.

بذلك فإن غانا حققت تقدما في البعد الاجتماعي خاصة في مؤشر القضاء على الفقر والتعليم إلا أن مؤشر الصحة يحقق تراجعا مقارنة ببقية المؤشرات الاجتماعية الأولى، لذلك يجب على غانا تعزيز هذا القطاع والنهوض بفعاليته.أما فيما يخص البعد البيئي فقد حققت غانا تقدما ملحوظا خاصة فيما يخص مؤشرات: العمل المناخي، الطاقة النظيفة والمياه النظيفة.

المحور السابع: توصيات

إن التقدم الذي تحرزه غانا في مجال حوكمة قطاع النفط يتيح لها تحقي ارتفاع في مؤشرات التنمية المستدامة من خلال اتباع ما يلي:

- تصميم سياسة طاقة وطنية تأخذ في الاعتبار المدى الطويل لاحتياجات الدولة من مصادر الطاقة وكيفية توفيرها وتوزيعها واستغلال الفائض في التصدير وتعظيم قيمته.
- الإفصاح عن الشراكات التجارية والإنتاجية العالمية والاتفاقيات معها بصورة مستمرة في وسائل الإعلام الرسمية.
- الإفصاح عن الأسعار الرسمية للنفط والكميات المصدرة مع مراعاة الطبيعة التنافسية السرية والالتزامات القانونية للزبائن.
- الإفصاح عن التحديات الرئيسية من النواحي التقنية والمالية وأثرها على العملية الإنتاجية بطريقة عملية واضحة عبر وسائل الإعلام الرسمية.
- تشجيع والإسراع في إدخال القطاع الخاص المنظم إلى العمليات الإنتاجية النفطية سواء في الصناعة الفوقية أو الصناعة التحتية.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن غانا من أفضل اقتصادات جنوب إفريقيا أداء في حوكمة قطاع النفط لما تتمتع به من بيئة تمكينية مواتية وقدرتها على الإدارة الفعالة لإيراداتها وتحكمها في صندوق الثورة السيادي الذي يعتبر ثاني أفضل صندوق من بين 34 صندوقا تم تقييمها في المؤشر، فكان لمعياري المساءلة والشفافية المساهمة الكبيرة في النهوض بحوكمة القطاع في غانا ودعم خطط التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة . هذا ما يؤكد كلام"ستيفن هايز" رئيس المجلس المشترك لإفريقيا "أن لديهم في غانا مجتمع شفاف نسبيا مقارنة بالدول الأخرى التي تتعامل في مجال النفط ولديهم فرصة أفضل لجني المكاسب".

قائمة المراجع:

I. باللغة العربية:

1. زينة قمري وسناء جقطة، تقييم جودة حوكمة قطاع النفط في الجزائر على ضوء تحليل نتائج مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية، **مجلة المالية وحوكمة الشركات**، العدد 3، ديسمبر 2019،(ص ص 94-107)
2. زينب السعدي ، **إدارة الموارد الطبيعية في ضوء الاستدامة البيئية والأهداف الإنمائية للألفية**، (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 237، يونيو 2012).
3. دليل الاعتبارات الخاصة بالرقابة على الصناعات الاستخراجية، تر: ديوان المحاسبة، قطر، المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية الناطقة بالإنجليزية.
4. تقرير مستقبلنا المشترك1987، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية.
5. حسام عيد، الاكتشافات النفطية...طريق غانا نحو الرخاء، 2019/12/17، تم الإطلاع على الموقع يوم 2020/12/14 على الساعة 10:16.

http://pharostudies.com

II. باللغة الأجنبية:

6. SDG Index and Dash boards report2018, global responsibilities(Implementing the goals),july2018.
7. Sustainable development report 2020: the sustainable development goals and covids-19/G20 and larges countries edition Cambridge university press/june 2020.
8. Carole Kakhle,Towards good governance of the oil and gas sector in the MENA, economic and social commission for western Asia(Escwa), 10 december2017, technical paper.
9. Africa Energy Database : base de donnees energetique 2019/africa energy commission.
10. Natural resource governance Institute

http://resourcegovernance index.org

11-sustainable development goals, see on29/01/2021 at 20:08.

http://www.undp.org/content/undp/en/home

Le modèle rwandais de gouvernance du développement: une vision critique entre ce qui a été réalisé et ce qui reste à réaliser

The Rwandan model of development governance: a critical vision between what has been achieved and what remains to be achieved

Dr SEBBACHE Lynda

- Université MHAMED BOUGUERA BOUMERDES
- Email : lynda.sebbache@gmail.com

abstract:

Development is considered one of the most important goals that countries want to achieve, and with great development technological and scientific, development is no longer sufficient on its own; the concept has been reformulated, based on these developments. It has become a need for the so-called governance of development, where the environmental aspect and the optimal use of resources, whether human or material, has become an end in itself, in the light of the dominant capitalist system, which made private companies a basic partner of the developing state. With the particularity that characterizes each country, we find the multiplicity of experiences and development models, and among the exceptional experiences that have formed an inspiring reality, we find the Rwandan experience in Africa, which was based on political reforms and initiatives. of local development, where the indicators of good governance were guaranteed by In order to consolidate the existence of political and social stability, which was achieved after the genocidal war between the Hutus and the Tutsis in 1994. From this point of view, this research document attempts to highlight the foundations of the Rwandan experience in the area of development governance, the successes it has achieved and what obstacles it has faced.

Keywords: Rwanda, development governance, decentralization, economic governance, security and stability.

Le développement est considéré comme l'un des objectifs les plus important, que les pays veulent atteindre, et avec le grand développement technologique et scientifique, le développement n'est plus suffisant à lui seule ; le concept a été reformulé, en fonction de ces évolutions.Il est devenu un besoin de la soi-disant gouvernance du développement, où l'aspect environnemental et l'utilisation optimale des ressources, qu'elles soient humaines ou matérielles est devenu une fin en soi, à l'aune du système capitaliste dominant qui faisait des entreprises privées un partenaire de base de l'État en développement.

Avec la particularité qui caractérise chaque pays, on retrouve la multiplicité des expériences et des modèles de développement, et parmi les expériences exceptionnelles qui ont formé une réalité inspirante, on retrouve l'expérience rwandaise en Afrique, qui reposait sur des réformes politiques et des initiatives de développement local, où le des indicateurs de bonne gouvernance ont été garantis par Afin de consolider l'existence de la stabilité politique et sociale, qui a été réalisée après la guerre génocidaire entre les Hutus et les Tutsis en 1994.

De ce point de vue, ce document de recherche tente de mettre en évidence les fondements de l'expérience rwandaise en matière de gouvernance du développement, les succès qu'elle a obtenus et quels sont les obstacles auxquels elle a été confrontée.

Mots clés: Rwanda, gouvernance du développement, décentralisation, gouvernance économique, sécurité et stabilité.

Introduction

La gouvernance est l'un des fondamentaux du développement,car les pays varient en termes de bonne gouvernance, il y a des pays qui ont atteint des positions avancées, et il y a des pays qui ont atteint de bas niveaux, et le Rwanda occupe une bonne position dans les évaluations des organisations, même si certains de ses indicateurs qui ont été approuvés présentent des faiblesses.L’organisation des Nations Unies, cependant, une gouvernance efficace, en choisissant des politiques adaptées à la structure de la société, en luttant contre la en essayant d'appliquer les principes de gouvernance dans son aspect économique, rend l'Etat capable d'investissement, de croissance économique, de lutte contre la pauvreté, puis de respect du citoyen et de s'assurer qu'il obtient ses droits.

Cette vision représentée par la pensée de la Banque mondiale, et non la vision qui dépend de l'aspect politique de la gouvernance qui se reflète dans la démocratie occidentale, ou certaines tendances intellectuelles de certains chercheurs, est ce qui apparaît dans le modèle rwandais, mais aussi le rôle de l'État en termes d'efficacité gouvernementale ne peut être négligée, et Ouvrir l'espace pour la responsabilité et la transparence, et donner la liberté à la société civile, conformément aux lois qu'ils promulguent. Selon la définition de la Banque mondiale, la gouvernance est «une méthode d’exercice du pouvoir dans la gestion des ressources économiques et sociales». Les institutions internationales, y compris la Banque mondiale, ont offert trois conditions (critères) pour établir une bonne gouvernance: l’état de droit, bonne gestion publique des ressources, responsabilité et transparence.

De son côté, Bonnie Campell propose une lecture du contenu donné à l'arrêt de la Banque mondiale, où la Banque mondiale présente périodiquement un certain nombre de conditions qui remplissent les critères de bonne

gouvernance : gestion du secteur public, responsabilité, développement du cadre juridique (État de droit), diffusion de l'information, transparence.1

Et puisque le modèle d'étude est le Rwanda, on s'appuiera donc sur les dimensions de la gouvernance, mesurant sa qualité, son efficacité et l'étendue de sa mise en œuvre réelle, car l'important ici est de savoir comment la gouvernance a conduit à l'existence de ce niveau de développement et aussi à l'existence d'une stabilité politique.

Problème de l'étude

le problème de l'étude est basé sur la relation entre la gouvernance, ses dimensions et son rôle dans le développement, sur la base de l'expérience du Rwanda. Certains ont comparé l'essor économique du Rwanda après l'état de chaos et de guerre civile , qui a conduit à l'extermination d'un million de personnes dans le Singapour asiatique à sa renaissance, après que l'image se soit installée. L'Afrique stéréotypée qui favorise les guerres, la famine et la pauvreté, le Rwanda a fait la différence, et sur cette base: Comment le Rwanda a-t-il réussi à sortir de la guerre civile et réussir une gouvernance du développement?

Hypothèse de l'étude

L'étude part de l'hypothèse que les dimensions de la gouvernance dans son aspect économique ont été réalisées dans la réalité rwandaise et ont conduit à un développement remarquable, par rapport aux dimensions de la gouvernance de son côté politique.

Méthodologies d'étude

---

[1]B.Campell,

Gouvernance, réformes institutionnelles et redéfinition du rôle de l'Etat, Quelques enjeux conceptuels et politiques soulevés par le projet de gouvernement décentralisée par la Banque Mondiale, 2002, pp 25-26

Cette étude dépend de l’approche descriptive et analytique, de la méthodologie des études de cas, de l’approche de la relation de l’État à la société, à l’aide de rapports et de statistiques approuvés par les organisations internationales.

Objectif

L’objectif de ce document de recherche est d'essayer de profiter de l'expérience rwandaise en tant qu'expérience africaine qui a reconstruit un pays sur la base de la sécurité et de la coexistence. Le Rwanda est devenu l'un des pays touchés par elle, idéal, comme modèle africain qui a réussi à mettre fin à la guerre sanglante et qui a pu atteindre la stabilité.

Structure de l'étude

Afin de résoudre le problème en question et de comprendre le cœur de l'étude, elle a été divisée en deux axes: un axe qui traite de la structure du système politique, de la situation géographique du Rwanda et de ses matériaux et capacités humaines, et un axe qui traite de la mise en œuvre des dimensions de la gouvernance, de ce qui a été réalisé dans le développement, et à moins d'être atteint, et la conclusion

Premieraxe : un aperçu du Rwanda et de son histoire politique

Première exigence: la localisation du Rwanda et son histoire politique :

Le Rwanda est situé en Afrique centrale orientale, directement au sud de l'équateur entre les latitudes 1,4 degrés et 2,51 degrés sud, et les longitudes 28,63 degrés et 30 degrés 54 degrés est, avec une superficie de 26 338 degrés carrés kilomètres et est bordé par l'Ouganda au nord, la Tanzanie à l'est, la République démocratique du Congo à l'ouest et le Burundi au sud. C'est un pays enclavé. Le Rwanda possède un réseau dense de rivières et de ruisseaux et de nombreux lacs sont entourés de zones humides.[1]

[1] الوثيقة الأساسيّة المتعلّقة بتنفيذ المعاهدات الدولية التي صدّقت عليها رواندا متوفرة علىالموقع الإلكتروني:
/http://docstore.ohchr.org

Au Rwanda, il existe quatre langues officielles: le kinyarwanda, l'anglais et le français, et le kinyarwanda est la langue d'origine et la plupart des Rwandais la maîtrisent, et la langue française a été remplacée par l'anglais aux niveaux d'enseignement supérieurs depuis 2009[1].

Sa population est estimée à 12.952.218 selon les données des Nations Unies (Statistiques 2020) La densité de population au Rwanda est de 525 par kilomètre carré, soit 1360 personnes par mile carré2, et la densité de population est parmi les plus élevées d'Afrique.

Le colonialisme belge a joué un rôle majeur dans la division ethnique au Rwanda, qui a ensuite provoqué la série de la guerre d'extermination. En 1931, il a forcé la population locale à porter une identité de race et d'appartenance, et le colonialisme a favorisé l'identité des Tutsi. sur l'identité des Hutus, ce qui a conduit à l'hostilité entre les deux ethnies. Au début, le colonialisme a favorisé l'ethnie tutsie et lui a donné des privilèges préférentiels tels que des postes de direction et l'éducation, tandis que l'ethnie hutu a été privée de leurs droits, ce qui a conduit à la cristallisation d'une révolution contre le colonialisme et l'ethnie tutsie ensemble[3,] En 1959, les attaques contre les Tutsi ont pris fin et la position coloniale a commencé à changer. Plus tard, les Hutus ont réussi à contrôler la plupart des postes de direction. La transition de l'hégémonie politique des Tutsi à l'hégémonie politique des Hutus s'est faite par le biais de la élections législatives du 25 septembre 1961. Ce qui a conduit à une victoire écrasante pour les partis. Dirigé par les Hutus, et ici le Rwanda est passé de la monarchie au système républicain, a pris son autonomie et a obtenu son indépendance du Burundi en 1962, et Cabinada a été le premier président du Rwanda.

---

[1]EDUCATION IN RWANDA https://www.worldometers.info/world-population/rwanda-population

[2] https://www.worldometers.info/world-population/rwanda-population

[3]العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة التعلم من التجارب الأفريقية مجموعة مؤلفين:المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات 2018 ص 27 متوفرة على الموقع:- https://www.idea.int/sites/default/files/publications/traditional-justice-and-reconciliation-after-violent-conflict-learning-from-african-experiences-AR.pdf

Avec le contrôle de l'ethnie "Hutu" sur le pouvoir, entre 1962 et 1963, ils ont perpétré de nombreux meurtres d'un grand nombre d'ethnies "Tutsi", les forçant à chercher refuge dans les pays voisins, mais ils ont attaqué le Rwanda depuis le Burundi et la Tanzanie, les Hutus ont donc commis des actes et les représailles ont augmenté la vague de demandeurs d'asile.

En 1973, la violence a éclaté à nouveau, ce qui a conduit à l'intervention de l'armée où le général de division Jovknal Habyarimana a renversé le régime de Grkgoire Kayibanda par un coup d'État le 5 juillet 1973. Qui s'est déroulé sans aucune violence, mais les conditions sont restées telles qu'elles étaient, et le le retour des réfugiés a été refusé. Ils ont fui le Rwanda en raison de la violence exercée contre eux par l'ethnie "Hutu", sous prétexte de la forte densité de population, et de l'incapacité de l'État à les absorber, ce qui a ensuite conduit à des violences à l'intérieur du Rwanda. En octobre 1990, lorsque le Front patriotique rwandais a lancé une attaque depuis ses bases en Ouganda contre le Rwanda.[1]

Le FPR a été formé à partir de réfugiés tutsis et de leurs enfants qui ont fui le Rwanda, pendant la période postcoloniale d'un gouvernement dominé par les Hutu au début des années 1960, et de réfugiés hutus qui ont fui la violence pendant leur période de persécution[2].

L'attaque du Front patriotique rwandais cherchait à répondre à ses demandes, qui étaient le retour des réfugiés, et le partage du pouvoir avec les Hutus, cette attaque a contraint le président rwandais Jovknal Habinmar

---

[1]The International Response to Conflict and Genocide: Lessons from the Rwanda Experience Study 1 Historical Perspective: Some Explanatory Factors Tor Sellstrom Lennart Wohlgemuth The Nordic Africa Institute Uppsala, Swedenhttp://www.oecd.org/countries/rwanda/50189653.pdf P32

[2]Environmental Scarcity and Violent Conflict: The Case of Rwanda VAL PERCIVAL THOMAS HOMER-DIXON https://homerdixon.com/wp-content/uploads/2017/05/Environmental-273 Scarcity-and-Violent-Conflict-the-Case-of-Rwanda.pdf، 274

https://www.idea.int/sites/default/files/publications/traditional-justice-and-reconciliation-after-violent-conflict-learning-from-african-experiences-AR.pdf

à mener des réformes qui ont ouvert la voie au multipartisme, et pour mener à bien les négociations de paix qui ont abouti à l'Accord d'Orsha en août 1993. Cependant, cet accord n'a pas été mis en œuvre et la violence est restée dominante. Le 6 avril 1994, des assaillants non identifiés ont tiré un missile sur la Rwandan Air Force One, tuant tous ses passagers, dont les Présidents du Rwanda et du Burundi, qui revenaient des pourparlers de paix.

Après cela, les extrémistes hutus se sont emparés du pouvoir et ont lancé une campagne génocidaire contre les Tutsi, et ont incité au génocide, qui a entraîné la mort d'environ un million de personnes, en une centaine de jours, selon des statistiques documentées.1

Le Front patriotique rwandais a répondu par une attaque du nord et a réussi à contrôler la majeure partie du pays et a établi un gouvernement intérimaire, qui comprenait de nombreux membres du gouvernement de transition initialement établi en vertu des accords d'Arusha. Le Rwanda est alors entré dans une phase de transition. L'intérieur de l'État est resté instable, jusqu'à ce que Paul Kagame prenne le pouvoir le 17 avril 2000, après avoir été élu par les membres du Parlement, et annoncé plus tard la conférence de réconciliation et d'unité dans le pays.

Le Front patriotique rwandais était le parti au pouvoir, car il est devenu un rôle de premier plan dans le discours politique tout au long de la période de transition, et a pu gagner le soutien et la sympathie de la communauté internationale, ce rôle qui lui a permis de remporter les élections présidentielles et parlementaires de 2003. Ces élections a marqué la conclusion de la phase de transition qui a duré neuf ans pour ouvrir l'activité politique des partis à tous les niveaux2.

---

[1] العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة التعلم من التجارب الأفريقية ص 27 متوفرة على الموقع:: https://www.idea.int/sites/default/files/publications/traditional-justice-and-reconciliation-after-violent-conflict-learning-from-african-experiences-AR.pdf

[2] ASSESSMENT OF DEVELOPMENT RESULTS EVALUATION OF UNDP CONTRIBUTION RWANDAhttp://www.oecd.org/countries/rwanda/41105593.pdf P3

Deuxième exigence: le système politique au Rwanda

Le Rwanda est une république indépendante avec un système politique présidentiel et parlementaire unifié. La constitution a été adoptée par référendum de mai 2003, elle est entrée en vigueur le 4 juin 2003 et le président est élu directement par le peuple pour un mandat de sept ans. Le président détermine et dirige la politique générale Il a l'autorité de régulation et promulgue les lois approuvées par le Parlement, nomme les membres du gouvernement, détermine leurs pouvoirs et met fin à leurs mandats, et les membres du cabinet sont choisis parmi les organisations en fonction du nombre de leurs sièges au Parlement, sans exclure la possibilité de désigner d'autres personnes compétentes au Conseil des ministres qui n'appartiennent pas à des organisations politiques. Cependant, une organisation politique qui détient la majorité des sièges à la Chambre des représentants ne doit pas dépasser cinquante pour cent de tous les membres du cabinet. Le Conseil des ministres est chargé de la mise en œuvre de la politique nationale approuvée par le Président de la République et le Conseil des ministres. Le Conseil des ministres est responsable devant le Président de la République et le Parlement. Le Conseil mène ses activités sur la base d'une responsabilité partagée1.

Au Rwanda, il existe un parlement bicaméral: la Chambre des représentants et le Sénat. La Chambre des représentants se compose de 80 députés, dont 53 élus au suffrage direct et 27 au suffrage indirect (deux représentants des jeunes, un représentant des handicapés, et 24 femmes). Le Sénat se compose de 26 membres élus au suffrage indirect, dont 12 sont élus par les conseils locaux et 2 par les établissements d'enseignement supérieur, le pouvoir judiciaire est une autorité indépendante et le pouvoir judiciaire jouit de l'indépendance financière et administrative. La justice est établie au nom du peuple et nul ne peut être juge dans une affaire qui le concerne.

Deuxième axe: La gouvernance du développement entre acquis et critiques au Rwanda

[1]CONSTITITION DELA REPUBLIQUE DU RWANDA
https://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/fr/rw/rw002fr.pdf

Première exigence: la gouvernance politique entre les acquis et les échecs

La gouvernance politique au Rwanda s'est appuyée sur la reconstruction du système politique, la restructuration de ses institutions dans le cadre de la constitution, et l'état de droit pour permettre le respect des droits de l'homme et l'égalité entre toutes les ethnies, la guerre d'extermination et les tensions ethniques ont joué un rôle majeur dans la refonte de la vie politique et sociale. Au cours de la deuxième période de transition qui s'est étendue de 1999 à 2003, il a été décidé de lutter contre la corruption, forçant de nombreux fonctionnaires à démissionner, et la stratégie de l'État était axée sur la sécurité et la stabilité politique, et pour cette raison la décentralisation a été approuvée en 2000, et une nouvelle constitution a été adoptée après son approbation par le référendum populaire, cette constitution qui autorisait le pluralisme des partis, mais a assisté à la formation de partis à base ethnique ou religieuse,[1]c'est pourquoi l'objectif de cette constitution a été établi. Élimination de toutes les formes de discrimination et consolidation de l'égalité et des droits de l'homme et élimination de tout ce qui touche à la période du génocide, et la tentative d'établir l'état de droit[2].

Les mesures politiques reposent sur trois objectifs, parmi lesquels: la promotion de la bonne gouvernance, la réduction la pauvreté, ainsi que promouvoir la fourniture de services efficients, efficaces et responsables, dans le but de construire une gouvernance centrée sur les citoyens, à cette fin, divers programmes ont été mis en œuvre pour autonomiser les individus par la participation, dans l'établissement de leurs priorités, la mise en œuvre

[1] DOCUMENT D'INFORMATION RWANDA Octobre 2007 Direction des recherches Commission de l'immigration et du statut de réfugié du Canadahttps://www.refworld.org/pdfid/47de29b1d.pdf

[2]ALLOCATIVE EFFICIENCY IN RWANDAN LOCAL GOVERNANCE: Does JADF1 Matter? Author: Innocente MURASI Rwanda Governance Review Good Governance and Decentralization in RwandaVol. VI Special Issue June, 2018 http://www.rgb.rw/fileadmin/Publications/Rwanda_Governance_Review/Rwanda_Governance_Review_2018.pdf

de projets locaux et responsabiliser les autorités locales. Cela explique pourquoi la première phase de décentralisation s'est concentrée principalement sur l'établissement de «partenariats entre les communautés, les gouvernements locaux, le gouvernement central et le secteur privé, les organisations non gouvernementales et les partenaires internationaux de développement, pour participer à des projets et programmes visant à améliorer le développement et les services locaux. Le cadre de réforme selon lequel le pouvoir a été transféré au gouvernement local et lui a confié la responsabilité de promouvoir la bonne gouvernance et le développement économique local, ce qui a permis d'améliorer le niveau de vie grâce à la sécurité sociale et aux infrastructures médicales modernes, la sécurité dans tout le pays, et un haut niveau de propreté pour les villes rwandaises et un réseau routier qui se connecte partout dans la région et Internet.

Ces réformes ont également été liées à de réelles tentatives de lutte contre la corruption, fondées sur l'idée que des dépenses publiques efficaces ne peuvent être réalisées sans lutter contre la corruption. Par conséquent, de nombreuses lois anticorruption et de protection des lanceurs d'alerte ont été formulées et mises en œuvre, en plus des réglementations -blanchiment d'argent et financement du terrorisme. 1Transparency International considère que la corruption est minime dans le pays, ce qui a contribué à dynamiser de nombreux secteurs, notamment la construction, la santé et l'éducation. 2

L'activation de la participation citoyenne est également intervenue grâce à un mécanisme appelé: Forum de développement d'action conjointe (JADF). C'est une plateforme développée pour faciliter et renforcer la participation citoyenne à la gouvernance décentralisée et améliorer les processus de prestation de services avec des représentants du secteur public, du secteur

[1]Rwanda: from bloodshed to peace and development By Tareq Naseef 9 April 2020P 7 https://www.harmoon.org/wp-content/uploads/2020/05/Rwanda-from-bloodshed-to-peace-and-development.pdf

[2]LA DÉMOCRATIE MISE SOUS TUTELLE AU RWANDA COMMENT LE FPR PÉRENNISE SA CONFISCATION DU POUVOIR ET L'ACCAPAREMENT DES RICHESSES AOUT 2017 P6

privéet de la société civile. Le JADF a obtenu un statut juridique en 2007, où il avait un autre rôle, qui était de guider et d'éduquer les gouvernements locaux afin de créer un forum de développement de carrière, où le gouvernement central pourrait contrôler la participation des acteurs non étatiques.1

Selon la constitution de 2003, les mandats présidentiels étaient définis par deux mandats, chacun de 7 ans. Cependant, en 2015, la constitution a été amendée afin de permettre à Paul Kagame de rester au pouvoir après la fin de son mandat présidentiel en 2017, après une pétition signée par quatre millions de citoyens. Ceci a permis un amendement à l'unanimité par l'Assemblée nationale conditionnée par l'approbation populaire, par référendum. L'amendement comprenait plusieurs articles, dont les plus importants sont les articles 101 et 172, l'article 101 amendé continue de limiter le nombre de mandats présidentiels à deux mandats, tout en réduisant la durée de sept à cinq ans, mais l'article 172 indique que la réforme n'entrera en vigueur qu'après une nouvelle période de transition de sept ans, entre 2017 et 20242.Cet amendement a permis au président Paul Kagame de rester au pouvoir pour un nouveau mandat après avoir remporté l'élection présidentielle de 98,8%, et le FPR a remporté un franc succès aux élections législatives de septembre 20173.

Il a également réussi à maintenir la majorité parlementaire aux élections de 2018. Cependant, pour la première fois, deux partis d'opposition, le Parti

[1]HORIZONTAL DECENTRALIZATION ENHANCED BY ACCOUNTABILITY IN LOCAL GOVERNANCE: The role of the Joint Action Development Forum in Rwanda Author: MUNYANDAMUTSA J. Pau http://www.rgb.rw/fileadmin/Publications/Rwanda_Governance_Review/Rwanda_Governance_Review_2018.pdf

[2] LA DÉMOCRATIE MISE SOUS TUTELLE AU RWANDA IBID P 13

[3]HUMEN RIGHTS WATCH https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/rwanda

démocratique du Rwanda et le Parti social Imberakuri, ont remporté chacun deux sièges aux élections législatives .Beaucoup ont considéré que cet amendement est incompatible avec les valeurs démocratiques fondées sur l'alternanceau pouvoir, car il visait principalement à maintenir Paul Kagame, tout en sapant l'opposition.Le FPR contrôle toujours toutes les rênes du pouvoir, il y a donc une sorte de dictature; Paul Kagame, sur la base de ses réalisations économiques et politiques, a fait cet amendement avec son parti.

De plus, Kagame1estime également que le Rwanda est toujours confronté à des défis liés à l'établissement de la sécurité, compte tenu des critiques du régime rwandais concernant la répression de l'opposition, et de la restriction des libertés d'opinion et d'expression.L'État est toujours confronté à des problèmes, et il n'est pas possible pour les critiques de l'opposition, et d'autres de saper les acquis liés à la sécurité et la croissance obtenue, même s'il y a des erreurs.

En ce qui concerne également les droits des femmes, le Rwanda a pris des mesures importantes dans ce domaine, en particulier en ce qui concerne l'éducation et l'accession des femmes à des postes de direction. La représentation des femmes aux postes de décision fait du Rwanda le leader mondial en matière de représentation des femmes auparlement (62% après les élections législatives de 2018).

La volonté politique du Rwanda de promouvoir l'égalité des sexes est également attestée par son attachement à pas moins de 13 conventions et protocoles régionaux et internationaux sur l'égalité des sexes, l'autonomisation des femmes et de nombreuses réformes législatives, en plus d'atteindre la parité des sexes dans les niveaux de scolarisation dans le

[1]https://www.dw.com/en/rwandas-kagame-warns-insurgents-and-critics-over-human-rights-abuses/a-50721556

cycle primaire et le cycle secondaires: 85% des filles et 84% des garçons sont scolarisés, selon les dernières statistiques[1].

Deuxième exigence est la gouvernance économique entre ce qui a été réalisé et ce qui n'a pas été réalisé

Dans son programme de développement, le Rwanda s'est appuyé sur une approche économique qui est loin de l'ingérence politique, et la participation de l'État s'est faite sous la direction de la Banque mondiale et des États-Unis. Aussi, les Nations Unies ont encouragé l'adoption d'une approche technocratique visant à développer les petites entreprises et à stimuler le rôle du secteur privé, car l'économie du Rwanda dépend fortement de l'agriculture.

On s'est appuyée sur la technologie de l'intensification des cultures et de l'encouragement de la création de nouvelles entreprises.Le Rwanda a également amélioré l'environnement des affaires, pour attirer les investissements privés, en créant des zones économiques spéciales et en offrant des incitations fiscales. Le Rwanda est l'un des plus importants exportateurs de café vers l'Europe et les États-Unis d'Amérique, et de thé vers le Moyen-Orient et le Pakistan. Il exporte également des tomates en conserve, du miel et des haricots verts et d'autres produits agricoles. Les statistiques indiquent que la production de thé des années 2017 à 2018 a atteint plus de 30,5 millions de kilogrammes, dont plus de 27,8 millions de kilogrammes ont été exportés, et le Rwanda a généré 90,5 millions de dollars d'exportations de thé en 2018, soit une augmentation de 7,4% par rapport à 2017.

Le Rwanda exporte également des minéraux tels que l'or, l'étain et le tantale, et le tourisme est la plus grande source de devises du pays, avec des revenus totaux estimés à 438 millions de dollars américains en 20171

[1]GENDER EQUALITY STRATEGY UNDP RWANDA 2019-2020
ile:///C:/Users/seven/Downloads/Gender%20Equality%20Strategy.pdf

La forte croissance du secteur des services, en particulier la construction et le tourisme, a contribué à la croissance économique générale. La stratégie de développement économique et de réduction de la pauvreté pour cinq ans 2013 et 2018 a été adoptée, ce qui a donné des résultats satisfaisants; le PIB par habitant atteignant 830 dollars. La pauvreté est passée de 77% en 2001 à 55% en 2017.

En matière de réalisations dans le domaine de la santé, la fourniture de services de santé a été décentralisée, depuis 2005 grâce à un réseau solide et interconnecté d'établissements de santé à travers le pays.Le système de santé au Rwanda comprend un réseau de 5 grands hôpitaux, 42 hôpitaux de district, 5 centres de transfusion sanguine, 466 centres de santé, 16 dispensaires pénitentiaires et 45 000 agents de santé, en plus du secteur privé travaillant dans le domaine de la santé. (2012-2018).2

Le taux des internautes est passé de 9,3% en 2014 à 29,8% en 2017. Quant au taux d'accès à l'électricité, il est passé de 19,8% en 2014 à 42% en février 2018. 3

Les chiffres susmentionnés indiquent que le Rwanda, sous le système Kagame, a continué à se développer et à améliorer le niveau de vie de ses citoyens, en réduisant le niveau de pauvreté et en accordant de l'importance à l'éducation, au secteur de la santé et aux infrastructures qui étaient, auparavant, peu accessible. Selon le Fonds monétaire international, la

---

[1]RWANDA COUNTRY OVERVIEW PUBLISHED 7_11_2019
https://www.export.gov/apex/article2?id=Rwanda-Market-Overview

[2]RWANDA'S DECENTRALIZED HEALTH SERVICES AND KEY POPULATIONS Case study: Kigali City and Towns of Huye, Karongi, Musanze, Rusizi, Nyagatare and Rubavu Districts Author: NATIONAL ASSOCIATION FOR SUPPORTING PEOPLE LIVING WITH HIV/AIDS

[3]E-GOVERNMENT CHALLENGES FACED BY LOCAL SPHERES OF GOVERNMENT IN RWANDA Author: Dr Phanuel MURENZIhttp://www.rgb.rw/fileadmin/Publications/Rwanda_Governance_Review/Rwanda_Governance_Review_2018.pdf

priorité économique du gouvernement est de faire du Rwanda un centre de commerce et de logistique, et des conférences régionales, qui comprennent la construction de nombreux nouveaux hôtels internationaux de classe affaires et un centre de conférence dans le centre-ville de Kigali1.Une vision qui tente d'engager le Rwanda dans une perspective de développement à parvenir à long terme, mais l'économie rwandaise est toujours otage de l'aide étrangère accordée par les organisations internationales et les États-Unis d'Amérique.Même si l'aide est de plus en plus réduite, en raison notamment de :

- l a survie à Kigali d'un pouvoir relativement totalitaire et une liberté d'expression de moins en moins tolérée ;
- d es rapports non démocratiques avec les forces d'opposition ;
- s ans oublier les accusations dirigées contre le Rwanda en raison de son ingérence dans la guerre du Congo.

Conclusion

Le Rwanda fait partie des pays classés aux positions avancées en termes de degré de corruption. Le Rwanda est parmi les pays africains les moins corrompus dans le rapport sur la corruption de l'année 2018 publié par Transparency International, et c'est ce qui lui a fait profiter d'un bon parmi les investisseurs et les gouvernements, et c'est devenu une expérience pionnière dans le domaine de la gouvernance économique et du développement. Malgré les critiques adressées au Rwanda en raison de la gouvernance politique, car il n'avait pas une bonne réputation en ce qui concerne l'application des indicateurs de démocratie, de liberté d'opinion et d'expression et de liberté de la société civile, les résultats économiques obtenus ont éclipsé ce que certains considèrent comme échec politique dû à la longue période., Au cours de laquelle Paul Kagame dirigeait la présidence

[1]RWANDA COUNTRY OVERVIEW PUBLISHED 7_11_2019
https://www.export.gov/apex/article2?id=Rwanda-Market-Overview

et le Front patriotique rwandais contrôlait également les rênes du pouvoir. Mais ce système a pu reconstruire l'État, car il a joué un rôle fondamental dans la relance économique, et dans la mise en place d'une stratégie de développement dont les résultats ont été appliqués, et a fait du Rwanda une position de premier plan, même si certains le considéraient comme un modèle basé sur l'approche d'autoritarisme développemental. C'est le modèle que de nombreux pays en développement tentent d'adopter. L'important est d'obtenir des résultats économiques satisfaisants pour la majorité et d'obtenir des résultats concrets en matière de développement, même s'il y a des échecs dans l'application des changements démocratiques.

Bibliographie

LIVRES

- B. Campell, Gouvernance, réformes institutionnelles et redéfinition du rôle de l'E tat, Quelques enjeux conceptuels et politiques soulevés par le projet de gouvernement décentralisée par la Banque Mondiale, 2002, pp 25-26

LES CITES WEB

- ALLOCATIVE EFFICIENCY IN RWANDAN LOCAL GOVERNANCE: Does JADF1 Matter? Author: Innocente MURASI Rwanda Governance Review Good Governance and Decentralization in Rwanda Vol. VI Special Issue June, 2018 http://www.rgb.rw/fileadmin/Publications/Rwanda_Governance_Review/Rwanda_Governance_Review_2018.pdf
- ASSESSMENT OF DEVELOPMENT RESULTS EVALUATION OF UNDP CONTRIBUTION RWANDAhttp://www.oecd.org/countries/rwanda/41105593.pdf P3
- CONSTITITION DELA REPUBLIQUE DU RWANDA https://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/fr/rw/rw002fr.pdf
- DOCUMENT D'INFORMATION RWANDA Octobre 2007 Direction des recherches Commission de l'immigration et du statut de réfugié du Canadahttps://www.refworld.org/pdfid/47de29b1d.pdf

- EDUCATION IN RWANDA https://www.worldometers.info/world-population/rwanda-population
- E-GOVERNMENT CHALLENGES FACED BY LOCAL SPHERES OF GOVERNMENT IN RWANDA Author: Dr Phanuel MURENZIhttp://www.rgb.rw/fileadmin/Publications/Rwanda_Governance_Review/Rwanda_Governance_Review_2018.pdf
- Environmental Scarcity and Violent Conflict: The Case of Rwanda VAL PERCIVAL THOMAS HOMER-DIXON https://homerdixon.com/wp-content/uploads/2017/05/Environmental-Scarcity-and-Violent-Conflict-the-Case-of-Rwanda.pdf274 ،273
- GENDER EQUALITY STRATEGY UNDP RWANDA 2019-2020 ile:///C:/Users/seven/Downloads/Gender%20Equality%20Strategy.pdf
- HORIZONTAL DECENTRALIZATION ENHANCED BY ACCOUNTABILITY IN LOCAL GOVERNANCE: The role of the Joint Action Development Forum in Rwanda Author: MUNYANDAMUTSA J. Pau http://www.rgb.rw/fileadmin/Publications/Rwanda_Governance_Review/Rwanda_Governance_Review_2018.pdf
- https://www.dw.com/en/rwandas-kagame-warns-insurgents-and-critics-over-human-rights-abuses/a-50721556
- https://www.idea.int/sites/default/files/publications/traditional-justice-and-reconciliation-after-violent-conflict-learning-from-african-experiences-AR.pdf
- https://www.worldometers.info/world-population/rwanda-population
- HUMEN RIGHTS WATCH https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/rwanda
- LA DÉMOCRATIE MISE SOUS TUTELLE AU RWANDA COMMENT LE FPR PÉRENNISE SA CONFISCATION DU POUVOIR ET L'ACCAPAREMENT DES RICHESSES AOUT 2017 P6

- LA DÉMOCRATIE MISE SOUS TUTELLE AU RWANDA IBID P 13
- RWANDA COUNTRY OVERVIEW PUBLISHED 7_11_2019 https://www.export.gov/apex/article2?id=Rwanda-Market-Overview
- RWANDA COUNTRY OVERVIEW PUBLISHED 7_11_2019 https://www.export.gov/apex/article2?id=Rwanda-Market-Overview
- Rwanda: from bloodshed to peace and development By Tareq Naseef 9 April 2020P 7 https://www.harmoon.org/wp-content/uploads/2020/05/Rwanda-from-bloodshed-to-peace-and-development.pdf
- RWANDA'S DECENTRALIZED HEALTH SERVICES AND KEY POPULATIONS Case study: Kigali City and Towns of Huye, Karongi, Musanze, Rusizi, Nyagatare and Rubavu Districts Author: NATIONAL ASSOCIATION FOR SUPPORTING PEOPLE LIVING WITH HIV/AIDS
- The International Response to Conflict and Genocide: Lessons from the Rwanda Experience Study 1 Historical Perspective: Some Explanatory Factors Tor Sellstrom Lennart Wohlgemuth The Nordic Africa Institute Uppsala, Swedenhttp://www.oecd.org/countries/rwanda/50189653.pdf P32
- العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة التعلم من التجارب الأفريقية مجموعة مؤلفين:المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات 2018 ص 27 متوفرة على الموقع: https://www.idea.int/sites/default/files/publications/traditional-justice-and-reconciliation-after-violent-conflict-learning-from-african-experiences-AR.pdf
- العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة التعلم من التجارب الأفريقية ص 27 متوفرة على الموقع:: https://www.idea.int/sites/default/files/publications/traditional-justice-and-reconciliation-after-violent-conflict-learning-from-african-experiences-AR.pdf
- الوثيقة الأساسيّة المتعلّقة بتنفيذ المعاهدات الدولية التي صدّقت عليها رواندا متوفرة علىالموقع الإلكتروني: http://docstore.ohchr.org/

حوكمة الطاقة و تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

Energy governance and sustainable devlopment chllenges in Algeria

1-د.توفيق عطاء الله، أستاذ محاضر

toufik.attalah@univ-khenchela.dz

- جامعة عباس لغرور خنشلة / الجزائر

2-محمد قابوش ، طالب دكتوراه

mohamed-kabouche@univ-khenchela.dz

- جامعة عباس لغرور خنشلة/ الجزائر .

ملخص:

تعتبر التنمية كمطلب شعبي و فردي في جميع الدول باعتبارها حق من حقوق الأنسان و بالنظر إلى الحالة الاقتصادية لدول العالم نجد انها مقسمة إلى دول غنية و دول فقيرة، نتيجة عدة أسباب تاريخية وغياب فرص التنمية ، مما يجعل الحوكمة أمر حتميا لمكافحة الفساد و تحقيق التنمية المستدامة فما هو تعريفها وماهي معاييرها؟ ومادورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ؟

كلمات مفتاحية:

الحوكمة– التنمية – الطاقة– الاستدامة

ABSTRACT:

Development is considered as a popular and individual demand in all countries as a human right. Looking at the economic situation of the countries of the world, we find that it divided into rich and poor countries, dur to several historical reasons and the absence of development opportunities, which makes governance imperative to combat corruption and achieve sustainable development.what is its definition and what are its standards ? .and its rol in achieving sustainable development in algeria?.

Keywords:

Governance – development – Energy – Sustainability.

مقدمـــة:

أشرأبت أعناق شعوب العالم أجمع الى التنمية المجتمعية في مجالات شتى و خاصة في الاقتصاد و السياسة و البيئة، بسبب ما عانته شعوب العالم الثالث خاصة من الفاقة و التدهور البيئي و عدم الاكتفاء الذاتي، رغم كون بعض الدول غنية بالثروات الطبيعية و خاصة الطاقة كالنفط و الغاز و مختلف الطاقات المنتهجة، إلا انها لا زلت تعاني من سياسة بيئة و مجتمعية عرجاء جعلتها تعاني في مجالات عدة، وذلك راجع لخلل ما في السياسات المنتهجة من قبل تلك الدول ، ومثالها عدم تنويع الاقتصاد و الصادرات و خاصة الاعتماد المطلق على الريع النفطي وهو حال الكثير من الدول النامية و خاصة الدول العربية، مما يقوض من فرص تحقيق أبعاد التنمية و الإتجاه نحو إستغلال الموارد المتجددة و عدم الإرتكاز على الموارد الناضبة وخاصة في الجزائر بإعتبار أن أكثر من 90 % من صادراتها تعتمد على الموارد الناضبة مما يرهن اقتصاد الدولة ومستقبل الأجيال القادمة و هذا ما يعجل بشلل في موارد الدولة و تهديد قدراتها و سيرورتها. لذا كان من الواجب الاحتكام لمعايير الحوكمة العالمية في مجال الطاقة في الجزائر و حوكمته لإنعاش سياسة الانفاق الحكومي وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة اجتماعيا و اقتصاديا حتى يمكننا الوصول لآداء بيئي راقي يقينا من المأزق الثلاثي المتمثل في انخفاض الأداء البيئي وارتفاع الأسعار وزيادة مخاطر تعطل الإمدادات. و هذا حفاظا على الطاقة للاجيال القادمة باعتبارها حق من حقوق الانسان و حسن استغلال الموارد الطبيعية و حسن التدبر في تسيير ثروات الأمة.

انخفاض الأداء البيئي وارتفاع الأسعار وزيادة مخاطر تعطل الإمدادات. و هذا حفاظا على الطاقة للاجيال القادمة باعتبارها حق من حقوق الانسان و حسن استغلال الموارد الطبيعية و حسن التدبر في تسيير ثروات الأمة.

على اعتبار أن الحوكمة الطاقوية تعتبر أهم سبل لتحقيق أبعاد التنمية المجتمعية المختلفة و تحقيق القدرة على التنافسية في ظل الأسس الرقابية و المحاسبية و اعتماد مخططات التنمية للوصول للجودة الشاملة في مجالات متعددة و القدرة على التنافسية.

وعليه جاءت هذه المداخلة تحت عنوان" حوكمة الطاقة و تحديات التنمية المستدامة في الجزائر "

الاشكالية: ماهو مفهوم حوكمة الطاقة و ما علاقتها بتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟ و أهم معيقاتها؟ و سبل تلافيها ؟

ونتبع الخطة التالية

المحور الأول: مفهوم حوكمة الطاقة

أولا: تعريف الحوكمة الرشيدة

ثانيا:تعريف الطاقة و أنواعها

ثالثا: أهداف الحوكمة الطاقوية و آلياتها

المحور الثاني: دور حوكمة الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

أولأ: مفهوم التنمية المستدامة

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

ثالثا:سياسات الطاقة المتجددة في الجزائر

الخاتمة: و فيها ندرج النتائج و التوصيات

المحور الأول: مفهوم حوكمة الطاقة:

الحوكمة تعني آلية فنية و قانونية و اقتصادية سياسية تستهدف تعزيز الحكم بصفة عامة و تطبيق أعلى معايير الشفافية و النزاهة و المشاركة و قمع و مكافحة الفساد و تعزيز سيادة القانون، واعمال قيم الافصاح المالي لدى القطاع العام و الخاص على حد سواء

ومكافحة الفساد الاداري و المالي للموظفين ومحاكمتهم، واعداد التقارير المناسبة وصلا للشفافية الشاملة و تحقيق الجودة المنشودة.

أولا: مفهوم حوكمة الطاقة:

الحوكمة تعني بصفة عامة تلك العملية الفنية و الادارية و السياسية التي تستهدف اتباع احسن الطرق الماتحة لتحقيق الاهداف المسطرة بأسرق وقت ممكن عبر ترشيد النفقات و حسن استغلال الموارد، بينما نجد أن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) تعرفها بأنها "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين."[1] .

ونعني بها اخضاع قطاع الطاقة سواء الكهربائية أو النووية و الكيماوية لمعايير الحوكمة الرشيدة و محاربة الاهدار و تعني حسن استغلال الثروات الباطنية و الموارد الطاقوية للمحافظة على حقوق الجيل الحالي و الاجيال القادمة على اعتبار ان الحق في التنمية عن طريق الطاقة هو حق من حقوق الانسان.

ثانيا: أنواع الطاقة: للطاقة انواع عدة كالمتجددة و الناضبة ومن اهمها:

الطاقة الكهربائية و الطاقة النووية و التي تأتي عبر الانشطار او الاندماج النووي وكذلك الطاقات المتجددة كطاقة الرياح و المياه و نجد ايظا الطاقة الكيماوية.

ثالثا: أهداف حوكمة الطاقة: نجد لحوكمة الطاقة عدة اهداف ومنها

- تطبيق مبدا ترشيد استغلال الطاقة و الثروات الطبيعية و الباطنية.
- محاربة الاهدار و الاسراف الطاقوي والمساس بحقوق الاجيال القدامة.
- تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الطاقات المتجددة.

المحور الثاني: دور حوكمة الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

تمثل التنمية المستدامة كهدف للحكامة الرشيدة و مطلب لجميع الشعوب و الأمم وهدف أسمى لبرنامج الأمم المتحدة التقني للبيئة و تحقيق التنمية

[1]-مفهوم الحوكمة ، التعريف و المبادئ، https://www.maaal.com/archives/20181216/116181، 2020/12/15.

المستدامة، و فرصة لبناء نهج جديد لتعزيز حقوق الانسان في التنمية ، وارتباط ذلك بقضايا السلام والأمن،و يستخدم مصطلح "التنمية المستدامة" بدلاً من "التنمية" بشكل متزايد من قبل العلماء كما أصبح موضوعًا رئيسيًا للمناقشة بين جميع علماء الاجتماع والمنظمات الاجتماعية ورجال الدول والقادة. فالتطور الصناعي التكنولوجي والاقتصادي الذي سجلته البشرية خلال المائة عام الماضية لم يثبت أنه تطور حقيقي بقدر ما خلق اختلالات في البيئة وكذلك بين الأمم.

وهذا ما يتضح جليا في الغاء قانون البيئة في الجزائر لسنة 1983 وتغييره بقانون البيئة و التنمية المستدامة رقم 03-10 لسنة 2003 وما يعزز ذلك دسترة الحق في البيئة في الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل و المتمم في مادته 68.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة كحق من حقوق الانسان من الجيل الثالث الحقوق التضامنية) وبها تلبي احتياجات الجيل الحاليدون أن ترهن حقوق الأجيال مستقبلا و التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية و تعزيز المستوى المعيشي للأسر و المواطنين و القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة، وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية.[3]

وقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها التنمية التي تكفل احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة.[4]

علــى اعتبــار هــذه الهيئــة هــي المســؤولة عــن الامــن و الســلم الــدوليين بموجــب ميثاقها الاساسسي وكذا ارتباط التنمية بالامن الانساني.

فالتنميــة المســتدامة تعــني أن يكــون هنــاك تضــامن بــين الجيــل الحــالي والأجيــال القادمــة، بحيــث تضــمن حقــوق الأجيــال المقبلــة فــي المــوارد البيئيــة، وتتمثــل أهــداف التنميــة المســتدامة فــي تحســين ظــروف المعيشــة لجميــع ســكان العالم، وتوفري أسباب الرفاهية والصحة والاستقرار لكل فرد.[5]

ففــي مــؤتمر قمــة الأرض الــذي انعقــد بريــو دي جــانيرو ســنة 1992م تــم تعريــف التنميــة المســتدامة علــى أنهــا هــي تطــوير الأرض والمــدن والمجتمعــات والأعمــال التجاريــة بشــرط أن تلبــي احتياجــات الأجيــال الحاليــة ودون المســاس بقــدرة الأجيال القادمة.[6]

ثانيا : أبعاد التنمية المستدامة:

من أجل توضيح التنمية المستدامة بشكل أفضل لابد من التطرق لأبعادها وهي كالآتي:

1 – البعد الاقتصادي:

مــن اهــم أبعــاد التنميــة المســتدامة إذ لا تتحقــق التنميــة المســتدامة إلا بتأييــد نظــام اقتصــادي يــرفض نمــاذج التنميــة المفروضــة والبعيــدة عــن هويــة المجتمــع وغيــر الملائمــة للهويــة الثقافيــة لــه مــن جانــب، وسياســة ذاتيــة التقيــيم مــن جانــب أخــر، إن مشــاركة المجتمــع فــي القــرارات المتعلقــة بالتنميــة أحــد الشــروط الأساســية لنجــاح الخطــة الاقتصادية وأيضا لتحقيق ذاتية التنمية المستدامة.[7]

ولكي تتحقق التنمية المستدامة وفق البعد الإقتصادي لابد من:

- تحسين مستوى المعيشة والحياة الإجتماعية لجميع الافراد في المجتمع ككل.
- استخدام أكثر كفاءة لرأس المال للوصول للجودة الشاملة.

- تقليل مستوى الفقر ومكافحته لانه لا يليق بحقوق الانسان بتاتا.
- أن يتلائم النمو الإقتصادي مع البيئة.[8]

2- البعد البيئي:

من اهم أبعاد التنمية المسشتدامة كما سبق و أسلفنا النظام المستدام بيئيا أي النظام الايكولوجي يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، عدم استنزاف الموارد المتجددة وغير المتجددة، ويحتوي على حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.[9]

3- البعد الإجتماعي:

يكون النظام مستداما اجتماعيا عندما يقوم بتحقيق العدالة في التوزيع ، والتكفل التام بالخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى الأفراد والمساواة والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.[10]

والجدول الآتي وضح أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها:

الجدول رقم 1: الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

البعد الإقتصادي	البعد الإجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الإيكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	**الطاقة**
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

المرجع: عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، دراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 35، العدد 1، جانفي (كانون الثاني) 2008 ، ص 177.

ثالثا:سياسات الطاقة المتجددة في الجزائر :

السياسات الطاقوية في معظم الدول العربية و الجزائر من بين تلك الدول لا تزال بعيدة عن المعايير العالمية لترشيد قطاع الطاقة و حوكمته بسبب اعتمادها شبه الكلي على مورد وحيد ناضب الا وهو النفط بالرغم من تسخير الدولة لمختلف الوسائل و الإمكانات المادية والبشرية، إلا أنها على أرض الواقع لا تزال قيد دراسات ما ثبط عملية الإنتقال الفعلي للطاقات البديلة أو المتجددة ومواكبة أهداف الألفية الإنمائية لتحقيق التنمية المستدامة و التخلص من التبعية والارتهان للنفط، ولهذا سوف نتطرق في دراستنا لمشروع ديزرتك والذي لو تجسد على أرض الواقع لكان أكبر إنجاز تنموي يجعل من الجزائر من الدول الرائدة في إنتاج الطاقة عبر سياسة الطاقات المتجددة.

1- التحول لإقتصاد الطاقة المتجددة في ظل مشروع ديزرتيك

من بين أهم اهداف هذا المشروع الواعد تثمين الطاقة المتجددة في شمال إفريقيا و خاصة في الجزائر تحديدا وطرق تصديرها لأوروبا في إطار تعاون قائم على المصالح المشتركة، فالفكرة الأساس تعود للمهندس الألماني Sorgel سنة 1920 لشراكة أورو متوسطية في مجال الطاقة المتجددة تحت تسمية ديزرتيك الصناعي، بالإضافة إلى مخطط الطاقة الشمسية للإتحاد من أجل المتوسط.[11]

حيث تبين من خلال الدراسات وبشكل قاطع أن الجزائر يمكنها أن تصبح بسهولة مكتفية ذاتيا من مصادر الطاقة الشمسية، كما أعدت دراسة مخططا لحالة العرض حتى سنة 2050 أين ستغطي الجزائر أكثر من 80% من الطلب على الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة وهذا من خلال محطات الطاقة الشمسية المركزة.[12]

والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم 1: سيناريو إمدادات الكهرباء للجزائر 2050

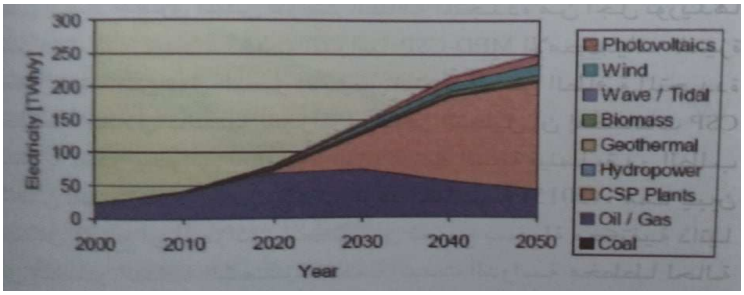

Source: Deutches Zentrum fur luft und raumfahrt, German Aerospace Center.

2- ارتهان الإقتصاد الجزائري للنفط:

لا شك أن هيمنة النفط على الإقتصاد الجزائري تجعله يستجيب لمنطق نظرية المرض الهولندي، والتي ترتكز على أن اعتماد أي اقتصاد على قطاع معين في تحقيق المداخيل من العملات الأجنبية، فعند نمو هذا القطاع يؤدي إلى تدفق الأرصدة الأجنبية إلى تغيير الأسعار النسبية مما يؤدي إلى نمو وتطور هذا القطاع وتراجع القطاعات الأخرى (القطاعات الغير نفطية في الإقتصاد الجزائري)، وهذا ماأدى إلى تدهور القطاعات الأخرى.[13]

والجدول التالي يبين هيمنة قطاع النفط في الجزائر على القطاعات الأخرى:

الجدول رقم 2: موقع القطاع النفطي في بنية الناتج المحلي الخام

القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
محروقات	39.20	33.89	32.55	35.58	37.94	44.70	46.30
فلاحة	08.40	09.67	09.19	09.69	09.18	07.70	07.70
صناعة معملية	07.05	07.34	07.18	06.55	06.05	05.30	05.10
إدارة عمومية	10.30	11.08	11.00	10.51	10.39	08.50	08.30
أخرى	35.05	38.02	40.08	37.67	36.44	33.8	32.6

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2004-2006.

من خلال الجدول يتبين لنا جليا هيمنة قطاع النفط على مختلف القطاعات الأخرى وهذا على مر السنوات من سنة 2000 إلى غاية 2006.

الخاتمة:

نصل للقول أن الحوكمة الرشيدة تستهدف ترشيد قطاع الطذاقة وحسن استغلال الثروات الطبيعية، حفاظا على حقوق الاجيال القادمة و تشجيع عدم الاهدار ، وكذا تطبيق أعلى معايير الشفافية و النزاهة و الاخلاص لباتعباع معايير الحوكمة العالمية طبقا لما جاء في اتفاقية الامم المتحدة لقمع ومكافحة الفساد لسنة 2003، و تشجيع سيادة الاقنون للوصول الى دولة الحق و القانون و محاسبة الفاسدين في أي مكان كانوا و تقديمهم للجهات القضائية لينالو جزائهم، ومن خلال ماسبق نجد بأن اقتصاديات الدول الرائدة والمتقدمة لا تعتمد على قطاع معين أي تتميز بتنوع قطاعاتها الإقتصادية مما يجعلها لا تتأثر بشكل كبير جراء الأزمات الإقتصادية المفاجئة أو التقلبات في الأسعار، وهذا على عكس الدول النامية كالجزائر والتي لاحظنا مما سبق ارتكازها شبه المطلق وتبعيتها للنفط مما جعلها ذات بنية اقتصادية هشة لابد من مراجعة سياساتها الطاقوية

للإنتقال و مواكبة الدول المسايرة لاستراتيجيات التنمية المستدامة وهذا ما يجعلنا نصل لجملة من النتائج أهمها:

- التبعية النفطية للإقتصاد الجزائري وباقي الدول النامية.
- عدم تجسيد السياسات الطاقوية على أرض الواقع بصورة صحيحة لسبب أو لآخر والنتيجة في كلتى الحالتين واحدة.
- عدم تنوع البنية الإقتصادية وتنوع مصادر اثراء البنى التحتية الاقتصادية.

ويمكننا أن نقترح مجموعة من التوصيات أهمها:

- تشجيع حوكمة الطاقة في الجزائر وباقي الدول النامية.
- اعمال مبدأ تكافئ الفرص والاستثمار في القطاع الطاقوي دونما اهمال للبعد البيئي و التعمير و البناء.
- إعادة بعث مشروع ديزر تيك لما له من أهمية كبيرة في الإمداد بالطاقة.
- الدعم المادي المطلق لفرق البحث في المخابر والجامعات الجزائرية لتطوير السياسات الطاقوية.
- ضرورة مسايرة رهانات التنمية المستدامة.
- ايلاء الأهمية الكبرى لمشاركة المجتمع المدني في السياسات المتبعة على المستوى المحلي و التقليل من الانبعاث الحارير و صيانة الحق في البية النظيفة كحق من حقوق الانسان في كل المشاريع الصناعية و التنموية و مكافحة التلوث وتشجيع مبدا الملوث الدافع والدفاع عن حقوق الدول النامية في كل المحافل الدولية لتضمين الاتفاقيات المتمخضة عنها بنودا ملزمة للدول الصناعية الكبرى في العالم جراء تلويثها للبيئة وهذا ما يعد انتهاكا لحقوق الانسان البيئية.

قائمة المراجع و المصادر:

Jean-Marie Chevalier, L'équation de Johannesburg, , N° 15.

[1] Med énergie, Avril 2005

[2] Stratégie et Veille, Recueil trimestriel de l'hebdomadaire, N02/2008/Sonelgaz/DGDS/DS.

[3] أحمد جابر بدران، التنمية الإقتصادية والتنمية المستدامة، ط 1،المؤلف، القاهرة، 2014، ص 23.

[4] فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 56.

[5] رامي لطفي كلاوي، حوار حول هدي الإسلام في التنمية المستدامة، ط1، دائرة الشؤون الدينية والعمل الخيري بدبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 14.

[6] وليد الأشوح، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، ط1، يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص 38.

[7] عبد الله حسون محمد و آخرون، التنمية المستدامة المفهوم و العناصر والأبعاد، مجلة ديالي، ع 67، 2015، ص 347.

[8] عبد الله حسون محمد وآخرون، مرجع سابق، ص ص 348-349.

[9] العايب عبد الرحمان، التحكم في الآداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر، في ظل تحديات التنمية المستدامة، دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف،2011، ص 25.

[10] العايب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 26.

[11] سعد الله داود، سياسات الطاقة المتجددة في ظل اشكاليات أسواق النفط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 186.

[12] سعد الله داود، مرجع سابق، ص.191

[13] عبد المجيد قدي، الإقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص ص 225-226.

14- الحوكمة ، التعريف و المبادئ، 2018/12/16، https://www.maaal.com/archives/20181216/116181، 2020/12/15.

معيقات التنمية وتحديات النهوض الاقتصادي للدول الوليدة (جمهورية جنوب السودان أنموذجا)

The development constraints and the challenges of the economic advancement of the young nations (The Republic of South Sudan is a model)

-مصطفى بشراوي.

- جامعة الجزائر 03 (الجزائر).

- الإيميل: bacharmust@gmail.com

-مصطفى حمادي.

- جامعة تيزي وزو (الجزائر).

- الإيميل: m.hammad14@yahoo.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على كافة المشاكل والعقبات التنموية التي تواجه جمهورية جنوب السودان بعد الانفصال.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مسببات الضعف التنموي الذي تعرفه دولة جنوب السودان يرجع إلى السياسات الحكومية القائمة على الإقصاء والتهميش والتي أدت لغياب الاستقرار وتعطيل مشروع النهوض بالدولة الوليدة.

كلمات مفتاحية: جنوب السودان؛ حرمان اقتصادي؛ استقرار؛ رهانات تنموية.

Abstract:

This study aims to highlight all the development problems and obstacles facing the post-secession Republic of South Sudan.

The study found that the causes of the development weaknesses known to the State of South Sudan are due to the government policies based on exclusion and marginalization that led to instability and the disruption of the project for the advancement of the young state.

Keywords: South Sudan; economic deprivation; stability; Development bets.

مقدمـــة:

يعتبر تاريخ التاسع من يوليو 2011 حدثا مهما لإفريقيا والعالم، بولادة دولة فتية قدّم أبناءها تضحيات جسام في سبيل تحقيق حلم الانفصال، لكن حلم تكوين دولة لم يكن في مستوى تطلعات أهل الجنوب فالدولة الوليدة وجدت نفسها أمام رواسب تاريخية أنتجت واقعا مغايرا بتولي حكومة استولت على موارد الشعب، معتمدة في ذلك على التحيّزات القبلية وعلى السيطرة وحرمان الفئات الأخرى من حقوقهم المشروعة، ولقد أنتج هذا الوضع حالة من السخط والإحباط لدى شرائح واسعة من المجتمع ومطالبتها بالمساواة في التنمية وبتمثيل عادل على المستوى الحكومي، لتكون إفرازات هذا الوضع وخيمة على الدولة الوليدة خاصة بعدما تولت الجماعات التي تعرضت للمظالم الاقتصادية للعنف كخيار وحيد، والتي كان مؤداها تعطيل الجهود الرامية لبناء دولة تؤدي وظائفها باستقلالية.

لتجد الدولة الفتية نفسها أمام جملة من المشاكل والعقبات التنموية التي أنتجتها السياسات الحكومية الفاشلة المبنية على أسس إثنو–قبلية والتي تسببت في إدخال البلد في دوامة حرب أهلية ضارية والتي صارت تواجهها رهانات وتحديات حقيقية لتحقيق نهضة اقتصادية حقيقية والمضي قدما نحو بناء دولة مستقرة تغيب فيها الولاءات الإثنية الضيقة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التطرق لدولة تعتبر فاعلا جديدا نسبيا على الساحة الإفريقية ألا وهي جمهورية جنوب السودان التي تشكلت عام 2011، وذلك لما تحتويه دولة جنوب السودان من ثروات وإمكانات طبيعية هائلة أثارت أطماع عدة قوى إقليمية ودولية بالإضافة إلى أهمية التطرق ومعالجة المشاكل التي تواجهها الدول الإفريقية الحديثة النشأة لتحقيق نهضة إقتصادية حقيقية.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا هذه محاولة إعطاء صورة متكاملة عن الإمكانات والموارد الاقتصادية التي تكتنزها دولة جنوب السودان الوليدة، إضافة إلى التطرق إلى حالة اللاإستقرار التي طبعت حالة دولة الجنوب وذلك نتاج للسياسات الخاطئة التي انتهجتها الحكومة لتعاملها مع مختلف الأزمات ومدى تأثيرها على دولة جنوب السودان وذلك من خلال رصد انعكاسها على الاقتصاد والتنمية بالدولة الوليدة.

ومن هنا تكون الإشكالية على النحو التالي:

- كيف أثرت السياسات الحكومية في تعطيل مشروع النهوض والتنمية الاقتصادية في جمهورية جنوب السودان؟

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية:

- ما أثر العامل الإثني في سياسة توزيع المشاريع الاقتصادية؟
- كيف أثرت سياسة التهميش الاقتصادي تجاه العديد من القبائل والجماعات الإثنية في غياب الاستقرار بدولة جنوب السودان.

وسيتم وضع فرضيتين قيد الاختبار:

- كلما زادت المشاكل الاقتصادية بجنوب السودان، تضاءلت فرص بناء اقتصاد مستقر.
- كلما توسعت دائرة المظالم الاقتصادية المدفوعة بحسابات إثنية، زادت حالة اللاإستقرار.

المناهج والنظريات:

أما عن المناهج المعتمدة في هذه الدراسة سيتم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي.

فسنستخدم المنهج الوصفي الذي سيقدم لنا دراسة مسحية حول جيوبوليتيك وموقع دولة جنوب السودان، بالإضافة إلى مرتكزات اقتصاد جنوب السودان، ومن خلال المنهج الوصفي الذي سيساعدنا بتقديمه لصورة وعرض عام تساعدنا على فهم وتحليل الوضع الاقتصادي للبلد.

أما المنهج التحليلي الذي سنعتمده لتحليل المشكلات التي يغرق فيها اقتصاد جنوب السودان وأسباب تعثر مشروع النهوض الاقتصادي، مع رصد وتحليل لمكامن الضعف معتمدين في ذلك على تحليل الأفكار المتعلقة بالوثائق والمصادر الرسمية.

وبخصوص النظرية التي سيتم بها تحليل الدراسة هي نظرية الحرمان النسبي حيث يرى مفكرو هذه النظرية أن الحرمان بكافة أشكاله سواء كان على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو القائم على تحيّزات دينية أو عرقية أو جهوية سيسهم في توليد ضغوطات وتراكمات على هذه الجماعة الممنوعة من ممارسة حقوقها المشروعة، مما يجعلها تلجأ للعنف كخيار وحيد.[1]

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تقسم دراساتنا إلى محورين:

---

[1] للمزيد حول نظرية الحرمان النسبي، أنظر؛ تيد روبرت غير، **لماذا يتمرد البشر؟**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ب ط، 2004، ص85 إلى 367.

فالمحور الأول بعنوان جمهورية جنوب السودان (الموقع والإمكانات، حالة اللاإستقرار) والذي سنتطرق فيه إلى الوضع الاقتصادي في جمهورية جنوب السودان ومسببات غياب الاستقرار في هذا البلد.

أما المحور الثاني بعنوان معيقات التنمية وتحديات النهوض الاقتصادي لدولة جنوب السودان والذي سنعرج فيه على مختلف المشاكل والعقبات التي تقف في وجه مباشرة العملية التنموية وكذا العراقيل التي تقف في طريق تحقيق نهوض اقتصادي بدولة جنوب السودان.

المحور الأول: جمهورية جنوب السودان (الموقع والإمكانات، حالة اللاإستقرار):

تحتوي دولة جنوب السودان على إمكانات طبيعية هائلة، لكن غياب الاستقرار وانعدام الأمن جعل من مشروع إحداث وبعث التنمية الاقتصادية بدولة الجنوب يعرف تقهقراً إنطلاقا من ذلك سنتناول في هذا المحور الموقع الإستراتيجي لدولة جنوب السودان وأهم مرتكزاته الإقتصادية بالإضافة إلى التطرق إلى أهم العوامل المؤدية لغياب الاستقرار بالدولة الفتية.

1. الجيوبوليتيك والموقع لجمهورية جنوب السودان:

تقع جمهورية جنوب السودان في شرق القارة الإفريقية حيث يحدها السودان شمالا وإثيوبيا شرقا وأوغندا جنوبا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الجنوب الغربي وجمهورية إفريقيا الوسطى في الغرب، كما أن السودان الجنوبي هو الإقليم الذي يقع جنوبي خط 10 شمالا ويمتد إلى شمالي بحيرة ألبرت في أوغندا[1] وتتكون من ثلاث مديريات حسب التقسيمات الإدارية التي واكبت إعلان ميلاد السودان بحدوده الجغرافية وهي الاستوائية، بحر

[1] الجاسم نجاة عبد القادر، **دور الإدارة البريطانية في مشكلة جنوب السودان**، مجلة البحوث والدراسات العربية، جمهورية مصر العربية، عدد 23، 1995، ص.204.

الغزال، أعالي النيل وتبلغ المساحة حوالي 648051 كلم^2 أي ما يعادل مساحة فرنسا تقريبا ويبلغ عدد سكانها 8 ملايين نسمة وفقا لإحصاء 2008.[1]

ونظام جمهورية جنوب السودان هو نظام ديمقراطي لا مركزي قائم على فصل الدين عن الدولة، ومصادر التشريع هي: الدستور، أعراف وتقاليد الشعب.[2]

2. مرتكزات اقتصاد جمهورية جنوب السودان:

يرتكز اقتصاد جنوب السودان بشكل كبير على المحروقات باعتبار أن النفط أهم الموارد الطبيعية التي يزخر بها إقليم الدولة، مع اعتماد ضئيل على القطاع الفلاحي وتكمن المفارقة العجيبة في أن الغالبية العظمى من السكان تعتمد بشكل كبير على الزراعة، وتربية المواشي ويمثل النفط ما نسبته 98% من الإيرادات الاقتصادية للحكومة و70% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد **GDP**، أما القطاع الفلاحي يعتمد بشكل كلي على مجهودات أبناء القبيلة أو الأسرة، وغالبا ما يتميز باستخدام الأساليب والطرق التقليدية في الإنتاج كما أنه يرتبط بمستويات هطول الأمطار الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان بالتسبب في كثير من حالات الصراع القبلي في مواسم الجفاف.[3]

والمتتبع لاقتصاد جنوب السودان يرى أن مداخيل حكومة الجنوب تعتمد على النفط كمورد رئيسي للبلاد، فقد أصبحت دولة جنوب السودان الدولة الأولى من حيث الاعتماد على المحروقات، والأسوأ من هذا كله هو استخدام غالبية هذه المداخيل في تمويل

---

[1] Giorgio Musso, **from one Sudan to two Sudan: from war to peace ?**, ISPI working paper,40(October), 2011, p.2.

[2] South Sudan, **The transitional constitution on the republic of South Sudan 2011,** Articl 3,4,5. 2011, p.2.

[3] ACAPS Report, **South Sudan : country profile**, Geneva, 2015,

pp.7-8.

القطاعات العسكرية والأمنية خاصة تلك الميليشيات المحسوبة في صف القيادة الحاكمة عوض عن الاستفادة منها في تحسين البنية التحتية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.[1]

3. جمهورية جنوب السودان وغياب الاستقرار:

تم إعلان ولادة جمهورية جنوب السودان في2011/07/09، وفي الرابع عشر جويلية من نفس السنة سجلت الأمم المتحدة اعترافها بالدولة العضو193، فكانت بدايات الجمهورية الوليدة تتسم بشعور الانتماء الوطني إلا أن الاستقلال لم يحل المشاكل بين أبناء الأمة الفتية[2] فقد سيطر جيش الحركة الشعبية وقائدها "سلفاكير ميارديت" على مقاليد الحكم الذي تجاوز كل الحدود القانونية، حيث عمل على إنشاء أرستقراطية عسكرية تعتمد على القوة مما جعلها تستولي على الموارد معتمدا على التعبئة العرقية مما أدى لدخول الدولة الفتية في أتون حرب أهلية طاحنة.

وباعتمادنا على تحليلات نظرية " الحرمان النسبي" القائلة أنه بفعل الحرمان يتولد السخط والغضب الذي يكون نتاجه العنف الجماعي، فالضعف الاقتصادي في جمهورية جنوب السودان واعتماد الدولة على الجيش فقط في إدارة شؤونها دون خلق مؤسسات فعالة أسهم في توسيع دائرة الصراع على البترول الذي يعتبر المورد الاقتصادي الأهم، حيث

---

[1] Dessalegn Aziza Geleta, **The cause and consequance of conflict in South Sudan**, international journal of political science and development, 1(Janaury), 2017, p. 18.

[2] Giorgio Musso, **from one Sudan to two Sudan: from war to peace ?**, Op.cit, p.2.

وقعت عدة اشتباكات بين القبائل حول أماكن النفط[1] والتي كان نتاجها سقوط المئات من الضحايا، بالإضافة إلى أزمات الجفاف التي عرفتها جنوب السودان كان الاقتتال على مصادر الحياة:

1.3. **الصراع على الماشية ومصادر المياه:** هناك ارتباط جد وثيق بين ثلاث متغيرات أساسية لدراسة أي نزاع إثني بجنوب السودان وهي (موسم الجفاف، البحث عن مصادر المياه، والصراع على ملكية الماشية) وهذا ما يفسر بطبيعة النزاعات القبلية[2] فالملاحظ حول الاقتتال في جنوب السودان عقب الانفصال كان يتزايد بشكل لافت مع بداية موسم الجفاف بالبلاد والذي يمتد لمدة ثلاثة أشهر من كل سنة (من شهر ديسمبر لغاية شهر فيفري)[3] كما أن هذه الفترة تشهد تفاقما للخلافات القبلية والتي تأخذ أشكالا عدة كالاقتتال على مصادر المياه وأماكن الرعي، وسرقة الماشية.

2.3. **الصراع حول ملكية الأرض:** يتصدر موضوع ملكية الأرض في جنوب السودان قائمة مسببات النزاعات في كثير من الأقاليم، كدافع قوي للنزاع والتي لها دور أساسي فقط بعد قيام الدولة سنة 2011، بل تعتبر أحد أهم الأسباب التي ساهمت في العديد من النزاعات القبلية بجنوب السودان منذ الأزل.[4]

---

[1] زيدان نانسي طلال، **جنوب السودان بين الفشل والسعي للاستقرار**، ملف الأهرام الإستراتيجي، جمهورية مصر العربية، عدد 225 (السنة العاشرة)، 2013، ص.107-108.

[2] موسى عبد العزيز محمد، **المجتمع والسياسة في جنوب السودان**، السودان: الدار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص. 21-22.

[3] UNHCR Report, **South Sudan regional refugee response plan, Democratic Republic of the Congo**, 2016, p.6.

[4] Lauren Hutton, **South Sudan from fragility at independance to a crises of sovereignty**, Netherlands: institute of international relational clingendael conflict research unit, 2014, p.24.

ومن بين الأسباب التي تدخل في إطار التنازل حول ملكية الأرض، هو رصد للجدل الثائر عقب إصدار إصدار الرئيس مرسوم رئاسي يقضي بإعادة تقسيم دولة جنوب السودان إلى 28 ولاية بدلا من عشر ولايات في أكتوبر 2015[1] والذي يرى فيه عديد الباحثين أن القرار ذو دافع إثنو– قبلي والهدف منه:

- ✓ اقتطاع أراضي وأقاليم من ملكية بعض القبائل وتحويل ملكيتها للقبائل الموالية لنظام حكمه والتي معظمها تنتمي لقبيلة الدينكا.
- ✓ التغيير في ميزان القوى الجغرافي بين القبائل.

إلا أنه وفي دراسة حديثة لمعهد (Search for Common Ground) قد أظهرت التراجع الواضح لمتغير ملكية الأرض، كمسبب للنزاعات القبلية بجنوب السودان وذلك نتيجة لإلغاء قانون إعادة التقسيم الولائي لجنوب السودان سنة 2015.[2]

المحور الثاني: معيقات التنمية وتحديات النهوض الاقتصادي لدولة جنوب السودان:

تعاني جمهورية جنوب السودان من مجموعة من العقبات والعراقيل الاقتصادية التي أسهمت في تعطيل عجلة النهوض الاقتصادي بالدولة الفتية، إذ سنتطرق في هذا المحور إلى أهم المشاكل التي تواجه اقتصاد دولة جنوب السودان، بالإضافة إلى تناول المسائل العالقة مع دولة السودان والتي أثرت على التنمية بدولة الجنوب، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم التحديات والرهانات التي تقف في طريق تحقيق وثبة إقتصادية حقيقية بدولة جنوب السودان.

---

[1] ACLED Report, **conflict trends (no.46) real- time analysis of African political violence**, Geneva: Armed conflict location event data project, 2016, p.7.

[2] SFCG Report, **South Sudan conflict analysis brief trends in conflict driver**, USA: search for common ground, 2016, p.1.

1. مشكلات اقتصاد جنوب السودان:

لقد وجدت حكومة جمهورية جنوب السودان نفسها أمام مجموعة من المشاكل الاقتصادية والتي أثرت على حياة المواطن بالدولة الوليدة:[1]

1.1. استشراء الفساد وغياب المحاسبة: ينخر الفساد كل القطاعات بجمهورية جنوب السودان بسبب غياب الرقابة وانعدام المحاسبة، حيث تشير التقارير إلى تصنيف جنوب السودان كأحد أكثر دول العالم فسادا، فحسب تصنيف منظمة الشفافية لعام 2010 إلى احتلال الجنوب المركز 172 من 178 دولة خضعت للدراسة فيما احتلت المركز 171 من بين 175 دولة في عام 2014.[2]

وتشكل الثروة النفطية المورد الرئيسي لاقتصاد جنوب السودان التي يشوبها الغموض حيث تشير التقارير إلى أن عملية إبرام عقود نفطية جديدة في جنوب السودان ومنحها لشركات أجنبية تتم دون فتح المجال أمام العروض التنافسية، لذلك ليس هنا معلومات حول الإنتاج ولا العقود المبرمة، بل حتى المؤسسات الرقابية على غرار غرفة التدقيق والمجلس التشريعي الوطني اللذان تبقى أدوارهما محدودة للغاية، وهذا ما يفسر بضعف المحاسبة في هذا القطاع ونقص الخبراء المتخصصين في إدارة المداخيل النفطية[3] ومنذ انفصال الجنوب اتخذت الدولة خطوات لتعزيز الشفافية والمحاسبة لمحاربة الفساد، لكن ذلك لا يزال في

---

[1] ابتسام محمود جواد، **مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والإستراتيجية والاجتماعية**، مجلة كلية التربية الأساسية، جمهورية العراق، عدد 72، 2011، ص.463-464.

[2] **The Nexus of Corruption and conflict in South Sudan**, 2015, Consulted on: 16/01/2021, Retrieved from: https://cdn.the-centry.org/wpcontent/uploads/2015/08/06131651/nexus-corruptionconflict-SouthSudan-pdf, p.10.

[3] ميرة سليم، **إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان (2005-2014)**، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر03، الجزائر العاصمة. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات، 2016، ص. 159.

بدايته، فبرغم وجود الوسائل القانونية إلا أن هناك ضعفا في القدرات والموارد والإرادة السياسية والتي غالبا ما قوضت التنفيذ الفعال لتلك الإجراءات الأمر الذي يؤكد الصلة الوثيقة بين الفساد المنظم الذي يتخلل هياكل الحكم في جنوب السودان والحوافز المؤدية للنزاع.[1]

كما بلغ الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة من عام 2012 إلى 2013 حوالي5،1% فقط من الميزانية الوطنية بالمقارنة بإنفاق ما يقدر بـ25% على القطاع العسكري والأمني، وتنفق الحكومة نحو نصف الميزانية على الحكومة نفسها فمعظمها تصرف على الرواتب والمنح وعلى السيارات باهظة الثمن للوزراء.[2]

خريطة رقم(01) توضح الدول الأكثر هشاشة في العالم

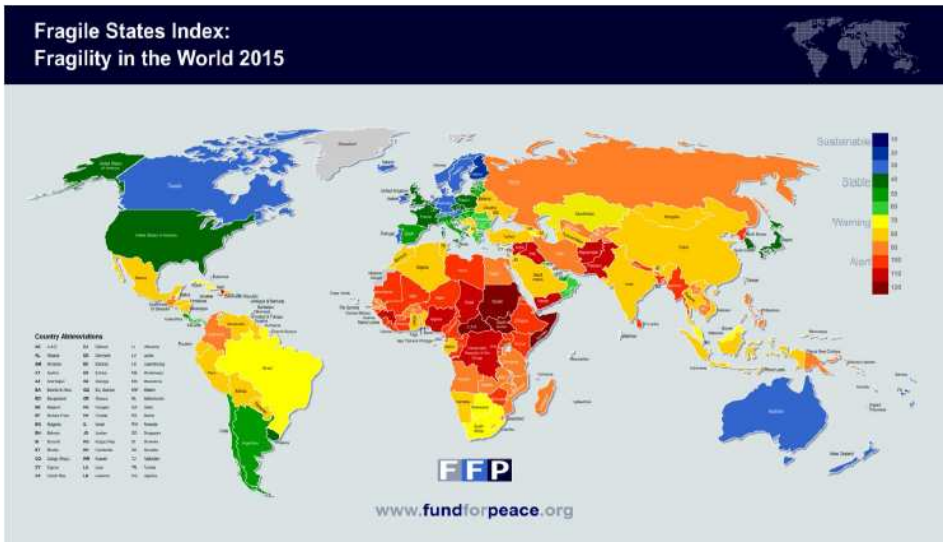

[1] **The Nexus of Corruption and conflict in South Sudan**, Op.cit, p.10.

[2] الخيري عوض، **صراع السلطة والفساد يضعان جنوب السودان على شفا الانهيار**، 2017، تاريخ الإطلاع: 2021/01/18، رابط المقال: http://www.sudantribune.net.

المصدر: صندوق دعم السلام (Fund for Peace),2015.

وحسب تصنيف صندوق دعم السلام فقد احتلت جنوب السودان الصدارة من حيث الدول الأكثر هشاشة في العالم، بعدما كانت في المرتبة الرابعة سنة 2013 من بين 178 دولة في العالم وفقا لـ12 مؤشرا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا هي تشمل معايير(شرعية الدولة، احترام حقوق الإنسان، وسيادة حكم القانون والتنمية...).[1]

2.1. **ضعف النشاط التجاري:** يتسم اقتصاد جنوب السودان بالضعف، وهو محصور في تبادل بعض المنتوجات الغذائية الضرورية وتسوده صيغ كالمقايضة، كما أن جذب المستثمرين إلى جنوب السودان يعوقه تحدي افتقار الإقليم للمؤسسات المالية والقوانين الملائمة، فضلا عن النقص في الإطارات المؤهلة لإدارة الأعمال التجارية، بالإضافة إلى النقص في رؤوس الأموال للقيام بالأعمال التجارية، مما أدى لارتفاع أسعار المواد الغذائية، التضخم، الاعتماد على الواردات من الغذاء مما يجعل حكومة الجنوب أمام عائق تحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية احتياجات المواطنين لمواجهة العجز.[2]

3.1. **تدني قطاع الخدمات:** تعاني جمهورية جنوب السودان الفتية من العجز الواضح في قطاع الخدمات، من صحة وتعليم وبنية تحتية، لذلك كانت التوقعات كبيرة أنه بحلول السلام وتقلد الجنوبيين لإدارة شؤونهم بأنفسهم وتوفر الموارد النفطية سينعم المواطن بتوفر الخدمات– لكن هذا الواقع مخيبا للآمال–[3] إذ تجاهلت

---

[1] Fund for Peace, **Fragilitation index 2015**, 2015, Consulted on: 26/01/2021. Retrieved from: http://fsi.fundorpeace.org.

[2] واني تومبي لاكو، **الكفاح السياسي في جنوب السودان**، ترجمة: ولد إبراهيم، الحاج، ندوة: دولتا السودان..فرص ومخاطر ما بعد الانفصال، مركز الجزيرة للدراسات، يناير 2012، قطر، ص.7.

[3] Kate Alamaquist Knopf, **Fragilité et relations entre L'Etat et la société au Soudan du Sud**, papier de recherche du centre d'études stratégiques de l'Afrique, (Septembre), 2013, p.9.

الحكومة هذه المطالب، فقد نالتا وزارة الصحة والتعليم في موازنة عام2011 مانسبته3،8% و5،8% مقارنة بـ3،7% و5،1% في موازنة عام 2010، حيث نلحظ أنه في كل من العامين المذكورين نالت وزارتي التعليم والصحة معا أقل من10% من الموازنة العامة للدولة، ويفيد تقرير مجموعة المانحين المشتركة أنه من المقدر أن 40% من سكان الجنوب في إمكانهم الحصول على الخدمات الأساسية، وفي الوقت الحالي تدعم المنظمات غير الحكومية70% من قطاع الخدمات في الدولة الوليدة.[1]

2. القضايا العالقة مع دولة السودان وانعكاساتها على اقتصاد الجنوب:

إن انفصال الجنوب لم يكن كافيا لإنهاء مشاكل الدولة الفتية فلا تزال مجموعة من القضايا العالقة مع دولة السودان لم يتم الحسم فيها والتي كانت لها انعكاسات خطيرة على العملية التنموية بدولة جنوب السودان:

1.2. العائدات النفطية: عقب استفتاء تقرير المصير لانفصال جنوب السودان، أصبح النفط يشكل أداة توتر وعدم إنفاق بين حكومتي السودان وجنوب السودان، وذلك لعدم الاتفاق على تقاسم العوائد النفطية والاختلاف حول تبعية الحقوق البترولية لأي من دولتي السودان وجنوب السودان، فالنسبة للجنوب يعد النفط هو المورد الاقتصادي الأساسي، عدا بعض المداخيل الضعيفة من الرسوم الجمركية التي لا تتعدى 2% من إجمالي موازنة الحكومة، بمعنى أن النفط يشكل 98% من جملة صادرات دولة الجنوب، كما أن دولة الجنوب تمتلك الحجم الأكبر من حقول النفط ولكن السودان يمتلك كافة البنى التحتية لخدمات

[1] سالم أحمد سالم، **تكلفة الحرب: تقدير التكاليف الاقتصادية والمالية لاستمرار النزاع**، تقرير دراسات السلام والتنمية ومركز حل النزاع، 2015، ص.4.

البترول[1] وكمؤشر لتصاعد التوتر بين البلدين هو اتخاذ جنوب السودان قرار طوعيا يقضي بوقف الصادرات النفطية نظرا لاعتراضها على رسوم النقل المبالغ فيها من قبل حكومة الخرطوم، إذ يتم نقل نفط الجنوب عبر ميناء بورتوسودان في الشمال، وتصر السودان على تحصيل نحو36 دولار للبرميل الواحد الذي يصدره الجوب عبر أراضيها، في حين يرفض الجنوب ذلك ويطالب بان تكون الرسوم 6 دولارات فقط للبرميل الواحد، ولاشك أن توقف العائدات النفطية سيكون لها نتائج كارثية على اقتصاد البلدين، وإن كان التأثير الأسوأ يقع على كاهل حكومة الجنوب التي تعاني من مشاكل في بناء الدولة، وعليه فإن تحرك قوات جنوب السودان لاحتلال منطقة "هجليج" التي تنتج أكثر من نصف نفط شمال السودان، والتي يمكن فهمه ضمن صراع الإيرادات على النفط في كل من شمال السودان وجنوبه، كما تشير تقارير صادرة عن دولة الجنوب إلى انخفاض نمو الإنتاج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2011-2012 بنسبة27% نتيجة لإغلاق أنابيب النفط بسبب النزاع مع حكومة السودان، وعقب تداعيات وقف ضخ البترول، اتخذت حكومة الجنوب إجراءات تقشفية شملت تخفيض الموازنة لسنة 2012-2013 والمقدرة بثلاثة مليار الدولار أي ما نسبته 30%، مما سيكون له انعكاس سلبي على التنمية بالجنوب.[2]

2.2. **مشكلة الأصول والديون:** بعد الانفصال أصدرت حكومة الجنوب عملتها الخاصة بها (الجنيه)، كمقدمة لخلق نظام نقدي خاص بها، والذي استكملته بفصل البنك المركزي للجنوب وإنشاء حساب خارجي مستقل للتخلص من أعباء

---

[1] عبد الشافي علاء علي، **اقتصاد شمال وجنوب السودان بعد الانفصال: الواقع واحتمالات المستقبل**، مجلة الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، جمهورية مصر العربية، السنة الثانية عشر، 2012، ص.328-329-330.

[2] Guiseppe Caramazza, **Sud- Sudan: la naissance d'une nation**, 2014, Consulté sur: 17/01/2021, Adapté de: www.misna.org/uploads/uploads/SudSudannascitanazione-fe.pdf.

المشاكل النقدية المزمنة التي تعاني منها دولة الجنوب مثل انخفاض سعر الصرف والتضخم وغيرها، على الرغم من أن العدد الأكبر من حقول النفط تقع في جنوب السودان، إلا أن حكومة جنوب السودان ترفض تبني موقف واضح حيال قضية الديون، وتبرر ذلك بأن هذه الديون استقلت في حرب الجنوب وأن الجنوب لم يستفد منها في مفاوضات ترتيبات ما بعد الاستفتاء[1] لتقرر بعد ذلك الخرطوم الاستيلاء على كميات من بترول الجنوب أثناء عبوره في الأنابيب أي ما يعادل 815 مليون دولار عوضا عن المبالغ المطلوبة، وفي قرار غير مدروس ردت حكومة الجنوب بإبطال إنتاجها من البترول حتى يتم الاتفاق على سعر عادل، رغم أن هذا القرار كانت تكلفته باهظة على اقتصاد جنوب السودان.[2]

3.2. **مشكل الحدود:** قد يستبعد البعض أن مشكلة الحدود مع دولة السودان ليس لها وقع على اقتصاد جنوب السودان، إلا أن الواقع كان عكس ذلك، فالقبائل التي تعيش في المناطق الحدودية هي الأكثر تضررا كونها تعتمد على الماشية وامتهان الرعي كمورد اقتصادي وحيد، مما يجعلها أكثر عرضة لتبعات النزاع كونها تعيش في مناطق التماس، حيث تبلغ الحدود بين شمال وجنوب السودان مسافة 2010 كلم، وتعد هذه الحدود الأطول على مستوى القارة الإفريقية، وقد اعتمد الطرفان منذ توقيع اتفاق السلام الشامل في 2005 هذا الخط بالاعتماد على حدود 1956/01/01 التي لم يراعى فيها التداخل القبلي والإثني، مما خلف نقاط توتر هددت مسألة التعايش الاجتماعي القائم بين مختلف القبائل في المنطقة، خاصة عندما تجسد هذا الخط الحدودي في قانون الحكم الذاتي

---

[1] مسعودي صونية، **انفصال جنوب السودان بين التحديات الداخلية والتداعيات الإقليمية (2005- 2015)**، أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر03، الجزائر العاصمة. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات، 2016، ص.101-102.

[2] عبد الشافي علاء علي، **اقتصاد شمال وجنوب السودان بعد الانفصال: الواقع واحتمالات المستقبل**، مرجع سابق، ص.328.

الجنوبي كحدود خاصة عندما تجسد هذا الخط الحدودي 9 ولايات هي (جنوب كردفان، جنوب دارفور، النيل الأزرق، النيل الأبيض، سنار) التابعة لدولة السودان، إضافة إلى ولايات(الوحدة، أعالي النيل، شمال بحر الغزال) التابعة لدولة جنوب السودان، كما تتمتع الولايات سابقة الذكر بثروات طبيعية كبيرة خاصة النفط، كما أثارت التقسيمات السياسية الجديدة مشكلات حول ملكية الأراضي، وحقوق الرعي، وتوزيع الجماعات العرقية على الخط الحدودي عدة مشاكل والتي كانت سببا في إغارة القبائل على بعضها البعض، وهذا بهدف التموقع الجيد في أماكن الرعي والكلأ، هذا بالإضافة إلى أن هذه القبائل أصبحت مختلفة اختلافا قانونيا على اعتبار أنهم مواطنين من دولتين مختلفتين ما ينذر بوجود بوادر للصراع مستقبلا بين هذه القبائل.[1]

3. رهانات تحقيق النهوض الاقتصادي بدولة جنوب السودان:

تواجه دولة جنوب السودان رهانات تنموية وتحديات اقتصادية غاية في الصعوبة وبالغة الأهمية لإحداث نهضة اقتصادية حقيقية، لذا فدولة جنوب السودان الوليدة تنتظرها مجموعة من الاستحقاقات لتحقيق ذلك:[2]

1.3. ضرورة هيكلة وإنعاش الاقتصاد: يحتاج جنوب السودان إلى إعادة هيكلة الاقتصاد من أجل تحقيق نمو مقدر، وهذا يتطلب رفع نمو الإنتاج القومي ووضع وتطبيق ضابط نقدية ومالية صارمة لضبط التضخم وتوسيع الاقتصاد بدون نمو حقيقي في الاقتصاد ستظل الأغلبية الساحقة للشعب تحت خط الفقر وستظل البطالة في ارتفاع دائم، وستظل المؤشرات الاقتصادية الأخرى تسجل

---

[1] أبومطاري محمد صالح عمر، **مستقبل السودان في ظل اتفاق السلام الشامل**، مصر: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2015، ص.169-170-171-172-173-175-179.

[2] **الدولة الفاشلة.. هل تعود دولة جنوب السودان إلى الشمال؟**، 2014، تاريخ الإطلاع: 2021/01/15. رابط المقال: https://www.noonpost.com/content/3462.

أرقاما ضعيفة، إذ لابد من تنويع مصادر الدخل القومي بدلا من الاعتماد الكلي على النفط والذي– كما نعلم– هو مصدر طاقوي غير متجدد وأسعاره متذبذبة، يصاحب كل ذلك وضع خطة متكاملة للتنمية والتي هي مفتاح التطور الاجتماعي والنمو الاقتصادي والرفاهية في دولة جنوب السودان، إضافة لوضع خطة إستراتيجية تشمل الميدان الزراعي، السياحة والنقل النهري وغيرها واستغلال النفط كمحرك لعملية التنمية قبل أن ينضب.[1]

ففي الوقت الحالي تعتمد موازنة الدولة في مواردها على النفط بنسبة 98%، كما أن نسبة صرف موازنات الوزارات وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 2000%، كما أن الفساد مُستشر بصورة مرعبة، ورغم وضع مفوضية خاصة لمكافحة الفساد إلا أنها لم تتمكن إلى الآن من تقديم شخص واحد للمسائلة، إذ لابد من وجود إرادة قوية من الدولة لمكافحة الفساد ولتنويع مصادر الدخل القومي وتطبيق خطة قومية لإحداث التنمية الشاملة في البلاد.[2]

2.3. **معالجة مسببات الحرب ومباشرة الإدماج:** كما أسلفنا سابقا أن الحرمان الاقتصادي يولد الغضب والسخط للجماعات مما يدفع بهذه الجماعات للجوء للعنف كخيار وحيد، فبالرجوع إلى الأسباب التي أدت إلى تقهقر دولة جنوب السودان، نجد أن دولة الجنوب تجاهلت العامل التنموي في القضاء على الحرب، حيث يفيد تقرير لمجموعة المانحين المشتركة: « أنه من المقدر أن 40% فقط من سكان الجنوب بإمكانهم الحصول على خدمات الصحة الأولية

---

[1] لام أكول أجاوين، **دولة جنوب السودان: مسار البناء وتحديات الواقع**، قطر: سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص.7.

[2] مرعي نجلاء، **أعراض الانفصال: الصراع على النفط بين شمال وجنوب السودان**، مجلة السياسة الدولية، جمهورية مصر العربية، مجلد 47، عدد 188، 2012، ص.121.

الأساسية، وفي الوقت الحالي هناك حوالي 70% من الخدمات الصحية تقدمها منظمات غير حكومية»، كما يقدم نفس التقرير أرقاما صادمة عن المؤشرات الصحية فيما يتعلق بمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة(وفاة 106 طفل من كل 1000)، والأطفال عامة(وفاة 84 طفل من كل 1000)، إضافة إلى العجز المسجل في القطاعات الأخرى.[1]

ولمواجهة المشاكل السابقة وجب على حكومة جنوب السودان، مواجهة مشاكل التمايُز الإقليمي والجهوي والقبلي في وضع كافة المشاريع الاقتصادية، إضافة إلى تجنب دعم الأشخاص على أساس قبلي وعرقي ويتم هذا باللجوء إلى معيار الكفاءة مما يجعلها أكثر قوة لمواجهة جميع الارتدادات.[2]

إضافة لذلك يجب أن لا يكون التركيز على عدد الولايات أو مكان دعم تواجد ونفوذ عرقية ما على حساب الأخرى، وإنما على كيفية إنشاء مجتمعات قابلة للحياة اقتصاديا وسياسيا وقادرة على العمل عبر الحدود العرقية، مما يؤدي إلى بروز الهوية الوطنية والمعايير التعاونية الجديدة من التفاعلات الوظيفية بين الأشخاص ومنابر للمشاركة فبالرجوع إلى ما قبل عام 2013 لم يكن لدى جميع عواصم الولايات مصارف، لذا لم يكن بإمكان الناس توفير المال أو الحصول على الائتمان، كما كان الحصول إلى الأسواق هو مقيد ومقصور على جماعات عرقية محددة.

---

[1] لام أكول أجاوين، **دولة السودان: مسار البناء وتحديات الواقع**، مرجع سابق، ص.8.

[2] عيدان محمد شطب، **مستقبل النظام السياسي في جنوب السودان**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جمهورية العراق، مجلد 2، عدد 2، 2015، ص. 191-193-194.

كما يرى العديد من سكان جنوب السودان أن العائق الأكبر أمام تحقيق الاندماج هو الاستبعاد لعديد الكفاءات على أساس قبلي– إثني من المنصة الوطنية، لذا وجب أن توسع اللامركزية فعليا نطاق الخيارات التي يمتلكها الناس للتراجع عن الشبكات الاقتصادية القائمة على المحسوبية التي تدعم الاقتصادات غير المشروعة وغير الرسمية التي تعمل على توليد الربح واحتواءه في شبكات مغلقة غالبا ما يتم تحديدها عرقيا، مما يؤدي إلى استبعاد وتهميش شرائح كبرى، والتي تلجأ إلى العنف كخيار وحيد.[1]

بالإضافة إلى أن عملية الإدماج الاقتصادي يجب أن تشمل إدماج المقاتلين السابقين في اقتصاد الدولة وجعلهم شريكا فعالا مسهما في تنمية البلد، رغم أن ذلك يتطلب الكثير من الدعم المالي والتوجيهي فخلق تواجد اقتصادي يشكل تحديا لأي فرد أو جماعة خاصة إذا كان مفهوم الأعمال التجارية أو الدخل أو الإنتاج جديدا نسبيا، إذ لابد من تقديم المشورة والإشراف بشكل منتظم وذلك منعا للانهيار البكر وسوء إدارة الموارد.

كما يشكل إشراك المجتمع المحلي في الجنوب رهانا حقيقيا لتحقيق إعادة إدماج مستدامة وطويلة الأمد، إذ أن إشراك المجتمعات المحلية في كافة مراحل التخطيط من خلال المعلومات والتوعية في البداية وأخذ المشورة لاتخاذ القرارات في مرحلة التنفيذ دور مهم لتفادي عودتهم إلى العنف الذي خلفه الاضطهاد والحرمان.[2]

---

[1] لورين هوتون، **عدم وضوح الخطوط: العرق والحكم والاستقرار في جنوب السودان**، 2019، تاريخ الإطلاع: 2021/01/20، رابط المقال: https://www.printfriendly.com/p/g/sCVbsM.

[2] جولي بريثفيلد، **توقعات غير واقعية: التحديات الراهنة لإعادة الإدماج في جنوب السودان**، جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، الطبعة الأولى، 2010، ص.25، 26، 27، 28، 29، 30.

الخاتمة:

مما تقدم يمكن القول أن تحقيق النهوض الاقتصادي وبعث التنمية في دولة جنوب السودان لا تزال تقف في طريقه مجموعة من العراقيل والصعوبات والتي وضعت خيارات حكومة الدولة الوليدة على المحك لمجابهة مختلف التحديات والرهانات لإحداث تنمية حقيقية، كما أن الإستراتيجيات والسياسات التي تبنتها دولة جنوب السودان تبقى دون مستوى التطلعات التي كان ينشدها شعب جنوب السودان.

ومما سبق ذكره فإننا نسجل الآتي:

- تغرق جمهورية جنوب السودان في أتون حرب أهلية طاحنة يرجع سببها إلى تجذُّر العصبيات القبلية للنخب الحاكمة مما يجعل حكومة الجنوب أمام رهان بناء اقتصاد يسهم في بعث التنمية التي بدورها تؤدي إلى الاستقرار.
- تمارس حكومة جنوب السودان سياسة التمييز القبلي والجهوي في توزيع المشاريع الاقتصادية، مما أسهم في توسع دائرة "الظلم الاقتصادي" مما دفع بالعديد من الجماعات المضطهدة إلى الثورة على الظلم، مما وضع مشروع النهوض الاقتصادي واستقرار الدولة الفتية على المحك.
- إن القضايا العالقة لدولة الجنوب مع دولة السودان خاصة فيما يتعلق بمسألة العائدات النفطية ومشكلة الأصول والديون ومشكل الحدود، قد أثرت سلباً على اقتصاد دولة جنوب السودان، مما أدى إلى التقهقر في مشروع النهوض الاقتصادي وتحقيق التنمية التي ينشدها شعب جنوب السودان.

وفي الأخير يمكن القول أن دولة جنوب السودان تواجهها رهانات تنموية وتحديات اقتصادية غاية في الصعوبة وبالغة الأهمية لإحداث نهضة اقتصادية حقيقية، ولها الأثر الكبير على الوضع العام للاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد، ويؤكد كثير من المراقبين

للشأن الداخلي بدولة جنوب السودان أن بعث اقتصاد جنوب السودان سيأخذ وقتا طويلا لكي يتمكن الاقتصاد الكلي للدولة من النمو، لذا فالدولة الوليدة تنتظرها مجموعة من الاستحقاقات لتحقيق ذلك لعل من أبرزها؛ معالجة مسببات الحرب الأهلية ومباشرة عملية الإدماج الاقتصادي وهيكلة وبعث الاقتصاد.

قائمة المراجع:

1- اللغة العربية:

أ. الكتب:

- أبومطاري محمد صالح عمر، **مستقبل السودان في ظل اتفاق السلام الشامل**، مصر: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2015.
- تيد روبرت غير، **لماذا يتمرد البشر؟**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ب ط، 2004.
- جولي بريثفيلد، **توقعات غير واقعية: التحديات الراهنة لإعادة الإدماج في جنوب السودان**، جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، الطبعة الأولى، 2010.
- موسى عبد العزيز محمد، **المجتمع والسياسة في جنوب السودان**، السودان: الدار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.

ب. المقالات العلمية:

- ابتسام محمود جواد، **مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والإستراتيجية والاجتماعية**، مجلة كلية التربية الأساسية، جمهورية العراق، عدد 72، 2011.
- مرعي نجلاء، **أعراض الانفصال: الصراع على النفط بين شمال وجنوب السودان**، مجلة السياسة الدولية، جمهورية مصر العربية، مجلد 47، عدد 188، 2012.
- الجاسم نجاة عبد القادر، **دور الإدارة البريطانية في مشكلة جنوب السودان**، مجلة البحوث والدراسات العربية، جمهورية مصر العربية، عدد 23، 1995.
- زيدان نانسي طلال، **جنوب السودان بين الفشل والسعي للاستقرار**، ملف الأهرام الإستراتيجي، جمهورية مصر العربية، عدد 225 (السنة العاشرة)، 2013.
- عبد الشافي علاء علي، **اقتصاد شمال وجنوب السودان بعد الانفصال: الواقع واحتمالات المستقبل**، مجلة الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، جمهورية مصر العربية، السنة الثانية عشر، 2012.

- عيدان محمد شطب، **مستقبل النظام السياسي في جنوب السودان**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جمهورية العراق، مجلد 2، عدد 2، 2015.

ت. التقارير والندوات:

- واني تومبي لاكو، **الكفاح السياسي في جنوب السودان**، ترجمة: ولد إبراهيم، الحاج، ندوة: دولتا السودان..فرص ومخاطر ما بعد الانفصال، مركز الجزيرة للدراسات، يناير 2012، قطر.
- سالم أحمد سالم، **تكلفة الحرب: تقدير التكاليف الاقتصادية والمالية لاستمرار النزاع**، تقرير دراسات السلام والتنمية ومركز حل النزاع، 2015.
- لام أكول أجاوين، **دولة جنوب السودان: مسار البناء وتحديات الواقع**، قطر: سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

ث. المذكرات:

- مسعودي صونية، **انفصال جنوب السودان بين التحديات الداخلية والتداعيات الإقليمية (2005-2015)**، أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر03، الجزائر العاصمة. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات، 2016.
- ميرة سليم، **إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان (2005-2014)**، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر03، الجزائر العاصمة. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات، 2016.

ج.المواقع الإلكترونية:

- الخيري عوض، **صراع السلطة والفساد يضعان جنوب السودان على شفا الانهيار**، 2017، تاريخ الإطلاع: 2021/01/18، رابط المقال: http://www.sudantribune.net.
- لورين هوتون، **عدم وضوح الخطوط: العرق والحكم والاستقرار في جنوب السودان**، 2019، تاريخ الإطلاع: 2021/01/20، رابط المقال: https://www.printfriendly.com/p/g/sCVbsM.
- **الدولة الفاشلة.. هل تعود دولة جنوب السودان إلى الشمال؟**، 2014، تاريخ الإطلاع: 2021/01/15. رابط المقال: https://www.noonpost.com/content/3462.

2- اللغة الإنجليزية:

أ. الوثائق القانونية:

- South Sudan, **The transitional constitution on the republic of South Sudan 2011,** Articl 3,4,5. 2011.

ب. المقالات العلمية:

- Dessalegn Aziza Geleta, **The cause and consequance of conflict in South Sudan**, international journal of political science and development, 1(Janaury), 2017.
- Giorgio Musso, **from one Sudan to two Sudan: from war to peace ?**, ISPI working paper,40(October), 2011.

ت. التقارير:

- ACAPS Report, **South Sudan : country profile**, Geneva, 2015.
- ACLED Report, **conflict trends (no.46) real- time analysis of African political violence**, Geneva: Armed conflict location event data project, 2016.
- Lauren Hutton, **South Sudan from fragility at independance to a crises of sovereignty**, Netherlands: institute of international relational clingendael conflict research unit, 2014.
- SFCG Report, **South Sudan conflict analysis brief trends in conflict driver**, USA: search for common ground, 2016.
- UNHCR Report, **South Sudan regional refugee response plan, Democratic Republic of the Congo**, 2016.

ث. المواقع الإلكترونية:

- **The Nexus of Corruption and conflict in South Sudan**, 2015, Consulted on: 16/01/2021, Retrieved from: https://cdn.the-centry.org/wpcontent/uploads/2015/08/06131651/nexus-corruptionconflict-SouthSudan-pdf.
- Fund for Peace, **Fragilitation index 2015**, 2015, Consulted on: 26/01/2021. Retrieved from: http://fsi.fundorpeace.org.

3- اللغة الفرنسية:

أ. المقالات:

- Kate Alamaquist Knopf, **Fragilité et relations entre L'Etat et la société au Soudan du Sud**, papier de recherche du centre d'études stratégiques de l'Afrique, (Septembre), 2013.

ب. المواقع الإلكترونية:

- Guiseppe Caramazza, **Sud- Sudan: la naissance d'une nation**, 2014, Consulté sur: 17/01/2021, Adapté de: www.misna.org/uploads/uploads/SudSudannascitanazione-fe.pdf.

استراتيجية تطوير القطاع الريفي كآلية لتحقيق التنمية في الجزائر

The strategy of Rural sector promotion as a development mechanism in Algeria

صونية بن طيبة

- **جامعة العربي التبسي-تبسة.**

- **Sonia_bent@hotmail.fr .**

ملخص:

لقد قامت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال في إطار سعيها لتحقيق التنمية الريفية بطرح عدة برامج وسياسات للنهوض بالمناطق الريفية وتنميتها، إذ شرعت بداية بإعداد استراتيجية تنموية مبنية على المدى البعيد، و هي عبارة عن مخطط وطني للتنمية الفلاحية الريفية، والذي شرع في تنفيذه شهر سبتمبر **2000** ،وهذا بغية القضاء على جل المشاكل التي يعاني منها الريف و المحافظة على الثروات الطبيعية للأجيال القادمة، وتحقيق الأمن الغذائي و ترقية الصناعة التقليدية والحرف، وكذا المحافظة على عادات وتقاليد المجتمع الريفي الجزائري، الا انه ورغم سياسة الاصلاح التي انتهجتها الجزائر في هذا الاطار،الا ان القطاع الزراعي لم يستطع تحقيق الاهداف المنوطة به بسبب جملة المعوقات والصعوبات التي اعترضته .

كلمات مفتاحية: التنمية الريفية، التنمية المستدامة ،المعوقات ، الابعاد، الرهانات

ABSTRACT:

From its first years of independence, Algeria has pursued several programs and policies for the promotion and development directed to rural areas In the context of its endeavors of the development of the sector. It initially set out to prepare a development strategy based on the long term, in the form of a national plan for agricultural and rural development, was implemented in September 2000. With the aim of facing most of the problems that the countryside suffers from, preserving the natural wealth for future generations, achieving food security, promoting traditional industry and crafts, as well as preserving the customs and traditions of the Algerian rural community. However, despite the reform policy pursued by the country in this regard, the agricultural sector has not been able to achieve the objectives entrusted to it due to all the obstacles and difficulties encountered.

Keywords: : rural development, rural areas, sustainable development, obstacles, dimensions, issues

مقدمـــة:

ان الريف كان ولا يزال هو عصب المجتمع الجزائري ،لان الوثبة الحضارية المرتقبة لا بد وان تستند على ريف متقدم ومتطور ،وهو ما جعل التنمية الريفية واحدة من اهم اهداف العمل الوطني،وتلعب مناهج وطرق وبحوث دراسات التنمية الدور الفعال في التعرف على المشاكل السائدة التي يعاني منها سكان المجتمع الريفي وكيفية تناولها بطريقة علمية وعرض الحلول والتوصيات وبرامج العمل الواجب تنفيذها.

والجزائر كغيرها من الدول النامية سارعت منذ الاستقلال الى تبني مجموعة من السياسات المتتالية والمترابطة للنهوض بالمجتمع الريفي في جميع المجالات ،إذ حضي قطاع الفلاحة باهتمام كبير وخاص من قبل القيادة دون القطاعات الاخرى ،بحيث أصبح هذا القطاع يمثل الاولوية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد تبنت الجزائر العديد من السياسات في المجال الفلاحي والريفي خاصة بعد الازمة الامنية التي مست كل الجوانب ، اتجهت هذه السياسات الى تشخيص الاوضاع والتي على اساسها تحدد البرامج وتضع الخطط المناسبة من اجل تحقيق الاهداف المسطرة.

ومن ابرز اسباب الخوض في هذه الدراسة هو بغية الوقوف على الدور البارز للقطاع الفلاحي كمورد اساسي في مجال توفير الامن الغذائي من جهة، وكالية هامة تستهدف من جهة القضاء على البطالة، ومن ثم تحقيق التنمية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي .

ومن هنا تكمن اهمية موضوع التنمية الريفية كونها جزءاً لا يتجزأ من التنمية المحلية والتي بدورها تعتبر امتداداً لمسار التنمية الوطنية الشاملة، فالدول تعمل على تحقيقها رغم الاختلاف الواضح في توجهاتها الاقتصادية والإيديولوجية , وبناءاً على ما تتوفّر عليه من موارد طبيعية ومالية وقدرات بشرية، بحيث لا يمكن تحقيق تنمية شاملة دون تحقيق

تنمية محلية , ولا يمكن تحقيق هذه الأخيرة دون تحقيق تنمية ريفية , وبالتالي فالتنمية الريفية هي نتاج لتفاعل كل العوامل السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية والاجتماعية والإدارية.

ومن هذا المنطلق كان لبد من اسقاط الضوء على الاشكال الذي يثار في اطار دراسة موضوع التنمية الريفية كالية واستراتيجة تساهم في تحقيق تنمية مستدامة حقيقية، وهو :

هل ان الاستراتيجية التي وضعتها الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي كانت كافية لتحقيق التنمية ؟ وهل من الممكن حقيقة ومن خلال هذه الاستراتيجية القضاء نهائيا عن المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع؟ .

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف الاطر والاسس القانونية التي تقوم عليها سياسة التنمية الريفية والوقوف على ابعادها،الى جانب تحليل الاسباب والمعوقات التي تقف حائلا دون تحقيق استراتيجية لهذا القطاع على مختلف الاصعدة والمجالات ، و قد اتبعنا في ذلك الخطة التالية:

المحور الاول: ومن خلاله سنتناول سياسة التنمية الريفية وذلك من خلال بيان اسسها وابعادها.

المحور الثاني: وفيه نتطرق الى الى اهم المعوقات والصعوبات التي تقف حائلا في سبيل نجاح التنمية الريفية والاليات التي المساعدة في ذلك.

المحور الأول: سياسة التنمية الريفية

ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية كونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني ، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين

نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية الشاملة[1].

فالتنمية الريفية هي عملية تطوير واستخدام المصادر الطبيعية والبشرية والتكنولوجية، وعناصر البيئة الأساسية والمؤسسات والمنظمات السياسية والبرامج الحكومية لتشجيع ودفع النمو الاقتصادي في المناطق الريفية للإمداد بالعمل وتحسين نوعية الحياة الريفية اللازمة للبقاء , فضلاً عن تغيير اتجاهات الناس وتغيير العادات والتقاليد، ولن يتاتى كل هذا الا من خلال وضع استراتيجة ترتكز على اسس متينة حقيقية تدفع عجلة التنمية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة[2] وابعادها.

أولا: اسس التنمية الريفية

لا مجال للحديث عن تنمية ريفية الا بتوفر مجموعة من الاسس نذكر منها:

- ضرورة أن تأتي المبادأة والدافعية إلى التنمية الريفية من داخل عقول القرويين: فالمسؤولون عن تصميم وتنفيذ برامج التنمية الريفية يُؤكّدون على أنّه يجب أن تأتي مبادرة التنمية والتطوّر من القرويّين أنفسهم , وأن ينبع الدافع الأساسي للنموّ من داخل عقولهم وذلك إستادًا إلى اعتقادٍ مؤدّاه أنّ لدى القرويين مقدرة غير مُحدودة على تشكيل حياةٍ جديدة لأنفسهم، إذا أُتيحت لهم المساعدة المناسبة من قبل أجهزة الدولة المعنية بتطوير المجتمع[3].

---

[1]- خاطر أحمد مصطفى، تنميرة المجتمعات المحمية، الاتجاات المعاصرة ، الاستراتيجيات ، بحوث العمل وتشخيص المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 2015 ،ص 22

[2]- سلام منى جميل، عمي مصطفى محمد، التنمية المستدامة لممجتمعات المحمية، .- المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 2015، 13-14

[3]-–رياض طالبي , التنمية الريفية المستدامة في إطار استخدام الموارد الطبيعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد , جامعة فرحات عباس , سطيف , الجزائر 2011 ، ص 55

- **إيقاظ الوعي الاجتماعي لدى القرويين:** يُعدّ الوعي الاجتماعي لدى القرويين من المتطلبات الأساسية في مجال التنمية الريفية . ويقف مستوى اللاوعي عثرةً في سبيل تحقيق هذا المبدأ فالعيش في حالة تقرب من الموت جوعاً يواكبها نقص وضعف في الوعي الاجتماعي ،كذلك فإنّ العوامل الجغرافية قد تحول دون اجتماع الناس , خاصةً إذا كانت المسافة بين القطاعات كبيرة جدا لدرجة أنّ الناس لا يجتمعون معاً من أجل عملٍ مشترك.

- **ضرورة الانتفاع بالحوافز الدينية في التنمية الريفية :** فهي التي تُحرّكهم وتحمسهم وهي مصدر القوة والحركة في تطوير المجتمع , وهذا يتطلب وضع برنامج يكفل توجيه مسار الحوافز الدينية فيما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويُحقّق تغيرات اجتماعية تنهض بالريف.

- **ضرورة وضع خطط التنمية أخصائيون مدربون :** بما يكفل مشاركة غالبية الناس , والاستخدام الأمثل لرأس المال وللقوى البشرية ذات المستوى العالي من الكفاية والتدريب , وإدخال نظم جديدة لاستغلال الأرض وطرق الزراعة.

-**تدريب القادة المحليين والقرويين في المجتمعات الريفية على المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية:** وتهدف التنمية الريفية بصفةٍ خاصةٍ إلى خلق واكتشاف القادة المحليين الذين يكونون بمثابة قنوات الاتصال بين المسؤولين وأهالي القرية[1].

- **دعم الحركة التعاونية وتشجيعها من خلال إقامة مشروعات تعاونية:** وذلك لما تلعبه الحركة التعاونية من دورٍ هامٍ في تدعيم موقف الفلّاح ومساندته في مُختلف المواقف الحياتية.

- **النهوض بالمرأة الريفية لكي تضطلع بمسؤولياتها** في المجتمع : تُمثّل المرأة نصف المجتمع وهي المسؤولة عن رعاية جميع أفراد الأسرة , كما تتوقّف سعادة الأسرة ورفاهيتها على المرأة، حيث هي المسؤولة عن إدارة شؤون الأسرة.[1]

---

[1]-- سلام منى جميل، المرجع السابق، 15.

-**يجب أن تسير التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على المستوى المحلي** في خطوط متوازية مع المستوى القومي.

-**تعتبر التنمية** عملية قائمة على استغلال إمكانات الريف وقدراته الطبيعية ومؤهلاته البشرية من خلال العمل على توظيفها توظيفا عقلانياً وسليما دون المساس بالبيئة "

- **ضرورة النظر إلى التنمية الريفية برؤية تكاملية :** ذلك انّه من الضروري إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية وثقافية حتى يتحقّق النمو الاقتصادي والاجتماعي سريعا ، لأنّ النمو الإنساني يأتي نتيجة تفاعل معقّد بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية او السيكولوجية.[2]

- **ضرورة أخذ الصراعات الاجتماعية القائمة في الاعتباروهذا عند تصميم برامج التنمية الريفية :** تميل برامج تنمية المجتمع الريفي إلى التسليم بأنّ القرية مجتمع تنعدم فيه الصراعات وأنّ تجانسه أو اتساقه هو علامة طيبة في طريق تنميته والنهوض به.

ثانيا: أبعاد التنمية الريفية المستدامة

ترتكز التنمية الريفية على أهم مجالات التنمية وهو الفلاح (الإنسان نفسه)، ثم الأرض، يليها المكان الذي يعيش فيه وهو القرية، ثم علاقة هذه العناصر ببعض، ويجب أن تكون هذه المجالات[3] متكاملة ومتفاعلة بقدر الإمكان، بناءا على برامج متتابعة زمنيا ومتكاملة مكانيا مستندة إلى قاعدة بيانات حديثة: دائما .و عليه يمكن اعتبار أن التنمية الريفية المستدامة تتضمن ثلاثة مجالات وهي:

---

[1]- خاطر أحمد مصطفى،المرجع السابق، ص 22-23

[2]-رياضي طالبي،المرجع السابق، ص 55-56

[3]- إبراهيم عصمت مطاوع , التنمية البشرية بالتعليم والتعلّم في الوطن العربي , دار الفكرالعربي , القاهرة , مصر 2002.

-بن غضبان فؤاد، التنمية المحمية ممارسات وفاعمون، دار الصفاء لمنشر والتوزيع، . عمان2015.ص 37.

-**المجال النوعي** :وهو الذي يحدد نوع التغيير المطلوب وحجمه في مختلف القطاعات.

-**المجال الزمني** :وهو يحدد الجدول الزمني لإحداث هذا التغيير المطلوب، كأن يكون سريعا أو بطيئا، قصيرا أو متوسطا أو طويل المدى.

-**المجال المكاني** :وهو الذي حدد موقع التغيير المطلوب[1].

يرى عدد من الباحثين أن للتنمية الريفية المستدامة أربعة أبعاد، أولها البعد الاقتصادي الإنتاجي، أي أنها تسعى إلى نمو اقتصادي قادر على الاستقرار والتطور، ثانيها البعد البشري، حيث تهتم بالتنمية البشرية، وثالثها البعد الاجتماعي، أي تحقيق العدالة الاجتماعية في الريف، ورابع هذه الأبعاد هو:

البعد البيئي: أي تنمية ريفية قادرة على الاستمرار بدون إحداث تدهور بيئي.

كما يرجح باحثون آخرون أن التنمية الريفية المستدامة تنطوي على أربعة أبعاد رئيسية هي:

-**البعد الأخلاقي** :الإنصاف بين الأجيال باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية للمستقبل[2].

-**البعد الإيكولوجي** (البيئي): وهو حماية موارد البيئة الطبيعية، والحفاظ على أصول الإنتاج، و الحد من

التدهور البيئي، و المحافظة على التنوع البيولوجي، والتقليل من الاضرار التي لحقت بالنظام البيئي الناجمة عن الإنتاج الزراعي.

-**البعد الاقتصادي** :الحفاظ على الأصول الاقتصادية لسبل العيش ، و تحسين فرص العمل في

---

[1] -- Ahmed BENBITOUR, L'expérience Algérienne de développement 1962-1992 leçon pour l'avenir, Edition technique de l'entreprise, Paris, 1992.p22

[2]- عبد الوهاب سمير محمد، التنمية الريفية وسيمة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة .– ومحاربة الفقر، المنظمة العربية لمتنمية الادارية، اعمال المؤتمرات، مصر، 2018،ص 17–18

الزراعة والأمن الغذائي ونوعية الأغذية، والمساهمة في إنتاجية الاقتصاد ككل[1].

-**البعد الاجتماعي** :تنمية البناء و التماسك الاجتماعي الريفي، ومشاركة سكان المناطق الريفية، وتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية.

-**البعد العالمي** :المسئولية في الحد من مشاكل البيئة على المستوى العالمي، العدالة الدولية في توزيع والوصول إلى موارد البيئة الطبيعية، والأمن الغذائي في السياق العامل، والانضمام لمختلف الاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة و تنمية المناطق الريفية.

المحور الثاني: معوقات التنمية الريفية واستراتيجية الحد منها

لانجاح عملية التنمية الريفية ينبغي اولا الوقوف على العراقيل او الصعوبات التي تعترض طريق تقدمها وازدهارها، ثم محاولة البحث وايجاد الاليات التي قد تساعد في القضاء على هذه العراقيل .

اولا/ معوقات التنمية الريفية:

بالرغم من الأهمية الكبرى للتنمية الريفية إلا أن هناك مجموعة من المعوقات تقف حجرة عثرة في سبيل نجاحها .بعض هذه المعوقات اجتماعي، وبعضها اقتصادي، والآخر سياسي .وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي :

–**نقص الموارد** :حيث يعتبر نقص الموارد تحديا يواجه عملية التنمية، وتتوزع هذه الموارد بين الموارد المادية أي عناصر الإنتاج، الموارد البشرية أي اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة، والموارد التنظيمية أي شكل توزيع السلطة في المجتمع ودرجة الحرية الفردية المتوفرة داخل المجتمع الريفي[2].

---

[1] -– http://www.mddr.gov.dz/ppdristatic index.htmar/-ا htm على 2021-01-25 تاريخ الدخول الساعة 18.15h

[2] - Samir AMINE, L’économie du Maghreb, tome1 et tome2, Edition de minuit, Paris,1966.p22

- **انتشار الأمية** :بالرغم من أن القضاء على الأمية من أهم أهداف التنمية، إلا أن ارتفاع الأمية بين الريفيين ووجود تفاوت كبير في التعليم بين الإناث والذكور يؤدي إلى عدم مساهمة المرأة في كثير من الأنشطة المجتمعية، مما يجعل للأمية نتائج سيئة على التنمية في كافة مجالاتها، فلإحداث تنمية بشرية حقيقية يجب التركيز على المرأة، حيث يعتبر الكائن الأكثر تعرضا للقهر والحرمان، وأمية المرّأة ليست مشكلة اقتصادية فقط، بل إنها مشكلة ثقافية أيضا، فأمية المرأة معناها سيادة ثقافة الصمت، وهي ثقافة تقاوم كل تغيير وإصلاح في كل مجالات الحياة، وهو يمثل عائق لخطط التنمية .بالإضافة إلى ذلك، فإن غالبية أدوات التنمية مثل الإرشاد الزراعي ووسائل الوصول بالتقدم العلمي إلى المزارعين يعتمد على الكلمة المكتوبة، ولهذا فإن انتشار الأمية يزيد من تكاليف الإنتاج نتيجة اللجوء إلى وسائل أكثر تكلفة لتوصيل المعلومات بطرق تتناسب مع الأميين[1].

-**عدم التكامل في التنمية** :يعنى التكامل أن يُعطى كل قطاع من قطاعات المجتمع حقه في التنمية بشكل متوازن بحيث لا يطغى قطاع على آخر، مما ينتج عنه معوقات تواجه التنمية وتؤثر عليها، فلا يجب أن نهتم بالصناعة دون التعليم وغير ذلك .فلا بد من التنسيق التام والتكامل بالنسبة لبرامج التنمية على مستوى القطاعات المختلفة.

-**نقص القيادة المحلية** :إن نجاح أي برنامج يهدف إلى تنمية المجتمعات الريفية لا يعتمد على الموارد المادية فحسب، بل يحتاج أيضا إلى مهارات الافراد ومشاركة المجتمع بأكمله في عملية التنمية، وتوعية الافراد بمشاكل المجتمع وتحمسهم لحلها بالجهود الذاتية يحملهم

---

[1]- طابع محمود سلمان، أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية، المشاركة الشعبية مدخلا لتطوير الادارة المحمية في الوطن العربي، ندوة التنمية الريفية وسيمة الحكومات لتحقيق .التنمية الشاملة، القاهرة، 2010،ص 54

مسئولية التصدي لأي مقاومة داخلية ضد عملية التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق وجود قيادات محلية مدربة ناجحة وواعية تقود عملية التنمية المحلية[1].

-**بعد المسافة بين الأهداف والموارد المتاحة** :قد تؤدي بعض العوامل السياسية إلى وضع أهداف خيالية من قبل المخطط رغبة في تغيير حال المجتمع وتحقيق التقدم و التغيير المنشود، فيصطدم ذلك بموارد محدودة عاجزة عن تحقيق تلط الأهداف، مما يوضح سوء التخطيط الذي يعتبر من أهم معوقات التنمية.

-**المصالح الخاصة والاغراض الشخصية** :إذا تعارضت التغيرات التنموية مع مصالح بعض الافراد والجماعات في المجتمع فلا شك أنها ستواجه بمقاومة شديدة من هذه الفئات التي تحاول أن تنشر المقاومة للتغيرات الجديدة بين افراد المجتمع، بل يمكن أن تعمل على إيقاف تنفيذ بعض المشروعات إذا كان لبعض أصحاب المصالح الخاصة نفوذ بالمجتمع.

-**نقص المؤسسات الاجتماعية بالمجتمع** :يعتبر نقص مؤسسات الخدمات الاجتماعية وضعف الموجود منها من أهم معوقات تنمية المجتمعات الريفية، فقد يكون المتاح من المدارس لا يستوعب كل الأطفال في سن الالزام ، فيحرم بعضهم من فرص التعليم في تلك المجتمعات الريفية، كما يمكن أن تعاني تلك المجتمعات من عدم وجود باقي الخدمات كالصحة والمرافق والإسكان وغيرها، أو ضعف الخدمات التي تؤديها تلك المؤسسات[2].

---

[1]-عمراني سفيان، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدامة، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 24 .23 نوفمبر 2014.

[2]-- عمراني سفيان، نفس المداخلة.

-**تجاهل المشاركة الشعبية** :يعتبر تجاهل المشاركة الشعبية معوقا أساسيا من معوقات التنمية الريفية، لأن الحكومة لا تستطيع بمفردها القيام بعمليات التنمية مهما كانت إمكاناتها، كما أن افراد المجتمع هم الأقدر على تحديد مشاكل مجتمعهم واحتياجاتهم، وبما أن عملية التنمية المستدامة تعتبر عملية تغيير مقصود فهو لا ينجح إلا إذا تم بناءا على رغبة واقتناع من الافراد الذين يحدثونه ويتأثرن به، فإذا تمت مشروعات التنمية بناءا على الاقتناع من جانب افراد المجتمع فيكونون هم المدافعين عنها والحريصين عليها وعلى الاستفادة منها . بالإضافة إلى ذلك فإن المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها يعتبر قمة الممارسة الديمقراطية والتي تعد جوهر العملية التنموية[1].

-**القيم السائدة في المجتمع** :حيث تعتبر القيم الاجتماعية السائدة في أي مجتمع من العوامل التي يمكن أن تعضد أو تعيق عملية التنمية، وهذه القيم تمثل الإطار المرجعي للسلوك الفردي، وهي أحد المكونات الرئيسية للبناء الاجتماعي، والتي يربطها مع بقية المكونات علاقة تأثير وتأثر.

ولذلك تحتاج التنمية الى دراسة متأنية لتلك القيم لتدعيم الإيجابي منها وتطويع السلبي والمُعيق للتنمية، حتى لا تواجه التنمية بعقبات شتى تحول دون تنفيذها .وأهم القيم التي تعوق التنمية إهمال دور المرأة في العمل العام ووضعها في مكانة أقل من الرجل ، وعدم الإيمان بالعمل اليدوي، والانعزالية و الإتكالية،... وغيرها[2].

- **معوقات إدارية** :وهي تتمثل في سيادة البيروقراطية والروتين وتعقد الاجراءات والبطء في تنفيذ واتخاذ القرارات، ونقص الكفاءات الإدارية وضعف التنسيق بين الجهات الإدارية المختلفة.

---

[1] -- George Dalton, Economic Development and Social Change, The Natural History Press, USA, 1971p19

[2] --Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri ،décembre2017

-**ضعف الشعور بالولاء والانتماء للمجتمع المحلي** :يشير الشعور بالانتماء إلى رغبة الافراد في العمل على صيانة مجتمعهم المحلي، وزيادة درجة تماسكه، ورفع طاقته وقدراته على مقابلة احتياجاتهم ومواجهتهم لمشاكلهم .فذلك الشعور يربط مصالح الافراد بمصالح مجتمعهم المحلي، والافراد الذين لا يشعرون بالانتماء إلى مجتمعهم المحلي يفتقدون الدوافع للمشاركة في أنشطته التنموية، وبالتالي عدم نجاح المجتمعات المحلة في تعبئة الموارد اللازمة لمواجهة مشاكلها المحلية[1].

-**الهجرة من الريف إلى المدن** :قد يكون الحصول على فرص أفضل في العمل والأجر وحياة اجتماعية أكثر جاذبية هو الدافع وراء هجرة سكان الريف إلى المدن، مما يؤدي إلى خلق العديد من المشاكل للمجتمع الريفي كنقص اليدي العاملة في الزراعة، وهجرة القيادات المتعلمة والمثقفة من مجتمعا الريفي، مما يفقد هذه المجتمعات العناصر الأكبر صلاحية وقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة بهذه المجتمعات الريفية.[2]

ثانيا/استراتيجية التنمية الريفية

يستخدم مصطلح الاستراتيجية في مفهومها التنموي للدلالة على القواعد العامة التي تحكم رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووسائل تنفيذها، وهي ترتبط أساسا بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي العام للدولة، كما ترتبط بشكل توزيع الأنشطة في إطار الموارد المتاحة[3].

---

[1]- خديجة عياش , سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , جامعة الجزائر3 ،2011.ص36

[2]-عبد الوهاب سمير محمد ، المرجع السابق، ص 18-19

[3]- بن صالح الأخذاري , التنمية الريفية في الجزائر الواقع والآفاق , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية , جامعة الجزائر , الجزائر2015 ،ص 66-67.

وقد حاول البعض أن يحدد استراتجيات متعددة يمكن أن تكون ملائمة وقادرة على تحقيق التغيير الاجتماعي المقصود (وهو مفهوم التنمية الريفية) في ضوء برامج التنمية المحلية الريفية، مثل استراتيجية المحافظة على الوضع القائم الذي ينصب فيها الجهد الأساسي على زيادة كفاءة البرامج القائمة وتوسيع نطاقها، واستراتيجية إعادة صياغة المعايير التربوية التي تركز على عمليات التنشئة الاجتماعية، معتمدة في ذلك على البرامج القادرة على تغيير القيم وعلى الارتباط بمعايير جديدة للسلوك، وتغيير الأدوار والمراكز والعلاقات الاجتماعية التقليدية ، وكذا استراتيجية العملية الرشيدة التي تعتمد على نشر التعليم العام واجراء البحوث العلمية لحل مشاكل الناس في حياتهم اليومية ونشر نتائجها على الناس .والاستراتيجية الثورية التي لا تكترث بالتوازن الاجتماعي ومحاولة الحفاظ عليه[1].

وتختلف عملية التنمية باختلاف الاستراتيجية والسياسة المتبعة، فهناك أربعة نماذج في إطار استراتيجية التنمية الريفية:

* **نموذج الاقتصاد الحر** :يركز هذا النموذج على تحسين الموارد الغذائية كما وكيفا ،بوصفه هدفا أساسيا للتنمية الزراعية ، ورفع معدلات الإنتاج والاستهلاك في كل منطقة بحيث يمكن للقروي وأسرته من إنتاج

مقدار من الطعام يفوق استهلاكهم الأسري وبيع فائض الاستهلاك ، مما يؤدي إلى مضاعفة دخل المزرعة، وعلى المدى الطويل يلاحظ تحقيق معدلات مرتفعة من النمو والرفاهية الاقتصادية من خلال الاعتماد على التجارة الزراعية ، ووفقا لهذه الاستراتيجية، فإن عملية التنمية الريفية تأخذ معايير نموذج اقتصاد السوق ، وقد كان الأخذ بهذه السياسة في بعض

---

[1]-تمار توفيق، التنمية الريفية المستدامة في الجزائر –الابعاد والمعوقات–2000–2014.اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير–جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.2016،ص 85

المجتمعات الريفية خطأ جسيم، كما حدث في إندونيسيا التي جعلت الريف محتكرا لفئة من الأثرياء والمتعلمين[1].

***النموذج الإصلاحي** :يشير إلى مجموعة من الوسائل السياسية الزراعية التشريعية التي تطبق لتحقيق مستوى معيشي مناسب لأبناء الريف من جهة ، وزيادة الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، ويمثل هذا النموذج حلا وسطا بين نموذج التكنوقراط والنموذج الراديكالي، ويأخذ أشكالا مختلفة لكنها في الحقيقة عبارة عن محاولات معقدة وشديدة التركيب لإعادة توزيع السلطة والدخل، كما أن هذه السياسات التي يحملها هذا النموذج لم تمس من الناحية العلمية، ويظل وضع الكتاب والمخططين والحكومة بعيدا عن الوضوح.

3-النموذج الراديكالي (الجماعي) :ويشير إلى أغلبية المزارعين من المنتجين الصغار ذوي المصادر المحدودة وغير القادرة على تأمين منتجاتهم، وهم غالبا أميون وضعفاء بحاجة إلى الحماية وإلى الترابط ، كما أن هناك ارتباطا وثيقا بين النموذجين الإصلاحي والراديكالي[2] ، إذ كلاهما يعتبران أن الفلاح هو القوة المحركة للإصلاح الزراعي الذي يهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية ، وبالرغم من أهمية هذا النموذج إلا أن تناقض نتائجه بين النجاح في بعض المجتمعات الريفية والفشل في أخرى ، يدل على أن تطبيقه في مراحل مختلفة في المجتمعات الريفية لم يكن على أساس مفهوم سليم لإمكانياته ، كما أنه لم ينجح في الربط بين مصالح الفرد والمجموعة، ولم ينجح في وضع السياسات والأدوات الملائمة لتطوير إنتاجية العمل و رأس المال ، كما أن نجاح هذه الأفكار في بعض المجتمعات الإفريقية

---

[1]- دوخي عبد الرحيم الحنيطي , التنمية الريفية وإدارة تبادل المعرفة , جامعة مؤتة , الأردن 2012 .،ص 33

-محمد السويدي , مقدّمة في دراسة المجتمع الجزائري , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر , الطبعة 19، 1990.ص 45

[2]- محمد السيّد الإمام , المجتمع الريفي رؤية حول واقعه ومستقبله , المكتبة العصرية للنشر والتوزيع , مصر, 2007،ص 24-25

والآسيوية كان مرتبطا بظروف محددة ، منها الاستفادة من بعض التكنولوجيا المحلية البسيطة، والاعتقاد أنها السبيل الوحيد للوقوف أمام المستغل كقوة منافسة للتجارة .ويتبني هذا النموذج أشكال الاشتراكية ويرفض الرأسمالية[1] .

4-النموذج التكنوقراط :يركز هذا النوذج على التكنولوجيا والسياسة السعرية بوصفهما عنصرين أساسيين للتنمية الريفية، وتتبنى معظم الدول النامية هذا النموذج، والهدف الرئيسي منه هو زيادة الإنتاجية الزراعية

كما يحافظ على التباين في الدخل، ويميل إلى تحقيق المزيد من الربح[2].

الخاتمة:

مما سبق يمكن القول ان الجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني هي الأخرى من معضلة تدهور القطاع الزراعي بشكلٍ عام والريفي بشكلٍ خاص , و يرجع الأمر في الواقع إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي أثّرت بشكلٍ سلبي , على الاقتصاد الوطني وعلى الوضعية العامة للبلاد وربما من جملة الاسباب الاخرى لاحظنا مايلي:

- مشكلة التخلّف التي جعلت الدولة مرتبطة بالتبعية للغرب.

-المشكلة الأمنية التي هزّت البلاد في بداية التسعينات.

1-محمد السويدي ، المرجع السابق، ص 45-46

[2]-تمار توفيق ،المرجع السابق، ص 85.

والمواقع الالكترونية:

- www.ingdz.com تاريخ الدخول: 26-01-2021 على الساعة 20.45
- www.radioalgerie.dz/nez/ar/article تاريخ الدخول 26-01- 2012 على الساعة 22:20

– نقص التوعية والإرشاد بخصوص أهمية القطاع الفلاحي بسبب تفشي الأمية في أوساط الفلاحين.

–غياب الإهتمام بالإنسان ومحاولة الاستثمار في قدراته ومكتسباته.

– غياب تام للرقابة بكافة أشكالها , حتى وإن وجدت فهي شكلية فقط أي تدرج تجاوزات وانتهاكات و خروقات بسبب بعض المقصرين.

–غياب دور المجالس المحلية في التنمية الريفية . وعدم مقدرتهم على جلب الاستثمار.

–عدم وجود مؤسسات مالية وصناديق خاصة تمول المشاريع الخاصة بتنمية الريف بشكل خاص نظرا لما تتطلبه من أموال ضخمة.

– نقص الاستثمار في القطاع الزراعي من طرف الخواص.

ولذلك فاننا **نقترح جملة من التوصيات** منها:

–الاهتمام بالإنسان باعتباره عنصرا حيوياً وعاملاً ضروريا للتنمية بالاعتماد على التكوين العلمي للافراد وذلك عن طريق إرشادهم بالملتقيات والمؤتمرات وإشراكهم في عمليات التنمية ,حتى ترسخ في أذهانهم فكرة أنّ الإنسان هو المحور الأساسي .

–معرفة الإمكانات والقدرات البشرية التي تزخر بها المنطقة واستثمارها استثمارا حقيقياً من خلال الدراسات التي تتوفر على الإحصائيات الدقيقة للسّكان وعدد الأسر والفئات العمرية .

–فرض القوانين الصارمة وتطبيقها بحذافيرها على المقصّرين والممتنعين عن تنفيذها أو المتلاعبين بعمليات تنفيذ المشاريع التنموية.

–الحثّ على التنافس المثالي بين المستثمرين , والبحث عن الموارد المالية اللازمة , ولا يتم ذلك إلا عن طريق فتح المجال أمام المساهمات الشخصية في سياسات التمويل والاستثمار.

– إعفاء المستثمرين الذين يساهمون في توفير الإنتاج ويحققون قفزة نوعية على مستوى مستثمراتهم الفلاحية من دفع الضرائب لمدة معينة وهذا للمساهمة في تشجيع المستمرين الجدد وجلب الاستثمرات.

-تسهيل الاجراءات الإدارية فيما يخصّ الوثائق اللازمة للقيام بالاستثمار ,ومحاولة تقريب البنوك من المستثمرين.

-العمل على متابعة نشاطات المستثمرات الفلاحية ومنع المستفيدين منها من تحويل أو تغيير نشاطها الأصلي.

قائمة المراجع:

-إبراهيم عصمت مطاوع , التنمية البشرية بالتعليم والتعلّم في الوطن العربي , دار الفكرالعربي , القاهرة , مصر 2002. -بن غضبان فؤاد، التنمية المحمية ممارسات وفاعمون، دار الصفاء لمنشر والتوزيع، .عمان2015.

-خاطر أحمد مصطفى، تنمية المجتمعات المحمية، الاتجاهات المعاصرة ، الاستراتيجيات ، بحوث العمل وتشخيص المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية2015.

-دوخي عبد الرحيم الحنيطي , التنمية الريفية وإدارة تبادل المعرفة , جامعة مؤتة , الأردن. 2012.

- سلام منى جميل، عمي مصطفى محمد، التنمية المستدامة لممجتمعات المحمية، .- المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 2015.

-محمد السويدي , مقدّمة في دراسة المجتمع الجزائري , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر , الطبعة 19، 1990.ص 45

-محمد السيّد الإمام , المجتمع الريفي رؤية حول واقعه ومستقبله , المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ,مصر ص 24-200725 ,

الاطروحات والمذكرات:

-رياض طالبي , التنمية الريفية المستدامة في إطار استخدام الموارد الطبيعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد , جامعة فرحات عباس , سطيف , الجزائر2011 .

-تمار توفيق، التنمية الريفية المستدامة في الجزائر -الابعاد والمعوقات-2000-2014.اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.2016.

-بن صالح الأخذاري , التنمية الريفية في الجزائر الواقع والآفاق , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية , جامعة الجزائر , الجزائر 2015.

-خديجة عياش , سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , جامعة الجزائر3 ،2011.

الملتقيات:

–عبد الوهاب سمير محمد، التنمية الريفية وسيمة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة .– ومحاربة الفقر، المنظمة العربية لمتنمية الادارية، اعمال المؤتمرات ، مصر 2018.

– طابع محمود سلمان، أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية، المشاركة الشعبية مدخلا لتطوير الادارة المحمية في الوطن العربي، ندوة التنمية الريفية وسيمة الحكومات لتحقيق .التنمية الشاملة، القاهرة، 2010.

– عمراني سفيان، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدامة، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 24 .23 نوفمبر 2014.

المراجع الاجنبية:

– Ahmed BENBITOUR, **L'expérience Algérienne de développement 1962-1992 leçon pour l'avenir,** Edition technique de l'entreprise, Paris, 1992.p22

- George Dalton, **Economic Development and Social Change**, The Natural History Press, USA, 1971p19

-Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri ،décembre.2017.

-Samir AMINE, **L'économie du Maghreb**, tome1 et tome2, Edition de minuit, Paris,1966.p22

المواقع الالكترونية:

- http://www.mddr.gov.dz/ppdristatic index.htmar/-ˈhtm.
- www.ingdz.com
- www.radioalgerie.dz/nez/ar/article

حوكمة التنمية في جمهورية رواندا، الإنجازات والتحديات

Development Governance In The Republic Of Rwanda, Achievements And Challenges

عزيز نوري

- جامعةخنشلة، الجزائر.
- الإيميل. nuri85aziz@gmail.com

ملخص:

تهدف المداخلة إلى تسليط الضوء على التجربة الرواندية في مجال حوكمة التنمية، والتي مكنت جمهورية رواندا من التعامل مع الصراعات الداخلية والانقسامات الداخلية والنزاعات المسلحة، والتأكيد على أن إعادة بناء دولة حديثة على الرغم من وجود تاريخ دموي من العنف والاضطهاد، هو أمر واقع يمكن تحقيقه، كما تركز المداخلة على توضيح خطط التنمية الشاملة التي وضعتها جمهورية رواندا لمختلف القطاعات، من خلال استشراف مستقبل القطاعات والفرص الاقتصادية الناشئة،استنادا على استراتيجيات وسياسات حديثة من خلال تبني فكر تنموي مبني على تجارب تنموية سابقة.

كلمات مفتاحية: حوكمة التنمية، الحلول المحلية، رؤية رواندا 2020

ABSTRACT:

This study aims to analyse the Rwandan experience in development governance sector , which enabled the Republic of Rwanda to deal with internal conflicts, divisions and armed conflicts, and to emphasize that rebuilding a modern state despite a bloody history of violence and pers ecution can be achieved, The intervention also focused on clarifying the comprehensive development plans put in place by the Republic of Rwanda, looking for the future of emerging economic sectors, based on modern strategies and policies by adopting a development thinking based on previous development experiences

Keywords: development governance, home grown solutions, Rwanda Vision 2020

مقدمـــة:

تعد التجربة الرواندية في مجال التنمية المستدامة من أبرز التجارب في العقود القيلة الماضية، والتي جمعت بين التحدي والنجاح، نظرا للصعوبات الكبيرة التي واجهتها الحكومة الرواندية في مدة زمنية قصيرة (1991-2020)، واستطاعت تجاوزها واستغلال نقاط الضعف وتحويلها إلى نقاط قوة، فقد صنفت حكومة جمهورية رواندا على أنها الحكومة السابعة الأكثر فاعلية على مستوى العالم من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي (2015)، والتي نفذت العديد من الإصلاحات التي تهدف إلى بناء نظام حكم ديمقراطي محوره المواطن، مرتكز على النحو المنصوص عليه في دستور البلاد، كما اعتمدت أيضا على جوانب من الثقافة الرواندية والممارسات التقليدية لإثراء وتكييف برامجها التنموية مع احتياجات وسياق الدولة، والتي يشار إليها أيضًا باسم الحلول المحلية.

من هنا، تظهر أهمية الدراسة، أي تسليط الضوء على التجربة الرواندية في بناء نموذج ناجح في حوكمة التنمية، وتجاوز الأزمات المجتمعية والسياسية والاقتصادية التي تطبع بشكل أو بآخر أغلب الدول الإفريقية، حيث تمثل التجربة الرواندية مثالا رائدا في قطاع الحوكمة بكل تجلياتها يمكن للدول الإفريقية الأخرى محاكاة هذا النموذج لتحقيق الإقلاع التنموي الذي يعتبر هدفا استراتيجيا لكل دولة إفريقية.

على هذا الأساس، تستند الدراسة على إشكالية تحاول تفكيك أسباب ومؤهلات نجاح التجربة الرواندية في حوكمة التنمية، فعلى أي أساس استطاعت الحكومة الرواندية تحقيق نموذج تنموي ناجح ليس فقط على المستوى إفريقيا، ولكن على مستوى العالم، وماهي العراقيل التي واجهتها، والتحديات التي لا زالت تواجهها في تحقيق الاستدامة التنموية؟

كما تفرض الدراسة الاعتماد على تركيب منهجي للإحاطة بالأبعاد المختلفة في تشكيل التجربة الرواندية، منه المنهج التاريخي كإطار أساسي لفهم تشكل الجمهورية الرواندية، وسيرورة النزاعات فيها خصوصا، كما استوجبت الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي كمرتكز لتحديد معالم التجربة الرواندية في تحقيق

التنمية المستدامة، غير أن ارتباط الدراسة بمجال التنمية فرض الاعتماد على مقاربة اقتصادية مرتكز على الجوانب الإحصائية التي تمثل مرتكزات مهمة لفهم مدى الوصول إلى الأهداف المنوطة من هذه التجربة.

من هذا المنطلق، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية:

- المحور الأول: نظرة عامة حول جمهورية رواندا
- المحور الثاني: المرتكزات الأساسية لحوكمة التنمية في جمهورية رواندا
- المحور الثالث: إنجازات سياسات حوكمة التنمية في جمهورية رواندا

المحور الأول:نظرة عامة حول جمهورية رواندا

من خلال هذا المحور سيتم التعريف بجمهورية رواندا وخلفيتها التارخية، إضافة إلى تقديم إحصائيات عامة حول الجمهورية تساهم في تحديد مسار التعامل مع التجربة التنموية الرواندية.

أولا: جيوسياسية جمهورية رواندا

تقع رواندا في وسط القارة الأفريقية إلى الجنوب من الدائرة الاستوائية، ضمن نطاق هضبة البحيرات، تحدها من الشرق تنزانيا ومن الغرب جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن الجنوب بوروندي ومن الشمال أوغندا، عاصمتها "كيجالي"، ومساحتها تقدر بـ26.338 كم^2، عدد السكان حسب إحصائيات 2018 بلغ 12 مليون نسمة، بمعدل نمو سكاني (2,3%).[1]

كما تتواجد مجموعات عرقية متنوعة في جمهورية رواندا التي يتكون أغلب السكان فيها من زنوج البانتو أو ما يطلق عليهم بانتو البحيرات، وأشهرهم مجموعة الهوتو ويشكلون 84%من سكان البلاد، وهم أصل سكان رواندا، أما المجموعة الثانية هم التوتسي وتصل نسبتهم الى 15% وهم يشكلون الطبقة الارستقراطية، وباقي السكان من جماعة التوا وأقلية مهاجرة يمثلون 1 %.

بخصوص النظام السياسي فنظام الحكم في جمهورية رواندا هو جمهوري– رئاسي متعدد الأحزاب، والذي تدعم بإقرار دستورجديد في استفتاء شعبي في 26 مايو

---

[1] الهيئة العامة للاستعلامات لجمهورية مصر العربية، جمهورية رواندا،(تاريخ النشر 2019/07/09)، (تاريخ الاطلاع: 2021/01/10)، على الرابط: https://bit.ly/2MuoDXK,

2003، واعتمد في 4 جويلية 2003، وقد تم تعديله عدة مرات آخرها في ديسمبر 2015 في استفتاء شعبي للسماح للرئيس كاجامي بتمديد فترة رئاسته للبلاد، حيث يمكن لكاجامي الترشح لفترة جديدة مدتها سبع سنوات ثم فترتين تاليتين مدة كل منهما خمس سنوات.[1]

كما يمكن تلخيص الواقع الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية رواندا في النقاط التالية:

الشكل رقم(01): إحصائيات اقتصادية واجتماعية حول جمهورية رواندا

القطاع	القيمة	السنة
الناتج المحلي الإجمالي	9,5 مليار دولار أمريكي	2019
معدل نمو الإنتاج الصناعي	وفقا لإحصاءات البنك المركزي الرواندي 7,8%	2018
متوسط دخل الفرد	2000 دولار أميريكي	2018
متوسط نمو الناتج المحلي	9.4 % وفقا لإحصاءات البنك المركزي الرواندي	2019
متوسط دخل الفرد	2000 دولار أميريكي	2018
معدل التضخم	4,8%	2018
حجم العمالة	6,9 مليون نسمة منهم 44,8% للمرأة	2018
اجمالي قيمة الصادرات	1 مليار دولار أمريكي	2018
إجمالي قيمة الواردات	1,9 مليار دولار أمريكي	2018
الديون الخارجية	3,3 مليار دولار أميركي	2018

المصدر : https://www.gov.rw/highlights/economy-and-business

ثانيا: الخلفية التاريخية لنشأة جمهورية روندا

تكونت رواندا بالمعنى الاثنوجرافي المعاصر من إثنية متجانسة إلى حدّ كبيرٍ تُدعى (بانياروندا)، وتتكلم لغةً واحدةً، هي: (الكينياروندا)، أنتجت بشكل أساسي المجموعتين الأهم في البلاد؛ أي الهوتو (ومعظمهم من المزارعين)، والتوتسي (معظمهم مربو أبقار).

ويعود النزاع في جمهورية رواندا إلى ستينيات القرن الماضي، إذ تركت سياسات وممارسات الاستعمار الأجنبي تأثيرًا كبيرًا على المجتمع الرواندي، حيث

[1]Government Of Rwanda, Governance And Home Grown Solutions, (Retrieved From: https://Bit.Ly/3injezd (Accessed: 25/12/2020).

أدت السياسات الاستعمارية إلى انقسامات عميقة بين أقلية **التوتسي** (الذين يمثلون حوالي 10 %، وأغلبية **الهوتو** الذين يمثلون حوالي 85 % من مجمل سكان البلاد.[1]

حيث اندلعت الحرب الأهلية في1991 و1994 بين المكونين الرئيسيين التوتسي والهوتو[2]، دخلت البلاد من خلالها في فوضى متعددة الأبعاد، ما دفع الرئيس "باستور بيزيمونجو" إلى الاستقالة "1994-2000"، لتنتقل السلطة إلى زعيم الجبهة الوطنية الرواندية بول كاجامي الذي شارك في الاقتتال الداخلي، وينتمي إلى أقلية التوتسي التي أبيدت، حيث عمل كاغامي على تفعيل مسار المصالحة والوحدة والتنمية، بالعمل على توحيد الشعب المنقسم وخصوصا محاربة الفقر واللامساواة، معلنا في كلمة قولته الشهيرة "لم نأت لأجل الانتقام، فلدينا وطن لنبنيه، وبينما نمسح دموعنا بيد، سنبني باليد الأخرى[3].

المحور الثاني:المرتكزات الرئيسية لحوكمة التنمية في جمهورية رواندا

إن التجربة الرواندية الفريدة في مجال حوكمة التنمية تفرض دراسة الأنماط المختلفة والمشكلة للثقافة التنموية الرواندية، والتي ميزت المجتمع الرواندي بكل أطيافه ومؤسساته العامة والخاصة، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية.

أولا:نظام الحكم في جمهورية رواندا

تعتبر رواندا جمهورية مستقلة وذات سيادة وديمقراطية واجتماعية وعلمانية، والمبدأ الذي يحكم الجمهورية هو "حكم الشعب، من قبل الشعب ومن أجل الشعب" كما تعترف رواندا بنظام حكم متعدد الأحزاب دون المساس باستقلال كل منظمة سياسية، حيث تنظم المنظمات السياسية المعترف بها رسميًا في رواندا نفسها في منتدى استشاري خاص.

---

[1] Tareq Naseef, Rwanda: From Bloodshed To Peace And Development, Harmoon Center For Contemporary Studies, 06/05/2020, P3

[2] Ibid

[3] محمدطيفوري، المعجزة الرواندية..درس بليغ في نهضة الأمم، (تاريخ النشر: 2019/03/11)، (تاريخ الاطلاع: 2020/01/30)، على الرابط: https://bit.ly/3pkmYT2,

وينتمي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب إلى تنظيمات سياسية مختلفة، ولا يُسمح للقضاة والمدعين العامين وكذلك أفراد القوات المسلحة والشرطة وجهاز الأمن الوطني بالانضمام إلى المنظمات السياسية.[1]

على هذا الأساس تتفرع الحكومة إلى:

- السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية

هذه الفروع الثلاثة منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض ولكنها متكاملة، حيث يتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء، والوزراء، ووزراء الدولة وغيرهم من الأعضاء الذين قد يحددهم رئيس الجمهورية عند الضرورة، ويقوم مجلس الوزراء بتنفيذ السياسات الوطنية التي يتفق عليها رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وهي مسؤولة أمام رئيس الجمهورية والبرلمان.[2]

النموذج السياسي الرواندي المتفرد:

تؤكد الأدبيات الأوروبية حول التنمية على الجمع بين مسار النمو السياسي (الديمقراطي)، وبين مسار النمو الاقتصادي؛ من خلال نمط العلاقات الارتباطية بينهما، مع استمرار النقاش حول أيهما يسبق الآخر، أو أن الدول تسلكهما بالتوازي، غير أنَّ النموذج الرواندي أعاد هذا النقاش بشكل آخر من خلال فك الارتباط في فكر التنمية بين المسارين (الديموقراطي–الاقتصادي)؛ حيث ازدهرت اقتصاديًّا على الرغم من غياب التعددية السياسية الحقيقية، وفي ظل قيادة شبه أوتوقراطية واضحة المعالم.[3]

وعلى العكس من المسارات الديموقراطية الراسخة يمثل النموذج الرواندي نظام للتغيير الفوقي يتم التحكم فيه من أعلى قمة الهرم السياسي؛ حيث يقوم الزعيم هنا بدور محوري في تغيير قواعد العملية السياسية وتحقيق الرقابة ومحاربة الفساد وترقية

---

[1]République Du Rwanda, La Nouvelle Constitution De La République Du Rwanda, 02/06/2003, Pp3-4

[2]Government Of The Republic Of Rwanda, The Good Gevernanc,Retrieved From Https://Bit.Ly/39y1Enz , (Accessed: 20/12/2020).

[3] عبد الرحمن حمدي، النموذج الرواندي ومفهوم "المستبدّ العادل "في إفريقيا، **مجلة قراءات إفريقية**،(تاريخ النشر: 2019/03/10)، (تاريخ الاطلاع: 2021/01/12) على الرابط: https://bit.ly/2YhKc01

مستويات التنمية[1]، وذلك عبر الزعيم والرئيس الحالي "بول كاغامي" الذي سيطر على مفاصل الجيش والأمن في الدولة، ثم أصبح رئيسا عام 2000، وفاز بالانتخابات سنة2003، وأعيد انتخابه سنة 2010، كان من المفترض أن تنتهي ولايته دستوريا سنة 2017، إلا أن الدستور المعدل وبموجب النص الدستوري النافذ اليوم، يمكن له الاحتفاظ بالرئاسة إلى سنة2034[2]، الأمر الذي قد يؤثر على مسارات التنمية المستدامة وحوكمتها مستقبلا.

ثانيا: الآليات المحلية لترسيخ الحكم الراشد في رواندا

- **مفهوم الحكم الراشد حسب الطرح الرواندي**

تعرف حكومة رواندا الحكم الرشيد على أنه: "ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الأمة والآليات والعمليات والعلاقات والمؤسسات، وكذلك السلوك القيادي الذي تعبر من خلاله مجموعات المواطنين عن مصالحهم وممارسة حقوقهم والتزاماتهم والتأمل في خلافاتهم"[3].

انطلاقا من هذا البناء المؤسساتي الحديث، تبنت رواندا عدة إجراءات حديثة لإيجاد حلول للتحديات التي واجهتها البلاد، كما اعتمدت حكومة رواندا على جوانب من الثقافة الرواندية والممارسات التقليدية لإثراء وتكييف برامجها الإنمائية مع الاحتياجات المختلفة للمواطنين والسياق الاجتماعي للدولة، والنتيجة هي مجموعة من مبادرات الحوكمة والتنمية المحلية، وهذه الممارسات مملوكة ومعروفة كثقافة محلية تقليدية مترجمة إلى برامج تنمية مستدامة، وهذه من بين الحلول الناجحة محليًا:

الشكل رقم: (02) الحلول المحلية لتحقيق التنمية المستدامة في رواندا

أنماط الحلول المحلية	
أبونزي– Abunzi	الوسطاء الاجتماعيون
غاتشاتشا– Gacaca	المحاكم المجتمعية
إيرينكا– irinka	برنامج بقرة واحدة لك أسرة فقيرة

[1] المرجع نفسه.

[2] الهادي بوحمزة، أوهام رواندية، **جريدة الوسط**، (تاريخ النشر: 2020/10/25)، (تاريخ الاطلاع: 2020/12/25) على الرابط: https://bit.ly/39hjVFn

[3]Government Of The Republic Of Rwanda, The Good Gevernanc,Retrieved From Https://Bit.Ly/39y1Enz , (Accssed: 20/12/2020).

إيميغو – Imihigo	عقود الآداء
إيتوريرو – Itorero	التربية المدنية
إينغاندو – Ingando	معسكرات التضامن
إيبودشي– Ubudehe	التصنيف الاجتماعي للعمل الجماعي والدعم المتبادل
إيموغاندا– Umuganda	العمل المجتمعي
موشيكيرانو – mushyikirano	مجلس الحوار الوطني
اومويريرو – Umwiherero	مجلس القيادة الوطنية

المصدر: http://rgb.rw/home-grown-solutions/about-home-grown-/solutions

من خلال هذه الآليات المحتلفة يمكن تحديد أهم المسارات في هذا الإطار:

أ- الحلول التنموية المحلية

1-غاتشاتشا- Gacaca "المحاكم المجتمعية"

هدفها الأساسي هو تحقيق المصالحة المجتمعية، وهي عبارة عن نظام للعدالة التشاركية، وعلى الرغم من كونه تقليدا قديما في المجتمع الرواندي حيث كان شيوخ القرية ومجتمعهم يتجمعون لحّل مشكلة ما"[1]، إلا أنه بعث من جديد في 2001، وقد بدأت الحكومة في تنفيذ نظام العدالة التشاركية، المعروف باسم "**غاتشاتشا**" للتحكم في الكم الهائل من القضايا المطروحة أمام العدالة.[2]

وقد ترسخ لدى المجتمع الرواندي أن هذه الآلية أكثر سرعة وفعالية من القضاء النظامي وأن القضاة المجتمعيون "**العارفة**" أكثر فاعلية من القاضي النظامي، حيث أثبتت هذه المحاكم نجاحها أكثر حتى من محكمة الجنايات الدولية التي شكلتها الأمم المتحدة.[3]

[1] زياد سمير الدباغ، متطلبات بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد 19، 2020، ص274.

[2] ا الأمم المتحدة، برنامج التوعية المعني بالإبادة الجماعية ضد التوتسي لعام 1994 في رواندا، (تاريخ الاطلاع: 2020/12/30)، على الرابط https://bit.ly/3a8gMHp

[3] سامي الساري، هل تنجح تجربة غاتشاتشا في سوريا؟، **مجلة طلعنا عالحرية**، العدد 81، 2016/12-4، ص10.

2-مبادرة "أويوديشي "برنامج التصنيف الاجتماعي للعمل الجماعي والدعم المتبادل"

تشير إلى تطويرثقافة العمل المجتمعي، والدعم المتبادل من أجل حّل المشكلات داخل المجتمع، وقد ترجم المفهوم اليوم إلى برنامج تطوير المنتج المحلي، حيث يتم توزيع المواطنين إلى فئات مختلفة، من أجل رفع مستويات المعيشة لأسر الفقيرة، وتحسين الرعاية المجتمعية، حيث تنطلق هذه العملية من طرف كل مسؤول عن أسرة إلى مسؤول القرية أو المجتمع المحلي، وصولا إلى مسؤول وزارة الحكم المحلي للمصادقة عليها[1]، وهنا يضمن وصول الدعم لمستحقيه بأدنى تكلفة ممكنة.

3-مبادرة إيميغو- Imihigo عقود الآداء

يتمثل أحد العناصر الرئيسية لنجاح رواندا في تنفيذ **Imihigo**، وهي ممارسة ثقافية موروثة تتعلق بعقود الأداء، ويعد تحديث هذه الممارسة أحد الأساليب المبتكرة والمستخدمة لتعزيز تخطيط التنمية وتنفيذها وتقييمها من أجل تحسين الظروف المعيشية للروانديين، حيث يطلب من جميع مؤسسات الحكومة - بما في ذلك الوطنية والإقليمية والمقاطعات- تخطيط وتنفيذ التزاماتها وأهدافها (مثل تطوير البنية التحتية وخلق فرص العمل)، والخطط الإستراتيجية الخاصة بالقطاعات، وخطط العمل السنوية، وخطط تنمية المناطق لمدة خمس سنوات.[2]

أهداف البرامج:

- تعزيز منصة لتبادل الأفكار والخبرات بين الروانديين
- تشجيع الروانديين على إدارة مجتمعاتهم بشكل أفضل
- تشجيع الاعتماد على الذات داخل المجتمع
- زراعة ثقافة العمل التطوعي بين الروانديين
- قيادة كل شريحة من السكان نحو السلام والمصالحة

---

[1] زياد سمير الدباغ، المرجع السابق، ص 276

[2] The Think Tank Initiative, Evaluating Performance Contracts (Imihigo) That Improve The Lives Of Rwandans, Retrieved From: Https://Bit.Ly/3inlbyr , (Accessed: 15/12/2020).

- تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال التربية المدنية[1]

كما تدعمت هذه المبادرات والخطط بالعديد من النشاطت المجتمعية، منها:

• **الحلقات الدراسية:** وتهدف هذه الحلقات إلى تدريب قادة القواعد الشعبية وقادة الأحزاب السياسية والشباب والنساء على تقديم المشورة بشأن الصدمات وتخفيف حدة النزاعات وحلها ونظم الإنذار المبكر.

• **القمم الوطنية:** منذ عام 2000، تم تنظيم العديد من القمم الوطنية حول مواضيع تتعلق بالعدالة والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والأمن القومي والتاريخ الوطني .

• **البحث:** نشرت اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة عدد من الدراسات التي تبحث في أسباب النازعات في رواندا وكيفية تخفيفها وحلها.[2]

ب- الاستراتيجية الأولى للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر:

ما تم تحقيقه من إنجازات من خلال الاستراتيجية الأولى للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر كان ملحوظا من حيث النمو الاقتصادي وزيادة الدخل وكذلك في أبعاد الرفاه الأخرى، وتتمحور الاستراتيجية الثانية للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر (2013- 2018) حول أربعة مواضيع:

1- استعجال النمو الاقتصادي سعيا للوصول لوضع الدخل المتوسط
2- التنمية الريفية للحد من الفقر على نحو مستدام
3- الإنتاجية و توظيف الشباب
4- تحسين توفير الخدمات و مشاركة المواطنين في عملية التنمية.

ويتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية الثانية للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر المكملة للأولى، في تخفيض نسبة الفقر والمقدرة في عام 2012 بمعدل 194

---

[8] Immigration And Refugee Board Of Canada, Information On Ingando Camps, RWA104999.E, 24 November 2014, Retrieved From : Https://Bit.Ly/3synwv5 , (Accessed: 25/12/2020).

[2] بلال النجار، التجربة الرواندية وكيفية الاستفادة منها فلسطينيا، مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية "مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية، أوراق سياسات 2020/0026، ص7.

دولار أميركي للشخص البالغ في السنة(من 45 إلى 30 في المائة، والفقر المدقع من نسبة 24 إلى9 في المائة.[1]

د- مبادرة "رؤية رواندا 2020"

ترتكز هذه المبادرة على عدة أهداف وتحديات تسعى الحكومة الرواندية إلى تحقيقها، ومن أهم هذه الأهداف:

- إعادة بناء الدولة ورأس مالها الاجتماعي مرتكزا على الحكم الرشيد، تدعمه دولة وقوية ومستقرة.
- تحويل الزراعة إلى قطاع إنتاجي عالي القيمة وموجّه نحو الأسواق، ومرتبط أساسا بالقطاعات الأخرى.
- تطوير قطاع خاص فعال تقوده التنافسية وريادة الأعمال
- تنمية شاملة للموارد البشرية تشمل التعليم والصحة ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستهدف القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، على أن تتكامل مع القضايا الديموغرافية والصحية والجندرية في رواندا.
- تعزيز التكامل والتعاون الاقتصادي الإقليمي.[2]

الشكل رقم (03): ملخص لرواندا رؤية 2020

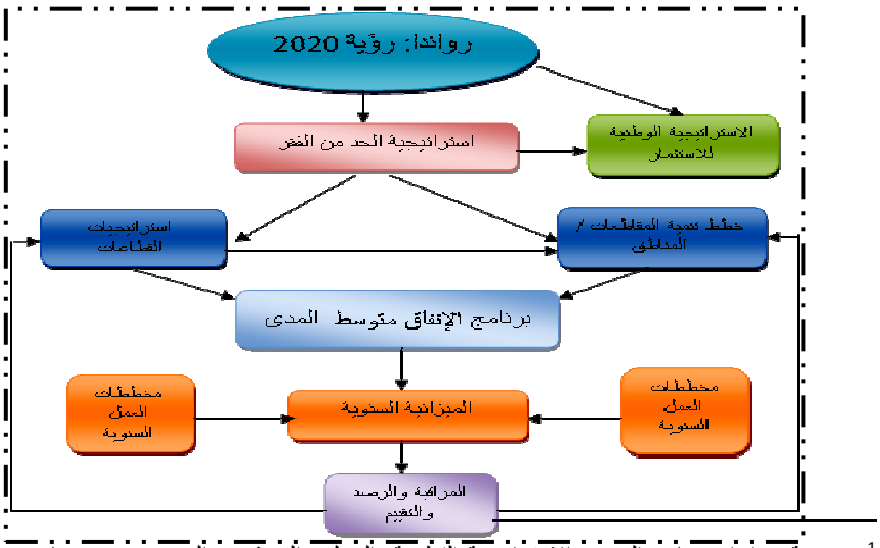

[1] جمهورية رواندا، برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، المجلس التنفيذي - الدورة 109 روما، 17-19 سبتمبر/ 2013، ص ص5

[2] Republic Of Rwanda, Ministry Of Finance And Economic Planning, Rwanda Vision 2020, Kigali, July 2000, PP6-7

االمصدر: Republic Of Rwanda Ministry Of Finance And Economic Planning, Rwanda Vision 2020, Kigali, July 2000 P25

ولضمان التنفيذ السلس لرؤية 2020 وتحقيق التطلعات الكبيرة لجمهورية رواندا، يجب أن تنعكس في عملية التخطيط بأكملها، وخاصة البرامج المتوسطة والقصيرة المدى، لذلك، فإن التطلعات طويلة المدى للرؤية سوف تترجم إلى برامج وطنية متوسطة المدى لاستراتيجية الحد من الفقر، وكذلك استراتيجية الاستثمار الوطنية، التي يتم تفعيلها من خلال استراتيجيات قطاعية متوسطة المدى من شأنها أن تثري خطط تنمية المقاطعات والمناطق، وسيتم تنفيذ استراتيجيات القطاعات وخطط التنمية اللامركزية من خلال برنامج الإنفاق متوسط الأجل؛ كموازنات متكاملة لمدة ثلاث سنوات تعمل على تعميم برامج الاستثمار العام لهذه الوكالات وترجمتها إلى خطط عمل ملموسة يتم تحديد تكاليفها من خلال الميزانيات السنوية، وستتم مراقبة مستويات الحد من الفقر الذي تم تحقيقها من خلال برنامج الإنفاق على المدى المتوسط، وسيعود ذلك إلى تطوير القطاعات ومخططات عمل المقاطعات.

غير أن المشكل الأساسي هنا كون الإعانات الخارجية هي الركيزة الأساسية على المدى المتوسط لمساندة الأهداف الإنمائية الوطنية، وقد تم وضع نظام شامل لتنسيق الإعانات والمساعدات يضم العديد من مجموعات التنسيق والعمل، وتشمل المواضيع الرئيسية في فعالية المعونة: المساواة بين الجنسين، والتنمية الريفية، وتنمية القدرات والشراكات الجديدة بين القطاعين العام والخاص، وتزايد الدعم على أساس البرامج والذي كان موجها أساسا من طرف الاتحاد الأوروبي.[1]

[1] Abbott Pamela, Aid Effectiveness In Rwanda, Institute Of Policy Analysis And Research , Rwanda, Technical Report , January 2012,P5

الشكل رقم (04): المساعدات المالية لجمهورية رواندا "إحصاء 2012"

قائمة أهم عشرة مانحين	القيمة بالمليون دولار للفترة "2010-2009"
الولايات المتحدة الأميركية	123
البنك العالمي	130
صندوق النقد الدولي	112
مؤسسات الاتحاد الأوروبي	104
بريطانيا	98
بلجيكا	76
منظمات مختلفة	56
هولندا	47
ألمانيا	46
كندا	38
المجموع	830

Abbott Pamela, Aid Effectiveness In Rwanda, Institute Of January

المصدر : 2012,P28

وفي هذا الصدد، يقول البنك الدولي إن اقتصاد رواندا معرض للتقلبات في المساعدات الخارجية – فقد انخفض النمو إلى 4.7٪ في عام 2013 بعد أن حجب بعض المانحين المساعدات بسبب ملاحظات في تقرير للأمم المتحدة لعام 2012 بأن الحكومة كانت تدعم المتمردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية[1]، أي أن الارتباط الدائم بالمساعدات الخارجية يؤثر بشكل مباشر على مستويات النمو، وتقدم البرامج التنموية إذ لم تلتزم جمهورية رواندا بالتزاماتها مع المانحين.

المحور الثالث: إنجازات برامج حوكمة التنمية في جمهورية رواندا

على الرغم من المدة الزمنية القصيرة للتجربة الرواندية في مجال حوكمة التنمية، ومحاولات تحقيق الإقلاع التنموي، استطاعت الجمهورية تحقيق انجازات معتبرة تمكنها من تطوير المستويات التنموية مستقبلا ومضاعفتها، بالشكل الذي قد يجعل من التجربة الرواندية تجربة عالمية وليست إفريقية قارية فقط.

[1] Hutt Rosamond, 5 Things To Know About Rwanda's Economy, World Economic Forum, Retrieved From Https://Bit.Ly/2mnht95 , (Accessed: 12/12/2020).

أولا: قطاع التعليم

تطور قطاع التعليم في رواندا بشكل ملحوظ خلال العشرين سنة الماضية، فحتى عام 1994 كان عدد المدارس في رواندا يبلغ حوالي 1000 مدرسة ابتدائية وعدد قليل من المدارس الثانوية، وكان الوصول إلى التعليم محدودًا ومُنظمًا من خلال الفصل العرقي والجهوي، ولم يكن الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي مدفوعًا بالأداء الأكاديمي الفعلي، حتى ذلك الحين، لم يكن هناك سوى 2000 خريج جامعي في البلاد من بين 7.4 مليون نسمة.

حتى الآن، تعد رواندا من بين البلدان التي تسير على طريق تحقيق الالتحاق الشامل بالتعليم الابتدائي، حيث يبلغ معدل الالتحاق الصافي 98 في المائة.[1]

واعتبارًا من عام 2018، بلغ عدد المدارس في رواندا 2909 مدرسة ابتدائية، و1728 مدرسة ثانوية، و360 مدرسة للتعليم والتدريب التقني والمهني، و40 مؤسسة للتعليم العالي، وقد بلغ إجمالي عدد المتعلمين المسجلين في نظام التعليم الرواندي 362362 طالبًا، منهم6491 في مرحلة ما قبل الحضانة، و3210 في مدارس الحضانة، 2503705 في المدارس الابتدائية، و652944 طالبًا في المدارس الثانوية، وهناك 38338 طالبًا مسجلين في مؤسسات التعليم العالي العامة، مقابل 50822 طالبًا في التعليم العالي الخاص، كما يوجد في البلاد 4991 مركزًا لمحو أمية للكبار، بها 132365 متعلمًا.[2]

ثانيا: النمو الاقتصادي

تعافى اقتصاد رواندا بشكل كبير خلال العقدين الماضيين، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي لرواندا من 752 مليون دولار في 1994 إلى 9.5 مليار دولار في 2018، ونما الناتج المحلي الإجمالي للفرد من 125.5 دولارًا إلى 787 دولارًا خلال الفترة نفسها.

---

[1]Government Of Rwanda, SOCIAL TRANSFORMATION, Retrieved From: Https://Bit.Ly/368ustd , (Accessed: 22/12/2020).

كما سجلت الجمهورية متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي بحوالي 8٪ سنويًا على مدى العقدين الماضيين، مع نمو مزدوج سجل في الربعين الأخيرين من عام 2019 (نمو بنسبة 12٪ في الربع الثاني، و 11.9٪ في الربع الثالث).

وقد أدى النمو الاقتصادي المستدام إلى إخراج حوالي مليون شخص من مستوى خط الفقر (بين عامي 2000 و2017)، بينما ارتفع متوسط العمر المتوقع من 29 عامًا في عام 1994 إلى 67 عامًا في عام 2016، وانخفض معدل التضخم من 101٪ في عام 1995 إلى 1.1٪ في عام 2018، وزادت الضرائب المحلية المحصلة 20 مرة بينما زادت الميزانية الوطنية 14 مرة خلال العشرين عامًا الماضية[1]

ثالثا: الاستثمارات وادارة الاعمال

على مدى السنوات العشر الماضية، نفذت رواندا أجندة ناجحة لإصلاح النشاطات التجارية من أجل خلق بيئة أعمال مواتية وتنافسية، ونتيجة لذلك، قفزت رواندا بأكثر من 100 مركزًا في مؤشر الأعمال التابع للبنك الدولي، لتحتل اليوم المرتبة 38 عالميًا والثانية في إفريقيا، كما سجلت قيمة الاستثمارات أكثر من ثلاثة أضعاف، من 400 مليون دولار أمريكي في عام 2010 إلى أكثر من 2 مليار دولار أمريكي في عام 2018.

وفي عام 2019، سجلت رواندا استثمارات بقيمة 2.46 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 22.6٪ عن 2018، وقد استحوذت الطاقة والصناعة على 75٪ من إجمالي الاستثمارات المسجلة (45٪و30٪ على التوالي)، ومن القطاعات الأخرى التي جذبت استثمارات كبيرة البناء والزراعة والخدمات بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى التعدين.[2]

- **الاستثمارات الخارجية**

---

[1]Government Of Rwanda, MINISTRY OF FINANCE AND ECONOMIC PLANNING, Key Statistics On Rwanda, December 2020, Retrieved From, Https://Bit.Ly/3oj1vii , (Accessed: 22/12/2020)

[2] Rwanda Development Board, Rwanda Development Board Registers Over US$ 2.4 Billion Worth Of Investments In 2019,Retrieved From, Https://Bit.Ly/2m46ozb , (Accessed: 17/12/2020).

عملت جمهورية رواندا على وضع قانون جديدة للاستثمار، وأنشأت ما يعرف بنظام "الشباك الواحد"، الذي يمكن المستثمر من إنهاء جميع الإجراءات في مكان واحد وخلال بضع ساعات، كما عملت على تأسيس مجلس استشاري للاستثمار والتطوير، كان أعضاؤه من الروانديين ذوي الكفاءات العليا والمنتشرين في مختلف دول العالم، وألغت رواندا التأشيرة لجميع الأجانب، سواء أكانوا أفارقة أم أوروبيين أم غيرهم، وهذا ما جعل العاصمة كيغالي أكثر العواصم الأفريقية استقبالا للسياح الأجانب حاليا، بالنظر إلى هذه التسهيلات وسلاسة الإجراءات في مطارها الدولي، وقد صنفت رواندا وفق تقرير منظمة دول "الكوميسا" لسنة 2016، كأول دولة في أفريقيا جذبا للمستثمرين ورجال الأعمال.[1]

رابعا: قطاع السياحة

خلال العقدين الماضيين، نصبت رواندا نفسها كواحدة من أفضل الوجهات السياحية، في إفريقيا بفضل العلامة التجارية الشهيرة "قم بزيارة رواندا" " Visit Rwanda"، حيث بلغ إجمالي استثمارات قطاع السياحة في رواندا 1.5 مليار دولار أمريكي منذ عام 2000، كما قفزت عائدات السياحة من 131 مليون دولار أمريكي في عام 2006 إلى أكثر من 400 مليون دولار أمريكي في عام 2018 مع نمو أرقام عائدات السياحة في المعارض والمؤتمرات من مستويات متدنية عام 2000 إلى 66 مليون دولار أمريكي في عام 2019[2]

خامسا: الفلاحة والأمن الغذائي

يساهم قطاع الزراعة بحوالي 35٪ في الناتج المحلي الإجمالي الوطني، ويعمل به حوالي 70٪ من السكان في رواندا، وكان المحرك الرئيسي للنمو والحد من الفقر، وسحب 1.7 مليون شخص فوق خط الفقر في خمس سنوات فقط، كما أن نسبة 81.3٪من جميع الأسر (حوالي 2034942 أسرة) تتمتع بالأمن الغذائي

[1] Ibid.
[2] Ibid.

ولديها نظام غذائي مقبول وتستخدم حصة منخفضة من ميزانيتها لتغطية الاحتياجات الغذائية.[1]

وقد لوحظ نمو الصادرات الزراعية في رواندا بسرعة في السنوات الأخيرة ، حيث تضاعفت من 225 مليون دولار أمريكي في 2013-2014 إلى 516 مليون دولار أمريكي في 2017-2018 بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 22٪، وهي في طريقها للوصول إلى مليار دولار أمريكي بحلول عام 2024.[2]

الخاتمة:

في الأخير، يمكن تحديد مجموعة من النتائج الرئيسية من دراسة التجربة الرواندية في مجال حوكمة التنمية، أهمها:

- المرتكز الأساسي لنجاح التجربة الرواندية في حوكمة التنمية هي الانطلاق من تحقيق المصالحة المجتمعية بين أطياف المجتمع الرواندي بكل اختلافاته.
- تحقيق الأمن المجتمعي قلص من المدة الزمنية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي في جمهورية رواندا، وساهم في بناء مجتمع مسؤول في أغلب المجالات.
- القيام بالعديد من الإصلاحات التي تهدف إلى بناء نظام حكم ديمقراطي محوره المواطن بالأساس كمساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- من الركائز الأساسية التي استندت عليها التجربة الرواندية في حوكمة التنمية هو الاعتماد على جوانب من الثقافة الرواندية والممارسات التقليدية لإثراء وتكييف برامجها التنموية مع احتياجات وسياق الدولة.
- التحدي المطروح بالنسبة للتجربة الرواندية في مجال حوكمة التنمية يتعلق بعنصر الاستدامة، ولا سيما في مرحلة ما بعد الرئيس "بول كاغامي" لعدة أسباب:
- الانتعاش الاقتصادي تم تعزيزه من خلال الاعتماد على المعونات الغربية، إذ لا يمكن بناء نموذج تنموي مستدام من خلال الارتكاز على المساعدات الخارجية بشكل دائم.

---

[1]World Food Programem, Rwanda- Comprehensive Food Security & Vulnerability Analysis, 31December 2018,Retrieved From: Https://Bit.Ly/2yeqvi7 , (Accessed: 22/12/2020).

[2]National Agricultural Export Development Board, NAEB Strategic Plan 2019-2024, Retrieved From: Https://Bit.Ly/3cbtmtv , (Accessed: 10/01/2021).

●النموذج السياسي الرواند مبني على رؤية شخص واحد متمثل في الرئيس "بول كاغامي"، الأمر الذي يفتح النقاش حول استدامة الاستقرار السياسي في مجال التداول على السلطة، ومنه التأثير على باقي القطاعات خصوصا مستويات التنمية المحققة فعليا.

التوصيات:

●الاستفادة من التجربة الرواندية في إطار حوكمة التنمية يجب أن تستند إلى خلفيتها التاريخية وتطورها المجتمعي، وكيفية تحقيق بناء اجتماعي يساهم في تحقيق الإقلاع الاقتصادي كشريك وليس كمستفيد فقط.

●التجربة الرواندية تؤكد على أهمية القطاع الاقتصادي على القطاع السياسي خصوصا في مجال تحقيق الاستقرار، وهنا يمكن الارتكاز على التنمية الاقتصادية كركيزة أساسية ثم الانتقال بعدها إلى تحقيق الإصلاح السياسي الذي يكون أكثر تعقيدا.

●حوكمة التنمية في جمهورية رواندا لم تستبعد أي طرف يمكن أن يساهم في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، سواء من الفواعل المحلية أو المنظمات الدولية أو المساعدات الخارجية، ودون شروط أو تعقيدات، حيث تمثل هذه النقاط ركائز مهمة في تحقيق أهداف السياسات التنموية، وأي تجربة تحاكي التجربة الرواندية من المنطقي أن تسير في نفس النسق، مع مراعات الاختلافات المجتمعية لكل نموذج.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1- الدباغ زياد سمير، متطلبات بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد 19، 2020.

2- النجار بلال، التجربة الرواندية وكيفية الاستفادة منها فلسطينيا، **أوراق سياسات**، مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية "مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية"، رقم 2020/0026.

3- الساري سامي ، هل تنجح ترجبة غاتشاتشا في سوريا؟، مجلة طلعنا عالحرية، العدد 81، 4-2016/12.

4-جمهورية رواندا، برنامج الفرص االستراتيجية القطرية، المجلس التنفيذي – الدورة 109 روما، 17-19 سبتمبر/ 2013، ص ص5

5-الهيئة العامة للاستعلامات "جمهورية مصر العربية"، جمهورية رواندا،(تاريخ النشر 2019/07/09)، (تاريخ الاطلاع: 2021/01/10)، على الرابط: https://bit.ly/2MuoDXK

6-موشومبا يونس، قراءة في تحول رواندا..من الاقتتال إلى التعايش، (تاريخ التصفح: 2016/05/08)، (تاريخ الاطلاع 2021/01/13)على الرابط: https://bit.ly/3sk2KKY،

7-طيفوري محمد ، المعجزة الرواندية..درس بليغ في نهضة الأمم، (تاريخ النشر: 2019/03/11)، (تاريخ الاطلاع: 2020/01/30)، على الرابط: https://bit.ly/3pkmYT2

8-حمدي عبد الرحمن، النموذج الرواندي ومفهوم "المستبدّ العادل "في إفريقيا، **مجلة قراءات إفريقية**،(تاريخ النشر: 2019/03/10)، (تاريخ الاطلاع: 2021/01/12) على الرابط: https://bit.ly/2YhKc01

9-بوحمزة الهادي، أوهام رواندية، **جريدة الوسط**، (تاريخ النشر: 2020/10/25)، (تاريخ الاطلاع: 2020/12/25) على الرابط: https://bit.ly/39hjVFn

10- الأمم المتحدة، برنامج التوعية المعني بالإبادة الجماعية ضد التوتسي لعام 1994 في رواندا، (تاريخ الاطلاع: 2020/12/30)، على الرابط https://bit.ly/3a8gMHp

11- عبد الفتاح أحمد، دروس من رواندا.. كيف نتجاوز الإبادة ونتقدم للأمام؟، (تاريخ النشر: 2018/08/26)، (تاريخ الاطلاع: 2020/12/11)، على الرابط:https://bit.ly/3ciFurn

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1- Abbott Pamela And John, Aid Effectiveness In Rwanda, Institute Of Policy Analysis And Research , Rwanda, Technical Report , January 2012,P5.
2- Hutt Rosamond, 5 Things To Know About Rwanda's Economy, World Economic Forum, Retrieved From Https://Bit.Ly/2mnht95, (Accessed: 12/12/2020).
3- Naseef Tareq, Rwanda: From Bloodshed To Peace And Development, Harmoon Center For Contemporary Studies, 06/05/2020, P3
4- Government Of Rwanda, Governance And Home Grown Solutions, (Retrieved From: Https://Bit.Ly/3injezd (Accssed: 25/12/2020).
5- Government Of The Republic Of Rwanda, The Good Gevernanc,Retrieved From Https://Bit.Ly/39y1Enz, (Accessed: 20/12/2020).

6- Government Of Rwanda, SOCIAL TRANSFORMATION, Retrieved From:Https://Bit.Ly/368ustd, (Accessed: 22/12/2020).
7- Government Of Rwanda, MINISTRY OF FINANCE AND ECONOMIC PLANNING, Key Statistics On Rwanda, December 2020, Retrieved From, Https://Bit.Ly/3oj1vii, (Accessed: 22/12/2020).
8- Immigration And Refugee Board Of Canada, Information On Ingando Camps, RWA104999.E, 24 November 2014, Retrieved From : Https://Bit.Ly/3synwv5, (Accessed: 25/12/2020).
9- National Agricultural Export Development Board, NAEB Strategic Plan 2019-2024, Retrieved From: Https://Bit.Ly/3cbtmtv , (Accessed: 10/01/2021).
10- République Du Rwanda, La Nouvelle Constitution De La République Du Rwanda, 02/06/2003, Pp3-4
11- The Think Tank Initiative, Evaluating Performance Contracts (Imihigo) That Improve The Lives Of Rwandans, Retrieved From: Https://Bit.Ly/3inlbyr, (Accessed: 15/12/2020).
12- Republic Of Rwanda, Ministry Of Finance And Economic Planning, Rwanda Vision 2020, Kigali, July 2000, PP6-7.
13- Rwanda Development Board, Rwanda Development Board Registers Over US$ 2.4 Billion Worth Of Investments In 2019,Retrieved From, Https://Bit.Ly/2m46ozb , (Accessed: 17/12/2020).

World Food Programem, Rwanda - Comprehensive Food Security & Vulnerability Analysis, 31December 2018,Retrieved From: Https://Bit.Ly/2yeqvi7

مقاربة العدالة الاجتماعية كآلية فعالة في تحقيق التنمية المستدامة–روندا أنموذجا–

Social justice approach as an effective mechanism in achieving sustainable development - Ronda as a model -

-فاتح حارك
- جامعة صالح بوبنيدر-قسنطينة3.
- fateh.harek@univ-constantine3.dz.
- سارة رحال
- جامعة صالح بوبنيدر-قسنطينة3.
- sarra.rahal@univ-constantine3.dz.

تعتبر الدول الإفريقية مثالا للتخلف وسوء التسيير والبيروقراطية والفساد وغيرها من العراقيل التي تساهم في توسيع الفجوة بين تلك الدول والتنمية المستدامة، ولكن رواندا قد كسرت تلك الصورة النمطية المشوهة والمرتبطة بالدول الإفريقية، وبفضل استراتيجيتها واضحة المعالم استطاعت الخروج من عنق الزجاجة بعد الحرب الأهلية التي شهدتها والتي خلفت مئات الآلاف من الضحايا، والغريب في الأمر، أنها استطاعت التخلص من كل تلك الاختلافات العرقية الموجودة في المجتمع الرواندي، ولا يمكن لأي مجتمع كان أن يحقق مثل ذلك الوفاق بين أطراف متصارعة إلا إذا تمكن من فرض العدالة الاجتماعية في وسط أفراده.

تنبع **أهمية البحث** في محاولتنا الإجابة على الإشكالية التي سوف نقوم بطرحها، والتيسوف تسلطالضوءعلىالجوانب والأبعاد لقضيتي العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وكمحاولةجديدة لتسليط الضوء على القيمة المضافةالتي يمكن أن تتحصل عليها الدول الأفريقيةجراءالأخذ بمقاربة العدالة الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى إثر ذلك **فإننا نهدف** من خلال هذه الورقة البحثية محاولة لحوكمة العملية التنموية في إفريقيا، وذلك لن يتم إلا بتبني مقاربة العدالة الاجتماعيةمن أجل الوصول إلى رفاهية متزايدة

لأفراد المجتمع لتحقيق تنمية حقيقية مستدامة، من خلال الاعتماد على منهج دراسة الحالة للاستفادة من التجربة الرواندية باعتبارها أنموذج جدير بدراسة، ولذلك حاولنا في هذه الورقة البحثية دراسة الإشكالية التالية: **كيف ساهمت مقاربة العدالة الاجتماعية في نجاح التجربة التنموية في رواندا؟**

ومن أجل التغطية المنهجية للموضوع قسمنا البحث إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: مضامين مقاربة العدالة الاجتماعية

المحور الثاني: العدالة الاجتماعية ضمن منظور التنمية المستدامة

المحور الثالث: النهضة الرواندية من زاوية العدالة الاجتماعية

المحور الأول: مضامين مقاربة العدالة الاجتماعية

إن مفهوم العدالة الاجتماعية واسع ومركب، ذو أبعاد متعددة، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة، فالعدالة الاجتماعية فكرة فلسفية مثلما هي فكرة دينية، وقيمية اجتماعية ومبدأ أخلاقي، ومنها التداخل الشديد بين مفهوم العدالة الاجتماعية وعدد من المفاهيم الأخرى مثل المساواة وتكافئ الفرص والعدالة القانونية والحرية، كما تعددت مجالات تطبيق العدالة الاجتماعية فهي تشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية، ومجالات ثقافية ومعلوماتية والمجالات البيئية.

أولا: مفهوم العدالة الاجتماعية وابعادها: يمكن تعريف العدالة الاجتماعية بتلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما والتي يتغيب فيها الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والاقاليم داخل الدولة.[1] ومن أبرز أبعاد العدالة الاجتماعية هي: [2]

- البعد الاقتصادي: يتصل هذا البعد بمدى تحقيق المساواة في اشتراك أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية وفي جني ثمارها، ما يقود إلى قضية المساواة في الفرص والحقوق الاقتصادية في مجالات العمل وملكية الأصول الإنتاجية، والحصول على الخدمات والمعلومات دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الإقليم وما إلى ذلك، وكذلك المساواة في توزيع الدخل أو الثروة.
- البعد الاجتماعي الثقافي: يتصل بمشكلات التمييز والحرمان والفقر والتهميش والاقتصاد الاجتماعي، ومن ثم بمدى اهتمام السياسات العامة بمواجهة هذه المشكلات والسعي إلى

---

[1] محمد العجاتي، **العدالة الاجتماعية والمجتمع المدني بين استراتيجيات الدفاع ومهام التطوير**، (القاهرة، منتدى البدائل العربي للدارسات، 2015)، ص. 4.

[2]. إبراهيم العيساوى، **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية – مع اهتمام خاص بمصر وثورتها**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص.93.

تحقيق المساواة في الحقوق والفرص والتمكين من تفعيلها، وبحقوق الانسان وحاجاته ومسألة تكافؤ الفرص أمام الجميع.

- البعد الإقليمي أو الجهوي: يتصل بالمساواة او غيابها في توزيع الموارد والدخل بين أقاليم الدولة، ولمساهمة السياسات العامة في توسيع أو تقريب الفوارق بين الأقاليم.
- البعد الجيلي: من تجلياته العدالة في توزيع الموارد الطبيعية وفي اقتسام كلفة التلوث بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة.
- البعد السياسي والمؤسسي: يتصل بقضية الحريات، باعتبار الحرية ركنا رئيسيا من أركان العدالة الاجتماعية، إضافة إلى قضية الحقوق السياسية والتمكين السياسي.
- البعد الخارجي: وهو ما يتعلق بنوعية العلاقات التي ترتبط بين الدولة والدول الأخرى وما تنتجه من تقييد أو تحرير للإرادة الوطنية، ومن ثم تحديد مدى ضيق أو اتساع الحيز المتاح لاتخاذ القرارات وفق المصلحة الوطنية.

ثانيا: مرتكزات العدالة الاجتماعية: رغم التنوع الكبير في مفهوم العدالة الاجتماعية، والتعريفات التي لا تحصى للعدالة الاجتماعية، يجمع عدد كبير من البحوث الأكاديمية، والمؤلفات العلمية على عدد من العناصر الواجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية أبرزها: [1]

- المساواة وتكافؤ الفرص.[2]
- التوزيع العادل للموارد والأعباء (العدالة التوزيعية) [1]

---

[1]مركز موارد العدالة الاجتماعية، "مفهوم العدالة الاجتماعية"، تم تصفح الموقع في: 2021/1/15.

http://www.sjrcenter.org

2إبراهيم العيسوى، "العدالة الاجتماعية من شعار مبهم الى مفهوم مدقق"، تم تصفح الموقع في: 2021/1/18.

https://www.shorouknews.com

- الحق في الضمان الاجتماعي (الحماية الاجتماعية)

ثالثا: المقاربات التفسيرية للمفهوم العدالة الاجتماعية: ارتبط مفهوم العدالة الاجتماعية من الناحية الأكاديمية بمجموعة من المقاربات المفسرة له، المتمثلة فيما يلي:

- **مقاربة الإسكوا للعدالة الاجتماعية:** تعتبر الإسكوا أن العدالة الاجتماعية هي المساواة في الحقوق وفي الحصول على الموارد والفرص للجميع، رجالا ونساء، وإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من استخدام قدراتها للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها. أي أن العدالة الاجتماعية تبنى على مبادئ المساواة والحقوق والمشاركة[2].
- **المقاربة الإسلامية للعدالة الاجتماعية:** يعتبر الإسلام العدالة الاجتماعية مبدأ أساسي يجب أن تتصف به جميع الأنظمة، فالإسلام يصف المقاربة الشاملة من أجل بناء مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية من خلال التأكيد على محاربة الفقر، والحد من انتهاكات حقوق أفراد المجتمع مع التوزيع الملائم للثروات واستبعاد تركيزها وممارسة الاحتكار، فالعدالة الاجتماعية من المنظور الإسلامي تقوم في مفهومها على أساس سياسة عادلة للتحويلات الاجتماعية والتوزيع العادل للمنافع المادية. [3]
- **المقاربة الليبرالية لمفهوم العدالة الاجتماعية:** يرتكز مفهوم العدالة الاجتماعية من المنظور الليبرالي على نصيب الفرد من الحقوق والواجبات داخل الدولة، بحيث تشمل هذه الحقوق

---

[1]أحمد السيد النجار، **الآليات الاقتصادية لبناء العدالة الاجتماعية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2012**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 2012)، ص.119.

[2]الاسكوا، دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية، الأمم المتحدة، 2020.

[3]**ليلى حسيني، كمال بمقدار. إشكالية العدالة الانتقالية وأثرها على بناء العدالة الاجتماعية في إفريقيا، مجلة الميزان (2016)، 58.**

على تعيين النطاق الذي ينبغي فيه الأفراد أن يكونوا أحرار، الى جانب نصيب الفرد من عملية توزيع المنافع.[1]

المحور الثاني: العدالة الاجتماعية من منظور التنمية المستدامة

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية العالمية، حيث أصبحت الاستدامة التنموية، مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء، ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها، إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا، بوصفه مفهوما وفلسفة علمية، ومازال هذا المفهوم يفسرُ بطرق مختلفة من الكثيرين.

أولا مفهوم التنمية المستدامة:على الرغم من أول تعريف للتنمية المستدامة، التعريف الذي تضمنه تقرير بوتلاند في عام 1987 طغى عليه البعد البيئي، حيث عرفت بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الأجيال الراهنة من دون الجور على القدرة الأجيال القادمة، إلا أن الأبعاد الأخرى للاستدامة لم تغيب عن واضعي التقرير، فالتعريف الموجز للتنمية المستدامة ذاته تضمن مفهوما وثيق الصلة بالعدالة الاجتماعية.

زاد مفهوم التنمية المستدامة تبلورا وأحكمت صلاته بقضايا البيئية والفقر واللامساواة وإشباع الحاجات الإنسانية وقضايا الحوكمة، والاعتماد على الذات والعولمة، حيث تم التوصل إلى مفهوم لتنمية المستدامة في خمسة أبعاد هي البعد الاقتصادي والبعد البيئي، البعد البشري والبعد الاجتماعي إضافة إلى البعد السياسي والمؤسسي لكن ابعاد التنمية المستدامة لا تكتمل غلا إذا أضفنا إلى هذه الأبعاد البعد الخارجي أو العالمي للاستدامة.[2]

الجدول 01: يوضح التناظر بين ابعاد العدالة الاجتماعية وأبعاد التنمية المستدامة.

---

[1] نفس المرجع، ص.59.

[2] ابراهيم العيساوى، **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية**، مرجع سابق.

أبعاد العدالة الاجتماعية	أبعاد التنمية المستدامة
البعد الاقتصادي	البعد الاقتصادي
البعد الجيلي	البعد البيئي
البعد البشري	البعد البشري
البعد الطبقي	البعد الاجتماعي
البعد الإقليمي	
البعد الاجتماعي والثقافي	
البعد السياسي والمؤسسي	البعد السياسي والمؤسسي
البعد الخارجي	البعد الخارجي

المصدر: إبراهيم العيساوى، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية–مع الاهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014).

يظهر الجدول الترابط بين العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، فالبدء بالعدالة ينتهي بنا الى ضرورة مراعاة مطلب الاستدامة، والبدء بالاستدامة ينتهي بنا على العدالة الاجتماعية كشرط ضروري للاستدامة، فهم وجهان لعملة واحدة، وهذا ما يؤكده الجدول الأول الذي يظهر التناظر والتطابق بين أبعاد العدالة الاجتماعية وأبعاد التنمية المستدامة.

ثانيا: مرتكزات العدالة الاجتماعية المحققة للتنمية المستدامة: حيث أن مفهوم العدالة الاجتماعية المتوافق مع التنمية المستدامة يجب أن يبنى على الركائز التالية: [1]

- استقلالية التنمية بالاعتماد الذاتي قطريا وجماعيا
- الدولة التنموية وهي وثيقة الصلة بمبدأ التغير الارادي ومبدأ تلبية الحاجات الإنسانية.
- الديمقراطية التشاركية تشمل الديمقراطية النيابية أو تمثيلية، لكنها تتجاوزها بإضافة صور للمشاركة مستلهمة من فكرة الديمقراطية المباشرة.
- إعادة توزيع الدخل والثروة تتصل هذه الركيزة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع إنتاجية الفقراء من جهة وتوفير ديمقراطية تشاركية فاعلة تعمل لمصلحة الطبقات الشعبية.[1]

---

[1] الاسكوا، ماذا تبقى من الربيع؟ مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية دراسة حالة: مصر وتونس والمغرب. الأمم المتحدة، 2015.

المحور الثالث:النهضة الرواندية من زاوية العدالة الاجتماعية

نجحت رواندا بفضل سياساتها التي قدمت أولوية للعدالة الاجتماعية، بتحقيق مجموعة من أسرع معدلات ومؤشرات التنمية في القارة الإفريقية، لتقدّم نفسها معجزة اقتصادية إفريقية ملهمة، وقد حققت رواندا طفرة هائلة وصفت بـ «المعجزة»،[2] والسؤال كيف استطاعت رواندا أن تحقق كل ذلك والإجابة ببساطة أنها أرست مجموعة من المبادئ لتحقيق العدالة الاجتماعية، وإرساء قواعد التسامح بين المجتمع وتوجيه طاقاته للعمل والإنتاج بدلا من التناحر والخلاف، وتلك منظومة مفاهيم داعمة للتنمية المستدامة.

أولا: منطلقات العدالة الاجتماعية في روندا: انطلقت رواندا من قاعدة "إذا كنت تريد السلام والتنمية، اعمل من أجل العدالة الاجتماعية"، فدولة رواندا آمنت أن العدالة الاجتماعية هي الأساس الأساسي للسلام والنمو المستدام والتنمية.[3]

لكن هل التنمية المستدامة مع العدالة الاجتماعية شيء ممكن؟ دعنا نقول إنهحتى في العالم المتقدم، فإن العدالة الاجتماعية هي مفهوم بعيد المنال في أفضل الأوقات حيث أن تطور المفهوم يدور حول أكثر من تحول في الوعي والثقافات المؤسسية. ويتجلى ذلك الإحصاءات المقلقة عن معدلات الجريمة والبطالة، أما في البلدان النامية يعتمد هذا

---

[1]. المرجع السابق.

[2]. عبد الله خاطر، منظومة المفاهيم أساس التنمية المستدامة، تم تصفح الموقع في: 18.1.2021.–https://al-sharq.com/

[3]2019 International Day of Social Justice - Never Rwanda. Site accessed 12.1.2021.

https://neveragainrwanda.org/2019-world-day-of-social-justice/

الاحتمال على عدد من العوامل، يجب أن تكون الحكومة مستقرة وحازمة وذات نظرة تقدمية، ويجب أن تكون الإدارة ديناميكية... [1]

في رواندا تم اتخاذ عدد من الخطوات لتصفية الامتيازات والمؤسسات والممارسات غير العادلة، وتم تنفيذ خطط تنموية طموحة إلى حد ما والأهداف الاجتماعية والاقتصادية تم التخطيط لها وتحقيقها على أساس ديمقراطي،[2]لكن من وجهة نظر التنمية والعدالة الاجتماعية، كانت النتائج في أقل من 20 عامًا بعد الإبادة الجماعية مثيرة للإعجاب.

مما لا شك فيه أنه تم إحراز الكثير من التقدم في تعزيز العدالة الاجتماعية في رواندا تم ذلك من خلال بعض البرامج، مثل برنامج "الشفاء المجتمعي والحوكمة التشاركية من أجل السلام المستدام في رواندا (SHPG)". من خلال هذا البرنامج، تعززت قيم بناء السلام، والحكم التشاركي، والتنوع، والمساواة، وتعزز مبدأ سيادة القانون، وتعززت مناهج حقوق الإنسان.[3]

ثانيا: الاستراتيجية الرواندية لتحقيق التنمية المستدامة والمراعية لمفاهيم العدالة الاجتماعيةمن أهم الخطوات التي اعتمدتها روندا ضمن مقاربة العدالة الاجتماعية ما يلي:

1. السياسات الاقتصادية الداعمة لأهداف التنمية المستدامة والمراعية لمفاهيم العدالة الاجتماعية: انطلقت الإصلاحات الاقتصادية الراسخة لبناء اقتصاد رواندي جديد، من خلال إعادة صياغة قوانين الضرائب، وإعادة هيكلة السياسة النقدية لخفض التضخم، وارتبط كل ذلك بسياسة فريدة، تمكنت من تعويم العملة الوطنية، مع تدخل حكومي

---

[1]**Joe B. Jakes, Post-Genocide Rwanda: Economic growth for social justice? , vu in: 15.1.2021.**

https://www.newtimes.co.rw/section/read/63899

[2]2019 International Day of Social Justice - Never Rwanda. Site accessed 12.1.2021.

https://neveragainrwanda.org/2019-world-day-of-social-justice/

[3] ibid.

ضئيل في سوق الصرف الأجنبي، وترافق ذلك مع زيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه على المساهمة في اقتصاد البلاد، وقد خلقت هذه الإصلاحات نظامًا سياسيًا وماليًا ذا صدقية يضمن ثقة الوكلاء الاقتصاديين، ويساعد في تقدم البلاد ونهضتها، وبذلك تحولت رواندا إلى قِبلة لريادة الأعمال والاستثمار. وقد وثقَ المجتمع الدولي والمنظمات الدولية إلى حد بعيد بالسلطات الرواندية. وكان ذلك سببًا لتدفق المساعدات والاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، وبلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في رواندا معدلات مرتفعة جدًا[1]. كما زادت المساعدات الخارجية بشكل ملحوظ فإن الحاجة إلى المساعدات الأجنبية لم تمنع من بناء عقيدة وطنية للاستقلال الذاتي.[2]

2. الدمقراطية التشاركية وتعزيز العدالة الاجتماعية في روندا: إن الإصلاحات الديموقراطية المُثلى في رواندا –خاصةً تداول السلطة على منصب الرئيس بشكل أساسي قد تأخرت، ولكن السلطات الجديدة في رواندا قامت بخطوات قوية وثابتة في هذا النطاق، فبدأ تعميم اللامركزية في الوحدات والمؤسسات الحكومية، منذ العام 2000، وذلك بزيادة المشاركة واسعة النطاق في تصميم وتنفيذ ورصد المشاريع والسياسات الحكومية بأشكالها كافة، وجرت انتخابات على جميع المستويات في البلد –في المدن والبلدات والقرى للمرة الثانية في عام 2002.[3]

---

[1] طارق ناصيف، "روندا من الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة"، تم تصفح الموقع في: 15.01.2021.
https://www.harmoon.org/reports

[2] Arne Bigsten, Susanna Lundström, **Aid and Growth in Rwanda**, Department for Policy and Methods, 2004.

[3] لوك هويسه، مارك سولر، **العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة التعلم من التجارب الأفريقية**، ترجمة نايف الياسين، (د ب: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،2017)

3. ربط دور الدولة والمؤسسات العامة بتعزيز العدالة الاجتماعية في روندا: استندت عقلية بناء الدولة الرواندية الجديدة أيضا إلى فكرة أن المؤسسات الأمنية والعسكرية يجب أن تظل قوية وعمادا أساسيا للبلاد، كما كانت من قبل، مع سيادة عقلية المنطق بدلا من الجريمة والعقاب، من خلال التعامل مع هيئات ومؤسسات الدولة السابقة، وقد أنشأ هذا مبدأ جديدا للحفاظ على السلم الأهلي وعلى قاعدة أن الجميع في رواندا سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو مؤسسات، يحتاجون إلى التطور ونتج عن ذلك عدم السماح لعقلية الإقصاء بالرواج، ونفذت هذه الرؤية من خلال مشاريع متنوعة، تعتمد على تحويل جمعي وشامل للعلاقات والهويات الاجتماعية، حيث تم اعتماد إصلاحات في نظام العدالة وتصحيح طبيعة العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن.[1]

- وإضافة إلى ذلك، أُنشئت محاكم المجتمع المحلي(جاكاكا/ Gacaca)، لتطبيق العدالة، وقد أحدثت هذه المحاكم في الواقع نقلة نوعية في المجتمع، وإضافة إلى محاكم جاكاكا، ولإضفاء حالة من المراقبة المجتمعية على أداء الحكومة والمؤسسات جاءت مبادرة إقامة برنامج إميهيغو/Imihigoكبرنامج صمم لضمان المساءلة على الممارسات والسلوك الحكومي لتحسين تقديم الدولة خدماتها للمواطنين واستجابتها لاحتياجاتهم.[2]
- والأكيد أن للرئيس بول كاغامي دور مهم في عملية التنمية هذه، إذ أن النهضة الرواندية قد بدأت وتطورت في فترة رئاسته، فمنذ توليه الحكم سنة 2000، أخذ على عاتقه مهمتي تحقيق السلم الاجتماعي والنهضة الاقتصادية.[3]

---

[1] طارق ناصيف، "روندا من الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة"، تم تصفح الموقع في: 15.01.2021.

https://www.harmoon.org/reports

[2] لوك هويسه، مارك سولر، مرجع سابق.

[3] اليونيسكو، المعجزة الرواندية، تم تصفح الموقع في: 15.1.2021.

https://ar.unesco.org/courier/2019-2/lmjz-lrwndy

– المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتعزيز العدالة الاجتماعية: علاوة على ذلك، أصبح تعزيز حقوق المرأة حجر الزاوية في خطط التنمية في رواندا، وبات مقياسا مهما في نجاحها، فبعد مأساة الإبادة الجماعية، مكنت رواندا نساءها في جميع المجالات وعلى جميع المستويات،

ونتيجة لهذه الرؤية الجديدة أصبح لرواندا الآن أعلى نسبة تمثيل للنساء في البرلمان عالميًا، حيث تشغل المرأة نسبة 56 % من المقاعد في مجلس النواب. [1]

-القضاء على الفقر كبعد أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية: أطلقت رواندا برنامجUbudehe لتمكين المواطنين من المشاركة في تقييم الفقر، فشارك المواطنون في تقييم مستويات الفقر في مجتمعاتهم المحلية، وتحديد الأشخاص الذين يحتمل أن يستفيدوا من أي تدخل حكومي. وفي عام 2009، رصد البرنامج 15.000 مجتمع ريفي في رواندا، وصنفها بالاستناد إلى مؤشرات اجتماعية واقتصادية (مثل الثروة والرفاه.)واستخدمت النتائج في تحديد المؤهلين للاستفادة منالخطة الوطنية للتأمين الصحي.[2]

من منطلق هذه الخطوات عملت رواندا على ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية من خلال سياسات تضمن في نفس الوقت تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال محاربة الفقر، تحقيق المساواة وتمكين المرأة، تعزيز التنمية الاقتصادية إضافة إلى إقامة مجتمع مسالم وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع.

الخاتمة:

في الأخير يمكن التأكيد على أن العدالة الاجتماعية تشكل حجر الأساس لكل عملية تنموية، ذلك أن العدالة الاجتماعية تساهم في إيجاد أرضية تفاهم بين مختلف شرائح المجتمع، وتسعى إلى نبذ الخلافات الماضية والتركيز على الحاضر لبناء مستقبل أفضل، وعليه كانت رواندا أحسن نموذج اعتمد على مقاربة العدالة في تحقيق التجانس المجتمعي،

---

[1] طارق ناصيف، "روندا من الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة"، تم تصفح الموقع في: 15.01.2021.

https://www.harmoon.org/reports

[2] الاسكوا، "الحماية الاجتماعية أداة للعدالة"، الأمم المتحدة، نشرة التنمية الاجتماعية، العدد 2(2014)،7.

إلى درجة تكوين صداقات بين المجرمين وضحاياهم حاليا وهو أمر نادر الحدوث اليوم، وطبعا كان لهذه المعجزة آثار على عدة مستويات في رواندا.

نتائج الدراسة: منخلالالدراسةتمالتوصلإلىجملةمنالنتائج،نوجزهاكمايلي:

– ترتبط العدالة الاجتماعية بالتنمية ارتباطا وثيقا فالبدء بالعدالة ينتهي بنا الى ضرورة مراعاة مطلب الاستدامة، والبدء بالاستدامة ينتهي بنا إلى العدالة الاجتماعية كشرط ضروري للاستدامة.

– الملاحظ من خلال هذه الدراسة هو أن تحقيق التنمية الحقيقية لا يحتاج للكثير من الوقت، 20 سنة كانت أكثر من كافية لتحقيق نتائج مدهشة على كل المستويات

– كانت استراتيجية رواندا في اعتماد مقاربة العدالة الاجتماعية، استراتيجية شاملة مست كل أطياف المجتمع وخاصة المرأة إذ أصبح ذلك بمثابة حجر الزاوية في خطط التنمية في رواندا، وبات مقياسا مهما في نجاحها، فبعد مأساة الإبادة الجماعية، مكنت رواندا نساءها في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

–التوصيات:

- ✓ هناك العديد من التجارب التنموية الناجحة لدول مختلفة، ورغم أن الهدف واحد وهو تحقيق التنمية إلا أن الاستراتيجيات تختلف من دولة لأخرى، وبالتالي فإن دراسة تلك الاستراتيجيات يساعد على الخروج بخطة تنموية خاصة باعتبار أن لكل دولة خصوصيات وبنى اجتماعية لا تتشابه فيها مع الدول الأخرى.
- ✓ ينبغي التأكيد دوما على أهمية العدالة الاجتماعية كأحد أسس التنمية المستدامة في كل بلد وخاصة الدول الإفريقية والتي تعاني كثيرا من هذا الجانب.
- ✓ لا شك أن التعمق في دراسة التجربة الرواندية في تحقيق التنمية المستدامة يساعدنا حتما على إيجاد مخرج للمشاكل التي يعاني منها بلدنا حاليا.

قائمة المراجع:

- محمد العجاتي، العدالة الاجتماعية والمجتمع المدني بين استراتيجيات الدفاع ومهام التطوير، القاهرة، منتدى البدائل العربي للدارسات، 2015، ص. 4.
- ابراهيم العيساوى، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية – مع اهتمام خاص بمصر وثورتها، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص.93.
- أحمد السيد النجار، الآليات الاقتصادية لبناء العدالة الاجتماعية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2012، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 2012، ص.119.
- لوك هويسه، مارك سولر، العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة التعلم من التجارب الأفريقية، ترجمة نايف الياسين، دب: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،2017.

–Arne Bigsten، Susanna Lundström.**Aid and Growth in Rwanda**, Department for Policy and Methods, 2004.

- الاسكوا، دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية، الأمم المتحدة، 2020.
- الاسكوا، ماذا تبقى من الربيع؟ مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية دراسة حالة: مصر وتونس والمغرب. الأمم المتحدة، 2015.
- الاسكوا، "**الحماية الاجتماعية أداة للعدالة**"، الأمم المتحدة، نشرة التنمية الاجتماعية، العدد 2، 2014، ص.7.
- ليلى حسيني، كمال بمقدار. إشكالية العدالة الانتقالية وأثرها على بناء العدالة الاجتماعية في إفريقيا، مجلة الميزان ،2016، ص، 8
- مركز موارد العدالة الاجتماعية، "**مفهوم العدالة الاجتماعية**"، تم تصفح الموقع في: http://www.sjrcenter.org.2021/1/15
- إبراهيم العيسوى، "**العدالة الاجتماعية من شعار مبهم الى مفهوم مدقق**"، تم تصفح الموقع في: https://www.shorouknews.com.2021/1/18

- عبد الله خاطر، **منظومة المفاهيم أساس التنمية المستدامة**، تم تصفح الموقع في: https://al-sharq.com/.18.1.2021
- اليونيسكو، المعجزة الرواندية، تم تصفح الموقع في: 15.1.2021.
https://ar.unesco.org/courier/2019-2/lmjz-lrwndy
- طارق ناصيف، "روندا من الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة"، تم تصفح الموقع في: https://www.harmoon.org/reports.15.01.2021
- 2019 International Day of Social Justice - Never Rwanda. Site accessed 12.1.2021.
https://neveragainrwanda.org/2019-world-day-of-social-justice/
- oe B. Jakes, Post-Genocide Rwanda: Economic growth for social justice? , vu in: 15.1.2021.
https://www.newtimes.co.rw/section/read/63899

توصيات الملتقى الوطني

- ضرورة توجه الدول الإفريقية نحو تبني **فلسفة الحوكمة**، وما تنطوي عليه من قيم بالغة الأهمية كالديمقراطية التشاركية، الشفافية، المسائلة والمحاسبة..، ولكن مع ضرورة **تبيئة** هذه المفاهيم بما **يتماشى والسياق الإفريقي وخصوصيات المجتمعات الإفريقية.**
- العمل على بناء نماذج تنموية رشيد خاصة بالدول الإفريقية، بعيدا عن **استيراد النماذج والوصفات التنموية الغربية** التي لا تتماشى مع واقع المجتمعات الإفريقية **ولا تتسق مع منظوماتها الثقافية والحضارية.**
- تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لتسوية الصراعات ودعم الاستقرار السياسي والأمني، قصد خلق مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية والدفع بعجلة التنمية، ذلك أنه **بدون استقرار أمني يستحيل الحديث عن نهضة تنموية** في القارة الإفريقية.
- ضرورة تفعيل دور الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية كالاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، لمرافقة ودعم المسار التنموي للدول الإفريقية، ولكن دونما فرض **وصاية أو مشروطية** أو حتى **التدخل** في الشؤون الداخلية للقارة الإفريقية.
- التوجه نحو بناء تكتلات اقتصادية وتفعيل ديناميات التكامل الإقليمي ليس فقط من أجل الدفع بعجلة التنمية، ولكن أيضا من اجل اكتساب **قوة تفاوضية** تمكن الدول الإفريقية من التعامل مع القوى والفواعل الخارجية وفق **مبدأ توازن القوى وتوازن المصالح** و بناء **شراكات من نوع كاسب/ كاسب، بعيدا عن منطق المركز والمحيط.**

- ضرورة تبني **إستراتيجية تنويع الشركاء الاقتصاديين لكسر علاقة التبعية للخارج،** ضف إلى ذلك، أهمية **معالجة المشكلات الهيكلية** الناجمة عن **فشل بناء الدولة، الاستعصاء الديمقراطي، الفساد،** وغيرها من الشروط التي من شأنها **التأسيس لأرضية صلبة** يمكن الارتكاز عليها للنهوض بالتنمية في إفريقيا.
- ضرورة مراعاة التوازنات الاقتصادية للبلدان الإفريقية، عن طريق التخفيف من حدة المديونية الخارجية لهذه الدول، واستبدالها بالمشروعات والاستثمارات الحقيقية، بما يحفظ مواردها الوطنية ويعزز نموها الاقتصادي، لا سيما عن طريق تشجيع الاقتصادات البديلة، واقتصاد المعرفة.
- الاستثمار في **المورد البشري** الذي يمكن أن **يلعب دور الرافعة** في النهوض باقتصاديات الدول الإفريقية، فضلا عن أهمية بلورة رؤية إستراتيجية محكمة لتعبئة واستغلال الموارد والثروات المختلفة التي تزخر بها القارة الإفريقية، بالشكل الذي يخدم الأهداف والرهانات التنموية في إفريقيا.

تمت بحمد الله